

اُردو زبان میں پہلی مرتبہ اہلِ علم کے لئے انمول تحفہ

اُصولِ ہدایہ

ہدایہ جلدِ اول میں موجود ۲۲۷ اُصول

ترجمہ، تشریح اور تخریج کے ساتھ

مولانا محمد نُعمان صاحب

استاذ الحدیث جامعہ انوار العلوم مہران ٹاؤن، کورنگی کراچی

اِدارۃُ المعارف کراچی

﴿فہرستِ مضامین اصولِ ہدایہ﴾

مضامین	صفحہ نمبر
کتاب الطهارات	
(١) إِنَّ الْغَايَةَ إِنْ كَانَتْ لِإِسْقَاطِ مَا وَرَاءَ تَدْخُلُ تَحْتَ الْمُغَيَّا وَإِنْ كَانَتْ بِمَدِّ الْحُكْمِ لَا تَدْخُلُ	۲۷
(٢) إِنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ	۲۸
(٣) إِنَّ الْوُضُوْءَ لَا يَقَعُ قُرْبَةً إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَلٰكِنَّهُ يَقَعُ مِفْتَاحًا لِلصَّلَاةِ	۲۹
(٤) إِنَّ التُّرَابَ غَيْرُ مُطَهِّرٍ إِلَّا فِيْ حَالِ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ	۳۰
(٥) إِنَّ التَّكْرَارَ لَا يَضُرُّ الْغُسْلَ بِخِلَافِ الْمَسْحِ فَإِنَّهُ يَضُرُّهُ	۳۰
(٦) إِنَّ الْوَاوَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ	۳۱
فصل فى نواقض الوضوء	
(٧) إِنَّ كَلِمَةَ "مَا" عَامَّةٌ	۳۲
(٨) إِنَّ خُرُوْجَ النَّجَاسَةِ مُؤَثِّرٌ فِيْ زَوَالِ الطَّهَارَةِ	۳۳
(٩) إِنَّ مَا لَا يَكُوْنُ حَدَثًا لَا يَكُوْنُ نَجَسًا	۳۴
(١٠) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ لَزِجٌ لَا تَتَخَلَّلُهُ النَّجَاسَةُ	۳۴
(١١) إِنَّ الْمِعْدَةَ لَيْسَتْ بِمَحَلِّ الدَّمِ	۳۵
(١٢) إِنَّ الثَّابِتَ عَادَةً كَالْمُتَيَقَّنِ بِهِ	۳۶
(١٣) إِنَّ الْحَرَجَ مَدْفُوْعٌ شَرْعًا	۳۷
(١٤) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَخْفِيًّا أُقِيْمَ السَّبَبُ مَقَامَهُ	۳۸
باب الماء الذى يجوز به الوضوء وما لا يجوز به	
(١٥) إِنَّ الْمُطْلَقَ إِذَا أُطْلِقَ يُرَادُ بِهِ فَرْدٌ كَامِلٌ	۳۹
(١٦) إِنَّ اِسْمَ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ بَاقِيًا يَبْقَى حُكْمُهُ	۴۰
(١٧) إِنَّ الْحُرْمَةَ لَيْسَتْ مِنْ ضَرُوْرَتِهَا النَّجَاسَةُ	۴۰
(١٨) إِنَّ النَّجَاسَةَ إِذَا كَانَتْ فِيْ مَعْدِنِهَا لَا يُعْطَى لَهَا حُكْمُ النَّجَاسَةِ	۴۱
(١٩) إِنَّ مُلَاقَاةَ الطَّاهِرِ الطَّاهِرَ لَا تُوْجِبُ النَّجَسَ	۴۲

(۲۰) إنَّ اخْتِلافَ الْعُلَمَاءِ يُوْرِثُ تَخْفِيفًا ۴۴
(۲۱) إنَّ الشَّيْءَ إذَا ثَبَتَ بِالضَّرُوْرَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا ۴۴
(۲۲) إنَّ مَا يُنْتَفعُ بِهِ فَهُوَ لَيْسَ بِنَجِسِ الْعَيْنِ ۴۵
(۲۳) إنَّ الْمَقْصُوْدَ إذَا حَصَلَ بِشَيْءٍ فَلا مَعْنَى لاشْتِرَاطِ غَيْرِهِ ۴۶
(۲۴) إنَّ مَا يَطْهُرُ جِلْدُهُ بِالدِّبَاغِ يَطْهُرُ بِالذَّكَاةِ ۴۷
(۲۵) إنَّ الشَّيْءَ إذَا لَمْ يَكُنْ فِيْهِ حَيَاةٌ لا يَحِلُّهُ الْمَوْتُ ۴۸

فصل فى البئر

(۲۶) إنَّ مَسَائِلَ الآبَارِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اِتِّبَاعِ الآثَارِ دُوْنَ الْقِيَاسِ ۴۹
(۲۷) إنَّ الْقَلِيْلَ جُعِلَ عَفْوًا لِلضَّرُوْرَةِ ۵۰
(۲۸) إنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَنَجِسٌ عِنْدَهُمَا ۵۱
(۲۹) إنَّ التَّدَاوِىْ بِالْمُحَرَّمِ لا يَجُوْزُ عِنْدَ أَبِىْ حَنِيْفَةَ ۵۲
(۳۰) إنَّ الشَّيْءَ إذَا عَادَلَ شَيْئًا يَأْخُذُ حُكْمَهُ ۵۳
(۳۱) إنَّ الْيَقِيْنَ لا يَزُوْلُ بِالشَّكِّ ۵۴
(۳۲) إنَّ الشَّيْءَ إنْ كَانَ لَهُ سَبَبًا ظَاهِرًا يُحَالُ بِهِ عَلَيْهِ ۵۵

فصل فى الآسار وغيرها

(۳۳) إنَّ الشَّيْءَ إذَا كَانَ مَوْلَدُهُمَا وَمَأْخَذُهُمَا وَاحِدًا يَأْخُذُ أَحَدُهُمَا حُكْمَ صَاحِبِهِ ۵۶
(۳۴) إنَّ مَا تَوَلَّدَ مِنْ طَاهِرٍ فَهُوَ أَيْضًا طَاهِرٌ ۵۷
(۳۵) إنَّ الشَّيْءَ إذَا كَانَ لَهُ حُكْمٌ فَمَا هُوَ دُوْنَهُ يَدْخُلُ فِىْ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِالْأَوْلَى ۵۸
(۳۶) إنَّ مَا تَوَلَّدَ مِنْ نَجِسٍ فَهُوَ أَيْضًا نَجِسٌ ۵۹
(۳۷) إنَّ تَعَارُضَ الْأَدِلَّةِ فِى الْإِبَاحَةِ وَالْحُرْمَةِ يُوْرِثُ الشَّكَّ وَكَذَا اِخْتِلافُ الصَّحَابَةِ رَضِىَ اللّٰهُ عَنْهُمْ ۶۰
(۳۸) إنَّ الْحَدِيْثَ إذَا كَانَ مَشْهُوْرًا وَعَمِلَتْ بِهِ الصَّحَابَةُ يَصِحُّ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ ۶۲

باب التيمّم

(۳۹) إنَّ الْعَجْزَ إذَا كَانَ ثَابِتًا حَقِيْقَةً فَلا بُدَّ مِنْ اِعْتِبَارِهِ ۶۳

(۴۰) إِنَّ النَّائِمَ قَادِرٌ تَقْدِيرًا عِنْدَ أَبِیْ حَنِيْفَةَ رَحِمَهُ اللّٰهُ ۶۴
(۴۱) إِنَّ مَا كَانَ آلَةُ التَّطْهِيْرِ فَلا بُدَّ مِنْ طَهَارَتِهِ فِیْ نَفْسِهِ ۶۵
(۴۲) إِنَّ غَالِبَ الرَّأْیِ كَالْمُتَحَقَّقِ ۶۵
(۴۳) إِنَّ الْعَجْزَ إِذَا كَانَ ثَابِتًا حَقِيْقَةً فَلا يَزُوْلُ حُكْمُهُ إِلَّا بِيَقِيْنٍ مِثْلِهِ ۶۶
(۴۴) لا قُدْرَةَ بِدُوْنِ الْعِلْمِ ۶۷
(۴۵) إِنَّ الضَّرَرَ مُسْقِطٌ ۶۸

باب المسح على الخفين

(۴۶) إِنَّ مَا هُوَ مَعْدُوْلٌ عَنِ الْقِيَاسِ يُرَاعٰی جَمِيْعُ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ ۶۹
(۴۷) إِنَّ رُخْصَةَ السَّفَرِ لا تَبْقٰی بِدُوْنِهِ ۷۰

باب الحيض و الاستحاضة

(۴۸) إِنَّ تَقْدِيْرَ الشَّرْعِ يَمْنَعُ إِلْحَاقَ غَيْرِهٖ بِهٖ ۷۱

باب الأنجاس وتطهيرها

(۴۹) إِنَ الْمَائِعَ قَالِعٌ ۷۲
(۵۰) إِنَّ الشَّیْءَ إِذَا ثَبَتَتْ نَجَاسَةٌ بِدَلِيْلٍ مَقْطُوْعٍ بِهٖ تَكُوْنُ مُغَلَّظَةً ۷۲
(۵۱) إِنَّ تَعَارُضَ النَّصَّيْنِ فِیْ نَجَاسَةِ شَیْءٍ يُوْجِبُ التَّخْفِيْفَ عِنْدَ أَبِیْ حَنِيْفَةَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعَالٰی ۷۳

كتاب الصلاة

باب الأذان

(۵۲) إِنَّ تَكْرَارَ الْأَذَانِ مَشْرُوْعٌ دُوْنَ الْإِقَامَةِ ۷۵
(۵۳) إِنَّ الْأَذَانَ لِلْإِعْلَامِ ۷۵
(۵۴) إِنَّ الْأَذَانَ لِلْاِسْتِحْضَارِ وَالْإِقَامَةَ لِإِعْلَامِ الْاِفْتِتَاحِ ۷۶

باب شروط الصلاة

(۵۵) إِنَّ الرُّبْعَ يَحْكِیْ حِكَايَةَ الْكَمَالِ ۷۷
(۵۶) إِنَّ الشَّیْءَ إِنَّمَا يُوْصَفُ بِالْكَثْرَةِ إِذَا كَانَ مَا يُقَابِلُهُ أَقَلَّ مِنْهُ ۷۸
(۵۷) إِنَّ رُبْعَ الشَّیْءِ يَقُوْمُ مَقَامَ كُلِّهٖ ۷۹
(۵۸) إِنَّ تَرْكَ الشَّیْءِ إِلٰی خَلْفٍ لا يَكُوْنُ تَرْكًا ۷۹

(٥٩) إِنَّ التَّكْلِيفَ بِحَسَبِ الْوُسْعِ ٨١

(٦٠) إِنَّ الِاسْتِخْبَارَ فَوْقَ التَّحَرِّيْ ٨٢

(٦١) إِنَّ الْعَمَلَ بِالِاجْتِهَادِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ وَاجِبٌ مِنْ غَيْرِ نَقْضِ الْمُؤَدَّى قَبْلَهُ ٨٢

باب صفة الصلاة

(٦٢) إِنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ اِسْمُ السُّنَّةِ عَلَى مَا ثَبَتَ وُجُوْبُهُ بِالسُّنَّةِ ٨٤

(٦٣) إِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمُغَايَرَةَ ٨٤

(٦٤) إِنَّ النَّفْيَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ ٨٥

(٦٥) إِنَّ رَفْعَ الْيَدِ لِإِعْلَامِ الْأَصَمِّ ٨٦

(٦٦) إِنَّ التَّكْبِيْرَ هُوَ التَّعْظِيْمُ لُغَةً ٨٦

(٦٧) إِنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ لَهَا مِنَ الْمَزِيَّةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهَا ٨٨

(٦٨) إِنَّ فِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ ٨٨

(٦٩) إِنَّ كُلَّ قِيَامٍ فِيْهِ ذِكْرٌ مَسْنُوْنٌ يُعْتَمَدُ فِيْهِ وَمَا لَا فَلَا ٨٩

(٧٠) إِنَّ التَّعَوُّذَ تَبَعٌ لِلْقِرَاءَةِ دُوْنَ الثَّنَاءِ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ رَحِمَهُمَا اللّٰهُ ٩٠

(٧١) إِنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوْزُ لَكِنَّهُ يُوْجِبُ الْعَمَلَ ٩١

(٧٢) إِنَّ مَبْنَى الدُّعَاءِ عَلَى الْإِخْفَاءِ ٩٢

(٧٣) إِنَّ الصَّلَاةَ مَا وُضِعَتْ لِلِاسْتِرَاحَةِ ٩٢

(٧٤) إِنَّ مَا كَانَ عَلَى الْبَدَنِ أَشَقُّ أَوْلَى ٩٣

(٧٥) إِنَّ مَا لَا يَسْتَحِيْلُ سُؤَالُهُ مِنَ الْعِبَادِ يَشْبَهُ كَلَامَ النَّاسِ وَيَسْتَحِيْلُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ ٩٤

(٧٦) إِنَّ الْخِطَابَ حَظُّ الْحَاضِرِيْنَ ٩٥

(٧٧) إِنَّ التَّخْيِيْرَ يُنَافِي الْفَرْضِيَّةَ وَالْوُجُوْبَ ٩٥

فصل فى القراءة

(٧٨) إِنَّ مَا كَانَ مُكَمِّلًا لِشَيْءٍ فَهُوَ تَابِعٌ لَهُ ٩٧

(٧٩) إِنَّ الْجَهْرَ يَخْتَصُّ إِمَّا بِالْجَمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِيْ حَقِّ الْمُنْفَرِدِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيْرِ ٩٧

(۸۰) إِنَّ الْوَاجِبَ إِذَا فَاتَ عَنْ وَقْتِهِ لَا يُقْضَى إِلَّا بِدَلِيْلٍ ۹۹
(۸۱) إِنَّ الْمُخَافَتَةَ أَنْ يُّسْمِعَ نَفْسَهُ وَالْجَهْرَ أَنْ يُسْمِعَ غَيْرَهُ عِنْدَ الْفَقِيْهِ أَبِي جَعْفَرِ الْهِنْدُوَانِيِّ وَعِنْدَ الْكَرْخِيِّ أَدْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ وَأَدْنَى الْمُخَافَتَةِ تَصْحِيْحُ الْحُرُوْفِ ۹۹

باب الإمامة

(۸۲) إِنَّ اقْتِدَاءَ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ لَا يَجُوْزُ ۱۰۱
(۸۳) إِنَّ الْقَوِيَّ لَا يَبْنِيْ عَلَى الضَّعِيْفِ ۱۰۱
(۸۴) إِنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ ۱۰۲
(۸۵) إِنَّ التَّيَمُّمَ طَهَارَةٌ مُطْلَقَةٌ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ رَحِمَهُمَا اللّٰهُ وَطَهَارَةٌ ضَرُوْرِيَّةٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللّٰهُ ۱۰۳
(۸۶) إِنَّ الْاِقْتِدَاءَ شِرْكَةٌ وَمُوَافَقَةٌ ۱۰۴

باب الحدث فى الصلاة

(۸۷) إِنَّ الْاِنْصِرَافَ عَلَى قَصْدِ الْإِصْلَاحِ لَا يَمْنَعُ الْبِنَاءَ وَالْاِنْصِرَافُ عَلَى قَصْدِ الرَّفْضِ وَالتَّرْكِ يَمْنَعُهُ ۱۰۵
(۸۸) إِنَّ مَا يَنْدُرُ وُجُوْدُهُ لَا يَكُوْنُ فِيْ مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ ۱۰۶
(۸۹) إِنَّ الْخُرُوْجَ عَنِ الصَّلَاةِ بِصُنْعِ الْمُصَلِّيْ فَرْضٌ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ لَيْسَ بِفَرْضٍ عِنْدَهُمَا ۱۰۷
(۹۰) إِنَّ مَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْفَرْضِ إِلَّا بِهِ يَكُوْنُ فَرْضًا ۱۰۸
(۹۱) إِنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ ۱۰۹
(۹۲) إِنَّ تَمَامَ الرُّكْنِ بِالْاِنْتِقَالِ ۱۱۰
(۹۳) إِنَّ اسْتِخْلَافَ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامِ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ ۱۱۱

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

(۹۴) إِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْخُشُوْعِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ۱۱۲
(۹۵) إِنَّ مَا فِيْهِ إِظْهَارُ الْجَزَعِ وَالتَّأَسُّفِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ۱۱۲
(۹۶) إِنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ وَهُمَا زَائِدَتَانِ أَوْ إِحْدَاهُمَا لَا تَفْسُدُ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَتَا أَصْلِيَّتَيْنِ تَفْسُدُ عِنْدَ أَبِيْ يُوْسُفَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعَالَى ۱۱۳

(٩٧) إِنَّ كَلَامَ النَّاسِ فِيْ مُتَفَاهَمِ الْعُرْفِ يَتْبَعُ وُجُوْدَ حُرُوْفِ الْهِجَاءِ وَإِفْهَامَ الْمَعْنَى ١١٤
(٩٨) إِنَّ مَا يَجْرِيْ فِيْ مُخَاطَبَاتِ النَّاسِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِهِمْ ١١٥
(٩٩) إِنَّ مَا فِيْهِ تَعْلِيْمٌ وَتَعَلُّمٌ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ١١٦
(١٠٠) إِنَّ الْكَلَامَ إِذَا أُخْرِجَ مَخْرَجَ الْجَوَابِ وَهُوَ يَحْتَمِلُهُ يُجْعَلُ جَوَابًا ١١٦
(١٠١) إِنَّ سَطْحَ الْمَسْجِدِ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ ١١٧

باب صلاة الوتر

(١٠٢) إِنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوْبِ ١١٩
(١٠٣) إِنَّ مَا هُوَ مَنْسُوْخٌ لَا مُتَابَعَةَ فِيْهِ ١٢٠

باب النوافل

(١٠٤) إِنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ ١٢٠
(١٠٥) إِنَّ كُلَّ شَفْعٍ مِنَ النَّفْلِ صَلَاةٌ عَلَى حِدَةٍ ١٢٢
(١٠٦) إِنَّ الشُّرُوْعَ مُلْزِمٌ مَا شَرَعَ فِيْهِ وَمَا لَا صِحَّةَ لَهُ إِلَّا بِهِ ١٢٣
(١٠٧) إِنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأُوْلَيَيْنِ أَوْ فِيْ إِحْدَاهُمَا يُوْجِبُ بُطْلَانَ التَّحْرِيْمَةِ وَعِنْدَ أَبِيْ يُوْسُفَ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الشَّفْعِ الْأَوَّلِ لَا يُوْجِبُ بُطْلَانَ التَّحْرِيْمَةِ وَإِنَّمَا يُوْجِبُ فَسَادَ الْأَدَاءِ وَعِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأُوْلَيَيْنِ يُوْجِبُ بُطْلَانَ التَّحْرِيْمَةِ وَفِيْ إِحْدَاهُمَا لَا يُوْجِبُ ١٢٤
(١٠٨) إِنَّ الصَّلَاةَ خَيْرُ مَوْضُوْعٍ ١٢٥
(١٠٩) إِنَّ النَّوَافِلَ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِوَقْتٍ ١٢٦

باب إدراك الفريضة

(١١٠) إِنَّ الْفَرْضَ لَا يَتَكَرَّرُ فِيْ وَقْتٍ وَاحِدٍ ١٢٧
(١١١) إِنَّ الْقَضَاءَ اخْتَصَّ بِالْوَاجِبِ ١٢٨

باب قضاء الفوائت

(١١٢) إِنَّ التَّرْتِيْبَ بَيْنَ الْفَوَائِتِ وَفَرْضِ الْوَقْتِ مُسْتَحَقٌّ ١٢٩
(١١٣) إِنَّ التَّرْتِيْبَ يَسْقُطُ بِضِيْقِ الْوَقْتِ وَكَذَا بِالنِّسْيَانِ وَكَثْرَةِ الْفَوَائِتِ ١٢٩

(۱۱۴) إِنَّ الْفَرْضِيَّةَ إِذَا بَطَلَتْ بَطَلَتِ التَّحْرِيمَةُ أَصْلًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ الشَّيْخَيْنِ لَا يَبْطُلُ ۱۳۰

باب سجود السهو

(۱۱۵) إِنَّ سُجُودَ السَّهْوِ مِمَّا لَا يَتَكَرَّرُ ۱۳۱
(۱۱۶) إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْضِعُهُ آخِرُ الصَّلَاةِ ۱۳۳
(۱۱۷) إِنَّ سَجْدَةَ السَّهْوِ لَا تَجِبُ إِلَّا بِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ تَأْخِيرِهِ أَوْ تَأْخِيرِ رُكْنٍ سَاهِيًا ۱۳۳
(۱۱۸) إِنَّ النُّقْصَانَ الْمُتَمَكِّنَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ مُتَمَكِّنٌ فِي صَلَاةِ الْقَوْمِ ۱۳۵
(۱۱۹) إِنَّ تَقَرُّرَ السَّبَبِ الْمُوجِبِ فِي حَقِّ الْأَصْلِ تَقَرُّرٌ فِي حَقِّ تَابِعِهِ ۱۳۵
(۱۲۰) إِنَّ مَا يَقْرُبُ مِنَ الشَّيْءِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ ۱۳۶
(۱۲۱) إِنَّ سَلَامَ مَنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الصَّلَاةِ أَصْلًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ الشَّيْخَيْنِ يُخْرِجُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَقُّفِ ۱۳۶
(۱۲۲) إِنَّ النِّيَّةَ إِنْ كَانَتْ مُغَيِّرَةً لِلْمَشْرُوعِ تَلْغُو ۱۳۷

باب صلاة المريض

(۱۲۳) إِنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ ۱۳۹
(۱۲۴) إِنَّ نَصْبَ الْأَبْدَالِ بِالرَّأْيِ مُمْتَنِعٌ ۱۳۹
(۱۲۵) إِنَّ مَنْ يَفْهَمُ مَضْمُونَ الْخِطَابِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرْضِيَّةُ ۱۴۰
(۱۲۶) إِنَّ رُكْنِيَّةَ الْقِيَامِ لِلتَّوَسُّلِ إِلَى السَّجْدَةِ ۱۴۱
(۱۲۷) إِنَّ الْغَالِبَ وُجُودُهُ كَالْمُتَحَقِّقِ ۱۴۲

باب في سجدة التلاوة

(۱۲۸) إِنَّ كَلِمَةَ عَلَى لِلْإِيجَابِ ۱۴۴
(۱۲۹) إِنَّ تَصَرُّفَ الْمَحْجُورِ لَا حُكْمَ لَهُ ۱۴۴
(۱۳۰) إِنَّ النَّاقِصَ لَا يَتَأَدَّى بِهِ الْكَامِلُ ۱۴۵
(۱۳۱) إِنَّ مَبْنَى السَّجْدَةِ عَلَى التَّدَاخُلِ ۱۴۶

باب صلاة المسافر

(۱۳۲) إِنَّ الْوَطَنَ الْأَصْلِيَّ يَبْطُلُ بِمِثْلِهِ دُونَ السَّفَرِ وَوَطَنُ الْإِقَامَةِ يَبْطُلُ بِمِثْلِهِ وَبِالسَّفَرِ وَبِالْأَصْلِيِّ ۱۴۷

(۱۳۳) إِنَّ إِقَامَةَ الْمَرْءِ مُضَافَةٌ إِلَى مَبِيتِهِ ۱۴۸
(۱۳۴) إِنَّ نَفْسَ السَّفَرِ لَيْسَ بِمَعْصِيَّةٍ ۱۴۹
(۱۳۵) إِنَّ الْقَضَاءَ بِحَسَبِ الْأَدَاءِ ۱۵۰

باب صلاة الجمعة

(۱۳۶) إِنَّ التَّكْلِيفَ يَدُوْرُ عَلَى التَّمَكُّنِ ۱۵۱

باب العيدين

(۱۳۷) إِنَّ الْأَصْلَ فِي الثَّنَاءِ الْإِخْفَاءُ ۱۵۲

باب الشهيد

(۱۳۸) إِنَّ الشَّهَادَةَ عُرِفَتْ مَانِعَةً غَيْرَ رَافِعَةٍ ۱۵۲

باب الصلاة فى الكعبة

(۱۳۹) إِنَّ التَّقَدُّمَ وَالتَّأَخُّرَ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ اِتِّحَادِ الْجَانِبِ ۱۵۳
(۱۴۰) إِنَّ الْكَعْبَةَ هِيَ الْعَرْصَةُ وَالْهَوَاءُ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ ۱۵۴

كتاب الزكاة

(۱۴۱) إِنَّ كَمَالَ الْمِلْكِ بِالْحُرِّيَّةِ ۱۵۵
(۱۴۲) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَحَقَّقُ مِنَ الْكَافِرِ ۱۵۵
(۱۴۳) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَأَدَّى إِلَّا بِالْاِخْتِيَارِ ۱۵۶
(۱۴۴) إِنَّ مَا هُوَ مَشْغُوْلٌ بِالْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ يُعْتَبَرُ مَعْدُوْمًا ۱۵۶
(۱۴۵) إِنَّ الدَّيْنَ فِيْ بَابِ الزَّكَاةِ يُرَادُ بِهِ دَيْنٌ لَهُ مَطَالِبُ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ ۱۵۷
(۱۴۶) إِنَّهُ لَا نَمَاءَ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَى التَّصَرُّفِ ۱۵۸
(۱۴۷) إِنَّ تَفْلِيسَ الْقَاضِيْ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَصِحُّ ۱۵۹
(۱۴۸) إِنَّ النِّيَّةَ إِنِ اتَّصَلَتْ بِالْعَمَلِ وَإِلَّا فَلَا ۱۶۰

باب صدقة السوائم

(۱۴۹) إِنَّ الْمَقَادِيْرَ لَا يَدْخُلُهَا الْقِيَاسُ ۱۶۱
(۱۵۰) إِنَّ أَخْذَ الْقِيمَةِ فِيْ بَابِ الزَّكَاةِ جَائِزٌ ۱۶۱

(١٥١) إِنَّ الْقَلِيْلَ تَابِعٌ لِلْأَكْثَرِ ١٦٢
(١٥٢) إِنَّ الْجِبَايَةَ بِالْحِمَايَةِ ١٦٣

باب فيمن يمر على العاشر

(١٥٣) اَلْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكِرِ مَعَ الْيَمِيْنِ ١٦٤
(١٥٤) إِنَّ الْخَطَّ يُشْبِهُ الْخَطَّ ١٦٥
(١٥٥) إِنَّ الْقِيْمَةَ فِيْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ لَهَا حُكْمُ الْعَيْنِ وَفِيْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْعَيْنِ ١٦٥

باب في المعادن والركاز

(١٥٦) إِنَّ مَا كَانَ فِيْ أَيْدِى الْكَفَرَةِ وَجَدَتْهُ أَيْدِيْنَا يَكُوْنُ غَنِيْمَةً ١٦٦
(١٥٧) إِنَّ الْجُزْءَ لَا يُخَالِفُ الْجُمْلَةَ ١٦٧
(١٥٨) إِنَّ مَا لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ الْقَهْرُ لَا يَكُوْنُ الْمَأْخُوْذُ مِنْهُ غَنِيْمَةً ١٦٨

باب زكاة الزروع والثمار

(١٥٩) إِنَّ الْخَرَاجَ أَلْيَقُ بِحَالِ الْكَافِرِ ١٦٩
(١٦١) إِنَّ الْخَرَاجَ يَتَعَلَّقُ بِالتَّمَكُّنِ مِنَ الزِّرَاعَةِ ١٦٩

باب من يجوز دفع الصدقات إليه ومن لا يجوز

(١٦٢) إِنَّ التَّمْلِيْكَ شَرْطٌ لِأَدَاءِ الزَّكَاةِ ١٧٠

باب صدقة الفطر

(١٦٣) إِنَّ سَبَبَ وُجُوْبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ رَأْسٌ يَمُوْنُهُ وَيَلِيْ عَلَيْهِ ١٧١
(١٦٤) إِنَّ الْإِذْنَ قَدْ يَثْبُتُ عَادَةً ١٧٢
(١٦٥) إِنَّ الْإِضَافَةَ تُفِيْدُ الْإِخْتِصَاصَ ١٧٢

كتاب الصوم

(١٦٦) إِنَّ الْكَفَّارَةَ تَنْدَرِئُ بِالشُّبُهَاتِ ١٧٤
(١٦٧) إِنَّ قَوْلَ الْفَاسِقِ فِى الدِّيَانَاتِ غَيْرُ مَقْبُوْلٍ ١٧٥

باب ما يوجب القضاء والكفارة

(١٦٨) إِنَّ الْهَيْئَةَ إِنْ كَانَتْ مُذَكِّرَةً لَا يُعْتَبَرُ النِّسْيَانُ وَإِلَّا فَهُوَ مُعْتَبَرٌ ١٧٥

(۱۶۹) إِنَّ النَّادِرَ كَالْمَعْدُوْمِ ۱۷۷
(۱۷۰) إِنَّ كَفَّارَةَ الصَّوْمِ تَدُوْرُ عَلَى كَمَالِ الْجِنَايَةِ ۱۷۷
(۱۷۱) إِنَّ وُصُوْلَ مَا فِيْهِ صَلَاحُ الْبَدَنِ إِلَى الْجَوْفِ يُفْطِرُ الصَّوْمَ ۱۷۸
(۱۷۲) إِنَّ وُجُوْبَ الْقَضَاءِ عَلَى التَّرَاخِيْ ۱۷۹
(۱۷۳) إِنَّ شَرْطَ الْخَلِيْفَةِ اِسْتِمْرَارُ الْعِجْزِ ۱۷۹
(۱۷۴) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا بُدَّ فِيْهِ مِنَ الْاِخْتِيَارِ ۱۸۰
(۱۷۵) إِنَّ سَبَبَ الْوُجُوْبِ فِي الصَّلَاةِ الْجُزْءُ الْمُتَّصِلُ بِالْأَدَاءِ وَفِي الصَّوْمِ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ۱۸۱
(۱۷۶) إِنَّ السَّفَرَ لَا يُنَافِيْ أَهْلِيَّةَ الْوُجُوْبِ وَلَا صِحَّةَ الشُّرُوْعِ ۱۸۲
(۱۷۷) لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الصَّوْمِ لِكُلِّ يَوْمٍ عَلَى حِدَةٍ ۱۸۳
(۱۷۸) إِنَّ الْإِغْمَاءَ يُضَعِّفُ الْقُوىٰ فَقَطْ وَلَا يُزِيْلُ الْحِجَى ۱۸۴
(۱۷۹) لَا عِبَادَةَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ۱۸۴
(۱۸۰) إِنَّ الْكَفَّارَةَ تَعَلَّقَتْ بِالْإِفْسَادِ لَا بِالْإِمْتِنَاعِ ۱۸۵
(۱۸۱) إِنَّ الظَّنَّ إِذَا لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَى دَلِيْلٍ شَرْعِيٍّ فَهُوَ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ ۱۸۶
(۱۸۲) إِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ إِذَا خَالَفَ الْقِيَاسَ لَا يُوْرِثُ الشُّبْهَةَ ۱۸۷
(۱۸۳) إِنَّ وُجُوْبَ الْقَضَاءِ يَبْتَنِيْ عَلَى وُجُوْبِ الصِّيَانَةِ ۱۸۸

باب الاعتكاف

(۱۸۴) إِنَّ مُوَاظَبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَلِيْلُ السُّنَّةِ ۱۸۹
(۱۸۵) إِنَّ الْقِيَاسَ فِيْ مُقَابَلَةِ النَّصِّ الْمَنْقُوْلِ غَيْرُ مَقْبُوْلٍ ۱۹۰
(۱۸۶) إِنَّ النَّفْلَ مَبْنَى عَلَى الْمُسَاهَلَةِ ۱۹۱
(۱۸۷) إِنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ عَلَى سَبِيْلِ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ مَا بِإِزَائِهَا مِنَ اللَّيَالِيْ ۱۹۲
(۱۸۸) إِنَّ مَبْنَى الْاِعْتِكَافِ عَلَى التَّتَابُعِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى التَّفَرُّقِ ۱۹۳

كتاب الحج

(۱۸۹) إِنَّ السَّبَبَ إِذَا لَمْ يَتَكَرَّرْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الْمُسَبَّبُ ۱۹۴
(۱۹۰) إِنَّ الْعِبَادَاتِ بِأَسْرِهَا مَوْضُوْعَةٌ عَنِ الصِّبْيَانِ ۱۹۴

(۱۹۱) إِنَّ الْقُدْرَةَ بِقُدْرَةِ الْغَيْرِ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ ۱۹۵

(۱۹۲) إِنَّ حَقَّ الْعَبْدِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الشَّرْعِ ۱۹۶

(۱۹۳) إِنَّ حَقَّ الزَّوْجِ لَا يَظْهَرُ فِيْ حَقِّ الْفَرَائِضِ ۱۹۶

باب الإحرام

(۱۹۴) إِنَّ بَابَ الْحَجِّ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ ۱۹۸

(۱۹۵) إِنَّ التَّلْبِيَةَ فِي الْإِحْرَامِ عَلَى مِثَالِ التَّكْبِيْرِ فِي الصَّلَاةِ ۱۹۸

(۱۹۶) إِنَّ التَّوْقِيْتَ يَذْهَبُ بِالرِّقَّةِ ۱۹۹

(۱۹۷) إِنَّ التَّحَرُّزَ عَنْ أَذَى الْمُسْلِمِ وَاجِبٌ ۲۰۰

(۱۹۸) إِنَّ مَا ثَبَتَ فَرْضِيَّتُهُ بِنَصِّ الْكِتَابِ لَا يَتَأَدَّى كَمَا ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ۲۰۰

(۱۹۹) إِنَّ الْحُكْمَ لَا يَزُوْلُ بِزَوَالِ السَّبَبِ ۲۰۱

(۲۰۰) إِنَّ أَشْوَاطَ الطَّوَافِ كَرَكَعَاتِ الصَّلَاةِ ۲۰۲

(۲۰۱) إِنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ يَعُوْدُ إِلَى الْحَجَرِ وَإِلَّا فَلَا ۲۰۳

(۲۰۲) إِنَّ الرُّكْنِيَّةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيْلٍ مَقْطُوْعٍ بِهِ ۲۰۴

(۲۰۳) إِنَّ التَّنَفُّلَ بِالسَّعْيِ غَيْرُ مَشْرُوْعٍ ۲۰۴

(۲۰۴) إِنَّ كُلَّ رَمْيٍ بَعْدَهُ رَمْيٌ يَقِفُ وَإِلَّا فَلَا ۲۰۵

(۲۰۵) مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ فَتَرْكُهُ لَا يُوْجِبُ الْجَابِرَ ۲۰۶

(۲۰۶) إِنَّ مَا هُوَ رُكْنٌ لَا بُدَّ مِنْ وُجُوْدِهِ كَيْفَمَا كَانَ ۲۰۶

(۲۰۷) إِنَّ إِظْهَارَ الْإِجَابَةِ قَدْ يَكُوْنُ بِالْفِعْلِ كَمَا يَكُوْنُ بِالْقَوْلِ ۲۰۷

باب القِران

(۲۰۸) لَا تَدَاخُلَ فِي الْعِبَاذَاتِ الْمَقْصُوْدَةِ ۲۰۸

(۲۰۹) إِنَّ الْأَبْدَالَ لَا تُنْصَبُ إِلَّا شَرْعًا ۲۰۹

باب التمتع

(۲۱۰) لَوْ وَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْمُحْرِمِ وَالْمُبِيْحِ فَالتَّرْجِيْحُ لِلْمُحْرِمِ ۲۱۰

باب الجنايات

(۲۱۱) إِنَّ الْجِنَايَةَ تَتَكَامَلُ بِتَكَامُلِ الْاِرْتِفَاقِ ۲۱۲

(۲۱۲) إِنَّ بِسَبَبِ النَّوْمِ وَالْإِكْرَاهِ يَنْتَفِي الْمَأْثَمُ دُوْنَ الْحُكْمِ ۲۱۲
(۲۱۳) إِنَّ الصَّيْدَ مَا لَا يُمْكِنُ أَخْذُهُ إِلَّا بِحِيْلَةٍ ۲۱۳
(۲۱۴) إِنَّ الْعُرْفَ أَمْلَكُ ۲۱۴
(۲۱۵) إِنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوْعٌ عَنِ التَّعَرُّضِ لَا عَنْ دَفْعِ الْأَذٰى ۲۱۴
(۲۱۶) إِنَّ الْجَزَاءَ لَا يَجِبُ مَعَ وُجُوْدِ الْإِذْنِ مِنَ الشَّارِعِ ۲۱۵
(۲۱۷) إِنَّ الْعَارِضَ لَا يُعْتَبَرُ ۲۱۶
(۲۱۸) إِنَّ الصَّوْمَ يُصْلِحُ جَزَاءَ الْأَفْعَالِ لَا ضَمَانَ الْمَحَالِّ ۲۱۶
(۲۱۹) إِنَّ الْعَادَةَ الْفَاشِيَةَ مِنْ إِحْدَى الْحُجَجِ ۲۱۷
(۲۲۰) إِنَّ وُصُوْلَ الْخَلْفِ كَوُصُوْلِ الْأَصْلِ ۲۱۸

باب إضافة الإحرام

(۲۲۱) إِنَّ النَّهْيَ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْفِعْلِ ۲۱۹

باب الإحصار

(۲۲۲) إِنَّ حُرْمَةَ الْمَالِ كَحُرْمَةِ النَّفْسِ ۲۱۹

باب الفوات

(۲۲۳) إِنَّ الْفَرْضِيَّةَ لَا تَثْبُتُ مَعَ التَّعَارُضِ فِي الْآثَارِ ۲۲۰

باب الحج عن الغير

(۲۲۴) إِنَّ فِعْلَ الْمَأْمُوْرِ إِذَا خَالَفَ أَمْرَ الْآمِرِ يَقَعُ عَنِ الْمَأْمُوْرِ لَا عَنِ الْآمِرِ ۲۲۱

باب الهدى

(۲۲۵) إِنَّ دَمَ الْقِرَانِ وَجَبَ شُكْرًا لِمَا وَفَّقَهُ اللّٰهُ مِنَ الْجَمْعِ مِنَ النُّسُكَيْنِ ۲۲۲
(۲۲۶) إِنَّ دَمَ الْمُتْعَةِ وَالْقِرَانِ دَمُ نُسُكٍ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الدِّمَاءِ فَإِنَّهَا دِمَاءُ الْكَفَّارَاتِ ۲۲۲
(۲۲۷) إِنَّ التَّوَلِّيَ فِي الْقُرُبَاتِ أَوْلٰى ۲۲۳
(۲۲۸) إِنَّ السَّتْرَ أَلْيَقُ بِالْجِنَايَاتِ ۲۲۴

مقدمہ

''ہدایہ'' درسِ نظامی کی متداول اور معروف کتاب ہے، برصغیر پاک و ہند کے اکثر دینی مدارس میں بطورِ نصاب کے شامل ہے۔ یہ کتاب اپنی استناد اور افادیت کی وجہ سے بے نظیر ہے۔ نقلی و عقلی دلائل کی جامعیت اور اپنے مخصوص طرز کی وجہ سے یہ کتاب فقہ حنفی میں مخصوص مقام کی حامل ہے۔ اس کتاب کی جلالتِ شان کی وجہ سے موصوف علمی حلقے میں اپنے نام ''برہان الدین'' سے زیادہ ''صاحبِ ہدایہ'' کے نام سے معروف ہیں۔

آپ کا اسم گرامی علی، والد کا نام ابوبکر اور دادا کا نام عبدالجلیل ہے، ابوالحسن آپ کی کنیت ہے، اور صاحبِ ہدایہ کے لقب سے آپ مشہور ہیں۔ ۸ رجب ۵۱۱ھ بروز پیر بعد نماز عصر آپ کی ولادت ہوئی۔

آپ کا مولد و مسکن مرغینان ہے، جو ماوراء النہر کے علاقے میں واقع ولایتِ فرغانہ کا ایک شہر ہے۔ وادی فرغانہ میں سے ایک روسی دریا سیحون گزرتا ہے اور شہر مرغینان اس کے مشرق میں واقع ہے۔ ❶

صاحبِ ہدایہ اسی شہر کی نسبت سے مرغینانی کہلاتے ہیں۔ آپ حضرت ابوبکر صدیق رضی اللہ عنہ کی اولاد میں سے ہیں۔ آپ کی وفات ۵۹۳ھ/ ۱۱۹۷ء میں مؤرخہ ۱۴ ذی الحجہ منگل کی شب کو ہوئی۔

موصوف نے جن اساتذہ کی خدمت میں زانوئے تلمذ طے کئے ان میں سے چند معروف درج ذیل ہیں:

امام نجم الدین ابوحفص عمر بن محمد بن احمد النسفی رحمہ اللہ (متوفی ۵۳۷ھ) انہوں نے عقائد کے موضوع پر ایک رسالہ ''**العقائد النسفية**'' لکھا تھا، جس کی شرح علامہ تفتازانی رحمہ اللہ (متوفی ۷۹۲ھ) نے ''**شرح العقائد النسفية**'' کے نام سے تصنیف کی، جو درسِ نظامی کے نصاب میں شامل ہے۔

امام حسام الدین عمر بن عبدالعزیز بن مازّہ رحمہ اللہ (متوفی ۵۳۶ھ) یہ ''الصدر الشہید'' کے لقب سے معروف ہیں۔

امام ابوعمر و عثمان بن علی البیکندی رحمہ اللہ، یہ علامہ سرخسی رحمہ اللہ (متوفی ۴۸۳ھ) کے شاگرد تھے۔

امام قوام الدین احمد بن عبدالرشید البخاری رحمہ اللہ، یہ کتاب ''**خلاصة الفتاوى**'' کے مصنف کے والد ہیں۔ ❷

---

❶ الجوهرة المضية في طبقات الحنفية: ترجمة: على بن ابى بكر، ج ١ ص ٣٨٣

❷ الفوائد البهية في تراجم الحنفية: ترجمة: على بن أبى بكر، ص ٢٣٠، ٢٣١

علامہ عبدالحی لکھنوی رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۰۴ھ) لکھتے ہیں "**وتفقه عليه جم غفير منهم أولاده**" کہ آپ سے ایک بڑی جماعت نے فقاہت حاصل کی، جن میں آپ کی اولاد بھی شامل ہے۔ آپ کے تین فرزند تھے، تینوں اپنے دور کے امام تھے:

۱......شیخ الاسلام عماد الدین ابی بکر رحمہ اللہ ۲......نظام الدین عمر الفرغانی رحمہ اللہ

۳......ابوالفتح جلال الدین محمد الفرغانی رحمہ اللہ ❶

صاحبِ ہدایہ کے پوتے امام ابوالفتح زین الدین عبدالرحیم بن ابی بکر عماد الدین بن علی برہان الدین المرغینانی، یہ مشہور کتاب "**الفصول العمادية**" اور "**الفصول الأستروشنية**" کے مصنف ہیں۔

علامہ مرغینانی رحمہ اللہ اپنے زمانہ کے بلند پایہ عالم وفقیہ تھے، موصوف حافظ، مفسر، محدث، ادیب، علوم وفنون کے جامع، اصول وفروع پر کامل دسترس رکھنے والے، متقن، محقق اور مدقق عالم تھے۔ علم خلاف میں آپ یدِ طولیٰ رکھتے تھے۔

علامہ لکھنوی رحمہ اللہ آپ کے ترجمہ کا آغاز ان القابات کے ساتھ کرتے ہیں:

كان إماماً فقيهاً حافظاً محدثاً مفسراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون، متقناً محققاً نظاراً مدققاً زاهداً بارعاً فاضلاً ماهراً أصولياً أديباً شاعراً لم تر العيون مثله في العلم والأدب، وله اليد الباسطة في الخلاف والباع الممتد في المذهب.

یعنی صاحبِ ہدایہ امامِ وقت، فقیہ دوراں، حافظِ عصر، محدثِ زمان، مفسرِ قرآن، جامعِ علوم، ضابطِ فنون، پختہ علم، محقق وبالغ النظر، باریک بین، عابد وزاہد، پرہیزگار، فائق وفاضل، ماہرِ فنون، اصولی، ادیب اور شاعر تھے، علم وادب میں آپ کا ثانی نہیں دیکھا گیا، آپ کو اختلافِ ائمہ اور مذاہب کے سلسلے میں بڑی دسترس حاصل تھی۔

درسی اور زبانی افادے کے علاوہ صاحبِ ہدایہ نے قلمی اور تحریری طور پر بھی اپنے علوم کو دوسروں تک منتقل کیا، آپ کی تصنیفات درج ذیل ہیں:

۱...... بداية المبتدى. ۲...... التجنيس والمزيد. ۳...... شرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن. ۴...... فرائض العثماني. ۵...... كفاية المنتهى. ۶......مجموع النوازل. ۷...... نشر المذاهب. ۸...... معجم الشيوخ. ۹ ......منتقى الفروع.

---

❶ الفوائد البهية في تراجم الحنفية: ترجمة: علي بن أبي بكر، ص ۲۳۱

۱۰......الهداية لشرح البداية. ۱۱......مناسک الحج. ۱۲......مختار الفتاوى.❶

صاحبِ ہدایہ نے "بداية المبتدى" میں قدوری اور جامع الصغیر کے مسائل کو جمع کیا ہے۔ کتاب کے ابواب کو جامع الصغیر کے طرز پر مرتب کیا، قدوری کے مسائل کو پہلے اور جامع الصغیر کے مسائل کو بعد میں ذکر کیا۔ اس متن کی شرح خود صاحب ہدایہ نے "الهداية شرح بداية المبتدى" کے نام سے کی ہے۔

۲۶۷ صفحات پر مشتمل یہ متن پہلے مطبوعہ نہیں تھا، اب یہ متن مطبعہ محمد علی صبح قاہرہ سے چھپ چکا ہے۔ علامہ ابوبکر بن علی عاملی رحمہ اللہ (متوفی ۹۶۵ھ) نے اس متن کو نظم کی صورت میں تحریر کیا ہے۔❷

صاحبِ ہدایہ کی تصانیف میں "التجنيس و المزيد" طبع ہو چکی ہے۔ اس کتاب میں فقہ حنفی کی اُن پیش آمدہ نئے مسائل کا تذکرہ ہے جنہیں متاخرین نے استنباط کیا ہے، متقدمین سے اس بارے میں کوئی صراحت منقول نہیں ہے۔ یہ کتاب علامہ سمرقندی رحمہ اللہ (متوفی ۳۷۳ھ) کی "النوازل، عيون المسائل" اور "واقعات الناطفي، فتاوى ابن الفضل، فتاوى أئمة سمرقند" کا تتمہ ہے۔ ان کتابوں میں بھی نئے مسائل اور حوادث کا تذکرہ ہے۔ یہ کتاب فقہی ابواب کی ترتیب پر ہے، یہ ایک مقدمہ اور پانچ کتب "كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج" پر مشتمل ہے۔ یہ کتاب کل (۱۳۵۷) مسائل پر مشتمل ہے، اس میں ہر مسئلے پر "مسألة" کا عنوان ہے، چونکہ ہر مسئلہ ترقیم اور "مسألة" کے ذیلی عنوان سے مزین ہے اس لئے اس کتاب سے استفادہ اور مطلوبہ مسئلہ تک رسائی آسان ہے۔ اس کتاب میں صرف مسائل کا تذکرہ ہے، دلائل کا ذکر نہیں ہے، فقہائے ثلاثہ یا دیگر مذاہب کا بھی تذکرہ نہیں ہے، عموماً کتبِ فتاوی مسائل پر مشتمل ہوتے ہیں ادلّہ اور اختلافات پر نہیں، ورنہ صاحبِ ہدایہ مذاہب، فقہ مقارن، عقلی ونقلی دلائل سے خوب واقف ہیں جیسا کہ ہدایہ پڑھنے والے پر یہ بات مخفی نہیں ہے۔ خلاصہ یہ ہے کہ یہ کتاب مذہبِ حنفی کے مطابق متاخرین علماء کے فتاوی کا مجموعہ ہے۔ یہ کتاب دکتور محمد امین مکی حفظہ اللہ کی نہایت گراں قدر تحقیق وتعلیق اور تخریج حدیث کے ساتھ طبع ہوئی ہے۔ محقق نے فصلِ اول میں قدرے تفصیل کے ساتھ مصنف کے حالات اور تصنیفات کا ذکر کیا ہے۔ فصلِ ثانی میں "التجنيس و المزيد" کا معنی، اس کتاب کی صاحبِ ہدایہ کی طرف نسبت کی توثیق اور اس کتاب کے مصادر، رموز اور اس کتاب میں جن اہلِ علم اور کتب کا تذکرہ آیا ہے اُن کا تعارف کرایا ہے۔ محقق نے

---

❶ الفوائد البهية: ترجمة: على بن أبي بكر بن عبد الجليل، ص ۲۳۰ / تاج التراجم: ج ۲ ص ۱۷ / الأعلام: ج ۴ ص ۲۶۶ / هدية العارفين: ج ۱ ص ۷۰۲

❷ كشف الظنون: ج ۱ ص ۲۲۷

نہایت عرق ریزی کے ساتھ مختلف نسخوں سے موازنہ کرکے درست عبارت کی نشاندہی، غریب الفاظ کی وضاحت، مسائل پر ترقیم، کتبِ فقہ سے مسائل کی تخریج، احادیث کی تخریج اور کتاب کے آخر میں متعدد فہرستوں کے ذریعے کتاب کی افادیت پر چار چاند لگا دیئے ہیں۔ یہ محققانہ نسخہ دو جلدوں میں ادارۃ القرآن والعلوم الاسلامیہ کراچی سے شائع ہوا ہے۔

امام مرغینانی کی تمام تصانیف میں سے جو شہرت وقبولیت اور منفرد مقام ''الہدایہ'' کو حاصل ہوا کسی اور کتاب کو حاصل نہ ہوسکا۔ یہ کتاب دراصل علامہ مرغینانی رحمہ اللہ کے فقہی تبحر، بصیرت، تحقیق وتدقیق، وسعتِ مطالعہ، صلابتِ رائے، فکری وفنی پختگی اور اجتہادی ملکہ وثقاہت کا ایسا کامل ثبوت ہے کہ آج تک اس کی افادیت میں کمی واقع نہیں ہوسکی۔ تقریباً ۸۰۰ سال سے زائد کا عرصہ گزر جانے کے باوجود اس کا مقام قانونی دنیا میں بلند وبالا ہی ہے۔ ہر دور کے علماء، فقہاء اور ماہرین قانون اس سے برابر استفادہ کرتے رہے ہیں۔ اس سے بہتر، جامع ومانع، مدلل ومربوط اور موجز متن تاریخِ فقہ وقانون میں آج تک دیکھنے میں نہیں آیا۔

علامہ مرغینانی رحمہ اللہ نے الہدایہ کی تالیف کا آغاز ۵۷۳ھ ماہ ذی القعدہ میں بروز بدھ وقتِ ظہر کیا تھا۔

ہدایہ کو علامہ مرغینانی رحمہ اللہ نے نہایت زہد وتقوی، اخلاص وللّٰہیت کے ساتھ لکھا، یہ کتاب تیرہ (۱۳) سال کے عرصے میں مسلسل روزے کی حالت میں آپ نے لکھی، آپ کی یہ کوشش ہوتی تھی کہ کسی کو اس عمل کی خبر نہ ہو:

في تصنيفه ثلاثة عشرة سنة، وكان صائماً تلك المدة وكان يجتهد ألا يطلع على صومه أحد. ❶

صاحبِ ہدایہ کا اسلوب، منہج، طرزِ تالیف اور رموز سے واقفیت کے لئے دیکھیں: ❷

علامہ طاش کبری زادہ رحمہ اللہ (متوفی ۹۶۸ھ) نے اس مقام پر یہ بھی لکھا ہے کہ آپ نے ''بداية المبتدی'' کی مفصل ومدلل نہایت تفصیل کے ساتھ ''كفاية المنتهی'' کے نام سے اسی (۸۰) جلدوں میں شرح لکھی۔ ❸

---

❶ العناية شرح الهداية: خطبة الكتاب، ج١ ص١١ / مفتاح السعادة: الكتب المعتبرة، ج٢ ص٢٣٨

❷ مفتاح السعادة: الكتب المعتبرة، ج٢ ص٢٣٩، ٢٤٠

❸ مفتاح السعادة: الكتب المعتبرة، ج٢ ص٢٣٩

یہ محض اللہ تعالی کا فضل وکرم اور اس کا احسان ہے کہ اللہ تعالی نے صاحبِ ہدایہ کی اس کتاب کو وہ مقبولیت ومحبوبیت عطا فرمائی جو دیگر مصنفین ومؤلفین کے حصے میں نہ آسکی، بلاشبہ ہدایہ فقہ حنفی کا جزء لاینفک ہے، اور حنفی کتابوں میں اسے ایک معتبر اور معتمد متن کی سند اور حیثیت حاصل ہے۔

ہدایہ کی یہ مقبولیت روز بروز بڑھتی گئی اور جیسے جیسے زمانہ ترقی کرتا گیا ہدایہ کے حوالے سے طالبین دینِ متین کی شغف اور ان کی چاہت میں بھی اضافہ ہوتا گیا۔ اس کتاب کی سب سے اہم خوبی یہ ہے کہ اس کے پڑھنے والے کبھی گمراہی اور بے راہ روی کا شکار نہیں ہوسکتے، اور غور وفکر سے پڑھنے والے اس قابل ہوجاتے ہیں کہ ان کے اندر خود اعتمادی اور دوسرے کلام کے صحیح معانی ومطالب اَخذ کرنے کی خوبی پیدا ہوجاتی ہے، کسی شاعر نے ہدایہ کی شان میں قصیدہ خوانی کرتے ہوئے درج ذیل اشعار کہے ہیں:

إِنَّ الْهِدَايَةَ كَالْقُرْآنِ قَدْ نَسَخَتْ　　　مَا صَنَّفُوْا قَبْلَهَا فِي الشَّرْعِ مِنْ كُتُبِ
فَاحْفَظْ قَوَاعِدَهَا وَاسْلُكْ مَسَالِكَهَا　　　يَسْلِمُ مَقَالَكَ مِنْ زَيْغٍ وَمِنْ كِذْبِ

یعنی قرآن کریم کی طرح ہدایہ نے بھی شریعت کے سلسلے میں لکھی گئیں اپنے سے پہلی تمام تصنیفات کو منسوخ کردیا، لہذا اے مخاطب! تم ہدایہ کی تعلیم وتعلّم کو لازم پکڑو، تمہاری گفتگو کذب وکجی سے محفوظ رہے گی۔

امام عماد الدین ابی بکر رحمہ اللہ "الہدایہ" کی تعریف میں فرماتے ہیں:

كِتَابُ الْهِدَايَةِ يَهْدِى الْهُدَى　　　إِلَى حَافِظِيْهِ وَيَجْلُو الْعِمَى
فَلازِمْهُ وَاحْفَظْهُ يَا ذَا الْحِجَى　　　فَمَنْ نَالَهُ نَالَ أَقْصَى الْمُنَى

ہدایہ کی کتاب ہدایت دیتی ہے، اس کے حفظ کرنے والے کے اندھے پن کو دور کرتی ہے۔ اے عقل والے! اس کو لازمی پکڑ اور اسے یاد رکھ۔ پس جس نے اِسے پالیا اُس نے خواہشات کی حدوں کو پالیا۔

امام العصر علامہ انور شاہ کشمیری رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۵۲ھ) فرمایا کرتے تھے:

چاروں فقہی مسالک میں فقہاء نے بہت کتابیں لکھیں اور ان میں بعض مضامین اور اسلوبِ بیان کے اعتبار سے بہت بلند مرتبہ ہیں لیکن ہدایہ جیسی کوئی کتاب آج تک نہیں لکھی گئی۔ حسنِ ترتیب اور حسنِ بیان دونوں کے اعتبار سے ہدایہ بے مثال کتاب ہے۔ اگر کوئی شخص مجھ سے یہ کہے کہ فتح القدیر جیسی کتاب لکھ دو تو مجھے امید ہے کہ میں لکھ سکوں گا، لیکن اگر کوئی ہدایہ جیسی کتاب لکھنے کے لئے

کہے تو شاید میں چند سطریں بھی نہ لکھ سکوں۔ ❶

حضرت مولانا مناظر احسن گیلانی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ حضرت انور شاہ کشمیری رحمہ اللہ فرمایا کرتے کہ ''الحمد للہ! میں ہر کتاب کے مخصوص طرز پر کچھ نہ کچھ لکھ سکتا ہوں لیکن چار کتابیں اس سے مستثنیٰ ہیں:

قرآن عزیز، بخاری شریف، مثنوی اور ہدایہ۔

علامہ کشمیری رحمہ اللہ کی علمی جلالتِ شان سے جو واقف ہیں وہ ان کے اس قول کے وزن کو محسوس کر سکتے ہیں۔ یہی وجہ ہے کہ صاحبِ ہدایہ کی وفات پر آٹھ صدیاں گزرنے کو ہیں مگر ہدایہ آج بھی اس طرح نصاب میں باقی ہے۔ وجہ یہی ہے کہ جن مقاصد کے پیش نظر یہ کتاب نصاب میں داخل کی گئی ہے فقہ حنفی میں کوئی دوسری کتاب اب تک ایسی تصنیف ہی نہیں ہوئی جو اس کے قائم مقامی ہو سکے۔

شیخ التفسیر والحدیث حضرت مولانا محمد ادریس کاندھلوی رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۹۴ھ) نے ''سراج الہدایہ'' کے آغاز میں ہدایہ کے بارے میں یہ کلمات تحریر کئے، ان کا یہ جملہ ہدایہ کی ایک منفرد خصوصیت کی نشاندہی کر رہا ہے:

دریا کی ظاہری سطح پر تیرنے سے موتی ہاتھ نہیں آتے۔ موتی اس کے ہاتھ لگتے ہیں جو دریا کی گہرائی تک غوطہ لگانے کی قدرت رکھتا ہو، ان جیسے راسخین فی العلم میں سے شیخ مرغینانی رحمہ اللہ بھی ہیں، جنہوں نے شرائع اسلام یعنی احکامِ شرعیہ کی تحقیق وتدقیق پر ''ہدایہ'' کے نام سے ایک کتاب تالیف فرمائی، جو احکامِ شرعیہ کی تحقیق وتدقیق اور علم کی گہرائی میں اپنی نظیر نہیں رکھتی۔ ہر مسئلہ پر ائمہ اربعہ کے اقوال اور ہر قول کی ایک ایک دلیل نقلی اور ایک ایک دلیل عقلی بیان کی۔ پھر آخر میں امام اعظم ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے مسلک کی ایک دلیل نقلی اور ایک دلیل عقلی بیان کرنے کے بعد ائمہ مجتہدین رحمہم اللہ کی ہر دلیل نقلی اور دلیل عقلی کا جواب دیا۔ اس طرح بسا اوقات تین اماموں کی چھ دلیلیں اور ان کے چھ جواب مل کر بارہ ہوتے ہیں اور دو دلیلیں ابوحنیفہ کی اور ایک وجہ ترجیح سب مل کر پندرہ دلائل کا ذخیرہ چند سطروں میں سامنے آجاتا ہے اور قاری پر حیرت واستعجاب کا عالم طاری ہو جاتا ہے۔ ❷

''الھدایۃ'' یہ پہلے مکتبہ خیریہ مصر سے ۱۳۲۶ھ میں طبع ہوئی۔ پھر یہ شیخ عبدالرحیم بن مصطفیٰ عدوی کی تحقیق اور تعلیق کے ساتھ مصطفیٰ البابی حلبی سے ۱۳۵۵ھ میں طبع ہوئی۔ پھر ہندوستان میں

---

❶ نصب الراية: مقدمة المحقق، ج ۱ ص ۱۴

❷ ہدایہ اور صاحبِ ہدایہ: ص ۴۵، ۴۶

علامہ عبدالحی لکھنوی رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۰۴ھ) کے حواشی وتعلیقات کے ساتھ ۱۳۷۵ھ میں نہایت اہتمام کے ساتھ طبع ہوئی۔

کئی اکابر اہلِ علم نے ہدایہ کی شروح وحواشی اور تخریج حدیث کی، ان میں چند ایک درج ذیل ہیں:

۱..... ''**الفوائد الفقهية**'' علامہ حمید الدین علی بن محمد بن علی الضریر رحمہ اللہ (متوفی ۶۶۶ھ)

۲..... ''**نهاية الكفاية في دراية الهداية**'' علامہ تاج الشریعہ عمر بن صدر الشریعہ الاول عبید اللہ المحبوبی رحمہ اللہ (متوفی ۶۷۲ھ)

۳..... ''**الغاية**'' امام ابو العباس احمد بن ابراہیم السروجی رحمہ اللہ (متوفی ۷۱۰ھ)

۴..... ''**النهاية شرح الهداية**'' امام حسام الدین حسین بن علی سُغناقی المعروف شارح الہدایہ رحمہ اللہ (متوفی ۷۱۰ھ)

امام جمال الدین محمود بن احمد القونوی رحمہ اللہ (متوفی ۷۷۰ھ) نے اس کی تلخیص ''**خلاصة النهاية في فوائد الهداية**'' کے نام سے کی۔

۵..... ''**شرح الهداية**'' حافظ الدین ابو البرکات عبداللہ بن احمد النسفی (متوفی ۷۱۰ھ) امام نسفی رحمہ اللہ نے یہ شرح قیامِ بغداد کے دوران ۷۰۰ھ میں تصنیف کی۔

۶..... ''**شرح الهداية**'' امام احمد بن حسن المعروف بابن الزرکشی رحمہ اللہ (متوفی ۷۳۸ھ)

۷..... ''**معراج الدراية إلى شرح الهداية**'' امام قوام الدین محمد بن محمد سکاکی رحمہ اللہ (متوفی ۷۴۹ھ)

۸..... ''**شرح الهداية**'' علامہ علاء الدین علی بن عثمان ترکمانی ماردینی (متوفی ۷۵۰ھ) وہ اسے خود مکمل نہ کر سکے۔ ان کی وفات کے بعد اس کی تکمیل ان کے بیٹے جمال الدین عبداللہ رحمہ اللہ (متوفی ۷۶۹ھ) نے کی۔

۹..... ''**شرح الهداية**'' امام نجم الدین ابراہیم بن علی طرطوسی رحمہ اللہ (متوفی ۷۵۷ھ)

۱۰..... ''**غاية البيان ونادرة الأقران**'' امام قوام الدین امیر کاتب بن امیر عمر الاتقانی رحمہ اللہ (متوفی ۷۵۸ھ)

۱۱..... ''**الكفاية في شرح الهداية**'' امام سید جلال الدین بن شمس الدین خوارزمی رحمہ اللہ (متوفی ۷۶۷ھ)

۱۲..... ''**التوشيح**'' علامہ سراج الدین عمر بن اسحاق غزنوی رحمہ اللہ (متوفی ۷۷۳ھ)

۱۳......"العناية شرح الهداية" علامہ اکمل الدین محمود بن محمد بابرتی رحمہ اللہ (متوفی ۷۸۶ھ)

اس شرح کے متعلق حاجی خلیفہ رحمہ اللہ فرماتے ہیں "وقد أحسن فيه وأجاد" یہ نہایت مفید شرح ہے، اس میں متوسط انداز میں کتاب کو حل کیا گیا ہے، ہر کتاب کی دوسری کتاب سے مناسبت، ہر کتاب کے شروع میں لغوی، اصطلاحی معنی، اُس کتاب کی اہمیت وضرورت، ائمہ ثلاثہ کی آراء، راجح مذہب کی نشاندہی، نہایت منقح ومہذب انداز میں نپے تُلے الفاظ کے ساتھ مصنف کی مراد کی وضاحت کرتے ہیں، یہ شرح دس جلدوں میں دارالفکر سے چھپ چکی ہے۔

۱۴......"شرح الهداية" علامہ سید الشریف علی بن محمد الجرجانی رحمہ اللہ (متوفی ۸۱۶ھ)

۱۵......"البناية شرح الهداية" علامہ بدرالدین محمود بن احمد عینی رحمہ اللہ (متوفی ۸۵۵ھ)

علامہ عینی رحمہ اللہ بنایہ کے آخر میں لکھتے ہیں کہ ۹۰ سال کی عمر کے قریب میری عمر ہے جب میں نے یہ کتاب تصنیف کی۔ ❶

وفات سے پانچ سال قبل یعنی ۸۵۰ھ میں آپ کی یہ تصنیف مکمل ہوئی، حلِ کتاب کے لحاظ سے ہدایہ کی شروحات میں یہ شرح سب سے ممتاز ہے، مصنف نے حلِ لغات، غریب الفاظ کی وضاحت، ہدایہ کی عبارت کی توضیح، ائمہ احناف کے مذاہب، دلائل اور ترجیح، امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے راجح قول کی نشاندہی، ائمہ ثلاثہ کے مذاہب ودلائل، اُن کے دلائل کے جوابات، مذہبِ احناف کی ترجیح، احادیث کی تخریج، احادیثِ احکام کا تفصیلی تذکرہ، مرفوع، موقوف، مقطوع تینوں ذخیروں سے استفادہ، نہایت سہل عبارت کے ساتھ کتاب کی توضیح وتشریح کی ہے، یہ شرح ۱۴۲۰ھ میں تیرہ جلدوں میں دارالکتب العلمیہ سے چھپ چکی ہے۔

۱۶......"فتح القدير" علامہ ابن ہمام رحمہ اللہ (متوفی ۸۶۱ھ)

مصنف حدیث، فقہ، اصول فقہ اور علوم عربیت میں خوب دسترس رکھتے تھے، علامہ عبدالحی لکھنوی رحمہ اللہ ان کا تذکرہ ان القابات کے ساتھ کرتے ہیں:

كان إماماً نظاراً فارساً في البحث فروعياً أصولياً محدثاً مفسراً حافظاً نحوياً كلامياً منطقياً جدلياً. ❷

آپ نے اس شرح کا آغاز ۸۲۹ھ میں کیا، مصنف نے نہایت بسط کے ساتھ محققانہ انداز میں یہ

---

❶ البناية: ج۱۳ ص۵۴۵

❷ الفوائد البهية: ترجمة: محمد بن عبد الواحد، ص۲۹۷

شرح لکھی، اس میں لغات کی وضاحت، الفاظ کی تشریح، عبارت کا حل، احادیث کی تخریج، رُوّات پر نقد وجرح، الفاظِ حدیث کی وضاحت، احادیث کے دیگر طرق ومتابع کا ذکر، اگر روایت بالمعنی ہے تو اصل الفاظ کی نشاندہی، احادیثِ احکام کا تفصیلی ذکر، ائمہ ثلاثہ کے مذاہب ودلائل، حنفی نقطہ نظر کی اعتدال کے ساتھ وضاحت، تسامحات کی نشاندہی، فروعی مسائل کا ذکر، دلائل عقلیہ نقلیہ کا تذکرہ، ہر کتاب کے شروع میں لغوی، اصطلاحی اور فنی معلومات، جابجا اصولِ فقہ اور علوم عربیت کے قواعد وفوائد کا تذکرہ، یہ شرح علوم ومعارف، تحقیق وتدقیق کا ایک گنجینہ ہے۔ مصنف جب "کتاب الوکالة" میں "والعقد الذی یعقده الوکلاء علی ضربین" پر پہنچے تو آپ کا انتقال ہوگیا، پھر اس شرح کی تکمیل علامہ شمس الدین احمد بن قودر المعروف قاضی زادہ رحمہ اللہ (متوفی ۹۸۸ھ) نے "نتائج الأفکار فی کشف الرموز والأسرار" کے نام سے اس کا تکملہ لکھا، یہ کتاب اور تکملہ مصطفی البابی حلبی سے ۱۳۸۹ھ میں دس جلدوں میں چھپ چکی ہے۔

ہدایہ پر لکھی گئی مزید شروح، حواشی، تعلیقات اور اختصارات کے لئے تفصیلاً دیکھئے: ❶

ہدایہ میں موجود مرفوع روایات، اقوالِ صحابہ اور آثار تابعین کی تخریج پر لکھی گئی کتابیں:

۱......"الکفایة فی معرفة أحادیث الهدایة" علامہ علاء الدین علی بن عثمان المعروف ترکمانی رحمہ اللہ (متوفی ۷۵۰ھ)

۲......"نصب الرایة لأحادیث الهدایة" علامہ جمال الدین ابو محمد عبد اللہ بن یوسف زیلعی رحمہ اللہ (متوفی ۷۶۲ھ)

۳......"العنایة فی تخریج أحادیث الهدایة" علامہ عبد القادر قرشی رحمہ اللہ (متوفی ۷۷۵ھ)

۴......"الدرایة فی تخریج أحادیث الهدایة" حافظ ابن حجر عسقلانی رحمہ اللہ (متوفی ۸۵۲ھ) یہ امام زیلعی رحمہ اللہ کی "نصب الرایة" کی تلخیص ہے۔

۵......"منیة الألمعي فیما فات من تخریج أحادیث الهدایة للزیلعي" علامہ قاسم بن قطلو بغا رحمہ اللہ (متوفی ۸۷۹ھ)

محقق العصر علامہ ظفر احمد عثمانی رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۹۴ھ) صاحبِ ہدایہ کی علم حدیث میں جلالتِ شان اور ہدایہ میں موجود روایات کے متعلق لکھتے ہیں:

قلت: ویدل علی کونه محدثا حافظا للحدیث کثرة ما أودعه فی کتبه لا سیما

---

❶ کشف الظنون: ج ۲ ص ۲۰۲۲ تا ۲۰۴۰

الهداية من الأحاديث، وقد اعتنى الحافظ الزيلعي بتخريجها في كتاب سماه "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية" ولخصها الحافظ ابن حجر العسقلاني فسماه "الدراية لأحاديث الهداية" وكل حديث قال فيه الحافظان "غريب لم نجده" قد وجدت الكثير منه ولله الحمد في كتاب الخراج للإمام أبي يوسف، وفي كتاب الآثار له وفي كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن، وفي كتاب الحجج له، رحمه الله عليهما، ويدل على براعته في العربية والأدب ما في كتاب الهداية من الفصاحة والبلاغة والانسجام والسلاسة كما اعترف به بعض الأدباء من الشيعة حيث قال: أفصح الكتب في الإسلام بعد كتاب الله البخاري ثم الهداية، ولعله لم يطلع على الموطأ للإمام محمد رحمه الله ولا على الجامع الصغير له، وإلا لقال: أفصح الكتب بعد كتاب الله الموطأ لمحمد رحمه الله ثم البخاري ثم الجامع الصغير لمحمد ثم الهداية. ❶

ترجمہ: میں کہتا ہوں کہ صاحبِ ہدایہ کے محدث اور حافظ الحدیث ہونے پر یہ بات دلالت کرتی ہے کہ انہوں نے کثرت کے ساتھ اپنی کتابوں میں احادیث نقل کی ہیں، خصوصاً ہدایہ میں۔ حافظ زیلعی نے ان احادیث کی تخریج اپنی کتاب ''نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية ''میں کی ہے۔ اس کتاب کی تلخیص حافظ ابن حجر عسقلانی نے ''الدراية لأحاديث الهداية '' کے نام سے کی۔ ہر وہ حدیث جس کے بارے میں ان دونوں حفاظِ حدیث نے فرمایا کہ یہ روایت غریب ہے ہمیں نہیں ملی، اُن میں سے اکثر احادیث اللہ تعالیٰ کے فضل وکرم سے مجھے امام ابو یوسف کی ''كتاب الخراج ''اور ''كتاب الآثار ''اور امام محمد کی ''كتاب الآثار ''اور ''كتاب الحجج ''میں مل گئیں۔

صاحبِ ہدایہ کی عربیت اور ادبیت میں مہارت کا اندازہ ہدایہ کی فصیح و بلیغ مربوط اور سلاست بھری عبارت سے ہوتا ہے۔ جیسا کہ بعض شیعہ ادباء نے بھی اس کا اعتراف کیا ہے کہ اسلام میں کتاب اللہ کے بعد سب سے فصیح کتاب بخاری اور پھر ہدایہ ہے۔ شاید یہ امام محمد کی ''الموطأ'' اور ''الجامع الصغير ''پر مطلع نہیں ہوئے، ورنہ یہ کہتے کہ کتاب اللہ کے بعد سب سے فصیح کتاب امام محمد کی ''الموطأ'' پھر ''صحيح البخاري ''پھر ''الجامع الصغير ''اور پھر ''الهداية'' ہے۔

ہدایہ پڑھاتے وقت حلِ کتاب کے لئے ''البناية'' تفصیلات، دلائل، جزئیات کے لئے ''فتح القدير ''اور تخریجِ احادیث کے لئے ''نصب الراية'' کا مطالعہ کریں۔

---

❶ أبو حنيفة وأصحابه المحدثون: ترجمة: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، ص ٢١١، ٢١٢

بعض اہلِ علم نے ہدایہ کے نفسِ مسائل کو بغیر دلائل کے بھی جمع کیا، ان میں امام ابوالطیح محمد بن عثمان رحمہ اللہ (متوفی ۷۷۴ھ) کی ''الرعاية في تجريد مسائل الهداية'' اور علامہ طاش کبری زادہ رحمہ اللہ (متوفی ۹۶۸ھ) کی ''أصحاب البداية والنهاية في تجريد مسائل الهداية'' کا نام ملتا ہے۔

بعض اہلِ علم نے ہدایہ کی تلخیص بھی کی، ان میں نمایاں نام علامہ علاء الدین علی بن عثمان ماردینی رحمہ اللہ (متوفی ۷۵۰ھ) کی ''الكفاية في تلخيص الهداية'' کا ہے۔

ہدایہ کے مسائل اور دلائل پر کئے گئے اعتراضات کے جوابات پر علامہ عبدالرحمٰن بن کمال رحمہ اللہ نے ''ترغيب اللبيب'' لکھی۔

ہدایہ پر لکھی گئی تعلیقات میں چند ایک درج ذیل ہیں:

۱.....تعلیقات: امام سراج الدین عمر بن علی المعروف قاری الہدایہ رحمہ اللہ (متوفی ۸۲۹ھ)

۲.....تعلیقات: امام احمد بن سلیمان ابن کمال پاشا رحمہ اللہ (متوفی ۹۴۰ھ)

۳.....تعلیقات: محشی بیضاوی شیخ زادہ رحمہ اللہ (متوفی ۹۵۱ھ)

۴.....تعلیقات: امام ابوالسعو دعمادی رحمہ اللہ (متوفی ۹۸۲ھ)

۵.....تعلیقات: امام عبدالحلیم المعروف اخی زادہ رحمہ اللہ (متوفی ۱۰۱۳ھ)

ہدایہ پر لکھے گئے حواشی میں زیادہ مقبولیت پاک و ہند میں علامہ عبدالحی لکھنوی رحمہ اللہ (متوفی ۱۳۰۴ھ) کے حاشیہ کو ملی۔

ہدایہ کی اہلِ علم نے متنوع اعتبارات سے خدمت کی ہے، کسی نے اس کی عبارت کی شرح کی، تو کسی نے اس کی احادیث کی تخریج کی، کسی نے اس کا اختصار کیا، تو کسی نے اس کے مسائل کی تجرید کی، کسی نے اس پر تعلیقات لکھیں، تو کسی نے ہدایہ میں موجود دلائل کی وضاحت کی، لیکن صاحبِ ہدایہ نے جو جابجا اپنے تبحر فقہی، خداداد صلاحیت اور کمالِ علم کی روشنی میں جو اصول وقواعد ذکر کئے تھے ان کی طرف کسی نے خصوصی توجہ نہیں دی، حالانکہ یہ اصول فقہی بصیرت پیدا کرنے اور دماغی دریچوں کے کھولنے میں نہایت ممد ومعاون ہیں۔ یہ اصول عموماً موصوف نے دلائلِ عقلیہ کی صورت میں ذکر کئے ہیں۔ ان اصولوں کو موضوعِ سخن بنا کر مستقل طور پر حضرت مولانا عبدالمجید جوزجانی مدظلہ (الباحث: تخصص فی علوم الحدیث دارالعلوم دیوبند) نے جمع کیا۔ موصوف نے نہایت تتبع اور عرق ریزی کے

ساتھ ہدایہ کی چاروں جلدوں سے ان قواعد کا انتخاب کر کے اسے اصول کا جامہ پہنایا۔ موصوف اس محنت پر بڑی مبارک باد کے مستحق ہیں کہ انہوں نے نہایت محنت وجستجو کے ساتھ ان اصولوں کو یکجا کیا۔ اللہ تبارک وتعالیٰ ان کی اس محنت کو اپنے دربار میں قبول فرمائے، اور اپنی شایانِ شان دنیا وآخرت میں انہیں اس کا اجرِ عظیم عطا فرمائے۔ آمین

راقم نے ان اصولوں کا اردو ترجمہ تشریح اور تخریج کی ہے۔ اصولوں کی تخریج مکتبہ رحمانیہ لاہور کے نسخے کے مطابق کی ہے۔ بامحاورہ اصولوں کا ترجمہ کیا، اختصار کے ساتھ تشریح وتوضیح ذکر کی، اور دیگر کتبِ حنفیہ میں جہاں بعینہ یا اسی کے مفہوم میں اصول استعمال ہوا ہے تو حاشیہ میں اس کی تخریج کی ہے۔ اصولوں کی فہرست ابواب کی ترتیب پر بنائی ہے تاکہ استفادہ آسان ہو۔

یادرہے کہ اس میں بعض اصول ائمہ حنفیہ کی آراء ہیں جنہیں اصول کی صورت میں ذکر کیا ہے۔ چند ایک اصول ایسے ہیں جن پر مسائل کی تفریع نہیں ہوئی لیکن مصنف نے انہیں بطورِ اصول کے ذکر کیا ہے، اس لئے راقم نے انہیں برقرار رکھا، فہمِ ہدایہ اور فقہی بصیرت کے لئے یہ بھی فائدے سے خالی نہیں ہیں۔

راقم نے اس میں زیادہ تر استفادہ علامہ بابرتی رحمہ اللہ (متوفی ۷۸٦ھ) کی ''العنایۃ'' علامہ بدرالدین عینی رحمہ اللہ (متوفی ۸۵۵ھ) کی ''البنایۃ'' اور علامہ ابن ہمام رحمہ اللہ (متوفی ۸٦۱ھ) کی ''فتح القدیر'' اور حضرت مولانا جمیل احمد سکروڑھوی صاحب کی ''اشرف الہدایہ'' اور حضرت مفتی عبدالحلیم قاسمی بستوی صاحب کی ''احسن الہدایہ'' سے کیا ہے۔ بقیہ جن کتب سے تخریج کی ہے ان کا حوالہ حاشیہ میں دے دیا ہے۔

میرے شاگرد رشید حافظ محمد اعجاز بن طاوس خان حفظہ اللہ نے اس کام میں میرے ساتھ بہت تعاون کیا ہے، اللہ تبارک وتعالیٰ ان کے علم وعمل اور عمر میں برکتیں نصیب فرمائے۔ اللہ تعالیٰ اس محنت کو اپنے دربار میں قبول فرمائے اور راقم کے لئے ذخیرہ آخرت بنائے۔ آمین

محمد نعمان

استاذ جامعہ انوار العلوم مہران ٹاؤن کورنگی کراچی

۲۷ ربیع الثانی ۱۴۲۹ھ/ ۱۵ جنوری ۲۰۱۸ء

0332-2557675

کتاب الطہارات

(۱) إِنَّ الْغَايَةَ إِنْ كَانَتْ لِإِسْقَاطِ مَا وَرَاءَ تَدْخُلُ تَحْتَ الْمُغَيَّا وَإِنْ كَانَتْ بِمَدِّ الْحُكْمِ لَا تَدْخُلُ. ❶

ترجمہ: غایہ اگر اپنے ماوراء کو ساقط کرنے کے لئے ہو تو مغیا کے تحت داخل ہوگی، اور اگر یہ صرف حکم کو کھینچنے کے لئے ہو تو پھر غایہ مغیا میں داخل نہیں ہوگی۔

تشریح: اصولِ مذکورہ اور اس پر ذکر کی گئی تفریع سے قبل اس بات کا جاننا ضروری ہے کہ غایہ کی دو قسمیں ہیں:

[۱] غایتِ اسقاط [۲] غایتِ اثبات

غایتِ اثبات کا مطلب یہ ہے کہ کسی چیز کی غایہ حکم میں شامل نہ ہو، لیکن اس حکم کو کھینچ کر اپنے مغیا تک پہنچا دے، اور غایتِ اسقاط کا مطلب یہ ہے کہ وہ غایت خود تو حکم میں شامل ہو لیکن اپنے علاوہ کو اس حکم میں شامل نہ ہونے دے۔ ان دونوں کا دار و مدار صدرِ کلام پر ہے، یعنی غایہ اگر اپنے ماقبل مغیا کی جنس سے ہے تو وہ غایہ غایتِ اسقاط کہلائے گی، اور حکم میں شامل ہوگی، اور اگر غایہ مغیا کی جنس میں سے نہ ہو تو پھر وہ غایہ غایتِ اثبات کہلائے گی اور حکم میں داخل نہ ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ دونوں کہنیوں اور دونوں ٹخنوں کو بھی وضو میں دھونا ضروری ہے، جس طرح ہاتھوں اور پیروں کا دھونا ضروری ہے۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ ''مرفق'' اور ''کعب'' دونوں ''ید'' اور ''رِجل'' کی جنس میں سے ہیں اور یہ غایہ غایتِ اسقاط ہے اور مغیا میں داخل ہے، لہٰذا جس طرح ''ید'' اور ''رِجل'' کا دھونا وضو میں ضروری ہے اسی طرح ان کی غایہ یعنی ''مرفق'' اور ''کعب'' کا دھونا بھی وضو میں ضروری ہوگا۔ البتہ مذکورہ غایہ چونکہ غایتِ اسقاط ہے، اس لئے مرفق اور کعب کے علاوہ دیگر حصے مغیا کے حکم سے خارج ہوں گے اور ان کا دھونا ضروری نہیں ہوگا۔ ''ید'' کا اطلاق کندھے تک ہوتا ہے، اگر یہ غایہ نہیں

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، ج ۱ ص ۱۸، ط: رحمانيه

ہوتی تو ہاتھ مکمل کندھے تک دھویا جاتا، اس غایہ نے ''مرفق'' کے علاوہ ساقط کر دیا۔

اس کے برخلاف ''أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ''میں ''لیل''چونکہ ''صوم'' کی جنس میں سے نہیں ہے اس لئے لیل روزے کے حکم میں داخل نہیں ہوگی۔ یہ غایہ غایتِ اثبات ہے اور غایتِ اثبات مغیا کے حکم میں داخل نہیں ہوتی۔ البتہ ''لیل'' والی غایہ کا فائدہ یہ ہوگا کہ وہ حکم ''صوم'' کو اپنے تک کھینچ لائے گی، یعنی رات صوم میں داخل نہیں ہوگی مگر صوم رات تک ہی ہوگا، رات آنے سے پہلے روزہ مکمل نہیں ہوگا۔ لغت کے اعتبار سے ''صوم'' کا اطلاق تھوڑی دیر کھانے، پینے اور جماع سے رکنے پر بھی ہوتا ہے، تو یہ غایہ مدِ حکم کے لئے ہے کہ اس نے بتلایا کہ روزہ وہ شرعاً معتبر ہے جو ''لیل'' تک ہو۔ ❶

(۲) إِنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ. ❷

ترجمہ: اکثر کے لئے کل کا حکم ہوتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ ذکر کر کے مسحِ رأس کی فرض مقدار کا تذکرہ کیا ہے کہ ہمارے ہاں چوتھائی سر کا مسح کرنا فرض ہے نہ کہ مکمل سر کا، اور اسی اصول پر بعض علماء احناف کا قول پیش کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ مقدارِ ناصیہ کی تقدیر تین انگلیاں ہیں، اس کی وجہ یہ ہے کہ مسح ہاتھ سے ہوتا ہے اور ہاتھ میں انگلیاں اصل ہیں اور تین انگلیاں اکثر ہیں اور ''لِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ ''اس قاعدے کے تحت تین انگلیوں کو کل کے قائم مقام بنا کر یہ حکم دیا کہ اگر صرف تین

---

❶ قَالَ زُفَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لا يَدْخُلانِ؛ لِأَنَّ الْغَايَةَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْمُغَيَّا كَاللَّيْلِ فِي الصَّوْمِ قُلْنَا نَعَمْ لَكِنْ الْمَرَافِقُ وَالْكَعْبَانِ غَايَةُ إِسْقَاطٍ فَلَا يَدْخُلانِ فِي الْإِسْقَاطِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ (وَأَيْدِيَكُمْ) (المائدة: ٦) يَتَنَاوَلُ كُلَّ الْأَيْدِي إِلَى الْمَنَاكِبِ فَلَمَّا قَالَ إِلَى الْمَرَافِقِ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ السُّقُوطِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَحْدُودِ فَبَقِيَ الْغَسْلُ ثَابِتًا فِي الْيَدِ مَعَ الْمَرَافِقِ وَفِي بَابِ الصَّوْمِ لَيْسَتْ الْغَايَةُ غَايَةَ إِسْقَاطٍ وَإِنَّمَا هِيَ غَايَةُ امْتِدَادِ الْحُكْمِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يُطْلَقُ عَلَى الْإِمْسَاكِ سَاعَةً فَهِيَ غَايَةُ إِثْبَاتٍ لَا غَايَةُ إِسْقَاطٍ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٤، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ١٨، ط: رحمانیہ

انگلیوں کی مقدار سر کا مسح کیا جائے تو یہ مسح شرعاً کافی ہو جائے گا۔ ❶

(۳) إِنَّ الْوُضُوْءَ لَا يَقَعُ قُرْبَةً إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَلٰكِنَّهُ يَقَعُ مِفْتَاحًا لِلصَّلَاةِ. ❷

ترجمہ: وضو بغیر نیت کے عبادت تو نہیں بن سکتا البتہ نماز کے لئے مفتاح (آلہ) کا درجہ رکھتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول مذکورہ کو ذکر کرکے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ احناف کے ہاں وضو میں نیت کرنا سنت ہے نہ کہ فرض۔ یہ بات مسلّم ہے کہ وضو میں عبادت کا جو وصف ہے وہ بغیر نیت کے متحقق نہیں ہو سکتا، وضو کا ثواب بغیر نیت کے حاصل نہیں ہوتا، لیکن وضو بغیر نیت کے بھی مفتاحِ صلاۃ بن سکتا ہے، اس کی وجہ یہ ہے کہ نماز کی مفتاح طہارت ہے اور طہارت کے لئے نیت ضروری نہیں ہے، اس لئے کہ پانی اپنی ذات کے اعتبار سے پاک کرنے والا ہے، جیسا کہ اللہ تعالی نے ارشاد فرمایا ''وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَآءِ مَآءً طَهُوْرًا '' (الفرقان: ۴۸) اس آیت میں اللہ تعالی نے طہارت کے لئے نیت کا ذکر نہیں کیا، لہٰذا پانی کو جب بھی کوئی شخص وضو وغیرہ کے لئے استعمال کرے گا اور وضو کے فرائضِ اربعہ کی تکمیل کرے گا تو بلا شبہ اس شخص کا وضو متحقق ہو جائے گا، خواہ نیت کرے یا نہ کرے، لہذا معلوم ہوا کہ وضو میں نیت کرنا سنت ہے نہ کہ فرض۔ ❸

---

❶ لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِالْمَسْحِ بِالْيَدِ وَالْأَصَابِعِ أَصْلُهَا وَالثَّلَاثُ أَكْثَرُهَا وَلِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۱۱، ط: دار إحياء التراث]

وتقدير الفرض بثلاثة أصابع الخ "أی من أصغر أصابع اليد لأن الأصابع أصل اليد حتى يجب بقطعها دية كل اليد والثلاث أكثرها وللأكثر حكم الكل.

[حاشية الطحطاوی علی مراقی الفلاح: كتاب الطهارة، فصل فی أحكام الوضوء، ج ۱ ص ۶۰، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، ج ۱ ص ۲۲، ط: رحمانیہ

❸ وَأَمَّا الْمَاءُ فَمُطَهِّرٌ بِطَبْعِهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقَعُ قُرْبَةً بِدُونِ النِّيَّةِ لَكِنَّهُ يَقَعُ مِفْتَاحًا لِلصَّلَاةِ لِوُقُوعِهِ طَهَارَةً بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْمُطَهِّرِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الطهارة، سنن الطهارة، ج ۱ ص ۷، ط: المطبعة الخيرية]

فإنه لا يحصل له ثواب الوضوء بدون النية، إذ الثواب لا يحصل إلا بالقربة ولا يقع قربة إلا بالنية عندنا أيضاً، ولكنه يقع مفتاحاً للصلاة بدونها.

[الغرة المنيفة فی تحقيق بعض مسائل الإمام أبی حنيفة: ص ۲۰، ط: مؤسسة الكتب]

(۴) إِنَّ التُّرَابَ غَيْرُ مُطَهِّرٍ إِلَّا فِيْ حَالِ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ. ❶

ترجمہ: مٹی پاک کرنے والی نہیں ہے مگر ارادہ صلاۃ کی حالت میں۔

تشریح: صاحب ہدایہ اصول مذکورہ کو امام شافعی رحمہ اللہ کے ذکر کردہ اس قیاس کے رد میں لائے ہیں جو انہوں نے وضو کو تیمّم پر قیاس کیا ہے کہ جس طرح تیمّم میں نیت کرنا ضروری ہے اسی طرح وضو میں بھی نیت کرنا ضروری ہے۔

امام شافعی رحمہ اللہ کا وضو کو تیمّم پر قیاس کرنا درست نہیں، اس لئے کہ وضو پانی سے کیا جاتا ہے اور پانی بذاتہ پاک کرنے والا ہے، اور تیمّم مٹی سے ہوتا ہے اور مٹی بذاتہ پاک کرنے والی نہیں بلکہ یہ جسم کو ملوّث اور معیّر کرنے والی ہے مگر یہ کہ ارادہ صلاۃ کی حالت میں۔ پانی کے نہ ملنے کی صورت میں ارادہ نماز کے وقت خلافِ قیاس مٹی کو مطہر بنادیا جاتا ہے، جسے فقہاء کرام کی اصطلاح میں امرِ تعبدی کہا جاتا ہے، امرِ تعبدی نیت کے محتاج ہوتے ہیں بغیر نیت کے امرِ تعبدی کا تحقق نہیں ہوتا، اس لئے تیمّم میں نیت کرنا ضروری ہے لیکن اس ضرورت کو وضو کے لئے لازم نہیں قرار دیا جاسکتا، لہذا وضو کو تیمّم پر قیاس کرکے یہ حکم لگانا کہ جس طرح تیمّم میں نیت کرنا ضروری ہے اسی طرح وضو میں بھی نیت کرنا ضروری ہے یہ درست نہیں۔ ❷

(۵) إِنَّ التَّكْرَارَ لَا يَضُرُّ الْغَسْلَ بِخِلَافِ الْمَسْحِ فَإِنَّهُ يَضُرُّهُ. ❸

ترجمہ: تکرار غَسل کے لئے مضر نہیں ہے بخلاف مسح کے اس کے لئے تکرار مضر ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کے ذریعہ اس بات کو ثابت کیا ہے کہ غَسل میں

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ٢٢، ط: رحمانیہ

❷ بِخِلَافِ التَّيَمُّمِ فَإِنَّ التُّرَابَ لَمْ يُعْقَلْ مُطَهِّرًا طَبْعًا فَلَمْ يَبْقَ فِيهِ إِلَّا مَعْنَى التَّعَبُّدِ وَلَا تَعَبُّدَ بِدُونِ النِّيَّةِ.
[العناية شرح الهداية: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٣٣، ط: دار الفكر]

(لأن التراب غير مطهر) يعنى لم يعقل مطهرا؛ لأنه فى ذاته ملوث ومغير فلا يكون مطهرا (إلا فى حالة إرادة الصلاة) فتكون طهارته بدلا عن الوضوء، لأنه بطبعه وحقيقته مطهر.
[البناية شرح الهداية: كتاب الطهارة، السنية فى الوضوء، ج ١ ص ٢٣٦، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ٢٣، ط: رحمانیہ

احناف کے ہاں تکرار مسنون ہے لیکن مسح میں تکرار نہیں ہے۔ اس اصول کو ایک مثال کے ذریعہ سے واضح کیا ہے (اصولِ مذکورہ امام شافعی رحمہ اللہ کے قیاس کا جواب بھی ہے جو انہوں نے سر کے مسح کو اعضاءِ مغسولہ پر قیاس کیا)۔

جس کا حاصل یہ ہے کہ سر کا مسح کرنا فرض ہے نہ کہ دھونا، اب اگر مسح میں تثلیث اور تکرار کو مان لیا جائے اور اعضاءِ مغسولہ کی طرح تین مرتبہ مسح کیا جائے تو اس صورت میں یہ مسح، مسح نہیں رہے گا بلکہ تکرار کی وجہ سے غَسل بن جائے گا، جبکہ قرآنِ کریم میں مسح کا حکم ہے۔ سر کا مسح موزے کے مسح کے مشابہ ہے، جس طرح موزے کے مسح میں تثلیث اور تکرار مسنون نہیں، اسی طرح سر کے مسح میں بھی تکرار مسنون نہیں ہوگا، لیکن اس کے برخلاف غَسل میں تکرار اور تثلیث مسنون ہے کیونکہ تکرار غَسل کے لئے مفید ہے اس سے مزید نظافت اور پاکیزگی حاصل ہوتی ہے، جبکہ مسح کے لئے تکرار مضر ہے۔ ❶

(٦) إِنَّ الْوَاوَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ. ❷

ترجمہ: حرفِ واو اہلِ لغت کے متفقہ فیصلے کی وجہ سے مطلق جمع کے لئے آتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ احناف کے ہاں وضو میں ترتیب مسنون ہے نہ کہ فرض جیسا کہ حضراتِ ائمہ ثلاثہ کا مسلک ہے۔

''فَاغْسِلُوْا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ'' اس آیت میں ارکانِ وضو کے درمیان حرفِ واو آیا ہے، جو مطلق جمع کے لئے آتا ہے، ترتیب کے لئے نہیں آتا، اس لئے اعضائے مفروضہ کے

---

❶ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْمَسْحَ يُفْسِدُهُ التَّكْرَارُ، بِخِلَافِ الْغَسْلِ فَإِنَّهُ لَا يُفْسِدُهُ، فَكَانَ قِيَاسُ الشَّافِعِيِّ الْمَمْسُوحَ عَلَى الْمَغْسُولِ فَاسِدًا.

[العناية: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۳۴، ط: دار الفكر]

أن المسح يفسده التكرار بخلاف الغسل فإنه لا يفسده بل يزيده نظافة وتنقية فكان قياس الشافعي الممسوح على المغسول فاسدا.

[البناية: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۲۴۳، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، ج ۱ ص ۲۳، ط: رحمانیہ

درمیان ترتیب فرض نہیں ہے،مگر چونکہ احادیثِ مبارکہ میں قرآنی ترتیب کے مطابق وضو کا ذکر ہے اس لئے وضو میں ترتیب سنتِ مؤکدہ ہے۔ ❶

فصل فی نواقض الوضوء

(۷) إِنَّ كَلِمَةَ "مَا" عَامَّةٌ. ❷

ترجمہ: کلمہ "ما" عموم کے لئے آتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو ذکر کرکے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ ہر وہ چیز جو سبیلین سے خارج ہو وہ ناقضِ وضو ہے، خواہ وہ شی معتاد ہو یا غیر معتاد شی، معتاد جیسے بول و براز اور غیر معتاد جیسے کیڑا، کنکر اور استحاضہ کا خون، یہ سب ناقضِ وضو ہیں۔ امام مالک رحمہ اللہ کے ہاں غیر معتاد چیزیں مثلاً: کیڑا، کنکر، استحاضہ کا خون، سلسل البول، انطلاقِ بطن وغیرہ ناقض وضو نہیں ہے۔ احناف کے ہاں "مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيْلَيْنِ" کہ ہر وہ چیز جو سبیلین سے نکلے ناقضِ وضو ہے۔ اب اس میں کلمہ "ما" عام اور مطلق ہے، جو سبیلین سے نکلنے والی ہر چیز کو شامل ہوگا خواہ وہ معتاد ہو جیسے: بول و براز اور غیر معتاد جیسے: کیڑا، کنکر وغیرہ۔

---

❶ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي تَرْتِيبِ الْأَعْضَاءِ، وَالدَّاخِلُ فِيهَا الْوَاوُ وَهِيَ لَا تُفِيدُ التَّرْتِيبَ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ ادَّعَى الْمُصَنِّفُ إِجْمَاعَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ يُفِيدُ التَّرْتِيبَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ يُفِيدُ الْقِرَانَ، أُجِيبَ بِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ ذَكَرَ أَنَّ النُّحَاةَ أَجْمَعُوا أَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ، ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ فِي سَبْعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا فِي كِتَابِهِ فَاعْتَمَدَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ وَبِأَنَّ خِلَافَ الْقَلِيلِ لَا يَمْنَعُ الْإِجْمَاعَ اللُّغَوِيَّ.

[العناية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ٣٥، ط: دار الفكر]

"الترتيب "سنة مؤكدة في الصحيح وهو "كما نص الله تعالى في كتابه ولم يكن فرضا لأن الواو في الأمر لمطلق الجمع والفاء التي في قوله تعالى (فَاغْسِلُوا) لتعقيب جملة الأعضاء .

[مراقي الفلاح: فصل في سنن الوضوء، ص ٣٤، ط: المكتبة العصرية]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ٢٤، ط: رحمانیہ

لہذا کلمہ ''ما'' اپنی عمومیت کی وجہ سے سبیلین سے نکلنے والی ہر چیز کو شامل ہوگا اور اس سے وضو ٹوٹ جائے گا۔ ❶

(۸) إِنَّ خُرُوْجَ النَّجَاسَةِ مُؤَثِّرٌ فِيْ زَوَالِ الطَّهَارَةِ. ❷

ترجمہ: نجاست کا نکلنا طہارت کے زائل ہونے میں مؤثر ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو بطور دلیلِ عقلی کے اس بات کو ثابت کرنے کے لئے پیش ہے کہ خارج من غیر السبیلین میں سے بھی بعض ایسی چیزیں ہیں جو ناقض وضو ہیں اور ان کے نکلنے سے وضو ٹوٹ جاتا ہے جیسے خون، پیپ وغیرہ، البتہ اس میں شرط یہ ہے کہ خون، پیپ وغیرہ جسم سے نکل کر بہہ جائے اور ایسے مقام کی طرف تجاوز کر جائے جس کو غسل یا وضو میں پاک کرنے کا حکم ہے یعنی سبیلین کے علاوہ دوسرے مقام سے خروج میں صرف نجاست کا ظاہر ہونا کافی نہیں ہے بلکہ سیلان شرط ہے۔

بہر حال اصولِ مذکورہ اور دلیل کا حاصل یہ ہے کہ اتنی بات تو مسلّم ہے کہ سبیلین سے خروجِ نجاست کی صورت میں طہارت زائل ہو جاتی ہے، یہ صورت اصل اور مقیس علیہ ہے اور حدیث میں قئ اور رعاف وغیرہ کو ناقضِ وضو شمار کیا گیا ہے اور یہ چیزیں غیر سبیلین سے خارج ہوتی ہیں، تو اس سے معلوم ہوا کہ خارج من السبیلین بھی ناقضِ وضو ہے اور خارج من غیر السبیلین بھی ناقض وضو ہے اور دونوں صورتوں میں انسان کی طہارت زائل ہو جاتی ہے اور زوالِ طہارت کے بعد حصولِ طہارت کے لئے اعضاءِ اربعہ کو لازماً دھونا پڑتا ہے اور چونکہ اصل یعنی خارج من السبیلین

---

❶ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ: إِذَا قَالَ لِأَمَتِهِ إِنْ كَانَ مَا فِي بَطْنِكِ ذَكَرًا فَأَنْتِ حُرَّةٌ فَوَلَدَتْ غُلَامًا وَجَارِيَةً لَا تَعْتِقُ لِأَنَّ كَلِمَةَ "مَا "عَامَّةٌ فَتَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا فِي بَطْنِهَا ذَكَرًا.

[الجوهرة النيرة: كتاب العتق، ج٢ ص١٠٣، ط: المطبعة الخيرية]

(فَإِنْ قَالَتْ لَهُ خَالِعْنِي عَلَى مَا فِي يَدَيَّ فَخَالَعَهَا فَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهَا شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَغُرَّهُ بِتَسْمِيَةِ الْمَالِ لِأَنَّ كَلِمَةَ "مَا "عَامَّةٌ تَتَنَاوَلُ الْمَالَ وَغَيْرَهُ.

[العناية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج٤ ص٢٢٢، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، ج ١ ص ٢٤، ط: رحمانیہ

میں حصولِ طہارت کے لئے اعضاءِ اربعہ کو دھویا جاتا ہے تو اسی پر قیاس کر کے فرع یعنی خارج من غیر السبیلین میں بھی اعضاءِ اربعہ کے دھونے کا حکم لگایا جائے گا، کیونکہ دونوں صورتوں میں انسان کی طہارت زائل ہوتی ہے، اسی لئے صاحبِ ہدایہ نے فرمایا کہ نجاست کا نکلنا طہارت کے زائل ہونے میں مؤثر ہے اور نجاست کا خروج چونکہ دونوں صورتوں میں ہوتا ہے لہٰذا غسل میں دونوں کا حکم ایک ہوگا۔ ❶

(۹) إِنَّ مَا لَا يَكُوْنُ حَدَثاً لَا يَكُوْنُ نَجَسًا. ❷

ترجمہ: ہر وہ چیز جو حدث نہ ہو تو وہ نجس بھی نہیں ہوگی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے ایک فقہی ضابطہ ذکر کیا ہے جو امام ابو یوسف رحمہ اللہ سے مروی ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ ہر وہ چیز جو حدث یعنی ناقضِ وضو نہ ہو تو وہ نجس یعنی ناپاک بھی نہیں ہوگی، جیسے قئ قلیل اور دم غیر سائل وغیرہ یہ نجس نہیں ہیں، اگر یہ نجس ہوتیں تو ان کے نکلنے سے وضو ٹوٹ جاتا، حالانکہ معمولی قئ اور دم غیر سائل وغیرہ سے وضو نہیں ٹوٹتا، جب وضو نہیں ٹوٹتا تو نجس بھی نہیں ہوگا۔ ❸

(۱۰) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ لَزِجٌ لَا تَتَخَلَّلُهُ النِّجَاسَةُ. ❹

ترجمہ: ہر وہ چیز جس میں چکناہٹ ہو اس میں نجاست داخل نہیں ہوتی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول مذکورہ کو بطورِ دلیل عقلی کے ذکر کر کے حضراتِ طرفین کے مسلک کو ثابت کیا ہے کہ بلغم کی قئ غیر ناقضِ وضو ہے۔

---

❶ البناية: كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ج ا ص۲٦٧، ط: دارالكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطهارات، ج ا ص ۲۵، ط: رحمانيه

❸ (ثم ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا) الذى لا يكون حدثا هو القليل من القيء وغير السائل من الدم لا يكون نجسا، ألا ترى أنه لا تنقض به الطهارة فيكون طاهرا.

[البناية: كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ج ا ص۲۷۵، ط: دار الكتب العلمية]

وَإِنَّمَا اتَّصَلَ بِهِ قَلِيلُ الْقَيْءِ فَلَا يَكُونُ حَدَثًا فَلَا يَكُونُ نَجَسًا وَكَذَا الصَّبِيُّ إِذَا ارْتَضَعَ وَقَاءَ مِنْ سَاعَتِهِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارات، فصل في نواقض الوضوء، ج ا ص۳٦، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❹ الهداية: كتاب الطهارات، ج ا ص ۲٦، ط: رحمانيه

دلیل کا حاصل یہ ہے کہ حضراتِ طرفین کے نزدیک اگر کسی شخص نے بلغم کی قئ کی تو اس سے وضو نہیں ٹوٹے گا، اس کی وجہ یہ ہے کہ بلغم میں چکناہٹ ہوتی ہے، اور اصول ہے کہ چکنی، لیس دار چیز میں نجاست داخل نہیں ہوتی، بلغم بھی چونکہ چکنا ہوتا ہے تو اس میں بھی نجاست سرایت نہیں کرے گی اور وضو نہیں ٹوٹے گا۔ جو نجاست اس کے ساتھ لگی ہوتی ہے وہ قلیل مقدار میں ہے اور قئ میں قلیل مقدار ناقضِ وضو نہیں ہے، لہذا بلغم کی قئ بھی ناقضِ وضو نہیں ہوگی۔ ❶

(۱۱) إِنَّ الْمِعْدَةَ لَيْسَتْ بِمَحَلِّ الدَّمِ. ❷

ترجمہ: معدہ خون کی جگہ نہیں ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو دلیلِ عقلی کے پیش نظر ذکر کر کے حضراتِ شیخین کا مسلک ثابت کیا ہے کہ اگر خون اپنی قوت کی وجہ سے بہہ جائے تو وہ ناقضِ وضو ہے۔

حاصل یہ ہے کہ حضراتِ شیخین کے نزدیک اگر خون اپنی قوت سے اپنی جگہ سے بہہ جائے اگرچہ وہ خون قلیل مقدار میں ہی کیوں نہ ہو تو اس سے وضو ٹوٹ جائے گا، اس کی وجہ یہ ہے کہ معدہ خون کی جگہ نہیں ہے، جب معدہ محلِ دم نہیں تو لامحالہ یہی کہا جائے گا کہ یہ نکلنے والا خون پیٹ کے کسی زخم سے نکلا ہے، پس اس کو اس خون پر قیاس کیا جائے گا جو ظاہر زخم سے نکلے، چونکہ اس میں

---

❶(لا تتخلله النجاسة) أي لا يتداخله النجاسة ولا يدخل في أجزائه (وما يتصل به قليل والقليل في القيء غير ناقض) لأنه لا يحتمل السيلان، والسيلان في غير السبيلين أقيم مقام الخروج ولم يوجده.

[البناية: كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ج ۱ ص ۲۷۶، ط: دار الكتب العلمية]

لأنه بزاق حقيقة والبزاق طاهر لأن الرطوبة ترقى أعلى الحلق فتصير بزاقا وفي أسفله تغلظ فتصير بلغما فلم يخرج من المعدة ولئن خرج منها فهو لزج صقيل لا تتخلله النجاسة وما يتصل به منها قليل وهو في القيء عفو.

[حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: فصل: عشرة أشياء لا تنقض الوضوء، ج ۱ ص ۹۴، ط: دار الكتب العلمية]

❷الهداية: كتاب الطهارات، ج ۱ ص ۲۶، ط: رحمانيه

نقضِ وضو کے لئے سیلان ضروری ہے اور یہاں پر بھی سیلان پایا گیا ہے، اس لئے محض سیلان سے نقضِ وضو کا حکم لگایا جائے گا، اس میں ملأ الفم کی شرط نہیں ہے۔ ❶

(۱۲) إِنَّ الثَّابِتَ عَادَةً كَالْمُتَيَقَّنِ بِهِ. ❷

ترجمہ: جو چیز عادتاً ثابت ہو وہ یقینی طور پر ثابت شدہ چیز کی طرح ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول ذکر کر کے اس بات کی طرف اشارہ کیا ہے کہ کروٹ پر لیٹ کر سونا ناقضِ وضو ہے۔ جس کا حاصل یہ ہے کہ اگر کوئی شخص کروٹ کے بل یا تکیہ وغیرہ لگا کر سو گیا تو اس کا وضو ٹوٹ جائے گا، اس کی وجہ صاحبِ ہدایہ نے ذکر کی ہے کہ کروٹ پر سونا جوڑ بند کے ڈھیلے ہونے کا سبب ہے اور اس صورت میں عام طور پر کوئی نہ کوئی چیز نکل جاتی ہے، پس کروٹ پر سونا عادتاً کسی چیز کے نکلنے سے خالی نہیں ہوتا، اور اصول ہے کہ جو چیز عادتاً ثابت ہو وہ یقین کا درجہ رکھتی ہے۔ یہ بات مسلّم ہے کہ کروٹ پر لیٹنے سے استرخاءِ مفاصل کی وجہ سے خروجِ ریح وغیرہ ہوتی ہے اور خروجِ ریح سے یقینی طور پر وضو ٹوٹ جاتا ہے، چونکہ اضطجاع کی صورت میں بھی استرخاءِ مفاصل ہو جاتا ہے، لہذا اس صورت میں بھی وضو ٹوٹ جائے گا۔ ❸

---

❶ (لأن المعدة ليست بمحل للدم) يعني أنها ليست من مظان الدم ومواضعه (فتكون من قرحة في الجوف) فالمعتبر هناك السيلان فكذلك هناك.

[البناية: كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ج ۱ ص ۲۲۷، ط: دار الكتب العلمية]

وَعِنْدَهُمَا إِنْ سَالَ بِقُوَّةِ نَفْسِهِ نَقَضَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، لِأَنَّ الْمَعِدَةَ لَيْسَتْ بِمَحَلِّ الدَّمِ فَيَكُونُ مِنْ قُرْحَةٍ فِي الْجَوْفِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَاخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فَصَحَّحَ فِي الْبَدَائِعِ قَوْلَهُمَا قَالَ وَبِهِ أَخَذَ عَامَّةُ الْمَشَايِخِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ج ۱ ص ۳۷، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۲۶، ط: رحمانيه

❸ لِأَنَّ الِاضْطِجَاعَ سَبَبٌ لِاسْتِرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ فَلَا يَخْلُو عَنْ خُرُوجِ رِيحٍ عَادَةً، وَالثَّابِتُ عَادَةً كَالْمُتَيَقَّنِ بِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْمُسْتَرَاحَ ثُمَّ شَكَّ فِي وُضُوئِهِ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِنَقْضِ وُضُوئِهِ، لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الْخَلَاءِ بِالتَّبَرُّزِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا شَكَّ بِدُونِ الدُّخُولِ.

[العناية: كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ج ۱ ص ۴۷، ط: دار الفكر]

(۱۳) إِنَّ الْحَرَجَ مَدْفُوْعٌ شَرْعًا. ❶

ترجمہ: یقیناً شریعت نے حرج کو دور کر رکھا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے مذکورہ اصول سے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ جس چیز میں شرعاً کوئی حرج ہو تو اسے بجالانا واجب نہیں ہے اور جس میں شرعاً کوئی حرج وغیرہ نہ ہو تو اُسے بجالانا ضروری ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ نے اسے ایک مثال سے واضح فرمایا ہے کہ عورت کے لئے غُسل کے وقت گوندھے ہوئے بالوں کا کھولنا ضروری نہیں ہے بشرطیکہ پانی بالوں کی جڑوں تک پہنچ جاتا ہو، تو اسی طرح اس کے لئے اپنے بٹے ہوئے گیسوؤں کو تر کرنا بھی ضروری نہیں ہے، اس لئے کہ ان بٹے ہوئے بالوں کو تر کرنے میں عورت کے حق میں حرج ہے اور شریعت نے حرج کو دور کر رکھا ہے، جیسا کہ اصول مذکورہ میں موجود ہے کہ جس چیز میں شرعاً حرج ہو تو اُسے بجالانا ضروری نہیں ہے، اور یہاں پر بھی چونکہ عورت کے لئے اپنے بٹے ہوئے بالوں کو تر کرنے میں حرج ہے اس لئے ان بالوں کو تر کرنا ضروری نہیں ہے، بخلاف داڑھی کے کہ اس کے اندر پانی پہنچانے میں کوئی حرج اور مشقت نہیں ہے، لہٰذا داڑھی کے اندر پانی کا پہنچانا واجب اور ضروری ہوگا۔ اسی طرح اگر عورت کے بال کھلے ہوں تو ان کے درمیان بھی پانی پہنچانا واجب ہے، کیونکہ اب اس میں کوئی حرج اور مشقت نہیں ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ج ا ص ۳۱، ط: رحمانيه

❷ لِأَنَّ مَوَاضِعَ الضَّرُورَةِ مُسْتَثْنَاةٌ كَدَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ، وَأَمَّا بَلُّهَا فَكَذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ لِمَا فِيهِ مِنْ الْحَرَجِ.

[العناية: كتاب الطهارة، فصل في الغسل، ج ا ص ۵۹، ط: دار الفكر]

(ومن كان داخل الميقات) أي ومن كان وطنه بين الميقات ومكة (له أن يدخل مكة بغير إحرام لحاجته) أي لأجل حاجته (لأنه يكثر دخوله مكة، وفي إيجاب الإحرام في كل مرة حرج بين) أي ظاهر، والحرج مدفوع شرعاً.

[البناية: كتاب الحج، فصل المواقيت المكانية للحج، ج۴ ص ۱۶۳، ط: دار الكتب العلمية]

(۱۴) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَخْفِيًّا أُقِيمَ السَّبَبُ مَقَامَهُ. ❶

ترجمہ: جب کوئی چیز مخفی اور پوشیدہ ہو تو ظاہری سبب کو اس کے قائم مقام بنایا جاتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول کو بطورِ دلیل عقلی کے پیش نظر کر کے یہ بات ثابت کی ہے کہ التقاءِ ختانین سے غسل واجب ہو جاتا ہے۔

دلیل کا حاصل یہ ہے کہ جس چیز پر حکم کا ترتب ہوتا ہے اگر وہ چیز مخفی اور پوشیدہ ہے اور اس کا کوئی ظاہری سبب ہے تو حکم کا ترتب اس چیز کے ظاہری سبب پر ہوتا ہے اور یہی سببِ ظاہر اس مخفی اور پوشیدہ چیز کے قائم مقام ہو جاتا ہے۔ التقاءِ ختانین یہ انزالِ ظاہری کا سبب ہے، نفسِ انزال جس پر غسل واجب ہوتا ہے وہ ایک مخفی اور پوشیدہ چیز ہے کیونکہ وہ انسان کی نگاہوں سے اوجھل رہتا ہے اور کبھی تو قلتِ منی کی وجہ سے احساس بھی نہیں ہوتا کہ انزال ہوا یا نہیں، لہذا جب انزال میں اخفاء ہے تو لامحالہ حکم کا ترتب اس کے ظاہری سبب پر ہوگا، اور انزال کا ظاہری سبب چونکہ التقاءِ ختانین ہے لہذا اسی پر وجوبِ غسل کا حکم مرتب ہوگا اور یہی کہا جائے گا کہ محض التقاءِ ختانین سے غسل واجب ہو جاتا ہے، خواہ اس میں انزال ہو یا نہ ہو۔

اور یہی حکم اس صورت میں بھی ہوگا جب کوئی شخص قُبل کے بجائے دُبر میں اپنی شہوت کو پورا کرے، تو یہاں بھی محض ایلاج اور غیبوبتِ حشفہ سے اس پر وجوبِ غسل کا حکم مرتب ہوگا انزال کی شرط نہیں ہوگی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ج ۱ ص ۳۱، ط: رحمانیہ

❷ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ إِذَا كَانَ خَفِيًّا وَلَهُ سَبَبٌ ظَاهِرٌ، يُقَامُ ذَلِكَ السَّبَبُ الظَّاهِرُ مَقَامَ ذَلِكَ الْأَمْرِ الْخَفِيِّ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ، وَهَاهُنَا الْتِقَاءُ الْخِتَانَيْنِ سَبَبُ الْإِنْزَالِ، وَنَفْسُ الْإِنْزَالِ الَّذِي تَرَتَّبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ يَتَغَيَّبُ عَنْ بَصَرِ الْمُنْزِلِ، وَقَدْ يَخْفَى الْإِنْزَالُ لِقِلَّةِ الْمَنِيِّ فَيُقَامُ الِالْتِقَاءُ مَقَامَ الْإِنْزَالِ كَمَا فِي السَّفَرِ مَعَ الْمَشَقَّةِ الَّتِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا الْقَصْرُ فِي السَّفَرِ.

[العناية: كتاب الطهارات، فصل في الغسل، ج ۱ ص ۶۴، ط: دار الفكر]

أَنَّ الْتِقَاءَ الْخِتَانَيْنِ لَمَّا كَانَ سَبَبًا لِاسْتِطْلَاقِ وِكَاءِ الْمَنِيِّ جُعِلَ بِهِ كَالْمُمْنِي، وَإِقَامَةُ السَّبَبِ الظَّاهِرِ مَقَامَ الْمَعْنَى الْخَفِيِّ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ.

[المبسوط: باب الوضوء والغسل، ج ۱ ص ۶۶، ط: دار المعرفة]

باب الماء الذی یجوز به الوضوء وما لا یجوز به

(۱۵) إِنَّ الْمُطْلَقَ إِذَا أُطْلِقَ يُرَادُ بِهِ فَرْدٌ كَامِلٌ. ❶

ترجمہ: جب کسی چیز کو مطلق ذکر کیا جائے تو اُس سے فردِ کامل مراد لیا جاتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ اَحداث سے پاکی حاصل کرنا آسمان کے پانی کے ساتھ، وادیوں کے پانی کے ساتھ، چشموں کے پانی کے ساتھ، کنوؤں اور دریاؤں کے پانی کے ساتھ جائز ہے، اور اس کی دلیل یہ ذکر کی ہے کہ قرآنِ کریم میں ہے "وَاَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَآءِ مَآءً طَهُوْرًا" اس آیت میں لفظ "ماء" مطلق ہے اور اصولِ مذکورہ کے مطابق جب کسی چیز کو مطلق رکھا جائے تو اس سے فردِ کامل مراد لیا جاتا ہے، لہذا "ماء" اپنے تمام افراد کو شامل ہوگا، چاہے وہ بارش کا پانی ہو یا وادیوں، چشموں اور کنوؤں کا پانی ہو یا دریاؤں کا پانی ہو، ان تمام سے طہارت حاصل کرنا جائز ہے، بخلاف وہ پانی جو کسی درخت یا کسی پھل سے نچوڑ کر نکالا گیا ہو اس سے طہارت حاصل کرنا جائز نہیں ہے کیونکہ یہ ماءِ مطلق نہیں، جب ماءِ مطلق نہیں ہے تو اس سے طہارت حاصل کرنا بھی جائز نہیں ہے، ماءِ مطلق نہ ہونے کی صورت میں تیمّم کیا جائے گا، لقولہ تعالیٰ (فَلَمْ تَجِدُوْا مَآءً فَتَيَمَّمُوْا صَعِيْدًا طَيِّبًا)۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء وما لا يجوز به، ج ۱ ص ۳۳، ط: رحمانیہ

❷ لَا يُتَوَضَّأُ بِمَا اُعْتُصِرَ مِنْ شَجَرٍ كَالرِّيبَاسِ أَوْ ثَمَرٍ كَالْعِنَبِ لِأَنَّ هَذَا مَاءٌ مُقَيَّدٌ، وَلَيْسَ بِمُطْلَقٍ، فَلَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَنْقُولٌ إِلَى التَّيَمُّمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ بِلَا وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمَا.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، أحكام المياه، ج ۱ ص ۷۲، ط: دار الكتاب الإسلامى]

(وَالْمُبَانُ مِنْهُ كَمَا إِذَا أُبِينَ الرَّأْسُ بِذَكَاةِ الِاخْتِيَارِ) وَذَلِكَ لِأَنَّ قَطْعَ أَيِّ عُضْوٍ كَانَ فِي ذَكَاةِ الِاضْطِرَارِ كَقَطْعِ الرَّأْسِ فِي ذَكَاةِ الِاخْتِيَارِ، وَالرَّأْسُ يُؤْكَلُ فِي ذَكَاةِ الِاخْتِيَارِ فَكَذَا الْعُضْوُ الْمُبَانُ فِي ذَكَاةِ الِاضْطِرَارِ وَلَنَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا أُبِينَ مِنْ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ أَنَّهُ ذَكَرَ الْحَيَّ مُطْلَقًا، وَالْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْفَرْدِ الْكَامِلِ، وَالْكَامِلُ هُوَ الْحَيُّ حَقِيقَةً وَحُكْمًا، وَالْعُضْوُ الْمُبَانُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ: يَعْنِي أُبِينَ مِنْ الْحَيِّ حَقِيقَةً وَحُكْمًا، أَمَّا حَقِيقَةً فَلِقِيَامِ الْحَيَاةِ بِهِ، وَأَمَّا حُكْمًا فَلِأَنَّهُ يُتَوَهَّمُ حَيَاتُهُ بَعْدَ إِبَانَةِ هَذَا الْعُضْوِ، وَلِهَذَا أَيْ وَلِكَوْنِهِ حَيًّا حُكْمًا اعْتَبَرَهُ الشَّرْعُ حَتَّى لَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ وَفِيهِ حَيَاةٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يُؤْكَلْ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَوْتُهُ بِوُقُوعِهِ فِي الْمَاءِ.

[العناية: كتاب الصيد، فصل فى الرمى، ج ۱۰ ص ۱۳۱، ط: دار الفكر]

(۱۶) إِنَّ اِسَمَ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ بَاقِيًا يَبْقَى حُكْمُهُ. ❶

ترجمہ: جب کسی چیز کا نام باقی ہو تو اس کا حکم بھی باقی رہتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول کو ذکر کر کے یہ بتلایا کہ پانی کے اندر اگر کوئی چیز مل جائے اور اس سے پانی کے تینوں اوصاف (رنگ، بو، ذائقہ) میں سے کوئی ایک وصف متغیر ہو جائے تو اس پانی سے وضو کرنا جائز ہے، جیسے سیلاب کا پانی، زعفران، صابون یا اُشنان کا ملا ہوا پانی، کیونکہ اس صورت میں پانی کا نام علی الاطلاق باقی ہے علیحدہ کوئی نیا نام نہیں پڑا، لہذا اصولِ مذکورہ کے مطابق جب کسی چیز کا نام باقی ہو تو اس کا حکم بھی برقرار رہتا ہے، لہذا پانی کے اوصافِ ثلاثہ میں سے اگر کوئی ایک وصف متغیر بھی ہو جائے تب بھی اس سے وضو کرنا جائز ہے۔ ❷

(۱۷) إِنَّ الْحُرْمَةَ لَيْسَتْ مِنْ ضَرُوْرَتِهَا النَّجَاسَةُ. ❸

ترجمہ: کسی چیز کی حرمت کے لئے اس کا نجس ہونا ضروری نہیں ہے (یعنی جو چیز حرام ہو وہ نجس بھی ہو یہ ضروری نہیں ہے)۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ سے قبل اس مسئلہ کو ثابت کیا تھا کہ پانی کے اندر اگر

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، ص ۳۴، ط: رحمانیہ

❷ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الَّذِى خَالَطَهُ مِمَّا يُقْصَدُ مِنْهُ زِيَادَةُ نَظَافَةٍ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا يُقْصَدُ مِنْهُ ذَلِكَ، وَيُطْبَخُ بِهِ أَوْ يُخَالِطُ بِهِ كَمَاءِ الصَّابُونِ، وَالْأُشْنَانِ يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ لَوْنُ الْمَاءِ، أَوْ طَعْمُهُ، أَوْ رِيحُهُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَاءِ بَاقٍ، وَازْدَادَ مَعْنَاهُ، وَهُوَ التَّطْهِيرُ، وَكَذَلِكَ جَرَتْ السُّنَّةُ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ بِالْمَاءِ الْمَغْلِيِّ بِالسِّدْرِ، وَالْحُرُضِ فَيَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ إِلَّا إِذَا صَارَ غَلِيظًا كَالسَّوِيقِ الْمَخْلُوطِ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَزُولُ عَنْهُ اسْمُ الْمَاءِ، وَمَعْنَاهُ أَيْضًا.

[بدائع الصنائع: كتاب الطهارة، فصل شرائط أركان الوضوء، ج ۱ ص ۱۵، ط: دار الكتب العلمية]

(قَوْلُهُ: وَالْمَاءُ الَّذِى يَخْتَلِطُ بِهِ الْأُشْنَانُ وَالصَّابُونُ وَالزَّعْفَرَانُ) لِأَنَّ اسْمَ الْمَاءِ بَاقٍ فِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَاخْتِلَاطُ الْقَلِيلِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يُمْكِنُ الِاحْتِرَازُ عَنْهُ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۱۲، ط: المطبعة الخيرية]

❸ الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۳۷، ط: رحمانیہ

کوئی ایسا جانور مر جائے جس میں بہنے والا خون نہ ہو تو اس کے مرنے سے پانی ناپاک نہیں ہوتا، جیسے: مچھر، مکھی، بھڑ اور بچھو وغیرہ، اس سے وضو وغیرہ کرنا جائز ہے۔

لیکن حضرت امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں ایسے جانوروں کا پانی کے اندر مرنے سے پانی ناپاک ہو جاتا ہے، اور ان کی دلیل یہ ذکر کی تھی کہ یہ جانور حرام ہیں اور اللہ تعالیٰ نے قرآن کریم میں فرمایا ہے ''حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ'' اس سے معلوم ہوا کہ تحریم اگر بطریقِ کرامت اور بزرگی نہ ہو تو وہ نجاست کی علامت ہے۔ صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو ذکر کر کے امام شافعی رحمہ اللہ کے استدلال کا جواب دیا ہے جس کا حاصل یہ ہے کہ حرمت کے لوازم میں سے نجاست نہیں ہے یعنی جو چیز حرام ہو وہ نجس بھی ہو ضروری نہیں ہے، جیسے مٹی اور کوئلہ وغیرہ حرام تو ہیں لیکن ان میں کوئی ناپاک نہیں ہے، معلوم ہوا کہ اگر پانی کے اندر کوئی ایسا جانور مر جائے جس میں دمِ سائل نہ ہو تو اس سے پانی ناپاک نہیں ہوتا، اس سے وضو وغیرہ کرنا جائز ہے کیونکہ مچھر، مکھی وغیرہ اگر چہ حرام تو ہیں لیکن نجس نہیں ہیں۔ ❶

(۱۸) إِنَّ النَّجَاسَةَ إِذَا كَانَتْ فِيْ مَعْدِنِهَا لَا يُعْطَى لَهَا حُكْمُ النَّجَاسَةِ. ❷

ترجمہ: نجاست جب تک اپنے معدن میں ہو تو اس پر نجاست کا حکم نہیں لگایا جاتا۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول مذکورہ کو بطورِ دلیل عقلی کے ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ پانی میں رہنے والا جانور اگر پانی ہی کے اندر مر جائے خواہ پانی قلیل ہو یا کثیر، اس کے مرنے سے پانی ناپاک نہیں ہوتا، جیسے مچھلی، مینڈک اور کیکڑا وغیرہ، کیونکہ پانی میں رہنے والا جانور

---

❶ (والحرمة ليست من ضرورتها النجاسة) هذا جواب عن قول الشافعي لأن التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة أراد أن الحرام لا يستلزم النجاسة (كالطين) فإنه أكله حرام لا لكرامته مع أنه ليس بنجس.

[البناية: كتاب الطهارات، باب الماء يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۳۹۰، ط: دار الكتب العلمية]

وَالْحُرْمَةُ لَيْسَتْ مِنْ ضَرُورَتِهَا النَّجَاسَةُ كَالطِّينِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، أحكام المياه، ج ۱ ص ۹۴، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۳۷، ط: رحمانیہ

اگر پانی کے اندر مر جائے تو وہ اپنے معدن میں مرا ہے اور جو جانور اپنے معدن میں مرتا ہے تو اپنے معدن میں نجس ہوگا اور ماقبل میں اصول ذکر کیا جا چکا ہے کہ جو چیز اپنے معدن میں رہتے ہوئے نجس ہو تو اس کو نجاست کا حکم نہیں دیا جاتا، کیونکہ اگر نجاست کو اپنے معدن میں نجاست کا حکم دیا جائے تو کوئی آدمی پاک نہیں ہوسکتا، اس لئے کہ ہر ایک کی رگوں میں خون نجاستِ غلیظہ گردش کر رہا ہے، پس نجاست جب تک اپنے معدن میں ہے اس کو نجاست کا حکم نہیں ہوگا، جیسے کہ وہ انڈا جس کی زردی خون ہوگئی تو جب تک اندر ہے انڈا نجس نہیں ہوگا، حتی کہ ایسے انڈے کو جیب میں رکھ نماز پڑھ لی تو نماز ہو جائے گی، اس کے برخلاف اگر نجاست اپنے معدن میں نہ ہو تو اس کو نجاست کا حکم دیا جائے گا، چنانچہ اگر شیشی میں خون بھر کر جیب میں رکھ کر نماز پڑھے تو نماز جائز نہیں ہے کیونکہ شیشی اس خون کا معدن نہیں ہے۔ ❶

(۱۹) إِنَّ مُلَاقَاةَ الطَّاهِرِ الطَّاهِرَ لَا تُوجِبُ النَّجَسَ. ❷

ترجمہ: پاک چیز کا پاک چیز کے ساتھ ملنے کی وجہ سے ناپاکی پیدا نہیں ہوتی۔

تشریح: ماءِ مستعمل کی طہارت اور عدمِ طہارت کے سلسلے میں فقہاء کرام کا اختلاف ہے،

❶وَكُلُّ مَا مَاتَ فِي مَعْدِنِهِ كَانَ نَجِسًا فِي مَعْدِنِهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ نَجِسًا فِي مَعْدِنِهِ لَا يُعْطَى لَهُ حُكْمُ النَّجَاسَةِ كَبَيْضَةٍ حَالَ مَحِّهَا دَمًا: أَيْ تَغَيَّرَتْ صُفْرَتُهَا دَمًا، حَتَّى لَوْ صَلَّى وَفِي كُمِّهِ تِلْكَ الْبَيْضَةُ تَجُوزُ الصَّلَاةُ مَعَهَا؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ فِي مَعْدِنِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا صَلَّى وَفِي كُمِّهِ قَارُورَةٌ فِيهَا دَمٌ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ لَيْسَتْ فِي مَعْدِنِهَا.

[العناية: كتاب الطهارات، باب الماء يجوز به الوضوء، ج ۱ ص۸۳، ط: دار الفكر]

(وَمَوْتُ الضِّفْدَعِ، وَالسَّمَكِ، وَالسَّرَطَانِ فِي الْمَاءِ لَا يُفْسِدُهُ) لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمَاءَ مَعْدِنُهُ، وَالشَّيْءُ إِذَا مَاتَ فِي مَعْدِنِهِ لَا يُعْطَى لَهُ حُكْمُ النَّجَاسَةِ كَمَنْ صَلَّى، وَفِي كُمِّهِ بَيْضَةٌ مَذِرَةٌ حَالَ مُحُّهَا دَمًا تَجُوزُ صَلَاتُهُ، وَهَذَا؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ عَنْ مَوْتِهِ فِي الْمَاءِ غَيْرُ مُمْكِنٍ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَيْسَ لِهَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ دَمٌ سَائِلٌ فَإِنَّ مَا يَسِيلُ مِنْهَا إِذَا شُمِسَ ابْيَضَّ، وَالدَّمُ إِذَا شُمِسَ اسْوَدَّ، وَهَذَا الْحَرْفُ أَصَحُّ.

[المبسوط: باب الوضوء والغسل، ج ۱ ص۵۷، ط: دار المعرفة]

❷الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ۱ ص۳۷، ط: رحمانيه

امام محمد رحمہ اللہ کی رائے یہ ہے کہ ماءِ مستعمل طاہر ہے مطہر نہیں ہے، خواہ استعمال کرنے والا باوضو ہو یا بے وضو، اس لئے کہ محدث کے اعضاء بھی پاک ہیں اور جس پانی سے وضو کر رہا ہے وہ پانی بھی پاک ہے، اور پاک چیز اگر دوسری پاک چیز کے ساتھ مل جائے تو وہ نجس نہیں ہوتی، مگر چونکہ اس پانی سے ایک عبادت ادا کی گئی ہے اس لئے اس وجہ سے پانی کا وصف متغیر ہو جائے گا اور اب اس میں مطہر ہونے کی صفت باقی نہیں رہے گی، لیکن اس کے طاہر ہونے میں کوئی شبہ نہیں ہے، جیسے صدقہ اور زکوۃ کا مال فی نفسہ مطہر ہے، ارشادِ باری تعالیٰ: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) پس جس مال کے ساتھ زکوۃ ادا کی گئی ہے شریعت نے اُسے میل کچیل قرار دیا ہے اس لئے زکوۃ کا مال حضور اور آپ کی اولاد کے لئے شرعاً حرام ہے، جس طرح زکوۃ کے مال میں ادائیگی قربت کی وجہ سے تغیر وصف ہو جاتا ہے، اسی طرح ماءِ مستعمل جس سے قربت ادا کی گئی ہو یا حدث زائل کیا گیا ہو تو وہ نجاستِ حکمیہ کی وجہ سے میلا ہو جاتا ہے اور اپنے اصلی مرتبہ یعنی مطہر ہونے سے خارج ہو جاتا ہے مگر طہارت باقی رہتی ہے، اس لئے ماءِ مستعمل طاہر ہے مطہر نہیں ہے۔ امام محمد رحمہ اللہ نے ماءِ مستعمل کے طاہر ہونے پر نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کے غسالۂ وضو سے بھی استدلال کیا ہے کہ جب حضور وضو فرماتے تو صحابہ کرام آپ کے آبِ مستعمل کو لینے کے لئے دوڑتے اور اسے اپنے چہرہ پر ملتے، اگر یہ ناپاک ہوتا تو حضور ضرور صحابہ کو اس سے منع کرتے جیسا کہ ابوطیبہ حجام کو اپنے بدن سے نکلے ہوئے خون کو پینے سے منع کیا تھا۔ ❶

---

❶ (لِأَنَّ مُلَاقَاةَ الطَّاهِرِ) وَهُوَ الْمَاءُ (لِلطَّاهِرِ) وَهُوَ الْعُضْوُ الْمَغْسُولُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ حَقِيقَةً لَا يُوجِبُ التَّنَجُّسَ كَمَا لَوْ غُسِلَ بِهِ ثَوْبٌ طَاهِرٌ (إِلَّا أَنَّهُ أُقِيمَتْ بِهِ قُرْبَةٌ) وَلِإِقَامَتِهَا تَأْثِيرٌ فِي تَغْيِيرِ مَا أُقِيمَتْ بِهِ (فَتَغَيَّرَتْ بِهِ) أَيْ بِالِاسْتِعْمَالِ (صِفَةُ الْمَاءِ كَمَالُ الصَّدَقَةِ) الَّذِي أُقِيمَتْ بِهِ قُرْبَةٌ وَقَدْ تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ فَلَمْ يَبْقَ طَيِّبًا، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَادَرُوا إِلَى وُضُوئِهِ فَمَسَحُوا بِهِ وُجُوهَهُمْ، فَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمَنَعَهُمْ كَمَا مَنَعَ أَبَا طَيْبَةَ الْحَجَّامَ عَنْ شُرْبِ دَمِهِ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ا ص٨٧، ط: دار الكتب العلمية]

أَنَّ مُلَاقَاةَ الطَّاهِرِ لَا تُوجِبُ التَّنْجِيسَ، وَلَكِنْ أُقِيمَتْ بِهِ قُرْبَةٌ أَوْ أُزِيلَ بِهِ حَدَثٌ فَتَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ كَمَالِ الزَّكَاةِ لَمَّا أُقِيمَتْ بِهِ الْقُرْبَةُ تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ حَتَّى حَرُمَ عَلَى الْهَاشِمِيِّ وَالْغَنِيِّ.

[تبيين الحقائق: كتاب الطهارة، الماء المستعمل، ج ا ص ٢٤، ط: المطبعة الكبرى]

(۲۰) إِنَّ اِخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ يُوْرِثُ تَخْفِيْفًا. ❶

ترجمہ: علماء کا اختلاف تخفیف پیدا کرتا ہے۔

تشریح: امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک ماءِ مستعمل نجس تو ہے لیکن نجاستِ خفیفہ کے حکم میں ہے نہ کہ نجاستِ غلیظہ کے حکم میں، امام حسن بن زیاد رحمہ اللہ نے امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ سے نجاستِ غلیظہ کا قول نقل کیا ہے، جب کہ امام مالک رحمہ اللہ کے ہاں یہ طاہر اور مطہر ہے۔ صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو بطورِ دلیل کے پیش کیا ہے کہ ماءِ مستعمل کی طہارت اور نجاست میں علماء کا اختلاف ہے اور اختلافِ علماء کی وجہ سے تخفیف پیدا ہو جاتی ہے، لہٰذا ماءِ مستعمل نجاست خفیفہ کے حکم میں ہو گا نہ کہ نجاستِ غلیظہ کے۔ ❷

(۲۱) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا ثَبَتَ بِالضَّرُوْرَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا. ❸

---

❶الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ١ ص٣٨، ط: رحمانیہ

❷(لمكان الاختلاف) أى لأجل اختلاف العلماء فى الماء المستعمل، فإن عند مالك طاهر وطهور كما ذكرنا، واختلاف العلماء يورث الإخفاف.

[البناية: كتاب الطهارة، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ١ ص ٤٠١، ط: دار الكتب العلمية]

وثمرة الاختلاف تظهر فى الأرواث: عند أبى حنيفة رحمه الله نجاستها غليظة؛ لأنه ورد فيه النص، وهو حديث ابن مسعود رضى الله عنه على ما روينا، ولم يعارض هذا الحديث نص آخر فيتغلظ؛ وعندهما نجاستها خفيفة لاختلاف العلماء فيه، ولمكان البلوى، فإن الطرق مملوءة فيها، وقد يحتاج الإنسان إلى سوق الدواب فيمشى عليها، فيصيبه الروث على وجه لا يمكنه الدفع عن نفسه، وللضرورة أثر فى إسقاط النجاسة كما فى سؤر الهرة، فلأن يكون لها أثر فى التخفيف أولى وقد ذكرنا رواية المعلى عن محمد رحمه الله أنه قال: الروث لا يمنع جواز الصلاة وإن كان كثيراً فاحشاً. ونجاسة بول ما يؤكل لحمه على قول من يقول بنجاسته خفيفة، حتى لو أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلاة ما لم يكن كثيراً فاحشاً، وإذا وقع قطرة فى الماء أفسده؛ لأن القليل فى الماء يصير كثيراً، وإنما كانت نجاسته خفيفة إما لأن بنجاسته اختلاف، فتخفف نجاسته، أو لأن فيه ضرورة وللضرورة أثر فى التخفيف.

[المحيط البرهانى: كتاب الطهارة، الفصل السابع، ج ١ ص ١٩٤، ط: دار الكتب العلمية]

❸الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ١ ص٣٨، ط: رحمانیہ

ترجمہ: جب کوئی شئ ضرورت کی وجہ سے ثابت ہوتو وہ بقدرِ ضرورت ثابت ہوگی۔

تشریح: اس اصول میں ماءِ مستعمل کے وقت کا تعین کیا گیا ہے کہ پانی کب مستعمل ہوگا۔ تو صاحبِ ہدایہ نے اس اصول کو ذکر کر کے ماءِ مستعمل ہونے کے وقت کے تعین پر بطورِ دلیل کے پیش کیا ہے کہ احناف کے نزدیک پانی جونہی بدن سے جدا ہو جائے تو وہ مستعمل ہو جاتا ہے، اس کا کسی برتن یا جگہ میں جمع ہونا مستعمل ہونے کے لئے شرط نہیں ہے، اس کی دلیل میں اس اصول کو ذکر کیا ہے کہ جس کا حاصل یہ ہے کہ بدن سے جدا ہونے سے پہلے پانی کو استعمال کا حکم ضرورت کی وجہ سے نہیں دیا گیا لیکن جدا ہونے کے بعد کوئی ضرورت نہیں رہتی، اس لئے پانی بدن سے جدا ہوتے ہی مستعمل ہو جائے گا۔ ❶

(۲۲) إِنَّ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ فَهُوَ لَيْسَ بِنَجِسِ الْعَيْنِ. ❷

ترجمہ: جس چیز سے انتفاع حاصل کیا جائے وہ نجس العین نہیں ہوتی۔

تشریح: اصول کا حاصل یہ ہے کہ جن چیزوں سے نفع حاصل کیا جاتا ہے وہ نجس العین نہیں ہوتی، صاحبِ ہدایہ نے ایک مثال سے واضح فرمایا ہے کہ جیسے کتا صحیح قول کے مطابق نجس العین نہیں ہے، کیونکہ پہرہ داری اور شکار کرنے کے لئے کتا اپنے پاس رکھنا جائز ہے، پس اگر کتا نجس العین ہوتا تو اس سے نفع لینا شرعاً ممنوع ہوتا، جب اس سے نفع لینا جائز ہے تو وہ نجس العین نہیں ہے، بخلاف خنزیر کے کہ وہ نجس العین ہے اور اس پر نص ہے (فَإِنَّهُ رِجْسٌ) ''فَإِنَّهُ'' کی ضمیر کا

---

❶ (لأن سقوط حكم الاستعمال) أى سقوط حكم كون الماء مستعملا (قبل الانفصال) أى قبل انفصال الماء عن عضو المتوضئ (للضرورة) أى لأجل ضرورة تعذر الاحتراز عنه (ولا ضرورة بعده) أى عبد الانفصال وفى "المحيط "أن الماء إنما يأخذ حكم الاستعمال إذا زايل البدن، والاجتماع فى المكان ليس بشرط هذا هو مذهب أصحابنا.

[البناية: كتاب الطهارة، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ا ص ۴۰۴، ط: دار الكتب العلمية]

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَمَا زَايَلَ الْعُضْوَ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا، لِأَنَّ سُقُوطَ حُكْمِ الِاسْتِعْمَالِ قَبْلَ الِانْفِصَالِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ بَعْدَهُ.

[تبيين الحقائق: كتاب الطهارة، الماء المستعمل، ج ا ص ۲۵، ط: المطبعة الكبرى]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ا ص ۳۹، ۴۰، ط: رحمانیہ

مرجع خنزیر ہے کیونکہ وہی اس کے قریب ہے۔ ❶

(۲۳) إِنَّ الْمَقْصُوْدَ إِذَا حَصَلَ بِشَيْءٍ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ غَيْرِهِ. ❷

ترجمہ: جب مقصود کسی چیز سے حاصل ہو جائے تو پھر اس کے علاوہ کسی اور چیز کی شرط لگانے کا کوئی فائدہ نہیں۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ کا مقصود اصولِ مذکورہ سے دباغت کا تعارف بیان کرنا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ جو چیز کھال کی بدبو اور فساد کو دور کر دے وہ دباغت ہے، خواہ نمک کے ذریعے ہو، یا دھوپ میں سکھا کر ہو، یا مٹی میں ڈال کر ہو، کیونکہ نجس رطوبتوں کو دور کرنے کی وجہ سے مقصود اس سے حاصل ہو جاتا ہے، لہٰذا اس کے علاوہ کسی اور چیز کی شرط لگانے کے کوئی معنی نہیں ہیں، جیسا کہ امام شافعی رحمہ اللہ نے درختِ سلم (ایک خاص قسم کا درخت ہے جس کے پتوں سے دباغت دی جاتی ہے) اور مازو کے درخت کی شرط لگائی ہے۔ ❸

---

❶أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّرْعَ أَبَاحَ الِانْتِفَاعَ بِهِ حِرَاسَةً وَاصْطِيَادًا فَكَذَا بَيْعًا وَلِأَنَّهُ يَجُوزُ تَمْلِيكُهُ بِغَيْرِ عِوَضٍ كَالْهِبَةِ، وَالْوَصِيَّةِ فَكَذَا بِعِوَضٍ بِخِلَافِ الْخِنْزِيرِ؛ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ كَالْمَيْتَةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الِانْتِفَاعُ بِهِ شَرْعًا، وَالْكَلْبُ لَيْسَ بِنَجِسِ الْعَيْنِ.

[تبيين الحقائق: كتاب البيوع، باب المتفرقات، حكم بيع الكلب، ج۴ ص۱۲۵، ط:المطبعة الكبرى]

وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجِسِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُنْتَفَعُ بِهِ حِرَاسَةً وَاصْطِيَادًا وَلَيْسَ نَجِسَ الْعَيْنِ كَذَلِكَ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج۱ ص۹۴، ط: دار الكتب العلمية]

❷الهداية: كتاب الطهارات، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج۱ ص۴۰، ط:رحمانیہ

❸قَالَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ الْآثَارِ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يَمْنَعُ الْجِلْدَ مِنَ الْفَسَادِ (فَهُوَ دِبَاغٌ) فَيَتَنَاوَلُ التَّشْمِيسَ وَالتَّتْرِيبَ (لِأَنَّ الْمَقْصُودَ) وَهُوَ مَنْعُ الْفَسَادِ بِإِزَالَةِ الرُّطُوبَاتِ النَّجِسَةِ (يَحْصُلُ بِذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ غَيْرِهِ) مِنْ قَرَظٍ أَوْ عَفْصٍ أَوْ شَثٍّ أَوْ نَحْوِهَا كَمَا شَرَطَهُ الشَّافِعِيُّ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج۱ ص۹۵، ط: دار الفكر]

فَإِنَّ اسْمَ الدِّبَاغِ يَتَنَاوَلُ مَا يَقَعُ بِالتَّشْمِيسِ وَالتَّتْرِيبِ فَلَا يُقَيَّدُ بِشَيْءٍ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِهِ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ غَيْرِهِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، الطهارة بالدباغ، ج۱ ص۱۱۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(۲۴) إِنَّ مَا يَطْهُرُ جِلْدُهُ بِالدِّبَاغِ يَطْهُرُ بِالذَّكَاةِ. ❶

ترجمہ: جس جانور کی کھال دباغت سے پاک ہو جاتی ہے ذبح کرنے سے بھی پاک ہو جاتی ہے۔

تشریح: اصولِ مذکورہ کا حاصل یہ ہے کہ جس طرح جانور کی کھال دباغت سے پاک ہو جاتی ہے اسی طرح ذبح کرنے سے بھی پاک ہو جاتی ہے، لیکن شرط یہ ہے کہ یہ ذبح کرنا ایسے شخص سے ہو جو ذبح کا اہل ہو، چنانچہ مجوسی کا ذبح کرنا اس کو پاک نہیں کرے گا، اس کی وجہ یہ ہے کہ ذبح کرنا دباغت کا کام دیتا ہے اس طور پر کہ نجس رطوبات کو زائل کر دیتا ہے، اور اسی طرح ذبح کرنا اس جانور کے گوشت کو بھی پاک کر دیتا ہے اگر چہ وہ ایسا جانور ہو جس کا گوشت نہیں کھایا جاتا، یعنی ذبح کرنے سے غیر ماکول اللحم کا گوشت بھی پاک ہو جاتا ہے، یہی وجہ ہے کہ اگر غیر ماکول اللحم جانور کو ذبح کر کے اس کا گوشت جیب میں رکھ کر نماز پڑھ لی تو نماز ہو جائے گی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، الماء يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۴۰، ط: رحمانیہ

❷ (ثُمَّ مَا يَطْهُرُ جِلْدُهُ بِالدِّبَاغِ يَطْهُرُ بِالذَّكَاةِ) يَعْنِي الذَّكَاةَ الْحَاصِلَةَ مِنَ الْأَهْلِ بِالتَّسْمِيَةِ، فَإِنَّ ذَكَاةَ الْمَجُوسِيِّ لَيْسَتْ مُطَهِّرَةً، وَذَكَرَ الضَّمِيرَ فِي (لِأَنَّهُ) لِأَنَّ الذَّكَاةَ بِمَعْنَى الذَّبْحِ، وَإِنَّمَا (تَعْمَلُ عَمَلَ الدِّبَاغِ فِي إِزَالَةِ الرُّطُوبَاتِ النَّجِسَةِ) لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ اتِّصَالِهَا بِهِ، وَالدِّبَاغُ مُزِيلٌ بَعْدَ الِاتِّصَالِ، وَلَمَّا كَانَ الدِّبَاغُ بَعْدَ الِاتِّصَالِ مُزِيلًا وَمُطَهِّرًا كَانَتْ الذَّكَاةُ الْمَانِعَةُ مِنْ الِاتِّصَالِ أَوْلَى أَنْ تَكُونَ مُطَهِّرَةً .وَقَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ يَطْهُرُ لَحْمُهُ) أَيْ لَحْمُ مَا ذُبِحَ حَتَّى إِذَا صَلَّى وَمَعَهُ مِنْ لَحْمِ الثَّعْلَبِ الْمَذْبُوحِ أَوْ نَحْوِهِ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدِّرْهَمِ جَازَتْ صَلَاتُهُ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ۱ ص ۹۵، ط: دار الكتب العلمية]

كُلُّ حَيَوَانٍ يَطْهُرُ بِالدِّبَاغِ؛ يَطْهُرُ جِلْدُهُ بِالذَّكَاةِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَطْهُرُ لَحْمُهُ وَشَحْمُهُ وَسَائِرُ أَجْزَائِهِ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ اسْمٌ لِجُمْلَةِ الْأَجْزَاءِ.

وَقَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا وَمَشَايِخِ بَلْخٍ: إِنَّ كُلَّ حَيَوَانٍ يَطْهُرُ جِلْدُهُ بِالدِّبَاغِ يَطْهُرُ جِلْدُهُ بِالذَّكَاةِ، فَأَمَّا اللَّحْمُ وَالشَّحْمُ وَنَحْوُهُمَا فَلَا يَطْهُرُ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ النَّجَاسَةَ لِمَكَانِ الدَّمِ الْمَسْفُوحِ، وَقَدْ زَالَ بِالذَّكَاةِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الطهارة، فصل بيان ما يقع به التطهير، ج ۱ ص ۸۶، ط: دار الكتب العلمية]

(۲۵) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَيَاةٌ لَا يَحِلُّهُ الْمَوْتُ. ❶

ترجمہ: جب کسی چیز کے اندر حیات نہ ہوتو اس میں موت سرایت نہیں کرے گی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ سے اس بات کو ثابت کرنا چاہتے ہیں کہ مردار کے بال اور ہڈی پاک ہیں یعنی اگر مراد کے بال یا ہڈی وغیرہ پانی کے اندر گر جائے تو اس پانی سے وضو کرنا جائز ہے، اسی بات کو ثابت کرنے کے لئے موصوف نے اصولِ مذکورہ کو بطورِ دلیل عقلی کے پیش کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ مردار کے تمام اجزاء ناپاک نہیں ہوتے بلکہ صرف وہ اجزاء ناپاک ہیں جن میں حیات ہو اور موت کی وجہ سے وہ حیات زائل ہوگئی، اور بال اور ہڈی وغیرہ ان چیزوں میں حیات نہیں ہوتی، کیونکہ ان میں سے اگر کسی چیز کو کاٹا جائے تو اس سے جانور کو تکلیف محسوس نہیں ہوتی، پس جب ان میں حیات نہیں اور اصول ذکر کیا جا چکا ہے کہ جس چیز کے اندر حیات نہ ہوتو موت اس میں حلول نہیں کرتی، لہذا ان چیزوں میں بھی موت حلول نہیں کرے گی، کیونکہ موت تو حیات کے زائل ہونے کا نام ہے اور وہ یہاں پر مفقود ہے۔ جب ان میں حیات نہیں ہے تو پھر ان کے مرنے یا مردار ہونے کا کوئی سوال ہی نہیں پیدا ہوتا، جب یہ مردار نہیں ہیں تو ناپاک بھی نہیں ہوں گے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطهارة، باب الماء الذى يجوز به الوضوء، ج ١ ص ٤٠، ط: رحمانیہ

❷ (وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا) وَعَصَبُهَا (طَاهِرٌ) ذَكَرَهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ هَلْ يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ أَوْ لَا؟ عِنْدَنَا يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ لِكَوْنِهَا طَاهِرَةً. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ نَجِسٌ (لِأَنَّهُ) أَيْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (مِنْ أَجْزَاءِ الْمَيِّتِ) وَالْمَيِّتُ نَجِسٌ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ. قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَيِّتِ نَجِسٌ، بَلْ النَّجِسُ مِنْهُ مَا كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ زَالَتْ بِالْمَوْتِ وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَا حَيَاةَ فِيهَا حَتَّى لَا يَتَأَلَّمَ بِقَطْعِهَا الْحَيَوَانُ، فَإِنَّ قَطْعَ قَرْنِ الْبَقَرَةِ لَا يُؤْلِمُهَا وَجَزُّ صُوفِ الْغَنَمِ كَذَلِكَ فَلَا يُحِلُّهَا الْمَوْتُ إِذِ الْمَوْتُ زَوَالُ الْحَيَاةِ.

[العناية: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٩٦، ط: دار الفكر]

(وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا طَاهِرٌ) لِأَنَّ الْحَيَاةَ لَا تحِلُّهُمَا حَتَّى لَا تَتَأَلَّمَ بِقَطْعِهِمَا فَلَا يَحِلُّهُمَا الْمَوْتُ وَهُوَ الْمُنَجِّسُ، وَكَذَلِكَ الْعَصَبُ وَالْحَافِرُ وَالْخُفُّ وَالظِّلْفُ وَالْقَرْنُ وَالصُّوفُ وَالْوَبَرُ وَالرِّيشُ وَالسِّنُّ وَالْمِنْقَارُ وَالْمِخْلَبُ لِمَا ذَكَرْنَا، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا) امْتَنَّ بِهَا عَلَيْنَا مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ.

[الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطهارة، ج ١ ص ١٦، ط: دار الكتب العلمية]

فصل فی البئر

(۲۶) إِنَّ مَسَائِلَ الْآبَارِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اِتِّبَاعِ الْآثَارِ دُوْنَ الْقِيَاسِ.

ترجمہ: کنویں کے مسائل اتباعِ آثار پر مبنی ہیں نہ کہ قیاس پر۔

تشریح: اصول کا حاصل یہ ہے کہ کنویں کے تمام مسائل اتباعِ آثار پر مبنی ہیں، اس میں قیاس کا کوئی دخل نہیں ہے، قیاس اس باب میں اس لئے معتبر نہیں کہ کنویں کے پانی میں دو قیاس متضاد ہیں۔ ایک قیاس کا تقاضہ تو یہ ہے کہ پانی ناپاک ہی نہ ہو اس لئے کہ کنویں میں نیچے سے مسلسل پانی نکلتا رہتا ہے، لہذا کنویں کا پانی آبِ جاری کے حکم میں ہوگا اور آبِ جاری نجاست گرنے سے ناپاک نہیں ہوتا۔ دوسرا قیاس یہ ہے کہ پانی پاک ہی نہ ہو، کیونکہ نجاست گرنے کی وجہ سے پانی ناپاک ہوگیا، کنویں کے اطراف، دیواریں اور کیچڑ ناپاک ہوگئے، اب جتنا پانی نکالیں گے اسی قدر نیچے سے آتا رہے گا اور وہ پانی اس ناپاک پانی سے مل کر خود ناپاک ہوجائے گا، پس یہ سلسلہ چلتا رہے گا اور کنویں کا پانی کبھی پاک نہیں ہوگا۔ اس لئے کنویں کے مسائل میں قیاس کا کوئی دخل نہیں ہے، یہ اتباعِ آثار پر مبنی ہیں۔ سلف کے اجماع کی وجہ محض کنویں کا پانی نکالنے سے کنواں پاک ہوجائے گا، اس کی دیواریں دھونا اور کیچڑ کا نکالنا واجب نہیں ہے۔ چھوٹے جانور میں کتنے ڈول نکالے جائیں؟ اس سے بڑے میں کتنے ڈول نکالے جائیں گے؟ کس صورت میں پورا پانی نکالا جائے گا؟ طہارت کس طرح ہوگی؟ یہ سب آثار پر مبنی ہیں۔ (۱)

---

(۱) (وَمَسَائِلُ الْآبَارِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اتِّبَاعِ الْآثَارِ دُونَ الْقِيَاسِ) لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تُطَمَّ الْبِئْرُ كُلُّهَا طَمًّا لِتَنَجُّسِ الْأَوْحَالِ وَالْجُدْرَانِ، وَإِمَّا أَلَّا تَنْجُسَ أَبَدًا إِذِ الْمَاءُ يَنْبُعُ مِنْ أَسْفَلِهِ فَكَانَ كَالْمَاءِ الْجَارِي. قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: اتَّفَقَ رَأْيِي وَرَأْيِ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ مَاءَ الْبِئْرِ فِي حُكْمِ الْمَاءِ الْجَارِي، إِلَّا أَنَّا تَرَكْنَا الْقِيَاسَ وَاتَّبَعْنَا الْآثَارَ.

[العناية: كتاب الطهارة، فصل فى البئر، ج ١ ص ٩٩، ط: دار الفكر]

وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَطْهُرَ أَصْلًا لِاخْتِلَاطِ النَّجَاسَةِ بِجَمِيعِ مَا فِيهَا مِنَ الْأَحْجَارِ وَالْأَخْشَابِ وَغَيْرِهِمَا وَيَتَعَذَّرُ الْغُسْلُ أَوْ لَا يَتَنَجَّسُ اعْتِبَارًا بِالْمَاءِ الْجَارِي، لِأَنَّهَا كُلَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَعْلَاهَا يَنْبُعُ مِنْ أَسْفَلِهَا لَكِنْ تُرِكَ الْقِيَاسُ لِلْآثَارِ؛ وَلِهَذَا قِيلَ: مَسَائِلُ الْآبَارِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اتِّبَاعِ الْآثَارِ =

(۲۷) إِنَّ الْقَلِيْلَ جُعِلَ عَفْوًا لِلضَّرُوْرَةِ. ❶

ترجمہ: بے شک قلیل مقدار کو ضرورت کی وجہ سے معاف کیا گیا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ اگر کنویں میں اونٹ یا بکری کی ایک یا دو مینگنیاں گر پڑیں تو قیاساً پانی ناپاک ہو جائے گا اور استحساناً پانی ناپاک نہیں ہوگا، ایک دو مینگنیوں سے مراد قلیل مقدار ہے۔ قیاس کی دلیل یہ ہے کہ یہ ماءِ قلیل ہے، اور ماءِ قلیل میں نجاست گرنے سے وہ ناپاک ہو جاتا ہے، خواہ نجاست قلیل ہو یا کثیر ہو۔ استحسان کی دلیل یہ ہے کہ عام طور پر جنگلوں اور صحراؤں میں جو کنویں ہوتے ہیں ان کے سروں اور کناروں پر کوئی چیز روکنے والی نہیں ہوتی، مویشی جب پانی پینے آتے ہیں تو عموماً ان کے اردگرد مینگنیاں کر دیتے ہیں، پھر ہوا کی وجہ سے وہ مینگنیاں کنویں میں گر جاتی ہیں، اس لئے ضرورت کی وجہ سے قلیل مقدار معاف ہے، چونکہ کثیر میں ضرورت نہیں ہے اس لئے وہ معاف نہیں ہے۔ ❷

= حَتَّى إِذَا خَرَجَ الْوَاجِبُ مِنْهَا حُكِمَ بِطَهَارَةِ جَمِيعِ مَا فِيهَا وَدَلْوِهَا وَيَدِ النَّازِحِ

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، ج ا ص ۳۳، ط: دار إحياء التراث]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في البئر، ج ا ص ۴۰، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ: لا بِبَعْرَتَيْ إِبِلٍ وَغَنَمٍ) أَيْ لَا يُنْزَحُ مَاءُ الْبِئْرِ بِوُقُوعِ بَعْرَتَيْ إِبِلٍ وَغَنَمٍ فِيهَا، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ أَنْ يَتَنَجَّسَ الْمَاءُ مُطْلَقًا لِوُقُوعِ النَّجَاسَةِ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ كَالْإِنَاءِ وَذُكِرَ لِلِاسْتِحْسَانِ طَرِيقَتَانِ الْأُولَى وَاخْتَارَهَا صَاحِبُ الْهِدَايَةِ مُقْتَصِرًا عَلَيْهَا أَنَّ آبَارَ الْفَلَوَاتِ لَيْسَ لَهَا رُءُوسٌ حَاجِزَةٌ وَالْمَوَاشِي تَبْعَرُ حَوْلَهَا وَيُلْقِيهَا الرِّيحُ فِيهَا فَجُعِلَ الْقَلِيلُ عَفْوًا لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ فِي الْكَثِيرِ وَلَا فَرْقَ عَلَى هَذَا بَيْنَ الرَّطْبِ وَالْيَابِسِ، وَالصَّحِيحِ وَالْمُنْكَسِرِ، وَالرَّوْثِ وَالْبَعْرِ وَالْخِثْيِ، لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تَشْمَلُ الْكُلَّ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، ج ا ص۱۱۸، ط: دار الكتاب الاسلامى]

(فجعل القليل عفوا للضرورة) أى فإذا كان كذلك جعل القليل من البعر عفوا لأجل الضرورة، فلو أفسده القليل أدى إلى الحرج (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) وهو الذى ذكره هو أحد وجهي الاستحسان. قال فى المبسوط: للاستحسان وجهان أحدهما: أن فى القليل ضرورة، ووجها ما ذكره المصنف. والوجه الثانى: لم يذكره المصنف وهو أن البعر شيء صلب =

(۲۸) إِنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَنَجِسٌ عِنْدَهُمَا. ❶

ترجمہ: جس جانور کا گوشت کھایا جاتا ہے اس کا پیشاب امام محمد کے نزدیک پاک ہے، اور حضراتِ شیخین کے نزدیک ناپاک ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اس اصول سے قبل ایک اختلافی مسئلہ ذکر کیا ہے، اس اختلافی مسئلہ کی اصل وجہ اس اصولِ مذکورہ سے بیان کی ہے۔

مسئلہ یہ ہے کہ اگر کنویں میں بکری پیشاب کردے تو حضراتِ شیخین کے نزدیک کنویں کا پورا پانی نکالا جائے گا، اور امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک پانی کا نکالنا ضروری نہیں، البتہ اگر پیشاب پانی پر غالب ہوگیا تو اس صورت میں پانی مطہر (پاک کرنے والا) تو نہیں رہے گا البتہ طاہر (پاک) ہوگا۔

اس اختلاف کی اصل وجہ اس اصول مذکورہ سے بیان کی کہ جس جانور کا گوشت کھایا جاتا ہے اس کا پیشاب امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک پاک ہے، اگر قلیل پانی میں پڑ جائے تو اس کو ناپاک نہیں کرے گا، اس سے وضو وغیرہ کرنا جائز ہے، اور حضراتِ شیخین کے نزدیک ماکول اللحم کا پیشاب ناپاک ہے، اگر ایک قطرہ بھی پانی میں گر گیا تو پانی نجس ہوجائے گا، لہذا بکری نے اگر کنویں میں پیشاب کردیا تو تمام پانی نکالا جائے گا۔ ❷

= وعلى ظاهرها رطوبة في الأمعاء كالغلاف له، وفيها لزوجة تمنع دخول الماء في أثنائه.

[البناية: كتاب الطهارة، فصل في البئر، ج ١ ص ٤٣٦، ط: دار الكتب العلمية]

لأن الغش إذا كان قليلا لا يعتبر به؛ لأن الفضة لا تنطبع إلا بقليل الغش، فجعل القليل عفوا دون الكثير، فالفاصل بينهما بالغلبة فأيهما كان أغلب يعتبر به.

[البناية: كتاب الزكاة، فصل في الفضة، ج٣ ص ٣٧٣، ط: دار الكتب العلمية]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في البئر، ج ١ ص ٤١، ط: رحمانیہ

❷ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ بَوْلَ كُلِّ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ نَجِسٌ، وَاخْتُلِفَ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ نَجِسٌ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ طَاهِرٌ حَتَّى لَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ لَا يُفْسِدُهُ، وَيُتَوَضَّأُ مِنْهُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ، وَاحْتَجَّ بِمَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَبَاحَ لِلْعُرَنِيِّينَ شُرْبَ أَبْوَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَأَلْبَانِهَا مَعَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ =

(۲۹) إِنَّ التَّدَاوِیْ بِالْمُحَرَّمِ لَا یَجُوْزُ عِنْدَ أَبِیْ حَنِیْفَةَ. ❶

ترجمہ: حرام چیز کے ذریعے علاج کرنا امام ابوحنیفہ کے نزدیک جائز نہیں ہے۔

تشریح: ماقبل میں صاحبِ ہدایہ نے ذکر کیا تھا کہ ماکول اللحم جانوروں کا پیشاب شیخین کے نزدیک ناپاک ہے، تو اسی پر ایک اور اصول کا تذکرہ کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ جب ان جانوروں کا پیشاب ناپاک ہے تو اس پیشاب کو بطورِ دواء کے استعمال کرنا بھی جائز نہیں ہے، کیونکہ پیشاب میں شفاء کا ہونا یقینی نہیں ہے، لہٰذا اس کو حرام سمجھتے ہوئے اعراض کیا جائے گا، اور اصول ہے کہ تداوی بالمحرمات جائز نہیں ہے، لہٰذا ان جانوروں کے پیشاب کو بھی بطورِ دواء کے استعمال کرنا جائز نہیں ہے۔ ❷

= شِفَاءَكُمْ فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَقَوْلِهِ: لَيْسَ فِي الرِّجْسِ شِفَاءٌ فَثَبَتَ أَنَّهُ طَاهِرٌ (وَلَهُمَا) حَدِيثُ عَمَّارٍ إِنَّمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ مِنْ خَمْسٍ وَذَكَرَ مِنْ جُمْلَتِهَا الْبَوْلَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ وَمَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَنْزِهُوا مِنْ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ وقَوْله تَعَالَى (وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ الطِّبَاعَ السَّلِيمَةَ تَسْتَخْبِثُهُ، وَتَحْرِيمُ الشَّيْءِ لَا لِاحْتِرَامِهِ وَكَرَامَتِهِ تَنْجِيسٌ لَهُ شَرْعًا؛ وَلِأَنَّ مَعْنَى النَّجَاسَةِ فِيهِ مَوْجُودٌ وَهُوَ الِاسْتِقْذَارُ الطَّبِيعِيُّ لِاسْتِحَالَتِهِ إلَى فَسَادٍ وَهِيَ الرَّائِحَةُ الْمُنْتِنَةُ، فَصَارَ كَرَوْثَةٍ وَكَبَوْلِ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ.

[بدائع الصنائع: كتاب الطهارة، فصل في الطهارة الحقيقة، ج ا ص ا ٦، ط: دار الكتب العلمية]

أَصْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ لَا يُنَجِّسُهُ وَيَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ إلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الْمَاءِ فَيَخْرُجُ عَنْ طَهُورِيَّتِهِ نَجِسٌ. عِنْدَهُمَا إنْ وَقَعَ مِنْهُ قَطْرَةٌ فِي الْمَاءِ أَفْسَدَتْهُ.

[العناية: كتاب الطهارة، فصل في البئر، ج ا ص ١٠١، ط: دار الفكر]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في البئر، ج ا ص ا ٤، ط: رحمانیہ

❷ مَطْلَبٌ فِي التَّدَاوِي بِالْمُحَرَّمِ (قَوْلُهُ اُخْتُلِفَ فِي التَّدَاوِي بِالْمُحَرَّمِ) فَفِي النِّهَايَةِ عَنْ الذَّخِيرَةِ يَجُوزُ إنْ عَلِمَ فِيهِ شِفَاءً وَلَمْ يَعْلَمْ دَوَاءً آخَرَ. وَفِي الْخَانِيَّةِ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَنَّ مَا فِيهِ شِفَاءٌ لَا بَأْسَ بِهِ كَمَا يَحِلُّ الْخَمْرُ لِلْعَطْشَانِ فِي الضَّرُورَةِ، وَكَذَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ فِي التَّجْنِيسِ فَقَالَ: =

(۳۰) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا عَادَلَ شَيْئًا يَأْخُذُ حُكْمَهُ. ❶

ترجمہ: جب کوئی شی دوسری شی کے (جسم میں برابر ہو) تو حکم بھی ایک ہوگا۔

تشریح: چوہا اگر کنویں میں گر جائے تو اس کے نکالنے کے بعد بیس ڈول پانی نکالنے سے کنواں پاک ہوجائے گا، جب کہ وہ پھولا پھٹا نہ ہو۔ اسی طرح وہ جانور جو جسم وجثے میں چوہے کے ہم مثل ہیں جیسے گودیا، جھنگا وغیرہ اگر یہ بھی کنویں میں گر جائیں تو ان کا حکم بھی وہی ہے جو چوہے کا ہے یعنی بیس ڈول پانی نکالنا واجب ہے اور تیس ڈول تک نکالنا مستحب ہے۔ چوہے کا حکم روایت میں موجود ہے، لہٰذا دوسرے جانوروں کو جثے میں ہم مثل ہونے کی وجہ سے چوہے والا حکم دیا گیا ہے۔ ❷

= لَوْ رَعَفَ فَكَتَبَ الْفَاتِحَةَ بِالدَّمِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ جَازَ لِلِاسْتِشْفَاءِ، وَبِالْبَوْلِ أَيْضًا إنْ عَلِمَ فِيهِ شِفَاءً لَا بَأْسَ بِهِ، لَكِنْ لَمْ يُنْقَلْ وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ سَاقِطَةٌ عِنْدَ الِاسْتِشْفَاءِ كَحِلِّ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ لِلْعَطْشَانِ وَالْجَائِعِ اهـ مِنْ الْبَحْرِ. وَأَفَادَ سَيِّدِي عَبْدُ الْغَنِيِّ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ الِاخْتِلَافُ فِي كَلَامِهِمْ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى الْجَوَازِ لِلضَّرُورَةِ، وَاشْتِرَاطُ صَاحِبِ النِّهَايَةِ الْعِلْمَ لَا يُنَافِيهِ اشْتِرَاطُ مَنْ بَعْدَهُ الشِّفَاءَ وَلِذَا قَالَ وَالِدِي فِي شَرْحِ الدُّرَرِ: إنَّ قَوْلَهُ لَا لِلتَّدَاوِي مَحْمُولٌ عَلَى الْمَظْنُونِ وَإِلَّا فَجَوَازُهُ بِالْيَقِينِيِّ اتِّفَاقٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُصَفَّى. أَقُولُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ مُوَافِقٌ لِمَا مَرَّ فِي الِاسْتِدْلَالِ، لِقَوْلِ الْإِمَامِ: لَكِنْ قَدْ عَلِمْت أَنَّ قَوْلَ الْأَطِبَّاءِ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْعِلْمُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّجْرِبَةَ يَحْصُلُ بِهَا غَلَبَةُ الظَّنِّ دُونَ الْيَقِينِ إلَّا أَنْ يُرِيدُوا بِالْعِلْمِ غَلَبَةَ الظَّنِّ وَهُوَ شَائِعٌ فِي كَلَامِهِمْ تَأَمَّلْ.

[رد المحتار: كتاب الطهارة، باب المياه، مطلب فى التداوى بالمحرم، ج ا ص ۲۱۰، ط: دار الفكر]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل فى البئر، ج ا ص ۴۱، ۴۲، ط: رحمانيه

❷ (والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة فى الجثة فأخذت حكمها) أى حكم الفأرة، وأشار بهذا إلى أن الأثر إلى ذكره وإن كتان ورد فى الفأرة يشمل كل حيوان قدر الفأرة فيأخذ حكمها، فيجب عشرون دلوا إلى ثلاثين.

[البناية: كتاب الطهارة، فصل فى البئر، ج ا ص ۴۴۹، ط: دار الكتب العلمية]

يُنْزَحُ فِي الْفَأْرَةِ عِشْرُونَ دَلْوًا وَالْعُصْفُورَةُ وَنَحْوُهَا تُعَادِلُ الْفَأْرَةَ فِي الْجُثَّةِ فَأَخَذَتْ حُكْمَهَا.

[تبيين الحقائق: كتاب الطهارة، ماء البئر، ج ا ص ۲۸، ط: المطبعة الكبرى]

(۱۳) إِنَّ الْيَقِيْنَ لَا يَزُوْلُ بِالشَّكِّ. ❶

ترجمہ: یقین شک کی وجہ سے زائل نہیں ہوتا۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول مذکورہ کو حضراتِ صاحبین کے مسلک کے ثبوت پر بطورِ دلیل کے پیش کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ اگر لوگوں نے کسی کنویں میں مرا ہوا جانور دیکھا لیکن یہ معلوم نہ ہوسکا کہ کب گرا ہے اور ابھی تک پھولا پھٹا بھی نہیں ہے، تو اس صورت میں حکم یہ ہے کہ اگر اس کنویں سے وضو کرکے نمازیں پڑھی ہیں تو ایک دن اور ایک رات کی نمازیں لوٹانا ضروری ہے اور جس چیز کو اس کنویں کا پانی لگا ہوا سے بھی دھویا جائے گا۔

اور اگر وہ جانور پھول گیا یا پھٹ گیا تو اس صورت میں تین دن کی نمازوں کا اعادہ کرنا ضروری ہے، یہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کا مذہب ہے، اور حضراتِ صاحبین کے نزدیک ان لوگوں پر کسی چیز کا اعادہ واجب نہیں ہے، جب تک یہ ثابت نہ ہوجائے کہ یہ جانور کب گرا ہے۔

صاحبِ ہدایہ نے حضراتِ صاحبین کے مسلک کو ثابت کرنے کے لئے اصولِ مذکورہ کو بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ کنویں کا پانی بالیقین پاک تھا مگر اس میں مرا ہوا جانور پانے کی وجہ سے گزشتہ ایام میں اس کے ناپاک ہونے میں شک واقع ہوگیا اور اصول ہے کہ یقین شک سے زائل نہیں ہوتا، لہٰذا یہاں پر یقین شک کی وجہ سے زائل نہیں ہوگا، جب تک تحقیق سے معلوم نہ ہوجائے کہ یہ جانور کب گرا ہے تو گزشتہ ایام میں اس کے ناپاک ہونے کا حکم نہیں دیا جائے گا، اور ان پر کسی چیز کا اعادہ واجب نہیں ہوگا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في البئر، ج ۱ ص ۴۲، ط: رحمانیہ

❷ (لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ) بَيَانُهُ أَنَّ الْمَاءَ كَانَ طَاهِرًا بِيَقِينٍ وَوَقَعَ الشَّكُّ فِي نَجَاسَتِهِ فِيمَا مَضَى، وَالْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ فَلَا يُحْكَمُ بِالنَّجَاسَةِ إِلَّا زَمَانَ التَّيَقُّنِ بِوُقُوعِ النَّجِسِ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ يَزُولُ بِيَقِينٍ مِثْلِهِ وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، كَمَنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً لَا يَدْرِي مَتَى أَصَابَتْهُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ لِمَوْتِ الْحَيَوَانِ فِي الْبِئْرِ سَبَبًا ظَاهِرًا وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الْمَاءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَكُلُّ مَا لَهُ سَبَبٌ ظَاهِرٌ يُحَالُ عَلَيْهِ كَمَنْ جَرَحَ إِنْسَانًا فَلَمْ يَزَلْ صَاحِبَ فِرَاشٍ حَتَّى مَاتَ يُحَالُ بِمَوْتِهِ عَلَى الْجِرَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ السَّبَبُ الظَّاهِرُ، =

(۳۲) إِنَّ الشَّيْءَ إِنْ كَانَ لَهُ سَبَبًا ظَاهِرًا يُحَالُ بِهِ عَلَيْهِ. ❶

ترجمہ: جب کسی چیز کا کوئی سببِ ظاہری ہو تو حکم اسی ظاہری سبب پر لگایا جائے گا۔

تشریح: اصول یہ ہے کہ جب کسی چیز کا ظاہری سبب واضح ہو اور مسبب مخفی ہو تو حکم ظاہری سبب پر لگایا جائے گا۔ امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ جانور کا پانی میں گرنا اس کی موت کا ظاہری سبب ہے تو اسی پر حکم لگایا جائے گا کہ یہ جانور پانی میں گرنے کی وجہ سے مرا ہے، اگر چہ یہ بھی احتمال موجود ہے کہ کسی اور سبب سے مر کر پانی میں گرا ہو، اب وقوعِ موت کس سے ہوئی یہ مخفی ہے، لہذا ظاہری سبب پر حکم لگائیں گے کہ جانور پانی میں گرنے کی وجہ سے مرا ہے، امر موہوم کا اعتبار نہیں ہوگا، جیسے کسی شخص نے کسی کو زخم لگایا وہ اسی کی وجہ سے صاحبِ فراش ہو گیا حتی کہ مر گیا تو یہی کہا جائے گا کہ اس کی موت اس زخم کی وجہ سے واقع ہوئی ہے، اگر چہ اس کا بھی احتمال ہے کہ کسی اور سبب سے موت واقع ہوئی ہو، لیکن یہ احتمال موہوم ہے اس لئے حکم ظاہری سبب پر لگے گا۔ اسی طرح اگر کسی بستی میں کوئی لاش پائی گئی تو قسامت اس اہلِ محلّہ پر لازم ہوگی، یہی ظاہری سبب ہے، اگر چہ اس کا بھی احتمال ہے کہ کسی اور علاقے والوں نے قتل کر کے لاش یہاں پھینکی ہو۔ اسی طرح اگر کسی کی گردن کے ساتھ سانپ لپٹا ہوا ہو اور وہ شخص مردہ پڑا ہو، تو یہاں ظاہری سبب پر حکم ہوگا کہ سانپ کے ڈسنے سے مرا ہے، اگر چہ یہ بھی احتمال موجود ہے کہ

= وَكَمَيِّتٍ الْتَوَتْ فِي عُنُقِهِ حَيَّةٌ فَإِنَّهُ يُحَالُ بِمَوْتِهِ عَلَى نَهْشِهَا، وَإِنْ احْتُمِلَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْتُ بِغَيْرِ الْجَرْحِ وَالنَّهْشِ؛ لِأَنَّ الْمَوْهُومَ فِي مُقَابَلَةِ الْمُحَقَّقِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، إِلَّا أَنَّ الانْتِفَاخَ دَلِيلُ تَقَادُمِ الْعَهْدِ، وَأَدْنَى حَدِّ التَّقَادُمِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، أَلَا يُرَى أَنَّ مَنْ دُفِنَ بِلَا صَلَاةٍ يُصَلَّى عَلَى قَبْرِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَسِخُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ فَيُقَدَّرُ بِالثَّلَاثِ، وَعَدَمُ الِانْتِفَاخِ وَالتَّفَسُّخِ دَلِيلُ قُرْبِ الْعَهْدِ فَقَدَّرْنَاهُ بِيَوْمٍ؛ لِأَنَّ أَقَلَّ الْمَقَادِيرِ فِي بَابِ الصَّلَاةِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، فَإِنَّ مَا دُونَهُ سَاعَاتٌ لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهَا.

[العناية: كتاب الطهارة، فصل في البئر، ج ا ص ۱۰۶، ۱۰۷، ط: دار الفكر]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في البئر، ج ا ص ۴۳، ط: رحمانیہ

کسی اور سبب سے موت واقع ہوئی ہو۔ ❶

فصل فی الأسآر وغیرها

(۳۳) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَوْلَدُهُمَا وَمَأْخَذُهُمَا وَاحِدًا يَأْخُذُ أَحَدُهُمَا حُكْمَ صَاحِبِهِ. ❷

ترجمہ: جب کسی شی کی جائے پیدائش اور ماخذ ایک ہو تو حکم بھی دونوں کا ایک ہوگا۔

تشریح: اس کا حاصل یہ ہے کہ جب دو چیزیں ایک ہی جگہ سے پیدا ہوتی ہوں تو دونوں کا حکم یکساں ہوتا ہے، جیسے صاحبِ ہدایہ نے اس کی وضاحت کی ہے کہ ہر جاندار کے پسینہ کو اس کے سؤر پر قیاس کیا جائے گا، یعنی جو حکم سؤر کا ہوگا وہی اُس کے پسینہ کا ہوگا، اس لئے کہ پسینہ اور لعاب دونوں گوشت سے پیدا ہوتے ہیں اور اصول ہے کہ جب دو چیزیں ایک ہی جگہ سے پیدا ہوں تو دونوں کا حکم یکساں ہوتا ہے، لہذا یہاں پر پسینہ اور لعاب کا حکم بھی یکساں ہوگا۔ ❸

---

❶ السبب الظاهر لموت الفأرة الواقعة في البئر (وهو الوقوع في الماء فيحال) أي فصار الحكم وهو نجاسة الماء (به) أي بالموت (عليه) أي الوقوع، وإن احتمل أن يكون الموت بغيره؛ لأن السبب الموهم لا يضر في مقابلة السبب الظاهر كمن رأى إنسانا في عنقه حية ملفوفة يغلب على الظن أنها نهشته فقتلته كذا ذكره شمس الأئمة الكردري، وكمن جرح إنسانا فلم يزل صاحب فراش حتى مات، فإن الموت يضاف إلى الجرح، وإن احتمل أن يكون بسبب آخر كذا في "المبسوط"، وكذا لو وجد قتيل في محل يضاف القتل إلى أهلها، وإن احتمل أنه قتل في محل آخر ثم حمل إليها.

[البناية: كتاب الطهارة، فصل في البئر، ج ۱ ص ۴۶۲، ط: دار الكتب العلمية]

وَلِأَنَّ لِلْمَوْتِ سَبَبًا ظَاهِرًا وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الْمَاءِ فَيُحَالُ بِالْمَوْتِ عَلَيْهِ وَعَدَمُ الِانْتِفَاخِ فِي الْمَاءِ دَلِيلُ قُرْبِ الْعَهْدِ فَقُدِّرَ بِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَالِانْتِفَاخُ دَلِيلُ التَّقَادُمِ فَقُدِّرَ بِالثَّلَاثِ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ دُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَى قَبْرِهِ إلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنفَسِخُ

[الجوهرة النيرة: كتاب الطهارة، ج ۱ ص ۱۹، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الآسار، ج ۱ ص ۴۳، ط: رحمانيه

❸ لِأَنَّ السُّؤْرَ مُخْتَلِطٌ بِاللُّعَابِ، وَهُوَ وَالْعَرَقُ مُتَوَلِّدَانِ مِنْ اللَّحْمِ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رُطُوبَةٌ بِهِ =

(۳۴) إِنَّ مَا تَوَلَّدَ مِنْ طَاهِرٍ فَهُوَ أَيْضًا طَاهِرٌ. ❶

ترجمہ: جو چیز کسی پاک چیز سے پیدا ہو تو وہ بھی پاک ہوا کرتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو ایک مثال سے واضح فرمایا ہے کہ آدمی کا جھوٹا پاک ہے خواہ وہ مسلمان ہو یا کافر، جنبی ہو یا حائضہ، اسی طرح ان جانوروں کا جھوٹا بھی پاک ہے جن کا گوشت کھایا جاتا ہے، جیسے گائے، بکری، اونٹ وغیرہ، جب ان کا گوشت پاک ہے تو اس سے پیدا ہونے والا لعاب بھی پاک ہوگا۔ اسی مسئلے کے ثبوت پر موصوف نے اصولِ مذکورہ کو بطورِ دلیل کے پیش کیا ہے کہ پانی لعابِ دہن ملنے کی وجہ سے جھوٹا ہوتا ہے اور لعاب پیدا ہوتا ہے گوشت سے اور ان جانوروں کا گوشت پاک ہے، اور اصول ہے کہ جو چیز کسی پاک چیز سے پیدا ہو تو وہ بھی پاک ہوا کرتی ہے، لہٰذا لعاب بھی پاک ہوگا اور جب لعاب پاک ہے تو جس چیز میں ان کا لعاب مخلوط ہوگا وہ چیز بھی پاک ہوگی۔ ❷

= مُتَحَلِّلَةٌ مِنَ اللَّحْمِ فَأَخَذَا حُكْمَهُ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، بول ما يؤكل لحمه، ج ١ ص ١٣٢، ط: دار الكتاب الاسلامى]

(وَعِرْقُ كُلِّ شَيْءٍ كَسُؤْرِهِ) أَيْ حُكْمُ اللُّعَابِ وَالْعِرْقِ وَاحِدٌ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُتَوَلِّدٌ مِنَ اللَّحْمِ فَيُعْتَبَرُ عِرْقُ كُلِّ حَيَوَانٍ بِسُؤْرِهِ طَهَارَةً وَنَجَاسَةً وَكَرَاهَةً.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٣٦، ط: دار إحياء التراث]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل فى البئر، ج ١ ص ٤٣، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ: وَسُؤْرُ الْآدَمِيِّ وَالْفَرَسِ وَمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ) أَمَّا الْآدَمِيُّ فَلِأَنَّ لُعَابَهُ مُتَوَلِّدٌ مِنْ لَحْمٍ طَاهِرٍ، وَإِنَّمَا لَا يُؤْكَلُ لِكَرَامَتِهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجُنُبِ وَالطَّاهِرِ وَالْحَائِضِ وَالنُّفَسَاءِ وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، ج ١ ص ١٣٣، ط: دار الكتاب الإسلامى]

(فَيَكُونُ حُكْمُهُ) أَيْ الْمَاءِ (حُكْمَ لُعَابِهِ) فَإِنْ كَانَ لُعَابُهُ طَاهِرًا فَالْمَاءُ طَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ نَجِسًا فَالْمَاءُ نَجِسٌ يُنْزَحُ كُلُّهُ وَإِنْ كَانَ مَشْكُوكًا فَالْمَاءُ مَشْكُوكٌ يُنْزَحُ كُلُّهُ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا فَمَكْرُوهٌ فَيُسْتَحَبُّ نَزْحُهُ. (وَسُؤْرُ الْآدَمِيِّ الطَّاهِرِ الْفَمِ) سَوَاءٌ كَانَ جُنُبًا أَوْ حَائِضًا أَوْ نُفَسَاءَ أَوْ صَغِيرًا أَوْ كَافِرًا (وَ) سُؤْرُ (كُلِّ مَا يُؤْكَلُ كَذَلِكَ) أَيْ طَاهِرُ الْفَمِ (طَاهِرٌ) لِأَنَّ لُعَابَهُمْ مُتَوَلِّدٌ مِنْ لَحْمٍ طَاهِرٍ فَيَكُونُ الْمَخْلُوطُ بِهِ مِثْلَهُ.

[درر الحكام: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٢٧، ط: دار إحياء الكتب]

(۳۵) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ لَهُ حُكْمٌ فَمَا هُوَ دُوْنَهُ يَدْخُلُ فِيْ ذٰلِكَ الْحُكْمِ بِالْأَوْلَى. ❶

ترجمہ: جب کسی شی کا کوئی حکم ہوتو جو اُس سے کمتر ہے وہ اس حکم میں بطریقِ اولیٰ داخل ہوگا۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو حضراتِ احناف کے مسلک کے ثبوت پر بطورِ دلیل کے پیش کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ حضراتِ احناف کے نزدیک اگر کتا کسی برتن میں منہ ڈال دے تو اس برتن کو تین مرتبہ دھونا واجب ہے، اسی مسئلہ پر اصولِ مذکورہ کو پیش کیا (جو در حقیقت امام شافعی رحمہ اللہ کو الزامی جواب ہے) کہ جس چیز کو کتے کا پیشاب لگے وہ تین بار دھونے سے پاک ہوجاتی ہے، تو جس چیز کو اس کا جھوٹا لگ جائے حالانکہ وہ اس کے پیشاب سے نجاست میں کمتر ہے تو بدرجہ اولیٰ تین مرتبہ دھونے سے پاک ہوجائے گی جیسا کہ اصول میں ہے۔ کتے کے جھوٹے کو اُس کے پیشاب سے کم اس لئے کہا کہ کتے کے پیشاب کی طہارت کا کوئی قائل نہیں ہے اور اس کے جھوٹے کو امام مالک رحمہ اللہ طاہر کہتے ہیں۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الآسار، ج ا ص ۴۴، ط: رحمانیہ

❷ (وَلِأَنَّ مَا يُصِيبُهُ بَوْلُهُ يَطْهُرُ بِالثَّلَاثِ) أَيْ بِالِاتِّفَاقِ. وَقَوْلُهُ: (فَمَا يُصِيبُهُ سُؤْرُهُ وَهُوَ دُونَهُ) لِأَنَّ مَالِكًا يَقُولُ بِطَهَارَةِ سُؤْرِهِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِطَهَارَةِ بَوْلِهِ فَإِذَا طَهُرَ بَوْلُهُ بِالثَّلَاثِ فَلَأَنْ يَطْهُرَ سُؤْرُهُ (أَوْلَى).

[العناية: كتاب الطهارة، فصل في الآسار، ج ا ص ۱۰۹، ط: دار الفكر]

وَلَنَا مَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ يُغْسَلُ مِنْ وُلُوغِ الْكَلْبِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَهُوَ الرَّاوِي لِاشْتِرَاطِ السَّبْعِ، وَعِنْدَنَا إِذَا عَمِلَ الرَّاوِي بِخِلَافِ مَا رَوَى أَوْ أَفْتَى لَا تَبْقَى رِوَايَتُهُ حُجَّةً لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَسْمَعَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا فَيَعْمَلَ أَوْ يُفْتِيَ بِخِلَافِهِ إِذْ تَسْقُطُ بِهِ عَدَالَتُهُ فَدَلَّ عَلَى نَسْخِهِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّ هَذَا كَانَ فِي الِابْتِدَاءِ حِينَ كَانَ يُشَدِّدُ فِي أَمْرِ الْكِلَابِ، وَيَأْمُرُ بِقَتْلِهَا قَلْعًا لَهُمْ عَنْ مُخَالَطَتِهَا، ثُمَّ تُرِكَ وَهَذَا كَمَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَأْمُرُ بِكَسْرِ الْأَوَانِي حِينَ كَانَ يُشَدِّدُ فِي الْخَمْرِ قَلْعًا لَهُمْ عَنْهَا وَحَسْمًا لِمَادَّتِهَا ثُمَّ نَهَى عَنْ كَسْرِ الْأَوَانِي أَوْ تُحْمَلُ السَّبْعُ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيّ =

(۳۶) إِنَّ مَا تَوَلَّدَ مِنْ نَجِسٍ فَهُوَ أَيْضًا نَجِسٌ. ❶

ترجمہ: جو چیز کسی نجس چیز سے پیدا ہو تو وہ بھی نجس ہوتی ہے۔

تشریح: اس سے قبل صاحبِ ہدایہ نے ایک اصول ذکر کیا تھا کہ جو چیز کسی پاک چیز سے پیدا ہوتو وہ بھی پاک ہوا کرتی ہے لیکن یہاں سے اس کے برخلاف ایک اور اصول کا ذکر کیا ہے کہ اگر وہ چیز کسی نجس سے پیدا ہو تو وہ بھی نجس ہوگی۔ صاحبِ ہدایہ نے اس کو ایک مثال سے واضح فرمایا ہے کہ حضراتِ احناف کے ہاں بہائم درندوں (شیر، چیتا، بھیڑیا اور ہاتھی وغیرہ) کا جھوٹا ناپاک ہے، وجہ یہ ہے کہ درندوں کا گوشت ناپاک ہے اور لعاب اسی سے پیدا ہوتا ہے اور اصول ہے کہ جو نجس چیز سے پیدا ہو تو وہ بھی نجس ہوگی اور لعاب کے پاک اور ناپاک ہونے میں گوشت کا اعتبار ہے، یعنی اگر گوشت ناپاک ہے تو اس کا لعاب بھی ناپاک ہوگا، تو چونکہ ان درندوں کا گوشت ناپاک ہے تو ان کا جھوٹا بھی ناپاک ہوگا جو ان کے گوشت سے پیدا ہوتا ہے۔ ❷

=عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكَلْبِ يَلَغُ فِي الْإِنَاءِ أَنَّهُ يُغْسَلُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَخَيَّرَهُ وَلَوْ كَانَ السَّبْعُ وَاجِبًا لَمَا خَيَّرَهُ، ثُمَّ إِنَّ الشَّافِعِيَّ جَعَلَ الْعَدَدَ تَعَبُّدًا فِي وُلُوغِ الْكَلْبِ وَعَدَّاهُ إِلَى الْبَوْلِ وَإِلَى رُطُوبَةٍ أُخْرَى مِنَ الْكَلْبِ وَإِلَى الْخِنْزِيرِ .وَالشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ تَعَبُّدًا لَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ، وَقَدَّرَهُ أَصْحَابُنَا بِالثَّلَاثِ كَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ لِمَا رَوَيْنَاهُ وَلِحَدِيثِ الْمُسْتَيْقِظِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الطهارة، ج ا ص ۳۲، ط: دار الكتب الإسلامى]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل فى الآسار، ج ا ص ۴۴، ط: رحمانیہ

❷ (وَالثَّالِثُ نَجِسٌ، وَهُوَ سُؤْرُ الْخِنْزِيرِ وَالْكَلْبِ وَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ) أَمَّا الْخِنْزِيرُ فَلِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ وَلُعَابُهُ يَتَوَلَّدُ مِنْ لَحْمِهِ. وَأَمَّا الْكَلْبُ فَلِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ بِغَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وُلُوغِهِ ثَلَاثًا، وَفِي رِوَايَةٍ سَبْعًا، وَلِسَانُهُ يُلَاقِي الْمَاءَ دُونَ الْإِنَاءِ فَكَانَ أَوْلَى بِالنَّجَاسَةِ. وَأَمَّا سِبَاعُ فَلِأَنَّ فِيهِ لُعَابَهَا، وَأَنَّهُ نَجِسٌ لِتَوَلُّدِهِ مِنْ لَحْمٍ نَجِسٍ كَاللَّبَنِ.

[الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطهارة، ج ا ص ۱۹، ط: دار الكتب العلمية]

وَأَمَّا نَجَاسَةُ سُؤْرِ الْخِنْزِيرِ فَلِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ، وَأَمَّا سُؤْرُ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ فَلِأَنَّهُ مُتَوَلِّدٌ =

(۳۷) إِنَّ تَعَارُضَ الْأَدِلَّةِ فِي الْإِبَاحَةِ وَالْحُرْمَةِ يُوْرِثُ الشَّكَّ وَكَذَا اِخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُمْ. ❶

ترجمہ: جب ادلّہ اباحت اور حرمت متعارض ہو جائیں یا صحابہ کرام کا اختلاف تو اس صورت میں حکم میں شک پیدا ہو جائے گا۔

تشریح: اصول کا حاصل یہ ہے کہ جب کسی چیز کے مباح اور حرام ہونے میں دلائل متعارض ہو جائیں، یا صحابہ کے درمیان اُس مسئلہ میں اختلاف ہو تو شک پیدا ہو جاتا ہے، یقینی طور پر کسی ایک جہت کا فیصلہ نہیں کیا جائے گا، ایسی صورت میں توقف کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ نے فرمایا کہ گدھے کے جھوٹے میں شک کے دو سبب ہیں، ایک تو یہ ہے کہ اس کے مباح ہونے اور حرام ہونے میں دلائل مختلف ہیں، چنانچہ روایت میں ہے کہ غالب بن ابجر نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے دریافت کیا کہ ہمارے ہاں قحط سالی ہے، میرے پاس ہمارے گھر والوں کو کھلانے کے لئے فربہ گدھوں کے علاوہ کچھ بھی نہیں ہے، اور آپ نے پالتو گدھوں کو حرام قرار دیا ہے، تو آپ نے فرمایا:

أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِيْنِ حُمُرِكَ. ❷

ترجمہ: اپنے گھر والوں کو فربہ گدھوں کا گوشت کھلاؤ۔

یہ حدیث گدھے کے گوشت کی حلت پر دلالت کرتی ہے۔

حضرت خالد بن ولید رضی اللہ عنہ سے روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے گھوڑے، خچر، گدھے اور چیر پھاڑ دینے والے درندوں کے گوشت سے منع فرمایا ہے:

= مِنْ لَحْمِهِ وَلَحْمُهُ حَرَامٌ نَجِسٌ.

[تبيين الحقائق: كتاب الطهارة، ج ١ ص ٣٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❶[الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الآسار، ج ١ ص ٤٥، ط: رحمانيه]

❷[سنن أبي داود: كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية، ج٣ ص ٣٥٦، رقم الحديث: ٣٨٠٩، ط: المكتبة العصرية]

نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحُمُرِ وَكُلِّ ذِيْ نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ. ❶

یہ حدیث گدھے کے گوشت کی حرمت پر دلالت کرتی ہے۔

دوسرا سبب یہ ہے کہ گدھے کے جھوٹے کے پاک اور ناپاک ہونے میں صحابہ کا اختلاف ہے، حضرت عبداللہ بن عمر رضی اللہ عنہ سے اس کا ناپاک ہونا منقول ہے اور حضرت عبداللہ بن عباس رضی اللہ عنہ سے اس کا پاک ہونا مروی ہے۔ تو ادلہ اور صحابہ کے اختلاف کی وجہ سے اس میں شک آ گیا، اس لئے فقہی کتب میں ''سؤر الحمار والبغل مشكوك'' کے الفاظ آئے ہیں۔ ❷

---

❶[السنن الكبرى للنسائي: كتاب الوليمة، تحريم لحوم الخيل، ج٦ ص٢٢٣، رقم الحديث: ٦٦٠٢، ط: مؤسسة الرسالة]

❷العناية: كتاب الطهارة، فصل في الآسار، ج١ ص١١٥، ط: دار الفكر/ البناية: كتاب الطهارة، فصل في الآسار، ج١ ص٤٩١، ٤٩٢، ط: دار الكتب العلمية

(وَالْحِمَارُ وَالْبَغْلُ مَشْكُوكٌ) أَيْ سُؤْرُهُمَا مَشْكُوكٌ فِيهِ أَمَّا الْحِمَارُ فَلِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمَرَ يَوْمَ خَيْبَرَ بِإِكْفَاءِ الْقُدُورِ مِنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَقَالَ إنَّهُ رِجْسٌ وَرُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لِأَبْجَرَ بْنِ غَالِبٍ حِينَ قَالَ لَهُ لَيْسَ لِي إلَّا حُمَيْرَاتٌ كُلْ مِنْ سَمِينِ مَالِكَ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ كُلُّ مَا يَعْتَلِفُ الْقَتَّ وَالتِّبْنَ فَسُؤْرُهُ طَاهِرٌ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ إنَّهُ رِجْسٌ، وَلِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْكَلْبَ مِنْ حَيْثُ إنَّهُ غَيْرُ مَأْكُولِ اللَّحْمِ وَيُشْبِهُ الْهِرَّةَ مِنْ حَيْثُ إنَّهُ يُرْبَطُ فِي الدُّورِ وَالْأَفْنِيَةِ فَتَعَارَضَتْ الْأَدِلَّةُ فِيهِ فَوَقَعَ الشَّكُّ ثُمَّ قِيلَ الشَّكُّ فِي طَهَارَتِهِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ يُشْبِهُ الْكَلْبَ مِنْ وَجْهٍ وَالْهِرَّةَ مِنْ وَجْهٍ وَقِيلَ فِي طَهُورِيَّتِهِ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْهِرَّةَ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا فَيَكُونُ طَهُورًا بِاعْتِبَارِهِ، وَيُفَارِقُهَا مِنْ حَيْثُ إنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَضَايِقَ وَلَا يَصْعَدُ الْغُرَفَ فَكَانَ الْبَلْوَى فِيهِ دُونَهَا فِي الْهِرَّةِ فَيَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَهُورًا بِاعْتِبَارِهِ فَأَوْجَبَ الشَّكَّ فِي الطَّهُورِيَّةِ وَقِيلَ الشَّكُّ فِي الطَّهَارَةِ وَالطَّهُورِيَّةِ جَمِيعًا، وَأَمَّا الْبَغْلُ فَهُوَ مِنْ نَسْلِ الْحِمَارِ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَتِهِ هَكَذَا.

[تبيين الحقائق: كتاب الطهارة، ج١ ص٣٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(۳۸) إِنَّ الْحَدِيْثَ إِذَا كَانَ مَشْهُوْرًا وَعَمِلَتْ بِهِ الصَّحَابَةُ يَصِحُّ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ. ❶

ترجمہ: جب کوئی حدیث مشہور ہو اور اس پر صحابہ کرام نے عمل کیا ہو تو ایسی مشہور حدیث سے کتاب اللہ پر زیادتی کرنا جائز ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ سے امام صاحب کے مسلک کو ثابت کیا ہے، نیز یہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کی دلیل کا جواب بھی ہے۔

مسئلہ کا حاصل یہ ہے کہ اگر نبیذ تمر کے علاوہ کوئی پانی موجود نہ ہو تو امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک نبیذ تمر سے وضو کرنا جائز ہے اور تیمّم نہ کیا جائے، جس کی دلیل حدیث لیلۃ الجن ہے، جس میں حضرت عبداللہ بن مسعود رضی اللہ عنہ فرماتے ہیں کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے نبیذ تمر سے وضو کیا اور فرمایا ''تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُوْرٌ'' اس کے برخلاف امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک نبیذ تمر سے وضو کرنا جائز نہیں ہے، فرماتے ہیں کہ حدیث لیلۃ الجن آیتِ تیمّم سے منسوخ ہے۔ صاحبِ ہدایہ فرماتے ہیں کہ حدیث لیلۃ الجن آیتِ تیمّم سے منسوخ نہیں ہے، اس لئے کہ حدیث لیلۃ الجن مشہور ہے اور صحابہ کرام کی جماعت کا اس پر عمل بھی رہا ہے اور اصول ہے کہ جو حدیث مشہور ہو اور اس پر صحابہ نے عمل بھی کیا ہو تو ایسی مشہور حدیث سے کتاب اللہ پر زیادتی کرنا جائز ہے، لہذا یہاں پر چونکہ یہ حدیث مشہور بھی ہے اور صحابہ کی ایک جماعت کا عمل بھی رہا ہے تو اب آیتِ تیمّم پر حدیث سے زیادتی جائز ہے، لہذا نبیذ تمر سے وضو کرنا جائز ہوگا۔

اس اصول کی زیادہ واضح مثال مطلقہ ثلاثہ کی ہے، یہ شوہر اول کے لئے اس وقت تک حلال نہیں ہوگی جب تک کہ شوہرِ ثانی اس کے ساتھ خلوتِ صحیحہ یا جماع نہ کرے، یہ قید احادیثِ مشہورہ سے ثابت ہے جو کتاب اللہ پر زیادتی ہے۔

نوٹ: امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کا اس مسئلہ میں رجوع ثابت ہے، فتوی امام ابو یوسف رحمہ اللہ

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، فصل في الآسار، ص۴۷، ط:رحمانیہ

اور ائمہ ثلاثہ کے قول پر ہے کہ نبیذِ تمر سے وضو جائز نہیں ہے بلکہ تیمّم ضروری ہے۔ ❶

باب التیمّم

(٣٩) إِنَّ الْعَجْزَ إِذَا كَانَ ثَابِتًا حَقِيْقَةً فَلَا بُدَّ مِنْ اِعْتِبَارِهِ. ❷

ترجمہ: جب عجز حقیقتاً ثابت ہو جائے تو اس کا اعتبار کرنا ضروری ہوتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو بطورِ دلیل عقلی کے ذکر کیا ہے کہ اگر جنبی آدمی کو یہ خوف ہو کہ غسل کرنے کی وجہ سے ہلاک ہو جائے گا یا بیمار ہو جائے گا تو اس کے واسطے تیمّم کرنا جائز ہے، کیونکہ جنبی ایسی حالت میں غسل کرنے سے حقیقتاً عاجز ہے اور اس کا عجز درحقیقت ثابت ہے

---

❶(وبمثله) أي بمثل هذا الحديث (يزاد على الكتاب وتمسكه) أي وتمسك هذا الحديث مبني على الكتاب كما في المطلقة ثلاثا فإنه يراد الدخول عليه بالحديث المشهور.

[البناية: كتاب الطهارة، فصل في الآسار، ج ١ ص ٥٠٦، ط: دار الكتب العلمية]

(قَوْلُهُ وَيُقَدِّمُ التَّيَمُّمَ عَلَى نَبِيذِ التَّمْرِ) اِعْلَمْ أَنَّهُ رُوِيَ فِي النَّبِيذِ عَنْ الْإِمَامِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ: اَلْأُولَى وَهِيَ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُضِيفَ إِلَيْهِ التَّيَمُّمَ. الثَّانِيَةُ: اَلْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَسُؤْرِ الْحِمَارِ، وَبِهِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَرَجَّحَهُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ. وَالثَّالِثَةُ: اَلتَّيَمُّمُ فَقَطْ، وَهُوَ قَوْلُهُ الْأَخِيرُ، وَقَدْ رَجَعَ إِلَيْهِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَالْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ وَاخْتَارَهُ الطَّحَاوِيُّ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمُصَحَّحُ الْمُخْتَارُ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَنَا بَحْرٌ.

[ردا لمختار: كتاب الطهارة، باب المياه، فصل في البئر، ج ١ ص ٢٢٧، ط: دار الفكر]

وَرَوَى أَسَدُ بْنُ نَجْمٍ وَنُوحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَالْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ رَجَعَ إلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ الْآخَرُ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ. كَذَا فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْإِمَامِ قَاضِي خَانْ وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَذَا فِي الْعَيْنِيِّ شَرْحِ الْكَنْزِ.

[الفتاوى الهندية: كتاب الطهارة، الباب الثالث، الفصل الثاني، ج ١ ص ٢٢، ط: دار الفكر]

❷الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ١ ص ٤٩، ط: رحمانيه

چاہے وہ شہر میں ہو یا دیہات میں ہو، علت عجز ہے، اور اصول ہے کہ جب عجز حقیقتاً ثابت ہو تو اس کا اعتبار کرنا ضروری ہے، تو یہاں پر بھی چونکہ جنبی کے لئے عجز ثابت ہے لہذا اس کا اعتبار کیا جائے گا اور اس کے لئے تیمّم کرنا جائز ہوگا۔ ❶

(۴۰) إِنَّ النَّائِمَ قَادِرٌ تَقْدِيرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللّٰهُ. ❷

ترجمہ: بحالتِ تیمّم سویا ہوا شخص حکماً پانی پر قادر شمار ہوگا۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ کا مقصود اس اصول سے یہ ہے کہ سویا ہوا شخص بھی پانی پر قادر شمار ہوگا، چنانچہ اگر کوئی مقیم سونے کی حالت میں پانی سے گزرا تو اس کا تیمّم باطل ہو جائے گا، اس لئے کہ یہ حکماً پانی پر قادر ہے کیونکہ یہ شخص پانی کے استعمال سے ایسے عذر (نیند) کی وجہ سے عاجز ہوا جو خود اس کی جانب سے پیدا ہوا ہے، لہذا اس کو معذور نہیں سمجھا جائے گا، اس کا تیمّم باطل ہو جائے گا۔ ❸

---

❶(أَوْ الْجُنُبُ فِي الْمِصْرِ) أَيْ تَيَمَّمَ الْجُنُبُ فِي الْمِصْرِ (لِخَوْفِ الْبَرْدِ جَازَ) عِنْدَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ ثَابِتٌ حَقِيقَةً فَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ ثُمَّ إنْ رُخْصَةَ التَّيَمُّمِ بِسَبَبِ الْبَرْدِ ثَابِتَةٌ لِلْمُحْدِثِ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ السَّرَخْسِيُّ.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٤٤، ط: دار إحياء التراث]

(أن العجز ثابت حقيقة) إذ الغرض خوف الهلاک مع وجود الماء ومشروعية التيمم لدفع الحرج وهو شامل لهما (فلا بد من اعتباره) ولو كتان نادراً في المصر إذا تحقق فلا بد أن يجب الخروج عند عهدته، ولهذا لو عدم الماء في المصر يتيمم ولو كان نادراً.

[البناية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٥١٩، ط: دار الكتب العلمية]

❷الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ١ ص ٥١، ط: رحمانيه

❸بِأَنَّ النَّوْمَ فِي حَالَةِ السَّفَرِ عَلَى وَجْهٍ لَا يَشْعُرُ بِالْمَاءِ نَادِرٌ خُصُوصًا عَلَى وَجْهٍ لَا يَتَخَلَّلُهُ الْيَقِظَةُ الْمُشْعِرَةُ بِالْمَاءِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ نَوْمُهُ فَجُعِلَ كَالْيَقْظَانِ حُكْمًا أَوْ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْهُ وَلَا كَذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ بِالْمَاءِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْهِدَايَةِ وَالنَّائِمُ قَادِرٌ تَقْدِيرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[منحة الخالق: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ١٦١، ط: دار الكتاب الاسلامی] =

(۴۱) إِنَّ مَا كَانَ آلَةُ التَّطْهِيرِ فَلَا بُدَّ مِنْ طَهَارَتِهِ فِيْ نَفْسِهِ. ❶

ترجمہ: جو چیز پاک کرنے کا آلہ ہو تو اس کا خود پاک ہونا بھی ضروری ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتانا چاہتے ہیں کہ تیمّم جس چیز سے کیا جائے اس کا خود پاک ہونا ضروری ہے، تیمّم کرنے والے کے لئے مٹی پاک کرنے کا آلہ ہے، لہذا جس طرح پانی پاک کرنے کا آلہ ہے اور بذاتِ خود پاک ہے، اسی طرح مٹی کا بھی بذاتِ خود پاک ہونا ضروری ہے۔ ❷

(۴۲) إِنَّ غَالِبَ الرَّأْيِ كَالْمُتَحَقَّقِ. ❸

ترجمہ: غالب گمان امرِ متحقق کی مانند ہے۔

تشریح: اصول کا حاصل یہ ہے کہ اگر کسی چیز کے ملنے کا غالب گمان ہو کہ وہ مل جائے گی تو وہ

= وَالنَّائِمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قَادِرٌ تَقْدِيرًا وَخَائِفُ السَّبُعِ عَاجِزٌ حُكْمًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْخَائِفِ أَنَّ النَّوْمَ فِي حَالَةِ السَّفَرِ عَلَى وَجْهٍ لَا يَشْعُرُ بِالْمَاءِ نَادِرٌ خُصُوصًا عَلَى وَجْهٍ لَا يَتَخَلَّلُهُ الْيَقَظَةُ الْمُشْعِرَةُ بِالْمَاءِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ نَوْمُهُ كَالْيَقْظَانِ حُكْمًا.

[الجوهرة النيرة: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ا ص ۲۴، ط: المطبعة الخيرية]

❶الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ا ص ۵۲، ط: رحمانیہ

❷(ولا يتيمم إلا بصعيد طاهر لأن الطيب) المذكور في قَوْله تَعَالَى: (صَعِيدًا طَيِّبًا) (أريد به الطاهر في النص) بالإجماع، إذ طهارة التراب شرط عند الأئمة الأربعة، وعن داود: والتراب إذا تغير بالنجاسة لا يجوز التيمم به، وإن لم يتغير جاز، ويجوز التيمم بالتراب المستعمل عندنا.

[البناية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ا ص ۵۵۰، ط: دار الكتب العلمية]

(ولا يجوز التيمم إلا بالصعيد الطاهر) لأن الطيب أريد به الطاهر، ولأنه آلة التطهير، فلابد من طهارته في نفسه كالماء.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ا ص ۳۲، ط: المكتبة العلمية]

❸الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ا ص ۵۲، ط: رحمانيه

ایسے ہے کہ گویا وہ چیز حقیقتاً موجود ہے۔ صاحبِ ہدایہ نے اسی اصول کو سمجھانے کے لئے ایک مثال ذکر کی ہے کہ اگر پانی موجود نہ ہو اور یہ امید ہو کہ نماز کے آخری وقت تک پانی مل جائے گا تو اس صورت میں نماز کو آخرِ وقت تک مؤخر کرنا مستحب ہے اور اگر امید نہ ہو تو خواہ مخواہ مؤخر نہ کرے، لیکن روایتِ اصول کے علاوہ میں حضراتِ شیخین سے مروی ہے کہ اگر پانی ملنے کی امید ہو تو اس صورت میں نماز کو مؤخر کرنا لازم ہے، اس پر اصول کو ذکر کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ ظنِ غالب متحقق کی مانند ہے، اگر پانی ملنے کی امید اور غالب گمان ہو تو اس صورت میں تیمّم نہ کرے بلکہ نماز کو آخرِ وقت تک مؤخر کر دے، جیسا کہ پانی کی موجودگی میں تیمّم جائز نہیں، اسی طرح پانی کے ملنے کی امید کی صورت میں بھی تیمّم جائز نہیں بلکہ آخری وقت تک انتظار کرے اور نماز کو مؤخر کرے۔ ❶

(٤٣) إِنَّ الْعَجْزَ إِذَا كَانَ ثَابِتًا حَقِيقَةً فَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بِيَقِينٍ مِثْلِهِ. ❷

ترجمہ: جب عجز حقیقتاً ثابت ہو تو اس کا حکم زائل نہیں ہوتا مگر اسی جیسے یقین کے ساتھ۔

---

❶(وَيُسْتَحَبُّ لِرَاجِي الْمَاءِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ) فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لِيَقَعَ الْأَدَاءُ بِأَكْمَلِ الطَّهَارَتَيْنِ لَكِنْ لَا يُبَالِغُ فِي التَّأْخِيرِ لِئَلَّا تَقَعَ الصَّلَاةُ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ. وَعَنْ الشَّيْخَيْنِ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأُصُولِ أَنَّ التَّأْخِيرَ حَتْمٌ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الرَّأْيِ كَالْمُتَحَقِّقِ وَجْهُ الظَّاهِرِ أَنَّ الْعَجْزَ ثَابِتٌ حَقِيقَةً فَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بِيَقِينٍ مِثْلِهِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ بِدُونِ الرَّجَاءِ لَا يُؤَخِّرُ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْمُحِيطِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٤٣، ط: دار إحياء التراث]

(لأن غالب الرأى كالمتحقق) ولهذا وجب العمل بخبر الواحد، والقياس يؤيده، قال الله تعالى: (فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) علق عندم الرد إليهم بالعلم بكونهن مؤمنات، والعلم بذلك لا يكون إلا لغالب الرأى وهو كالثابت حقيقة

[البناية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٥٥٤، ط: دار الكتب العلمية]

❷الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ١ ص ٥٢، ط: رحمانيه

تشریح: ظاہر الروایہ کی دلیل یہ ہے کہ پانی نہ ملنے کی صورت میں حقیقتاً عجز ثابت ہے اور اس شخص کے لئے تیمّم کر کے نماز پڑھنے کی گنجائش ہے، لہٰذا جب پانی نہ ملنے سے حقیقتاً ثابت ہے تو جب تک حقیقی اور یقینی طور پر پانی نہ مل جائے اس وقت تک یہ عجز ختم نہیں ہوگا، کیونکہ حقیقتاً ثابت ہونے والی چیزوں کے متعلق ضابطہ یہ ہے کہ ''مَا ثَبَتَ بِيَقِيْنٍ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِيَقِيْنٍ مِثْلِهِ'' یعنی جو چیز یقین سے ثابت ہوتی ہے وہ یقین ہی سے ختم ہوتی ہے اس کے علاوہ سے نہیں ہوتی، اس لئے صورتِ مسئلہ میں بھی جب تک یقینی طور پر پانی دستیاب ہونے کا علم نہیں ہوگا اس وقت تک تیمّم کا حکم باقی اور برقرار رہے گا۔

ووجه ظاهر الرواية أن العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه إلا بيقين مثله. ❶

(۴۴) لَا قُدْرَةَ بِدُوْنِ الْعِلْمِ. ❷

ترجمہ: بغیر علم کے قدرت حاصل نہیں ہوتی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول کو ذکر کر کے حضراتِ طرفین کا مسلک ثابت کیا ہے اور اسے بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے۔

طرفین کے ہاں اگر مسافر پانی کجاوے میں رکھ کر بھول گیا اور تیمّم کر کے نماز پڑھ لی تو اس شخص پر نماز کا اعادہ واجب نہیں ہے، وجہ یہ ہے کہ پانی پر قادر ہونا بغیر علم کے نہیں ہوسکتا اور اس کو علم بھی نہیں ہے اور اصول ہے کہ بغیر علم کے قدرت حاصل نہیں ہوتی، تو جب اس کو معلوم ہی نہیں تو قدرت نہ ہوئی اور جب قدرت نہیں تو اسے پانی حاصل بھی نہیں ہوا، اور پانی حاصل نہ ہونے کی

---

❶[حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ١٢٢، ط: دار الكتب العلمية]

وَجْهُ الظَّاهِرِ أَنَّ الْعَجْزَ ثَابِتٌ حَقِيقَةً فَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بِيَقِينٍ مِثْلِهِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ بِدُونِ الرَّجَاءِ لَا يُؤَخِّرُ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْمُحِيطِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ٤٣، ط: دار إحياء التراث]

❷الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ١ ص ٥٣، ط: رحمانیہ

صورت میں تیمّم جائز ہوتا ہے، لہذا یہاں پر بھی تیمّم جائز اور نماز درست ہو جائے گی۔ ❶

(۴۵) إِنَّ الضَّرَرَ مُسْقِطٌ. ❷

ترجمہ: ضرر کو ساقط کر دیا گیا ہے۔

تشریح: حاصل یہ ہے کہ اگر رفیق سفر کے پاس پانی ہو تو حکم یہ ہے کہ تیمّم کرنے سے قبل اس سے مانگنا ضروری ہے، اگر دیدے تو فبہا ورنہ تیمّم کر کے نماز پڑھے۔ لیکن اگر رفیق سفر پانی قیمتاً دیتا ہے اور مسافر شخص پانی لینے پر قادر ہے، تو اس کی تین صورتیں ہیں:

۱......وہ مثلِ قیمت کے عوض فروخت کرے۔

۲......غبنِ یسیر کے ساتھ فروخت کرے۔

۳......غبنِ فاحش کے ساتھ فروخت کرے۔

پہلی دونوں صورتوں میں تیمّم جائز نہیں کیونکہ ان دونوں صورتوں میں وہ پانی لینے پر قادر ہے۔

البتہ تیسری صورت میں تیمّم جائز ہوگا، اسی تیسری صورت کی وجہ صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ سے ذکر کی ہے کہ غبنِ فاحش برداشت کرنے میں اسے ضرر لاحق ہوگا، حالانکہ اصول ہے کہ ضرر ساقط کیا گیا ہے، اس لئے کہ مسلمان کا مال اسی طرح قابلِ احترام ہے جیسا کہ اس کی جان قابلِ احترام ہے اور جان کے سلسلہ میں ضرر ساقط ہے، لہذا مال کا ضرر بھی ساقط ہوگا، تو غبنِ

---

❶(لا قدرة بدون العلم) فلا يكون واجداً، والنص شرط عدم الوجود وهو القدرة أشار إليه بقوله: (وهو المراد بالوجود) أي القدرة هي التي أريدت بالوجود في القرآن والحديث لأنه لم يرد بقوله تعالى: (فَلَمْ تَجِدُوا) عدم الماء حقيقة، وإنما المراد به لم تقدروا على استعمال الماء فتيمموا، ألا ترى أن المريض يتيمم مع وجود الماء حقيقة؛ لأنه غير قادر على استعماله.

[البناية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ا ص ۵۶۴، ط: دار الكتب العلمية]

وَلَهُمَا أَنَّهُ لَا قُدْرَةَ بِدُونِ الْعِلْمِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْوُجُودِ، وَمَاءُ الرَّحْلِ مُعَدٌّ لِلشُّرْبِ لَا لِلِاسْتِعْمَالِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ا ص ۴۳، ط: داء إحياء التراث]

❷الهداية: كتاب الطهارات، باب التيمم، ج ا ص ۵۳، ط: رحمانيه

فاحش کی صورت میں تیمّم کر کے نماز پڑھنا جائز ہے۔ ❶

باب المسح على الخفين

(۴۶) إِنَّ مَا هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الْقِيَاسِ يُرَاعَى جَمِيعُ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ. ❷

ترجمہ: جو چیز خلافِ قیاس ہو تو جس حکم کے ساتھ شریعت وارد ہوئی ہے اس کی پوری پوری رعایت کی جائے گی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ فرماتے ہیں کہ موزوں کے ظاہر پر مسح کرنا ضروری ہے، اور اگر کسی نے موزوں کے باطن پر مسح کیا یا ایڑی یا پنڈلی پر تو یہ جائز نہیں ہوگا، کیونکہ موزے پر مسح کرنا خلافِ

---

❶ (وَلَوْ أَبَى أَنْ يُعْطِيَهُ إِلَّا بِثَمَنِ الْمِثْلِ) هَذِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ إِمَّا أَنَّ أَعْطَاهُ بِمِثْلِ قِيمَتِهِ فِي أَقْرَبِ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَعِزُّ فِيهَا الْمَاءُ، أَوْ بِالْغَبَنِ الْيَسِيرِ، أَوْ بِالْغَبَنِ الْفَاحِشِ. فَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لَا يُجْزِئُهُ التَّيَمُّمُ لِتَحَقُّقِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْبَذْلِ قُدْرَةٌ عَلَى الْمَاءِ فَيَمْتَنِعُ جَوَازُ التَّيَمُّمِ، كَمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى ثَمَنِ الرَّقَبَةِ تَمْنَعُ التَّكْفِيرَ بِالصَّوْمِ. وَفِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ لِوُجُودِ الضَّرَرِ، فَإِنَّ حُرْمَةَ مَالِ الْمُسْلِمِ كَحُرْمَةِ نَفْسِهِ، وَالضَّرَرُ فِي النَّفْسِ مُسْقِطٌ فَكَذَا فِي الْمَالِ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ا ص ۱۴۲، ط: دار الفكر]

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ إِمَّا إِنْ أَعْطَاهُ بِمِثْلِ قِيمَتِهِ فِي أَقْرَبِ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّذِي يَعِزُّ فِيهِ الْمَاءُ أَوْ بِالْغَبَنِ الْيَسِيرِ أَوْ بِالْغَبَنِ الْفَاحِشِ فَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لَا يُجْزِئُهُ التَّيَمُّمُ لِتَحَقُّقِ الْقُدْرَةِ، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْبَدَلِ قُدْرَةٌ عَلَى الْمَاءِ كَالْقُدْرَةِ عَلَى ثَمَنِ الرَّقَبَةِ فِي الْكَفَّارَةِ تَمْنَعُ الصَّوْمَ وَفِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ لِوُجُودِ الضَّرَرِ، فَإِنَّ حُرْمَةَ مَالِ الْمُسْلِمِ كَحُرْمَةِ نَفْسِهِ وَالضَّرَرُ فِي النَّفْسِ مُسْقِطٌ فَكَذَا فِي الْمَالِ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ وَنَظِيرُهُ الثَّوْبُ النَّجِسُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَاءٌ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي فِيهِ وَلَا يَلْزَمُهُ قَطْعُ الثَّوْبِ مِنْ مَوْضِعِ النَّجَاسَةِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ا ص ۱۷۱، ط: دار الكتاب الاسلامی]

❷ الهداية: كتاب الطهارات، باب المسح على الخفين، ج ا ص ۵۶، ط: رحمانیہ

قیاس ہے اور اصول ہے کہ جو چیز خلافِ قیاس ہو تو جس طرح شریعت نے حکم دیا ہے اس کی پوری رعایت کی جائے گی، موزے پر مسح کرنا خلافِ قیاس تھا لیکن جب اس پر شریعت وارد ہوئی ہے تو اس کی پوری پوری رعایت کی جائے گی، اور شریعت کا ورود چونکہ موزے کے ظاہر پر ہوا ہے اس لئے ظاہر پر مسح کرنا جائز ہوگا نہ کہ باطن پر، کیونکہ خلافِ قیاس ثابت ہونے والی چیزوں کے متعلق فقہی ضابطہ ہے ''مَا ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَغَيْرُهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ'' ❶

(۴۷) إِنَّ رُخْصَةَ السَّفَرِ لَا تَبْقَى بِدُوْنِهِ. ❷

ترجمہ: سفر کی رخصت بغیر سفر کے باقی نہیں رہتی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتانا چاہتے ہیں کہ اگر مسافر مقیم ہو گیا اور اس نے مدتِ اقامت پوری کر لی تو اس کے لئے موزوں کو اتارنا ضروری ہے، کیونکہ اصول ہے کہ سفر کی رخصت بغیر سفر کے باقی نہیں رہتی اور اب یہ مسافر نہیں رہا، جب مسافر نہیں رہا تو سفر کی رخصت ختم ہو گئی، لہذا اس صورت میں موزے اتار کر پیروں کو دھوئے، کیونکہ اب یہ مقیم ہو چکا ہے اور اس کا سفر ختم ہو چکا ہے اور بدونِ سفر رخصت نہیں ملتی۔ ❸

---

❶(لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ بِهِ عَنْ الْقِيَاسِ) إِذِ الْقِيَاسُ أَلَّا يَقُومَ الْمَسْحُ الَّذِى لَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ مَقَامَ الْغَسْلِ الَّذِى يُزِيلُهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِى طَالِبٍ بِقَوْلِهِ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ بَاطِنُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِ، وَلَكِنِّى رَأَيْت رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ الْخُفَّيْنِ دُونَ بَاطِنِهِمَا.

وَإِنَّمَا كَانَ الرَّأْيُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْخُفَّ يُلَاقِي الْأَرْضَ بِمَا عَلَيْهَا مِنْ طِينٍ وَتُرَابٍ وَقَذَرٍ بِبَاطِنِهِ لَا بِظَاهِرِهِ، وَإِذَا كَانَ مَعْدُولًا بِهِ عَنْ الْقِيَاسِ يُرَاعَى جَمِيعُ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب التيمم، ج ١ ص ١٤٩، ط: دار الفكر]

❷الهداية: كتاب الطهارات، باب المسح على الخفين، ج ١ ص ٥٨، ط: رحمانیہ

❸(ولو أقام وهو مسافر إن استكمل مدة الإقامة نزع لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه، وإن لم يستكمل أتمها؛ لأن هذا مدة الإقامة) وهى يوم وليلة مدة الإقامة (وهو مقيم) أى والحال أنه مقيم فيتمها.

[البناية: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ج ١ ص ٦٠٤، ط: دار الكتب العلمية] =

باب الحیض والاستحاضة

(۴۸) إِنَّ تَقْدِيْرَ الشَّرْعِ يَمْنَعُ إِلْحَاقَ غَيْرِهِ بِهِ. ❶

ترجمہ: شریعت کی بیان کردہ مقدار (اندازہ شرعی) اپنے ساتھ دوسرے کے الحاق سے مانع ہوتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کے ذریعہ اقلِ حیض اور اکثر حیض کی مدت کی تعیین کی ہے کہ ہمارے نزدیک حیض کی اقل مدت تین دن اور اکثر مدت دس دن ہے، تین دن سے کم اور دس دن سے زائد جو خون ہوگا وہ استحاضہ کہلائے گا، اسی کی وجہ موصوف نے اس اصول سے ذکر کی ہے کہ وہ استحاضہ کا خون اس لئے کہلائے گا کیونکہ شریعت کا کسی چیز کو مقدر کرنا اس بات سے مانع ہے کہ اس کے ساتھ کوئی دوسری چیز لاحق کی جائے، لہذا جو خون تقدیر شرع سے کم یا زائد ہوگا وہ حیض نہیں بلکہ استحاضہ ہوگا، شریعت نے حیض کی اقل اور اکثر دونوں مدت متعین کر دی ہے، لہذا شریعت کی متعین کردہ مدت سے جو چیز بھی کم یا زائد ہوگی وہ ماتعین بہ الشرع سے خارج ہوگی۔ ❷

= (وَلَوْ أَقَامَ مُسَافِرٌ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ نَزَعَ، وَإِلَّا يُتِمُّ يَوْمًا وَلَيْلَةً) لِأَنَّ رُخْصَةَ السَّفَرِ لَا تَبْقَى بِدُونِهِ.

[تبیین الحقائق: کتاب الطهارة، باب المسح علی الخفین، ج ۱ ص ۱ ۵، ط: دار الکتاب الاسلامی]

❶ الهداية: كتاب الطهارات، باب الحيض والاستحاضة، ج ا ص ۶۰، ط: رحمانيه

❷ (لأن تقدير الشرع يمنع إلحاق غيره به) أي غير تقدير الشرع بتقدير الشرع لأن العقل لا ابتداء له في المقادير، ويقال: إن الدم الزائد والناقص إما أن يكون دم حيض، أو نفاس، أو استحاضة، فانتفى الأولان فتعين الثالث.

[البناية: كتاب الطهارة، باب الحيض والاستحاضة، ج ا ص ۶۳۱، ط: دار الكتب العلمية]

(قَوْلُهُ: فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ زَادَ اسْتِحَاضَةٌ) أَيْ مَا نَقَصَ مِنْ الْأَقَلِّ أَوْ زَادَ عَلَى الْأَكْثَرِ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ، لِأَنَّ هَذَا الدَّمَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَمَ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ اسْتِحَاضَةٍ فَانْتَفَى الْأَوَّلَانِ فَتَعَيَّنَ الثَّالِثُ وَلِأَنَّ تَقْدِيرَ الشَّرْعِ يَمْنَعُ إِلْحَاقَ غَيْرِهِ بِهِ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، باب الحيض والاستحاضة، ج ا ص ۲۰۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

باب الأنجاس وتطهيرها

(۴۹) إِنَ الْمَائِعَ قَالِعٌ. ❶

ترجمہ: بہنے والی چیز نجاست کو اکھاڑ پھینکتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ کے ذریعے حضرات شیخین کے مسلک کو ثابت کر رہے ہیں، مسئلہ یہ ہے کہ کن چیزوں سے نجاست کو زائل کرنا جائز ہے اور کن سے نہیں، چنانچہ شیخین کے نزدیک پانی اور ہر ایسی چیز کے ساتھ نجاست کا زائل کرنا جائز ہے جو بہتی ہو، پاک ہو اور اس کے ساتھ نجاست کا زائل کرنا ممکن بھی ہو، جیسے سرکہ اور گلاب کا پانی، اور ہر ایسی چیز سے جو نچوڑنے سے نچڑ جائے۔ اس مسئلہ کے ثبوت پر اصول کو بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے کہ بہنے والی چیز قلع کرنے والی ہے یعنی نجاست کو اکھاڑ کر دور کر دیتی ہے، پانی نجاست کو دور کرتا ہے، پس جب یہ علت دوسری بہنے والی چیزوں میں موجود ہے تو پانی کی طرح یہ بھی پاک کرنے والی اور مزیل نجاست ہوں گی، لہذا پانی کی طرح ہر بہنے والی چیزوں سے نجاست کا زائل کرنا جائز ہے۔ ❷

(۵۰) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا ثَبَتَتْ نَجَاسَةٌ بِدَلِيْلٍ مَقْطُوْعٍ بِهِ تَكُوْنُ مُغَلَّظَةً. ❸

ترجمہ: جب کسی چیز کی نجاست دلیلِ قطعی سے ثابت ہو جائے تو وہ نجاست مغلظہ ہوتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ سے نجاست مغلظہ کی حقیقت کی وضاحت فرما رہے ہیں

---

❶ الهداية: كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ۱ ص ۶۹، ط: رحمانیہ

❷ (وَلَهُمَا أَنَّ الْمَائِعَ قَالِعٌ) ظَاهِرٌ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الِاشْتِرَاكَ فِي الْعِلَّةِ يُوجِبُهُ فِي الْمَعْلُولِ وَالْمَاءُ مُطَهِّرٌ بِعِلَّةِ الْقَلْعِ وَالْإِزَالَةِ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي الْخَلِّ وَأَشْبَاهِهِ فَتَكُونُ مُطَهِّرَةً كَالْمَاءِ.

[العناية: كتاب الطهارة، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ۱ ص ۱۹۴، ط: دار الفكر]

(قَوْلُهُ: وَبِمَائِعٍ مُزِيلٍ كَالْخَلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ) قِيَاسًا عَلَى إِزَالَتِهَا بِالْمَاءِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ بِالْمَاءِ مَعْلُولَةٌ بِعِلَّةِ كَوْنِهِ قَالِعًا لِتِلْكَ النَّجَاسَةِ وَالْمَائِعُ قَالِعٌ فَهُوَ مُحَصِّلٌ ذَلِكَ الْمَقْصُودِ فَتَحْصُلُ بِهِ الطَّهَارَةُ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ۱ ص ۲۳۳، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ۱ ص ۷۱، ط: رحمانیہ

کہ نجاستِ مغلظہ وہ نجاست ہے جس کا ثبوت ایسی نص سے ہو جس کے معارض دوسری نص طہارت کو ثابت کرنے والی نہ ہو، چنانچہ پیشاب، خون، شراب، مرغی کی بیٹ، اور گدھے کا پیشاب نجاست غلیظہ ہے، کیونکہ ان چیزوں کی نجاست دلیل قطعی سے ثابت ہے، جس کے معارض کوئی دوسری دلیل نہیں ہے۔ اور اصول ہے کہ جب کسی چیز کا نجس ہونا دلیلِ قطعی سے ثابت ہو تو وہ نجاست مغلظہ ہوا کرتی ہے، لہٰذا ان مذکورہ تمام چیزوں کی نجاست بھی نجاستِ مغلظہ ہوگی۔ ❶

(۱۵) إِنَّ تَعَارُضَ النَّصَّيْنِ فِيْ نَجَاسَةِ شَيْءٍ يُوْجِبُ التَّخْفِيْفَ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعَالَى. ❷

ترجمہ: جب کسی شی کی نجاست میں دونص باہم متعارض ہو جائیں تو امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک اس میں تخفیف پیدا ہو جاتی ہے۔

تشریح: ماقبل میں صاحبِ ہدایہ نے نجاستِ غلیظہ کی وضاحت کی تھی اب یہاں سے نجاستِ خفیفہ کا ذکر کر رہے ہیں، اگر دونص باہم متعارض موجود ہوں کہ ایک نص نجاست ثابت کرتی ہو اور دوسری طہارت، تو تعارضِ نصین کی وجہ سے اس میں تخفیف پیدا ہو جائے گی، اس وقت یہ نجاست

---

❶(وإنما كانت نجاسة هذه الأشياء)يعني الأشياء المذكورة كالدم والبول والخمر ونحوها (مغلظة) يعني موصوفة بالتغليظ (لأنها) أي لأن هذه الأشياء أي نجاستها (ثبتت بدليل مقطوع فيه) أي بنص وارد فيه بلا معارضة نص آخر كالخمر مثلاً، فإن نجاسته بنص القرآن لقوله (رجس) أي نجس ولم يعارضه نص آخر.

[البناية: كتاب الطهارة، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ١ ص ٧٢٧، ط: دار الكتب العلمية]

(وَالْكُلُّ) مِنْ الطِّلَاءِ وَالْمُنَصَّفِ وَالْبَاذِقِ وَالسَّكَرِ وَالنَّقِيعِ (حَرَامٌ) لِحَدِيثِ كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَلَعَلَّهُ لِإِخْلَالِهِ بِسَلَامَةِ الْعَقْلِ (وَحُرْمَتُهَا) أَيْ حُرْمَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ (دُونَ)حُرْمَةِ (الْخَمْرِ فَنَجَاسَةُ الْخَمْرِ غَلِيظَةٌ) رِوَايَةً وَاحِدَةً كَالْبَوْلِ لِثُبُوتِ حُرْمَتِهَا بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ (وَنَجَاسَةُ هَذِهِ) الْأَشْيَاءِ (مُخْتَلَفٌ فِي غِلْظَتِهَا وَخِفَّتِهَا) فَإِنَّ نَجَاسَتَهَا خَفِيفَةٌ فِي رِوَايَةٍ.

[مجمع الأنهر: كتاب الطهارة، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ١ ص ٥٧٠، ط: دار إحياء التراث]

❷الهداية: كتاب الطهارات، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ١ ص ٧٢، ط: رحمانيه

خفیفہ کہلائے گی، چنانچہ ماکول اللحم جانوروں اور گھوڑے کا پیشاب امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک خفیفہ ہے، کیونکہ ماکول اللحم جانوروں کے بول اور طہارت میں نصوص مختلف ہیں، اور اصول ہے کہ جب کسی نجاست میں دو نص متعارض ہو جائیں تو وہ تخفیف کو پیدا کرتی ہے، لہٰذا یہاں پر بھی ماکول اللحم جانوروں کے بول میں اختلافِ نصوص کی وجہ سے نجاست خفیفہ ہوگی نہ کہ غلیظہ۔ البتہ لید اور گوبر نجاستِ مغلظہ ہے کیونکہ اس کے نجس ہونے پر نص موجود ہے "هَـذَا رِكْسٌ" اس کے علاوہ کوئی نص اس کے معارض نہیں ہے جو اس کی طہارت پر دلالت کرے، اس لئے لید میں نجاست مغلظہ ہوگی، کیونکہ امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک عدم تعارضِ نصین کی صورت میں نجاست مغلظہ ہوتی ہے۔ ❶

---

❶ وعلى هذا الأصل الاختلاف بين أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصاحبيه، فإن التغليظ عند أبي حنيفة يثبته بنص، فعلى نجاسته من غير معارضة نص آخر في طهارته، والتخفيف يثبت بتعارض النصين، وعندهما التغليظ يثبت بما وقع الإجماع على نجاسته، والتخفيف بما وقع الاختلاف. وفائدة الخلاف تظهر في مثل الروث، فعنده نجس مغلظ لحديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ليلة الجن، ولم يعارضه غيره وعندهما: مخفف لأنه عند مالك رَحِمَهُ اللَّهُ طاهر.
[البناية: كتاب الطهارة، باب الأنجاس وتطهيرها، ج ۱ ص ۷۲۸، ط: دار الكتب العلمية]

كتاب الصلاة

باب الأذان

(۵۲) إِنَّ تَكْرَارَ الْأَذَانِ مَشْرُوعٌ دُونَ الْإِقَامَةِ. ❶

ترجمہ: اذان کا تکرار مشروع ہے لیکن اقامت کا تکرار مشروع نہیں ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول کو ذکر کرکے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ جنبی شخص اگر اذان واقامت کہے تو اشبہ بالفقہ یہ ہے کہ جنبی کی اذان کا اعادہ کیا جائے اور اقامت کا اعادہ نہ کیا جائے، کیونکہ اصول یہ ہے کہ اذان کے اندر فی الجملہ تکرار مشروع ہے، جیسے جمعہ میں اذان دومرتبہ دی جاتی ہے لیکن اقامت میں تکرار مشروع نہیں، لہذا جنبی کی اذان کا اعادہ تو کیا جائے گا لیکن اقامت کا نہیں۔ ❷

(۵۳) إِنَّ الْأَذَانَ لِلْإِعْلَامِ. ❸

ترجمہ: اذان اطلاع دینے کے لئے ہوتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ سے یہ ثابت کرنا چاہتے ہیں کہ نماز کا وقت داخل ہونے سے پہلے اذان دینا صحیح نہیں ہے، اگر کسی نے وقت سے پہلے اذان دیدی تو وقت کے اندر اس اذان کا اعادہ کیا جائے گا، کیونکہ اصول ہے کہ اذان سے مقصود لوگوں کو دخولِ وقتِ نماز کی خبر دینا ہوتا ہے، یعنی اذان محض اطلاع کے لئے ہوتی ہے۔ وقت سے پہلے اذان دینے میں لوگوں کو

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ا ص ۸۹، ط: رحمانیہ

❷ والأشبه أن يقال: يعاد أذان الجنب ولا تعاد إقامته لأن تكرار الأذان مشروع فی الجملة كما فی صلاة الجمعة، فأما تكرار الإقامة، فغير مشروع أصلا.

[المحيط البرهاني: كتاب الصلاة، الفصل السادس عشر، ج ا ص ۳۴۵، ط: دار الكتب العلمية]

قوله: (ويعاد الأذان خاصة) أی يستحب أن يعاد أذان الجنب خاصة، ولا تعاد إقامته، لأن تكرار الأذان مشروع فی الجماعة كما فی الجمعة، وأما تكرار الإقامة فغير مشروع أصلا.

[منحة السلوك فی شرح تحفة الملوك: كتاب الصلاة، ص ۹۵، ط: وزارة الأوقاف

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ا ص ۹۰، ط: رحمانیہ

جہالت میں ڈالنا ہے، وہ سمجھیں گے کہ وقت داخل ہو چکا ہے، اسی لئے وقت سے پہلے اذان دینا شرعاً معتبر نہیں ہے۔ ❶

(۵۴) إِنَّ الْأَذَانَ لِلِاسْتِحْضَارِ وَالْإِقَامَةَ لِإِعْلَامِ الْإِفْتِتَاحِ. ❷

ترجمہ: اذان (غیر موجود) لوگوں کو حاضر کرنے کے لئے ہے اور اقامت نماز شروع ہونے کی اطلاع دینے کے لئے ہوتی ہے۔

تشریح: مسافر کے لئے بہتر یہ ہے کہ اذان و اقامت دونوں کہے۔ اگر مسافر نے اذان اور اقامت دونوں کو چھوڑ دیا تو یہ مکروہ ہے اور اگر مسافر صرف اقامت پر اکتفاء کرے اور اذان چھوڑ دے تو یہ جائز ہے گو خلافِ اولی ہے۔ صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے کہ اذان کا مقصد غائب لوگوں کو اطلاع دینا ہوتا ہے کہ نماز کا وقت داخل ہو گیا ہے تا کہ وہ تیار ہو کر نماز کے لئے آجائیں اور چونکہ مسافر کے ساتھ اس کے رفقاء موجود ہیں اس لئے اذان کی ضرورت نہیں، اور اقامت کا مقصد چونکہ نماز شروع ہونے کی اطلاع دینا ہے اس لئے سب اس کے محتاج ہیں۔ ❸

---

❶ (وَلَا يُؤَذَّنُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ) دُخُولِ (وَقْتِهَا) لِأَنَّهُ شُرِعَ لِلْإِعْلَامِ بِالْوَقْتِ، وَفِي ذَلِكَ تَضْلِيلٌ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْإِقَامَةِ لِأَنَّ مَنْعَهُ بِالْأَوْلَوِيَّةِ فَإِنَّهَا بَعْدَ الْأَذَانِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ۱ ص ۷۵، ط: دار إحياء التراث]

ولأن المقصود من الأذان الإعلام بدخول الوقت، فقبل الوقت يكون الأذان تجهيلًا لا إعلاماً.

[المحيط البرهاني: كتاب الصلاة، الفصل السادس عشر، ج ۱ ص ۳۴۷، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ۱ ص ۹۰، ط: رحمانیہ

❸ لِأَنَّ الْأَذَانَ لِاسْتِحْضَارِ الْغَائِبِينَ وَالرُّفْقَةُ حَاضِرُونَ وَالْإِقَامَةُ لِإِعْلَامِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ وَهُمْ إِلَيْهِ مُحْتَاجُونَ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج ۱ ص ۴۵، ط: المطبعة الخيرية]

(فإن تركهما جميعا يكره) أي فإن ترك المسافر الأذان والإقامة جميعا يكره تركه إياهما لمخالفة السنة (ولو اكتفى بالإقامة جاز؛ لأن الأذان لاستحضار الغائبين والرفقة حاضرون والإقامة لإعلام الافتتاح) أي لافتتاح الصلاة والشروع فيها (وهم) أي الرفقة بضم الراء جمع رفيق. =

باب شروط الصلاۃ

(۵۵) إِنَّ الرُّبُعَ يَحْكِيْ حِكَايَةَ الْكَمَالِ. ❶

ترجمہ: چوتھائی حصہ پورے کی حکایت کرتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو حضراتِ طرفین کے مسلک پر بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے، حضراتِ طرفین رحمہما اللہ کے نزدیک اگر آزاد عورت نے نماز پڑھی اس حال میں کہ اس کی چوتھائی پنڈلی کھلی تھی تو اس پر نماز کا اعادہ کرنا واجب ہے، اور اگر چوتھائی سے کم کھلی ہو تو پھر نماز کا اعادہ واجب نہیں ہوگا۔ اس مسئلہ پر صاحبِ ہدایہ نے یہ اصول نقل کیا ہے کہ بہت سے احکام میں چوتھائی کل کے قائم مقام ہوتا ہے، جیسے سر کے مسح میں چوتھائی سر پورے سر کے قائم مقام ہوتا ہے۔ اسی طرح بحالتِ احرام چوتھائی سر کا حلق کل کے قائم مقام ہے۔ پس جب چوتھائی کو کل کا حکم حاصل ہے تو چوتھائی پنڈلی کھلنے سے یہی کہا جائے گا کہ گویا پوری پنڈلی کھل گئی ہے اور پوری پنڈلی کھلنے سے نماز کا اعادہ بالاتفاق واجب ہے، تو چوتھائی پر بھی واجب ہوگا۔ ❷

= (إليه محتاجون) أى إلى إعلام الافتتاح يحتاجون. وروى عن على رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ المسافر بالخيار إن شاء أذن وإن شاء أقام ولم يؤذن والقوم حاضرون فى السفر بخلاف الحضر لأن الناس فى المصر لتفرقهم واشتغالهم بأنواع المكاسب والحرف لا يعرفون وقت الصلاة، وفى الإقامة لا فرق بين المسافر والمقيم.

[البناية: كتاب الصلاة، باب الأذان، ج۲ ص۱۱۵، ط: دار الكتب العلمية]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج۱ ص۹۳، ط: رحمانيہ

❷ (إِنَّ الرُّبُعَ يَحْكِي حِكَايَةَ الْكَمَالِ) يَعْنِي أَنَّ رُبُعَ الشَّيْءِ أُقِيمَ مَقَامَ الْكُلِّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ الْأَحْكَامِ، وَاسْتِعْمَالُ الْكَلَامِ كَمَسْحِ الرَّأْسِ وَالْحَلْقِ فِي الْإِحْرَامِ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج۱ ص۲۶۰، ط: دار الفكر]

(أنه إذا طيب ربع العضو فعليه دم اعتبارا بالحلق) أى قياساً على حلق ربع الرأس، فإن فيه دما فكذلك فى تطييب ربع العضو، لأن الربع يحكى حكاية الكل.

[البناية: كتاب الحج، باب الجنايات فى الحج، ج۴ ص۳۲۶، ط: دار الكتب العلمية] =

(۵٦) إِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُوصَفُ بِالْكَثْرَةِ إِذَا كَانَ مَا يُقَابِلُهُ أَقَلَّ مِنْهُ. ❶

ترجمہ: کسی چیز کو اس وقت کثرت کے ساتھ متصف کیا جاتا ہے جب اس کا مقابل اس سے کم ہو۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اس اصول کو امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے مسلک پر بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے۔ ماقبل میں اصول گزرا کہ حضراتِ طرفین کے نزدیک اگر عورت نے نماز پڑھی اس حال میں کہ اس کی چوتھائی پنڈلی کھلی تھی تو اس پر نماز کا اعادہ واجب ہے، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک اگر اس عورت کی پنڈلی نصف سے کم کھلی ہو تو اس پر اعادہ واجب نہیں، کیونکہ شئ کثرت کے ساتھ اُسی وقت متصف ہو سکتی ہے جب اس کا مقابل اس سے کمتر ہو، یعنی نصف سے کم کثیر نہیں ہے بلکہ قلیل ہے اور قلیل مقدار کے کھلنے سے نماز کا اعادہ واجب نہیں ہوتا، لہذا اگر نصف سے کم کھلی ہو تو نماز کا اعادہ واجب نہیں ہوگا۔ ❷

= (وإن قص يدا أو رجلا) أى وإن قص المحرم أظافير رجل واحدة (فعليه دم، إقامة للربع مقام الكل كما فى الحلق) أى كما إذا حلق ربع رأسه فإنه يجب عليه دم، لأن الربع يحكى حكاية الكل.

[البناية: كتاب الحج، باب الجنايات فى الحج، ج۴ ص ۳۴۲، ط: دار الكتب العلمية]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۹۳، ط: رحمانیہ

❷ اِعْلَمْ أَنَّ أَصْحَابَنَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ قَلِيلَ الانْكِشَافِ مَعْفُوٌّ وَكَثِيرَهُ لَيْسَ بِمَعْفُوٍّ وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَدِّ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمَا فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ الرُّبُعُ كَثِيرٌ وَمَا دُونَهُ قَلِيلٌ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: مَا دُونَ النِّصْفِ قَلِيلٌ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُوصَفُ بِالْكَثْرَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَا يُقَابِلُهُ أَقَلَّ مِنْهُ، لِأَنَّ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُقَابَلَةِ يُرِيدُ بِهِ تَقَابُلَ التَّضَايُفِ، وَالْإِضَافَةُ هَيْئَةٌ تَكُونُ مَاهِيَّتُهَا مَعْقُولَةً بِالْقِيَاسِ إِلَى هَيْئَةٍ أُخْرَى تَكُونُ مَاهِيَّتُهَا مَعْقُولَةً بِالْقِيَاسِ إِلَى الْهَيْئَةِ الْأُولَى كَالْأُبُوَّةِ وَالْبُنُوَّةِ،

[العناية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۲٦۰، ط: دار الفكر]

(وَكَشْفُ رُبُعِ سَاقِهَا يَمْنَعُ) يَعْنِي جَوَازَ الصَّلَاةِ لِأَنَّ رُبُعَ الشَّيْءِ يَحْكِي حِكَايَةَ الْكُلِّ كَمَا فِي حَلْقِ الرَّأْسِ فِي الْإِحْرَامِ حَتَّى يَصِيرَ بِهِ حَلَالًا فِي أَوَانِهِ وَيَلْزَمُهُ الدَّمُ قَبْلَهُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يُعْتَبَرُ انْكِشَافُ الْأَكْثَرِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُوصَفُ بِالْكَثْرَةِ إِذَا كَانَ مَا يُقَابِلُهُ أَقَلَّ مِنْهُ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۹٦، ط: دار الكتاب الإسلامى]

(۵۷) إِنَّ رُبُعَ الشَّيْءِ يَقُوْمُ مَقَامَ كُلِّهِ. ❶

ترجمہ: شئ کا چوتھائی حصہ کل کے قائم مقام ہوتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ ہذا سے یہ ثابت کرنا چاہتے ہیں کہ اگر کسی شخص کے پاس نجس کپڑے کے علاوہ کوئی دوسرا کپڑا موجود نہ ہو اور ایسی چیز بھی موجود نہیں کہ جس سے نجاست کو زائل کیا جا سکے تو اس کے لئے اس نجس کپڑے میں نماز پڑھنا جائز ہے، اور یہ اس وقت ہے جب چوتھائی کپڑا یا اس سے زائد پاک ہو اور اگر اس نے برہنہ ہو کر نماز پڑھی تو جائز نہیں ہے، کیونکہ اصول ہے کہ چوتھائی کل کے مرتبہ میں ہوتا ہے، پس چوتھائی کپڑے کا پاک ہونا گویا کل کا پاک ہونا ہے اور پاک کپڑے کو چھوڑ کر برہنہ نماز پڑھنا جائز نہیں ہے۔ ❷

(۵۸) إِنَّ تَرْكَ الشَّيْءِ إِلَى خَلَفٍ لَا يَكُوْنُ تَرْكًا. ❸

ترجمہ: کسی چیز کا ترک (اس طور پر کہ) اس کا خلیفہ موجود ہے تو یہ ترک نہیں ہوگا۔

تشریح: ماقبل میں یہ اصول ذکر ہوا کہ اگر کسی شخص کے پاس نجس کپڑے کے علاوہ کوئی دوسرا کپڑا نہ ہو اور کوئی ایسی چیز بھی نہیں جس سے نجاست کو زائل کیا جا سکے تو وہ اسی نجس کپڑے میں نماز پڑھے، پھر اس کی دو صورتیں ذکر کیں، ایک یہ کہ اگر چوتھائی کپڑا یا اس سے زائد پاک ہو تو اس میں

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۹۳، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ: وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يُعِدْ) هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ إِنْ كَانَ رُبُعُ الثَّوْبِ فَصَاعِدًا طَاهِرًا يُصَلِّي فِيهِ صَلَّى عُرْيَانًا لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ لِأَنَّ رُبُعَ الشَّيْءِ يَقُومُ مَقَامَ كُلِّهِ، وَإِنْ كَانَ الطَّاهِرُ أَقَلَّ مِنْ الرُّبُعِ فَكَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ يُصَلِّي فِيهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عُرْيَانًا وَعِنْدَهُمَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ عُرْيَانًا أَوْ فِيهِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ أَفْضَلُ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۴۷، ط: المطبعة الخيرية]

(وَلَوْ وَجَدَ ثَوْبًا رُبُعُهُ طَاهِرٌ وَصَلَّى عَارِيًا لَا يُجْزِيهِ) لِأَنَّ رُبُعَ الشَّيْءِ يَقُومُ مَقَامَ كُلِّهِ فَيُجْعَلُ كَأَنَّ كُلَّهُ طَاهِرٌ فِي مَوْضِعِ الضَّرُورَةِ فَتُفْرَضُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِيهِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۸۲، ط: دار إحياء التراث]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ۱ ص ۹۳، ط: رحمانیہ

نماز پڑھے اس لئے کہ چوتھائی کل کے قائم مقام ہے جیسا کہ ماقبل میں ذکر ہوا۔ اور دوسری صورت یہ ہے کہ اگر چوتھائی کپڑے سے کم پاک ہو، صاحبِ ہدایہ اسی دوسری صورت کو یہاں سے ذکر کر رہے ہیں کہ اگر چوتھائی کپڑے سے کم پاک ہو تو اس میں اختلاف ہے، امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک اسی نجس کپڑے میں نماز پڑھنا واجب ہے، یہی امام شافعی رحمہ اللہ کے دو قولوں میں سے ایک قول ہے۔ امام محمد رحمہ اللہ کے قول کی وجہ یہ ہے کہ نجس کپڑے میں نماز پڑھنے سے ایک فرض کو ترک کرنا لازم آتا ہے، یعنی طہارتِ ثوب کو ترک کرنا لازم آئے گا، اور اگر برہنہ ہو کر نماز پڑھے تو کئی فرضوں کا ترک کرنا لازم آئے گا، مثلاً سترِ عورت کے علاوہ قیام، رکوع اور سجود وغیرہ، اور یہ بات ظاہر ہے کہ ایک فرض کو ترک کرنا اولی ہے بنسبت چند فرائض ترک کرنے کے، اس لئے اسی نجس کپڑے میں نماز پڑھنا واجب ہے، بخلاف حضراتِ شیخین کے، ان کے نزدیک اس شخص کو اختیار ہے چاہے برہنہ ہو کر نماز پڑھے یا اسی کپڑے میں پڑھے، البتہ اس نجس کپڑے میں نماز پڑھنا افضل ہے، اس لئے کہ ستر نماز کے ساتھ مخصوص نہیں بلکہ نماز اور غیر نماز دونوں حالتوں میں واجب ہے، جبکہ طہارت نماز کے ساتھ خاص ہے۔

صاحبِ ہدایہ کا مقصود اصولِ مذکورہ سے امام محمد رحمہ اللہ کی دلیل کا جواب دینا ہے کہ امام محمد رحمہ اللہ کا یہ کہنا کہ برہنہ نماز پڑھنے کی صورت میں چند فرضوں کا ترک کرنا لازم آئے گا تو اس کا جواب اس اصول سے دے رہے ہیں کہ کسی چیز کو اس طرح چھوڑنا کہ اس کا خلیفہ موجود ہے اس کو چھوڑنا نہیں کہا جاتا اور یہاں پر یہی بات ہے، کیونکہ برہنہ ہو کر نماز پڑھنے کی صورت میں اگر قیام، رکوع اور سجود وغیرہ کا ترک لازم آتا ہے مگر اس کا خلیفہ یعنی اشارہ موجود ہے، لہذا جب اس کا خلیفہ موجود ہے تو یہ ترک نہیں ہوگا، برہنہ نماز پڑھنے والا اگر قیام وغیرہ کو ترک کرتا ہے تو اس کے نائب یعنی ایماء اور اشارے پر عمل کرتا ہے، اس لئے یہاں بھی صرف ایک ہی فرض کا ترک ہے نہ کہ بہت سے فرائض کا۔ ❶

---

❶(فيستويان في حكم الصلاة) فيكون مخيرا بين الصلاة في ذلك الثوب وبين الصلاة عريانا (وترك الشيء إلى خلف لا يكون تركا) هذا جواب عما قاله محمد أن في =

(۵۹) إِنَّ التَّكْلِيفَ بِحَسَبِ الْوُسْعِ. ➊

ترجمہ: حسبِ طاقت ہی مکلّف بنایا جاتا ہے۔

تشریح: استقبالِ قبلہ نماز کی شرطوں میں سے ایک شرط ہے، پھر نمازی کی دو صورتیں ہیں یا تو وہ مکہ مکرمہ میں نماز ادا کرے گا یا مکہ مکرمہ سے باہر کسی دوسری جگہ نماز ادا کرے گا، پس پہلی صورت میں عینِ کعبہ کی طرف رخ کرنا فرض ہے، اور دوسری صورت میں جہتِ کعبہ کو قبلہ بنانا فرض ہے، کیونکہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم اور صحابہ کرام جب مدینہ منورہ میں تھے تو اللہ تعالی نے ان کو جہتِ کعبہ کی طرف رخ کرنے کا حکم فرمایا نہ کہ عینِ کعبہ کی طرف، اس سے واضح ہوا کہ جو شخص مکہ سے باہر ہو اس کے لئے عینِ کعبہ کو قبلہ بنانا لازم نہیں، کیونکہ اصول ہے کہ تکلیف طاقت کے مطابق ہوتی ہے اور اللہ تعالی بندوں کو بقدرِ طاقت ہی مکلّف بناتے ہیں، ارشادِ باری تعالی ہے "لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا اِلَّا وُسْعَهَا" لہذا جو شخص مکہ سے باہر ہو اس کے لئے سمتِ قبلہ کی طرف رخ کرنا کافی ہے۔ ➋

=ترک الصلاة عاريا ترک الفروض، يعني لا نسلم أن فيها تركا لوجود الخلف وهو الإيماء.

[البناية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج٢ ص١٣٦، ط: دار الكتب العلمية]

إِذَا كَانَ الطَّاهِرُ أَقَلَّ مِنَ الرُّبُعِ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِتْيَانِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَسَتْرِ الْعَوْرَةِ وَبَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ عُرْيَانًا قَاعِدًا يُومِئُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَهُوَ يَلِي الْأَوَّلَ فِي الْفَضْلِ لِمَا فِيهِ مِنْ سَتْرِ الْعَوْرَةِ الْغَلِيظَةِ وَبَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا عُرْيَانًا بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَهُوَ دُونَهُمَا فِي الْفَضْلِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج١ ص٩٨، ط: دار الكتاب الإسلامي]

➊ الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج١ ص٩٤، ط: رحمانیہ

➋ اَلْوَاجِبُ فِي حَقِّ مَنْ هُوَ خَارِجٌ عَنْ مَكَّةَ التَّوَجُّهُ إِلَى الْجِهَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي وُسْعِهِ، وَالتَّكْلِيفُ بِحَسَبِ الْوُسْعِ. وَمَعْرِفَةُ الْجِهَةِ إِمَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَوْ بِالتَّحَرِّي عِنْدَ انْقِطَاعِ الْأَدِلَّةِ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب التحري، ج١٠ ص١٩٠، ط: دار المعرفة]

فكل من كان بحضرة الكعبة يجب عليه إصابة عينها، ومن كان نائياً عنها ففرضه جهة الكعبة لا عينها، وهذا قول الشيخ أبي الحسن الكرخي والشيخ أبي بكر الرازي رحمه الله لأنه ليس في وسعه سوى هذا، والتكليف بحسب الوسع.

[المحيط البرهاني: كتاب الصلاة، الفصل الرابع، ج١ ص٢٨٤، ط: دار الكتب العلمية]

(۲۰) إِنَّ الْاِسْتِخْبَارَ فَوْقَ التَّحَرِّیْ. ❶

ترجمہ: دریافت کرنا تحری سے بڑھ کر ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلانا چاہ رہے ہیں کہ اگر کسی شخص پر جہتِ قبلہ مشتبہ ہو جائے اور کوئی شخص موجود نہ ہو جس سے جہتِ قبلہ دریافت کیا جا سکے تو اس شخص کو اجتہاد اور تحری کرنی چاہئے، پس جس طرف جہتِ قبلہ ہونے کا غالب گمان ہو اس طرف منہ کر کے نماز پڑھے۔ لیکن اگر کوئی شخص جہتِ قبلہ بتانے والا موجود ہے تو اس سے دریافت کرے، اس صورت میں اس کے لئے تحری کرنا جائز نہیں ہے، اس کی وجہ صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ سے ذکر کی ہے کہ تحری اس لئے جائز نہیں کہ دلیلِ ظاہر پر عمل اسی وقت واجب ہوتا ہے جب کہ اس سے بڑھ کر دلیل موجود نہ ہو، اور دریافت کرنا تحری سے بڑھ کر ہے، لہذا جب تک دریافت کرنا ممکن ہو اس وقت تک تحری کرنا جائز نہیں ہوگا۔ ❷

(۲۱) إِنَّ الْعَمَلَ بِالْاِجْتِهَادِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ وَاجِبٌ مِنْ غَيْرِ نَقْضِ الْمُؤَدَّى قَبْلَهُ. ❸

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ا ص ۹۶، ط: رحمانیہ

❷ وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِبْلَةُ الْمُتَحَرِّي جِهَةُ قَصْدِهِ؛ وَلِأَنَّ الْعَمَلَ بِالدَّلِيلِ الظَّاهِرِ وَاجِبٌ إِقَامَةً لِلْوَاجِبِ بِقَدْرِ الْوُسْعِ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْ الْقِبْلَةِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهَا وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَكَانِ عَالِمٍ بِالْقِبْلَةِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَرِّي؛ لِأَنَّ الِاسْتِخْبَارَ فَوْقَ التَّحَرِّي لِكَوْنِ الْخَبَرِ مُلْزِمًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ وَالتَّحَرِّي مُلْزِمٌ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يُصَارُ إِلَى الْأَدْنَى مَعَ إِمْكَانِ الْأَعْلَى وَلَا يَجُوزُ التَّحَرِّي مَعَ الْمَحَارِيبِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ا ص ۱۰۱، ط: دار الكتاب الإسلامي]

لَوْ قَدَرَ عَلَى تَعَرُّفِ الْقِبْلَةِ بِالسُّؤَالِ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مِمَّنْ هُوَ عَالِمٌ بِالْقِبْلَةِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَرِّي لِأَنَّ الِاسْتِخْبَارَ فَوْقَهُ لِكَوْنِ الْخَبَرِ مُلْزِمًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ وَالتَّحَرِّي مُلْزِمٌ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يُصَارُ إِلَى الْأَدْنَى مَعَ إِمْكَانِ الْأَعْلَى.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ا ص ۳۰۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ا ص ۹۶، ط: رحمانیہ

ترجمہ: آئندہ (حصہ نماز) میں اس شخص پر اجتہاد کی رو سے عمل کرنا واجب ہے، اس حصہ کو توڑے بغیر جسے اِس نے پہلے ادا کیا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلانا چاہتے ہیں کہ اگر کسی شخص نے تحری کر کے نماز شروع کی اور اس کو نماز کے دوران معلوم ہوا کہ میں نے جہتِ قبلہ میں خطا کی ہے تو اس کے لئے لازم ہے کہ نماز ہی میں قبلہ کی طرف گھوم جائے۔ اسی طرح یہ حکم اس صورت میں بھی ہے جبکہ نماز میں اس کی رائے کسی دوسری طرف بدل گئی اور کسی دوسری سمتِ قبلہ ہونے پر اس کی رائے جم گئی تو اس شخص کے لئے بھی یہی حکم ہے کہ وہ نماز میں گھوم جائے اور جو دوسری رائے بنی ہے اس کے مطابق نماز پوری کرے۔ اگر اس نے گھومنے میں عمداً کچھ تاخیر کی تو نماز فاسد ہو جائے گی، اس کی وجہ صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ سے ذکر کی کہ اس صورت میں آئندہ نماز میں اُس پر اجتہاد کے مطابق عمل کرنا واجب ہے، بغیر اس حصہ کو توڑے جس کو اس نے پہلے ادا کیا ہے۔ ❶

---

❶ (مِنْ غَيْرِ نَقْضِ الْمُؤَدَّى قَبْلَهُ) لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ دَلِيلَ الاجْتِهَادِ بِمَنْزِلَةِ دَلِيلِ النَّسْخِ، وَأَثَرُ النَّسْخِ يَظْهَرُ فِي الْمُسْتَقْبِلِ لَا فِي الْمَاضِي.

[العناية: كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة، ج ١ ص ٢٧٣، ط: دار الفكر]

إِذَا صَلَّى بِالتَّحَرِّي إِلَى الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ بِأَنْ صَلَّى رَكْعَةً إِلَى جِهَةٍ ثُمَّ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى فَصَلَّى رَكْعَةً إِلَيْهَا هَكَذَا جَازَ، لِأَنَّ هُنَاكَ لَمْ يُوجَدْ الِانْحِرَافُ عَنْ الْقِبْلَةِ بِيَقِينٍ، لِأَنَّ الْجِهَةَ الَّتِي تَحَرَّى إِلَيْهَا مَا صَارَتْ قِبْلَةً لَهُ بِيَقِينٍ بَلْ بِطَرِيقِ الِاجْتِهَادِ، فَحِينَ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى صَارَتْ قِبْلَتُهُ هَذِهِ الْجِهَةَ فِي الْمُسْتَقْبِلِ، وَلَمْ يَبْطُلْ مَا أَدَّى بِالِاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ مَا أَمْضَى بِالِاجْتِهَادِ لَا يُنْقَضُ بِاجْتِهَادٍ مِثْلِهِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، شرائط أركان الصلاة، ج ١ ص ١٢١، ط: دار الكتب العلمية]

باب صفة الصلاة

(٦٢) إِنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ اِسْمُ السُّنَّةِ عَلَى مَا ثَبَتَ وُجُوْبُهُ بِالسُّنَّةِ. ❶

ترجمہ: کسی چیز کو سنت کا نام دینا اس وجہ سے ہوتا ہے کہ اس کا وجوب سنت سے ثابت ہوا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ کا مقصود اس اصول سے یہ بیان کرنا ہے کہ امام قدوری رحمہ اللہ نے کہا ہے کہ فرائض کے علاوہ سب چیزیں سنت ہیں، حالانکہ اس میں واجبات بھی ہیں، جیسے سورہ فاتحہ کا پڑھنا، فاتحہ کے ساتھ سورت ملانا اور جو افعال ایک رکعت میں مکرر مشروع ہوئے ہیں ان میں ترتیب کی رعایت رکھنا بھی واجب ہے، تو موصوف اس اصول کے ذریعے بتلاتے ہیں کہ کسی واجب پر سنت کا اطلاق اس وجہ سے ہوتا ہے کہ اس کا وجوب سنت سے ثابت ہے۔ ❷

(٦٣) إِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمُغَايَرَةَ. ❸

ترجمہ: عطف مغایرت کا تقاضا کرتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اس اصول کو احناف کے مسلک پر بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے، حضراتِ احناف کے نزدیک تکبیرِ تحریمہ شرط ہے اور امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک رکن ہے۔ اس مسئلہ کو ثابت کرنے کے لئے مصنف نے اصول کو بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے۔ قرآن کریم میں ہے ''وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهٖ فَصَلَّى'' اس میں نماز کا عطف ''وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهٖ'' یعنی تکبیرِ تحریمہ پر کیا گیا ہے اور اصول ہے کہ عطف مغایرت کا تقاضا کرتا ہے، یعنی معطوف علیہ اور معطوف کے درمیان

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٩٧، ط: رحمانیہ

❷ وَفِي الْغَايَةِ قَالَ عَامَّةُ مَشَايِخِنَا: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَفِي الْمُفِيدِ الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ وَتَسْمِيَتُهَا سُنَّةٌ لِوُجُوبِهَا بِالسُّنَّةِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٣٣، ط: دار الكتاب الإسلامي]

وَإِطْلَاقُ اسْمِ السُّنَّةِ عَلَى الْوَاجِبِ جَائِزٌ لِأَنَّ السُّنَّةَ عِبَارَةٌ عَنِ الطَّرِيقَةِ الْمَرْضِيَةِ أَوِ السِّيرَةِ الْحَسَنَةِ، وَكُلُّ وَاجِبٍ هَذَا صِفَتُهُ.

[رد المحتار: كتاب الصلاة، باب العيدين، ج ٢ ص ١٧٨، ط: دار الفكر]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٩٨، ط: رحمانیہ

تغایر ضروری ہے، پس اگر تکبیر تحریمہ کو رکن مانا جائے تو کل کا عطف جزء پر لازم آئے گا اور چونکہ کل اس جزء کو بھی شامل ہے اس لئے عطف الشئ علی نفسہ لازم آئے گا اور یہ درست نہیں، اس لئے ہم نے کہا کہ تکبیر تحریمہ رکن نہیں بلکہ شرط ہے اور شرط الشئ شئ سے خارج ہوتی ہے اس لئے تکبیر تحریمہ اور نماز کے درمیان تغایر ہوگا اور عطف درست ہوگا، پس ثابت ہوا کہ تکبیر تحریمہ نماز کی شرط ہے نہ کہ رکن۔ ❶

(۶۴) إِنَّ النَّفْيَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ. ❷

ترجمہ: نفی اثبات پر مقدم ہوتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلانا چاہتے ہیں کہ تکبیر کہنے سے پہلے ہاتھوں کو اٹھانا چاہئے، پہلے دونوں ہاتھوں کو اٹھایا جائے پھر تکبیر کہی جائے، اس لئے کہ نمازی کے فعل میں نفی اور اس کے قول میں اثبات کے معنی ہیں، اس طور پر کہ جب یہ شخص ہاتھ اٹھاتا ہے تو غیر اللہ سے کبریائی کی نفی کرتا ہے، اور جب ''اللہ اکبر'' کہتا ہے تو اللہ تعالیٰ کے لئے کبریائی ثابت کرتا ہے اور اصول ہے کہ نفی اثبات پر مقدم ہوتی ہے، جیسے کلمہ شہادت میں نفی مقدم ہے، اس وجہ سے افضل یہ ہے کہ پہلے دونوں ہاتھ اٹھائے جائیں پھر تکبیر کہی جائے۔ ❸

---

❶ إِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمُغَايَرَةَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَتْ التَّحْرِيمَةُ رُكْنًا لَا يَتَحَقَّقُ الْمُغَايَرَةُ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، شرائط أركان الصلاة، ج ۱ ص ۱۱۴، ط: دار الكتب العلمية]

(وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) عَطَفَ الصَّلَاةَ عَلَى الذِّكْرِ، وَلَوْ كَانَ رُكْنًا لَمَا جَازَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَطْفُ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ، وَفِيهِ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ لِاشْتِمَالِ الْكُلِّ عَلَى جُزْئِهِ (وَلِهَذَا) أَيْ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِرُكْنٍ (وَلَا تَتَكَرَّرُ كَتَكَرُّرِ الْأَرْكَانِ) فِي كُلِّ صَلَاةٍ كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۲۸۰، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۹۸، ط: رحمانیہ

❸ لِأَنَّ الرَّفْعَ بِمَنْزِلَةِ النَّفْيِ كَأَنَّهُ نَبَذَ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَالْيَدُ الْيُمْنَى كَالْآخِرَةِ وَالْيُسْرَى كَالدُّنْيَا، وَلِأَنَّ فِي الرَّفْعِ نَفْيَ الْكِبْرِيَاءِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ بِمَنْزِلَةِ إِثْبَاتِ =

(۲۵) إِنَّ رَفْعَ الْيَدِ لِإِعْلَامِ الْأَصَمِّ. ❶

ترجمہ: ہاتھ اٹھانا بہرے آدمی کو (نماز کی) اطلاع دینے کے لئے ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ سے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک تکبیر تحریمہ کے وقت دونوں ہاتھوں کو اس قدر اٹھایا جائے کہ دونوں انگوٹھے دونوں کانوں کی لو کے مقابل ہو جائیں، اس کو ثابت کرنے کے لئے موصوف نے اصول کو بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے کہ تکبیر تحریمہ کے وقت ہاتھ اٹھانا بہرے شخص کو نماز شروع ہونے کی اطلاع دینے کے لئے ہے، اور یہ اطلاع اسی طریقہ کے ساتھ ہوگی جو ذکر کی جا چکی ہے یعنی کانوں تک ہاتھ اٹھانے کے ساتھ، کیونکہ جب امام کانوں تک ہاتھ اٹھائے گا تو بہرہ آدمی جان لے گا کہ تکبیر کہی گئی ہے، لہذا وہ خود بھی تکبیر کہہ کر نماز شروع کردے گا۔ ❷

(۲۶) إِنَّ التَّكْبِيرَ هُوَ التَّعْظِيمُ لُغَةً. ❸

ترجمہ: تکبیر لغت میں تعظیم کا نام ہے۔

= الْكِبْرِيَاءِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالنَّفْيُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۵۰، ط: المطبعة الخيرية]

يقدم رفع اليد على التكبير، لأن الرفع إشارة إلى نفى الكبرياء عن غير الله تعالى، والتكبير إثباتها له، والنفى مقدم على الإثبات

[منحة السلوك فى شرح تحفة الملوك: كتاب الصلاة، ص۱۲۵، ط: وزارة الأوقاف مصرف]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۹۹، ط: رحمانیہ

❷ أَنَّ خَلْفَ الْإِمَامِ أَعْمَى وَأَصَمُّ فَأَمَرَ بِالْجَهْرِ بِالتَّكْبِيرِ لِيَسْمَعَ الْأَعْمَى وَبِرَفْعِ الْيَدَيْنِ لِيَرَى الْأَصَمُّ فَيَعْلَمُ دُخُولَهُ فِي الصَّلَاةِ وَهَذَا الْمَقْصُودُ إِنَّمَا يَحْصُلُ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب الصلاة، كيفية الدخول فى الصلاة، ج ۱ ص ۱۲، ط: دار المعرفة]

وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَهُوَ إِعْلَامُ الْأَصَمِّ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالرَّفْعِ فَيَرْفَعُ كَتَكْبِيرَةِ الِافْتِتَاحِ وَتَكْبِيرَاتِ الْقُنُوتِ بِخِلَافِ تَكْبِيرَتَيْ الرُّكُوعِ، لِأَنَّهُ يُؤْتَى بِهِمَا فِي حَالِ الِانْتِقَالِ فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ بِالرُّؤْيَةِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى رَفْعِ الْيَدِ لِلْإِعْلَامِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، صلاة العيدين، ج ۱ ص ۲۷۷، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۹۹، ط: رحمانیہ

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے حضراتِ طرفین رحمہما اللہ کے مسلک کو ثابت کر رہے ہیں کہ طرفین کے نزدیک ہر اس لفظ سے نماز شروع کرنا جائز ہے جو اللہ تعالی کی تعظیم پر دلالت کرے، خواہ ''اللّٰہ أکبر'' ہو یا ''اللّٰہ الکبیر'' یا ''اللّٰہ أجل'' یا ''اللّٰہ أعظم'' یا ''الرحمن أکبر'' وغیرہ میں سے کسی سے شروع کیا جائے سب جائز ہے، یعنی ان تمام الفاظ سے نماز کو شروع کرنا جائز ہے کیونکہ اصول ہے کہ لغت میں تکبیر کے معنی تعظیم کے ہیں، باری تعالی کا قول ہے ''وَرَبَّکَ فَکَبِّرْ'' اس سے تعظیم مراد ہے، اس لئے ہر اس لفظ سے نماز شروع کرنا جائز ہے جو مشعر بالتعظیم ہو، اور تعظیم کے معنی مذکورہ بالا تمام الفاظ سے حاصل ہوتے ہیں، اس لئے ان سے اور ان جیسے دیگر مشعر بالتعظیم کلمات سے نماز شروع کرنا درست ہے۔ ❶

---

❶(أن التكبير هو التعظيم لغة) أى من حيث اللغة، كما فى قَوْله تَعَالَى:(فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ) أى عظمنه (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) أى فعظم، فكل لفظ دل على التعظيم وجب أن يجوز الشروع به، ولأن التكبير ما وجب بعينه حتى يقتصر على لغة أكبر، بل الواجب تعظيم الله تعالى بجميع البدن واللسان، فصرفناه إلى جميع الألفاظ الدالة على الثناء والتعظيم لله تعالى، والأصل فى خطاب الشرع أن يكون مفهوما معلوما مقبولا، والبقية على خلاف الأصل على ما عرف فى الأصول، وقال تعالى: (وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) وذكر اسم أعم من أن يكون باسم الله أو باسم الرحمن، فجاز الرحمن أعظم، كما جاز الله أكبر لأنهما فى كونهما ذكرا سواء ، قال تعالى: (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا)فأى اسم من أسمائه افتتح الصلاة به جاز.

[البناية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج۲ ص۱۷۵، ط: دار الكتب العلمية]

ولا يشترط عند أبى حنيفة رضى الله عنه تعيين لفظة التكبير حتى لو قال: بدلا منه الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أو لا إله إلا الله جاز لأن التكبير هو التعظيم لغة قال الله تعالى: فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ، أى عظمنه وقال: وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، أى فعظم والتعظيم حاصل بقوله الله أعظم ولأن الركن ذكر الله على وجه التعظيم وهو الثابت بالنص قال الله تعالى: وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، وإذا قال: الله أعظم فقد وجد ما هو الركن وأما لفظ التكبير فثابت فى الخبر فيعمل به حتى يكره غيره لمن يحسنه ولكن الركن ما هو الثابت بالنص ثم من قال: الرحمن أكبر فقد أتى بالتكبير قال الله تعالى: قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ.

[الغرة المنيفة: كتاب الصلاة، ص ۳٦، ط: مؤسسة الكتب]

(۶۷) إِنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ لَهَا مِنَ الْمَزِيَّةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهَا. ❶

ترجمہ: عربی زبان کو ایک خاص فضیلت حاصل ہے جو دوسری زبان کو حاصل نہیں ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے حضراتِ صاحبین کے مسلک کو ثابت کر رہے ہیں، مسئلہ یہ ہے کہ عربی زبان کے علاوہ دوسری زبان میں نماز میں تکبیر اور قرات ہو سکتی ہے یا نہیں؟ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک فارسی زبان میں نماز شروع کرنا اور نماز کے اندر فارسی میں قرأت کرنا، ذبیحہ پر فارسی زبان میں تسمیہ کہنا جائز ہے، خواہ عربی زبان پر قدرت ہو یا نہ ہو۔

صاحبین کے نزدیک اگر عربی زبان پر قدرت حاصل ہو تو فارسی زبان میں ادا کرنا جائز نہیں ہے، البتہ صرف ذبیحہ پر ہر زبان میں تسمیہ جائز ہے۔ موصوف نے صاحبین کے مسلک کو ثابت کرنے کے لئے اصول کو بطورِ دلیل کے ذکر کیا ہے کہ عربی زبان کو ایک خاص فضیلت حاصل ہے جو کسی اور زبان کو حاصل نہیں، تو اس لئے عربی پر قادر ہونے کی صورت میں غیر عربی میں تکبیر و قرأت کرنا ناجائز ہے۔ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کا اس مسئلہ میں رجوع ثابت ہے، فتوی صاحبین کے قول پر ہے۔ ❷

(۶۸) إِنَّ فِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ. ❸

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ا ص ۱۰۰، ط: رحمانیہ

❷ وَقَوْلُهُ: (وَيُرْوَى رُجُوعُهُ) رَوَى أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيّ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمَا (وَعَلَيْهِ الِاعْتِمَادُ) لِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْإِجْمَاعِ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ا ص ۲۸۶، ط: دار الفكر

وَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالْفَارِسِيَّةِ إِلَّا بِعُذْرٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَبِهِ يُفْتَى. هَكَذَا فِي شَرْحِ النُّقَايَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْمَكَارِمِ وَيَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْفَارِسِيَّةِ وَبِأَيِّ لِسَانٍ كَانَ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَيُرْوَى رُجُوعُهُ إِلَى قَوْلِهِمَا وَعَلَيْهِ الِاعْتِمَادُ. هَكَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَفِي الْأَسْرَارِ هُوَ اخْتِيَارِي وَفِي التَّحْقِيقِ هُوَ مُخْتَارُ عَامَّةِ الْمُحَقِّقِينَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي شَرْحِ النُّقَايَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْمَكَارِمِ وَهُوَ الْأَصَحُّ. هَكَذَا فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ.

[الفتاوى الهندية: كتاب الصلاة، الباب الرابع، ج ا ص ۶۹، ط: دار الفكر]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ا ص ۱۰۰، ط: رحمانیہ

ترجمہ: اذان میں عرف کا اعتبار ہے۔

تشریح: ماقبل میں تکبیر کا مسئلہ تھا کہ عربی زبان کے علاوہ دوسری زبان میں کہنا جائز ہے یا نہیں؟ اور یہاں اذان کے مسئلہ کا ذکر ہے کہ اذان اگر فارسی زبان میں دی جائے تو یہ جائز ہے یا نہیں؟ موصوف نے اصول ذکر کیا کہ اذان میں تعارف کا اعتبار ہے، مبسوط میں مذکور ہے کہ حسن بن زیاد نے امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ سے روایت کیا ہے کہ اگر فارسی زبان میں اذان دی گئی اور لوگ جانتے ہیں کہ یہ اذان ہے تو جائز ہے، کیونکہ اصول ہے کہ عرف اذان میں معتبر ہے، جب لوگوں کے ہاں یہ متعارف ہے کہ یہ اذان ہے تو یہ کافی ہے، اس لئے فارسی میں اذان جائز ہے، اور اگر لوگ اس کے اذان ہونے سے واقف نہ ہوں تو جائز نہیں ہے، اس لئے کہ مقصود اذان سے لوگوں کو خبر دینا ہے اور لوگوں کے نہ جاننے کی صورت میں یہ مقصود حاصل نہیں ہوگا۔ افضل یہی ہے کہ اذان عربی زبان میں ہو اور انہی کلمات کے ساتھ ہو جو رائج ہیں، لیکن اگر کسی جگہ غیر عربی میں اذان دینے کا رواج ہو اور لوگ غیر عربی میں ادا کئے گئے کلمات سے اذان کو سمجھ لیتے ہوں تو یہ بھی جائز ہے، کیونکہ اذان کا مقصد اعلام اور اطلاع ہے اور عرف کے اعتبار سے ہر جگہ کے اعلان میں فرق ہوتا ہے۔ ❶

(۲۹) إِنَّ كُلَّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرٌ مَسْنُوْنٍ يُعْتَمَدُ فِيهِ وَمَا لَا فَلَا. ❷

ترجمہ: ہر وہ قیام جس میں کوئی ذکر مسنون ہو تو اس میں ہاتھ باندھے، اور جس قیام میں ذکر مسنون نہ ہو تو اس میں ہاتھ نہ باندھے۔

تشریح: ہر وہ قیام جس میں کوئی ذکر مسنون ہو اور دورانِ قیام کچھ پڑھنا مشروع ہو تو اس

---

❶ (وَفِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ) قِيلَ جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ لِكَوْنِهَا رُكْنًا أَعْظَمُ خَطَرًا مِنَ الْأَذَانِ لِكَوْنِهِ سُنَّةً، وَالْأَذَانُ لَا يَجُوزُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيِّ فَكَيْفَ جَازَتْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ؟ وَوَجْهُهُ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ عَدَمَ جَوَازِ الْأَذَانِ مُطْلَقًا بَلْ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّعَارُفُ، فَإِنَّ الْحَسَنَ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَوْ أُذِّنَ بِالْفَارِسِيَّةِ وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَذَانٌ جَازَ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ لَا يَجُوزُ لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ الْإِعْلَامُ، كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْأَسْرَارِ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٢٨٦، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ١٠١، ط: رحمانیہ

میں ہاتھ باندھے جائیں گے۔ اور وہ قیام جس میں کوئی ذکر مسنون نہ ہو اس میں ہاتھ کھلے چھوڑیں گے، لہذا اس اصول کے پیشِ نظر وتر میں دعائے قنوت کے وقت اور نماز جنازہ کی حالت میں ہاتھ باندھے جائیں گے، کیونکہ ان میں ذکر مسنون و مشروع ہے، وتر میں دعائے قنوت پڑھا جاتا ہے اور نمازِ جنازہ میں ثناء، درود اور دعا پڑھی جاتی ہے۔ قومہ اور تکبیراتِ عیدین میں چونکہ کوئی خاص ذکر مسنون نہیں ہے اس لئے ان حالتوں میں ارسال مسنون ہوگا۔ ❶

(۷۰) إِنَّ التَّعَوُّذَ تَبَعٌ لِلْقِرَاءَةِ دُوْنَ الثَّنَاءِ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ رَحِمَهُمَا اللّٰهُ. ❷

ترجمہ: حضراتِ طرفین رحمہما اللہ کے نزدیک تعوذ قرات کے تابع ہے نہ کہ ثناء کے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتانا چاہتے ہیں کہ حضراتِ طرفین کے نزدیک جس شخص پر قرات واجب ہوگی اس کے لئے تعوذ پڑھنا بھی مسنون ہوگا، مثلاً مسبوق پر قرأت واجب ہے تو اس کے لئے قرأت سے پہلے تعوذ پڑھنا مسنون ہوگا۔ مدرک پر قرأت واجب نہیں ہے اس لئے تعوذ پڑھنا بھی مسنون نہیں ہے۔ ❸

---

❶ أَنَّ كُلَّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ فَالسُّنَّةُ فِيهِ الِاعْتِمَادُ كَمَا فِي حَالَةِ الثَّنَاءِ وَالْقُنُوتِ وَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ، وَكُلُّ قِيَامٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ فَالسُّنَّةُ فِيهِ الْإِرْسَالُ فَيُرْسِلُ فِي الْقَوْمَةِ عَنِ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْأَعْيَادِ، وَبِهِ كَانَ يُفْتِي شَمْسُ الْأَئِمَّةِ السَّرَخْسِيُّ وَبُرْهَانُ الْأَئِمَّةِ وَالصَّدْرُ الشَّهِيدُ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۲۸۸، ط: دار الفكر]

والأصل أن كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه، وما لا فلا، هو الصحيح؛ فيعتمد في حالة القنوت وصلاة الجنازة ويرسل في القومة وبين تكبيران الأعياد.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ص ۶۷، ط: المكتبة العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۱۰۲، ط: رحمانیہ

❸ (فَيَأْتِي بِهِ الْمَسْبُوقُ عِنْدَ قَضَاءِ مَا سَبَقَ) لِأَنَّهُ يَقْرَأُ فَيَتَعَوَّذُ (لَا الْمُقْتَدِي) أَيْ لَا يَأْتِي بِهِ الْمُقْتَدِي لِأَنَّهُ يُثْنِي، وَلَا يَقْرَأُ فَلَا يَتَعَوَّذُ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۹۵، ط: دار إحياء التراث]

ثُمَّ التَّعَوُّذُ تَبَعٌ لِلْقِرَاءَةِ دُونَ الثَّنَاءِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ الْمَسْبُوقُ إِذَا قَامَ إِلَى الْقَضَاءِ دُونَ الْمُقْتَدِي.

[الفتاوى الهندية: كتاب الصلاة، الباب الرابع، ج ۱ ص ۷۴، ط: دار الفكر]

(۱۷) إِنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوْزُ لٰكِنَّهُ يُوْجِبُ الْعَمَلَ. ❶

ترجمہ: قرآن کریم پر خبر واحد کے ساتھ زیادتی کرنا جائز نہیں ہے لیکن خبر واحد عمل کو واجب کرتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے اس مسئلہ کی وضاحت کررہے ہیں کہ نماز میں قراتِ قرآن کی کتنی مقدار فرض اور رکن ہے، احناف کے نزدیک مطلقاً قراتِ قرآن فرض ہے، لہذا کسی ایک آیت کو پڑھنے سے بھی رکن ادا ہو جائے گا، سورہ فاتحہ کا پڑھنا اور اس کے ساتھ سورت کا ملانا یہ دونوں احناف کے نزدیک واجبات میں سے ہیں، امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک سورہ فاتحہ کا پڑھنا رکن ہے اور امام مالک رحمہ اللہ کے ہاں فاتحہ اور سورت ملانا دونوں رکن ہیں۔

امام شافعی اور امام مالک رحمہما اللہ نے مسئلہ مذکورہ پر دلیل کے طور پر جو روایات پیش کی ہے (جو کتاب میں موجود ہیں) موصوف اس اصول سے ان دونوں حضرات کی پیش کردہ روایات کا جواب دے رہے ہیں کہ یہ روایات اخبارِ آحاد ہیں اور اخبارِ آحاد ظنی ہوتی ہیں اور اصولِ فقہ میں یہ بات مذکور ہے کہ رکن دلیلِ قطعی سے ثابت ہوتا ہے نہ کہ دلیلِ ظنی سے، البتہ دلیلِ ظنی عمل کو واجب کرتی ہے اس لئے احناف کے ہاں یہ دونوں واجب ہیں۔ اگر کوئی عمداً چھوڑے گا تو گناہ گار ہوگا اور سہواً چھوٹ جائیں تو سجدہ سہو لازم ہوگا۔ چونکہ اصول ہے کہ خبر واحد کے ذریعہ کتاب اللہ پر زیادتی جائز نہیں ہے اس لئے ان حضرات کی پیش کردہ روایات اور احادیث سے کتاب اللہ ''فَاقْرَؤُوْا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ'' پر زیادتی کرنا جائز نہیں ہوگا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ١٠٤، ط: رحمانیہ

❷ (لكنه يوجب العمل) أي لكن الحديث المذكور يوجب العمل به وبين ذلك بقوله: (فقلنا بوجوبهما) أي قلنا بوجوب قراءة الفاتحة وضم السورة حتى يأثم تاركهما إذا عمد ويلزمه سجود السهو إذا سها، والحاصل أنما نحن عملنا بالعدل باستعمالنا بالقرآن والحديث، وأثبتنا فريضة مطلق القراءة بالنص ووجوبية قراءة الفاتحة وضم السورة بالحديث، وهذا هو العدل في باب إعمال الأخبار، وليس من العدل أن يعمل بأحدهما ويهمل الآخر.

[البناية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ٢ ص ٢١٣، ط: دار الكتب العلمية] =

(۷۲) إِنَّ مَبْنَى الدُّعَاءِ عَلَى الْإِخْفَاءِ. ❶

ترجمہ: دُعا میں اصل اخفاء ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے احناف کے مسلک کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک امام، مقتدی اور مسبوق سب کے لئے آہستہ آمین کہنا مسنون ہے، اور امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک آمین بالجہر مسنون ہے۔ آمین ''اِسْتَجِبْ'' کے معنی میں دعا ہے، اور ضابطہ ہے کہ دعا میں اصل اخفاء ہے، ارشادِ باری تعالیٰ ہے ''اُدْعُوْا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَّخُفْيَةً'' لہذا آمین میں اخفاء مسنون ہوگا۔ ❷

(۷۳) إِنَّ الصَّلَاةَ مَا وُضِعَتْ لِلِاسْتِرَاحَةِ. ❸

ترجمہ: نماز استراحت کے لئے وضع نہیں کی گئی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتانا چاہتے ہیں کہ جب نماز پڑھنے والا اطمینان سے سجدہ کر لے تو کھڑا ہونے کے لئے تکبیر کہے، اور سجدہ ثانیہ سے فراغت کے بعد اپنے پنجوں کے

= وَمِثْلُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ لَا تَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَلَا بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّ الرُّكْنِيَّةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالنَّصِّ فَأَمَّا الْوُجُوبُ فَيَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ وَلَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ، وَالرُّكْنِيَّةُ إِنَّمَا تَثْبُتُ بِمَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ فَأَصْلُ الطَّوَافِ رُكْنٌ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، وَالطَّهَارَةُ فِيهِ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَيَكُونُ مُوجِبُ الْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ فَلَمْ تَصِرْ الطَّهَارَةُ رُكْنًا، وَلَكِنَّهَا وَاجِبَةٌ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب المناسك، باب الطواف، ج۴ ص۳۸، ط: دار المعرفة]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص۱۰۵، ط: رحمانیہ

❷ وَلِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الدُّعَاءِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ اللَّهُمَّ أَجِبْ أَوْ لِيَكُنْ كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا) وَمُوسَى كَانَ يَدْعُو وَهَارُونُ كَانَ يُؤَمِّنُ، وَالسُّنَّةُ فِي الدُّعَاءِ الْإِخْفَاءُ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، فصل بيان حكم التكبير أيام التشريق، ج ۱ ص۲۰۷، ط: دار الكتب العلمية]

لأن الأصل فى الأذكار والدعاء هو الإخفاء.

[فتاوى قاضى خان: كتاب الصوم، فصل فى الوتر، ج ۱ ص ۱۲۰، ط: رحمانیہ]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۱۱۰

بل سیدھا کھڑا ہو جائے، نہ بیٹھے اور نہ اپنے ہاتھوں سے زمین پر ٹیک لگائے، کیونکہ یہ بیٹھنا استراحت کے لئے ہوتا ہے اور نماز استراحت اور آرام کے لئے وضع نہیں کی گئی جیسا کہ اصول میں مذکور ہے۔البتہ عذر کی حالت اور معذور کی حالت اس سے مستثنیٰ ہے۔ ❶

(۴۷) إِنَّ مَا كَانَ عَلَى الْبَدَنِ أَشَقُّ أَوْلَى. ❷

ترجمہ: جو بدن پر زیادہ شاق ہو وہ افضل ہوتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلانا چاہتے ہیں کہ مصلی قعدہ اخیرہ میں کس ہیئت پر بیٹھے؟ تو فرمایا کہ مصلی جس ہیئت پر قعدہ اولی میں بیٹھا تھا اُسی ہیئت پر قعدہ ثانیہ میں بیٹھے یعنی بائیں پاؤں کو بچھا کر اس پر بیٹھ جائے اور دائیں پاؤں کو کھڑا رکھے، اس ہیئت کے ساتھ بیٹھنا بدن پر زیادہ شاق ہے اور عبادت میں نفس پر جو زیادہ شاق ہو وہ افضل ہے، اس لئے اس ہیئت کے ساتھ بیٹھنا افضل ہے۔ ❸

---

❶وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجْلِسُ بَعْدَهَا جِلْسَةً خَفِيفَةً وَتُسَمَّى جِلْسَةَ الِاسْتِرَاحَةِ، وَيَقُومُ مُعْتَمِدًا، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَعَلَ كَذَا، وَلَنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صَدْرِ قَدَمَيْهِ وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ مَا وُضِعَتْ لِلِاسْتِرَاحَةِ، وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الضَّعْفِ وَالْكِبَرِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ا ص ۹۹، ط: دار إحياء التراث]

❷الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ا ص ۱۱۴، ط: رحمانیہ

❸وَلَنَا حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّهَا وَصَفَتْ قُعُودَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ فَذَكَرَتْ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَعَدَ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَقْعُدُ عَلَيْهَا وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى نَصْبًا وَمَا رُوِيَ بِخِلَافِهِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْعُذْرِ لِلْكِبَرِ وَلِأَنَّ الْقُعُودَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّا أَشَقُّ عَلَى الْبَدَنِ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ا ص ۲۵، ط: دار المعرفة]

وَإِنْ شَاءَ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَمَا قُدِّمَ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ فَهُوَ أَفْضَلُ لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ الْمُسَارَعَةِ وَالرَّغْبَةِ فِي الْعِبَادَةِ، وَلِأَنَّهُ أَشَقُّ عَلَى الْبَدَنِ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب المناسك، ج۴ ص ۳۲، ط: دار المعرفة]

وَأَمَّا صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ، وَهُوَ صَوْمُ سَيِّدِنَا دَاوُد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلِأَنَّهُ أَشَقُّ عَلَى الْبَدَنِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصوم، فصل أنواع الصيام، ج ۲ ص ۷۹، ط: دار الكتب العلمية]

(۷۵) إِنَّ مَا لَا يَسْتَحِيْلُ سُؤَالُهُ مِنَ الْعِبَادِ يَشْبَهُ كَلَامَ النَّاسِ وَيَسْتَحِيْلُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ. ❶

ترجمہ: جس چیز کا مانگنا بندوں سے محال نہ ہوتو یہ کلام الناس کے مشابہ ہے، اور جس چیز کا مانگنا بندوں سے محال ہوتو یہ کلام الناس کے مشابہ نہیں ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس بات کی وضاحت فرمارہے ہیں کہ کن الفاظ میں دعا کرنی چاہئے اور کن میں نہیں؟ تو فرمایا کہ درود کے بعد ایسے الفاظ کے ساتھ دعا نہ کی جائے جو لوگوں کے کلام کے مشابہ ہو، پھر کون سی دعا کلام الناس سے مشابہت رکھتی ہے اور کون سی نہیں، تو اس کے بارے میں فرمایا کہ جن چیزوں کا بندوں سے مانگنا محال نہ ہو جیسے "اَللّٰهُمَّ زَوِّجْنِيْ فُلَانَةً" (اے اللہ! فلاں عورت سے میری شادی کرادیجئے) مجھے نوکری دلا دیجئے وغیرہ، اور اس طرح کے سوالات چونکہ بندوں سے کئے جاسکتے ہیں اس لئے یہ کلام الناس کے مشابہ ہوں گے اور ان کلمات کے ذریعے دعا مانگنا مناسب نہیں ہے، البتہ وہ سوالات جن کا تعلق صرف اللہ کی ذات سے ہے، جیسے اے اللہ! میری مغفرت فرمادیجئے، میرے گناہوں کو معاف فرمادیجئے، یہ اور اس طرح کی دعاؤں کا قبول کرنا چونکہ بندوں کی طرف سے محال ہے، اس لئے یہ کلامِ خداوندی کے مشابہ ہوں گے اور ان کے ذریعے دعا کرنا بھی صحیح ہوگا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۱۱۵، ط: رحمانیہ

❷ مَا يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ هُوَ مَا لَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنْ غَيْرِهِ تَعَالَى كَقَوْلِهِ أَعْطِنِي كَذَا أَوْ زَوِّجْنِي امْرَأَةً، وَمَا لَا يُشْبِهُ كَلَامَ النَّاسِ هُوَ مَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنْ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَنَحْوِ ذَلِكَ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، فصل بيان من يجب عليه تكبير التشريق، ج ۱ ص ۲۱۳، ط: دار الكتب العلمية]

وَفَسَّرُوهُ بِمَا لَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنَ الْعِبَادِ نَحْوَ أَعْطِنِي كَذَا وَزَوِّجْنِي امْرَأَةً وَمَا لَا يُشْبِهُ كَلَامَهُمْ مَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنْهُمْ نَحْوَ اغْفِرْ لِي، لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ).

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۳۵۰، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(۷۶) إِنَّ الْخِطَابَ حَظُّ الْحَاضِرِيْنَ. ❶

ترجمہ: خطاب حاضرین کا حصہ ہے۔

تشریح: اس اصول سے صاحبِ ہدایہ اس بات کی وضاحت فرمارہے ہیں کہ مصلی تشہد، درود اور دعا کے بعد دونوں طرف سلام پھیرے، پہلے دائیں جانب پھر بائیں جانب، اور پہلا سلام پھیرتے ہوئے ان لوگوں کی نیت کرے جو اس کے دائیں جانب ہیں خواہ مرد ہوں یا عورتیں، اور ملائکہ حفظہ کی نیت کرے، اور اسی طرح بائیں جانب سلام پھیرتے وقت ان لوگوں کی نیت کرے جو اس کی بائیں طرف ہیں کیونکہ اعمال کا دارومدار نیت پر ہے۔ صاحبِ ہدایہ فرماتے ہیں کہ ہمارے زمانے میں عورتوں کی نیت نہ کرے کیونکہ اس زمانہ میں عورتوں کا جماعت میں حاضر ہونا باجماعِ متاخرین متروک ہے، اور جو مسلمان نماز میں شریک نہیں ان کی بھی نیت نہ کرے، اس لئے کہ ''السلام علیکم'' میں جو خطاب ہے وہ حاضرین کے لئے ہے، اور اصول ہے کہ خطاب حاضرین کا حصہ ہے، اس لئے جو لوگ نماز میں شریک ہیں ان کو سلام شامل ہوگا اور جو لوگ شریک نہیں ان کو یہ شامل نہیں ہوگا۔ ❷

(۷۷) إِنَّ التَّخْيِيْرَ يُنَافِي الْفَرْضِيَّةَ وَالْوُجُوْبَ. ❸

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص۱۱۶، ط: رحمانيه

❷ (لأن الخطاب حظ الحاضرين) هـذا التعليل يتأتى في النساء لأنهن منعن عن الحضور في هذا الزمان، ولا يتأتى فيمن لا شركة له في الصلاة، لأن عدم الشركة في الصلاة لا يستلزم الغيبة.
[البناية: كتاب الصلاة، صفة الصلاة، ج۲ ص۲۸۶، ط: دار الكتب العلمية]

وَأَمَّا النِّيَّةُ فَيَنْوِي بِكُلِّ تَسْلِيمَةٍ مَنْ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْحَفَظَةِ الْحَاضِرِينَ الَّذِينَ لَهُمْ شَرِكَةٌ فِي صَلَاتِهِ، لِأَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ وَهُوَ لَمَّا اشْتَغَلَ بِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْغَائِبِ عَنْهُمْ فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ التَّحَلُّلِ، لِأَنَّهُ صَارَ حَاضِرًا وَقَالُوا لَا يَنْوِي النِّسَاءَ فِي زَمَانِنَا لِعَدَمِ حُضُورِهِنَّ الْجَمَاعَةَ وَلِكَرَاهِيَتِهِ وَإِنَّمَا خُصَّ الْحَاضِرُونَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ خِطَابًا لِلْغَائِبِيْنَ.
[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، صفة الصلاة، ج ۱ ص۱۲۶، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص۱۱۷، ط: رحمانيه

ترجمہ: کسی چیز کا اختیار دینا یہ فرضیت اور وجوب کے منافی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ سے حضراتِ احناف کے مسلک کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک مصلی جب سلام پھیرتا ہے تو اُسے لفظ "اَلسَّلَامُ عَلَیْکُمْ" ادا کرنا واجب ہے فرض نہیں، امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک لفظِ سلام کہنا رکن اور فرض ہے نہ کہ واجب، وجوب کی دلیل یہ ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے جب حضرت عبداللہ بن مسعود رضی اللہ عنہ کو تشہد کی تعلیم دی تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا "إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُکَ فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُوْمَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ" اس میں آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے سلام سے نماز پوری ہونے کا حکم لگایا ہے اور اس کو بیٹھنے اور کھڑے ہونے کے درمیان اختیار دیا ہے اور اصول ہے کہ اختیار دینا کسی چیز کے فرض اور واجب ہونے کے منافی ہے، لہٰذا مقدارِ تشہد کے بعد سلام وغیرہ کوئی چیز فرض نہیں ہے۔ ہم نے وجوب کو احتیاطاً اس حدیث کی وجہ سے ثابت کیا ہے جس کو امام شافعی رحمہ اللہ نے بطورِ دلیل ذکر کیا ہے، یعنی "تَحْرِيْمُهَا التَّكْبِيْرُ" تو یہ حدیث خبر واحد ہے اور خبر واحد سے وجوب تو ثابت ہو جاتا ہے مگر فرضیت ثابت نہیں ہوتی، اس لئے کہ ثبوتِ فرضیت کے لئے قطعی الدلالت نص کی ضرورت ہوتی ہے۔ [1]

---

[1] وَلَنَا مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمَّا عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ قَالَ لَهُ: إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ. وَجْهُ التَّمَسُّكِ بِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَكَمَ بِتَمَامِ الصَّلَاةِ قَبْلَ السَّلَامِ وَخَيَّرَهُ بَيْنَ الْقُعُودِ وَالْقِيَامِ، وَهَذَا يُنَافِي فَرْضِيَّةَ أَمْرٍ آخَرَ وَوُجُوبَهُ، إِلَّا أَنَّا أَثْبَتْنَا الْوُجُوبَ بِمَا رَوَاهُ احْتِيَاطًا دُونَ الْفَرْضِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ وَاحِدٍ، وَبِمِثْلِهِ لَا تَثْبُتُ الْفَرْضِيَّةُ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۳۲۲، ط: دار الفكر]

فصل فی القراء ة

(۷۸) إِنَّ مَا كَانَ مُكَمِّلًا لِشَيْءٍ فَهُوَ تَابِعٌ لَهُ. ❶

ترجمہ: جو چیز کسی دوسری چیز کو مکمل کرنے والی ہو وہ اس کے تابع ہوتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ دن کے نفل میں اخفاء واجب ہے اور رات کے نفل میں اختیار ہے جہر کرے یا اخفاء کرے، اس کی دلیل یہ ہے کہ نفل پڑھنے والے کو قیاس کیا گیا ہے تنہا فرض ادا کرنے والے پر، یعنی جیسے فرض میں منفرد شخص کو حکم ہے کہ دن کے فرائض میں وجوباً اخفاء کرے گا اور رات کی نمازوں میں اس کو اختیار ہے چاہے جہر کرے یا اخفاء کرے، وجہ اس کی یہ ہے کہ نفل فرض کی تکمیل کرنے والا ہوتا ہے، اور اصول ہے کہ جو چیز کسی چیز کو مکمل کرنے والی ہو وہ اس کے تابع ہوتی ہے، لہذا نفل بھی فرض کے تابع ہوگا، اور رات کے فرضوں میں منفرد کو اختیار ہے کہ جہر کرے یا اخفاء، اسی طرح رات کی نفلوں میں بھی اختیار ہے، چونکہ دن کے فرضوں میں اخفاء متعین ہے لہذا دن کی نفلوں میں بھی اخفاء متعین ہوگا۔ ❷

(۷۹) إِنَّ الْجَهْرَ يَخْتَصُّ إِمَّا بِالْجَمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِيْ حَقِّ الْمُنْفَرِدِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيْرِ. ❸

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، فصل في القراء ة، ج ا ص ۱۱۸، ط: رحمانیہ

❷ (فيكون تبعا له) أي إذا كان التطوع مكملا للفرض، فيكون التطوع تبعا للفرض، والتبعية تستدعي أن يكون الحكم في النابع كالحكم في المتبوع فيما يصلح تبعا له، كالجندي يصير مقيما في المفازة لإقامة إمامه في المصر، وإنما قيدنا بقولنا فيما يصلح تبعا له احترازا عن حكم الجواز والفساد، فإنه إذا صلى الأربع قبل الظهر ثم شرع في الظهر وأفسدها لا يرى ذلک إلى فساد السنة قبلها، وإن كانت شرعيتها لتكميل القرض أيضا لما كان لكل واحدة منهما تحريمة مبتدأة غير مبنية أحدهما على الأخرى. وقولنا غير مبنية احترازا عن صلاة المقتدي حيث تفسد بفساد صلاة الإمام وإن كانت لصلاة كل واحد منهما تحريمة مبتدأة.

[البناية: كتاب الصلاة، فصل في القراء ة، ج۲ ص ۲۹۶، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، فصل في القراء ة، ج ا ص ۱۱۸، ط: رحمانیہ

ترجمہ: جہر یا تو جماعت کے ساتھ واجب ہے، یا منفرد کے حق میں بطورِ تخییر واجب ہے۔

تشریح: مسئلہ یہ ہے کہ اگر کسی شخص کی عشاء کی نماز فوت ہوگئی، تو اس نے اس نماز کو آفتاب طلوع ہونے کے بعد قضا کیا تو اس کی دو صورتیں ہیں یا تو با جماعت قضا کرے گا یا تنہا، اگر جماعت کے ساتھ قضا کی ہے تو جہر کرے، لیکن اگر مذکورہ قضا نماز تنہا پڑھے تو اخفاء واجب ہے اور اس کو جہر اور اخفا کے درمیان اختیار نہیں۔ وجہ اس کی یہ ہے کہ جہر کرنا دو صورتوں میں مختص ہے، ایک یہ کہ نماز با جماعت ہو، دوم یہ کہ نماز وقت کے اندر ہو، پہلی صورت میں جہر واجب ہے، اور دوسری صورت میں منفرد کے حق میں بطور اختیار کے ہے۔ حاصل یہ ہے کہ جہر اور اخفا شرعی توقیف پر موقوف ہے، اور شریعت میں جہر دو طریقوں سے پایا جاتا ہے، ایک تو جہر واجب ہے، یہ اس وقت ہے کہ جماعت سے جہری نماز پڑھی جائے خواہ ادا ہو یا قضا ہو، اور دوم جہر مخیّر، یہ اس وقت ہے جب کہ منفرد وقت کے اندر جہری نماز پڑھے، اور چونکہ یہاں جب کہ منفرد طلوعِ آفتاب کے بعد جہری نماز پڑھتا ہے تو دونوں باتوں میں سے کوئی بات نہیں پائی گئی، یعنی نہ جماعت ہے اور نہ وقت، اس لئے اس صورت میں نہ جہر واجب ہوگا اور نہ جہر مخیّر، بلکہ اخفا واجب ہوگا۔ ❶

---

❶وَمَنْ فَاتَتْهُ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إنْ أَمَّ فِيهَا جَهَرَ وَإِنْ صَلَّى وَحْدَهُ خَافَتَ حَتْمًا وَلَا يَتَخَيَّرُ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ الْجَهْرَ يَخْتَصُّ إمَّا بِالْجَمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ وَلَمْ يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٥٧، ط: المطبعة الخيرية]

(لأن الجهر يختص إما بالجماعة حتما) أى لأن الجهر بالقراءة مخصوص أما فى الصلاة بالجماعة على سبيل الحتم أى الوجوب (أو بالوقت) أى وإما أن يختص بوقت الصلاة (فى حق المنفرد وعلى وجه التخيير) بين الجهر والإخفاء (ولم يوجد أحدهما) أى أحد المذكورين وهما أى الجماعة والوقت فى حق المنفرد وحاصله أن سبب الجهر إما الجماعة وذلك حتم، وإما الوقت وذلك فيه خيار للمنفرد بين الأمرين الجهر والمخافتة، والمنفرد القاضى لا يوجد فى حقه لا الجماعة ولا الوقت فلا يجهر.

[البناية: كتاب الصلاة، فصل فى القراءة، ج ٢ ص ٢٩٧، ط: دار الكتب العلمية]

(۸۰) إِنَّ الْوَاجِبَ إِذَا فَاتَ عَنْ وَقْتِهِ لَا يُقْضَى إِلَّا بِدَلِيلٍ. ❶

ترجمہ: واجب جب اپنے وقت سے فوت ہو جائے تو بغیر دلیل کے اس کی قضا نہیں کی جاتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا سمجھنا موقوف ہے ایک مسئلہ پر، مسئلہ یہ ہے کہ ایک شخص نے عشاء کی پہلی دو رکعت میں سورت پڑھی مگر سورہ فاتحہ نہیں پڑھی، تو یہ شخص آخری دو رکعتوں میں سورہ فاتحہ کی قضا نہیں کرے گا۔ اور اگر پہلی دو رکعتوں میں سورہ فاتحہ کے بعد کچھ اور نہیں پڑھا تو آخری دو رکعتوں میں سورہ فاتحہ اور سورت دونوں پڑھے گا، اور دونوں کے ساتھ جہر کرے، یہ حضراتِ طرفین کے نزدیک ہے، اور امام ابو یوسف رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ سورہ فاتحہ اور سورت دونوں میں سے کسی کی قضاء نہ کرے، بلکہ علی حالہ نماز پڑھے گا اور اخیر میں سجدہ سہو کرے گا۔ وجہ اس کی یہ ہے کہ سورہ فاتحہ اور سورت ان دونوں میں سے ہر ایک واجب ہے، اور اصول ہے کہ واجب جب اپنے وقت سے فوت ہو جائے تو اس کی قضاء نہیں کی جاتی الّا یہ کہ کوئی دلیلِ قضاء پائی جائے، اور یہاں پر دلیلِ قضاء موجود نہیں، اس لئے ان دونوں کی قضاء بھی نہیں ہوگی۔ صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ سے امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے مسلک کو ثابت کیا ہے۔ ❷

(۸۱) إِنَّ الْمُخَافَتَةَ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ وَالْجَهْرَ أَنْ يُسْمِعَ غَيْرَهُ عِنْدَ الْفَقِيهِ أَبِي

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ج ١ ص ١١٨، ط: رحمانيہ

❷ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَقْضِي وَاحِدَةً مِنْهُمَا) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاجِبٌ، وَلِهَذَا لَوْ تَرَكَ إِحْدَاهُمَا سَاهِيًا وَجَبَ عَلَيْهِ سَجْدَةُ السَّهْوِ وَقَضَاهَا فِي الشَّفْعِ الثَّانِي أَوْ لَمْ يَقْضِ، وَالْوَاجِبُ إِذَا فَاتَ عَنْ وَقْتِهِ لَا يُقْضَى إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ لِأَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ أَنْ يَكُونَ مَا لَهُ مَشْرُوعًا لِيُصْرَفَ إِلَى مَا عَلَيْهِ، وَالسُّورَةُ فِي الْأُخْرَيَيْنِ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ.

[العناية: كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ج ١ ص ٣٢٩، ط: دار الفكر]

وقال أبو يوسف لا تقضى السورة أصلا لأن الواجب إذا فات عن محله لا يقضى إلا بدليل وهو مفقود هنا قوله: وهو الأشبه، لأن السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون العكس.

[حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: كتاب الصلاة، فصل في بيان واجب الصلاة، ص ٢٥٥، ط: دار الكتب العلمية]

جَعْفَرَ الْهِنْدُوَانِيِّ وَعِنْدَ الْكَرْخِيِّ أَدْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ وَأَدْنَى الْمُخَافَتَةِ تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ. ❶

ترجمہ: اخفاء یہ ہے کہ مصلّی اپنے آپ کو سنائے اور جہر یہ ہے کہ دوسرے کو سنائے، یہ تعریف فقیہ ابوجعفر الہندوانی کے نزدیک ہے، اور امام کرخی کے نزدیک جہر کی ادنی مقدار یہ ہے کہ قاری اپنے آپ کو سنائے، اور مخافت کی ادنی مقدار حروف کی تصحیح ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ پر فقہی مسئلہ کی تفریع کی ہے، مسئلہ یہ ہے کہ اگر کسی شخص نے اپنی بیوی سے "أَنْتِ طَالِقٌ" یا غلام سے "أَنْتَ حُرٌّ" کہا اور کہنے والے نے بذاتِ خود نہیں سنا، تو امام کرخی رحمہ اللہ کے نزدیک طلاق اور عتاق واقع ہو جائیں گے، اور امام ابوجعفر ہندوانی رحمہ اللہ کے نزدیک واقع نہیں ہوں گے۔ اور اسی طرح اگر ان دونوں کے ساتھ جہر کیا اور استثناء کا ایسے طور پر اخفاء کیا کہ خود بھی نہیں سن سکا تو امام کرخی رحمہ اللہ کے نزدیک طلاق اور عتاق واقع نہیں ہوں گے اور استثناء معتبر ہوگا، اور امام ابوجعفر ہندوانی رحمہ اللہ کے نزدیک دونوں فی الحال واقع ہو جائیں گے اور استثناء معتبر نہیں ہوگا، اور اسی اختلاف پر ذبیحہ پر تسمیہ پڑھنا اور وجوبِ سجدہ تلاوت ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، فصل في القراءة، ج ۱ ص ۱۱۹، ط: رحمانیہ

❷ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ حَدَّ الْجَهْرِ وَالْإِخْفَاءِ لِلِاخْتِلَافِ مَعَ اخْتِلَافِ التَّصْحِيحِ فَذَهَبَ الْكَرْخِيُّ إِلَى أَنَّ أَدْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ وَأَدْنَى الْمُخَافَتَةِ تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ، وَفِي الْبَدَائِعِ: مَا قَالَهُ الْكَرْخِيُّ أَقْيَسُ وَأَصَحُّ، وَفِي كِتَابِ الصَّلَاةِ لِمُحَمَّدٍ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ قَالَ: إِنْ شَاءَ قَرَأَ فِي نَفْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ جَهَرَ وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ. وَأَكْثَرُ الْمَشَايِخِ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْجَهْرَ أَنْ يُسْمِعَ غَيْرَهُ وَالْمُخَافَتَةَ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْهِنْدُوَانِيِّ، وَكَذَا كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ كَالتَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَوُجُوبِ السَّجْدَةِ بِالتِّلَاوَةِ وَالْعَتَاقِ وَالطَّلَاقِ وَالِاسْتِثْنَاءِ حَتَّى لَوْ طَلَّقَ وَلَمْ يُسْمِعْ نَفْسَهُ لَا يَقَعُ، وَإِنْ صَحَّحَ الْحُرُوفَ، وَفِي الْخُلَاصَةِ الْإِمَامُ إِذَا قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمُخَافَتَةِ بِحَيْثُ سَمِعَ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ لَا يَكُونُ جَهْرًا وَالْجَهْرُ أَنْ يَسْمَعَ الْكُلُّ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۳۵۶، ط: دار الكتاب الإسلامي]

باب الإمامة

(۸۲) إِنَّ اِقْتِدَاءَ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ لَا يَجُوزُ. ❶

ترجمہ: مفترض کی اقتداء نفل پڑھنے والے کے پیچھے جائز نہیں ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ بالغ حضرات کا بچے کی اقتداء کرنا جائز نہیں ہے، کیونکہ مکلّف نہ ہونے کی وجہ سے وہ نفل ادا کرنے والا ہے، اور اصول ہے کہ فرض پڑھنے والے کی اقتداء نفل پڑھنے والے کے پیچھے جائز نہیں۔ ❷

(۸۳) إِنَّ الْقَوِيَّ لَا يَبْنِيْ عَلَى الضَّعِيفِ. ❸

ترجمہ: قوی کی ضعیف پر بناء نہیں ہوتی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ بالغ مرد کا بچہ کی اقتداء کرنا کسی بھی نماز میں جائز نہیں ہے، خواہ نفل مطلق ہو یا مؤقت ہو، وجہ یہ ہے کہ بچہ کی نفل نماز بالغ کی نفل سے کمتر اور ادنی ہے، کیونکہ بالاتفاق اگر بچہ نفل نماز شروع کر کے فاسد کر دے تو اس پر اس کی قضا واجب نہیں ہوتی، اور اگر بالغ نماز فاسد کر دے تو اس کے ذمہ قضاء کرنا واجب ہے۔ اصول یہ ہے کہ ضعیف پر قوی کی بنا درست نہیں ہے، بچے کی نماز بالغوں کی نماز کے مقابلے میں ضعیف ہے اس لئے بنا درست نہیں ہے۔ ❹

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ا ص ۱۲۶، ط: رحمانیہ

❷ اِقْتِدَاءُ الْبَالِغِينَ بِالصِّبْيَانِ فِي الْفَرَائِضِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا، لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنَ الصَّبِيِّ لَا يَقَعُ فَرْضًا فَكَانَ اقْتِدَاءَ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، فصل شرائط أركان الصلاة، ج ا ص ۱۴۳، ط: دار الكتب العلمية]

فلا تجوز إمامة الصبي في صلاة الفرض، وقال الشافعي: تجوز؛ لأن العمل يصح من الصبي نفلًا لا فرضاً، واقتداء المفترض بالمتنفل لا يجوز عندنا.

[المحيط البرهاني: كتاب الصلاة، الفصل السادس عشر، ج ا ص ۴۰۶، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ا ص ۱۲۷، ط: رحمانیہ

❹ إِمَامَةُ الصَّبِيِّ فِي التَّرَاوِيحِ وَالسُّنَنِ الْمُطْلَقَةِ جَوَّزَهُ مَشَايِخُ بَلْخٍ وَلَمْ يُجَوِّزْهُ مَشَايِخُنَا؛ لِأَنَّ =

(۸۴) إِنَّ الشَّیْءَ لَا یَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ. ❶

ترجمہ: کوئی بھی چیز اپنے اوپر کی چیز کے لئے ضامن نہیں ہوسکتی۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول کی روشنی میں ایک فقہی مسئلہ بتلا رہے ہیں۔ مسئلہ یہ ہے کہ پاک اور تندرست آدمی معذور شخص کے پیچھے نماز نہ پڑھے اور نہ پاک عورت مستحاضہ عورت کے پیچھے پڑھے، وجہ یہ ہے کہ مقتدی چونکہ پاک او غیر معذور ہے اور امام معذور ہے، تو مقتدی کی نماز کا حال امام کی نماز سے اقوی اور ارفع ہے اور امام کی نماز کا حال کمتر اور ادنی ہے اور اصول ہے کہ کمتر اور اضعف اقوی کو متضمن نہیں ہوتا، تو اب امام کی نماز مقتدی کی نماز کو متضمن نہیں ہوگی، حالانکہ امام کی نماز مقتدی کی نماز کو متضمن ہوتی ہے، اسی لئے پاک اور غیر معذور مرد کا معذور کی اقتداء کرنا جائز نہیں ہے، اور اسی طرح پاک عورت کی نماز مستحاضہ کے پیچھے درست نہیں ہے، کیونکہ مستحاضہ کی نماز کا حال مقتدی عورت کی نماز کے حال سے ناقص ہے۔ ضابطہ یہ ہے کہ کوئی بھی چیز اپنے سے کم تر چیز کی ضامن ہوسکتی ہے، لیکن اپنے سے بلند تر کی ضامن نہیں ہوسکتی۔ اسی طرح قاری اور پڑھے ہوئے شخص کے لئے اُمی اور اَن پڑھ کی اقتداء کرنا اور کپڑا پہننے والے کے لئے برہنہ شخص کی اقتداء درست نہیں ہے۔ ❷

=نَفْلَ الصَّبِيِّ دُونَ نَفْلِ الْبَالِغِ حَيْثُ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ بِالْإِفْسَادِ بِالْإِجْمَاعِ وَلَا يَبْنِي الْقَوِيُّ عَلَى الضَّعِيفِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، ج ١ ص ٩٩، ط: المطبعة الخيرية]

وَلَمْ يُجَوِّزْهُ مَشَايِخُ بُخَارَى وَهُوَ الْمُخْتَارُ، لِأَنَّ نَفْلَ الصَّبِيِّ دُونَ نَفْلِ الْبَالِغِ حَيْثُ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ بِالْإِفْسَادِ وَلَا يُبْنَى الْقَوِيُّ عَلَى الضَّعِيفِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٤٠، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٢٨، ط: رحمانيه

❷ وَفَسَدَ اقْتِدَاءُ طَاهِرٍ بِصَاحِبِ الْعُذْرِ الْمُفَوِّتِ لِلطَّهَارَةِ، لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَقْوَى حَالًا مِنْ الْمَعْذُورِ وَالشَّيْءُ لَا يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ وَالْإِمَامُ ضَامِنٌ بِمَعْنَى تَضْمَنُ صَلَاتُهُ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ٣٨١، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(وَقَارِئٍ بِأُمِّيٍّ) لِأَنَّ الْقَارِئَ أَقْوَى حَالًا مِنْهُ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ اقْتِدَاءُ أُمِّيٍّ بِأَخْرَسَ، لِأَنَّ الْأُمِّيَّ =

(۸۵) إِنَّ التَّيَمُّمَ طَهَارَةٌ مُطْلَقَةٌ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ رَحِمَهُمَا اللهُ وَطَهَارَةٌ ضَرُوْرِيَّةٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ. ❶

ترجمہ: حضراتِ شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک تیمّم طہارتِ مطلقہ ہے اور امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک طہارتِ ضروریہ ہے۔

تشریح: حضراتِ شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک متوضی متیمم کی اقتداء کرسکتا ہے، اور امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک نہیں کرسکتا۔ امام محمد رحمہ اللہ اس کی وجہ یہ ذکر کرتے ہیں کہ تیمّم طہارتِ ضروریہ ہے اور طہارت بالماء طہارتِ اصلیہ ہے، اور اس بات میں کوئی شک نہیں کہ جو شخص طہارتِ اصلیہ پر مشتمل ہے اس کا حال قوی ہے بہ نسبت اس کے حال کے جو طہارتِ ضروریہ پر مشتمل ہے، پس معلوم ہوا کہ مقتدی کا حال امام کے حال سے قوی ہے اور یہ بات مسلّم ہے کہ ادنی حال والا شخص اقوی اور ارفع حال والے کی امامت نہیں کرسکتا، لہذا متیمم کے لئے متوضیین کی امامت کرنا جائز نہیں ہے۔ حضراتِ شیخین فرماتے ہیں کہ تیمّم طہارتِ مطلقہ ہے، یہی وجہ ہے کہ تیمّم بقدرِ حاجت وضرورت کے ساتھ مقدر نہیں بلکہ دس سال تک اگر پانی دستیاب نہ ہو یا اس کے استعمال پر قدرت نہ ہو تو تیمّم مشروع رہے گا، پس جب تیمّم طہارتِ مطلقہ ہے تو متیمم اور متوضی دونوں کا حال یکساں ہے، لہذا

=أَقْوَى حَالًا مِنْهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى التَّحْرِيمَةِ (وَمُكْتَسٍ بِعَارٍ وَغَيْرِ مُومِئٍ بِمُومِئٍ) لِقُوَّةِ حَالِهِمَا وَالشَّيْءُ لَا يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٤١، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(وَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُؤَجِّرَ مَا اسْتَعَارَهُ) فَإِنْ آجَرَهُ فَعَطِبَ ضَمِنَ، لِأَنَّ الْإِعَارَةَ دُونَ الْإِجَارَةِ وَالشَّيْءُ لَا يَتَضَمَّنُ مَا فَوْقَهُ وَلِأَنَّ مُقْتَضَى الْعَارِيَّةِ الرُّجُوعُ وَتَعَلُّقُ الْمُسْتَأْجِرِ بِهَا يَمْنَعُ ذَلِكَ فَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ فَإِنْ آجَرَهَا ضَمِنَ حِينَ سَلَّمَهَا، وَإِنْ شَاءَ الْمُعِيرُ ضَمِنَ الْمُسْتَأْجِرُ، لِأَنَّهُ قَبَضَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَالِكِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب العارية، ج ١ ص ٣٥١، ط: المطبعة الخيرية]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٢٩، ط: رحمانيہ

ایک دوسرے کی امامت بھی کر سکتے ہیں۔ ❶

(۸۶) إِنَّ الْاِقْتِدَاءَ شِرْكَةٌ وَمُوَافَقَةٌ. ❷

ترجمہ: اقتداءشرکت اور موافقت کا نام ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایک فرض ادا کرنے والا دوسرا فرض ادا کرنے والے کی اقتداء نہ کرے، مثلاً ظہر کی نماز پڑھنے والے کی اقتداء عصر کی نماز پڑھنے والے کے پیچھے جائز نہیں، قاعدہ ہے کہ اقتداء نام ہے تحریمہ کے اندر شرکت اور افعالِ بدنیہ کے اندر موافقت کا، اور شرکت میں موافقت اس وقت ہوسکتی ہے جبکہ دونوں کی تحریمہ اور افعال میں اتحاد ہو، اور چونکہ مذکورہ صورت میں اتحاد نہیں اس لئے اقتداء بھی درست نہیں ہے۔ ❸

---

❶(قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَؤُمَّ الْمُتَيَمِّمُ الْمُتَوَضِّئِينَ) وَهَذَا عِنْدَهُمَا، لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُطْلَقَةٌ غَيْرُ مُؤَقَّتَةٍ بِوَقْتٍ بِخِلَافِ طَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ا ص ٦٢، ط: المطبعة الخيرية]

(لَا اقْتِدَاءَ مُتَوَضِّئٍ بِمُتَيَمِّمٍ) أَيْ لَا يُفْسِدُ اقْتِدَاءُ مُتَوَضِّئٍ بِمُتَيَمِّمٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُفْسِدُ، لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ بِالْمَاءِ أَصْلِيَّةٌ فَيَكُونُ بِنَاءُ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ فَلَا يَجُوزُ. وَلَهُمَا مَا رُوِيَ أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ وَهُوَ مُتَيَمِّمٌ عَنِ الْجَنَابَةِ وَهُمْ مُتَوَضِّئُونَ فَعَلِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُطْلَقَةٌ وَلِهَذَا لَا تَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ عِنْدَنَا.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ا ص ۱۴۳، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷الهداية: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ا ص ۱۳۰، ط: رحمانیہ

❸(قَوْلُهُ: وَلَا مَنْ يُصَلِّي فَرْضًا خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي فَرْضًا آخَرَ) لِأَنَّ الِاقْتِدَاءَ شِرْكَةٌ وَمُوَافَقَةٌ فَلَا بُدَّ مِنَ الِاتِّحَادِ وَسَوَاءٌ تَغَايَرَ الْفَرْضَانِ اسْمًا أَوْ صِفَةً كَمُصَلِّي ظُهْرِ أَمْسِ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي ظُهْرَ الْيَوْمِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ا ص ٦٢، ط: المطبعة الخيرية]

لَا يَجُوزُ اقْتِدَاءُ مُفْتَرِضٍ بِمُفْتَرِضٍ فَرْضًا آخَرَ...... وَحَاصِلُهُ أَنَّ اتِّحَادَ الصَّلَاتَيْنِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الِاقْتِدَاءِ، لِأَنَّ الِاقْتِدَاءَ شِرْكَةٌ وَمُوَافَقَةٌ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِالِاتِّحَادِ وَذَلِكَ بِأَنْ يُمْكِنَهُ =

باب الحدث فی الصلاۃ

(۸۷) إِنَّ الْإِنْصِرَافَ عَلَى قَصْدِ الْإِصْلَاحِ لَا يَمْنَعُ الْبِنَاءَ وَالْإِنْصِرَافُ عَلَى قَصْدِ الرَّفْضِ وَالتَّرْكِ يَمْنَعُهُ. ❶

ترجمہ: اگر (قبلہ کی طرف سے) پھرنا نماز کی اصلاح کے ارادے سے ہوتو یہ مانع بناء نہیں ہے، اور اگر نماز کو چھوڑنے اور ترک کے ارادے سے ہوتو پھر بنا کرنا جائز نہیں ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص کو حالتِ نماز میں یہ گمان ہوا کہ اس کو حدث ہو گیا، پس وہ اپنی نماز کی جگہ سے پھر گیا، پھر اس کو معلوم ہوا کہ حدث نہیں ہوا تھا، تو اب دیکھا جائے گا کہ اس کا قبلہ کی طرف سے پھرنا نماز کی اصلاح کے ارادے سے تھا یا نماز کو چھوڑنے کے ارادے سے تھا، اگر ثانی ہے تو اس کا بناء کرنا جائز نہیں ہے، خواہ مسجد سے نکلا ہو یا نہ نکلا ہو، اور اگر اول ہے تو اس کی بھی دو صورتیں ہیں، مسجد سے خروج پایا گیا ہو یا نہیں، اگر مسجد سے نکلنا پایا گیا تو اس وقت از سر نو نماز پڑھے بناء کرنا جائز نہیں ہے، اور اگر مسجد سے نہیں نکلا تو وہ اپنی باقی نماز پوری کرے از سر نو پڑھنے کی کوئی ضرورت نہیں ہے، کیونکہ یہ شخص اصلاحِ نماز کے ارادے سے پھرا تھا اس لئے پھرنا مفسد نماز نہیں ہوگا، چنانچہ اگر وہ متحقق ہو جاتا جو اس نے توہم کیا تھا یعنی واقعی حدث ہوتا تو وہ اپنی نماز کی بنا کرتا، پس اصلاح کے ارادے کو حقیقتِ اصلاح کے ساتھ لاحق کیا گیا ہے۔ بخلاف اس کے کہ اگر اس نے گمان کیا کہ اس نے بغیر وضو نماز شروع کی ہے پھر وضو کے ارادے سے اس نے رخ پھیرا پھر معلوم ہوا کہ وہ باوضو ہے اور گمان غلط تھا تو اس صورت میں اس کی نماز فاسد ہوگی، اگرچہ وہ مسجد سے باہر نہ نکلا ہو، کیونکہ یہ پھرنا بطورِ رفض ہے یعنی نماز کو چھوڑنے کے طور پر ہے نہ کہ اصلاحِ نماز کے لئے، چنانچہ اگر اس کا بے وضو ہونا متحقق ہو جاتا تو یہ از سر نو نماز پڑھتا۔

= الدُّخُولُ فِي صَلَاتِهِ بِنِيَّةِ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَتَكُونُ صَلَاةُ الْإِمَامِ مُتَضَمِّنَةً لِصَلَاةِ الْمُقْتَدِي وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ضَامِنٌ أَيْ تَتَضَمَّنُ صَلَاتُهُ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٤٢، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث فی الصلاة، ج ١ ص ١٣٢، ط: رحمانيه

پس ضابطہ اور اصل یہ ہی ہے کہ اگر انصراف بقصدِ اصلاح ہو تو نماز فاسد نہیں ہوگی بشرطیکہ خروج من المسجد نہ پایا گیا ہو، اور اگر انصراف اعراض اور رفض کے ارادے سے ہو تو نماز فاسد ہو جائے گی۔ ❶

(۸۸) إِنَّ مَا يَنْدُرُ وُجُوْدُهُ لَا يَكُوْنُ فِيْ مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ. ❷

ترجمہ: جن عوارض کا پیش آنا نادر ہے وہ ماورد بہ النص کے معنی میں نہیں ہوں گے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مصلی دورانِ نماز مجنون ہو گیا، خواہ امام ہو یا مقتدی یا منفرد، یا بحالتِ نماز سو گیا اور احتلام ہو گیا، یا اس پر بیہوشی طاری ہوگئی، تو وہ از سرِ نو نماز پڑھے گا، اس لئے کہ نماز میں ان عوارض کا پیش آنا نادر ہے، لہذا یہ عوارض ان عوارض کے معنی میں نہیں ہوں گے جن پر نص وارد ہوئی یعنی ''مَنْ قَاءَ أَوْ رَعُفَ فِيْ صَلَاتِهِ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَبْنِ'' ❸

---

❶ وَالْقِيَاسُ فَسَادُهَا بِالِانْحِرَافِ عَنْ الْقِبْلَةِ مُطْلَقًا لِمَا ذَكَرْنَا لَكِنْ اسْتَحْسَنُوا بَقَاءَهَا عِنْدَ عَدَمِ الْخُرُوجِ، لِأَنَّهُ انْصَرَفَ عَلَى قَصْدِ الْإِصْلَاحِ، لِأَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ مَا تَوَهَّمَهُ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ فَأُلْحِقَ قَصْدُ الْإِصْلَاحِ بِحَقِيقَتِهِ مَا لَمْ يَخْتَلِفْ الْمَكَانُ بِالْخُرُوجِ...... لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ افْتَتَحَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ أَوْ كَانَ مَاسِحًا عَلَى الْخُفَّيْنِ فَظَنَّ أَنَّ مُدَّةَ مَسْحِهِ قَدْ انْقَضَتْ أَوْ كَانَ مُتَيَمِّمًا فَرَأَى سَرَابًا فَظَنَّهُ مَاءً أَوْ رَأَى حُمْرَةً فِي ثَوْبِهِ فَظَنَّ أَنَّهَا نَجَاسَةٌ فَانْصَرَفَ حَيْثُ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ الْمَسْجِدِ، لِأَنَّ الِانْصِرَافَ عَلَى سَبِيلِ الرَّفْضِ، وَلِهَذَا لَوْ تَحَقَّقَ مَا تَوَهَّمَهُ يَسْتَقْبِلُ وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ٣٩٤، ط: دار الكتاب الإسلامی/ تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ١ ص ١٤٨، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث فی الصلاة، ج ١ ص ١٣٢، ط: رحمانیہ

❸ (يندر وجود هذه العوارض) أی الجنون والاحتلام والإغماء (فلم يكن) أی هذه العوارض (فی معنى ما ورد به النص) وهو قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ :من قاء أو رعف فی صلاته. ومعنى ما ورد به النص هو القیء والرعاف فإذا لم يكن فی معنى ما ورد به النص بقيت على أصل القياس. أما الجنون والإغماء فإن الشخص يبقى على حاله بعد حدوثهما فيصير مؤديا جزءاً من الصلاة مع الحدث فتفسد.

[البناية: كتاب الصلاة، باب الحدث فی الصلاة، ج ٢ ص ٣٨٨، ط دار الكتب العلمية] =

(۸۹) إِنَّ الْخُرُوْجَ عَنِ الصَّلَاةِ بِصُنْعِ الْمُصَلِّيْ فَرْضٌ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ لَيْسَ بِفَرْضٍ عِنْدَهُمَا. ❶

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک مصلی کا اختیاری فعل کے ساتھ نماز سے نکلنا فرض ہے اور حضراتِ صاحبین کے نزدیک فرض نہیں ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ پر متفرع ان بارہ مسائل کا ذکر کیا ہے جو تشہد کی مقدار بیٹھنے کے بعد پیش آئیں:

۱......تیمّم کرنے والے مصلی نے مقدارِ تشہد بیٹھنے کے بعد پانی دیکھا۔

۲......موزوں پر مسح کرنے والے کے مقدارِ تشہد بیٹھنے کے بعد مدتِ مسح پوری ہوگئی۔

۳......مقدارِ تشہد کے بعد عملِ قلیل کے ساتھ دونوں موزے نکالے، یا دونوں موزوں میں سے کوئی ایک نکالا۔

۴......مصلی اُمی تھا پھر تشہد کی مقدار بیٹھنے کے بعد اس نے کوئی قرآن کی سورت سیکھ لی۔

۵......مصلی برہنہ تھا اس نے مقدارِ تشہد کے بعد کپڑا پالیا۔

۶......مصلی اشارے سے رکوع اور سجدہ کرنے والا تھا پھر وہ مقدارِ تشہد کے بعد رکوع اور سجدہ پر قادر ہوگیا۔

۷......مصلی کو مقدارِ تشہد کے بعض قضاء نماز یاد آگئی جو اس پر اس نماز سے پہلے واجب القضاء ہے۔

۸......مقدارِ تشہد کے بعد امام قاری کو حدث ہوا اِس نے اُمی کو خلیفہ بنایا۔

۹......مقدارِ تشہد کے بعد فجر کی نماز میں آفتاب طلوع ہوگیا۔

= وَأَمَّا فَسَادُهَا بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ وَالِاحْتِلَامِ فَلِأَنَّهُ يَنْدُرُ وُجُودُ هَذِهِ الْعَوَارِضِ فَلَمْ تَكُنْ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ مِنَ الْقَيْءِ وَالرُّعَافِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ١ ص ٣٩٥، ط: دار الكتب الإسلامي]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ١ ص ١٣٣، ط: رحمانيه

۱۰......مقدارِ تشہد کے بعد عصر کا وقت داخل ہو گیا حالانکہ یہ شخص نمازِ جمعہ میں ہے۔

۱۱......مصلی جبیرہ پر مسح کیے ہوئے تھا پس مقدارِ تشہد کے بعد زخم ٹھیک ہونے کی وجہ سے پٹی گر گئی۔

۱۲......مصلی معذور تھا لیکن مقدارِ تشہد کے بعد اس کا عذر ختم ہو گیا، جیسے مستحاضہ عورت اور اس کے معنی کے دیگر معذورین مثلاً سلسل البول وغیرہ۔

ان بارہ مسائل میں امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک نماز باطل ہو جاتی ہے اور حضراتِ صاحبین کے نزدیک تمام صورتوں میں نماز پوری ہو جاتی ہے، ان تمام مسائل میں ضابطہ اور اصل یہ ہے کہ امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک نماز سے باہر ہونا مصلی کے اختیاری فعل سے فرض ہے، اور صاحبین کے نزدیک فرض نہیں، پس اسی اصل کے پیشِ نظر امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک قعدہ اخیرہ کے بعد ان عوارض کا پیش آنا جو ہر مسئلہ میں الگ الگ مذکور ہوئے ہیں ایسا ہے جیسا درمیانِ نماز میں پیش آنا اور چونکہ درمیانِ نماز میں ان عوارض کا پیش آنا مفسدِ نماز ہے، اس لئے قعدہ اخیرہ کے بعد اگر یہ عوارض پیش آ گئے تو نماز باطل ہو جائے گی۔

اور حضراتِ صاحبین کے نزدیک قعدہ اخیرہ کے بعد ان عوارض کا پیش آنا ایسا ہے جیسے سلام پھیرنے کے بعد پیش آنا، اور ظاہر ہے کہ سلام پھیرنے کے بعد کوئی عارض نماز کو فاسد نہیں کرتا، اس لئے قعدہ اخیرہ کے بعد ان عوارض کے پیش آنے سے نماز فاسد نہیں ہوگی۔ ❶

(۹۰) إِنَّ مَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْفَرْضِ إِلَّا بِهِ يَكُوْنُ فَرْضًا. ❷

ترجمہ: ہر وہ چیز جس کے بغیر فرض تک رسائی نہ ہو وہ فرض ہوتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصولِ مذکورہ کو امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے مسلک پر بطورِ دلیل کے

---

❶ هذه المسائل تنبني على أصل وهو أن الخروج من الصلاة بصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما ليس بفرض.

[المحيط البرهاني: كتاب الطهارة، الفصل الخامس، ج ١ ص ١٥٢، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ١ ص ١٣٣، ط: رحمانیہ

ذکر کیا ہے، جس کا حاصل یہ ہے کہ دوسری نماز اُس کے وقت میں ادا کرنا فرض ہے اور یہ ممکن نہیں ہوگا کہ جب تک اس موجودہ نماز سے نہ نکلیں، پس اس موجودہ نماز سے نکلنا دوسری فرض نماز ادا کرنے کا ذریعہ ہے، یعنی دوسری فرض نماز ادا کرنا اس موجودہ نماز سے نکلنے پر موقوف ہے، اور چونکہ فرض کا موقوف علیہ بھی فرض ہوتا ہے، اس لئے موجودہ نماز سے نکلنا بھی فرض ہوگا، یہی وجہ ہے کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک خروج بصنعہ فرض ہے۔ اس کی نظیر یہ ہے کہ ایک شخص پر نفقہ لازم ہے اور وہ بغیر کمائی کے حاصل نہیں ہوسکتا تو اس پر کمائی بھی لازم ہوگی۔ سجدہ فرض ہے اور یہ اس وقت تک ممکن نہیں جب تک کہ رکوع سے منتقل نہ ہو، پس یہ انتقال بھی فرض ہوگا، اس لئے کہ فرض کا موقوف علیہ بھی فرض ہوتا ہے۔ ❶

(۱۹۱) إِنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ. ❷

ترجمہ: فاسد پر بنا کرنا بھی فاسد ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ سے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ امام نے مکمل نماز پڑھائی اور تشہد کی مقدار بھی بیٹھ گیا، پھر اس نے قہقہہ مارا، یا عمداً حدث لاحق ہوا، تو امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک مسبوق کی نماز فاسد ہوجائے گی، وجہ یہ ہے کہ امام کی نماز میں سے جس جزء

❶ وصورة هذا التوسل أنه إذا تحرم للظهر مثلا فلم يخرج منها حتى دخل وقت العصر لزمه أداء العصر مثلا ولا عليه أداؤها إلا بعد الخروج عن تحريمة الظهر، لأن العصر لا يتأدى بهذه التحريمة، فيكون الخروج عن تحريمة الظهر سببا يتوصل به إلى أداء العصر وأداء العصر فرض، وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضا كالانتقال من ركن إلى ركن، في باب الصلاة عد من الأركتان، وإن لم يكن ركنا في نفسه كذا هذا، لأنه لم يبق الأولى على الصحة لا يمكنه أداء الثانية لأن الترتيب عندنا فرض، ولا يخرج عن الأولى على وجه يبقى صحيحا إلا بصنع يوجد منه فكان فرضا، وهذه النكتة منقولة عن الشيخ الإمام أبي منصور الماتريدي رَحِمَهُ اللَّهُ.

[البناية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج۲ ص۳۹۵، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ۱ ص ۱۳۵، ط: رحمانیہ

سے متصل قہقہہ واقع ہوا اس جزء کو اس نے فاسد کر دیا، لہذا اس جزء کے مثل مسبوق کی نماز بھی فاسد ہوگی، کیونکہ مقتدی کی نماز امام کی نماز پر مبنی ہوتی ہے، اور جب مسبوق کی نماز کا ایک جزء فاسد ہو گیا تو اب باقی نماز کی اس پر بناء نہیں کرسکتا کیونکہ اصول ہے کہ فاسد جزء پر بناء کرنا فاسد ہوتا ہے۔ برخلاف امام اور مدرک مقتدیوں کی نماز فاسد نہیں ہوگی اس لئے کہ قعدہ اخیرہ میں مقدارِ تشہد بیٹھنے کی وجہ سے ان کی نماز مکمل ہوگئی۔ ❶

(۹۲) إِنَّ تَمَامَ الرُّكْنِ بِالْاِنْتِقَالِ. ❷

ترجمہ: ایک رکن کا اتمام دوسرے رکن کی طرف منتقل ہونے کے بعد ہوتا ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اس اصول سے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی کو رکوع یا سجدہ کی حالت میں حدث ہوا، خواہ وہ منفرد ہو یا امام یا مقتدی، تو اس کو چاہئے کہ وضو کر کے بناء کرے اور جس رکن میں حدث پیش آیا ہے اس کو شمار نہ کرے، کیونکہ اصول ہے کہ ایک رکن اس وقت مکمل ہوتا ہے جب کہ اس سے دوسرے رکن کی طرف منتقل ہو جائے اور یہ انتقال فرض ہے اور حدث کے ساتھ انتقال متحقق نہیں ہوتا، کیونکہ منتقل الیہ (جس کی طرف منتقل ہوگا) نماز کا ایک جزء ہے اور حدث پیش آنے

---

❶ وَأَمَّا الْقَهْقَهَةُ وَالْحَدَثُ الْعَمْدُ فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمَنْ هُوَ بِمِثْلِ حَالِهِ تَامَّةٌ وَأَمَّا صَلَاةُ الْمَسْبُوقِينَ فَفَاسِدَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّ الْقَهْقَهَةَ مُفْسِدَةٌ لِلْجُزْءِ الَّذِي تُلَاقِيهِ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَيَفْسُدُ مِثْلُهُ مِنْ صَلَاةِ الْمُقْتَدِي غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبِنَاءِ وَالْمَسْبُوقُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۶۵، ط: المطبعة الخيرية]

أَنَّ الْقَهْقَهَةَ وَالْحَدَثَ الْعَمْدَ مُفْسِدَانِ لِلْجُزْءِ الَّذِي يُلَاقِيَانِهِ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَيُفْسِدَانِ مِثْلَهُ مِنْ صَلَاةِ الْمَأْمُورِ غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ وَالْمُدْرِكَ لَا يَحْتَاجَانِ إِلَى الْبِنَاءِ وَالْمَسْبُوقَ وَمَنْ حَالُهُ مِثْلُ حَالِهِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الإمامة، ج ۱ ص ۱۵۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ۱ ص ۱۳۵، ط: رحمانیہ

کے بعد نماز کا ایک جزء ادا کرنا بھی مفسد ہے اس لئے اس رکن کا اعادہ ضروری ہوگا، مثلاً اگر رکوع میں حدث ہوا تھا تو وضو کے بعد آ کر رکوع کرے گا پھر بقیہ نماز ادا کرے گا۔ ❶

(۹۳) إِنَّ اِسْتِخْلَافَ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامِ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ. ❷

ترجمہ: ایسے شخص کو خلیفہ بنانا جو امامت کی صلاحیت نہیں رکھتا تو یہ نماز کو فاسد کر دے گا۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ اصولِ مذکورہ سے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر امام کو حدث لاحق ہو جائے اور امام کے پیچھے نابالغ بچہ یا عورت کے علاوہ کوئی اور نہ ہو اور اس نے ان دونوں میں سے کسی ایک کو خلیفہ بنایا تو اس صورت میں امام کی نماز فاسد ہو جائے گی، کیونکہ اس نے ایسے شخص کو خلیفہ بنایا جو امامت کا اہل نہیں، اور ضابطہ ہے کہ جو امامت کا اہل نہ ہو اس کو خلیفہ بنانے سے نماز فاسد ہو جاتی ہے، لہذا امام کی نماز فاسد ہو جائے گی۔ ❸

---

❶ (قَوْلُهُ وَلَوْ أَحْدَثَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ تَوَضَّأَ وَبَنَى وَأَعَادَهُمَا) لِأَنَّ إِتْمَامَ الرُّكْنِ بِالِانْتِقَالِ وَمَعَ الْحَدَثِ لَا يَتَحَقَّقُ فَلَا بُدَّ مِنْ الْإِعَادَةِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ۱ ص ۴۰۴، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(وَمَنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ فِي رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَعَادَهُمَا) بَعْدَ التَّوَضُّؤِ (حَتْمًا) إنْ بَنَى لِأَنَّ تَمَامَ الرُّكْنِ بِالِانْتِقَالِ وَمَعَ الْحَدَثِ لَا يَتَحَقَّقُ فَلَا بُدَّ مِنْ الْإِعَادَةِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ۱ ص ۱۱۷، ط: دار إحياء التراث]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ۱ ص ۱۳۵، ط: رحمانیہ

❸ (لِاسْتِخْلَافِ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ) حُكْمًا فَإِنَّهُ لَمَّا تَعَيَّنَ لِلْإِمَامَةِ كَانَ الْإِمَامُ مُقْتَدِيًا بِهِ، وَمَنْ اقْتَدَى بِمَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ۱ ص ۳۹۴، ط: دار الفكر]

وَجْهُ فَسَادِ صَلَاةِ الْإِمَامِ اسْتِخْلَافُهُ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ وَعِلَّةُ فَسَادِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ خُلُوُّ مَكَانِ الْإِمَامَةِ عَنْ الْإِمَامِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب الحدث في الصلاة، ج ۱ ص ۱۱۷، ط: دار إحياء التراث]

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

(۹۴) إِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْخُشُوعِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ. ❶

ترجمہ: یقیناً ہر وہ فعل جو خشوع کی زیادتی پر دلالت کرے نماز کو باطل نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نماز میں ہر وہ کام جو خشوع میں اضافے پر دلالت کرے تو اس فعل سے نماز باطل نہیں ہوگی۔

اگر کوئی آدمی نماز میں آہ کرتا ہے یا نماز میں بلند آواز میں روتا ہے تو اب اگر اس شخص کا رونا جنت یا جہنم کے تذکرہ کی وجہ سے ہو تو اس سے نماز باطل نہیں ہوگی، کیونکہ جنت یا جہنم کے تذکرہ سے رونا یہ اور زیادہ خشوع فی الصلاۃ پر دلالت کرتا ہے اور نماز میں مقصود بھی خشوع ہے، لہٰذا مذکورہ اصول کی رو سے اس شخص کی نماز باطل نہیں ہوگی۔ ❷

(۹۵) إِنَّ مَا فِيهِ إِظْهَارُ الْجَزَعِ وَالتَّأَسُّفِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ. ❸

ترجمہ: بلاشبہ ہر وہ فعل جس میں جزع اور افسوس کا اظہار ہو تو یہ کلام الناس کے قبیل سے ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر وہ کام نماز میں جو کلام الناس کے مشابہ ہو تو ایسے کلام سے نماز باطل ہو جاتی ہے، مذکورہ اصول کو صاحبِ ہدایہ ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کوئی آدمی نماز میں آہ کرتا ہے یا بلند آواز سے روتا ہے اور اس کا یہ رونا درد یا

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۳۷، ط: رحمانیہ

❷ وَإِنْ كَانَ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْخُشُوعِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ فِي الصَّلَاةِ فَكَانَ بِمَعْنَى التَّسْبِيحِ أَوِ الدُّعَاءِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْأَنِينَ وَالتَّأَوُّهَ وَالْبُكَاءَ قَدْ يَنْشَأُ مِنْ مَعْرِفَةِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ وَغِنَاهُ عَنْ خَلْقِهِ وَكِبْرِيَائِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالرَّغْبَةِ فَيَكُونُ كَالتَّقْدِيسِ وَالدُّعَاءِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۵۶، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۳۷، ط: رحمانیہ

تکلیف یا کسی اور مصیبت کی وجہ سے ہو تو اس سے نماز باطل ہو جائے گی، وجہ یہ کہ جب اس کا رونا درد وغیرہ کی وجہ سے ہے تو یہ کلام الناس میں سے ہوا، اور کلام الناس فی الصلاۃ سے نماز باطل ہو جاتی ہے، لہٰذا اس قسم کے رونے سے بھی نماز باطل ہو جائے گی۔ ❶

(۹۶) إِنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ وَهُمَا زَائِدَتَانِ أَوْ إِحْدَاهُمَا لَا تَفْسُدُ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَتَا أَصْلِيَّتَيْنِ تَفْسُدُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعَالَى. ❷

ترجمہ: کلمہ جب دو حرفوں پر مشتمل ہو اور وہ دونوں زائد ہوں، یا ان میں سے ایک زائد ہو تو نماز فاسد نہیں ہوگی اور اگر وہ دونوں اصلی ہوں تو امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک نماز فاسد ہو جائے گی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کلمہ دو حرفوں پر مشتمل ہو اور وہ دونوں حرف زوائد میں سے ہوں، یا ان میں سے ایک حرف زوائد میں سے ہو تو نماز فاسد نہیں ہوگی اور اگر دونوں حروفِ اصلیہ ہوں تو نماز فاسد ہو جائے گی۔ وجہ اس کی یہ ہے کہ کلامِ عرب کی بنیاد تین

---

❶ فَإِنْ أَنَّ فِي صَلَاتِهِ أَوْ تَأَوَّهَ أَوْ بَكَى فَارْتَفَعَ بُكَاؤُهُ أَيْ حَصَلَ بِهِ حُرُوفٌ إِنْ كَانَ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ لَمْ يَضُرَّهُ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْخُشُوعِ فَكَانَ فِي مَعْنَى التَّسْبِيحِ، وَالْبُكَاءُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ خَوْفِ اللَّهِ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَدَحَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ) أَيْ يَخِرُّونَ سُجُودًا عَلَى الْوُجُوهِ يَبْكُونَ وَالْمُرَادُ بِالْأَذْقَانِ الْوُجُوهُ، وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فَيُسْمَعُ لِصَدْرِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيزِ الْمِرْجَلِ مِنَ الْبُكَاءِ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ كُنْتُ أُصَلِّي خَلْفَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَكَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ يُوسُفَ حَتَّى إِذَا بَلَغَ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ سَمِعْتُ نَشِيجَهُ وَأَنَا آخِرُ الصُّفُوفِ، الْأَزِيزُ غَلَيَانُ الْقِدْرِ وَالْمِرْجَلُ الْقِدْرُ وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجَعٍ أَوْ مُصِيبَةٍ قَطَعَ الصَّلَاةَ، لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ الْجَزَعِ وَالتَّأَسُّفِ فَكَانَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ۱ ص ۶۵، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۳۷، ط: رحمانیہ

حرفوں پر ہوتی ہے، کیونکہ ایک حرف کی ضرورت تو اس لئے پیش آئے گی کہ اس سے ابتداء کی جائے اور دوسرے حرف کی ضرورت اس لئے پیش آئے گی کہ اس پر وقف کیا جائے اور ایک حرف ان دونوں کے درمیان فصل کے لئے ہوگا، پس حرفِ واحد تو اقل جملہ ہے، اس پر لفظ کلمہ یا کلام کا اطلاق نہیں ہوتا اور اگر دو حروف میں سے ایک زائد ہو اور ایک اصلی ہو تو حرفِ اصلی کی طرف دیکھتے ہوئے اس کی بنا بھی ایک ہی حرف پر رہ گئی اور اگر دو حروف اصلی ہیں تو تین حروف میں سے اکثر پائے گئے اور اکثر کل کے قائم مقام ہوتا ہے، لہذا دو اصلی حروف پر مشتمل کلمہ نماز کو فاسد کر دیتا ہے۔ مذکورہ اصول کو صاحبِ ہدایہ ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے نماز میں آہ کہا تو اس سے نماز فاسد نہیں ہوگی، کیونکہ یہ کلمہ (آہ) دو حرفوں پر مشتمل ہے اور دونوں زوائد میں سے ہیں، اور اگر کسی آدمی نے نماز میں ''اوہ'' کہا تو اس سے نماز فاسد ہو جائے گی، پس مذکورہ کا ماحصل یہ ہے کہ اگر کلمہ تین حروف سے کم پر مشتمل ہو تو یہ مفسد صلاۃ نہیں ہوگا اور اگر تین یا تین سے زائد پر مشتمل ہو تو اس سے نماز فاسد ہو جائے گی۔ ❶

(۹۷) إِنَّ كَلَامَ النَّاسِ فِي مُتَفَاهَمِ الْعُرْفِ يَتْبَعُ وُجُوْدَ حُرُوْفِ الْهِجَاءِ وَإِفْهَامَ الْمَعْنَى. ❷

---

❶ الْأَصْلُ عِنْدَهُ أَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ وَهُمَا زَائِدَتَانِ أَوْ إِحْدَاهُمَا لَا تُفْسِدُ، وَإِنْ كَانَتَا أَصْلِيَّتَيْنِ تُفْسِدُ، وَهَذَا، لِأَنَّ أَصْلَ كَلَامِ الْعَرَبِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى حَرْفٍ يُبْتَدَأُ بِهِ وَحَرْفٌ يُوقَفُ عَلَيْهِ وَحَرْفٌ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا، فَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ أَقَلُّ الْجُمْلَةِ فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَلَامِ، وَالْحَرْفَانِ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنَ الزَّوَائِدِ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى الْأَصْلِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتَا أَصْلِيَّتَيْنِ فَقَدْ وُجِدَ الْأَكْثَرُ، وَهُوَ يَقُومُ مَقَامَ الْكُلِّ، وَالْحُرُوفُ الزَّوَائِدُ عَلَى مَعْنَى أَنَّ كُلَّ زَائِدٍ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ مِنْهَا لَا عَكْسَهُ جَمَعُوهَا فِي قَوْلِهِمُ الْيَوْمَ تَنْسَاهُ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: آهٍ لَا تُفْسِدُ، لِأَنَّهُمَا مِنَ الزَّوَائِدِ، وَأَوَّهْ تُفْسِدُ، لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى حَرْفَيْنِ فَإِنَّهُ فِي الزَّوَائِدِ عَلَى حَرْفَيْنِ لَا يُنْظَرُ إِلَى الْأَصَالَةِ وَالزِّيَادَةِ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ۱ ص ۳۹۷، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۳۷، ط: رحمانيه

ترجمہ: بے شک کلام الناس ہونا عرف کی اصطلاح میں تابع ہوتا ہے حروفِ ہجاء کے پائے جانے اور معنی سمجھانے کے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عرف عام میں کلام الناس ہونا دو باتوں کے تابع ہے:

۱......اول یہ کہ حروفِ ہجاء پائے جائیں۔

۲......دوم یہ کہ حروفِ ہجاء مفید معنی بھی ہوں۔

مذکورہ اصول کو صاحبِ ہدایہ ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر مصلی کی آواز میں حروفِ ہجاء ہی نہ ہو تو بالا تفاق یہ مفسد صلاۃ نہیں ہوگا اور اگر مصلی کی آواز میں حروفِ ہجاء تو ہوں لیکن وہ مفید معنی نہ ہوں تب بھی یہ مفسد صلاۃ نہیں ہے۔ ❶

(۹۸) إِنَّ مَا يَجْرِيْ فِيْ مُخَاطَبَاتِ النَّاسِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِهِمْ. ❷

ترجمہ: ہر وہ کلام جو لوگوں کے خطابات میں جاری ہوتا ہے تو وہ کلام الناس کے قبیل سے ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر وہ کلام جو لوگوں کے خطابات میں جاری ہو یعنی لوگوں کی بول چال میں جاری ہو تو وہ کلام الناس کے قبیل سے ہوگا۔

مذکورہ اصول کو صاحبِ ہدایہ ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی کو چھینک آئی اور دوسرا آدمی جو نماز پڑھ رہا ہے اُس نے چھینکنے والے کے جواب میں ''يَرْحَمُكَ اللّٰهُ'' کہا، تو اس قائل کی نماز فاسد ہو جائے گی، کیونکہ ''يَرْحَمُكَ اللّٰهُ'' کلام الناس کے قبیل سے ہے اور کلام الناس مفسد صلاۃ ہے، لہذا یہ بھی مفسد صلاۃ ہوگا۔ اور ''يَرْحَمُكَ اللّٰهُ'' کلام الناس کے قبیل سے اس لئے ہے کہ اس میں کاف خطاب کا ہے اور لوگوں میں یہ بول چال جاری بھی ہے، لہذا مذکورہ اصول کی بنیاد پر ''يَرْحَمُكَ اللّٰهُ'' کلام

❶ وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ لَا يَقْوَى لِأَنَّ كَلَامَ النَّاسِ فِي مُتَفَاهَمِهِمْ أَيْ أَهْلِ الْعُرْفِ يَتْبَعُ وُجُودَ حُرُوفِ الْهِجَاءِ وَإِفْهَامَ الْمَعْنَى وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي حُرُوفٍ كُلُّهَا زَوَائِدُ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج۲ ص۴، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج۱ ص۱۳۷، ط: رحمانیہ

الناس کے قبیل سے ہوا۔ ❶

(۹۹) إِنَّ مَا فِيهِ تَعْلِيمٌ وَتَعَلُّمٌ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ. ❷

ترجمہ: ہر وہ کلام جس میں تعلیم وتعلم ہو یعنی سیکھنا سکھانا ہو پس وہ کلام الناس کے قبیل سے ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر ایسا کلام کرنا جس سے تعلیم یا تعلم حاصل ہوتا ہو تو وہ کلام، کلام الناس کے قبیل سے ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں اگر مصلی نے اپنے امام کے علاوہ کسی دوسرے امام کو نماز میں لقمہ دیا تو نماز فاسد ہو جائے گی، اس کی وجہ یہ ہے کہ اپنے امام کو لقمہ دینا تو ضرورت کی بنا پر ہے اور غیر امام کو لقمہ دینا اس میں کوئی ضرورت نہیں ہے، لہذا غیر امام کو لقمہ دینا یہ تعلیم وتعلم ہے، تو مذکورہ قاعدے کی بنیاد پر یہ کلام الناس کے قبیل سے ہوا اور کلام الناس مفسد صلاۃ ہے، لہذا یہ لقمہ دینا بھی غیر امام کو مفسد صلاۃ ہوگا۔ ❸

(۱۰۰) إِنَّ الْكَلَامَ إِذَا أُخْرِجَ مَخْرَجَ الْجَوَابِ وَهُوَ يَحْتَمِلُهُ يُجْعَلُ جَوَابًا. ❹

ترجمہ: جب کلام جواب کے طور پر استعمال کیا جائے اور وہ کلام جواب کا احتمال بھی رکھتا ہو تو اس کو جواب قرار دیا جائے گا۔

---

❶ (وَجَوَابُ عَاطِسٍ بِيَرْحَمُكَ اللَّهُ) لِأَنَّهُ يَجْرِي فِي مُخَاطَبَاتِ النَّاسِ فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ فَكَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ۱ ص ۱۵۶، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۳۷

❸ (قَوْلُهُ وَفَتْحُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ) أَيْ يُفْسِدُهَا لِأَنَّهُ تَعْلِيمٌ وَتَعَلُّمٌ لِغَيْرِ حَاجَةٍ قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ فَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ فَلَا فَسَادَ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ إِصْلَاحُ صَلَاتِهِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ۲ ص ۶، ط: دار الكتاب الإسلامی]

(وَفَتْحُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ) لِأَنَّهُ تَعْلِيمٌ وَتَعَلُّمٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَكَانَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ۱ ص ۱۵۶، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❹ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج ۱ ص ۱۳۸، ط: رحمانیہ

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر ایسا کلام جو بطورِ جواب کے استعمال کیا جائے اور وہ کلام جواب بننے کا احتمال بھی رکھتا ہو تو اس کلام کو جواب قرار دیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ نے مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی نماز پڑھ رہا ہو اور باہر سے ایک آدمی آیا اور اس نے مصلی سے کہا "هَلْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرُ اللّٰهِ" کیا اللہ کے سوا کوئی معبود ہے؟ تو اس مصلی نے جواب میں کہا "لا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ" تو عند الطرفین اس مصلی کی نماز فاسد ہو جائے گی، اس کی وجہ یہ ہے کہ "لا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ" یہ ایسا کلام ہے جو، جواب کے طور پر بھی استعمال ہوتا ہے اور حمد باری تعالی کے لئے بھی، لیکن جب مصلی نے اس کو جواب کے طور پر استعمال کیا تو اس کا ایک معنی متعین کر دیا، لہذا مصلی کے اس کلام کو جواب قرار دیا جائے گا اور مذکورہ اصول کی بنیاد پر یہ کلام مفسد صلاۃ ہوگا، لہذا مصلی کی نماز اس سے فاسد ہو جائے گی۔ ❶

(۱۰۱) إِنَّ سَطْحَ الْمَسْجِدِ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ. ❷

---

❶ (قَوْلُهُ وَالْجَوَابُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَيْ يُفْسِدُهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَكُونُ مُفْسِدًا لِأَنَّهُ ثَنَاءٌ بِصِيغَتِهِ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِعَزِيمَتِهِ وَلَهُمَا أَنَّهُ أَخْرَجَ الْكَلَامَ مَخْرَجَ الْجَوَابِ وَهُوَ يَحْتَمِلُهُ فَيُجْعَلُ جَوَابًا كَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَلَيْسَ مَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ خُصُوصَ الْجَوَابِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ بَلْ كُلُّ كَلِمَةٍ هِيَ ذِكْرٌ أَوْ قُرْآنٌ قَصَدَ بِهَا الْجَوَابَ فَهِيَ عَلَى الْخِلَافِ كَمَا إِذَا أُخْبِرَ بِخَبَرٍ يَسُرُّهُ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْ بِأَمْرٍ عَجِيبٍ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ ثُمَّ نَصَّ الْمَشَايِخُ عَلَى أَشْيَاءَ مُوجِبَةٍ لِلْفَسَادِ بِاتِّفَاقِهِمْ وَهُوَ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي كِتَابٌ مَوْضُوعٌ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ اسْمُهُ يَحْيَى فَقَالَ (يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ) أَوْ رَجُلٌ اسْمُهُ مُوسَى وَبِيَدِهِ عَصًا فَقَالَ لَهُ (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) أَوْ كَانَ فِي السَّفِينَةِ وَابْنُهُ خَارِجَهَا فَقَالَ (يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا) أَوْ طُرِقَ عَلَيْهِ الْبَابُ أَوْ نُودِيَ مِنْ خَارِجِهِ فَقَالَ (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) وَأَرَادَ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْخِطَابَ لِأَنَّهُ لَا يُشْكِلُ عَلَى أَحَدٍ أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ لَا قَارِئٌ وَهِيَ مُؤَيِّدَةٌ لِمَا قَالَاهُ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج ٢ ص ٧، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، فصل، ج ١ ص ١٤٦، ط: رحمانیہ

ترجمہ: مسجد کی چھت کے لئے مسجد کا حکم ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو حکم مسجد کا ہے وہی حکم مسجد کی چھت کا بھی ہے، یعنی جو کام مسجد میں جائز ہے وہی مسجد کی چھت پر جائز ہے، اور جو کام مسجد میں جائز نہیں ہے وہ کام مسجد کی چھت پر کرنا بھی ممنوع ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مسجد کی چھت پر ہمبستری کرنا اور اسی طرح مسجد کی چھت پر پیشاب کرنا جائز نہیں ہے کیونکہ یہ کام مسجد میں جائز نہیں ہے اور چونکہ مسجد کی چھت بھی مسجد کے حکم میں ہے لہذا مذکورہ اصول کی بنیاد پر مسجد کی چھت پر بھی یہ کام ممنوع ہیں، اور مذکورہ اصول ہی کی بنیاد پر اگر امام مسجد کے اندر ہو اور مقتدی نے چھت سے اس امام کی اقتداء کی تو یہ اقتداء جائز ہے، اسی طرح اگر معتکف مسجد کی چھت پر چڑھا تو اس سے اعتکاف باطل نہیں ہوگا، اسی طرح جنبی آدمی کو مسجد کی چھت پر ٹھہرنا جائز نہیں ہے۔ ❶

---

❶قال محمد رحمه الله: وتكره المجامعة والبول فوق المسجد، لأن لسطح المسجد حكم المسجد، وهذا لما عرف أن حكم المسجد ثابت في الهواء والعرصة جميعاً، ولهذا قلنا: من قام على سطح المسجد مقتدياً بإمام في المسجد، وهو خلف الإمام يجوز، والمعتكف إذا صعد سطح المسجد لا ينتقض اعتكافه، ولا يحل للجنب والحائض والنفساء صعود سطح المسجد، فعلم أن لسطح المسجد حكم المسجد، ثم لا تجوز المجامعة والبول في المسجد، فكذا فوقه.

[المحيط البرهاني: كتاب الاستحسان والكراهية، الفصل الخامس، ج۵ ص۳۱۷، ط: دار الكتب العلمية]

(قَوْلُهُ وَالْوَطْئُ فَوْقَهُ وَالْبَوْلُ وَالتَّخَلِّي) أَيْ وَكُرِهَ الْوَطْئُ فَوْقَ الْمَسْجِدِ وَكَذَا الْبَوْلُ وَالتَّغَوُّطُ لِأَنَّ سَطْحَ الْمَسْجِدِ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَصِحَّ الِاقْتِدَاءُ مِنْهُ بِمَنْ تَحْتَهُ وَلَا يَبْطُلُ الِاعْتِكَافُ بِالصُّعُودِ إلَيْهِ وَلَا يَحِلُّ لِلْجُنُبِ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ وَالْمُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، ج۲ ص۳۷، ط: دار الكتاب الإسلامي]

باب صلاۃ الوتر

(۱۰۲) إِنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ. ❶

ترجمہ: امر (مطلق) وجوب کے لئے آتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امر مطلق یعنی جو قرائن سے خالی ہو تو وہ وجوب کے لئے آتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ نے مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک وتر واجب ہے، اس لئے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا:

إِنَّ اللّٰهَ زَادَكُمْ صَلَاةً، وَهِيَ الْوِتْرُ فَصَلُّوْهَا فِيْمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ. ❷

ترجمہ: بے شک اللہ تعالی نے تمہارے لئے ایک نماز کا اضافہ کیا ہے، وہ نماز نمازِ وتر ہے، پس تم اس کو عشاء اور فجر کی نماز کے درمیان پڑھو۔

مذکورہ حدیث میں لفظ ''فَصَلُّوْا'' امر کا صیغہ ہے اور مذکورہ اصول کی بنیاد پر امر وجوب کے لئے آتا ہے، لہذا یہاں بھی ''فَصَلُّوْا'' وجوب کے لئے ہے، لہذا وتر کی نماز بھی واجب ہوئی۔ ❸

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر، ج ١ ص ١٤٨، ط: رحمانیہ

❷ مسند أحمد: ج ٣٩ ص ٢٧١، رقم الحديث: ٢٣٨٥١، ط: مؤسسة الرسالة

❸ وَالِاسْتِدْلَالُ بِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَمَرَ بِهَا وَمُطْلَقُ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ، وَالثَّانِي أَنَّهُ سَمَّاهَا زِيَادَةً وَالزِّيَادَةُ عَلَى الشَّيْءِ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا مِنْ جِنْسِهِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ قِرَانًا لَا زِيَادَةَ وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ إِنَّمَا تُتَصَوَّرُ عَلَى الْمُقَدَّرِ وَهُوَ الْفَرْضُ، فَأَمَّا النَّفَلُ فَلَيْسَ بِمُقَدَّرٍ فَلَا تَتَحَقَّقُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهَا زِيَادَةٌ عَلَى الْفَرْضِ لَكِنْ فِي الْفِعْلِ لَا فِي الْوُجُوبِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، أنواع صلاة الواجبة، ج ١ ص ٢٧١، ط: دار الكتب العلمية]

وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ وَلِهَذَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَضَافَ الزِّيَادَةَ إِلَى اللَّهِ لَا إِلَى نَفْسِهِ وَالسُّنَنُ تُضَافُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّمَا لَمْ يُؤَذَّنْ لَهَا، لِأَنَّهَا تُؤَدَّى فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ فَاكْتُفِيَتْ بِآذَانِهِ وَإِقَامَتِهِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ج ١ ص ٥٧، ط: المطبعة الخيرية]

(۱۰۳) إِنَّ مَا هُوَ مَنْسُوخٌ لَا مُتَابَعَةَ فِيهِ. ❶

ترجمہ: جو چیز منسوخ ہو اس میں اقتداء نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شریعت کا جو حکم منسوخ ہو جائے تو اس منسوخ حکم میں اقتداء نہیں کی جاتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر شافعی المسلک امام فجر کی نماز میں دعائے قنوت پڑھے تو طرفین رحمہما اللہ کے نزدیک حنفی مقتدی دعائے قنوت نہیں پڑھے گا، کیونکہ فجر کی نماز میں دعائے قنوت پڑھنا اب منسوخ ہو چکا ہے، لہذا مذکورہ اصول کی بنیاد پر مقتدی پر دعائے قنوت پڑھنا اور دعائے قنوت میں امام کی اقتداء کرنا درست نہیں، اس لئے کہ منسوخ چیزوں میں متابعت نہیں ہوتی، جیسے کوئی جنازہ میں پانچ تکبیرات کہے تو اس میں اقتداء نہیں ہوگی۔ ❷

باب النوافل

(۱۰۴) إِنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ. ❸

ترجمہ: امر بالفعل تکرار کا تقاضا نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی فعل کا حکم کرنا تکرار نہیں چاہتا، یعنی مامور پر وہ کام ایک مرتبہ واجب ہے دوبارہ کرنا واجب نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ حسن بصری

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر، ج ۱ ص ۱۵۰، ط: رحمانیہ

❷ وَلَنَا أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لِمَا رَوَيْنَا وَلَا مُتَابَعَةَ فِي الْمَنْسُوخِ فَصَارَ كَمَا لَوْ كَبَّرَ خَمْسًا فِي الْجَنَازَةِ حَيْثُ لَا يَتْبَعُهُ.

[درر الحكام شرح غرر الأحكام: كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ج ۱ ص ۱۱۴، ط: دار إحياء الكتب]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل في القراءة، ج ۱ ص ۱۵۴، ط: رحمانیہ

رحمہ اللہ کے نزدیک فرض نماز میں صرف ایک رکعت میں قرات واجب ہے، کیونکہ قرآن کریم میں اللہ تعالی ارشاد فرماتے ہیں:

فَاقْرَؤُوْا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ. (المزمل: ۲۰)

قرآن میں جو آسان لگے اسی کو نماز میں پڑھو۔

لہذا اس آیت میں ''فَاقْرَؤُوْا'' امر ہے اور امر تکرار کا تقاضا نہیں کرتا ہے، تو مذکورہ اصول کی بنیاد پر حسن بصری رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ صرف ایک رکعت میں قراءت واجب ہے۔ ائمہ احناف اس کے جواب میں کہتے ہیں کہ ہم بھی اس اصول کو تسلیم کرتے ہیں کہ امر تکرار نہیں چاہتا تو اس کی بنیاد پر صرف ایک ہی رکعت میں قرات واجب ہے لیکن دوسری رکعت میں ہم جو وجوبِ قرات کے قائل ہیں وہ اس وجہ سے کہ دوسری رکعت چونکہ پہلی رکعت کے ساتھ من کل الوجوہ مشابہ ہے، تو اسی مشابہت کی بنیاد پر ہم نے کہا کہ دوسری رکعت میں بھی قراءت واجب ہے۔ پس پہلی رکعت میں قراءت عبارت النص سے ثابت ہے اور دوسری رکعت میں دلالت النص سے ثابت ہے۔ ❶

---

❶ (ولنا قَوْله تَعَالَى:فَاقْرَء ُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) والأمر بالفعل لا يقتضى التكرار) تقديره أن الله تعالى أمرنا بالقراء ة مما تيسر من القرآن وذلك فى الصلاة بالإجماع والأمر بالفعل يقتضى امتثاله، ولا يقتضى التكرار إعادة الشيء بعينه لا إعادة مثل الشيء فاقتضى ذلك أن تكون القراء ة فى ركعة واحدة كما ذهب إليه الحسن البصرى. (وإنما أوجبنا فى الثانية) أى إنما أوجبنا القراء ة فى الركعة الثانية، وهذا جواب عما يقال إنكم قلتم إن الأمر بالفعل لا يقتضى التكرار، وقد أوجبتم القراء ة فى الركعة الثانية وخالفتم ما قلتم. وتقرير الجواب أن وجوب القراء ة فى الثانية لا بعبارة النص حتى يلزم ما قلتم وإنما وجوبها فى الثانية بدلالة النص وهو معنى قوله (استدلالا بالأولى) يعنى بالركعة الأولى وبين ذلك بقوله :(لأنهما يتشاكلان من كل وجه) أى لأن الركعة الأولى والثانية تتشابهان من كل وجه، فلما كان كذلك وجبت فى الثانية استدلالا بالأولى كالحكم فى أحد النوعين ينسب فى النوع الآخر، وأما تشاكل الثانية للأولى من كل وجه فمن حيث السقوط والوجوب والصفة والقدر فكل من وجبت عليه الأولى وجبت الثانية، وإذا سقطت سقطت. وأما المماثلة فى الصفة ففى الجهر والأخير الإخفاء ، وأما المماثلة فى القدر ففى ضم السورة مع الفاتحة.

[البناية: كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل فى القراء ة، ج۲ ص۵۲۵، ط: دار الكتب العلمية]

(۱۰۵) إِنَّ كُلَّ شَفْعٍ مِنَ النَّفْلِ صَلَاةٌ عَلَى حِدَةٍ. ❶

ترجمہ: نفل کی ہر دو رکعت مستقل نماز ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نفلی نماز میں ہر دو رکعت علیحدہ اور مستقل نماز ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ نفل نماز کی تمام رکعتوں میں قراءت فرض ہے، کیونکہ نفل نماز کی ہر دو رکعت مستقل نماز ہے اور اگر دو رکعت میں قرات کرے اور دو میں قراءت نہ کرے تو گویا کہ نماز کا قراءت سے خالی ہونا لازم آئے گا، کیونکہ دو رکعت مستقل نماز ہے اور نماز کو قراءت سے خالی کرنا جائز نہیں ہے یہی تو وجہ ہے کہ اگر ایک آدمی نے چار رکعت نفل نماز کے لئے تحریمہ کہی تو احناف کے نزدیک اب اس شخص پر اس تحریمہ کی وجہ سے صرف پہلی دو رکعت واجب ہیں، چنانچہ اگر وہ اس نماز کو ترک کر دیتا ہے تو اس پر صرف دو رکعت کی قضاء واجب ہوگی، اس سے بھی معلوم ہوا کہ نفل کی ہر دو رکعت مستقل نماز ہے، تیسری رکعت کا قیام تحریمہ جدید کی طرح ہے، اسی وجہ سے فقہاء احناف فرماتے ہیں کہ تیسری رکعت کا آغاز ثناء سے کرے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل فى القراءة، ج۱ ص۱۵۴، ط: رحمانيه

❷ وَأَمَّا صِفَةُ الْقِرَاءَةِ فِيهَا فَالْقِرَاءَةُ فِي السُّنَنِ فِي الرَّكَعَاتِ كُلِّهَا فَرْضٌ، لِأَنَّ السُّنَّةَ تَطَوُّعٌ وَكُلُّ شَفْعٍ مِنْ التَّطَوُّعِ صَلَاةٌ عَلَى حِدَةٍ، لِمَا نَذْكُرُ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فَكَانَ كُلُّ شَفْعٍ مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ الشَّفْعِ الْأَوَّلِ مِنْ الْفَرَائِضِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الصلاة، فصل فى القراءة فى سنن الصلاة، ج۱ ص۲۸۵، ط: دار الكتب العلمية]

(قَوْلُهُ: وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِ النَّفْلِ وَفِي جَمِيعِ الْوِتْرِ) أَمَّا النَّفَلُ فَلِأَنَّ كُلَّ شَفْعٍ مِنْهُ صَلَاةٌ عَلَى حِدَةٍ وَالْقِيَامُ إلَى الثَّالِثَةِ كَتَحْرِيمَةٍ مُبْتَدَأَةٍ وَلِهَذَا يَسْتَفْتِحُ فِيهَا وَيَتَعَوَّذُ وَأَمَّا الْوِتْرُ فَلِلِاحْتِيَاطِ، لِأَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفَلِ لِوُجُودِ عَلَامَةِ الْأَمْرَيْنِ فَاحْتَاطُوا لَهُ بِإِيجَابِ الْقِرَاءَةِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ نَفْلًا وَلَا يَسْتَفْتِحُ فِي الثَّالِثَةِ مِنْهُ وَلَا يَتَعَوَّذُ وَلَا يُكْمِلُ تَشَهُّدَهُ الْأَوَّلَ لِشَبَهِهِ بِالْفَرْضِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب النوافل، ج۱ ص۷۳، ط: المطبعة الخيرية]

(۱۰۶) إِنَّ الشُّرُوعَ مُلْزِمٌ مَا شَرَعَ فِيهِ وَمَا لَا صِحَّةَ لَهُ إِلَّا بِهِ. ❶

ترجمہ: شروع کرنا اس چیز کو لازم کرتا ہے جس کو شروع کیا ہو اور اس کو جس کے بغیر شروع کی ہوئی چیز صحیح نہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شروع کرنا اس چیز کے وجوب کا سبب بنتا ہے جس کو شروع کیا گیا ہو، اور اس چیز کے وجوب کا سبب بنتا ہے جس پر شروع کی ہوئی چیز موقوف ہو، مثلاً نفل نماز شروع کرتے ہی رکعتِ اولی واجب ہوگئی کیونکہ رکعتِ اولی (ماشرع فیہ) ہے، اور رکعتِ اولی کی صحت موقوف ہے رکعتِ ثانیہ پر، لہذا شروع کرنے سے رکعتِ ثانیہ بھی واجب ہوگئی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کرتے ہیں کہ اگر ایک آدمی نے چار رکعت نفل نماز کی نیت کرلی اور تحریمہ باندھ لی تو اس تحریمہ اولی سے صرف اس شخص پر دو رکعت واجب ہوں گی، اب اگر اس شخص نے تیسری رکعت کے لئے کھڑا ہونے سے پہلے شفعِ اول فاسد کردیا تو اب اس شخص پر طرفین کے نزدیک صرف دو رکعت کی قضا واجب ہوگی نہ کہ چار رکعت کی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک چار رکعت کی قضاء واجب ہے۔ طرفین کی دلیل یہ اصول ہے کہ شروع کرنا اس چیز کے وجوب کا سبب ہوتا ہے جس کو شروع کیا ہو اور اس چیز کے وجوب کا سبب ہوتا ہے جس پر مشروع کی ہوئی کی صحت موقوف ہو، تو اسی اصول کی بنیاد پر طرفین فرماتے ہیں کہ پہلی رکعت تو اس لئے واجب ہوگی کہ وہ ماشرع فیہ تھی اور دوسری رکعت اس لئے واجب ہوگی کہ رکعتِ اولی کی صحت رکعتِ ثانیہ پر موقوف ہے، رہی بات شفعِ ثانی (یعنی آخری دو رکعتیں) تو وہ نہ ماشرع فیہ ہے اور نہ اس پر ماشرع فیہ کی صحت موقوف ہے، لہذا شفعِ اول کو شروع کرنے سے شفعِ ثانی واجب نہیں ہوگا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل في القراءة، ج ١ ص ١٥٥، ط: رحمانیہ

❷ وَجْهُ الظَّاهِرِ أَنَّ الشُّرُوعَ مُلْزِمٌ مَا شَرَعَ فِيهِ وَمَا لَا صِحَّةَ لَهُ إِلَّا بِهِ وَلَا تَعَلُّقَ لِأَحَدِ الشَّفْعَيْنِ بِالْآخِرِ وَهَذَا لِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الشُّرُوعُ وَلَمْ يُوجَدْ الشُّرُوعُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي مَا لَمْ يَقُمْ إِلَى الثَّالِثَةِ فَلَمْ تَقْتَرِنْ النِّيَّةُ بِالسَّبَبِ وَإِنَّمَا هِيَ مُجَرَّدُ النِّيَّةِ وَهِيَ لَمْ تُؤَثِّرْ فِي الْإِيجَابِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ج ١ ص ١٧٤، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(۱۰۷) إِنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأُوْلَيَيْنِ أَوْ فِيْ إِحْدَاهُمَا يُوْجِبُ بُطْلَانَ التَّحْرِيْمَةِ وَعِنْدَ أَبِيْ يُوْسُفَ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الشَّفْعِ الْأَوَّلِ لَا يُوْجِبُ بُطْلَانَ التَّحْرِيْمَةِ وَإِنَّمَا يُوْجِبُ فَسَادَ الْأَدَاءِ وَعِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأُوْلَيَيْنِ يُوْجِبُ بُطْلَانَ التَّحْرِيْمَةِ وَفِيْ إِحْدَاهُمَا لَا يُوْجِبُ. ❶

ترجمہ: امام محمد کے نزدیک پہلی دو رکعتوں میں یا دونوں میں سے ایک رکعت میں قراءت کو ترک کرنا یہ تحریمہ کے بطلان کو ثابت کرتا ہے، اور امام ابو یوسف کے نزدیک شفعِ اول میں قراءت کو ترک کرنا یہ تحریمہ کے بطلان کو ثابت نہیں کرتا، یہ فسادِ اداء ہی کو ثابت کرتا ہے، امام ابو حنیفہ کے نزدیک پہلی دونوں رکعتوں میں قرات کو ترک کرنا تحریمہ کو باطل کر دیتا ہے اور دونوں میں سے ایک کو ترک کرنا تحریمہ کے بطلان کو ثابت نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک اگر کسی آدمی نے شفعِ اول کی دونوں رکعتوں میں یا دونوں میں سے ایک رکعت میں قراءت نہ کی تو اس شخص کی تحریمہ باطل ہو جائے گی، لہذا شفعِ ثانی کی بنا کرنا شفعِ اول پر درست نہیں ہے۔

اور امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک اگر ایک آدمی شفعِ اول کی دونوں رکعتوں میں قراءت نہ کرے پھر بھی تحریمہ باقی رہے گی البتہ اداء فاسد ہو جائے گی، لہذا اسی شفعِ اول پر شفعِ ثانی کی بناء کرنا درست ہے۔

اور امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک اگر شفعِ اول کی دونوں رکعتوں میں قراءت ترک کر دی تو تحریمہ باطل ہو جائے گی، البتہ اگر شفعِ اول کی ایک رکعت میں قرات ترک کی تو اس سے تحریمہ باطل نہیں ہو گی، لہذا اس پر شفع ثانی کی بنا درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے چار رکعت نفل نماز شروع کی اور پھر کسی رکعت میں بھی قراءت نہیں کی تو اب طرفین کے نزدیک اس پر صرف دو رکعت کی قضا واجب ہے اور امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک چار رکعت

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل فى القراءة، ج ۱ ص ۱۵۵، ط: رحمانیہ

کی قضا کرے گا۔ طرفین کے نزدیک شفعِ اول میں ترکِ قراءت کی وجہ سے تحریمہ باطل ہوگئی، تو اب شفعِ ثانی کا شروع کرنا درست نہیں ہوا، پس گویا اس نے دو رکعت کے لئے تحریمہ باندھی تھی اور اسی کو فاسد کیا تو اس پر دو رکعت کی قضاء واجب ہے، چونکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک تحریمہ باطل نہیں ہوئی لہذا شفعِ ثانی کو شروع کرنا صحیح ہے، لیکن ترکِ قراءت کی وجہ سے چاروں رکعتیں فاسد ہوگئیں اس لئے چاروں کی قضاء واجب ہے۔ ❶

(۱۰۸) إِنَّ الصَّلَاةَ خَيْرُ مَوْضُوعٍ. ❷

ترجمہ: نماز بہترین موضوع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نماز خیر موضوع ہے یعنی بندے کے لئے یہ نیکی اس طرح مہیا کردی گئی ہے کہ جمیع اوقات میں حاصل کرسکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ آدمی نفل کھڑے ہونے پر قدرت کے باوجود بیٹھ کر پڑھ سکتا ہے کیونکہ نماز خیر موضوع ہے، اور بسا اوقات انسان پر کھڑا ہونا شاق گزرتا ہے تو اب اس کے لئے قیام کو ترک کرنا جائز ہے، کیونکہ اگر نفل نماز میں قیام کی شرط لگائی جائے تو یہ نفل نماز کو چھوڑنے کا باعث اور سبب ہوسکتا ہے۔ حاصل یہ ہے کہ نفل نماز غیر واجب ہے اور جو چیز اس انداز پر ہو اس میں ایسی شرط نہیں لگائی جاتی جو اس کے

---

❶ (وَكَذَا الْخِلَافُ لَوْ جَرَّدَ الْأَرْبَعَ عَنْ الْقِرَاءَةِ) أَيْ يَقْضِي رَكْعَتَيْنِ عِنْدَهُمَا لِأَنَّ أَفْعَالَ الصَّلَاةِ لَمَّا فَسَدَتْ بِتَرْكِ الْقِرَاءَةِ بَطَلَتْ التَّحْرِيمَةُ لِأَنَّهَا إِنَّمَا انْعَقَدَتْ لِأَجْلِهَا فَلَمْ يَصِحَّ شُرُوعُهُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي فَيَلْزَمُ قَضَاءُ الشَّفْعِ الْأَوَّلِ فَقَطْ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ لَا يُوجِبُ بُطْلَانَ التَّحْرِيمَةِ لِجَوَازِ صَلَاةِ الْأُمِّيِّ بِلَا قِرَاءَةٍ فَيَصِحُّ شُرُوعُهُ فِي الْأَرْبَعِ فَيَلْزَمُ قَضَاءُ الْأَرْبَعِ لِإِفْسَادِهَا بِتَرْكِ الْقِرَاءَةِ (أَوْ قَرَأَ فِي إِحْدَى الْأُخْرَيَيْنِ فَحَسْبُ) أَيْ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَهُمَا وَقَضَاءُ أَرْبَعٍ عِنْدَهُ عَلَى قِيَاسِ مَا سَبَقَ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ج ۱ ص ۱۲۸، ط: دار إحياء التراث]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل في القراءة، ج ۱ ص ۱۵۶، ط: رحمانیہ

چھوڑنے کا سبب ہو، کیونکہ جو ترکِ خیر کا سبب ہوگا وہ خیر نہیں ہوسکتا اور قیام کی شرط لگانا نفل کے چھوڑنے کا سبب ہوسکتا ہے، کیونکہ بسا اوقات مصلی پر قیام شاق ہوتا ہے، پس اگر قیام کو نفل نماز میں شرط قرار دینے کی صورت میں نفل ہی کا ترک کرنا لازم آئے گا حالانکہ نفل خیر موضوع ہے، اس لئے نفل نماز کے لئے قیام کی شرط نہیں لگائی جائے گی۔ ❶

(۱۰۹) إِنَّ النَّوَافِلَ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِوَقْتٍ. ❷

ترجمہ: نوافل کسی وقت کے ساتھ مخصوص نہیں ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نوافل کسی وقت کے ساتھ مختص نہیں ہیں بلکہ ہمہ اوقات میں ادا کئے جاسکتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کررہے ہیں کہ اگر مسافر آدمی شہر سے باہر نفل نماز سواری پر پڑھتا ہے تو یہ جائز ہے، چاہے عذر ہو یا نہ ہو اور سواری جس جہت کی

---

❶ وَإِنَّمَا جَازَتِ النَّافِلَةُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ خَيْرُ مَوْضُوعٍ وَرُبَّمَا يَشُقُّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ فَجَازَ لَهُ تَرْكُهُ كَيْ لَا يَنْقَطِعَ عَنْ هَذَا الْخَيْرِ الْمَوْضُوعِ وَقُيِّدَ بِالنَّافِلَةِ احْتِرَازًا عَنِ الْفَرْضِ وَالْوِتْرِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب النوافل، ج ۱ ص ۷۴، ط: المطبعة الخيرية]

(وَيَتَنَفَّلُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ابْتِدَاءً وَبِنَاءً) أَمَّا الِابْتِدَاءُ فَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ وَالْمُرَادُ بِهِ النَّفَلُ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْعُذْرِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ وَالْفَرْضُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى قَاعِدًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا الْحَدِيثَ، فَتَعَيَّنَ النَّفَلُ مُرَادًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ خَيْرُ مَوْضُوعٍ فَرُبَّمَا يَشُقُّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ فَجَازَ تَرْكُهُ كَيْ لَا يَتْرُكَهُ أَصْلًا.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ج ۱ ص ۱۷۶، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب النوافل، فصل في القراءة، ج ۱ ص ۱۵۶، ط: رحمانيه

طرف بھی متوجہ ہو یعنی استقبالِ قبلہ شرط نہیں ہے، کیونکہ اگر ہم اترنے اور استقبالِ قبلہ کی شرط لگائیں گے تو اس کی دو صورتیں ہیں اگر جہتِ قبلہ ہو کر نفل نماز پڑھنا شروع کرے تو اس سے قافلہ نکل جائے گا اور اگر نہ پڑھے تو اس سے نفل نماز رہ جائے گی، جبکہ نفل نماز خیر موضوع ہے۔ ❶

باب إدراک الفریضة

(۱۱۰) إِنَّ الْفَرْضَ لَا يَتَكَرَّرُ فِيْ وَقْتٍ وَاحِدٍ. ❷

ترجمہ: فرض ایک وقت میں مکرر نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی وقت میں فرض مکرر نہیں ہوتا یعنی ایک وقت میں ایک ہی فرض کو دو مرتبہ ادا کرنا درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کرنا چاہتے ہیں کہ اگر ایک آدمی انفرادی طور پر مثلاً ظہر کی تین رکعت پڑھ چکا تھا پھر جماعت کھڑی ہوگئی تو اب یہ شخص اپنی چار رکعت کو پورا کرے اور پھر لوگوں کے ساتھ جماعت میں شامل ہو جائے، اس لئے کہ یہ شخص ظہر کی اکثر نماز پڑھ چکا ہے اور اکثر کل کے قائم مقام ہوتا ہے، صرف ایک رکعت باقی ہے اسے مکمل کر کے جماعت میں شامل ہو، اب امام کے ساتھ اس کی یہ نماز نفل ہوگی نہ کہ فرض، کیونکہ فرض تو یہ ایک مرتبہ پڑھ چکا ہے اور مذکورہ قاعدے کی بنیاد پر فرض میں تکرار جائز نہیں ہے، لہذا اس کی یہ جماعت کے ساتھ نماز نفل ہی ہوگی نہ کہ فرض۔ برخلاف اس کے تیسری رکعت کا سجدہ نہ کیا ہو تو دو رکعت پر سلام پھیر دے اور جماعت کے ساتھ فرض نماز میں شامل ہو جائے، اب پہلی دو رکعتیں

---

❶ (وَرَاكِبًا خَارِجَ الْمِصْرِ مُومِيًا إِلَى أَيِّ جِهَةٍ تَوَجَّهَتْ دَابَّتُهُ) أَيْ وَيَتَنَفَّلُ رَاكِبًا لِحَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ النَّوَافِلَ فِي كُلِّ جِهَةٍ لَكِنْ يَخْفِضُ السُّجُودَ مِنْ الرُّكُوعِ وَيُومِئُ إِيمَاءً وَلِأَنَّ النَّوَافِلَ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِوَقْتٍ فَلَوْ أَلْزَمْنَاهُ النُّزُولَ وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ تَنْقَطِعُ عَنْهُ النَّافِلَةُ أَوْ يَنْقَطِعُ هُوَ عَنْ الْقَافِلَةِ، وَأَمَّا الْفَرَائِضُ فَمُخْتَصَّةٌ بِوَقْتٍ فَلَا تَجُوزُ عَلَى الدَّابَّةِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، ج ۱ ص ۱۷۷، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ج ۱ ص ۱۵۸، ط: رحمانیہ

نفل ہو جائیں گی، اور جماعت کے ساتھ نماز فرض ہوگی۔ ❶

(۱۱۱) إِنَّ الْقَضَاءَ اِخْتَصَّ بِالْوَاجِبِ. ❷

ترجمہ: قضا واجب کے ساتھ خاص ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قضا کرنا صرف فرض اور واجب کے ساتھ خاص ہے نہ کہ نوافل کے ساتھ یعنی نوافل کی قضا نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی سے فجر کی دو رکعت سنتیں قضا ہو گئیں تو شیخین کی نزدیک اب یہ شخص نہ طلوعِ شمس سے پہلے ان کی قضاء کرے اور نہ طلوعِ شمس کے بعد، کیونکہ یہ سنت ہے اور مذکورہ اصول کی بنیاد پر قضا صلاۃِ واجبہ کے ساتھ خاص ہے نہ کہ سنن اور نوافل کے ساتھ، لہذا یہ سنتوں کی قضا نہ کرے۔ قضاء واجب کے ساتھ اس لئے خاص ہے کہ قضاء نام ہے "مثل ما وجب بالأمر" کو سپرد کرنے کا، سنن چونکہ واجب نہیں ہیں اس لئے مثلِ واجب کو سپرد کرنا کیسے متحقق ہو سکتا ہے؟ ❸

---

❶(قَوْلُهُ وَلَوْ صَلَّى ثَلاثًا يُتِمُّ وَيَقْتَدِى مُتَطَوِّعًا) لِأَنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ فَلا يَحْتَمِلُ النَّقْضَ وَإِنَّمَا يَقْتَدِى مُتَطَوِّعًا لِأَنَّ الْفَرْضَ لا يَتَكَرَّرُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَصَرَّحَ فِي الْحَاوِى الْقُدْسِيِّ أَنَّ مَا يُؤَدَّى مَعَ الْإِمَامِ نَافِلَةٌ يُدْرِكُ بِهَا فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ وَلا يَرِدُ عَلَيْهِ الْعَصْرُ فَإِنَّهُ لا يَقْتَدِى بَعْدَهَا لِمَا عُلِمَ مِنْ بَابِ الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ وَلِهَذَا قَيَّدَ بِالظُّهْرِ وَقَيَّدَ بِالثَّلاثِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الثَّالِثَةِ وَلَمْ يُقَيِّدْهَا بِالسَّجْدَةِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُهَا لِأَنَّهُ بِمَحَلِّ الرَّفْضِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ج٢ ص٧٨، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷الهداية: كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ج ١ ص ١٦٠، ط: رحمانیہ

❸(قَوْلُهُ وَلَمْ تُقْضَ إِلَّا تَبَعًا) أَيْ لَمْ تُقْضَ سُنَّةُ الْفَجْرِ إِلَّا إِذَا فَاتَتْ مَعَ الْفَرْضِ فَتُقْضَى تَبَعًا لِلْفَرْضِ سَوَاءٌ قَضَاهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ أَوْ وَحْدَهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي السُّنَّةِ أَنْ لَا تُقْضَى لِاخْتِصَاصِ الْقَضَاءِ بِالْوَاجِبِ وَالْحَدِيثُ وَرَدَ فِي قَضَائِهَا تَبَعًا لِلْفَرْضِ فِي غَدَاةِ لَيْلَةِ التَّعْرِيسِ فَبَقِيَ مَا وَرَاءَهُ عَلَى الْأَصْلِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب إدراك الفريضة، ج٢ ص٨٠، ط: دار الكتاب الإسلامی]

باب قضاء الفوائت

(۱۱۲) إِنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْفَوَائِتِ وَفَرْضِ الْوَقْتِ مُسْتَحَقٌّ. ❶

ترجمہ: فوت شدہ نمازوں اور وقتی فرض نماز کے درمیان ترتیب ضروری ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا تعلق صاحبِ ترتیب کے ساتھ ہے، یعنی صاحبِ ترتیب کے لئے ضروری ہے کہ وہ اپنی فوت شدہ نماز اور وقتی فرض کے درمیان ترتیب کا لحاظ رکھے یعنی پہلے فوت شدہ نمازوں کی قضا کرے بعد میں فرضِ وقت کو ادا کرے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں اگر صاحبِ ترتیب سے مثلاً ظہر کی نماز فوت ہوگئی اور اب عصر کی نماز کا وقت ہے تو مذکورہ اصول کی بنیاد پر پہلے ظہر کی قضا کرے بعد میں فرضِ وقت یعنی عصر کو ادا کرے۔ ❷

(۱۱۳) إِنَّ التَّرْتِيبَ يَسْقُطُ بِضِيقِ الْوَقْتِ وَكَذَا بِالنِّسْيَانِ وَكَثْرَةِ الْفَوَائِتِ. ❸

ترجمہ: وقت کی تنگی، نسیان اور فوت شدہ نمازوں کی کثرت کی وجہ سے ترتیب ساقط ہو جاتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ترتیب شخص کی ترتیب تین اسباب سے ساقط ہو جاتی ہے:

۱...... جب وقت تنگ ہو یعنی فائتہ نماز میں مشغول ہونے سے وقتی نماز کے فوت ہونے کا اندیشہ ہو۔

۲...... فوت شدہ نماز کو بھول جائے۔

۳...... فوت شدہ نمازوں کی تعداد چھ (۶) سے زیادہ ہو جائے۔

مذکورہ اصول کو صاحبِ ہدایہ ذکر کرنے کے بعد اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر صاحبِ ترتیب سے مثلاً ظہر کی نماز قضا ہوگئی اور اب عصر کا آخری وقت ہے، اگر یہ فوت شدہ نماز کی قضاء

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۱۶۱، ط: رحمانه

❷ أَنَّ مُرَاعَاةَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْفَوَائِتِ وَبَيْنَ فَرْضِ الْوَقْتِ وَاجِبٌ إِلَّا فِي حَالَةِ النِّسْيَانِ أَوْ ضِيقِ الْوَقْتِ أَوْ كَثْرَةِ الْفَوَائِتِ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب الصلاة، باب نوادر الصلاة، ج ۲ ص ۸۷]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۱۶۱، ط: رحمانيه

کرے گا تو تنگی وقت کی بنا پر اس سے وقتی نماز فوت ہو جائے گی، تو اب یہ شخص وقتی نماز پڑھے اور بعد میں فوت شدہ نماز کی قضا کرے، کیونکہ مذکورہ اصول کی بنیاد پر اب وقت کے تنگ ہونے کی وجہ سے اس سے ترتیب ساقط ہو چکی ہے، لہٰذا پہلے وقتی نماز پڑھے اور بعد میں فوت شدہ کی قضا کرے۔ اسی طرح اگر فائتہ نماز کو بھول جائے، یا فوت شدہ نمازوں کی کثرت ہو جائے تو ترتیب ساقط ہو جاتی ہے۔ اب ایسا شخص وقتیہ نماز کو پہلے ادا کرے اس لئے کہ ادا کا مقام فائتہ یعنی قضاء سے اعلیٰ وارفع ہے۔ ❶

(۱۱۴) إِنَّ الْفَرْضِيَّةَ إِذَا بَطَلَتْ بَطَلَتِ التَّحْرِيمَةُ أَصْلًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ الشَّيْخَيْنِ لَا يَبْطُلُ. ❷

ترجمہ: امام محمد کے نزدیک جب فرضیت باطل ہو جائے تو اصل تحریمہ بھی باطل ہو جائے گی، اور شیخین کے نزدیک اصل تحریمہ باطل نہیں ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی صاحبِ ترتیب شخص نے عصر کی نماز کو آخری وقت سے پہلے ادا کیا تو اس صورت میں اس کی عصر کی نماز فاسد ہو جائے گی، کیونکہ اس کے ذمے ظہر کی قضاء واجب ہے، لہٰذا ترتیب فوت ہونے کی وجہ اس کی نمازِ عصر فاسد ہو جائے گی، اور اگر اس نے عصر کی نماز بالکل آخری وقت میں ادا کی تو اس کی یہ نماز درست ہے کیونکہ تنگی وقت کی وجہ سے ترتیب ساقط ہوگئی ہے۔ اب پہلی صورت میں جو عصر کی نماز فاسد ہوگئی تو کیا یہ فساد وصف تک محدود ہوگا یا اصلِ صلاۃ بھی اس کی زد میں آئے گی؟ چنانچہ شیخین کے نزدیک یہ فساد وصف صلاۃ تک محدود ہوگا اصلِ صلاۃ میں اس پر کوئی اثر نہیں ہوگا، لہٰذا اس وصف (فرض ہونا) تو باطل

---

❶ (قَوْلُهُ: وَقَدَّمَهَا عَلَى صَلَاةِ الْوَقْتِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوْتَ صَلَاةِ الْوَقْتِ عَلَى الْفَائِتَةِ ثُمَّ يَقْضِيهَا) التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْفَوَائِتِ وَفَرْضِ الْوَقْتِ عِنْدَنَا شَرْطٌ مُسْتَحَقٌّ وَيُسْقِطُهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ضِيقُ الْوَقْتِ وَالنِّسْيَانُ وَدُخُولُ الْفَوَائِتِ فِي حَيِّزِ التَّكْرَارِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۷۶، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۱۶۳، ط: رحمانيه

ہو جائے گا، البتہ اصلِ نماز اس کے حق میں نفل اور تطوع ہوگی، امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک وصف اور اصلِ صلاۃ دونوں باطل ہوں گی۔ علامہ ابن ہمام رحمہ اللہ نے اس مسئلہ کو مثال کے ذریعے واضح کیا ہے، اگر کسی شخص نے تنگدستی اور غربت کی وجہ سے کفارہ یمین کے اندر تین روزے رکھنا شروع کئے، ایک دو روزے کے بعد وہ مالدار ہوگیا تو اب اس کے لئے غلام آزاد کرنا یا اطعام یا کسوۃ سے کفارہ دینا ضروری ہوگا، ان تینوں پر عدمِ قدرت کی صورت میں روزہ رکھنے کا حکم ہے، پس جب اس نے تنگدستی کی وجہ سے روزے کے ساتھ کفارہ ادا کرنا شروع کیا لیکن اس دوران مالدار ہوگیا تو اس روزے کا وصف وقوعِ کفارہ باطل ہو جائے گا، لیکن اصل روزہ باطل نہیں ہوگا، اور یہ روزہ نفل شمار ہوگا، اسی طرح صورتِ مسئولہ میں مصلی کا وصف ''فرض ہونا'' باطل ہوگا اور اصل نماز باطل نہیں ہوگی بلکہ وہ نفل شمار ہوگی۔ (۱)

---

(۱) (وَبُطْلَانِ الْفَرْضِيَّةِ لَا يَبْطُلُ أَصْلُ الصَّلَاةِ) عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ (خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ) لِأَنَّ التَّحْرِيمَةَ عُقِدَتْ لِلْفَرْضِ فَإِذَا بَطَلَتْ الْفَرْضِيَّةُ بَطَلَتْ أَصْلًا وَلَهُمَا أَنَّهَا عُقِدَتْ لِأَصْلِ الصَّلَاةِ بِوَصْفِ الْفَرْضِيَّةِ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَةِ بُطْلَانِ الْوَصْفِ بُطْلَانُ الْأَصْلِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۱۴۵، ط: المطبعة الخيرية]

(لَا يَبْطُلُ أَصْلُ الصَّلَاةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَبْطُلُ) حَتَّى لَوْ قَهْقَهَ بَعْدَ التَّذَكُّرِ لَا تَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ (قَوْلُهُ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَةِ بُطْلَانِ الْوَصْفِ بُطْلَانُ الْأَصْلِ) يَعْنِي لَيْسَ الْمَوْجُودُ مِمَّا يُبْطِلُ أَصْلَ الصَّلَاةِ كَالْحَدَثِ بَلْ وَصْفَ الْفَرْضِيَّةِ. وَلَا تَلَازُمَ بَيْنَ بُطْلَانِ الْوَصْفِ وَبُطْلَانِ الْأَصْلِ كَالْمُكَفِّرِ بِالصَّوْمِ إذَا أَيْسَرَ فِي خِلَالِ الْيَوْمِ لَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ فَيَصِيرُ مُفْطِرًا بَلْ يَبْطُلُ وَصْفُ وُقُوعِهِ كَفَّارَةً.

[فتح القدير: كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ج ۱ ص ۴۹۶، ط: دار الفكر]

باب سجود السہو

(۱۱۵) إِنَّ سُجُوْدَ السَّهْوِ مِمَّا لَا يَتَكَرَّرُ. ❶

ترجمہ: سجدہ سہوان چیزوں میں سے ہے جو مکرر نہیں ہوتے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بعض اشیاء ایسی ہیں جن میں تکرار نہیں ہوتا اور سجدہ سہو بھی ان اشیاء میں سے ہے یعنی سجدہ سہو میں بھی تکرار نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک چاہے نماز میں زیادتی ہو جائے یا کمی، ایک ہی سجدہ سلام کے بعد واجب ہوتا ہے نہ کہ سلام سے پہلے، دراصل یہ امام مالک رحمہ اللہ کے قول سے احتراز ہے، امام مالک رحمہ اللہ کے نزدیک نماز میں کمی کی صورت میں سلام سے پہلے سجدہ کرے اور زیادتی کی صورت میں سلام کے بعد سجدہ کرے، امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک سجدہ سہو سلام سے پہلے کرنا اولی ہے، جبکہ احناف کے نزدیک دونوں صورتوں میں سلام کے بعد سجدہ سہو کرے گا، کیونکہ اگر سلام سے پہلے سجدہ کرے تو اس صورت میں تکرار آئے گا، جبکہ مذکورہ اصول کی رو سے سجدہ سہو میں تکرار نہیں ہے۔ اس لئے کہ سلام سے پہلے سجدہ سہو کرنے میں تکرار کا امکان ہے بایں طور کہ سلام سے پہلے سجدہ کرلیا پھر جب سلام پھیرنے کا وقت آیا تو اس کو شک ہو گیا کہ تین رکعتیں ہوئیں یا چار ہوئیں، اسی سوچ میں پڑا رہا یہاں تک کہ سلام میں تاخیر ہوگئی پھر یاد آیا کہ چار رکعتیں ہوگئی ہیں، تو اب تاخیر سلام کی وجہ سے اس پر دوبارہ سجدہ سہو واجب ہوا، اب یہ شخص دوبارہ سجدہ سہو کرے گا یا نہیں، دو ہی صورتیں ہیں، اگر اس نے دوبارہ سجدہ سہو نہیں کیا تو نماز میں ایسا نقص باقی رہ گیا جس کی تلافی نہیں کی گئی ہے اور اگر دوبارہ سجدہ ہو گیا تو سجدہ سہو مکرر ہو جائے گا، حالانکہ یہ بالاجماع غیر مشروع ہے، اس لئے مناسب یہ ہے کہ سجدہ سہو سلام کے بعد کیا جائے تا کہ تمام سہووں کی تلافی ممکن ہو۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۱۶۴، ط: رحمانيه

❷ (وَلِأَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ مِمَّا لَا يَتَكَرَّرُ) دَلِيلٌ مَعْقُولٌ عَلَى أَوْلَوِيَّةِ التَّأْخِيرِ، وَبَيَانُهُ أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ كَانَ يَنْبَغِي أَلَّا يَتَأَخَّرَ عَنْ زَمَانِ وُجُودِ الْعِلَّةِ وَهِيَ السَّهْوُ إِلَّا أَنَّهُ تَأَخَّرَ لِضَرُورَةِ أَلَّا يَتَكَرَّرَ، لِأَنَّهُ =

(۱۱۶) إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْضِعُهُ آخِرُ الصَّلَاةِ. ❶

ترجمہ: دعا کا مقام نماز کا آخری حصہ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دعا کا محل نماز کا آخر ہے، یعنی نماز کے آخر میں دعا ہوتی ہے نہ کہ درمیان میں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ سہو کے قعدے میں درود اور دعا پڑھی جائے گی (قعدہ سہو سے مراد سجدہ کے بعد کا قعدہ ہے) کیونکہ دعا کا محل آخر صلاۃ ہے، لہٰذا مذکورہ اصول کی بنیاد پر درود اور دعا بھی سہو کے قعدے کے بعد پڑھی جائے کیونکہ یہ نماز کا آخر ہے۔ ❷

(۱۱۷) إِنَّ سَجْدَةَ السَّهْوِ لَا تَجِبُ إِلَّا بِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ تَأْخِيرِهِ أَوْ تَأْخِيرِ رُكْنٍ سَاهِيًا. ❸

= إِذَا سَجَدَ زَمَانَ سَهْوِهِ وَأَمْكَنَ أَنْ يَسْهُوَ بَعْدَهُ فَإِنْ سَهَا فَإِمَّا أَنْ يَسْجُدَ ثَانِيًا أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ بَقِيَ نَقْصٌ لَازِمٌ لَا جَبْرَ لَهُ، وَإِنْ سَجَدَ تَتَكَرَّرُ السَّجْدَةُ وَهُوَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ بِالْإِجْمَاعِ فَلَزِمَ التَّأْخِيرُ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ٥٠٠، ط: دار الفكر]

وَلَا خِلَافَ فِي الْجَوَازِ قَبْلَ السَّلَامِ وَبَعْدَهُ لِصِحَّةِ الْحَدِيثِ فِيهِمَا وَالتَّرْجِيحُ لِمَا قُلْنَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّ السَّلَامَ مِنْ الْوَاجِبَاتِ فَيُقَدَّمُ عَلَى سُجُودِ السَّهْوِ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِهِ مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ، وَلِأَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ مِمَّا لَا يَتَكَرَّرُ فَيُؤَخَّرُ عَنْ السَّلَامِ حَتَّى لَوْ سَهَا عَنْ السَّلَامِ يَنْجَبِرُ بِهِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ١٩٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ١٦٤، ط: رحمانيه

❷ أَنَّهُ يَأْتِي بِالصَّلَاةِ وَالدُّعَاءِ فِي قَعْدَةِ السَّهْوِ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مَوْضِعُهُ آخِرُ الصَّلَاةِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ١ ص ١٠١، ط: دار الكتاب الإسلامي]

وَيَأْتِي بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالدُّعَاءِ فِي قَعْدَةِ السَّهْوِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ مَوْضِعَهُمَا آخِرُ الصَّلَاةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ١٩٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ١٦٥، ط: رحمانيه

ترجمہ: سجدہ سہو واجب نہیں ہوتا مگر واجب کے ترک کرنے پر یا واجب میں تاخیر کرنے پر یا بھول کر رکن میں تاخیر کرنے پر۔

تشریح: مذکورہ اصول میں ان اُمور کا ذکر ہے جن سے سجدہ سہو واجب ہوتا ہے، اور وہ اُمور یہ ہیں:

۱......واجب کے ترک کرنے پر۔

۲......واجب کی ادائیگی میں تاخیر کرنے پر۔

۳......کسی رکن کی ادائیگی میں تاخیر کرنے پر۔

کسی رکن کو عمداً ترک کرنے سے نماز فاسد اور واجب الاعادہ ہوگی سجدہ سہو کافی نہ ہوگا۔ اسی طرح نماز میں سنت یا مستحب کے ترک کرنے پر بھی سجدہ سہو واجب نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی مصلی نے نماز میں ایسے فعل کا اضافہ کیا جو جنس صلاۃ میں سے ہو مگر نماز کا جز نہ ہو، مثلاً دو سجدہ کے بجائے تین یا چار سجدہ کر لئے، تو اس صورت میں مصلی پر سجدہ سہو واجب ہوگا، وجہ یہ ہے کہ یہ اضافہ کرنا تاخیر رکن یا تاخیر واجب سے خالی نہیں۔ پہلی رکعت میں دو سجدوں کے بجائے تین یا چار سجدہ کئے تو اب اس صورت میں رکن میں تاخیر ہوئی کیونکہ دوسری رکعت کے لئے کھڑا ہونا رکن ہے۔ اسی طرح سلام سے پہلے سوچنے لگا کہ میں نے دو رکعت پڑھی ہے یا تین تو اس صورت میں واجب یعنی سلام میں تاخیر ہوگئی۔ خلاصہ کلام یہ ہے کہ سجدہ سہو یا تو بھول کر کسی واجب (مثلاً قعدہ اولی وغیرہ) کو ترک کرنے سے واجب ہوگا، یا کسی واجب کو مؤخر کرنے (مثلاً دو رکعت والی نماز میں بھول کر قعدہ آخرہ کے بعد کھڑا ہونے) سے واجب ہوگا، کیونکہ اس صورت میں سلام میں تاخیر ہوئی ہے، یا بھول کر کسی رکن کو مؤخر کرنے سے واجب ہوگا، مثلاً ایک رکعت میں تین سجدے کر لئے، تو قیام جو رکن ہے اس میں کھڑے ہونے میں تاخیر ہوگئی۔ ❶

---

❶ (قَوْلُهُ: وَالسَّهْوُ يَلْزَمُهُ إذَا زَادَ فِي صَلَاتِهِ فِعْلًا مِنْ جِنْسِهَا لَيْسَ مِنْهَا) فِي قَوْلِهِ يَلْزَمُهُ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّهُ شُرِعَ لِجَبْرِ النُّقْصَانِ فَكَانَ وَاجِبًا كَالدِّمَاءِ فِي الْحَجِّ وَإِذَا =

(۱۱۸) إِنَّ النُّقْصَانَ الْمُتَمَكِّنَ فِيْ صَلَاةِ الْإِمَامِ مُتَمَكِّنٌ فِيْ صَلَاةِ الْقَوْمِ. ❶

ترجمہ: وہ نقصان جو امام کی نماز میں ثابت ہو جائے تو وہ مقتدیوں کی نماز میں بھی ثابت ہو گا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر امام کی نماز میں کمی بیشی ہو جائے تو یہ کمی بیشی مقتدیوں کی نماز میں بھی ثابت ہو گی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کرنا چاہتے ہیں کہ امام کی غلطی مقتدیوں پر بھی سجدہ سہو واجب کرتی ہے، یعنی اگر امام سے نماز میں ایسا سہو ہو جائے جس سے سجدہ سہو واجب ہوتا ہے تو اس صورت میں مقتدیوں پر بھی سجدہ سہو واجب ہوگا امام کی اقتداء کی وجہ سے۔ ❷

(۱۱۹) إِنَّ تَقَرُّرَ السَّبَبِ الْمُوْجِبِ فِيْ حَقِّ الْأَصْلِ تَقَرُّرٌ فِيْ حَقِّ تَابِعِهِ. ❸

ترجمہ: اصل کے حق میں سببِ موجب کا ثابت ہونا یہ اس کے تابع کے حق میں ثابت ہونا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو سبب موجب اصل کے حق میں ثابت ہوتا ہے تو وہ سبب اصل کے تابع کے حق میں بھی ثابت ہوگا کیونکہ تابع اصل کا نائب ہے، جیسے مذکورہ بالا اصول میں امام کی غلطی سے مقتدی پر بھی سجدہ سہو واجب ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس پر تفریع کر رہے ہیں کہ امام کی نیت

= كَانَ وَاجِبًا لَا يَجِبُ إِلَّا بِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ بِتَأْخِيرِهِ أَوْ بِتَغْيِيرِ رُكْنٍ سَاهِيًا، وَقَوْلُهُ مِنْ جِنْسِهَا أُحْتُرِزَ عَنْ غَيْرِ جِنْسِهَا كَتَقْلِيبِ الْحَجَرِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا أَوْ مُفْسِدًا.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ٧٦، ط: المطبعة الخيرية]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ١٦٥، ط: رحمانيه

❷ (وسهو الإمام يوجب على المؤتم السجود) السجود منصوب لأنه مفعول يوجب (لتقرر السبب الموجب في حق الأصل) أراد بالسببية السهو، وبالأصل الإمام، فلما وجب عليه وجب على من خلفه، لأن النقصان المتمكن في صلاته متمكن في صلاة القوم، لأن صلاتهم متعلقة بصلاته صحة وفسادا، فوجب عليهم السجود.

[البناية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ٢ ص ٦١٢، ط: دار الكتاب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ١ ص ١٦٥، ط: رحمانيه

اقامت سے مقتدی پر بھی اقامت کا حکم لازم ہوتا ہے، یعنی اگر مسافر امام نے دورانِ نماز اقامت کی نیت کر لی اب امام پر دو کے بجائے چار رکعت لازم ہوئی، تو اس امام کی نیتِ اقامت سے مقتدی بھی مقیم شمار ہوگا اور مقتدی کی بھی ثنائی نماز رباعی ہو جائے گی، اگر چہ مقتدی نے اقامت کی نیت نہ کی ہو، کیونکہ مذکورہ اصول کی بنیاد پر مقتدی کے حق میں بھی سببِ موجب ثابت ہوگا۔ ❶

(۱۲۰) إِنَّ مَا يَقْرُبُ مِنَ الشَّيْءِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ. ❷

ترجمہ: جو کسی شئ سے قریب ہوتا ہے تو وہ بھی اسی کا حکم لے لیتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شئ اور قربِ شئ کا حکم ایک ہوتا ہے، یعنی جو چیز کسی چیز کے قریب ہو تو اس شئ مقرب کا وہی حکم ہوتا ہے جو مقرب منہ کا ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر مصلی بھولے سے قعدہ اولی سے کھڑا ہو گیا اب اگر وہ اقرب الی القعود ہو یعنی بیٹھنے کے زیادہ قریب ہو تو دوبارہ بیٹھ جائے اور قعدہ کرے اور تشہد پڑھے اور سلام پھیر دے، کیونکہ جب مصلی ایسی حالت پر تھا جو اقرب الی القعود تھی تو مذکورہ اصول کی بنیاد پر یہ قعود کے حکم میں ہوگا گویا کہ وہ کھڑا ہی نہیں ہوا، اس لئے اس پر سجدہ سہو لازم نہیں ہوگا۔ ❸

(۱۲۱) إِنَّ سَلَامَ مَنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الصَّلَاةِ أَصْلًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ،

---

❶ ولأجل تقرر السبب الموجب في حق الأصل (يلزمه) أي يلزم المؤتم (حكم الإقامة بنية الإمام) يعني إذا نوى الإمام في وسط صلاته الإقامة يصير فرضهم أربعا، وإن لم يوجد من القوم النية.

[البناية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج۲ ص۶۱۲، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج۱ ص۱۶۶، ط: رحمانیہ

❸ (وَمَنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْأُولَى ثُمَّ تَذَكَّرَ وَهُوَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبُ عَادَ وَتَشَهَّدَ) لِأَنَّ مَا يَقْرُبُ مِنَ الشَّيْءِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ وَلَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ هُوَ الصَّحِيحُ كَأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ.

[الاختيار لتعليل المختار: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج۱ ص۷۴، ط: مطبعة الحلبي]

وَعِنْدَ الشَّيْخَيْنِ يُخْرِجُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَقُّفِ. ❶

ترجمہ: اس آدمی کا سلام پھیرنا جس پر سجدہ سہو واجب ہو تو امام محمد کے نزدیک یہ سلام اس کو نماز سے بالکل نہیں نکالتا اور شیخین کے نزدیک توقف کے طور پر نکالتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر ایک آدمی پر سجدہ سہو باقی تھا ابھی تک اس نے سجدہ سہو نہیں کیا تھا کہ سلام پھیر دیا، اب یہ سلام پھیرنا اس آدمی کو نماز سے نکال دیتا ہے یا نہیں؟ تو امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک یہ سلام بالکل مصلی کو نماز سے نہیں نکالتا، گویا کہ وہ اب بھی نماز میں ہے، جبکہ شیخین کے نزدیک یہ سلام موقوفاً اس کو نکالتا ہے، یعنی اگر سجدہ سہو کرے تو یہ داخل فی الصلاۃ شمار ہوگا ورنہ خارج عن الصلاۃ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ ایک آدمی نے سلام پھیر دیا جبکہ اس مصلی پر سہو کے دو سجدے باقی تھے دوسرا شخص اس کے ساتھ نماز میں داخل ہوگیا تو اب اس شخص کی اقتداء درست ہوگی یا نہیں؟ تو شیخین کے نزدیک اگر امام نے سہو کا سجدہ کرلیا تو اقتداء درست ہوگی ورنہ نہیں، جبکہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک مطلقاً اقتداء درست ہوگی چاہے امام سجدہ کرے یا نہ کرے، اور اس اختلاف کی بنیاد مذکورہ مختلف فیہ اصل ہے۔ ❷

(۱۲۲) إِنَّ النِّيَّةَ إِنْ كَانَتْ مُغَيِّرَةً لِلْمَشْرُوعِ تَلْغُوْ. ❸

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۱۶۷، ط: رحمانيه

❷ (قَوْلُهُ وَلَوْ سَلَّمَ السَّاهِي فَاقْتَدَى بِهِ غَيْرُهُ فَإِنْ سَجَدَ صَحَّ وَإِلَّا لَا) قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ صَحِيحٌ سَجَدَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَسْجُدْ لِأَنَّ عِنْدَهُ سَلَامَ مَنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ الصَّلَاةِ أَصْلًا لِأَنَّهَا وَجَبَتْ جَبْرًا لِلنُّقْصَانِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي إحْرَامِ الصَّلَاةِ وَعِنْدَهُمَا يُخْرِجُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَقُّفِ لِأَنَّهُ مُحَلِّلٌ فِي نَفْسِهِ وَإِنَّمَا لَا يَعْمَلُ لِحَاجَتِهِ إلَى أَدَاءِ السَّجْدَةِ فَلَا تَظْهَرُ دُونَهَا وَلَا حَاجَةَ عَلَى اعْتِبَارِ عَدَمِ الْعَوْدِ وَيَظْهَرُ الِاخْتِلَافُ فِي صِحَّةِ الِاقْتِدَاءِ وَفِي انْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ بِالْقَهْقَهَةِ وَتَغْيِيرِ الْفَرْضِ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۲ ص ۱۱۵، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۱۶۷، ط: رحمانيه

ترجمہ: اگر نیت مشروع کو تبدیل کرنے والی ہوتو وہ نیت لغو ہو جائے گی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایسی نیت کرنا جو مشروع کو تبدیل کرنے والی ہوتو وہ نیت خود لغو ہو جائے گی اور مشروع تبدیل نہیں ہوگا بلکہ مشروع ہی رہے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر مصلی پر سجدہ سہو باقی تھا کہ اس نے سلام پھیر دیا اور اس سلام سے نماز کے ختم کا ارادہ بھی کیا تو ابھی اس مصلی پر سجدہ سہو کرنا ضروری ہے اگر چہ سلام پھیر لیا ہو، اس لئے کہ یہ سلام نماز کو ختم کرنے والا نہیں ہے اور اس نے مشروع کو تبدیل کرنے کی جو نیت کی تھی وہ نیت بھی لغو ہو جائے گی اور اس نیت سے مشروع تبدیل نہیں ہوگا، کیونکہ امرِ مشروع کی تغییر بندے کے اختیار میں نہیں ہے۔ ❶

---

❶ (قَوْلُهُ لِأَنَّ هَذَا السَّلَامَ غَيْرُ قَاطِعٍ) لِأَنَّـهُ فِـي مَـحَـلِّهِ بَعْدَ الْقَعْدَةِ فَهُوَ مُحَلِّلٌ مِنْهُ، وَنِيَّتُهُ تَغْيِيرُ الْمَشْرُوعِ وَهُوَ الْقَطْعُ لِيُرَتِّبَ عَلَيْهِ تَرْكَ السُّجُودِ، وَالنِّيَّةُ الْمُجَرَّدَةُ عَنْ الْعَمَلِ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ عَلَيْهِ لَا يُؤَثِّرُ إبْطَالُ مَا رُكْنُهُ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ وَهُوَ السُّجُودُ فَلَغَتْ، بِخِلَافِ نِيَّةِ الْكُفْرِ فَإِنَّهَا تُؤَثِّرُ إبْـطَـالَ الْـإِيمَانِ وَالْعِيَاذُ بِاَللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ رُكْنَهُ عَمَلُ الْبَاطِنِ فَقَطْ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَالْإِقْرَارُ إنَّمَا هُوَ شَرْطُ إجْرَاءِ الْأَحْكَامِ وَهُوَ فَرْضٌ فِيهِ.

[فتح القدير: كتاب الصلاة، باب سجود السهو، ج ۱ ص ۵۱۶، ط: دار الفكر]

باب صلاۃ المریض

(۱۲۳) إِنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ. ❶

ترجمہ: اطاعت کرنا طاقت کے مطابق ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان پر اطاعت کرنا اور شریعت کے احکام کی بجا آوری کرنا یہ انسان کی طاقت کے بقدر ہے، جو طاقت سے ماوراء ہے اس کا انسان مکلّف نہیں ہے، کیونکہ تکلیف مالا یطاق جائز نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرکے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر مریض نماز میں قیام سے عاجز ہو جائے، کھڑے ہونے پر قادر نہ ہو تو بیٹھ کر نماز پڑھے اور رکوع اور سجدہ کرے، اور اگر رکوع اور سجدہ کرنے کی بھی قدرت نہیں رکھتا تو پھر رکوع اور سجدہ اشارے سے کرے۔ وجہ یہ ہے کہ جب آدمی کھڑے ہونے پر قادر نہیں ہے اور اگر اس کے لئے قیام کو ضروری قرار دیں تو یہ تکلیف مالا یطاق ہے اور یہ جائز نہیں، کیونکہ اطاعت بقدرِ طاقت ہے، لہذا مذکورہ اصول کی بنیاد پر اس شخص کو بیٹھ کر نماز ادا کرنے کی اجازت ہے۔ ❷

(۱۲۴) إِنَّ نَصْبَ الْأَبْدَالِ بِالرَّأْيِ مُمْتَنِعٌ. ❸

ترجمہ: رائے سے بدل مقرر کرنا ممنوع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اپنی رائے سے کسی عبادت یا کسی رکن کا بدل مقرر کرنا جائز نہیں ہے، شریعت نے جس عبادت کا بدل یا جس رکن کا بدل مقرر کیا ہے وہی بدل رہے گا، اگر شریعت نے بدل مقرر نہیں کیا تو از خود اپنی رائے سے بدل مقرر کرنا ممنوع ہے۔

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ۱ ص ۱۶۸، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ وَمُومِيًا إِنْ تَعَذَّرَ) أَيْ يُصَلِّي مُومِيًا وَهُوَ قَاعِدٌ إِنْ تَعَذَّرَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ لِمَا قَدَّمْنَاهُ وَلِأَنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ۲ ص ۱۲۱، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ۱ ص ۱۶۹، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ نے مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کیا ہے کہ اگر مریض کا مرض اس قدر بڑھ گیا ہے کہ سر کے ساتھ بھی اشارہ کرنے کی قدرت باقی نہ رہی تو اس صورت میں نماز کو مؤخر کردیا جائے گا، آنکھوں اور بھنوؤں سے اشارہ کرنا کافی نہ ہوگا۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ اشارہ درحقیقت رکوع اور سجدے کا بدل ہے اور بدل کا رائے سے مقرر کرنا ممنوع ہے۔ حدیث کے اندر فقط سر کے ساتھ اشارہ کا ذکر ہے، نہ کہ آنکھ وغیرہ کے ساتھ، پس اگر ان چیزوں کے ساتھ اشارہ کی اجازت دیدی جائے تو اس صورت میں بدل کا اپنی رائے سے مقرر کرنا لازم آئے گا، جبکہ مذکورہ اصول کی رو سے بدل کا رائے سے مقرر کرنا ممنوع ہے۔ ❶

(۱۲۵) إِنَّ مَنْ يَفْهَمُ مَضْمُوْنَ الْخِطَابِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرْضِيَّةُ. ❷

ترجمہ: جو مضمونِ خطاب کو سمجھتا ہے اس سے فرضیت ساقط نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شخص نماز کے حکم اداء کو سمجھتا ہے تو اس سے نماز ساقط نہیں ہوگی اگر چہ بالفعل مہلت دی جا چکی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی کا مرض اس قدر بڑھ گیا کہ وہ سر کے ساتھ اشارہ کرنے پر بھی قادر نہ رہا تو ایسے مریض کے ذمہ سے نماز ساقط نہ ہوگی بلکہ نماز ذمہ میں باقی رہے گی، صحت یاب ہونے پر قضا واجب ہوگی، اگر چہ یہ حالت ایک دن رات سے زائد ہو بشرطیکہ مریض اس عرصہ میں باہوش ہو، اور وہ لوگوں کی

---

❶ أن نصب الأبدال بالرأی ممتنع والنص ورد بالأیماء بالرأس علی خلاف القیاس فلا یقاس علیه.

[حاشیة الطحطاوی علی مراقی الفلاح: کتاب الصلاة، باب صلاة المریض، ص ۴۳۴، ط: دار الکتب العلمیة]

بِأَنَّ الْإِيمَاءَ عِبَارَةٌ عَنْ الْإِشَارَةِ، وَالْإِشَارَةُ إنَّمَا تَكُونُ بِالرَّأْسِ، فَأَمَّا الْعَيْنُ يُسَمَّى إنْحَاءً، وَلَا يُسَمَّى إيمَاءً، وَبِالْقَلْبِ يُسَمَّى نِيَّةً وَعَزِيمَةً وَبِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ لَا تَتَأَدَّى الصَّلَاةُ، وَنَصْبُ الْأَبْدَالِ بِالرَّأْيِ لَا يَجُوزُ.

[المبسوط للسرخسی: کتاب الصلاة، باب صلاة المریض، ص ۲۱۷، ط: دار المعرفة]

❷ الهداية: کتاب الصلاة، باب صلاة المریض، ج ۱ ص ۱۶۹، ط: رحمانیہ

شناخت اور ان سے بات چیت وغیرہ کرنے پر قادر ہو، کیونکہ اس صورت میں وہ شخص مضمونِ خطاب یعنی ''أَقِیْمُوا الصَّلَاةَ'' وغیرہ کا مفہوم سمجھ رہا ہے اور مفہومِ خطاب سمجھنے والے سے فریضہ ساقط نہیں ہوتا، یہی صحیح قول ہے۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ جب مریض افاقہ و ہوش میں ہے تو یہ مضمونِ خطاب کو سمجھتا ہے اور جو مضمونِ خطاب کو سمجھتا ہے تو اس کے ذمہ سے نماز ساقط نہیں ہوتی، لہذا اس کے ذمہ سے بھی نماز ساقط نہ ہوگی۔ البتہ بالفعل مہلت دی جائے گی، اس کے برخلاف وہ شخص جو ایک دن ایک رات سے زائد بے ہوش رہا کیونکہ یہ فہم خطاب سے عاجز ہے لہذا اس کے ذمہ سے نماز ساقط ہو جائے گی۔ ❶

(۱۲۶) إِنَّ رُكْنِيَّةَ الْقِيَامِ لِلتَّوَسُّلِ إِلَى السَّجْدَةِ. ❷

ترجمہ: قیام کی رکنیت بذریعہ قیام سجدہ اداء کرنے کے وسیلے کے لئے ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نماز میں قیام (کھڑا ہونا) اس لئے رکن ہے کہ یہ سجدے کی طرف وسیلہ اور ذریعہ ہے۔

---

❶ (قَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْإِيمَاءَ بِرَأْسِهِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ إِذَا بَلَغَ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِذَا كَانَ مُفِيقًا وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّهُ يُفْهِمُ مَضْمُونَ الْخِطَابِ بِخِلَافِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ قَالَ قَاضِي خَانْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ تَسْقُطُ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْعَقْلِ لَا يَكْفِي لِتَوَجُّهِ الْخِطَابِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا ذَكَرَ فِي النَّوَادِرِ مَنْ قُطِعَتْ يَدَاهُ مِنْ الْمِرْفَقَيْنِ وَقَدَمَاهُ مِنْ السَّاقَيْنِ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِ فَثَبَتَ أَنَّ مُجَرَّدَ الْعَقْلِ لَا يَكْفِي وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ إِنْ دَامَ بِهِ الْمَرَضُ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَهُوَ لَا يَعْقِلُ لَا يَقْضِي إِجْمَاعًا وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَهُوَ يَعْقِلُ قَضَى إِجْمَاعًا وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ وَهُوَ يَعْقِلُ أَوْ أَقَلَّ وَهُوَ لَا يَعْقِلُ فَفِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَايِخِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَلْزَمُهُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبَزْدَوِيِّ الصَّغِيرِ وَقَاضِي خَانْ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ا ص ٨٠، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ا ص ١٦٩، ط: رحمانيه

صاحبِ ہدایہ نے مذکورہ اصول کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کیا ہے کہ اگر ایک آدمی نماز میں قیام پر تو قادر ہے لیکن رکوع اور سجدے پر قادر نہیں ہے تو اس پر قیام لازم نہیں ہے بلکہ بیٹھ کر نماز پڑھے اور رکوع اور سجدہ اشارہ سے کرے اور اس کی وجہ یہ ہے کہ قیام کا رکن ہونا چونکہ وسیلہ الی السجدہ کی وجہ سے ہے، جب یہ قیام پر قادر ہے اور سجدے پر قادر نہیں ہے تو قیام کے بعد جب سجدہ نہیں ہے تو اس پر قیام بھی لازم نہیں ہے، کیونکہ قیام تو سجدے کی طرف وسیلہ ہونے کی وجہ سے رکن تھا، جب سجدہ نہیں ہے تو قیام بھی رکن نہیں ہے۔ جب قیام کی رکنیت نہ رہی تو اب اس پر قیام لازم نہیں ہے، اور قیام کا رکن ہونا وسیلہ الی السجدہ کی وجہ سے اس لئے ہے کہ قیام کے بعد سجدہ کرنے میں غایتِ تعظیم ہے۔ بہر حال اب یہ شخص بیٹھ کر نماز پڑھے یہ زیادہ افضل ہے، کیونکہ بیٹھ کر نماز کی صورت میں اس اشارے سے سجدہ کی حقیقی سجدہ کے ساتھ زیادہ مشابہت ہے۔ اس لئے سجدہ جھک کر اور زمین سے لگ کر کیا جاتا ہے اور بیٹھ کر اشارہ کرنے میں بھی کھڑے ہو کر اشارہ کرنے کی بہ نسبت انخفاض اور جھکاؤ زمین کی طرف زیادہ ہے۔ ❶

(۱۲۷) إِنَّ الْغَالِبَ وُجُودُهُ كَالْمُتَحَقِّقِ. ❷

ترجمہ: جس کا وجود غالب ہو وہ متحقق کی طرح ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز کا موجود ہونا غالب ہو تو متحقق کی طرح ہے، یعنی گویا کہ وہ حقیقت میں ثابت ہے اور اس غالب الوجود پر وہی حکم لگے گا جو حکم ثابت الوجود کا ہے۔

---

❶ أَنَّ رُكْنِيَّةَ الْقِيَامِ لِلتَّوَسُّلِ بِهِ إِلَى السَّجْدَةِ فَإِنَّهُ بِدُونِهَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ عِبَادَةً، بِخِلَافِ الْعَكْسِ فَإِذَا كَانَ لَا يَتَعَقَّبُهُ السُّجُودُ لَا يَكُونُ رُكْنًا فَيَتَخَيَّرُ (وَالْأَفْضَلُ هُوَ الْإِيمَاءُ قَاعِدًا، لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالسُّجُودِ) فَإِنَّ عِنْدَ الْإِيمَاءِ قَاعِدًا يَصِيرُ رَأْسُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْأَرْضِ مِنَ الْإِيمَاءِ قَائِمًا.

[العناية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ۲ ص ۶، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ۱ ص ۱۷۰، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جو آدمی کشتی میں بیٹھ کر نماز پڑھے بغیر کسی بیماری کے تو امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک جائز ہے، البتہ کھڑے ہو کر نماز پڑھنا افضل ہے اور اس کی وجہ یہ ہے کہ کشتی میں کھڑے ہونے میں دوران الراس یعنی سر چکرانا غالب ہے اور جو غالب الوجود ہو وہ متحقق الوجود کی طرح ہے، تو جب کشتی میں دوران الراس سر چکرانا غالب ہے تو گویا کہ سر چکرانا ثابت ہوا، اور جس کا کشتی میں کھڑے ہونے سے سر چکراتا ہے وہ بیٹھ کر نماز پڑھ سکتا ہے، لہذا یہ شخص بھی بغیر بیماری کے بیٹھ کر نماز پڑھ سکتا ہے۔ البتہ بہتر یہ ہے کہ کھڑے ہو کر پڑھے تا کہ اختلاف سے بچ جائے۔ ❶

---

❶(قَوْلُهُ وَلَوْ صَلَّى فِي فُلْكٍ قَاعِدًا بِلَا عُذْرٍ صَحَّ) يَعْنِي صَلَّى فَرْضًا قَاعِدًا بِلَا عُذْرٍ صَحَّتْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَدْ أَسَاءَ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ وَقَالَا لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ لِأَنَّ الْقِيَامَ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ فَلَا يُتْرَكُ وَلَهُ أَنَّ الْغَالِبَ فِيهَا دَوَرَانُ الرَّأْسِ وَهُوَ كَالْمُحَقَّقِ الْآنَ أَنَّ الْقِيَامَ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ شُبْهَةِ الْخِلَافِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب صلاة المريض، ج ٢ ص ١٢٦، ط: دار الكتاب الإسلامي]

باب فی سجدۃ التلاوۃ

(۱۲۸) إِنَّ كَلِمَةَ عَلَى لِلْإِيْجَابِ. ❶

ترجمہ: کلمہ علی وجوب کے لئے آتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کلمہ ''علی'' سے وجوب ثابت ہوتا ہے، یعنی کلمہ ''علی'' اپنے مدخول پر اپنے ماقبل کو واجب کرتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ سجدہ تلاوت سننے اور تلاوت کرنے والے پر واجب ہے یعنی تالی اور سامع دونوں پر واجب ہے، چاہے سامع نے قرآن سننے کا ارادہ کیا ہو یا نہ کیا ہو، حضرت عبداللہ بن عمر رضی اللہ عنہ فرماتے ہیں:

إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا. ❷

مذکورہ حدیث میں کلمہ ''علی'' ہے اور علی وجوب کے لئے آتا ہے، لہٰذا سجدہ تلاوت بھی تالی پر واجب ہوگا، مذکورہ حدیث چونکہ مطلق ہے اس میں قصد وارادہ کی کوئی قید نہیں ہے، اس لئے عام ہے کہ سامع سننے کا قصد کرے یا نہ کرے، بہر صورت سجدہ واجب ہوگا۔ ❸

(۱۲۹) إِنَّ تَصَرُّفَ الْمَحْجُوْرِ لَا حُكْمَ لَهُ. ❹

ترجمہ: محجور کے تصرف کا کوئی حکم نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی محجور عن التصرف ہو، یعنی جس آدمی کو تصرف

---

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب في سجدة التلاوة، ج ١ ص ١٧٠، ط: رحمانیہ

❷ مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الصلاة، من قال السجدة على من جلس لها، ج ١ ص ٣٦٨، رقم الحديث: ٤٢٢٥، ط: مكتبة الرشد

❸ (وهي كلمة إيجاب) أي لفظه على كلمة إيجاب، يعني يدل على الوجوب (وهو) أي الحديث المذكور (غير مقيد بالقصد) يعني أن الإيجاب مطلق عن قيد القصد يجب على كل سامع سواء كان قاصدًا للسماع أو لم يكن.

[البناية: كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ج ٢ ص ٦٢٢، ط: دار الكتب العلمية]

❹ الهداية: كتاب الصلاة، باب في سجدة التلاوة، ج ١ ص ١٧٠، ط: رحمانیہ

سے روکا گیا ہو اگر وہ تصرف کرے گا تو اس کے اس تصرف پر کوئی حکم عائد نہیں ہوگا، اور اس کا یہ تصرف معدوم شمار ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ شیخین کے نزدیک اگر نماز میں مقتدی نے آیتِ سجدہ پڑھی تو اُس سے نہ امام پر سجدہ واجب ہوگا اور نہ مقتدی پر، کیونکہ مقتدی کو قراءت سے روکا گیا ہے اور جس آدمی کو تصرف سے روکا گیا ہے اس کے اس تصرف پر کوئی حکم عائد نہیں ہوتا، اور اس کا تصرف معدوم کے درجے میں ہوتا ہے، تو اس مقتدی کے تصرف یعنی آیتِ سجدہ تلاوت کرنے کا بھی کوئی اعتبار نہ ہوگا اور یہ معدوم شمار ہوگا، لہذا نہ امام پر سجدہ واجب ہوگا اور نہ مقتدی پر، نہ نماز میں اور نماز کے باہر۔ ❶

(۱۳۰) إِنَّ النَّاقِصَ لَا يَتَأَدَّى بِهِ الْكَامِلُ. ❷

ترجمہ: ناقص سے کامل ادا نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شئ کامل واجب ہوتی ہے وہ ناقص ادائیگی سے ادا نہیں ہوگی، بلکہ وہ کامل ادائیگی سے ہی اداء ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی نے نماز میں آیتِ سجدہ سن لی جبکہ تلاوت کرنے والا خارج عن الصلاۃ تھا، یعنی وہ ان کے ساتھ نماز میں نہیں تھا، تو اس صورت میں یہ سامعین جو کہ نماز میں ہیں یہ نماز میں سجدہ نہ کریں، اگر انہوں نے نماز میں سجدہ کرلیا تو یہ سجدہ اداء نہ ہوگا، کیونکہ یہ ناقص ہے اور سجدہ خارجیہ کامل ہے، اب اگر یہ نماز میں سجدہ کریں تو اس صورت میں کامل کو ناقص طور پر اداء کرنا لازم آئے گا جبکہ شئ کامل ناقص

---

❶ لِأَنَّ الْمَحْجُورَ هُوَ الْمَمْنُوعُ عَنِ التَّصَرُّفِ عَلَى وَجْهٍ يَظْهَرُ نَفَاذُ ذَلِكَ التَّصَرُّفِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ غَيْرِهِ وَالْمُقْتَدِي بِهَذِهِ الصِّفَةِ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَالْقِرَاءَةُ تَنْفُذُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ إِمَامِهِ. قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ وَكُلُّ مَنْ هُوَ مَحْجُورٌ لَا حُكْمٌ لِتَصَرُّفِهِ، وَوُجُوبِ السَّجْدَةِ حُكْمُ تَصَرُّفِهِ الَّذِي هُوَ الْقِرَاءَةُ فَلَا يَثْبُتُ.

[العناية: كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ج۲ ص۱۵، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب في سجدة التلاوة، ج۱ ص۱۷۱، ط: رحمانیہ

ادائیگی سے ادا نہیں ہوتی لہذا یہ بھی ادا نہیں ہوگا۔ یہ سجدہ اس لئے ناقص ہے کہ شریعت نے نماز کے اندر ہر اس چیز کو داخل کرنے سے منع کیا ہے جو نماز کے افعال میں سے نہ ہو، اب نماز میں اس کی ادائیگی ناقص ہے حالانکہ سماع کی وجہ سے یہ کامل واجب ہوا ہے، اور قاعدہ ہے کہ واجبِ کامل ناقص طور پر اداء کرنے سے ادا نہیں ہوتا۔ ❶

(۱۳۱) إِنَّ مَبْنَى السَّجْدَةِ عَلَى التَّدَاخُلِ. ❷

ترجمہ: سجدہ کی بنیاد تداخل پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سجدوں میں آپس میں تداخل ہوتا ہے، یعنی کئی سجدوں کے بجائے ایک سجدہ کافی ہوجاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی ایک ہی مجلس میں سجدے کی ایک ہی آیت کو بار بار پڑھے تو اس پر ایک ہی سجدہ واجب ہوگا، یعنی ایک ہی سجدہ کفایت کرے گا اگرچہ اس نے وہ آیتِ سجدہ کئی مرتبہ پڑھی ہو، اس کی وجہ یہ ہے کہ سجدوں میں تداخل ہوتا ہے، لہذا جس نے ایک مجلس میں ایک ہی آیتِ سجدہ بار بار پڑھی تو ان میں بھی آپس میں تداخل ہوکر ایک سجدہ کافی ہوگا۔ اس لئے کہ سجدوں کے مکرر ہونے سے لوگوں کو حرج ہوتا، کیونکہ مسلمان قرآن کی تعلیم وتعلّم کے محتاج ہیں اور تعلیم وتعلّم بغیر تکرار کے حاصل نہیں ہوگا، پس ایک مجلس میں ایک آیتِ سجدہ کو بار بار پڑھنے کی وجہ سے اگر تکرارِ سجدہ لازم کیا گیا تو مفضی الی الحرج ہوگا، حالانکہ شریعت میں حرج مرفوع ہے، اس لئے کہا گیا کہ اس صورت میں

---

❶ (وإن سمعوا وهم فى الصلاة آية سجدة من رجل ليس معهم فى الصلاة) ولو مصلياً (لم يسجدوها فى الصلاة) لأنها ليست بصلاتية لأن سماعهم ليس من أفعال الصلاة (وسجدوها بعد الصلاة) لتحقق سببها (فإن سجدوها فى الصلاة لم تجزهم) لأنه ناقص لمكان النهى فلا يتأدى به الكامل، وتجب إعادتها لتقرر سببها، (ولم تفسد الصلاة) لأن مجرد السجدة لا ينافى إحرام الصلاة.

[اللباب فى شرح الكتاب: كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ج ۱ ص ۱۰۴، ط: المكتبة العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ج ۱ ص ۱۷۲، ط: رحمانيه

ایک ہی سجدہ واجب ہوگا۔ ❶

باب صلاة المسافر

(۱۳۲) إِنَّ الْوَطَنَ الْأَصْلِيَّ يَبْطُلُ بِمِثْلِهِ دُوْنَ السَّفَرِ وَوَطَنُ الْإِقَامَةِ يَبْطُلُ بِمِثْلِهِ وَبِالسَّفَرِ وَبِالْأَصْلِيِّ. ❷

ترجمہ: وطنِ اصلی باطل ہوتا ہے اپنے مثل (وطنِ اصلی سے) نہ کہ سفر سے اور وطنِ اقامت باطل ہوتا ہے وطنِ اقامت اور سفر سے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ نے اصول نقل کیا ہے کہ کوئی بھی چیز یا تو اپنے سے اعلی اور ارفع چیز سے باطل ہوتی ہے، یا اپنے مساوی سے، یا اپنی ضد اور نقیض سے، البتہ اپنے سے کم تر شئ سے کوئی چیز باطل نہیں ہوتی۔

وطن کی دو قسمیں ہیں، (۱) وطنِ اصلی (۲) وطنِ اقامت۔

وطنِ اصلی انسان کی اپنی جائے پیدائش یا وہ جگہ جہاں انسان کے اہل وعیال رہتے ہیں۔

وطنِ اقامت وہ جگہ کہلاتی ہے جس میں مسافر پندرہ دن یا اس سے زائد ٹھہرنے کی نیت کرلے۔

اصول یہ ہے کہ وطنِ اصلی وطنِ اصلی سے باطل ہوتا ہے نہ کہ سفر واقامت سے۔ اس لئے کہ شئ اپنے سے اعلی چیز سے باطل ہوتی ہے یا مساوی درجہ کی چیز سے، یہ بات مسلّم ہے کہ وطنِ اصلی

---

❶ (قَوْلُهُ: وَمَنْ كَرَّرَ تِلَاوَةَ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَجْزَأَتْهُ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ) وَالْأَصْلُ أَنَّ مَبْنَى السَّجْدَةِ عَلَى التَّدَاخُلِ دَفْعًا لِلْحَرَجِ فَإِذَا تَلَا آيَةَ سَجْدَةٍ فَسَجَدَ ثُمَّ قَرَأَ تِلْكَ الْآيَةَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ مِرَارًا يَكْفِيهِ تِلْكَ السَّجْدَةُ عَنْ التِّلَاوَاتِ الْمَوْجُودَةِ بَعْدَ السَّجْدَةِ وَقَوْلُهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ احْتِرَازٌ عَمَّا إذَا تَبَدَّلَ الْمَجْلِسُ وَالتَّبْدِيلُ يَكُونُ حَقِيقَةً وَيَكُونُ حُكْمًا فَالْحَقِيقَةُ ظَاهِرٌ وَالْحُكْمُ كَمَا إذَا كَانَ فِي مَجْلِسِ بَيْعٍ فَانْتَقَلَ إلَى مَجْلِسِ نِكَاحٍ أَوْ أَكَلَ كَثِيرًا أَوْ شَرِبَ كَثِيرًا أَوْ هُوَ فِي مَكَانِهِ أَوْ أَرْضَعَتْ الْمَرْأَةُ وَلَدَهَا أَوْ امْتَشَطَتْ أَوْ اشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَاطِعٌ لِمَا قَبْلَهُ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ حُكْمَ الْمَجْلِسِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، ج ا ص ۸۳، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ا ص ۱۷۶، ط: رحمانیہ

سے اوپر کوئی چیز نہیں ہے، لہذا وطنِ اصلی اپنے مساوی وطنِ اصلی سے باطل ہوگا۔ اس کے برخلاف وطنِ اقامت وطنِ اصلی، وطنِ اقامت اور سفر تینوں سے باطل ہوگا، وطنِ اصلی سے اس لئے ہوگا کہ وطنِ اصلی وطنِ اقامت سے برتر اور بلند ہے، اور شیٔ اپنے سے مافوق سے باطل ہوتی ہے۔ وطنِ اقامت سے بطلان کی وجہ مساوات ہے، سفر سے باطل ہونے کی وجہ نقیض وضد ہے ''والشیٔ یبطل بضدہ'' قاعدہ ہے کہ شیٔ اپنی ضد سے باطل ہوتی ہے۔ ❶

(۱۳۳) إِنَّ إِقَامَةَ الْمَرْءِ مُضَافَةٌ إِلَى مَبِيتِهِ. ❷

ترجمہ: انسان کی اقامت اس کے مقام شب گزاری کی طرف منسوب ہوتی ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو بتلارہے ہیں کہ اگر مسافر نے ایسے دو مقامات میں پندرہ دن ٹھہرنے کی نیت کی جن میں سے ایک مستقل نہیں ہے، مثلاً مکہ اور منی میں اقامت کی نیت کی تو یہ مقیم نہ ہوگا بلکہ مسافر رہے گا اور نماز قصر پڑھے گا، کیونکہ دو مقامات پر نیت کا معتبر ہونا اس بات کا مقتضی ہے کہ دو سے زائد مقامات میں بھی نیت معتبر ہو ورنہ ترجیح بلا مرجح لازم آئے گا۔ حالانکہ مسافر کا بہت سے مقامات پر قیام کی نیت کرنا ممتنع ہے، کیونکہ سفر متعدد مقامات پر قیام کرنے سے خالی نہیں ہوتا، دورانِ سفر انسان جگہ جگہ رکتا ہے، اب اگر ہر جگہ ہم اس کی طرف سے

---

❶ عِبَارَةُ عَامَّةِ الْمَشَايِخِ أَنَّ الْأَوْطَانَ ثَلَاثَةٌ: وَطَنٌ أَصْلِيٌّ وَهُوَ مَوْلِدُ الرَّجُلِ أَوْ الْبَلَدُ الَّذِي تَأَهَّلَ بِهِ، وَوَطَنُ سَفَرٍ وَقَدْ سُمِّيَ وَطَنَ إِقَامَةٍ وَهُوَ الْبَلَدُ الَّذِي يَنْوِي الْمُسَافِرُ الْإِقَامَةَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ، وَوَطَنُ سُكْنَى وَهُوَ الْبَلَدُ الَّذِي يَنْوِي الْإِقَامَةَ فِيهِ دُونَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَعِبَارَةُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ مَشَايِخِنَا أَنَّ الْوَطَنَ وَطَنَانِ وَطَنٌ أَصْلِيٌّ وَوَطَنُ إِقَامَةٍ وَلَمْ يَعْتَبِرُوا وَطَنَ السُّكْنَى وَطَنًا وَهُوَ الصَّحِيحُ، هَكَذَا فِي الْكِفَايَةِ.

وَيَبْطُلُ الْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ بِالْوَطَنِ الْأَصْلِيِّ إِذَا انْتَقَلَ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَهْلِهِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَقِلْ بِأَهْلِهِ وَلَكِنَّهُ اسْتَحْدَثَ أَهْلًا بِبَلْدَةٍ أُخْرَى فَلَا يَبْطُلُ وَطَنُهُ الْأَوَّلُ وَيُتِمُّ فِيهِمَا وَلَا يَبْطُلُ الْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ بِإِنْشَاءِ السَّفَرِ وَبِوَطَنِ الْإِقَامَةِ وَوَطَنُ الْإِقَامَةِ يَبْطُلُ بِوَطَنِ الْإِقَامَةِ وَبِإِنْشَاءِ السَّفَرِ وَبِالْوَطَنِ الْأَصْلِيِّ.

[الفتاوى الهندية: كتاب الصلاة، الباب الخامس عشر، ج ١ ص ١٤٢، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ١ ص ١٧٦، ط: رحمانيه

اقامت کی نیت کو معتبر مان لیں تو پھر وہ شخص کبھی بھی اور کہیں بھی مسافر ہی نہیں رہے گا، کیونکہ سفر معمولی ٹھہرنے سے خالی نہیں ہوتا، البتہ اگر صورت یہ ہے کہ دو مقام میں پندرہ یوم اقامت کی نیت کی اوران دونوں میں سے ایک متعینہ مقام میں رات گزارنے کی نیت کی تو یہ نیت معتبر ہوگی، اور یہ شخص مقیم ہوجائے گا، کیونکہ اقامت میں رات گزارنا اصل ہے، یہی وجہ ہے کہ اگر آپ کسی کاروباری شخص سے یا کسی دکان دار سے پوچھیں ''أَیْــنَ تَسْــکُــنُ ''یعنی تم کہاں رہتے ہو؟ تو وہ اپنی دکان یا آفس کا نام نہیں بتائے گا، بلکہ اس علاقے کا نام بتلائے گا جہاں وہ رات میں مقیم رہتا ہے، اس سے معلوم ہوا کہ قیام اور سکونت کے حوالے سے رات گزارنے اور مقام شب باشی کا اعتبار ہے۔ ❶

(۱۳۴) إِنَّ نَفْسَ السَّفَرِ لَیْسَ بِمَعْصِیَّةٍ. ❷

ترجمہ: سفر بذاتِ خود معصیت نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سفر بذاتِ خود معصیت اور گناہ نہیں بلکہ گناہ یا نیکی کا اعتبار نیت پر ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ گنہگار اور مطیع دونوں رخصتِ سفر میں برابر ہیں، یعنی جس طرح مطیع کے لئے سفر میں روزہ نہ رکھنے کی رخصت ہے نمازوں میں قصر کرنے کا حکم ہے، اسی طرح اگر ایک آدمی گناہ کے کام کے لئے سفر کرتا ہے تو اس عاصی کے لئے بھی یہ رخصت ہوگی، کیونکہ یہ رخصت سفر کی وجہ سے ہے اور نفس سفر میں کوئی گناہ

---

❶ (قَوْلُهُ لا بِمَكَّةَ وَمِنًى) أَيْ لَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنَّهُ لا يُتِمُّ الصَّلاةَ، لِأَنَّ الْإِقَامَةَ لا تَكُونُ فِي مَكَانَيْنِ إِذْ لَوْ جَازَتْ فِي مَكَانَيْنِ لَجَازَتْ فِي أَمَاكِنَ فَيُؤَدِّي إِلَى أَنَّ السَّفَرَ لا يَتَحَقَّقُ، لِأَنَّ إِقَامَةَ الْمُسَافِرِ فِي الْمَرَاحِلِ لَوْ جُمِعَتْ كَانَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ إِلَّا إِذَا نَوَى أَنْ يُقِيمَ بِاللَّيْلِ فِي أَحَدِهِمَا فَيَصِيرُ مُقِيمًا بِدُخُولِهِ فِيهِ، لِأَنَّ إِقَامَةَ الْمَرْءِ تضَافُ إِلَى مَبِيتِهِ يُقَالُ فُلَانٌ يَسْكُنُ فِي حَارَةِ كَذَا، وَإِنْ كَانَ بِالنَّهَارِ فِي الْأَسْوَاقِ ثُمَّ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَوْضِعِ الْآخَرِ لا يَصِيرُ مُسَافِرًا.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج۲ ص۱۴۳، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ۱ ص ۱۷۶، ط: رحمانیہ

نہیں ہے، لہذا دونوں کے لئے یہ رخصت ثابت ہوگی۔ اس لئے کہ جن نصوص سے رخصتِ سفر ثابت ہے وہ سب مطلق ہیں، ان میں عاصی اور مطیع کی کوئی قید نہیں ہے، نیز سفر تو قطعِ مسافت کا نام ہے جو معصیت سے عاری ہے، ہاں سفر کے بعد معصیت ہوسکتی ہے، تو بعد میں پیش آنے والی معصیت کا رخصتِ سفر سے کوئی تعلق نہیں ہے۔ ❶

(۱۳۵) إِنَّ الْقَضَاءَ بِحَسَبِ الْأَدَاءِ. ❷

ترجمہ: قضاء (کا حکم) اداء کے اعتبار سے ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قضا اداء کے اعتبار سے ہے، یعنی جتنی رکعت اداء کرنا واجب تھی قضاء میں بھی ان ہی رکعتوں کا اعتبار ہوگا، مثلاً ایک آدمی پر اقامت کی وجہ سے چار رکعت اداء کرنا واجب تھی، اب اگر ان کی قضاء کرے تو بھی چار رکعت پڑھے گا اگر چہ اب وہ مسافر ہی کیوں نہ ہو، اسی طرح اگر سفر کی وجہ سے دو رکعت واجب تھی اب اگر ان کی قضاء کرے گا تو دو رکعت قضاء کرے گا اگر چہ اب وہ مقیم ہی کیوں نہ ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرنے کے بعد اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی سے حالتِ سفر میں نماز قضاء ہوگئی، اب وہ شہر میں دو رکعت ہی قضاء کرے گا، اسی طرح اگر ایک آدمی سے شہر میں چار رکعت والی نماز قضاء ہوگئی، اب اگر وہ سفر میں قضاء کرنا چاہتا ہے تو پوری چار رکعت کی قضاء کرے گا، سفر یا حضر سے قضاء میں فرق نہیں آتا، اس کی وجہ یہ ہے کہ قضاء کا وجوب اداء ہی

---

❶(ولنا إطلاق النصوص) منها قَوْله تَعَالَى: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ .ومنها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:فرض المسافر ركعتان،كل ذلک مطلقة فيقتضى ثبوت الأحكام فى كل مسافر (ولأن نفس السفر ليس بمعصية) لأنه عبارة عن خروج بريد، وهو يقوى المعصية لإمكان المفارقة بينهما(وإنما المعصية ما يكون بعده) أى بعدما صار مسافرا كما فى قطع الطريق.

[البناية: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج۳ ص۳۵، ط: دار الكتب العلمية]

❷الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج ا ص ۱۷۶، ط:رحمانیہ

کے اعتبار سے ہوتا ہے۔ ❶

باب صلاة الجمعة

(۱۳۶) إِنَّ التَّكْلِيفَ يَدُوْرُ عَلَى التَّمَكُّنِ. ❷

ترجمہ: مکلّف ہونے کا دارومدار قدرت کے مطابق ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مکلّف ہونے کا دارومدار قدرت پر ہے، یعنی جس کی جتنی قدرت ہوگی اسی کے مطابق وہ مکلّف ہوگا، تکلیف بحسب قدرت ووسعت ثابت ہوتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے جمعہ کے دن جمعہ کی نماز سے پہلے بغیر کسی عذر کے اپنے گھر میں ظہر کی نماز پڑھ لی تو یہ مع الکراہت درست ہے، اس لئے کہ تکلیف بحسب القدرت ہوتی ہے، اور اس وقت کے اندر نماز کا مکلّف بذاتِ خود ظہر اداء کرنے پر قادر ہے نہ کہ جمعہ کی نماز پر، کیونکہ جمعہ کی نماز ایسی شرائط پر موقوف ہے جو تنہا آدمی اداء نہیں کرسکتا، مثلاً امام، خطبہ، جماعت، وغیرہ پر جمع کا مکلّف بنانا تکلیف مالا یطاق کے قبیل سے ہوگا، البتہ جمعہ کے دن جمعہ ادا کرکے ظہر کی نماز ساقط کرنے کا حکم دیا گیا ہے، پس قدرت کے باوجود جمعہ سے اعراض کرکے ظہر اداء کرنا کراہت کے ساتھ جائز ہوگا۔ ❸

---

❶(قَوْلُهُ وَفَائِتَةُ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ تُقْضَى رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعًا) لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرَتَّبٌ أَيْ فَائِتَةُ السَّفَرِ تُقْضَى رَكْعَتَيْنِ وَفَائِتَةُ الْحَضَرِ تُقْضَى أَرْبَعًا، لِأَنَّ الْقَضَاءَ بِحَسَبِ الْأَدَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ فَاتَتْهُ فِي الْمَرَضِ فِي حَالَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَيْثُ يَقْضِيهَا فِي الصِّحَّةِ رَاكِعًا وَسَاجِدًا أَوْ فَاتَتْهُ فِي الصِّحَّةِ حَيْثُ يَقْضِيهَا فِي الْمَرَضِ بِالْإِيمَاءِ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَاكَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ إِلَّا أَنَّهُمَا يَسْقُطَانِ عَنْهُ بِالْعَجْزِ فَإِذَا قَدَرَ أَتَى بِهِمَا بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُسَافِرِ رَكْعَتَانِ كَصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَعَلَى الْمُقِيمِ أَرْبَعٌ فَلَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَ الِاسْتِقْرَارِ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر، ج۲ ص۱۴۸، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷الهداية: كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ج۱ ص۱۸۰، ط: رحمانیہ

❸(وعلى التمكن يدور التكليف) لأن مدار التكليف على الوسع بالنص، فدل ذلك أن الظهر هو فرض الوقت، لكن عليه إسقاطه بالجمعة عند وجود شرائطها كما ذكرنا، ألا ترى =

باب العیدين

(۱۳۷) إِنَّ الْأَصْلَ فِي الثَّنَاءِ الْإِخْفَاءُ. ❶

ترجمہ: ثناء میں اصل اخفاء ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ثناء اور تعریف میں اصل یہ ہے کہ سراً ہو یعنی آہستہ آواز میں پڑھی جائے، قرآن مجید میں ہے ''اُدْعُوْا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَّخُفْيَةً'' (الأعراف:۵۵)

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ جو آدمی عید الفطر کے دن عید گاہ کی طرف جائے تو راستے میں زور سے تکبیر نہ پڑھے، اس لئے کہ تعریف وحمد میں اصل اخفاء ہے۔ ❷

باب الشهيد

(۱۳۸) إِنَّ الشَّهَادَةَ عُرِفَتْ مَانِعَةً غَيْرَ رَافِعَةٍ. ❸

ترجمہ: شہادت غسلِ میت کے وجوب سے مانع ہے رافع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شہادت غسلِ میت کے وجوب سے مانع تو ہے لیکن اگر پہلے غسل واجب ہوا تو اس کو رفع کرنے والی نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے

= أن الجمعة إذا لم تصل حتى خرج الوقت يُقضى الظهر لا الجمعة، فلو لم يكن فرض الوقت الظهر لم يقض الظهر بل الجمعة.

[البناية: كتاب الصلاة، باب صلاة الجمعة، ج۳ ص۷۵، ط: دار الكتب العلمية]

❶ الهداية: كتاب الصلاة، باب العيدين، ج ۱ ص۱۸۳، ط: رحمانیہ

❷ (أن الأصل في الثناء الإخفاء) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: خير الذكر الخفي، ولأنه أقرب من الأدب والتطوع، وأبعد من الرياء وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: خير الذكر الخفي، إنكم لا تدعون أصم ولا غائبا.

[البناية: كتاب الصلاة، باب العيدين، ج۳ ص۱۰۳، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الصلاة، باب الشهيد، ج ۱ ص۱۹۸، ط: رحمانیہ

نزدیک بحالتِ جنابت شہادت پانے والے کو غسل دیا جائے گا، امام صاحب کی دلیل مذکورہ اصول ہے کہ شہادت غسلِ میت واجب ہونے سے مانع ہے، یعنی موت کی وجہ سے جو غسل واجب ہوتا ہے یہ شہادت اس کے لئے مانع ہے لیکن رافع نہیں ہے، یعنی اگر پہلے سے غسل واجب ہو تو اس کو رفع نہیں کرتی، یہی وجہ ہے جب حضرت حنظلہ رضی اللہ عنہ شہید ہوئے تو فرشتوں نے ان کو غسل دیا تھا اور یہ حالتِ جنابت میں شہید ہوئے تھے۔ اس سے معلوم ہوا کہ شہید جنبی کو غسل دیا جائے گا، البتہ یہ غسل، غسلِ جنابت ہوگا، غسلِ موت نہیں ہوگا۔ ❶

باب الصلاة في الكعبة

(۱۳۹) إِنَّ التَّقَدُّمَ وَالتَّأَخُّرَ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ اِتِّحَادِ الْجَانِبِ. ❷

ترجمہ: تقدم و تأخر اتحادِ جانب کی صورت میں ظاہر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ تقدم اور تاخر یعنی آگے ہونا یا پیچھے ہونا اتحادِ جہت کے وقت ظاہر ہوگا، یعنی جب امام اور مقتدی دونوں کی جہت متحد ہو اس وقت تقدم اور تاخر ظاہر ہوگا اور جب جہت متحد نہ ہو تو تقدم اور تأخر کا پتہ نہیں چلے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسجدِ حرام میں امام نے نماز پڑھائی اور لوگوں نے کعبہ کا حلقہ باندھا، یعنی کعبہ کے اردگرد صفیں بنائیں اور امام کی اقتداء میں نماز پڑھی، تو جس جانب امام نہ ہو اور مقتدی بہ نسبت امام کے کعبہ کے زیادہ قریب ہے تو اس کی نماز جائز ہے۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ تقدم اور تأخر اتحادِ جہت کے وقت ظاہر ہوتا ہے، اور جس جانب امام نہیں ہے اس طرف تقدم و تأخر متحقق نہ ہوگا، اس لئے اس طرف کے لوگوں کی نماز درست ہوگی،

---

❶ (قَوْلُهُ وَإِذَا اُسْتُشْهِدَ الْجُنُبُ غُسِّلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) وَيُعْلَمُ كَوْنُهُ جُنُبًا بِقَوْلِهِ قَبْلَ الْقِتَالِ أَوْ بِقَوْلِ امْرَأَتِهِ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عُرِفَتْ مَانِعَةً لَا رَافِعَةً فَلَا تَرْفَعُ الْجَنَابَةَ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي ثَوْبِ الشَّهِيدِ نَجَاسَةٌ غَيْرُ الدَّمِ تُغْسَلُ تِلْكَ النَّجَاسَةُ وَلَا يُغْسَلُ الدَّمُ لِمَا ذَكَرْنَا وَمَعْنَاهُ أَنَّهَا مَنَعَتْ دَمَهُ مِنْ كَوْنِهِ نَجِسًا وَلَمْ تَرْفَعْ النَّجَاسَةَ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الدَّمِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصلاة، باب الشهيد، ج ۱ ص ۱۱۱، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصلاة، باب الصلاة في الكعبة، ج ۱ ص ۲۰۰، ط: رحمانية

البتہ اگر امام اور مقتدیوں کی سمت ایک ہو تو اس صورت میں تقدم علی الامام سے مقتدی کی نماز فاسد ہو جائے گی، کیونکہ مقتدی کا امام سے آگے بڑھ جانا اس کے حق میں مفسدِ صلاۃ ہے۔ ❶

(۱۴۰) إِنَّ الْكَعْبَةَ هِيَ الْعَرْصَةُ وَالْهَوَاءُ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ. ❷

ترجمہ: کعبہ میدان اور آسمان کی فضاء تک کا نام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کعبہ عمارت کا نام نہیں ہے، بلکہ وہ میدان جہاں عمارتِ کعبہ ہے وہاں سے لے کر آسمان تک پوری فضاء کا نام کعبہ ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک کعبہ کی چھت پر نماز پڑھنا جائز ہے اگر چہ اس کے سامنے سترہ نہ ہو، اس کی وجہ یہ ہے کہ ہمارے نزدیک قبلہ نام ہے کعبہ کا، اور کعبہ عمارت کا نام نہیں ہے بلکہ وہ میدان جہاں عمارتِ کعبہ ہے اُس سے لے کر آسمان کی فضاء تک کعبہ ہے، اور عمارت کا نام کعبہ اس لئے نہیں ہے کہ عمارت منہدم اور منتقل ہو سکتی ہے، جبکہ یہ چیزیں قبلہ اور کعبہ کی شان کے منافی ہیں، اس لئے صرف عمارت کا نام کعبہ نہیں ہے بلکہ کعبہ سے لے کر آسمان تک پوری فضاء کا نام کعبہ ہے۔ اس لئے جو شخص بیت اللہ کی چھت پر نماز پڑھے تو اس کی نماز جائز ہے، یہی وجہ ہے کہ کوئی کعبہ سے بلند جگہ قبلہ رخ ہو کر نماز پڑھے تو درست ہے، جیسے جبلِ ابوقبیس پر یا آج کے دور میں ہوائی جہاز میں، البتہ یہ مکروہ ہے اس لئے کہ اس میں ترکِ تعظیم ہے۔ ❸

---

❶(وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَحَلَّقَ النَّاسُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَصَلَّوْا بِصَلَاتِهِ) هَكَذَا تَوَارَثَ النَّاسُ الصَّلَاةَ فِيهِ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا. وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنَ الْإِمَامِ جَازَتْ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَانِبِهِ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ، لِأَنَّ التَّقَدُّمَ وَالتَّأَخُّرَ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجَانِبِ، أَمَّا عِنْدَ اخْتِلَافِهِ فَلَا.

[الاختيار لتعليل المختار: كتاب الصلاة، باب الصلاة فى الكعبة، ج ١ ص ٩٠، المكتبة العلمية]

❷الهداية: كتاب الصلاة، باب الصلاة فى الكعبة، ج ١ ص ٢٠٠، ط: رحمانیہ

❸وَإِنَّمَا جَازَتْ فَوْقَهَا، لِأَنَّ الْكَعْبَةَ هِيَ الْعَرْصَةُ وَالْهَوَاءُ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ عِنْدَنَا دُونَ الْبِنَاءِ، لِأَنَّهُ يُنْقَلُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ جَازَ، وَلَا بِنَاءَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ التَّعْظِيمِ، وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ.

[البحر الرائق: كتاب الصلاة، باب الصلاة فى الكعبة، ج ٢ ص ١٥ ٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

کتاب الزکاۃ

(۱۴۱) إِنَّ كَمَالَ الْمِلْكِ بِالْحُرِّيَّةِ. ❶

ترجمہ: آزادی کے ساتھ ملکیت کامل ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملکیت تام اور کامل اس وقت ہوگی جب آدمی آزاد ہو، کیونکہ غلام کی ملکیت ناقص ہوتی ہے، ملکیت تام اور کامل ہونے کے لئے شرط یہ ہے کہ وہ آزاد ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ وجوبِ زکوۃ کی شرائط میں سے ایک شرط یہ ہے کہ آدمی نصاب کا مالک ہو ملکیتِ تامہ کے ساتھ، اور ملکیتِ تامہ کے لئے حریت شرط ہے تو وجوبِ زکوۃ کے لئے بھی حریت شرط ہوگی، لہذا زکوۃ واجب ہوگی آزاد، عاقل، بالغ مسلمان پر جو مقدارِ نصاب کا مالک ہو، ملکیت تامہ کے ساتھ اور اس پر ایک سال گزر چکا ہو۔

مذکورہ شرائط میں سے ایک شرط حریت ہے، یہ شرط اس لئے لگائی کہ زکوۃ کے لئے ایک شرط ملکیتِ تامہ ہے اور ملکیتِ کامل ہوتی ہے آزادی سے، لہذا زکوۃ کے وجوب کے لئے بھی آزادی شرط ہے۔ ❷

(۱۴۲) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَحَقَّقُ مِنَ الْكَافِرِ. ❸

ترجمہ: کافر سے عبادت متحقق نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عبادت کا تحقق کافر سے نہیں ہو سکتا، کیونکہ بغیر ایمان کے کوئی نیکی قابل قبول نہیں ہوتی، لہذا عبادت کے لئے مسلمان ہونا شرط ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ وجوبِ زکوۃ کی شرائط

---

❶ الهداية: كتاب الزكاة، ج ۱ ص ۲۰۱، ط: رحمانیہ

❷ (واشتراط الحرية) مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أي اشتراط الحرية في وجوب الزكاة (لأن كمال الملك بها) أي بالحرية إذ العبد قد يملك البيع والتصرف بالكتابة والإذن. [البناية: كتاب الزكاة، ج۳ ص ۲۹۱، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الزكاة، ج ۱ ص ۲۰۱، ط: رحمانیہ

میں سے ایک شرط اسلام ہے اور یہ شرط اس لئے لگائی کہ زکوۃ عبادت ہے اور عبادت کافر سے متحقق نہیں ہوسکتی۔ ❶

(۱۴۳) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَأَدَّى إِلَّا بِالْاِخْتِيَارِ. ❷

ترجمہ: عبادت اختیار کے بغیر ادا نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عبادت کی ادائیگی کے لئے اختیار شرط ہے یعنی مکلّف کے اختیار میں ہو کہ وہ اس عبادت کو سرانجام دے سکتا ہو اور ترک بھی کر سکتا ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ نابالغ بچے اور مجنون پر زکوۃ واجب نہیں ہے، کیونکہ زکوۃ عبادت ہے اور عبادت اپنے اختیار سے ادا ہوتی ہے اور ان دونوں کے لئے کوئی اختیار ہی نہیں کیونکہ ان میں عقل معدوم ہے اور بغیر عقل کے اختیار ثابت نہیں ہوسکتا، اور عبادت کے لئے اختیار اس لئے شرط ہے کہ عبادت میں ابتلاء اور آزمائش ہوتی ہے اور آزمائش کے لئے بھی اختیار کی ضرورت ہوتی ہے تاکہ مطیع اور عاصی میں امتیاز ہوسکے، چونکہ صبی اور مجنون مفقود العقل ہوتے ہیں، ان میں اختیار کا شائبہ بھی نہیں ہوتا اس لئے ان کی طرف سے عبادت متحقق نہیں ہوگی، کیونکہ تحققِ عبادت کے لئے اختیار ضروری ہے۔ ❸

(۱۴۴) إِنَّ مَا هُوَ مَشْغُوْلٌ بِالْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ يُعْتَبَرُ مَعْدُوْمًا. ❹

---

❶(لأن الزكاة عبادة فلا تتحقق من الكافر) لأن الأمر بأداء العبادات لينال به المؤدى الثواب فى الآخرة، والكافر ليس بأهل الثواب للعبادة عقوبة له على كفره حكما من الله تعالى. وبدون الأهلية لا يثبت وجوب الأداء ووجوب العقوبات عليهم للزجر، وهو أليق بهم.

[البناية: كتاب الزكاة، ج۳ ص ۲۹۲، ط: دار الكتب العلمية]

❷الهداية: كتاب الزكاة، ج ۱ ص ۲۰۱، ط: رحمانیہ

❸وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابنَا لَا يجب الزَّكَاة على الصّبيان والمجانين لِأَن الْأَدَاء لَا يَصح مِنهُم لِأَنَّهُ عبَادَة فَلَا تتأدى بِدُونِ النِّيَّة وَالِاخْتِيَار والطفل وَالْمَجْنُون لَا اخْتِيَار لَهما.

[تحفة الفقهاء: كتاب الزكاة، باب من يوضع فيه الصدقة، ج ۱ ص ۲۹۹، ط: دار الكتب العلمية]

❹الهداية: كتاب الزكاة، ج ۱ ص ۲۰۲، ط: رحمانیہ

ترجمہ: جوشیٔ ضرورتِ اصلیہ کے ساتھ مشغول ہو وہ معدوم شمار کی جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو اشیاء ضرورتِ اصلیہ کے ساتھ مشغول ہوں اُن کا اعتبار نہیں کیا جاتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جس آدمی پر اتنا قرضہ ہو کہ وہ اس کے مال کو گھیر لے، مثلاً پچاس ہزار روپے موجود ہیں مگر پچاس ہزار روپے قرض بھی ہے اور بندوں کی طرف سے اس کا مطالبہ بھی جاری ہے، تو ایسے مقروض پر زکوۃ واجب نہیں ہے، کیونکہ اس آدمی کے پاس اگرچہ مال ہے لیکن مشغول ہے حاجتِ اصلیہ کے ساتھ، اور جو حاجتِ اصلیہ کے ساتھ مشغول ہو وہ معدوم شمار ہوتا ہے، لہذا اس کا یہ مال بھی معدوم شمار ہوگا، گویا کہ اس کے پاس مال ہی نہیں ہے اور جس کے پاس مال نہ ہو اس پر زکوۃ واجب نہیں ہے، تو اس پر بھی زکوۃ واجب نہ ہوگی۔ ❶

(۱۴۵) إِنَّ الدَّيْنَ فِيْ بَابِ الزَّكَاةِ يُرَادُ بِهِ دَيْنٌ لَهُ مَطَالِبُ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ. ❷

ترجمہ: زکوۃ کے باب میں دین سے مراد وہ قرض ہے جس کا بندوں کی طرف سے کوئی مطالبہ کرنے والا ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ زکوۃ کے وجوب سے جو دین مانع ہے اس سے وہ دین مراد ہے جو بندوں کا ہو اور بندوں کی جانب سے اس دین کا مطالبہ کرنے والا ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ دینِ نذر اور دینِ کفارہ مانعِ زکوۃ نہیں ہیں، دینِ نذر کا مطلب یہ ہے کہ ایک آدمی نذر مانے کہ اگر میرا فلاں کام ہوگیا تو میں مثلاً جانور خرید کر ذبح کروں گا، اور دینِ کفارہ کا مطلب یہ ہے کہ کسی نے قسم کھائی پھر وہ حانث ہوگیا اب اس پر کفارہ یمین ہے، تو یہ دونوں زکوۃ سے مانع نہیں ہیں بلکہ ان کے ہوتے ہوئے بھی زکوۃ

---

❶ وَشَرَطَ فَرَاغَهُ عَنِ الدَّيْنِ، لِأَنَّهُ مَعَهُ مَشْغُولٌ بِحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَاعْتُبِرَ مَعْدُومًا كَالْمَاءِ الْمُسْتَحَقِّ بِالْعَطَشِ.

[البحر الرائق: كتاب الزكاة، شروط وجوب الزكاة، ج۲ ص۲۱۹، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهداية: كتاب الزكاة، ج۱ ص۲۰۲، ط: رحمانیہ

واجب ہوگی، اس کی وجہ یہ ہے کہ زکوۃ سے مانع وہ دین ہے جس کا بندوں کی طرف سے کوئی مطالبہ کرنے والا ہو، جیسے ایک آدمی کا دوسرے آدمی پر قرضہ ہو، اور دینِ نذر اور دینِ کفارہ اگر چہ دیون ہیں لیکن مطالب من جہۃ العباد نہیں ہیں بلکہ یہ مطالب من جہۃ اللہ ہیں، یعنی بندوں کی طرف سے ان کا کوئی مطالبہ کرنے والا نہیں ہے بلکہ اللہ کی طرف سے ان کا مطالبہ کیا جاتا ہے۔ ❶

(۱۴۶) إِنَّهُ لَا نَمَاءَ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَى التَّصَرُّفِ. ❷

ترجمہ: بڑھوتری نہیں ہوتی مگر تصرف پر قدرت کے ساتھ۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مال میں بڑھوتری اس وقت ہوتی ہے جب انسان اس مال میں تصرف کرنے پر قادر ہو، اگر تصرف پر قادر نہ ہو تو مال میں بڑھوتری ثابت نہیں ہوسکتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ مالِ ضمار میں زکوۃ واجب نہیں ہے، احناف کے نزدیک مال ضمار (مالِ ضمار اس غائب مال کو کہتے ہیں جس کے ملنے کی توقع نہ ہو) کی کئی صورتیں ہیں، ان میں ایک یہ ہے کہ ایک آدمی کا دوسرے پر قرضہ ہو وہ مدیون انکار کرتا ہو اور دائن یعنی قرض خواہ کے پاس گواہ نہ ہوں تو یہ بھی مالِ ضمار ہے۔ اب جب بعد میں یہ قرضہ وصول ہو جائے تو اس پر زکوۃ واجب نہیں ہے، اس کی وجہ یہ ہے کہ زکوۃ کے وجوب کا سبب مالِ نامی ہے کہ مال میں بڑھوتری ہو، اور بڑھوتری مال میں تصرف پر قادر ہونے کے بغیر نہیں ہوسکتی، اور مال ضمار میں بھی مالک اپنے مال میں تصرف کرنے پر قادر نہیں ہوتا، لہذا مالِ ضمار میں گذشتہ سالوں کی زکوۃ واجب نہ ہوگی۔ ❸

---

❶ ثُمَّ إِنَّمَا تجب الزَّكَاة فِي مَال الزَّكَاة إِذا لم يكن مُسْتَحقًّا بدين مطَالب من جِهَة الْعباد أَو شَيْء مِنْهُ فَأَما إِذا كَانَ مُسْتَحقًّا بِهِ فَلَا تجب الزَّكَاة بِقدر الدّين لِأَن المَال الْمُسْتَحق بِالدّينِ مُحْتَاج إِلَيْهِ وَسبب وجوب الزَّكَاة هُوَ المَال الْفَاضِل عَن الْحَاجة الْمعد للنماء وَالزِّيَادَة.

[تحفة الفقهاء: كتاب الزكاة، باب زكاة أموال التجارة، ج ۱ ص ۲۷۴، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الزكاة، ج ۱ ص ۲۰۲، ط: رحمانیہ

❸ وَلَنَا قَوْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ الضِّمَارِ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا، وَهُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ بَعِيرٌ ضَامِرٌ إذَا كَانَ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ لِهُزَالِهِ أَوْ مِنْ الْإِضْمَارِ، وَهُوَ الْإِخْفَاءُ =

(۱۴۷) إِنَّ تَفْلِيْسَ الْقَاضِيْ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَصِحُّ. ❶

ترجمہ: امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک قاضی کا مفلس قرار دینا صحیح نہیں ہے، اور امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک درست ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر قاضی کسی آدمی پر افلاس کا حکم لگا دے تو قاضی کا مفلس قرار دینا درست ہوگا یا نہیں، تو امام صاحب کے نزدیک تفلیسِ قاضی کا اعتبار نہ ہوگا، جبکہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک اس کا اعتبار ہوگا اور یہ درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی کا قرضہ ایسے آدمی پر ہو جو دین کا اقرار تو کرتا ہے لیکن مفلس ہو، یعنی قاضی نے اس کو مفلس قرار دیا ہو تو اس قرض میں بھی مالک پر زکوۃ واجب ہوگی، کیونکہ امام صاحب کے نزدیک تفلیسِ قاضی درست نہیں ہے، اس لئے کہ مال آتا جاتا رہتا ہے، ہوسکتا ہے کہ قاضی کی تفلیس کے بعد اسے ندامت ہو اور وہ کام کاج میں لگ کر اپنی حالت سدھار لے، نیز کسی کے مفلس ہونے کا قطعی علم نہیں ہوسکتا، انسان مال و دولت کو عموماً مخفی رکھتا ہے، کسی کی درست حالت پر بعینہ آگاہی مشکل ہوتی ہے۔ لہذا یہ صاحبِ نصاب شمار ہوگا اور اس پر زکوۃ واجب ہوگی، جبکہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک زکوۃ واجب نہیں ہوگی کیونکہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک قاضی کا مفلس قرار دینا درست ہے۔ ❷

= وَالتَّغَيُّبُ، وَلِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْمَالُ النَّامِي، وَلَا نَمَاءَ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَى التَّصَرُّفِ، وَلَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ وَابْنُ السَّبِيلِ قَادِرٌ بِنَائِبِهِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الزكاة، شروط وجوبها، ج ۱ ص ۲۵۶، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❶ الهداية: كتاب الزكاة، ج ۱ ص ۲۰۳، ط: رحمانیہ

❷ (لأن تفليس القاضي لا يصح عنده) أي عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأن المال غاد ورائح، فذمته بعد التفليس صحيحة كما هي قبله.

(عند محمد رَحِمَهُ اللَّهُ: لا تجب) أي الزكاة (لتحقق الإفلاس عنده بالتفليس) أي عند تفليس القاضي، لأنه يصير بمنزلة المال الناوي، والمحجود بمنزلة ما ضاع من ماله بحيث لا يقدر عليه.

[البناية: كتاب الزكاة، ج ۳ ص ۳۰۸، ط: دار الكتب العلمية]

(۱۴۸) إِنَّ النِّيَّةَ إِنِ اتَّصَلَتْ بِالْعَمَلِ وَإِلَّا فَلَا. ❶

ترجمہ: نیت اگر عمل کے ساتھ متصل ہوتو درست ہے ورنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر نیت عمل سے متصل ہوتو وہ درست ہے یعنی عمل کرتے ہوئے نیت کرلے، لیکن اگر نیت عمل کے ساتھ متصل نہ ہو، یعنی پہلے عمل کرے اور پھر بعد میں نیت کرے تو اس نیت کا اعتبار نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کررہے ہیں کہ اگر ایک آدمی نے باندی خریدی تجارت کے لئے اور پھر نیت کرلی خدمت لینے کی تو اس سے زکوۃ ساقط ہوجائے گی، کیونکہ مشتری کی نیت عمل کے ساتھ متصل ہے، اس شخص نے نیت کو عمل یعنی ترکِ تجارت سے متصل کردیا ہے، اور جو نیت عمل کے ساتھ متصل ہو وہ درست ہوتی ہے، لہذا مشتری کی بھی یہ نیت درست ہوگی اور اس پر زکوۃ نہ ہوگی۔ اور اگر مشتری نے پہلے باندی خریدی اور پھر بعد میں تجارت کی نیت کرلی تو یہ تجارت کے لئے نہ ہوگی، یہاں تک کہ اس باندی کو بیچ دے اور پھر اس کے ثمن میں زکوۃ ہوگی، کیونکہ یہاں اس نے ایک عمل یعنی تجارت کی نیت کی ہے جبکہ بوقتِ شراء تجارت کی نیت نہیں تھی، اس لئے اس نیت کا کوئی اعتبار نہیں ہوگا، اس لئے کہ مشتری کی نیت عمل کے ساتھ متصل نہیں ہے اور جو نیت عمل کے ساتھ متصل نہ ہو وہ معتبر نہیں ہوتی، لہذا مشتری کی بھی یہ نیت درست نہ ہوگی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الزكاة، ج ۱ ص ۲۰۳، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ لِاتِّصَالِ النِّيَّةِ بِالْعَمَلِ) حَاصِلُ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ فَلَا يَتَحَقَّقُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، وَمَا كَانَ مِنَ التُّرُوكِ كَفَى فِيهِ مُجَرَّدُهَا فَالتِّجَارَةُ مِنَ الْأَوَّلِ فَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ النِّيَّةِ بِخِلَافِ تَرْكِهَا، وَنَظِيرُهُ السَّفَرُ وَالْفِطْرُ وَالْإِسْلَامُ وَالْإِسَامَةُ لَا يَثْبُتُ وَاحِدٌ مِنْهَا إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَتَثْبُتُ أَضْدَادُهَا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ فَلَا يَصِيرُ مُسَافِرًا وَلَا مُفْطِرًا وَلَا مُسْلِمًا وَلَا الدَّابَّةُ سَائِمَةً بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ بَلْ بِالْعَمَلِ، وَيَصِيرُ الْمُسَافِرُ مُقِيمًا وَالْمُفْطِرُ صَائِمًا وَالْمُسْلِمُ كَافِرًا وَالدَّابَّةُ عَلُوفَةً بِمُجَرَّدِ نِيَّةِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَالْمُرَادُ بِالْمُفْطِرِ الَّذِي لَمْ يَنْوِ صَوْمًا يُعَدُّ فِي وَقْتٍ تَصِحُّ فِيهِ النِّيَّةُ.
[فتح القدير: كتاب الزكاة، ج ۲ ص ۱۶۹، ط: دار الفكر]

باب صدقة السوائم

(۱۴۹) إِنَّ الْمَقَادِيْرَ لَا يَدْخُلُهَا الْقِيَاسُ. ❶

ترجمہ: نصاب مقرر کرنے میں قیاس نہیں چلتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شریعت نے جن چیزوں میں نصاب مقرر کیا ہے وہی ہوگا قیاس سے کسی چیز میں نصاب مقرر کرنا درست نہیں ہے، کیونکہ نصاب مقرر کرنا یہ نقل پر موقوف ہے قیاس کا اس میں کوئی دخل نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ فصلان (اونٹ کا ایک سال سے کم عمر بچہ) عجاجیل (گائے کا ایک سال سے کم عمر بچہ) اور حملان (بکری کا ایک سال سے کم عمر بچہ) میں امام صاحب کے نزدیک زکوۃ نہیں ہے جب تک ان کے ساتھ بڑے جانور نہ ہوں، یہ امام صاحب کے اقوال میں سے آخری قول ہے اور یہی امام محمد رحمہ اللہ کا قول ہے، اور اس آخری قول کی وجہ یہ ہے کہ نصاب مقرر کرنے میں قیاس کا کوئی دخل نہیں ہے، جب شریعت نے ان میں زکوۃ مقرر نہیں کی تو ان میں زکوۃ واجب نہیں ہوگی، اس لئے کہ مقادیر نصاب سماع پر موقوف ہیں اس میں عقل کا کوئی دخل نہیں ہے، چنانچہ شریعت نے جس طرح ہمیں بتایا ہے ہم اُسی پر عمل کرنے کے پابند ہیں۔ اگر کسی کے پاس نصاب پورا ہے تو وہ مذکورہ جانوروں کو زکوۃ میں نہیں دے سکتا، جب ان کو نہیں دے سکتا تو ان جانوروں میں زکوۃ بھی واجب نہ ہوگی۔ ❷

(۱۵۰) إِنَّ أَخْذَ الْقِيْمَةِ فِيْ بَابِ الزَّكَاةِ جَائِزٌ. ❸

---

❶ الهداية: كتاب الزكاة، فصل فى الخيل، فصل، ج ۱ ص ۲۰۸، ط: رحمانیہ

❷ وهذا الضرب من القياس مدفوع عندنا، لأن المقادير لا تؤخذ من طريق المقاييس فيما كان هذا وصفه، وإنما طريقها التوقيف.

[شرح مختصر الطحاوى للجصاص: كتاب السرقة وقطع الطريق، ج۶ ص ۲۹۲، ط: دار البشائر الإسلامية]

❸ الهداية: كتاب الزكاة، فصل فى الخيل، فصل، ج ۱ ص ۲۰۸، ط: رحمانیہ

ترجمہ: زکوۃ کے باب میں قیمت لینا جائز ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر ایک آدمی پر مثلاً کوئی جانور دینا واجب ہے، اور اس کے پاس بعینہ وہ جانور نہیں ہے تو اس کی قیمت دے سکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی پر مُسِنّۃ (جانوروں کا دو سالہ بچہ) واجب ہو اور اس کے پاس یہ نہ ہو تو زکوۃ وصول کرنے والے کو اختیار ہے کہ وہ اس مالک سے اعلیٰ جانور لے لے اور جو زیادتی ہے وہ مالک کو واپس کر دے، یا مالک اس سے چھوٹا جانور دیدے اور ساتھ جو زائد پیسے بنتے ہیں وہ دیدے، اس کی وجہ یہ ہے کہ چونکہ مالک پر جانور واجب ہے اس کے پاس نہیں ہے، اب وہ اس جانور سے چھوٹے جانور کے ساتھ کچھ پیسے دیتا ہے تو یہ درست ہے کیونکہ زکوۃ میں شئ ماوجب کی قیمت دینا درست ہے۔ ❶

(۱۵۱) إِنَّ الْقَلِيْلَ تَابِعٌ لِلْأَكْثَرِ. ❷

ترجمہ: قلیل اکثر کے تابع ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شئ کم ہو وہ اکثر کے تابع ہوتی ہے، یعنی جو حکم اکثر کا ہوگا وہی اس شئ قلیل کا بھی ہوگا۔

---

❶ وأصل ذلك ما رواه البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله أَنَا أبي، حدثنا ثمامة أن أنسا، حدثه أن أبا بكر رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله رسوله صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة، وليست عنده جذعة، وعنده حقه فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة، ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين .... الحديث، ثم المعتبر ما بين القيمتين في الرد والاسترداد أي شيء كان، لأن القيمة تتفاوت باختلاف الرخص من الغلاء، وتقدير العشرين في الحديث ليس بلازم، لأنه كان بحسب الغالب في ذلك الزمان.

[البناية: كتاب الزكاة، فصل في الخيل، فصل، ج۳ ص۳۴۸، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الزكاة، فصل في الخيل، فصل، ج ۱ ص ۲۰۸، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ سائمہ یعنی چرنے والا جانور اس کو کہیں گے جو سال کے اکثر حصے میں چرنے پر اکتفاء کرتے ہوں یعنی سال کے اکثر حصے میں چرتے ہوں، اگر اس کو آدھا سال گھر میں چارہ کھلایا ہو یا سال کے اکثر حصہ میں گھر میں چارہ کھلایا ہو تو وہ سائمہ نہ ہوں گے بلکہ علوفہ کہلائیں گے، اس کی وجہ یہ ہے کہ جب سال کے اکثر حصے میں اس کو چارہ کھلایا ہو اور کم مدت میں باہر چرتے ہوں تو اکثر کا اعتبار ہوگا اور قلیل اکثر کے تابع ہوگا، تو یہاں بھی باہر چرنے کی کم مدت اُس اکثر مدت کے جو گھر میں چارہ کھلایا ہے تابع ہوگی، گویا کہ اس کو پورے سال گھر میں چارہ کھلایا ہے اور جس کو پورے سال گھر میں چارہ کھلایا جاتا ہے وہ سائمہ نہیں کہلاتا بلکہ علوفہ کہلاتا ہے تو یہ بھی علوفہ کہلائیں گے، اور ان میں زکوۃ واجب نہیں ہوگی۔ ❶

(۱۵۲) إِنَّ الْجِبَايَةَ بِالْحِمَايَةِ. ❷

ترجمہ: ٹیکس حفاظت کی وجہ سے ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حاکم اپنے ماتحتوں سے زکوۃ لینے کا حقدار اس وجہ سے ہوتا ہے کہ وہ اس حاکم کی حمایت اور حفاظت میں ہوتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کفار سے خوارج وبُغات نے زبردستی خراج وصول کیا، پھر امام عادل مع لشکر پہنچ کر ان پر غالب آ گیا تو کیا ان سے دوبارہ خراج لیا جائے گا یا نہیں؟ جواب یہ ہے کہ دوبارہ نہیں لیا جائے گا اس لئے کہ امام عادل نے ان کی حفاظت نہیں کی اور محصول حفاظت کی وجہ سے واجب ہوتا ہے۔ جب خارجیوں نے خراج لے لیا تو گویا کہ حاکم نے ان کی حفاظت نہ کی اور جب حاکم نے حفاظت نہیں کی تو اب مالک پر

---

❶ (ثم السائمة هي التي تكتفي بالرعي في أكثر الحول حتى لو علفها نصف الحول أو أكثر كانت علوفة، لأن القليل تابع للأكثر) لأن أصحاب السوائم لا يجدون بدا من أن يعلفوا سوائمهم في البرد والثلج، فجعل الأقل تابعا للأكثر، ولا خلاف أن السائمة في جميع الحول تجب فيها الزكاة، والعلوفة في جميع السنة لا تجب فيها الزكاة، وإنما الخلاف في الإسامة في أكثر الحول، فعندنا وأحمد وبعض أصحاب الشافعي لو علفت في نصف السنة أو أكثر كانت علوفة.

[البناية: كتاب الزكاة، فصل في الخيل، فصل، ج۳ ص ۳۵۲، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الزكاة، فصل في الخيل، فصل، ج ا ص ۲۰۹، ط: رحمانيه

دوبارہ دینا بھی ضروری نہیں ہے، کیونکہ جبایت تو حمایت کی وجہ سے ہوتی ہے۔ ❶

باب فيمن يمر على العاشر

(۱۵۳) اَلْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ الْيَمِيْنِ. ❷

ترجمہ: منکر کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مدعی کے پاس گواہ نہ ہوں تو اس صورت میں منکر کے قول کا اعتبار قسم کے ساتھ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر مصدق (یعنی زکوۃ وصول کرنے والا) عاشر (یعنی عشر دینے والے) پر گزرا، عاشر نے کہا میں نے تو ایک مہینہ پہلے زکوۃ دے دی تھی، یا کہتا ہے کہ مجھ پر قرضہ ہے اور ساتھ قسم بھی کھالی تو اس عاشر کی تصدیق کی جائے گی، کیونکہ اس صورت میں مصدق مدعی ہے وہ دعوی کرتا ہے کہ آپ پر زکوۃ دینا واجب ہے اور عاشر اپنے اوپر وجوبِ زکوۃ کا انکار کرتا ہے، چونکہ منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، تو اس عاشر کا قول بھی مع الیمین معتبر ہوگا، لہذا عاشر کی تصدیق کی جائے گی۔ ❸

---

❶ (وَلَوْ أَخَذَ الْخَرَاجَ وَالْعُشْرَ وَالزَّكَاةَ بُغَاةٌ لَمْ تُؤْخَذْ أُخْرَى) لِأَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَحْمِهِمْ وَالْجِبَايَةُ بِالْحِمَايَةِ، وَقَدْ كَتَبَ عُمَرُ إِلَى عَامِلِهِ إِنْ كُنْت لَا تَحْمِيهِمْ فَلَا تَجْبِهِمْ.

[تبيين الحقائق: كتاب الزكاة، زكاة الخيل، ج ۱ ص ۲۷۴، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الزكاة، باب فيمن يمر على العاشر، ج ۱ ص ۲۱۳، ط: رحمانيه

❸ (فَمَنْ قَالَ لَمْ يَتِمَّ الْحَوْلُ أَوْ عَلَيَّ دَيْنٌ أَوْ أَدَّيْت أَنَا أَوْ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ وَحَلَفَ صُدِّقَ إِلَّا فِي السَّوَائِمِ فِي دَفْعِهِ بِنَفْسِهِ) أَيْ مَنْ قَالَ مِنْ أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ لَمْ يَتِمَّ عَلَى مَالِي الْحَوْلُ أَوْ عَلَيَّ دَيْنٌ أَوْ أَدَّيْت أَنَا بِنَفْسِي إِلَى الْفُقَرَاءِ فِي الْمِصْرِ أَوْ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ وَحَلَفَ صُدِّقَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَانِعَةٌ مِنْ الْوُجُوبِ لِأَنَّ الْحَوْلَ وَالْفَرَاغَ مِنْ الدَّيْنِ شَرْطٌ لِوُجُوبِ الزَّكَاةِ وَهُوَ بِدَعْوَاهُ إِيَّاهُمَا مُنْكِرٌ لِلْوُجُوبِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكِرِ مَعَ يَمِينِهِ لَا سِيَّمَا إذَا كَانَ لَا يُعْرَفُ إلَّا مِنْ جِهَتِهِ وَبِدَعْوَاهُ الْأَدَاءَ إلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ إلَى عَاشِرٍ آخَرَ مُدَّعٍ لِوَضْعِ الْأَمَانَةِ مَوْضِعَهَا فَيُصَدَّقُ إذْ قَوْلُ الْأَمِينِ مَقْبُولٌ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ ثَانِيًا وَلَا بُدَّ مِنْ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ مُنْكِرٌ.

[تبيين الحقائق: كتاب الزكاة، باب العاشر، ج ۱ ص ۲۸۳، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(۱۵۴) إِنَّ الْخَطَّ يُشْبِهُ الْخَطَّ. ❶

ترجمہ: بے شک خط خط کے مشابہ ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک خط دوسرے خط کے ساتھ مشابہت رکھتا ہے، اسی بنا پر کسی خط کو علامت قرار دینا درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ جن صورتوں میں مالک کی تصدیق کی جاتی ہے (یعنی جانوروں اور اموالِ تجارت کی زکوۃ دینے میں) تو مالک پر ادائیگی کی پرچی دکھانا شرط نہیں ہے کہ میں نے زکوۃ ادا کی ہے، کیونکہ خط خط کے مشابہ ہوتا ہے، لہٰذا تحریر کو وصولِ زکوۃ پر علامت قرار دینا درست نہیں ہے۔ اس میں با آسانی جعل سازی ہوتی ہے، اس لئے تحریر کو علامت متعین کرنا بے سود ہے۔ ❷

(۱۵۵) إِنَّ الْقِيمَةَ فِيْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ لَهَا حُكْمُ الْعَيْنِ وَفِيْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْعَيْنِ. ❸

ترجمہ: ذوات القیم میں قیمت کو عینِ شئ کا حکم حاصل ہے اور ذوات الامثال کے لئے عین کا حکم نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اشیاء کی دو قسمیں ہیں:

۱......ذوات القیم: یعنی وہ اشیاء جن کا مثل موجود نہ ہو (تو اس کی قیمت ادا کی جاتی ہے)۔

۲......ذوات الامثال: یعنی وہ اشیاء جن کا مثل موجود ہو۔

اب جو چیزیں ذوات القیم میں سے ہیں ان کی قیمت کا وہی حکم ہے جو عینِ شئ کا حکم ہے اور

---

❶ الهداية: كتاب الزكاة، باب فيمن يمر على العاشر، ج ۱ ص ۲۱۴، ط: رحمانیہ

❷ وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِالِاكْتِفَاءِ بِالْحَلِفِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِخْرَاجُ الْبَرَاءَةِ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الدَّفْعَ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ تَبَعًا لِلْجَامِعِ الصَّغِيرِ، لِأَنَّ الْخَطَّ يُشْبِهُ الْخَطَّ فَلَمْ يُعْتَبَرْ عَلَامَةً، وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ.

[البحر الرائق: كتاب الزكاة، باب العاشر، ج ۲ ص ۲۴۹، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الزكاة، باب فيمن يمر على العاشر، ج ۱ ص ۲۱۵، ط: رحمانیہ

ذوات الامثال میں قیمت کا حکم عینِ شئ کا حکم نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کررہے ہیں کہ اگر ذمی شراب اور خنزیر لے کر گزرا تو شراب کا عشر لیا جائے گا اور خنزیر کا نہیں لیا جائے گا، کیونکہ خنزیر ذوات القیم میں سے ہے اور ذوات القیم میں قیمت کا حکم عینِ شئ کا حکم ہوتا ہے، اب اگر خنزیر کا عشر لیا جائے تو ایسا ہے جیسا کہ عینِ خنزیر، اور خنزیر مال نہیں ہے۔ شراب کا عشر اس لئے لیا جائے گا کہ شراب ذوات الامثال میں سے ہے اور ذوات الامثال میں قیمت کا حکم عین شئ کا حکم نہیں ہوتا، تو قیمت کا لینا شراب کا لینا نہ ہوگا۔ ❶

باب فی المعادن و الرکاز

(۱۵۶) إِنَّ مَا كَانَ فِيْ أَيْدِي الْكَفَرَةِ وَجَدَتْهُ أَيْدِيْنَا يَكُوْنُ غَنِيْمَةً. ❷

ترجمہ: یہ (معادن) کفار کے قبضے میں تھیں اور ہم غلبہ سے ان پر قابض ہوئے تو یہ ہمارے لئے غنیمت ہوں گی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز کفار کے قبضے میں ہو پھر مسلمان اس پر قابض ہو جائیں تو وہ شئ مالِ غنیمت شمار ہوگی اور اس پر غنائم کے احکام جاری ہوں گے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ سونے کی کان یا چاندی کی کان یا لوہے کی کان یا سیسے کی کان یا پیتل کی کان کسی زمین میں پائی گئی چاہے وہ زمین عشری ہو یا خراجی ہو، ان مذکورہ اشیاء میں خمس واجب ہے، اس کی وجہ یہ ہے کہ یہ زمین پہلے ماضی میں کفار کے قبضے

---

❶ وَوَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ عَلَى الظَّاهِرِ أَنَّ الْقِيمَةَ فِي ذَوَاتِ الْقِيَمِ لَهَا حُكْمُ الْعَيْنِ، وَالْخِنْزِيرُ مِنْهَا، وَفِي ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ لَيْسَ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ، وَالْخَمْرُ مِنْهَا وَلِأَنَّ حَقَّ الْأَخْذِ مِنْهَا لِلْحِمَايَةِ وَالْمُسْلِمُ يَحْمِي خَمْرَ نَفْسِهِ لِلتَّخْلِيلِ فَكَذَا يَحْمِيهَا عَلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَحْمِي خِنْزِيرٌ نَفْسَهُ بَلْ يَجِبُ تَسْيِيبُهُ بِالْإِسْلَامِ فَكَذَا لَا يَحْمِيهِ عَلَى غَيْرِهِ.

[البحر الرائق: كتاب الزكاة، باب العاشر، ج۲ ص ۲۵۱، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الزكاة، باب فى المعادن والركاز، ج ۱ ص ۲۱۶، ط: رحمانیہ

میں تھی بعد میں مسلمان اس پر قابض ہوئے ہیں، اور جو چیز پہلے کفار کے قبضہ میں ہو بعد میں مسلمان قابض ہو جائیں وہ غنیمت ہوتی ہے، لہذا مذکورہ اشیاء بھی مالِ غنیمت ہوں گی اور مالِ غنیمت میں خمس واجب ہوتا ہے، لہذا مذکورہ اشیاء میں بھی خمس واجب ہوگا۔ ❶

(۱۵۷) إِنَّ الْجُزْءَ لَا يُخَالِفُ الْجُمْلَةَ. ❷

ترجمہ: جزء کل کے مخالف نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جزء اپنے کل کے مخالف نہیں ہوتا بلکہ کل کے موافق ہوتا ہے، جو حکم کل یعنی تمام اجزاء کا ہوتا ہے وہی اُس ایک جزء کا بھی ہوتا ہے، کیونکہ تمام اجزاء میں یہ ایک جزء بھی داخل ہے لہذا یہ کل کے موافق ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنے گھر میں معدن پایا تو امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک اس میں کچھ بھی نہیں ہے، اس لئے کہ گھر کی معدن گھر کی زمین کا ایک جزء ہوتی ہے، اور گھریلو اجزاء میں خمس وغیرہ واجب نہیں ہوتا، اور نہ ہی دیگر کوئی معونت اور ٹیکس واجب ہوتا ہے، لہذا گھر میں نکلنے والی کان میں خمس واجب نہیں ہوگا، کیونکہ گھر کی معدن اجزائے گھر میں سے ایک جزء ہے اور جب کل میں کوئی چیز واجب نہیں ہے تو جزء میں بھی واجب نہیں ہوگی، اس لئے کہ جزء کل کے مخالف نہیں ہوتا، برخلاف کنز اور دفینہ کے وہ از خود دفن کیا جاتا ہے اس

---

❶ (قَوْلُهُ خُمُسُ مَعْدِنِ نَقْدٍ وَنَحْوِ حَدِيدٍ فِي أَرْضِ خَرَاجٍ أَوْ عُشْرٍ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ، وَهُوَ مِنْ الرِّكْزِ فَانْطَلَقَ عَلَى الْمَعْدِنِ وَلِأَنَّهُ كَانَ فِي أَيْدِي الْكَفَرَةِ وَحَوَتْهُ أَيْدِينَا غَلَبَةً فَكَانَ غَنِيمَةً، وَفِي الْغَنِيمَةِ الْخُمُسُ إِلَّا أَنَّ لِلْغَانِمِينَ يَدًا حُكْمِيَّةً لِثُبُوتِهَا عَلَى الظَّاهِرِ وَأَمَّا الْحَقِيقَةُ فَلِلْوَاجِدِ فَاعْتَبَرْنَا الْحُكْمِيَّةَ فِي حَقِّ الْخُمُسِ وَالْحَقِيقَةَ فِي حَقِّ الْأَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ حَتَّى كَانَتْ لِلْوَاجِدِ، وَالنَّقْدُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَنَحْوُ الْحَدِيدِ كُلُّ جَامِدٍ يَنْطَبِعُ بِالنَّارِ كَالرَّصَاصِ وَالنُّحَاسِ وَالصُّفْرِ.

[البحر الرائق: كتاب الزكاة، باب الركاز، ج۲ ص ۲۵۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الزكاة، باب في المعادن والركاز، ج ۱ ص ۲۱۶، ط: رحمانیہ

لئے وہ پیدائشی طور پر زمین کے اجزاء میں سے نہیں ہے، اس لئے اس پر خمس واجب ہوگا۔ ❶

(۱۵۸) إِنَّ مَا لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ الْقَهْرُ لَا يَكُوْنُ الْمَأْخُوْذُ مِنْهُ غَنِيْمَةً. ❷

ترجمہ: جس چیز پر زبردستی واقع نہ ہوا اس سے لی ہوئی چیز غنیمت نہ ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس زمین پر زبردستی قبضہ نہ ہوا ہو یعنی مسلمانوں نے کفار سے زبردستی نہ لی ہو تو اس زمین سے لی ہوئی چیزیں مالِ غنیمت نہ ہوں گی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ طرفین کے نزدیک موتی اور عنبر میں خمس واجب نہیں ہے، اس لئے کہ خمس اس مال میں واجب ہوتا ہے جو پہلے کفار کے قبضہ میں ہو اور پھر مسلمان حملہ آور ہو کر اس پر غلبہ پا گئے، عنبر ایسا نہیں ہے، کیونکہ وہ کسی کے قبضہ میں نہیں تھا، اسی وجہ سے کہا گیا ہے کہ سونا اور چاندی جو دریا کے اندر ہوں اس میں کوئی چیز واجب نہیں ہوتی، کیونکہ ان چیزوں کو سمندر سے لیا جاتا ہے اور سمندروں کی زمین پر مسلمان زبردستی قابض نہیں ہوئے اور جس زمین پر زبردستی قبضہ نہ ہو اُس سے ماخوذ چیزیں غنیمت نہیں ہوتیں، لہذا موتی اور عنبر میں خمس نہیں ہوگا۔ ❸

---

❶ أَنَّهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ مُرَكَّبٌ فِيهَا، وَلَا مُؤْنَةَ فِي سَائِرِ الْأَجْزَاءِ فَكَذَا فِي هَذَا الْجُزْءِ، لِأَنَّ الْجُزْءَ لَا يُخَالِفُ الْجُمْلَةَ بِخِلَافِ الْكَنْزِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُرَكَّبٍ فِيهَا.

[البحر الرائق: كتاب الزكاة، باب الركاز، ج۲ ص۲۵۳، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الزكاة، باب في المعادن والركاز، ج۱ ص۲۱۷، ط: رحمانیہ

❸ أَنَّ مَحَلَّ الْخُمُسِ الْغَنِيمَةُ وَالْغَنِيمَةُ مَا كَانَتْ لِلْكَفَرَةِ ثُمَّ تَصِيرُ لِلْمُسْلِمِينَ بِحُكْمِ الْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ وَبَاطِنُ الْبَحْرِ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ قَهْرٌ فَلَمْ يَكُنْ غَنِيمَةً.

[رد المحتار: كتاب الزكاة، باب زكاة الركاز، ج۲ ص۳۲۲، ط: دار الفكر]

وَكَذَا لَا شَيْءَ فِيمَا اُسْتُخْرِجَ مِنْ الْبَحْرِ، وَلَوْ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، لِأَنَّ قَعْرَ الْبَحْرِ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ الْقَهْرُ فَلَا يَكُونُ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ غَنِيمَةً فَلَا يَكُونُ فِيهِ الْخُمُسُ.

[مجمع الأنهر: كتاب الزكاة، باب الركاز، ج۱ ص۲۱۴، ط: دار إحياء التراث]

باب زكاة الزروع والثمار

(۱۵۹) إِنَّ الْخَرَاجَ أَلْيَقُ بِحَالِ الْكَافِرِ. ❶

ترجمہ: خراج لینا کافر کے حال کے زیادہ لائق ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ خراجی زمین میں خراج لینا کافر کی حالت کے زیادہ مناسب ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر ایک زمین مسلمان کے پاس تھی وہ عشر ادا کرتا تھا، پھر اس نے کسی نصرانی پر بیچ دی اور نصرانی نے اس زمین پر قبضہ کر لیا تو امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک اس نصرانی سے خراج لیا جائے گا، اس لئے کہ خراج ہی اس کی حالت کے زیادہ مناسب ہے، کیونکہ عشر میں عبادت کا مفہوم ہے اور کافر ادائے عبادت کا اہل نہیں ہے، لہذا اس پر خراج واجب کرنا زیادہ مناسب ہے تا کہ یہ اس کے لئے عبرت اور سزا ہو۔ ❷

(۱۶۱) إِنَّ الْخَرَاجَ يَتَعَلَّقُ بِالتَّمَكُّنِ مِنَ الزِّرَاعَةِ. ❸

ترجمہ: خراج کا تعلق کھیتی باڑی پر قدرت کے ساتھ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ زمین کا جو خراج ہوتا ہے یہ بالفعل پیداوار کے ساتھ متعلق نہیں بلکہ اس کا تعلق بالقوۃ پیداوار کے ساتھ ہے، یعنی اگر زمین کھیتی باڑی کی صلاحیت رکھتی ہو تو اس صورت میں خراج لیا جائے گا، اگر چہ اس میں اب بالفعل کچھ بھی نہ ہوا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ خراجی زمین میں اگر پیداوار کی صلاحیت ہو تو اس صورت میں خراج لیا جائے گا اگر چہ فی الحال اس میں پیداوار نہ ہو، یعنی اگر ایک آدمی کے پاس خراجی زمین ہے اور وہ زمین پیداوار کی صلاحیت بھی رکھتی ہے، اب اگر مالک اس کو ویسے

---

❶ الهداية: كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ج ١ ص ٢٢٠، ط: رحمانيه

❷ لأن الخراج (أليق بحال الكافر) لأن الكفر ينافي أداء العبادة بخلاف الخراج، لأن الإسلام لا ينافي العقوبة.

[البناية: كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ج٣ ص ٤٣٤، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الزكاة، باب زكاة الزروع والثمار، ج ١ ص ٢٢١، ط: رحمانيه

چھوڑ دے اس میں کھیتی باڑی نہ کرے، بالفعل کچھ بھی نہ ہو تب بھی اُس سے خراج لیا جائے گا، اس کی وجہ یہ ہے کہ خراج کا تعلق اس بات کے ساتھ ہے کہ زمین زراعت کی صلاحیت رکھتی ہو اور یہاں بھی زمین زراعت کی صلاحیت رکھتی ہے اس لئے خراج لازم ہوگا، زراعت نہ کرنا اس کی اپنی کوتاہی ہے۔ ❶

باب من يجوز دفع الصدقات إليه ومن لا يجوز

(۱۶۲) إِنَّ التَّمْلِيْكَ شَرْطٌ لِأَدَاءِ الزَّكَاةِ. ❷

ترجمہ: تملیک زکوۃ کی ادائیگی کے لئے شرط ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ زکوۃ کی ادائیگی کے لئے تملیک شرط ہے، یعنی زکوۃ اس وقت اداء ہوگی جب آپ کسی کو مالک بنادیں، بدونِ تملیک کے زکوۃ اداء نہ ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ زکوۃ کے مال سے نہ مسجد بنا سکتے ہیں اور نہ کسی میت کی تکفین کر سکتے ہیں، کیونکہ ان دونوں میں تملیک معدوم ہے اور زکوۃ کی ادائیگی کے لئے تملیک شرط ہے، بہر حال زکوۃ اس وقت اداء ہوگی جب آپ کسی کو مالک بنادیں اور مسجد بنانا یا میت کی تکفین وغیرہ کرانا اس میں آپ نے کسی کو مالک نہیں بنایا اور بدونِ تملیک کے زکوۃ اداء نہیں ہوتی، تو مذکورہ صورتوں میں بھی زکوۃ اداء نہ ہوگی۔ ❸

---

❶(وَإِنْ كَانَتْ) عَيْنُ قِيرٍ أَوْ نِفْطٍ (فِي أَرْضِ خَرَاجٍ فَفِي حَرِيمِهَا الصَّالِحِ لِلزِّرَاعَةِ الْخَرَاجُ) قَيَّدَ بِكَوْنِ الْحَرِيمِ الصَّالِحِ لِلزِّرَاعَةِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ الْخَرَاجَ يَتَعَلَّقُ بِالتَّمَكُّنِ مِنْ الزِّرَاعَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْحَرِيمُ عُشْرِيًّا وَزَرَعَهُ وَجَبَ الْعُشْرُ فِيمَا يَخْرُجُ وَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

[مجمع الأنهر: كتاب الزكاة، باب زكاة الخارج، ج ۱ ص ۲۱۹، ط: دار إحياء التراث]

❷الهداية: كتاب الزكاة، باب من يجوز دفع الصدقات إليه ومن لا يجوز، ج ۱ ص ۲۲۲، ط: رحمانیہ

❸(قَوْلُهُ وَلَا يُبْنَى بِهَا مَسْجِدٌ وَلَا يُكَفَّنُ بِهَا مَيِّتٌ) لِانْعِدَامِ التَّمْلِيكِ مِنْهُ وَهُوَ الرُّكْنُ وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّمْلِيكَ لَا يَتَحَقَّقُ فِي تَكْفِينِ الْمَيِّتِ أَنَّ الذِّئْبَ لَوْ أَكَلَ الْمَيِّتَ يَكُونُ الْكَفَنُ لِلْمُكَفِّنِ لَا لِلْوَارِثِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا لَا يُقْضَى بِهَا دَيْنُ مَيِّتٍ وَلَا يُبْنَى بِهَا السِّقَايَاتُ وَلَا تُحْفَرُ بِهَا الْآبَارُ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهَا فَقِيرٌ أَوْ يَقْبِضَهَا لَهُ وَلِيٌّ أَوْ وَكِيلٌ لِأَنَّهَا تَمْلِيكٌ وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ الْقَبْضِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الزكاة، باب مصارف الزكاة، ج ۱ ص ۱۲۹، ط: المطبعة الخيرية]

باب صدقة الفطر

(۱۶۳) إِنَّ سَبَبَ وُجُوْبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ رَأْسٌ يَمُوْنُهُ وَيَلِيْ عَلَيْهِ. ❶

ترجمہ: صدقہ فطر کے وجوب کا سبب ایسا سر ہے جس کا خرچہ برداشت کیا جاتا ہو اور جس پر ولایت حاصل ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ صدقہ فطر کے وجوب کا سبب ہمارے نزدیک ہر وہ رأس ہے جس کا خرچہ برداشت کیا جاتا ہو اور اُس پر ولایت حاصل ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں جو شخص نصاب کا مالک ہو اسے چاہئے کہ وہ اپنی طرف سے اور اپنی زیرتربیت نابالغ اولاد اور اپنے غلاموں کی طرف سے بھی صدقہ فطر ادا کرے، اس لئے کہ صدقۃ الفطر کے وجوب کا سبب ایسا رأس ہے جس کا وہ شخص متولی ہے اور اس کے نان نفقہ کا ذمہ دار ہے، اس لئے تو صدقہ فطر کو رأس کی طرف منسوب کر کے زکوۃ الرأس کہا جاتا ہے، اور ایک چیز کی دوسری کی طرف اضافت کرنا مضاف الیہ کے سبب ہونے کی علامت ہے، پس معلوم ہوا کہ صدقۃ الفطر واجب ہونے کا سبب رأس اور ذات ہے۔ اولادِ صغار کا خرچہ اور ولایت چونکہ والد کی ہے اس لئے صدقۃ الفطر والد پر واجب ہوگا بشرطیکہ وہ صاحبِ نصاب ہو۔ اسی طرح غلاموں کا صدقہ مولی پر واجب ہے، اس لئے کہ ان کا خرچہ بھی مولی برداشت کرتا ہے اور ان پر ولایت بھی مولی کو حاصل ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ج ۱ ص ۲۲۵، ط: رحمانیہ

❷ (عَنْ نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ الصِّغَارَ وَعَبِيدِهِ لِلْخِدْمَةِ وَمُدَبَّرِهِ وَأُمِّ وَلَدِهِ وَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا لَا غَيْرُ) وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ وُجُوبِهَا رَأْسٌ يَمُونُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِهِ فِي الذَّبِّ وَالنُّصْرَةِ .قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :أَدُّوا عَمَّنْ تَمُونُونَ فَيَلْزَمُهُ عَنْ أَوْلَادِهِ الصِّغَارِ وَمَمَالِيكِهِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكُفَّارِ وَالْمُدَبَّرِ وَأُمِّ الْوَلَدِ بِمَنْزِلَةِ الْعَبْدِ، وَلَا تَجِبُ عَنْ أَبَوَيْهِ وَأَوْلَادِهِ الْكِبَارِ وَزَوْجَتِهِ وَمُكَاتَبِهِ لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ، وَلَوْ كَانَ أَبُوهُ مَجْنُونًا فَقِيرًا يَجِبُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ فِطْرِهِ لِوُجُودِ الْمُئُونَةِ وَالْوِلَايَةِ.

[الاختيار لتعليل المختار: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ج ۱ ص ۱۲۳، ط: المطبعة الحلبی]

(۱۶۴) إِنَّ الْإِذْنَ قَدْ يَثْبُتُ عَادَةً. ❶

ترجمہ: اجازت کبھی عادتاً ثابت ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اجازت صراحتاً لی جاتی ہے لیکن بعض اشیاء ایسی ہیں کہ ان کی اجازت عادت کے طور پر ثابت ہوتی ہے یعنی ان کی صراحتاً اجازت لینے کی ضرورت نہیں ہوتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بالغ اولاد یا اپنی بیوی کی طرف سے صدقہ فطر ادا کر دیا ان کی اجازت اور حکم کے بغیر تو استحساناً یہ جائز ہے، اور استحسان کی وجہ یہ ہے کہ ان لوگوں کی طرف سے عادتاً اجازت ثابت ہے، اور ضابطہ ہے کہ ''اَلثَّابِتُ بِالْعُرْفِ كَالثَّابِتِ بِالنَّصِّ ''یعنی عرف وعادت سے ثابت ہونے والی چیز صراحتاً ثابت کی گئی چیز کی طرح ہوتی ہے۔ ❷

(۱۶۵) إِنَّ الْإِضَافَةَ تُفِيْدُ الْإِخْتِصَاصَ. ❸

ترجمہ: اضافت اختصاص کا فائدہ دیتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اضافت یعنی مضاف، مضاف الیہ میں نسبت کا ہونا اختصاص کا فائدہ دیتا ہے، یعنی جب ایک چیز دوسری کی طرف مضاف ہو تو یہ اس بات کا فائدہ دیتا ہے کہ مضاف، مضاف الیہ کے ساتھ خاص ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ صدقہ فطر کے وجوب کا تعلق عید الفطر کے دن طلوعِ فجر کے ساتھ ہے، کیونکہ صدقہ فطر کی اضافت عید الفطر کے دن کی

---

❶ الهداية: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ج ا ص ۲۲۵، ط: رحمانیہ

❷ (ولو أدى عنهم) أى عن أولاده الكبار (أو عن زوجته) أى أو أدى عن زوجته (بغير أمرهم أجزأ استحسان لثبوت الإذن عادة) والقياس أن لا يصح كما إذا أدى الزكاة بغير إذنها، وفى العادة أن الزوج هو الذى يؤدى عنها، وكان الإذن ثابتا عادة، بخلاف الزكاة، لأنها عبادة محضة لا تصح بدون الإذن صريحا.

[البناية: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، ج۳ ص ۴۸۹، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الزكاة، فصل فى مقدار الواجب ووقته، ج ا ص ۲۲۸، ط: رحمانیہ

طرف ہے نہ کہ رات کی طرف، اور اضافت اختصاص کا فائدہ دیتی ہے، لہذا صدقہ فطر بھی دن کے ساتھ خاص ہوگا نہ کہ رات کے ساتھ، نیز فطر سے صوم کی ضد مراد ہے اور صوم کا تعلق دن سے ہے، تو صوم کی ضد یعنی فطر کا تعلق بھی دن کے ساتھ ہوگا نہ کہ رات کے ساتھ۔ اسی لئے ہم کہتے ہیں کہ صدقہ فطر کی ادائیگی عید الفطر کے دن صبح صادق سے شروع ہوتی ہے۔ مذکورہ اصول کی بنا پر اگر طلوعِ فجر کے وقت صدقہ فطر کا سبب یعنی ''مؤنت اور ولایت'' موجود ہو تو صدقہ فطر واجب ہوگا اگر نہ ہو تو واجب نہ ہوگا، مثلاً عید الفطر کے دن طلوعِ فجر سے پہلے کوئی فوت ہو گیا تو صدقہ فطر ساقط ہو جائے گا اور اگر طلوعِ فجر کے وقت کوئی بچہ پیدا ہوا تو صدقہ فطر واجب ہو جائے گا۔ ❶

---

❶(ولنا أن الإضافة) أي إضافة الصدقة إلى الفطر (للاختصاص، واختصاص الفطر باليوم دون الليل) إذ المراد فطر يضاد الصوم، وهو في اليوم لأن الصوم فيه حرام، ألا ترى أن الفطر كان يوجد في كل ليلة من رمضان، ولا يتعلق الوجوب به، فدل على أن المراد به ما يضاد الصوم. [البناية: كتاب الزكاة، فصل في مقدار الواجب ووقته، ج۳ ص۵۰۳، ط: دار الكتب العلمية]

کتاب الصوم

(۱۶۶) إِنَّ الْكَفَّارَةَ تَنْدَرِئُ بِالشُّبُهَاتِ. ❶

ترجمہ: کفارہ شبہات سے ساقط ہوجاتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا طلب یہ ہے کفارات شبہ سے ساقط ہوجاتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کررہے ہیں کہ اگر کسی نے اکیلے رمضان کا چاند دیکھا تو وہ روزہ رکھے اگر چہ امام وقت کسی وجہ سے اس کی شہادت کو قبول نہ کرے، اس لئے کہ حدیث میں ''صُوْمُوْا لِرُؤْيَتِهِ''، ''صُوْمُوْا'' کا خطاب عام ہے، جس شخص کو بھی رؤیت حاصل ہو اُس پر روزہ رکھنا لازم ہے۔ لیکن اگر دیکھنے والے نے روزہ نہ رکھا بلکہ افطار کردیا، تو اس صورت میں اس پر قضاء تو واجب ہے لیکن کفارہ نہیں ہے، کیونکہ قاضی نے شرعی دلیل سے اس کی شہادت کو رد کیا ہے اور وہ دلیلِ شرعی غلطی کی تہمت ہے، جب مطلع صاف تھا تو علاقہ میں کسی کو نظر نہیں آیا، اور صرف اس شخص کو نظر آیا، تو یہ باعثِ حیرت ہے، نیز ممکن ہے کہ اس نے چاند جیسی کوئی چیز دیکھی ہو اور اُسے چاند سمجھ لیا ہو تو دیکھنے میں غلطی واقع ہوگئی، اس لئے امام نے اس کی شہادت کو رد کردیا، تو رؤیتِ ہلال میں شبہ پیدا ہوگیا، اور شبہات سے کفارہ ساقط ہوجاتا ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الصوم، ج ١ ص ٢٣٣، ط: رحمانيه

❷ أن القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو تهمة الغلط لأن تفرده بالرؤية مع تساوي كافة الناس في النظر والمنظر والجو والالتماس يورث تهمة الغلط وهذه الكفارة تندرء بالشبهات ولأن عدم وجوب الصوم على غيره دليل على أن هذا اليوم ليس من رمضان في حق الكافة وكذا في حقه لقوله تعالى: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ. وقوله صلى الله عليه وسلم: صوموا شهركم. وقوله صلى الله عليه وسلم: صومكم يوم تصومون. فجعل الشهر مضافا إلى الكافة لا إلى واحد بعينه فلا تثبت الرمضانية إلا بوجوب الصوم على الكل فإذا لم تثبت الرمضانية قطعا لا تجب الكفارة.

[الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة: كتاب الصوم، ص ٦٤، ط: المؤسسة للكتب الثقافية]

(۱۶۷) إِنَّ قَوْلَ الْفَاسِقِ فِي الدِّيَانَاتِ غَيْرُ مَقْبُوْلٍ. ❶

ترجمہ: دیانات میں فاسق کا قول معتبر نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دینی امور و معاملات میں فاسق کا قول معتبر نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر آسمان میں علت ہو یعنی ابر وغیرہ ہو تو اس صورت میں امام چاند دیکھنے میں ایک عادل آدمی کی گواہی کو قبول کرے گا، چاہے وہ ایک عادل مرد ہو یا عورت، آزاد ہو یا غلام، لیکن عدالت شرط ہے کہ وہ ایک عادل ہو، اس کی وجہ یہ ہے کہ یہ دیانات کے قبیل سے ہے اور دیانات میں فاسق کا قول معتبر نہیں ہے بلکہ عادل ہونا ضروری ہے۔ ❷

باب ما يوجب القضاء و الكفارة

(۱۶۸) إِنَّ الْهَيْئَةَ إِنْ كَانَتْ مُذَكِّرَةً لَا يُعْتَبَرُ النِّسْيَانُ وَإِلَّا فَهُوَ مُعْتَبَرٌ. ❸

ترجمہ: اگر ہیئت و کیفیت یاد دلانے والی ہو تو نسیان کا اعتبار نہیں ہوگا، وگرنہ نسیان معتبر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر آدمی ایسے فعل میں مشغول ہو کہ اس فعل کی ہیئت اور کیفیت انسان کو وہ فعل یاد دلانے والی ہو تو اس میں بھول جانے کا اعتبار نہ ہوگا، اور اگر ایسے فعل میں مشغول ہو کہ اس فعل کی حالت اور کیفیت انسان کو یاد دلانے والی نہ ہو تو اس میں نسیان معتبر ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر روزے دار نے بھول کر کچھ کھا پی لیا یا جماع کر لیا تو ان صورتوں میں استحساناً روزہ نہ ٹوٹے گا، قیاس کا تقاضا یہ ہے کہ ان صورتوں میں روزہ ٹوٹ جائے اور یہی امام مالک رحمہ اللہ کا قول ہے۔ قیاس کی وجہ یہ ہے کہ روزہ اِمساک کا نام ہے اور کھانا پینا یا جماع کرنا اِمساک کی ضد ہے، اور قاعدہ ہے کہ شئ اپنی ضد سے باطل ہو جاتی ہے، لہذا اس صورت میں روزہ ٹوٹ جانا چاہئے اور یہ ایسا ہے جیسا کہ نماز

---

❶ الهداية: كتاب الصوم، ج ١ ص ٢٣٣، ط: رحمانیہ

❷ (في رؤية الهلال رجلا كان أو امرأة حراً كان أو عبداً) لأنه أمر ديني فأشبه رواية الأخبار، ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة، وتشترط العدالة، لأن قول الفاسق في الديانات غير مقبول.
[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الصوم، ج ١ ص ١٦٤، ط: المكتبة العلمية]

❸ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء و الكفارة، ج ١ ص ٢٣٤، ط: رحمانیہ

میں بھول کر کھانے پینے یا بات کرنے سے سے نماز ٹوٹ جاتی ہے، اسی طرح روزہ بھی نسیاناً اکل وشرب سے ٹوٹ جائے گا۔ استحسان کی وجہ یہ حدیث ہے:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ❶.

ترجمہ: حضرت ابو ہریرہ رضی اللہ عنہ نے نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم سے روایت کی کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: جب کوئی بھول گیا اور کچھ کھا پی لیا تو اسے چاہئے کہ اپنا روزہ پورا کرے، کیونکہ اس کو اللہ نے کھلایا اور پلایا ہے۔

بہر حال مذکورہ حدیث سے یہ بات ثابت ہوئی کہ بھول کر کھانے پینے سے روزہ نہیں ٹوٹتا برخلاف نماز کے، کیونکہ نماز کی ہیئت انسان کو یاد دلاتی ہے، نماز کی حالت میں ہمہ وقت یاد رہتا ہے کہ میں نماز میں ہوں، کیونکہ نماز کی حالت غیر حالتِ نماز کے بالکل مختلف ہے، نماز میں اس قدر کثرت سے اوراد وظائف اور تسبیحات ہیں کہ نمازی ایک پل کے لئے بھی نماز کو نہیں بھول سکتا ہے، ہمہ وقت یاد رہتا ہے کہ میں نماز کی حالت میں ہوں۔ پس نماز کی حالت میں نسیان معتبر نہیں ہوگا برخلاف روزے کا، اس کا تعلق باطن سے ہوتا ہے، اور رمضان کے علاوہ میں انسان کو کھانے پینے کی عادت رہتی ہے اس لئے روزے میں نسیان کا غالب ہونا مستبعد نہیں ہے۔ اس لئے روزے کو نماز پر قیاس کرنا درست نہیں ہے۔ امام مالک رحمہ اللہ نے روزے کو نماز پر قیاس کیا تھا، تو مذکورہ اصول اس قیاس کے جواب پر مبنی ہے۔❷

---

❶صحيح البخاري: كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا، ج۳ ص ۳۱، رقم الحديث: ۱۹۳۳

❶(بخلاف الصلاة لأن هيئة الصلاة مذكرة)هيئة الصلاة القيام والركوع والسجود والانتقال من واحد إلى واحد، وكل هذه الأفعال تذكر المصلي. (فلا يغلب النسيان) ولا يستلزم غلبة النسيان عدم نفي هيئات ما (ولا مذكر) أي ولا شي مذكر (في الصوم فيغلب) لأن هيئة الصائم وغير الصائم سواء لأن الصوم أمر مبطن فغلب عليه النسيان.

[البناية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج۴ ص۳۷، ط: دار الكتب العلمية]

(١٦٩) إِنَّ النَّادِرَ كَالْمَعْدُوْمِ. ❶

ترجمہ: نادر معدوم کی طرح ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز کا وجود کم ہو وہ نہ ہونے کے حکم میں ہوتی ہے، یعنی قلیل الوقوع چیز معدوم کے حکم میں ہوتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ مخطیٔ اور مکرَہ پر قضاء واجب ہے، اگر کسی روزہ دار نے غلطی سے کوئی چیز کھا پی لی یا زبردستی کسی نے اُسے کچھ کھلا پلا دیا تو ہمارے یہاں اس کا روزہ ٹوٹ جائے گا، اور اس پر روزے کی قضاء واجب ہے، امام شافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ جس طرح بھول کر کھانے پینے سے روزہ نہیں ٹوٹتا اسی طرح خطاء اور اکراہ میں بھی روزہ نہیں ٹوٹے گا۔ احناف فرماتے ہیں کہ نسیان اور خطاء و اکراہ کے درمیان واضح فرق ہے اس لئے ایک کو دوسرے پر قیاس کرنا درست نہیں ہے، نسیان کثیر الوقوع ہے جب کہ خطاء و اکراہ قلیل الوقوع ہیں، اور قلیل معدوم کے حکم میں ہوتا ہے۔ نیز نسیان صاحبِ حق یعنی اللہ کی طرف سے ہے اور خطاء و اکراہ بندوں کی طرف سے ہے۔ ❷

(١٧٠) إِنَّ كَفَّارَةَ الصَّوْمِ تَدُوْرُ عَلَى كَمَالِ الْجِنَايَةِ. ❸

ترجمہ: روزے کا کفارہ کامل جنایت پر دائر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کفارۂ صوم کا دار و مدار کامل جنایت پر ہے، اگر روزہ دار نے عورت کا بوسہ لیا یا مَس کیا اور انزال ہوگیا تو روزہ ٹوٹ جائے گا اور اس پر روزے کی قضاء

---

❶ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج ١ ص ٢٣٤، ط: رحمانیہ

❷ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُخْطِئًا أَوْ مُكْرَهًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ يَعْتَبِرُ بِالنَّاسِي، وَلَنَا أَنَّهُ لَا يَغْلِبُ وُجُودُهُ وَعُذْرُ النِّسْيَانِ غَالِبٌ، وَلِأَنَّ النِّسْيَانَ مِنْ قِبَلِ مَنْ لَهُ الْحَقُّ، وَالْإِكْرَاهُ مِنْ قِبَلِ غَيْرِهِ فَيَفْتَرِقَانِ كَالْمُقَيَّدِ وَالْمَرِيضِ الْعَاجِزِ عَنْ الْأَدَاءِ بِالرَّأْسِ فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ حَيْثُ يَقْضِي الْمُقَيَّدُ لَا الْمَرِيضُ.

[البحر الرائق: كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ج ٢ ص ٢٩٢، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج ١ ص ٢٣٥، ط: رحمانیہ

واجب ہوگی کفارہ واجب نہیں ہوگا۔ قضاء اس لئے واجب ہے کہ یہاں معناً جماع پایا گیا ہے، کیونکہ یہاں مرد وعورت شہوت کے ساتھ چمٹ گئے اور انزال ہوگیا، اور منافی کا وجود احتیاطاً ایجابِ قضاء کے لئے کافی ہے، خواہ وہ معناً پایا جائے۔ کفارہ اس وقت لازم ہوتا ہے جب حقیقتاً جماع پایا جائے۔ وجوبِ کفارہ کے لئے جنایت کا کامل ہونا ضروری ہے، اور یہاں چونکہ صرف معناً جماع پایا گیا اس لئے جرم ناقص ہے اور ناقص جرم سے کفارہ ثابت نہیں ہوتا، بلکہ حقیقتاً جماع نہ پائے جانے کی وجہ سے یہاں عدمِ جماع کا شبہ پیدا ہوگیا، اور شبہات سے کفارات ساقط ہو جاتے ہیں، جیسے حدود شبہات سے ساقط ہو جاتے ہیں۔ ❶

(۱۷۱) إِنَّ وُصُوْلَ مَا فِيْهِ صَلَاحُ الْبَدَنِ إِلَى الْجَوْفِ يُفْطِرُ الصَّوْمَ. ❷

ترجمہ: اس چیز کا پیٹ تک پہنچنا جس سے بدن کی اصلاح ہو اُس سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر وہ چیز جس سے بدن کا فائدہ اور اصلاح ہو اگر وہ پیٹ تک پہنچ جائے تو اس سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جس شخص نے حقنہ کرایا (یعنی پاخانے کے راستے سے پیٹ میں دواء پہنچائی) یا ناک میں دوا ڈالی یا کان میں دوا کے قطرے ڈالے تو ان صورتوں میں روزہ ٹوٹ جائے گا، اس لئے کہ حضرت عبداللہ بن عباس رضی اللہ عنہما فرماتے ہیں "اَلْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ لَيْسَ مِمَّا خَرَجَ" کہ جوفِ معدہ میں داخل ہونے والی چیزوں سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے، نیز ہر وہ چیز ہے جس میں بدن کی اصلاح ہو اور وہ پیٹ تک پہنچ جائے تو اس سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے، جس طرح غذا سے بدن کو تقویت پہنچانا مقصود ہوتا ہے،

---

❶ (قَوْلُهُ فَإِنْ أَنْزَلَ بِقُبْلَةٍ أَوْ لَمْسٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ دُونَ الْكَفَّارَةِ) لِوُجُودِ مَعْنَى الْجِمَاعِ وَهُوَ الْإِنْزَالُ عَنْ شَهْوَةٍ بِالْمُبَاشَرَةِ وَأَمَّا الْكَفَّارَةُ فَتَفْتَقِرُ إِلَى كَمَالِ الْجِنَايَةِ لِأَنَّهَا عُقُوبَةٌ فَلَا يُعَاقَبُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ الْجِنَايَةِ نِهَايَتَهَا وَلَمْ تَبْلُغْ نِهَايَتَهَا لِأَنَّ نِهَايَتَهَا الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصوم، ج ۱ ص ۱۳۹، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج ۱ ص ۲۳۸

اسی طرح دواء سے بدن کی اصلاح مقصود ہوتی ہے، اور غذا کا پہنچنا بھی مفسدِ صوم ہوگا۔ ❶

(۱۷۲) إِنَّ وُجُوْبَ الْقَضَاءِ عَلَى التَّرَاخِيْ. ❷

ترجمہ: قضاء علی التراخی واجب ہے۔

تشریح: صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے رمضان کے روزوں کی قضاء میں اتنی تاخیر کردی کہ دوسرا رمضان آ گیا، تو اس صورت میں رمضانِ ثانی کے روزے رکھے اور رمضانِ اول کے روزوں کی قضاء رمضانِ ثانی کے بعد کرے اور اس پر کوئی فدیہ نہ ہوگا، کیونکہ قضاء کا وجوب تراخی پر ہے، اب جب رمضانِ ثانی آ گیا تو پہلے اس کے روزے رکھے اس لئے کہ یہ اس کا وقت ہے، پہلے اس کے نقد روزے رکھے بعد میں رمضانِ اول کی قضاء کرے، کیونکہ قضاء کا وقت پوری زندگی ہے اور تاخیر کی وجہ سے اس پر فدیہ بھی واجب نہیں ہے۔ اس لئے کہ رمضان کے روزوں کی قضاء فی الفور واجب نہیں ہے بلکہ اس میں تاخیر کی گنجائش ہے، اسی لئے تو قضاء سے پہلے نفل روزے رکھنا جائز ہے، معلوم ہوا کہ قضاء کا وجوب علی الفور نہیں ہے۔ ❸

(۱۷۳) إِنَّ شَرْطَ الْخَلِيْفَةِ اِسْتِمْرَارُ الْعِجْزِ. ❹

ترجمہ: خلیفہ ہونے کے لئے دائمی عجز شرط ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نائب اور خلیفہ پر عمل کرنے کی شرط یہ ہے کہ اصل

---

❶ الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ وَلِوُجُودِ مَعْنَى الْفِطْرِ وَهُوَ وُصُولُ مَا فِيهِ صَلَاحُ الْبَدَنِ إِلَى الْجَوْفِ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِانْعِدَامِ الْفِطْرِ صُورَةً.

[مجمع الأنهر: كتاب الصوم، باب موجب الفساد، ج ۱ ص ۲۴۱، ط: دار إحياء التراث]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ۱ ص ۲۴۰، ط: رحمانيه

❸ (وإن أخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني)، لأنه وقته حتى لو نواه عن القضاء لا يقع إلا عن الأداء كما تقدم (وقضى الأول بعده) لأنه وقت القضاء (ولا فدية عليه) لأن وجوب القضاء على التراخي حتى كان له أن يتطوع.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الصوم، ج ۱ ص ۱۷۰، ط: المكتبة العلمية]

❹ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ۱ ص ۲۴۰، ط: رحمانيه

پر عمل کرنے سے عاجز ہو، لیکن یہ عجز عارضی نہ ہو بلکہ دائمی ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ شیخ فانی جب روزے پر قادر نہ ہو تو ہر روزے کے عوض بطورِ فدیہ ایک مسکین کو کھانا کھلائے، لیکن اگر یہ روزے پر قادر ہو جائے تو اس وقت یہ حکم باطل ہو جائے گا، یعنی پھر روزہ رکھنا لازم ہوگا۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ روزہ اصل ہے اور فدیہ دینا خلیفہ ہے اور خلیفہ کی شرط یہ ہے کہ عجز دائمی ہو، جب شیخِ فانی روزے پر قادر ہو گیا تو ظاہر ہے اس کے حق میں عجز کا دوام نہیں ہے، جب عجز دائمی نہ رہا تو بدل یعنی فدیہ کا حکم بھی باطل ہو جائے گا اور روزوں کی قضاء کرنی ہوگی۔ ❶

(۱۷۴) إِنَّ الْعِبَادَةَ لَا بُدَّ فِيْهِ مِنَ الْاِخْتِيَارِ. ❷

ترجمہ: عبادت میں اختیار ضروری ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ تمام عبادات میں اختیار ضروری ہے، یعنی اداء کرنا اور ترک کرنا اختیار میں ہو، کیونکہ عبادت کا مقصد ابتلاء ہے اور بغیر اختیار کے ابتلاء کا معنی ثابت نہیں ہو سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی فوت ہو جائے اور اس پر رمضان کے قضاء روزے ہوں تو اگر وہ وصیت کر دے تو اس کی طرف سے ولی ہر دن کے لئے مسکین کو نصفِ صاع گندم، یا ایک صاع کھجور، یا جَو دے، اس پر وصیت کرنا ضروری ہے، اس لئے کہ یہ عبادت ہے اور عبادت میں اختیار ضروری ہے، اور یہ اختیار وصیت میں تو ہے لیکن وراثت میں نہیں ہے کیونکہ وراثت جبری ہوتی ہے۔ اس لئے مورِث بوقتِ مرض کسی وارث کو محروم کرنا

---

❶(والشيخ الفاني الذى لا يقدر على الصيام) لقربه إلى الفناء أو لفناء قوته (يفطر ويطعم لكل يوم مسكيناً كما يطعم) المكفر (فى الكفارات) وكذا العجوز الفانية. والأصل فيه قوله تعالى: (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) معناه "لا يطيقونه" ولو قدر بعد على الصوم يبطل حكم الفداء ،لأن شرط الخليفة استمرار العجو.

[اللباب فى شرح الكتاب: كتاب الصوم، ج ا ص ۱۷۱، ط: المكتبة العلمية]

❷الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ا ص ۲۴۰، ط:رحمانیہ

چاہے تو بھی اُسے وراثت ملے گی۔ ❶

(۱۷۵) إِنَّ سَبَبَ الْوُجُوْبِ فِي الصَّلَاةِ الْجُزْءُ الْمُتَّصِلُ بِالْأَدَاءِ وَفِي الصَّوْمِ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ. ❷

ترجمہ: وجوب کا سبب نماز میں وہ جزء ہے جو ادا کے ساتھ متصل ہوتا ہے اور روزے میں پہلا جزء ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نماز میں سببِ وجوب وہ جزء ہے جو ادا کے ساتھ متصل ہے، اور روزے میں سببِ وجوب دن کا پہلا حصہ ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بچہ بالغ ہو جائے، یا کافر رمضان میں اسلام قبول کر لے، تو دن کے باقی حصے میں کھانے پینے وغیرہ سے رک جائیں اور اس دن کی قضاء ان پر نہیں ہے اور نہ گزشتہ دنوں کی قضاء ہے۔ گزشتہ دنوں کی قضاء اس لئے نہیں ہے کہ بلوغت سے پہلے اور اسلام لانے سے پہلے خطاب ان کی طرف متوجہ نہ تھا، اور اس دن کی قضاء اس لئے نہیں ہے کہ چونکہ روزے میں سببِ وجوب دن کا ابتدائی حصہ ہے اور دن کا ابتدائی حصہ طلوعِ فجر سے متصل ہوتا ہے، اور اس وقت ان لوگوں میں اہلیت معدوم تھی، اس لئے ان پر اس دن کا روزہ واجب نہیں ہوا، اور جب روزہ واجب نہیں ہوا تو اس کی قضاء بھی لازم نہیں ہوگی۔ برخلاف نماز کے کہ نماز کی قضاء واجب ہے کیونکہ نماز میں سببِ وجوب وہ جزء ہے جو ادا سے متصل ہو اور اس جزء میں ان میں اہلیت پائی گئی، لہذا جب سببِ وجوب کے وقت اہلیت پائی گئی

---

❶ (ومن مات وعليه قضاء رمضان فأوصى به أطعم عنه وليه) وجوباً إن خرجت من ثلث ماله، وإلا فيقدر الثلث (لكل يوم مسكيناً نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير)، لأنه عجز عن الآداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني، ثم لابد من الإيصاء عندنا، حتى إن مات ولم يوص بالإطعام عنه لا يلزم على ورثته ذلك ولو تبرعوا عنه من غير وصية جاز وعلى هذا الزكاة.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الصوم، ج ١ ص ١٧١، ط: المكتبة العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج ١ ص ٢٤١، ط: رحمانیہ

تو ان پر نماز واجب ہوگی، لہٰذا اب نہ پڑھنے کی صورت میں قضاء واجب ہوگی۔ ❶

(۱۷۶) إِنَّ السَّفَرَ لَا يُنَافِيُ أَهْلِيَّةَ الْوُجُوْبِ وَلَا صِحَّةَ الشُّرُوْعِ. ❷

ترجمہ: سفر نہ تو اہلیتِ وجوب کے منافی نہیں ہے اور نہ ہی صحتِ شروع کے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سفر وجوب کی اہلیت کا اور شروع کرنے کی صحت کے منافی نہیں ہے، یعنی سفر کی وجہ سے وجوب کی اہلیت ختم نہیں ہوتی بلکہ سفر کے ساتھ وجوب کی اہلیت باقی رہتی ہے اور سفر کے ساتھ شروع کرنا بھی درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسافر نے روزہ افطار کرنے کی نیت کر لی، پھر وہ زوال سے پہلے شہر میں آ گیا اور پھر روزہ رکھنے کی نیت کر لی تو اس کا روزہ درست ہے، اس لئے کہ سفر نہ اہلیتِ صوم کے منافی ہے اور نہ ہی روزہ شروع کرنے کے منافی ہے، لہٰذا جب اس میں اہلیت باقی ہے اور جس میں اہلیتِ وجوب ہو وہ اگر روزے کی نیت کر لے تو درست

---

❶(وإذا بلغ الصبى أو أسلم الكافر فى رمضان) أى فى يوم من أيام رمضان (أمسكا بقية يومهما) وكذلك الحائض إذا طهرت والنفساء والمجنون إذا أفاق والمريض إذا برء والمسافر إذا أقام فحكم هؤلاء فى الإمساك عن المفطرات سواء، وهكذا كل معذور زال عذره بعد طلوع الفجر، أما لو زال قبل طلوع الفجر لزمه الصوم....(قضاء لحق الوقت بالتشبه) يعنى لقضاء حق الوقت بالتشبه بالصائمين،ولئلا يعرض نفسه للتهمة...(وصاما ما بعده لتحقق السبب) وهو شهود الشهر (والأهلية) الإسلام والبلوغ (ولم يقضيا يومهما) الذى بلغ فيه الصبى وأسلم الكافر (ولا ما مضى) من الأيام (لعدم الخطاب) لأن الخطاب إنما يكون عند الأهلية وكانت منتقية (وهذا بخلاف الصلاة) أى هذا الحكم الذى ذكرنا، وهو عدم وجوب قضاء صوم ذلك اليوم الذى بلغ فيه الصبى أو أسلم الكافر، بخلاف الصلاة يجب قضاؤها إذا بلغ أو أسلم فى بعض الوقت (لأن السبب) أى السبب فى وجوب الصلاة (فيها) أى فى الصلاة (الجزء المتصل بالأداء، فوجدت الأهلية عنده، وفى صوم الجزء الأول، والأهلية منعدمة عده) أى عند الجزء الأول.

[البناية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج۴ ص ۹۲، دار الكتب العلمية]

❷الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ۱ ص ۲۴۱، ط: رحمانيه

ہے، لہذا اس کی بھی یہ نیت درست ہے۔ ❶

(۱۷۷) لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الصَّوْمِ لِكُلِّ يَوْمٍ عَلَى حِدَةٍ. ❷

ترجمہ: روزے کے ہر دن کے لئے علیحدہ طور پر نیت کرنا ضروری ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ روزے میں ہر دن کے لئے الگ نیت کرنا ضروری ہے، کیونکہ روزے کا تعلق دن سے ہے جب کہ ہر دن کے بعد رات کی شکل میں ایک ایسا زمانہ آتا ہے جس میں نیت نہیں کی جا سکتی اور نہ اس میں روزہ رکھا جا سکتا ہے، اس لئے ہر روزے کے لئے الگ الگ نیت ضروری ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی پر رمضان کی پہلی رات سے بے ہوشی طاری ہوگئی اور پورا ماہ بے ہوش رہا، تو پہلے روزے کے علاوہ پورے ماہ کی قضاء واجب ہے، کیونکہ رمضان کا چاند نظر آنے کے بعد مسلمان کا ظاہر حال یہی ہے کہ اس نے پہلے روزے کی نیت کر لی ہوگی، اور جب پہلے روزے کی نیت کر لی تو اس کا یہ روزہ شرعاً معتبر ہوگا اور اس کی قضاء واجب نہ ہوگی۔ چونکہ اس کے بعد کے روزوں کی نیت نہیں پائی گئی اس لئے ان کی قضاء واجب ہوگی۔ ہاں اگر یہ شخص چاند نظر آنے سے پہلے ہی بے ہوش ہوگیا تو پہلے روزے کی بھی قضاء واجب ہوگی، کیونکہ چاند نظر آنے سے پہلے کی نیت معتبر نہیں ہے۔ امام مالک رحمہ اللہ کے

---

❶(قَوْلُهُ: وَلَوْ نَوَى الْمُسَافِرُ الْإِفْطَارَ ثُمَّ قَدِمَ وَنَوَى الصَّوْمَ فِي وَقْتِهِ صَحَّ) إنْ نَوَى قَبْلَ انْتِصَافِ النَّهَارِ، لِأَنَّ السَّفَرَ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ وَلَا صِحَّةَ الشُّرُوعِ أَطْلَقَ الصَّوْمَ فَشَمِلَ الْفَرْضَ الَّذِي لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّبْيِيتُ وَالنَّفَلَ وَحَيْثُ أَفَادَ صِحَّةَ صَوْمِ الْفَرْضِ لَزِمَ عَلَيْهِ صَوْمُهُ إنْ كَانَ فِي رَمَضَانَ لِزَوَالِ الْمُرَخِّصِ فِي وَقْتِ النِّيَّةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُقِيمًا فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ ثُمَّ سَافَرَ لَا يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ تَرْجِيحًا لِجَانِبِ الْإِقَامَةِ فَهَذَا أَوْلَى إلَّا أَنَّهُ إذَا أَفْطَرَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِقِيَامِ شُبْهَةِ الْمُبِيحِ.

[البحر الرائق: كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ج۲ ص۲۹۸، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج۱ ص۲۴۲، ط: رحمانیہ

نزدیک رمضان کے تمام روزے ایک نیت کے ساتھ ادا کئے جاسکتے ہیں اس لئے ہر ہر روزہ کے لئے علیحدہ نیت کی ضرورت نہیں ہے۔ مذکورہ اصول امام مالک رحمہ اللہ کے خلاف حجت ہے۔ ❶

(۱۷۸) إِنَّ الْإِغْمَاءَ يُضَعِّفُ الْقُوىٰ فَقَطْ وَلَا يُزِيلُ الْحِجَى. ❷

ترجمہ: بے ہوشی صرف اعضا کو کمزور کرتی ہے لیکن عقل کو زائل نہیں کرتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بے ہوشی صرف انسان کے اعضاء میں جو قوت اور قرار ہوتا ہے اس کو کمزور کرتی ہے اور عقل کو ختم نہیں کرتی، بخلاف جنون کے کہ وہ عقل کو زائل کر دیتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جس آدمی پر پورے رمضان کے مہینہ میں بے ہوشی طاری رہی تو بعد میں قضاء کرے گا، کیونکہ بے ہوشی بھی بیماری کی ایک قسم ہے اور یہ صرف اعضاء کی قوت کو کمزور کر دیتی ہے عقل پر اثر انداز نہیں ہوتی، تو یہ اغماء تاخیر میں تو عذر بن سکتا ہے کہ فی الحال روزے نہ رکھے لیکن بالکل ساقط کرنے میں عذر نہیں بن سکتا، کیونکہ ساقط کرنے میں عذر وہ چیز بن سکتی ہے جو عقل پر اثر انداز ہو جیسے جنون۔ ❸

(۱۷۹) لَا عِبَادَةَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ. ❹

---

❶(وعندنا لا بد من النية لكل يوم، لأنها) أى لأن صيام الشهر (عبادات متفرقة) أى صوم كل يوم عبادة وحدها، ألا ترى أن الفساد فى الأصل لا يمنع صحة الباقى، فكانت كصلاة مختلفة فيستدعى لكل نية واحدة (لأنه يتخلل بين كل يومين ما ليس بزمان هذه العبادة) وهو الليالى فيبقى صوم كل يوم عبادة طول الشهر فيحتاج إلى تعداد النية بتعداد الأيام ولا عبادة إلا بالنية.

[البناية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج۴ ص۹۵، دار الكتب العلمية]

❷الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ج۱ ص۲۴۲، ط: رحمانیہ

❸الإغماء إذا استوعب الشهر لا يسقط القضاء، لأنه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجا، وكذلك الجنون غير المستوعب لا يسقط القضاء، لعدم الحرج.

[منحة السلوك فى شرح تحفة الملوك: كتاب الصوم، فصل، ج۱ ص۲۷۵، ط: وزارة الأوقاف]

❹الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج۱ ص۲۴۲

ترجمہ: بغیر نیت کے عبادت متحقق نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بغیر نیت کے کوئی عبادت متحقق نہیں ہو سکتی، بلکہ عبادت کے لئے نیت ضروری ہے، رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے ارشاد فرمایا: ''إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ''

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے پورے رمضان میں روزوں کی نیت نہیں کی اور نہ افطار کی، یعنی نہ روزے کی نیت کی اور نہ افطار کی بلکہ ویسے بغیر نیت کے امساک اختیار کیا یعنی کھانے پینے یا جماع سے رکا رہا، تو اس شخص پر روزوں کی قضا واجب ہے، اس لئے کہ رمضان میں مطلق امساک عبادت نہیں ہے بلکہ نیت کے ساتھ مُفطِراتِ ثلاثہ سے رکنا عبادت ہے۔ صورتِ مسئلہ میں امساک تو پایا گیا مگر نیت نہیں پائی گئی، اس لئے مذکورہ امساک عبادت نہیں ہوگا۔ اس لئے کہ روزے میں مفطراتِ ثلاثہ سے جو امساک متعلق ہے وہ عبادت کی جہت سے ہو نہ کہ عادت کی جہت سے اور امساک من جہۃ العبادۃ اور من جہۃ العادۃ میں فرق نیت سے ہوتا ہے اور بغیر نیت کے عبادت نہیں ہوتی، لہذا جب اس نے نیت نہیں کی تو اس کا روزہ بھی نہ ہوگا اور اس پر قضاء واجب ہے۔ ❶

(۱۸۰) إِنَّ الْكَفَّارَةَ تَعَلَّقَتْ بِالْإِفْسَادِ لَا بِالْاِمْتِنَاعِ. ❷

ترجمہ: کفارے کا تعلق روزہ توڑنے سے ہے نہ کہ رکنے سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کفارہ کے تعلق روزہ فاسد کرنے سے ہے، امتناع یعنی رکنے کے ساتھ نہیں ہے، یعنی کسی عبادت کو فاسد کرنے کی وجہ سے کفارہ واجب ہوتا ہے، عبادت سے رکنے کی وجہ سے کفارہ واجب نہیں ہوتا۔

---

❶ أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ بِجِهَةِ الْعِبَادَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ وَالْإِخْلَاصُ لَا يَكُونُ بِدُونِ النِّيَّةِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، ج ۱ ص ۳۴۱، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء و الكفارة، فصل، ج ۱ ص ۲۴۲، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے رمضان میں روزے کی نیت نہیں کی اور اسی حال میں صبح کی، پھر صبح کو کچھ کھا پی لیا تو اس شخص پر روزے کی قضاء ہوگی کفارہ نہیں ہوگا۔ قضاء اس لئے ہوگی کہ اس نے روزہ نہیں رکھا اور روزہ نہ رکھنے سے قضاء واجب ہوتی ہے۔ کفارہ اس لئے واجب نہیں ہے کہ کفارہ کا سبب روزہ توڑنا ہے اور صورتِ مسئلہ میں جب اس شخص نے روزے کی نیت ہی نہیں کی تھی تو اس کا روزہ ہی نہیں ہوا، کیونکہ بغیر نیت کے روزہ متحقق نہیں ہوتا، جب یہ روزہ ہی نہیں ہے تو کھانے پینے سے بھلا یہ کیسے ٹوٹے گا؟ اس لئے صورت میں روزہ توڑنا نہیں پایا گیا، اور ضابطہ یہ ہے کہ روزہ توڑنے سے کفارہ آتا ہے نہ کہ رکھنے سے رکنے پر۔ ❶

(١٨١) إِنَّ الظَّنَّ إِذَا لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَى دَلِيْلٍ شَرْعِيٍّ فَهُوَ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ. ❷

ترجمہ: جو گمان دلیلِ شرعی کی طرف منسوب نہ ہو وہ معتبر نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب گمان دلیلِ شرعی سے ثابت نہ ہو تو اس کا اعتبار نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے پچھنے لگوائے اور یہ گمان کیا کہ پچھنے لگانے سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے پھر قصداً کچھ کھایا تو اس پر قضاء اور کفارہ دونوں واجب ہوں گے۔ اس لئے کہ اس آدمی کا یہ گمان کہ پچھنے سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے یہ کسی دلیلِ شرعی کی طرف منسوب نہیں ہے اور جو گمان دلیلِ شرعی کی طرف منسوب نہ ہو وہ معتبر نہیں ہوتا، لہذا یہ گمان بھی معتبر نہ ہوگا۔ روزہ ٹوٹنے کا تعلق کسی چیز کے پیٹ میں داخل ہونے سے ہے نہ کہ خارج ہونے سے، پچھنے لگوانے سے تو فاسد خون خارج ہوتا ہے، اس لئے یہ مفسدِ صوم نہیں ہے، جبکہ مذکورہ مسئلہ میں اس نے مفسد سمجھ کر کھا پی لیا تو یہ عمداً رمضان میں کھانے پینے کی طرح ہو گیا، اور عمداً کھانے

---

❶ (أن الكفارة تعلقت بالإفساد) أي بإفساد الصوم (وهذا امتناع) أي عن الصوم لا إفساد له (إذ لا صوم إلا بالنية) فلا كفارة عليه لأنه غير صائم.

[البناية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج٤ ص٩٩، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج١ ص٢٤٤، ط: رحمانيه

پینے سے قضاء اور کفارہ دونوں واجب ہوتے ہیں۔ ❶

(۱۸۲) إِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ إِذَا خَالَفَ الْقِيَاسَ لَا يُوْرِثُ الشُّبْهَةَ. ❷

ترجمہ: قیاس کے برخلاف قائل کا قول شبہ پیدا نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب قائل کا قول قیاس کے مخالف ہو تو وہ شبہ پیدا نہیں کرتا، یعنی اگر کسی مسئلے میں کسی سے ایسا قول منقول ہو جو قیاس کے خلاف ہو تو اس مسئلہ میں اُس قول سے شبہ پیدا نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ مسئلہ میں امام اوزاعی رحمہ اللہ کا یہ قول کہ پچھنے لگانے سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے، یہ شبہ پیدا نہیں کرتا کیونکہ یہ خلافِ قیاس ہے، قائل کا قول جب قیاس کے خلاف ہو تو وہ شبہ پیدا نہیں کرتا۔ صورتِ مسئلہ میں امام اوزاعی رحمہ اللہ کی رائے یہ ہے کہ پچھنے لگانے سے روزہ ٹوٹ جاتا ہے، تو اختلاف سے فسادِ صوم کا شبہ پیدا ہو گیا اور شبہ سے کفارہ ساقط ہو جاتا ہے، لہٰذا اس مسئلہ میں امام اوزاعی رحمہ اللہ کے اختلاف کی وجہ سے کفارہ ساقط ہونا چاہئے تھا، حالانکہ ایسا نہیں ہے، بلکہ قضاء اور کفارہ دونوں لازم ہیں۔ اس کا جواب یہ ہے کہ امام اوزاعی رحمہ اللہ کا قول مخالفِ قیاس ہے، قیاس کا تقاضا ہے کہ جسم میں داخل ہونے والی چیز سے روزہ ٹوٹتا ہے نہ کہ خارج ہونے والی چیز سے، پچھنے لگانے سے فاسد خون خارج ہوتا ہے، اس لئے قیاساً اس سے روزہ فاسد نہیں ہوگا۔ تو خلافِ قیاس ہونے کی وجہ سے اس

---

❶ (ولو احتجم وظن أن ذلك) أي الاحتجام (يفطره ثم أكل متعمدا) أي قصداً (عليه القضاء والكفارة لأن الظن ما استند إلى دليل شرعي) أي لأن ظن المحتجم ما استند إلى دليل شرعي حتى تسقط عنه الكفارة، فإن الحجامة كالفصد في خروج الدم من العرق والفصد لا يفسد وكذا الحجامة وقد صح في البخاري أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم فدل هذا على أن الحجامة لا تفطر الصائم.

[البناية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج۴ ص ۱۰۹، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ۱ ص ۲۴۴، ط: رحمانيه

قول سے شبہ پیدا نہیں ہوگا، جب شبہ نہیں ہوگا تو کفارہ بھی ساقط نہیں ہوگا، اس لئے کہ کفارہ شبہ سے ساقط ہوتا ہے، معلوم ہوا کہ ہر وہ قول جو قیاس سے ہم آہنگ ہو اس سے شبہ پیدا ہوتا ہے۔ ❶

(۱۸۳) إِنَّ وُجُوْبَ الْقَضَاءِ يَبْتَنِيُ عَلَى وُجُوْبِ الصِّيَانَةِ. ❷

ترجمہ: قضاء کا وجوب صیانت کے وجوب پر مبنی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عبادت کو فاسد کرنے کی وجہ سے جو قضاء واجب ہوتی ہے اس کی بنیاد صیانت کے واجب ہونے پر ہے، یعنی عبادت کا جو حصہ ادا ہوا ہے اس کی حفاظت واجب ہے ''لِقَوْلِهِ تَعَالَى: لَا تُبْطِلُوْا أَعْمَالَكُمْ'' قضاء کا وجوب اس لئے ہے تاکہ جو حصہ ادا ہوا ہے وہ ابطال سے محفوظ ہو جائے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے ایامِ منہی عنہا میں سے کسی دن روزہ کی نیت کر کے شروع کیا پھر اس کو فاسد کر دیا تو اس پر اس روزے کی قضاء واجب نہیں ہے، اس لئے کہ یومِ نحران پانچ ایام میں سے ایک ہے جن میں روزہ رکھنے کی ممانعت کی گئی ہے، پس یومِ نحر میں روزہ شروع کرتے ہی یہ شخص فعلِ منہی عنہ کا مرتکب ہو گیا، اور فعلِ منہی عنہ کا ابطال واجب ہے، اس لئے اس روزہ کا اتمام اور اس کی حفاظت واجب نہ ہوگی، جب اس روزے کا اتمام واجب نہیں ہے تو قضاء بھی واجب نہیں ہوگی، کیونکہ وجوبِ قضاء وجوبِ اتمام پر مبنی ہے، یعنی جس چیز کا اتمام واجب ہے فاسد کرنے سے اس کی قضاء بھی واجب ہوگی، جس کا اتمام

---

❶ (وقول الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يورث الشبهة، لمخالفته القياس) هذا جواب عن سؤال مقدر بأن يقال: لا نسلم أن منشأ الشبهة ذلك وحده، بل قول الأوزاعي بذلك منشأ لها أيضاً، وقوله: إن الحجامة تفطر الصائم، وبه قال أحمد أيضاً، فأجاب بأن قول الأوزاعي لا يورث الشبهة في سقوط الكفارة لمخالفته القياس، فإن الفطر مما يدخل لا مما يخرج.

[البناية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج۴ ص ۱۱۰، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، فصل، ج ۱ ص ۲۴۶، ط: رحمانيه

واجب نہیں اس کی قضاء بھی واجب نہیں، اس لئے کہ وجوبِ قضاء وجوبِ اتمام پر مبنی ہے۔ ❶

باب الاعتكاف

(۱۸۴) إِنَّ مُوَاظَبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَلِيْلُ السُّنَّةِ. ❷

ترجمہ: آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا (کسی فعل پر) مواظبت اختیار کرنا سنت کی دلیل ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے جب کسی عمل پر مواظبت اور ہمیشگی اختیار کی ہو تو وہ اس عمل کے سنت ہونے کی دلیل ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ امام قدوری رحمہ اللہ نے فرمایا کہ اعتکاف مستحب ہے لیکن صحیح یہ ہے کہ اعتکاف سنت مؤکدہ ہے، کیونکہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے رمضان کے آخری عشرہ میں اعتکاف پر مواظبت اختیار کی ہے اور جس عمل پر آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے مواظبت اختیار کی ہو وہ سنت ہوتا ہے، لہٰذا اعتکاف بھی سنت ہوگا۔ مواظبت پر دلیل حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا کی روایت ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم وفات تک رمضان کے آخری عشرہ میں اعتکاف کرتے تھے: ❸

---

❶(قَوْلُهُ: وَلَا قَضَاءَ إِنْ شَرَعَ فِيهَا فَأَفْطَرَ) أَيْ إِنْ شَرَعَ فِي صَوْمِ الْأَيَّامِ الْمَنْهِيَّةِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِي النَّوَادِرِ أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ، لِأَنَّ الشُّرُوعَ مُلْزِمٌ كَالنَّذْرِ وَصَارَ كَالشُّرُوعِ فِي الطَّلَاقِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ وَالْفَرْقُ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّ بِنَفْسِ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ يُسَمَّى صَائِمًا حَتَّى يَحْنَثَ بِهِ الْحَالِفُ عَلَى الصَّوْمِ فَيَصِيرُ مُرْتَكِبًا لِلنَّهْيِ فَيَجِبُ إِبْطَالُهُ وَلَا تَجِبُ صِيَانَتُهُ وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ يُبْتَنَى عَلَيْهِ.

[البحر الرائق: كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، فصل، ج٢ ص ٣٢١، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷الهداية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ١ ص ٢٤٧، ط: رحمانیہ

❸أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَكِفُ العَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ.

[صحيح البخاري: كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر، ج٣ ص ٤٧، رقم الحديث: ٢٠٢٦، ط: دار طوق النجاة] =

(۱۸۵) إِنَّ الْقِيَاسَ فِيْ مُقَابَلَةِ النَّصِّ الْمَنْقُوْلِ غَيْرُ مَقْبُوْلٍ. ❶

ترجمہ: قیاس نصِ منقول کے مقابلے میں مقبول نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر قیاس ایسی نص کے مقابلے میں ہو جو شارع سے منقول ہو تو یہ قیاس مقبول نہیں ہے، یعنی نص پر عمل کیا جائے گا اور قیاس کو ترک کیا جائے گا، کیونکہ قیاس کے لئے شرط یہ ہے کہ وہ نص کے مقابلے میں نہ ہو، لہذا جو قیاس نصِ منقول کے مقابلے میں ہوگا وہ مقبول نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اعتکاف کا معنی ہے روزے اور اعتکاف کی نیت کے ساتھ مسجد میں ٹھہرنا، روزہ احناف کے نزدیک اعتکاف کی شرط ہے، کیونکہ حضرت عائشہ رضی اللہ عنہا فرماتے ہیں کہ "لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ" حضرت علی اور حضرت ابن عباس رضی اللہ عنہم سے بھی یہی منقول ہے۔ اقوالِ صحابہ جو غیر مدرک بالقیاس ہوں وہ مرفوع روایت کے حکم میں ہوتے ہیں۔ ❷

جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک روزہ شرط نہیں ہے، آپ فرماتے ہیں کہ روزہ ایک مستقل عبادت ہے لہذا یہ کسی اور عبادت کے لئے شرط نہیں ہوسکتا اور یہی قیاس کا تقاضہ ہے، اس لئے کہ شرط بننے میں تابع ہونے کا مفہوم ہے جو روزہ کی اصلیت کے منافی ہے۔ احناف کی دلیل

= وَالَّذِي ظَهَرَ لِلْعَبْدِ الضَّعِيفِ أَنَّ السُّنَّةَ مَا وَاظَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ لَكِنْ إِنْ كَانَتْ لَا مَعَ التَّرْكِ فَهِيَ دَلِيلُ السُّنَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَعَ التَّرْكِ أَحْيَانًا فَهِيَ دَلِيلُ غَيْرِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَإِنْ اقْتَرَنَتْ بِالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ فَهِيَ دَلِيلُ الْوُجُوبِ فَافْهَمْ.

[البحر الرائق: كتاب الطهارة، سنن الوضوء، ج ١ ص١٨، ط: دار الكتاب الإسلامي/ ردالمحتار: كتاب الطهارة، سنن الوضوء، ج ١ ص١٠٥، ط: دار الفكر]

❶ الهداية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ١ ص٢٤٧، ط: رحمانیہ

❷ سنن أبي دواد: كتاب الصوم، باب المعتكف يعود المريض، ج٢ ص٣٣٣، رقم الحديث: ٢٤٧٣، ط: المكتبة العصرية/ مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الصيام، لا اعتكاف إلا بالصوم، ج٢ ص٣٣٣، رقم الحديث: ٩٦١٩، ٩٦٢٠، ٩٦٢٥، ط: مكتبة الرشد]

مذکورہ اصول ہے کہ قیاس اگر نصِ منقول کے مقابلے میں ہو وہ مقبول نہیں ہے، مذکورہ مسئلہ میں بھی قیاس حدیث کے مقابلے میں ہے۔، مذکورہ اصول سے اندازہ لگا سکتے ہیں کہ احناف کے ہاں حدیثِ رسول کا کس قدر مقام ہے؟ پھر بھی کہا جاتا ہے کہ یہ قیاس پر عمل کرتے ہیں حدیث پر عمل نہیں کرتے، حالانکہ احناف کے ہاں حدیث ضعیف بھی قیاس پر مقدم ہے، بلکہ اقوالِ صحابہ کا مقام بھی قیاس سے بڑھ کر ہے۔ ❶

(۱۸۲) إِنَّ النَّفْلَ مَبْنَى عَلَى الْمُسَاهَلَةِ. ❷

ترجمہ: نفل کا دارومدار سہولت پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نفلی عبادت کی بنیاد تیسیر اور آسانی پر ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ روزہ اعتکافِ واجبہ کی صحت کے لئے شرط ہے اور اُس روایت کے مطابق جو حسن بن زیاد رحمہ اللہ نے امام صاحب سے روایت کی ہے کہ روزہ نفلی اعتکاف کی صحت کے لئے بھی شرط ہے، تو اس روایت کی رو سے

---

❶ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ بَاطِلٌ.

[بدائع الصنائع: كتاب آداب القاضي، فصل في بيان شرائط جواز القضاء، ج۷ ص۴، ط: دار الكتب العلمية/ البحر الرائق: كتاب القضاء، ج۶ ص۲۷۷، ط: دار الكتاب الإسلامي]

وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ عِنْدَهُ أَوْلَى مِنْ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ، وَعَلَى ذَلِكَ بَنَى مَذْهَبَهُ، كَمَا قَدَّمَ حَدِيثَ الْقَهْقَهَةِ مَعَ ضَعْفِهِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ، وَقَدَّمَ حَدِيثَ الْوُضُوءِ بِنَبِيذِ التَّمْرِ فِي السَّفَرِ مَعَ ضَعْفِهِ عَلَى الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ، وَمَنَعَ قَطْعَ السَّارِقِ بِسَرِقَةٍ أَقَلَّ مِنْ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ وَالْحَدِيثُ فِيهِ ضَعِيفٌ، وَجَعَلَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشَرَةَ أَيَّامٍ وَالْحَدِيثُ فِيهِ ضَعِيفٌ، وَشَرَطَ فِي إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ الْمِصْرَ وَالْحَدِيثُ فِيهِ كَذَلِكَ، وَتَرَكَ الْقِيَاسَ الْمَحْضَ فِي مَسَائِلِ الْآبَارِ لِآثَارٍ فِيهَا غَيْرُ مَرْفُوعَةٍ، فَتَقْدِيمُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ وَآثَارِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ.

[إعلام الموقعين: فصل الرأي على ثلاثة أنواع، ج۱ ص۶۱، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج۱ ص۲۴۷، ط: رحمانيه

ایک دن سے کم اعتکاف نہ ہوگا کیونکہ اس میں روزہ شرط ہے اور روزہ ایک دن سے کم نہیں ہوسکتا۔ اصل کی روایت اور امام محمد رحمہ اللہ کے قول کے مطابق اعتکافِ نفلی کی اقل مدت ایک ساعت ہے، تو یہ روزے کے بغیر بھی ہوسکتا ہے کیونکہ اعتکافِ نفلی ایک نفلی عبادت ہے اور نوافل کی بنیاد آسانی پر ہے، اگر اس میں روزے کی شرط لگائی جائے تو اس صورت میں یسر کے بجائے عسر ہوگا۔ تطوع کا دارومدار سہولت پر ہے اس لئے اگر کوئی شخص کھڑے ہوکر نماز پڑھنے پر قادر ہے تو بھی اس کے لئے نفل نماز بیٹھ کر پڑھنا درست ہے۔ ❶

(۱۸۷) إِنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ عَلَى سَبِيْلِ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ مَا بِإِزَائِهَا مِنَ اللَّيَالِيْ. ❷

ترجمہ: ایام کا بطورِ جمع ذکر کرنا یہ اپنے مقابل راتوں کو بھی شامل ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی نے ایام جمع کے صیغے کے ساتھ ذکر کیا تو اس صورت میں ان کے مقابل جو راتیں ہیں ان کو بھی یہ شامل ہوگا، یعنی ایام دن اور رات دونوں کو شامل ہوں گے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کررہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنے اوپر دنوں کا اعتکاف واجب کردیا، مثلاً یہ نذر مانی کہ میں دس دن اعتکاف کروں گا، تو اس صورت میں دنوں کے ساتھ راتوں کا بھی اعتکاف کرنا اس پر لازم ہوگا، یعنی صرف دن میں اعتکاف نہیں کرے گا بلکہ دن اور رات دونوں میں معتکف رہے گا، کیونکہ اس نے ایام کا ذکر جمع کے صیغے کے ساتھ کیا ہے اور جب ایام کا ذکر علی سبیل الجمع ہو تو وہ راتوں کو بھی شامل ہوتا ہے، لہذا اس پر بھی دن اور رات کا اعتکاف لازم ہوگا۔ جیسے اگر کوئی کہے "مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ أَيَّامٍ" کہ میں نے کئی دنوں سے آپ کو نہیں دیکھا، تو اس کا مطلب یہ ہوگا کہ میں نے آپ کو نہ دن میں دیکھا اور نہ رات میں، اس کا یہ

---

❶ وَفِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَقَلُّهُ سَاعَةً فَيَكُونُ مِنْ غَيْرِ صَوْمٍ لِأَنَّ مَبْنَى النَّفْلِ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقْعُدَ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ وَرَاكِبًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى النُّزُولِ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ا ص ۱۴۶، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ا ص ۲۴۹، ط: رحمانیہ

مطلب نہیں ہوگا کہ میں نے آپ کو دن میں نہیں دیکھا البتہ رات میں دیکھا ہے۔ ❶

(۱۸۸) إِنَّ مَبْنَى الْإِعْتِكَافِ عَلَى التَّتَابُعِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى التَّفَرُّقِ. ❷

ترجمہ: اعتکاف کی بنیاد تتابع پر ہے، برخلاف روزے کے کہ اس کی بنیاد تفرق پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے اعتکاف کی بنیاد تتابع یعنی پے در پے یکے بعد دیگرے پر ہے اگر چہ کوئی تتابع کی شرط نہ لگائے، برخلاف روزے کے کہ روزے کی بنیاد تفریق یعنی الگ الگ کر کے رکھنے پر ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ مذکورہ مسئلہ جو ابھی گزرا یعنی اگر کوئی اپنے اوپر اعتکاف واجب کر دے تو یہ اعتکاف پے در پے کرے گا یعنی یکے بعد دیگرے درمیان میں وقفہ نہیں کر سکتا اگر چہ ناذر نے تتابع کی شرط نہ لگائی ہو، برخلاف روزے کے کہ اس میں تتابع شرط نہیں ہے کیونکہ روزے کی بنیاد تفرق پر ہے، لہذا جب تک تتابع پر صراحت نہ کرے تو تتابع کے ساتھ لازم نہ ہوگا۔ اعتکاف کا دار و مدار تتابع اور تسلسل پر ہے، اس لئے کہ رات اور دن کے پورے اوقات اعتکاف کے قابل ہیں، دن رات میں کوئی ایسا وقت نہیں ہے جو اعتکاف کے قابل نہ ہو، اعتکاف دن اور رات کے پورے اوقات میں ہوتا ہے اس لئے تتابع ضروری ہے۔ جبکہ روزوں کے درمیان رات کی شکل میں ایک ایسا زمانہ آتا ہے جس میں روزہ رکھنا درست نہیں ہے، روزہ صرف دن میں ہوتا ہے، اس لئے روزے متفرق طور پر لازم ہوں گے۔ ❸

---

❶ (أَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ مَا بِإِزَائِهَا مِنَ اللَّيَالِي) عُرْفًا (يُقَالُ: مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ أَيَّامٍ، وَالْمُرَادُ بِلَيَالِيهَا) وَإِذَا حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا شَهْرًا أَوْ عَشَرَةَ أَيَّامٍ كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، أَلَا تَرَى إِلَى قِصَّةِ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ قَالَ (أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا) (آل عمران: ۴) وَقَالَ (أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا) (مریم: ۰) وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ، وَتَأْوِيلُهُ مَا ذَكَرْنَا. [العناية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ۲ ص ۴۰۱، ط: دار الفكر]

❷ الهداية: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ۱ ص ۲۴۹، ط: رحمانیہ

❸ وَكَانَتْ مُتَتَابِعَةً وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطِ التَّتَابُعُ لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ كُلَّهَا قَابِلَةٌ بِخِلَافِ الصَّوْمِ لِأَنَّ مَبْنَاهُ =

كتاب الحج

(۱۸۹) إِنَّ السَّبَبَ إِذَا لَمْ يَتَكَرَّرْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الْمُسَبَّبُ. ❶

ترجمہ: جب تک سبب میں تکرار نہ ہوتو مسبب میں بھی تکرار نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب سبب میں تکرار نہ ہوتو مسبب میں بھی تکرار نہ ہوگا کیونکہ سبب کا وجود مسبب پر موقوف ہوتا ہے، لہذا سبب کے تکرار سے مسبب میں تکرار ہوگا، اور سبب کے عدم تکرار سے مسبب میں بھی تکرار نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ حج پوری زندگی میں صرف ایک مرتبہ فرض ہے کیونکہ حج کا سبب ''بیت اللہ'' ہے اور بیت اللہ میں تکرار نہیں ہے، جب سبب میں تکرار نہ ہوتو مسبب میں بھی تکرار نہ ہوگا، لہذا حج میں بھی تکرار نہیں ہے زندگی میں صرف ایک بار فرض ہے۔ سببیت کی دلیل اضافت ہے، اس لئے کہا جاتا ہے ''حج البیت'' ❷

(۱۹۰) إِنَّ الْعِبَادَاتِ بِأَسْرِهَا مَوْضُوعَةٌ عَنِ الصِّبْيَانِ. ❸

ترجمہ: تمام عبادات بچوں سے اٹھالی گئی ہیں۔

=عَلَى التَّفَرُّقِ لِأَنَّ اللَّيَالِيَ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلصَّوْمِ فَتَخَلُّلُهَا يُوجِبُ التَّفَرُّقَ فَيَجِبُ عَلَى التَّفَرُّقِ حَتَّى يَنُصَّ عَلَى التَّتَابُعِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الصوم، باب الاعتكاف، ج ا ص ۳۵۳، ط: دار الكتاب الإسلامى]

❶ الهداية: كتاب الحج، ج ا ص ۲۵۰، ط: رحمانیہ

❷ (وَلَا يَجِبُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِيلَ لَهُ يَعْنِي لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَقَالَ لَهُمْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ حُجُّوا الْبَيْتَ الْحَجُّ فِي كُلِّ عَامٍ أَمْ مَرَّةً وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: لَا بَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ، وَلِأَنَّ سَبَبَهُ الْبَيْتُ) لِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، يُقَالُ حَجُّ الْبَيْتِ وَالْإِضَافَةُ دَلِيلُ السَّبَبِيَّةِ (وَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ) الْبَيْتُ (فَلَا يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ).

[العناية: كتاب الحج، ج ۲ ص ۴۱۱، ط: دار الفكر]

❸ الهداية: كتاب الحج، ج ا ص ۲۵۰، ط: رحمانیہ

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنی بھی عبادتیں ہیں وہ نابالغ بچوں سے اٹھالی گئی ہیں یعنی ان پر واجب نہیں ہیں کیونکہ بچے مکلّف نہیں ہیں اور مکلّف اس لئے نہیں ہیں کہ عبادات میں اختیار ضروری ہے جبکہ بچوں میں قصورِ عقل کی وجہ سے اختیار متحقق نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ حج صرف بالغین پر فرض ہے نابالغ پر فرض نہیں ہے، اس لئے کہ حج عبادت ہے اور بچوں سے تمام عبادتیں ساقط کردی گئی ہیں کیونکہ وہ خطاباتِ شرع کے مکلّف نہیں ہیں۔ ❶

(۱۹۱) إِنَّ الْقُدْرَةَ بِقُدْرَةِ الْغَيْرِ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ. ❷

ترجمہ: امام صاحب کے نزدیک غیر کی قدرت سے قادر ہونا معتبر نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر ایک آدمی کسی فریضے پر قادر ہوجائے لیکن بذاتِ خود نہیں بلکہ غیر کے قادر ہونے سے، یعنی کسی دوسرے شخص کے توسط سے تو امام صاحب کے نزدیک اس قدرت کا اعتبار نہ ہوگا، اور نہ اس قدرت کی وجہ سے اس پر حکم واجب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر نابینا آدمی کسی ایسے آدمی کو پالے جو اس نابینا کی کفایت کرے اور سفر کی مشقت برداشت کرے اور زاد اور راحلہ بھی مل جائے پھر بھی امام صاحب کے نزدیک اس نابینا پر حج واجب نہیں ہے، کیونکہ یہ نابینا آدمی اپنے عدمِ بینائی کی وجہ سے بذاتِ خود حج پر قادر نہ تھا، البتہ دوسرے آدمی کی وجہ سے یہ قادر ہوا اور امام صاحب کے نزدیک غیر کی قدرت سے قادر ہونا معتبر نہیں ہے، جبکہ صاحبین کے ہاں معتبر ہے اس لئے ان کے ہاں نابینا کو اگر کوئی قائد مل جائے تو اس پر حج فرض ہوگا۔ ❸

---

❶ ولأن الحج (عبادة، والعبادات بأسرها موضوعة عن الصبيان) لارتفاع القلم عنهم إلى وقت البلوغ.
[البناية: كتاب الحج، ج۴ ص۱۴۳، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الحج، ج۱ ص ۲۵۰، ۲۵۱، ط: رحمانیہ

❸ وَالْأَعْمَى إِذَا وَجَدَ مَنْ يَكْفِيهِ مُؤْنَةَ سَفَرِهِ وَوَجَدَا زَادًا وَرَاحِلَةً لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّهُ عَاجِزٌ بِنَفْسِهِ فَلَا تَعْتَبِرُ الْقُدْرَةُ بِغَيْرِهِ وَعِنْدَهُمَا يَجِبُ، لِأَنَّهُ لَوْ هَدَى يُؤَدِّي بِنَفْسِهِ فَأَشْبَهَ الضَّالُّ عَنْ مَوَاضِعِ النُّسُكِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، ج۲ ص۳، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(۱۹۲) إِنَّ حَقَّ الْعَبْدِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الشَّرْعِ. ❶

ترجمہ: بندے کا حق شریعت کے حق پر مقدم ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حقوق العباد حقوق اللہ پر مقدم ہیں، یعنی حقوق العباد کو ضائع کر کے حقوق اللہ کو سرانجام دینا درست نہیں ہے۔ حقوق العباد حقوق اللہ پر اس لئے مقدم ہے کہ بندے محتاج ہوتے ہیں جبکہ اللہ تعالی احتیاج اور ضرورت سے پاک ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ حج واجب ہونے کے لئے شرط یہ ہے کہ وہ مال اس شخص کے حج سے واپسی تک اس کے بال بچوں کے نفقے سے بھی زائد ہو، اس لئے کہ شوہر پر بیوی کا نفقہ واجب ہے اور شریعت نے اپنے حق پر بندوں کے حق کو مقدم کیا ہے، اور چونکہ حج شریعت کا حق ہے، اس لئے شریعت نے اپنے اس حق پر بندوں یعنی بیوی بچوں کے حق کو مقدم کیا ہے، فریضہ حج کی ادائیگی کے لئے اس حق سے زائد مال ہونے کی شرط لگائی ہے۔ ❷

(۱۹۳) إِنَّ حَقَّ الزَّوْجِ لَا يَظْهَرُ فِيْ حَقِّ الْفَرَائِضِ. ❸

ترجمہ: فرائض کے حق میں شوہر کا حق ظاہر نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شوہر کا بیوی پر حق فرض عبادات میں ظاہر نہیں ہوتا، یعنی شوہر بیوی کو کسی فرض عبادت سے نہیں روک سکتا، البتہ نفلی عبادت سے روکنے کا حق حاصل ہے اور فرائض سے اس لئے منع نہیں کر سکتا کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ''لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوْقٍ فِيْ مَعْصِيَّةِ الْخَالِقِ''

---

❶ الهداية: كتاب الحج، ج ۱ ص ۲۵۱، ط: رحمانیہ

❷ (وحق العبد مقدم على حق الشرع بأمره) يدل على ذلک، ولكن ليس المراد من العيال المرأة وحدها، وقد قال قاضي خان رَحِمَهُ اللّٰهُ فاضلاً عن نفقة عياله، وأولاده الصغار، وإنما كان حق المرأة مقدما على حق الشرع يعني على حق الله تعالى في أحكام الدنيا لحاجة العبد، وغنى الله عز وجل.

[البناية: كتاب الحج، ج۴ ص۱۴۷، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الحج، ج ۱ ص ۲۵۲، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر بیوی کو محرم مل جائے جس کے ساتھ وہ حج کرے جیسے والد، بھائی وغیرہ تو شوہر کو یہ اختیار نہیں ہے کہ بیوی کو حج سے منع کر دے، کیونکہ حج فرائض میں سے ہے اور فرائض میں شوہر کا حق ظاہر نہیں ہوتا، یہی وجہ ہے کہ شوہر بیوی کو نہ فرض نماز پڑھنے سے روک سکتا ہے اور نہ ہی روزہ رکھنے اور زکوۃ اداء کرنے سے روک سکتا ہے، کیونکہ یہ سب فرائض ہیں۔ اور چونکہ حج بھی فرض ہے، اس لئے اگر عورت محرم کے ساتھ فرض حج کی ادائیگی کے لئے جا رہی ہو تو شوہر اسے نہیں روک سکتا۔ ہاں اگر عورت نفلی حج پر جا رہی ہو تو اس صورت میں شوہر کو روکنے کا حق ہے، اس لئے کہ نوافل میں اس کا حق شریعت سے مقدم ہے، اس لئے شوہر کی اجازت کے بغیر بیوی نفل روزہ بھی نہیں رکھ سکتی۔ ❶

---

❶ ثُمَّ إِذَا كَانَ لَهَا مَحْرَمٌ تَخْرُجُ لِحَجَّةِ الْفَرْضِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا زَوْجُهَا لِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ لَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ الْفَرَائِضِ وَأَمَّا فِي التَّطَوُّعِ وَالْمَنْذُورِ فَلَهُ مَنْعُهَا وَيَجِبُ عَلَيْهَا نَفَقَةُ الْمَحْرَمِ هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهَا لَا تَتَوَصَّلُ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا بِهِ كَمَا يَلْزَمُهَا شِرَاءُ الرَّاحِلَةِ الَّتِي لَا تَتَوَصَّلُ إِلَّا بِهَا.

[الجوهرة النيرة: كتاب الحج، ج ١ ص ١٥٠، ط: المكتبة العلمية]

باب الإحرام

(۱۹۴) إِنَّ بَابَ الْحَجِّ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ. ❶

ترجمہ: حج کا باب نماز کے باب سے زیادہ وسیع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حج کا باب نماز کے باب سے زیادہ وسیع ہے، یعنی حج میں ان چیزوں کی بھی گنجائش ہے جن کی نماز میں نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے لکھتے ہیں کہ حج میں غیر ذکر بھی ذکر کے قائم مقام ہو جاتا ہے، چنانچہ اگر کوئی شخص حج کی نیت سے اگر جانور کے گلے میں قلادہ ڈال کر اسے روانہ کردے تو بھی وہ محرم ہو جائے گا، اگر چہ اس نے تلبیہ نہ پڑھا ہو، کیونکہ ذکرِ لسانی اگر چہ نہیں پایا گیا، مگر ذکرِ قلبی تو پایا گیا، لہذا جب حج میں غیر ذکر یعنی قلادہ ڈالنا ذکر یعنی تلبیہ کے قائم مقام ہو جاتا ہے تو تلبیہ منقولہ کے علاوہ دوسرا ذکر تو بدرجہ اولی تلبیہ کے قائم مقام ہو جائے گا، خواہ وہ عربی میں ہو یا فارسی میں، اس کے برخلاف چونکہ نماز میں اس طرح کی وسعت نہیں ہے، اس لئے نماز میں تکبیر اور عربی کا ہونا ضروری ہے۔ ❷

(۱۹۵) إِنَّ التَّلْبِيَةَ فِي الْإِحْرَامِ عَلَى مِثَالِ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ. ❸

ترجمہ: احرام میں تلبیہ پڑھنا نماز میں تکبیر کے مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حالت احرام میں تلبیہ پڑھنا ایسا ہی ہے جیسے نماز میں ایک حالت سے دوسری حالت کی طرف منتقل ہوتے وقت تکبیر کہی جاتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جب حاجی ایک

---

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۵۷، ط: رحمانیہ

❷ أَنَّ بَابَ الْحَجِّ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ أَفْعَالَ الصَّلَاةِ لَا يَقُومُ بَعْضُهَا مَقَامَ بَعْضٍ، وَبَعْضُ الْأَفْعَالِ يَقُومُ مَقَامَ الْبَعْضِ كَالْهَدْيِ، فَإِنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ كَثِيرٍ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ فِي حَقِّ الْمُحْصَرِ، وَسَوَاءٌ كَانَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا، وَهُوَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ أَوْ لَا يُحْسِنُهَا، وَهَذَا عَلَى أَصْلِ أَبِي حَنِيفَةَ. [بدائع الصنائع: كتاب الحج، فصل بيان ما يصير به محرما، ج ۲ ص ۱۶۱، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۵۹، ط: رحمانیہ

حالت سے دوسری حالت کی طرف منتقل ہو تو تلبیہ پڑھے، یعنی ہر اونچ نیچ میں، نمازوں کے بعد اور اسی طرح صبح وشام کے اوقات میں تلبیہ پڑھے، کیونکہ تلبیہ فی الاحرام بمنزلہ تکبیر فی الصلاۃ کے ہے اور نماز میں جب مصلی ایک حالت سے دوسری حالت کی طرف منتقل ہوتا ہے تو تکبیر کہتا ہے، لہذا حاجی بھی جب ایک حالت سے دوسری حالت کی طرف منتقل ہو تو تلبیہ پڑھے گا۔ ❶

(۱۹۶) إِنَّ التَّوْقِيتَ يَذْهَبُ بِالرِّقَّةِ. ❷

ترجمہ: تعیین دل کی نرمی کو ختم کر دیتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اَدعیہ میں تخصیص وتعیین سے انسان کے قلب میں جو رقت ونرمی ہے وہ ختم ہو جاتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ امام محمد رحمہ اللہ نے ''مبسوط'' میں بیت اللہ کے دیدار کے وقت کوئی دعا مخصوص اور متعین نہیں کی ہے، یعنی جب بھی بیت اللہ پر نظر پڑے تو جو بھی دعا ہو کر سکتا ہے، اس میں کوئی دعا متعین نہیں ہے، کیونکہ تعیین سے قلب میں جو رقت ونرمی ہے وہ ختم ہو جاتی ہے جبکہ مقصود رقت وخشوع ہوتا ہے۔ انسان خود بخود کعبۃ اللہ کو دیکھ کر وجد میں آ جاتا ہے اور بے اختیار اللہ تعالی کی بڑائی وبزرگی بیان کرنے لگتا ہے، جس کا اثر براہِ راست اس کے جسم وجان پر ہوتا ہے، اس لئے اگر دعائیں متعین کر دی جائیں تو اس سے رقتِ قلبی ختم ہو جاتی ہے اور استحضارِ قلبی ناپید ہو جاتی ہے۔ ❸

---

❶(ويكثر من التلبية) ندباً رافعاً بها صوته من غير مبالغة (عقيب الصلوات) ولو نفلاً (وكلما علا شرفاً) أى مكاناً مرتفعاً (أو هبط وادياً أو لقى ركباناً) أى جماعة ولو مشاة (وبالأسحار)، لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلبون فى هذه الأحوال، والتلبية فى الإحرام على مثال التكبير فى الصلاة، فيؤتى بها عند الانتقال من حال إلى حال.

[اللباب فى شرح الكتاب: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ١ ص ١٨٣، ط: المكتبة العلمية]

❷الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ١ ص ٢٦٠، ط: رحمانيہ

❸وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يُعَيِّنْ فِي الْأَصْلِ لِمُشَاهِدِ الْحَجِّ شَيْئًا مِنْ الدَّعَوَاتِ، لِأَنَّ التَّوْقِيتَ يَذْهَبُ بِالرِّقَّةِ، وَإِنْ تَبَرَّكَ بِالْمَنْقُولِ مِنْهَا فَحَسَنٌ.

[البحر الرائق: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ٢ ص ٣٥١، ط: دار الكتاب الإسلامى]

(۱۹۷) إِنَّ التَّحَرُّزَ عَنْ أَذَى الْمُسْلِمِ وَاجِبٌ. ❶

ترجمہ: مسلمان کو تکلیف پہنچانے سے بچنا واجب ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی مسلمان کو تکلیف واذیت دینے سے بچنا واجب ہے، اس لئے آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے ارشاد فرمایا "اَلْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُوْنَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"

اور واجب کی وجہ سے سنت کا ترک جائز ہے لیکن اس کے برعکس سنت کی وجہ سے واجب کا ترک کرنا جائز نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کررہے ہیں کہ اگر حاجی کسی مسلمان کو اذیت دیئے بغیر حجر اسود کو بوسہ دینے کی طاقت رکھتا ہے تو بوسہ دے ورنہ نہ دے، اس لئے کہ استلام حجر اسود سنت ہے اور مسلمان کو اذیت دینے سے بچنا واجب ہے اور سنت کی وجہ سے واجب کا ترک جائز نہیں ہے، لہذا ایسی صورت میں بوسہ کی جگہ دور سے استلام کرے۔ ❷

(۱۹۸) إِنَّ مَا ثَبَتَ فَرْضِيَّتُهُ بِنَصِّ الْكِتَابِ لَا يَتَأَدَّى كَمَا ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. ❸

ترجمہ: جس چیز کی فرضیت کتاب اللہ کی نص سے ثابت ہو وہ اس طریقے پر ادا نہیں کیا جائے گا جو خبر واحد سے ثابت ہے۔

---

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ا ص ۲۶۰، ط: رحمانیہ

❷ إِنِ اسْتَطَعْتَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤْذِيَ مُسْلِمًا لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّكَ رَجُلٌ أَيِّدٌ تُؤْذِي الضَّعِيفَ فَلَا تُزَاحِمِ النَّاسَ عَلَى الْحَجَرِ، وَلَكِنْ إِنْ وَجَدْتَ فُرْجَةً فَاسْتَلِمْهُ، وَإِلَّا فَاسْتَقْبِلْهُ وَكَبِّرْ وَهَلِّلْ وَلِأَنَّ اسْتِلَامَ الْحَجَرِ سُنَّةٌ، وَالتَّحَرُّزَ عَنْ أَذَى الْمُسْلِمِ وَاجِبٌ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُؤْذِيَ مُسْلِمًا لِإِقَامَةِ السُّنَّةِ، وَلَكِنْ إِنِ اسْتَطَاعَ تَقْبِيلَهُ وَإِلَّا مَسَّ الْحَجَرَ بِيَدِهِ وَقَبَّلَ يَدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ذَلِكَ أَمَسَّ الْحَجَرَ شَيْئًا مِنْ عُرْجُونٍ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ قَبَّلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَاسْتَلَمَ الْأَرْكَانَ بِمِحْجَنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ اسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى.

[المبسوط للسرخسي: كتاب المناسك، ج۴ ص ۱۰، ط: دار المعرفة]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ا ص ۲۶۱، ط: رحمانیہ

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز کی فرضیت کتاب اللہ کی نص سے ثابت ہو تو اس کو اس طور پر ادا نہیں کیا جائے گا جو خبر واحد سے ثابت ہے، اس لئے کہ کتاب اللہ کی نص قطعی ہے اور خبر واحد ظنی ہے اور بوقتِ تعارض قطعی پر عمل کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ حطیم کا بیت اللہ میں شامل ہونا صحیح حدیث سے ثابت ہے، جب حطیم بیت اللہ کا جز ہے تو جو حکم بیت اللہ کا ہے وہی حطیم کا بھی ہے، تو جس طرح بیت اللہ کی طرف رخ کر کے نماز پڑھنا درست ہے تو حطیم کی طرف بھی رخ کر کے نماز پڑھنا درست ہونا چاہئے؟ حالانکہ ایسا نہیں ہے، بلکہ اگر کوئی شخص صرف حطیم کی طرف رخ کر کے نماز پڑھے تو اس کی نماز درست نہیں ہے۔ تو اس کا جواب یہ ہے کہ بیت اللہ کی طرف رخ کر کے نماز پڑھنا نصِ قطعی ''فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ'' سے ثابت ہے، اور حطیم کا جز وکعبہ ہونا خبر واحد سے ثابت ہے، لہٰذا مذکورہ اصول کی وجہ سے جو چیز نصِ قطعی سے ثابت ہو وہ خبر واحد کے ذریعے ثابت طریقے سے ادا نہیں کی جائے گی۔ البتہ طواف میں احتیاط پر عمل کرتے ہوئے حطیم کو بھی شامل کریں گے۔ اسی طرح وضو میں مسحِ راس نصِ قطعی سے ثابت ہے اور کانوں کا سر کا جزء ہونا خبر واحد سے ثابت ہے، اب اگر کوئی صرف کانوں پر مسح کرے اور سر کا مسح نہ کرے تو وضو درست نہیں ہوگا۔ اسی طرح مذکورہ مسئلہ میں بھی۔ ❶

(۱۹۹) إِنَّ الْحُكْمَ لَا يَزُوْلُ بِزَوَالِ السَّبَبِ. ❷

ترجمہ: حکم سبب کے زوال سے زائل نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سبب کے زائل ہونے سے حکم زائل نہیں ہوتا بلکہ حکم

---

❶ وَالْفِقْهُ فِيهِ أَنَّ فَرْضَ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، وَكَوْنُ الْآذَانِ مِنَ الرَّأْسِ ثَابِتٌ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ مَا يَثْبُتُ بِالنَّصِّ كَمَنْ اسْتَقْبَلَ الْحَطِيمَ بِالصَّلَاةِ فَلَا تُجْزِئُهُ، وَإِنْ كَانَ الْحَطِيمُ مِنَ الْبَيْتِ، لِأَنَّ فَرْضِيَّةَ اسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، وَكَوْنُ الْحَطِيمِ مِنَ الْبَيْتِ ثَابِتٌ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ مَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب الطهارة، باب الوضوء والغسل، ج ۱ ص ۶۵، ط: دار المعرفة]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۶۱، ۲۶۲، ط: رحمانیہ

باقی رہتا ہے اگر چہ سبب اب موجود نہ ہو، کیونکہ ایک چیز کے کئی اسباب ہوسکتے ہیں، لہذا کسی ایک سبب کے موجود نہ ہونے سے حکم بھی موجود نہ ہو ایسا نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ حاجی پہلے تین چکروں میں رمل کرے گا، یعنی اکڑ اکڑ کر چلے اور اس کا سبب یہ تھا کہ جب صحابہ کرام مکہ میں آئے تو مشرکین مکہ کہنے لگے کہ ان کو مدینے کی آب وہوا نے کمزور کر دیا ہے، تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے صحابہ کرام کو حکم دیا کہ اکڑ کر چلیں تاکہ مشرکین کے سامنے بہادری اور طاقت ظاہر ہو جائے، پھر یہ حکم آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے زمانے میں بھی اور آپ کے بعد بھی اب تک باقی ہے، اگر چہ ابھی رمل کا سبب یعنی اظہارِ شجاعت و بہادری موجود نہیں لیکن چونکہ سبب کے زوال سے حکم زائل نہیں ہوتا، لہذا اب بھی یہ رمل کا حکم زائل نہ ہوگا، جیسے رمی جمار کا سبب حضرت ابراہیم علیہ السلام کا شیطان کو کنکریاں مارنا ہے، یہ سبب تو زائل ہوگیا لیکن حکم اب بھی باقی ہے۔ اسی طرح ظہر اور عصر کی نماز میں قرأت آہستہ پڑھنا اس لئے تھا کہ کفار قرأت کے دوران شور شرابہ کرتے تھے، مسلمانوں کو اذیت دیتے تھے، اب یہ سبب ختم ہوگیا لیکن حکم اب بھی باقی ہے۔ ❶

(۲۰۰) إِنَّ أَشْوَاطَ الطَّوَافِ كَرَكَعَاتِ الصَّلَاةِ. ❷

ترجمہ: طواف کے چکر نماز کی رکعتوں کے مانند ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طواف کے چکروں کی نماز کی رکعات کے ساتھ

---

❶ وَلَكِنَّهُ صَارَ سُنَّةً بِذَلِكَ السَّبَبِ فَيَبْقَى بَعْدَ زَوَالِهِ كَرَمْيِ الْجِمَارِ سَبَبُهُ رَمْيُ الْخَلِيلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ، ثُمَّ بَقِيَ بَعْدَ زَوَالِ ذَلِكَ السَّبَبِ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب المناسک، ج۴ ص۱۰، ط: دار المعرفة]

كَانَ سَبَبُهُ إظْهَارَ الْجَلَدِ لِلْمُشْرِكِينَ حِينَ قَالُوا أَضْعَفَتْهُمْ حُمَّى يَثْرِبَ ثُمَّ بَقِيَ الْحُكْمُ بَعْدَ زَوَالِ السَّبَبِ كَالْإِخْفَاءِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ كَانَ لِتَشْوِيشِ الْكَفَرَةِ وَأَذَاهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ عِنْدَ قِرَاءَتِهِمْ الْقُرْآنَ فِي صَلَاتِهِمْ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الحج، ج ۱ ص ۱۵۴، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۶۲، ط: رحمانیہ

تشبیہ ہے اور وجہ تشبیہ یہ ہے کہ جس طرح نماز کی ہر رکعت کو تکبیر سے شروع کیا جاتا ہے، اسی طرح طواف کے بھی ہر چکر کو استلامِ حجر سے شروع کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ طواف کے ہر چکر کو استلامِ حجر سے شروع کیا جائے گا، کیونکہ طواف کے چکر نماز کی رکعات کی مانند ہیں اور نماز کی ہر رکعت تکبیر سے شروع کی جاتی ہے، لہذا طواف کا بھی ہر چکر استلام حجر سے شروع کیا جائے گا۔ ❶

(۲۰۱) إِنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ يَعُوْدُ إِلَى الْحَجَرِ وَإِلَّا فَلَا. ❷

ترجمہ: ہر وہ طواف جس کے بعد سعی ہو تو حجر اسود کی طرف لوٹے وگرنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس طواف کے بعد سعی بین الصفا والمروۃ ہوگی تو اس طواف کے بعد حجر اسود کی طرف لوٹے گا، اور جس طواف کے بعد سعی نہ ہو تو پھر حجر اسود کی طرف لوٹنے کی ضرورت نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ طائف جب استلام کے ساتھ طواف کو ختم کرے گا، تو پھر مقام ابراہیم کی طرف آ کر مقام ابراہیم پر یا جہاں آسان ہو مسجد میں دو رکعت پڑھے، پھر دوبارہ حجر اسود کی طرف لوٹ جائے اور حجر اسود کا استلام کرے، کیونکہ یہ ایسا طواف ہے کہ جس کے بعد سعی ہے اور ہر وہ طواف جس کے بعد سعی ہو تو اس میں حجر اسود کی طرف لوٹے گا، عود کی وجہ یہ ہے کہ جس طرح استلامِ حجر کے ساتھ طواف کی ابتداء ہوتی ہے اسی طرح سعی کی ابتداء بھی اسی کے ساتھ ہو جائے۔ ❸

---

❶ وَكُلَّمَا مَرَرْتَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي طَوَافِكَ هَذَا فَاسْتَلِمْهُ إِنِ اسْتَطَعْتَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤْذِيَ مُسْلِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَاسْتَقْبِلْهُ وَكَبِّرْ وَهَلِّلْ، لِأَنَّ أَشْوَاطَ الطَّوَافِ كَرَكَعَاتِ الصَّلَوَاتِ فَكَمَا تَفْتَتِحُ كُلَّ رَكْعَةٍ تَقُومُ إِلَيْهَا بِالتَّكْبِيرِ فَكَذَلِكَ تَفْتَتِحُ كُلَّ شَوْطٍ بِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب المناسك، ج۴ ص ۱۱، ط: دار المعرفة]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۶۲، ط: رحمانیہ

❸ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَيَسْتَلِمُهُ لِيَكُونَ افْتِتَاحُ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا، وَالْمَرْوَةِ بِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ كَمَا يَكُونُ افْتِتَاحُ الطَّوَافِ بِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ طَوَافٍ بَعْدَهُ =

(۲۰۲) إِنَّ الرُّكْنِيَّةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيْلٍ مَقْطُوْعٍ بِهِ. ❶

ترجمہ: رکنیت دلیلِ قطعی سے ثابت ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی شئ کا رکن ہونا دلیلِ قطعی سے ثابت ہوتا ہے، یعنی شئ کی رکنیت دلیلِ ظنی سے ثابت نہیں ہوتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ سعی بین الصفا والمروۃ واجب ہے رکن نہیں ہے، کیونکہ شئ کی رکنیت دلیلِ قطعی سے ثابت ہوتی ہے اور سعی بین الصفا والمروۃ دلیل ظنی سے ثابت ہے اس لئے واجب ہے فرض نہیں ہے۔ جس طرح طواف نصِ قطعی سے ثابت ہے اس لئے فرض ہے اور طہارت خبر واحد سے ثابت ہے اس لئے واجب ہے۔ ❷

(۲۰۳) إِنَّ التَّنَفُّلَ بِالسَّعْيِ غَيْرُ مَشْرُوْعٍ. ❸

ترجمہ: نفل سعی کرنا مشروع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سعی کا نفل ہونا مشروع نہیں ہے بلکہ شریعت میں سعی کا وجوب ثابت ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ طواف کرنے والا بیت اللہ کا طواف کرے گا جب بھی اسے موقع ملے لیکن ان طوافوں کے بعد سعی نہیں کرے گا، کیونکہ حج کے احرام

=سَعْيٌ فَإِنَّهُ يَعُودُ بَعْدَ الصَّلَاةِ إِلَى الْحَجَرِ وَكُلُّ طَوَافٍ لَا سَعْيَ بَعْدَهُ لَا يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الحج، فصل بيان سنن الحج، ج۲ ص۱۴۸، ط: دار الكتب العلمية]

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۶۴، ط: رحمانیہ

❷ لِأَنَّ الرُّكْنِيَّةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالنَّصِّ فَأَمَّا الْوُجُوبُ فَيَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ وَلَا يُوجِبَ عِلْمَ الْيَقِينِ، وَالرُّكْنِيَّةُ إِنَّمَا تَثْبُتُ بِمَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ فَأَصْلُ الطَّوَافِ رُكْنٌ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ، وَالطَّهَارَةُ فِيهِ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَيَكُونُ مُوجِبُ الْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ فَلَمْ تَصِرِ الطَّهَارَةُ رُكْنًا، وَلَكِنَّهَا وَاجِبَةٌ.

[المبسوط للسرخسي: كتاب الحج، باب الطواف، ج۴ ص۳۸، ط: دار المعرفة]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۶۴، ط: رحمانیہ

میں صرف ایک بار سعی واجب ہوتی ہے، اور وہ شخص طوافِ قدوم کے بعد سعی کر چکا ہے، اس لئے اب سعی کرنے کی چنداں ضرورت نہیں ہے، اور ایسا بھی نہیں ہوسکتا کہ وہ شخص نفل سعی کرے، کیونکہ نفل سعی مشروع نہیں ہے۔ ❶

(۲۰۴) إِنَّ كُلَّ رَمْيٍ بَعْدَهُ رَمْيٌ يَقِفُ وَإِلَّا فَلَا. ❷

ترجمہ: ہر ایسی رمی جس کے بعد رمی ہو تو وقوف کرے وگرنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر ایسی رمی یعنی کنکری پھینکنا جس کے بعد دوبارہ رمی ہو تو اس صورت میں رمی کے بعد وقوف کرے گا یعنی تھوڑی دیر رک جائے، جیسے جمرہ اولی کی رمی اور جمرہ اوسط کی رمی، اور اگر رمی کے بعد دوسری رمی نہ ہو تو اس صورت میں رمی کے بعد نہ ٹھہرے، جیسے جمرہ عقبہ کی رمی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ رمی کی ابتداء کرے گا اس مقام سے جو مسجد خیف کے ساتھ متصل ہے، پھر رمی کرے گا، ہر کنکری کے ساتھ تکبیر پڑھے اور اس رمی کے بعد ٹھہر جائے، پھر رمی کرے اسی مقام سے جس سے پہلے رمی کر چکا ہے اور اس کے بعد بھی ٹھہر جائے پھر جمرہ عقبہ کی رمی کرے اور اس کے بعد نہ ٹھہرے، کیونکہ پہلے یعنی جمرہ اولی اور جمرہ اوسط کے بعد رمی ہے، اور ہر وہ رمی جس کے رمی ہو تو وہاں وقوف کرے، تو لہذا جمرہ اولی اور جمرہ اوسط کے ہاں بھی وقوف کرے گا اور جمرہ عقبہ کے بعد چونکہ رمی نہیں ہے اور ہر وہ رمی جس کے بعد رمی نہ ہو تو وقوف نہیں کرے گا، لہذا جمرہ عقبہ کے بعد بھی وقوف نہ کرے۔ ❸

---

❶(والتنفل بالسعي غير مشروع) لعدم ورود النص به. فإن قلت: السعي تبع الطواف، ولهذا لا يجوز قبله والتنفل بمتبوعه مشروع فيجب أن يكون التنفل بالسعي أيضاً مشروعاً تبعاً للطواف. قلت: السعي إنما ثبت كونه عبادة بالنص، بخلاف القياس فيقتصر على النص، والنص ورد بالإتيان مرة فلا يشرع ثانياً بالقياس لأنه لا محل له.

[البناية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج۴ ص ۲۱۰، ط: دار الكتب العلمية]

❷الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۷۴، ط: رحمانیہ

❸وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ رَمْيٍ بَعْدَهُ رَمْيٌ وَقَفَ عِنْدَهُ وَكُلُّ رَمْيٍ لَيْسَ بَعْدَهُ رَمْيٌ لَمْ يَقِفْ عِنْدَهُ وَرَمْيُهُ رَاكِبًا =

(۲۰۵) مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ فَتَرْكُهُ لَا يُوجِبُ الْجَابِرَ. ❶

ترجمہ: جو چیز حج کے افعال میں سے نہیں ہے اس کا ترک کرنا نقصان کو ثابت نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو فعل حج کے افعال میں سے نہ ہو اگر اس کو آدمی چھوڑ دے تو اس پر دم وغیرہ واجب نہیں ہوتا، کیونکہ دم افعالِ حج کے کسی فعل کو ترک کرنے کی وجہ سے آتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی حاجی نے منی کے علاوہ کسی دوسری جگہ جان بوجھ کر راتیں گزاری تو ہمارے یہاں اس پر دم وغیرہ واجب نہیں ہوگا، اس لئے کہ قیامِ منی کا ثبوت اس لئے ہے تاکہ حاجی کے لئے رمی کرنا آسان ہو، لہذا قیامِ منی افعالِ حج میں سے نہیں ہوگا اور اس کے ترک پر کوئی چیز واجب نہیں ہوگی جو جبرِ نقصان کے لئے وضع کی گئی ہے یعنی دم وغیرہ۔ اس کے برخلاف امام شافعی رحمہ اللہ کے یہاں چونکہ قیامِ منی واجب ہے، لہذا اس کے ترک پر دم واجب ہوگا۔ ❷

(۲۰۶) إِنَّ مَا هُوَ رُكْنٌ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِهِ كَيْفَمَا كَانَ. ❸

ترجمہ: جو شئ رکن ہو اس کا موجود ہونا ضروری ہے جس طرح بھی ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز رکن ہو اس کا صرف پایا جانا ضروری ہے، اب اس کا پایا جانا جس طرح بھی ہو، جس حالت میں بھی ہو۔

=أَفْضَلُ لِمَا رَوَيْنَا وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ رَمْيٍ لَيْسَ بَعْدَهُ رَمْيٌ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَرْمِيَهُ رَاكِبًا وَإِلَّا فَمَاشِيًا.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، باب الإحرام، ج۲ ص ۳۰، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۲۷۵، ط: رحمانیہ

❷ وَيُكْرَهُ أَنْ يَبِيتَ لَيَالِي مِنًى إِلَّا بِمِنًى وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُؤَدِّبُ عَلَى تَرْكِ الْمُقَامِ بِهَا كَذَا فِي الْهِدَايَةِ فَإِنْ بَاتَ فِي غَيْرِهَا مُتَعَمِّدًا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ وَجَبَ لِيَسْهُلَ عَلَيْهِ الرَّمْيُ فِي أَيَّامِهِ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ فَتَرْكُهُ لَا يُوجِبُ الْجَبْرَ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۱ ص ۱۶۱، ط: المطبعة الخيرية]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، فصل، ج ۱ ص ۲۷۷، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر حاجی صاحب عرفہ سے آگے نکل گیا نیند کی حالت میں، یا بے ہوشی کی حالت میں، یا حاجی کو یہ پتہ نہیں تھا کہ یہ میدانِ عرفہ ہے، تو حاجی کے وقوف سے یہ کفایت کرے گا، یعنی اس کا وقوف عرفہ ہو جائے گا۔ کیونکہ وقوفِ عرفہ رکن ہے اور جو چیز رکن ہو اس کا موجود ہونا صرف ضروری ہے، جس طرح بھی ہو اس شخص کا وقوفِ عرفہ پایا گیا ہے۔ مرور کی صورت میں بھی حج کا رکن یعنی وقوف پایا گیا اور اغماء ونوم وقوف کے منافی نہیں ہیں، جیسے اگر کسی شخص نے روزے کی نیت سے سحری کی اور پھر پورے دن سویا رہا، یا بے ہوش پڑا رہا تو رکنِ صوم یعنی امساک کے پائے جانے کی وجہ سے اس شخص کا روزہ اداء ہو جائے گا، اسی طرح رکنِ حج یعنی وقوف کے پائے جانے کی وجہ سے حج اداء ہو جائے گا۔ ❶

(۲۰۷) إِنَّ إِظْهَارَ الْإِجَابَةِ قَدْ يَكُوْنُ بِالْفِعْلِ كَمَا يَكُوْنُ بِالْقَوْلِ. ❷

ترجمہ: اجابت کا اظہار جس طرح قول سے ہوتا ہے اسی طرح کبھی فعل سے بھی ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس طرح اجابت قول یعنی تلبیہ کے ساتھ ظاہر ہوتی ہے اسی طرح کبھی کسی فعل یعنی ہدی کے گلے میں قلادہ ڈالنے سے بھی ظاہر ہوتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ جس نے بُدنہ یعنی ہدی کے جانور کا قلادہ باندھا چاہے وہ بدنہ نفلی ہو، یا نذر کی وجہ سے ہو، یا کسی پرندے کے شکار کا بدلہ ہو، اور خود بھی وہ آدمی اس ہدی مقلدہ کے ساتھ متوجہ ہوا اور حج کا ارادہ بھی کیا تو یہ شخص محرم شمار ہوگا اور محرم کے جتنے احکام اور محذوراتِ احرام ہیں وہ اس پر لاگو ہوں گے اگر چہ تلبیہ نہ پڑھے، کیونکہ تلبیہ سے مقصود

---

❶ (قَوْلُهُ وَمَنْ اجْتَازَ بِعَرَفَةَ وَهُوَ نَائِمٌ أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَرَفَةُ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ عَنْ الْوُقُوفِ) وَهَذَا إذَا أَحْرَمَ وَهُوَ مُفِيقٌ ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ حَالَ الْوُقُوفِ فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ الْوُقُوفُ إجْمَاعًا لِأَنَّ مَا هُوَ الرُّكْنُ قَدْ وُجِدَ وَهُوَ الْوُقُوفُ فَلَا يَمْنَعُهُ الْإِغْمَاءُ وَالنَّوْمُ كَرُكْنِ الصَّوْمِ وَإِنَّمَا اخْتَلَّ مِنْهُ النِّيَّةُ وَهِيَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِكُلِّ رُكْنٍ.

[الجوهرة النيرة: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ا ص ۱۶۲، ط: المطبعة الخيرية]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الإحرام، فصل، ج ا ص ۲۷۸، ط: رحمانيه

اظہارِ اجابت ہوتی ہے اور اظہارِ اجابت کبھی فعل سے بھی ہوتی ہے، جب اس شخص نے قلادہ ڈال کر ہدی کا جانور روانہ کیا تو بالفعل اجابت ہے، اس لئے کہ قلادہ حج کے شعائر میں سے ہے جیسے تلبیہ، اور فعل کے ساتھ اجابت اس طرح ہے جیسے قول کے ساتھ، لہذا یہ شخص محرم شمار ہوگا۔ ❶

باب القِران

(۲۰۸) لَا تَدَاخُلَ فِي الْعِبَادَاتِ الْمَقْصُودَةِ. ❷

ترجمہ: عباداتِ مقصودہ میں تداخل نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو عبادت بذاتِ خود مقصود ہو تو اس میں تداخل نہیں ہوسکتا، یعنی ایک ہی فعل سے سب کو ادا نہیں کرسکتا بلکہ ہر ایک کے لئے الگ فعل ضروری ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ قارن (یعنی جس میں ایک ہی احرام سے حج اور عمرہ دونوں ادا کئے جائیں) اس کے لئے حج اور عمرہ دونوں کے افعال کو بجالانا ضروری ہے، یعنی افعالِ حج کو الگ سرانجام دے اور افعالِ عمرہ کو الگ بجالائے، مثلاً عمرہ کے لئے الگ طواف وسعی کرے، اور حج کے لئے الگ طواف وسعی کرے، یہ احناف کا مذہب ہے، جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ حجِ قارن ایک ہی سعی اور ایک ہی طواف کرے گا۔ احناف کی دلیل مذکورہ اصول ہے کہ عبادت مقصودہ میں تداخل نہیں ہوسکتا، عمرہ اور حج دونوں الگ الگ عبادتِ مقصودہ ہیں، لہذا ان میں بھی تداخل نہیں ہوگا۔ جس طرح کوئی ظہر کی نماز کی ادائیگی میں عصر کی بھی نیت کرے کہ ایک ہی نماز سے دونوں اداء ہو جائیں، تو اس طرح تداخل نہیں ہوگا، ہر ایک عبادت

---

❶ وَلِأَنَّ سَوْقَ الْهَدْيِ بَعْدَ التَّقْلِيدِ فِي مَعْنَى التَّلْبِيَةِ إِذْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ يُرِيدُ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ فَصَارَ مِنْ خَصَائِصِهِ كَالتَّلْبِيَةِ إِذِ الْمَقْصُودُ بِالتَّلْبِيَةِ إِظْهَارُ الْإِجَابَةِ لِلدَّعْوَةِ وَبِتَقْلِيدِ الْهَدْيِ يَحْصُلُ إِظْهَارُ الْإِجَابَةِ أَيْضًا وَإِظْهَارُ الْإِجَابَةِ قَدْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ كَمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ وَهَذَا، لِأَنَّ التَّقْلِيدَ مِنْ شَعَائِرِ الْحَجِّ كَالتَّلْبِيَةِ، فَإِذَا اتَّصَلَ بِالنِّيَّةِ يَكُونُ مُحْرِمًا كَالتَّلْبِيَةِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، باب الإحرام، ج ۲ ص ۳۹، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب القران، ج ۱ ص ۲۸۱، ط: رحمانيه

مقصودہ ہے اس لئے الگ اداء ہوگی۔ اسی طرح اگر کوئی ایک دن میں دو روزوں کی نیت کرے۔ ❶

(۲۰۹) إِنَّ الْأَبْدَالَ لَا تُنْصَبُ إِلَّا شَرْعًا. ❷

ترجمہ: بدل صرف شریعت کی طرف سے مقرر کئے جاتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اپنی رائے سے کسی حکم کا بدل مقرر کرنا درست نہیں ہے، بلکہ شریعت نے جس چیز کا جو بدل مقرر کیا ہے وہی ہوگا، یعنی بدل مقرر کرنا شریعت پر موقوف ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر قارن نے قربانی کے عوض ایامِ حج میں تین روزے نہ رکھے یہاں تک کہ یوم النحر کا دن آ گیا، اب اس صورت میں اس پر دم آئے گا اور اب روزے نہیں رکھ سکتا، کیونکہ شریعت نے دم کا بدل یوم النحر سے پہلے روزے مقرر کئے ہیں، اب اگر یہ یوم النحر کے بعد روزے رکھے گا تو اس صورت میں اپنی طرف سے بدل مقرر کرنا لازم آئے گا اور اپنی طرف سے بدل مقرر کرنا جائز نہیں ہے، لہذا یوم النحر کے بعد روزے رکھنا درست نہیں ہے۔ ❸

---

❶ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعِمْرَانَ بْنَ الْحُصَيْنِ أَنَّ الْقَارِنَ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ، وَلِأَنَّ الْقِرَانَ هُوَ الْجَمْعُ وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا أَحَدَهُمَا لَمْ يَكُنْ جَامِعًا، وَلِأَنَّهُ لَا تَدَاخُلَ فِي الْعِبَادَةِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، باب القران، ج۲ ص ۴۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب القران، ج ۱ ص ۲۸۲، ط: رحمانیہ

❸ إِنْ لَمْ يَصُمِ الثَّلَاثَةَ حَتَّى دَخَلَ يَوْمُ النَّحْرِ لَمْ يُجْزِهِ الصَّوْمُ أَصْلًا، وَصَارَ الدَّمُ مُتَعَيِّنًا، لِأَنَّ الصَّوْمَ بَدَلٌ وَالْأَبْدَالُ لَا تُنْصَبُ إِلَّا شَرْعًا، وَالنَّصُّ خَصَّهُ بِوَقْتِ الْحَجِّ وَجَوَازُ الدَّمِ عَلَى الْأَصْلِ.

[البحر الرائق: كتاب الحج، باب القران، ج۲ ص ۳۸۸، ط: دار الكتاب الإسلامي]

باب التمتع

(۲۱۰) لَوْ وَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْمُحْرِمِ وَالْمُبِيحِ فَالتَّرْجِيحُ لِلْمُحْرِمِ. ❶

ترجمہ: جب محرم اور مبیح کے درمیان تعارض آجائے تو ترجیح محرم کو دی جائے گی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر دلیلِ محرم یعنی حرمت ثابت کرنے والی دلیل اور دلیلِ مبیح یعنی اباحت ثابت کرنے والی دلیل کے مابین تعارض آجائے، یعنی ایک دلیل سے شئ کی حرمت ثابت ہو رہی ہو جبکہ دوسری دلیل سے اسی شئ کی حلت ثابت ہو رہی ہے تو اس صورت میں حرمت والی دلیل کو ترجیح دی جائے گی یعنی اس شئ پر حرام کا حکم لگایا جائے گا، اس لئے کہ اس میں احتیاط ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک اشعار (یعنی اونٹ اور گائے کو زخم لگا کر خون نکالنا) مکروہ ہے، کیونکہ یہ مثلہ ہے اور مثلہ حرام ہے، جبکہ دوسری دلیل سے اشعار کی اباحت ثابت ہو رہی ہے، اب جب محرم اور مبیح کے درمیان تعارض واقع ہوا تو محرم کو ترجیح دی جائے گی۔

فائدہ: آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے مثلہ سے غزوہ خیبر کے وقت منع فرمایا، جبکہ آپ نے اشعار حجۃ الوداع کے موقع پر کیا، تو اشعار کرنا متاخر ہے اس لئے تعارض نہیں ہے۔ تعارض اس وقت ہوتا جب دونوں باتوں کی تاریخ معلوم نہ ہوتی۔ نیز اشعار مثلہ نہیں ہے اس لئے کہ ہر زخم مثلہ نہیں ہوتا بلکہ مثلہ وہ ہوتا ہے کہ جانور کی ناک، کان وغیرہ اعضاء کاٹ دیئے جائیں۔ اشعار میں تو معمولی زخم لگایا جاتا ہے۔ اشعار کا ثبوت صحیح اور صریح احادیث سے ہے، اس لئے اسے مکروہ کہنا درست نہیں۔ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ نے اشعار کو مطلقاً مکروہ نہیں کہا بلکہ آپ کے زمانے میں لوگ اشعار میں بہت مبالغہ کرتے تھے اور یہ خدشہ ہوتا تھا کہ اشعار کی وجہ سے کہیں جانور ہلاک نہ ہو جائے اس لئے آپ نے مکروہ کہا۔ یہ توجیہ بہتر ہے تاکہ آپ کی طرف صریح احادیث

❶ الهداية: كتاب الحج، باب التمتع، ج ۱ ص ۲۸۵، ط: رحمانیہ

کی مخالفت کا الزام نہ آئے۔ ❶

نوٹ: علامہ عبدالحی لکھنوی رحمہ اللہ نے إشعار کی کراہت والے قول کی مدلل انداز میں تردید کی ہے، دیکھئے: حاشیہ نمبر۲ ص۲۸۵، ط: رحمانیہ

---

❶لَـمَّـا وَقَـعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ كَوْنِ الْإِشْعَارِ سُنَّةً وَبَيْنَ كَوْنِهِ مُثْلَةً، وَهِيَ حَرَامٌ فَالرُّجْحَانُ لِلْحَرَامِ، لِأَنَّ الْـمُـحَـرِّمَ مَـعَ الْمُبِيحِ إِذَا اجْتَمَعَا فَالْمُحَرِّمُ أَوْلَى، وَعِنْدِي إِطْلَاقُ اسْمِ الْمُثْلَةِ عَلَى الْإِشْعَارِ مُشْـكِـلٌ، لِأَنَّ الـنَّبِـيَّ صَـلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمُثْلَةِ فِي أَوَّلِ مَقْدَمِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَشْعَرَ صَـلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَدَايَا فِي آخِرِ حَيَاتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَلَوْ كَانَ الْإِشْعَارُ مِنْ بَابِ الْمُثْلَةِ لَـمَـا أَشْـعَـرَ رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَالْكَلَامُ الصَّحِيحُ فِي هَـذَا الْبَـابِ أَنْ يُـقَـالَ: إِنَّ أَبَـا حَـنِيـفَةَ رَحِـمَهُ اللّٰهُ كَرِهَ الْإِشْعَارَ الْمُحْدَثَ الَّذِي يُفْعَلُ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ، وَيُخَافُ مِنْهُ السِّرَايَةُ إِلَى الْمَوْتِ لَا مُطْلَقُ الْإِشْعَارِ.

[حـاشية الشـلبـي عـلـى تبيـين الـحـقائق: كتاب الحج، باب التمتع، ج٢ ص٤٧، ط: دار الكتاب الإسلامي]

(قَوْلُهُ:وَلَوْ وَقَعَ التَّعَارُضُ فَالتَّرْجِيحُ لِلْمُحَرِّمِ) قَدْ يُقَالُ: لَا تَعَارُضَ فَإِنَّ النَّهْيَ عَنْهُ كَانَ بِأَثَرِ قِصَّةِ الْـعُـرَنِيِّيـنَ عَقِيبَ غَزْوَةِ أُحُدٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِشْعَارَ كَانَ بَعْدَهُ، فَعُلِمَ أَنَّهُ إِمَّا مَخْصُوصٌ مِنْ نَصِّ نَسْخِ الْمُثْلَةِ مَا كَانَ هَدْيًا أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُثْلَةٍ أَصْلًا، وَهُوَ الْحَقُّ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ جُرْحٍ مُثْلَةً بَلْ هُوَ مَا يَكُونُ تَشْـوِيهًـا كَـقَـطْـعِ الْأَنْفِ وَالْأُذُنَيْـنِ وَسَمْلِ الْعُيُونِ، فَلَا يُقَالُ لِكُلِّ مَنْ جُرِحَ مُثِّلَ بِهِ، وَالْأَوْلَى مَا حَـمَـلَ عَلَيْهِ الطَّحَاوِيُّ مِنْ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ إِنَّمَا كَرِهَ إِشْعَارَ أَهْلِ زَمَانِهِ، لِأَنَّهُمْ لَا يَهْتَدُونَ إِلَى إِحْسَانِهِ، وَهُوَ شَقُّ مُجَرَّدِ الْجِلْدِ لِيُدْمِيَ، بَلْ يُبَالِغُونَ فِي اللَّحْمِ حَتَّى يَكْثُرَ الْأَلَمُ وَيُخَافُ مِنْهُ السِّرَايَةُ.

[فتح القدير: كتاب الحج، باب التمتع، ج٣ ص٩، ط: دار الفكر]

باب الجنايات

(۲۱۱) إِنَّ الْجِنَايَةَ تَتَكَامَلُ بِتَكَامُلِ الْإِرْتِفَاقِ. ❶

ترجمہ: انتفاع کے مکمل ہونے سے جرم بھی کامل ہو جاتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جنایت کامل ہوتی ہے کامل نفع اٹھانے سے، یعنی محرم جب کامل فائدہ اٹھائے گا تو جنایت بھی کامل ہوگی، تو دم لازم آئے گا اور جب فائدہ کامل نہ اٹھائے تو جنایت ناقص ہوگی اور ناقص جنایت کی وجہ سے کفارہ لازم آئے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ محرم نے اگر مکمل عضو پر خوشبو لگائی یا اس سے زیادہ حصے پر تو دم لازم آئے گا، کیونکہ مکمل عضو پر خوشبو لگانا یہ کامل فائدہ اٹھانا ہے اور کامل فائدہ سے جنایت بھی کامل ہوتی ہے اور جنایت جب کامل ہوتی ہے تو دم آتا ہے، لہذا اس شخص پر بھی دم آئے گا۔ اور اگر عضو سے کم میں خوشبو لگائی تو کفارہ لازم ہوگا۔ ❷

(۲۱۲) إِنَّ بِسَبَبِ النَّوْمِ وَالْإِكْرَاهِ يَنْتَفِي الْمَأْثَمُ دُوْنَ الْحُكْمِ. ❸

ترجمہ: نیند اور اکراہ کے سبب سے گناہ ختم ہوتا ہے نہ کہ حکم۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نیند اور اکراہ (کسی پر زبردستی کرنا) کی وجہ سے نائم اور مکرَہ سے گناہ تو رفع ہو جاتا ہے لیکن حکم رفع نہیں ہوگا یعنی حکم مرتب ہوگا۔ آخرت کے اعتبار سے گنہگار نہیں ہوگا، البتہ دنیاوی مواخذہ بصورتِ دم ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ محرم کا کسی نے حلق کر دیا اس کی اجازت کے بغیر، یعنی وہ سویا ہوا تھا یا زبردستی حلق کر دیا تو دونوں صورتوں میں حلق کرنے والے پر

---

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الجنايات، ج ۱ ص ۲۸۸، ط: رحمانیہ

❷ (تَجِبُ شَاةٌ إِنْ طَيَّبَ مُحْرِمٌ عُضْوًا، وَإِلَّا تَصَدَّقَ أَوْ خَضَّبَ رَأْسَهُ بِحِنَّاءٍ أَوْ أَدْهَنَ بِزَيْتٍ) لِأَنَّ الْجِنَايَةَ تَتَكَامَلُ بِتَكَامُلِ الِارْتِفَاقِ وَذَلِكَ فِي الْعُضْوِ الْكَامِلِ فَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ كَمَالُ الْمُوجِبِ وَتَتَقَاصَرُ الْجِنَايَةُ فِيمَا دُونَهُ فَوَجَبَتْ الصَّدَقَةُ.

[البحر الرائق: كتاب الحج، باب الجنايات، ج۳ ص ۲، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الجنايات، ج ۱ ص ۲۹۰، ط: رحمانیہ

صدقہ ہے اور جس کا حلق کیا ہے اس پر دم لازم ہے، اس کی وجہ یہ ہے کہ محلوق کے حکم بغیر حلق کرنا اس طور پر کہ وہ سویا ہوا تھا یا زبردستی حلق کرنا کی وجہ سے گناہ ختم ہو جاتا ہے، یعنی محلوق اخروی لحاظ سے گنہگار تو نہیں ہوگا لیکن دنیاوی لحاظ سے حکم مرتب ہوگا اور اس پر دم لازم ہوگا، اگر چہ یہ حلق اس کی اجازت کے بغیر ہوا ہے، پھر بھی دم لازم ہوگا اس لئے کہ وجوب دم کا سبب انتفاع راحت ہے اور یہ سبب نائم اور مکرَہ کے حق میں موجود ہے۔ ❶

(۲۱۳) إِنَّ الصَّيْدَ مَا لَا يُمْكِنُ أَخْذُهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ. ❷

ترجمہ: شکار وہ ہے کہ اس کا پکڑنا بغیر حیلے کے ممکن نہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شکار کرنا اس کو کہیں گے کہ جس جانور کا پکڑنا حیلے اور تدبیر کے بغیر ممکن نہ ہو، بلکہ اس کے پکڑنے کے لئے شکاری کوئی حیلہ کرے جیسے جال وغیرہ، اور جس جانور کو بغیر حیلے کے پکڑنا ممکن ہو اس کو شکار نہیں کہتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر محرم نے جرادہ یعنی ٹڈی کو قتل کر دیا تو کچھ صدقہ کر دے جو چاہے، کیونکہ ٹڈی خشکی کا شکار ہے اور اس کا پکڑنا بغیر حیلے کے ممکن نہیں ہے اور جس شئ کا پکڑنا بغیر حیلے کے ممکن نہ ہو وہ شکار ہوتی ہے، اور محرم اگر شکار کرے تو اس پر اس شئ کی جسامت کے لحاظ سے تاوان لازم آتا ہے، لہذا اس پر بھی صدقہ لازم آئے گا، لقول عمر رضی اللہ عنہ "تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ" ❸

---

❶ (وعندنا بسبب النوم والإكراه ينتفى المأثم دون الحكم) يعنى ينتفى الإثم الذى هو حكم الآخرة دون الحكم الذى يتعلق بالدماء (وقد تقرر سببه) أى سبب وجوب الفدية والواو فيه للحال (وهو) أى السبب (ما نال من الراحة والزينة) أى ما نال المحلوق من الزينة والراحة بزوال الشعث ومن الزينة بزوال انتشار الشعر.

[البناية: كتاب الحج، باب الجنايات، ج۴ ص۳۳۸، ط: دار الكتب العلمية]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج ۱ ص ۳۰۳، ط: رحمانیہ

❸ وَأَمَّا وُجُوبُهَا بِقَتْلِ الْجَرَادَةِ فَلِأَنَّ الْجَرَادَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ فَإِنَّ الصَّيْدَ مَا لَا يُمْكِنُ أَخْذُهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ وَيَقْصِدُهُ الْآخِذُ، وَقَالَ: عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

[البحر الرائق: كتاب الحج، باب الجنايات، ج۳ ص۳۷، ط: دار الكتاب الإسلامى]

(۲۱۴) إِنَّ الْعُرْفَ أَمْلَکُ. ❶

ترجمہ: عرف زیادہ حقدار ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شیٔ متعارف بین الناس ہو اس کو حکم اور فیصل بنانا زیادہ مناسب ہے، یعنی شیٔ متعارف پر عرف کے مطابق حکم مرتب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے امام شافعی رحمہ اللہ کو جواب دے رہے ہیں، امام شافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ ''کلب'' لغت کے اعتبار سے درندوں کو بھی شامل ہے، صاحبِ ہدایہ فرماتے ہیں کہ عرف میں کلب کا اطلاق درندوں پر نہیں ہوتا۔ عرف حقیقتِ لغویہ سے قوی دلیل ہے، اس لئے اگر کوئی قسم کھائے کہ وہ سر نہیں کھائے گا پھر چڑیا کا سر کھائے تو حانث نہیں ہوگا، اس لئے کہ عرف میں چڑیا کے سر پر اس کا اطلاق نہیں ہوتا ہے، اگر چہ حقیقت کے اعتبار سے وہ سر ہے۔ ❷

(۲۱۵) إِنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوْعٌ عَنِ التَّعَرُّضِ لَا عَنْ دَفْعِ الْأَذَی. ❸

ترجمہ: محرم کو تعرض کرنے سے روکا گیا ہے نہ کہ اذیت دور کرنے سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ محرم کو حالتِ احرام میں شریعت نے درندوں وغیرہ کے ساتھ چھیڑ چھاڑ کرنے سے منع کیا ہے، یعنی کسی جانور وغیرہ کو نہ پکڑے اور شکار نہ کرے، لیکن اپنے دفاع سے شریعت نے اس کو منع نہیں کیا، اس لئے محرم اپنا دفاع کر سکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر محرم پر کسی درندے نے اچانک

---

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج ۱ ص ۳۰۳، ط: رحمانیہ

❷ (واسم الكلب لا يقع على السبع عرفا، والعرف أملك) هذا جواب عن قول الشافعي رَحِمَهُ اللّٰهُ وكذا اسم الكلب يتناول السباع لغة.

فأجاب عنه: بأنه لا يقع في عرف الناس بخلاف ما قال، لأنهم لا يفهمون من إطلاق اسم الكلب المعروف عندهم، والعرف أرجح وأقوى من الحقيقة اللغوية، ولهذا إذا حلف لا يأكل رأسًا فأكل رأس العصفور لا يحنث لعدم العرف فيه وإن كان رأسًا في الحقيقة.

[البناية: كتاب الحج، باب الجنايات، ج ۱ ص ۳۹۹، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج ۱ ص ۳۰۴، ط: رحمانیہ

حملہ کر دیا اور محرم نے اس کو قتل کر دیا تو اس صورت میں محرم پر کچھ بھی لازم نہیں ہے، کیونکہ شریعت نے محرم کو تعرض سے منع کیا ہے نہ کہ دفاع سے، لہذا التعرض تو ممنوعاتِ احرام میں سے ہے لیکن دفاع محظوراتِ احرام میں سے نہیں ہے، لہذا محرم نے بھی چونکہ اپنا دفاع کیا ہے اس لئے اس پر کچھ بھی لازم نہیں ہوگا۔ ❶

(۲۱۶) إِنَّ الْجَزَاءَ لَا يَجِبُ مَعَ وُجُوْدِ الْإِذْنِ مِنَ الشَّارِعِ. ❷

ترجمہ: شارع کی طرف سے اجازت کے پائے جانے کے ساتھ بدلہ واجب نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب شارع کی جانب سے کسی ممنوع فعل کی اجازت ہو تو اس فعل کے ارتکاب سے کچھ بدلہ واجب نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ محرم آدمی کو اس اذیت کو دفع کرنے کی اجازت دی گئی ہے جو متوہم ہو، یعنی جن سے تکلیف پہنچنے کا وہم ہو، جیسے فواسق جانور (سانپ، بچھو، چوہا، کاٹنے والا کتا) وغیرہ۔ تو جس چیز کا تکلیف دینا متحقق ہو، یعنی یقین ہو کہ یہ اذیت پہنچائے گی تو اس کو دفع کرنے کی تو بطریقِ اولی اجازت ہوگی، اور شارع کی طرف سے اجازت کے ساتھ کچھ واجب نہیں ہوتا۔ لہذا محرم شخص اگر اپنے سے اذیت دور کرنے کے لئے حملہ آور درندے کو قتل کر دیتا ہے تو اس پر ضمان وغیرہ واجب نہیں ہوگا۔ جب شریعت نے فواسقِ خمسہ میں اذیت کے وہم کی وجہ سے انہیں مارنے کی اجازت دی ہے تو پھر وہ جانور جن میں اذیت متحقق ہے انہیں تو بدرجہ اولی مارنے کی اجازت ہوگی۔ ❸

---

❶ (وإن صال السبع على محرم) ولا يمكنه دفعه إلا بقتله (فقتله فلا شيء عليه) لأنه ممنوع عن التعرض، لا عن دفع الأذى.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الحج، باب الجنايات، ج ١ ص ٢١٥، ط: المكتبة العلمية]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج ١ ص ٣٠٣، ط: رحمانیہ

❸ هُوَ مَأْذُونٌ لَهُ فِي قَتْلِ الْمُتَوَهَّمِ مِنْهُ الْأَذَى كَمَا فِي الْفَوَاسِقِ فَلَأَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا فِي دَفْعِ الْمُتَحَقِّقِ أَوْلَى وَمَعَ وُجُودِ الْإِذْنِ مِنْ الشَّارِعِ لَا يَجِبُ الْجَزَاءُ حَقًّا.

[الجوهرة النيرة: كتاب الحج، باب الجنايات، ج ١ ص ١٧٦، ط: المطبعة الخيرية]

(۲۱۷) إِنَّ الْعَارِضَ لَا يُعْتَبَرُ. ❶

ترجمہ: عارض کا اعتبار نہیں کیا جاتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شئ کسی کو عارض ہو یعنی اس کی ذاتی اور خلقتی نہ ہو تو اس کا اعتبار نہیں ہوتا، یعنی حکم عارض پر مرتب نہیں ہوتا بلکہ اصل خلقت پر ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ محرم آدمی نے اگر ایسا کبوتر ذبح کیا جو مانوس ہو، یعنی اپنے ساتھ عادی بنایا ہو تو اس پر جزاء ہوگی، کیونکہ کبوتر اصل خلقت کے اعتبار سے وحشی ہے اور اس کا مانوس ہونا عارض ہے، اصلی نہیں ہے۔ احکامِ شرعیہ میں اصل کا اعتبار ہوتا ہے نہ کہ عوارض کا۔ اس لئے یہ وحشی شمار ہوگا اور چونکہ وحشی جانور کو ذبح کرنے کی وجہ سے جزاء لازم ہوتی ہے، لہذا اس محرم پر بھی جزاء لازم ہوگی۔ ❷

(۲۱۸) إِنَّ الصَّوْمَ يُصْلِحُ جَزَاءَ الْأَفْعَالِ لَا ضَمَانَ الْمَحَالِّ. ❸

ترجمہ: روزہ افعال کی جزاء تو بن سکتا ہے لیکن محل کا ضمان نہیں بن سکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ممنوع فعل کے ارتکاب کی وجہ سے جو بدلہ لازم ہوتا ہے روزہ اُس کی جزاء بننے کی صلاحیت تو رکھتا ہے، لیکن محل پر جو جنایت واقع ہوتی ہے اس کا بدلہ نہیں بن سکتا، بلکہ محل کے ضمان پر قیمت لازم ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر حلال آدمی نے حرم کے شکار میں سے کسی جانور کو ذبح کر دیا تو اس پر اس شکار کی قیمت دینا واجب ہے، یعنی اس کی قیمت کو فقراء

---

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج ۱ ص ۳۰۴، ط: رحمانیہ

❷ أَنَّ جِنْسَ الْحَمَامِ مُتَوَحِّشٌ فِي أَصْلِ الْخِلْقَةِ، وَإِنَّمَا يُسْتَأْنَسُ الْبَعْضُ مِنْهُ بِالتَّوَلُّدِ وَالتَّأْنِيسِ مَعَ بَقَائِهِ صَيْدًا كَالظَّبْيَةِ الْمُسْتَأْنَسَةِ، وَالنَّعَامَةِ الْمُسْتَأْنَسَةِ وَالطُّوطِيِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ حَتَّى يَجِبَ فِيهِ الْجَزَاءُ. وَكَذَا الْمُسْتَأْنَسُ فِي الْخِلْقَةِ قَدْ يَصِيرُ مُسْتَوْحِشًا كَالْإِبِلِ، إِذَا تَوَحَّشَتْ وَلَيْسَ لَهُ حُكْمُ الصَّيْدِ حَتَّى لَا يَجِبُ فِيهِ الْجَزَاءُ، فَعُلِمَ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالتَّوَحُّشِ، وَالِاسْتِئْنَاسِ فِي أَصْلِ الْخِلْقَةِ.

[بدائع الصنائع: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج ۲ ص ۱۹۶، ط: دار الكتب العلمية]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج ۱ ص ۳۰۵، ط: رحمانیہ

ومساکین پر صدقہ کرے گا اور اگر وہ اس کے بدلے میں روزہ رکھے تو روزہ رکھنا جائز نہیں ہے، کیونکہ اس پر جو ضمان واجب ہوا ہے وہ اس وصف کو فوت کرنے کی وجہ سے آیا ہے جو وصف محل میں تھا اور وہ امن ہے اور چونکہ یہ جنایت محل میں واقع ہوئی اور روزہ محل کا ضمان بننے کی صلاحیت نہیں رکھتا، لہذا یہ شخص بھی روزے نہیں رکھ سکتا بلکہ قیمت واجب ہوگی۔ غیر محرم کے حق میں قتلِ صید کی جزاء صرف اور صرف صیدِ مقتول کی قیمت ہے، روزے سے وہ شخص بری الذمہ نہیں ہوگا، اس لئے کہ قیمت اداء کرنا تاوان ہے، کفارہ نہیں ہے، لہذا یہ تاوان اموال کے ضمان کے مشابہ ہے اور جس طرح مالی تاوان کی ادائیگی صرف مال سے ہوتی ہے کسی اور چیز سے نہیں ہوتی، اسی طرح مذکورہ صید کا ضمان بھی صرف اس کی قیمت ہی سے اداء ہوگا اور چیز سے اداء نہیں ہوگا۔ ❶

(۲۱۹) إِنَّ الْعَادَةَ الْفَاشِيَةَ مِنْ إِحْدَى الْحُجَجِ. ❷

ترجمہ: وہ عادت جو شائع اور مشہور ہو دلائل میں سے ایک دلیل ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز پر عادت جاری ہو اور وہ عادت شائع اور مشہور بھی ہو تو دلائل میں سے ایک دلیل ہے، لہذا اس سے استدلال کرنا درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ جس آدمی نے احرام باندھا اس حال میں کہ اس کے گھر یا پنجرے میں اس کے پاس شکار تھا تو اس شخص پر اس شکار کو چھوڑنا اور آزاد کرنا ضروری نہیں ہے، کیونکہ صحابہ کرام احرام باندھے تھے اور ان کے گھروں میں شکار ہوتے تھے لیکن کسی سے یہ منقول نہیں ہے کہ وہ اس شکار کو آزاد کرکے حج پر جاتے ہوں، لہذا اس پر عادتِ مستمرہ جاری ہے اور عادت چونکہ دلائل میں سے ایک دلیل ہے، لہذا اس شخص پر بھی شکار کو چھوڑنا ضروری نہیں ہے۔ اس لئے کہ محرم نے اس کی طرف حالتِ احرام میں تعرض نہیں کیا،

---

❶ إِنَّ الْحُرْمَةَ فِي الْمُحْرِمِ بِاعْتِبَارِ مَعْنًى فِيهِ، وَهُوَ إِحْرَامُهُ فَيَكُونُ جَزَاءَ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْكَفَّارَةُ وَالْحُرْمَةُ فِي صَيْدِ الْحَرَمِ بِاعْتِبَارِ مَعْنًى فِي الصَّيْدِ فَصَارَ بَدَلَ الْمَحَلِّ وَالصَّوْمِ يَصْلُحُ جَزَاءَ الْأَفْعَالِ لَا ضَمَانَ الْمَحَلِّ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج۲ ص۶۸، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج۱ ص۳۰۶، ط: رحمانیہ

بلکہ وہ شکار حالتِ احرام سے پہلے ہی اس کی ملکیت میں تھے۔ ممانعت حالتِ احرام میں شکار کی طرف تعرض ہے نہ کہ پہلے سے ملکیت کا ہونا۔ ❶

(۲۲۰) إِنَّ وُصُوْلَ الْخَلْفِ كَوُصُوْلِ الْأَصْلِ. ❷

ترجمہ: بدل کا پہنچ جانا اصل کے پہنچنے کی مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نائب کا پہنچ جانا ایسا ہے جیسا کہ اصل پہنچ گیا، اور جو حکم اصل کے پہنچنے کی صورت میں مرتب ہوگا وہی حکم بدل کے پہنچنے کی صورت میں بھی دائر ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے ہرن کو حرم سے باہر نکالا، پھر اس ہرن نے بچے جنے اور ہرن بھی مرگئی اور اس کے بچے بھی مر گئے، تو اس نکالنے والے پر ان کی جزاء واجب ہوگی، کیونکہ ہرن حرم سے نکالے جانے کے بعد بھی شرعاً مستحقِ امن ہے، اسی وجہ سے اس کو اس کی جاءِ امن میں لے جانا واجب ہے، ہاں اگر اس نکالنے والے نے ہرن کی جزاء ادا کر دی پھر اس نے جنا تو اس پر بچوں کی جزاء واجب نہ ہوگی، کیونکہ جزاء ادا کرنے کے بعد وہ مستحقِ امن نہ رہی، کیونکہ بدل یعنی قیمت کا فقراء کی طرف پہنچ جانا ایسا ہی ہے جیسا کہ ہرن کا حرم میں پہنچ جانا، اس لئے کہ اصول ہے کہ وصولِ بدل وصولِ اصل کی مانند ہوتا ہے۔ ❸

---

❶ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُحْرِمُونَ، وَفِي بُيُوتِهِمْ صُيُودٌ وَدَوَاجِنُ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ إِرْسَالُهَا وَبِذَلِكَ جَرَتِ الْعَادَةُ الْفَاشِيَةُ، وَهِيَ مِنْ إِحْدَى الْحُجَجِ، وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ عَدَمُ التَّعَرُّضِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمُتَعَرِّضٍ مِنْ جِهَتِهِ لِأَنَّهُ مَحْفُوظٌ بِالْبَيْتِ وَالْقَفَصِ لَا بِهِ غَيْرَ أَنَّهُ فِي مِلْكِهِ.

[البحر الرائق: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج٣ ص ۴۵، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الجنايات، فصل، ج ا ص ۳۰۸، ط: رحمانیہ

❸ (وَمَنْ أَخْرَجَ ظَبْيَةَ الْحَرَمِ فَوَلَدَتْ فَمَاتَا ضَمِنَهُمَا فَإِنْ أَدَّى جَزَاءَهَا فَوَلَدَتْ لَا يَضْمَنُ الْوَلَدَ) لِأَنَّ الصَّيْدَ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْحَرَمِ بَقِيَ مُسْتَحَقَّ الْأَمْنِ شَرْعًا وَلِهَذَا وَجَبَ رَدُّهُ إِلَى مَأْمَنِهِ، وَهَذِهِ صِفَةٌ شَرْعِيَّةٌ فَتَسْرِي إِلَى الْوَلَدِ فَإِنْ أَدَّى جَزَاءَهَا ثُمَّ وَلَدَتْ لَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاءُ الْوَلَدِ، لِأَنَّ بَعْدَ أَدَاءِ الْجَزَاءِ لَمْ تَبْقَ آمِنَةً، لِأَنَّ وُصُولَ الْخَلَفِ كَوُصُولِ الْأَصْلِ.

[البحر الرائق: كتاب الحج، باب إضافة الإحرام، ج ا ص ۳۰۴، ط: دار الكتاب الإسلامي]

باب إضافة الإحرام

(۲۲۱) إِنَّ النَّهْيَ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْفِعْلِ. ❶

ترجمہ: نہی فعل کے تحقق کو منع نہیں کرتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی فعل پر نہی وارد ہو تو یہ نہی فعلِ منہی عنہ کو تحقق سے نہیں روک سکتی، یعنی اگر اس نے فعل منہی عنہ کا ارتکاب کرلیا تو متحقق ہو جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ مکی آدمی اگر حج اور عمرے کے افعال کو سرانجام دے تو یہ عبادات ادا ہو جائیں گی، کیونکہ اس نے اسی طرح ادا کیا ہے جس طرح اپنے اوپر التزام کیا تھا، لیکن مکی کے لئے یہ دونوں یکجا کرنا منہی عنہ ہیں اور نہی فعل منہی عنہ کے تحقق سے مانع نہیں ہے، لہذا مکی کا یہ حج اور عمرہ ادا ہو جائے گا، البتہ منہی عنہ کے ارتکاب کی وجہ سے اس پر دم واجب ہوگا۔ ❷

باب الإحصار

(۲۲۲) إِنَّ حُرْمَةَ الْمَالِ كَحُرْمَةِ النَّفْسِ. ❸

ترجمہ: مال کی حرمت جان کی حرمت کی طرح ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس طرح مسلمان کی جان محفوظ ہے اور جان کو ضائع کرنا حرام ہے اسی طرح مال کو ضائع کرنا بھی حرام ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ محصَر آدمی اگر حج کو پاسکتا ہو لیکن

---

❶ الهداية: كتاب الحج، باب إضافة الإحرام، ج ۱ ص ۳۱۰، ط: رحمانیہ

❷ (فَلَوْ أَتَمَّهُمَا) أَيِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ (صَحَّ) لِأَنَّهُ أَدَّى أَفْعَالَهُمَا كَمَا الْتَزَمَهُمَا غَيْرَ أَنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ وَالنَّهْيُ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْفِعْلِ كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ (وَعَلَيْهِ دَمٌ) لِجَمْعِهِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ دَمُ جَبْرٍ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِخِلَافِ الْآفَاقِيِّ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ، لِأَنَّهُ دَمُ شُكْرٍ.

[مجمع الأنهر: كتاب الحج، باب إضافة الإحرام، ج ۱ ص ۳۰۴، ط: دار إحياء التراث]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب إضافة الإحصار، ج ۱ ص ۳۱۴، ط: رحمانیہ

ہدی کو نہ پا سکتا ہو تو اس کے لئے استحساناً حلال ہونا جائز ہے، تاہم افضل یہ ہے کہ مکہ چلا جائے اور افعالِ حج کو اداء کر لے۔ وجہ استحسان یہ ہے کہ ہم اگر اس محصر کے ذمہ مکہ جانا لازم کر دیں تو اس صورت میں اس کا مال ضائع ہو جائے گا اور چونکہ مال کی حرمت نفس کی حرمت کی طرح ہے، اس لئے یہ استحساناً حلال ہو سکتا ہے۔ ❶

باب الفوات

(۲۲۳) إِنَّ الْفَرْضِيَّةَ لا تَثْبُتُ مَعَ التَّعَارُضِ فِي الْآثَارِ. ❷

ترجمہ: آثار میں تعارض کے ہوتے ہوئے فرضیت ثابت نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی کے بارے میں دو نصوص یا آثار میں تعارض آ جائے تو اس سے فرضیت ثابت نہیں ہوتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ عمرہ احناف کے نزدیک سنت ہے فرض نہیں ہے، کیونکہ عمرے کے بارے میں دو نصوص آپس میں متعارض ہیں اور نصوص میں تعارض کے ہوتے ہوئے فرضیت ثابت نہیں ہوتی، اس لئے کہ فرضیت دلیل قطعی سے ثابت ہوتی ہے۔ ❸

---

❶ وَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَحَلَّلْ يَضِيعُ مَالُهُ مَجَّانًا، وَحُرْمَةُ الْمَالِ كَحُرْمَةِ النَّفْسِ فَيَتَحَلَّلُ كَمَا إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَوَجَّهَ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، باب إضافة الإحرام، ج۲ ص ۸۱، ط: دار الكتاب الإسلامی]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الفوات، ج ۱ ص ۳۱۶، ط: رحمانیہ

❸ وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْآثَارُ لا تَثْبُتُ الْفَرْضِيَّةُ لِأَنَّهَا لا تَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ. فَإِنْ قِيلَ: هُوَ ثَابِتٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) عَطَفَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ، وَالْحَجُّ فَرِيضَةٌ، وَأَمَرَ بِالْإِتْمَامِ وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ، أُجِيبَ بِأَنَّ الْقِرَانَ فِي النَّظْمِ لا يُوجِبُ الْقِرَانَ فِي الْحُكْمِ، وَالْأَمْرُ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِتْمَامِ، وَالْإِتْمَامُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الشُّرُوعِ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الِابْتِدَاءِ سُنَّةً.

[العناية: كتاب الحج، باب الفوات، ج۳ ص ۱۴۱، ط: دار الفكر]

باب الحج عن الغير

(۲۲۴) إِنَّ فِعْلَ الْمَأْمُوْرِ إِذَا خَالَفَ أَمْرَ الْآمِرِ يَقَعُ عَنِ الْمَأْمُوْرِ لا عَنِ الْآمِرِ. ❶

ترجمہ: مامور کا فعل جب آمر کے حکم کے خلاف ہو تو وہ مامور ہی کی طرف سے واقع ہوگا نہ کہ آمر کی طرف سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ آمر جب مامور کو کسی کام کا حکم کرے پھر مامور آمر کے حکم کے خلاف کرے تو یہ کام مامور کی اپنی طرف سے ہوگا، یعنی اس فعل کے متعلق جتنے بھی حقوق ہیں وہ مامور کی طرف راجع ہوں گے اور آمر اس صورت میں بری ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو آدمیوں نے کسی کو وکیل بنایا اس بات کا کہ وہ وکیل ان دونوں یعنی مؤکلین میں سے ہر ایک کی طرف سے الگ الگ حج کرے، پھر مامور نے دونوں کی طرف سے ایک ہی حج کا احرام باندھا تو حج اسی مامور کی طرف سے ہوگا، آمروں کی طرف سے نہ ہوگا۔ اور اس حج پر جتنا خرچہ ہوا ہے اس کا بھی یہی مامور ضامن ہوگا، اس لئے کہ مامور کا فعل آمر کے حکم کے خلاف ہے، کیونکہ اس کو حکم دیا تھا کہ ہر ایک کی طرف سے الگ الگ بغیر اشتراک کے حج کرے، اب کسی کو دوسرے پر ترجیح بھی نہیں دے سکتے، اس لئے کہ ترجیح بلا مرجح لازم آئے گی، جب یہ حج دونوں کی طرف سے بھی نہیں ہوسکتا، اور کسی کو ترجیح بھی نہیں دی جاسکتی تو یہ حج مامور کی طرف سے واقع ہوگا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الحج عن الغير، ج ۱ ص ۳۱۷، ط: رحمانیہ

❷ وَالْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحْرَمَ عَنْهُمَا جَمِيعًا، أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا غَيْرَ عَيْنٍ أَوْ أَطْلَقَ فَإِنْ نَوَاهُمَا جَمِيعًا، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ فَقَدْ خَالَفَهُمَا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَمَرَهُ أَنْ يُخْلِصَ لَهُ الْحَجَّ وَأَنْ يَنْوِيَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ صَارَ مُخَالِفًا، وَلَا يَكُونُ عَنْ أَحَدِهِمَا، إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوْلَى مِنَ الْآخَرِ فَوَقَعَ عَنِ الْمَأْمُورِ، وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعْدَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى جَعْلِهِ لِغَيْرِهِ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، باب الحج عن الغير، ج ۲ ص ۸۶، ط: دار الكتاب الإسلامی]

باب الهدى

(۲۲۵) إِنَّ دَمَ الْقِرَانِ وَجَبَ شُكْرًا لِمَا وَفَّقَهُ اللّٰهُ مِنَ الْجَمْعِ مِنَ النُّسُكَيْنِ. ❶

ترجمہ: دمِ قران اُس نعمت کاشکر ادا کرنے کے لئے واجب ہوا ہے جس کو اللہ تعالیٰ نے دو عبادتوں کو جمع کرنے کی توفیق دی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دمِ قران دمِ جبر نہیں ہے بلکہ دم شکر ہے، حجِ قران میں اللہ تعالیٰ کی توفیق سے بندہ حج اور عمرہ دونوں عبادتوں کو ایک ساتھ ادا کرتا ہے، یہ اللہ تعالیٰ کی بہت بڑی نعمت ہے، اس نعمت کا شکر ادا کرنے کے لئے انسان پر دم واجب ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے دوسرے کو حکم دیا حجِ قران کا تو اس صورت میں دم اُس پر لازم آئے گا جو احرام باندھے گا، کیونکہ دمِ قران بطورِ شکر کے واجب ہوتا ہے اور شکر ادا کرنا محرم پر ہے، لہذا دم بھی محرم پر ہوگا۔ ❷

(۲۲۶) إِنَّ دَمَ الْمُتْعَةِ وَالْقِرَانِ دَمُ نُسُكٍ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الدِّمَاءِ فَإِنَّهَا دِمَاءُ الْكَفَّارَاتِ. ❸

ترجمہ: حجِ تمتع اور قران کا دم، دمِ عبادت ہے، برخلاف باقی دموں کے کیونکہ وہ کفارات کے دم ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حجِ تمتع اور حجِ قران میں جو دم آتا ہے یہ کفارے کی وجہ سے نہیں ہے بلکہ یہ دم نسک، یعنی عبادت کا دم ہے، کیونکہ بطورِ شکر کے واجب ہوتا ہے، برخلاف دمِ کفارہ اور دمِ جنایت وغیرہ کہ وہ دمِ جبر ہیں۔

---

❶ الهداية: كتاب الحج، باب الهدى، ج ۱ ص ۳۲۰، ط: رحمانیہ

❷ وَإِنَّمَا وَجَبَ دَمُ الْقِرَانِ عَلَى الْمَأْمُورِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ وَجَبَ شُكْرًا لِمَا وَفَّقَهُ اللّٰهُ تَعَالَى مِنْ الْجَمْعِ بَيْنَ النُّسُكَيْنِ وَالْمَأْمُورُ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِهَذِهِ النِّعْمَةِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْحَجُّ يَقَعُ عَنْ الْآمِرِ، لِأَنَّهُ وُقُوعٌ شَرْعِيٌّ وَوُجُوبُ دَمِ الشُّكْرِ مُسَبَّبٌ عَنْ الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ الصَّادِرِ مِنْ الْمَأْمُورِ.
[البحر الرائق: كتاب الحج، باب الحج عن الغير، ج۳ ص ۷۰، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❸ الهداية: كتاب الحج، باب الهدى، ج ۱ ص ۳۲۰، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ نفلی حج کے جانور اور دمِ متعہ اور قران کے جانوروں کو یوم النحر ہی کے دن ذبح کیا جائے گا، یوم النحر کے علاوہ باقی دنوں میں ذبح کرنا جائز نہیں ہے، برخلاف باقی دموں کے کہ ان کو جب بھی چاہے ذبح کرسکتا ہے، کیونکہ دمِ متعہ اور قران یہ دمِ نسک ہیں، اور دمِ نسک کے جانور کو یوم النحر ہی کے دن ذبح کرنا ضروری ہے، جبکہ دمِ کفارہ وغیرہ کا ذبح یومِ نحر کے ساتھ خاص نہیں ہوگا، یومِ نحر سے پہلے انہیں ذبح کرنا اولی اور بہتر ہوگا، کیونکہ یہ دم نقصان کی تلافی کے لئے واجب ہوئے ہیں اور نقصان کی تلافی جتنی جلدی ہوجائے اتنا ہی بہتر ہے۔ ❶

(۲۲۷) إِنَّ التَّوَلِّيَ فِي الْقُرُبَاتِ أَوْلَى. ❷

ترجمہ: قربات میں متولی بننا زیادہ بہتر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ثواب کے کاموں میں خود متولی بننا یعنی خود سرانجام دینا زیادہ افضل ہے بہ نسبت دوسروں سے کرانے کے، یعنی اگر دوسرے آدمی کے ذریعے سرانجام دے تو یہ بھی جائز ہے لیکن خلافِ اولی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول کو ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ ہدی وغیرہ کے جانور کو حاجی بذاتِ خود ذبح کرے اگر وہ اچھی طرح ذبح کرنا جانتا ہو، یہ زیادہ افضل ہے، کیونکہ یہ ثواب کا کام ہے اور ثواب کے کام کو بذاتِ خود کرنا زیادہ بہتر ہے، اس لئے کہ اس میں خشوع زیادہ ہے۔ آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم

---

❶ وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ أَنَّ دَمَ التَّطَوُّعِ يَخْتَصُّ بِأَيَّامِ النَّحْرِ كَدَمِ الْمُتْعَةِ وَالْقِرَانِ، لِأَنَّهُ نُسُكٌ مِثْلُهُ، وَفِي الْأَصْلِ ذَبْحُهُ يَجُوزُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَذَبْحُهُ يَوْمَ النَّحْرِ أَفْضَلُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ الْقُرْبَةَ فِي التَّطَوُّعِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ هَدْيٌ، وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِالْبُلُوغِ إِلَى الْحَرَمِ، وَلَكِنَّ ذَبْحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ أَفْضَلُ، لِأَنَّ الْقُرْبَةَ بِإِرَاقَةِ الدَّمِ فِيهِ أَظْهَرُ وَيَجُوزُ ذَبْحُ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ يَعْتَبِرُهُ بِدَمِ الْمُتْعَةِ وَالْقِرَانِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ دَمُ جَبْرٍ عِنْدَهُ، وَلَنَا أَنَّهُ دَمُ جَبْرٍ فَكَانَ التَّعْجِيلُ بِهَا أَفْضَلَ بِخِلَافِ الْمُتْعَةِ، لِأَنَّهُ دَمُ نُسُكٍ وَكَذَا الْقِرَانُ.

[تبيين الحقائق: كتاب الحج، باب الهدى، ج۲ ص ۹۰، ط: دار الكتاب الإسلامي]

❷ الهداية: كتاب الحج، باب الهدى، ج ۱ ص ۳۲۱، ط: رحمانیہ

نے بھی حجۃ الوداع کے موقع پر اونٹ خود نحر کئے۔ بذاتِ خود زیادہ بہتر اور اولی ہے۔ ❶

(۲۲۸) إِنَّ السَّتْرَ أَلْيَقُ بِالْجِنَايَاتِ. ❷

ترجمہ: جنایتوں کی پردہ پوشی کرنا زیادہ مناسب ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو دم انسان پر جنایت کی وجہ سے واجب ہوتا ہے ان کی تقلید نہ کرے، یعنی ان کے گلے میں قلادہ نہ ڈالے کیونکہ تقلید سے شہرت مقصود ہوتی ہے جبکہ جنایت میں پوشیدگی بہتر ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ قران اور تمتع کی ہدی کو قلادہ ڈالنا درست ہے، کیونکہ ان میں سے ہر ایک عبادت کا دم ہے، لہٰذا اس کی تشہیر کرنا اس کے حسبِ حال ہے، لیکن ان کے علاوہ دمِ احصار اور دمِ جنایت کے جانوروں کو قلادہ نہ پہنایا جائے، اس لئے کہ دمِ جنایت کا سبب جنایت ہے، اور جنایت کو چھپانا اور پوشیدہ رکھنا زیادہ مناسب ہے۔ ❸

---

❶(والأولى أن يتولى الإنسان ذبحها بنفسه إن كان يحسن ذلك) لأنه قربة، والتولي في القربات أولى، لما فيه من زيادة الخشوع، إلا أنه يقف عند الذبح إذا لم يذبح بنفسه.

[اللباب في شرح الكتاب: كتاب الحج، باب الهدى، ج ۱ ص ۲۲۵، ط: المكتبة العلمية]

❷الهداية: كتاب الحج، باب الهدى، ج ۱ ص ۳۲۲، ط: رحمانیہ

❸(قَوْلُهُ: وَتَقَلَّدَ بَدَنَةَ التَّطَوُّعِ وَالْمُتْعَةِ وَالْقِرَانِ فَقَطْ) لِأَنَّهُ دَمُ نُسُكٍ، وَفِي التَّقْلِيدِ إظْهَارُهُ وَتَشْهِيرُهُ فَيَلِيقُ بِهِ، وَأَفَادَ بِقَوْلِهِ فَقَطْ أَنَّهُ لا يُقَلِّدُ دَمَ الْإِحْصَارِ، وَلا دَمَ الْجِنَايَاتِ، لِأَنَّ سَبَبَهَا الْجِنَايَةُ وَالسِّتْرُ أَلْيَقُ بِهَا وَدَمُ الْإِحْصَارِ جَابِرٌ فَيَلْحَقُ بِجِنْسِهَا.

[البحر الرائق: كتاب الحج، باب الهدى، ج ۳ ص ۷۹، ط: دار الكتاب الإسلامي]

مؤلف کی کاوشوں پر ایک طائرانہ نظر





اُردو زبان میں پہلی مرتبہ اہلِ علم کے لئے انمول تحفہ

اُصولِ ہدایہ

جلدِ دوم

ہدایہ جلدِ دوم میں موجود ۱۶۷ اُصول
ترجمہ، تشریح اور تخریج کے ساتھ

مولانا محمّد نُعمان صاحب
اُستاذ الحدیث جامعہ انوار العلوم، مہران ٹاؤن، کورنگی کراچی

ادارۃ المعارف کراچی

فہرستِ مضامین اصولِ ہدایہ جلد ثانی

صفحہ نمبر	مضامین

كتاب النكاح

(۱) إِنَّ الْوَاحِدَ يَتَوَلَّى طَرَفَيِ النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ۱۴

(۲) إِنَّ السَّبَبِيَّةَ طَرِيْقُ الْمَجَازِ ۱۵

(۳) مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ يَكُوْنُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ ۱۶

(۴) إِنَّ مَنْ صَلُحَ مُقَلَّدًا يَصْلُحُ مُقَلِّدًا وَكَذَا شَاهِدًا ۱۷

(۵) إِنَّ الشَّهَادَةَ شُرِطَتْ فِي النِّكَاحِ عَلَى اعْتِبَارِ إِثْبَاتِ الْمِلْكِ لَا عَلَى اعْتِبَارِ وُجُوْبِ الْمَهْرِ ۱۸

(۶) إِنَّ الْعَقْدَ الْوَاقِعَ مِنَ الْمَأْمُوْرِ حَقِيْقَةً كَالْوَاقِعِ مِنَ الْآمِرِ حُكْمًا ۱۹

فصل فى بيان المحرمات

(۷) إِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ۲۰

(۸) إِنَّ الْمَنْكُوْحَةَ مَوْطُوْءَةٌ حُكْمًا ۲۱

(۹) إِنَّ الاِسْتِمْتَاعَ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ ۲۲

(۱۰) إِنَّ الْمَمْلُوْكِيَّةَ تُنَافِي الْمَالِكِيَّةَ ۲۳

(۱۱) إِنَّ لِلرِّقِّ اَثَرًا فِي تَنْصِيْفِ النِّعْمَةِ ۲۴

(۱۲) إِنَّ التَّنْصِيْصَ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ ۲۶

(۱۳) إِنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُوْدِ لِلْمَعَانِيْ ۲۶

(۱۴) إِنَّ الْبُطْلَانَ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْمُبْطِلِ ۲۸

(۱۵) إِنَّ الدَّفْعَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْإِلْزَامِ ۲۸

باب فى الأولياء والأكفاء

(۱۶) إِنَّ وِلَايَةَ النِّكَاحِ تَبْتَنِيْ عَلَى النَّظْرِ ۳۰

فصل فی الوکالة بالنکاح وغیرها

(۱۷) إِنَّ الْوَاحِدَ لا يَصْلُحُ فُضُوْلِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ فُضُوْلِيًّا مِنْ جَانِبٍ وَأَصِيْلًا مِنْ جَانِبٍ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ ۳۰

باب المهر

(۱۸) إِنَّ الْمَفْرُوْضَ بَعْدَ الْعَقْدِ كَالْمَفْرُوْضِ فِي الْعَقْدِ عِنْدَ أَبِيْ يُوْسُفَ ۳۲
(۱۹) إِنَّهُ لا يُبَالَىْ اِخْتِلافُ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُوْلِ الْمَقْصُوْدِ ۳۳
(۲۰) إِنَّ الْبَيْعَ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُضَايَقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَامَحَةِ ۳۴
(۲۱) إِنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوْطِ الْفَاسِدَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ۳۵
(۲۲) إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيَّةُ تُعْتَبَرُ الْإِشَارَةُ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ ۳۶
(۲۳) إِنَّ وُجُوْبَ الْمُسَمَّى وَإِنْ قَلَّ يَمْنَعُ وُجُوْبَ مَهْرِ الْمِثْلِ ۳۷
(۲۴) إِنَّ النَّسَبَ يُحْتَاطُ فِيْ إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءً لِلْوَلَدِ ۳۸
(۲۵) إِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أَبِيْهِ ۳۹
(۲۶) إِنَّ الْقَوْلَ فِي الدَّعَاوِى قَوْلُ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ ۴۰
(۲۷) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُنْكِرِ مَعَ الْيَمِيْنِ عِنْدَ اَبِيْ يُوْسُفَ ۴۱
(۲۸) مَنْ كَانَتْ بَيِّنَةُ خِلَافِ الظَّاهِرِ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ ۴۲
(۲۹) إِنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ هُوَ الْمُوْجِبُ الْأَصْلِيُّ فِيْ بَابِ النِّكَاحِ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ خِلَافًا لِأَبِيْ يُوْسُفَ ۴۲
(۳۰) إِنَّهُ لا حُكْمَ لِمَهْرِ الْمِثْلِ عِنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا خِلَافًا لَهُمَا ۴۳

باب نكاح الرقيق

(۳۱) إِنَّ الْإِذْنَ فِي النِّكَاحِ يَنْتَظِمُ الْفَاسِدَ وَالْجَائِزَ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ۴۵
(۳۲) إِنَّ النَّفَقَةَ تُقَابِلُ الِاحْتِبَاسَ ۴۶
(۳۳) إِنَّ ا لْقَتْلَ فِيْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا جُعِلَ إِتْلَافًا ۴۶

(۳۴) إِنَّ جِنَايَةَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِيْ حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا ۴۷

(۳۵) إِنَّ حَاجَةَ الْمَرْءِ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ دُوْنَ إِلَى إِبْقَاءِ نَفْسِهِ ۴۸

باب نكاح أهل الشرك

(۳۶) إِنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيْ حَالَةِ الْبَقَاءِ وَلَا الْعِدَّةُ تُنَافِيْهَا ۵۰

(۳۷) إِنَّ الْمَحْرَمِيَّةَ تُنَافِيْ بَقَاءَ النِّكَاحِ ۵۱

(۳۸) إِنَّ الْإِسْلَامَ يَعْلُوْ وَلَا يُعْلَى ۵۲

(۳۹) إِنَّ النِّكَاحَ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ ۵۲

كتاب الرضاع

(۴۰) إِنَّ الْمَغْلُوْبَ غَيْرُ مَوْجُوْدٍ حُكْمًا ۵۴

(۴۱) إِنَّ التَّابِعَ كَالْمَغْلُوْبِ ۵۵

(۴۲) إِنَّ الْجِنْسَ لَا يَغْلِبُ الْجِنْسَ ۵۵

(۴۳) إِنَّ الْمُحَرِّمَ فِي الرَّضَاعِ مَعْنَى النُّشُوْءِ ۵۶

كتاب الطلاق

باب طلاق السنة

(۴۴) إِنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ لِمَعْنًى فِيْ غَيْرِهِ لَا يُنَافِيْ مَشْرُوْعِيَّتَهُ ۵۷

(۴۵) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا زَالَ بِسَبَبٍ هُوَ مَعْصِيَةٌ يَجْعَلُ بَاقِيًا حُكْمًا زَجْرًا لَهُ ۵۸

باب إيقاع الطلاق

(۴۶) مَا لَا يَكُوْنُ مُسْتَعْمَلًا عُرْفًا لَا يَكُوْنُ صَرِيْحًا ۵۹

(۴۷) إِنَّ الْمَصْدَرَ يَحْتَمِلُ الْعُمُوْمَ وَالْكَثْرَةَ ۶۰

(۴۸) إِنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ الْعَدَدَ ۶۱

(۴۹) إِنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ كَإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا ۶۱

(۵۰) إِنَّ مَحَلَّ الطَّلَاقِ مَا يَكُوْنُ فِيْهِ الْقَيْدُ ۶۲

(٥١) إِنَّ ذِكْرَ مَا لَا يَتَجَزّٰى كَذِكْرِ الْكُلِّ ٦٣
(٥٢) إِنَّ عَمَلَ الضَّرْبِ فِيْ تَكْثِيْرِ الْأَجْزَاءِ لَا فِيْ زِيَادَةِ الْمَضْرُوْبِ ٦٤
(٥٣) إِنَّ كَلِمَةَ فِيْ تَأْتِيْ بِمَعْنَى مَعَ ٦٥
(٥٤) إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَصْلُحُ ظَرْفًا ٦٥
(٥٥) إِنَّ الطَّلَاقَ مَتَى وَقَعَ وَقَعَ فِي الْأَمَاكِنِ كُلِّهَا ٦٦

فصل فی إضافة الطلاق إلی الزمان

(٥٦) إِنَّ الْمُنَجَّزَ لَا يَحْتَمِلُ الْإِضَافَةَ وَكَذَا الْمُضَافُ لَا يَتَنَجَّزُ ٦٧
(٥٧) إِنَّ الظَّرْفِيَّةَ لَا تَقْتَضِي الْاِسْتِيْعَابَ ٦٨
(٥٨) إِنَّ الْإِنْشَاءَ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْحَالِ ٦٩
(٥٩) إِنَّ الْيَوْمَ إِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ يَمْتَدُّ يُرَادُ بِهِ بَيَاضُ النَّهَارِ وَإِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ لَا يَمْتَدُّ يُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ ٧٠
(٦٠) إِنَّ الطَّلَاقَ لِإِزَالَةِ الْقَيْدِ بِخِلَافِ الْإِبَانَةِ فَإِنَّهَا لِإِزَالَةِ الْوُصْلَةِ ٧١
(٦١) إِنَّ الْوَصْفَ مَتَى قُرِنَ بِالْعَدَدِ كَانَ وُقُوْعُ الطَّلَاقِ بِذِكْرِ الْعَدَدِ ٧٢
(٦٢) إِنَّ مِلْكَ الْيَمِيْنِ يُنَافِي مِلْكَ النِّكَاحِ ٧٣
(٦٣) إِنَّ الشَّرْطَ مَا يَكُوْنُ مَعْدُوْمًا عَلَى خَطَرِ الْوُجُوْدِ وَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِهِ ٧٤

فصل فی تشبيه الطلاق ووصفه

(٦٤) إِنَّ الْإِشَارَةَ بِالْأَصَابِعِ تُفِيْدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَدِ فِيْ مَجْرَى الْعَادَةِ إِذَا اقْتَرَنَتْ بِالْعَدَدِ الْمُبْهَمِ ٧٦
(٦٥) اَلْأَصْلُ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ أَنَّهُ شَبَّهَ الطَّلَاقَ بِشَيْئٍ يَقَعُ بَائِنًا، أَيُّ شَيْئٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ، ذَكَرَ الْعِظَمَ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ، وَعِنْدَ أَبِيْ يُوْسُفَ إِنْ ذَكَرَ الْعِظَمَ يَكُوْنُ بَائِنًا وَإِلَّا فَلَا، وَعِنْدَ زُفَرَ إِنْ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ مِمَّا يُوْصَفُ بِالْعِظَمِ عِنْدَ النَّاسِ يَقَعُ بَائِنًا وَإِلَّا فَهُوَ رَجْعِيٌّ ٧٧

فصل فی الطلاق قبل الدخول

(۲۶) إِنَّهُ مَتَى ذُكِرَ شَيْئَيْنِ وَأُدْخِلَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ الظَّرْفِ إِنْ قَرَنَهَا بِهَاءِ الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلْمَذْكُورِ آخِرًا وَإِلَّا أَوَّلاً ۷۹
(۲۷) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ ۸۰

باب تفويض الطلاق

(۲۸) إِنَّ التَّمْلِيكَاتِ تَقْتَضِي جَوَابًا فِي الْمَجْلِسِ ۸۱
(۲۹) إِنَّ الْمُبْهَمَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِلْمُبْهَمِ ۸۱
(۷۰) إِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ فَهُوَ يُبْطِلُ الْخِيَارَ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِقْبَالِ فَهُوَ لَا يُبْطِلُ ۸۲

فصل فی المشیئة

(۷۱) الْجَوَابُ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلتَّفْوِيضِ يَصِحُّ وَإِلَّا فَهُوَ يَلْغُو ۸۴
(۷۲) إِنَّ الْيَمِينَ تَصَرُّفٌ لَازِمٌ ۸۵
(۷۳) إِنَّ التَّوْكِيلَ لَيْسَ بِتَصَرُّفٍ لَازِمٍ ۸۶
(۷۴) إِنَّ النِّيَّةَ لَا تُعْمَلُ فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ ۸۶
(۷۵) إِنَّ التَّعْلِيقَ بِشَرْطٍ كَائِنٍ تَنْجِيزٌ ۸۷
(۷۶) إِنَّ كَلِمَةَ كُلَّمَا تُوجِبُ تَكْرَارَ الْأَفْعَالِ ۸۸
(۷۷) إِنَّ التَّفْوِيضَ فِي وَصْفِ الطَّلَاقِ يَسْتَدْعِي وُجُودَ أَصْلِهِ ۸۹
(۷۸) إِنَّ كَلِمَةَ مِنْ حَقِيقَةً لِلتَّبْعِيضِ وَمَا لِلتَّعْمِيمِ فَيُعْمَلُ بِهِمَا ۹۰

باب الأيمان فی الطلاق

(۷۹) إِنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى سَبَبِ الْمِلْكِ بِمَنْزِلَةِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ ۹۱
(۸۰) إِنَّ الزَّوْجَ الثَّانِي يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرَ لَا يَهْدِمُ ۹۲
(۸۱) إِنَّ الْجِمَاعَ إِدْخَالُ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ ۹۳

فصل فی الاستثناء

(۸۲) إنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ تَكَلُّمٌ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ ۹۴
(۸۳) إنَّ امْرَأَةَ الْفَارِّ تَرِثُ ۹۵
(۸۴) إنَّ حُكْمَ الْفِرَارِ قَدْ يَثْبُتُ بِمَا هُوَ فِيْ مَعْنَى الْمَرَضِ فِيْ تَوَجُّهِ الْهَلَاكِ الْغَالِبِ ۹۶

باب الرجعة

(۸۵) إنَّ الرَّجْعَةَ اِسْتِدَامَةُ الْمِلْكِ ۹۷
(۸۶) إنَّ الطَّلَاقَ فِيْ مِلْكٍ مُتَأَكِّدٍ يُعقِبُ الرَّجْعَةَ ۹۸

باب الإيلاء

(۸۷) إنَّ الْمُوْلِيْ مَنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقِرْبَانُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا بِشَيْئٍ يَلْزَمُهُ ۹۹
(۸۸) اَلْمُطْلَقُ يَحْتَمِلُ الْمُقَيَّدَ ۱۰۰

باب الخلع

(۸۹) إنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ مِمَّا يَجُوْزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ وَإِنْ لَّمْ يَكُنْ مَالًا ۱۰۱
(۹۰) إنَّ التَّغْرِيْرَ فِيْ ضِمْنِ الْعَقْدِ يُوْجِبُ الضَّمَانَ ۱۰۱
(۹۱) إنَّ مِلْكَ الْبُضْعِ فِيْ حَالَةِ الْخُرُوْجِ غَيْرُ مُتَقَوَّمٍ بِخِلَافِ حَالَةِ الدُّخُوْلِ ۱۰۲
(۹۲) كُلُّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ الْكَلَامُ بِدُوْنِ "مِنْ" يَكُوْنُ لِلتَّبْعِيْضِ وَإِلَّا فَيَكُوْنُ لِلْبَيَانِ ۱۰۳
(۹۳) اَلْخُلْعُ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوْطِ الْفَاسِدَةِ ۱۰۴
(۹۴) اَلْعِوَضُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمُعَوَّضِ ۱۰۵
(۹۵) إنَّ الْمَشْرُوْطَ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الشَّرْطِ ۱۰۵
(۹۶) إنَّ الْأَصْلَ فِي الْجُمْلَةِ التَّامَّةِ الْاِسْتِقْلَالُ ۱۰۶
(۹۷) إنَّ الْخُلْعَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ فِيْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ وَبِمَنْزِلَةِ الْيَمِيْنِ فِيْ جَانِبِ الرَّجُلِ ۱۰۷

باب الظهار

فصل فى الكفارة

(۹۸) إِنَّ الْإِعْتَاقَ يَتَجَزَّى عِنْدَ أَبِىْ حَنِيْفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ۱۰۹

(۹۹) اَلْإِطْعَامُ هُوَ حَقِيْقَةٌ فِى التَّمْكِيْنِ مِنَ الطَّعَامِ ۱۱۰

(۱۰۰) إِنَّ النِّيَّةَ فِى الْجِنْسِ الْوَاحِدِ لَغْوٌ وَفِى الْجِنْسَيْنِ مُعْتَبَرَةٌ ۱۱۰

باب اللعان

(۱۰۱) اَلْأَصْلُ أَنَّ اللِّعَانَ عِنْدَنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْأَيْمَانِ مَقْرُوْنَةٌ بِاللَّعْنِ قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذَفِ فِى حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزِّنَا فِى حَقِّهَا ۱۱۲

(۱۰۲) إِنَّ حُكْمَ التَّلَاعُنِ لَا يَبْقَى بَعْدَ الْإِكْذَابِ ۱۱۳

(۱۰۳) إِنَّ اللِّعَانَ يَتَعَلَّقُ بِالصَّرِيْحِ ۱۱۴

(۱۰۴) إِنَّ الْقَذْفَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ ۱۱۴

(۱۰۵) إِنَّ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ الْفَسْخَ عِنْدَنَا بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ ۱۱۵

باب العدة

(۱۰۶) إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ لَا يَجُوْزُ ۱۱۶

(۱۰۷) إِنَّ الْمَقْصُوْدَ مِنَ الْعِدَّةِ التَّعَرُّفُ عَنْ فَرَاغِ الرَّحِمِ ۱۱۷

(۱۰۸) إِنَّ النِّكَاحَ يُقَامُ مَقَامَ الْوَطْيِ فِىْ مَوْضَعِ التَّصَوُّرِ ۱۱۸

(۱۰۹) إِنَّ الدُّخُوْلَ فِى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ يَكُوْنُ دُخُوْلًا فِى النِّكَاحِ الثَّانِى عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ۱۱۸

(۱۱۰) إِنَّ الْعِدَّةَ حَيْثُ وَجَبَتْ كَانَ فِيْهَا حَقُّ بَنِىْ آدَمَ ۱۲۰

(۱۱۱) إِنَّ الْغَالِبَ كَالْوَاقِعِ ۱۲۰

(۱۱۲) إِنَّ الْحِدَادَ يَجِبُ إِظْهَارًا لِلتَّأَسُّفِ عَلَى فَوْتِ نِعْمَةِ النِّكَاحِ ۱۲۱

(۱۱۳) وَالْعِبَادَاتُ تُؤَثِّرُ فِيْهَا الْأَعْذَارُ ۱۲۲

باب حضانة الولد ومن أحق به

(۱۱۴) إنَّ وِلَايَةَ حِضَانَةِ الْوَلَدِ تُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمَّهَاتِ ۱۲۳

باب النفقة

(۱۱۵) إنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الْاِحْتِبَاسِ ۱۲۳
(۱۱۶) إنَّ مَا وَجَبَ كِفَايَةً لَا يَتَقَدَّرُ شَرْعًا فِيْ نَفْسِهِ ۱۲۴
(۱۱۷) إنَّ فَوْتَ الْاِحْتِبَاسِ إذَا كَانَ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجِ تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ وَإلَّا فَلَا ۱۲۵
(۱۱۸) إنَّ الْاِحْتِبَاسَ الْمُوْجِبَ مَا يَكُوْنُ وَسِيْلَةً إلَى مَقْصُوْدٍ مُسْتَحَقٍّ بِالنِّكَاحِ ۱۲۶
(۱۱۹) لَا يَجْتَمِعُ الْعِوَضَانِ عَنْ مُعَوَّضٍ وَاحِدٍ ۱۲۶
(۱۲۰) إنَّ النَّفَقَةَ صِلَةٌ وَلَيْسَتْ بِعِوَضٍ عِنْدَنَا ۱۲۷
(۱۲۱) اَلصِّلَاتُ تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ ۱۲۸
(۱۲۲) لَا رُجُوْعَ فِي الصِّلَاتِ بَعْدَ الْمَوْتِ ۱۲۹
(۱۲۳) لَا يُبَاعُ مَالُ الْغَائِبِ بِالْاِتِّفَاقِ ۱۲۰
(۱۲۴) وَالْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوْزُ ۱۳۰
(۱۲۵) إنَّ أَخْذَ الْأُجْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاجِبِ لَا يَجُوْزُ ۱۳۱
(۱۲۶) إنَّ نَفَقَةَ الْإنْسَانِ فِيْ مَالِ نَفْسِهِ صَغِيْرًا كَانَ أَوْ كَبِيْرًا ۱۳۲
(۱۲۷) إنَّ النَّفَقَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإرْثِ بِالنَّصِّ ۱۳۳
(۱۲۸) إنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكَسْبِ غَنِيٌّ بِكَسْبِهِ ۱۳۴
(۱۲۹) اَلْغُرْمُ بِالْغُنْمِ ۱۳۴

كتاب العتاق

(۱۳۰) إنَّ اللَّفْظَ يَصْلُحُ مَجَازًا عَمَّا هُوَ دُوْنَ حَقِيْقَتِهِ لَا عَمَّا هُوَ فَوْقَهُ ۱۳۵
(۱۳۱) اَلْاِسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إثْبَاتٌ عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيْدِ ۱۳۶

باب العبد يعتق بعضه

(۱۳۲) إنَّ التَّصَرُّفَ يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْضِعِ الْإضَافَةِ ۱۳۶

(۱۳۳) إِنَّ يَسَارَ الْمُعْتِقِ لَا يَمْنَعُ سِعَايَةَ الْعَبْدِ عِنْدَهُ ۱۳۷
(۱۳۴) إِنَّ مَالِيَّةَ أُمِّ الْوَلَدِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عِنْدَهُ ۱۳۸

كتاب الأيمان

باب اليمين فى الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك

(۱۳۵) إِنَّ فِعْلَ الْمَأْمُوْرِ مُضَافٌ إِلَى الْآمِرِ ۱۴۰
(۱۳۶) إِنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ ۱۴۰

باب اليمين فى الأكل والشرب

(۱۳۷) إِنَّ مِنْ شَرْطِ اِنْعِقَادِ الْيَمِيْنِ وَبَقَائِهِ التَّصَوُّرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ ۱۴۱
(۱۳۸) إِنَّ الصِّفَةَ فِي الْحَاضِرِ لَغْوٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى الْيَمِيْنِ ۱۴۲
(۱۳۹) اَللُّغَاتُ لَا تُدْرَكُ قِيَاسًا ۱۴۳

باب اليمين فى تقاضى الدراهم

(۱۴۰) وَالْعَيْبُ لَا يُعْدِمُ الْجِنْسَ ۱۴۴

كتاب الحدود

(۱۴۱) إِنَّ تَقَادُمَ الْعَهْدِ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ دُوْنَ الْإِقْرَارِ ۱۴۴
(۱۴۲) إِنَّ الْحَدَّ زَاجِرٌ لَا مُتْلِفٌ ۱۴۶

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

(۱۴۳) اَلْحُدُوْدُ الْخَالِصَةُ حَقًّا لِلّٰهِ تَعَالَى تَبْطُلُ بِالتَّقَادُمِ ۱۴۶

باب حد الشرب

(۱۴۴) إِنَّ الْكُفْرَ مِنْ بَابِ الْاِعْتِقَادِ فَلَا يَتَحَقَّقُ مَعَ السُّكْرِ ۱۴۷

باب حد القذف

(۱۴۵) وَالْكُفْرُ لَا يُنَافِيْ أَهْلِيَّةَ الْاِسْتِحْقَاقِ ۱۴۸

(۱۴۶) اَلْحُدُوْدُ لَا يُوْرَثُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ۱۴۹

فصل فی التعزير

(۱۴۷) لَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِي الْحُدُوْدِ ۱۵۰

(۱۴۸) فِعْلُ الْمَأْمُوْرِ لَا يَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ ۱۵۱

(۱۴۹) اَلْإِطْلَاقَاتُ تَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ ۱۵۱

كتاب السرقة

باب ما يقطع فيه و ما لا يقطع

(۱۵۰) لَا اِعْتِبَارَ بِالتَّابِعِ ۱۵۳

كتاب السير

(۱۵۱) إِنَّ مِلْكَ الْيَمِيْنِ وَمِلْكَ النِّكَاحِ لَا يَظْهَرُ فِيْ حَقِّ فُرُوْضِ الْأَعْيَانِ ۱۵۳

باب كيفية القتال

(۱۵۲) اَلضَّرَرُ الْعَامُّ يُدْفَعُ وَإِنْ كَانَ فِيْهِ ضَرَرٌ خَاصٌّ ۱۵۴

(۱۵۳) اَلْمُبِيْحُ لِلْقَتْلِ عِنْدَنَا هُوَ الْحِرَابُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ۱۵۵

باب الغنائم و قسمتها

(۱۵۴) اَلْمِلْكُ لِلْغَانِمِيْنَ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ عِنْدَنَا ۱۵۶

فصل فی كيفية القسمة

(۱۵۵) اَلْمُعْتَبَرُ عِنْدَنَا حَالَةُ الْمُجَاوَزَةِ وَعِنْدَهُ حَالَةُ اِنْقِضَاءِ الْحَرْبِ ۱۵۷

(۱۵۶) اَلْغَنِيْمَةُ مَا أُخِذَ قَهْرًا وَغَلَبَةً لَا اِخْتِلَاسًا وَسَرِقَةً ۱۵۸

باب العشر و الخراج

(۱۵۷) إِنَّ وَضْعَ الْخِرَاجِ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يُّقِرَّ أَهْلُهَا عَلَى الْكُفْرِ ۱۵۹

باب الجزية

(۱۵۸) اَلْعُقُوْبَاتُ إِذَا اِجْتَمَعَتْ تَدَاخَلَتْ كَالْحُدُوْدِ ١٦٠

باب أحكام المرتدين

(۱۵۹) إِنَّ مِلْكَ الْمُرْتَدِّ يَزُوْلُ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرِدَّتِهِ عِنْدَهُ ١٦١

كتاب اللقيط

(۱۶۰) إِنَّ الْحُكْمَ لِلْغَالِبِ ١٦٣
(۱۶۱) اَلْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ ١٦٣

كتاب المفقود

(۱۶۲) إِنَّ اِسْتِصْحَابَ الْحَالِ لَا يَصْلُحُ حُجَّةً فِي الْإِسْتِحْقَاقِ ١٦٤

كتاب الشركة

(۱۶۳) اَلْوَكِيْلُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْحُقُوْقِ ١٦٥
(۱۶۴) اَلْقَوْلُ لِلْمُنْكِرِ مَعَ يَمِيْنِهِ ١٦٦
(۱۶۵) اَلشِّرْكَةُ فِي الرِّبْحِ مُسْتَنِدَةٌ إِلَى الْعَقْدِ دُوْنَ الْمَالِ عِنْدَنَا ١٦٦

فصل في الشركة

(۱۶۶) اَلتَّوْكِيْلُ فِيْ أَخْذِ الْمَالِ الْمُبَاحِ بَاطِلٌ ١٦٧
(۱۶۷) اَلْوَكَالَةُ تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ ١٦٨

کتاب النکاح

(۱) إِنَّ الْوَاحِدَ يَتَوَلَّى طَرَفَيِ النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ. ❶

ترجمہ: شخص واحد نکاح کے دونوں جانب کا متولی بن سکتا ہے برخلاف بیع کے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی شخص نکاح میں جانبین سے یعنی مرد اور عورت دونوں کی طرف سے وکیل بن سکتا ہے برخلاف بیع کے کہ بیع میں ایک ہی آدمی جانبین یعنی بائع اور مشتری دونوں کی طرف سے وکیل نہیں بن سکتا ہے، اس لئے کہ بیع میں تمام حقوق وکیل کی طرف لوٹتے ہیں، مثلاً مبیع کو حوالہ کرنا، ثمن وصول کرنا وغیرہ، وکیل کی ذمہ داری ہوتی ہے، اب اگر ایک ہی آدمی بائع اور مشتری دونوں کی طرف سے وکیل بن جائے تو شخص واحد کا مُطَالِب اور مُطَالَب بننا لازم آئے گا اور شخص واحد کا مُطَالِب اور مُطَالَب بننا باطل ہے، لہذا بیع میں جانبین سے وکالت بھی باطل ہوگی، یا دوسرے لفظوں میں وکیل بالبیع خود مالک بننے والا بھی ہے اور مالک بنانے والا بھی ہے۔ لیکن نکاح میں ایسا نہیں ہے کیونکہ نکاح میں حقوق وکیل کی طرف نہیں لوٹتے، مثلاً مہر وغیرہ ادا کرنا وکیل کے ذمہ نہیں ہوتا، بلکہ عورت مہر کا مطالبہ اپنے شوہر سے خود کرے گی، لہذا نکاح میں اگر شخص واحد جانبین سے وکیل بن جائے تو شخص واحد کا مطالِب اور مطالَب بننا لازم نہیں آتا، لہذا نکاح میں جانبین سے وکالت درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی عورت سے یہ کہا کہ "زَوِّجِينِي" کہ تو میرا نکاح کر دے، اس پر عورت نے خود سے اس کا نکاح کر دیا تو نکاح منعقد ہو جائے گا، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں مرد نے عورت کو نکاح کا وکیل بنایا یعنی مرد نے گویا "زوجيني" کہہ کر اس عورت سے یہ کہا کہ تو اپنی طرف سے اصیل اور میری طرف سے وکیل بن کر میرا اپنے ساتھ نکاح کرا دے، تو یہ توکیل بالنکاح جانبین سے ہوئی، اور توکیل بالنکاح جانبین سے درست ہے، لہذا نکاح منعقد ہو جائے گا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب النكاح، ج ۲ ص ۳۲۵، ط: رحمانیہ

❷ والفرق بين النكاح والبيع أن الحقوق في البيع تتعلق بالوكيل، والوكيل بالنكاح ليس =

(۲) إِنَّ السَّبَبِيَّةَ طَرِيْقُ الْمَجَازِ. ❶

ترجمہ: سببیت مجاز کا راستہ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سبب بول کر مسبب مراد لینا از قبیل مجاز ہے اس لئے کہ سبب ومسبب کے درمیان مناسبت ہوتی ہے، بایں طور کہ مسبب اپنے وجود میں سبب کا محتاج ہوتا ہے، لہذا سبب بول کر مسبب مراد لینا درست ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ لفظ تملیک اور ہبہ کے الفاظ کے ساتھ احناف کے نزدیک نکاح منعقد ہو جاتا ہے، اس لئے کہ تملیک ملکِ رقبہ کے واسطے سے ملکِ متعہ کا سبب ہے، مثلاً اگر کوئی شخص باندی کے ملکِ رقبہ کا مالک بن گیا تو اس کے ضمن میں ملکِ متعہ یعنی بضعہ کا مالک بھی بن جائے گا۔ ملکِ متعہ حقیقتاً تو نکاح سے حاصل ہوتا ہے، مگر باندی میں اس کا حصول تملیک سے ہو رہا ہے، تو گویا تملیک حصولِ ملکِ متعہ کا سبب ٹھہری اور بطریق مجاز اس سے وہ چیز حاصل ہوگئی (متعہ) جو نکاح سے اصلاً ثابت اور حاصل ہوتی ہے، لہٰذا جب تملیک حصولِ ملک متعہ کا سبب ٹھہری اور سببیت مجاز کا علاقہ ہے تو تملیک وغیرہ نکاح اور تزویج کے مجازی معنی ہوں گے، جس طرح حقیقی معنی ادا کرنے والے الفاظ یعنی نکاح اور تزویج سے نکاح منعقد ہو جاتا ہے، اسی طرح نکاح کے مجازی معنی ادا کرنے والے الفاظ مثلاً تملیک اور ہبہ وغیرہ سے بھی نکاح منعقد ہو جائے گا۔ ❷

= كذلك لأنه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره.

البناية: كتاب النكاح، ج۵ ص۷، ط: دار الكتب العلمية

أَوَّلُهَا أَنَّ الْحُقُوقَ فِي الْبَيْعِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ فَلَوْ تَوَلَّى الْوَاحِدُ طَرَفَيِ الْبَيْعِ أَفْضَى إِلَى التَّنَافِي، وَلَا كَذَٰلِكَ النِّكَاحُ، فَإِنَّ وَكِيلَ الزَّوْجِ لَا يُطَالَبُ بِتَسْلِيمِ الْمَهْرِ، وَلَا غَيْرِهِ مِنْ حُقُوقِهِ لِأَنَّهُ سَفِيرٌ فِيهِ، وَكَذَا وَكِيلُ الزَّوْجَةِ لَا يُطَالِبُ بِتَسْلِيمِهَا بَلْ هُوَ سَفِيرٌ وَمُعَبِّرٌ عَنْهَا كَذَا فِي الْغَايَةِ.

حاشية الشلبي على تبيين الحقائق: كتاب النكاح، ج۲ ص۹۶، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❶ الهداية: كتاب النكاح، ج۲ ص۳۲۵، ط: رحمانیہ

❷ التمليك سبب لملك المتعة (وهو الثابت) أي ملك الرقبة وهو الثابت (بالنكاح) =

(۳) مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ يَكُوْنُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ. ❶

ترجمہ: جو شخص اہل ولایت میں سے ہو تو وہ اہلِ شہادت میں سے بھی ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شخص ولایت کا اہل ہو یعنی جس کو اپنی ذات پر ولایت حاصل ہو تو اہل شہادت بھی ہوگا یعنی گواہ بننے کا اہل بھی ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کررہے ہیں کہ احناف کے نزدیک دو فاسق آدمیوں کی موجودگی میں نکاح منعقد ہوجائے گا، اس لئے کہ فاسق کا فسق وفجور اس کی ذات تک محدود ہے، دیگر لوگ اس سے مستثنیٰ ہیں، یہی وجہ ہے کہ شریعت نے اسے فسق کے باجود اہلِ ولایت میں سے مانا ہے یعنی وہ خود اپنا نکاح کرسکتا ہے اور اپنے غلام، باندی وغیرہ کا بھی نکاح کرسکتا ہے، تو جس طرح فاسق کے لئے ولایت ثابت ہے، اسی طرح شہادت بھی ثابت ہوگی، اور اہلِ ولایت میں سے ہونے کے ساتھ ساتھ وہ اہلِ شہادت میں سے بھی ہوگا، جب شریعت نے فاسق کو اپنی ذات پر ولایت سے محروم نہیں کیا تو وہ غیر پر بھی ولایت سے محروم نہیں ہوگا، اس لئے کہ وہ غیر بھی مسلمان ہونے کی وجہ سے اس کا ہم جنس ہے، تو جب انسان اپنے اوپر ولایت کا مالک ہے تو اپنے ہم جنس پر بھی ولایت کا مالک ہوگا۔ ❷

= فكان بينهما اتصال باعتبار السبب (والسببية طريق المجاز) وإن لم يكن اتصالا من جهة المعنى. فصحت الاستعارة فيكون من باب إطلاق السبب على المسبب.

البناية: كتاب النكاح، ج۵ ص ۱۱، ط: دار الكتب العلمية

(قَوْلُهُ: وَالسَّبَبِيَّةُ) فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ سَبَبٌ لِمِلْكِ الْمُتْعَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَانِعِ الشَّرْعِيِّ فَإِطْلَاقُ السَّبَبِ، وَإِرَادَةُ الْمُسَبِّبِ مِنْ أَقْوَى طُرُقِ الْمَجَازِ.

حاشية الشلبي على تبيين الحقائق: كتاب النكاح، ج۲ ص۹۷، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❶ الهداية: كتاب النكاح، ج۲ ص ۳۲۶، ط: رحمانیہ

❷ مسألة: ينعقد النكاح بحضور الشهود وإن كانوا غير عدول عند أبي حنيفة رحمه الله وعند الشافعي لا ينعقد بحضوة فاسقين.

حجة أبي حنيفة رحمه الله : إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم: لا نكاح إلا بشهود "من غير =

(۴) إِنَّ مَنْ صَلُحَ مُقَلِّدًا يَصْلُحُ مُقَلَّدًا وَكَذَا شَاهِدًا. ❶

ترجمہ: جو شخص قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے تو وہ خود قاضی بننے اور گواہ بننے کی بھی صلاحیت رکھتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی دوسرے کو قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے تو وہ خود بھی قاضی بننے اور گواہ بننے کی صلاحیت رکھتا ہے، اس لئے کہ قاضی بنانا بنسبت قاضی بننے کے اعلی ہے، تو جب اعلی کی صلاحیت رکھتا ہے تو ادنی کی تو بدرجہ اولی صلاحیت رکھے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ عقد نکاح میں احناف کے نزدیک فاسق آدمی گواہ بن سکتا ہے، کیونکہ فاسق آدمی اگر حاکم ہو تو دوسرے کو قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے اور جو دوسرے کو قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے وہ خود بھی قاضی بن سکتا ہے، جب قاضی بن سکتا ہے تو شاہد (گواہ) بھی بن سکتا ہے، اس لئے کہ شہادت اور قضاء دونوں ایک ہی باب سے ہیں، اس لئے کہ دونوں میں "تنفیذ القول على الغير" کا معنی پایا جاتا ہے۔ ❷

= قيد ولأن الفاسق من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة ولأنه يصلح إماما وسلطانا فيصلح قاضيا وشاهدا بطريق أولى.

الغرة المنيفة: كتاب النكاح، ص١٣٣، ط: مؤسسة الكتب الثقافية

وَلَنَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ تَحْرُمِ الْوِلَايَةُ عَلَى نَفْسِهِ لَا تَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ وَلِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى وَمِنْ ضَرُورَةِ كَوْنِهِ أَهْلًا لَهَا أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ.

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، ج٢ ص٩٩، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❶ الهداية: كتاب النكاح، ج٢ ص٣٢٦، ط: رحمانيہ

❷ (ولأنه) أي ولأن الفاسق وهو الشاهد (صلح مقلدا) بكسر اللام، أي سلطانا وخليفة، فإن جمهور الأئمة بعد الخلفاء الأربعة قَلَّمَا يَخْلُو وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ، أي المشهود عليه من جنس الفاسق من حيث إن كل واحد منهما مسلم. لأنه أي لأن الولاية على تأويل الحكم المذكور ونحوه فالقول بالخروج عن الإمامة بالفسق يفضي إلى فساد عظيم. فإذا كان كذلك =

(۵) إِنَّ الشَهَادَةَ شُرِطَتْ فِي النِّكَاحِ عَلَى اِعْتِبَارَ إِثْبَاتِ الْمِلْكِ لَا عَلَى اِعْتِبَارِ وُجُوبِ الْمَهْرِ. ❶

ترجمہ: نکاح میں شہادت شرط ہے ملک کو ثابت کرنے کے اعتبار سے نہ کہ مہر کو واجب کرنے کے اعتبار سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح کے باب میں شہادت کی جو شرط لگائی ہے یہ اس اعتبار سے ہے کہ شوہر کے لئے عورت کے بضع پر ملک ثابت ہوجائے، اس اعتبار سے نہیں ہے کہ شوہر پر مہر واجب ہوجائے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمان نے ذمیہ عورت سے دو ذمی آدمیوں کی موجودگی میں نکاح کیا تو شیخین کے نزدیک یہ نکاح منعقد ہوجائے گا، کیونکہ نکاح میں جو شہادت شرط ہے وہ اس وجہ سے ہے تاکہ عورت کے ملک بضع پر شوہر کی ملکیت ثابت ہوجائے، اس لئے کہ شہادت ایسی چیز کے لئے ہوتی ہے جو قابلِ احترام ہو اور بضع قابلِ احترام ہے، لزوم مال میں کوئی احترام وعظمت نہیں، اس لئے اگر نکاح کے وقت مال کا ذکر نہ کیا جائے تب بھی نکاح منعقد ہوجائے گا، معلوم ہوا کہ نکاح میں گواہی ملکِ بضعہ علی الزوجہ کو شوہر کے واسطے ثابت کرنے کے لئے ہے نہ کہ شوہر پر مال کو واجب کرنے کے لئے، پس معلوم ہوا کہ یہ گواہی شوہر کے حق میں ہے ذمیہ عورت کے خلاف ہے اور کافر کی گواہی مسلمان کے حق میں قبول کرلی جاتی ہے اگرچہ خلاف قبول نہیں کی جاتی، لہٰذا دو ذمیوں کی گواہی سے نکاح منعقد ہوجائے گا ''لأن شهادة أهل الذمة على الذمية جائزة''

لیکن اگر عورت ذمیہ نہ ہو بلکہ وہ بھی مسلمان ہو تو پھر نکاح منعقد نہ ہوگا اس لئے کہ اس

= (فيصلح مقلدا) بفتح اللام، أى قاضيا، أو حاكما. (وكذا شاهدا) أى فكذا شاهدا، لأن الشهادة والقضاء من باب واحد.

البناية: كتاب النكاح، ج۵ ص۱۵، ط: دار الكتب العلمية

❶ الهداية: كتاب النكاح، ج۲ ص۳۲۶، ط: رحمانیہ

صورت میں مسلمان عورت کے خلاف ذمی گواہ ہوں گے۔ ❶

(٦) إِنَّ الْعَقْدَ الْوَاقِعَ مِنَ الْمَأْمُوْرِ حَقِيقَةً كَالْوَاقِعِ مِنَ الْآمِرِ حُكْمًا. ❷

ترجمہ: وہ عقد جو مامور سے حقیقتاً واقع ہو وہ آمر سے حکماً ہونے کی مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وکیل مامور جو عقد کرتا ہے یہ حکماً آمر کی طرف سے شمار ہوتا، یعنی مامور کا عقد کرنا گویا کہ آمر کا عقد کرنا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی نے دوسرے کو حکم دیا کہ آپ وکیل بن کر میری نابالغ بیٹی کا نکاح کرادیں، وکیل نے اس کا نکاح ایک گواہ کی موجودگی میں کرادیا اور اس لڑکی کا باپ بھی حاضر تھا تو نکاح منعقد ہو جائے گا کیونکہ اس صورت میں لڑکی کا باپ مؤکل اور آمر ہے اور وکیل مامور ہے اور چونکہ مامور سے صادر ہونے والا عقد حکماً آمر سے صادر ہونے والا ہوتا ہے تو لہذا یہاں بھی مباشر یعنی عقد نکاح کرنے والا باپ ہی شمار ہوگا، اس لئے کہ عقد نکاح میں جملہ حقوق مؤکل کی طرف لوٹتے ہیں، وکیل محض سفیر اور ترجمان ہوتا ہے۔ جب عاقد باپ ہوا تو عاقد کے علاوہ ایک مامور (وکیل) اور ایک گواہ موجود تھا، تو گویا کہ دو گواہ موجود

---

❶ وَلَهُمَا أَنَّ الشَّهَادَةَ شُرِطَتْ فِي النِّكَاحِ عَلَى اعْتِبَارِ إِثْبَاتِ الْمِلْكِ لِوُرُودِهِ عَلَى مَحَلٍّ ذِي خَطَرٍ لَا عَلَى اعْتِبَارِ وُجُوبِ الْمَهْرِ إِذْ لَا شَهَادَةَ تُشْتَرَطُ فِي لُزُومِ الْمَالِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، ج٣ ص٩٧، ط: دار الكتاب الإسلامي

(أن الشهادة شرطت في النكاح على اعتبار إثبات الملك) مطلق المتعة (لوروده) أي لورود الملك (على محل ذي خطر) فيشترط الشهادة تعظيما للأبضاع، فيكون الرجل هو المخاطب بالشهادة لأجل أنه يملك البضع، ألا ترى أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان مخصوصا بالنكاح بغير شهود (لا على اعتبار) أي لا يشترط الإشهاد على اعتبار (وجوب المهر) لها عليه (إذ لا شهادة تشترط في لزوم المال) لأن إيجاب المال يصح بلا شهود كالبيع وغيره (وهما شاهدان عليها) أي الذميان شاهدان عليها أي على الذمية، فشهادة أهل الذمة على الذمية جائزة.

البناية: كتاب النكاح، ج٥ ص١٨، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب النكاح، ج٢ ص٣٢٧، ط: رحمانيه

ہیں اور دو گواہوں کی موجودگی میں نکاح منعقد ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی نکاح منعقد ہو جائے گا۔ ❶

فصل فی بیان المحرمات

(۷) إِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. ❷

ترجمہ: رضاعت سے وہ رشتے حرام ہوتے ہیں جو نسب کی وجہ سے حرام ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو رشتے نسب کی وجہ سے حرام ہوتے ہیں وہ رضاعت کی وجہ سے بھی حرام ہوتے ہیں، یہ اصول درحقیقت نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشادِ گرامی ہے:

يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. ❸

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ رضاعی ماں، رضاعی بہن وغیرہ سے نکاح جائز نہیں، اس لئے کہ جو رشتے نسب سے حرام ہوتے ہیں رضاعت سے بھی وہ حرام ہوتے ہیں اور چونکہ نسبی ماں، بہن سے نکاح جائز نہیں تو رضاعی ماں بہن سے بھی نکاح جائز نہیں۔ ❹

---

❶ (وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ فَزَوَّجَهَا) بِحَضْرَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْأَبُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا (جَازَ النِّكَاحُ لِأَنَّ الْأَبَ يُجْعَلُ مُبَاشِرًا لِلْعَقْدِ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ) شَاهِدًا لِأَنَّ الْمَجْلِسَ مُتَّحِدٌ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ الْوَاقِعُ مِنَ الْمَأْمُورِ حَقِيقَةً كَالْوَاقِعِ مِنَ الْآمِرِ حُكْمًا لِكَوْنِ الْوَكِيلِ فِي بَابِ النِّكَاحِ (سَفِيرًا وَمُعَبِّرًا.

العناية: كتاب النكاح، ج۳ ص۲۰۶، ط: دار الفكر

وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ فَزَوَّجَهَا وَالْأَبُ حَاضِرٌ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ سِوَاهُمَا جَازَ النِّكَاحُ لِأَنَّ الْأَبَ يُجْعَلُ مُبَاشِرًا لِاتِّحَادِ الْمَجْلِسِ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ سَفِيرًا وَمُعَبِّرًا فَيَبْقَى الْمُزَوِّجُ شَاهِدًا.

الجوهرة النيرة: كتاب النكاح، ج۲ ص۳، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب النكاح، فصل فى بيان المحرمات، ج۲ ص۳۲۷، ط: رحمانیہ

❸ صحيح مسلم: كتاب الرضاع، باب ما يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، رقم الحديث: ۱۴۴۵

❹ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَذَكَرَ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا =

(۸) إِنَّ الْمَنْكُوحَةَ مَوْطُوءَ ةٌ حُكْمًا. ❶

ترجمہ: منکوحہ حکماً موطوءہ ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو عورت منکوحہ بن جائے تو یہ حکم کے اعتبار سے موطوءہ ہوتی ہے یعنی گویا کہ اس کی ساتھ وطی ہو چکی ہے، اب اس پر موطوءہ کا حکم لاگو ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی موطوءہ باندی کی بہن سے نکاح کر لیا تو یہ نکاح تو درست ہے کیوں کہ یہ اپنے اہل یعنی عاقل اور بالغ کی طرف سے صادر ہو کر اپنے محل یعنی محلِ نکاح میں واقع ہوا ہے، اس لئے نکاح تو صحیح ہے لیکن یہ شخص نہ تو مملوکہ باندی سے وطی کر سکتا ہے اور نہ ہی اُس کی منکوحہ بہن سے۔ مملوکہ باندی سے تو وطی اس لئے جائز نہیں کہ منکوحہ اس کی بہن ہے اور وہ حکماً موطوءہ کے درجے میں ہے، اب اگر وہ مملوکہ سے وطی کرے تو ''جمع بين الأختين وطئاً'' لازم آرہا ہے۔ البتہ اگر یہ شخص اپنی مملوکہ باندی کو بیع، تزویج یا ہبہ مع التسلیم جیسے اسباب میں سے کسی سبب سے اپنے اوپر حرام کر دے تو منکوحہ باندی سے

= الْحَدِيثُ قَالَ: يَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالْوِلَادَةِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّضَاعَ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّسَبِ فِي ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْحُرْمَةِ بِالنَّسَبِ لِحَقِيقَةِ الْبَعْضِيَّةِ أَوْ شُبْهَةِ الْبَعْضِيَّةِ، وَفِي الرَّضَاعِ شُبْهَةُ الْبَعْضِيَّةِ بِمَا يَحْصُلُ بِاللَّبَنِ الَّذِي هُوَ جُزْءُ الْآدَمِيَّةِ فِي إِنْبَاتِ اللَّحْمِ وَإِنْشَازِ الْعَظْمِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: الرَّضَاعُ مَا أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَأَنْشَزَ الْعَظْمَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحُرْمَةَ بِالرَّضَاعِ كَمَا تَثْبُتُ مِنْ جَانِبِ الْأُمَّهَاتِ تَثْبُتُ مِنْ جَانِبِ الْآبَاءِ وَهُوَ الزَّوْجُ الَّذِي نَزَلَ لَبَنُهَا بِوَطْئِهِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَّهَهُ بِالنَّسَبِ فِي التَّحْرِيمِ، وَالْحُرْمَةُ بِالنَّسَبِ تَثْبُتُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَكَذَلِكَ بِالرَّضَاعِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الرضاع، ج۵ ص۱۳۳، ط: دار المعرفة

يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْحُرْمَةَ بِسَبَبِ الرَّضَاعِ تُعْتَبَرُ بِحُرْمَةِ النَّسَبِ فَشَمِلَ حَلِيلَةَ الِابْنِ، وَالْأَبِ مِنَ الرَّضَاعِ لِأَنَّهَا حَرَامٌ بِسَبَبِ النَّسَبِ فَكَذَا بِسَبَبِ الرَّضَاعِ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ.

البحر الرائق: كتاب الرضاع، ج۳ ص۲۳۸، ط: دار الكتاب الإسلامي

❶ الهداية: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج۲ ص۳۲۸، ط: رحمانیہ

وطی کرسکتا ہے اس لئے کہ مانع زائل ہوگیا۔ ❶

(۹) إِنَّ الاِسْتِمْتَاعَ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ. ❷

ترجمہ: اپنے جزء سے فائدہ اٹھانا حرام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان کا اپنے اجزاء میں سے کسی جزء سے فائدہ حاصل کرنا حرام ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ حرمت مصاہرہ سے چار قسم کے رشتے حرام ہو جاتے ہیں، یعنی اگر کسی شخص نے کسی عورت سے زنا کیا تو اب واطی پر موطوءہ عورت کی ماں اور بیٹی حرام ہیں، اور مزنیہ عورت پر واطی زانی کا باپ اور بیٹا حرام ہے، مذکورہ اشخاص سے نکاح جائز نہیں ہے، کیونکہ وطی یہ ولد کے واسطے سے جزئیت کا سبب ہے یعنی مرد اور عورت میں جزئیت اور بعضیت پیدا کرتا ہے، گویا کہ مرد کا قبیلہ عورت کا قبیلہ ہے اور عورت کا قبیلہ مرد کا قبیلہ ہے اور یہ مزنیہ عورت اس کی جزء بن گئی، اسی طرح اس عورت کے اصول یعنی ماں دادی وغیرہ اور فروع یعنی بیٹی پوتی وغیرہ مرد کے جزء بن گئے ہیں، اب اگر واطی موطوءہ کی بیٹی یا ماں سے نکاح کرے گا تو استمتاع بالجزء یعنی جزء سے فائدہ اٹھانا لازم آئے گا اور جزء سے فائدہ اٹھانا حرام

---

❶ وَلا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ نِكَاحًا، وَلَا بِمِلْكِ يَمِينٍ وَطْئًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلا مَا قَدْ سَلَفَ) وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْمَعَنَّ مَاءَهُ فِي رَحِمِ أُخْتَيْنِ وَيَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْمِلْكِ دُونَ الْوَطْءِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّصِّ حُرْمَةُ الْوَطْءِ إِجْمَاعًا. فَإِنْ كَانَ لَهُ أَمَةٌ قَدْ وَطِئَهَا، فَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا جَازَ النِّكَاحُ؛ لِصُدُورِهِ مِنْ أَهْلِهِ وَإِضَافَتِهِ إِلَى مَحَلِّهِ. وَلَا يَطَأُ الْأَمَةَ؛ لِأَنَّ لُمَنْكُوحَةَ مَوْطُوءَةٌ حُكْمًا. وَلَا يَطَأُ الْمَنْكُوحَةَ حَتَّى يُحَرِّمَ الْأَمَةَ عَلَيْهِ، فَإِذَا حَرَّمَهَا وَطِءَ الْمَنْكُوحَةَ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَطِءَ الْمَمْلُوكَةَ وَطِءَ الْمَنْكُوحَةَ، وَحُرِّمَتِ الْمَمْلُوكَةُ حَتَّى يُفَارِقَ الْمَنْكُوحَةَ.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب النكاح، فصل في محرمات النكاح، ج٣ ص ٨٦، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهداية: كتاب النكاح، ج ٢ ص ٣٢٩، ط: رحمانیہ

ہے، لہٰذا واطی کے لئے موطوءہ کی ماں اور بیٹی سے نکاح حرام ہوگا۔ ❶

(۱۰) إِنَّ الْمَمْلُوكِيَّةَ تُنَافِي الْمَالِكِيَّةَ. ❷

ترجمہ: مملوک ہونا مالک ہونے کے منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مملوک ہونا اور مالک ہونا دو متضاد چیزیں ہیں، ایک شخص مملوک اور مالک نہیں ہوسکتا، کیونکہ جو مالک ہوگا وہ مملوک نہیں ہوسکتا اور جو مملوک ہوگا وہ مالک نہیں ہوسکتا، لہٰذا شخص واحد بیک وقت دو متضاد صفات سے متصف نہیں ہوسکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ آقا اپنی باندی سے اور غلام اپنی مالکہ سے نکاح نہیں کرسکتا، اس لئے باندی اور غلام مملوک ہیں، اب اگر باندی بیوی بن جائے اور غلام اپنی مالکہ کا شوہر بن جائے تو مالک بن جائیں جبکہ مملوکیت مالکیت کی منافی ہے، لہٰذا شخص واحد کا مملوک ہونا اور مالک ہونا لازم آئے گا اور شخص واحد کا مملوک اور مالک ہونا جائز نہیں ہے، لہٰذا

---

❶ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْحُكْمُ فِي مَوْطُوءَةِ الْأَبِ ثَبَتَ فِي مَوْطُوءَةِ الِابْنِ، وَفِي وَطْءِ أُمِّ امْرَأَتِهِ، وَسَائِرِ مَا يَثْبُتُ بِحُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ بِالنِّكَاحِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا. وَلِأَنَّ الْوَطْءَ سَبَبٌ لِلْجُزْئِيَّةِ بِوَاسِطَةِ الْوَلَدِ، وَلِهَذَا يُضَافُ إِلَيْهَا كَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ، وَالِاسْتِمْتَاعُ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ. وَالْمَسُّ وَالنَّظَرُ دَاعٍ إِلَى الْوَطْءِ، فَيُقَامُ مَقَامَهُ احْتِيَاطًا لِلْحُرْمَةِ.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب النكاح، فصل محرمات النكاح، ج۳ ص۸۸، ، ط: مطبعة المجلس القاهرة

(قَوْلُهُ وَالزِّنَا وَاللَّمْسُ وَالنَّظَرُ بِشَهْوَةٍ يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الزِّنَا لَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ؛ لِأَنَّهَا نِعْمَةٌ فَلَا تُنَالُ بِالْمَحْظُورِ، وَلَنَا: أَنَّ الْوَطْءَ سَبَبُ الْجُزْئِيَّةِ بِوَاسِطَةِ الْوَلَدِ حَتَّى يُضَافَ إِلَى كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمُلًا فَيَصِيرُ أُصُولُهَا وَفُرُوعُهَا كَأُصُولِهِ وَفُرُوعِهِ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْعَكْسِ وَالِاسْتِمْتَاعُ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الضَّرُورَةِ وَهِيَ الْمَوْطُوءَةُ وَالْوَطْءُ مُحَرَّمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبُ الْوَلَدِ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ زِنًا وَاللَّمْسُ وَالنَّظَرُ سَبَبٌ دَاعٍ إِلَى الْوَطْءِ فَيُقَامُ مَقَامَهُ فِي مَوْضِعِ الِاحْتِيَاطِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج۳ ص۱۰۵، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب النكاح، ج۲ ص ۳۳۰، ط: رحمانيه

مذکورہ اشخاص سے نکاح بھی درست نہیں ہے، دلیل یہ ہے کہ نکاح ایسے فوائد وثمرات پر مشتمل ہے جو میاں بیوی کے درمیان مشترک اور منقسم ہیں، چنانچہ نکاح سے ایک طرف شوہر کو قدرت علی الوطی، منع عن الخروج، حصولِ ولد اور تربیت ورضاعت وغیرہ کے منافع حاصل ہوتے ہیں، تو دوسری طرف بیوی کو مہر، نفقہ، کسوہ اور شوہر کے مجبوب یا عنین ہونے کی صورت میں خیارِ فسخ جیسے اہم منافع حاصل ہوتے ہیں، اس لئے اشتراکِ منافع کے پیشِ نظر میاں بیوی میں سے ہر ایک مالک بھی ہے اور مملوک بھی۔ اور مالکیت مملوکیت کے منافع ہے اس لئے ان کا عقد درست نہیں۔ ❶

(۱۱) إِنَّ لِلرِّقِّ اَثَرًا فِي تَنْصِيفِ النِّعْمَةِ. ❷

---

❶(وَأَمَتِهِ وَسَيِّدَتِهِ) أَيْ حَرُمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ أَمَتِهِ وَحَرُمَ عَلَى الْعَبْدِ نِكَاحُ سَيِّدَتِهِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى بُطْلَانِهِ وَلِأَنَّ النِّكَاحَ لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا مُثْمِرًا ثَمَرَاتٍ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْمُتَنَاكِحَيْنِ يُوجِبُ لَهُ عَلَيْهَا التَّمْكِينَ مِنْ نَفْسِهَا وَقَرَارَهَا فِي بَيْتِهِ وَخِدْمَةً دَاخِلَ الْبَيْتِ وَيُوجِبُ لَهَا عَلَيْهِ الْمَهْرَ وَالنَّفَقَةَ وَالسُّكْنَى وَالْكِسْوَةَ وَالْقَسْمَ، وَالْمَمْلُوكِيَّةُ تُنَافِي الْمَالِكِيَّةَ فَيَمْتَنِعُ وُقُوعُ الثَّمَرَةِ عَلَى الشَّرِكَةِ فَلَا يُشْرَعُ لِمَا عُرِفَ أَنَّ كُلَّ تَصَرُّفٍ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَقْصُودُهُ لَا يَكُونُ مَشْرُوعًا وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النِّكَاحِ التَّوَادُّ وَالْإِحْسَانُ، وَمَقْصُودُ الرِّقِّ الِامْتِهَانُ وَالْقَهْرُ بِسَبَبِ مَا سَبَقَ مِنْهُ مِنَ الْكُفْرِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ لِلتَّضَادِّ.

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، فصل في المحرمات في النكاح، ج٣ ص١٠٩، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَمْلُوكِيَّةَ إلَخْ) عِلَّةُ الْمَسْأَلَتَيْنِ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: لِأَنَّ النِّكَاحَ مَا شُرِعَ إِلَّا مُثْمِرًا ثَمَرَاتٍ فِي الْمِلْكِ بَيْنَ الْمُتَنَاكِحَيْنِ، مِنْهَا: مَا تَخْتَصُّ هِيَ بِمِلْكِهِ كَالنَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى وَالْقَسْمِ وَالْمَنْعِ مِنَ الْعَزْلِ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَمِنْهَا: مَا يَخْتَصُّ هُوَ بِمِلْكِهِ كَوُجُوبِ التَّمْكِينِ، وَالْقَرَارِ فِي الْمَنْزِلِ وَالتَّحَصُّنِ عَنْ غَيْرِهِ، وَمِنْهَا: مَا يَكُونُ الْمِلْكُ فِي كُلٍّ مِنْهَا مُشْتَرَكًا كَالِاسْتِمْتَاعِ مُجَامَعَةً، وَمُبَاشَرَةً وَالْوَلَدُ فِي حَقِّ الْإِضَافَةِ، وَالْمَمْلُوكِيَّةُ تُنَافِي الْمَالِكِيَّةَ فَقَدْ نَافَتْ لَازِمَ عَقْدِ النِّكَاحِ، وَمُنَافِي اللَّازِمِ مُنَافٍ لِلْمَلْزُومِ.

رد المحتار: كتاب النكاح، فصل في المحرمات في النكاح، ج٣ ص٤٤، ط: دار الفكر

❷الهداية: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج٢ ص١٣٣، ط: رحمانیہ

ترجمہ: رقیت تنصیفِ نعمت میں مؤثر ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس طرح رقیت کی وجہ سے عقوبات میں تنصیف اور کمی ہو جاتی ہے کہ غلام یا باندی کو آزاد کے بالمقابل نصف سزا دی جاتی ہے، اسی طرح انعامات میں بھی کمی ہوتی ہے کہ آزاد کو چار نکاح کرنے کی اجازت ہے جبکہ غلام دو نکاح کر سکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص کے نکاح میں آزاد عورت ہے تو اس کے لئے آزاد پر باندی کے ساتھ نکاح کرنا جائز نہیں ہے یعنی آزاد عورت کی موجودگی میں باندی کے ساتھ نکاح نہیں کر سکتا، کیونکہ رقیت یہ نعمت کی تنصیف میں مؤثر ہے اور اسی وجہ سے یہ محل کے حلال ہونے میں بھی نصف ہوگی اور یہ تنصیف اس وقت ہوگی جب باندی سے حالتِ انفراد میں شادی کرے نہ کہ حالتِ انضمام میں یعنی آزاد کے ساتھ جمع کرنے کی صورت میں تنصیف ثابت نہ ہوگی، لہٰذا آزاد کی موجودگی میں باندی کے ساتھ نکاح نہیں کرے گا، جبکہ اس کے بالمقابل آزاد عورت سے بحالت انفراد بھی نکاح کر سکتا ہے اور باندی کے نکاح میں ہوتے ہوئے یعنی حالتِ انضمام میں بھی نکاح کر سکتا ہے، تو باندی کے ساتھ صرف حالتِ انفراد میں نکاح درست ہے، تو معلوم ہوا کہ عقوبات کی طرح انعامات میں بھی تنصیف ہے۔ ❶

---

❶ فَيَظْهَرُ أَنَّ حُكْمَ هَذَا الْحَدِيثِ لِإِرَادَةِ تَنْصِيفِ الْأَحْوَالِ جَرْيًا عَلَى مَا اسْتَقَرَّ مَنُوطًا بِالرِّقِّ، وَذَلِكَ أَنَّ لِنِكَاحِهَا حَالَتَيْ انْضِمَامٍ إلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ سَابِقَةٍ وَانْفِرَادٍ عَنْهُ، فَالتَّنْصِيفُ إذَا كَانَ إمْكَانُ الْحَالَتَيْنِ قَائِمًا بِتَصْحِيحِ نِكَاحِهَا فِي حَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ، وَتَصْحِيحُ نِكَاحِ الْحُرَّةِ فِي الْحَالَتَيْنِ حَالَةُ الِانْفِرَادِ وَالِانْضِمَامِ إلَى أَمَةٍ سَابِقَةٍ ثُمَّ عَيَّنَ الشَّرْعُ لِلْمَنْعِ حَالَةَ الِانْضِمَامِ إلَى الْحُرَّةِ لِمَا فِي اعْتِبَارِ نَقْصِهَا عَنْ الْحُرَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْأَحْكَامِ مِنْ مُنَاسَبَةِ ذَلِكَ.

فتح القدير: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج۳ ص۲۲۸، ط: دار الفكر

(حل المحلية في الانفراد) وهي إذا تزوج الأمة ولم يكن تحته حرة (دون حالة الانضمام) وهي إما الجمع بين الحرة والأمة في عقد النكاح، أو تزوج الأمة على الحرة تقدير هذا أن في الحقيقة حالتين: حالة الانضمام مع الحرة. وحالة الانفراد عنها، فيثبت الحل في حالة الانفراد دون حالة الانضمام، وهو تزوجها على الحرة أو مع الحرة، والتزوج على الحرة انضمام، لأن كل فعل يقبل الامتداد يعطى لبقائه حكم الابتداء. وحكم النكاح من ذلك، فيجعل الانضمام على هذا الطريق.

البناية: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج۵ ص۵۲، ط: دار الكتب العلمية

(۱۲) إِنَّ التَّنْصِيصَ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ. ❶

ترجمہ: عدد کی صراحت اس پر زیادتی سے مانع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی متعین عدد پر صراحت کی جاتی ہے، تو یہ صریح اس معلوم عدد پر اضافہ کرنے کو روکتی ہے یعنی اس پر اضافہ درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ آزاد آدمی چار عورتوں سے نکاح کرسکتا ہے چاہے وہ چار آزاد ہوں یا باندیاں ہوں یا بعض آزاد اور بعض باندیاں ہوں، لیکن ایک وقت میں چار سے زیادہ بیویوں کو نکاح میں نہیں رکھ سکتا، کیونکہ قرآن کریم میں چار کے عدد کی صراحت ہے:

فَانْكِحُوْا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَآءِ مَثْنٰى وَثُلٰثَ وَرُبٰعَ. (النساء: ۳)

آیت کریمہ میں لفظ ''رباع'' سے چار کے عدد کی صراحت کردی گئی ہے، اس لئے بیک وقت چار عورتوں سے زائد کو نکاح میں رکھنا درست نہیں ہوگا، کیونکہ عدد کی صراحت اس پر زیادتی سے مانع ہوتی ہے۔ ❷

(۱۳) إِنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُوْدِ لِلْمَعَانِيْ. ❸

ترجمہ: عقود میں معانی کا اعتبار ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عقود مثلاً عقد بیع، عقد نکاح وغیرہ میں الفاظ کا اعتبار

---

❶ الهداية: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج۲ ص ۳۳۲، ط: رحمانیہ

❷ (وَأَرْبَعٍ مِنْ الْحَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ) أَيْ حَلَّ تَزَوُّجُ أَرْبَعٍ مِنْ الْحَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ وَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ) وَالنَّصُّ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَجُوزُ مِنْ الْإِمَاءِ إلَّا وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ جَوَازَهُ ضَرُورِيٌّ عِنْدَهُ وَقَدْ انْدَفَعَتْ بِوَاحِدَةٍ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا تَلَوْنَا؛ إذْ لَفْظُ النِّسَاءِ يَنْتَظِمُ الْحَرَائِرَ وَالْإِمَاءَ كَمَا فِي قَوْلِه تَعَالَى (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ).

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج۲ ص ۱۱۲، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❸ الهداية: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج۲ ص ۳۳۴، ط: رحمانیہ

نہیں بلکہ معانی کا اعتبار ہوتا ہے یعنی حکم معانی پر مرتب ہوتا ہے، کیونکہ مقصود اصلی معانی ہوتے ہیں الفاظ بمنزلہ سانچے کے ہوتے ہیں، اور ''العبرة في العقود للمعاني لا للمباني''

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نکاح مؤقت باطل ہے (نکاح مؤقت یہ ہے کہ انسان عورت سے یوں کہے ''أتزوجک بشهادة شاهدين عشرة أيام'' میں دو گواہوں کی موجودگی میں دس دن کے لئے تم سے نکاح کرتا ہوں، اور نکاحِ متعہ کہا جاتا ہے کہ مرد کسی عورت سے یہ کہے کہ میں اتنے مال کے عوض اتنے دنوں تک تم سے فائدہ اٹھانا چاہتا ہوں ''أتمتع بک كذا مدة بكذا من المال'' ان دونوں میں فرق یہ ہے کہ نکاحِ مؤقت میں لفظ نکاح یا تزویج ہوتا ہے جبکہ متعہ میں تمتع اور استمتاع کے الفاظ ہوتے ہیں، نیز نکاحِ مؤقت میں شہادۃ شاہدین شرط ہے، جبکہ متعہ بغیر شہادت کے بھی منعقد ہو جاتا ہے) نکاح مؤقت اور متعہ معنی کے اعتبار سے متحد ہیں کیونکہ دونوں میں مدت کی تعیین ہوتی ہے، تو جو حکم متعہ کا ہوگا وہی حکم نکاحِ مؤقت کا بھی ہوگا، متعہ چونکہ بالاجماع حرام ہے تو نکاحِ مؤقت بھی حرام ہوگا، کیونکہ یہ دونوں عقود ہیں اور عقود میں اعتبار معانی کا ہے نہ کہ الفاظ کا۔ ❶

---

❶(ولنا أنه) أى النكاح بالتوقيت (أتى بلفظ المتعة) يعنى أتى بمعنى المتعة بلفظ النكاح؛ لأن معنى المتعة هو الاستمتاع بالمرأة لا لقصد مقاصد النكاح، وهو موجود فيما نحن فيه، لأنها لا تحصل فى مدة قليلة (والعبرة فى العقود للمعانى) لا للألفاظ ألا ترى أن الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالة، والحوالة بشرط مطالبة الأصيل كفالة.

(قَوْلُهُ وَلَنَا أَنَّهُ أَتَى بِمَعْنَى الْمُتْعَةِ وَالْعِبْرَةِ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَانِي) وَلِذَا لَوْ قَالَ جَعَلْتُكَ وَكِيلًا بَعْدَ مَوْتِي انْعَقَدَ وَصِيَّةً، أَوْ جَعَلْتُكَ وَصِيًّا فِي حَيَاتِي انْعَقَدَ وَكَالَةً، وَلَوْ أَعْطَى الْمَالَ مُضَارَبَةً وَشَرَطَ الرِّبْحَ لِلْمُضَارِبِ كَانَ قَرْضًا أَوْ لِرَبِّ الْمَالِ كَانَ بِضَاعَةً.

البناية: كتاب النكاح، فصل فى بيان المحرمات، ج۵ ص۶۵، ط: دار الكتب العلمية

(قَوْلُهُ وَلَنَا أَنَّهُ أَتَى بِمَعْنَى الْمُتْعَةِ وَالْعِبْرَةِ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَانِي) وَلِذَا لَوْ قَالَ جَعَلْتُكَ وَكِيلًا بَعْدَ مَوْتِي انْعَقَدَ وَصِيَّةً، أَوْ جَعَلْتُكَ وَصِيًّا فِي حَيَاتِي انْعَقَدَ وَكَالَةً، وَلَوْ أَعْطَى الْمَالَ مُضَارَبَةً وَشَرَطَ الرِّبْحَ لِلْمُضَارِبِ كَانَ قَرْضًا أَوْ لِرَبِّ الْمَالِ كَانَ بِضَاعَةً.

فتح القدير: كتاب النكاح، فصل فى بيان المحرمات، ج۳ ص۲۴۹، ط: دار الفكر

(۱۴) إِنَّ الْبُطْلَانَ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْمُبْطِلِ. ❶

ترجمہ: بطلان مبطل کے بقدر ثابت ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی چیز میں بطلان مبطل کے بقدر ثابت ہوگا یعنی جس میں مبطل پایا جائے گا بطلان بھی اسی کے لئے ثابت ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے اس بات کو ثابت کررہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے ایک ہی عقد کے تحت دوعورتوں سے نکاح کیا، ان میں سے ایک عورت محل نکاح تھی اور دوسری نہیں تھی نسبی قرابت یا رضاعت وغیرہ کی وجہ سے، تو اس صورت میں جس عورت کے ساتھ نکاح حلال تھا اس کے ساتھ نکاح درست ہوجائے گا اور دوسری عورت کے ساتھ نکاح باطل ہوگا، کیونکہ یہاں مبطل ایک میں پایا جاتا ہے اور بطلان بقدرِ مبطل ثابت ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی بطلان بقدر مبطل ثابت ہوگا، اور ایک کے ساتھ نکاح درست ہوگا اور دوسری کے ساتھ نکاح باطل ہوگا۔ ❷

(۱۵) إِنَّ الدَّفْعَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْإِلْزَامِ. ❸

ترجمہ: دفع قضاء کامحتاج نہیں ہوتا برخلاف الزام کے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز دفع کرنے کے قبیل سے ہو یعنی اپنے آپ سے کسی ضرر کو دفع کرنا تو اس میں قضاء قاضی کی ضرورت نہیں ہوتی، برخلاف دوسرے پر الزام قائم کرنا ہو تو اس میں قضاء قاضی کی ضرورت ہوگی۔

---

❶ الهداية: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج ۲ ص ۳۳۴، ط: رحمانیہ

❷ وَصُورَتُهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا بِأَنْ كَانَتْ مَحْرَمًا لَهُ أَوْ ذَاتَ زَوْجٍ أَوْ وَثَنِيَّةً وَالْأُخْرَى يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا صَحَّ نِكَاحُ مَنْ تَحِلُّ وَبَطَلَ نِكَاحُ الْأُخْرَى، لِأَنَّ الْمُبْطِلَ فِي إِحْدَاهُمَا فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ، وَقَبُولُ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَجُوزُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ فِيمَا يَجُوزُ، وَالنِّكَاحُ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فَافْتَرَقَا.

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج ۲ ص ۱۱۴، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❸ الهداية: كتاب النكاح، ج ۲ ص ۳۳۹، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ خیارِ بلوغ میں قضاء قاضی شرط ہے، باپ دادا کے علاوہ اگر کسی نے بچپن میں نکاح کیا ہو تو بلوغت کے بعد خیارِ بلوغِ حاصل ہوگا، چاہے تو وہ اپنے نکاح کو باقی رکھیں اور چاہے تو فسخ کر دیں، لیکن فسخ نکاح قاضی کے فیصلے سے ہوگا، اس لئے کہ جب وہ نکاح کو فسخ کر رہیں تو گویا وہ دوسرے پر جس نے ولی بن کر نکاح کیا تھا اس پر الزام لگا رہے ہیں کہ میرا نکاح مناسب جگہ نہیں ہوا، تو یہ الزام علی الغیر ہوا، اور دفع الزام قاضی کا منصب ہے، لہذا خیارِ بلوغ کی وجہ سے فسخ نکاح کا اختیار قاضی کو ہوگا۔ برخلاف خیارِ عتق کہ اس میں قضاء قاضی شرط نہیں ہے، اس لئے کہ باندی جب تک آزاد نہیں ہوئی تھی تو اس کا شوہر دو طلاقوں کا مالک تھا اور جب آزاد ہوگئی تو اب تین طلاقوں کا مالک ہو جائے گا، تو گویا معتقہ پر آزادی کی وجہ سے ملک میں اضافہ ہو گیا، اور چونکہ زیادتی ملک باندی پر ہوئی غلام پر نہیں، اس لئے خیارِ عتق باندی کو حاصل ہوگا غلام کو نہیں، اور جب خیارِ عتق کی وجہ سے فسخ نکاح میں صرف دفع ضرر ہے الزام علی الغیر نہیں ہے تو فسخ نکاح میں قضاء قاضی کی ضرورت نہیں ہوگی۔ ❶

---

❶قَوْلُه حَتَّى يَنقضه القَاضِي على قَول من يَجْعَل لَهُ الْخِيَار بِخِلَاف خِيَار المخيرة والمعتقة فَإِن ثَمَّة يرتفع النِّكَاح بِالرَّدِّ لِأَن النَّقْض بِخِيَار الْبلُوغ كَانَ للدَّفْع عَن ضَرَر خَفِي وَهُوَ قُصُور شَفَقَة الْوَلِيّ فَجعل إلزاماً فِي حق الْخصم الآخر والإلزام يفْتَقر إِلَى الْقَضَاء وَأما خِيَار الْعتْق كَانَ لدفع ضَرَر ظَاهر وَهُوَ زِيَادَة الملك عَلَيْهَا فَكَانَ دفعا وَالدَّفْع لَا يفْتَقر إِلَى الْقَضَاء .

النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير: كتاب النكاح، باب تزويج البكر والصغيرين، ص ۱۷۳، ط: عالم الكتب

باب فی الأولیاء والأکفاء

(۱۶) إِنَّ وِلَايَةَ النِّكَاحِ تَبْتَنِيْ عَلَى النَّظْرِ. ❶

ترجمہ: نکاح کی ولایت شفقت پر مبنی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح کرانے کی ولایت اور اختیار کی بنیاد شفقت پر ہے، یعنی جس شخص سے بھی شفقت متحقق ہوگی اس کے لئے ولایت نکاح بھی ثابت ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک عصبہ کے علاوہ دوسرا اقریبی رشتہ دار بھی نکاح کرا سکتا ہے، کیونکہ ولایت نکاح شفقت پر مبنی ہے اور شفقت اس شخص کے سپرد کر دینے سے متحقق ہوسکتی ہے جو ایسی رشتہ داری کے ساتھ خاص ہو جو شفقت کا تقاضا کرنے والی ہو، لہذا جب ولایت تزویج کی بنیاد نظر وشفقت پر ہے تو یہ شفقت غیر عصبات سے بھی متحقق ہوسکتی ہے، لہذا ولایت تزویج بھی غیر عصبات کو حاصل ہوگی۔ چونکہ ماموں اور خالہ وغیرہ میں قرابت بھی ہے اور شفقت بھی ہے اس لئے عصبات کی عدم موجودگی میں یہ لوگ ولایتِ نکاح کے مالک ہوں گے اور اِن کا نکاح کرنا درست ہوگا۔ ❷

فصل فی الوکالة بالنكاح وغيرها

(۱۷) إِنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْلُحُ فُضُوْلِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ فُضُوْلِيًّا مِنْ جَانِبٍ وَأَصِيْلًا مِنْ جَانِبٍ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ. ❸

ترجمہ: طرفین کے نزدیک شخص واحد جانبین سے فضولی یا ایک جانب سے فضولی اور ایک جانب سے اصیل نہیں ہوسکتا۔

---

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب فی الأولياء والأكفاء، ج۲ ص ۳۴۰، ط: رحمانیہ

❷ (التَّزْوِيجُ عِنْدَ الْإِمَامِ) وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ نَظَرِيَّةٌ، وَالنَّظْرُ يَتَحَقَّقُ بِالتَّفْوِيضِ إِلَى مَنْ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْقَرَابَةِ الْبَاعِثَةِ عَلَى الشَّفَقَةِ.

مجمع الأنهر: كتاب النكاح، باب الأولياء والأكفاء، ج ۱ ص۳۳۸، ط: دار إحياء التراث العربی

❸ الهداية: كتاب النكاح، فصل فی الوكالة بالنكاح وغيرها، ج۲ ص ۳۴۴، ط: رحمانیہ

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی آدمی جانبین سے فضولی بن کر یا ایک جانب سے فضولی اور ایک جانب سے اصیل بن کر نکاح نہیں کرا سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کہا کہ اے لوگو! تم گواہ بن جاؤ فلانی عورت سے میں نے نکاح کرلیا ہے، لیکن اس مجلس میں عورت کی جانب سے کسی نے قبول نہیں کیا، اس کے بعد عورت کو خبر ملی اور اس نے اجازت دیدی تو طرفین کے نزدیک یہ نکاح باطل ہے اور امام ابو یوسف کے نزدیک جائز ہے، طرفین کے ہاں عدم جواز کی وجہ یہ اصول ہے کہ ایک شخص ایک جانب سے اصیل اور دوسری جانب سے فضولی یا دونوں جانب سے فضولی نہیں ہوسکتا۔ ❶

---

❶قَوْلـه وَقَـالَ أَبُـو يُـوسُف إِلَخ وعَلى هَذَا الْخلاف إِذا قَالَ الْفُضُولِيّ أشهدوا أَنِّى قد زوجت فُلَانَة مـن فَلَان فبـلـغهـا الْـخَبَـر فَـأجَـاز لـم يـجـز عِـنْد أبي حنيفَة وَمُحَمّد خِلَافًا لأبي يُوسُف وَالْحَاصِل أَن الْوَاحِد يصلح وَكيلا وَأَصِيلا من الْجَانِبَيْنِ أَو أصيلاً من جَانب ووكيلاً من جَانب حَتَّـى نـفـذ الـعقد وَأما الْوَاحِد هَل يصلح فضولياً من الْجَانِبَيْنِ أَو أصيلاً من جَانب فضولياً من جَـانـب أَو وَكيـلا من جَانب فضواليا من جَانب حَتَّى يتَوَقَّف العقد وَرَاء الْمجْلس على إِجَازَته فَـعِـنْـدَ أبي حنيفَة وَمُحَمّد (رحمهمَا الله) لَا يـصـلـح وَعند أبي يُوسُف يصلح لأبي يُوسُف ان الْوَاحِد يتَوَلَّى العقد من الْجَانِبَيْنِ فِي بَاب النِّكَاح فَإِذا كَانَ فضولياً وَجب أَن يتَوَقَّف فَصَارَ هَذَا كتالـخلع وَالطَّلَاق على مَال حَتَّى يتَوَقَّف على قبلهَا فِي غير الْمجْلس فَكَذَا هَذَا وَلَهُمَا أَن هَذَا شطر العقد وَشطر العقد لَا يتَوَقَّف على غير الْمجْلس كَالْبيع فَإِذا كَانَ غَائِبا كَانَ شطراً وَشطر الـعـقد لَا يتَوَقَّف مَا وَرَاء الْمجْلس كَالْبيع إِلَّا إِذا صَار كل العقد مَوْجُودا حكما بِحكم الْوَلَايَة أَو الْأَمـر لِأَن كَلَامـه بِـحـكـم الْـوَلَايَة وَالْأَمر صَار بِمَنْزِلَة الْكَلَامَيْنِ فَصَارَ هُوَ الشحصين فَإِذا انعدمت الْوَلَايَة الْأَمر غاد الْأَمر إِلَى حَقِيقَته وَهُوَ كَلَام فَرد حَقِيقَة.

الـنـافـع الـكبيـر لـمن يطالع الجامع الصغير: كتاب النكاح، باب فى الإكفاء، ص ۱۷۵، ط: عالم الكتب

باب المهر

(۱۸) إِنَّ الْمَفْرُوْضَ بَعْدَ الْعَقْدِ كَالْمَفْرُوْضِ فِي الْعَقْدِ عِنْدَ أَبِيْ يُوْسُفَ. ❶

ترجمہ: امام ابو یوسف کے نزدیک عقد کے بعد مہر مقرر کرنا عقد میں مقرر کرنے کی طرح ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مہر میں جو اضافہ عقد نکاح کے بعد مقرر کیا جاتا ہے وہ ایسا ہی ہے جیسا کہ عقد نکاح کے وقت مقرر کیا جائے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بات بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے عقد نکاح کے بعد مہر میں اضافہ کر دیا مثلاً عورت کا مہر پانچ سو درہم تھا شوہر نے سات سو درہم کر دیا اور عورت نے مجلس میں قبول کر لیا تو شوہر پر اصل مہر کے ساتھ اضافہ بھی لازم ہوگا، اب اگر طلاق قبل الدخول ہوگئی تو طرفین کے نزدیک مفروض فی العقد کی تنصیف ہوگی اور مفروض بعد العقد کی تنصیف نہیں ہوگی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مہر مسمی اور اضافہ دونوں کی تنصیف ہوگی، ان کے ہاں مفروض فی العقد اور مفروض بعد العقد دونوں برابر ہیں، جب مفروض فی العقد کی تنصیف ہوگی تو مفروض بعد العقد کی بھی تنصیف ہوگی، اس لئے کہ قرآن کریم میں "فنصف ما فرضتم" اور "ولا فصل فيه بين المفروض في العقد وبين المفروض بعد العقد فينصف هذا كما ينتصف ذلك" آیت میں تنصیف فی العقد اور بعد العقد کی کوئی صراحت نہیں ہے، لہذا یہ اطلاق دونوں پر جاری ہوگا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۲ ص ۳۴۷، ط: رحمانیہ

❷ (وَالْمُتْعَةُ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ) وَلَا يَتَنَصَّفُ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ مَخْصُوصٌ بِالْمَفْرُوضِ فِي الْعَقْدِ بِالنَّصِّ وَهُوَ قَوْله تَعَالَى (فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ) وَالْمَفْرُوضُ بَعْدَهُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ (وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ) لَهَا فِي قَوْلِهِ الْأَوَّلِ كَمَا صُرِّحَ بِهِ فِي أَكْثَرِ الْمُعْتَبَرَاتِ فَالْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ كَمَا لَا يَخْفَى (نِصْفُ مَا فَرَضَ) بَعْدَ الْعَقْدِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَفْرُوضًا فَيَتَنَاوَلُهُ النَّصُّ.

مجمع الأنهر: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۱ ص ۳۴۹، ط: دار إحياء التراث العربي

وقال أبو يوسف: تتنصف مع الأصل؛ لأنها تلتحق بأصل العقد.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب النكاح، باب المهر، ج۳ ص ۱۶، ط: المكتبة العلمية

(۱۹) إِنَّهُ لَا يُبَالَىٰ اِخْتِلَافُ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُوْلِ الْمَقْصُوْدِ. ❶

ترجمہ: مقصود کے حصول کے وقت سبب کے مختلف ہونے کی کوئی پرواہ نہیں کی جاتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب مقصود حاصل ہو جائے اس وقت اگر چہ سبب بدل جائے اس کی کوئی پرواہ نہیں ہوتی، کیونکہ اصل تو مقصود کا حصول ہے سبب تو ایک ذریعہ اور موصل ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر عورت نے ابھی تک مہر پر قبضہ نہیں کیا تھا کہ اس نے اس مہر مسمیٰ کو اپنے شوہر کو ہبہ کر دیا، پھر شوہر نے اس عورت کو دخول سے پہلے طلاق دیدی، ان میں کوئی ایک بھی دوسرے پر کسی چیز کا رجوع نہیں کر سکتا، یعنی ابھی نہ شوہر عورت سے نصف مہر مانگ سکتا ہے اور نہ عورت، اس لئے کہ طلاق قبل الدخول کی صورت میں عورت ''فنصف ما فرضتم'' کی مستحق ہوتی ہے اور نصفِ آخر شوہر کو ملتا ہے، اب شوہر جس چیز کا طلاق قبل الدخول کی صورت میں مستحق تھا بعینہ وہی شے مستحقہ ہبہ کی صورت میں اس تک پہنچ چکی ہے اور مقصود بھی شے مستحق کا بعینہ پہنچنا تھا اور جب مقصود حاصل ہو جائے تو سبب کے اختلاف کی کوئی پرواہ نہیں ہوتی، یہاں شوہر کو اس کا نصف حصہ تو مل ہی گیا مزید نصف اور بھی ہبہ کی صورت میں مل گیا، اور اصول ہے ''لا يبالى باختلاف السبب عند حصول المقصود'' یہ اس طرح ہے جیسے زید کے بکر پر سو (۱۰۰) روپے قرض ہے، پھر بکر نے زید سے دوسو (۲۰۰) روپے قرض لیا، اب خواہ بکر زید کو دوسو روپے دے کر اپنا سو روپیہ واپس لے یا پھر سو روپے دے کر اپنا سو روپے وضع کرادے دونوں صورتیں برابر ہیں، اس لئے کہ حصولِ مقصود کے وقت اختلافِ سبب کی پرواہ نہیں کی جاتی۔ اس کی مثال یہ مسئلہ بھی ہے کہ مشتری نے بیع فاسد کی صورت میں مبیع پر قبضہ کیا پھر مشتری نے وہی مبیع بائع کو ہبہ کر دی تو قیمت کا ضامن نہیں ہوگا اس لئے کہ مقصود حاصل ہو گیا اور اختلافِ سبب کا اعتبار نہیں ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص ۳۵۰، ط: رحمانیہ

❷ وَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ عَيْنُ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنْ نِصْفِ الْمَهْرِ فَلَا يُبَالَى بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ نَظِيرُهُ بَاعَ بَيْعًا فَاسِدًا وَقَبَضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِلْبَائِعِ لَا يَضْمَنُ قِيمَتَهُ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَلَا اعْتِبَارَ بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ.

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص۱۴۷، ط: المطبعة الكبرى الأميرية =

(۲۰) إِنَّ الْبَيْعَ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُضَايَقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَامَحَةِ. ❶

ترجمہ: بیع کی بنیاد تنگی اور ٹال مٹول پر ہے بر خلاف نکاح کے اس کا مدار چشم پوشی اور آسانی پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع کی بنیاد مشقت، تنگی اور ٹال مٹول پر ہے، جبکہ نکاح کی بنیاد یسر اور سہولت پر ہے، یعنی بعض چیزیں ایسی ہیں جو بیع میں تو قابل برداشت نہیں ہوتیں لیکن نکاح میں برداشت ہوتی ہیں اس لئے کہ نکاح کی بنیاد آسانی پر ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی عورت سے نکاح کیا حیوان پر یعنی مہر میں حیوان مقرر کیا لیکن وصف نہیں بیان کیا، مثلاً اعلیٰ ہونا، متوسط ہونا، ردی ہونا وغیرہ، البتہ جنس حیوان بیان کیا مثلاً بکری یا گائے وغیرہ، تو یہ نکاح درست ہوگا، اب شوہر پر متوسط درجے کا حیوان دینا لازم ہوگا، کیونکہ اگرچہ شوہر نے حیوان کی صفت بیان نہیں کی لیکن چونکہ نکاح کی بنیاد سہولت پر ہے اسی وجہ سے وصف میں جہالت برداشت کی جائے گی لیکن اگر بیع میں وصف بیان نہ کیا گیا ہو تو بیع درست نہیں ہوگی، یہاں تک کہ معمولی عیب کی وجہ سے بھی مبیع کو لوٹا دیا جائے گا اس لئے کہ بیع کی بنیاد تنگی پر ہے اور نکاح کی بنیاد نرمی اور آسانی پر ہے اس لئے جہالت برداشت کی جاتی ہے جیسے مہر مثل میں جہالت۔ یاد رہے کہ نکاح میں بیانِ جنس ضروری ہے اگر جنس بھی بیان نہ کی تو نکاح نہیں ہوگا اس لئے کہ جب جنس معلوم نہ ہو تو وصف بھی معلوم نہیں ہو سکتا، البتہ بیانِ وصف ضروری نہیں ہے، بر خلاف بیع کہ اس میں جنس اور وصف دونوں کی وضاحت ضروری ہے۔ ❷

= وَوَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ عَيْنُ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ عَنْ نِصْفِ الْمَهْرِ وَلَا يُبَالَى بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ وَلَهُ نَظَائِرُ مِنْهَا مَا فِي مِعْرَاجِ الدِّرَايَةِ الْغَاصِبُ إِذَا وَهَبَ الْمَغْصُوبَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج۳ ص ۱۶۹ ط: دار الكتاب الإسلامي

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص ۳۵۲، ط: رحمانيه

❷ وَلِأَنَّ جَهَالَةَ الْوَسَطِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِثْلُ جَهَالَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَقَلُّ فَتِلْكَ الْجَهَالَةُ لَمَّا لَمْ تَمْنَعْ صِحَّةَ تَسْمِيَةِ الْبَدَلِ، فَكَذَا هَذِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَصِحُّ تَسْمِيَتُهُ ثَمَنًا فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ =

(۲۱) إِنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ. ❶

ترجمہ: نکاح شروطِ فاسدہ سے باطل نہیں ہوتا برخلاف بیع کے (وہ شروطِ فاسدہ سے باطل ہوجاتی ہے)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح میں اگر ایسی شرط لگائی جو مقتضائے عقد کے خلاف ہو یعنی شرطِ فاسد تو اس سے نکاح باطل نہ ہوگا بلکہ وہ شرطِ فاسد خود باطل ہوگی برخلاف بیع کے کہ بیع شرط فاسد سے فاسد ہوجاتی ہے۔اس کی وجہ یہ ہے کہ بیع میں مقصود مال ہوتا ہے جبکہ نکاح میں مقصود مال نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمان نے شراب یا خنزیر کو مہر بنا کر کسی عورت سے نکاح کیا تو یہ نکاح تو درست ہوگا لیکن اس عورت کو شراب یا خنزیر کی جگہ مہر مثل ملے گا، اس لئے کہ شراب اور خنزیر کی شرط لگانا شرطِ فاسد ہے اور نکاح شرط فاسد سے فاسد نہیں ہوتا لہٰذا نکاح بدستور باقی رہے گا، مسلمان کے حق میں شراب یا خنزیر کا تملک اور تملیک محال ہے، اس لئے اس کا تسمیہ فاسد ہوگا اور فسادِ تسمیہ کی صورت میں مہر مثل لازم ہوتا ہے، اس لئے یہاں بھی مہر

= لَا يَحْتَمِلُ جَهَالَةَ الْبَدَلِ أَصْلًا قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ، وَالنِّكَاحُ يَحْتَمِلُ الْجَهَالَةَ الْيَسِيرَةَ مِثْلَ جَهَالَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْبَيْعِ عَلَى الْمُضَايَقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ، فَالْجَهَالَةُ فِيهِ وَإِنْ قَلَّتْ تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَمَبْنَى النِّكَاحِ عَلَى الْمُسَامَحَةِ وَالْمُرُوءَةِ، فَجَهَالَةُ مَهْرِ الْمِثْلِ فِيهِ لَا تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ فَهُوَ الْفَرْقُ.

بدائع الصنائع: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص۲۸۳، ط: دار الكتب العلمية

وَإِنَّمَا صَحَّتْ التَّسْمِيَةُ مَعَ هَذِهِ الْجَهَالَةِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ مُعَاوَضَةُ مَالٍ بِغَيْرِ مَالٍ فَجَعَلْنَا الْتِزَامَ الْمَالِ ابْتِدَاءً حَتَّى لَا يَفْسُدَ بِأَصْلِ الْجَهَالَةِ كَالدِّيَةِ وَالْأَقَارِيرِ وَشَرَطْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى مَالًا وَسَطُهُ مَعْلُومٌ رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ وَذَلِكَ عِنْدَ إِعْلَامِ الْجِنْسِ، لِأَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْجَيِّدِ وَالرَّدِيءِ وَالْوَسَطُ ذُو حَظٍّ مِنْهُمَا بِخِلَافِ جَهَالَةِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ وَاسِطَةٌ لِاخْتِلَافِ مَعَانِي الْأَجْنَاسِ وَبِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُضَايَقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ أَمَّا النِّكَاحُ فَمَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَامَحَةِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج۳ ص۱۷۵ ط: دار الكتاب الإسلامي

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص۳۵۲، ط: رحمانيه

مثل لازم ہوگا، برخلاف بیع کے وہ شروطِ فاسدہ سے فاسد ہوجاتی ہے، چنانچہ اگر کسی شخص نے بیع میں خمر یا خنزیر کو ثمن بنایا تو بیع فاسد ہوجائے گی، اس لئے کہ بیع کا مدار تنگی اور مشقت پر ہے، جبکہ نکاح کا دارومدار مسامحت اور نرمی پر ہے۔ بیع شرطِ فاسد سے فاسد اس لئے ہوتی ہے کہ شرط میں ربا کا معنی ہوتا ہے جو اُسے فاسد کردیتا ہے۔ بیع میں مال کا مبادلہ مال کے ساتھ ہوتا ہے جبکہ نکاح میں ایسا نہیں ہوتا، بلکہ نکاح میں تو حقیقتاً مبادلہ ہی نہیں ہے، نکاح تو اُس وقت بھی درست ہوتا ہے جبکہ اس میں مہر نہ ہونے کی شرط لگائی جائے، ایسی صورت میں مہر مثل لازم ہوتا ہے۔ ❶

(٢٢) إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيَةُ تُعْتَبَرُ الْإِشَارَةُ عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ. ❷

ترجمہ: جب اشارہ اور تسمیہ دونوں جمع ہوجائیں تو امام ابوحنیفہ کے نزدیک اشارہ کا اعتبار ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب ایک چیز کے بارے میں اشارہ اور تسمیہ جمع ہو جائیں تو امام صاحب کے نزدیک اشارہ معتبر ہوگا نہ کہ تسمیہ، یعنی حکم اشارے کی بناء پر مرتب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی عورت سے نکاح کیا اور کہا اس مٹکے میں جو سرکہ ہے اس پر میں آپ سے نکاح کرتا ہوں اور مٹکے کی طرف اشارہ کیا، جب اس مٹکے کو دیکھا گیا تو اس میں سرکہ نہیں تھا بلکہ شراب تھی، تو اس صورت میں شوہر پر مہر مثل لازم

---

❶ وَلَكِنَّا نَقُولُ: هُمَا شَرَطَا قَبُولَ الْخَمْرِ، وَهُوَ شَرْطٌ فَاسِدٌ إِلَّا أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ، وَشَرْطُ صِحَّةِ التَّسْمِيَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى مَالًا فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَطَلَتْ التَّسْمِيَةُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ لَهَا عِوَضًا فَلِهَذَا كَانَ لَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا وَهَكَذَا نَقُولُ فِي الْبَيْعِ: إِنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ ثَمَنًا، وَالْبَيْعُ يَفْسُدُ عِنْدَ عَدَمِ تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب النكاح، باب المهر، ج٥ ص٨٩، ط: دار المعرفة

وَهُوَ مَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ فَإِنَّ الْمُسَمَّى لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ فَكَانَ شَرْطُ قَبُولِهِ شَرْطًا فَاسِدًا غَيْرَ أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فَيَصِحُّ النِّكَاحُ وَيَلْغُو الشَّرْطُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ.

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج٢ ص١٥١، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج٢ ص٣٥٢، ط: رحمانيه

ہوگا کیونکہ یہاں اشارہ اور تسمیہ دونوں جمع ہو گئے اور جب اشارہ اور تسمیہ جمع ہو جائیں تو امام صاحب کے نزدیک اشارہ کا اعتبار ہوتا ہے، یہاں اشارے اور تسمیہ کا اجتماع ہے اور تعارف اور شناخت کے اعتبار سے اشارہ تسمیہ پر غالب ہوتا ہے، اس لئے کہ اشارہ کرنا ایسا ہے گویا اُس چیز پر ہاتھ رکھنا ہے اور ہاتھ رکھنے سے شے دوسرے سے ممتاز ہو جاتی ہے اور اس میں غیر کا احتمال نہیں رہتا، برخلاف نام لینے کے اس لئے کہ بسا اوقات لفظ کا استعمال ہوتا ہے اور اُس سے مراد غیر ما وضع لہ ہوتا ہے۔ ❶

(۲۳) إِنَّ وُجُوبَ الْمُسَمَّى وَإِنْ قَلَّ يَمْنَعُ وُجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ. ❷

ترجمہ: مہر مسمی کا وجوب اگر چہ کم ہو مہر مثل کے وجوب سے مانع ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب عقد کے وقت جتنا مہر مقرر کر دیا جائے اگر چہ یہ مقرر کردہ مہر کم ہو لیکن یہ مہر مثل کے وجوب کو روکتا ہے یعنی مہر مثل لازم نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے دو متعین غلام پر عقد نکاح کیا یعنی یہ کہا کہ میں آپ سے ان دو غلاموں پر نکاح کرتا ہوں جبکہ ان میں سے ایک آزاد تھا، تو اس صورت میں اس عورت کے لئے صرف وہ ایک غلام ہی ہوگا جبکہ اس غلام کی قیمت دس دراہم کے برابر ہو، اس لئے کہ اس شخص نے مہر مقرر کیا تھا اور مہر مسمی مہر مثل کے وجوب کے لئے مانع ہے، لہذا یہاں بھی یہ مہر مسمی یعنی غلام مہر مثل کے وجوب کے لئے مانع ہوگا، مہر مثل مسمی کا بدل ہوتا ہے اور بدل اور مبدل ایک ساتھ جمع نہیں ہوتے، اس لئے دوسرا غلام اقلِ مہر یعنی دس درہم کی مالیت کا ہے تو وہی مسمی واجب ہوگا۔ دوسرا غلام چونکہ آزاد ہے اور آزاد مہر نہیں بن سکتا،

---

❶ (أَبْلَغَ فِي الْمَقْصُودِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ) لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِمَنْزِلَةِ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الشَّيْءِ، وَيَحْصُلُ بِهَا كَمَالُ التَّمْيِيزِ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى الشَّيْءِ وَارِدَةٌ غَيْرُ مُمْتَنِعَةٍ، وَأَمَّا التَّسْمِيَةُ فَمِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ، وَيَجُوزُ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ وَإِرَادَةُ غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ.

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۳ ص ۳۵۹، ط: دار الفكر

وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْإِشَارَةَ قَدْ اجْتَمَعَتْ مَعَ التَّسْمِيَةِ فَتُعْتَبَرُ الْإِشَارَةُ لِكَوْنِهَا أَبْلَغَ فِي الْمَقْصُودِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ.

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص ۱۵۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص ۳۵۳، ط: رحمانیہ

اس لئے کہ وہ مال نہیں ہے، تو اس کا ذکر کرنا لغو ہوگا، گویا نکاح ہوا مگر دوسرے غلام کے بدلے، لہذا یہی لازم ہوگا، مہر مثل لازم نہیں ہوگا اس لئے کہ وہ مسمی کے ساتھ جمع نہیں ہوتا۔ ❶

(۲۴) إِنَّ النَّسَبَ يُحْتَاطُ فِيْ إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءً لِلْوَلَدِ. ❷

ترجمہ: بچے کی افزائش زندگی کے لئے ثبوتِ نسب میں احتیاط برتی جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ولد کے نسب ثابت کرنے میں احتیاط برتی جاتی ہے، بچے کو زندگی دینے اور اس کے مستقبل کو سنورانے اور تابناک بنانے کے لئے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نکاح فاسد میں بچے کا نسب ثابت ہوگا، یعنی اگر کسی شخص نے نکاح فاسد کیا اور اس سے بچہ پیدا ہوا تو اس بچے کا نسب اس واطی سے ثابت ہوگا اور نسب کے ثبوت کی مدت کا اعتبار دخول کے وقت سے ہوگا، اسی وقت سے مدتِ نسب کا اعتبار ہوگا، اسی شوہر سے اس عورت کے بچے کا نسب ثابت ہوگا کیونکہ یہ نکاح اگر چہ فاسد ہے مگر اس میں ایجاب وقبول موجود ہے، اس لئے اس میں نکاح صحیح کا بھی شبہ ہے، لہذا اس شبہ کو بنیاد بنا کر اس پر نسب کا ترتب ہوگا۔ اگر نسب کو ثابت نہ مانا جائے تو بچے کے لئے کوئی مربی نہیں ہوگا،

---

❶ (قَوْلُهُ وَإِذَا أَمْهَرَ عَبْدَيْنِ وَأَحَدُهُمَا حُرٌّ فَمَهْرُهَا الْعَبْدُ) يَعْنِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا سَاوَى عَشَرَةَ دَرَاهِمَ وَإِلَّا كَمُلَ لَهَا الْعَشَرَةُ، لِأَنَّهُ مُسَمًّى وَوُجُوبُ الْمُسَمَّى وَإِنْ قَلَّ يَمْنَعُ وُجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَهَا الْعَبْدُ وَقِيمَةُ الْحُرِّ لَوْ كَانَ عَبْدًا؛ لِأَنَّهُ أَطْمَعَهَا سَلَامَةَ الْعَبْدَيْنِ وَعَجَزَ عَنْ تَسْلِيمِ أَحَدِهِمَا فَتَجِبُ قِيمَتُهُ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج۳ ص ۱۸۰ ط: دار الكتاب الإسلامي

لأن المسمى ومهر المثل لا يجتمعان، بيان هذه أن أبا حنيفة يعتبر الإشارة، والإشارة إلى البحر تخرجه عن العقد، فكانت تسمية العبد الباقي لغواً، فكأنه تزوجها على عبد، وليس لها إلا ذلك، ولا يجب مهر المثل لأنهما لا يجتمعان.

البناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۵ ص ۱۷۹، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص ۳۵۳، ط: رحمانیہ

بچہ ضائع ہو جائے گا اور اس کا مستقبل تاریک ہو جائے گا۔ ❶

(۲۵) إِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أَبِيهِ. ❷

ترجمہ: انسان اپنے باپ کی قوم کی جنس سے ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان اپنے باپ کی قوم کی جنس میں سے ہوتا ہے، یعنی جنسیت میں باپ کا اعتبار ہوتا ہے اور نسبت بھی باپ کی طرف ہوتی ہے، بایں وجہ مہر مثل میں بھی باپ کے قبیلے کی عورتوں کا اعتبار ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ عورت کے مہر مثل کا اعتبار اس کی بہنوں اور پھوپھیوں اور چچا زاد بہنوں کے ساتھ ہوگا، یعنی باپ کی طرف جو قبیلہ ہے اس کی عورتوں کے ساتھ مہر مثل کا اعتبار ہوگا اور ماں کی طرف سے جو قبیلہ ہے اس کی عورتوں کا اعتبار نہیں ہوگا۔ البتہ اگر ماں بھی باپ کے قبیلے میں سے ہو جیسے ماں باپ کی چچا زاد ہو تو اس صورت میں ماں کے مہر مثل کا بھی اعتبار ہوگا ورنہ نہیں، کیونکہ ہر انسان اپنے باپ کی قوم کا ہم جنس ہوتا ہے اور ہر شے کی قیمت اس کی ہم جنس چیز میں غور کرنے سے معلوم ہوتی ہے، اس لئے والد کی قرابت دار

---

❶ (وَيَثْبُتُ النَّسَبُ) أَيْ نَسَبُ الْوَلَدِ الْمَوْلُودِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ لِأَنَّ النَّسَبَ يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءً لِلْوَلَدِ فَيَتَرَتَّبُ عَلَى الثَّابِتِ مِنْ وَجْهٍ وَيُعْتَبَرُ مُدَّةُ النَّسَبِ مِنْ وَقْتِ الدُّخُولِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص۱۵۳، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

(قَوْلُهُ وَيَثْبُتُ النَّسَبُ) أَيْ نَسَبُ الْمَوْلُودِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ، لِأَنَّ النَّسَبَ مِمَّا يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءً لِلْوَلَدِ فَيَتَرَتَّبُ عَلَى الثَّابِتِ مِنْ وَجْهٍ أَطْلَقَهُ فَأَفَادَ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِغَيْرِ دَعْوَةٍ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ وَتُعْتَبَرُ مُدَّةُ النَّسَبِ وَهِيَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الدُّخُولِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْفَاسِدَ لَيْسَ بِدَاعٍ إِلَيْهِ وَالْإِقَامَةُ بِاعْتِبَارِهِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ قِيَاسًا عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشَايِخُ أَفْتَوْا بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ لِبُعْدِ قَوْلِهِمَا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج۳ ص۱۸۴ ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص۳۵۴، ط: رحمانیہ

عورتوں کے مہر کو دلیل بنا کر اور اسے سامنے رکھ کر مہر مثل کا فیصلہ ہوگا۔ بسا اوقات ماں باندی ہوتی ہے اور بیٹی قرشی ہوتی ہے والد کے تابع ہو کر۔ ❶

(۲۶) إِنَّ الْقَوْلَ فِي الدَّعَاوَى قَوْلُ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ. ❷

ترجمہ: طرفین کے نزدیک دعووں میں اُس شخص کا قول معتبر ہوتا ہے جس کے حق میں ظاہر حال شاہد ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دعووں میں اس شخص کے قول کا اعتبار ہوگا جس کے لئے ظاہر حال شاہد ہو یعنی جس کا قول ظاہر کے موافق ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر میاں بیوی کا مہر میں اختلاف ہو گیا یعنی عورت زیادہ مہر کا دعوی کرتی ہے اور شوہر اس زیادتی کا انکار کرتا ہے، تو اس صورت میں مہر مثل کے مکمل ہونے کی حد تک عورت کا قول معتبر ہوگا اور مہر مثل سے زیادہ کی صورت میں شوہر

---

❶ وَلَكِنَّا نَقُولُ: قِيمَةُ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالرُّجُوعِ إِلَى قِيمَةِ جِنْسِهِ، وَالْإِنْسَانُ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أَبِيهِ لَا مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أُمِّهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأُمَّ قَدْ تَكُونُ أَمَةً، وَالْبِنْتُ تَكُونُ قُرَشِيَّةً تَبَعًا لِأَبِيهَا فَلِهَذَا أُعْتُبِرَ عَشِيرَتُهَا مِنْ قِبَلِ أَبِيهَا، وَلَا يُعْتَبَرُ مَهْرُهَا بِمَهْرِ أُمِّهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ أُمُّهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا بِأَنْ كَانَتْ بِنْتَ عَمِّهِ، فَحِينَئِذٍ يُعْتَبَرُ مَهْرُهَا لَا؛ لِأَنَّهَا أُمُّهَا بَلْ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ عَمِّ أَبِيهَا، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ مِنْ عَشِيرَتِهَا امْرَأَةٌ هِيَ مِثْلُهَا فِي الْحُسْنِ، وَالْجَمَالِ وَالسِّنِّ، وَالْمَالِ وَالْبَكَارَةِ؛ لِأَنَّ الْمُهُورَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب النكاح، باب المهر، ج۵ ص ۶۴، ط: دار المعرفة

وَإِنَّمَا يُضَافُ إِلَى أَقَارِبِ الْأَبِ لِأَنَّ النَّسَبَ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ قِيمَةَ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالرُّجُوعِ إِلَى قِيمَةِ جِنْسِهِ وَالْإِنْسَانُ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أَبِيهِ لَا مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أُمِّهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْأُمَّ قَدْ تَكُونُ أَمَةً وَالِابْنَةَ تَكُونُ قُرَشِيَّةً تَبَعًا لِأَبِيهَا (وَلَا يُعْتَبَرُ بِأُمِّهَا وَخَالَتِهَا إِذَا لَمْ تَكُونَا مِنْ قَبِيلَتِهَا) بِأَنْ يَكُونَ أَبُوهَا تَزَوَّجَ بِنْتَ عَمِّهِ فَإِنَّ أُمَّهَا وَخَالَتَهَا تَكُونُ مِنْ قَبِيلَتِهَا. وَقَوْلُهُ (لِمَا بَيَّنَّا) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَقِيمَةُ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالنَّظَرِ فِي قِيمَةِ جِنْسِهِ.

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۳ ص۳۶۸، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۲ ص ۳۵۶، ط: رحمانيه

کے قول کا اعتبار ہوگا، کیونکہ مہر مثل کے تمام ہونے تک عورت کا قول ظاہر کے موافق ہے اور ظاہر حال اس کے لئے شاہد ہے اس لئے کہ نکاح کے باب میں مہر مثل ہی موجبِ اصلی ہے، اور جس کے لئے ظاہر حال شاہد ہو اسی کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا مہر مثل کی تکمیل تک عورت کا قول معتبر ہوگا اور مہر مثل سے زیادہ کی صورت میں شوہر کا قول ظاہر حال کے موافق ہے اور جس کا قول ظاہر کے موافق ہو اسی کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا مہر مثل پر زیادتی کی صورت میں شوہر کا قول معتبر ہوگا۔ ❶

(۲۷) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُنكِرِ مَعَ الْيَمِينِ عِندَ اَبِي يُوسُفَ. ❷

ترجمہ: امام ابو یوسف کے نزدیک منکر کا قول اُس کی قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک جب مدعی کے پاس گواہ نہ ہوں تو اس صورت میں منکر کی بات کی تصدیق مع الیمین ہوگی، یعنی منکر کے حق میں فیصلہ یمین کے ساتھ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ میں امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک چاہے یہ اختلاف طلاق قبل الدخول کی صورت میں ہو یا طلاق بعد الدخول کی صورت میں، شوہر ہی کے قول کا اعتبار ہوگا، اس لئے کہ عورت زیادتی کا دعوی کرتی ہے اور شوہر اس زیادتی کا منکر ہے، اور منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی شوہر کا قول مع الیمین معتبر ہوگا۔ ❸

---

❶ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مُدَّعِيَةٌ لِلزِّيَادَةِ وَهُوَ يُنكِرُهَا وَلَهُمَا أَنَّ الْقَوْلَ فِي الدَّعَاوَى قَوْلُ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ. وَالظَّاهِرُ شَاهِدٌ لِمَنْ يَشْهَدُ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ فِي بَابِ النِّكَاحِ وَصَارَ كَالصَّبَّاغِ مَعَ رَبِّ الثَّوْبِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي مِقْدَارِ الْأَجْرِ تُحَكَّمُ قِيمَةُ الصَّبْغِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج٣ ص ١٩٣ ط: دار الكتاب الإسلامى

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج٢ ص ٣٥٦، ط: رحمانیہ

❸ (لأبى يوسف أن المرأة قد تدعى الزيادة، والزوج ينكر، والقول قول المنكر مع يمينه، إلا أن يأتى بشىء يكذبه الظاهر فيه) بأن ذكر أقل من عشرة دراهم؛ لأن ظاهر الشرع ينكره، وظاهر الحال يكذبه.

البناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج٥ ص ١٩٢، ط: دار الكتب العلمية

(۲۸) مَنْ كَانَتْ بَيِّنَةُ خِلافِ الظَّاهِرِ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ. ❶

ترجمہ: جس کے گواہ ظاہر کے خلاف ہوں تو اس کے گواہ مقبول ہوں گے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس آدمی کے گواہ ظاہر کے خلاف ہوں تو اُن کی گواہی قبول کی جائے گی، اس لئے جس کے گواہ خلاف ظاہر ہوں گے وہ مدعی ہوگا اور مدعی کا بینہ قبول ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ کی پہلی صورت میں یعنی جب مہر مثل ایک ہزار ہو یا ایک ہزار سے کم ہو اور بیوی دو ہزار کا دعویٰ کرتی ہو، اور دونوں میاں بیوی نے گواہ بھی پیش کر دیئے تو عورت کے گواہ قبول کئے جائیں گے، کیونکہ جب مہر مثل ایک ہزار یا اس سے کم ہو اور گواہ دو ہزار کی گواہی دیں تو یہ خلافِ ظاہر کی گواہی دے رہے ہیں اور جس کے گواہ ظاہر کے خلاف ہوں وہ مقبول ہوتے ہیں، لہذا پہلی صورت میں عورت کے گواہ مقبول ہوں گے اور دوسری صورت میں یعنی جب مہر مثل دو ہزار یا زیادہ ہو اور شوہر ہزار کا دعویٰ کرتا ہو تو شوہر کے گواہ مقبول ہوں گے، وجہ وہی ہے جو ابھی گزری ہے۔ ❷

(۲۹) إِنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ فِي بَابِ النِّكَاحِ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ خِلافًا لِأَبِي يُوسُفَ. ❸

ترجمہ: نکاح کے باب میں طرفین کے نزدیک مہر مثل ہی موجبِ اصلی ہے، امام ابو یوسف کا اس میں اختلاف ہے۔

---

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۲ ص ۳۵۶، ۳۵۷، ط: رحمانيه

❷ (وَأَيُّهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ فِي الْوَجْهَيْنِ) أَيْ فِيمَا إِذَا شَهِدَ مَهْرُ الْمِثْلِ لِلزَّوْجِ وَفِيمَا إِذَا شَهِدَ مَهْرُ الْمِثْلِ لِلْمَرْأَةِ (تُقْبَلُ، وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ شَاهِدًا لِلزَّوْجِ (تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا لِأَنَّهَا تُثْبِتُ الزِّيَادَةَ وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي) وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ شَاهِدًا لِلْمَرْأَةِ تُقْبَلُ (بَيِّنَتُهُ لِأَنَّهَا تُثْبِتُ الْحَطَّ) وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الْبَيِّنَةَ تُثْبِتُ مَا لَيْسَ بِثَابِتٍ ظَاهِرًا.

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۳ ص ۳۷۶، ط: دار الفكر

❸ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۲ ص ۳۵۶، ط: رحمانيه

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طرفین کے نزدیک نکاح کے باب میں موجبِ اصلی مہر مثل ہے یعنی جب مہر مثل پر فیصلہ متعذر ہو اس وقت مہر مسمی واجب ہوتا ہے جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مہر مسمی موجب اصلی ہے یعنی جب مہر مسمی متعذر ہو جائے اس وقت مہر مثل کی طرف رجوع کرتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر میاں بیوی کا اصل مسمی میں اختلاف ہو جائے تو اس صورت میں بالاجماع مہر مثل واجب ہوگا، کیونکہ طرفین کے نزدیک تو اس لئے مہر مثل واجب ہوگا کہ ان کے نزدیک بابِ نکاح میں موجبِ اصلی مہر مثل ہی ہے اور امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک اس لئے مہر مثل واجب ہوگا کہ ان کے نزدیک جب مہر مسمی متعذر ہو جائے تو مہر مثل واجب ہوتا ہے اور یہاں بھی چونکہ مہر مسمی پر فیصلہ کرنا متعذر ہے لہذا مہر مثل ہی واجب ہوگا۔ ❶

(۳۰) إِنَّهُ لَا حُكْمَ لِمَهْرِ الْمِثْلِ عِنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا خِلَافًا لَهُمَا. ❷

ترجمہ: مہر مثل کا کوئی حکم نہیں ہے زوجین کے مرنے کے بعد امام صاحب کے نزدیک، صاحبین کا اختلاف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب میاں بیوی مر جائیں تو ان کی وفات کے بعد امام صاحب کے نزدیک مہر مثل کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، جبکہ صاحبین کے نزدیک بعد الوفاۃ بھی مہر مثل کا اعتبار ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر میاں بیوی مر جائیں جبکہ اس

---

❶ (وَلَوْ كَانَ الِاخْتِلَافُ فِي أَصْلِ الْمُسَمَّى) بِأَنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا التَّسْمِيَةَ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يُنْكِرُ التَّسْمِيَةَ (وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْإِجْمَاعِ) الْمُرَكَّبِ، أَمَّا عِنْدَهُمَا فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي التَّحْكِيمِ، وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَلِأَنَّهُ تَعَذَّرَ الْقَضَاءُ بِالْمُسَمَّى لِعَدَمِ ثُبُوتِ التَّسْمِيَةِ لِلِاخْتِلَافِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا لَوْ تَزَوَّجَهَا وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا مَهْرًا.

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۳ ص۳۷۷، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۲ ص۳۵۷، ط: رحمانیہ

عورت کے لئے مہر مقرر کیا تھا تو اس صورت میں عورت کے ورثاء کو یہ اختیار ہے کہ وہ شوہر کی میراث میں سے اس عورت کا مہر وصول کریں اور اگر عورت کے لئے مہر مقرر نہیں کیا تھا تو اس صورت میں عورت کے ورثاء کے لئے امام صاحب کے نزدیک کچھ بھی نہیں ہوگا جبکہ صاحبین کے نزدیک اس صورت میں مہر مثل ہوگا، کیونکہ امام صاحب کے نزدیک زوجین کی وفات کے بعد مہر مثل کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا، لہذا یہاں بھی بعد الوفاۃ مہر مثل کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، اور صاحبین کے نزدیک چونکہ بعد وفاۃ الزوجین مہر مثل کا اعتبار ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی مہر مثل کا اعتبار ہوگا اور عورت کے ورثہ شوہر کے ترکہ سے اس عورت کا مہر مثل وصول کریں گے۔ ❶

---

❶(وَإِذَا مَاتَ الزَّوْجَانِ وَقَدْ سَمَّى لَهَا مَهْرًا فَلِوَرَثَتِهَا أَنْ يَأْخُذُوا ذَلِكَ مِنْ مِيرَاثِ الزَّوْجِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَّى لَهَا مَهْرًا فَلَا شَيْءَ لِوَرَثَتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: لِوَرَثَتِهَا الْمَهْرُ فِي الْوَجْهَيْنِ مَعْنَاهُ) أَيْ مَعْنَى قَوْلِهِ لِوَرَثَتِهَا الْمَهْرُ فِي الْوَجْهَيْنِ (الْمُسَمَّى فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا إذَا سَمَّى (وَمَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي) وَهُوَ مَا إذَا لَمْ يُسَمِّ (أَمَّا الْأَوَّلُ) وَهُوَ وُجُوبُ الْمُسَمَّى (فَلِأَنَّ الْمُسَمَّى دَيْنٌ فِي ذِمَّتِهِ) إمَّا بِثُبُوتِهِ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ بِالتَّصَادُقِ (وَقَدْ تَأَكَّدَ بِالْمَوْتِ فَيُقْضَى مِنْ تَرِكَتِهِ) إذَا عُلِمَ أَنَّهُمَا مَاتَا مَعًا أَوْ لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ أَوَّلًا أَوْ عُلِمَ أَنَّ الزَّوْجَ مَاتَ أَوَّلًا، وَأَمَّا إذَا عُلِمَ أَنَّهَا مَاتَتْ أَوَّلًا فَيَسْقُطُ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ (وَأَمَّا الثَّانِي فَوَجْهُ قَوْلِهِمَا أَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ صَارَ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ كَالْمُسَمَّى فَلَا يَسْقُطُ بِالْمَوْتِ كَمَا إذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا) وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِهِ لَكِنْ اسْتَحْسَنَ.

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج۳ ص ۳۷۹، ط: دار الفكر

باب نکاح الرقیق

(۱۳۱) إِنَّ الْإِذْنَ فِي النِّكَاحِ يَنْتَظِمُ الْفَاسِدَ وَالْجَائِزَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا. ❶

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک نکاح میں اجازت نکاحِ فاسد اور جائز دونوں کوشامل ہوتی ہے، صاحبین کا اس میں اختلاف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک جب آقا اپنے غلام کونکاح کی اجازت دیدے تو اجازت مطلق ہوتی ہے یہ نکاح صحیح اور فاسد دونوں کوشامل ہوتی ہے، جبکہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک یہ اجازت صرف نکاح صحیح کی ہوتی ہے نہ کہ نکاحِ فاسد کی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنے غلام سے کہا کہ اس باندی سے نکاح کرلو، پس اس غلام نے اس باندی سے نکاح فاسد کرلیا تو امام صاحب کے نزدیک مہر میں اس غلام کو بیچا جائے گا جبکہ صاحبین کے نزدیک جب غلام آزاد ہو جائے گا تو اس سے مہر لیا جائے گا۔

امام صاحب کے نزدیک غلام مہر میں اس لئے بیچا جائے گا کہ اس کو آقا نے اجازت دی ہے اور چونکہ یہ اجازت نکاحِ صحیح کے ساتھ نکاحِ فاسد کو بھی شامل ہے، اس لئے کہ لفظ تزوج مطلق ہے جو دونوں کوشامل ہے، جب غلام آقا کی اجازت سے نکاح کرے تو غلام کو مہر میں بیچا جاتا ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی غلام کو بیچا جائے گا اور صاحبین کے نزدیک چونکہ یہ اجازت صرف نکاح صحیح کی ہوتی ہے تو جب غلام نے نکاح فاسد کیا تو گویا کہ آقا کی اجازت کے بغیر نکاح کیا اور غلام جب آقا کی اجازت کے بغیر نکاح کرلے تو اس صورت میں مہر غلام کی آزادی کے بعد لیا جاتا ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی مہر جب غلام آزاد ہو جائے گا تو اس سے لیا جائے گا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج۲ ص ۳۶۰، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ: وَالْإِذْنُ فِي النِّكَاحِ يَتَنَاوَلُ الْفَاسِدَ أَيْضًا) أَيْ كَمَا يَتَنَاوَلُ الصَّحِيحَ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَا لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الصَّحِيحَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النِّكَاحِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْإِعْفَافُ، وَالتَّحْصِينُ وَذَلِكَ بِالْجَائِزِ وَلَهُ أَنَّ اللَّفْظَ مُطْلَقٌ فَيَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَبَعْضُ الْمَقَاصِدِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ =

(۳۲) إِنَّ النَّفقَةَ تُقَابِلُ الْاِحْتِبَاسَ. ❶

❶الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ۲ ص ۳۶۱، ط: رحمانیہ

ترجمہ: خرچہ روکے رکھنے کے مقابلے میں ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شوہر پر بیوی کا جو نان نفقہ واجب ہوتا ہے یہ اس بیوی کو گھر میں روکے رکھنے کے عوض اور مقابلے میں ہوتا ہے، صرف عقد نکاح سے نفقہ واجب نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا اپنی باندی کا کسی شخص سے نکاح کردے اور باندی کو اپنی خدمت کے لئے روکے رکھے تو اس وقت باندی کا نان نفقہ اور سکنی کا انتظام آقا پر ہوگا، لیکن اگر آقا باندی کو شوہر کے ساتھ ایک مکان میں الگ کردے اور اپنا حقِ استخدام چھوڑ دے تو اس وقت باندی کا نان نفقہ اور سکنی وغیرہ شوہر پر لازم ہوگا، اس لئے کہ نفقہ احتباس کی وجہ سے ہوتا ہے، پس جس کی طرف سے احتباس پایا جائے گا نفقہ اُسی پر لازم ہوگا چاہے آقا ہو یا شوہر۔ ❷

(۳۳) إِنَّ الْقَتْلَ فِيْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا جُعِلَ إِتْلَافًا. ❸

ترجمہ: قتل کو دنیاوی احکام میں اِتلاف شمار کیا گیا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی کو قتل کرنا اس کو دنیاوی احکامات میں اتلاف شمار کرکے قتل عمد میں قاتل پر قصاص اور قتل خطا میں اس پر دیت واجب کی جاتی ہے۔ جس طرح قتل قصاص وغیرہ کے سلسلے میں اتلاف ہے اسی طرح مہر کے متعلق بھی وہ اتلاف ہوگا اور مہر کا اتلاف

= حَاصِلٌ كَالنَّسَبِ وَوُجُوبِ الْمَهْرِ، وَالْعِدَّةِ عَلَى اعْتِبَارِ وُجُودِ الْوَطْءِ وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي حَقِّ لُزُومِ الْمَهْرِ فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً نِكَاحًا فَاسِدًا وَدَخَلَ بِهَا لِأَنَّهُ يُبَاعُ فِي الْمَهْرِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا لَا يُطَالَبُ إِلَّا بَعْدَ الْعِتْقِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج۳ ص۲۰۸ ط: دار الكتاب الإسلامي

❷فَإِنْ بَوَّأَهَا مَعَهُ مَنْزِلًا فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ تُقَابِلُ الِاحْتِبَاسَ، وَلَوْ بَدَا لَهُ أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا بَعْدَ التَّبْوِئَةِ فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهَا كَمَا لَا يَسْقُطُ بِالنِّكَاحِ.

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ۲ ص ۱۶۴، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❸الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ۲ ص ۳۶۱، ط: رحمانیہ

یہی ہے کہ قاتل کو کچھ بھی مہر نہ ملے اور جو کچھ نکاح سے ثابت اور واجب ہوا تھا وہ ساقط ہو جائے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنی باندی کی کسی سے شادی کرادی پھر اس باندی کے ساتھ ابھی تک اس کے شوہر نے دخول نہیں کیا تھا کہ آقا نے اس باندی کو قتل کرڈالا تو اب امام صاحب کے نزدیک اس قاتل آقا کے لئے اس باندی کا مہر نہیں ہوگا یعنی یہ اس کے مہر سے محروم ہو جائے گا۔ کیونکہ قتل احکام دنیا میں تلف کرنا ہے اور جب آقا نے قبل الدخول اس باندی کو قتل کر دیا تو گویا کہ اس نے معوّض عنہ یعنی ملک بضع کو شوہر کے سپرد کرنے سے پہلے ہلاک کر دیا، جب مبدل اور معوض یعنی ملکِ بضع ہلاک ہو گیا تو اُس کا بدل یعنی مہر بھی ساقط ہو جائے گا اور آقا مہر سے محروم ہوگا، جس طرح مسلمان عورت نکاح کے بعد خلوت اور صحبت سے پہلے مرتد ہو جائے تو منع مبدل کی وجہ سے اُسے بھی بدل یعنی مہر سے محروم کیا جائے گا، اسی طرح یہاں بھی آقا مہر سے محروم ہوگا، جبکہ صاحبین یہ فرماتے ہیں کہ جس طرح طبعی موت مرنے سے مہر ساقط نہیں ہوتا اسی طرح قتل سے بھی مہر ساقط نہیں ہوگا اس لئے کہ وہ اپنے وقتِ مقرر پر مری ہے، اس لئے شوہر پر مہر لازم ہوگا اور وہ مہر آقا کو ملے گا، صاحبین کے قیاس کا جواب یہ ہے کہ قتل کو دنیاوی احکامات میں اِتلاف شمار کیا گیا ہے، جس طرح قتلِ عمد میں قاتل پر قصاص اور قتلِ خطاء میں دیت لازم ہوتی ہے، اسی طرح مہر کے سلسلے میں بھی یہ اتلاف شمار ہوگا اور قاتل کو کچھ مہر نہ ملے گا۔ ❶

(۳۴) إِنَّ جِنَايَةَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِيْ حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا. ❷

---

❶(قَوْلُهُ: وَيَسْقُطُ الْمَهْرُ بِقَتْلِ السَّيِّدِ أَمَتَهُ قَبْلَ الْوَطْءِ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَا عَلَيْهِ الْمَهْرُ لِمَوْلَاهَا اعْتِبَارًا بِمَوْتِهَا حَتْفَ أَنْفِهَا، وَهَذَا لِأَنَّ الْمَقْتُولَ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ وَلَهُ أَنَّهُ مَنَعَ الْمُبْدَلَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَيُجَازَى بِمَنْعِ الْبَدَلِ كَمَا إِذَا ارْتَدَّتْ الْحُرَّةُ وَكَمَا إِذَا قَتَلَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَالْقَتْلُ فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا جُعِلَ إِتْلَافًا حَتَّى وَجَبَ الْقِصَاصُ، وَالدِّيَةُ فَكَذَا فِي حَقِّ الْمَهْرِ أَفَادَ بِسُقُوطِهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقْبُوضًا سَقَطَ عَنْ ذِمَّةِ الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَ مَقْبُوضًا لَزِمَهُ رَدُّ جَمِيعِهِ عَلَى الزَّوْجِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج۳ ص۲۱۳، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج۲ ص۳۶۱، ط: رحمانيه

ترجمہ: انسان کا اپنی ذات پر جنایت کرنا دنیاوی احکام کے حق میں معتبر نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان جب اپنی ذات پر جنایت کر بیٹھے مثلاً اپنے آپ کو قتل کر دے تو دنیاوی احکام میں اس جنایت کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا، یعنی اس پر قتل کے احکام جاری نہیں ہوتے گو کہ آخرت میں اس کی باز پرس ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آزاد عورت کے شوہر نے اس کے ساتھ دخول سے پہلے اپنے آپ کو قتل کر دیا تو اس صورت میں اس عورت کے لئے مہر ہوگا یعنی اس عورت کے ورثاء کو اس کا مہر ملے گا کیونکہ اس عورت نے اپنی ذات پر جنایت کی ہے اور انسان کا اپنی ذات پر جنایت کرنا دنیاوی احکام کے حق میں معتبر نہیں ہے، اس لئے خودکشی کرنے والے کو غسل دیا جاتا ہے اور اس کی نماز جنازہ پڑھی جاتی ہے، خودکشی کرنا طبعی موت مرنے کے مشابہ ہے اور عورت کے طبعی موت مرنے کی صورت میں مہر ساقط نہیں ہوتا، لہٰذا خودکشی کرنے کی صورت میں بھی مہر ساقط نہیں ہوگا اور اس کا ولی اس کی جانب سے اس پر قبضہ کرے گا۔ ❶

(۳۵) إِنَّ حَاجَةَ الْمَرْءِ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ دُوْنَ إِلَى إِبْقَاءِ نَفْسِهِ. ❷

ترجمہ: ابقائے نسل کی حاجت ابقائے نفس کی حاجت سے کم درجے کی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان کو اپنی نفس کی بقاء کی ضرورت زیادہ ہوتی ہے بنسبت اپنی نسل کو باقی رکھنے کی ضرورت سے کیونکہ پہلے جان کی بقاء ہے یعنی خود باقی رہے گا تو نسل بھی باقی رہے گی۔

---

❶ (لَا بِقَتْلِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا قَبْلَهُ) أَيْ لَا يَسْقُطُ الْمَهْرُ بِقَتْلِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا وَفِيهِ خِلَافُ زُفَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ يَقُولُ إِنَّهَا فَوَّتَتْ الْمُبْدَلَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَيَفُوتُ الْبَدَلُ كَقَتْلِ الْمَوْلَى أَمَتَهُ وَتَقْبِيلِهَا ابْنَ زَوْجِهَا وَلَنَا أَنَّ جِنَايَةَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ أَصْلًا وَلِهَذَا إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ. وَوَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ قَتْلَ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا لَوْ اُعْتُبِرَ تَفْوِيتًا لِلْمَهْرِ إِنَّمَا يَكُونُ تَفْوِيتًا بَعْدَ مَوْتِهَا وَبِالْمَوْتِ يَنْتَقِلُ الْمَهْرُ إِلَى وَرَثَتِهَا فَلَا يَسْقُطُ؛ لِأَنَّهُ لِلْوَرَثَةِ لَا لَهَا.

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٢ ص ١٦٥، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٢ ص ٣٦٢، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے اپنے بیٹے کی باندی سے وطی کر لی تو باپ اس باندی کا مالک بن جائے گا لیکن قیمت کے ساتھ یعنی بیٹے کو اس باندی کی قیمت دے گا، اور اگر باپ نے اپنے آپ کو بچانے اور زندہ رکھنے کے لئے بیٹے کا کھانا کھالیا تو اس پر کچھ لازم نہ ہوگا یعنی قیمت وغیرہ، کیونکہ کھانے کی طرف ضرورت اپنے نفس کو باقی رکھنے کے لئے ہوتی ہے اور باندی کے ساتھ مباشرت کی ضرورت اپنی نسل کو باقی رکھنے کے لئے ہے، اور اپنے نفس کو باقی رکھنے کی ضرورت زیادہ ہے، اس لئے باپ پر کھانے کی صورت میں قیمت وغیرہ واجب نہ ہوگی اور باندی کے ساتھ وطی کی صورت میں قیمت واجب ہوگی۔ ❶

---

❶لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ تَمَلُّكِ مَالِ ابْنِهِ ابْتِدَاءً عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى إِبْقَاءِ نَفْسِهِ فَكَذَا لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ لَكِنَّ الْحَاجَةَ إِلَى إِبْقَاءِ النَّفْسِ أَشَدُّ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى إِبْقَاءِ النَّسْلِ وَلِهَذَا يَتَمَلَّكُ الطَّعَامَ بِغَيْرِ شَيْءٍ وَالْجَارِيَةَ بِالْقِيمَةِ وَيَحِلُّ لَهُ تَنَاوُلُ الطَّعَامِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ الْوَطْءُ وَيُجْبَرُ عَلَى إِنْفَاقِهِ عَلَيْهِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِ الْجَارِيَةِ إِلَيْهِ لِيَتَسَرَّى بِهَا الْأَبُ فَلِأَجْلِ الْحَاجَةِ جَازَ لَهُ التَّمَلُّكُ وَلِقُصُورِهَا وَعَدَمِ الضَّرُورَةِ إِلَيْهَا أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْقِيمَةَ صِيَانَةً لِمَالِ الْوَلَدِ مَعَ حُصُولِ مَقْصُودِ الْأَبِ إِذْ مِلْكُهُ مُحْتَرَمٌ وَزَوَالُهُ بِبَدَلٍ كَلَا زَوَالٍ فَرَاعَيْنَا فِيهَا الْحَقَّيْنِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج٣ ص ١٦٩ ط: دار الكتاب الإسلامي

باب نکاح أهل الشرک

(۳۶) إِنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيْ حَالَةِ الْبَقَاءِ وَلَا الْعِدَّةُ تُنَافِيْهَا. ❶

ترجمہ: شہادت حالتِ بقاء میں شرط نہیں ہے اور نہ ہی عدت حالت بقاء کی منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح کے باب میں شہادت صرف صحت کے لئے شرط ہے اور نکاح کی بقاء کے لئے شرط نہیں ہے یعنی بعد میں اگر گواہ مر بھی جائیں تب بھی نکاح برقرار رہے گا اور اسی طرح عدت گزارنا یہ بھی نکاح کے بقاء کی منافی نہیں ہے یعنی دونوں جمع ہو سکتے ہیں، جیسے شبہ سے وطی کی صورت میں عورت معتدہ بھی ہوتی ہے اور اس کا نکاح بھی باقی ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کافر مرد نے کافرہ عورت سے بغیر گواہوں کے نکاح کیا، یا وہ عورت کسی کافر کی معتدہ تھی جبکہ ایسا کرنا ان کے دین میں جائز تھا، پھر وہ دونوں میاں بیوی مسلمان ہو گئے تو امام صاحب کے نزدیک وہ اپنے نکاح پر برقرار ہوں گے اور تجدید نکاح کی ضرورت نہیں ہے کیونکہ شہادت اور معتدہ ہونا نکاح کے بقاء کے لئے شرط نہیں ہے، جب معاملہ ایسا ہے تو یہ اپنے نکاح پر برقرار رہیں گے۔ معتدة **الغیر** کے نکاح کو حرام قرار دینے کی دو صورتیں ہیں، (۱) شریعت کا حق بنا کر اسے حرام قرار دیا جائے۔ (۲) حق زوج کے طور پر اسے حرام قرار دیا جائے اور صورتِ مسئلہ میں مذکورہ دونوں صورتیں ممکن نہیں ہیں، حقِ شرع کے طور پر اسے حرام قرار دینا اس لئے ممکن نہیں ہے کہ کفار حقوقِ شرع کے مخاطب ہی نہیں ہیں اور حقِ زوج والی صورت اس لئے ممکن نہیں ہے کہ شوہر معتدة **الغیر** سے نکاح کی حرمت کا معتقد نہیں ہے، لہذا جب تحریم کے دونوں دروازے بند ہیں تو حرمت کا کوئی نیا دروازہ یا عدم جواز کی کوئی نئی راہ تلاش نہیں کی جائے گی اور کفار کے حق میں اِن کا مذکورہ نکاح درست سمجھا جائے گا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرک، ج۲ ص ۳۶۴، ط: رحمانیہ

❷ وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ حُرْمَةَ النِّكَاحِ إِنَّمَا هِيَ لِلْعِدَّةِ لِكَوْنِهِ نِكَاحَ الْمَنْكُوحَةِ مِنْ وَجْهٍ. وَثُبُوتُ الْعِدَّةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلشَّرْعِ أَوْ لِلزَّوْجِ لَا سَبِيلَ إِلَى الْأَوَّلِ (لِأَنَّهُمْ لَا يُخَاطَبُونَ بِحُقُوقِهِ) وَلِهَذَا لَا يُتَعَرَّضُ لَهُمْ فِي الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ، وَلَا إِلَى الثَّانِي (لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُهُ) لِأَنَّ هَذَا الْوَضْعَ عَلَى ذَلِكَ =

(۳۷) إِنَّ الْمَحْرَمِيَّةَ تُنَافِيْ بَقَاءَ النِّكَاحِ. ❶

ترجمہ: ذی رحم محرم ہونا نکاح کے بقاء کے منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ محرمیت یعنی وہ رشتے جو انسان پر حرام ہیں نہ ان سے ابتداءً نکاح ہوسکتا ہے اور نہ بقاءً۔محرمیت نکاح کے منافی ہے، محرمیت اور نکاح آپس میں دو متضاد چیزیں ہیں، دونوں ایک ساتھ جمع نہیں ہوسکتی، جب محرمیت ہوگی تو نکاح نہیں ہوگا اور جب نکاح باقی ہوگا تو محرمیت نہ ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مجوسی نے اپنی ماں یا بہن سے نکاح کرلیا پھر دونوں نے اسلام قبول کرلیا تو فوراً دونوں کے مابین تفریق کی جائے گی، کیونکہ ماں، بہن ذی رحم محرم ہیں اور محرمیت نکاح کے بقاء کی منافی ہے، دونوں جمع نہیں ہوسکتے، لہذا دونوں کے درمیان فرقت کی جائے گی۔جس طرح اگر کسی کا نکاح صغیرہ سے ہوا، پھر معلوم ہوا کہ وہ اس کی رضاعی بہن ہے تو نکاح باطل ہوگا اس لئے کہ محرمیت بقاءِ نکاح کے منافی ہے۔ ❷

= الْفَرْضِ وَكَأَنَّ النِّكَاحَ وَقَعَ ابْتِدَاءً صَحِيحًا لِلْوُجُودِ الْمُقْتَضِي وَهُوَ صُدُورُ الرُّكْنِ مِنْ أَهْلِهِ مُضَافًا إِلَى مَحَلِّهِ وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ (وَالشَّهَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا) وَلِهَذَا لَوْ مَاتَ الشُّهُودُ لَمْ يَبْطُلِ النِّكَاحُ.(وَكَذَا الْعِدَّةُ لَا تُنَافِي حَالَةَ الْبَقَاءِ كَالْمَنْكُوحَةِ إِذَا وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ) يَجِبُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ صِيَانَةً لِحَقِّ الْوَاطِءِ وَلَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ الْقَائِمُ.

العناية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج۳ ص ۴۱۴، ۴۱۵، ط: دار الفكر

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ج۲ ص ۳۶۵، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَتْ مَحْرَمُهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا) أَيْ لَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَحْرَمًا لِلْكَافِرِ فَإِنَّ الْقَاضِيَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إذَا أَسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا اتِّفَاقًا لِأَنَّ نِكَاحَ الْمَحَارِمِ لَهُ حُكْمُ الْبُطْلَانِ فِيمَا بَيْنَهُمْ عِنْدَهُمَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْعِدَّةِ وَوَجَبَ التَّعَرُّضُ بِالْإِسْلَامِ فَيُفَرَّقُ وَعِنْدَهُ لَهُ حُكْمُ الصِّحَّةِ فِي الصَّحِيحِ إلَّا أَنَّ الْمَحْرَمِيَّةَ تُنَافِي بَقَاءَ النِّكَاحِ فَيُفَرَّقُ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج۳ ص ۲۲۳ ط: دار الكتاب الإسلامي

(۳۸) إِنَّ الْإِسْلَامَ يَعْلُوْ وَلَا يُعْلَى. ❶

ترجمہ: اسلام غالب ہوتا ہے مغلوب نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اسلام ہمیشہ غالب رہے گا اور کفر مغلوب رہے گا یعنی کوئی ایسا فعل سرانجام دینا جس سے اسلام کی مغلوبیت آئے جائز نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ میں اگر میاں بیوی میں سے کسی ایک نے اسلام قبول کرلیا تب بھی دونوں میں تفریق کی جائے گی، کیونکہ دونوں میں سے ایک کے اسلام لانے سے اگر تفریق نہ کی جائے تو اس صورت میں اسلام کی مغلوبیت آئے گی جبکہ اسلام ہمیشہ غالب ہوتا ہے اور مغلوب نہیں ہوتا، لہذا اسلام کے غلبہ کو پیش نظر رکھتے ہوئے دونوں میں تفریق کی جائے گی۔ ❷

(۳۹) إِنَّ النِّكَاحَ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ. ❸

ترجمہ: نکاح اپنے عین کے لئے مشروع نہیں کیا گیا ہے بلکہ وہ تو اپنے مصالح کی غرض سے مشروع کیا گیا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شریعت نے نکاح صرف خواہشات نفسانی کو پورا کرنے کے لئے مشروع نہیں کیا بلکہ نکاح مصالح نکاح کے لئے مشروع کیا گیا ہے، نکاح کے

---

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ج۲ ص۳۶۵، ط: رحمانیہ

❷ (أما اعتقاد المصر) على دينه الباطل (لا يعارض إسلام المسلم، لأن الإسلام يعلو) على كل شيء (ولا يعلى) أي لا يعلى (عليه) شيء، فلا يعارضه إصرار الآخر على دينه. (ولو ترافعا) يعني ترافع كلاهما إلى الحاكم (يفرق بينهما بالإجماع؛ لأن مرافعتهما كتحكيمهما) يعني إذا حكما رجلا وطلبا منه حكم الإسلام له أن يفرق بينهما، فالقاضي أولى بذلك لعموم ولاينه.

البناية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج۵ ص۲۳۶، ۲۳۷، ط: دار الكتب العلمية

❸ الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ج۲ ص۳۶۵، ط: رحمانیہ

مصالح سکنی، ازدواج، توالد وتناسل وغیرہ ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ مرتدہ عورت نہ کسی مسلمان مرد سے نکاح کرسکتی ہے اور نہ کسی کافر سے، کیونکہ ان کے ساتھ نکاح مصالح نکاح کو شامل نہیں ہے یعنی ان کے مابین جو نکاح کے مصالح ہیں وہ حاصل نہیں ہوسکتے اور چونکہ نکاح ذات نکاح کی حیثیت سے مشروع نہیں ہے بلکہ مصالح نکاح کے لئے مشروع ہے، مرتدہ کو محبوس کیا جائے گا تاکہ وہ غور وفکر کرکے اپنے شبہات دور کرے، اور شوہر کی خدمت اس کو غور وفکر کرنے سے غافل کردے گی، اس لئے اس کے حق میں نکاح مشروع نہیں ہے، نیز مصالح نکاح زوجین کے درمیان حاصل نہیں ہوسکتا، نکاح لذاتہ مشروع نہیں ہے، بلکہ نکاح مصالح کے لئے مشروع ہے، اور نکاح کے مصالح سکنی، توالد وتناسل وغیرہ ہے۔ ❶

---

❶ وَأَمَّا الْمُرْتَدَّةُ فَلِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ لِلتَّأَمُّلِ وَخِدْمَةُ الزَّوْجِ تَشْغَلُهَا عَنْهُ وَلِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ بَيْنَهُمَا الْمَصَالِحُ، وَالنِّكَاحُ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ وَعَبَّرَ بِأَحَدٍ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لِيُفِيدَ الْعُمُومَ فَلَا يَتَزَوَّجُ الْمُرْتَدُّ مُسْلِمَةً وَلَا كِتَابِيَّةً وَلَا مُرْتَدَّةً وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمُرْتَدَّةَ مُسْلِمٌ وَلَا كَافِرٌ وَلَا مُرْتَدٌّ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج۳ ص ۲۲۴ ط: دار الكتاب الإسلامي

کتاب الرضاع

(۴۰) إِنَّ الْمَغْلُوْبَ غَيْرُ مَوْجُوْدٍ حُكْمًا. ❶

ترجمہ: مغلوب حکماً غیر موجود ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دو چیزوں میں سے ایک اگر غالب ہو اور دوسری مغلوب ہو تو یہ شے مغلوب حکم کے اعتبار سے معدوم شمار ہوگی یعنی حکم کا تعلق شے غالب سے ہوگا اور شے مغلوب پر حکم دائر نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر عورت کا دودھ پانی کے ساتھ مل جائے اور پھر بچے کو پلایا جائے اور حال یہ کہ دودھ غالب ہو یعنی دودھ زیادہ ہو بنسبت پانی کے تو اس صورت میں حرمتِ رضاعت ثابت ہو جائے گی، کیونکہ جب دودھ غالب ہے اور پانی مغلوب ہے اور شے مغلوب حکم کے اعتبار سے موجود نہیں ہوتی تو مذکورہ صورت میں بھی گویا پانی موجود نہیں ہے بلکہ سارا کا سارا دودھ ہے، تو ایسی صورت میں حرمت رضاعت ثابت ہو جائے گی، اور اگر معاملہ برعکس ہو جائے یعنی پانی غالب ہو اور دودھ مغلوب ہو تو حرمتِ رضاعت ثابت نہ ہوگی اس لئے کہ مغلوب اگر چہ حقیقتاً موجود ہوتا ہے، مگر حکماً وہ معدوم اور غیر موجود ہوتا ہے، جبکہ ثبوتِ حرمت کے لئے حقیقت اور حکم دونوں اعتبار سے اس کا وجود ضروری ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الرضاع، ج۲ ص ۳۷۱، ط: رحمانیہ

❷ (ونحن نقول: المغلوب غير موجود حكمًا، حيث لا يظهر لمقابلة الغالب، كما في اليمين) بأن حلف لا يشرب اللبن، فشرب لبنًا مغلوبًا بماء لا يحنث. لكن للخصم أن يجيب عنه ويقول: إن الأيمان مبنية على العرف، فلا يحنث، لأنه في العرف لا يسمى المغلوب لبنًا، أما الحرمة فمبنية على وجود اللبن، ولكن الأولى أن نقول: إن الحرمة لا تتعلق بصورة الإرضاع، ووجود اللبن كما في "الكبير "بالإجماع، بل يتعلق باعتبار إنشاز العظم، وإنبات اللحم، والمغلوب لا يحصل الإنشاز والإنبات، لأنه لا يحصل التغذي به.

البناية: كتاب الرضاع، ج۵ ص ۲۷۰، ط: دار الكتب العلمية

(۴۱) إِنَّ التَّابِعَ كَالْمَغْلُوبِ. ❶

ترجمہ: تابع مغلوب کی مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شے تابع ہو یعنی مقصود نہ ہو بلکہ تبعاً حاصل ہو جائے تو مغلوب کی مانند ہے امام صاحب کے نزدیک، اور مغلوب حکماً معدوم ہوتا ہے لہذا تابع بھی حکماً معدوم ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دودھ کھانے کے ساتھ مختلط ہو جائے تو اس صورت میں حرمتِ رضاعت ثابت نہ ہوگی اگر چہ امام صاحب کے نزدیک دودھ غالب ہو، اس لئے کہ حرمت کا دار و مدار نشو ونما پر موقوف ہے، اور نشو ونما کا تعلق غذا سے ہے، اور یہ بات اپنی جگہ مسلّم ہے کہ غذا کے سلسلے میں کھانا اصل ہے اور دودھ فرع اور تابع ہے اور تابع کا اعتبار نہیں ہوتا۔ غذائیت اور نشو ونما میں اصل کھانا ہے، دودھ تابع ہے پس یہ مغلوب کی مانند ہوا۔ نشو ونما کا تعلق چونکہ دودھ سے نہیں ہے اس لئے اس سے حرمت ثابت نہیں ہوگی۔ دودھ کھانے کے ساتھ مل جانے کی وجہ سے تابع ہو گیا اور تابع کے متعلق اصول ہے کہ ''لا اعتبار بالتوابع'' یعنی اثباتِ احکام میں توابع کا اعتبار نہیں ہوتا۔ ❷

(۴۲) إِنَّ الْجِنْسَ لَا يَغْلِبُ الْجِنْسَ. ❸

ترجمہ: جنس جنس پر غالب نہیں ہوتی۔

---

❶ الهداية: كتاب الرضاع، ج۲ ص ۳۷۱، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ: وَاللَّبَنُ الْمَخْلُوطُ بِالطَّعَامِ لَا يُحَرِّمُ) أَطْلَقَهُ فَأَفَادَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ اللَّبَنِ غَالِبًا بِحَيْثُ يَتَقَاطَرُ عِنْدَ رَفْعِ اللُّقْمَةِ أَوْ لَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ مَطْبُوخًا أَوْ لَا لِأَنَّ الطَّعَامَ أَصْلٌ، وَاللَّبَنَ تَابِعٌ فِيمَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَهُوَ التَّغَذِّي وَهُوَ مَنَاطُ التَّحْرِيمِ وَلِأَنَّ الْغَلَبَةَ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ حَالَةَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَعِدَةِ، وَفِي تِلْكَ الْحَالَةِ الطَّعَامُ هُوَ الْغَالِبُ وَقَالَا إِنْ كَانَ اللَّبَنُ غَالِبًا تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ نَظَرًا لِلْغَالِبِ، وَالْخِلَافُ فِيمَا إِذَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ أَمَّا الْمَطْبُوخُ فَلَا اتِّفَاقًا.

البحر الرائق: كتاب الرضاع، ج۳ ص ۲۴۵ ط: دار الكتاب الإسلامی

❸ الهداية: كتاب الرضاع، ج۲ ص ۳۷۱، ط: رحمانیہ

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام محمد اور امام زفر کے نزدیک جنس اپنی ہم جنس شے پر غالب نہیں آتی یعنی ایک جنس سے دوسری ہلاک اور ختم نہیں ہوتی کیونکہ دونوں مقصود میں متحد ہوتی ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو عورتوں کا دودھ آپس میں مل جائے تو امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک تحریم ان میں سے جو غالب ہوگا اس کے ساتھ متعلق ہوگی، یعنی جس عورت کا دودھ غالب ہوگا حرمت اسی سے متعلق ہوگی۔ جبکہ امام احمد اور امام زفر رحمہما اللہ کے نزدیک تحریم دونوں سے متعلق ہوگی یعنی دونوں عورتوں سے حرمتِ رضاعت ثابت ہوگی، کیونکہ دودھ آپس میں ہم جنس ہے، اور جنس جنس پر غالب نہیں آتی، بلکہ شے اپنی ہم جنس چیز کے ساتھ مل کر مؤکد اور مستحکم ہوتی ہے، مغلوب اور معدوم نہیں ہوتی، لہٰذا دونوں دودھ جب باہم مل گئے تو ان میں مزید تقویت پیدا ہوگی، اس لئے حرمت دونوں سے متعلق ہوگی اور کسی ایک کے ساتھ خاص نہیں ہوگی۔ ❶

(۴۳) إِنَّ الْمُحَرِّمَ فِي الرَّضَاعِ مَعْنَى النُّشُوءِ. ❷

ترجمہ: رضاعت میں حرمت کا تعلق نشو ونما سے ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حرمتِ رضاعت کی جو علت ہے وہ نشو ونما ہے یعنی جس غذا سے نشو ونما اور بڑھوتری ہوگی اُس سے حرمت رضاعت ثابت ہوگی، جس غذا سے نشو ونما نہ ہو اُس سے حرمت ثابت نہیں ہوگی۔

---

❶ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَثْبُتُ الْحُرْمَةُ مِنْهُمَا جَمِيعًا وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ وَجْهُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ أَنَّ اللَّبَنَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَالْجِنْسُ لَا يَغْلِبُ الْجِنْسَ فَلَا يَكُونُ خَلْطُ الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ اسْتِهْلَاكًا فَلَا يَصِيرُ الْقَلِيلُ مُسْتَهْلَكًا فِي الْكَثِيرِ فَيُغَذِّي الصَّبِيَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَدْرِهِ بِإِنْبَاتِ اللَّحْمِ وَإِنْشَازِ الْعَظْمِ أَوْ سَدِّ الْجُوعِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يَسْلُبُ قُوَّةَ الْآخَرِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ خَلْطَ الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ لَا يَكُونُ اسْتِهْلَاكًا لَهُ أَنَّ مَنْ غَصَبَ مِنْ آخَرَ زَيْتًا فَخَلَطَهُ بِزَيْتِ آخَرَ اشْتَرَكَا فِيهِ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا.
بدائع الصنائع: كتاب الرضاع، ج۴ ص۱۰، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الرضاع، ج۲ ص۳۵۳، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی عورت کے پستان سے نکالے ہوئے دودھ کو آلہ حقنہ میں رکھ کر نچلے حصے کے کسی مقام سے بچے کے پیٹ میں پہنچایا گیا تو اس سے رضاعت ثابت نہیں ہوگی، اس لئے کہ ثبوتِ رضاعت کے لئے نشو ونما کا پایا جانا ضروری ہے اور نشو ونما کا وجود اسی وقت ہوگا جب منہ کے ذریعے اوپر سے کوئی چیز منہ میں ڈالی جائے، اور صورتِ حال یہ ہے کہ یہاں نیچے سے غیر فم سے دودھ پہنچایا گیا ہے، لہذا اس سے نشو ونما متحقق نہیں ہوگی اور چونکہ اس پر حرمت کا مدار ہے اس لئے اس سے حرمت بھی ثابت نہیں ہوگی۔ ❶

كتاب الطلاق

باب طلاق السنة

(۴۴) إِنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْئِ لِمَعْنًى فِيْ غَيْرِهِ لَا يُنَافِيْ مَشْرُوْعِيَّتَهُ. ❷

ترجمہ: (حالتِ حیض) میں طلاق دینے کی ممانعت ایک ایسے معنی کی وجہ سے ہے جو اس کے علاوہ میں ہے، لہذا (طلاق) کی مشروعیت معدوم نہیں ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شے ذات کے اعتبار سے مشروع ہو غیر کے اعتبار سے ممنوع ہو تو یہ منہی عنہ لغیرہ کہلاتی ہے، غیر کی وجہ سے ممنوع ہونا یہ ذات کے اعتبار سے مشروع ہونے کے منافی نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی بیوی کو حیض کی

---

❶ أَمَّا الِاحْتِقَانُ بِاللَّبَنِ، فَلِأَنَّ النُّشُوءَ لَا يُوجَدُ فِيهِ وَالتَّحْرِيمُ بِاعْتِبَارِهِ وَإِنَّمَا يُوجَدُ بِالْغِذَاءِ وَهُوَ مِنْ الْأَعْلَى لَا مِنْ الدُّبُرِ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِهِ الْحُرْمَةُ كَمَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ قُلْنَا الْفِطْرُ يَتَعَلَّقُ بِالْوُصُولِ إلَى الْجَوْفِ، وَالْمُحَرِّمُ فِي الرَّضَاعِ مَعْنَى النُّشُوءِ وَلَا يُوجَدُ فِيهِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ لَوْ أَقْطَرَ فِي أُذُنِهِ أَوْ وَصَلَ إلَى جَائِفَةٍ أَوْ آمَّةٍ، وَلَوْ أَقْطَرَ فِي إحْلِيلِهِ لَا تَثْبُتُ بِهِ الْحُرْمَةُ، وَالسَّعُوطُ وَالْوَجُورُ يَثْبُتُ بِهِمَا التَّحْرِيمُ بِالِاتِّفَاقِ لِحُصُولِ النُّشُوءِ بِهِمَا.

تبيين الحقائق: كتاب الرضاع، ج٢ ص١٨٦، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب طلاق السنة، ج٢ ص٣٧٥، ط: رحمانيه

حالت میں طلاق دیدی تو طلاق واقع ہو جائے گی، کیونکہ طلاق ذات کے اعتبار سے مشروع ہے، البتہ حالتِ حیض میں مدت طویل ہونے کی وجہ سے ممنوع ہے اور شے جب غیر کی وجہ سے منہی عنہ ہو تو وہ ذات کے اعتبار سے مشروع ہونے کے منافی نہیں ہے، لہٰذا حالت حیض میں طلاق دینا یہ طلاق کی مشروعیت کے منافی نہیں ہے اس لئے طلاق واقع ہو جائے گی۔ حالتِ حیض میں طلاق دینا اس لئے ممنوع ہے کہ انسان جس حیض میں طلاق دے گا، ظاہر ہے عدت میں اس کا شمار نہیں ہوگا اور اتمام عدت کے لئے مذکورہ حیض کے علاوہ مزید تین حیض گزارنے پڑیں گے، اس لئے عورت کو ضرر سے بچانے کی خاطر شریعت نے حالتِ حیض میں طلاق دینے کو ناپسند کیا ہے، لیکن اس کے باوجود اگر کوئی حالت حیض میں طلاق دے گا تو طلاق واقع ہو جائے گی۔ ❶

(۴۵) إِنَّ الشَّيْئَ إِذَا زَالَ بِسَبَبٍ هُوَ مَعْصِيَّةٌ يَجْعَلُ بَاقِيًا حُكْمًا زَجْرًا لَهُ. ❷

ترجمہ: شے جب ایسے سبب سے زائل ہو جائے جو معصیت ہو تو حکماً وہ باقی ہوگی اس شخص کو سزا دینے کے لئے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی آدمی کسی ایسے کام کا ارتکاب کرلے کہ وہ

---

❶(وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا)، أَمَّا الْوُقُوعُ فَلِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ لِمَعْنًى فِي غَيْرِهِ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا: يَعْنِي مِنْ قَوْلِهِ: لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ تَطْوِيلُ الْعِدَّةِ فَإِنَّ الْحَيْضَةَ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الطَّلَاقُ لَا تَكُونُ مَحْسُوبَةً مِنْهَا فَتَطُولُ الْعِدَّةُ عَلَيْهَا. نَقَلَ صَاحِبُ النِّهَايَةِ عَنْ شَيْخِهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّهْيِ هَاهُنَا هُوَ النَّهْيُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ ضِدِّ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) أَيْ: لِأَطْهَارِ عِدَّتِهِنَّ أَوْ الْأَمْرُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ:عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعُمَرَ مُرْ ابْنَكَ فَلْيُرَاجِعْهَا لِمَا أَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِرَفْعِ الطَّلَاقِ الْوَاقِعِ فِي حَالِ الْحَيْضِ لِأَجْلِ الْحَيْضِ كَانَ مَنْهِيًّا عَنْ إِيقَاعِهِ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ. وَقَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ: الْمُرَادُ بِالنَّهْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا) وَالنَّهْيُ إِذَا كَانَ لِمَعْنًى فِي غَيْرِهِ لَا يَمْنَعُ الْمَشْرُوعِيَّةَ كَمَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ.

العناية: كتاب الطلاق، باب طلاق السنة، ج۳ ص ۴۸۰، ط: دار الفكر

❷الهداية: كتاب الطلاق، باب طلاق السنة، ج ۲ ص۳۷۷، ط:رحمانیہ

گناہ کا کام ہو اور وہ کام کسی شے کے زائل اور ختم ہونے کا سبب بن جائے تو زجر و توبیخ کے لئے اُسے حکماً باقی رکھا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر سکران یعنی نشے والے آدمی نے طلاق دیدی تو طلاق واقع ہو جائے گی کیونکہ سکران کی عقل نشے کی وجہ سے زائل ہوئی ہے اور نشہ کرنا معصیت اور گناہ ہے اور جب شے ایسے سبب سے زائل ہو جائے کہ وہ سبب گناہ ہو تو حکم کے اعتبار سے وہ شے باقی ہوتی ہے، لہذا یہاں بھی حکم کے اعتبار سے عقل باقی ہوگی اور جب عاقل آدمی طلاق دیتا ہے تو طلاق واقع ہو جاتی ہے، لہذا سکران کی طلاق بھی واقع ہو جائے گی۔ ❶

باب إيقاع الطلاق

(۴۶) مَا لَا يَكُوْنُ مُسْتَعْمَلًا عُرْفًا لَا يَكُوْنُ صَرِيْحًا. ❷

ترجمہ: ہر وہ لفظ جو عرف میں (معنی طلاق کے لئے) مستعمل نہیں ہے تو وہ صریح نہیں ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو الفاظ متعارف بین الناس نہ ہوں تو وہ الفاظِ صریحہ نہ ہوں گے بلکہ کنائی الفاظ ہوں گے یعنی ان پر الفاظِ کنائی کا حکم دائر ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے کہا "أَنْتِ مُطْلَقَةٌ" (طاء کے سکون کے ساتھ) تو اس صورت میں بغیر نیت کے طلاق واقع نہ ہوگی، کیونکہ مُطْلقہ بسکون الطاء عرف میں مستعمل نہیں ہے اور ہر وہ لفظ جو عرف میں مستعمل نہ ہو وہ صریح نہیں ہوتا لیکن چونکہ اس سے طلاق کا مفہوم ادا ہو جاتا ہے، اس لئے کہ "الأصل أن قول المسلم يحمل على السداد والصلاح ما لم يظهر غيره" کے ضابطے پر عمل کرتے ہوئے اِسے

---

❶ وَلَنَا أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِأَدَاءِ الْفَرَائِضِ، وَيَلْزَمُهُ حَدُّ الْقَذْفِ وَالْقَوَدِ بِالْقَتْلِ، وَطَلَاقُ الْمُكَلَّفِ وَاقِعٌ كَغَيْرِ السَّكْرَانِ، بِخِلَافِ الْمُبَنَّجِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ التَّكْلِيفِ، وَلِأَنَّ السَّكْرَانَ بِالْخَمْرِ وَالنَّبِيذِ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ هُوَ مَعْصِيَةٌ فَيُجْعَلُ بَاقِيًا زَجْرًا.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطلاق، ج۳ ص ۱۲۴، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۷۸، ط: رحمانیہ

نیت پر موقوف کریں گے اور یوں کہیں گے کہ بدون نیت اس لفظ سے طلاق نہیں پڑے گی، لیکن اگر شوہر ایقاعِ طلاق کی نیت کرتا ہو تو اس کے مطابق فیصلہ کردیا جائے گا اور طلاق واقع ہوجائے گی۔ ❶

(٤٧) إِنَّ الْمَصْدَرَ يَحْتَمِلُ الْعُمُوْمَ وَالْكَثْرَةَ. ❷

ترجمہ: مصدر عموم اور کثرت کا احتمال رکھتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی مصادر ہیں ان میں عموم اور کثرت کا احتمال ہوتا ہے کیونکہ مصدر جنس ہوتا ہے جنس قلیل اور کثیر سب کو شامل ہوتا ہے، لہٰذا مصدر بھی محتمل کثرت ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا "أَنْتِ طَالِقٌ الطَّلَاقِ أَوْ أَنْتِ الطَّلَاقُ" اور اپنے اس کلام سے اگر تین کی نیت کی تو تین طلاق واقع ہوجائیں گی، کیونکہ شوہر کے کلام میں لفظ "طلاق" مصدر ہے اور مصدر عموم اور کثرت کا احتمال رکھتا ہے، لہٰذا لفظِ طلاق بھی عموم اور کثرت کا احتمال رکھے گا اور جو چیز جس کا احتمال رکھے وہ نیت سے ثابت ہوتی ہے، لہٰذا تین کی نیت سے تین طلاق واقع ہوجائیں گی۔ تین کی نیت اس لئے درست ہے کہ "طلاق" مصدر ہے اور مصدر میں کثرت اور عموم کا احتمال باقی رہتا ہے۔ مصدر اسم جنس ہے، جس طرح دیگر اسمائے اجناس میں کثرت اور عمومیت کا احتمال ہوتا ہے اسی طرح اس میں بھی ہوگا اور یہ احتمال کل (یعنی تین) کے ساتھ ادنیٰ (یعنی ایک) کو بھی شامل ہے، اب شوہر نے جس کی نیت کی ہوگی اُسی کا اعتبار ہوگا۔ ❸

---

❶ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ مُطْلَقَةٌ بِتَسْكِينِ الطَّاءِ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَعْمَلَةٍ فِيهِ عُرْفًا فَلَمْ يَكُنْ صَرِيحًا.
تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، باب الطلاق ضربان، ج٢ ص١٩٨، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج٢ ص٣٧٩، ط: رحمانیہ

❸ (وَقَوْلُهُ أَنْتِ الطَّالِقُ وَأَنْتِ طَالِقُ الطَّلَاقِ وَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَاقًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَإِنْ نَوَى اثْنَتَيْنِ فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ أَيْضًا وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَهِيَ ثَلَاثٌ)، وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنْتِ طَلَاقٌ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ أَيْضًا وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نِيَّةٍ وَيَكُونُ رَجْعِيًّا وَتَصِحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ فِيهِ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْكَثْرَةَ، لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ وَلَا تَصِحُّ نِيَّةُ الثِّنْتَيْنِ.
الجوهرة النيرة: كتاب الطلاق، الطلاق على ضربين، ج٢ ص٣٣، ط: المطبعة الخيرية

(۴۸) إِنَّ اللَّفُظَ لَا يَحْتَمِلُ الْعَدَدَ. ❶

ترجمہ: لفظ عدد کا احتمال نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لفظ عدد کا احتمال نہیں رکھتا، مفرد لفظ میں مفرد معنی کی رعایت رکھی جاتی ہے، البتہ اسم جنس کے دو فرد ہوتے ہیں، ایک فردِ حقیقی یعنی ایک اور ایک فردِ حکمی یعنی کل، اور فردِ حقیقی تو بلا نیت ثابت ہوتا ہے اور فردِ حکمی نیت سے ثابت ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ میں اگر شوہر نے دو کی نیت کی تو یہ درست نہیں ہوگی اور دو طلاقیں واقع نہیں ہوں گی اس لئے کہ ''طلاق'' مصدر ہے اور مصدر کے سلسلے میں اصول یہ ہے کہ اسم جنس ہونے کی وجہ سے اس کے مشمولات میں دو چیزیں ہیں، (۱) فردِ حقیقی (۲) فردِ حکمی، اب اگر فردِ حقیقی کی نیت ہو تو ایک طلاق واقع ہوگی اور اگر فردِ حکمی کی نیت ہو تو تین طلاقیں واقع ہوں گی، دو کی نیت کرنا درست نہیں ہے، اس لئے کہ یہ اسم جنس کا نہ فردِ حقیقی ہے اور نہ حکمی۔ نیز مصدر الفاظِ وُحدان میں سے ہے اور الفاظِ وُحدان میں ایک کے معنی کی رعایت کی جاتی ہے، اور یہ معنی یا تو فردیت سے حاصل ہوگا یا پھر جنسیت سے، اور تثنیہ فردیت اور جنسیت دونوں سے عاری ہے اس لئے اِن الفاظ میں اس کی کوئی گنجائش نہیں۔ ❷

(۴۹) إِنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ كَإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا. ❸

ترجمہ: طلاق کی نسبت ایسے جزء کی طرف کرنا جس کے ساتھ کل کو تعبیر کیا جاتا ہے تو یہ کل کی طرف نسبت کرنے کی مانند ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کی نسبت ایسے جزء کی طرف کرنا کہ جس کے ساتھ کل کو تعبیر کیا جاتا ہے یہ ایسا ہی ہے گویا اُس کی نسبت کل ذات اور شخصیت کی طرف کی گئی ہے۔

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۷۹، ط: رحمانیہ

❷ وَلَكِنَّا نَقُولُ نِيَّةُ الثِّنْتَيْنِ فِيهِ عَدَدٌ وَهَذَا اللَّفُظُ لَا يَحْتَمِلُ الْعَدَدَ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَ فِيهَا احْتِمَالُ التَّعَدُّدِ وَالنِّيَّةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مِنْ مُحْتَمَلَاتِ اللَّفُظِ لَا تَعْمَلُ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الطلاق، ج ۶ ص ۷۰، ط: دار المعرفة

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۷۹، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کہا ''رَقَبَتُکِ طَالِقٌ'' یا ''عُنُقُکِ طَالِقٌ'' یا ''رَأْسُکِ طَالِقٌ'' یا ''بَدَنُکِ طَالِقٌ'' تو ان تمام صورتوں میں طلاق واقع ہو جائے گی، کیونکہ مذکورہ صورتوں میں شوہر نے طلاق کی نسبت ایسے اجزاء کی طرف کی ہے کہ ان اجزاء کے ساتھ پورے بدن کو تعبیر کیا جاتا ہے اور جب طلاق ایسے جزء کی طرف منسوب ہو جس کے ساتھ کل سے تعبیر ہو سکتی ہو تو کل کی طرف نسبت کرنے کے مانند ہے لہٰذا مذکورہ صورتوں میں اجزاء کی طرف نسبت کرنا کل کی طرف نسبت کرنے کی مانند ہو گی اور طلاق کی نسبت کل یعنی پورے بدن کی طرف کی جائے تو بلا شک وشبہ طلاق واقع ہو جاتی ہے، اسی طرح مذکورہ الفاظ کے ساتھ بھی طلاق واقع ہو جائے گی۔ ❶

(۵۰) إِنَّ مَحَلَّ الطَّلَاقِ مَا يَكُوْنُ فِيْهِ الْقَيْدُ. ❷

ترجمہ: طلاق کا محل وہ چیز ہے جس میں ''قید'' موجود ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کا محل ہر وہ شے ہوگی جس میں ''قید نکاح'' موجود ہو، اُس قید نکاح کو اٹھانے اور ختم کرنے کا نام طلاق ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ''يَدُكِ طَالِقٌ'' یا ''رِجْلُکِ طَالِقٌ'' تو طلاق واقع نہ ہوگی کیونکہ طلاق کا محل وہ شے ہے جس میں قید ہو، کیونکہ طلاق کی بنیاد قید کو رفع کرنے پر ہے اور ہاتھ اور پاؤں میں قید نہیں ہے، لہٰذا جس میں قید نہ ہو وہ محلِ طلاق بھی نہیں بن سکتا، تو جب طلاق کا محل نہیں ہے تو شے بلا محل واقع نہیں ہوا کرتی، لہٰذا طلاق بھی بلا محل واقع نہ ہوگی۔

---

❶ وَمِنْهَا الْإِضَافَةُ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَائِهَا أَوْ إِلَى جُزْءٍ جَامِعٍ مِنْهَا أَوْ شَائِعٍ، وَجُمْلَةُ الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى جُزْءٍ جَامِعٍ مِنْهَا كَالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَالرَّقَبَةِ وَالْفَرْجِ أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ، لِأَنَّ هٰذِهِ الْأَعْضَاءَ يُعَبَّرُ بِهَا عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ يُقَالُ: فُلَانٌ يَمْلِكُ كَذَا وَكَذَا رَأْسًا مِنَ الرَّقِيقِ وَكَذَا وَكَذَا رَقَبَةً.

بدائع الصنائع: کتاب الطلاق، ج۳ ص۱۴۳، ط: دار الکتب العلمیة

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۸۰، ط: رحمانیہ

خلاصہ یہ ہے کہ طلاق ''قید نکاح'' کو اٹھانے کا نام ہے، اور قید نکاح اُس جگہ سے اٹھائی جائے گی جہاں وہ موجود ہو اور جہاں اُس کا وجود ہی نہ ہو تو اٹھانے کا کیا مطلب۔ شوہر نے ہاتھ پاؤں کی طرف نسبت کر کے طلاق دینے کا ارادہ کیا حالانکہ یہ محلِ طلاق نہیں ہے، جس طرح ہاتھ پاؤں کی طرف نسبت کرنے سے نکاح منعقد نہیں ہوتا اسی طرح طلاق بھی منعقد نہیں ہوگی، جس طرح عورت کے ''تھوک'' یا ''ناخن'' کی طرف نسبت کرنے سے طلاق نہیں ہوتی کیوں کہ یہ محلِ طلاق نہیں ہے، برخلاف جز شائع اور مشترک کہ جس کی طرف نسبت کر کے نکاح کرنے سے نکاح منعقد ہو جاتا ہے تو اس کی طرف نسبت کر کے طلاق بھی واقع ہو جائے گی، جیسے جسم، بدن، سر اور گردن وغیرہ۔ ❶

(۵۱) إِنَّ ذِكْرَ مَا لَا يَتَجَزَّى كَذِكْرِ الْكُلِّ. ❷

ترجمہ: ایسی شے کا ذکر کرنا جو متجزّی نہ ہو تو وہ کل کے ذکر کرنے کی مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز متجزی نہ ہو یعنی تقسیم کو قبول نہ کرتی ہو ایسی شے کا ذکر کرنا ایسا ہی ہے جیسا کل کا ذکر کرنا ہے، کیونکہ جب وہ شے تقسیم کو قبول ہی نہیں کرتی تو اس کے ذکر کرنے سے وہ قابلِ تقسیم نہیں ہو سکتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ تَطْلِيْقَةٍ'' یا ''ثُلُثَ تَطْلِيْقَةٍ'' وغیرہ تو اس صورت میں عورت پر ایک طلاق واقع ہوگی کیونکہ طلاق غیر متجزی ہے یعنی تقسیم کو قبول نہیں کرتی اور ہر وہ شے جو تقسیم کو قبول نہ کرے اس

---

❶ مسألة: إذا قال: لامرأته يدك طالق لا يقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله وقال: الشافعي رحمه الله يقع به. حجة أبي حنيفة رحمه الله: أنه أضاف الطلاق إلى غير محله فيلغوا كما لو قال: شعرك طالق وهذا لأن محل الطلاق ما يكون محلا للنكاح لأنه عبارة عن رفع قيد النكاح ولا قيد في اليد والشعر ولهذا لا يصح إضافة النكاح إليه.

الغرة المنيفة: كتاب الطلاق، ص ۱۵۲، ط: مؤسسة الكتب الثقافية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج۲ ص ۳۸۰، ط: رحمانیہ

کے جُزء کا ذکر کرنا کل کے ذکر کرنے کی مانند ہوتا ہے،لہذا اطلاق میں بھی نصف،ثلث وغیرہ کا ذکر کرنا کل طلاق کے ذکر کرنے کی مانند ہوگا اور ’’أَنْتِ طَالِقٌ ‘‘ وغیرہ سے ایک طلاق واقع ہوتی ہے تو ذکر بعض سے بھی ایک طلاق واقع ہوگی۔ ❶

(۵۲) إِنَّ عَمَلَ الضَّرْبِ فِيْ تَكْثِيْرِ الْأَجْزَاءِ لَا فِيْ زِيَادَةِ الْمَضْرُوْبِ. ❷

ترجمہ:ضرب کا عمل اجزاء کی کثرت میں ہوتا ہے نہ کہ مضروب کی زیادتی میں۔

تشریح:مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی شے کو ضرب دیا جائے تو اس ضرب دینے سے شے مضروب کے اجزاء میں اضافہ ہوتا ہے، شے مضروب میں زیادتی نہیں ہوتی مضروب کے اجزاء میں زیادتی یہ شے مضروب میں زیادتی کا تقاضا نہیں کرتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ’’أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فِيْ ثِنْتَيْنِ ‘‘اور اس سے ایک کو دو میں ضرب دینے کی نیت کی تو ایک ہی طلاق واقع ہوگی، کیونکہ ضرب کا عمل شے مضروب کے اجزاء میں اضافہ کرتا ہے نہ کہ شے مضروب میں،تو لہذا یہاں بھی جب اس نے ضرب کی نیت کر لی تو طلاق کے اجزاء میں اس ضرب سے زیادتی ہوگی اور اجزاء طلاق میں زیادتی یہ طلاق کے تعدد کا تقاضا نہیں کرتی،لہذا یہاں طلاق متعدد نہ ہوگی بلکہ صرف ایک ہی طلاق واقع ہوگی۔زیادہ سے زیادہ ضرب کی نیت کرنے سے واحدہ کے اجزاء میں کثرت پیدا ہوگی،لیکن اس کثرت سے طلاق میں کثرت اور تعدد نہیں ہوگا اور جس طرح ایک طلاق کے نصف،ثلث،ربع اور سدس وغیرہ ذکر کر کے طلاق دینے سے صرف ایک ہی طلاق واقع

---

❶ وَلَوْ أَضَافَهُ إِلَى الْيَدِ وَالرِّجْلِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ لَا يَقَعُ كَالْأُصْبُعِ وَالشَّعْرِ، لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ فَصَارَ كَإِضَافَتِهِ إِلَى الرِّيقِ وَالظُّفُرِ، وَهَذَا لِأَنَّ الطَّلَاقَ رَفْعُ الْقَيْدِ وَلَا قَيْدَ فِي هَذِهِ الْأَعْضَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِضَافَةُ النِّكَاحِ إِلَيْهَا، بِخِلَافِ الْجُزْءِ الشَّائِعِ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَلَوْ تَعَارَفَ قَوْمٌ أَنَّ الْيَدَ يُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الْبَدَنِ عُرْفًا ظَاهِرًا يَقَعُ الطَّلَاقُ.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطلاق، ج٣ ص ١٢٦، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج٢ ص ٣٨١، ط:رحمانیہ

ہوتی ہے، اس طرح یہاں بھی صرف ایک ہی طلاق واقع ہوگی۔ ❶

(۵۳) إِنَّ كَلِمَةَ فِيْ تَأْتِيْ بِمَعْنَى مَعَ. ❷

ترجمہ: کلمہ ''في'' کبھی ''مع'' کے معنی میں بھی آتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ''في'' کبھی ''مع'' کے معنی میں استعمال ہوتا ہے جیسے قرآن کریم میں ''فَادْخُلِيْ فِيْ عِبَادِيْ'' جو ''مَعَ عِبَادِيْ'' کے معنی میں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مذکورہ بالا مسئلہ میں شوہر نے ''في ثنتين'' کو ''مع ثنتين'' کے معنی میں لینے کی نیت کی تو تین طلاق واقع ہوں گی، کیونکہ ''في'' ''مع'' کے معنی میں استعمال ہوتا ہے اور ہر وہ لفظ جو دوسرے لفظ کے معنی میں استعمال ہو اس کی نیت کرنا اور مراد لینا درست ہے، لہذا شوہر کا بھی اپنے مذکورہ کلام میں ''في'' کو ''مع'' کے معنی میں مراد لینا درست ہوگا، ''أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فِيْ ثِنْتَيْنِ أَيْ مَعَ ثِنْتَيْنِ'' کا مفہوم ایک دو کے ساتھ اور ایک دو کے ساتھ مل کر تین ہوتا ہے، لہذا تین طلاقیں واقع ہو جائیں گی۔ اور اگر نیت ظرف کی ہو تو ایک طلاق واقع ہوگی اس لئے کہ طلاق، طلاق کے لئے ظرف واقع نہیں ہو سکتی تو دوسری لغو ہوگی۔ ❸

(۵۴) إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَصْلُحُ ظَرْفًا. ❹

---

❶ وَلَكِنَّا نَقُولُ الضَّرْبُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَمْسُوحَاتِ لَا فِي الطَّلَاقِ، وَتَأْثِيرُ الضَّرْبِ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْزَاءِ لَا فِي زِيَادَةِ الْمَالِ، وَالتَّطْلِيقَةُ الْوَاحِدَةُ، وَإِنْ كَثُرَتْ أَجْزَاؤُهَا لَا تَصِيرُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ وَسُدُسَهَا وَثُلُثَهَا لَمْ يَقَعْ إِلَّا وَاحِدَةٌ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الطلاق، ج٦ ص١٣٧، ط: دار المعرفة

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج٢ ص ٣٨١، ط: رحمانیہ

❸ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَثِنْتَيْنِ، وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً مَعَ ثِنْتَيْنِ يَقَعُ الثَّلَاثُ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، لِأَنَّ كَلِمَةَ فِي تَأْتِي بِمَعْنَى مَعَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَادْخُلِي فِي عِبَادِي) وَلَوْ نَوَى الظَّرْفَ يَقَعُ وَاحِدَةٌ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ ظَرْفًا لِلطَّلَاقِ فَيُلْغَى الثَّانِي.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، ج٢ ص٢٠٣، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❹ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج٢ ص ٣٨١، ط: رحمانیہ

ترجمہ: طلاق ظرف بننے کی صلاحیت نہیں رکھتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کسی شے کے لئے ظرف بننے کی صلاحیت نہیں رکھتی لہذا طلاق کو ظرف بنانا لغو ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مذکورہ بالا مسئلہ میں شوہر نے اپنے کلام یعنی "أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فِيْ ثِنْتَيْنِ" سے ظرف کی نیت کی تو اس صورت میں بھی ایک ہی طلاق واقع ہوگی، اس لئے کہ طلاق ظرف بننے کی صلاحیت نہیں رکھتی اور جو چیز ظرف بننے کی صلاحیت نہ رکھے اس کو ظرف بنانا لغو ہوتا ہے، جب کلام ثانی لغو ہوگیا تو اب صرف "أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ" باقی رہ گیا تو ایسی صورت میں ایک طلاق ہوتی ہے، لہذا مذکورہ بالا مسئلہ میں بھی ایک طلاق واقع ہوگی۔ ❶

(٥٥) إِنَّ الطَّلَاقَ مَتَى وَقَعَ وَقَعَ فِي الْأَمَاكِنِ كُلِّهَا. ❷

ترجمہ: طلاق جب بھی واقع ہوگی تو تمام جگہوں میں واقع ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کسی مکان کے ساتھ خاص نہیں ہوتی جب بھی طلاق واقع ہوگی تو تمام مکانات میں واقع ہوگی، اگرچہ شوہر اس کی نسبت کسی خاص مکان کی طرف کردے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے یہ کہا "أَنْتِ طَالِقٌ بِمَكَّةَ/ فِيْ مَكَّةَ" تو فی الحال طلاق واقع ہوگی، کیونکہ طلاق کسی خاص مکان کے ساتھ خاص نہیں ہوتی اور ہر وہ شے جو کسی خاص مکان کے ساتھ خاص نہ ہو تو وہ فی الفور واقع

---

❶(ولو نوى الظرف تقع واحدة، لأن الطلاق لا يصلح ظرفًا) لأن أحد العددين لا يصلح ظرفًا للآخر، وبين الظرف والمظروف من الهيئة فاستعير له، ولو نوى الظرف يقع واحدة، لأن الطلاق معنى فقهي لا يصلح أن يكون ظرفًا للغير.

البناية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج٥ ص ٣٢٠، ط: دار الكتب العلمية

❷الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج٢ ص ٣٨٢، ط: رحمانیہ

ہو جاتی ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں طلاق بھی فی الفور واقع ہو جائے گی۔ طلاق ہر شہر، گاؤں اور کوچے میں واقع ہو جاتی ہے، اس لئے کہ طلاق زمان و مکان کے ساتھ خاص نہیں ہے اور نہ ہی کچھ مقامات کے حوالے سے اس میں امتیاز ہے کہ بعض میں واقع ہو اور بعض میں نہ ہو، لہٰذا فی الفور طلاق واقع ہوگی۔ ❶

فصل فی إضافة الطلاق إلی الزمان

(٥٦) إِنَّ الْمُنَجّزَ لَا يَحْتَمِلُ الْإِضَافَةَ وَكَذَا الْمُضَافُ لَا يَتَنَجَّزُ. ❷

ترجمہ: فی الحال واقع ہونے والی طلاق اضافت کا احتمال نہیں رکھتی اور مضاف شدہ فی الحال واقع نہیں ہو سکتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق تنجیزی یعنی مطلق طلاق کسی زمانہ کی طرف منسوب نہیں ہو سکتی اور اسی طرح جو طلاق منسوب الی الزمان ہو وہ طلاق تنجیزی نہیں ہو سکتی، گویا کہ طلاق تنجیزی اور طلاق منسوب الی الزمان دونوں متضاد چیزیں ہیں ایک ساتھ جمع نہیں ہو سکتیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کہا "أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ

---

❶ بِأَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ فِي الدَّارِ أَوْ فِي مَكَّةَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ فِي الدَّارِ وَلَا فِي مَكَّةَ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَخْتَصُّ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَان فَإِذَا وَقَعَ فِي مَكَان وَقَعَ فِي الْأَمَاكِنِ كُلِّهَا، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الزَّمَانِ فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ نَحْوُ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي الْأَمْسِ أَوْ فِي الْعَامِ الْمَاضِي لِأَنَّ إِنْشَاءَ الطَّلَاقِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي لَا يُتَصَوَّرُ فَيُجْعَلُ إِخْبَارًا أَوْ تَلْغُو الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَاضِي وَيَبْقَى قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ حَاضِرًا بِأَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَوْ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ يَقَعُ فِي الْحَالِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا لَا يَقَعُ حَتَّى يَأْتِيَ بِأَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ أَوْ فِي الشَّهْرِ الْآتِي لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَحْتَمِلُ الِاخْتِصَاصَ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ فَإِذَا جُعِلَ الْغَدُ ظَرْفًا لَهُ لَا يَقَعُ قَبْلَهُ.

بدائع الصنائع: كتاب الأيمان، فصل في شرائط ركن اليمين، ج٣ ص٢٥، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج٢ ص ٣٨٢، ط: رحمانيه

غَـدًا یَـا غَدًا الْیَوْمَ ''تو اس صورت میں پہلے کلمے کا اعتبار ہوگا یعنی شوہر کے منہ سے جو کلام پہلے نکلا ہے اسی پر عمل کیا جائے گا، یعنی پہلی صورت میں چونکہ اس کے منہ سے ''الیــــوم'' پہلے نکلا ہے اس لئے طلاق بھی یوم میں واقع ہوگی، اور دوسری صورت میں چونکہ ''غـدا'' پہلے نکلا ہے اس لئے طلاق آئندہ کل واقع ہوگی۔ پہلی صورت میں جب اس نے ''الیــــوم'' پہلے کہا تو گویا کہ یہ طلاق تنجیزی ہے اور طلاق تنجیزی اضافت کا احتمال نہیں رکھتی، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی یہ طلاق ''غـدا'' کی طرف منسوب ہونے کا احتمال نہ رکھے گی، اور دوسری صورت میں جب ''غـدا'' کا اعتبار کیا گیا تو طلاق منسوب الی الغد ہوگی اور منسوب شدہ چیز فی الحال واقع نہیں ہوسکتی۔ پہلی صورت میں شوہر نے ''الیـوم'' کو مقدم رکھا تو طلاق فی الحال واقع ہوگی اور دوسرا لفظ لغو ہوگا، اس لئے کہ منجز فوری طور پر واقع ہونے والی شے اضافت اور نسبت کا احتمال نہیں رکھتی۔ دوسری صورت میں طلاق ''غــد'' کی طرف منسوب ہے اور منسوب شدہ چیز فی الحال واقع نہیں ہوسکتی، کیونکہ اس میں ایک واقع چیز یعنی اضافت کو خواہ مخواہ باطل کرنا لازم آئے گا جو درست نہیں، اس لئے طلاق ''غد'' کی طرف منسوب ہوکر آئندہ کل میں واقع ہوگی۔ ❶

(۵۷) إِنَّ الظَّرْفِيَّةَ لَا تَقْتَضِي الْإِسْتِيْعَابَ. ❷

ترجمہ: ظرف ہونا استیعاب کا تقاضا نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی شے ظرف واقع ہو تو یہ ظرف اِس کے استیعاب کا تقاضا نہیں کرتا۔

---

❶ وَإِنْ قَـالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا فَهِيَ طَالِقٌ الْيَوْمَ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ وَقْتَيْنِ غَيْرَ مَعْطُوفٍ أَحَدُهُمَا عَلَى الْـآخَرِ، وَفِي مِثْلِهِ الْوُقُوعُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتَيْنِ ذِكْرًا، وَهُوَ الْيَوْمُ، وَلَوْ قَالَ: غَدًا الْيَوْمَ، طُلِّقَتْ غَدًا، وَهَـذَا، لِأَنَّ قَـوْلَـهُ: أَنْتِ طَـالِـقٌ الْيَـوْمَ تَـنْجِيزٌ وَقَوْلَهُ: غَدًا إِضَافَةٌ إِلَى وَقْتٍ مُنْتَظَرٍ، وَالْمُنَجَّزُ لَا يَـحْتَـمِلُ الْإِضَافَةَ، فَكَانَ قَوْلُهُ غَدًا لَغْوًا، وَإِذَا قَالَ: أَوَّلًا غَدًا، كَانَ هَذَا إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى وَقْتٍ مُنْتَظَرٍ، فَلَوْ نَجَّزَ بِذِكْرِهِ الْيَوْمَ لَمْ يَبْقَ مُضَافًا.

المبسوط للسرخسی: کتاب الطلاق، ج۶ ص۱۱۵، ط: دار المعرفة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلی الزمان، ج۲ ص۳۸۲، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے یہ کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ فِيْ غَدٍ'' کہ تجھے آئندہ کل میں طلاق ہے اور اپنے اس کلام سے آئندہ کل کے دن کے آخری حصے کی نیت کی تو امام صاحب کے نزدیک اس آدمی کی قضاءً تصدیق کی جائے گی، یعنی طلاق آئندہ کل کے آخری حصے میں واقع ہوگی، کیونکہ اس کے کلام میں ''فِيْ غَدٍ'' یہ ظرف ہے اور طلاق مظروف ہے اور ظرف استیعاب کا تقاضا نہیں کرتا، کلمہ ''فی'' ظرفیت کے لئے آتا ہے اور ظرفیت مظروف کے استیعاب کا تقاضا نہیں کرتی، لہذا ''فی الغد'' کے جس جزء میں بھی شوہر طلاق کی نیت کرے گا وہ نیت معتبر ہوگی اور اُسی وقت طلاق واقع ہوگی۔ ❶

(٥٨) إِنَّ الْإِنْشَاءَ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْحَالِ. ❷

ترجمہ: زمانہ ماضی میں انشاء فی الکلام یہ حال میں انشاء فی الکلام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ماضی کے انشاء کو حال میں بھی انشاء تسلیم کرلیا جاتا ہے یعنی ماضی میں ثابت ہونے والے کسی حکم کو حال میں بھی ثابت اور نافذ مانتے ہیں جب کسی شے کی نسبت ایسی منافی حالت کی طرف کی جائے جسے خبر بنانا ممکن نہ ہو تو پھر وہ انشاء ہوتا ہے اور انشاء فی الماضی انشاء فی الحال ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ'' کہ تجھے گزشتہ کل طلاق ہے، جبکہ اس شخص نے اس عورت سے گزشتہ کل کے ابتدائی حصے میں شادی کی تھی تو اسی وقت طلاق پڑے گی، کیونکہ شوہر کا یہ کلام انشاء فی الماضی ہے اور ہر

---

❶ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ فَإِنْ قَالَ نَوَيْتُ بِهِ آخِرَ النَّهَارِ صُدِّقَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ دِيَانَةً وَقَضَاءً وَعِنْدَهُمَا لَا يُصَدَّقُ فِي الْقَضَاءِ وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ لِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ جَعَلَ الْغَدَ ظَرْفًا لِوُقُوعِ الطَّلَاقِ فِيهِ وَكَوْنُهُ ظَرْفًا لَا يَقْتَضِي كَوْنَهَا مُطَلَّقَةً فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهِ، لِأَنَّ الظَّرْفِيَّةَ لَا تَقْتَضِي الِاسْتِيعَابَ أَلَا تَرَى أَنَّك إذَا قُلْت صُمْت فِي شَعْبَانَ لَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ صَائِمًا فِي جَمِيعِهِ.

الجوهرة النيرة: كتاب الطلاق، ج٢ ص٤٤، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج٢ ص ٣٨٢، ط: رحمانیہ

انشاء فی الماضی انشاء فی الحال ہوتا ہے، لہذا اس کا یہ کلام بھی انشاء فی الحال ہوگا یعنی گویا کہ یہ ابھی اسی وقت میں اس کو طلاق دے رہا ہے۔ لہذا "أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ" سے ماضی والا انشاء "أَنْتِ طَالِقٌ اَلْآنَ" یا "فی الحال" کے معنی میں ہوگا اور اسی وقت طلاق واقع ہو جائے گی۔ ❶

(۵۹) إِنَّ الْيَوْمَ إِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ يَمْتَدُّ يُرَادُ بِهِ بِيَاضُ النَّهَارِ وَإِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ لَا يَمْتَدُّ يُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ. ❷

ترجمہ: یوم جب فعل ممتد کے ساتھ مل جائے تو اس سے دن کی سفیدی مراد ہوتی ہے اور جب فعل غیر ممتد کے ساتھ مل جائے تو اس سے مطلق وقت مراد ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لفظِ یوم جب ایسے فعل کے ساتھ مقترن ہو جائے کہ وہ فعل ممتد ہو یعنی اس کو سرانجام دینے میں وقت لگتا ہو تو اس وقت یوم سے مراد دن ہوگا اور اگر یوم غیر ممتد فعل کے ساتھ مقترن ہو جائے تو اس وقت یوم سے مطلق وقت مراد ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے عورت سے یہ کہا "يَوْمَ أَتَزَوَّجُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ" کہ جس دن میں آپ سے شادی کروں گا تجھے طلاق ہے۔

پھر اس شخص نے اس کے ساتھ رات میں شادی کی تو طلاق واقع ہو جائے گی کیونکہ اس شخص کے کلام میں یوم فعل غیر ممتد کے ساتھ مقترن ہے اور جب یوم فعل غیر ممتد کے ساتھ مقترن ہو تو یوم سے مطلق وقت مراد ہوتا ہے، لہذا اس آدمی کے کلام میں بھی یوم سے مراد مطلق وقت ہوگا، جب یوم سے مطلق وقت مراد ہے تو یہ دن کو بھی شامل ہے اور رات کو بھی۔ یاد رہے کہ فعل غیر ممتد سے مراد ایسا فعل اور کام ہے جس کی انجام دہی میں زیادہ وقت نہ لگتا ہو، جیسے دخول، خروج وغیرہ۔ طلاق بھی اسی قبیل سے ہے اور اسے بھی واقع کرنے میں زیادہ وقت نہیں لگتا، اس لئے یوم کے اس

---

❶ (قَوْلُهُ: وَإِنْ نَكَحَهَا قَبْلَ أَمْسِ وَقَعَ الْآنَ) لِأَنَّهُ أَسْنَدَهُ إِلَى حَالَةٍ مُنَافِيَةٍ وَلَا يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ إِخْبَارًا أَيْضًا فَكَانَ إِنْشَاءً، وَالْإِنْشَاءُ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْحَالِ فَيَقَعُ السَّاعَةَ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلي الزمان، ج۳، ص۲۹۳ ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۳۸۴، ط: رحمانیہ

کے ساتھ مقارن ہونے کی صورت میں مطلق وقت مراد ہوگا اور رات دن میں جس وقت بھی نکاح کرے طلاق واقع ہو جائے گی۔ اور اگر لفظِ یوم ایسے فعل اور کام کے ساتھ متصل ہو جس کے کرنے میں وقت لگتا ہو جیسے روزہ، تو اس صورت میں یوم سے مراد ''بیاضِ نہار'' ہوگا، اس لئے کہ اس وقت یوم سے مراد معیار ہوگا۔ ❶

(٦٠) إِنَّ الطَّلَاقَ لِإِزَالَةِ الْقَيْدِ بِخِلَافِ الْإِبَانَةِ فَإِنَّهَا لِإِزَالَةِ الْوُصْلَةِ. ❷

ترجمہ: طلاق قید (نکاح) کو زائل کرنے کے لئے ہے برخلاف اِبانت کے، اس لئے کہ ابانت تعلق اور جوڑ کو زائل کرنے کے لئے ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق اس قید اور بندش کے ازالے کے لئے ہوتی ہے، جو بندش اور قید عورت پر نکاح کی وجہ سے عائد ہوتی ہے، برخلاف ابانت یعنی جدائی کے کہ اس سے میاں بیوی کے درمیان جو تعلق اور جوڑ ہوتا ہے وہ ختم ہو جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے کہا ''أَنَا مِنْكِ طَالِقٌ'' کہ میں تجھ سے طلاق والا ہوں تو اس صورت میں طلاق واقع نہ ہوگی گو کہ شوہر نے اپنے اس کلام سے طلاق کی نیت کی ہو، کیونکہ طلاق اس قید کو زائل کرنا ہے جو عورت میں ہوتی ہے شوہر میں نہیں، کیا آپ کو معلوم نہیں کہ شوہر کے لئے ایک کے بجائے دو، تین اور چار سے نکاح

---

❶ (ومن قال لامرأة يوم أتزوجک فأنت طالق فتزوجها ليلًا) أي في الليل (طلقت، لأن اليوم يذكر ويراد بياض النهار، فيحمل عليه) أي على بياض النهار (إذا قرن) أي اليوم (بفعل يمتد كالصوم) فإنه يمتد (والأمر باليد) كما في قوله أمرک بيدک يوم يقدم فلان (لأنه يراد به المعيار) أي أراد باليوم المعيار إذا الفعل ممتد، والمراد بالمعيار أن يكون مقدارًا بقدر الفعل كتالصوم في اليوم (وهو أليق به) أي كون المعيار مرادًا من اليوم أليق بالفعل الممتد، لأن الفعل الممتد يحتاج إلى وقت مؤبد وهو بياض النهار الذي صار المعيار عبارة عنه، بخلاف ما إذا لم يكن الفعل ممتدًا، حيث لا يحتاج إلى وقت مديد بل يكفيه مطلق الوقت.

البناية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج٥ ص ٣٣٠، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٣٨٤، ط: رحمانیہ

کی اجازت ہے، جبکہ عورت کو شوہر کے نکاح میں رہتے ہوئے کسی اور مرد سے نکاح کی اجازت نہیں۔اسی طرح شوہر کی اجازت کے بغیر گھر سے نکلنے کی اجازت نہیں ہے، معلوم ہوا کہ قید نکاح عورت میں ہے اور چونکہ طلاق ''رفع القید الثابت بالنکاح '' کے لئے وضع ہے تو اس کی نسبت بھی صرف اور صرف بیوی کی طرف ہوگی، برخلاف ابانت کہ ابانت میل ملاپ اور تعلق کو زائل کرنے کے لئے وضع کیا گیا ہے، اور تعلق میاں بیوی دونوں میں مشترک ہے، لہٰذا ابانت کی نسبت دونوں کی طرف درست ہے۔ ❶

(۶۱) إِنَّ الْوَصْفَ مَتَى قُرِنَ بِالْعَدَدِ كَانَ وُقُوْعُ الطَّلَاقِ بِذِكْرِ الْعَدَدِ. ❷

ترجمہ: جب وصف عدد کے ساتھ مل جائے تو طلاق کا وقوع عدد کے ذکر سے ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وصف جب عدد کے ساتھ مقترن ہو جائے تو طلاق عدد کے ذکر کے ساتھ واقع ہوگی وصف کا اعتبار نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ أَوْ لَا ''تو طلاق واقع نہ ہوگی کیونکہ مذکورہ صورت میں وصف ''طلاق'' عدد یعنی واحدۃ کے ساتھ متصل ہے اور جب وصف عدد کے ساتھ مقترن ہو تو طلاق اس وقت واقع ہوگی جب عدد ذکر کیا جائے اور چونکہ شوہر نے اپنے کلام میں ''أَوْ لَا'' لا کر اس عدد یعنی واحدۃ کی نفی کر دی تو گویا مذکورہ بالا صورت میں طلاق مقترن بالعدد کو بلا ذکر عدد کے ذکر کیا اور ایسی صورت میں طلاق واقع

---

❶ وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنَا مِنْكِ طَالِقٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَإِنْ نَوَى طَلَاقًا، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لِإِزَالَةِ الْقَيْدِ، وَهُوَ فِيهَا دُونَهُ أَلَا تَرَى أَنَّهَا هِيَ الْمَمْنُوعَةُ مِنَ التَّزَوُّجِ وَالْخُرُوجِ وَالزَّوْجُ يَنْطَلِقُ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ التَّزْوِيجِ بِثَلَاثٍ سِوَاهَا وَيَسْتَمْتِعُ بِإِمَائِهِ وَإِنْ قَالَ أَنَا مِنْكِ بَائِنٌ أَوْ عَلَيْكِ حَرَامٌ يَنْوِي الطَّلَاقَ طَلُقَتْ، لِأَنَّ الْإِبَانَةَ لِإِزَالَةِ الْوُصْلَةِ وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ، وَكَذَا التَّحْرِيمُ لِإِزَالَةِ الْحِلِّ وَهُوَ مُشْتَرَكٌ فَصَحَّتْ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِمَا.

الجوهرة النيرة: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج۲ ص۴۵، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج۲ ص۳۸۴، ط: رحمانیہ

نہیں ہوتی، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق واقع نہ ہوگی۔ اگر کوئی شخص ''أنت طالق واحدة یا ثلاثا'' کہے تو اس صورت میں وقوعِ طلاق ''وحدة'' یا ''ثلاثا'' سے ہوگی، وصف یعنی ''طالق'' سے نہیں ہوگی، اس کی واضح دلیل یہ ہے کہ اگر کسی نے غیر مدخول بیوی سے ''أنت طالق ثلاثا'' کہا، تو اس پر تین طلاق واقع ہو جائیں گی، دیکھئے یہاں بھی وقوع کا تعلق وصف سے نہیں بلکہ عدد یعنی ''ثلاثا'' سے ہے، اس لئے کہ اگر وقوع کا تعلق وصف یعنی طالق سے ہوتا تو اس صورت میں وہ عورت ''طالق'' سے ہی بائنہ ہو جاتی اور ''ثلاثا'' کا ذکر لغو ہو جاتا۔ ❶

(۶۲) إِنَّ مِلْکَ الْيَمِيْنِ يُنَافِي مِلْکَ النِّکَاحِ. ❷

ترجمہ: ملک یمین ملکِ نکاح کے منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملکِ نکاح اور ملکِ یمین آپس میں دو متضاد چیزیں ہیں ایک ساتھ جمع نہیں ہوسکتیں، کیونکہ ملکِ یمین اگر ملک نکاح کے ساتھ جمع ہو جائے تو شخص واحد کا مالک اور مملوک ہونا لازم آئے گا جو درست نہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر بیوی کا مالک بن جائے یا

---

❶(لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوْ لَا) عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ (خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فِي رِوَايَةٍ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، أَوْ لَا وَهُوَ رِوَايَةُ الطَّلَاقِ مِنْ الْمَبْسُوطِ.

وَفِي الْهِدَايَةِ وَلَوْ كَانَ الْمَذْكُورُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ قَوْلَ الْكُلِّ فَعَنْ مُحَمَّدٍ رِوَايَتَانِ، لَهُ أَنَّهُ أَدْخَلَ الشَّكَّ فِي الْوَاحِدَةِ لِدُخُولِ حَرْفِهِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ النَّفْيِ فَيَسْقُطُ اعْتِبَارُ الْوَحْدَةِ لِلشَّكِّ وَيَبْقَى قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ سَالِمًا عَنْ الشَّكِّ بِخِلَافِ أَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ لَا لِأَنَّهُ أَدْخَلَ الشَّكَّ فِي أَصْلِ الْإِيقَاعِ فَلَا يَقَعُ، وَلَهُمَا أَنَّ الْوَصْفَ مَتَى قُرِنَ بِالْعَدَدِ كَانَ الْوُقُوعُ بِذِكْرِ الْعَدَدِ لَا بِالْوَصْفِ فَكَانَ الشَّكُّ دَاخِلًا فِي الْإِيقَاعِ فَلَا يَقَعُ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لِغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَعْنَ، وَلَوْ كَانَ الْوُقُوعُ بِالْوَصْفِ لَمَا وَقَعْنَ لِكَوْنِهَا أَجْنَبِيَّةً.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۱ ص ۳۹۶، ط: دار إحياء التراث العربي

❷الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۳۸۵، ط: رحمانیہ

بیوی کے ایک حصے کا یا بیوی اپنے شوہر کی مالکہ بن جائے یا شوہر کے ایک حصے کی، تو دونوں میں فرقت واقع ہوگی، کیونکہ ملک یمین ملک نکاح کے منافی ہے اور مذکورہ مسئلہ میں دو متضاد ملکیتوں کا اجتماع ہوا اور دو متضاد ملک کا اجتماع باطل ہے۔ اس لئے کہ ملک نکاح کا تقاضا یہ ہے کہ عورت شوہر کی مملوکہ ہو اور شراء وغیرہ سے حاصل ہونے والی ملک یعنی ملک یمین کا تقاضا یہ ہے کہ عورت مالکن ہو، اور یہ دونوں ناممکن ہیں، اس لئے مالکیت اور مملوکیت کے اجتماع کی وجہ سے ان کا نکاح ختم ہو جائے گا۔ اسی طرح شوہر بیوی کا مالک ہو جائے تو بھی دونوں میں فرقت ہو جائے گی، اس لئے کہ شوہر کے لئے جو ملکِ نکاح ثابت ہے وہ بربنائے ضرورت ہے، اس لئے بیوی آزاد، عاقل، بالغ عورت ہے اور آزاد ہر طرح کی قید وبند سے آزاد ہوتا ہے، مگر پھر بھی ضرورتِ توالد وتناسل کے تحت خلافِ قیاس عورت پر شوہر کی ملکیت ثابت ہوتی ہے، اور ضابطہ یہ ہے کہ ''الضرورة تتقدر بقدرها ''یعنی خلافِ قیاس ہونے والی چیز ضرورتاً ہی ثابت ہوتی ہے، اس لئے شوہر کی ملک نکاح ضروری ہے اور شراء ہبہ وغیرہ کے ذریعے عورت جب اس کی ملکیت میں آجائے گی تو اسے اس پر ملک یمین حاصل ہوگی، جو ملک قوی ہے اور ظاہر ہے کہ ملک قوی کے مقابلے میں ملک ضروری باقی نہیں رہ سکتی، اس لئے قوی ملک یمین حاصل ہوتے ہی ملکِ ضروری یعنی ملکِ نکاح ختم ہو جائے گی۔ ❶

(٦٣)إِنَّ الشَّرْطَ مَا يَكُوْنُ مَعْدُوْمًا عَلَى خَطَرِ الْوُجُوْدِ وَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِهِ. ❷

❶(وَلَوْ مَلَكَهَا أَوْ شِقْصَهَا أَوْ مَلَكَتْهُ أَوْ شِقْصَهُ بَطَلَ الْعَقْدُ) يَعْنِي لَوْ مَلَكَ الزَّوْجُ امْرَأَتَهُ بِأَنْ كَانَتْ أَمَةً أَوْ مَلَكَ جُزْءًا مِنْهَا أَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَالِكَةُ لِزَوْجِهَا أَوْ لِجُزْئِهِ بَطَلَ النِّكَاحُ. وَأَمَّا مِلْكُهَا إِيَّاهُ فَلِلاجْتِمَاعِ بَيْنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْمَمْلُوكِيَّةِ فَلَا يَنْتَظِمُ الْمَصَالِحُ وَهُوَ مَا شُرِعَ إِلَّا لِمَصَالِحِهِ. وَأَمَّا مِلْكُهُ إِيَّاهَا فَلِأَنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ ضَرُورِيٌّ وَقَدْ اسْتَغْنَى عَنْهُ بِالْأَقْوَى لِثُبُوتِ الْحِلِّ بِهِ.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج٢ ص ٢٠٩، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج٢ ص ٣٨٥، ط:رحمانيه

ترجمہ: شرط وہ چیز ہے جو وجود پذیر ہونے کے احتمال کے ساتھ معدوم ہوتی ہے اور حکم اس کے ساتھ متعلق ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی حکم مشروط ہو کسی شرط کے ساتھ تو فی الحال شرط معدوم ہوتی ہے البتہ اس کے وجود پذیر ہونے کا احتمال ہوتا ہے، یعنی ممکن ہے کہ شرط پائی جائے اور حکم بھی شرط کے ساتھ متعلق ہوتا ہے یعنی شرط پائی جائے گی تو حکم بھی دائر ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر اپنی اس بیوی سے یہ کہے جو کسی غیر کی باندی ہو کہ ''أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ مَعَ عِتْقِ مَوْلَاکِ إِيَّاکِ'' تیرے آقا کے تجھے آزاد کرنے کے بعد تو دو طلاق والی ہے، پھر آقا نے اس باندی کو آزاد کر دیا تو شوہر کو رجعت کا حق حاصل ہوگا، اس لئے کہ شوہر نے طلاق کو ''اعتاق'' یعنی آزادی پر معلق کیا ہے، آزادی شرط ہے اور طلاق مشروط ہے (شرط اس چیز کو کہتے ہیں جو فی الوقت معدوم ہو لیکن اس کا وجود ممکن ہو اور حکم کے ساتھ اس کا تعلق بھی ہو) تو یہاں شرط جب آزادی پائی جائے گی تو آزادی کے بعد مشروط یعنی دو طلاقیں پائیں جائیں گی، تو چونکہ آزاد عورت دو طلاق سے مغلظہ نہیں ہوتی اس لئے شوہر کو رجوع کرنے کا اور ایک طلاق کا اختیار رہوگا۔ ❶

---

❶ (أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ مَعَ عِتْقِ مَوْلَاکِ إِيَّاکِ فَأَعْتَقَ لَهُ الرَّجْعَةُ) أَیْ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِزَوْجَتِهِ الْأَمَةِ أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ مَعَ إِعْتَاقِ مَوْلَاکِ إِيَّاکِ فَأَعْتَقَهَا الْمَوْلَى طَلُقَتْ ثِنْتَيْنِ وَيَمْلِکُ الزَّوْجُ الرَّجْعَةَ فَالْعِتْقُ حُکْمُ الْإِعْتَاقِ فَاسْتُعِيرَ لِسَبَبِهِ وَإِنَّمَا يَمْلِکُ الرَّجْعَةَ، لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلْقَتَيْنِ بِالْإِعْتَاقِ وَالْمُعَلَّقُ يُوجَدُ بَعْدَ الشَّرْطِ فَتَطْلُقُ وَهِیَ حُرَّةٌ وَالْحُرَّةُ لَا تَحْرُمُ بِالطَّلْقَتَيْنِ حُرْمَةً غَلِيظَةً وَإِنَّمَا قُلْنَا بِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِهِ لِوُجُودِ مَعْنَاهُ، وَهَذَا لِأَنَّ الشَّرْطَ مَا يَكُونُ مَعْدُومًا عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ وَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَيُضَافُ إِلَيْهِ وُجُودًا لَا وُجُوبًا، وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ وُجِدَ فِيهِ فَإِذَا صَارَ مُعَلَّقًا بِهِ يَصِيرُ تَطْلِيقًا عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ لِدُخُولِهِ عَلَى السَّبَبِ عِنْدَنَا فَيُوجَدُ التَّطْلِيقُ بَعْدَ الْإِعْتَاقِ كَأَنَّهُ أَرْسَلَهُ فِی ذَلِکَ الْوَقْتِ مُقَارِنًا لِلْعِتْقِ الَّذِی هُوَ حُكْمُ الْإِعْتَاقِ فَتَصِيرُ حُرَّةً بِهِ ثُمَّ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ الَّذِی هُوَ حُكْمُ التَّطْلِيقِ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ فَلَا تَحْرُمُ بِهِ حُرْمَةً غَلِيظَةً.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان، ج۲ ص ۲۱۰، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

فصل فی تشبیه الطلاق و وصفه

(۶۴) إِنَّ الْإِشَارَةَ بِالْأَصَابِعِ تُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَدِ فِيْ مَجْرَى الْعَادَةِ إِذَا اقْتَرَنَتْ بِالْعَدَدِ الْمُبْهَمِ. ❶

ترجمہ: انگلیوں کا اشارہ اگر عددِ مبہم سے متصل ہو جائے تو عادتاً وہ عدد کی معلومات کا فائدہ دیتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب انگلیوں کے ساتھ اشارہ کیا جائے تو عادت اس بات پر جاری ہے کہ یہ اشارہ عدد بتلانے کا فائدہ دیتا ہے، بشرطیکہ جب یہ اشارہ مبہم عدد کے ساتھ مقترن ہو، کیونکہ اگر عدد معلوم ہو تو پھر اشارے کی طرف نہیں دیکھا جاتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ هٰكَذَا'' اور ساتھ ہی انگوٹھے، درمیانی اور چھوٹی انگلی سے اشارہ کیا تو تین طلاقیں واقع ہوں گی، کیونکہ انگلیوں سے اشارہ کرنا جب عددِ مبہم کے ساتھ مل جائے تو وہ عدد بتلانے کا فائدہ دیتا ہے اور شوہر نے بھی انگلیوں کے ساتھ اشارہ کیا ہے اور یہ اشارہ عددِ مبہم یعنی ''ھکذا'' کے ساتھ مقترن ہے، لہذا یہ بھی تین کا عدد بتلانے کا فائدہ دے گا اور تین طلاق واقع ہو جائیں گی، البتہ اگر صرف ''أَنْتِ طَالِقٌ'' کہا اور ''ھکذا'' کا لفظ نہ کہا تو پھر صرف ایک ہی طلاق واقع ہو گی، کیونکہ ''ھکذا'' نہ کہنے کی صورت میں اشارہ مبہم عدد کے ساتھ مقترن نہ ہوا، لہذا شرط نہ پائی جانے کی وجہ سے حکم بھی دائر نہ ہو گا اور ایک طلاق واقع ہو گی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في تشبيه الطلاق ووصفه، ج۲ ص ۳۸۶، ط: رحمانیہ

❷ (أَنْتِ طَالِقٌ هٰكَذَا وَأَشَارَ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ فَهِيَ ثَلَاثٌ) لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِالْأَصَابِعِ تُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَدِ عُرْفًا وَشَرْعًا إِذَا اقْتَرَنَتْ بِالِاسْمِ الْمُبْهَمِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الشَّهْرُ هٰكَذَا وَهٰكَذَا وَهٰكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الْعَشَرَةِ يَعْنِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا قَالَ الشَّهْرُ هٰكَذَا وَهٰكَذَا وَهٰكَذَا وَخَنَسَ إِبْهَامَهُ فِي الثَّالِثَةِ يَعْنِي تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، وَلَوْ أَشَارَ بِالْوَاحِدَةِ طَلُقَتْ وَاحِدَةً، وَلَوْ أَشَارَ بِالثِّنْتَيْنِ طَلُقَتْ ثِنْتَيْنِ وَالْإِشَارَةُ تَقَعُ بِالْمَنْشُورَةِ مِنْهَا دُونَ الْمَضْمُومَةِ لِلْعُرْفِ وَالسُّنَّةِ.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج۲ ص ۲۱۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

(۶۵) اَلْأَصْلُ عِنْدَ أَبِیْ حَنِیْفَةَ أَنَّهٗ شَبَّهَ الطَّلَاقَ بِشَیْئٍ یَقَعُ بَائِنًا، أَیُّ شَیْئٍ کَانَ الْـمُشَبَّهُ بِهٖ، ذَکَرَ الْعُظْمَ أَوْ لَمْ یَذْکُرْ، وَعِنْدَ أَبِیْ یُوْسُفَ إِنْ ذَکَرَ الْعِظَمِ یَکُوْنُ بَائِنًا وَإِلَّا فَلَا، وَعِنْدَ زُفَرَ إِنْ کَانَ الْمُشَبَّهُ بِهٖ مِمَّا یُوْصَفُ بِالْعِظَمِ عِنْدَ النَّاسِ یَقَعُ بَائِنًا وَإِلَّا فَهُوَ رَجْعِیٌّ.❶

ترجمہ: امام صاحب کے نزدیک اصول یہ ہے کہ طلاق کو کسی شے سے تشبیہ دینا اس سے طلاق بائن واقع ہوگی، مشبہ بہ خواہ کوئی بھی چیز ہو اور لفظ ''عظم'' مذکور ہو یا نہ ہو۔ امام ابو یوسف کے نزدیک لفظ ''عظم'' ذکر کرنے سے طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ نہیں۔ امام زفر کے نزدیک اگر مشبہ بہ ان چیزوں میں سے ہو کہ لوگوں کے ہاں اس کو ''عظم'' کی صفت کے ساتھ متصف کیا جاتا ہو تو طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ طلاق رجعی واقع ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک جب بھی طلاق کو کسی شے سے تشبیہ دی جائے تو اس نفس تشبیہ دینے سے طلاق بائن واقع ہوتی ہے، مشبہ بہ خواہ کوئی بھی چیز ہو اور لفظِ ''عــظــم'' مذکور ہو یا نہ ہو۔ بس مطلقاً تشبیہ دینے سے ہی طلاق بائن واقع ہو جائے گی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک اگر لفظِ عظم کا ذکر کیا مثلاً ''کَعِظَمِ الْجَبَلِ'' تو طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ طلاق رجعی ہوگی۔ امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک اگر مشبہ بہ ان چیزوں کے قبیل سے ہو کہ جن کو عظم کی صفت سے عرف میں لوگ متصف کرتے ہیں تو طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ طلاق رجعی ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ مِثْلَ الْجَبَلِ'' کہ تجھے پہاڑ کی مثل طلاق ہو، تو امام صاحب کے نزدیک طلاق بائن واقع ہوگی اور امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک بھی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مذکورہ صورت میں طلاق رجعی واقع ہوگی۔ امام صاحب کے نزدیک طلاق بائن اس لئے واقع ہوگی کہ مذکورہ طلاق تشبیہ پر مشتمل ہے اور ہر وہ طلاق جو تشبیہ پر مشتمل ہو تو بلا شرط وقید اس سے طلاق بائن واقع ہوتی ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق بائن واقع ہوگی، اور امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک

❶ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في تشبيه الطلاق ووصفه، ج ۲ ص ۳۸۷، ط: رحمانیہ

مذکورہ صورت میں اس لئے طلاق بائن واقع ہوگی کہ مذکورہ صورت میں طلاق کوایسی چیز سے تشبیہ دی ہے جوممایوصف بالعظیم کے قبیل سے ہےاس لئے کہ ''جبــــل ''ان چیزوں میں سے ہے جو لوگوں کے عرف میں عظم ہے،اوران کے اصول کے مطابق ایسی طلاق سے طلاق بائن واقع ہوتی ہے،لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق بائن واقع ہوگی اورامام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مذکورہ صورت میں اس سے طلاق رجعی واقع ہوگی اس لئے کہ مذکورہ صورت میں مشبہ بہ کو''عظم'' کی صفت سے متصف نہیں کیااوران کے اصول کے مطابق ایسےلفظ سے طلاق رجعی واقع ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق رجعی واقع ہوگی۔

اوراگرشوہرنے کہا کہ ''مِثْلَ عِظَمِ الْجَبَلِ ''توسب کے نزدیک طلاق بائن واقع ہوگی کیونکہ مذکورہ صورت میں دیگرائمہ کی شروط وقیود بھی پائے جاتے ہیں۔ ❶

---

❶فَأَصْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ مَتَى شَبَّهَ الطَّلَاقَ بِشَيْءٍ يَقَعُ بَائِنًا أَيَّ شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ لِلزِّيَادَةِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إنْ ذَكَرَ الْعِظَمَ فَكَذَلِكَ وَإِلَّا فَرَجْعِيٌّ أَيَّ شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ، لِأَنَّ التَّشْبِيهَ قَدْ يَكُونُ فِي التَّوْحِيدِ عَلَى التَّجْرِيدِ وَذِكْرُ الْعِظَمِ لِلزِّيَادَةِ لَا مَحَالَةَ وَعِنْدَ زُفَرَ إنْ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ مِمَّا يُوصَفُ بِالْعِظَمِ عِنْدَ النَّاسِ يَقَعُ بَائِنًا وَإِلَّا فَرَجْعِيٌّ ذَكَرَ الْعِظَمَ أَوْ لَا. وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرِبٌ يُرْوَى مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَعَ أَبِي يُوسُفَ وَثَمَرَتُهُ تَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ مِثْلَ سِمْسِمَةٍ أَوْ عِظَمَ سِمْسِمَةٍ أَوْ كَالْجَبَلِ أَوْ عِظَمَ الْجَبَلِ.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج٢ ص ٢١٢، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

فصل فی الطلاق قبل الدخول

(٦٦) إِنَّهُ مَتَى ذُكِرَ شَيْئَيْنِ وَأُدْخِلَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ الظَّرْفِ إِنْ قَرَنَهَا بِهَاءِ الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلْمَذْكُورِ آخِرًا وَإِلَّا أَوَّلًا.❶

ترجمہ: جب دو چیزوں کو ذکر کیا جائے اور ان کے درمیان حرفِ ظرف (قبل، بعد) کو لایا جائے تو اگر حرفِ ظرف ہائے کنایہ (مثلا قبلہ میں ضمیر) کے ساتھ متصل کر دے تو حرفِ ظرف اس جملے کی صفت ہوگا جو آخر میں مذکور ہے، ورنہ حرفِ ظرف شروع میں ذکر کردہ جملے کی صفت ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب دو چیزیں ذکر کی جائیں اور ان کے درمیان حرفِ ظرف کو لایا جائے، مثلاً ''قبل، بعد'' وغیرہ، اب دیکھا جائے گا کہ متکلم نے اس ظرف کو ہاء کنایہ کے ساتھ مقترن کیا ہے یا نہیں یعنی ظرف کو ہاء ضمیر کی طرف مضاف کیا ہے یا نہیں، اگر اس نے ظرف کو ہاء کنایہ کے ساتھ ملایا ہے تو اس وقت یہ ظرف اس جملے کی صفت ہوگا جو آخر میں مذکور ہے، مثلاً ''جاء نی زید قبله عمرو'' یہاں چونکہ ضمیر حرفِ ظرف سے متصل ہے اس لئے ظرف بعد والے کلمے کی صفت واقع ہوگا اور مطلب ہوگا میرے پاس زید سے پہلے عمرو آیا، اور اگر متکلم نے حرفِ ظرف کو ہاء کنایہ کے ساتھ نہیں ملایا تو اس وقت یہ ظرف شروع میں ذکر کردہ جملے کی صفت ہوگا، مثلاً ''جاء نی زید قبل عمرو'' یہاں چونکہ ظرف ضمیر سے متصل نہیں ہے اس لئے پہلے جملے کی صفت ہوگا اور مطلب ہوگا میرے پاس عمرو سے پہلے زید آیا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَ وَاحِدَةٍ'' تو پہلی ہی طلاق سے عورت بائنہ ہوجائے گی دوسری طلاق واقع نہ ہوگی، کیونکہ شوہر نے دو چیزیں ذکر کر کے درمیان میں حرفِ ظرف یعنی ''قبل'' داخل کیا ہے اور پھر ظرف کو ہاء کنایہ کے ساتھ نہیں ملایا اور ہر وہ کلام جو اس شان کا ہو تو اس صورت میں ظرف مذکورہ اول کی صفت ہوتا ہے، لہذا شوہر کے کلام میں بھی ''قبل'' جو کہ ظرف ہے یہ اس ''واحدة'' کی صفت ہوگی جو قبل سے پہلے ہے، جب معاملہ ایسا ہے تو پہلی طلاق سے عورت بائنہ ہوجائے گی اس لئے کہ یہ

❶ الهداية: كتاب الطلاق، فصل فی الطلاق قبل الدخول، ج ٢ ص ٣٨٨، ط: رحمانیہ

غیر مدخول بہا ہے، اب دوسری طلاق کا محل باقی نہیں ہے لہذا دوسری طلاق واقع نہ ہوگی۔ ❶

(٦٧) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَمِيْنِ مَعَ الْيَمِيْنِ. ❷

ترجمہ: قسم کے ساتھ امین کا قول معتبر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی امین ہو اس کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوگا، نیت ایک مخفی چیز ہے جو شوہر کے دل میں پوشیدہ ہے، اور مخفی چیزوں کے اظہار میں انسان امانت دار ہوتا ہے اور امین کی بات یمین کے ساتھ معتبر ہوتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے کہا ''اِعْتَــدِّيْ اِعْتَــدِّيْ اِعْتَــدِّيْ ''یعنی شمار کرو۔ (یہ الفاظِ کنایہ میں سے ہے، اور الفاظِ کنایہ سے طلاق اس وقت واقع ہوتی ہے جب نیت یا دلالتِ حال کا قرینہ ہو۔) شوہر نے کہا کہ اول سے میں نے طلاق کی نیت کی ہے اور ثانی اور ثالث سے حیض کی، یعنی تم اپنے حیض کے ایام شمار کرو، تو شوہر کی قضاءً تصدیق کی جائے گی، کیونکہ شوہر عما فی الضمیر سے خبر دینے میں امین ہے اور امین کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، لہذا شوہر کا قول بھی معتبر ہوگا۔ ❸

---

❶ وَالْأَصْــلُ أَنَّ الظَّـرْفَ مَتَى كَانَ بَيْنَ اسْمَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُقْرَنْ بِهَاءِ الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلْأَوَّلِ تَقُولُ جَاءَ نِي زَيْـدٌ قَبْلَ عَمْرٍو فَالْقَبْلِيَّةُ فِيهَا صِفَةٌ لِزَيْدٍ، وَإِنْ قَرَنَ بِهَاءِ الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلثَّانِي تَقُولُ جَاءَ نِي زَيْدٌ قَبْـلَـهُ عَمْرٌو فَإِذَا قَالَ أَنْت طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَ وَاحِدَةٍ فَقَدْ أَوْقَعَ الْأُولَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ فَبَانَتْ بِهَا فَلَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ وَلَوْ قَالَ بَعْدَهَا وَاحِدَةٌ فَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَصَفَ الثَّانِيَةَ بِالْبَعْدِيَّةِ وَلَوْ لَمْ يَصِفْهَا بِهِ لَمْ تَقَعْ فَهَذَا أَوْلَى.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج٣ ص٣١٧، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في الطلاق قبل الدخول، ج٢ ص ٣٩١، ط: رحمانیہ

❸ وَلَـوْ قَـالَ لَهَـا اعْتَـدِّي وَقَـالَ لَمْ أَنْوِ الطَّلَاقَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ، وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَلْفَـاظِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِذَا قَالَ لَمْ أَنْوِ الطَّلَاقَ فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِيمَا يُخْبِرُ عَنْ ضَمِيرِهِ وَالْقَوْلُ قَـوْلُ الْأَمِيـنِ مَعَ الْيَمِينِ، وَالْيَمِينُ لِنَفْيِ التُّهْمَةِ عَنْهُ أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَّفَ ابْنَ رُكَانَةَ فِي لَفْظِ أَلْبَتَّةَ لَمَّا كَانَ الثَّلَاثُ مِنْ مُحْتَمَلَاتِ لَفْظِهِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الطلاق، باب ما تقع به الفرقة مما يشبه الطلاق، ج٦ ص٧٩، ط: دار المعرفة

باب تفویض الطلاق

(٦٨) إِنَّ التَّمْلِيْكَاتِ تَقْتَضِي جَوَابًا فِي الْمَجْلِسِ. ❶

ترجمہ: تملیکات مجلس میں ہی جواب کا تقاضا کرتی ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنی بھی تملیکات ہیں یعنی ایک آدمی دوسرے کو کسی چیز کا مالک بنادے تو یہ مجلس میں جواب کا تقاضا کرتی ہیں، یعنی جب تک مجلس قائم ہے اس وقت تک اس کو قبول کرنے اور رَد کرنے کا اختیار ہے لیکن جب مجلس بدل گئی تو اختیار ختم ہو جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا کہ ''اِخْتَارِیْ'' کہ تجھے اختیار ہے، اب عورت جب تک مجلس میں ہو تو اس کو طلاق دینے اور رَد کرنے کا اختیار ہوگا لیکن جب مجلس بدل جائے تو اس کا اختیار ختم ہو جائے گا۔ اس لئے کہ یہ از قبیل تملیکات ہے یعنی شوہر بیوی کو طلاق کا مالک بنا رہا ہے اور جتنی بھی تملیکات ہیں وہ مجلس میں جواب کی متقاضی اور منتظر ہوتی ہیں، جس طرح بیع میں جس مجلس میں ایجاب ہو، اتمام بیع کے لئے اسی مجلس میں قبول کرنا شرط ہے، کیونکہ مجلس کی تمام ساعتیں ساعتِ واحدہ کے درجے میں ہے، لہٰذا اختتام مجلس سے پہلے پہلے جب بھی عورت اپنے آپ کو طلاق دے گی اس پر طلاق واقع ہو جائے گی۔ ❷

(٦٩) إِنَّ الْمُبْهَمَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيْرًا لِلْمُبْهَمِ. ❸

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، ج٢ ص ٣٩١، ط: رحمانیہ

❷ (وَلَوْ قَالَ لَهَا: اخْتَارِي. يَنْوِي الطَّلَاقَ فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي مَجْلِسِ عِلْمِهَا) فَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً فَبِسَمَاعِهَا، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً فَبِالْإِخْبَارِ لِأَنَّ الْمُخَيَّرَةَ لَهَا الْمَجْلِسُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلِأَنَّهُ مَلَّكَهَا فِعْلَ الِاخْتِيَارِ، وَالتَّمْلِيكَاتُ تَقْتَضِي جَوَابًا فِي الْمَجْلِسِ كَالْبَيْعِ وَالْهِبَةِ وَنَحْوِهِمَا.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطلاق، كنايات الطلاق، ج٣ ص ١٣٣، ط: مطبعة الحلبي القاهرة

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، ج٢ ص ٣٩١، ط: رحمانیہ

ترجمہ: مبہم مبہم کے لئے تفسیر بننے۳ کی صلاحیت نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک مبہم لفظ دوسرے مبہم لفظ کے لئے تفسیر نہیں بن سکتا، کیونکہ جب اس میں خود ابہام ہے تو یہ دوسرے مبہم کے ابہام کو کس طرح دور کرے گا، بلکہ مبہم کے لئے مفسر وہی بننے کی صلاحیت رکھتا ہے جس کے اندر ابہام نہ ہو، اور وہ اس کی تفسیر کرے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اختیار کے باب میں یعنی جب شوہر ''اختاری'' کے لفظ سے بیوی کو طلاق کا اختیار دے تو کلام میں لفظِ ''نفس'' کا ذکر کرنا ضروری ہے، اگر شوہر نے بیوی سے کہا کہ ''اختاری'' اور جواب میں بیوی نے کہا ''اخترت'' تو کلام لغو ہوگا، اس لئے کہ شوہر کا کلام ''اختاری'' مبہم ہے اور بیوی کا کلام ''اخترت'' بھی مبہم ہے اور مبہم مبہم کے لئے مفسر بننے کی صلاحیت نہیں رکھتا، لہذا عورت کا کلام بھی شوہر کے کلام کے لئے تفسیر بننے کی صلاحیت نہیں رکھے گا۔ جانبین سے نفس کی صراحت نہ ہونے کی وجہ سے طلاق واقع نہ ہوگی، اس لئے کہ معلوم نہیں کہ کس چیز کا اختیار سپرد کیا ہے۔ ❶

(۷۰) إِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ فَهُوَ يُبْطِلُ الْخِيَارَ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِقْبَالِ فَهُوَ لَا يُبْطِلُ. ❷

---

❶(وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النَّفْسِ أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ أَوْ كَلَامِهَا) مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: اخْتَارِي نَفْسَكِ فَتَقُولُ: اخْتَرْتُ، أَوْ يَقُولُ لَهَا: اخْتَارِي فَتَقُولُ: اخْتَرْتُ نَفْسِي لِأَنَّ ذَلِكَ عُرِفَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَأَنَّهُ الْمُفَسَّرُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، وَلِأَنَّ الْمُبْهَمَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِلْمُبْهَمِ، حَتَّى لَوْ قَالَ لَهَا: اخْتَارِي، فَقَالَتِ اخْتَرْتُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ الِاخْتِيَارَ لَيْسَ مِنْ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ وَضْعًا، وَإِنَّمَا جُعِلَ بِالسُّنَّةِ فِيمَا إِذَا كَانَ مُفَسَّرًا، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ اخْتَارِي، وَقَوْلَهَا اخْتَرْتُ، لَيْسَ لَهُ مُخَصِّصٌ بِهَا فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، فَإِذَا ذُكِرَتِ النَّفْسُ مَخَصَّصَ الِاخْتِيَارُ لَهَا فَيَقَعُ.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطلاق، كنايات الطلاق، ج۳ ص ۱۳۴، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷الهداية: كتاب الطلاق، باب تقويض الطلاق، ج۲ ص ۳۹۴، ط: رحمانیہ

ترجمہ: جو چیز اعراض پر دلالت کرتی ہے وہ اختیار کو باطل کر دیتی ہے اور جو متوجہ ہونے پر دلالت کرتی ہے وہ اختیار کو باطل نہیں کرتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب ایک آدمی دوسرے کو کسی چیز کا اختیار دیتا ہے تو اب مخیّر کی طرف سے اگر ایسا فعل پایا جائے جو اعراض پر دلالت کرتا ہو تو اس سے اختیار باطل ہو جائے گا، مثلاً مجلس سے کھڑا ہونا اور اگر ایسا فعل پایا جائے جو مخیّر کے متوجہ ہونے پر دلالت کرتا ہو تو اس سے اختیار باطل نہیں ہوگا، مثلاً مخیّر کھڑا تھا پھر بیٹھ گیا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا "طَلِّقِيْ نَفْسَكِ"، یعنی طلاق کا اختیار بیوی کے سپرد کر دیا جبکہ بیوی کھڑی تھی پھر بیٹھ گئی یا سواری پر تھی کہ اُسے روک لیا تو اس صورت میں اختیار باقی رہے گا، کیونکہ اُن دونوں صورتوں میں عورت سے ایسا فعل صادر ہوا کہ وہ اقبال یعنی متوجہ ہونے پر دلالت کرتا ہے اور ہر وہ فعل جو متوجہ ہونے پر دلالت کرتا ہو وہ اختیار کو باطل نہیں کرتا۔ اور اگر عورت سے ایسا فعل صادر ہوا جو اعراض پر دلالت کرتا ہے تو اختیار کو باطل ہو جائے گا، جس طرح عورت کا مجلس سے اُٹھ کر چلا جانا، یا کسی اور کام میں مشغول ہو جانا یہ اعراض پر دلالت کرتا ہے، جیسے غسل کرنا، خضاب لگانا، کھانا کھانا، شوہر سے ازدواجی تعلق قائم کرنا، اس سے اختیار ختم ہو جائے گا۔ ❶

---

❶ وَكَذَا لَوْ كَانَتْ قَائِمَةً فَقَعَدَتْ، لِأَنَّهُ دَلَالَةُ الْإِقْبَالِ إِذْ الْقُعُودُ أَجْمَعُ لِلرَّأْيِ، لِأَنَّهُ سَبَبُ الِاسْتِرَاحَةِ، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ قَاعِدَةً فَاتَّكَأَتْ أَوْ كَانَتْ مُتَّكِئَةً فَاسْتَوَتْ قَاعِدَةً، لِأَنَّهُ دَلَالَةُ الْجِدِّ فِي التَّأَمُّلِ كَمَا إِذَا كَانَتْ مُحْتَبِيَةً فَتَرَبَّعَتْ وَكَذَا إِذَا ادَّعَتْ أَبَاهَا لِلْمَشُورَةِ أَوْ شُهُودًا لِلْإِشْهَادِ لَا يَبْطُلُ، لِأَنَّ الِاسْتِشَارَةَ لِتَحَرِّي الصَّوَابِ، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ بِمُشَاوَرَةِ وَالِدَيْهَا قَبْلَ أَنْ تُجِيبَهُ وَالْإِشْهَادُ لِلتَّحَرُّزِ عَنِ الْجُحُودِ فَصَارَ دَلِيلَ الْإِقْبَالِ بِخِلَافِ مَا إِذَا ادَّعَتْ بِطَعَامٍ فَأَكَلَتْ أَوْ قَامَتْ أَوْ اغْتَسَلَتْ أَوْ امْتَشَطَتْ أَوْ اخْتَضَبَتْ أَوْ جَامَعَهَا زَوْجُهَا حَيْثُ يَبْطُلُ خِيَارُهَا لِاشْتِغَالِهَا بِعَمَلٍ آخَرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَيَكُونُ إِعْرَاضًا عَنْ تِلْكَ الْجِهَةِ.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، فصل في الأمر باليد، ج٢ ص ٢٣٤، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

فصل فی المشیئة

(۱۷) اَلْجَوَابُ اِنْ کَانَ مُوَافِقًا لِلتَّفْوِیْضِ یَصِحُّ وَإِلَّا فَهُوَ یَلْغُوْ. ❶

ترجمہ: اگر جواب تفویض کے موافق ہو تو صحیح ہے ورنہ لغو ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر ایک شخص دوسرے کو کسی شے کا اختیار سپرد کر دے، اب اگر جواب اس مفوّض کے مطابق ہو تو درست ہوگا اور اگر اس کے برخلاف ہو تو جواب لغو ہوگا، اس لئے کہ تفویض اور جواب میں مطابقت ضروری ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی کو طلاق کا اختیار ان الفاظ میں دیا کہ "طلقی نفسک" اور بیوی نے جواب میں کہا کہ "أَبَنْتُ نَفْسِيْ" (میں نے خود کو بائنہ کرلیا) تو طلاق واقع ہو جائے گی اور اگر بیوی نے یہ کہا کہ "قَدْ اِخْتَرْتُ نَفْسِيْ" تو طلاق واقع نہ ہوگی اور یہ جواب لغو ہو جائے گا، کیونکہ پہلی صورت میں طلاق اس لئے واقع ہوگی کہ لفظ "ابانت" یہ طلاق کے الفاظ میں سے ہے، یہ مفوّض یعنی "طَلِّقِيْ نَفْسَکِ" کے مطابق ہے، جب جواب مفوّض کے مطابق ہو تو درست ہوتا ہے۔ البتہ بیوی نے "أَبَنْتُ" کہہ کر ایک زائد وصف یعنی بینونت کا اضافہ کر دیا ہے، اس لئے بیوی کا کلام اس حوالے سے تفویض کے مخالف ہے، لہٰذا بیوی کا کلام جس میں موافق ہے یعنی اصل طلاق میں، اسے معتبر مان کر ایک طلاق رجعی ہوگی اور جس چیز میں مخالف ہے یعنی وصف بینونت میں، اِسے رَد کر دیا جائے گا کہ یہ تفویض کے مطابق نہیں ہے۔

اور "اِخْتَرْتُ نَفْسِيْ" کہنے کی صورت میں طلاق اس لئے واقع نہ ہوگی کہ اختیار یہ طلاق کے الفاظ میں سے نہیں ہے، جب یہ طلاق کے الفاظ میں سے نہیں ہے تو "اخترت نفسی" کے ساتھ جواب دینا یہ مفوّض کے مطابق نہ ہوا، اور جب جواب مفوض کے مطابق نہ ہو تو جواب لغو ہوتا ہے

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، ج ۲ ص ۳۹۵، ط: رحمانیہ

لہذا یہ جواب بھی لغو ہوگا، تو جب جواب لغو ہوا تو طلاق بھی واقع نہ ہوگی۔ ❶

(۷۲) إِنَّ الْيَمِيْنَ تَصَرُّفٌ لَازِمٌ. ❷

ترجمہ: یمین ایک لازمی تصرف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول سمجھنے سے پہلے یہ بات ذہن نشین کر لینا ضروری ہے کہ یمین کا اطلاق جس طرح قسم پر ہوتا ہے اسی طرح تعلیق پر بھی ہوتا ہے، یعنی جب ایک حکم کسی شرط پر مشروط اور معلق کیا جائے تو اس کو بھی یمین کہتے ہیں، اب مذکورہ اصول کا مطلب یہ یمین چاہے بصورت قسم ہو یا بصورت تعلیق ہو، ایک ایسا تصرف ہے جو آدمی پر لازم ہوتا ہے اس میں رجوع کرنے کی گنجائش نہیں ہوتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ''طَلِّقِيْ نَفْسَكِ'' اب شوہر کے لئے رجوع کرنا جائز نہیں ہے کیونکہ اس جملہ میں یمین کا معنی پایا جاتا ہے یعنی یمین بمعنی تعلیق کا، گویا کہ شوہر نے یوں کہا کہ ''إِنْ أَرَدْتِ طَلَاقَكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ'' اور یمین تصرف لازم ہے اس سے رجوع کرنا درست نہیں ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شوہر کے لئے رجوع درست نہ ہوگا۔ ❸

---

❶(قَوْلُهُ: وَبِأَبَنْتُ نَفْسِي طَلُقَتْ لَا بِاخْتَرْتُ) يَعْنِي أَنَّ أَبَنْتُ نَفْسِي يَصْلُحُ جَوَابًا لِطَلِّقِي نَفْسَكِ وَلَا يَصْلُحُ اخْتَرْت نَفْسِي جَوَابًا لَهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْإِبَانَةَ مِنْ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ، وَالْمُفَوَّضُ إلَيْهَا الطَّلَاقُ، وَالِاخْتِيَارُ لَيْسَ مِنْ أَلْفَاظِهِ لَا صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً بِدَلِيلِ الْوُقُوعِ بِأَبَنْتُك دُونَ اخْتَارِي، وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج۳ ص۳۵۳، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج۲ ص۳۹۵، ط: رحمانیہ

❸(وَلَا يَمْلِكُ الرُّجُوعَ) أَيْ لَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ الرُّجُوعَ بَعْدَ قَوْلِهِ طَلِّقِي نَفْسَك حَتَّى لَا يَصِحَّ نَهْيُهُ، لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ إذْ هُوَ تَعْلِيقُ الطَّلَاقِ بِتَطْلِيقِهَا وَالْيَمِينُ تَصَرُّفٌ لَازِمٌ لَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ عَنْهَا.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج۲ ص۲۲۶، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

(۷۳) إِنَّ التَّوْكِيلَ لَيْسَ بِتَصَرُّفٍ لَازِمٍ. ❶

ترجمہ: توکیل تصرف لازم نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ توکیل یعنی کسی کو اپنا وکیل بنانا یہ لازمی تصرف نہیں ہے کہ بعد میں مؤکل اس سے رجوع نہیں کرسکتا، جب توکیل لازم نہیں ہے تو شوہر کو رجوع کا بھی حق حاصل ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک شخص نے دوسرے سے یہ کہا "طَلِّقْ اِمْرَأَتِیْ" کہ میری بیوی کو طلاق دیدو، اب وکیل کو اختیار ہے مؤکل کی بیوی کو مجلس میں بھی طلاق دے سکتا ہے اور مجلس کے بعد بھی، اس لئے کہ وکالت مجلس تک منحصر نہیں ہوتی۔ اور شوہر کو رجوع کا بھی حق حاصل ہے اس لئے کہ یہ توکیل ہے یعنی شوہر نے طلاق کا وکیل بنایا ہے اور توکیل تصرفِ لازم نہیں ہے کہ جس سے رجوع نہ ہو سکے اس لئے شوہر جب چاہے اس کی وکالت کو ختم کر کے اپنی بات سے رجوع کرسکتا ہے۔ ❷

(۷۴) إِنَّ النِّيَّةَ لَا تُعْمَلُ فِيْ غَيْرِ الْمَذْكُوْرِ. ❸

ترجمہ: نیت غیر مذکور میں عمل نہیں کرتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز عبارت میں مذکورہ نہ ہو اگر کوئی اس غیر مذکور شے کی نیت کرتا ہے تو نیت کرنا درست نہ ہوگا اور اس کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، کیونکہ نیت اس چیز میں مؤثر اور کارگر ہوتی ہے جو پہلے سے موجود ہو۔

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج۲ ص ۳۹۵، ط: رحمانیہ

❷ قَوْلُهُ (وَإِنْ قَالَ لِرَجُلٍ طَلِّقْ امْرَأَتِي فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ) لِأَنَّ هَذَا تَوْكِيلٌ وَاسْتِعَانَةٌ وَلَيْسَ بِتَمْلِيكٍ فَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ لِلْمَرْأَةِ طَلِّقِي نَفْسَكِ سَوَاءٌ قَالَ لَهَا إنْ شِئْت أَوْ لَمْ يَقُلْ فَإِنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ، لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ لِنَفْسِهَا فَكَانَ تَمْلِيكًا لَا تَوْكِيلًا.

الجوهرة النيرة: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج۲ ص۴۷، ط: المطبعة الخيرية

❸ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج۲ ص ۳۹۶، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ '' تجھے طلاق ہے اگر تو چاہتی ہے، پھر عورت نے جواب میں کہا ''شِئْتُ إِنْ شِئْتَ ''میں چاہتی ہوں اگر تو چاہتا ہے۔ پھر شوہر نے یوں کہا ''شِئْتُ '' کہ میں چاہتا ہوں اور اس سے طلاق کی نیت کر لی تو یہ اختیار باطل ہوگا اور طلاق واقع نہ ہوگی، اس لئے کہ شوہر نے عورت کی طلاق کو مشیت مرسلہ یعنی غیر معلق مشیت پر موقوف کیا تھا، مگر عورت نے اسے شوہر کی مشیت پر معلق کر کے مشیت مرسلہ کو مشیت معلقہ کر دیا، شوہر نے بیوی کو جو مشیت مرسلہ حوالہ کی تھی بیوی نے اُسے شوہر کی مشیت پر معلق کر کے مشیت معلقہ کر کے اُسے ضائع کر دیا، اس لئے طلاق کا اختیار اس کے ہاتھ سے نکل جائے گا۔ مذکورہ بالا صورت میں نہ بیوی کے کلام میں طلاق کا لفظ مذکور ہے، اور نہ شوہر کے کلام میں۔ شوہر نے غیر مذکور کی نیت کی اور غیر مذکور کی نیت درست نہیں ہوتی، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شوہر کا طلاق کی نیت کرنا درست نہ ہوگا، جب نیت درست نہ ہوئی تو طلاق بھی واقع نہ ہوگی۔ ❶

(۷۵) إِنَّ التَّعْلِيقَ بِشَرْطٍ كَائِنٍ تَنْجِيزٌ. ❷

ترجمہ: گزری ہوئی شرط پر کسی چیز کی تعلیق تنجیز ہو جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی حکم ایسی شرط پر معلق کیا جو پہلے سے زمانہ ماضی میں موجود ہو تو اس صورت میں یہ حکم فی الحال واقع ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا صورت میں اگر جواب میں یہ کہا ''شِئْتُ إِنْ كَانَ لِأَمْرٍ قَدْ مَضَى ''میں نے چاہا اگر فلاں معاملہ گزر گیا ہو، تو بیوی نے شوہر

---

❶ (أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ فَقَالَتْ شِئْتُ إِنْ شِئْتَ فَقَالَ) الزَّوْجُ (شِئْتُ) حَالَ كَوْنِهِ (يَنْوِي الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ) لِأَنَّهُ عَلَّقَ طَلَاقَهَا بِالْمَشِيئَةِ بِالْمُرْسَلَةِ وَهِيَ أَتَتْ بِالْمُعَلَّقَةِ فَيَخْرُجُ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا بِالِاشْتِغَالِ بِمَا لَمْ يُفَوَّضْ إِلَيْهَا مِنْ الشَّرْطِ وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ وَلَا فِي كَلَامِهَا ذِكْرُ الطَّلَاقِ فَبَقِيَ قَوْلُهُ شِئْتِ مُبْهَمًا، وَالنِّيَّةُ لَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ١ ص ٤١٤، ط: دار إحياء التراث العربي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٢ ص ٣٩٦، ط: رحمانیہ

کے جواب میں اپنی مشیت کو ایسی چیز پر معلق کیا جو زمانہ ماضی میں ہو چکی ہے تو اس صورت میں اس پر طلاق واقع ہو جائے گی، اس لئے کہ ماضی میں واقع شدہ کسی کام پر شرط کو معلق کرنے سے وہ شرط منجز بن جاتی ہے، لہذا یہاں بھی تعلیق طلاق کی شرط معلق نہیں رہے گی بلکہ منجز بن جائے گی اور منجز سے فی الحال طلاق واقع ہو جاتی ہے، لہذا یہاں بھی فی الحال طلاق واقع ہو جائے گی۔ تقریب الی الفہم کے لئے اس کی مثال جیسے عورت نے کہا ''شِئْتُ إِذَا كَانَ السَّمَاءُ مَوْجُوْدًا '' کہ میں طلاق واقع کرنا چاہتی ہوں اگر آسمان موجود ہے، تو طلاق واقع ہو جائے گی، اس لئے کہ بیوی نے وقوع طلاق کو ایسی شے پر معلق کیا جو پہلے سے موجود ہے۔ اور ہر وہ حکم جو ایسی شے پر معلق ہو تو وہ فی الحال دائر ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی وقوعِ طلاق کا حکم فی الحال دائر ہو گا اور طلاق واقع ہو گی۔ ❶

(۷۶) إِنَّ كَلِمَةَ كُلَّمَا تُوْجِبُ تَكْرَارَ الْأَفْعَالِ. ❷

ترجمہ: کلمہ ''كُلَّمَا'' افعال کے تکرار کو ثابت کرتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لفظ ''كُلَّمَا'' یہ اس بات کا موجب ہے کہ فعل میں تکرار ہو یعنی ایک فعل کو علی سبیل الانفراد یکے بعد دیگرے کرنے کا تقاضا کرتا ہے، کیونکہ کلمہ ''كُلَّمَا'' میں تعمیم ہے اور تعمیم اس وقت ثابت ہو گی جب کسی فعل میں تکرار پایا جائے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّمَا شِئْتِ '' کہ تجھے طلاق ہے جب بھی تو چاہے، تو اب بیوی کو اختیار رہے کہ وہ اپنے آپ کو ایک طلاق دے، پھر ایک طلاق دے یہاں تک کہ تین طلاقیں دے سکتی ہے، کیونکہ شوہر نے بیوی کو ''كُلَّمَا'' کے ساتھ طلاق کا اختیار دیا ہے اور ''كُلَّمَا'' افعال کے تکرار کو ثابت کرتا ہے، لہذا یہاں بھی ''كُلَّمَا'' فعل طلاق کے تکرار کو ثابت کرے گا، لہذا بیوی یکے بعد دیگرے اپنے

---

❶ (كَذَا كُلُّ تَعْلِيقٍ بِمَعْدُومٍ) كَمَا إِذَا قَالَتْ شِئْتُ إِنْ شَاءَ أَبِي، أَوْ شِئْتُ إِنْ كَانَ كَذَا لِأَمْرٍ لَمْ يَجِئْ بَعْدُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَأْتِيَّ بِهِ مَشِيئَةٌ مُعَلَّقَةٌ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَيَبْطُلُ الْأَمْرُ (بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ) فَإِنَّهَا لَوْ قَالَتْ قَدْ شِئْتُ إِنْ كَانَ كَذَا لِأَمْرٍ قَدْ مَضَى طَلُقَتْ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ بِشَرْطٍ كَائِنٍ تَنْجِيزٌ.

درر الحكام: كتاب الطلاق، باب التفويض، ج ۱ ص ۳۷۶

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج ۲ ص ۳۹۷، ط: رحمانیہ

آپ کو تین طلاقیں دے سکتی ہے۔ ❶

(۷۷) إِنَّ التَّفْوِيْضَ فِيْ وَصْفِ الطَّلَاقِ يَسْتَدْعِيْ وُجُوْدَ أَصْلِهِ. ❷

ترجمہ: وصفِ طلاق کی تفویض اصل طلاق کے موجود ہونے کی متقاضی ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی شخص طلاق کے وصف یعنی بینونت وغیرہ کو بیوی کے سپرد کرتا ہے تو یہ اس بات کا تقاضا کرتا ہے کہ اس وصف کا اصل پہلے سے موجود ہو، کیونکہ وصف تابع ہوا کرتا ہے اور ہر تابع اپنے متبوع کے وجود کا تقاضا کرتا ہے، تو یہاں بھی وصف یہ اصل کے وجود کا تقاضا کرے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ كَيْفَ شِئْتِ ''تو اس صورت میں ایک طلاق رجعی واقع ہوگی گو کہ بیوی نہ چاہتی ہو، کیونکہ شوہر کے کلام میں لفظ ''کیف'' ہے اور ''کیف'' حالت اور وصف دریافت کرنے کے لئے آتا ہے، تو شوہر نے طلاق کا وصف سپرد کیا ہے اور وصف یہ اصل کے وجود کا تقاضا کرتا ہے، کیونکہ اگر اصل ہی موجود نہ ہو تو اس پر وصف کا ترتب کیسے ہوگا، اور اصل طلاق بیوی کی مشیت سے پہلے ہی واقع ہو جائے گی تا کہ بعد میں اس پر وصف کا ترتب ہو سکے۔ لہذا یہاں بھی گویا کہ ''أَنْتِ طَالِقٌ'' سے طلاق واقع ہوگی اور اس جملے سے طلاق رجعی واقع ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق رجعی واقع ہوگی۔ ❸

---

❶ وَلَو قَالَ كلما دخلت هَذِه الدَّار فَأَنت طَالِق فَدخلت الدَّار تطلق. وَلَو دخلت ثَانِيًا وثالثا تطلق عِنْد كل دخلة طَلْقَة وَاحِدَة لِأَن كلمة كلما توجب تكْرَار الْأَفْعَال.

تحفة الفقهاء: كتاب الأيمان، باب ألفاظ اليمين، ج۲ ص ۳۰۱، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل فى المشيئة، ج۲ ص۳۹۷، ط: رحمانیہ

❸ لِأَنَّ كَلِمَةَ كَيْفَ لِلسُّؤَالِ عَنْ الْحَالِ مُطْلَقًا فَلا بُدَّ مِنْ تَعْلِيقِ الْأَصْلِ بِمَشِيئَتِهَا لِتَثْبُتَ لَهَا الْمَشِيئَةُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إنْ شِئْت أَوْ حَيْثُ شِئْت أَوْ أَيْنَ شِئْت. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ كَلِمَةَ كَيْفَ لِطَلَبِ الْوَصْفِ لا لِطَلَبِ الْأَصْلِ، يُقَالُ كَيْفَ أَصْبَحْت: أَيْ عَلَى أَيِّ وَصْفٍ مِنْ الصِّحَّةِ وَالسَّقَمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَكَانَ التَّفْوِيضُ فِي وَصْفِ الطَّلَاقِ، وَالتَّفْوِيضُ فِي وَصْفِهِ يَسْتَدْعِي وُجُودَ أَصْلِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ كَيْفَ لِطَلَبِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَوُجُودُ الطَّلَاقِ بِوُقُوعِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

العناية: كتاب الطلاق، فصل فى المشيئة، ج۴ ص۱۰۸، ط: دار الفكر

(۷۸) إِنَّ كَلِمَةَ مِنْ حَقِيْقَةً لِلتَّبْعِيْضِ وَمَا لِلتَّعْمِيْمِ فَيُعْمَلُ بِهِمَا. ❶

ترجمہ: کلمہ ''مــن'' درحقیقت تبعیض کے لئے موضوع ہے اور کلمہ ''مــا'' تعمیم کے لئے ہے، لہذا دونوں پر عمل کیا جائے گا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک کلمہ ''مــن'' تبعیض کے معنی میں حقیقت ہے اور تبعیض کے علاوہ دیگر معانی میں اس کا استعمال مجاز ہے، لہذا جب تک حقیقی معنی پر محمول کرنا ممکن ہو تو مجاز کی طرف جانے کی ضرورت نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی کو طلاق کا اختیار ان الفاظ میں سپرد کیا کہ ''طَلِّقِيْ نَفْسَكِ مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتِ '' کہ تم تین میں سے جتنی چاہو اپنے آپ کو طلاق دے دو تو اس صورت میں بیوی کو ایک طلاق اور دو طلاق واقع کرنے کا اختیار ہوگا لیکن تین طلاق کا اختیار نہ ہوگا، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں شوہر کے کلام میں لفظ ''من'' اور لفظ ''ما'' مذکور ہیں اور لفظ ''من'' کا حقیقی معنی تبعیض ہے اور ''ما'' عموم کے لئے ہے اور ان دونوں پر یعنی عموم اور تبعیض پر عمل اس وقت ہوگا جب تین میں سے ایک بچ جائے اور دو طلاق ہو، اس لئے اس صورت میں ایک کے اعتبار سے دو کا عدد عام ہے اور تین کو دیکھتے ہوئے دو اس کا بعض ہے، لہذا جب دونوں کلموں یعنی ''مــن'' اور ''مــا'' کے حقیقی معنی پر عمل ممکن ہے تو ہم مجاز کی طرف نہیں جائیں گے، لہذا دونوں کلموں کے مقتضی پر عمل کرتے ہوئے دو طلاق واقع ہوں گی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج ۲ ص ۳۹۷، ط: رحمانیہ

❷ (طلقي) نفسك (من ثلاث ما شئت تطلق ما دون الثلاث) فلا تملك إيقاع الثلاث عند الإمام خلافا لهما، وعلى هذا الخلاف اختاري من ثلاث ما شئت، لهما أن ما للعموم ومن للبيان وله أنها للتبعيض حقيقة إذا دخلت على ذي أبعاض والطلاق منه وما للعموم وقد أمكن العمل بهما بأن يجعل المراد بعضا عاما والاثنتان كذلك لأنه بالنسبة إلى الواحدة عام وإلى الثلاث بعض.

النهر الفائق: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ۲ ص ۳۸۴، ط: دار الكتب العلمية

باب الأیمان فی الطلاق

(۷۹) إِنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى سَبَبِ الْمِلْكِ بِمَنْزِلَةِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ. ❶

ترجمہ: سببِ ملک کی طرف منسوب کرنا ملکیت کی طرف منسوب کرنے کے درجے میں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی شے کو ملکیت کے سبب کی طرف منسوب کرنا ایسا ہے جیسا کہ اس نے اس شے کو اپنی ملکیت کی طرف منسوب کیا ہے، تو جو حکم منسوب الی الملک کی صورت میں مرتب ہوتا ہے وہی حکم منسوب الی سبب الملک کی صورت میں بھی ہوگا، مثلاً اگر کوئی غلام سے یہ کہے کہ ''إِنِ اشْتَرَيْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ'' اگر میں نے تجھے خریدا تو تُو آزاد ہے، تو اس قائل کا یہ کلام بمنزلہ اس کلام کے ہے کہ ''إِنْ مَلَّكْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ'' کیونکہ شراء ملک کا سبب ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے طلاق کو نکاح کی طرف منسوب کر دیا، مثلاً کسی اجنبی عورت سے یہ کہا کہ ''إِنْ تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ'' کہ اگر میں نے تیرے ساتھ نکاح کیا تو تجھے طلاق ہے، تو جیسے ہی یہ شخص اس عورت سے نکاح کرے گا تو طلاق واقع ہو جائے گی۔

اس لئے کہ اس شخص نے طلاق کو سببِ ملک کی طرف منسوب کیا ہے کیونکہ نکاح سبب ہے ملک کا، اور ہر وہ شے جو سببِ ملک کی طرف منسوب ہو تو گویا ملکیت کی طرف منسوب ہونے کی مانند ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی یہ طلاق ملکیت کی طرف منسوب ہونے کی مانند ہوگی اور ایسی صورت میں طلاق واقع ہو جاتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق بعد النکاح واقع ہوگی۔ لیکن اگر کسی شخص نے کسی اجنبیہ عورت سے کہا اگر تم گھر میں داخل ہوئی تو تمہیں طلاق ہے، اس کے بعد اس شخص نے اس عورت سے نکاح کیا اور وہ گھر میں داخل ہوئی تو اس پر طلاق واقع نہیں ہوگی، اس لئے کہ حالف کا محلوف علیہ کا مالک ہونا ضروری ہے، اور اگر مالک نہ ہو تو سببِ ملک کی طرف اس کی نسبت کرے، یہاں حالف مالک بھی نہیں ہے اور سببِ ملک یعنی نکاح کی طرف بھی نسبت

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، ج ۲ ص ۳۹۸، ط: رحمانیہ

نہیں کی ہے، اس لئے طلاق واقع نہیں ہوگی۔ ❶

(۸۰)إِنَّ الزَّوْجَ الثَّانِیْ یَهْدِمُ مَا دُوْنَ الثَّلاثِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرَ لا یَهْدِمُ. ❷

ترجمہ: شیخین کے نزدیک زوج ثانی تین سے کم طلاق کو کالعدم کر دیتا ہے اور امام محمد اور امام زفر کے نزدیک (زوج ثانی تین سے کم طلاق کو) کالعدم نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی آدمی اپنی بیوی کو ایک یا دو طلاقیں دیدے پھر وہ عورت کسی دوسرے شخص سے شادی کرے پھر یہ شوہر ثانی طلاق دیدے، پھر وہ عورت شوہر اول سے شادی کرے تو شیخین کے نزدیک اب بھی شوہر اول کو تین طلاقوں کا اختیار ہے، یعنی شوہر ثانی تین سے کم طلاقوں کو بھی ختم کر دیتا ہے شیخین کے نزدیک، جبکہ امام محمد رحمہ اللہ اور امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک شوہر اول کو اب صرف مابقی کا اختیار رہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ ثَلاثًا إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ'' پھر شوہر نے اس کو دو طلاقیں تنجیزاً دیدیں، اس کے بعد اس عورت سے کسی دوسرے شخص نے شادی کی پھر شوہر ثانی نے بھی اس کو طلاق دی، پھر عدت گزارنے کے بعد اس نے شوہر اول سے شادی کی اور گھر میں داخل ہوگئی تو شیخین کے نزدیک تین طلاقیں واقع ہوں گی جبکہ امام محمد اور امام زفر رحمہما اللہ کے نزدیک مابقی یعنی ایک طلاق واقع ہوگی، اختلاف کی وجہ مذکورہ اصول ہے۔ ❸

---

❶ وَلا یَصِحُّ التَّعْلِیقُ إِلَّا أَنْ یَکُونَ الْحَالِفُ مَالِکًا کَقَوْلِهِ لامْرَأَتِهِ: إِنْ دَخَلْتِ الدَارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ یَقُولُ لِعَبْدِهِ: إِنْ کَلَّمْتَ زَیْدًا فَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ یُضِیفُهُ إِلَی مِلْکٍ کَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِیَّةٍ: إِنْ تَزَوَّجْتُکِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ کُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِیَ طَالِقٌ أَوْ کُلُّ عَبْدٍ أَشْتَرِیهِ فَهُوَ حُرٌّ. وَزَوَالُ الْمِلْکِ لا یُبْطِلُ الْیَمِینَ، فَإِنْ وُجِدَ الشَّرْطُ فِی مِلْکٍ انْحَلَّتْ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ وُجِدَ فِی غَیْرِ مِلْکٍ انْحَلَّتْ وَلَمْ یَقَعْ شَیْءٌ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، تعلیق الطلاق، ج۳ ص ۱۴۰، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الأیمان فی الطلاق، ج۲ ص ۴۰۰، ط: رحمانیہ

❸ إِذَا قَالَ إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلاثًا ثُمَّ نَجَّزَهَا وَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلاثًا فَتَزَوَّجَتْ بِزَوْجٍ =

(۱۸۱) إِنَّ الْجِمَاعَ إِدْخَالُ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ. ❶

ترجمہ: ایک شرم گاہ کو دوسری شرم گاہ میں داخل کرنے کا نام جماع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جماع نام ہے شوہر کی شرمگاہ کا عورت کی شرمگاہ میں داخل ہونے کا، یعنی جب شوہر اپنی شرمگاہ کو عورت کی شرمگاہ میں داخل کردے اگر چہ ٹھہراؤ نہ ہو تو اس پر جماع کا حکم مرتب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ''إِذَا جَامَعْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا '' کہ اگر میں نے تیرے ساتھ جماع کیا تو تجھے تین طلاق، اس کے بعد شوہر نے جماع کیا تو جیسے ہی التقائے ختانین ہوجائے یعنی عورت کی شرمگاہ سے مرد کی شرمگاہ مل جائے تو طلاق واقع ہوجائے گی، اگر شوہر ایک گھڑی ٹھہرے تو عقر یعنی مہر مثل واجب نہ ہوگا اس لئے کہ مہر مثل یا حد اس جماع سے واجب ہوں گی جو طلاق کے بعد واقع ہو، یہ جو مباشرت ہوئی وہ سابقہ عقد نکاح کی وجہ سے ہے۔ ہاں اگر یہ شخص اپنے عضو کو نکال کر دوبارہ داخل کرتا ہے تو اس پر مہر مثل واجب ہوگا، کیونکہ جماع طلاق کے بعد پایا گیا ہے، اور طلاق کے بعد جماع کرنے کی وجہ سے مذکورہ وطی حرام اور ناجائز ہوئی اور وطی حرام دو چیزوں سے خالی نہیں ہوتی، (۱) حد (۲) جرمانہ کی صورت میں مہر مثل۔ یہاں شبہ کی وجہ سے حد ساقط ہوجائے گی لیکن جرمانہ مہر مثل لازم ہوگا۔ ❷

=آخَرَ ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ فَدَخَلَتْ الدَّارَ لَمْ تَطْلُقْ عِنْدَنَا خِلَافًا لِزُفَرَ وَالشَّافِعِيِّ فِي قَوْلٍ أَمَّا لَوْ أَبَانَهَا بِثِنْتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ الدَّارَ وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ ثُمَّ دَخَلَتْ الدَّارَ طَلُقَتْ ثَلَاثًا عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ، وَأَصْلُهُ أَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَ يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَهُمَا فَتَعُودُ إِلَيْهِ بِالثَّلَاثِ ثُمَّ بِدُخُولِهَا الدَّارَ طَلُقَتْ ثَلَاثًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرَ وَالْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ لَا يَهْدِمُ الزَّوْجُ مَا دُونَهَا فَتَعُودُ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ.

مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: كتاب الطلاق، تعليق الطلاق، ج ۱ ص ۴۲۵، ط: دار إحياء التراث العربي

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، ج ۲ ص ۴۰۱، ط: رحمانيه

❷ وَالْحُرْمَةِ إِذْ مَعْنَى الْجِمَاعِ حُصُولُ الِالْتِذَاذِ بِمُمَاسَّةِ الْفَرْجَيْنِ وَقَدْ وُجِدَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ =

فصل فی الاستثناء

(۸۲) إِنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ تَكَلُّمٌ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْاِسْتِثْنَاءِ. ❶

ترجمہ: استثناء کے بعد حاصل شدہ مقدار کے تکلم کا نام استثناء ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ استثناء تکلم بالباقی کا نام ہے، یعنی استثناء کے بعد جو کچھ بچ جائے اسی پر حکم مرتب ہوگا۔ مثلاً ''عَلَيَّ لِفُلَانٍ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ إِلَّا وَاحِدَةً'' یہ ایسا ہے گویا کہ قائل نے یوں کہا ''عَلَيَّ لِفُلَانٍ تِسْعَةُ دَرَاهِمَ''

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً'' تو اس صورت میں دو طلاقیں واقع ہوں گی کیونکہ شوہر نے مذکورہ صورت میں تین سے ایک کو استثناء کیا ہے اور استثناء تکلم بالباقی کا نام ہے، تو شوہر کا یہ کلام ایسا ہے گویا کہ اس نے یوں کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ'' تو ایسی صورت میں دو طلاقیں واقع ہوتی ہیں اور اگر شوہر نے ''أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ'' میں تین سے دو طلاقیں کم کی گئیں تو ایک طلاق باقی رہی، لہذا ایک طلاق واقع ہوگی، اور اگر ''أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا'' تو اس صورت میں چونکہ کل سے کل کا استثناء کیا ہے،

= الْحَدُّ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَاحِدٌ وَهُوَ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ فَكَانَ الْجِمَاعُ وَاحِدًا مِنْ وَجْهٍ وَأَوَّلُهُ غَيْرُ مُوجِبٍ لِلْحَدِّ فَامْتَنَعَ وُجُوبُهُ فَوَجَبَ الْعُقْرُ إِذْ الْبُضْعُ الْمُحْتَرَمُ لَا يُصَانُ إِلَّا بِضَمَانٍ جَابِرٍ أَوْ بِحَدٍّ زَاجِرٍ فَإِذَا امْتَنَعَ الْحَدُّ لِلشُّبْهَةِ تَعَيَّنَ الْمَهْرُ، لِأَنَّهُ يَجِبُ مَعَ الشُّبْهَةِ وَجْهُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ أَنَّ الْجِمَاعَ إِدْخَالُ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ بَعْدَ الطَّلْقَاتِ الثَّلَاثِ وَالْعِتْقِ، لِأَنَّ الْإِدْخَالَ لَا دَوَامَ لَهُ حَتَّى يَكُونَ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الِابْتِدَاءِ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يُدْخِلُ دَابَّتَهُ الْإِصْطَبْلَ وَهِيَ فِيهِ لَا يَحْنَثُ بِإِمْسَاكِهَا فِيهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخْرَجَ ثُمَّ أَوْلَجَ، لِأَنَّهُ وُجِدَ الْجِمَاعُ فِيهِ حَقِيقَةً بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْحَدُّ نَظَرًا إِلَى اتِّحَادِ الْمَجْلِسِ وَالْمَقْصُودِ وَهُوَ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ فَإِذَا امْتَنَعَ الْحَدُّ وَجَبَ الْمَهْرُ لِمَا ذَكَرْنَا.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، باب التعليق، ج ٢ ص ٢٤١، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، فصل في الاستثناء، ج ٢ ص ٤٠٢، ط: رحمانيه

اور یہ درست نہیں ہے، تو ''أَنْتِ طَالِقٌ ثَـلاثًا'' کی وجہ سے بیوی پر تین طلاقیں واقع ہوں گی۔ ❶

(۸۳) إِنَّ امْرَأَةَ الْفَارِّ تَرِثُ. ❷

ترجمہ: میراث سے محروم کرنے والی کی بیوی وارث ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امرأۃ فار یعنی جو شخص مرض الموت میں اپنی بیوی کو طلاق دے تو یہ شخص طلاق دے کر وراثت سے بھاگ رہا ہے، اس لئے اس کو ''فار'' کہتے ہیں، اس کی بیوی کو وراثت ملے گی، کیونکہ جب یہ آدمی مرض موت میں مبتلا ہوا تو ورثاء کے حقوق اس کے مال کے ساتھ متعلق ہو گئے، اب یہ اس حق کو ختم کرنا چاہتا ہے، حالانکہ یہ اس کے اختیار میں نہیں ہے، لہذا بیوی وارث ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی کو مرض الموت کی حالت میں طلاق بائن دیدی پھر وہ مر گیا، جبکہ عورت عدت میں ہے تو اس صورت میں عورت کو وراثت ملے گی، کیونکہ یہ شخص فار ہے اور فار کی بیوی کو وراثت ملتی ہے اور نکاح من وجہ باقی رہتا ہے، البتہ اگر مذکورہ صورت میں یہ آدمی عدت کے گزرنے کے بعد مر گیا تو پھر عورت کو وراثت نہیں

---

❶ (والأصل أن الاستثناء تكلم بالحاصل بعد الثنيا) بضم الثاء المثلثة وسكون النون وهو اسم بمعنى الاستثناء، ومعناه إن صدر الكلام بعد الاستثناء يصير عبارة عما وراء الاستثناء يدل عليه قَوْله تَعَالَى (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) معناه: لبث فيهم تسع مائة وخمسين عاماً (هو الصحيح) احترز عما قال البعض: إنه إخراج، وفيه معنى المعارضة، وهو صفة الأصول. (ومعناه) أي معنى الثنيا (أنه تكلم بالمستثنى منه، إذ لا فرق بين قول القائل لفلان على درهم، وبين قوله عشرة إلا تسعة فيصح استثناء البعض من الجملة، لأنه يبقى التكلم بالبعض بعده ولا يصح استثناء الكل من الكل، لأنه لا يبقى بعده شيء ليصير متكلما به وصارفا اللفظ إليه) الضمير في: بعده، يرجع إلى استثناء الكل، وفي: به يرجع إلى شيء، وكذا في: إليه وهذا كما إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً تطلق ثلاثاً لبطلان الاستثناء. البناية شرح الهداية: كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، فصل في الاستثناء، ج۵ ص۴۲۷، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب طلاق المريض، ج۲ ص۴۰۳، ط: رحمانيه

ملے گی، کیونکہ اس صورت میں نکاح من کل الوجوہ ختم ہو چکا ہے۔ ❶

(۸۴) إِنَّ حُكْمَ الْفِرَارِ قَدْ يَثْبُتُ بِمَا هُوَ فِيْ مَعْنَى الْمَرَضِ فِيْ تَوَجُّهِ الْهَلَاكِ الْغَالِبِ. ❷

ترجمہ: فرار کا حکم شوہر کے مال سے عورت کے حق کے متعلق ہونے سے ثابت ہوتا ہے اور یہ حق اس مرض سے متعلق ہوتا ہے جس سے اکثر ہلاکت کا اندیشہ ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب بھی فرار کے حکم کی علت پائی جائے گی تو فرار کا حکم ثابت ہوگا اور چونکہ فرار کی علت یہ ہے کہ آدمی ایسی حالت میں اپنی بیوی کو طلاق دے کہ جس میں موت غالب رہتی ہو، ایسی حالت میں طلاق سے فرار ثابت ہوگا، اب یہ علت جہاں بھی پائی جائے گی تو فرار کا حکم یعنی بیوی کے لئے وراثت ثابت ہوگی۔ اس کے برخلاف وہ حالت جس میں سلامتی غالب ہو اس میں طلاق دینے سے فرار ثابت نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے دوسرے کو مقابلے کے لئے میدان میں آگے کیا، یا اس کو آگے کیا تا کہ قصاصاً قتل کیا جائے، یا رجم کیا جائے اور اسی حالت میں اس شخص نے اپنی بیوی کو طلاق دیدی تو بیوی وراث نہیں بنے گی، اگر وہ شخص اسی سبب سے یا کسی اور سبب سے مرگیا، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں اس آدمی نے اپنی بیوی کو ایسی حالت

---

❶ (وَمَنْ بَارَزَ رَجُلًا أَوْ قُدِمَ لِيُقْتَلَ بِقَوَدٍ أَوْ رَجْمٍ فَأَبَانَهَا وَرِثَتْ إِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ أَوْ قُتِلَ، وَلَوْ مَحْصُورًا أَوْ فِي صَفِّ الْقِتَالِ لَا) وَأَصْلُهُ مَا مَرَّ أَنَّ امْرَأَةَ الْفَارِّ تَرِثُ إِذَا مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ اسْتِحْسَانًا بِأَنْ تَجْعَلَ الْبَيْنُونَةَ مَعْدُومَةً حُكْمًا كَمَا جُعِلَتْ الْقَرَابَةُ الثَّابِتَةُ مَعْدُومَةً حُكْمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْفِرَارِ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُّهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ حَقُّهَا بِهِ بِمَرَضٍ يُخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكُ غَالِبًا بِأَنْ يَكُونَ صَاحِبَ فِرَاشٍ وَهُوَ الَّذِي لَا يَقُومُ بِحَوَائِجِهِ فِي الْبَيْتِ كَمَا يَعْتَادُهُ الْأَصِحَّاءُ وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِتَكْلِيفٍ وَالَّذِي يَقْضِي حَوَائِجَهُ فِي الْبَيْتِ وَهُوَ يَشْتَكِي لَا يَكُونُ فَارًّا. لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَلَّ مَا يَخْلُو عَنْهُ.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، باب المريض، ج ۲ ص ۲۴۸، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب طلاق المريض، ج ۲ ص ۴۰۳، ط: رحمانيه

میں طلاق دی ہے کہ اس کی موت غالب تھی اور یہی فرار کی علت ہے، لہذا جب فرار کی علت پائی گئی تو فرار کا حکم ثابت ہوگا اور عورت وارث ہوگی، اور اگر اسی حالت میں طلاق دی جس میں سلامتی غالب تو پھر عورت وارث نہ ہوگی اور اس طلاق دینے سے فرار ثابت نہیں ہوگا، جیسے محصور شخص اور قتال کی صف میں موجود شخص کے حق میں سلامتی غالب رہتی ہے، کیونکہ قلعہ دشمن کے حملوں سے حفاظت کے لئے تعمیر کیا جاتا ہے، اسی طرح جنگ کی صف بندی میں پورا لشکر ہوتا ہے جو ہمہ وقت اپنے ساتھیوں کی حفاظت میں لگا رہتا ہے، چونکہ ان دونوں کے حق میں سلامتی غالب ہے، لہذا ایسے وقت میں طلاق دینے سے فرار ثابت نہیں ہوگا۔ ❶

باب الرجعة

(۸۵) إِنَّ الرَّجْعَةَ اِسْتِدَامَةُ الْمِلْكِ. ❷

ترجمہ: ملک نکاح کو باقی رکھنے کا نام رجعت ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ رجوع ملک کے دوام اور ابقاء طلب کرنے کو کہتے ہیں، صحتِ رجعت کے لئے عدت کی بقاء ضروری ہے، اس لئے کہ ملکِ نکاح کو باقی رکھنے کا نام رجوع ہے، صحتِ رجعت کے لئے عدت کی بقاء ضروری ہے، عدت کے بعد رجوع نہیں ہوسکتا، اس لئے کہ نکاح بالکلیہ ختم ہو جاتا ہے، جبکہ صحتِ رجعت کے لئے بقائے عدت شرط اور ضروری ہے۔

---

❶ والأصل المذكور هو ثبوت حكم الفرار بما هو في معنى المرض في توجه الهلاك الغالب وعدم ثبوته فيما كان الغالب منه السلامة، فمن الأول النازل في السبعة والراكب في السفينة وبقي على لوح، وكذا في المحيط وفي جوامع الفقه كتان في سفينة فاضطربت الأمواج، وكان الغالب منه الغرق فهو كمرض الموت، وكذا الواقع في فم السبع والمسلول والمفلوج والمقعد ما دام يزاد ما به فهو من الثاني وإلا فهو من الأول، وصاحب جرح وقرحة أو وجع لم يصبه على الفراش بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره.

البناية: كتاب الطلاق، باب المريض، ج۵ ص۴۴۷، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب الرجعة، ج۲ ص۴۰۵، ط: رحمانيه

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ رجوع کرنے کے لئے عدت کا باقی ہونا ضروری ہے، اس لئے کہ جب عدت باقی ہوگی تو من وجہ ملک بھی باقی ہوگی، تو رجوع کا معنی متحقق ہوگا، اور عدت گزرنے کے بعد رجوع ثابت نہ ہوگا، اس لئے کہ عدت گزرنے کے بعد ملک نکاح بالکلیہ ختم ہو جاتا ہے، جب ملک بالکلیہ ختم ہوگئی تو پھر استدامت اور ابقاء کا معنی ثابت نہ ہوگا، لہذا رجوع بھی درست نہ ہوگا۔ ❶

(۸۶) إِنَّ الطَّلَاقَ فِيْ مِلْكٍ مُتَأَكَّدٍ يُعَقِّبُ الرَّجْعَةَ. ❷

ترجمہ: ملکِ مؤکد میں طلاق کے بعد رجعت واقع ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملکِ مؤکد یعنی پختہ ملک میں اگر کوئی آدمی طلاق دیتا ہے تو وہ رجوع کرسکتا ہے اور ملک دخول سے پختہ ہو جاتا ہے، لہذا بعد الدخول طلاق رجعی کی صورت میں رجوع درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی بیوی کو طلاق دی اس حال میں کہ وہ حاملہ تھی یا وہ مولودلہا تھی، یعنی اس نے بچہ جنا تھا اور شوہر کہتا ہے کہ میں نے اس کے ساتھ دخول نہیں کیا، تو شوہر کے لئے رجوع ثابت ہوگا کیونکہ مذکورہ صورت میں شریعت شوہر کے اس قول کے میں نے جماع نہیں کیا اس کی مکذِّب ہے، اس لئے کہ حدیث میں ہے ''اَلْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ'' اور اسی طرح عورت کا حاملہ ہونا یہ بھی دخول پر دال ہے، لہذا مذکورہ صورت میں جب دخول ثابت ہوا تو دخول کی وجہ سے ملک مؤکد ہو جاتی ہے اور اس میں طلاق کے بعد رجوع ثابت ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شوہر کے لئے رجوع ثابت ہوگا۔ حاملہ ہونے کی وجہ سے طلاق کے بعد وضع حمل سے پہلے پہلے بیوی شوہر کی عدت میں ہے اور دورانِ عدت رجعت کرنا صحیح ہے، یہ

---

❶ وَأَمَّا شَرَائِطُ جَوَازِ الرَّجْعَةِ فَمِنْهَا قِيَامُ الْعِدَّةِ، فَلَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، لِأَنَّ الرَّجْعَةَ اسْتِدَامَةُ الْمِلْكِ، وَالْمِلْكُ يَزُولُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَلَا تُتَصَوَّرُ الِاسْتِدَامَةُ إِذْ الِاسْتِدَامَةُ لِلْقَائِمِ لِصِيَانَتِهِ عَنْ الزَّوَالِ.

بدائع الصنائع: كتاب الطلاق، فصل فى شرائط جواز الرجعة، ج۳ ص۱۸۳، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب الرجعة، ج۲ ص۴۰۸، ط: رحمانیہ

اصول کہ ملکِ مؤکد میں طلاق رجعت کو ثابت کرتی ہے، اس کی وضاحت اس بات سے ہوتی ہے کہ شوہر کی مذکورہ وطی سے احصان ثابت ہو جائے گا اور سزا اور عقوبت وغیرہ کے وجوب میں احصان مؤثر ہے، لہذا جب اس وطی سے احصان ثابت ہو رہا ہے تو رجعتِ بدرجہ اولی ثابت ہوگی۔ ❶

باب الإيلاء

(۸۷) إِنَّ الْمُوْلِيَ مَنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقِرْبَانُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا بِشَيْئٍ يَلْزَمُهُ. ❷

ترجمہ: ایلاء کرنے والا وہ شخص کہلاتا ہے جسے کسی چیز کے لزوم کے بغیر چار ماہ تک بیوی سے قربت کرنا ممکن نہ ہو، ہو مگر ایسی شے کے ساتھ جو اس پر لازم ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مولی یعنی ایلاء کرنے والا وہ شخص کہلائے گا جس کو اپنی بیوی کے پاس چار ماہ تک بغیر لزوم کفارہ کے جانا ممکن نہ ہو، یعنی اگر بیوی کے پاس جائے تو کفارہ لازم ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی اپنی بیوی سے یہ کہتا ہے ''وَاللّٰهِ لَا أَقْرَبُكِ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا'' کہ اللہ کی قسم میں آپ کے قریب نہیں آؤں گا ایک سال تک مگر ایک دن، تو یہ شخص مولی نہیں کہلائے گا، کیونکہ مولی وہ ہوتا ہے جس کے لئے قربت کرنا چار مہینوں تک بغیر لزوم کفارہ کے ممکن نہ ہو۔ مذکورہ صورت میں اس شخص کے لئے چار ماہ تک قربت بغیر لزوم کفارہ کے ممکن ہے کیونکہ اس نے ایک دن کا استثناء کیا ہے، وہ دن غیر متعین ہے اور پورے سال کے ہر ہر دن میں شوہر کو وطی کرنے کا اختیار ہے اور مولی اس شخص کو کہا جاتا ہے جو لزوم کفارہ کے بغیر چار ماہ تک بیوی سے وطی نہ کر سکے، حالانکہ صورتِ مسئلہ میں یوم کے استثناء کی وجہ سے ہر

---

❶ (قَوْلُهُ وَلَوْ طَلَّقَ ذَا حَمْلٍ أَوْ وَلَدٍ، وَقَالَ لَمْ أَطَأْهَا رَاجَعَ) يَعْنِي لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَامِلٌ أَوْ بَعْدَ مَا وَلَدَتْ فِي عِصْمَتِهِ، وَقَالَ لَمْ أُجَامِعْهَا فَلَهُ الرَّجْعَةُ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الدُّخُولِ، وَقَدْ ثَبَتَ حُكْمًا لِثُبُوتِ النَّسَبِ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِظُهُورِ الْحَمْلِ بِأَنْ وَلَدَتْ لِأَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ لَمْ أَطَأْهَا لِأَنَّهُ صَارَ مُكَذَّبًا شَرْعًا، وَمَنْ صَارَ مُكَذَّبًا شَرْعًا بَطَلَ زَعْمُهُ مَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِإِقْرَارِهِ حَقُّ الْغَيْرِ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب الرجعة، ج۴ ص۵۸، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب الإيلاء، ج۲ ص ۳۹۲، ط: رحمانیہ

دن اُسے وطی کرنے کا اختیار ہے، اور جس دن بھی وہ وطی کرے گا اس پر کوئی کفارہ واجب نہیں ہوگا، اس لئے کہ وہ ایک دن غیر معین کا استثناء کر چکا ہے۔ ❶

(۸۸) اَلْمُطْلَقُ يَحْتَمِلُ الْمُقَيَّدَ. ❷

ترجمہ: مطلق مقید کا احتمال رکھتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو حکم مطلق ہو یعنی قیود سے خالی ہو تو اس حکم کو مقید کرنا درست ہے، اس لئے کہ یہ مطلق مقید ہونے کا احتمال رکھتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا "أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ" کہ تو مجھ پر حرام ہے، اب اس شخص سے نیت کے بارے میں پوچھا جائے گا کہ آپ کی اس سے کیا مراد ہے؟ اگر شوہر کہتا ہے کہ میری مراد اس سے ظہار ہے، تو شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک ظہار ہوگا، کیونکہ اس نے مطلق حرام بولا ہے اور متکلم کی نیت سے مطلق کو مقید کیا جا سکتا ہے اور بیوی کئی طریقوں سے حرام ہو سکتی ہے، مثلاً وہ مطلقہ بائنہ ہو یا محرمہ بالظہار ہو، تو اب اس میں حرمت کے کئی پہلو ہیں، تو اب شوہر کی نیت سے اس کی تعیین ہوگی، اب اگر شوہر ظہار کی نیت کرے تو ظہار ثابت ہوگا، ظہار میں بھی ایک قسم کی حرمت ہے، تو گویا کہ اس نے مطلق حرام کو حرمتِ ظہار کے ساتھ مقید کر دیا اور ہر مطلق مقید کا احتمال رکھتا ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی حرام مطلق حرمتِ ظہار سے مقید کرنے کا احتمال رکھے گا۔ ❸

---

❶ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ وَهُوَ مَا إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُكِ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا فَلِأَنَّ الْمُولِيَ مَنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِلَّا بِشَيْءٍ يَلْزَمُهُ وَهُنَا يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ يَلْزَمُهُ، لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى يَوْمٌ مُنَكَّرٌ فَلَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ أَيَّ يَوْمٍ شَاءَ فَلَا يَمُرُّ عَلَيْهِ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ السَّنَةِ إِلَّا وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَجْعَلَهُ هُوَ الْمُسْتَثْنَى.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، باب الإيلاء، ج۲ ص۲۶۵، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب الإيلاء، ج۲ ص۴۱۳، ط: رحمانیہ

❸ وَقَوْلُهُ أَنْتِ عَلَيَّ كَالْحِمَارِ أَوْ الْخِنْزِيرِ أَوْ مَا كَانَ مُحَرَّمَ الْعَيْنِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَمَا فِي الْبَزَّازِيَّةِ (قَوْلُهُ وَظِهَارٌ إِنْ نَوَاهُ) أَيْ الظِّهَارَ، وَهَذَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَيْسَ بِظِهَارٍ لِانْعِدَامِ التَّشْبِيهِ بِالْمُحَرَّمَةِ، وَهُوَ رُكْنٌ فِيهِ، وَلَهُمَا أَنَّهُ أَطْلَقَ الْحُرْمَةَ، وَفِي الظِّهَارِ نَوْعُ حُرْمَةٍ، وَالْمُطْلَقُ يَحْتَمِلُ الْمُقَيَّدَ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب الإيلاء، ج۴ ص۷۴، ط: دار الكتاب الإسلامي

باب الخلع

(۸۹) إِنَّ مِلْکَ النِّكَاحِ مِمَّا يَجُوْزُ الْاِعْتِيَاضُ عَنْهُ وَإِنْ لَّمْ يَكُنْ مَالًا. ❶

ترجمہ: ملکِ نکاح ان چیزوں میں سے ہے جن کا عوض لینا جائز ہے اگر چہ یہ مال نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملک نکاح ان اشیاء کے قبیل سے ہے جن کے عوض مال لینا جائز ہے، جیسے قصاص وغیرہ۔ ملکِ نکاح مال نہیں ہے لیکن بصورتِ خلع نکاح کے بدلے میں عوض لینا درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی کو مال کے بدلے میں طلاق دیدی، مثلاً یہ کہا ''طَلَّقْتُکِ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ'' میں نے ایک ہزار درہم کے عوض تجھے طلاق دی اور بیوی نے اسے قبول کیا تو طلاق واقع ہو جائے گی اور بیوی پر ایک ہزار درہم کی ادائیگی لازم ہوگی، کیونکہ مذکورہ صورت میں شوہر نے ملک نکاح کے بدلے میں عوض یعنی مال لیا اور نکاح ان اشیاء میں سے ہے جن کے بدلے عوض لینا درست ہے، نکاح اگر چہ مال نہیں ہے مگر اس کو ختم کرنے کے لئے عوض لینا بصورتِ خلع جائز ہے، جیسے قصاص کے عوض معاوضہ لینا جائز ہے، حالانکہ قصاص مال نہیں ہے۔ ❷

(۹۰) إِنَّ التَّغْرِيْرَ فِيْ ضِمْنِ الْعَقْدِ يُوْجِبُ الضَّمَانَ. ❸

ترجمہ: عقد کے ضمن میں دھوکا دینا ضمان کو ثابت کرتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی شخص عقد میں کسی کو دھوکا دے یعنی نام ایک شے کا ذکر کرے جبکہ وہ اس کے خلاف ہو تو اس دھوکا دینے والے پر ضمان واجب ہوگا۔

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۴، ط: رحمانیہ

❷ (وَلَزِمَهَا الْمَالُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِخُرُوْجِ الْبُضْعِ عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بِهِ وَهُوَ يَجُوزُ الاعْتِيَاضُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالًا كَحَقِّ الْقِصَاصِ فَوَجَبَ بِالْتِزَامِهَا لَهُ.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۲۶۹، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۴، حاشیہ نمبر ۹، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے کہا کہ میں اس سرکے متعین مٹکے پر آپ سے خلع کرتی ہوں، شوہر نے خلع کر دیا، بعد میں دیکھا تو وہ شراب تھی، تو امام صاحب کے نزدیک بیوی پر وہ مہر دینا واجب ہے جو مہر شوہر نے اس کو دیا تھا، کیونکہ مذکورہ صورت میں بیوی نے شوہر کو عقد خلع میں دھوکا دیا ہے، کیونکہ اس نے (سرکہ) مال کا نام لیا ہے جبکہ وہ مال نہیں تھا بلکہ شراب تھی اور عقد میں دھوکا دینا یہ ضمان کو ثابت کرتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں عورت کے دھوکہ دینے کی وجہ سے اس پر مہر مسمی کے بقدر مال واجب ہوگا۔ ❶

(۹۱) إِنَّ مِلْكَ الْبُضَعِ فِيْ حَالَةِ الْخُرُوْجِ غَيْرُ مُتَقَوَّمٍ بِخِلَافِ حَالَةِ الدُّخُوْلِ. ❷

ترجمہ: بے شک ملکِ بضع حالتِ خروج میں غیر متقوم ہے برخلاف حالتِ دخول کے (اس میں متقوم ہے)۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملکِ بضہ حالت خروج یعنی طلاق، خلع وغیرہ کی صورت میں غیر متقوم ہے برخلاف حالتِ دخول (بحالتِ نکاح) اس میں متقوم ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شراب یا خنزیر کے عوض خلع کیا گیا تو خلع ہو جائے گا لیکن شراب وغیرہ واجب نہیں ہوگی، اس لئے ملکِ بضع حالتِ خروج یعنی طلاق، خلع وغیرہ کی صورت میں مالِ متقوم نہیں ہے۔ برخلاف اگر شخص نے شراب یا خنزیر کے عوض کسی عورت سے نکاح کیا تو نکاح صحیح ہوگا اور مہر مسمی کے بدل مہر مثل واجب ہوگا، اس لئے کہ ملکِ بضع حالتِ دخول (بحالتِ نکاح) میں مال متقوم ہے اس لئے اس کے عوض میں مہر مسمی یعنی شراب وغیرہ کا بدل بشکل مہر مثل واجب ہوگا۔ ❸

---

❶ (بِخِلَافِ مَا إِذَا خَالَعَ عَلَى خَلٍّ بِعَيْنِهِ فَظَهَرَ خَمْرًا) فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ عَلَيْهَا رَدُّ الْمَهْرِ الَّذِى أَخَذَتْهُ عِنْدَ أَبِى حَنِيفَةَ. وَعِنْدَهُمَا كَيْلٌ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ خَلٍّ وَسَطٍ، وَهَذَا وَالصَّدَاقُ سَوَاءٌ لِأَنَّهَا سَمَّتْ مَالًا وَغَرَّتْهُ بِذَلِكَ فَكَانَتْ ضَامِنَةً لِأَنَّ التَّغْرِيرَ فِى ضِمْنِ الْعَقْدِ يُوجِبُ الضَّمَانَ.

العناية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج۴ ص ۲۲۰، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۴، ط: رحمانيه

❸ (كَمَا إِذَا خَالَعَهَا أَوْ طَلَّقَهَا وَهُوَ مُسْلِمٌ عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ أَوْ مَيْتَةٍ) أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا لَا قِيمَةَ =

(۹۲) كُلُّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ الْكَلَامُ بِدُوْنِ "مِنْ" يَكُوْنُ لِلتَّبْعِيْضِ وَإِلَّا فَيَكُوْنُ لِلْبَيَانِ. ❶

ترجمہ: ہر وہ مقام جہاں کلام لفظِ "من" کے بغیر درست ہوتا ہے تو "من" تبعیض کے لئے ہوگا ورنہ بیان کے لئے ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جہاں لفظِ "من" کے بغیر کلام درست ہو یعنی کلام میں خلل واقع نہ ہوتا ہوتو اس جگہ لفظِ "من" تبعیض کے لئے ہوگا اور جہاں "من" کے بغیر کلام میں خلل واقع ہوتو وہاں "من" بیان کے لئے ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے یہ کہا "خَالِعْنِيْ عَلَى مَا فِيْ يَدِيْ مِنْ دَرَاهِمَ" کہ میرے ساتھ خلع کروان دراہم کے عوض جو میرے ہاتھ میں ہیں، پس شوہر نے خلع کرلیا بعد میں دیکھا تو بیوی کے ہاتھ میں کچھ بھی نہیں تھا، تو بیوی پر تین درہم لازم ہوں گے، اس لئے کہ بیوی نے دراہم جمع ذکر کیا ہے اور جمع کا اقل فرد تین ہے اور "من دراھم" میں "من" تبعیض کے لئے نہیں ہے بلکہ "من" بیان کے لئے ہے، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں من کے بغیر کلام میں خلل واقع ہوتا ہے اور جہاں "من" کے بغیر کلام درست نہ ہوتو "من" بیان کے لئے ہوتا ہے، جب "من" بیانیہ ہوگا تو "دراھم" کا کلمہ بصیغۂ جمع باقی رہے گا اور اقل جمع کے متعین ہونے کی وجہ سے بیوی پر تین دراہم واجب ہوں گے۔ ❷

=لَهُ أَصْلًا لِأَنَّ مِلْكَ الْبُضْعِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ حَالَةَ الْخُرُوجِ فَلَمْ يَجِبْ شَيْءٌ بِمُقَابَلَتِهِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ وَالْكِتَابَةِ بِالْخَمْرِ لِأَنَّ مِلْكَ الْمَوْلَى مُتَقَوِّمٌ وَكَذَا الْبُضْعُ فِي حَالَةِ الدُّخُولِ.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۱ ص ۶۷۰، ط: دار إحياء التراث العربی

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۵، ط: رحمانیہ

❷ (وَإِنْ قَالَتْ) خَالِعْنِي (عَلَى مَا فِي يَدِيَ مِنْ دَرَاهِمَ) وَالْحَالُ (لَا شَيْءَ فِي يَدِهَا لَزِمَهَا ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ) وَإِنْ كَانَ فِي يَدِهَا دِرْهَمٌ تُؤْمَرُ بِإِتْمَامِ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَلَهُ ذَلِكَ لَا يُقَالُ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ الثَّلَاثُ لِأَنَّ مِنْ لِلتَّبْعِيضِ كَمَا قَالَ فِي الْجَامِعِ إِنْ كَانَ فِي يَدِيَ مِنْ الدَّرَاهِمِ ثَلَاثَةٌ فَعَبْدُهُ حُرٌّ وَفِي يَدِهِ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمَ كَانَ حَانِثًا لِأَنَّ مِنْ قَدْ تَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ وَقَدْ تَكُونُ صِلَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) فَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ الْكَلَامُ =

(۹۳) اَلْخُلْعُ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ. ❶

ترجمہ: خلع شروطِ فاسدہ سے باطل نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر خلع میں شرط فاسد لگائی جائے یعنی ایسی شرط جو مقتضائے عقد کے خلاف ہوتو خلع درست ہوگا اور وہ شرط باطل ہوگی، اس لئے کہ خلع اور نکاح شروطِ فاسدہ سے فاسد نہیں ہوتے بلکہ شرطِ فاسد خود فاسد ہوجاتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے یہ کہا کہ میں آپ سے خلع کرتی ہوں اپنے بھاگے ہوئے غلام پر بشرطیکہ میں اس کے حوالے کرنے سے بری ہوں گی، تو خلع درست ہوگا اور بیوی اگر اس غلام کے حوالہ کرنے پر قادر ہے تو بعینہ وہی غلام حوالہ کرنا لازم ہے اور اگر قادر نہیں ہے تو غلام کی قیمت کا دینا اس پر لازم ہے، کیونکہ مذکورہ صورت میں عورت نے (غلام حوالے نہ کرنے کی) شرطِ فاسد لگائی ہے اور شرطِ فاسد سے خلع باطل نہیں ہوتا۔ البتہ عورت کے ذمے لازم ہوگا کہ غلام یا اس کی قیمت شوہر کے حوالے کرے، اس لئے کہ خلع عقد معاوضہ ہے، یعنی ایک طرف سے عورت عوض دیتی ہے تو دوسری طرف سے شوہر اپنے نکاح کی ملکیت کو بیوی کے حوالے کرتا ہے اور عقد معاوضہ میں عوض کی سلامتی ضروری ہے، براءتِ ذمہ کی شرط لگانا عوض کی سلامتی کے مخالف ہے اور شرطِ فاسد ہے، اس لئے یہ شرط باطل ہوگی اور خلع صحیح ہوگا، جب خلع صحیح ہے تو عورت پر اس کا عوض لازم ہوگا چاہے، وہ غلام سپرد کرے یا اس کی قیمت دے۔ ❷

=بِدُونِهِ كَانَ لِلتَّبْعِيضِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْجَامِعِ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَصِحُّ بِدُونِهِ كَانَ صِلَةً كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْخُلْعِ فَإِنَّهَا لَوْ قَالَتْ خَالِعْنِي عَلَى مَا فِي يَدِي دَرَاهِمَ كَانَ الْكَلَامُ مُخْتَلًّا.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ١ ص ١٧٦، ط: دار إحياء التراث العربى

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ٢ ص ٤١٥، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ فَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ أَبَقَ لَهَا عَلَى أَنَّهَا بَرِيئَةٌ مِنْ ضَمَانِهِ لَمْ تَبْرَأْ) لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ فَيَقْتَضِي سَلَامَةَ الْعِوَضِ، وَاشْتِرَاطُ الْبَرَاءَةِ شَرْطٌ فَاسِدٌ فَبَطَلَ فَكَانَ عَلَيْهَا تَسْلِيمُ عَيْنِهِ إِنْ قَدَرَتْ، وَتَسْلِيمُ قِيمَتِهِ إِنْ عَجَزَتْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْخُلْعَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ كَالنِّكَاحِ، وَلِذَا قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ لَوْ خَالَعَهَا عَلَى أَنْ يُمْسِكَ الْوَلَدَ عِنْدَهُ صَحَّ الْخُلْعُ، وَبَطَلَ الشَّرْطُ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ٤ ص ٨٧، ط: دار الكتاب الإسلامى

(۹۴) اَلْعِوَضُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمُعَوَّضِ. ❶

ترجمہ: عوض معوض پر تقسیم ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عوض کو معوض کے اجزاء پر تقسیم کرنا درست ہے، یعنی عوض کو معوض کے اجزاء پر تقسیم کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے یہ کہا ''طَلِّقْنِیْ ثَلاثًا بِأَلْفٍ'' کہ مجھے ہزار کے عوض تین طلاقیں دو، پس شوہر نے اس کو ایک طلاق دی تو عورت پر ہزار کا ثلث یعنی تین سو تینتیس (۳۳۳) دراہم لازم ہوں گے، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں ہزار عوض ہے اور تین طلاق معوض ہے اور عوض کو معوض پر تقسیم کیا جائے گا، گویا ہر طلاق کا عوض (۳۳۳) دراہم ہوں گی، اب شوہر جتنی طلاقیں دے گا اتنے عوض کا مستحق ہوگا، حرفِ باء عوضوں پر داخل ہوتا ہے، گویا الف ثلاث کا عوض ہے اور عوض معوض پر تقسیم ہوتا ہے، اس لئے الف ثلاث پر تقسیم ہوگا، اور ہر ہر طلاق کا حصہ ثُلثِ الف ہوگا۔ ❷

(۹۵) إِنَّ الْمَشْرُوْطَ لا يَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الشَّرْطِ. ❸

ترجمہ: مشروط شرط کے اجزاء پر تقسیم نہیں ہوگا۔

تشریح: مشروط کو شرط کے اجزاء پر تقسیم کرنا درست نہیں ہے کیونکہ مشروط اس بات کا تقاضا کرتا ہے کہ شرط بیک وقت اپنے جمیع اجزاء کے ساتھ موجود ہو، ایسا نہیں ہوگا کہ شرط کا کوئی جزء پایا

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج۲ ص۴۱۵، ط: رحمانیہ

❷ فَإِنْ قَالَتْ: طَلِّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَلَهُ ثُلُثُ الْأَلْفِ، لِأَنَّ حَرْفَ الْبَاءِ يَصْحَبُ الْأَبْدَالَ، وَالْأَعْوَاضَ، وَالْعِوَضُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمُعَوَّضِ، فَهِيَ لَمَّا الْتَمَسَتْ الثُّلُثَ بِأَلْفٍ فَقَدْ جَعَلَتْ بِإِزَاءِ كُلِّ تَطْلِيقَةٍ ثُلُثَ الْأَلْفِ، ثُمَّ فِيمَا صَنَعَ الزَّوْجُ مَنْفَعَةً لَهَا، لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِوُجُوبِ جَمِيعِ الْأَلْفِ عَلَيْهَا بِمُقَابَلَةِ التَّخَلُّصِ مِنْ زَوْجِهَا فَتَكُونُ أَرْضَى بِوُجُوبِ ثُلُثِ الْأَلْفِ عَلَيْهَا إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ زَوْجِهَا، وَبِالْوَاحِدَةِ تَتَخَلَّصُ مِنْهُ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج۶ ص۱۷۳، ط: دار المعرفة

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج۲ ص۴۱۵، ط: رحمانیہ

جائے تو پھر مشروط بھی پایا جائے، اس لئے کہ مشروط شرط کے اجزاء پر تقسیم نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ''طَلِّقْنِیْ ثَــلاثًــا عَــلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ '' کہ مجھے ایک ہزار کے عوض تین طلاقیں دو، پس شوہر نے ایک طلاق دی، تو امام صاحب کے نزدیک عورت پر کچھ بھی نہیں ہوگا اور شوہر رجوع کا مالک ہوگا، کیونکہ مذکورہ صورت میں تین طلاقیں مشروط ہیں اور ہزار شرط ہے اور مشروط شرط کے اجزاء پر تقسیم نہیں ہوتا، لہذا یہاں بھی تین طلاقیں ہزار پر تقسیم نہیں ہوں گی، اور ''عَــلَــى أَلْفِ دَرَاهِــمَ '' لغو ہوگا اور باقی صرف ''طَلِّقْنِيْ '' سے طلاق رجعی واقع ہوگی۔ کلمہ ''علی '' حقیقتاً شرط کے لئے استعمال ہوتا ہے، جیسا کہ ارشادِ خداوندی ہے ''يُبَـايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَّا يُشْرِكْنَ بِاللهِ شَيْئًا '' یہ عورتیں اس شرط پر آپ سے بیعت کریں کہ اللہ کے ساتھ شرک نہیں کریں گی، یا مثلاً کلام الناس میں کوئی شخص اپنی بیوی سے کہے ''أنــت طــالــق عــلــى أن تدخلي الدار '' یہاں بھی گھر میں داخل ہونا طلاق کے لئے شرط ہوگا، معلوم ہوا کہ کلمہ ''عــلــى '' شرط کے لئے استعمال ہوتا ہے، اور شرط تمام اجزاء کا نام ہے، شرط کے ایک جزء پائے جانے سے مشروط کا ایک جزء نہیں پایا جائے گا، شرط تمام اجزاء کے ساتھ مکمل پائی جائے گی تو مشروط بھی مکمل پایا جائے گا، ایسا نہیں ہوگا کہ شرط کے ایک جزء کے پائے جانے پر مشروط کا ایک جزء پایا جائے، اس لئے کہ اصول ہے کہ مشروط شرط کے اجزاء پر تقسیم نہیں ہوتا۔ ❶

(۹۲) إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْجُمْلَةِ التَّامَّةِ الْإِسْتِقْلَالُ. ❷

ترجمہ: جملہ تامہ میں اصل مستقل ہونا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو جملہ تام ہو اس میں اصل یہ ہے کہ وہ مستقل ہو یعنی کسی دوسرے کے محتاج نہ ہو، کیونکہ اگر یہ جملہ دوسرے کے محتاج ہوگا تو یہ تام نہ رہے گا بلکہ

---

❶ (قَوْلُـهُ وَفِـي عَلَى وَقَعَ رَجْعِيٌّ مَجَّانًا) أَيْ فِـي قَـوْلِهَـا طَلِّقْنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ أَوْ عَلَى أَنَّ لَكَ عَـلَـيَّ أَلْـفًـا فَـطَـلَّـقَهَـا وَاحِـدَةً وَقَعَ رَجْعِيًّا بِغَيْرِ شَيْءٍ عَلَيْهَا عِنْدَ الْإِمَامِ خِلَافًا لَهُمَا فَهُمَا جَعَلَاهَا كَالْبَاءِ، وَهُوَ جَعَلَهَا لِلشَّرْطِ، وَالْمَشْرُوطُ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الشَّرْطِ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج۴ ص۸۸، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج۲ ص۴۱۵، ط: رحمانیہ

ناقص کہلائے گا،تو جملہ تامہ کے لئے ضروری ہے کہ وہ اپنے مفہوم میں غیر کامحتاج نہ ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكِ أَلْفٌ '' کہ تجھے طلاق ہے اور تجھ پر ہزار لازم ہے، اب بیوی قبول کرے یا نہ کرے طلاق واقع ہو جائے گی اور بیوی پر کچھ بھی لازم نہ ہوگا، اس لئے کہ ''أَنْتِ طَالِقٌ '' یہ جملہ تامہ ہے اس کا مابعد سے کچھ تعلق نہیں ہے اور جملہ تامہ میں اصل یہ ہے کہ وہ مستقل ہو، اور ''عَلَيْكِ أَلْفٌ '' مبتدا خبر ہے اور جو دوسرا جملہ تامہ ہے، اس کا ماقبل ''أَنْتِ طَالِقٌ '' سے کوئی تعلق ہی نہیں جملہ تامہ دلیل کے بغیر ماقبل سے مربوط نہیں ہوتا اور یہاں ماقبل سے مربوط ہونے کی کوئی دلیل نہیں ہے، اس لئے کہ طلاق وعتاق دونوں مال سے جدا ہوتے ہیں، اس لئے بیوی نے یا غلام نے مال دینے کو قبول نہ کیا ہوتو ان پر کچھ واجب نہ ہوگا۔ ❶

(۹۷) إِنَّ الْخُلْعَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ فِيْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ وَبِمَنْزِلَةِ الْيَمِيْنِ فِيْ جَانِبِ الرَّجُلِ. ❷

ترجمہ: خلع عورت کی طرف سے بمنزلہ بیع کے ہے اور مرد کی طرف سے بمنزلہ یمین کے ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ خلع عورت کے حق میں بمنزلہ بیع کے ہے، لہٰذا جو چیزیں بیع میں درست ہوتی ہیں وہ خلع میں بھی عورت کی طرف سے درست ہوں گی، اور مرد کے حق میں بمنزلہ یمین کے ہے، لہٰذا مرد کے جانب سے جو احکام یمین کے ہیں ان احکام کا یہاں بھی لحاظ رکھا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے خلع میں اپنے لئے اختیار رکھا اس طور کے شوہر نے بیوی سے یہ کہا ''أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ عَلَى أَنِّي بِالْخِيَارِ '' کہ تجھے

---

❶ (وَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكِ أَلْفٌ فَقَبِلَتْ طَلُقَتْ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا) وَكَذٰلِكَ إِنْ لَمْ تَقْبَلْ، وَقَالَا: إِنْ قَبِلَتْ فَعَلَيْهَا الْأَلْفُ، وَإِلَّا لَا شَيْءَ عَلَيْهَا، لِأَنَّ هٰذَا الْكَلَامَ يُسْتَعْمَلُ لِلْمُعَاوَضَةِ، يُقَالُ: اعْمَلْ هٰذَا وَلَكَ دِرْهَمٌ كَقَوْلِهِ بِدِرْهَمٍ، وَلَهُ أَنَّ قَوْلَهُ وَعَلَيْكِ أَلْفٌ لَا ارْتِبَاطَ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ، إِذِ الْأَصْلُ ذٰلِكَ وَلَا دَلَالَةَ عَلَى الِارْتِبَاطِ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ يُوجَدُ بِدُونِ الْمَالِ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ فَإِنَّهُمَا لَا يَنْفَكَّانِ عَنْ وُجُوبِ الْمَالِ، وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ فَعَلَى الْخِلَافِ.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج۳ ص ۱۵۹، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۶، ط: رحمانيه

طلاق ہے ہزار پر بشرطیکہ مجھے اختیار ہوگا اور بیوی نے یہ قبول بھی کرلیا تو مرد کے حق میں اختیار باطل ہوگا، اس لئے کہ خلع مرد کی طرف سے بمنزلہ یمین کے ہے اور یمین میں اختیار کی شرط لگانا درست نہیں ہے اور اگر عورت کے لئے اختیار کی شرط لگائی جائے بایں طور کہ شوہر یہ کہے "أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ عَلَى أَنَّكِ بِالْخِيَارِ" تو یہ درست ہے، کیونکہ خلع عورت کی طرف سے بمنزلہ بیع کے ہے اور بیع میں اختیار کی شرط لگانا درست ہے، جس طرح بیع میں رجوع کرنا صحیح ہوتا ہے اور بیع ماورائے مجلس پر موقوف نہیں ہوتی، اسی طرح خلع میں بھی رجوع کرنا صحیح ہے اور خلع بھی ماورائے مجلس پر موقوف نہیں ہے، بیع میں خیار کی شرط لگانا درست ہے اس لئے خلع میں بھی خیار کی شرط لگانا درست ہے۔ اس کے برخلاف اگر شوہر کے لئے خیار شرط ہو تو درست نہیں ہے، کیونکہ شوہر کی جانب میں خلع یمین ہے، اس لئے شوہر نہ خلع کرنے کے بعد رجوع کرسکتا ہے اور نہ ہی مجلس تک منحصر رہتا ہے، بلکہ شوہر کے حق میں ماورائے مجلس پر موقوف بھی رہتا ہے، معلوم ہوا کہ جانبِ زوج میں خلع یمین ہے اور ایمان اور قسموں میں خیار نہیں ہوتا، اس لئے شوہر کے لئے خیار نہیں ہوگا۔ ❶

---

❶ (قَوْلُهُ وَصَحَّ خِيَارُ الشَّرْطِ لَهَا لَا لَهُ) لِمَا قَدَّمْنَا أَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ مِنْ جِهَتِهَا، وَيَمِينٌ مِنْ جِهَتِهِ، وَلِذَا صَحَّ رُجُوعُهَا قَبْلَ الْقَبُولِ، وَلَا تَصِحُّ إضَافَتُهَا، وَتَعْلِيقُهَا بِالشَّرْطِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَا وَرَاءَ الْمَجْلِسِ، وَانْعَكَسَتْ الْأَحْكَامُ مِنْ جَانِبِهِ، وَهُمَا مَنَعَاهُ مِنْ جَانِبِهَا أَيْضًا نَظَرًا إلَى جَانِبِ الْيَمِينِ، وَالْحَقُّ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الْخُلْعَ وَالطَّلَاقَ عَلَى مَالٍ، وَيَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ مِنْهَا مَا لَوْ قَالَ أَنْت طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَنِّي بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَبِلَتْ بَطَلَ الْخِيَارُ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ، وَمِنْهَا مَا لَوْ قَالَ أَنْت طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَنَّك بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَبِلَتْ إنْ رَدَّتْ الطَّلَاقَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَطَلَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ اخْتَارَتْ الطَّلَاقَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَقَعَ، وَوَجَبَ الْأَلْفُ لَهُ، وَعِنْدَهُمَا الطَّلَاقُ وَاقِعٌ فِي الْوَجْهَيْنِ، وَالْمَالُ لَازِمٌ عَلَيْهَا، وَالْخِيَارُ بَاطِلٌ فِي الْوَجْهَيْنِ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج۴ ص ۹۲، ط: دار الکتاب الإسلامی

باب الظهار

فصل فی الكفارة

(۹۸) إِنَّ الْإِعْتَاقَ يَتَجَزَّى عِنْدَ أَبِيْ حَنِيْفَةَ خِلَافًا لَهُمَا. ❶

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک اعتاق متجزی ہوتا ہے اور صاحبین کے نزدیک اعتاق متجزی نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک اعتاق یعنی غلام کو آزاد کرنے میں تجزی ہوتی ہے یعنی قابل تقسیم ہے، لہذا نصف کو آزاد کرنا پھر دوسرے نصف کو آزاد کرنا درست ہے، جبکہ صاحبین کے نزدیک اعتاق غیر متجزی ہے یعنی قابل تقسیم نہیں ہے، لہذا نصف کا اعتاق کل کا اعتاق ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ظہار کرنے والے نے نصف غلام کفارہ ظہار میں آزاد کیا پھر اس بیوی سے جماع کیا جس کے ساتھ ظہار کیا تھا، پھر باقی نصف آزاد کرلیا تو امام صاحب کے نزدیک یہ جائز نہیں ہوگا یعنی کفارہ ادا نہیں ہوگا، جبکہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک کفارہ ادا ہو جائے گا۔ امام صاحب کے نزدیک اعتاق متجزی ہوتا ہے یعنی نصف کا آزاد کرنا کل کا آزاد کرنا نہیں ہے، لہذا مذکورہ صورت میں نصف غلام جماع کے بعد آزاد ہوا ہے جبکہ پورے غلام کو قبل الجماع آزاد کرنا نص "مِنْ قَبْلِ أَنْ يَّتَمَاسَّا (المجادلة: ۳)" سے ثابت ہے اور صاحبین کے نزدیک چونکہ اعتاق میں تجزی نہیں ہے، لہذا نصف کا آزاد کرنا کل کا آزاد کرنا ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب الظهار، فصل في الكفارة، ج۲ ص ۴۲۰، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ ثُمَّ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ أَعْتَقَ بَاقِيَهُ لَمْ يُجْزِ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ)، لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ يَتَجَزَّأُ عِنْدَهُ وَشَرْطُ الْإِعْتَاقِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَسِيسِ بِالنَّصِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا) وَإِعْتَاقُ النِّصْفِ حَصَلَ بَعْد الْمَسِيسِ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ، لِأَنَّ إعْتَاقَ النِّصْفِ عِنْدَهُمَا إعْتَاقُ الْكُلِّ فَحَصَلَ إعْتَاقُ الْكُلِّ قَبْلَ الْمَسِيسِ وَإِذَا لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ اسْتَأْنَفَ عِتْقَ رَقَبَةٍ أُخْرَى.

الجوهرة النيرة: كتاب الظهار، كفارة الظهار، ج۲ ص۶۷، ط: المطبعة الخيرية

(۹۹) اَلْإِطْعَامُ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي التَّمْكِيْنِ مِنَ الطَّعَامِ. ❶

ترجمہ: اطعام کے حقیقی معنی ہیں کھانے پر قدرت دینا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اطعام حقیقت میں کہتے ہیں کھانے پر قدرت دینے کو یعنی جب کوئی آدمی کسی کو کھانے پر قدرت دیدیتا ہے تو اطعام کا معنی ثابت ہو جاتا ہے، یہی معنی یعنی کھانے پر قدرت دینا اباحت میں بھی پایا جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ظہار کرنے والے نے ساٹھ مسکین کو صبح وشام کھانا کھلایا تو کفارہ ادا ہو جائے گا، کیونکہ اطعام کا معنی کھانے پر قدرت دینا ہے اور جب مظاہر نے مساکین کو کھانا کھلایا تو گویا کہ اس نے کھانا ان کے لئے مباح کر دیا اور اباحت میں بھی چونکہ اطعام کا معنی پایا جاتا ہے، لہذا کفارہ ظہار ادا ہو جائے گا۔ درحقیقت یہ اصول امام شافعی رحمہ اللہ کے خلاف حجت ہے، کیونکہ امام شافعی رحمہ اللہ اطعام کو زکوۃ اور صدقہ فطر پر قیاس کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ تملیک ضروری ہے۔ جبکہ احناف کہتے ہیں کہ کفارہ ظہار میں قرآن کریم میں ''فَإِطْعَامُ سِتِّيْنَ مِسْكِيْنًا'' آیا ہے، اور اطعام کے حقیقی معنی ہیں طعام پر قدرت دینا۔ ❷

(۱۰۰) إِنَّ النِّيَّةَ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ لَغْوٌ وَفِي الْجِنْسَيْنِ مُعْتَبَرَةٌ. ❸

ترجمہ: ایک جنس میں نیت لغو ہو جاتی ہے اور دو جنسوں میں نیت معتبر ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک جنس کی دو چیزوں میں الگ الگ نیت کرنا درست نہیں ہے بلکہ نیت لغو ہوگی، اس لئے کہ نیت اجناس کے درمیان تمییز کے لئے ہوتی ہے،

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب الظهار، فصل في الكفارة، ج ۲ ص ۴۲۱، ط: رحمانیہ

❷ (فإن غداهم وعشاهم جاز، قليلا) كتان (منا أكلوا أو كثيراً) لأن المنصوص عليه هو الإطعام، وهو حقيقة في التمكين من الطعم، وفي الإباحة ذلك كما في التمليك، بخلاف الواجب في الزكاة وصدقة الفطر، فإنه الإيتاء والأداء، وهما للتمليك حقيقة.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب الظهار، ج ۳ ص ۷۳، ط: المكتبة العلمية

❸ الهداية: باب الظهار، فصل في الكفارة، ج ۲ ص ۴۲۲، ط: رحمانیہ

چونکہ دونوں متحد الجنس ہیں تو بلا نیت بھی ایک ایک اداء ہوگی، اگر کسی شخص کے ذمے رمضان کے قضاء روزے ہوں اس کے علاوہ کوئی اور روزے اس کے ذمے لازم نہ ہوتو یہ شخص اگر صرف اتنی نیت کرلے کہ قضاء روزے تو بھی کافی ہے اگر چہ رمضان کا لفظ نہ کہے، تعیین ضروری نہیں ہے۔ البتہ اگر دو چیزیں الگ الگ جنس کی ہوں تو ان میں نیت کرنا معتبر ہے، مثلاً کسی آدمی پر قضائے رمضان کے روزے اور نذر کے روزے ہیں، اب اگر وہ کسی ایک کی نیت کرلے تو یہ نیت درست ہوگی اور نیت کے مطابق روزے اداہوں گے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلارہے ہیں کہ اگر مظاہر نے دو کفارہ ظہار کے عوض ساٹھ مساکین کو اس طرح کھانا کھلایا کہ ہر مسکین کو ایک صاع گندم دی، حالانکہ ایک کفارے میں نصف صاع اداء کی جاتی ہے، لیکن پھر بھی کفارہ صرف ایک ظہار کی طرف سے اداء ہوگا نہ کہ دو ظہار سے، کیونکہ اس آدمی نے متحد الجنس میں نیت کی، اور جنس واحد میں نیت لغو ہوتی ہے، جب نیت لغو ہوگئی تو طعام کی ادا کردہ مقدار ایک کفارہ کی صلاحیت رکھتی ہے، اس لئے کہ نصف صاع کفارے کی ادنی مقدار ہے، لہذا اس سے کم تو مانع کفارہ ہوگا، لیکن اس سے زیادہ کی ممانعت نہیں ہے، اس لئے ایک صاع دینے سے وہ صرف ایک کفارے سے بری ہوگا۔ ❶

---

❶(أن النية في الجنس الواحد لغو) لأن النية للتميز بين الأجناس المختلفة أو لتمييز المشترک ولا يوجد ذلک في الجنس الواحد (وفي الجنسين معتبرة) ألا ترى من كان عليه قضاء أيام من رمضان فنوى صوم القضاء جاز، ولا يجب فيه نية التعيين وفي قضاء رمضان وصوم النذر يفتقر إلى تعيين النية لاختلاف جنسهما.

البناية شرح الهداية: باب الظهار، فصل في الكفارة، ج۵ ص ۵۵۹، ط: دار الكتب العلمية

باب اللعان

(۱۰۱) اَلْأَصْلُ أَنَّ اللِّعَانَ عِنْدَنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْأَيْمَانِ مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزِّنَا فِي حَقِّهَا. ❶

ترجمہ: اصول یہ ہے کہ ہمارے ہاں لعان ایسی شہادتوں کا نام ہے جو قسم کے ساتھ پختہ ہوں، اور لفظ لعن کے ساتھ متصل ہوں، شوہر کے حق میں حد قذف کے قائم مقام ہے اور عورت کے حق میں حد زنا کے قائم مقام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا خلاصہ یہ ہے کہ لعان شوہر کے حق میں حد قذف کے قائم مقام ہے یعنی انکار کی صورت میں شوہر پر حد قذف جاری ہوگی اور عورت کے حق میں حد زنا کے قائم مقام ہے یعنی انکار کی صورت میں عورت پر حد زنا جاری ہوگا۔

لعان کی حقیقت یہ ہے کہ اگر کسی مرد نے اپنی بیوی پر زنا کی تہمت لگائی یا اس عورت کے بچے کے نسب کو اپنے سے منع کیا اور کہا کہ یہ میرا بچہ نہیں ہے بلکہ کسی اور کا ہے، اور میاں بیوی دونوں شہادت کے اہل ہیں، یعنی فاسق فاجر اور غلام باندی نہیں ہیں، نیز عورت پاک دامن ہے، اور وہ شوہر سے لعان کا مطالبہ کرے، اس لئے کہ لعان عورت کا حق ہے اور حق بغیر مطالبے کے نہیں ملا کرتا۔ لعان میں شہادتیں اللہ کی قسم کے ساتھ مؤکد ہیں اور لفظِ لعان کے ساتھ متصل ہیں، شوہر کے حق میں حد قذف کے قائم مقام ہے، اور عورت کے حق میں حد زنا کے قائم مقام ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب اللعان، ج۲ ص۴۲۳، ط: رحمانيه

❷ لِأَنَّ اللِّعَانَ عِنْدَنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْأَيْمَانِ مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزِّنَا فِي حَقِّهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) فَسَمَّاهُمْ شُهَدَاءَ وَاسْتَثْنَاهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الشُّهَدَاءِ وَالِاسْتِثْنَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْجِنْسِ وَقَالَ تَعَالَى (فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ) نَصَّ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ فَقُلْنَا الرُّكْنُ هُوَ الشَّهَادَةُ الْمُؤَكَّدَةُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ قَرَنَ الرُّكْنَ فِي جَانِبِهِ بِاللَّعْنِ لَوْ كَانَ كَاذِبًا وَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ وَفِي جَانِبِهَا بِالْغَضَبِ وَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الزِّنَا.

الجوهرة النيرة: كتاب اللعان، ج۲ ص۷۳، ط: المطبعة الخيرية

(۱۰۲) إِنَّ حُكْمَ التَّلَاعُنِ لَا يَبْقَى بَعْدَ الْإِكْذَابِ. ❶

ترجمہ: بے شک لعان کا حکم جھٹلانے کے بعد باقی نہیں رہتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لعان کا حکم یعنی زوجین میں فرقت کے بعد حرمت ابدی کا ہونا، یہ جھٹلانے کے بعد ثابت نہیں ہوگی، یعنی اگر شوہر نے اپنے آپ کو جھٹلا دیا تو شوہر پر حد قذف جاری ہوگی اور اب اس کے لئے سابقہ بیوی سے نکاح جائز ہے کیونکہ لعان میں یہ شرط تھی کہ میاں بیوی اہل شہادت میں سے ہوں لیکن بعد میں جب شوہر پر حد جاری ہوئی ہو تو یہ اہل شہادت نہ رہا، اہلیت ختم ہوگئی، جب اہلیت ختم ہوئی تو حکم بھی ختم ہوگیا، لہٰذا ان کے درمیان جو لعان ہوا تھا وہ کالعدم شمار ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں شوہر نے لعان کے بعد دوبارہ اعادہ کیا اور اپنی تکذیب کی تو قاضی اس پر حد قذف جاری کرے گا اور اب اس شوہر کے لئے اپنے آپ کو جھٹلانے کے بعد لعان کا حکم یعنی حرمتِ ابدی باقی نہ رہے گی، جب حرمت باقی نہ رہی تو اب نکاح کرنا جائز ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب اللعان، ج۲ ص ۴۲، ط: رحمانیہ

❷ (وَلَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا) أَيْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَمَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ، وَحُدَّ وَهَذَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد بِمَعْنَاهُ، وَمِثْلُهُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ، وَلَهُمَا أَنَّ الْإِكْذَابَ رُجُوعٌ، وَالشَّهَادَةَ بَعْدِ الرُّجُوعِ لَا حُكْمَ لَهَا فِي حَقِّ الرَّاجِعِ فَيَرْتَفِعُ اللِّعَانُ، وَلِهَذَا يُحَدُّ، وَيَثْبُتُ نَسَبُ الْوَلَدِ، وَلَا يَجْتَمِعُ الْحَدُّ وَاللِّعَانُ فَلَزِمَ مِنْ إقَامَةِ الْحَدِّ انْتِفَاءُ اللِّعَانِ، وَكَذَا لَا يَنْفِي اللِّعَانَ مَعَ ثُبُوتِ النَّسَبِ وَمَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا أَيْ مَا دَامَا مُتَلَاعِنَيْنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا) أَيْ مَا دَامَ مُنَافِقًا يُقَالُ الْمُصَلِّي لَا يَتَكَلَّمُ أَيْ مَا دَامَ مُصَلِّيًا فَلَمْ يَبْقَ مُتَلَاعِنًا لَا حَقِيقَةً لِعَدَمِ الِاشْتِغَالِ بِهِ، وَلَا مَجَازًا لِأَنَّهُ إنَّمَا سُمِّيَ مُتَلَاعِنًا لِبَقَاءِ اللِّعَانِ بَيْنَهُمَا حُكْمًا، وَلَمْ يَبْقَ.

تبيين الحقائق: كتاب اللعان، ج۳ ص ۱۹، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

(۱۰۳) إِنَّ اللِّعَانَ يَتَعَلَّقُ بِالصَّرِيحِ. ❶

ترجمہ: لعان صراحت کے ساتھ متعلق ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لعان اس وقت ثابت ہوگا جب شوہر بیوی پر تہمت کی صراحت کرے یعنی زبان سے صراحتاً اس پر زنا کی تہمت لگائے یا بچے کی نفی کرے، لہذا اشارے سے لعان ثابت نہ ہوگا، اس کی وجہ یہ ہے کہ لعان حد کے قائم مقام ہے اور حدود صراحت سے ثابت ہوتے ہیں اور شبہ سے ساقط ہو جاتے ہیں، لہذ العان میں بھی صراحت ضروری ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر گونگا آدمی اپنی بیوی پر اشارے سے تہمت لگائے تو لعان ثابت نہ ہوگا، کیونکہ لعان کا تعلق صراحتاً تہمت سے ہے اور گونگے کی تہمت صراحتاً نہیں ہوتی بلکہ اشارے سے ہوتی ہے، لہذا گونگے کی تہمت سے لعان نہیں ہوگا۔ دوسری وجہ یہ ہے کہ اس کے اشارے میں شبہ ہے اور لعان حد کے قائم مقام ہے اور حدود شبہات سے ساقط ہو جاتی ہیں، لہذ العان بھی شبہ کی وجہ سے ساقط ہوگا۔ ❷

(۱۰۴) إِنَّ الْقَذْفَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ بِالشَّرْطِ. ❸

ترجمہ: قذف کو شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ تہمت کو کسی شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے کیونکہ قذف محلوف بہ نہیں بن سکتا، اور جو چیز محلوف بہ نہ بن سکے اس کو معلق کرنا درست نہیں ہے، لہذا قذف کو بھی معلق کرنا درست نہ ہوگا۔

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق: باب اللعان، ج ٢ ص ٤٢٥، ط: رحمانیہ

❷ (وَلَا لِعَانَ بِقَذْفِ الْأَخْرَسِ)، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ اللِّعَانُ بِهِ لِأَنَّ إِشَارَتَهُ كَالصَّرِيحِ، وَلَنَا أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ، وَقَذْفُهُ لَا يَعْرَى عَنْ شُبْهَةٍ، وَالْحُدُودُ تُدْرَأُ بِهَا، وَلِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ فِي اللِّعَانِ حَتَّى لَوْ قَالَ أَحْلِفُ مَكَانَ أَشْهَدُ لَا يَجُوزُ، وَإِشَارَتُهُ لَا تَكُونُ شَهَادَةً، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ هِيَ خَرْسَاءَ لِأَنَّ قَذْفَهَا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا تُصَدِّقُهُ أَوْ لِتَعَذُّرِ الْإِتْيَانِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ.

تبيين الحقائق: كتاب اللعان، ج٣ ص ٢٠، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب اللعان، ج ٢ ص ٤٢٥، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے کہا ''لَيْسَ حَمْلُكِ مِنِّيْ '' کہ تیرا حمل مجھ سے نہیں ہے، تو اس وقت حمل کا ہونا متیقن نہیں تھا، اس وقت شوہر قاذف نہیں ہوا، تو بعد میں کیسے اس پر قذف اور لعان ثابت ہوگا، جب شوہر کا قول ''لَيْسَ حَمْلُكِ مِنِّيْ '' ابتداءً قذف نہیں ہے تو یہ معلق بالشرط کی طرح ہوگیا، کہ شوہر نے کہا ''إِنْ كَانَ بِكِ حَمْلٌ فَلَيْسَ مِنِّيْ '' کہ اگر تجھے حمل ہو تو وہ مجھ سے نہیں ہے، اور قذف کو شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے، اس لئے جب ابتداء ہی میں اس کلام کا قذف نہ ہونا متعین ہوگیا تو بعد میں یہ قذف نہیں ہوگا۔ ❶

(۱۰۵) إِنَّ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ الْفَسْخَ عِنْدَنَا بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ. ❷

ترجمہ: ہمارے نزدیک نکاح عقد کے تام ہونے کے بعد فسخ کا احتمال نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب عقد نکاح تام ہو جائے تو یہ فسخ کا احتمال نہیں رکھتا، یعنی عقد کے تام ہونے کے بعد اگر زوجین میں تفریق ہو جائے تو یہ طلاق ہوگی نہ کہ فسخِ نکاح، کیونکہ نکاح عقد کے مکمل ہونے کے بعد فسخ کا احتمال نہیں رکھتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نکاح جب مکمل ہو جاتا ہے تو فسخ کو قبول نہیں کرتا، اس لئے یہ فرقت فسخ نہیں ہوگی، یہ فرقت اگر چہ بیوی کے مطالبہ تفریق کے بعد آئی ہے مگر اس مطالبہ کا سببِ اصلی شوہر ہی ہے اس لئے اصلاً یہ فرقت شوہر کی طرف سے آئی ہے، اور یہ فرقت طلاقِ بائن شمار ہوگی، تاکہ عورت کو شوہر کے مظالم سے نجات مل جائے اور یہ نجات صرف طلاق بائن ہی سے ممکن ہے، کیونکہ ہم اگر اس کو طلاق رجعی مان لیں تو پھر شوہر مراجعت کرے اور

---

❶ (قَوْلُهُ وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لَيْسَ حَمْلُك مِنِّي فَلَا لِعَانَ) هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ بِقِيَامِ الْحَمْلِ فَلَمْ يَصِرْ قَاذِفًا (وَعِنْدَهُمَا إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ قَاذِفٌ وَيُلَاعِنُ)، لِأَنَّا تَيَقَّنَّا وُجُودَهُ عِنْدَ الْقَذْفِ قُلْنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَاذِفًا فِي الْحَالِ صَارَ كَالْمُعَلَّقِ بِالشَّرْطِ فَكَأَنَّهُ قَالَ إِنْ كَانَ بِك حَمْلٌ فَلَيْسَ مِنِّي وَالْقَذْفُ لَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ بِالشَّرْطِ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَا لِعَانَ، لِأَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ وُجُودَهُ عِنْدَ الْقَذْفِ فَلَا يُلَاعِنُ بِالشَّكِّ.

الجوهرة النيرة: كتاب اللعان، ج ۲ ص ۷۲، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب العنين وغيره، ج ۲ ص ۴۲۷، ط: رحمانیہ

عورت لٹکی رہے گی اور مقصود حاصل نہیں ہوگا۔ اصول میں یہ قید ہے ''بعد تمام العقد'' معلوم ہوا کہ ''قبل تمام العقد'' فسخ کو قبول کرتا ہے، جیسے خیارِ بلوغ اور خیار عتاقہ کی صورت میں۔ ❶

باب العدة

(۱۰۶) إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ لَا يَجُوزُ. ❷

ترجمہ: بدل اور مبدل منہ کو جمع کرنا جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بدل اور مبدل کا اجتماع باطل ہے یعنی بیک وقت بدل اور مبدل منہ کو جمع کرنا درست نہیں ہے کیونکہ جب مبدل آجائے تو بدل کی ضرورت نہیں رہتی بلکہ بدل خود بخود لغو ہو جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر معتدہ عورت جو حیض سے ناامید ہو چکی تھی اور مہینوں کے حساب سے عدت گزار رہی تھی، اب اگر اس کو ایک دو مرتبہ حیض آ گیا پھر حیض آنے سے ناامید ہو گئی، تو اب مہینوں کے حساب سے عدت گزارے گی، کیونکہ آئسہ یعنی حیض سے ناامید عورت کے حق میں شہود حیض کا بدل ہے۔

اب اگر آئسہ کی عدت میں بھی حیض کا اعتبار کیا جائے تو بدل اور مبدل کا اجتماع لازم آئے گا اور بدل اور مبدل کا اجتماع جائز نہیں ہے، جیسے وضو اور تیمّم دونوں کا جمع کرنا درست نہیں،

---

❶(لكن النكاح لا يقبل الفسخ عندنا) يعني بعد تمام العقد، أما قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البلوغ وخيار العتاقة، لأن ذلك امتناع من تمام العقد، (وإنما تقع): أي الفرقة (بائنة، لأن المقصود وهو رفع الظلم عنها لا يحصل إلا بهأى بالبائنة (لأنها): أي لأن الفرقة (لو لم تكن بائنة تعود معلقة بالمراجعة) وهي التي لا تكون ذات زوج ولا مطلقة. أما الأول فلفوات المقصود، وهو الوطئ. وأما الثاني فلأنها تحت زوج فلا يحصل حينئذ رفع الظلم، وهو المقصود من فرقة العنين.

البناية: كتاب الطلاق، باب العنين وغيره، ج۵ ص ۵۸۵، ط: دار الكتب العلمية

❷الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ۲ ص ۴۲۹، ط: رحمانيه

اس لئے کہ بدل اور مبدل کا اجتماع ہوگا۔ ❶

(۱۰۷) إِنَّ الْمَقْصُوْدَ مِنَ الْعِدَّةِ التَّعَرُّفُ عَنْ فَرَاغِ الرَّحِمِ. ❷

ترجمہ: عدت سے مقصود رحم کی فراغت کو بتلانا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عورت پر جو عدت ہوتی ہے اس سے مقصود یہ ہوتا ہے کہ عورت کے رحم کی براءت اور فراغت کو معلوم کیا جائے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر معتدہ عورت کے ساتھ شبہ کی بنیاد پر وطی ہو جائے تو اب اس پر ایک اور عدت واجب ہوگی، البتہ دونوں عدتوں میں تداخل ہوگا کیونکہ عدت سے مقصود فراغتِ رحم کو بتلانا ہے، اور یہ مقصود ایک عدت سے حاصل ہو جاتا ہے، اس لئے بلا وجہ دو عدتیں واجب کر کے عورت کے انتظار میں اضافہ نہیں کیا جائے گا اور دونوں عدتوں میں تداخل مانا جائے گا۔ ❸

---

❶ فَإِنْ كَانَتْ تَعْتَدُّ بِالشُّهُورِ لِصِغَرٍ أَوْ إِيَاسٍ فَحَاضَتْ أُنْتُقِضَ مَا مَضَى مِنْ عِدَّتِهَا بِالشُّهُورِ وَكَانَ عَلَيْهَا ثَلَاثُ حِيَضٍ أَمَّا فِي الْآيِسَةِ فَظَاهِرٌ لِأَنَّهَا لَمَّا حَاضَتْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ آيِسَةً وَإِنَّمَا كَانَتْ مُمْتَدًّا طُهْرُهَا وَأَمَّا فِي الصَّغِيرَةِ إِذَا حَاضَتْ فَلِأَنَّهَا قَدَرَتْ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْبَدَلِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْأَصْلِ تَمْنَعُ اعْتِبَارَ الْبَدَلِ وَلَا يَكْمُلُ مَعَ الْأَصْلِ لِأَنَّهُمَا لَا يَلْتَقِيَانِ فَلَا بُدَّ مِنَ الِاسْتِئْنَافِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الطلاق، باب الرجعة، ج٦ ص٢٧، ط: دار المعرفة

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، ج٢ ص ٤٣٠، ط: رحمانیہ

❸ (وَإِذَا وُطِئَتِ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى) لِوُجُودِ السَّبَبِ (وَيَتَدَاخَلَانِ، فَإِنْ حَاضَتْ حَيْضَةً ثُمَّ وُطِئَتْ كَمَّلَتْهَا بِثَلَاثٍ أُخَرَ)، وَتُحْسَبُ حَيْضَتَانِ مِنَ الْعِدَّتَيْنِ وَتُكَمَّلُ الْأُولَى وَالثَّالِثَةُ تَتِمَّةً لِلثَّانِيَةِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعِدَّةِ التَّعَرُّفُ عَنْ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ، وَأَنَّهُ حَاصِلٌ بِالْعِدَّةِ الْوَاحِدَةِ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثِ حِيَضٍ بَعْدَ الْوَطْءِ الثَّانِي وَبِهِ تُتَعَرَّفُ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ، وَلِلثَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الْأُولَى لِأَنَّهَا فِي عِدَّتِهِ.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطلاق، باب العدة، ج٣ ص١٧٥، ط: مطبعة المجلس القاهرة

(۱۰۸) إِنَّ النِّكَاحَ يُقَامُ مَقَامَ الْوَطْيِ فِيْ مَوْضَعِ التَّصَوُّرِ. ❶

ترجمہ: موضع تصور میں نکاح وطی کے قائم مقام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح وطی کا قائم مقام اس وقت ہوتا ہے جہاں وطی کا تصور ہو، جس شخص سے وطی متصور ہو تو نکاح اس کے حق میں وطی کا قائم مقام ہوگا۔ اور جہاں وطی متصور نہ ہو تو نکاح وطی کا قائم مقام نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر نابالغ بچہ مرگیا جبکہ اس کی بیوی حاملہ تھی تو نسب ثابت نہ ہوگا اگر چہ یہاں نکاح قائم تھا، مذکورہ صورت میں ہم نکاح کو وطی کا قائم مقام کر کے نسب کو ثابت نہیں کر سکتے، کیونکہ نکاح وہاں وطی کا قائم مقام ہوتا ہے جہاں وطی متصور ہو اور صغیر سے چونکہ وطی متصور نہیں ہے، لہذا نکاح کو بھی صغیر کے حق میں وطی کا قائم مقام نہیں بنا سکتے، اس لئے نسب ثابت نہ ہوگا۔ ❷

(۱۰۹) إِنَّ الدُّخُوْلَ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ يَكُوْنُ دُخُوْلًا فِي النِّكَاحِ الثَّانِي عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ. ❸

ترجمہ: شیخین کے نزدیک نکاح اول میں دخول کرنا نکاح ثانی میں دخول کرنا ہے، امام محمد کا اختلاف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک اگر شوہر نے بیوی کے ساتھ نکاح کے بعد دخول کرلیا پھر طلاق دیدی، اس کے بعد پھر دوبارہ نکاح کر کے قبل الدخول

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ۲ ص ۴۳۰، ط: رحمانیہ

❷ (وَإِنْ حَمَلَتْ بَعْدَ مَوْتِ الصَّبِيِّ) بِأَنْ وَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا عَلَى مَا هُوَ الْأَصَحُّ (فَعِدَّتُهَا بِالْأَشْهُرِ إِجْمَاعًا وَلَا نَسَبَ فِي الْوَجْهَيْنِ) أَيْ فِيمَا إِذَا حَبِلَتْ قَبْلَ مَوْتِ الصَّبِيِّ أَوْ بَعْدَهُ، لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا مَاءَ لَهُ فَلَا يُتَصَوَّرُ الْعُلُوقُ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ ثَبَتَ مِنْ غَيْرِ الصَّبِيِّ فِي الْوَجْهَيْنِ إِلَّا إِذَا وَلَدَتْ لِأَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ فَيُحْكَمُ بِانْقِضَائِهَا قَبْلَ الْوَضْعِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ۱ ص ۴۶۶، ط: دار إحياء التراث العربي

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ۲ ص ۴۳۱، ط: رحمانیہ

طلاق دیدی تو نکاح اول میں دخول کرنا یہ ثانی میں دخول کرنا ہے، گویا کہ شوہر نے دوسرے نکاح کے بعد بعدَ الدخول طلاق دی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی مدخول بہا بیوی کو طلاق دیدی اس کے بعد پھر اس سے شادی کر لی اور دخول سے پہلے طلاق دیدی تو شیخین کے نزدیک اس پر پورا مہر بھی واجب ہوگا اور عورت پر ازسرِ نو مکمل عدت بھی واجب ہوگی۔ کیونکہ شیخین کے نزدیک جب شوہر نے نکاح اول میں اس کے ساتھ دخول کیا تھا اور اب اگر چہ نکاح ثانی میں دخول نہیں کیا لیکن نکاح اول میں دخول نکاح ثانی میں دخول کے قائم مقام ہے، تو گویا کہ شوہر نے بعد الدخول طلاق دی اور بعد الدخول طلاق کی صورت میں پورا مہر بھی واجب ہوتا ہے اور عدت بھی۔ اس کی مثال یہ مسئلہ بھی ہے کہ زید نے بکر کی بکری غصب کر کے اپنے قبضے میں لے لی پھر غاصب یعنی زید نے بکر سے وہ بکری خرید لی، تو صرف خریدنے سے ہی زید اس بکری پر قبضہ کرنے والا ہو جائے گا اور قبضہ جدیدہ کی ضرورت نہیں ہوگی، بلکہ قبضہ اولی اشتراء والے قبضہ کے قائم مقام ہو جائے گا، اسی طرح نکاح والے مسئلے میں بھی نکاح اول کا دخول نکاح ثانی کے دخول کے قائم مقام ہو جائے گا اور نکاح ثانی والی طلاق کو بعد الدخول مانا جائے گا۔ ❶

---

❶ وَإِذَا طَلَّقَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً بَائِنَةً، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ أَنَّ الدُّخُولَ السَّابِقَ عَلَى الْعَقْدِ الثَّانِي يُجْعَلُ كَالْمَوْجُودِ بَعْدَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِي كِتَابِ النِّكَاحِ فَلَهَا الْمَهْرُ كَامِلًا، وَالْمِيرَاثُ، وَلَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ مَادَامَ فِي الْعِدَّةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ الْأَوَّلُ فِي الصِّحَّةِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا، وَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ، وَتُتِمُّ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي النِّكَاحِ الثَّانِي حَصَلَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَ الْمِيرَاثِ، وَلَا مِيرَاثَ لَهَا مِنْهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ لَمْ يُلْزِمْهَا الْعِدَّةَ بِالطَّلَاقِ الثَّانِي، لِأَنَّهُ طَلَاقٌ قَبْلَ الدُّخُولِ وَحُكْمُ الْفِرَارِ لَا يَثْبُتُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الطلاق، باب طلاق المريض، ج٦ ص ١٢٠، ط: دار المعرفة

(۱۱۰) إِنَّ الْعِدَّةَ حَيْثُ وَجَبَتْ كَانَ فِيهَا حَقُّ بَنِي آدَمَ. ❶

ترجمہ: عدت اس لئے واجب ہوتی ہے کہ اس میں بنی آدمی کا حق ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عورت پر عدت گزارنا شریعت کی طرف سے اسوجہ سے واجب ہے کہ اس میں بنی آدم کا حق ہے تا کہ اختلاط ماء نہ ہو، لہذا جس پر بنی آدمی صادق آئے گا اس پر عدت واجب ہوگی وگرنہ نہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر حربیہ عورت ہماری طرف یعنی دارِ اسلام کی طرف مسلمان بن کر آئی تو اس پر عدت واجب نہ ہوگی، بلکہ بغیر عدت گزارنے کے بھی اس کے ساتھ نکاح درست ہوگا، البتہ اگر حاملہ ہو تو اس پر عدت واجب ہوگی، عدت جہاں بھی واجب ہوتی ہے وہاں شوہر کا حق ہوتا ہے، تا کہ اس کے پانی کی حفاظت کی جائے، نیز اس آدمی کے پانی کی حفاظت کی جاتی ہے جو معزز و مکرم ہو، اور حربی ملعون و منحوس ہے اور انسانوں کی فہرست سے خارج جمادات کے ساتھ لاحق ہے، اس لئے اس کے پانی کی کوئی حفاظت نہیں ہے اور اس کی بیوی پر عدت واجب نہیں ہوگی، البتہ اگر حربیہ حاملہ ہو تو وضع حمل سے پہلے اس سے نکاح کرنا جائز نہیں ہے، کیونکہ حربی مرد سے اس کا حمل ثابت النسب ہے اور فراش ثابت ہے، اس لئے وضع حمل سے پہلے حربیہ سے نکاح جائز نہیں ہے۔ ❷

(۱۱۱) إِنَّ الْغَالِبَ كَالْوَاقِعِ. ❸

ترجمہ: غالب واقع کی مانند ہے۔

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ۲ ص ۴۳۲، ط: رحمانيه

❷ وَلِأَنَّ الْعِدَّةَ حَيْثُ وَجَبَتْ كَانَ فِيهَا حَقُّ بَنِي آدَمَ وَالْحَرْبِيُّ مُلْحَقٌ بِالْجَمَادِ حَتَّى كَانَ مَحَلًّا لِلتَّمْلِيكِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، لِأَنَّ فِي بَطْنِهَا وَلَدًا ثَابِتَ النَّسَبِ وَعَنْهُ جَوَازُ نِكَاحِ الْحَرْبِيَّةِ وَلَا تُوطَأُ حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ۱ ص ۴۷۱، ط: دار إحياء التراث العربي

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، فصل، ج ۲ ص ۴۳۳، ط: رحمانيه

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شے غالب ہو وہ اس شے کی مانند ہوتی ہے جو شے واقع اور ثابت ہو، لہذا اس غالب الوجود شے پر وہی حکم مرتب ہوگا جو نفس الامر میں واقع اور ثابت ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر معتدہ عورت تیل استعمال کرنے کی عادی تھی اب اگر اس کو اس بات کا قوی اندیشہ ہو کہ اگر تیل استعمال نہیں کرے گی تو سر میں درد اور تکلیف ہوگی، تو اس صورت میں اس کے لئے تیل لگانا جائز ہے، کیونکہ جب دردِ سر کا غالب گمان ہے اور غالب واقع کی مانند ہے، لہذا غالب کو واقع کا درجہ دیا جائے گا اور اس کے لئے تیل لگانا جائز ہوگا۔ ❶

(۱۱۲) إِنَّ الْحِدَادَ يَجِبُ إِظْهَارًا لِلتَّأَسُّفِ عَلَى فَوْتِ نِعْمَةِ النِّكَاحِ. ❷

ترجمہ: سوگ واجب ہے نکاح کی نعمت کے فوت ہونے پر افسوس ظاہر کرنے کی وجہ سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عورت پر جو حداد یعنی سوگ منانا واجب ہے اس کی علت نکاح کی نعمت کے فوت ہونے پر افسوس کا اظہار کرنا ہے، کیونکہ نکاح کی وجہ سے عورت کو نان نفقہ اور عفت وغیرہ حاصل ہوتے ہیں، تو نکاح یہ عورت کے لئے بڑی نعمت ہے، لہذا سوگ منانے کی علت اسی نعمت کے فوت ہونے پر اظہارِ افسوس ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ام ولد اور نکاح فاسد کی صورت میں عورت پر سوگ کرنا واجب نہیں ہے، اس لئے کہ سوگ نکاح کی نعمت کے زوال پر ہوتا ہے، ام ولد اور نکاح فاسد والی عورت کے حق میں نعمتِ نکاح زائل نہیں ہوئی ہے، اس لئے اظہارِ افسوس کے لئے سوگ واجب نہیں ہے، چونکہ زیب و زینت کی اباحت اصل ہے، لہذا یہ حکم اپنی اصل پر

---

❶ أما في حالة الاضطرار فلا بأس بها بأن اشتكت رأسها أو عينها فصبت عليه الدهن، أو أكتحلت لأجل المعالجة فلا بأس ولكن لا تقصد به الزينة، وكذلك إن اعتادت الدهن، فخافت وجعاً يحل بها لو لم تفعل فلا بأس به إذا كان الغالب هذا الحلول، لأن الضرر الذى يلحق غالباً بمنزلة المتحقق فيجب الاحتراز عنه لكن لا تقصد به الزينة لما قلنا.

المحيط البرهاني: كتاب الطلاق، الفصل الثاني والعشرون، ج۳ ص ۴۷۰، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، فصل، ج ۲ ص ۴۳۳، ط: رحمانیہ

باقی رہے گا۔ ❶

(۱۱۳) وَالْعِبَادَاتُ تُؤَثِّرُ فِيهَا الْأَعْذَارُ. ❷

ترجمہ: عبادات میں اعذار مؤثر ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا خلاصہ یہ ہے کہ اعذارِ شریعہ جتنے بھی ہیں یہ عبادات میں مؤثر ہوتے ہیں، بایں طور کے عذر کی بناء پر عبادت ساقط ہو جاتی ہے، مثلاً حالتِ حیض میں نماز ساقط ہو جاتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر متوفی عنہا زوجہا کا حصہ میت کے گھر میں اتنا ہے کہ وہ قلت کی وجہ سے اس کے لئے کافی نہیں ہے اور ورثاء نے اس کو اپنے حصے سے نکال دیا، تو اس صورت میں یہ عورت یہاں سے کسی دوسری جگہ منتقل ہو سکتی ہے، کیونکہ اس انتقال میں عذر ہے، میت کے گھر میں دورانِ عدت ٹھہرنا یہ عبادت ہے، اور عذر عبادت میں مؤثر ہوتا ہے، لہٰذا یہاں بھی اس عورت کا یہ عذر مؤثر ہوگا اور اس کی وجہ سے عبادت یعنی گھر میں ٹھہرنا ساقط ہو جائے گا، اور اس کے لئے کسی دوسرے محفوظ اور پردہ دار مقام پر عدت گزارنا درست ہے۔ ❸

---

❶ وَلَا إِحْدَادَ عَلَى صَغِيرَةٍ وَلَا مَجْنُونَةٍ لِعَدَمِ الْخِطَابِ وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ حَتَّى لَا تَجِبَ عَلَى الْكَافِرَةِ، بِخِلَافِ الْأَمَةِ لِأَنَّهَا أَهْلٌ لِلْعِبَادَاتِ وَلَيْسَ فِيهَا إِبْطَالُ حَقِّ الْمَوْلَى، وَلَيْسَ فِي عِدَّةِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِحْدَادٌ لِأَنَّهُ لَا يُتَأَسَّفُ عَلَى زَوَالِهِ لِأَنَّهُ وَاجِبُ الزَّوَالِ وَلِأَنَّهُ نِقْمَةٌ فَزَوَالُهُ نِعْمَةٌ.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطلاق، باب العدة، فصل في الحداد، ج٣ ص١٧٨، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، فصل، ج٢ ص ٤٣٤، ط: رحمانیہ

❸ (فإن كان نصيبها من دار) زوجها (الميت لا يكفيها) لضيقه (فأخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت) إلى حيث شاءت، لأن هذا الانتقال بعذر، والعبادات تؤثر فيها الأعذار، وصار كما إذا خافت على متاعها، أو خافت سقوط المنزل، أو كانت فيه بأجر ولا تجد ما تؤديه.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب العدة، ج٣ ص٨٦، ط: المكتبة العلمية

باب حضانة الولد ومن أحق به

(۱۱۴) إِنَّ وِلَايَةَ حِضَانَةِ الْوَلَدِ تُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمَّهَاتِ. ❶

ترجمہ: بچے کی پرورش کرنے کی ولایت ماؤں کی طرف سے آتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بچے کی پرورش کرنے کا حق پہلے ان عورتوں کو حاصل ہے جو اس بچے کی ماں کی طرف سے قریبی رشتہ دار ہیں، مثلاً نانی، خالہ اور بہن وغیرہ۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بچے کی ماں نہیں ہے تو پھر نانی پرورش کرنے کی زیادہ حقدار ہے بنسبت دادی کے، اگر چہ وہ نانی بعید ہی کیوں نہ ہو، کیونکہ یہ پرورش کی جو ولایت ہے یہ ماں کی طرف سے ہے۔ ماں کی طرف سے جو اس بچے کی قریبی رشتہ دار ہیں ان کو زیادہ حق حاصل ہے بنسبت ان عورتوں کے جو باپ کی طرف سے اس بچے کے رشتہ دار ہیں، تو نانی چونکہ اس بچے کی ماں کی طرف سے رشتہ دار ہے لہذا نانی زیادہ حقدار ہوگی بنسبت دادی کے، کیونکہ دادی کے ساتھ اس بچے کا رشتہ باپ کی طرف سے ہے۔ ❷

باب النفقة

(۱۱۵) إِنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الْاِحْتِبَاسِ. ❸

ترجمہ: نفقہ روکے رکھنے کا بدلہ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شوہر پر بیوی کا جو نان نفقہ واجب ہوتا ہے یہ اس کے محبوس ہونے کی وجہ سے ہوتا ہے، کیونکہ جو آدمی بھی کسی غیر کے حق مقصود کی وجہ سے محبوس ہو تو

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب حضانة الولد ومن أحق به، ج ۲ ص ۴۳۹، ط: رحمانیہ

❷ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْوَلَايَةَ تُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمَّهَاتِ لِمَا قَدَّمْنَاهُ، فَكَانَتْ جِهَةُ الْأُمِّ مُقَدَّمَةً عَلَى جِهَةِ الْأَبِ، وَلِأَنَّ الْجَدَّاتِ أَقْرَبُ مِنَ الْأَخَوَاتِ، وَالْأَخَوَاتِ أَقْرَبُ مِنَ الْخَالَاتِ وَالْعَمَّاتِ.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطلاق، باب النفقة، باب الحضانة، ج ۴ ص ۱۵، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۱، ط: رحمانیہ

اس کا نفقہ اس غیر پر واجب ہوتا ہے اور بیوی بھی چونکہ شوہر کے حق کی وجہ سے محبوس ہوتی ہے اس لئے بیوی کا نفقہ بھی شوہر پر واجب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نفقہ بیوی کے لئے شوہر پر واجب ہے عام ہے کہ وہ بیوی نیک ہو یا بد، بشرطیکہ وہ اپنے آپ کو شوہر کے گھر میں حوالہ کردے کیونکہ نفقہ محبوس ہونے کا بدلہ ہے، لہذا جو عورت اپنے آپ کو شوہر کے گھر میں محبوس رکھے گی تو شوہر پر اس کا نفقہ واجب ہوگا، اسی طرح قاضی اور زکوۃ وصول کرنے والا عامل مفتی یہ مسلمانوں کے امور ومعاملات میں اپنے آپ کو محبوس ومقید رکھتے ہیں اور ان کے نفقے وخرچے کی کفالت عام مسلمانوں کے مشترکہ مال بیت المال سے ہوتی ہے۔ معلوم ہوا کہ جو دوسرے کے لئے اپنے آپ کو محبوس کرے گا اس کا نفقہ اسی پر واجب ہوگا۔ ❶

(۱۱۶) إِنَّ مَا وَجَبَ كِفَايَةً لَا يَتَقَدَّرُ شَرْعًا فِيْ نَفْسِهِ. ❷

ترجمہ: جو چیز بطورِ کفایت واجب ہوتی ہے وہ اپنی ذات کے اعتبار سے شرعاً مقدر نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز بطورِ کفایت واجب ہو یعنی شریعت نے جس کے لئے کوئی مقدار مقرر نہ کی ہو تو از خود اس کی تعیین درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ شوہر پر جو نفقہ بیوی کے لئے واجب ہوتا ہے اس کی کوئی مقدار مقرر نہیں کی جائے گی، جیسا کہ امام شافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ مالدار پر یومیہ

---

❶(قَوْلُهُ تَجِبُ النَّفَقَةُ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَالْكِسْوَةُ بِقَدْرِ حَالِهِمَا) أَيْ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ بِقَرِينَةِ عَطْفِ الْكِسْوَةِ وَالسُّكْنَى عَلَيْهَا وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْله تَعَالَى (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) وقَوْله تَعَالَى (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَعَلَيْهِ إجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَلِأَنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الِاحْتِبَاسِ فَكُلُّ مَنْ كَانَ مَحْبُوسًا بِحَقٍّ مَقْصُودٍ لِغَيْرِهِ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ أَصْلُهُ الْقَاضِي وَالْعَامِلُ فِي الصَّدَقَاتِ وَالْمُفْتِي.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۴ ص۱۸۸، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۲ ص۴۴۴، ط: رحمانیہ

دو مُد، متوسط پر ڈیڑھ مُد اور تنگدست پر ایک مُد ہے، کیونکہ بیوی کا نفقہ شرعاً بطورِ کفایت واجب ہے اور جو چیز بطورِ کفایت واجب ہو اس کا اَز خود مقدار مقرر کرنا درست نہیں ہے، لہذا بیوی کے نفقہ کی مقدار بھی متعین کرنا درست نہ ہوگی، بلکہ جتنے سے اس کی ضرورت پوری ہو سکے اتنا ہی واجب ہوگا۔ اس لئے عمر، غذا، موسم اور صحت کے بدلنے کے ساتھ نفقہ بدلتا رہتا ہے، اس لئے اس کی تعیین درست نہیں۔ ❶

(۱۱۷) إِنَّ فَوْتَ الْاِحْتِبَاسِ إِذَا كَانَ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجِ تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ وَإِلَّا فَلَا. ❷

ترجمہ: اگر احتباس کا فوت ہونا شوہر کی طرف سے ہو تو بیوی نفقہ کی مستحق ہوگی ورنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر احتباس شوہر کی وجہ سے فوت ہو جائے تو نفقہ ساقط نہیں ہوگا بلکہ شوہر پر بیوی کا نفقہ واجب ہوگا، کیونکہ اس صورت میں بیوی بے قصور ہے اور اگر احتباس بیوی کی وجہ سے فوت ہو جائے تو نفقہ ساقط ہو جائے گا، کیونکہ اس صورت میں قصور بیوی کا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی عورت نے اپنے آپ کو شوہر کے حوالے کرنے سے انکار کر دیا اور یہ شرط لگا دی کہ جب تک شوہر اس کا مہر نہیں دے گا وہ اپنے آپ کو اس کے حوالے نہیں کرے گی، تو وہ عورت اپنے آپ کو روکنے میں حق بجانب ہے اس لئے اس مدت کا نفقہ شوہر پر لازم ہوگا، کیونکہ یہ ایک ایسے سبب کی وجہ سے ہے جو شوہر کی طرف سے پیش آیا ہے، اور اگر عورت نافرمان ہو اور شوہر کا گھر چھوڑ کر اُس کی اجازت کے بغیر چلی جائے تو جب تک لوٹ کر نہیں آئے گی اس وقت نفقہ کی مستحق نہیں ہوگی، یہاں احتباس کا فوت ہونا عورت کی جانب سے ہے۔ ❸

---

❶ لِأَنَّ مَا وَجَبَ كِفَايَةً لَا يَتَقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ شَرْعًا) لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْتَلِفُ فِيهَا أَحْوَالُ النَّاسِ بِحَسَبِ الشَّبَابِ وَالْهَرَمِ وَبِحَسَبِ الْأَوْقَاتِ وَالْأَمَاكِنِ، فَفِي التَّقْدِيرِ قَدْ يَكُونُ إِضْرَارًا.

العناية: كتاب الطلاق، باب النفقةن ج۴ ص ۳۸۲، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۲ ص ۴۴۲، ط: رحمانیہ

❸ (وإن نشزت) أي: خرجت من بيته بلا إذنه بغير حق ولو بعد سفره (فلا نفقة لها حتى تعود إلى منزله) لأن فوت الاحتباس منها، وإذا عادت جاء الاحتباس فتجب النفقة، بخلاف ما إذا امتنعت من التمكين في بيت الزوج لأن الاحتباس قائم، والزوج يقدر على الوطئ كرها.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب النفقات، ج۳ ص ۹۲، ط: المكتبة العلمية

(۱۱۸) إِنَّ الْاِحْتِبَاسَ الْمُوْجِبَ مَا يَكُوْنُ وَسِيْلَةً إِلَى مَقْصُوْدٍ مُسْتَحَقٍّ بِالنِّكَاحِ. ❶

ترجمہ: نفقہ کو واجب کرنے والا وہ احتباس ہوتا ہے جو نکاح کے ذریعے ثابت شدہ مقصود کو حاصل کرنے کا وسیلہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مطلقاً احتباس موجبِ نفقہ نہیں ہے، بلکہ موجبِ نفقہ وہ احتباس ہے جو اس مقصود کی طرف وسیلہ اور ذریعہ ہو جس کا شوہر نکاح کی وجہ سے مستحق بنا ہے یعنی جماع کی طرف وسیلہ اور ذریعہ ہو، اور اگر احتباس تو ہو لیکن مقصود کی طرف وسیلہ نہ ہو تو وہ موجبِ نفقہ نہیں ہے یعنی ایسے احتباس کی وجہ سے شوہر پر نفقہ واجب نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی اتنی چھوٹی ہو کہ اس سے فائدہ نہیں اٹھایا جا سکتا یعنی جماع کے قابل نہ ہو تو اس کے لئے شوہر پر نفقہ واجب نہیں ہے، کیونکہ یہاں اگر چہ احتباس تو ہے لیکن احتباس موجبِ نفقہ نہیں ہے کیونکہ یہ احتباس ناقص ہے، نکاح کے مقصود یعنی جماع کا وسیلہ اور ذریعہ نہیں ہے، ایسا احتباس موجبِ نفقہ نہیں ہوتا۔ صورتِ مسئلہ میں جماع پر عدمِ قدرت عورت کی طرف سے ہے کہ وہ صغیرہ ہے اس لئے وہ نفقہ کی مستحق نہیں ہوگی، کیونکہ نفقہ اس احتباس سے واجب ہوتا ہے جو کامل ہو اور جس میں کما حقہ مقصودِ نکاح یعنی وطی اور استمتاع پر قدرت ہو اور یہاں ایسا کامل احتباس نہیں ہے اس لئے یہ موجبِ نفقہ بھی نہیں ہے۔ ❷

(۱۱۹) لَا يَجْتَمِعُ الْعِوَضَانِ عَنْ مُعَوَّضٍ وَاحِدٍ. ❸

ترجمہ: ایک معوض کے دو عوض جمع نہیں ہو سکتے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی معوض کے بدلے دو عوض کا اجتماع نہیں ہوتا یعنی ایسا درست نہیں ہے کہ معوض ایک ہو اور عوض دو ہوں۔

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۲، ط: رحمانیہ

❷ وَأَمَّا الثَّانِي فَالْمَرْأَةُ صَغِيرَةٌ لَا يَسْتَمْتِعُ بِهَا لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الِاحْتِبَاسِ مَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى الْمَقْصُودِ مِنَ النِّكَاحِ وَأَنَّهُ مُمْتَنِعٌ بِسَبَبٍ مِنْهَا فَصَارَ كَالْعَدَمِ.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۴ ص ۵، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۲، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک نفقہ احتباس کا بدلہ ہے نہ کہ ملکِ نکاح کا عوض، کیونکہ ملکِ نکاح کا عوض مہر ہے، اب اگر نفقہ بھی ملکیت کا عوض ہو جائے تو اس صورت میں ایک معوض یعنی ملکیت کے دو عوض یعنی مہر اور نفقہ لازم آئے گا، اور ایک معوض کے دو عوض نہیں ہو سکتے، لہذا نفقہ ملکیت کا عوض نہ ہوگا بلکہ احتباس کا بدلہ ہوگا۔ ❶

(۱۲۰) إِنَّ النَّفَقَةَ صِلَةٌ وَلَيْسَتْ بِعِوَضٍ عِنْدَنَا. ❶

ترجمہ: ہمارے ہاں نفقہ عطیہ ہے عوض نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیوی کا نان نفقہ یہ ایک صلہ یعنی عطیہ واحسان ہے، یہ ہمارے نزدیک عوض نہیں ہے، یعنی جب تک قاضی مقرر نہ کرے یا آپس میں میاں بیوی ایک مقدار پر مصالحت نہ کریں اس وقت تک یہ مؤکد نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک مدت گزر گئی جس میں شوہر نے بیوی کو نفقہ نہیں دیا اور بیوی نے اس گزشتہ مدت کے نفقے کا مطالبہ کیا تو اس کے لئے کچھ بھی نہیں ہوگا، البتہ اگر قاضی نے اس کے لئے نفقہ مقرر کیا تھا یا میاں بیوی نے آپس میں ایک مقدارِ نفقہ پر صلح کر لی تھی تو اس صورت میں شوہر پر گزری ہوئی مدت کا نفقہ واجب ہوگا، کیونکہ نفقہ عطیہ ہے جب تک قاضی مقرر نہ کرے یا آپس میں زوجین مصالحت نہ کریں اس وقت واجب نہیں ہوتا۔ اس لئے کہ ہمارے یہاں نفقہ عوض نہیں ہے کہ ذمہ میں لازم ہو بلکہ یہ تو عطیہ ہے جو ذمہ میں لازم نہیں ہوتا، البتہ اس کے حتمی ثبوت اور استحکام کے لئے قضائے قاضی اور مصالحت بین الزوجین

---

❶ (قَوْلُهُ وَصَغِيرَةٍ لَا تُوطَأُ) أَيْ لَا نَفَقَةَ لِلصَّغِيرَةِ إِذَا كَانَتْ لَا تُطِيقُ الْجِمَاعَ، لِأَنَّ امْتِنَاعَ الِاسْتِمْتَاعِ لِمَعْنًى فِيهَا وَالِاحْتِبَاسُ الْمُوجِبُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى الْمَقْصُودِ الْمُسْتَحَقِّ بِالنِّكَاحِ وَلَمْ يُوجَدْ بِخِلَافِ الْمَرِيضَةِ كَمَا سَيَأْتِي، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَهَا النَّفَقَةُ، لِأَنَّهَا عِوَضٌ عَنْ الْمِلْكِ عِنْدَهُ كَمَا فِي الْمَمْلُوكَةِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَلَنَا أَنَّ الْمَهْرَ عِوَضٌ عَنْ الْمِلْكِ وَلَا يَجْتَمِعُ الْعِوَضَانِ عَنْ مُعَوَّضٍ وَاحِدٍ فَلَهَا الْمَهْرُ دُونَ النَّفَقَةِ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۴ ص۱۹۶، ط: دار الكتاب الإسلامي

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۲ ص۴۴۴، ط: رحمانیہ

کی ضرورت ہوگی، بدون قضاء ومصالحت یہ نفقہ مستحکم نہیں ہوگا، چونکہ ہمارے یہاں نفقہ عطیہ ہے اور عطیات میں زور زبردستی نہیں چلتی۔ ❶

(۱۲۱) اَلصِّلَاتُ تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ. ❷

ترجمہ: موت کی وجہ سے عطیات ساقط ہو جاتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی صلات ہیں یعنی کسی کو بلاعوض کسی عین کا مالک بنانا جیسے عطیہ، ہبہ وغیرہ یہ موت سے ساقط ہو جاتے ہیں، ان کا قرض وغیرہ واجب نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی کے لئے نفقہ مقرر کیا تھا اور چند مہینے گزر گئے جن میں شوہر نے خرچہ نہیں دیا تھا کہ میاں بیوی میں سے کوئی مر گیا تو نفقہ ساقط ہو جائے گا، کیونکہ نفقہ صلہ اور عطیہ ہے اور عطیات موت کی وجہ سے ساقط ہو جاتے ہیں، لہذا نفقہ بھی موت کی وجہ سے ساقط ہو جائے گا، جیسے اگر کسی نے کسی کو کوئی چیز ہبہ کی اور موہوب لہ کے قبضہ کرنے سے پہلے اس کا یا واہب کا انتقال ہو جائے تو دونوں صورتوں میں ہبہ ساقط ہو جاتا ہے، اس لئے کہ یہ عطیات میں سے ہے اور تمام عطیات موت سے ساقط ہو جاتے ہیں۔ ❸

---

❶(قَوْلُهُ وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةٌ لَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا الزَّوْجُ فِيهَا وَطَالَبَتْهُ بِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهَا إلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي فَرَضَ لَهَا النَّفَقَةَ أَوْ صَالَحَتْ الزَّوْجَ عَلَى مِقْدَارِهَا فَيَقْضِي لَهَا بِنَفَقَةِ مَا مَضَى)، لِأَنَّ النَّفَقَةَ صِلَةٌ وَلَيْسَتْ بِعِوَضٍ عِنْدَنَا فَلَا يَسْتَحْكِمُ الْوُجُوبُ فِيهَا إلَّا بِالْقَضَاءِ أَمَّا إذَا فَرَضَ الْقَاضِي لَهَا النَّفَقَةَ فَلَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا حَتَّى مَضَتْ مُدَّةٌ كَانَ لَهَا الْمُطَالَبَةُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا تَصِيرُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ وَكَذَا إذَا فَرَضَهَا الزَّوْجُ عَلَى نَفْسِهِ بِاصْطِلَاحِهَا، لِأَنَّ فَرْضَهُ آكَدُ مِنْ فَرْضِ الْحَاكِمِ، لِأَنَّ وِلَايَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَقْوَى مِنْ وِلَايَةِ الْقَاضِي عَلَيْهِ.

الجوهرة النيرة: كتاب النفقات، ج۲ ص۸۷، ط: المطبعة الخيرية

❷الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۲ ص۴۴۴، ط: رحمانیہ

❸(قَوْلُهُ وَبِمَوْتِ أَحَدِهِمَا تَسْقُطُ الْمَقْضِيَّةُ) أَيْ بِمَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ تَسْقُطُ النَّفَقَةُ الْمَقْضِيُّ بِهَا، لِأَنَّ النَّفَقَةَ صِلَةٌ وَالصِّلَاتُ تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ كَالْهِبَةِ وَالدِّيَةِ وَالْجِزْيَةِ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۴ ص۲۰۵، ط: دار الكتاب الإسلامي

(۱۲۲) لَا رُجُوْعَ فِي الصِّلَاتِ بَعْدَ الْمَوْتِ. ❶

ترجمہ: عطیات میں موت کے بعد رجوع نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی عطیات ہیں ان میں واہب کے مرنے کے بعد واہب کے ورثاء کے لئے موہوب لہ سے رجوع کرنا درست نہیں ہے، کیونکہ قبضہ کرنے سے اور موت سے حکم انتہاء کو پہنچ چکا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی کو پہلے سے ایک سال کا خرچہ دیدیا پھر شوہر کا انتقال ہو گیا، تو شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک اب اس عورت سے وہ خرچہ واپس نہیں لیا جائے گا، کیونکہ نفقہ عطیہ اور صلہ ہے اور عطیات میں موت کے بعد رجوع کرنا درست نہیں ہے، لہذا نفقہ میں بھی موت کے بعد رجوع درست نہ ہوگا، عطیات قبضہ کرنے سے مکمل ہو جاتے ہیں، صورتِ مسئلہ میں قبضہ بھی موجود ہے اور شوہر کی موت بھی متحقق ہے اس لئے شوہر کی جانب سے دیا گیا نفقہ اپنے تمام لوازمات کے ساتھ مکمل ہو گیا، اب اس میں رجوع نہیں ہو سکتا، جیسے ہبہ قبضہ اور موت سے مکمل ہو جاتا ہے پھر اس میں کوئی ردو بدل نہیں ہو سکتا۔ ❷

(۱۲۳) لَا يُبَاعُ مَالُ الْغَائِبِ بِالْاِتِّفَاقِ. ❸

ترجمہ: غائب کا مال بالاتفاق نہیں بیچا جا سکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی غائب ہو تو اس کی عدم موجودگی میں اس کا

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٢ ص ٤٤٤، ط: رحمانية

❷ (وإن أسلفها) الزوج (نفقة) جميع (السنة ثم مات) هو أو هي (لم يسترجع) بالبناء للمجهول (منها) أي النفقة المسلفة (شيء) لأنها صلة وقد اتصل بها القبض، ولا رجوع في الصلات بعد الموت، لانتهاء حكمها كما في الهبة. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (وقال محمد: يحتسب لها نفقة ما مضى، وما بقي) يسترد (للزوج) قال في زاد الفقهاء والتحفة: الصحيح قولهما، وفي فتح القدير: الفتوى على قولهما.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب النفقات، ج٣ ص٩٨، ط: المكتبة العلمية

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٢ ص ٤٤٥، ط: رحمانيه

مال نہیں بیچا جائے گا، اس لئے کہ اس میں غائب کا نقصان ہے اور اس میں غائب کے مال میں تصرف کرنا ہے جو درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی غائب تھا اور دوسرے آدمی کے پاس اس کا مال تھا اور دوسرا آدمی اس کے اس مال کا اور عورت کے اس کی بیوی ہونے کا اور بچوں کا اقرار بھی کرتا ہو، تو اس صورت میں قاضی اس غائب شخص کے مال میں سے اس کے بیوی بچوں اور والدین کا نفقہ مقرر کرے گا، اسی طرح اگر قاضی کو خود معلوم ہو کہ فلاں غائب شخص کا مال فلاں کے پاس ہے تو بھی قاضی اس کی بیوی بچوں کا نفقہ مقرر کرے گا، لیکن قاضی اس کا فیصلہ اُس وقت کرے گا جب وہ مال عورت کے حق کی جنس کا ہو، یعنی وہ روپے پیسے ہوں یا غلہ ہو یا اس کے پہننے کے لائق کپڑے ہوں، لیکن اگر وہ مال حقِ زوجہ کی جنس سے نہیں ہے اور اُسے فروخت کئے بغیر نفقہ کا تقرر ممکن نہ ہو تو پھر اس کا مال نہیں بیچا جائے گا، اس لئے کہ اصول ہے کہ غائب کا مال اُس کی عدم موجودگی میں فروخت نہیں کیا جا سکتا، جب حاضر اور موجود شخص کا مال بیچنا جائز نہیں ہے تو غائب کا کیسے جائز ہوگا، یہ اصول امام صاحب اور صاحبین سب کے ہاں متفق ہے کہ غائب کا فروخت نہیں کیا جائے گا۔ ❶

(۱۲۴) وَالْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ. ❷

ترجمہ: غائب کے متعلق فیصلہ جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ غائب کے خلاف فیصلہ کرنا جائز نہیں ہے کیونکہ اس میں غائب کا نقصان ہے، فیصلہ کے لئے ضروری ہے کہ وہ شخص حاضر ہو۔

---

❶ إِذَا كَانَ الْمَالُ مِنْ جِنْسِ حَقِّهَا دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ أَوْ تِبْرًا أَوْ طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً مِنْ جِنْسِ حَقِّهَا أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ خِلَافِ جِنْسِ حَقِّهَا لَا تُفْرَضُ النَّفَقَةُ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيْعِ وَلَا يُبَاعُ مَالُ الْغَائِبِ بِالِاتِّفَاقِ، أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَلِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ عَلَى الْحَاضِرِ فَكَذَا عَلَى الْغَائِبِ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَقْضِي عَلَى الْحَاضِرِ، لِأَنَّهُ يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ لَا يَقْضِي عَلَى الْغَائِبِ، لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ.
البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۴ ص۲۱۳، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۲ ص۴۴۶، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ اصول میں ذکر کردہ تفصیل کے مطابق قاضی غائب کے مال سے بیوی، والدین اور صغیر اولاد کے علاوہ دیگر محرمات کے لئے نفقہ مقرر نہیں کرے گا، کیونکہ دیگر رشتے دار مثلاً چچا، بھائی، بھتیجے وغیرہ کا نفقہ قضاء قاضی سے واجب ہوتا ہے، اب اگر ان کے لئے قاضی غائب آدمی کے مال سے نفقہ واجب کرنے کا فیصلہ کرلے تو یہ قضاء علی الغائب ہوگا، اور قضاء علی الغائب جائز نہیں ہے، لہذا دیگر محرمات کے لئے بھی غائب کے مال سے نفقہ کا فیصلہ جائز نہیں ہوگا۔ بیوی بچوں اور والدین کا نفقہ قضاء قاضی سے پہلے بھی ثابت ہے، قضاء کے بغیر بھی وہ اپنا نفقہ اور خرچہ لے سکتے ہیں، یہاں قاضی کا فیصلہ صرف اعانت کے لئے ہے، نفقہ کا وجوب یا لزوم اس سے ثابت نہیں ہوتا، نفقہ کا وجوب تو شریعت نے شوہر پر لازم کیا ہے۔ دیگر محارم کا نفقہ چونکہ مختلف فیہ ہے، شوافع وغیرہ اس کے عدم ثبوت کے قائل ہیں، اس لئے ان کے نفقہ کا وجوب قضائے قاضی پر موقوف ہے، مگر چونکہ وہ شخص غائب ہے اور قضاء علی الغائب درست نہیں ہے۔ ❶

(۱۲۵) إِنَّ أَخْذَ الْأُجْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاجِبِ لَا يَجُوْزُ. ❷

ترجمہ: فعلِ واجب پر اجرت لینا جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس شخص پر کوئی کام کرنا واجب ہو اس کے لئے اس پر اجرت لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ جب اس پر وہ کام شرعاً واجب ہے اور اس پر اگر اجرت لے گا تو اس کا استعمال اس کے لئے ناجائز ہوگا۔

---

❶ وَلَا يُقْضَى بِنَفَقَةٍ فِي مَالِ الْغَائِبِ إِلَّا لِهَؤُلَاءِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ فَنَفَقَةُ هَؤُلَاءِ وَاجِبَةٌ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَلِهَذَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوهَا قَبْلَ الْقَضَاءِ بِدُونِ رِضَاهُ فَيَكُونُ الْقَضَاءُ فِي حَقِّهِمْ إِعَانَةً وَفَتْوَى مِنْ الْقَاضِي بِخِلَافِ غَيْرِ الْوِلَادِ مِنْ الْأَقَارِبِ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمْ غَيْرُ وَاجِبَةٍ قَبْلَ الْقَضَاءِ، وَلِهَذَا لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ مَالِهِ شَيْئًا قَبْلَ الْقَضَاءِ إِذَا ظَفِرُوا بِهِ فَكَانَ الْقَضَاءُ فِي حَقِّهِمْ ابْتِدَاءَ إِيجَابٍ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى الْغَائِبِ.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۳ ص ۶۰، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ۲ ص ۴۴۷، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ شوہر نے اپنی بیوی یا معتدہ کو اجرت پر لیا تا کہ وہ اس کے بچے کو دودھ پلائے، تو اس عورت کے لئے یہ اجرت لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ اس عورت پر اپنے بچے کو دودھ پلانا دیانتاً واجب ہے، ''لقوله تعالى: وَالْوَالِدٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ'' یہاں خبر بمعنی امر کے ہے، تو ماں پر دیانتاً دودھ پلانا لازم ہے، اب اگر وہ اس فعلِ واجب پر اجرت لے تو یہ درست نہیں ہے، لہٰذا اس عورت کے لئے دودھ پلانے کی اجرت لینا جائز نہ ہوگا۔❶

(۱۲۶) إِنَّ نَفَقَةَ الْإِنْسَانِ فِيْ مَالِ نَفْسِهِ صَغِيْرًا كَانَ أَوْ كَبِيْرًا. ❷

ترجمہ: انسان کا نفقہ اس کے ذاتی مال سے ہوتا ہے چاہے وہ چھوٹا ہو یا بڑا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان کا خرچہ اس کے اپنے مال سے ہوگا یعنی اگر انسان کے پاس مال موجود ہے تو اس پر خرچہ بھی اسی کے ذاتی مال سے کیا جائے گا کسی اور پر اس کا نفقہ واجب نہ ہوگا چاہے وہ چھوٹا ہو یا بڑا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ باپ پر صغیر اولاد کا نفقہ واجب ہے، مگر یہ اس صورت میں ہے جب صغیر کی ملکیت میں مال نہ ہو، اگر صغیر کو میراث یا ہبہ وغیرہ میں مال ملا ہو اور وہ اس کا اپنی ذاتی ہو تو اس صورت میں اس کا نفقہ اسی کے مال سے واجب ہوگا، کیونکہ اصل یہ ہے کہ انسان کا خرچہ اس کے اپنے مال سے کیا جائے گا، لہٰذا جب صغیر کے پاس مال ہے تو

---

❶ (وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا) أَيْ الْأُمَّ (وَ) الْحَالُ (هِيَ زَوْجَتُهُ) غَيْرَ مُطَلَّقَةٍ (أَوْ مُعْتَدَّتُهُ مِنْ) طَلَاقٍ (رَجْعِيٍّ لِتُرْضِعَ وَلَدَهَا لَا يَجُوزُ) الِاسْتِئْجَارُ وَلَمْ تَسْتَحِقَّ الْأُجْرَةَ، لِأَنَّ الْإِرْضَاعَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهَا دِيَانَةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ) وَهُوَ أَمْرٌ بِصِيغَةِ الْخَبَرِ وَهُوَ آكَدُ وَاسْتِئْجَارُ الشَّخْصِ لِأَمْرٍ مُسْتَحَقٍّ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ وَإِنَّمَا لَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ عَجْزِهَا فَعُذِرَتْ فَإِذَا أَقْدَمَتْ عَلَيْهِ ظَهَرَ قُدْرَتُهَا فَلَا تُعْذَرُ.

مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۱ ص ۴۹۷، ط: دار إحياء التراث العربي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ۲ ص ۴۴۸، ط: رحمانیہ

ضابطے کے مطابق اس پر اسی کے مال سے خرچ کیا جائے گا۔ ❶

(۱۲۷) إِنَّ النَّفَقَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِرْثِ بِالنَّصِّ. ❷

ترجمہ: از روئے نص نفقہ میراث سے متعلق ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نص سے یہ بات ثابت ہے کہ نفقہ کا تعلق ارث سے ہے یعنی جو وراثت کا مستحق ہوگا وہ نفقہ کا بھی مستحق ہوگا اور جو وراثت کا مستحق نہیں وہ نفقہ کا بھی مستحق نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نصرانی آدمی پر مسلمان بھائی کا نفقہ واجب نہیں ہے اور اسی طرح مسلمان پر نصرانی بھائی کا نفقہ بھی واجب نہیں ہے، ''لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ'' سے نفقہ کو میراث کے ساتھ متعلق کر کے یہ اشارہ دیا گیا ہے کہ جن دو لوگوں میں میراث جاری ہوتی ہے ان میں نفقہ بھی ایک دوسرے پر واجب ہوتا ہے، چونکہ مسلمان اور نصرانی کے درمیان میراث جاری نہیں ہوتی، یعنی نصرانی مسلمان کی وراثت کا اور مسلمان نصرانی کی وراثت کا مستحق نہیں ہے، اور جو وراثت کا مستحق نہ ہو وہ نفقہ کا بھی مستحق نہیں ہوگا، لہذا مسلمان پر نصرانی کا اور نصرانی پر مسلمان بھائی کا نفقہ بھی واجب نہ ہوگا۔ ❸

---

❶ (فالأصل أن نفقة الإنسان في مال نفسه صغيرا كان أو كبيرا) وذلك لأن أحد الأمرين ليس في إيجاب النفقة على صاحبه، أولى من إيجاب نفقه صاحبه عليه، والفرق بين نفقة الصغير والزوجة بحيث لا تجب نفقة الصغير على الأب، إذا كان الصغير غنيًا بأي مال كان، وتجب نفقة الزوجة على الزوج وإن كانت الزوجة غنية، إذ نفقة الصغير واجبة للحاجة، فإذا انعدمت الحاجة، فلا تجب، كنفقة الخادم، ونفقة للزوجة بإزاء التمكين من الاستمتاع، فكان طريقه البدل والمعادلة، والبدل يوجد وإن وجد الغنى.

البناية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۵ ص۶۹۸، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج۲ ص ۴۴۹، ط: رحمانیہ

❸ (قَوْلُهُ وَلَا تَجِبُ نَفَقَةٌ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأَبَوَيْنِ وَالْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ وَالْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ) وَلَا تَجِبُ عَلَى النَّصْرَانِيِّ نَفَقَةُ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِ نَفَقَةُ أَخِيهِ النَّصْرَانِيِّ، لِأَنَّ النَّفَقَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِرْثِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ).

الجوهرة النيرة: كتاب النفقات، ج۲ ص ۹۲، ط: المطبعة الخيرية

(۱۲۸) إِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكَسْبِ غَنِيٌّ بِكَسْبِهِ. ❶

ترجمہ: کمائی پر قادر شخص اپنی کمائی کے سبب مالدار ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی کمانے پر قادر ہو یعنی تندرست ہو اور آلاتِ کسب بھی ہو اور مزدوری اور کمائی کی صلاحیت اور استعداد موجود ہو تو یہ شخص مالدار شمار ہوگا، اور اس کا نفقہ کسی پر لازم نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ آدمی پر اس کے ذی رحم محرم کے لئے نفقہ ہوگا جبکہ وہ صغیر ہو، یا فقیر ہو، یا بالغ ہو لیکن اپاہج ہو، یا نابینا ہو بہر حال ایسا عذر جس کی وجہ سے وہ کسب پر قادر نہ ہو تو اس کا نفقہ لازم ہوگا، کیونکہ ان کے حق میں عذر متحقق ہو گیا ہے، اور اگر ایسے اعذار نہ ہوں بلکہ وہ کمانے پر قادر ہو تو اس صورت میں اس کا نفقہ واجب نہ ہوگا، کیونکہ قادر علی الکسب مالدار شمار ہوتا ہے اور مالدار کے لئے نفقہ واجب نہیں ہوتا ہے۔ ❷

(۱۲۹) اَلْغُرْمُ بِالْغُنْمِ. ❸

ترجمہ: تاوان بقدرِ نفع واجب ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شخص جتنا نفع حاصل کرتا ہے اس پر تاوان بھی نفع کے بقدر ہوتا ہے، مثلاً اگر نفع ایک تہائی ملتا ہے تو اس پر تاوان بھی ایک تہائی واجب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ذی رحم محرم کو اسی مقدار میں نفقہ ملے گا جس مقدار میں اُسے میراث ملتی ہے، کیونکہ قرآن کریم میں ''وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ'' کے فرمان سے یہ بتلا دیا گیا ہے کہ نفقہ بقدرِ میراث ہوگا، اس لئے کہ تاوان اس حساب سے واجب ہوتا ہے جس حساب سے آدمی نفع اٹھائے، لہذا موروث کو جو مقدار میراث میں ملے گی اسی مقدار میں

---

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ۲ ص ۴۴۹، ط: رحمانیہ

❷ (وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك) ثم لابد من الحاجة والصغر والأنوثة، والزمانة والعمى أمارة الحاجة لتحقق العجز، فإن القادر على الكسب غنى بكسبه.
اللباب فى شرح الكتاب: كتاب الحضانة، ج۳ ص ۱۰۵، ط: المكتبة العلمية

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ۲ ص ۴۴۹، ط: رحمانیہ

خرچ کرنا اور نفقہ دینا بھی مالدار پر واجب ہوگا، اس لئے کہ تاوان بقدرِ نفع واجب ہوتا ہے۔ ❶

کتاب العتاق

(۱۳۰) إِنَّ اللَّفْظَ يَصْلُحُ مَجَازًا عَمَّا هُوَ دُوْنَ حَقِيْقَتِهِ لَا عَمَّا هُوَ فَوْقَهُ. ❷

ترجمہ: لفظ اپنی حقیقت سے کم تر کے لئے تو مجاز بن سکتا ہے لیکن اپنے سے بلند کے لئے مجاز نہیں بن سکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر اس لفظ سے معنی مجازی مراد لینا درست ہوگا جو اپنے معنی حقیقی سے ادنی ہو، تو اعلی بول کر ادنی مراد لینا درست ہے، نہ کہ ادنی بول کر اعلی، مثلاً زید بول کر اسد مراد لینا درست ہے نہ کہ اسد بول کر زید، کیونکہ شجاع کا معنی اسد میں زیادہ پایا جاتا ہے اور زید میں کم پایا جاتا ہے، لہذا اعلی بول کر ادنی مراد لینا درست ہے نہ کہ ادنی بول کر اعلی مراد لینا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ لفظ اپنی حقیقت سے کم تر کے لئے تو مجاز بن سکتا ہے لیکن برتر کے لئے مجاز نہیں بن سکتا، لہذا ''أنت طالق'' کے ذریعے مجازاً ''أنت حرة'' مراد نہیں لیا جا سکتا، تاہم اس کے برعکس جائز ہے، یعنی ''أنت حرة'' کہہ کہ مجازاً ''أنت طالق'' مراد لیا جا سکتا ہے، اس لئے کہ اصول ہے کہ لفظ اپنے سے کم تر کے لئے مجاز بن سکتا ہے۔ ❸

---

❶(لأن التنصيص على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار) أى لأن التنصيص عليه بقوله تعالى (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ) تنبيه على أن الشارع نبه على مقدار ذلک، لأنه رتب الحكم على المشتق، فيكون المشتق منه هو العلة، فيثبت الحكم بقدر (المنصوص) عليه. وعلى هذا لو أوصى لورثة فلان، وله بنون وبنات، فكانت الوصية لهم على قدر الميراث. (ولأن الغرم بالغنم) بضم الغين المعجمة فيهما، أى الغرم الذى هو الإنفاق فى مقابلة الغنم الذى هو الميراث.

البناية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج۵ ص۷۰۵، ط: دار الكتب العلمية

❷الهداية: كتاب العتاق، ج۲ ص۴۵۵، ط: رحمانيه

❸وَلَنَا أَنَّ مِلْكَ الْيَمِينِ فَوْقَ مِلْكِ النِّكَاحِ فَكَانَ إِسْقَاطُهُ أَقْوَى وَاللَّفْظُ يَصْلُحُ مَجَازًا عَمَّا هُوَ دُونَ حَقِيقَتِهِ لَا عَمَّا فَوْقَهُ فَلِهَذَا امْتَنَعَ فِي الْمُتَنَازَعِ فِيهِ وَاتَّسَعَ فِي عَكْسِهِ.

مجمع الأنهر: كتاب الإعتاق، ج۱ ص۵۰۹، ط: دار إحياء التراث الغربى

(۱۳۱) اَلْاِسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيْدِ. ❶

ترجمہ: نفی سے استثناء کرنا تاکیدی طور پر اثبات ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نفی سے استثناء تاکیدی طور پر اثبات کا فائدہ دیتا ہے، یعنی اِلَّا سے پہلے اگر نفی ہو تو اِلَّا کے بعد اثبات ہوگا اور اگر اِلَّا سے پہلے اثبات ہو تو اِلا کے بعد کلام منفی ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنے غلام سے یہ کہا کہ ''مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ'' تو اس صورت میں غلام آزاد ہو جائے گا، کیونکہ نفی کے بعد جو اثبات ہوتا ہے اس میں تاکید ہوتی ہے، جیسے ''لا إله إلا الله'' میں نفی کے بعد اثبات مؤکد ہے اور معنی ہے کہ اللہ کے علاوہ کوئی بھی معبود نہیں ہے، اس طرح ''ما أنت إلا حر'' کا معنی ہوگا کہ تم تو آزاد ہی ہو اور ظاہر ہے جب ''أنت حر'' کہنے سے غلام آزاد ہو جاتا ہے تو نفی سے استثناء کر کے تاکیدی جملہ کے ساتھ تو بطریقِ اولی آزاد ہوگا۔ ❷

باب العبد يعتق بعضه

(۱۳۲) إِنَّ التَّصَرُّفَ يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْضِعِ الْإِضَافَةِ. ❸

ترجمہ: تصرف موضعِ اضافت تک محدود رہتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ متکلم کا تصرف اس جگہ تک محدود رہے گا جہاں تک متکلم منسوب کرے۔ تصرف وہیں تک منحصر رہتا ہے جہاں تک اس کا نفاذ اور اس کی نسبت ہو۔ موضعِ اضافت کے علاوہ آگے کی طرف اسی وقت متعدی ہوتا ہے جہاں منسوب اور مملوک یعنی ملکیت کی تجزی نہ ہو سکے۔

---

❶ الهداية: كتاب العتاق، ج۲ ص۴۵۵، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ: وَعَتَقَ بِمَا أَنْت إِلَّا حُرٌّ) لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنْ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيدِ كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ.

البحر الرائق: كتاب العتق، ج۴ ص۲۴۷، ط: دار الكتاب الإسلامي

❸ الهداية: كتاب العتاق، باب العبد يعتق بعضه، ج۲ ص۴۵۷، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنے بعض غلام کو آزاد کر دیا تو اتنی مقدار میں آزاد ہو جائے گا اور باقی آدھے کی جتنی قیمت ہے غلام کسب کر کے آقا کو دے گا، کیونکہ آقا نے غلام کے بعض کی طرف آزادی کی نسبت کی ہے اور تصرف اضافت کی جگہ پر منحصر ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی بعض میں آقا کا تصرف منحصر ہوگا یعنی بعض حصہ مفت آزاد ہو جائے گا اور باقی حصے میں محنت کر کے اس کی قیمت آقا کو دے گا۔ کوئی بھی انسان اپنی ملکیت میں تصرف کر سکتا ہے، غلام آقا کی ملک میں ہے، اور انسان کی ملکیت میں تجزی ممکن ہے کہ انسان بعض چیز کا مالک ہو اور بعض کا نہ ہو، تو مولا اپنی جتنی ملکیت کو ختم کرے گا اتنی ہی ملکیت ختم ہوگی، انسان کا تصرف وہیں تک منحصر رہتا ہے جہاں تک اس کا نفاذ اور اس کی نسبت ہو۔ جس طرح مولا اپنے نصف غلام کو بیچ سکتا ہے، ہبہ کر سکتا ہے، اسی طرح وہ آزاد بھی کر سکتا ہے، تو گویا کہ مولا کو اپنی ملک میں ہر طرح کا اختیار ہے، پس وہ جو بھی تصرف کرے گا وہ موضع تصرف تک محدود رہے گا۔ ❶

(۱۳۳) إِنَّ يَسَارَ الْمُعْتِقِ لَا يَمْنَعُ سِعَايَةَ الْعَبْدِ عِنْدَهُ. ❷

ترجمہ: معتق کا خوشحال ہونا امام ابوحنیفہ کے یہاں اس کے کسب سے مانع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک مشترک غلام کے ایک

---

❶ فَصْلٌ (وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عَتَقَ وَسَعَى فِي بَقِيَّةِ قِيمَتِهِ لِمَوْلَاهُ) وَقَالَا: يَعْتِقُ كُلُّهُ لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ لَا يَتَجَزَّأُ عِنْدَهُمَا، فَإِضَافَةُ الْعِتْقِ إِلَى بَعْضِهِ كَإِضَافَتِهِ إِلَى كُلِّهِ كَمَا فِي الطَّلَاقِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَتَجَزَّأُ فَيَقْتَصِرُ عَلَى مَا أَعْتَقَ..... وَلِأَنَّ الْإِعْتَاقَ إِزَالَةُ مِلْكِهِ، وَالْمُتَصَرِّفُ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ فِيمَا يَدْخُلُ تَحْتَ وَلَايَتِهِ وَهُوَ إِزَالَةُ مِلْكِهِ فَيَتَقَدَّرُ بِهِ. وَالْأَصْلُ أَنَّ التَّصَرُّفَ يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْضِعِ الْإِضَافَةِ وَالتَّعَدِّي فِي الطَّلَاقِ وَالْقِصَاصِ لِعَدَمِ التَّجَزُّؤِ، أَمَّا الْمِلْكُ فَلِأَنَّهُ مُتَجَزِّئٌ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْهِبَةِ، وَيُسَمَّى إِعْتَاقًا مَجَازًا.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب العتق، ج۴ ص۲۳، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهداية: كتاب العتاق، باب العبد يعتق بعضه، ج ۲ ص ۴۵۸، ط: رحمانیہ

مولا کا مالدار ہونا غلام کی سعی کرنے کے لئے مانع نہیں ہے، یعنی اگر چہ آقا مالدار ہو لیکن پھر بھی غلام سعی کر کے دوسرے آقا کو اس حصے کی قیمت ادا کرے گا پھر آزاد ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنے غلام کے بعض حصے کو آزاد کر دیا تو اتنی مقدار میں غلام مفت آزاد ہو جائے گا اور امام صاحب کے نزدیک باقی حصے کی بقدر سعی کر کے قیمت ادا کرے گا، کیونکہ معتق کی مالداری غلام کی سعی کو نہیں روکتی، لہذا بقیہ حصہ کی آزادی کے لئے غلام سعی کرے گا، آزاد کرنے والا مالدار ہو یا تنگدست، اس لئے کہ مُعتِق مجرم نہیں ہے کہ اس پر بقیہ حصہ کا ضمان ڈالا جائے، کیونکہ اس نے جو بھی تصرف کیا ہے وہ اپنی ملکیت میں کیا ہے، اور انسان اپنی ملکیت میں ہر قسم کا تصرف کر سکتا ہے، اس لئے شریکِ ثانی کو غلام سے کمائی کرانے کا پورا حق ہے۔ ❶

(۱۳۴) إِنَّ مَالِيَّةَ أُمِّ الْوَلَدِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عِنْدَهُ. ❷

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک ام ولد کی مالیت متقوم نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک ام ولد مال متقوم نہیں ہے، لہذا جس طرح مال غیر متقوم کو ہلاک کرنے کی صورت میں ضمان واجب نہیں ہوتا، تو اسی طرح ام ولد کو بھی ہلاک یعنی بصورتِ عتق کے ضمان نہیں آئے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ام ولد دو آدمیوں کے درمیان مشترکہ ہو پھر ایک شریک نے اس کو آزاد کر دیا جبکہ یہ مالدار تھا، تو امام صاحب کے نزدیک اس پر ضمان نہیں ہے کیونکہ ام ولد غیر متقوم ہے اسے فروخت نہیں کیا جا سکتا، مولا کی وفات کے بعد اس کے

---

❶ (وَلَا يَرْجِعُ الْمُعْتِقُ عَلَى الْعَبْدِ لَوْ ضَمِنَ وَالْوَلَاءُ لَهُ) أَيْ الْمُعْتِقِ (فِي الْحَالَيْنِ) وَمَبْنِيُّ هَذَا الْخِلَافِ عَلَى أَصْلَيْنِ أَحَدُهُمَا تَجَزُّؤُ الْإِعْتَاقِ وَعَدَمُهُ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ وَالثَّانِي أَنَّ يَسَارَ الْمُعْتِقِ لَا يَمْنَعُ اسْتِسْعَاءَ الْعَبْدِ عِنْدَهُ وَيَمْنَعُ عِنْدَهُمَا.

مجمع الأنهر: كتاب الإعتاق، باب عتق البعض، ج ۱ ص ۵۱۷، ط: دار إحياء التراث العربي

❷ الهداية: كتاب العتاق، باب العبد يعتق بعضه، ج ۲ ص ۴۶۲، ط: رحمانیہ

کسی قرض خواہ اور وارث کے لئے کمائی نہیں کر سکتی۔ مال غیر متقوم کو ہلاک کرنے پر ضمان نہیں آتا، لہذا اُم ولد کو بھی آزاد کرنے پر ضمان نہیں آئے گا۔ ❶

---

❶(وقالا يضمن نصف قيمتها، لأن مالية أم الولد غير متقومة عنده) أى عند أبى حنيفة (ومتقومة عندهما) وهذا هو الأصل فى المسألة وقول سائر الفقهاء كقولهما (وعلى هذا الأصل تبتنى عدة من المسائل التى أوردناها فى "كفاية المنتهى") و"كفاية المنتهى" اليوم مفقود،ولكن المسائل التى تبتنى على الأصل مشهورة مذكورة فى الكتب، منها إذا مات أحدهما لا تسعى للآخر عنده، وعندهما تسعى، ومنها إذا ولدت بعد ذلك فادعاه أحدهما يثبت نسبه منه وعتق، ولا يضمن من قيمته شيئاً لشريكه عنده، وعندهما يضمن لشريكه نصف قيمته إن كان موسراً أو يسعى الولد فى النصف إذا كان معسراً، ومنها لو غصبه غاصب فماتت فى يده لا يضمنها عنده ويضمنها عندهما. وفى كوفى الرقبات يضمن عنده فى الغصب كما يضمن بالصبى الحر، حتى لو قربها إلى سبع فافترسها يضمن، لأنه ضمان جناية لا ضمان غصب، ويضمن بالقتل بالاتفاق، لأنه ضمان جناية.ومنها أنه لو باعها وسلمها فماتت فى يد المشترى لم يضمن عنده، وعندهما يضمن، ومنها أن الأمة الحبلى إذا بيعت فولدت لأقل من ستة أشهر ثم ماتت الأم عند المشترى فادعى البائع الولد يصلح، وعليه أن يرد جميع الثمن عنده، وعندهما يحبس ما يخصه من الثمن.

البناية: كتاب العتاق، باب العبد يعتق بعضه، ج٦ ص ٥٦، ط: دار الكتب العلمية

کتاب الأیمان

باب الیمین فی الخروج والإتیان والرکوب وغیر ذلک

(۱۳۵) إِنَّ فِعْلَ الْمَأْمُوْرِ مُضَافٌ إِلَى الْآمِرِ. ❶

ترجمہ: مامور کا فعل آمر کی طرف منسوب ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مامور جو کام بھی سرانجام دیتا ہے حکماً وہ آمر کی طرف منسوب ہوتا ہے، یعنی حکم کے اعتبار سے مامور کا فعل ایسا ہے گویا کہ آمر نے خود یہ فعل سرانجام دیا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے یہ قسم کھائی کہ میں مسجد سے نہیں نکلوں گا، پھر اس حالف نے کسی آدمی کو حکم دیا نکالنے کا اور اس مامور نے اس حالف کو کندھے پر اٹھا کر مسجد سے نکال دیا، تو یہ حالف حانث ہو جائے گا کیونکہ یہاں نکالنے کا فعل مامور سے صادر ہوا ہے اور مامور کا فعل ایسا ہے گویا کہ آمر کا فعل ہے، تو یہاں بھی مامور کا نکالنا گویا کہ آمر کا خود مسجد سے نکلنا ہے۔ ❷

(۱۳۶) إِنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ. ❸

ترجمہ: قسموں کا مدار عرف پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قسم کا دار و مدار عرف پر مبنی ہے، یعنی اَیمان کا مدار عرف اور رواج پر ہے، قسم کا معنی اور مفہوم عرف کی روشنی میں سمجھا جائے گا۔

---

❶ الهداية: كتاب الأيمان، باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك، ج۲ ص ۴۸۳، ط: رحمانیہ

❷ فَإِذَا حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ مَثَلًا فَأَمَرَ إِنْسَانًا فَحَمَلَهُ، وَأَخْرَجَهُ حَنِثَ، لِأَنَّ فِعْلَ الْمَأْمُوْرِ مُضَافٌ إِلَى الْآمِرِ فَصَارَ كَمَا إِذَا رَكِبَ دَابَّةً فَخَرَجَتْ.

البحر الرائق: كتاب الأيمان، باب اليمين في الدخول والخروج إلخ، ج۴ ص ۳۳۵، ط: دار الكتاب الإسلامي

❸ الهداية: كتاب الأيمان، باب اليمين في الخروج، ج۲ ص ۴۸۳، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے باہر جانے کا ارادہ کیا اور شوہر نے کہا ''إِنْ خَرَجْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ '' پھر وہ بیٹھ گئی اور تھوڑی دیر کے بعد گھر سے نکلی تو شوہر حانث نہیں ہوگا یعنی طلاق واقع نہ ہوگی، کیونکہ عرف میں اس جیسی حالت میں قسم کھانے سے مراد اسی وقت نکلنے سے روکنا ہوتا ہے جس کا بیوی نے ارادہ کیا تھا اور قسم کی بنیاد عرف پر ہے، اس مسئلہ میں یمینِ فور ہے، یعنی اگر اسی وقت بیوی نکلتی تو مطلقہ ہوتی، لیکن چونکہ عورت یمین کے کچھ دیر بعد نکلی ہے اس لئے طلاق نہیں ہوگی، کیونکہ اس یمین کا مقصد صرف اُسی وقت روکنا تھا۔ ❶

باب اليمين فى الأكل والشرب

(۱۳۷) إِنَّ مِنْ شَرْطِ انْعِقَادِ الْيَمِيْنِ وَبَقَائِهِ التَّصَوُّرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ. ❷

ترجمہ: طرفین کے نزدیک قسم منعقد ہونے اور اس کے باقی رہنے کی شرط یہ ہے کہ قسم پوری کرنے کا تصور ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طرفین کے نزدیک یمین کے انعقاد اور بقاء کے لئے شرط یہ ہے کہ اس کا پورا کرنا ممکن ہو، یعنی یمین تب منعقد ہوگی جب ایسی چیز کی قسم کھائی کہ اس کا پورا کرنا ممکن ہو ورنہ یمین منعقد نہ ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر کسی نے اس طرح قسم کھائی کہ اگر میں نے اس پانی کو جو اس پیالے میں ہے نہ پیا تو میری بیوی کو طلاق، جبکہ اس پیالے میں پانی موجود نہ تھا، تو طرفین کے نزدیک یہ آدمی حانث نہ ہوگا، یعنی اس کی بیوی کو طلاق نہ ہوگی، کیونکہ یمین کے انعقاد کے لئے شرط یہ ہے کہ اس کا پورا کرنا ممکن ہو، لیکن مذکورہ صورت میں چونکہ پیالے میں پانی ہے ہی

---

❶ (وَ) شُرِطَ (لِلْحِنْثِ فِي إِنْ خَرَجْت مَثَلًا لِمُرِيدِ الْخُرُوجِ فِعْلُهُ فَوْرًا) يَعْنِي لَوْ أَرَادَتْ الْمَرْأَةُ الْخُرُوجَ مَثَلًا فَقَالَ الزَّوْجُ إِنْ خَرَجْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَجَلَسَتْ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجَتْ لَمْ يَحْنَثْ وَهَذِهِ تُسَمَّى يَمِينُ الْفَوْرِ تَفَرَّدَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِإِظْهَارِهَا وَوَجْهُهُ أَنَّ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ الزَّجْرُ عَنْ ذَلِكَ الْخُرُوجِ عُرْفًا وَمَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ.

درر الحكام شرح غرر الأحكام: كتاب الأيمان، ج۲ ص۴۸

❷ الهداية: كتاب الأيمان، باب اليمين فى الأكل والشرب، ج۲ ص۴۸۷، ط: رحمانیہ

نہیں تو اس کا پورا کرنا ممکن نہ ہوا، اور ہر وہ قسم جس کا پورا کرنا ممکن نہ ہو تو وہ یمین منعقد نہیں ہوتی، لہذا مذکورہ صورت میں بھی یمین منعقد نہ ہوگی، جب یمین منعقد نہ ہوگی تو یہ شخص حانث بھی نہ ہوگا۔ ❶

(۱۳۸) إِنَّ الصِّفَةَ فِي الْحَاضِرِ لَغْوٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى الْيَمِيْنِ. ❷

ترجمہ: حاضر میں صفت بیان کرنا لغو ہے جبکہ وہ صفت یمین کی طرف داعی نہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حاضر شے کی صفت بیان کرنا لغو ہے، اس کا اعتبار نہ ہوگا جب تک کہ وہ صفت یمین کی طرف داعی نہ ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر کسی نے قسم کھائی کہ "لا أُكَلِّمُ هَذَا الشَّابَّ" کہ میں اس نوجوان سے بات نہیں کروں گا، پھر حالف نے اس کے ساتھ بات کی جبکہ وہ نوجوان بوڑھا ہو چکا تھا، تو یہ شخص حانث ہو جائے گا، کیونکہ حالف نے محلوف علیہ کی شباب کے ساتھ صفت ذکر کی جبکہ محلوف علیہ حاضر تھا اور حاضر کی صفت بیان کرنا لغو ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی محلوف علیہ کی "صفتِ شباب" لغو ہو جائے گی، تو صرف ذاتِ محلوف علیہ بن جائے گی یعنی یہاں اس شخص کی ذات مراد ہوگی اور ذات تو اب بھی وہی ہے جو جوانی میں تھی، لہذا حالف مذکورہ صورت میں حانث ہو جائے گا۔ لیکن اس اصول کے لئے شرط یہ ہے کہ وہ صفت داعی نہ ہو، جیسے یہاں شباب کی صفت مقصود نہیں ہے بلکہ ذات مراد ہے چاہے وہ صفتِ شباب سے متصف ہو یا صفتِ ہرم۔ اور اگر صفت داعی ہو تو حاضر میں اس کا اعتبار ہوگا، جس طرح کوئی اکل وشرب میں کسی

---

❶ (وَأَمَّا) الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُتَصَوَّرَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً عِنْدَ الْحَلِفِ هُوَ شَرْطُ انْعِقَادِ الْيَمِينِ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَبَقَاؤُهَا أَيْضًا مُتَصَوَّرَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً بَعْدَ الْيَمِينِ شَرْطُ بَقَاءِ الْيَمِينِ حَتَّى لَا يَنْعَقِدَ الْيَمِينُ عَلَى مَا هُوَ مُسْتَحِيلُ الْوُجُودِ حَقِيقَةً وَلَا يَبْقَى إِذَا صَارَ بِحَالٍ يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَزُفَرَ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ لِانْعِقَادِ الْيَمِينِ وَلَا لِبَقَائِهَا وَإِنَّمَا الشَّرْطُ أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَصَوَّرَ الْوُجُودِ عَادَةً فَهَلْ هُوَ شَرْطُ انْعِقَادِ الْيَمِينِ؟. قَالَ أَصْحَابُنَا الثَّلَاثَةُ: لَيْسَ بِشَرْطٍ فَيَنْعَقِدُ عَلَى مَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ عَادَةً بَعْدَ أَنْ كَانَ لَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ حَقِيقَةً.

بدائع الصنائع: كتاب الأيمان، فصل في شرائط ركن اليمين، ج۳ ص ۱۱، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الأيمان، باب اليمين في الكلام، ج۲ ص ۴۸۹، ط: رحمانيه

خاص صفت سے متصف شے کی قسم کھائے اور صفت بیان کرے تو اس کا اعتبار ہوگا۔ ❶

(۱۳۹) اَللُّغَاتُ لَا تُدْرَکُ قِیَاسًا. ❷

ترجمہ: قیاس سے لغات معلوم نہیں کی جاتیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی لفظ کا لغوی معنی قیاس کے ذریعے معلوم نہیں ہوسکتا، واضع لغت نے جو معنی وضع کیا ہے وہی مراد ہوگا۔ اگر کوئی شخص قسم کھائے اور اس میں لفظِ ''دھر'' ذکر کرے تو اس سے کتنی مدت مراد ہوگی، تو امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ نے اس سلسلے میں توقف کیا ہے، جبکہ صاحبین نے اسے ''الزمان'' ''حین'' پر قیاس کرتے ہوئے چھ ماہ کی مدت مراد لی ہے، حضرت امام صاحب فرماتے ہیں کہ لغات قیاس سے معلوم نہیں کی جاسکتیں اس لئے بہتر ہے کہ توقف اور سکوت اختیار کیا جائے، قیاس اور رائے سے کوئی معنی متعین نہ کیا جائے۔ ❸

---

❶(ومن حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه وقد صار شيخًا) أى والحال أنه قد صار شيخًا، قد علم أن الجملة الفعلية الماضية إذا وقعت حالًا لا بد فيها من ذكر قد، وقد يحذف (حنث، لأن الحكم تعلق بالمشار إليه، إذ الصفة فى الحاضر لغو) وفى الغائب معتبرة، إلا إذا كانت الصفة داعية إلى اليمين، فحينئذ يعتبر. وتنعقد اليمين بتلك الصفة، كما إذا حلف لا يأكل بسرًا فأكل بعد ما صار رطبًا، أو حلف لا يأكل رطبًا فأكل بعد ما صار تمرًا لا يحنث لتقيد اليمين بصفة البسورة أو الرطوبة، لأن تلك الصفة داعية إلى اليمين .

البناية: كتاب الأيمان، باب اليمين فى الكلام، ج٦ ص٢٠٣، ط: دار الكتب العلمية

❷الهداية: كتاب الأيمان، باب اليمين فى الكلام، ج٢ ص٤٩٠، ط: رحمانيه

❸وَأَمَّا الدَّهْرُ مُنَكَّرًا فَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا أَدْرِي مَا هُوَ، وَقَالَا هُوَ كَالْحِينِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِمَا يَقُولُهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ الِاخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي الْعُرْفِ أَيْضًا لَهُمَا أَنَّ دَهْرًا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ الْحِينِ وَالزَّمَانِ يُقَالُ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ دَهْرٍ، وَمُنْذُ حِينٍ بِمَعْنًى وَاحِدٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ تَوَقَّفَ فِي تَقْدِيرِهِ، لِأَنَّ اللُّغَاتِ لَا تُدْرَكُ قِيَاسًا وَالْعُرْفُ لَمْ يُعْرَفْ اسْتِمْرَارُهُ لِاخْتِلَافٍ فِي الِاسْتِعْمَالِ وَالتَّوَقُّفُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُرَجِّحِ مِنْ الْكَمَالِ.

البحر الرائق: كتاب الأيمان، باب اليمين فى الأكل ولاشرب واللبس والكلام، ج٤ ص٣٦٩، ط: دار الكتاب الإسلامى

باب الیمین فی تقاضی الدراهم

(۱۴۰) وَالْعَيْبُ لَا يُعْدِمُ الْجِنسَ. ❶

ترجمہ: عیب جنس کو معدوم نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی چیز میں عیب پیدا ہو جائے تو عیب کی وجہ سے وہ شے معدوم نہیں ہوتی یعنی شے کی جنس باقی رہے گی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے یوں قسم کھائی کہ آج میں فلاں آدمی کے قرضے کو ضرور ادا کروں گا، پھر اس حالف نے اس کا قرضہ ادا کیا، لیکن جب قرض خواہ نے دیکھا تو ان میں بعض دراہم کھوٹے تھے، تو حالف حانث نہ ہوگا کیونکہ پیسوں میں کھوٹ عیب ہے اور عیب شے کی جنس کو معدوم نہیں کرتا، لہٰذا یہاں بھی کھوٹ کی وجہ سے پیسے کی جنس معدوم نہ ہوگی، لہٰذا جنس دراہم اس نے ادا کر دیئے جن کی ادائیگی کی اس نے قسم کھائی تھی، اس وجہ سے حالف حانث نہ ہوگا۔ ❷

کتاب الحدود

(۱۴۱) إِنَّ تَقَادُمَ الْعَهْدِ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ دُوْنَ الْإِقْرَارِ. ❸

ترجمہ: زمانے کی قدامت مانع شہادت تو ہے، مانع اقرار نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ تقادم عہد یعنی زیادہ وقت اور زمانے کا گزر جانا یہ گواہی کی قبولیت سے مانع ہے یعنی اس کے بعد گواہوں کی گواہی کو قبول نہیں کیا جائے گا، کیونکہ اس

---

❶ الهداية: كتاب الأيمان، باب اليمين في تقاضي الدراهم، ج۲ ص ۴۹۶، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ: لَيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ نَبَهْرَجَةً أَوْ زُيُوفًا أَوْ مُسْتَحَقَّةً بَرَّ، وَلَوْ رَصَاصًا أَوْ سَتُّوقَةً لَا) أَيْ لَا يَبَرُّ، لِأَنَّ الزِّيَافَةَ وَالنَّبَهْرَجَةَ عَيْبٌ وَالْعَيْبُ لَا يُعْدِمُ الْجِنسَ، وَلِهَذَا لَوْ تَجَوَّزَ بِهِ صَارَ مُسْتَوْفِيًا فَيُوجَدُ شَرْطُ الْبِرِّ.

البحر الرائق: كتاب الأيمان، باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك، ج۴ ص ۳۹۶، ط: دار الكتاب الإسلامي

❸ الهداية: كتاب الحدود، ج۲ ص ۵۰۰، ط: رحمانیہ

میں یہ الزام موجود ہے کہ پہلے گواہی کیوں نہیں دی، برخلاف اقرار کے کہ اگر مجرم اپنے جرم کا اقرار ایک عرصہ دراز کے بعد کرے پھر بھی اس کا اقرار قبول ہوگا، اور اس پر احکام نافذ ہوں گے، اس لئے کہ انسان اپنی ذات پر اقرار کرنے میں متہم نہیں ہوتا اور اس کا اقرار اس کی ذات کے حق میں حجت ہوتا ہے۔ لیکن یاد رہے کہ پہلی صورت میں تقادم عہد شہادت کے لئے اس وقت مانع ہے جب بلا عذر ہو، اگر کسی عذر معقول سے گواہی دینے میں تاخیر ہو جائے تو اس صورت میں گواہی قبول ہوگی، مثلاً گواہوں اور حاکم وقت کے درمیان ایک ماہ یا اس سے زیادہ کی مسافت ہو۔ جب گواہ گواہی دینے میں بلا عذرِ معقول تاخیر کریں تو اس کی دو ہی وجہ ہو سکتی ہیں یا تو مشہود علیہ پر پردہ پوشی کی وجہ سے، یا ویسے بلا کسی وجہ کے تاخیر کی، تو اب جب ایک عرصہ گزرنے کے بعد گواہی دے تو اس صورت میں گواہوں کا فسق ظاہر ہو گیا اور فاسق کی گواہی قبول نہیں ہوتی، اس کے برخلاف اقرار میں چونکہ یہ علت نہیں پائی جاتی اس لئے اقرار میں تقادم زمانہ مانع شہادت نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں جب چار مرتبہ زانی اپنے اوپر زنا کا اقرار کرلے تو پھر قاضی اس سے مکان کے بارے میں پوچھے گا ''أین هو؟'' اور کیفیت کے بارے میں پوچھے گا ''کیف هو؟'' زنا کے بارے میں پوچھے گا ''ما الزنا؟'' اور مفعول کے بارے میں پوچھے گا کہ ''بمن زنی؟'' جب وہ یہ ساری باتیں بتلا دے تو اس پر حد جاری کرے گا، لیکن زمانے کے بارے میں مُقِر سے قاضی نہیں پوچھے گا، کیونکہ اقرار میں تقادم زمانہ مانع نہیں ''لأن المرء لا یتهم علی نفسه فیقبل'' تاہم بہتر ہے کہ اس سلسلے میں بھی سوال کرلیا جائے کیونکہ ممکن ہے اس نے زنا بچپن میں کیا ہو یا حالتِ جنون میں کیا ہو تو ان صورتوں میں حد نہیں آتی۔ ❶

---

❶ وَلَوْ أَقَرَّ بِالزِّنَى مَرَّتَيْنِ وَشَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ لا يُحَدُّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلافًا لِمُحَمَّدٍ (ثُمَّ سَأَلَ كَمَا مَرَّ) أَيْ سَأَلَهُ الْحَاكِمُ عَنْ مَاهِيَّتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَمَزْنِيَّتِهِ وَمَكَانِهِ (سِوَى الزَّمَانِ) لِأَنَّ التَّقَادُمَ مَانِعُ الشَّهَادَةِ لا الْإِقْرَارُ لَكِنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ يَسْأَلُهُ لِجَوَازِ أَنَّهُ زَنَى فِي صِبَاهُ أَوْ فِي حَالَةِ الْجُنُونِ كَمَا فِي بَعْضِ الْمُعْتَبَرَاتِ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِوُجُوبِ السُّؤَالِ.

مجمع الأنهر: كتاب الحدود، حد الزنا، ج ١ ص ٥٨٧، ط: دار إحياء التراث العربي

(۱۴۲) إِنَّ الْحَدَّ زَاجِرٌ لَا مُتْلِفٌ. ❶

ترجمہ: حد زاجر ہے ہلاک کرنے والی نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حدود کی مشروعیت زجر اور تنبیہ کے لئے ہوتی ہیں، یعنی حد سے مقصود صرف روکنا اور زجر کرنا مقصود ہے، محدود کو ہلاک کرنا مقصود نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں محدود پر جب حد جاری کی جائے گی تو کوڑوں کو اس کے الگ الگ اعضاء پر مارا جائے گا، تمام کوڑے ایک ہی جگہ پر نہیں مارے جائیں گے، اس لئے کہ بسا اوقات اگر ایک ہی جگہ پر کوڑے مارے جائیں تو اس سے محدود ہلاک بھی ہوسکتا ہے، حالانکہ حد سے مقصود ہلاکت نہیں ہے بلکہ ضرب اور زجر مقصود ہے۔ ❷

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

(۱۴۳) اَلْحُدُوْدُ الْخَالِصَةُ حَقًّا لِلّٰهِ تَعَالَى تَبْطُلُ بِالتَّقَادُمِ. ❸

ترجمہ: وہ حدود جو خالص اللہ تعالیٰ کا حق ہیں قدیم ہونے سے باطل ہوجاتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حدود کی دو قسمیں ہیں:

۱......جو محض بندے کا حق ہو ۲......جو اللہ کا حق ہو۔

تو جو حدود از قبیل من حقوق اللہ ہیں تو تقادم زمانہ یعنی ایک زمانہ گزرنے کے بعد گواہی دینے سے ساقط ہوجاتے ہیں۔ اور حقوق العباد میں تقادم قبولِ شہادت سے مانع نہیں ہے۔

---

❶ الهداية: كتاب الحدود، فصل في كيفية الحد وإقامته، ج۲ ص ۵۰۱، ط: رحمانيه

❷ (وَنَزَعَ ثِيَابَهُ وَفَرَّقَ عَلَى بَدَنِهِ إِلَّا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَفَرْجَهُ) أَيْ وَنَزَعَ عَنْهُ ثِيَابَهُ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالتَّجْرِيدِ فِي الْحُدُودِ، لِأَنَّ التَّجْرِيدَ أَبْلَغُ فِي إِيصَالِ الْأَلَمِ إِلَيْهِ وَهَذَا الْحَدُّ مَبْنَاهُ عَلَى الشِّدَّةِ فِي الضَّرْبِ وَفِي نَزْعِ الْإِزَارِ كَشْفُ الْعَوْرَةِ فَيَتَوَقَّاهُ، وَإِنَّمَا يُفَرِّقُ الضَّرْبَ عَلَى أَعْضَائِهِ، لِأَنَّ الْجَمْعَ فِي عُضْوٍ وَاحِدٍ قَدْ يُفْضِي إِلَى التَّلَفِ، وَالْحَدُّ زَاجِرٌ لَا مُتْلِفٌ.

البحر الرائق: كتاب الحدود، باب حد الزنا، ج۵ ص ۱۰، ط: دار الكتاب الإسلامي

❸ الهداية: كتاب الحدود، باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها، ج۲ ص ۵۱۱، ط: رحمانيه

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر گواہوں نے ایک عرصہ گزرنے کے بعد کسی کے خلاف چوری یا شراب پینے یا زنا کی گواہی دی تو یہ گواہی قبول نہیں کی جائے گی، کیونکہ حد سرقہ، حد زنا اور حد شُربِ خمر یہ خالص حقوق اللہ ہیں اور حقوق اللہ تقادم زمانہ کی وجہ سے باطل ہو جاتے ہیں، لہذا مذکورہ صورت میں بھی یہ حقوق تقادم زمانہ کی وجہ سے باطل اور ساقط ہو جائیں گے۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ گواہوں کو دو باتوں میں ایک کا اختیار تھا، (۱) یا تو وہ گواہی دے کر ثواب حاصل کریں، (۲) یا پھر گواہی کو چھپا کر ستر کا ثواب حاصل کریں، اب اگر گواہ نے پردہ پوشی کی نیت سے شروع میں شہادت ادا نہیں کی تھی پھر ایک زمانہ بعد ادائے شہادت پر اقدام کیا تو یہ اقدام بغض و کینہ اور عداوت پر مبنی ہوگا، اس وجہ سے شاہد ادائے شہادت میں متہم ہوگا۔ اور اگر شہادت ادا کرنے میں تاخیر کی وجہ سے پردہ پوشی اور ستر نہ ہو اور بلا وجہ تاخیر کی گئی ہو تو اس تاخیر کی وجہ سے شاہد فاسق اور گناہگار ہوگا، یہ دونوں صورتیں ادائے شہادت سے مانع ہیں، اس لئے یقین کے ساتھ اس کی شہادت مقبول نہیں ہوگی۔ ❶

باب حد الشرب

(۱۴۴) إِنَّ الْكُفْرَ مِنْ بَابِ الْاِعْتِقَادِ فَلَا يَتَحَقَّقُ مَعَ السُّكْرِ. ❷

ترجمہ: کفر کا تعلق اعتقاد سے ہے، یہ نشہ کے ساتھ متحقق نہیں ہوگا۔

---

❶ (قَوْلُهُ: شَهِدُوا بِحَدٍّ مُتَقَادِمٍ سِوَى حَدِّ الْقَذْفِ لَمْ يُحَدَّ) أَيْ شَهِدُوا بِسَبَبِ حَدٍّ وَهُوَ الزِّنَا أَوْ السَّرِقَةُ أَوْ شُرْبُ الْخَمْرِ لَا بِنَفْسِ الْحَدِّ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ مُتَقَادِمٌ مَعْنَاهُ مُتَقَادِمٌ سَبَبُهُ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْحُدُودَ الْخَالِصَةَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى تَبْطُلُ بِالتَّقَادُمِ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ حِسْبَتَيْنِ أَدَاءُ الشَّهَادَةِ، وَالسَّتْرُ فَالتَّأْخِيرُ إنْ كَانَ لِاخْتِيَارِ السَّتْرِ فَالْإِقْدَامُ عَلَى الْأَدَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ لِضَغِينَةٍ هَيَّجَتْهُ أَوْ لِعَدَاوَةٍ حَرَّكَتْهُ فَيُتَّهَمُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ التَّأْخِيرُ لَا لِلسَّتْرِ يَصِيرُ فَاسِقًا آثِمًا فَتَيَقَّنَّا بِالْمَانِعِ.

البحر الرائق: كتاب الحدود، باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها، ج۵ ص ۲۱، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الحدود، باب حد الشرب، ج۲ ص ۵۱۸، ط: رحمانيه

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کفر اور اسلام کا تعلق اعتقاد سے ہے نہ کہ ظاہری اعمال سے، یعنی کسی سے اگر ایسا فعل صادر ہو جائے جو اسلام کے منافی ہے تو جب تک اعتقاد اور دِل سے نہ ہو تو اس پر کفر کا حکم نہیں لگے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی شخص نشے کی حالت میں مرتد ہو گیا تو اس کی بیوی بائنہ نہ ہوگی، کیونکہ کفر اعتقاد کے باب میں سے ہے، ہر وہ حکم جو اعتقاد کے باب میں سے ہو وہ نشے کی حالت میں متحقق نہیں ہوتا، جب کفر ثابت نہ ہوا تو اس کی بیوی بھی بائنہ نہ ہوگی۔ ❶

باب حد القذف

(۱۴۵) وَالْكُفْرُ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْإِسْتِحْقَاقِ. ❷

ترجمہ: کفر اہلیتِ استحقاق کے منافی نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ آدمی کے اندر کسی حق کے بارے میں مطالبے کرنے کی جو صلاحیت اور اہلیت ہوتی ہے کفر اس کا منافی نہیں ہے، یعنی کفر کی وجہ سے وہ اہلیت ختم نہ ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مقذوف مسلمان ہے اور اس کا بیٹا کافر ہے، تو یہ کافر بیٹا اپنے باپ کے قاذف پر حد جاری کرنے کا مطالبہ کر سکتا ہے، کیونکہ اس میں مطالبے کرنے کی اہلیت موجود ہے، کفر اہلیتِ استحقاق کے منافی نہیں ہے، قاذف نے تہمت لگا کر مقذوف کے بیٹے کو عار دلائی ہے اور اس کی غیرت کو للکارا ہے، بیٹے کا کفر استحقاقِ حد سے مانع نہیں ہے، کیونکہ کفر کی وجہ سے مقذوف سے اِس کا رشتہ ختم نہیں ہوا ہے، والد کی طرح بیٹے کو

---

❶ وَأَمَّا ارْتِدَادُهُ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فَلَا تَبِينُ مِنْهُ امْرَأَتُهُ، لِأَنَّ الْكُفْرَ مِنْ بَابِ الِاعْتِقَادِ فَلَا يَتَحَقَّقُ مَعَ السُّكْرِ قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ هَذَا فِي الْحُكْمِ أَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ كَانَ فِي الْوَاقِعِ قَصَدَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ ذَاكِرًا لِمَعْنَاهُ كَفَرَ وَإِلَّا فَلَا.

البحر الرائق: كتاب الحدود، باب حد الشرب، ج۵ ص ۳۰، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷ الهداية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج۲ ص ۵۱۹، ط: رحمانیہ

بھی تہمت سے عار لاحق ہوئی ہے اس لئے کفر کے باوجود یہ حد کا مطالبہ کرسکتا ہے، اس لئے کہ اصول ہے کہ کفر اہلیتِ استحقاق کے منافی نہیں ہے۔ ❶

(۱۴۲) اَلْحُدُوْدُ لَا يُوْرَثُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. ❷

ترجمہ: ہمارے یہاں حدود حدِ میراث نہیں بنتی، امام شافعی کا اس میں اختلاف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حدود میں وراثت جاری نہیں ہوتی، اس لئے اگر مقذوف مر جائے تو ورثاء اس کا مطالبہ نہیں کر سکتے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مقذوف مر جائے تو حد باطل ہو جائے گی یعنی وراثت میں جاری نہیں ہوگی کہ ورثاء اس کے قیام کا مطالبہ کریں، اس لئے کہ ہمارے یہاں حد قذف حق الشرع ہے، اس لئے اس میں وراثت جاری نہیں ہوگی، کیونکہ حق الشرع میں وراثت جاری نہیں ہوتی، لہذا مقذوف کی موت سے حد ساقط ہو جائے گی۔ ❸

---

❶ (وَالْكُفْرُ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الِاسْتِحْقَاقِ) أَيْ اسْتِحْقَاقَ أَهْلِيَّةِ الْخُصُومَةِ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهَا بِاعْتِبَارِ لُحُوقِ الشَّيْنِ وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الْوَلَدِ الْكَافِرِ وَالْمَمْلُوكِ لِأَنَّ النِّسْبَةَ لَا تَنْقَطِعُ بِالرِّقِّ وَالْكُفْرِ.

العناية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج۵ ص ۳۲۵، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج۲ ص ۵۱۹، ط: رحمانیہ

❸ (ومن قذف غيره فمات المقذوف بطل الحد. وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ لا يبطل) الحد بموت المقذوف (ولو مات) أي المقذوف (بعد ما أقيم بعض الحد بطل الباقي عندنا خلافا له) أي للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ (بناء على أنه يورث عنده) أي بنى هذا الخلاف بناء على أن حد القذف يورث عند الشافعي (وعندنا لا يورث، ولا خلاف أن فيه) أي في حد القذف (حق الشرع وحق العبد) وهذا لا خلاف فيه. أما كونه حق الشرع فمن حيث إن نفعه يقع عاما بإخلاء العالم عن الفساد، لأنه ليس ثمة آدمي مختص به. وأما كونه حق العبد فلأن فيه صيانة العرض ودفع العار عن المقذوف ثم حق الله تعالى لا يجري فيه الإرث ولا يجري فيه التداخل ولا يسقط بإسقاط العبد.

البناية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج۶ ص ۳۷۱، ط: دار الكتب العلمية

فصل فی التعزیر

(۱۴۷) لَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِي الْحُدُوْدِ. ❶

ترجمہ: حدود میں قیاس کا کوئی دخل نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنی بھی حدود ہیں اوران میں جوبھی سزائیں ہیں وہ شریعت کی جانب سے مقرر ہیں، قیاس کے ذریعے کوئی حد مقرر کرنا درست نہیں ہے یعنی شریعت نے جن جن جرموں کی سزا متعین کردی ہے وہ سزا ان کے ساتھ خاص ہے، دیگر جرموں کو ان پر قیاس کر کے سزا جاری کرنا درست نہیں ہے، کیونکہ حدود میں قیاس کا کوئی دخل نہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی پاک دامن شخص پر زنا کے علاوہ کوئی اور تہمت لگائی، مثلاً ''اے فاسق'' کہہ دیا، یا ''اے کافر'' کہہ دیا یا ''اے خبیث'' یا ''اے چور'' کہہ دیا تو اس پر حد قذف جاری نہ ہوگی، بلکہ صرف اس کی تعزیر کی جائے گی، کیونکہ اگر اس پر حد قذف جاری کردیں تو یہ قیاس سے ثابت کرنا ہوگی اور قیاس سے حدود کا اثبات نہیں ہوتا، کیونکہ ان تہمات میں شریعت نے کوئی حد متعین نہیں کی، اس لئے قیاس سے ہم کوئی حد مقرر نہیں کریں گے۔ حدود شریعت کی طرف سے متعین سزائیں ہوتی ہیں اور رائے کے ذریعے حدود میں متعین سزائیں نہیں مقرر کی جاسکتیں، جب حد ممتنع ہے تو تعزیر ثابت ہوگی، اس لئے قاضی وقت جو سزا مناسب سمجھے وہ دے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الحدود، باب حد القذف، فصل فى التعزير، ج۲ ص ۵۲۲، ط: رحمانیہ

❷ (قَوْلُهُ وَمَنْ قَذَفَ مَمْلُوكًا أَوْ كَافِرًا بِالزِّنَا أَوْ مُسْلِمًا بِيَا فَاسِقُ يَا كَافِرُ يَا خَبِيثُ يَا لِصُّ يَا فَاجِرُ يَا مُنَافِقُ يَا لُوطِيُّ يَا مَنْ يَلْعَبُ بِالصِّبْيَانِ يَا آكِلَ الرِّبَا يَا شَارِبَ الْخَمْرِ يَا دَيُّوثُ يَا مُخَنَّثُ يَا خَائِنُ يَا ابْنَ الْقَحْبَةِ يَا زِنْدِيقُ يَا قَرْطَبَانُ يَا مَأْوَى الزَّوَانِي أَوْ اللُّصُوصِ يَا حَرَامُ زَادَهُ عُزِّرَ) لِأَنَّهُ جِنَايَةُ قَذْفٍ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَقَدْ امْتَنَعَ وُجُوبُ الْحَدِّ لِفَقْدِ الْإِحْصَانِ فَوَجَبَ التَّعْزِيرُ وَفِيمَا عَدَاهُمَا قَدْ آذَاهُ وَأَلْحَقَ الشَّيْنَ بِهِ وَلَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ فَوَجَبَ التَّعْزِيرُ وَهُوَ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

البحر الرائق: كتاب الحدود، باب حد القذف، فصل فى التعزير، ج۵ ص ۴۶، ط: دار الكتاب الإسلامى

(۱۴۸) فِعْلُ الْمَأْمُوْرِ لَا يَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ. ❶

ترجمہ: مامور کا فعل سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی کسی دوسرے کو کسی کام پر مامور کرے تو مامور کا فعل اس شرط کے ساتھ مقید نہیں ہوگا کہ وہ فعل صحیح سالم بجالائے، کیونکہ مامور کے بس میں جو ہے وہ اسی پر مامور ہے، اور جو اس کے بس میں نہیں ہے وہ اس کا ذمہ دار نہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر قاضی نے کسی شخص پر جلاد کو حد جاری کرنے کی وجہ سے کوڑے لگانے کا حکم دیا یا تعزیر کا حکم دیا، اور وہ شخص اس مامور کے ہاتھ سے مر گیا تو اس کا خون رائیگاں چلا جائے گا اور کوئی ضمان نہ ہوگا، کیونکہ یہ مامور کا فعل ہے اور مامور کا فعل سلامتی کی قید کے ساتھ مقید نہیں ہوتا، لہذا اس جلاد یا قاضی کا فعل بھی سلامتی کی قید کے ساتھ مقید نہیں ہوگا، جیسے اگر کسی نے کسی کو پچھنا لگایا جانور کو نشتر لگایا اور وہ آدمی یا جانور مر گیا تو لگانے والے پر کچھ واجب نہ ہوگا، کیونکہ وہ مامور تھا، اور مامور کا فعل سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید نہیں ہے، لیکن اگر کسی شخص نے بیوی کو مارا اور وہ مرگئی تو شوہر پر ضمان واجب ہوگا، اس لئے کہ شوہر کو تادیباً مارنے کی اجازت سلامتی کی قید کے ساتھ مقید ہے۔ ❷

(۱۴۹) اَلْإِطْلَاقَاتُ تَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ. ❸

ترجمہ: اطلاقات سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز کی اجازت ہو وہ سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہوتی ہے۔

---

❶ الهداية: كتاب الحدود، باب حد القذف، فصل في التعزير، ج۲ ص۵۲۳، ط: رحمانیہ

❷ (ومن حده الإمام أو عزره فمات) منه (فدمه هدر) لأنه فعل ما فعل بأمر الشرع، وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالفصاد والبزاغ، بخلاف الزوج إذا عزر زوجته، لأنه مطلق فيه والإطلاقات تتقيد بشرط السلامة كالمرور في الطريق.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب الحدود، ج۳ ص۲۰۰، ط: المكتبة العلمية

❸ الهداية: كتاب الحدود، باب حد القذف في التعزير، ج۲ ص۵۲۳، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی بیوی کو تادیباً مارا اور وہ اس مار کی وجہ سے مر گئی تو اس کا خون رائیگاں نہیں جائے گا بلکہ شوہر ضامن ہوگا، کیونکہ شوہر کو جو اجازت دی گئی ہے وہ سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہے، لہذا مرنے کی صورت میں اس پر ضمان آئے گا۔ اسی طرح راستے میں چلتے ہوئے شخص نے کسی کو ٹھوکر ماری اور وہ مر گیا تو مارنے والا ضامن ہوگا، اس لئے کہ راستے میں چلنا اگرچہ مباح ہے، لیکن وہ سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہے۔ ❶

---

❶ (والإطلاقات تتقيد بشرط السلامة) فإذا فاتت السلامة يلزم الضمان (كالمرور فى الطريق) والاصطياد إذا أتلف من ذلك الوجه شىء يلزم الضمان بكونه مقيدا بشرط السلامة. بخلاف ما لو جامع امرأته فماتت أو أفضاها حيث لا يضمن عند أبى حنيفة وأبى يوسف ذكره فى المحيط مع أنه مباح، فينبغى أن يتقيد بشرط السلامة، لأنه ضمن المهر للجماع، فلو وجبت الدية يجب ضمانان بمقابلة فعل واحد.

البناية: كتاب الحدود، باب حد القذف، فصل فى التعزير، ج٦ ص٣٩٨، ط: دار الكتب العلمية

كتاب السرقة

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

(۱۵۰) لَا اِعْتِبَارَ بِالتَّابِعِ. ❶

ترجمہ: تابع کا کوئی اعتبار نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک متبوع ہے اور دوسرا تابع، تابع کا کوئی اعتبار نہیں یعنی حکم متبوع پر مرتب ہوتا ہے تابع پر نہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر کسی نے آزاد بچے کو چوری کیا اور اس بچے پر بقدرِ نصاب زیور موجود ہو پھر بھی چور کا ہاتھ نہیں کاٹا جائے گا، اس لئے کہ اصل صبی حر ہے اور حر مال نہیں ہے، اور اس پر جو زیور ہے وہ تابع ہے اور تابع کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا۔ پھر یہ بھی ممکن ہے چور کہے کہ میں نے اس بچے کو چپ کرانے کے لئے اٹھایا تھا، یا میں اِسے اس کے والدین یا دایہ کے پاس لے جا رہا تھا، تو شبہ بھی ہے۔ اگر یہ کہا جائے کہ چور کا مقصود زیور تھا بچہ نہیں تھا اس لئے زیور تابع نہیں ہے، تو اس کا جواب یہ ہے کہ اگر ایسا ہوتا تو چور زیور لے جاتا اور بچہ چھوڑ جاتا، حالانکہ اس نے آزاد بچے کو اٹھایا ہے۔ ❷

كتاب السير

(۱۵۱) إِنَّ مِلْكَ الْيَمِيْنِ وَمِلْكَ النِّكَاحِ لَا يَظْهَرُ فِيْ حَقِّ فُرُوْضِ الْأَعْيَانِ. ❸

ترجمہ: فرضِ عین میں ملکِ یمین اور ملکِ نکاح کا اثر ظاہر نہیں ہوتا۔

---

❶ الهداية: كتاب السرقة، باب ما يقطع فيه وما لا يقطع، ج۲ ص۵۲۷، ط: رحمانیہ

❷ (وَمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحُلِيِّ تَابِعٌ) لَا يُقَالُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُهُ مِنَ الْأَخْذِ هُوَ الْحُلِيُّ فَلَا يَكُونُ تَابِعًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مَقْصُودَهُ لَأَخَذَ الْحُلِيَّ وَتَرَكَ الصَّبِيَّ.

العناية: كتاب السرقة، باب ما يقطع فيه وما لا يقطع، ج۵ ص۳۶۹، ط: دار الفكر

❸ الهداية: كتاب السير، ج۲ ص۵۴۳، ط: رحمانیہ

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملکِ یمین اور ملکِ نکاح کی وجہ سے آقا اور شوہر کے جو حقوق لاگو ہوتے ہیں یہ فرض عین کے حق میں ظاہر نہیں ہوں گے، یعنی فرضِ عین پر عمل کیا جائے گا گو کہ آقا یا شوہر اجازت نہ دیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمانوں کے شہر پر دشمنوں نے اچانک حملہ کر دیا تو اس وقت تمام لوگوں پر دفاع کرنا واجب ہے، حتیٰ کہ بیوی اپنے شوہر کی اجازت کے بغیر اور غلام اپنے آقا کی اجازت کے بغیر نکلیں گے، کیونکہ ایسی حالت میں تمام لوگوں کا نکلنا فرض عین ہے، اور فرض عین میں آقا اور شوہر کا حق ظاہر نہیں ہوتا، جیسے نماز اور روزہ فرضِ عین ہیں، ان کی ادائیگی کے لئے کسی کی اجازت یا رضامندی کی ضرورت نہیں ہوتی، اسی طرح جب جہاد فرضِ عین ہو جائے تو پھر کسی اور کا حق ظاہر نہیں ہوگا، اور سب پر اس کی ادائیگی لازم ہوگی، چاہے مرد ہو یا عورت، آزاد ہو یا غلام۔ ❶

باب كيفية القتال

(۱۵۲) اَلضَّرَرُ الْعَامُ يُدْفَعُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ خَاصٌّ. ❷

ترجمہ: ضررِ عام کو دور کیا جائے گا اگرچہ اس میں ضررِ خاص ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی جگہ ضرر عام ہو تو اس کو ختم کیا جائے گا اگرچہ اس ضررِ عام کے دفع کرنے میں ضررِ خاص بھی ہو، اس لئے کہ ضررِ عام کو دور کرنے کے لئے ضرر خاص کو برداشت کیا جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ کفار پر تیر چلانے میں کوئی مضائقہ نہیں

---

❶ (وَفَرْضُ عَيْنٍ إِنْ هَجَمَ الْعَدُوُّ فَتَخْرُجُ الْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ بِلَا إِذْنِ زَوْجِهَا وَسَيِّدِهِ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِإِقَامَةِ الْكُلِّ فَيَجِبُ عَلَى الْكُلِّ وَحَقُّ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى لَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَ النَّفِيرِ لِأَنَّ بِغَيْرِهِمْ كِفَايَةٌ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى إِبْطَالِ حَقِّهِمَا.
تبيين الحقائق: كتاب السير، ج۳ ص ۲۴۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب السير، باب كيفية القتال، ج۲ ص ۵۴۵، ط: رحمانيه

ہے اگر چہ ان میں کوئی مسلمان قیدی یا مسلمان تاجر ہو، کیونکہ رمی میں ضرر عام کا دفع ہے اور ضرر عام کو دفع کرنے میں ضرر خاص کو نہیں دیکھا جاتا، یعنی اگر جہاد کے دوران تیر چلانے یا پتھر برسانے کی ضرورت پیش آتی ہے تو اس سے مقصود کفار کو مارنا اور انہیں صفحہ ہستی سے مٹانا ضررِ عام کو دور کرنا ہے جبکہ ایک مسلمان کا قتل ضررِ خاص ہے، لہذا ضررِ عام کو دور کرنے کے لئے ضررِ خاص کو برداشت کریں گے، اگر ایک دو مسلمانوں کی رعایت رکھ کر کفار پر حملہ نہ کیا گیا تو جہاد کا دروازہ بند ہو جائے گا اور کفار کی ہمت بڑھ جائے گی، لہذا ان کے حوصلے پست کرنے کے لئے ان پر حملہ ضروری ہے۔

اگر کفار پر رمی کے دوران مسلمان قیدی یا تاجر یا بچے زخمی ہو گئے یا مر گئے تو مجاہدین پر کوئی دیت اور تاوان وغیرہ نہیں ہوگا، اس لئے کہ جہاد کرنا فرض ہے، اور فرائض کی ادائیگی میں تاوان اور ضمان واجب نہیں ہوتا، کیونکہ فرائض مامور بہ ہیں جبکہ ضمان منہی عنہ پر آتا ہے، مامور بہ اور منہی عنہ میں تضاد ہے، یہ دونوں جمع نہیں ہو سکتے۔ مجاہدین پر تاوان نہ آنے کی وجہ یہ ضابطہ ہے ''وَالْغَرَمَاتُ لَا تَقْتَرِنُ بِالْفُرُوْضِ'' تاوان فرائض سے متعلق نہیں ہوتا۔ ❶

(۱۵۳) اَلْمُبِيْحُ لِلْقَتْلِ عِنْدَنَا هُوَ الْحِرَابُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. ❷

ترجمہ: ہمارے نزدیک قتل کو مباح کرنے والی چیز جنگ کرنا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ احناف کے نزدیک کفار کے قتل کرنے کو مباح کرنے والی چیز حراب یعنی جنگ کرنا ہے، یعنی جو بھی کفار کے ساتھ مل کر مسلمانوں سے لڑے گا اس کا قتل کرنا مباح ہے، اور کفار میں سے جو لوگ لڑائی نہیں کر سکتے ان کا قتل مباح نہیں ہے۔

---

❶ وَأَمَّا جَوَازُ رَمْيِهِمْ، وَإِنْ تَتَرَّسُوا بِبَعْضِنَا فَلِأَنَّ فِي الرَّمْيِ دَفْعَ الضَّرَرِ الْعَامِّ بِالذَّبِّ عَنْ بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ وَقَتْلُ الْمُسْلِمِ ضَرَرٌ خَاصٌّ وَلِأَنَّهُ قَلَّ مَا يَخْلُو حِصْنٌ عَنْ مُسْلِمٍ فَلَوْ امْتَنَعَ عَنْ اعْتِبَارِهِ لَانْسَدَّ بَابُهُ أَطْلَقَ فِي بَعْضِنَا فَشَمِلَ الْأَسِيرَ، وَالتَّاجِرَ، وَالصِّبْيَانَ لَكِنْ نَقْصِدُ الْكُفَّارَ بِالرَّمْيِ دُونَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ إنْ تَعَذَّرَ التَّمْيِيزُ فِعْلًا فَقَدْ أَمْكَنَ قَصْدًا، وَالطَّاعَةُ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَأَمَّا مَا أَصَابُوهُ مِنْهُمْ لَا دِيَةَ عَلَيْهِمْ وَلَا كَفَّارَةَ، لِأَنَّ الْجِهَادَ فَرْضٌ، وَالْغَرَامَاتُ لَا تَقْتَرِنُ بِالْفُرُوضِ.

البحر الرائق: كتاب السير، ج۵ ص ۱۷، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب السير، باب كيفية القتال، ج ۲ ص ۵۴۷، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مجاہدینِ اسلام کفار کی عورتوں کو، بچوں کو، اپاہج کو، اندھے کو اور شیخ فانی کو قتل نہیں کریں گے، کیونکہ مذکورہ اشخاص لڑائی نہیں کر سکتے اور جو مسلمانوں کے ساتھ لڑائی نہیں کرتے ان کا قتل مباح نہیں ہے، معلوم ہوا کہ اصل علت "جنگ کرنا" ہے، جو جنگ کے قابل نہیں یا جنگ کرتے نہیں ان کا قتل جائز نہیں۔ امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں علت "کفر" ہے اور ان سب میں کفر موجود ہے اس لئے قتل درست ہے۔ لیکن یاد رہے کہ اگر ان میں سے کوئی صاحبِ رائے ہو اور لڑائی میں اس سے مشورہ لیا جاتا ہو یا عورت اپنے علاقے کی سردار ہو اور اس کے حکم پر لوگوں کا کفار کے ساتھ دینے اور تعاون کرنے کا اندیشہ ہو تو اس صورت میں اِن کا قتل مباح ہوگا۔ ❶

باب الغنائم وقسمتها

(۱۵۴) اَلْمِلْكُ لِلْغَانِمِيْنَ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ عِنْدَنَا. ❷

ترجمہ: ہمارے ہاں دار الاسلام میں احراز سے پہلے غانمین کے لئے ملکیت ثابت نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب تک مجاہدین حضرات کفار کے مال کو دار الاسلام لے جا کر محفوظ نہیں کریں گے اس وقت تک ملکیت ثابت نہیں ہوگی، جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں قبل الاحراز بھی ملکیت ثابت ہو جاتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مجاہدین کے درمیان مالِ غنیمت دارِ

---

❶(قَوْلُهُ: وَقَتْلِ امْرَأَةٍ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ وَشَيْخٍ فَانٍ وَأَعْمَى وَمُقْعَدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ ذَا رَأْيٍ فِي الْحَرْبِ أَوْ مَلِكًا) أَيْ نُهِينَا عَنْ قَتْلِ هَؤُلَاءِ، لِأَنَّ الْمُبِيحَ لِلْقَتْلِ عِنْدَنَا هُوَ الْحِرَابُ وَلَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُمْ وَلِهَذَا لَا يُقْتَلُ يَابِسُ الشِّقِّ، وَالْمَقْطُوعُ الْيَمِينِ، وَالْمَقْطُوعُ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ، وَالرَّاهِبُ الَّذِي لَمْ يُقَاتِلْ وَأَهْلُ الْكَنَائِسِ الَّذِينَ لَا يُخَالِطُونَ النَّاسَ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ الصِّبْيَانِ، وَالنِّسَاءِ وَحِينَ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةً مَقْتُولَةً قَالَ هَاهُ مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ فَلِمَ قُتِلَتْ.

البحر الرائق: كتاب السير، ج۵ ص ۸۴، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷الهداية: كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، ج ۲ ص ۵۵۳، ط: رحمانیہ

حرب میں تقسیم نہیں کیا جائے گا جب تک کہ اس کو دارالاسلام منتقل نہ کرلیں، کیونکہ دارالاسلام کی طرف منتقلی سے پہلے مجاہدین کی ملکیت مالِ غنیمت پر ثابت نہیں ہوتی، اسی لئے مالِ غنیمت کو دار الحرب میں تقسیم نہیں کیا جائے گا۔ جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں دارالحرب میں مالِ غنیمت کی تقسیم صحیح ہے، وجہ وہی ضابطہ ہے کہ ہمارے یہاں مالِ غنیمت کو دارالاسلام میں لے جاکر محفوظ کرنے سے پہلے اس میں غازیوں کی ملکیت ثابت نہیں ہوتی جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے یہاں قبل الاحراز بھی ملکیت ثابت ہوجاتی ہے۔ ❶

فصل فی کیفیة القسمة

(۱۵۵) اَلْمُعْتَبَرُ عِنْدَنَا حَالَةُ الْمُجَاوَزَةِ وَعِنْدَهُ حَالَةُ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ. ❷

ترجمہ: ہمارے یہاں سرحد پار کرنے کی حالت کا اعتبار ہے اور امام شافعی کے ہاں جنگ ختم ہونے کی حالت کا اعتبار ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ غازی جس حالت میں دارالاسلام

---

❶ (وَقِسْمَةُ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِهِمْ لَا لِلْإِيدَاعِ) أَيْ حَرُمَ قِسْمَةُ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِ الْحَرْبِ لِغَيْرِ الْإِيدَاعِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ قِسْمَتُهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْهَزِيمَةِ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمِلْكَ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَثْبُتُ وَيُبْتَنَى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ مِنْهَا إذَا لَحِقَهُمْ مَدَدٌ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِالدَّارِ وَلَا يُشَارِكُونَهُمْ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا يُشَارِكُونَهُمْ وَمِنْهَا أَنَّ وَاحِدًا مِنْ الْغَانِمِينَ لَوْ وَطِئَ أَمَةً مِنْ السَّبْيِ فَوَلَدَتْ فَأَعَادَهُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ عِنْدَهُ وَصَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ وَعِنْدَنَا لَا يَثْبُتُ لِفَقْدِ الْمِلْكِ وَيَجِبُ الْعُقْرُ وَتُقَسَّمُ الْأَمَةُ وَالْوَلَدُ وَالْعُقْرُ بَيْنَ الْغَانِمِينَ وَمِنْهَا جَوَازُ بَيْعِهِ فَعِنْدَهُ يَجُوزُ وَعِنْدَنَا لَا وَمِنْهَا مَا إذَا مَاتَ وَاحِدٌ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِالدَّارِ يُورَثُ نَصِيبُهُ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا لَا يُورَثُ وَمِنْهَا مَا لَوْ أَتْلَفَ وَاحِدٌ مِنْ الْغُزَاةِ شَيْئًا مِنْ الْغَنِيمَةِ لَا يَضْمَنُ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَضْمَنُ وَمِنْهَا مَا لَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ الْغَنِيمَةَ لَا عَنْ اجْتِهَادٍ وَلَا لِحَاجَةِ الْغُزَاةِ لَا يَصِحُّ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَصِحُّ.

تبيين الحقائق: كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، ج۳ ص ۲۵۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب السير، باب الغنائم، فصل في كيفية القسمة، ج۲ ص ۵۶۰، ط: رحمانیہ

کی سرحد پار کر کے قتال کی نیت سے دار الحرب میں داخل ہوگا ہمارے یہاں اسی حساب سے وہ مستحقِ غنیمت ہوگا، چنانچہ اگر کوئی شخص گھوڑا لے کر جہاد کرنے کی غرض سے داخل ہوا لیکن پھر اس کا گھوڑا ہلاک ہوگیا تو اسے فارس کا حصہ ملے گا اور وہ مالِ غنیمت سے دو حصے پائے گا، اور اگر کوئی شخص پیدل دار الحرب میں داخل ہوا پھر اس نے گھوڑا خرید لیا تو وہ راجل یعنی پیدل چلنے والے کی طرح ایک حصہ پائے گا، جبکہ امام شافعی کے ہاں وہ پہلی صورت میں ایک حصہ اور دوسری صورت میں دو حصے پائے گا، ہمارے نزدیک اصل اعتبار سرحد پار کرنے کا ہے، اسی حالت سے کفر پر لرزہ طاری ہوتا ہے، بعد کی حالت تو دوام کی ہے، اور دوام کا اعتبار نہیں، وجود کا اعتبار ہے۔ جبکہ امام شافعی اور دیگر ائمہ کے ہاں قتال کی حالت کا اعتبار ہے کہ جس میں وہ دشمن سے لڑ رہا تھا اُس وقت اس کی کیا حالت تھی اُسے دیکھا جائے گا۔ ❶

(۱۵۶) اَلْغَنِيْمَةُ مَا أُخِذَ قَهْرًا وَغَلَبَةً لَا اِخْتِلَاسًا وَسَرِقَةً. ❷

---

❶(قوله ومن دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه استحق سهم فارس) وسواء استعاره أو استأجره للقتال فحضر به فإنه يسهم له وإن غصبه وحضر به استحق سهمه من وجه محظور فيتصدق به وقوله فنفق أى مات يقال نفقت الدابة ومات الإنسان وتنبل البعير كله بمعنى هلك وسواء بقى فرسه معه حتى حصلت الغنيمة أو مات حين دخل به أو أخذه العدو أو كسر أو عرج قبل حصرل الغنيمة أو بعدها فإنه يستحق سهم فارس.

وقال الشافعي إذا مات فرسه قبل القتال فهو راجل والأصل أن المعتبر عندنا حالة المجاوزة وعنده حالة الحرب، لأنه هو السبب وقلنا المجاوزة نوع قال، لأنه يلحقهم الخوف بها وإن دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو آجره أو وهبه أو أعاره ففى ظاهر الرواية يبطل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل لأن الإقدام على هذه التصرفات يدل على أنه لم يكن قصده بالمجاوزة القتال فارسا ولأن بيعه له رضا بإسقاط حقه وليس كذلك إذا نفق فرسه، لأنه لم يوجد منه رضا بإسقاط حقه.

الجوهرة النيرة: كتاب السير، بيع الغنائم قبل القسمة، ج۲ ص۲٦۸، ط: المطبعة الخيرية

❷الهداية: كتاب السير، باب الغنائم، فصل فى كيفية القسمة، ج۲ ص۵٦۳، ط: رحمانیہ

ترجمہ: غنیمت وہ مال ہے جو زبردستی اور غلبے کے ساتھ لیا گیا ہو نہ کہ اچک کر اور چوری سے لیا جائے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ غنیمت وہ مال ہوتا ہے جو مسلمان کفار سے زبردستی اور غلبہ کے طور پر وصول کریں۔ چوری کر کے یا اچک کر حاصل کیا جانے والا مال، مالِ غنیمت نہیں کہلائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک یا دو آدمی دار الحرب میں امام کی اجازت کے بغیر داخل ہو کر لوٹ مار کریں اور کچھ مال حاصل کر لیں تو اس میں خمس نہیں نکالا جائے گا، کیونکہ انہوں نے یہ مال لوٹ مار کر کے لیا ہے، یہ مالِ غنیمت نہیں ہے۔ غنیمت وہ مال ہوتا ہے جو قہر، زور اور غلبہ سے حاصل کیا جائے نہ کہ چوری اور اچکنے سے۔ چونکہ یہ لوٹ مار کا مال ہے اس لئے اس میں سے خمس نہیں نکالا جائے گا۔ ❶

باب العشر والخراج

(۱۵۷) إِنَّ وَضْعَ الْخَرَاجِ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يُقِرَّ أَهْلُهَا عَلَى الْكُفْرِ. ❷

ترجمہ: خراج مقرر کرنے کی شرط یہ ہے کہ صاحبِ ارض کفر پر مُصر ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس زمین پر ٹیکس مقرر کیا جائے تو اس کے لئے شرط یہ ہے کہ مالکِ زمین کفر پر ڈٹا ہوا ہو، اگر ایسا نہ ہو تو پھر ٹیکس مقرر نہیں کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ہر وہ زمین جو قہر اور عنوۃً فتح کی

---

❶ (وإذا دخل الواحد) من المسلمين (أو الاثنان إلى دار الحرب مغيرين بغير إذن الإمام، فأخذوا شيئاً، لم يخمس)، لأنه مال مباح أخذ على غير وجه الغنيمة لأنها مأخوذة قهراً وغلبة، لا اختلاساً وسرقة، والخمس وظيفة الغنيمة، قيد بكونه بغير إذن الإمام لأنه إذا كان بالإذن ففيه روايتان، والمشهور أنه يخمس، لأنه لما أذن لهم فقد التزم نصرتهم.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب السير، ج۴ ص ۱۳۴، ط: المكتبة العلمية

❷ الهداية: كتاب السير، باب العشر والخراج، ج ۲ ص ۵۷۴، ط: رحمانيہ

جائے، یا اس کے باشندوں سے صلح کی جائے اور وہ حالتِ کفر پر ہی ڈٹے ہوئے ہوں اسلام قبول نہ کریں، تو انہیں اسی زمین میں ٹھہرایا جائے گا اور ان سے خراج وصول کیا جائے گا، اس لئے کہ خراج میں عقوبت کا معنی ہے اور اس میں تغلیظ بھی ہے، اگر چہ پیداوار نہ ہو تب بھی ان پر خراج لازم ہے۔ برخلاف اس کے کہ وہاں کے باشندے مشرف بہ اسلام ہو جائیں یا وہ زمین طاقت وقوت کے بل بوتے پر فتح کر کے غازیوں میں تقسیم کردی جائے تو وہ عشری زمین کہلائے گی، مسلمانوں کے حسبِ حال عشر ہے اور اس میں عبادت کا معنی موجود ہے، پھر عشر اخف اور آسان ہے کہ اس کا تعلق پیداوار سے ہے، اگر پیداوار نہ ہو تو عشر بھی لازم نہ ہوگا۔ ❶

باب الجزية

(۱۵۸) اَلْعُقُوبَاتُ إِذَا اجْتَمَعَتْ تَدَاخَلَتْ كَالْحُدُودِ. ❷

ترجمہ: جب عقوبات جمع ہو جائیں تو ان میں حدود کی طرح تداخل ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کئی سزائیں جمع ہو جائیں تو ان میں تداخل ہوگا یعنی ایک سزا جاری ہوگی جیسے حدود جب جمع ہو جائیں تو ان میں تداخل ہو کر ایک حد کا حکم ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر خراجی زمین پر دو سال جمع ہو گئے یعنی پہلے سال کا جزیہ نہیں دیا تھا کہ دوسرا سال شروع ہو گیا تو اب ان میں تداخل ہوگا یعنی ایک ہی

❶ (وَكُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا أَوْ فُتِحَتْ عَنْوَةً وَقُسِّمَتْ بَيْنَ الْغَانِمِينَ فَهِيَ عُشْرِيَّةٌ) لِأَنَّ وَضْعَ الْعُشْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ ابْتِدَاءً أَلْيَقُ بِهِ مِنَ الْخَرَاجِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْعِبَادَةِ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ فِي الزَّكَاةِ، وَلِأَنَّهُ أَخَفُّ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْخَارِجِ، فَإِنْ أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ شَيْئًا وَجَبَ عُشْرُهُ وَإِلَّا فَلَا (وَمَا فُتِحَ عَنْوَةً وَأُقِرَّ أَهْلُهَا عَلَيْهَا أَوْ صَالَحَهُمْ فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ سِوَى مَكَّةَ شَرَّفَهَا اللَّهُ تَعَالَى) لِأَنَّ وَظِيفَةَ الْأَرْضِ فِي الْأَصْلِ الْخَرَاجُ، وَإِنَّمَا صِرْنَا إِلَى الْعُشْرِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ تَخْفِيفًا عَلَيْهِ وَتَكْرِمَةً لَهُ وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ تَبْقَى خَرَاجِيَّةً، وَلِأَنَّ وَضْعَ الْخَرَاجِ عَلَى الْكَافِرِ ابْتِدَاءً أَلْيَقُ بِهِ، وَأَمَّا مَكَّةُ فَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَصَّهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَيْثُ افْتَتَحَهَا عَنْوَةً تَرَكَهَا وَلَمْ يَضَعْ عَلَيْهَا الْخَرَاجَ.

الاختيار لتعليل المختار: كتاب السير، باب الخراج، ج۴ ص۱۴۳، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهداية: كتاب السير، باب الجزية، ج۲ ص ۵۸۱، ط: رحمانیہ

جزیہ لیا جائے گا، کیونکہ جزیہ لینا یہ ان کے کفر پر اڑے رہنے کی سزا ہے اور سزاؤں کا حکم یہ ہے کہ اگر یہ جمع ہو جائیں تو تداخل ہوتا ہے، جیسے حدود کا معاملہ ہے کہ اگر ایک شخص نے کئی لوگوں پر تہمت لگائی اور اس پر کئی حد قذف واجب ہوئیں تو صرف ایک ہی مرتبہ اُسے حد لگائی جائے گی اور حدود میں تداخل ہوگا، اسی طرح جزیہ سزا ہے جب کئی جزیہ جمع ہو جائیں گے تو ان میں تداخل ہوگا۔ ❶

باب أحكام المرتدين

(۱۵۹) إِنَّ مِلْكَ الْمُرْتَدِّ يَزُوْلُ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرِدَّتِهِ عِنْدَهُ. ❷

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک مرتد کی ملکیت اس کے اموال سے رِدّت کی وجہ سے زائل ہو جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی شخص مرتد ہو جائے (العیاذ باللہ) تو امام صاحب کے نزدیک اس کے ارتداد کی وجہ سے ملکیت زائل ہو کر موقوف ہو جائے گی، اگر یہ شخص دوبارہ اسلام قبول کر لے تو اس کی ملکیت بحال ہو جائے گی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مرتد جو کچھ فروخت کرے یا خریدے یا غلام آزاد کرے یا کوئی چیز ہبہ کرے تو اس کے یہ تمام تر تصرفات موقوف رہیں گے، اگر دوبارہ اسلام لے آیا تو تمام تصرف درست ہو جائیں گے یعنی نافذ ہوں گے ورنہ باطل ہوں گے، کیونکہ

---

❶ اَلْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ بِطَرِيقِ الْعُقُوبَةِ وَالْعُقُوبَاتُ الَّتِي تَجِبُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا اجْتَمَعَتْ تَدَاخَلَتْ كَالْحُدُودِ وَفِي حَقِّنَا خَلَفٌ عَنْ النُّصْرَةِ وَهَذَا الْمَعْنَى يَتِمُّ بِاسْتِيفَاءِ جِزْيَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِيفَاءِ مَا مَضَى وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَيْسَ هُوَ الْمَالُ بَلْ الْمَقْصُودُ اسْتِذْلَالُ الْكَافِرِ وَاسْتِصْغَارُهُ لِأَنَّ إِصْرَارَهُ عَلَى الشِّرْكِ فِي دَارِ التَّوْحِيدِ جِنَايَةٌ فَلَا يَنْفَكُّ عَنْ صَغَارٍ يَجْرِي عَلَيْهِ وَهَذَا الْمَقْصُودُ يَحْصُلُ بِاسْتِيفَاءِ جِزْيَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَوْ أَخَذْنَاهُ بِالْمَوَانِيذِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا لِمَقْصُودِ الْمَالِ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَالَ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلِهَذَا لَا يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِسْلَامِهِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب السير، باب في توظيف الخراج، ج۱۰ ص۸۲، ط: دار المعرفة

❷ الهداية: كتاب السير، باب أحكام المرتدين، ج۲ ص۵۸۵، ط: رحمانيه

مرتد کے اموال سے اس کی ملکیت زائل ہوکر اس کے تصرفات موقوف ہو جاتے ہیں، چونکہ وہ اسلام کے محاسن سے واقف ہے اور اس کا دوبارہ اسلام سے وابستہ ہونا ممکن اور متوقع ہے اس لئے اِس کی ملکیت موقوف ہوگی، اگر اسلام قبول کر لےتو ملکیت بحال ہو جائے گی اور یوں سمجھا جائے گا کہ وہ مرتد ہی نہیں ہوا۔ اور اگر وہ اسلام لانے سے انکار کر دے یا اس حال میں طبعی موت مر جائے یا دار الحرب چلا جائے تو اس کا ارتداد پختہ ہو جائے گا اور اس کی ملکیت زائل ہو جائے گی۔ ❶

---

❶(ويزول ملك المرتد عن أمواله بردته) لزوال عصمة دمه، فكذا عصمة ماله. قال جمال الإسلام: وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يزول، والصحيح قول الإمام، وعليه مشى الإمام البرهاني، والنسفي، وغيرهما، تصحيح. وإنما يزول ملكه عند أبي حنيفة (زوالا مراعى) أي موقوفا إلى أن يتبين حاله، لأن حناله متردد بين أن يسلم فيعود إلى العصمة. وبين أن يثبت على ردته فيقتل (فإن أسلم عادت) حرمة أمواله (على حالها) السابق، وصار كأنه لم يرتد (وإن مات، أو قتل على ردته) أو لحق بدار الحرب وحكم بلحاقه (انتقل ما كان اكتسبه في حال إسلامه إلى ورثته المسلمين) ، لوجوده قبل الردة، فيستند الإرث إلى آخر جزء من أجزاء إسلامه، لأن ردته بمنزلة موته، فيكون توريث المسلِم من المسلِم (وكان ما اكتسبه في حال ردته فيئا) للمسلمين، فيوضع في بيت المال، لأن كسبه حال ردته كسب مباح الدم ليس فيه حق لأحد، فكان فيئا كمال الحربي.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب السير، ج۴ ص ۱۵۰، ط: المكتبة العلمية

کتاب اللقیط

(۱۶۰) إِنَّ الْحُكْمَ لِلْغَالِبِ. ❶

ترجمہ: غالب پر حکم لگتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حکم کا دار ومدار غالب پر ہوتا ہے، کیونکہ مغلوب معدوم کے حکم میں ہوتا ہے اس لئے حکم کا دار ومدار غالب واکثریت پر ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ لقیط بچہ پر حریت یعنی آزادی کا حکم لگایا جائے گا، کیونکہ لقیط میں حریت غالب ہے اور حکم غالب پر لگتا ہے، اس لئے کہ بنو آدم حر الاصل ہیں، ہمارے ماں باپ حضرت آدم وحواء علیہما السلام آزاد تھے، دار الاسلام آزاد لوگوں کا ملک ہوتا ہے اور وہاں کے اکثر باشندے آزاد ہوتے ہیں، لہٰذا ان کے تابع ہو کر لقیط بھی آزاد ہوگا، اس لئے کہ اعتبار غالب کا ہے۔ ❷

(۱۶۱) اَلْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ. ❸

ترجمہ: جو نفع لیتا ہے وہی ضمان بھی ادا کرتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ خراج یعنی ضمان فائدے کی وجہ سے آتا ہے یعنی جو نفع حاصل کرتا ہے تاوان بھی اسی پر آتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ لقیط کا خرچہ بیت المال پر ہوگا،

---

❶ الهداية: كتاب اللقيط، ج۲ ص ۵۹۴، ط: رحمانیہ

❷ وَهُوَ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ إِمَّا بِاعْتِبَارِ الدَّارِ لِأَنَّ الدَّارَ حُرِّيَّةٌ، وَإِسْلَامٌ فَمَنْ كَانَ فِيهَا فَهُوَ حُرٌّ مُسْلِمٌ بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْغَلَبَةِ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيمَنْ يَسْكُنُ دَارَ الْإِسْلَامِ الْأَحْرَارُ الْمُسْلِمُونَ، وَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ فَالنَّاسُ أَوْلَادُ آدَمَ، وَحَوَّاءَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ،وَكَانَا حُرَّيْنِ فَلِهَذَا كَانَ اللَّقِيطُ حُرًّا.

المبسوط للسرخسي: كتاب اللقيط، ج۱۰ ص ۲۱۰، ط: دار المعرفة

❸ الهداية: كتاب اللقيط، ج۲ ص ۵۹۵، ط: رحمانیہ

کیونکہ اس کی وراثت بیت المال میں جمع ہوگی ،خراج ضمان کے سبب ہوتا ہے ،لہذا جب لقیط کا مال اور وراثت بیت المال کے لئے ہے تو اس کا نان نفقہ بھی بیت المال سے ہوگا۔اس لئے کہ ''الغرم بالغنم '' کا ضابطہ مشہور ہے ،یہی وجہ ہے کہ لقیط کی جنایت کا ضمان بھی بیت المال پر آتا ہے۔ خلاصہ یہ ہوا کہ لقیط اگر مال چھوڑ کر مرتا تو اس کی میراث بیت المال کو ملتی ،تو جب نفع بیت المال لے گا تو تاوان بصورتِ نان نفقہ اور جنایت میں وہ بھی بیت المال دے گا۔ ❶

کتاب المفقود

(۱۶۲) إِنَّ اِسْتِصْحَابَ الْحَالِ لَا يَصْلُحُ حُجَّةً فِي الْاِسْتِحْقَاقِ. ❷

ترجمہ: استصحاب حال استحقاق کے لئے حجت نہیں بن سکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہمارے ہاں استصحاب حال حجتِ دافعہ ہے نہ کہ حجتِ لازمہ ،یعنی استصحاب حال کی وجہ سے ضرر کو تو دور کیا جائے گا لیکن کسی پر کوئی چیز لازم نہیں کی جائے گی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مفقود کا کوئی وارث اس کے مفقود ہونے کی حالت میں مر جائے تو یہ مفقود کسی کا وارث نہیں بنے گا ،کیونکہ اس وقت میں مفقود کو زندہ شمار کرنا استصحاب حال کی وجہ سے ہے ،اور استصحابِ حال استحقاق میں حجت بننے کی صلاحیت نہیں رکھتا۔استصحابِ حال ہمارے یہاں دفع کے لئے حجت بن سکتا ہے لیکن استحقاق کے لئے حجت نہیں بن سکتا ،اس لئے ہم نے کہا کہ مفقود کی موت کے حکم سے پہلے مرنے والے اس کے ورثہ کا حق

---

❶ (وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ) رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُمَا وَلِأَنَّهُ عَاجِزٌ مُحْتَاجٌ لَا مَالَ لَهُ وَلَا قَرِيبَ وَمَالُ بَيْتِ الْمَالِ مُعَدٌّ لِلصَّرْفِ إِلَى مِثْلِهِ فَصَارَ كَالْمُقْعَدِ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ وَلَا قَرِيبَ وَلِأَنَّ مِيرَاثَهُ لِبَيْتِ الْمَالِ فَتَجِبُ نَفَقَتُهُ مِنْهُ لِأَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ وَلِهَذَا كَانَتْ جِنَايَتُهُ فِيهِ.

تبيين الحقائق: كتاب اللقيط، ج۳ ص۲۹۷، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب المفقود، ج۲ ص۶۰۴، ط: رحمانیہ

اس کی میراث سے دفع کر دیا اوران لوگوں کی میراث سے اس کا استحقاق ختم کر دیا۔ ❶

نوٹ: استصحابِ حال کے متعلق تفصیلی مباحث کے لئے راقم کی تالیف ''فقہ اسلامی کے ذیلی مآخذ'' کا مطالعہ کریں۔

كتاب الشركة

(۱۶۳) اَلْوَكِيْلُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْحُقُوْقِ. ❷

ترجمہ: حقوق کے مطالبہ میں وکیل اصل ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع وشراء اور دیگر تصرفات میں اصل وکیل ہوتا ہے اور تمام حقوق اُسی کی طرف لوٹتے ہیں، اسی کی ذمہ داری ہے بیع میں مبیع وصول کرنا اور ثمن کا مطالبہ بھی اسی سے کیا جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ عقد شرکت میں شریکین میں سے جو شریک بھی کوئی چیز خریدے گا تو بائع ثمن کا مطالبہ اسی سے کرے گا نہ کہ دوسرے شریک سے، کیونکہ یہ شراء کا وکیل ہے اور وکالت میں اصل یہ ہے کہ حقوق وکیل کی طرف لوٹیں، پھر یہ وکیل اپنے مؤکل سے ثمن کا مطالبہ کرے گا۔ ❸

---

❶(لا يصلح حجة في الاستحقاق) واستصحاب الحال عبارة عن بقاء ما كان علي ما كان لعدم الدليل المزيل فيصلح الاستصحاب عندنا حجة للدفع لا للاستحقاق. فلهذا اعتبر المقصود حياً في مال غيره حتى لا يرث من المفقود في حال فقده، ولا يرث المفقود عن أحد بل يوقف نصيبه من حال مورثه، فإذا مضت المدة أو علم موته يرد الموقوف لأجله إلى وارث مورثه الذي ورث من ماله.

البناية: كتاب المفقود، ج۷ ص۳۶۷، ط: دار الكتب العلمية

❷الهداية: كتاب الشركة، ج۲ ص۶۱۰، ط: رحمانیہ

❸(قوله: وما اشتراه كل واحد منهما للشركة طولب بثمنه دون الآخر) لما بينا أنها تتضمن الوكالة دون الكفالة، والوكيل هو الأصل في الحقوق.

الجوهرة النيرة: كتاب الشركة، شركة العنان، ج۱ ص۲۸۸، ط: المطبعة الخيرية

(۱۶۴) اَلْقَوْلُ لِلْمُنْكِرِ مَعَ يَمِيْنِهِ. ❶

ترجمہ: منکر کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مدعی اور مدعیٰ علیہ کا اختلاف ہو جائے تو اگر مدعی کے پاس گواہ نہ ہوں تو منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوگا، اس کی اصل یہ حدیث ہے:

اَلْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيْ وَالْيَمِيْنُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. ❷

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شریکین میں سے ایک دوسرے سے کہے کہ مجھے پتہ نہیں ہے کہ آپ نے فلاں چیز خریدی ہے جبکہ دوسرا کہتا ہے کہ میں نے خریدی ہے، تو اس میں مشتری دوسرے پر لزوم مال کا دعوی کرتا ہے اور دوسرا اس کا انکار کرتا ہے اور اصول ہے کہ منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی منکر کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔ ❸

(۱۶۵) اَلشِّرْكَةُ فِي الرِّبْحِ مُسْتَنِدَةٌ إِلَى الْعَقْدِ دُوْنَ الْمَالِ عِنْدَنَا. ❹

ترجمہ: ہمارے نزدیک نفع میں شرکت عقد کی طرف منسوب ہے نہ کہ مال کی طرف۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ احناف کے نزدیک شرکت فی الربح کا دارومدار عقد پر ہے، یعنی متعاقدین کے درمیان شرکتِ نفع کا تعلق عقد سے ہے مال سے نہیں ہے، جبکہ امام شافعی اور امام زفر رحمہما اللہ کے نزدیک شرکت فی الربح کا دارومدار مال پر ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک شرکت صنائع میں مال مخلوط کے بغیر بھی عقد شرکت درست اور جائز ہے لیکن امام زفر و امام شافعی رحمہما اللہ کے نزدیک

---

❶ الهداية: كتاب الشركة، ج۲ ص ۶۱۰، ط: رحمانیہ

❷ سنن الترمذي: أبواب الأحكام، باب ما جاء أن البينة على المدعي إلخ، رقم الحديث: ۱۳۴۱

❸ (قوله: ثم يرجع علي شريكه بحصته منه) يعني إن أدى من مال نفسه أما إذا نقد من مال الشركة لا يرجع كذا في المستصفى فإن كان لا يعرف أنه أدى من مال نفسه إلا بقوله فعليه البينة، لأنه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر وهو منكر فيكون القول قول المنكر مع يمينه.

الجوهرة النيرة: كتاب الشركة، شركة العنان، ج۱ ص۲۸۸، ط: المطبعة الخيرية

❹ الهداية: كتاب الشركة، ج۲ ص ۶۱۲، ط: رحمانیہ

بدون خلط شرکت جائز نہیں ہے۔ ہمارے یہاں شرکتِ نفع کا تعلق عقد سے ہے مال سے نہیں ہے، کیونکہ اس عقد کا نام ہی شرکت ہے۔ دوسری بات یہ ہے کہ دراہم ودنانیر عقود میں متعین کرنے سے متعین نہیں ہوتے، لہذا ان سے تجارت کرکے حاصل ہونے والا نفع عقد سے متعلق ہوگا مال سے نہیں۔ نیز عقد شرکت میں بدون مال ملائے بذریعہ تصرف دونوں فریق کی شرکت درست ہے، لہذا نفع میں بھی دونوں کی شرکت صحیح ہوگی۔ معلوم ہوا کہ نفع میں شرکت کا اصل اعتبار عقد کا ہے مال کا نہیں۔ ❶

فصل فی الشرکة

(۱٦٦) اَلتَّوْكِيْلُ فِيْ أَخْذِ الْمَالِ الْمُبَاحِ بَاطِلٌ. ❷

ترجمہ: مباح مال لینے کے لئے وکیل بنانا باطل ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز مباح ہو یعنی ہر ایک کے لئے اس کا وصول کرنا جائز ہو تو اس کی وصولی کے لئے کسی دوسرے کو وکیل بنانا درست نہیں، کیونکہ اس میں وکالت کا کوئی فائدہ نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایندھن جمع کرنے اور شکار وغیرہ کرنے میں شرکت جائز نہیں ہے، یعنی ایسا نہیں ہوسکتا کہ ایک شخص ایندھن جمع کرے یا شکار کرے اور کوئی دوسرا محض شرکتِ زبانی کی بنا پر اس میں شریک ہو بلکہ ایندھن صرف جمع کرنے والے کا ہوگا اور شکار صرف شکاری کا ہوگا۔ ہر مباح چیز کو لینے اور اٹھانے کا یہی حکم ہے، کیونکہ

---

❶ (قَوْلُهُ وَعَدَمِ الْخَلْطِ) أَيْ تَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَخْلِطَا الْمَالَيْنِ، لِأَنَّ الشَّرِكَةَ فِي الرِّبْحِ مُسْتَنِدَةٌ إِلَى الْعَقْدِ دُونَ الْمَالِ، لِأَنَّ الْعَقْدَ يُسَمَّى شَرِكَةً وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ مَعْنَى هَذَا الِاسْمِ فِيهِ فَلَمْ يَكُنْ الْخَلْطُ شَرْطًا، وَلِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ لَا يَتَعَيَّنَانِ فَلَا يُسْتَفَادُ الرِّبْحُ بِرَأْسِ الْمَالِ وَإِنَّمَا يُسْتَفَادُ بِالتَّصَرُّفِ، لِأَنَّهُ فِي النِّصْفِ أَصِيلٌ وَفِي النِّصْفِ وَكِيلٌ، وَإِذَا تَحَقَّقَتْ الشَّرِكَةُ فِي التَّصَرُّفِ بِدُونِ الْخَلْطِ تَحَقَّقَتْ فِي الْمُسْتَفَادِ بِهِ وَهُوَ الرِّبْحُ بِدُونِهِ وَصَارَتْ كَالْمُضَارَبَةِ.

البحر الرائق: كتاب الشركة، شركة العنان، ج۵ ص ۱۹۱، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الشركة، فصل فی الشركة الفاسدة، ج۲ ص ٦۱۳، ط: رحمانیہ

شرکت وکالت کے معنی کو متضمن ہوتی ہے، حالانکہ مالِ مباح کو لینے کے لئے وکیل بنانا صحیح نہیں ہے، کیونکہ بدوں وکالت بھی مالِ مباح کو لینا جائز ہے۔ ❶

(۱۶۷) اَلْوَكَالَةُ تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ. ❷

ترجمہ: وکالت موت کی وجہ سے باطل ہوجاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر وکیل مرجائے تو وکالت وکیل کی موت کی وجہ سے باطل ہوجائے گی، کیونکہ مردے میں وکالت کی صلاحیت نہیں ہے اور نہ اب وکالت کا کوئی فائدہ ہے کیونکہ اب وکیل تو کوئی کام سرانجام نہیں دے سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو شریکوں میں سے ایک مرجائے یا مرتد ہوکر دارالحرب چلا جائے اور قاضی اس کے دارالحرب جانے کا فیصلہ کردے تو شرکت باطل ہوجائے گی، کیونکہ شرکت وکالت کو متضمن ہوتی ہے اور وکالت موت کی وجہ سے باطل ہوتی ہے، اور جب وکالت باطل ہوگئی تو اس وکالت کو جو چیز متضمن ہے وہ بھی باطل ہوگی، لہذا شرکت بھی باطل ہوجائے گی۔ ❸

---

❶(قوله: ولا تجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاحتشاش) لأن الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في أخذ المباح باطل لأن أمر الموكل به غير صحيح، والوكيل يملكه بدون أمره فلا يصلح نائبا عنه، ولأن كل واحد منهما يملك ما أخذه بالأخذ فلا يكون لصاحبه عليه سبيل.

الجوهرة النيرة: كتاب الشركة، شركة الوجوه، ج ۱ ص ۲۹۰، ط: المطبعة الخيرية

❷الهداية: كتاب الشركة، فصل في الشركة الفاسدة، ج ۲ ص ۶۱۵، ط: رحمانیہ

❸(قَوْلُهُ وَتَبْطُلُ الشَّرِكَةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ حُكْمًا) لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الْوَكَالَةَ وَلَا بُدَّ مِنْهَا لِتَحَقُّقِ الشَّرِكَةِ عَلَى مَا مَرَّ وَالْوَكَالَةُ تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ، وَالْمَوْتُ الْحُكْمِيُّ الِالْتِحَاقُ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا إذَا قَضَى الْقَاضِي بِهِ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ.

البحر الرائق: كتاب الشركة، فصل في الشركة الفاسدة، ج۵ ص ۱۹۹، ط: دار الكتاب الإسلامي



ہدایہ جلد ثالث اور رابع میں موجود 230 اصول

ترجمہ، تشریح اور تخریج کے ساتھ

اُصولِ ہدایہ

تالیف

مولانا محمد نعمان صاحب

استاذِ حدیث جامعہ انوار العلوم مہران ٹاؤن کورنگی کراچی

مکتبۃ المتین

فہرستِ مضامین اصولِ ہدایہ ثالث

صفحہ نمبر	مضامین

كتاب البيوع

۲۵	(۱) اَلْمَوْضُوعُ لِلْإِخْبَارِ قَدْ اُسْتُعْمِلَ فِي الْإِنْشَاءِ
۲۶	(۲) اَلْمَجْلِسُ جَامِعُ الْمُتَفَرِّقَاتِ
۲۷	(۳) اَلْجَهَالَةُ الْمُفْضِيَةُ إِلَى الْمُنَازَعَةِ تَمْنَعُ جَوَازَ الْبَيْعِ
۲۸	(۴) كُلُّ مَا وَقَعَ عَلَى مِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ وَصْفًا
۲۹	(۵) اَلْوَصْفُ لَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ
۳۰	(۶) اَلْوَصْفُ قَدْ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ بِإِفْرَادِهِ بِالذِّكْرِ

فصل من باع دارا دخل بناؤه في البيع

۳۲	(۷) اَلْمُطْلَقُ مِنَ الْأَلْفَاظِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَفَاهَمِ فِي الْعُرْفِ
۳۳	(۸) مَا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْمَبِيعِ اتِّصَالَ قَرَارٍ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ
۳۴	(۹) كُلُّ شَرْطٍ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ فَهُوَ مُفْسِدٌ لِلْبَيْعِ
۳۵	(۱۰) تَعَذُّرُ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ يُفْسِدُ الْبَيْعَ
۳۶	(۱۱) إِنَّ كُلَّ مَا يَجُوزُ إِيرَادُ الْعَقْدِ بِانْفِرَادِهِ يَجُوزُ اِسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْعَقْدِ

باب خيار الشرط

۳۸	(۱۲) خِيَارُ الشَّرْطِ يَمْنَعُ خُرُوجَ الْبَدَلِ عَنْ مِلْكِ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ

(۱۳) لَا يَجُوْزُ اِجْتِمَاعُ الْبَدَلَيْنِ فِيْ مِلْكِ رَجُلٍ وَاحِدٍ	۳۹
(۱۴) اَلْاِرْثُ فِيْمَا يَقْبَلُ الْاِنْتِقَالَ	۴۰
(۱۵) اِشْتِرَاطُ الْخِيَارِ لِغَيْرِهٖ جَازَ اِسْتِحْسَانًا	۴۱

باب خيار الرؤية

(۱۶) رُؤْيَةُ جَمِيْعِ الْمَبِيْعِ غَيْرُ مَشْرُوْطٍ	۴۳
(۱۷) اَلتَّشْبِيْهُ يُقَامُ مَقَامَ الْحَقِيْقَةِ فِيْ مَوْضَعِ الْعِجْزِ	۴۴
(۱۸) إِنَّ رُؤْيَةَ الْوَكِيْلِ كَرُؤْيَةِ الْمُوَكِّلِ	۴۵

باب خيار العيب

(۱۹) اَلْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ فِيْ اِخْتِلَافِ مِقْدَارِ الْمَقْبُوْضِ	۴۶
(۲۰) اَلْاِسْتِحْقَاقُ لَا يَمْنَعُ تَمَامَ الصَّفْقَةِ	۴۸

باب البيع الفاسد

(۲۱) بَيْعُ مَا هُوَ غَيْرُ مَقْدُوْرِ التَّسْلِيْمِ لَا يَجُوْزُ	۴۹
(۲۲) بَيْعُ مَا فِيْهِ غَرَرٌ لَا يَجُوْزُ	۵۱
(۲۳) إِفْرَادُ التَّابِعِ بِالْبَيْعِ لَا يَجُوْزُ	۵۲
(۲۴) قَبْضُ الْأَمَانَةِ لَا يَنُوْبُ عَنْ قَبْضِ الْبَيْعِ	۵۳
(۲۵) قَبْضُ الْغَصَبِ يَنُوْبُ عَنْ قَبْضِ الْبَيْعِ	۵۵
(۲۶) اَلْمَالُ مَا يُمْكِنُ إِحْرَازُهٗ	۵۶

باب المرابحة والتولية

(۲۷) اَلشُّبْهَةُ كَالْحَقِيْقَةِ فِيْ بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ اِحْتِيَاطاً	۵۷

(۲۸) اَلْمَعْرُوْفُ كَالْمَشْرُوْطِ	۵۹

باب الربا

(۲۹) اَلتَّفَاوُتُ فِي الْوَصْفِ هَدْرٌ	۶۰
(۳۰) اَلْمُسَاوَاةُ بِالْمِعْيَارِ	۶۱
(۳۱) اَلنَّصُّ أَقْوَى مِنَ الْعُرْفِ	۶۲

باب الاستحقاق

(۳۲) اَلْبَيِّنَةُ حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ وَالْإِقْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ	۶۴
(۳۳) اَلصُّلْحُ عَنِ الْمَجْهُوْلِ عَلَى مَعْلُوْمٍ جَائِزٌ	۶۶

فصل في بيع الفضولي

(۳۴) اَلْإِجَارَةُ اللَّاحِقَةُ بِمَنْزِلَةِ الْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ	۶۷

باب السلم

(۳۵) اَلْمَوْهُوْمُ فِيْ بَابِ السَّلَمِ كَالْمُتَحَقِّقِ	۶۹
(۳۶) كُلُّ مَا أَمْكَنَ ضَبْطُ صِفَتِهِ وَمَعْرِفَةِ مِقْدَارِهِ جَازَ السَّلَمُ فِيْهِ وَمَا لَا فَلَا	۷۰
(۳۷) اَلْمَعْدُوْمُ قَدْ يُعْتَبَرُ مَوْجُوْدًا حُكْمًا	۷۱

مسائل منثورة

(۳۸) اَلزِّيَادَةُ عَلَى الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا	۷۳
(۳۹) اَلْمُبَاحُ لِمَنْ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ	۷۴

كتاب الصرف

(۴۰) اَلْمُقَابَلَةُ الْمُطْلَقَةُ تَحْتَمِلُ مُقَابَلَةَ الْفَرْدِ بِالْفَرْدِ	۷۵
(۴۱) اَلْفَسْخُ قَدْ يَثْبُتُ بِطَرِيْقِ الْاِقْتِضَاءِ	۷۶

كتاب الكفالة

(۴۲) اَلتُّهْمَةُ ثَبَتَتْ بِأَحَدِ شَطْرَى الشَّهَادَةِ إِمَّا الْعَدَدِ أَوِ الْعَدَالَةِ	۷۷
(۴۳) إِنَّ مَبْنَى الْكَفَالَةِ عَلَى التَّوَسُّع	۷۹
(۴۴) اَلْكَفَالَةُ يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا بِشَرْطٍ مُلَائِمٍ لَهَا	۸۰
(۴۵) كُلُّ مَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوْطِ الْفَاسِدَةِ	۸۱
(۴۶) اَلثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ مُعَايَنَةً	۸۳
(۴۷) بَرَاءَةُ الْأَصِيْلِ تُوْجِبُ بَرَاءَةَ الْكَفِيْلِ	۸۴
(۴۸) اَلْعُقُوْبَةُ لَا تَجْرِيْ فِيْهَا النِّيَابَةُ	۸۴
(۴۹) اَلْكَفَالَةُ بِالْأَعْيَانِ الْمَضْمُوْنَةِ بِغَيْرِهَا لَا تَصِحُّ	۸۵

باب كفالة الرجلين

(۵۰) إِبْرَاءُ الْكَفِيْلِ لَا يُوْجِبُ بَرَاءَةَ الْأَصِيْلِ	۸۷

كتاب الحوالة

(۵۱) اَلْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى وِفَاقِ الْمَعَانِى اللُّغَوِيَّةِ	۸۸

كتاب أدب القاضي

(۵۲) حُكْمُ الْقَضَاءِ يُسْتَفَادُ مِنْ حُكْمِ الشَّهَادَةِ	۸۹

باب كتاب القاضي إلى القاضي

(۵۳) اَلْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوْزُ	۹۱
(۵۴) اَلْكِتَابُ يَشْبَهُ الْكِتَابَ	۹۲
(۵۵) اَلْحُدُوْدُ وَالْقِصَاصُ مَبْنَاهُمَا عَلَى الْإِسْقَاطِ	۹۳
(۵۶) اَلْقَضَاءُ مَتَى لَاقَى فَصْلًا مُجْتَهَدًا فِيْهِ يَنْفُذُ وَلَا يَرُدُّهُ غَيْرُهُ	۹۴

باب التحكيم

(۵۷) اَلظَّاهِرُ لا يَصْلُحُ حُجَّةً لِلْاِسْتِحْقَاقِ	۹۵
(۵۸) اَلْوَصَايَةُ خِلَافَةٌ	۹۷
(۵۹) اَلضَّمَانُ لَا يَلْحَقُ الْإِمَامَ وَالْقَاضِيْ وَأَمِيْنَهُ	۹۸
(۶۰) لَا يَمِيْنَ عَلَى الْقَاضِيْ	۹۹

كتاب الشهادة

(۶۱) اَلْقَضَاءُ مَبْنَاهُ عَلَى الْحُجَّةِ	۱۰۱
(۶۲) إِنَّ النَّغْمَةَ تَشْبَهُ النَّغْمَةَ	۱۰۲
(۶۳) اَلشَّهَادَةُ غَيْرُ مُوْجِبَةٍ بِنَفْسِهَا	۱۰۳
(۶۴) اَلْخَطُّ يَشْبَهُ الْخَطَّ	۱۰۴
(۶۵) اَلْيَدُ أَقْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ الْمِلْكُ	۱۰۵

باب من يُقبل شهادتُه ومن لا يُقبل

(۶۶) اَلشَّهَادَةُ إِذَا كَانَتْ لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهٍ لَا تُقْبَلُ	۱۰۶

(٦٧) اَلشَّهَادَةُ إِذَا تَمَكَّنَتْ فِيْهَا التُّهْمَةُ لَا تُقْبَلُ	١٠٧
(٦٨) اَلْفِسْقُ مِنْ حَيْثُ الْإِعْتِقَادِ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ قَبُوْلِ الشَّهَادَةِ	١٠٨
(٦٩) اَلْفِسْقُ مِمَّا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ	١٠٩
(٧٠) اَلْإِقْرَارُ مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ	١١١
(٧١) اَلْمَجْلِسُ إِذَا اتَّحَدَ لَحِقَ الْمُلْحَقُ بِأَصْلِ الشَّهَادَةِ	١١٢

باب الاختلاف في الشهادة

(٧٢) اَلْمِلْكُ مَتَى ثَبَتَتْ لِلْمُوْرِثِ لَا يُقْضَى لِلْوَارِثِ بِهِ حَتَّى شَهِدَ الشُّهُوْدُ أَنَّهُ فَاتَ وَتَرَكَهَا مِيْرَاثًا لَهُ	١١٣
(٧٣) اَلْجَهَالَةُ فِي الْمُقِرِّ بِهِ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ	١١٤

كتاب الرجوع عن الشهادات

(٧٤) اَلتَّنَاقُضُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ	١١٥
(٧٥) اَلتَّوْبَةُ عَلَى حَسَبِ الْجِنَايَةِ	١١٧
(٧٦) اَلْمُعْتَبَرُ فِيْ بَابِ الرُّجُوْعِ بَقَاءُ مَنْ بَقِيَ لَا رُجُوْعَ مَنْ رَجَعَ	١١٨
(٧٧) اَلتَّضْمِيْنُ يَسْتَدْعِي الْمُمَاثَلَةَ	١١٩

كتاب الوكالة

(٧٨) كُلُّ عَقْدٍ يُضِيْفُهُ الْوَكِيْلُ إِلَى نَفْسِهِ فَحُقُوْقُهُ يَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيْلِ وَمَا هُوَ عَلَى الْعَكْسِ فَحُقُوْقُهُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُوَكِّلِ	١٢٠

باب الوكالة بالبيع والشراء

(٧٩) اَلْجَهَالَةُ الْيَسِيْرَةُ تَتَحَمَّلُ فِي الْوَكَالَةِ	١٢٢

(۸۰) اَلْأَصْلُ فِي الْمُضَارَبَةِ الْعُمُوْمُ	۱۲۳

باب عزل الوكيل

(۸۱) بَقَاءُ الْوَكَالَةِ يَعْتَمِدُ قِيَامَ الْأَمْرِ	۱۲۵
(۸۲) اَلْعَزْلُ الْحُكْمِيُّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلْمِ الْوَكِيْلِ	۱۲۶

كتاب الدعوى

(۸۳) اَلْإِلْزَامُ فِي الْمَجْهُوْلِ لَا يَتَحَقَّقُ	۱۲۷
(۸۴) اَلْإِعْلَامُ بِأَقْصَى مَا يُمْكِنُ شَرْطٌ فِيْ صِحَّةِ الدَّعْوَى	۱۲۸

باب اليمين

(۸۵) اَلْقِسْمَةُ تُنَافِي الشِّرْكَةَ	۱۲۹
(۸۶) اَلْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا لَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	۱۳۱

باب التحالف

(۸۷) اَلْبَيِّنَاتُ لِلْإِثْبَاتِ	۱۳۲
(۸۸) اَلتَّحَالُفُ يَعْتَمِدُ الْاِخْتِلَافَ فِي الْمَعْقُوْدِ عَلَيْهِ وَالْمَعْقُوْدِ بِهِ	۱۳۳
(۸۹) اَلْقَوْلُ لِمُنْكِرِ الْعَوَارِضِ	۱۳۴
(۹۰) هَلَاكُ السِّلْعَةِ يَمْنَعُ التَّحَالُفَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ رَحِمَهُمَا اللهُ	۱۳۵
(۹۱) اَلْإِقَالَةُ فِيْ بَابِ السَّلَمِ لَا تَحْتَمِلُ النَّقْضَ	۱۳۶
(۹۲) اَلْقَوْلُ فِي الدَّعَاوِىْ لِصَاحِبِ الْيَدِ	۱۳۷

باب ما يدعيه الرجلان

(۹۳) يَجِبُ الْعَمَلُ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَا أَمْكَنَ	۱۳۸

(۹۴) اَلنِّكَاحُ مِمَّا يُحْكَمُ بِهِ بِتَصَادُقِ الزَّوْجَيْنِ	۱۴۰
(۹۵) اَلشِّرَاءُ أَقْوَى مِنَ الْهِبَةِ	۱۴۱
(۹۶) عَقْدُ الضَّمَانِ أَقْوَى مِنْ عَقْدِ التَّبَرُّعِ	۱۴۲
(۹۷) اَلتَّرْجِيحُ لَا يَقَعُ بِكَثْرَةِ الْعِلَلِ بَلْ بِقُوَّةٍ فِيهَا	۱۴۳
(۹۸) اَلْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ كَانَ أَظْهَرَ تَصَرُّفًا	۱۴۴

كتاب الإقرار

(۹۹) جَهَالَةُ الْمُقَرِّ بِهِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ	۱۴۵
(۱۰۰) اَلْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَمِ	۱۴۷

باب الاستثناء

(۱۰۱) اَلْإِقْرَارُ لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ بِالشَّرْطِ	۱۴۸
(۱۰۲) اَلِاسْتِثْنَاءُ تَصَرُّفٌ فِي الْمَلْفُوظِ	۱۴۹

باب إقرار المريض

(۱۰۳) اَلْإِقْرَارُ لَا يُعْتَبَرُ دَلِيلًا إِذَا كَانَ فِيهِ إِبْطَالُ حَقِّ الْغَيْرِ	۱۵۰

كتاب الصلح

(۱۰۴) اَلِاعْتِبَارُ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَانِي	۱۵۲
(۱۰۵) اَلِاعْتِيَاضُ مِنْ حَقِّ الْغَيْرِ لَا يَجُوزُ	۱۵۳
(۱۰۶) تَصَرُّفُ الْعَاقِلِ يُتَحَرَّى تَصْحِيحُهُ مَا أَمْكَنَ	۱۵۴

كتاب المضاربة

(۱۰۷) كُلُّ شَرْطٍ يُوْجِبُ جَهَالَةً فِى الرِّبْحِ يُفْسِدُ الْمُضَارَبَةَ	۱۵۶
(۱۰۸) اَلشَّيْءُ لا يَتَضَمَّنُ مِثْلَهُ لِتَسَاوِيْهِمَا فِي الْقُوَّةِ	۱۵۷

باب المضارب يضارب

(۱۰۹) مَوْتُ الْمُوَكِّلِ يُبْطِلُ الْوَكَالَةَ وَكَذَا مَوْتُ الْوَكِيْلِ	۱۵۸

فصل في العزل و القسمة

(۱۱۰) عَزْلُ الْوَكِيْلِ قَصْدًا يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلْمِهِ	۱۵۹

فصل في الاختلاف

(۱۱۱) اَلْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ فِىْ مِقْدَارِ الْمَقْبُوْضِ ضَمِيْنًا أَوْ أَمِيْنًا	۱۶۰

كتاب الوديعة

(۱۱۲) اَلْأَيْدِىْ تَخْتَلِفُ فِى الْأَمَانَةِ	۱۶۲
(۱۱۳) اَلشَّرْطُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُفِيْدًا أَوْ كَانَ وَلَمْ يُمْكِنِ الْعَمَلُ بِهِ يَلْغُوْ	۱۶۳
(۱۱۴) اَلشَّيْءُ لا يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ	۱۶۵
(۱۱۵) اَلْعَارِيَةُ تَمْلِيْكُ الْمَنَافِعِ عِنْدَنَا	۱۶۵

كتاب الهبة

(۱۱۶) اَلدَّلالَةُ لا تَعْمَلُ فِىْ مُقَابَلَةِ الصَّرِيْحِ	۱۶۶
(۱۱۷) اَلْمَعْدُوْمُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلْمِلْكِ	۱۶۷

باب ما يصح رجوعه وما لا يصح

(۱۱۸) اَلْاِمْتِنَاعُ بِقَدْرِ الْمَانِعِ	۱۶۹
(۱۱۹) اَلْاِسْتِثْنَاءُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِيْ مَحَلٍّ يَعْمَلُ فِيْهِ الْعَقْدُ	۱۶۹
(۱۲۰) اَلتَّعْلِيْقُ بِالشَّرْطِ يَخْتَصُّ بِالْإِسْقَاطَاتِ الْمَحْضَةِ وَيُحْلَفُ بِهَا	۱۷۰

كتاب الإجارات

باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافا فيها

(۱۲۱) اَلْإِذْنُ مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ	۱۷۲

باب الإجارة الفاسدة

(۱۲۲) كَلِمَةُ "كُلٍّ" إِذَا دَخَلَتْ فِيْمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ تَنْصَرِفُ إِلَى الْوَاحِدِ	۱۷۳
(۱۲۳) اِلْتِزَامُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَفَاءِ بِهِ لَا يَجُوْزُ	۱۷۵
(۱۲۴) كُلُّ طَاعَةٍ يَخْتَصُّ بِهَا الْمُسْلِمُ لَا يَجُوْزُ الْاِسْتِيْجَارُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا	۱۷۵
(۱۲۵) اَلْمَعْصِيَّةُ لَا تَسْتَحِقُّ بِالْعَقْدِ	۱۷۶
(۱۲۶) إِجَارَةُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيْمِهِ لَا يَجُوْزُ	۱۷۷
(۱۲۷) عَقْدُ الْإِجَارَةِ لَا يَنْعَقِدُ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ مَقْصُوْدًا	۱۷۸
(۱۲۸) اَلْعُرْفُ يُعْتَبَرُ فِيْمَا لَا نَصَّ عَلَيْهِ	۱۸۰
(۱۲۹) جَعْلُ الْأَجْرِ بَعْضَ مَا يَخْرُجُ مِنْ عَمَلِ الْأَجِيْرِ لَا يَجُوْزُ	۱۸۱

كتاب المكاتب

(۱۳۰) مُوْجَبُ الْعَقْدِ يَثْبُتُ مِنْ غَيْرِ التَّصْرِيْحِ	۱۸۲

باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله

(۱۳۱) مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ مَا هُوَ مِنْ ضَرُوْرَاتِهِ وَتَوَابِعِهِ	۱۸۳

كتاب الحجر

باب الحجر للفساد

(۱۳۲) اَلضَّرَرُ الْأَشَدُّ يُزَالُ بِالضَّرَرِ الْأَخَفِّ	۱۸۴
(۱۳۳) اَلسَّفَهُ لَا يُبْطِلُ حُقُوْقَ النَّاسِ	۱۸۵

كتاب المأذون

(۱۳۴) مَا يَكُوْنُ لَازِمًا مِنَ التَّصَرُّفِ يُعْطَى لِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ	۱۸۶

كتاب الغصب

(۱۳۵) اَلْغَصَبُ إِثْبَاتُ الْيَدِ بِإِزَالَةِ يَدِ الْمَالِكِ بِفِعْلٍ فِي الْعَيْنِ	۱۸۷
(۱۳۶) اَلْغَاصِبُ وَالْمُوْدَعُ إِذَا تَصَرَّفَ فِي الْمَغْصُوْبِ أَوِ الْوَدِيْعَةِ وَرَبِحَ لَا يَطِيْبُ لَهُ الرِّبْحُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ	۱۸۸

﴿فہرستِ مضامین اصولِ ہدایہ رابع﴾

مضامین	صفحہ نمبر

كتاب الشفعة

باب طلب الشفعة و الخصومة فيها

(۱) اَلْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ بِمَنْزِلَةِ الشِّرَاءِ	۱۹۱
(۲) فَسْخُ الْبَيْعِ لَا يُوْجِبُ بُطْلَانَ حَقِّ الشَّفِيْعِ	۱۹۲

باب طلب الشفعة و الخصومة فيها

(۳) حَطُّ الْبَعْضِ يَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ بِخِلَافِ حَطِّ الْكُلِّ	۱۹۳
(۴) اَلشُّفْعَةُ عِنْدَنَا إِنَّمَا تَجِبُ فِيْ مُبَادَلَةِ الْمَالِ بِالْمَالِ	۱۹۴

باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب

(۵) اَلشُّفْعَةُ تَبْتَنِيْ عَلَى زَوَالِ الْمِلْكِ عَنِ الْبَائِعِ	۱۹۶
(۶) اَلشُّفْعَةُ مَا شُرِعَتْ إِلَّا فِيْ مُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ	۱۹۷
(۷) حَقُّ الشُّفْعَةِ لَيْسَ بِحَقٍّ مُتَقَرِّرٍ فِي الْمَحَلِّ	۱۹۸
(۸) مَنْ بَاعَ أَوْ بِيْعَ لَهُ لَا شُفْعَةَ لَهُ بِخِلَافِ الشِّرَاءِ	۱۹۹

كتاب القسمة

(۹) أَنَّهُ لَا جَبْرَ عَلَى الْعُقُوْدِ	۲۰۰
(۱۰) اَلْوَاحِدُ لَا يَصْلُحُ مُخَاصِمًا وَمُخَاصَمًا	۲۰۱

(۱۱) اَلْقِسْمَةُ عَلَى التَّفَاضُلِ جَائِزٌ بِالتَّرَاضِيْ	۲۰۲

باب دعوى الغلط فى القسمة و الاستحقاق فيها

(۱۲) بَيِّنَةُ الْخَارِجِ تُتَرَجَّحُ عَلَى بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ	۲۰۳
(۱۳) اَلْقِسْمَةُ أَقْوَى مِنَ الْمُهَايَاةِ	۲۰۴

كتاب المزارعة

(۱۴) اَلْقِيَاسُ يُتْرَكُ بِالتَّعَامُلِ	۲۰۵
(۱۵) اِشْتِرَاطُ مَا تَنْقَطِعُ الشِّرْكَةُ بِهِ يِبْطُلُ الْمُزَارَعَةُ	۲۰۶
(۱۶) اَلتَّأْخِيْرُ أَهْوَنُ مِنَ الْإِبْطَالِ	۲۰۷

كتاب المساقاة

(۱۷) اَلْأَصْلُ فِى النُّصُوْصِ أَنْ تَكُوْنَ مَعْلُوْلَةً	۲۰۸

كتاب الذبائح

(۱۸) قَضَاءُ الْقَاضِيْ لَوْ كَانَ مُخَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ لَا يَنْفُذُ	۲۰۹
(۱۹) لَا يُبَالَى بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُوْلِ الْمَقْصُوْدِ	۲۱۰
(۲۰) مَا فِيْهِ زِيَادَةُ إِيْلَامٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الذَّبْحِ مَكْرُوْهٌ	۲۱۱
(۲۱) ذَكَاةُ الْاِضْطِرَارِ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ ذَكَاةِ الْاِخْتِيَارِ	۲۱۲

كتاب الأضحية

(۲۲) اَلْأَصْلُ فِي الْقُرَبِ أَنْ لَا تَجِبَ عَلَى الْغَيْرِ بِسَبَبِ الْغَيْرِ	۲۱۴
(۲۳) اَلرَّأْيُ لَا يَهْتَدِيْ إِلَى الْمَقَادِيْرِ	۲۱۴

(٢٤) اَلْعَيْبُ الْفَاحِشُ يَمْنَعُ عَنْ جَوَازِ التَّضْحِيَةِ وَالْيَسِيْرُ غَيْرُ مَانِعٍ	٢١٥
(٢٥) حَالَةُ الذَّبْحِ وَمُقَدَّمَاتُهُ مُلْحِقَةٌ بِالذَّبْحِ	٢١٦
(٢٦) حُكْمُ الْبَدْلِ حُكْمُ الْمُبْدَلِ	٢١٧

كتاب الكراهية

(٢٧) اَلتَّشَبُّهُ بِزِيِّ الْمُشْرِكِيْنَ حَرَامٌ	٢١٩
(٢٨) لَا مُعْتَبَرَ بِالتَّوَابِعِ	٢٢٠
(٢٩) قَوْلُ الْكَافِرِ مَقْبُوْلٌ فِي الْمُعَامَلَاتِ	٢٢١

فصل فی الاستبراء

(٣٠) اَلْحُكْمُ يُضَافُ إِلَى تَمَامِ الْعِلَّةِ	٢٢١
(٣١) سَبَبُ الْحَرَامِ حَرَامٌ	٢٢٢

فصل فی البیوع

(٣٢) اَلْمُفْسِدُ إِذَا كَانَ طَارِيًا يَثْبُتُ بِخَبْرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ وَإِنْ كَانَ مُقَارِنًا فَلَا يَثْبُتُ حَتَّى يَشْهَدَ بِذَلِكَ عَدْلَانِ	٢٢٤

كتاب إحياء الموات

(٣٣) اَلْعَامُ الْمُتَّفَقُ عَلَى قُبُوْلِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ أَوْلىٰ عِنْدَهُ مِنَ الْخَاصِ الْمُخْتَلَفِ فِيْ قُبُوْلِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ	٢٢٦
(٣٤) قَهْرُ الْمَاءِ يَدْفَعُ قَهْرَ غَيْرِهِ	٢٢٨

كتاب الصيد

فصل فی الجوارح

(۳۵) اَلْفِعْلُ يَرْفَعُ بِمَا هُوَ فَوْقَهُ أَوْ مِثْلَهُ	۲۲۹

فصل فی الرمی

(۳٦) سَبَبُ الْحُرْمَةِ وَالْحِلِّ إِذَا اجْتَمَعَا وَأَمْكَنَ التَّحَرُّزُ عَمَّا هُوَ سَبَبُ الْحُرْمَةِ تُرَجَّحُ جِهَةُ الْحُرْمَةِ اِحْتِيَاطًا وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ التَّحَرَّزُ عَنْهُ جَرَى وُجُوْدُهُ مَجْرَى عَدَمِهِ	۲۳۰
(۳۷) اَلْمَوْتُ إِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى الْجَرْحِ بِيَقِيْنٍ كَانَ الصَّيْدُ حَلَالًا وَإِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى الثِّقْلِ بِيَقِيْنٍ كَانَ حَرَامًا وَإِنْ وَقَعَ الشَّكُّ مَاتَ بِالْجَرْحِ أَوِ الثِّقْلِ كَانَ حَرَامًا اِحْتِيَاطًا	۲۳۲
(۳۸) اَلْمُبَانُ مِنَ الْحَيِّ حَقِيْقَةً وَحُكْمًا لَا يَحِلُّ وَالْمَبَانُ مِنَ الْحَيِّ صُوْرَةً لَا حُكْمًا يَحِلُّ	۲۳۴

كتاب الرهن

(۳۹) اَلْأَمَانَاتُ تَضْمَنُ بِالتَّعَدِّيْ	۲۳٦
(۴۰) مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِمَصْلَحَةِ الرَّهْنِ وَتَبْقِيَتِهِ فَهُوَ عَلَى الرَّاهِنِ وَكُلُّ مَا كَانَ لِحِفْظِهِ أَوْ لِرَدِّهِ إِلَى يَدِ الْمُرْتَهِنِ أَوْ لِرَدِّ جُزْءٍ مِنْهُ فَهُوَ عَلَى الْمُرْتَهِنِ	۲۳۷
(۴۱) اَلْمَرْهُوْنُ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بِمَا لَيْسَ بِمَرْهُوْنٍ لَمْ يَجُزْ	۲۳۹

باب التصرف فی الرھن و الجناية عليه وجنايته على غيره

(۴۲) اَلـنُّـقْـصَـانُ مِنْ حَيْثُ السِّعْرِ لَا يُوْجِبُ سُقُوْطَ الدَّيْنِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِزُفَرَ	۲۴۰

كتاب الجنايات

(۴۳) كُـلُّ دِيَةٍ وَجَبَـتْ بِـالْـقَـتْـلِ ابْتِدَاءً لَا بِمَعْنًى يَحْدُثُ مِنْ بَعْدُ فَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ	۲۴۱
(۴۴) جَمِيعُ الْبَدَنِ كَالْمَحَلِّ الْوَاحِدِ	۲۴۳

باب ما يوجب القصاص وما لا يجب

(۴۵) اَلْقِصَاصُ يَعْتَمِدُ الْمُسَاوَاةَ فِي الْعِصْمَةِ	۲۴۴

باب القصاص فيما دون النفس

(۴۶) كُلُّ مَا أَمْكَنَ رِعَايَةُ الْمُمَاثَلَةِ فِيْهِ يَجِبُ فِيْهِ الْقِصَاصُ وَإِلَّا فَلَا	۲۴۵
(۴۷) اَلْفِعْلُ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْأَثَرِ	۲۴۷
(۴۸) اَلْجَمْعُ بَيْنَ الْجِرَاحَاتِ وَاجِبٌ مَا أَمْكَنَ تَتْمِيمًا لِلْأَوَّلِ	۲۴۸

باب الشهادة فی القتل

(۴۹) اَلْـقِـصَـاصُ طَـرِيـقُـهُ الْـخِلَافَةُ عِـنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا طَرِيْقُهُ طَرِيْقُ الْوِرَاثَةِ	۲۴۹
(۵۰) الثَّابِتُ بِالشَّهَادَةِ كَالثَّابِتِ مُعَايَنَةً	۲۵۱
(۵۱) الْمُطْلَقُ يُغَايِرُ الْمُقَيَّدَ	۲۵۲

باب فی اعتبار حالة القتل

(۵۲) اَلْاِعْتِبَارُ لِحَالَةِ الْفِعْلِ	۲۵۳

كتاب الديات

(۵۳) اَلْمَقَادِيرُ تُعْرَفُ بِالتَّوْقِيفِ	۲۵۴

فصل فيما دون النفس

(۵۴) إذَا فَاتَ جِنْسُ مَنْفَعَةِ الْأَطْرَافِ عَلَى الْكَمَالِ أَوْ أَزَالَ جَمَالًا مَقْصُودًا فِي الْآدَمِيِّ عَلَى الْكَمَالِ يَجِبُ كُلُّ الدِّيَةِ	۲۵۵
(۵۵) اَلْمَنَافِعُ لَا تَتَقَوَّمُ إِلَّا بِعَقْدٍ أَوْ بِشُبْهَةٍ	۲۵۷
(۵۶) اَلْإِقْرَارُ لَا يَتَعَدَّى الْمُقِرَّ	۲۵۸

فصل فی الجنين

(۵۷) اَلضَّمَانُ لَا يَجِبُ بِالشَّكِّ	۲۵۹

باب ما يحدثه الرجل فی الطريق

(۵۸) كُلُّ أَحَدٍ مَأْذُونٌ فِي إِقَامَةِ الْقُرُبَاتِ	۲۶۰

باب جناية البهيمة والجناية عليها

(۵۹) اَلْمُرُورُ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ مُبَاحٌ مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ	۲۶۱
(۶۰) اَلْفِعْلُ الْمُبَاحُ فِي غَيْرِهِ سَبَبٌ لِلضَّمَانِ	۲۶۳
(۶۱) اَلتَّسْبِيبُ بِوَصْفِ التَّعَدِّي سَبَبٌ لِلضَّمَانِ	۲۶۴
(۶۲) اَلْفِعْلُ الاخْتِيَارِيُّ يُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ وَلَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ	۲۶۵

(۶۳) جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ	۲۶۶

باب جناية الملوک و الجناية عليه

(۶۴) اَلتَّأْجِيلُ فِى الْأَعْيَانِ بَاطِلٌ	۲۶۷
(۶۵) اَلسِّرَايَةُ فِى الْأَوْصَافِ الشَّرْعِيَّةِ دُونَ الْأَوْصَافِ الْحَقِيقِيَّةِ	۲۶۸

باب غصب العبد و المدبر و الصبى و الجناية فى ذلک

(۶۶) اَلْغَصْبُ قَاطِعٌ لِلسِّرَايَةِ	۲۷۰
(۶۷) اَلْمَحْجُورُ عَلَيْهِ مُؤَاخَذٌ بِأَفْعَالِهِ	۲۷۱
(۶۸) شَرْطُ الْعِلَّةِ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْعِلَّةِ إِذَا كَانَ تَعَدِّيًا	۲۷۲
(۶۹) صِحَّةُ الْقَصْدِ لَا مُعْتَبَرٌ فِيْ حُقُوقِ الْعِبَادِ	۲۷۳

باب القسامة

(۷۰) اَلْيَمِيْنُ قَوْلٌ صَحِيْحٌ	۲۷۴
(۷۱) اَلْقَسَامَةُ تَتْبَعُ احْتِمَالَ الْقَتْلِ	۲۷۵
(۷۲) اَلْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ وُجِدَ الْبَاقِى تَجْرِى فِيهِ الْقَسَامَةُ لَا تَجِبُ فِيهِ وَإِلَّا فَتَجِبُ فِيهِ	۲۷۶
(۷۳) مَنِ انْتَصَبَ خَصْمًا فِى حَادِثَةٍ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ كَوْنِهِ خَصْمًا لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ فى تِلْکَ الْحَادِثَةِ بِالْإِجْمَاعِ	۲۷۷
(۷۴) إِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ عَرْضِيَّةٌ أَنْ يَصِيرَ خَصْمًا ثُمَّ بَطَلَتْ تِلْکَ الْعَرْضِيَّةُ فَشَهِدَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ بِالْإِجْمَاعِ	۲۷۸

كتاب الوصايا

باب فى صفة الوصية

(۷۵) لَا وَصِيَّةَ لِلْقَاتِلِ عِنْدَنَا	۲۷۹
(۷۶) لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ	۲۸۰
(۷۷) اَلْمُوصٰى بِهِ يَمْلِكُ بِالْقَبُولِ	۲۸۱
(۷۸) اَلْاِبْتِدَاءُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمِّ	۲۸۲
(۷۹) مَا يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ وَمَا لَا فَلَا	۲۸۳

باب الوصية بثلث المال

(۸۰) اَلْجَهَالَةُ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْوَصِيَّةِ	۲۸۴
(۸۱) اَلْمَعْرِفَةُ إِذَا أُعِيدَتْ يُرَادُ بِالثَّانِى عَيْنُ الْأَوَّلِ	۲۸۵

باب العتق فى مرض الموت

(۸۲) اَلْوَصَايَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا جَاوَزَ الثُّلُثَ فَكُلٌّ مِنْ أَصْحَابِهَا يَضْرِبُ بِجَمِيعِ وَصِيَّتِهِ فِى الثُّلُثِ لَا يُقَدَّمُ الْبَعْضُ عَلَى الْبَعْضِ	۲۸۶
(۸۳) اَلْأَقْوٰى يَدْفَعُ الْأَدْنٰى	۲۸۷
(۸۴) اَلدَّيْنُ أَسْبَقُ	۲۸۹

باب الوصية للأقارب وغيرهم

(۸۵) اَلْقَرِيبُ فِى عُرْفِ اللِّسَانِ مَنْ يَتَقَرَّبُ إِلَى غَيْرِهِ بِوَسِيلَةِ غَيْرِهِ	۲۹۰
(۸۶) ظَاهِرُ اللَّفْظِ لَا يُعْتَبَرُ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَرْكِهِ	۲۹۱

(۸۷) اَلْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْحَقِيْقَةِ	۲۹۲

باب الوصية بالسكنى و الخدمة

(۸۸) اَلْوَصِيَّةُ تَنْفُذُ عَلَى مَا يُعْرَفُ مِنْ مَقْصُودِ الْمُوصِي	۲۹۳
(۸۹) الْمُوْصَى لَهُ بِالظَّرْفِ لَا يُشَارِكُ الْمُوْصَى لَهُ بِالْمَظْرُوْفِ	۲۹۴
(۹۰) اَلْعَامُّ الَّذِى مُوجِبُهُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ عَلَى سَبِيلِ الْإِحَاطَةِ بِمَنْزِلَةِ الْخَاصِّ	۲۹۶

باب وصية الذمى

(۹۱) اَلْوَصِيَّةُ بِالْمَعْصِيَّةِ بَاطِلٌ	۲۹۷

كتاب الخنثى

فصل فى أحكام الخنثى

(۹۲) اَلْأَصْلُ فِي الْخُنْثَى الْمُشْكِلِ أَنْ يُؤْخَذَ فِيهِ بِالْأَحْوَطِ وَالْأَوْثَقِ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَأَنْ لَا يَحْكُمَ بِثُبُوتِ حُكْمٍ وَقَعَ الشَّكُّ فِي ثُبُوتِهِ	۲۹۸
(۹۳) اَلْإِشَارَةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ إِذَا صَارَتْ مَعْهُودَةً مَعْلُومَةً	۳۰۰
(۹۴) اَلْكِتَابَةُ مِمَّنْ نَأَى بِمَنْزِلَةِ الْخِطَابِ مِمَّنْ دَنَا	۳۰۱

عرضِ مؤلف

الحمدللہ! ہدایہ جلد ثالث اور جلد رابع کے اصولوں کا کام مکمل ہوگیا ہے، اس سے پہلے ''اصولِ ہدایہ'' جلد اوّل اور جلد دوم طبع ہوچکی ہے، ''اصولِ ہدایہ'' جلد اوّل میں (۲۲۷) اصول تھے، جب کہ ''اصولِ ہدایہ'' جلد دوم میں (۱۶۷) اصول تھے، اور اب اس جلد میں ہدایہ ثالث اور رابع کے اصولوں کو یکجا کیا ہے۔ اصولِ ہدایہ جلد ثالث میں (۱۳۶) اصول ہیں، جب کہ جلد رابع میں (۹۴) اصول ہیں، تو اب ان دونوں جلدوں میں اصولوں کی کل تعداد (۲۳۰) ہوگئی ہے۔ ہدایہ کی چاروں جلدوں میں موجود اصول جن کا راقم نے ترجمہ، تشریح وتوضیح اور دیگر کتبِ فقہیہ سے تخریج کی ہے ان کی کل تعداد (۶۲۴) ہے۔

صاحبِ ہدایہ کی سوانح، ان کا مقام ومرتبہ، کتبِ فقہیہ میں ''ہدایہ'' کا مقام، صاحبِ ہدایہ کی تصانیف اور ہدایہ پر اہلِ علم کی خدمات اور راقم کے اس کام کی نوعیت، منہج اور طریقہ کار کا تفصیلی ذکر ''اصولِ ہدایہ'' جلد اوّل کے مقدمہ میں ہوچکا ہے۔ اصولوں کی تخریج ''مکتبہ رحمانیہ لاہور'' کے نسخے کے مطابق ہے، اصولوں کو اعراب کے ساتھ ذکر کرکے اُن کا بامحاورہ ترجمہ کیا ہے، اور اختصار کے ساتھ تشریح وتوضیح کی ہے، اور دیگر کتبِ حنفیہ میں جہاں بعینہٖ یا اسی کے مفہوم میں اصول استعمال ہوا ہے، یا اصول کی وضاحت کی گئی ہے تو حاشیہ میں اس کی تخریج کی ہے۔ اُصولوں کی فہرست ابواب کی ترتیب پر بنائی ہے، تاکہ استفادہ کرنا آسان ہو۔

راقم نے اس میں زیادہ تر استفادہ علامہ بابرتی رحمہ اللہ (متوفی ۷۸۶ھ) کی ''العناية'' علامہ بدرالدین عینی رحمہ اللہ (متوفی ۸۵۵ھ) کی ''البناية'' اور علامہ ابن ہمام رحمہ اللہ (متوفی ۸۶۱ھ) کی ''فتح القدير'' اور علامہ جمیل احمد سکروڈھوی صاحب کی ''اشرف الہدایہ''

اورحضرت مولانا مفتی عبدالحلیم قاسمی بستوی صاحب کی ''احسن الہدایہ'' سے کیا ہے۔بقیہ جن کتب سے تخریج کی ہے ان کا حوالہ حاشیہ میں ذکر کردیا ہے۔

اللہ رب العزت اس کاوش کواپنے دربار میں قبول فرمائے اورراقم کے لئے ذخیرہ آخرت بنائے۔ آمین

محمد نعمان

استاذ الحدیث جامعہ انوار العلوم مہران ٹاؤن کورنگی کراچی

۶ ذیقعدہ ۱۴۴۳ھ/ ۶ جون ۲۰۲۲

0333-2557675

کتاب البیوع

(۱) اَلْمَوْضُوعُ لِلْإِخْبَارِ قَدْ اُسْتُعْمِلَ فِي الْإِنْشَاءِ. ❶

ترجمہ: جولفظ اِخبار کے لئے وضع کیا گیا ہو کبھی انشاء میں بھی استعمال ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جولفظ واضع نے خبر دینے کے لئے وضع کیا ہو وہ لفظ کبھی ضرورتاً انشاء کے معنی میں بھی استعمال ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع نے ''بِعْتُ'' اور مشتری نے لفظ ''اِشْتَرَيْتُ'' کہا تو بیع منعقد ہو جائے گی، کیونکہ لفظ ''بِعْتُ'' اور ''اِشْتَرَيْتُ'' اگرچہ اخبار کے لئے وضع ہیں اور بیع انشاء کے قبیل سے ہے، کسی چیز کو ثابت کرنے اور معرض وجود میں لانے کا نام انشاء ہے اور بیع میں یہ معنی موجود ہے، اس طور پر کہ بائع ثمن پر اور مشتری مبیع پر تصرف کو وجود میں لاتا ہے، تو ایسے لفظ کا انتخاب ہونا چاہیے تھا جو انشاء کے لیے خاص ہو، لیکن چونکہ شریعت نے انشاء کے لیے کوئی مخصوص لفظ وضع نہیں کیا اس لیے بر بنائے ضرورت اخبار کے صیغوں سے انشاء کا کام لیا جاتا ہے، اس لیے ''بِعْتُ'' اور ''اِشْتَرَيْتُ'' باوجود یہ کہ جملہ خبریہ ہیں نہ کہ انشائیہ، مگر ضرورتاً انہیں انشاء کے معنی میں استعمال کیا گیا ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب البيوع، ج۳ ص ۱۹، ط: رحمانيه

❷ اَلْبَيْعُ يَنْعَقِدُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ إِذَا كَانَا بِلَفْظِ الْمَاضِي، ثُمَّ قَالَ: لِأَنَّ الْبَيْعَ إِنْشَاءُ تَصَرُّفٍ وَالْإِنْشَاءُ يُعْرَفُ بِالشَّرْعِ وَالْمَوْضُوعُ لِلْإِخْبَارِ قَدْ اُسْتُعْمِلَ فِيهِ فَيَنْعَقِدُ بِهِ.

(درر الحكام: كتاب البيوع، ج۲ ص ۱۴۲)

قَالَ: (اَلْبَيْعُ يَنْعَقِدُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ بِلَفْظَيِ الْمَاضِي كَقَوْلِهِ: بِعْتُ وَاشْتَرَيْتُ) لِأَنَّهُ إِنْشَاءٌ، وَالشَّرْعُ قَدِ اعْتَبَرَ الْإِخْبَارَ إِنْشَاءً فِي جَمِيعِ الْعُقُودِ فَيَنْعَقِدُ بِهِ، وَلِأَنَّ الْمَاضِيَ إِيجَابٌ وَقَطْعٌ، وَالْمُسْتَقْبَلُ عِدَةٌ أَوْ أَمْرٌ وَتَوْكِيلٌ، فَلِهَذَا انْعَقَدَ بِالْمَاضِي.

(الاختيار لتعليل المختار: كتاب البيوع، باب ما ينعقد به البيع، ج۲ ص ۴)

(۲) اَلْمَجْلِسُ جَامِعُ الْمُتَفَرِّقَاتِ. ❶

ترجمہ: مجلس متفرق اشیاء کو جمع کرتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک مجلس کئی متفرق امور اور خیالات کو جمع کرتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع نے ایک مجلس میں ایجاب کیا تو اب مشتری کے لئے خیارِ مجلس ثابت ہوگا یعنی جب تک وہ مجلس قائم ہو مشتری کو بیع قبول کرنے اور رد کرنے کا اختیار ہے، کیونکہ مشتری کو لینے اور نہ لینے کے لئے سوچ و بچار کی ضرورت ہے اور مجلس متفرق چیزوں کو جمع کرتی ہے، مثلاً آیتِ سجدہ وغیرہ اگر ایک ہی مجلس میں بار بار پڑھی جائے تو ایک ہی سجدہ واجب ہوتا ہے، اسی طرح یہاں بھی مجلس کی تمام ساعتوں کو ایک ساعت کے درجے میں اتارا جائے گا اور مجلس برخاست ہونے تک مشتری کو اختیار ہوگا، اگر یہ اختیار نہ ہوتا اور بائع کے ایجاب کے فوراً بعد مشتری پر قبول کرنا لازم ہوتا تو اس صورت میں مشتری کا نقصان ہوتا کہ بغیر سوچ و بچار کے سودا کرنا لازم آتا، اور اگر یہ اختیار ماورائے مجلس پر موقوف ہوتا تو بائع کا نقصان ہوتا ہے کہ وہ مشتری کے انتظار میں رہتا اور مبیع کو کسی اور پر فروخت نہ کرسکتا، تو دونوں کی رعایت رکھتے ہوئے مجلس کے اختتام تک یہ اختیار ہوگا، اس لیے کہ ایک مجلس متفرق امور و خیالات کی جامع ہوتی ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب البيوع، ج٣ ص ٢٠

❷ وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ أَنَّ فِي إِبْطَالِهِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمَجْلِسِ عُسْرًا بِالْمُشْتَرِي، وَفِي إِبْقَائِهِ فِيمَا وَرَاءَ الْمَجْلِسِ عُسْرًا بِالْبَائِعِ، وَفِي التَّوَقُّفِ عَلَى الْمَجْلِسِ يُسْرًا بِهِمَا جَمِيعًا. وَالْمَجْلِسُ جَامِعٌ لِلْمُتَفَرِّقَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فَجُعِلَتْ سَاعَاتُهُ سَاعَةً وَاحِدَةً دَفْعًا لِلْعُسْرِ وَتَحْقِيقًا لِلْيُسْرِ. (العناية: كتاب البيوع، ج٦ ص ٢٥٤)

(وإذا أوجب أحد المتعاقدين) بائعاً كان أو مشتريا (البيع فالآخر بالخيار: إن

(۳) اَلْجَهَالَةُ الْمُفْضِيَةُ إِلَى الْمُنَازَعَةِ تَمْنَعُ جَوَازَ الْبَيْعِ. ❶

ترجمہ: جو جہالت جھگڑے کی طرف لے جانے والی ہو تو وہ بیع کے جواز کو روک دیتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع کے اندر ہر ایسی جہالت جو مفضی الی النزاع ہو وہ بیع کو فاسد کر دیتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے ثمن کی طرف اشارہ بھی نہ کیا اور اس کا وصف اور مقدار بیان نہیں کی، بس صرف اتنا کہا کہ فلاں چیز میں نے ''دراہم'' یا ''دنانیر'' کے عوض خرید لی، تو اس صورت میں بیع درست نہ ہوگی، اس لیے کہ جب ثمن اشارے، وصف اور مقدار تینوں چیزوں سے خالی ہوگا، تو ظاہر ہے کہ یہ صورت مفضی الی النزاع ہوگی، بائع زیادہ ثمن یا عمدہ ثمن کا مطالبہ کرے گا اور مشتری اُسے کم ثمن یا گھٹیا دینا چاہے گا، تو یہ مفضی الی النزاع ہوگا اور اصول یہ ہے کہ ہر وہ جہالت جو مفضی الی النزاع ہو وہ مفسد عقد ہوتی ہے۔ ❷

شاء قبل) كل المبيع بكل الثمن (في المجلس)، لأن خيار القبول مقيد به (وإن شاء رده) لأنه لو لم يثبت له الخيار يلزمه حكم العقد من غير رضاه، وللموجب الرجوع ما لم يقبل الآخر، لخلوه عن إبطال حق الغير. وإنما يمتد إلى آخر المجلس، لأنه جامع للمتفرقات، فاعتبر ساعاته ساعة واحدة دفعاً للعسر وتحقيقاً لليسر. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب البيوع، ج۲ ص۴)

❶ الهداية: كتاب البيوع، ج۳ ص ۲۱

❷ إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْجَهَالَةُ مُفْضِيَةً إِلَى الْمُنَازَعَةِ تَمْنَعُ صِحَّةَ الْعَقْدِ، وَإِلَّا فَلَا، لِأَنَّ الْجَهَالَةَ الْمُفْضِيَةَ إِلَى الْمُنَازَعَةِ تَمْنَعُ مِنَ التَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْعَقْدِ فَكَانَ الْعَقْدُ عَبَثًا لِخُلُوِّهِ عَنِ الْعَاقِبَةِ الْحَمِيدَةِ. (بدائع الصنائع: كتاب الإجارة، فصل في أنواع شرائط ركن الإجارة، ج۴ ص ۱۸۰)

(۴) كُلُّ مَا وَقَعَ عَلَى مِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ لا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ وَصْفًا. ❶

ترجمہ: ہر وہ عقد جو متعین مقدار پر واقع ہو تو وہ اپنے غیر کو شامل نہ ہوگا مگر یہ کہ وہ وصف ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب بھی عقد ایک خاص متعین مقدار پر ہو جائے تو وہی مقدار شامل ہوگی زیادتی اس میں شامل نہ ہوگی، البتہ اگر وہ وصف ہو تو پھر داخل ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی گندم وغیرہ کا ڈھیر بیچا اس شرط پر کہ یہ سو قفیز سو دراہم کے عوض ہے، اب اگر مشتری نے اس کو زیادہ پایا مثلاً ایک سو دس قفیز، تو یہ دس قفیز زائد بائع کا ہوگا نہ کہ مشتری کا، کیونکہ بیع ایک متعین مقدار (سو قفیز) پر واقع ہوئی ہے، اور ہر وہ عقد جو متعین مقدار پر واقع ہو وہ غیر کو شامل نہیں ہوتا، لہذا مذکورہ صورت میں بھی یہ بیع اس زائد مقدار کو شامل نہ ہوگی، اس لیے کہ مقدار اصل ہے وصف نہیں ہے۔ اور اصل کے مقابلے میں ثمن آتا ہے، اس لیے جتنی مقدار زائد ہوگی اس کے مقابلے میں ثمن آئے گا، برخلاف وصف کے، اس کے مقابلے میں ثمن نہیں آتا، جیسے کپڑے میں

قَوْلُهُ وَلا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ قَدْرٍ وَوَصْفِ ثَمَنٍ غَيْرِ مُشَارٍ لا مُشَارٍ) أَيْ لا يَصِحُّ الْبَيْعُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ قَدْرِ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ وَوَصْفِ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا غَيْرُ مُشَارٍ إِلَيْهِ، أَمَّا الْمُشَارُ إِلَيْهِ فَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِمَا، لِأَنَّ التَّسْلِيمَ وَالتَّسَلُّمَ وَاجِبٌ بِالْعَقْدِ فَهَذِهِ الْجَهَالَةُ مُفْضِيَةٌ إِلَى الْمُنَازَعَةِ فَيَمْتَنِعُ التَّسْلِيمُ وَالتَّسَلُّمُ وَكُلُّ جَهَالَةٍ هَذِهِ صِفَتُهَا تَمْنَعُ الْجَوَازَ أَطْلَقَ فِي مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ فَشَمِلَ الْمَبِيعَ وَالثَّمَنَ فَلا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ فِيهِمَا. (البحر الرائق: كتاب البيوع، باب البيع بالتعاطي، ج۵ ص۲۹۴)

❶ الهداية: كتاب البيوع، ج۳ ص ۲۳، ۲۴

طول وعرض صفت ہے، تو کم یا زیادہ ہونے سے اصل متعین ثمن پر کوئی اثر نہیں ہوگا۔ ❶

(۵) اَلْوَصْفُ لَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ. ❷

ترجمہ: وصف کے مقابلے میں ثمن میں سے کچھ بھی نہیں آتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ثمن اصل کے مقابلے میں آتا ہے وصف کے مقابلے میں نہیں آتا، کیونکہ شے اپنے مثل کے مقابلے میں آتی ہے نہ کہ اپنے سے کم کے مقابلے میں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کپڑے کا تھان

---

❶ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ عَلَى مِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ وَهُوَ الْمِائَةُ وَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَى مِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ وَصْفًا، وَالْقَدْرُ أَيْ الْقَدْرُ الزَّائِدُ عَلَى الْمِقْدَارِ الْمُعَيَّنِ لَيْسَ بِوَصْفٍ فَالْبَيْعُ لَا يَتَنَاوَلُهُ فَكَانَ لِلْبَائِعِ لَا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ إِلَّا بِصَفْقَةٍ عَلَى حِدَةٍ، وَكَذَا قَبْضُ الْمُشْتَرِي وَكَانَ كُلٌّ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ مُخَيَّرًا فِيهَا إِنْ شَاءَ بَاشَرَهَا أَوْ تَرَكَهَا وَإِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي مَذْرُوعًا كَأَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ عَشَرَةُ أَذْرُعٍ بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ أَوْ أَرْضًا عَلَى أَنَّهَا مِائَةُ ذِرَاعٍ فَوَجَدَهَا أَقَلَّ خُيِّرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ أَخْذِ الْمَوْجُودِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ الْمُسَمَّى وَبَيْنَ تَرْكِهِ لِأَنَّ الذِّرَاعَ وَصْفٌ فِي الثَّوْبِ الْمَبِيعِ، وَكُلُّ مَا هُوَ وَصْفٌ فِي الْبَيْعِ لَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ فَالذِّرَاعُ فِي الثَّوْبِ لَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ. (العناية: كتاب البيوع، ج٦ ص ٢٧٢)

(وإن وجدها أكثر) أى وإن وجد الصبرة أكثر من مائة قفيز (فالزيادة للبائع، لأن البيع وقع على مقدار معين) وهو مائة قفيز. (والقدر ليس بوصف) أى القدر الزائد على المقدار المعين ليس بوصف، فالبيع لا يتناوله فكان للبائع. (البناية: كتاب البيوع، ج٨ ص ٢٤)

❷ الهداية: كتاب البيوع، ج٣ ص ٢٤

خریدا اس شرط پر کہ بائع نے کہا کہ یہ دس گز دس دراہم کے عوض ہے، اب اگر مشتری نے اس کو کم پایا مثلاً آٹھ گز، تو اب مشتری کو اختیار ہے کہ یا تو پورے ثمن کے ساتھ خرید لے یا چھوڑ دے، لیکن کم ثمن کے ساتھ خریدنے کا اختیار نہ ہوگا، کیونکہ کپڑے میں گز وصف ہے اور وصف کے مقابلے میں ثمن نہیں آتا، لہذا گز کے مقابلے میں بھی ثمن نہ ہوگا، جب وصف کے مقابلے میں ثمن نہیں ہے تو اس کے فوت ہونے سے ثمن میں کمی بھی نہیں ہوگی، برخلاف اصل کے کہ اس کے مقابلے میں ثمن آئے گا، جیسے غلہ اور اناج کے مسئلے میں، اگر اس میں کمی ہو تو ثمن میں بھی کمی آئے گی۔ ❶

(٦) اَلْوَصْفُ قَدْ يَكُوْنُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ بِإِفْرَادِهِ بِالذِّكْرِ. ❷

ترجمہ: وصف الگ ذکر کرنے کی وجہ سے اصل کی طرح ہو جاتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر وصف کو الگ مستقل ثمن کے مقابلے میں

---

❶ لأن الذرع وصف في الثوب لأنه عبارة عن الطول والعرض والوصف لا يقابله شيء من الثمن كالأطراف في الحيوان بخلاف القدر في الصبرة لأن المقدار يقابله شيء من الثمن. (الجوهرة النيرة: كتاب البيوع، ج١ ص١٨٧)

(ومن اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع بعشرة دراهم) مثلا (أو أرضاً على أنها مائة ذراع بمائة درهم فوجدها أقل) مما سمى له فالمشترى (بالخيار إن شاء أخذها بجملة الثمن) المسمى (وإن شاء تركها)، لأن الذرع وصف فى الثوب، بخلاف الأول فإنه مقدار يقابله الثمن، والوصف لا يقابله شيء من الثمن، إلا أنه يخير لفوات الوصف المذكور (وإن وجدها أكثر من الذراع الذى سماه) البائع (فهو) أى الزائد (للمشترى ولا خيار للبائع)، لما ذكرنا أنه صفة. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب البيوع، ج٢ ص٨)

❷ الهداية: كتاب البيوع، ج٣ ص٢٤

ذکر کردیا جائے تو یہ اصل کی مانند ہو جاتا ہے اور پھر اس کے مقابلے میں ثمن آتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع نے یہ کہا کہ میں اس سو گز کپڑے کو سو دراہم میں بیچتا ہوں، اس شرط پر کہ ہر گز ایک درہم کے عوض ہوگا، اب اگر مشتری نے اس کو کم پایا مثلاً نوے گز، تو اب مشتری کو اختیار ہے کہ یا تو نوے دراہم کے عوض لے لے یا چھوڑ دے۔ کیونکہ مذکورہ صورت میں بائع نے گز جو کہ وصف ہے ثمن کے مقابلے میں الگ ذکر کیا ہے اور وصف جب ثمن کے مقابلے میں الگ ذکر کیا جائے تو وہ بمنزلہ اصل کے ہو جاتا ہے اور اصل کے مقابلے میں ثمن آتا ہے، لہذا جتنا گز کپڑا ہوگا اتنی مقدار ثمن ہوگا، جتنا گز کپڑا بڑھے گا اتنا ثمن میں اضافہ ہوگا اور جتنا گز کپڑا کم ہوگا اتنا ثمن میں کمی ہوگی، اس لیے کہ جب وصف کو الگ سے ذکر کیا تو یہ بمنزلہ اصل کے ہوگیا اور اصل کے ہر جز کے مقابل میں ثمن آتا ہے۔ ❶

---

❶ على أنها مائة ذراع بمائة درهم، كل ذراع بدرهم، فوجدها ناقصة، فالمشترى بالخيار، إن شاء أخذها بحصتها من الثمن، وإن شاء ترك، لأن الوصف وإن كان تابعا لكنه صار أصلا بإفراده بذكر الثمن، فينزل كل ذراع منزلة ثوب) وهذا معنى قولهم: إن الوصف يقابله شيء من الثمن، إذا كان مقصودا بالتناول. (البناية: كتاب البيوع، ج۸ ص۲۶)

والأولى أن يقال: يعنى الأرض فإذا باعها على أنها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم فإن وجدت ناقصة أخذها المشترى بحصتها من الثمن أو ترك، لأن الوصف وإن كان تابعا لكنه صار أصلا بإفراده بذكر الثمن فنزل كل ذراع بمنزلة ثوب. (العناية: كتاب البيوع، ج٦ ص۲۷۳)

فصل من باع دارا دخل بناؤه في البيع

(۷) اَلْمُطْلَقُ مِنَ الْأَلْفَاظِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَفَاهَمِ فِي الْعُرْفِ. ❶

ترجمہ: مطلق الفاظ ان معانی کی طرف پھیر دیئے جائیں گے جو عرف میں ان سے سمجھے جاتے ہوں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب الفاظ مطلق ذکر ہوں تو ان سے وہی معانی مراد ہوں گے جو عرف میں ان سے سمجھے جاتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی نے دوسرے پر گھر فروخت کیا تو چھت اور دیواریں بھی بیع میں داخل ہوں گی اگر چہ بائع نے اس کا ذکر نہ کیا ہو، کیونکہ بائع نے ''دار'' کا لفظ مطلق بولا ہے اور مطلق لفظ کو اس معنی کی طرف پھیرا جاتا ہے جو عرف میں اس سے مراد لیتے ہیں، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی ''دار'' کے لفظ سے وہی مراد ہوگا جو عرف میں متفاہم ہے اور عرف میں دار سے چھت اور دیوار سمیت گھر مراد ہوتا ہے، لہٰذا یہاں بھی دار سے چھت اور دیوار سمیت گھر مراد ہوگا۔ اس لیے کہ عرف میں ''دار'' عمارت سے آراستہ زمین کو کہتے ہیں، ورنہ عمارت سے خالی جگہ صحراء اور میدان کہلاتی ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب البيوع، ج۳ ص۲۶

❷ البنـاء فـي عقد البيع، لأن اسم الدار يتناول العرصة والبناء في العرف، وهو متـصـل بـه اتـصـال قرار، فيدخل تبعا له، والأصل في جنس هذا أن كل ما كان اسم المبيع متناولا له عرفا أو كان متصلا به اتصال قرار وهو ما وضع لا ليفصل دخل من غير ذكر. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب البيوع، ج۲ ص۹)

(قـولـه ومـن باع دارا دخل بناؤها في البيع وإن لم يسمه) لأن اسم الدار يتناول

(۸) مَا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْمَبِيعِ اتِّصَالَ قَرَارٍ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ. ❶

ترجمہ: ہر وہ چیز جو مبیع کے ساتھ متصل ہو اُسے برقرار رکھنے کے لیے تو وہ بیع میں داخل ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شے بھی مبیع کے ساتھ ایسی متصل ہو کہ اس کو الگ کرنے میں مبیع میں فساد آتا ہو تو یہ شے بھی مبیع کے تابع ہو کر بیع میں داخل ہوگی اگرچہ بائع نے اس کا ذکر نہ کیا ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے ایسی زمین فروخت کی جس پر درخت لگے ہوئے تھے، تو بیع میں یہ درخت بھی داخل ہوں گے اگرچہ بائع نے اس کا ذکر نہ کیا ہو، اس لیے کہ زمین کے ساتھ درخت کا اتصال، اتصالِ قرار ہے اور ہر وہ شے جو کسی چیز کے ساتھ متصل ہو اسے برقرار رکھنے کے لیے تو وہ بغیر کسی وضاحت کے بھی بیع میں داخل ہوتی ہے، جس طرح بیع دار میں عمارت شامل ہوتی ہے، اسی طرح بیع ارض میں درخت بھی شامل ہوں گے، البتہ کھیتی زمین کی بیع میں شامل نہ ہوگی جب تک کہ اس کی صراحت نہ کرے، اس لیے کہ کھیتی کا زمین سے اتصال، اتصالِ قرار نہیں ہے، وہ زمین سے جدا ہونے کے لیے متصل ہے، تو یہ گھر میں موجود سامان کے مشابہ ہے، جس طرح گھر کی بیع میں سامان شامل نہیں ہوتا، اسی طرح زمین کی بیع میں کھیتی شامل نہیں ہوگی، اِلّا یہ کہ وہ اس کی صراحت کردے۔ ❷

العرصة والبناء في العرف لأنه متصل بها اتصال قرار ولأن البناء في الدار من صفاتها وصفات المبيع تابعة له. (الجوهرة النيرة: كتاب البيوع، ج ا ص ۱۸۸)

❶ الهداية: كتاب البيوع، ج ۳ ص ۲۶

❷ (وَيَدْخُلُ الشَّجَرُ) وَإِنْ لَمْ يُسَمِّهِ (لَا الزَّرْعُ) إِلَّا بِالتَّسْمِيَةِ (بِشِرَاءِ الْأَرْضِ) لِأَنَّ الشَّجَرَ مُتَّصِلٌ بِهَا لِلْقَرَارِ فَأَشْبَهَ الْبِنَاءَ، وَالزَّرْعُ مُتَّصِلٌ بِهِ لِلْفَصْلِ فَأَشْبَهَ مَتَاعًا فِيهَا (وَلَا الثَّمَرُ بِشِرَاءِ شَجَرَةٍ) لِأَنَّ الِاتِّصَالَ، وَإِنْ كَانَ خِلْقِيًّا فَهُوَ لِلْقَطْعِ لَا لِلْبَقَاءِ فَصَارَ

(۹) كُلُّ شَرْطٍ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ فَهُوَ مُفْسِدٌ لِلْبَيْعِ. ❶

ترجمہ: ہر ایسی شرط جس کا عقد تقاضا نہ کرے تو وہ بیع کو فاسد کرتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع شرطِ فاسد سے فاسد ہو جاتی ہے اور ہر ایسی شرط لگانا جو مقتضیٰ عقد کے خلاف ہو وہ شرطِ فاسد کہلاتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے درخت کے اوپر پھل خریدے اور پھر مشتری نے یہ شرط لگائی کہ جب تک پھل پک نہ جائیں یہ درخت پر ہی ہوں گے تو بیع فاسد ہو جائے گی، کیونکہ مشتری نے جو مذکورہ شرط لگائی ہے یہ مقتضائے عقد کے خلاف ہے، اور ہر ایسی شرط جو مقتضائے عقد کے خلاف ہو، اس سے بیع فاسد ہو جاتی ہے، اس لیے بیع مکمل ہونے کے بعد ضروری ہے کہ بائع مشتری کو مبیع حوالے کرے اور مشتری بائع کو ثمن سپرد کرے، اب پھلوں کو درخت پر چھوڑنے کی شرط لگانے کی صورت میں مبیع بائع کی ملکیت کے ساتھ مشغول ہوگی اور فراغِ ذمہ نہیں ہوگا، اور عقد کا مقتضیٰ یہ ہے کہ اتمامِ عقد کے بعد بائع مبیع اور مشتری ثمن سپرد کر کے عقد ذمہ سے فارغ ہو جائیں، اب پھلوں کو درخت پر چھوڑنے کی شرط لگانے سے عقد ذمہ سے فراغت نہیں ہوگی، تو یہ شرط

كَالزَّرْعِ. (درر الحكام: كتاب البيوع، ج۲ ص ۱۵۰)

(ومن باع أرضا دخل ما فيها من النخل والشجر وإن لم يسمه لأنه) أى لأن الشجر (متصل به) أى بالأرض على تأويل المكان (للقرار فأشبه البناء) فيكون تبعا له (ولا يدخل الزرع فى بيع الأرض إلا بالتسمية لأنه) أى لأن الزرع (متصل به) أى بالأرض (للفصل) يعنى ليس اتصاله للتأبيد، ولرفعه غاية معلومة (فشابه المتاع الذى فيها) أى فى الأرض فلم يدخل فى المبيع إلا بالشرط.

(العناية: كتاب البيوع، ج۸ ص ۳۲)

❶ الهداية: كتاب البيوع، ج۳ ص ۲۷

مقتضائے عقد کے خلاف ہے اس لیے یہ مفسد بیع ہے۔ نیز اگر پھلوں کو درختوں پر چھوڑا جائے گا تو اس کی دو صورتیں ہوں گی، یا تو بائع ان ایام کی اجرت لے گا تو ''اجارہ'' ہوگا اور اگر اجرت نہ لے تو ''اعارہ'' یعنی عاریت ہوگا، تو اب پہلے معاملہ بیع کا ہوا تھا اور اب درمیان میں ''اجارہ'' یا ''اعارہ'' ہو تو ایک عقد میں دوسرے عقد کا داخل کرنا لازم آئے گا، یعنی ''صفقة في صفقة'' اور حدیث میں اس سے ممانعت ہے، اس لیے یہ شرط لگانا درست نہیں ہے۔ ❶

(۱۰) تَعَذُّرُ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ يُفْسِدُ الْبَيْعَ. ❷

ترجمہ: مبیع کا حوالہ کرنا متعذر رہو تو یہ بیع کو فاسد کرتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس صورت میں مبیع کا مشتری کے سپرد کرنا

---

❶ وَإِنْ اشْتَرَى بِشَرْطِ التَّرْكِ، فَالْعَقْدُ فَاسِدٌ بِالْإِجْمَاعِ، لِأَنَّهُ شَرْطٌ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ مَنْفَعَةٌ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَلَا يُلَائِمُ الْعَقْدَ وَلَا جَرَى بِهِ التَّعَامُلُ بَيْنَ النَّاسِ، وَمِثْلُ هَذَا الشَّرْطِ مُفْسِدٌ لِلْبَيْعِ لِمَا ذَكَرْنَا وَلِأَنَّهُ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ التَّرْكِ إِلَّا بِإِعَارَةِ الشَّجَرَةِ وَالْأَرْضِ وَهُمَا مِلْكُ الْبَائِعِ فَصَارَ بِشَرْطِ التَّرْكِ شَارِطًا الْإِعَارَةَ فَكَانَ شَرْطُهُ صَفْقَةً فِي صَفْقَةٍ وَإِنَّهُ مَنْهِيٌّ. (بدائع الصنائع: كتاب البيوع، فصل في شرائط الصحة في البيع، ج۵ ص۱۷۳)

قَالَ (وَإِنْ شَرَطَ تَرْكَهَا عَلَى النَّخْلِ فَسَدَ) أَيْ الْبَيْعُ، لِأَنَّهُ شَرْطٌ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَهُوَ شُغْلُ مِلْكِ الْغَيْرِ أَوْ نَقُولُ إِنَّهُ صَفْقَةٌ فِي صَفْقَةٍ، لِأَنَّهُ إِجَارَةٌ فِي بَيْعٍ إِنْ كَانَ لِلْمَنْفَعَةِ حِصَّةٌ مِنْ الثَّمَنِ أَوْ إِعَارَةٌ فِي بَيْعٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا حِصَّةٌ مِنْ الثَّمَنِ وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَفْقَةٍ فِي صَفْقَةٍ. (تبيين الحقائق: كتاب البيوع، فصل يدخل البناء والمفاتيح في بيع، ج۴ ص۱۲)

❷ الهداية: كتاب البيوع، ج۳ ص۲۸

متعذر ہوتو بیع فاسد ہو جائے گی، مثلاً بیع کے ساتھ کسی شے کا اتصال ہو گیا اور تمیز مشکل ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مشتری نے درختوں پر پھلوں کو کاٹنے اور چھوڑنے کی شرط کے بغیر مطلقاً پھل خرید لئے اور پھر قبضہ کرنے سے پہلے ان درختوں میں نئے پھل بھی آ گئے تو بیع فاسد ہوگی، کیونکہ مذکورہ صورت میں جب درخت پر نئے پھل بھی آ گئے تو جو پھل مبیع تھے ان میں امتیاز کرنا مشکل ہے اور عدم تمیز کی وجہ سے مبیع حوالہ کرنا متعذر ہے اور جب مبیع کا حوالہ کرنا متعذر ہو تو بیع فاسد ہو جاتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی بیع فاسد ہو جائے گی۔ ❶

(۱۱) إِنَّ كُلَّ مَا يَجُوزُ إِيْرَادُ الْعَقْدِ بِانْفِرَادِهِ يَجُوزُ اِسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْعَقْدِ. ❷

ترجمہ: ہر وہ چیز جس کا تنہا فروخت کرنا جائز ہو تو عقد سے اس کا استثناء کرنا بھی جائز ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز کو انفرادی اور الگ کرکے فروخت کرنا جائز ہو تو اس کو عقد بیع سے مستثنیٰ کرنا بھی جائز ہے، مثلاً درخت کے پھل وغیرہ۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع باغ کے پھلوں میں سے صرف چند معلوم رطل کی بیع کرے تو درست ہے، تو اسی طرح چند ارطال کا استثناء بھی،

❶ وَلَوْ اشْتَرَاهَا مُطْلَقًا فَأَثْمَرَتْ ثَمَرًا آخَرَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَسَدَ الْبَيْعُ لِتَعَذُّرِ التَّمْيِيزِ. (البحر الرائق: كتاب البيع، ج۵ ص۳۳۵)

ولو اشترى الثمار مطلقا عن القطع والترك على النخيل وتركها وأثمرت مدة الترك ثمرة أخرى فإن كان قبل القبض: يعني قبل تخلية البائع بين المشتري والثمار فسد البيع لأنه لا يمكن تسليم المبيع لتعذر التمييز. (العناية: كتاب البيوع، فصل من باع دارا دخل بناؤها في البيع، ح٦ ص ۲۹۰)

❷ الهداية: كتاب البيوع، ج۳ ص۲۸

جس طرح غلے کے ڈھیر میں سے ایک قفیز کی بیع درست ہے، اسی طرح اس کا استثناء بھی درست ہے، جس طرح بکریوں کے ریوڑ میں سے ایک متعینہ بکری کی بیع درست ہے، اسی طرح اس کا استثناء بھی درست ہے، اور اگر وہ بکری متعینہ نہ ہو تو اس کی بیع درست نہیں ہے، اسی طرح اس کا استثناء بھی درست نہیں ہے، البتہ جن چیزوں کو انفرادی طور پر فروخت کرنا درست نہیں ہے تو ان کا استثناء بھی درست نہیں ہے، جیسے جانور کے حمل کی تنہا بیع درست نہیں ہے تو اس کا استثناء بھی درست نہیں ہے، یعنی اگر کوئی شخص صرف حمل کو فروخت کرے تو اس کی بیع درست نہیں ہے، اسی طرح اگر کوئی بکری کو فروخت کر کے حمل کا استثناء کرے تو وہ بھی درست نہیں ہے۔ ❶

---

❶ وَلِأَنَّ كُلَّ مَا جَازَ إِيرَادُ الْعَقْدِ عَلَيْهِ بِانْفِرَادِهِ جَازَ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْعَقْدِ وَمَا لَا فَلَا وَبَيْعُ أَرْطَالٍ مَعْلُومَةٍ مِنَ الثِّمَارِ جَائِزٌ فَكَذَا اسْتِثْنَاؤُهَا، وَنَظِيرُهُ بَيْعُ شَاةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ الْقَطِيعِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فَكَذَا اسْتِثْنَاؤُهَا وَلَوْ كَانَتْ مَجْهُولَةً بِأَنْ بَاعَ شَاةً مِنْهَا بِغَيْرِ عَيْنِهَا لَا يَجُوزُ فَكَذَا اسْتِثْنَاؤُهَا وَعَلَى هَذَا أَطْرَافُ الْحَيَوَانِ. (تبيين الحقائق: كتاب البيوع، ج۴ ص۱۳)

ولهذا قال: ينبغي أن يجوز (لأن الأصل أن ما يجوز إيراد العقد عليه بانفراده يجوز استثناؤه من العقد وبيع قفيز من صبرة جائز، فكذا استثناؤه) وينعكس إلى أن ما لا يجوز إيراد العقد عليه بانفراده لا يجوز استثناؤه (بخلاف استثناء الحمل وأطراف الحيوان، لأنه لا يجوز بيعه فكذا استثناؤه) صورة استثنائه الحمل أن يقول: بعتک هذه الشاة إلا حملها، وصورة استثناء أطراف الحيوان بأن يقول: بعتک هذه الشاة إلا جلدها أو غيره، فإنه لا يجوز لا فی حضر ولا في سفر. (البناية: كتاب البيوع، فصل في بيان ما يدخل تحت البيع من غير ذكره، ج۸ ص۴۲)

باب خيار الشرط

(۱۲) خِيَارُ الشَّرْطِ يَمْنَعُ خُرُوْجَ الْبَدَلِ عَنْ مِلْكِ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ. ❶

ترجمہ: خیارِ شرط بدل کے نکلنے کو مَن لہ الخیار کی ملکیت سے روکتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس نے اپنے لئے بیع میں خیار شرط لگائی تو خیارِ بدل یعنی مبیع یا ثمن اس کی ملکیت سے نہیں نکلے گا جب تک خیارِ شرط باقی ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع نے بیع میں اپنے لئے خیارِ شرط لگائی تو مبیع بائع کی ملکیت سے نہیں نکلے گی، اسی طرح اگر خیار مشتری کے لیے ہو تو ثمن اس کی ملکیت سے نہیں نکلے گا، جس کے حق میں خیار ثابت نہیں ہوتا اس کے حق میں بیع لازم ہو جاتی ہے، کیونکہ خیار صاحبِ خیار کے حق میں مصلحت اور شفقت کا نام ہے، اگر بائع کے لیے خیار نہیں تو اس کے حق میں کوئی مصلحت بھی نہیں ہے، اس لیے اس پر بیع لازم ہو جائے گی اور مبیع اس کی ملک سے نکل جائے گی، اب اگر مشتری کے لیے خیار ہو تو ثمن اس کی ملکیت سے نہیں نکلے گا، اور جب تک خیار باقی ہے مبیع اس کی ملک میں داخل نہیں ہوگی، اس لیے کہ اگر مبیع بھی اس کی ملک میں داخل ہو جائے تو اس کی ملک میں دونوں عوض (مبیع اور ثمن) کا اجتماع لازم آئے گا جو درست نہیں ہے۔ جب خیار طرفین سے ختم ہو جائے گا تو ثمن بائع کی ملکیت میں اور مبیع مشتری کی ملکیت میں داخل ہو جائے گی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج٣ ص ٣٢

❷ (قوله وخيار المشترى لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع بالإجماع) وهل يدخل في ملك المشترى عند أبي حنيفة لا يدخل وعندهما يدخل ويجب نفقته على المشترى بالإجماع إذا كان الخيار له لأنه قد خرج من ملك البائع والثمن لا يخرج من ملك المشترى بالإجماع وإنما لم يدخل

(۱۳) لَا يَجُوزُ اِجْتِمَاعُ الْبَدَلَيْنِ فِيْ مِلْكِ رَجُلٍ وَاحِدٍ. ❶

ترجمہ: ایک شخص کی ملکیت میں دو بدلین کا جمع ہونا جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شخص واحد کی ملکیت میں بدلین (مبیع اور ثمن) کا جمع ہونا درست نہیں ہے، کیونکہ اس صورت میں عوض اور معوض عنہ کا اجتماع لازم آئے گا جو درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر خیارِ شرط مشتری کے لیے ہو تو امام صاحب کے نزدیک مشتری مبیع کا مالک نہیں بنے گا، کیونکہ اگر مشتری مالک بن جائے تو مشتری چونکہ عوض یعنی ثمن کا بھی مالک ہے، تو اس صورت میں اجتماع بدلین فی ملک رجل واحد لازم آئے گا اور شخص واحد کا بدلین کا مالک بننا جائز نہیں ہے۔ اس لیے کہ بیع عقد معاوضہ ہے اور معاوضہ کا تقاضا یہ ہے کہ دونوں طرف عوض ہو، یعنی جب بائع کا عوض (مبیع) مشتری کی ملکیت میں آئے تو مساوات کا تقاضا یہ ہے کہ مشتری کا عوض (ثمن) بائع کی ملکیت میں جائے، حالانکہ اس سے پہلے اصول میں یہ بات معلوم ہوگئی ہے جس کے لیے خیار ہو تو بدل اس کی ملک سے نہیں نکلتا، تو اب ثمن مشتری کی ملکیت سے نہیں نکلا، تو اس

المبيع في ملك المشتري عند أبي حنيفة لأن الثمن باق على ملكه فلو ملك المبيع لاجتمع في ملكه العوضان وهذا لا يصح. (الجوهرة النيرة: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج ۱ ص ۱۹۲)

(وَخِيَارُ الْمُشْتَرِي لَا يَمْنَعُ) خُرُوجَ الْمَبِيعِ عَنْ مِلْكِ الْبَائِعِ اتِّفَاقًا لَلَزِمَ الْبَيْعُ فِي جَانِبِهِ وَيَمْنَعُ خُرُوجَ الثَّمَنِ مِنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي بِالاتِّفَاقِ وَالْأَصْلُ أَنَّ الْبَدَلَ الَّذِي مَنْ لَهُ جَانِبٌ مِنَ الْخِيَارِ لَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ. (مجمع الأنهر: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج ۲ ص ۲۶)

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج ۳ ص ۳۲

صورت میں ایک ہی شخص (مشتری) کی ملکیت میں عوضَین کا اجتماع لازم آتا ہے اور شریعت میں اس کی کوئی نظیر نہیں ہے، لہذا یہ صورت درست نہیں ہے۔ ❶

(۱۴) اَلْإِرْثُ فِيْمَا يَقْبَلُ الْإِنْتِقَالَ. ❷

ترجمہ: وراثت ان چیزوں میں ملتی ہے جو انتقال کو قبول کرتی ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وراثت ان چیزوں میں ورثاء کو ملتی ہے جو اَز قبیل منقولات ہو، اور جو اشیاء انتقال کا احتمال نہیں رکھتیں ان میں وراثت جاری نہیں ہوتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مَن لہ الخیار یعنی جس کو خیار تھا مر گیا تو خیارِ شرط بھی باطل ہو جائے گا اور ورثاء کو خیار نہیں ہوگا، کیونکہ خیارِ شرط تو ارادے کا نام ہے، اور اس کے منتقل ہونے کا تصور نہیں کیا جا سکتا، اس لیے کہ یہ عرض ہے، اور ''والعرض لا يقبل الانتقال إلى الوارث'' خیارِ شرط انتقال کے قبیل سے نہیں ہے اور جو چیز انتقال کے قبیل سے نہ ہو اس میں وراثت جاری نہیں ہوتی، مذکورہ اصول درحقیقت امام شافعی رحمہ اللہ کے خلاف حجت ہے۔ وہ اس بات کے قائل ہیں کہ اس میں

---

❶ وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَخْرُجِ الثَّمَنُ عَنْ مِلْكِهِ فَلَوْ قُلْنَا بِأَنَّهُ يَدْخُلُ الْمَبِيعُ فِي مِلْكِهِ لَاجْتَمَعَ الْبَدَلَانِ فِي مِلْكِ رَجُلٍ وَاحِدٍ حُكْمًا لِلْمُعَاوَضَةِ وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرْعِ لِأَنَّ الْمُعَاوَضَةَ تَقْتَضِي الْمُسَاوَاةَ. (البحر الرائق: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج٦ ص١٤)

(قوله إلا أن المشترى لا يملكه عند أبى حنيفة) لأنه لما لم يخرج الثمن من ملكه فلو قلنا بأن المبيع يدخل فى ملكه لاجتمع البدلان فى ملك رجل واحد ولا أصل له فى الشرع لأن المعاوضة تقتضى المساواة. (الجوهرة النيرة: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج١ ص١٩٢)

❷ الهداية: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج٣ ص٣٤

وراثت جاری ہوتی ہے، جب کہ احناف کے نزدیک اعراض میں وراثت نہیں چلتی، وراثت اعیان میں جاری ہوتی ہے، یہ معقولی دلیل ہے اور منقول میں کوئی اس کے معارض نہیں ہے، لہذا اس پر عمل ہوگا۔ ❶

(۱۵) اِشْتِرَاطُ الْخِيَارِ لِغَيْرِهِ جَازَ اِسْتِحْسَانًا. ❷

ترجمہ: غیر کے لئے خیارِ شرط رکھنا استحساناً جائز ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر عاقدین یعنی بائع اور مشتری میں سے کسی نے خیار کی شرط کسی تیسرے آدمی کے لئے لگادی تو استحساناً جائز ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مشتری نے کسی اور کے لئے خیارِ شرط لگائی مثلاً زید کے لیے، تو اب عاقد اور غیر میں سے جو بھی خیار کو نافذ یا فسخ کرتا ہے تو درست ہے، کیونکہ مذکورہ صورت میں مشتری نے غیر کے لئے شرط لگائی اور غیر کے

---

❶ وَلَنَا أَنَّ الْخِيَارَ لَا يَقْبَلُ الِانْتِقَالَ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مَشِيئَةً وَإِرَادَةً وَهُمَا عَرْضَانِ، وَالْعَرْضُ لَا يَقْبَلُ الِانْتِقَالَ، وَالْإِرْثُ فِيمَا يَقْبَلُ الِانْتِقَالَ لِأَنَّهُ خِلَافَةٌ عَنِ الْمُوَرِّثِ بِنَقْلِ الْأَعْيَانِ إِلَى الْوَارِثِ، وَهٰذَا مَعْقُولٌ لَا مُعَارِضَ لَهُ مِنَ الْمَنْقُولِ فَيَكُونُ مَعْمُولًا بِهِ. (العناية: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج٦ ص٣١٨)

(ولنا أن الخيار ليس إلا مشيئة وإرادة) وكلاهما منصوبان على أنهما بدلان عن خبر ليس أى ليس الخيار شيئا إلا مشيئة وإرادة...... (ولا يتصور انتقاله) أى انتقال الخيار، لأنه ليس إلا مشيئة وإرادة، وهما عرضان والعرض لا يقبل الانتقال (والإرث فيما يقبل الانتقال) لأنه خلافة عن المورث بنقل الأعيان إلى الوارث، هذا معقول لا معارض له من المنقول، فيكون معمولا به. (البناية: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج٨ ص٦٨)

❷ الهداية: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج٣ ص٣٤

لئے خیارِ شرط لگانا استحساناً جائز ہے، قیاس کا تقاضا یہ ہے کہ غیر کے لیے خیارِ شرط درست نہ ہو، جس طرح غیر مشتری پر ثمن دینے کی شرط لگانا درست نہیں ہے، اسی طرح غیر عاقد کے لیے خیار شرط بھی درست نہ ہونا چاہیے، لیکن استحسان کا تقاضا یہ ہے کہ بسا اوقات مشتری خرید وفروخت میں ناتجربہ کار ہوتا ہے، اسے ایسے شخص کی رائے درکار ہوتی ہے جو تجربہ کار ہو، اور مشتری کو ایسی چیز دلوائے جس میں اس کا نفع ہو، اس ضرورت کے پیش نظر بطورِ استحسان غیر عاقد کے لیے اسے جائز قرار دیا گیا ہے۔ ❶

❶ (قَوْلُهُ وَلَوْ شَرَطَ الْمُشْتَرِی الْخِيَارَ لِغَيْرِهِ صَحَّ وَأَيُّهُمَا أَجَازَ أَوْ نَقَضَ صَحَّ) لِأَنَّ شَرْطَ الْخِيَارِ لِغَيْرِهِ جَائِزٌ اسْتِحْسَانًا لَا قِيَاسًا وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ لِأَنَّهُ مِنْ مَوَاجِبِ الْعَقْدِ فَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُهُ لِغَيْرِهِ كَاشْتِرَاطِ الثَّمَنِ عَلَى غَيْرِ الْمُشْتَرِی وَلَنَا أَنَّ الْخِيَارَ لِغَيْرِ الْعَاقِدِ لَا يَثْبُتُ إلَّا نِيَابَةً عَنْ الْعَاقِدِ فَيُقَدَّمُ الْخِيَارُ لَهُ اقْتِضَاءً ثُمَّ يُجْعَلُ هُوَ نَائِبًا عَنْهُ تَصْحِيحًا لِتَصَرُّفِهِ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لِكُلٍّ مِنْهُمَا الْخِيَارُ فَأَيُّهُمَا أَجَازَ جَازَ وَأَيُّهُمَا نَقَضَ انْتَقَضَ. (البحر الرائق: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج٦ ص ٢١)

قال (ومن اشترى وشرط الخيار لغيره) تقرير كلامه: ومن اشترى وشرط الخيار لغيره جاز...... واشتراط الخيار للغير لا يجوز فی القياس وهو قول زفر، لأن الخيار إذا شرط فی العقد صار حقا من حقوقه واجبا من واجباته بمقتضى الشرط المسوغ شرعا، وما كان من مواجب العقد لا يجوز اشتراطه على غير العاقد كاشتراط الثمن على غير المشتری أو اشتراط تسليمه على غيره أو اشتراط الملک لغيره، لكن العلماء الثلاثة استحسنوا جوازه لأن الحاجة قد تدعو إلى اشتراط الخيار للأجنبی لكونه أعرف بالمبيع أو بالعقد فصار كالاحتياج إلى نفس الخيار، وطريق ذلک أن يثبت بطريق النيابة عن العاقد اقتضاء، إذ لا وجه لإثباته للغير أصالة فيجعل كأنه شرطه لنفسه وجعل الأجنبی نائبا عنه فی التصرف تصحيحا له بقدر الإمكان. (العناية: كتاب البيوع، باب خيار الشرط، ج٦ ص ٣٢٠)

باب خيار الرؤية

(١٦) رُؤْيَةُ جَمِيعِ الْمَبِيعِ غَيْرُ مَشْرُوطٍ. ❶

ترجمہ: خریدی ہوئی چیز کو مکمل طور پر دیکھنا شرط نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ خیارِ رؤیت میں پوری مبیع کو مکمل طور پر دیکھنا شرط نہیں ہے، بلکہ کچھ حصہ دیکھنے سے بھی خیارِ رؤیت ساقط ہو جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے غلے کا کوئی ڈھیر خریدا اور صرف اوپر سے غلہ کا معائنہ کرلیا، یا اسی طرح کپڑے کا تھان خریدا اور اوپر سے کپڑے کو دیکھ لیا پورا تھان نہیں کھولا، یا باندی کا چہرہ دیکھ کر اسے خرید لیا، یا سواری کا منہ اور اس کی سرین دیکھ کر اسے خرید لیا، تو ان تمام صورتوں میں خیارِ رؤیت ساقط ہو جائے گا، اس لیے کہ اصول یہ ہے کہ پوری مبیع کا دیکھنا شرط نہیں ہے، بلکہ بعض حصہ دیکھ لینا کافی ہے، کیونکہ بسا اوقات ہر ہر چیز کو دیکھنا متعذر اور دشوار ہوتا ہے، لہذا اس چیز کا دیکھ لینا کافی ہے، جس سے مقصود حاصل ہو جائے، اب غلے کے اوپر کے حصے کو دیکھ لینے سے اس کی عمدگی وخرابی کا پتہ چل جاتا ہے، اسی طرح لپٹے ہوئے تھان کے ظاہری حصے کو دیکھ کر کپڑے کی کوالٹی اور اس کی بناوٹ کا علم ہو جاتا ہے، لہذا مکمل طور پر دیکھنا ضروری نہیں ہے۔ اب بالفرض اگر بقیہ حصہ میں کوئی عیب نظر آیا تو خیارِ عیب کی وجہ سے خیار حاصل ہوگا نہ کہ خیارِ رؤیت کی وجہ سے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ج٣ ص ٣٩

❷ (قَوْلُهُ وَكَفَتْ رُؤْيَةُ وَجْهِ الصُّبْرَةِ وَالرَّقِيقِ وَالدَّابَّةِ وَكَفَلِهَا وَظَاهِرِ الثَّوْبِ الْمَطْوِيِّ وَدَاخِلِ الدَّارِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّ رُؤْيَةَ جَمِيعِ الْمَبِيعِ غَيْرُ مَشْرُوطَةٍ لِتَعَذُّرِهِ فَيَكْتَفِي بِرُؤْيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ فَرُؤْيَةُ وَجْهِ الصُّبْرَةِ مَعْرِفَةٌ لِلْبَقِيَّةِ لِكَوْنِهِ مَكِيلًا

(۱۷) اَلتَّشْبِيهُ يُقَامُ مَقَامَ الْحَقِيقَةِ فِي مَوْضَعِ الْعِجْزِ. ❶

ترجمہ: تشبیہ مقام عجز میں حقیقت کے قائم مقام ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جہاں حقیقت پر قادر نہ ہوتو وہاں صرف حقیقت کے ساتھ مشابہت اختیار کرنا یہ حقیقت کے قائم مقام ہوتا ہے، مثلاً گونگا آدمی قراءت پر قادر نہیں ہوتا تو اس کے حق میں ہونٹوں کو حرکت دینا قراءت کے قائم مقام ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک نابینا مشتری کو زمین کے اس مقام پر کھڑا کر کے اس کے سامنے اس زمین کی صفات بیان کی جائیں گی کہ اگر یہ بینا ہوتا تو اس زمین کو دیکھ سکتا، اب زمین کے بارے میں مکمل معلومات سننے کے بعد اگر وہ نابینا کہتا ہے "رَضِيتُ" میں اس پر راضی ہوں تو اس کا خیارِ رؤیت ساقط ہو جائے گا، اس لیے کہ یہاں نابینا شخص کے حق میں دیکھنا متعذر ہے، اور

يُعْرَضُ بِالنَّمُوذَجِ وَهُوَ الْمَكِيلَاتُ وَالْمَوْزُونَاتُ فَيَكْتَفِي بِرُؤْيَةِ بَعْضِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْبَاقِي أَرْدَأَ مِمَّا رَأَى فَحِينَئِذٍ يَكُونُ لَهُ الْخِيَارُ أَيْ خِيَارُ الْعَيْبِ لَا خِيَارُ الرُّؤْيَةِ كَمَا فِي الْيَنَابِيعِ. (البحر الرائق: كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ج٦ ص ٣١)

(قال) أى القدورى رحمه الله (ومن نظر إلى وجه الصبرة أو إلى وجه الجارية)...... (أو إلى ظاهر الثوب مطويا) أى أو نظر إلى ظاهر الثوب حال كونه مطويا (أو إلى وجه الدابة) أى أو نظر إلى وجه الدابة (وكفلها) أى وإلى كفلها (فلا خيار له) جواب من وما بعدها. (والأصل فى هذا) أى فى إسقاط خيار الرؤية (أن رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره) أى لتعذر رؤية الجميع على تأويل المذكور، وفى بعض النسخ لتعذرها فلا يحتاج إلى التأويل (فيكتفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود) لحصول المقصود. (البناية: كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ج٨ ص٨٨)

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ج٣ ص ٤٠

رؤیت سے عجز متحقق ہے اور اصول یہ ہے کہ مواضع عجز میں تشبیہ حقیقت کے قائم مقام ہوتی ہے، جیسے گونگے کے حق میں ''عجز عن القراءة'' متحقق ہے، تو اب تحریکِ شفتین اس کے حق میں قراءت کے قائم مقام ہے، اسی طرح حج میں گنجے شخص کے حق میں عجز عن الحلق متحقق ہے، تو اس کے سر پر استرہ پھیرنا یہ حقیقت کے قائم مقام ہوگا، تو اسی طرح اس صورت میں عجز عن الرؤیت کے متحقق ہونے کی وجہ سے تشبیہ کو حقیقت کے مقائم مقام کیا جائے گا کہ اس کو ایسی جگہ کھڑا کر کے زمین کی صفات بتائیں گے کہ اگر یہ بینا ہوتا تو دیکھ سکتا، تو جس طرح رؤیت متحقق ہونے کی صورت میں خیار ساقط ہو جاتا ہے، اسی طرح حقیقت کے قائم مقام ہونے کی صورت میں بھی خیار ساقط ہو جائے گا۔ ❶

(۱۸) إِنَّ رُؤْيَةَ الْوَكِيلِ كَرُؤْيَةِ الْمُوَكِّلِ. ❷

ترجمہ: وکیل کا دیکھنا مؤکل کے دیکھنے کی مانند ہے۔

---

❶ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ اشْتَرَطَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُوقَفَ فِي مَكَانٍ لَوْ كَانَ بَصِيرًا لَرَآهُ مِنْهُ، لِأَنَّ التَّشَبُّهَ يَقُومُ مَقَامَ الْحَقِيقَةِ عِنْدَ الْعَجْزِ كَتَحْرِيكِ الشَّفَتَيْنِ أُقِيمَ مَقَامَ الْقِرَاءَةِ فِي حَقِّ الْأَخْرَسِ فِي الصَّلَاةِ وَإِجْرَاءِ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِ الْمُحْرِمِ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ عِنْدَ التَّحَلُّلِ. (تبيين الحقائق: كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ج۴ ص ۲۹)

(ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له)...... (لأن الوصف يقام مقام الرؤية)...... (وعن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا وقف في مكان لو كان بصيرا لرآه، وقال: قد رضيت يسقط خياره، لأن التشبيه يقام مقام الحقيقة في موضع العجز، كتحريك الشفتين يقام مقام القراءة في حق الأخرس في الصلاة، وإجراء الموسى مقام الحلق في حق من لا شعر له في الحج). (البناية: كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ج۸ ص ۹۵)

❷ الهداية: كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ج۳ ص ۴۱

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ خیارِ رؤیت میں مبیع کو مشتری کے وکیل کے دیکھنے سے خیارِ رؤیت ساقط ہو جائے گا یعنی وکیل کا مبیع کو دیکھنا ایسا ہے گویا کہ (مؤکل) مشتری نے دیکھ لیا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مبیع کو اگر مشتری کے وکیل نے دیکھ لیا تو خیارِ رؤیت ساقط ہو جائے گا، کیونکہ وکیل کا دیکھنا مؤکل کے دیکھنے کی مانند ہے، اور مؤکل یعنی مشتری کے دیکھنے سے خیارِ رؤیت ساقط ہو جاتا ہے، لہذا مشتری کے وکیل کے دیکھنے سے بھی خیار رؤیت ساقط ہو جائے گا۔ البتہ اگر مبیع میں عیب ہو اور وکیل اس پر راضی ہو جائے تو اسے مؤکل کی رضامندی نہیں سمجھا جائے گا، بلکہ مؤکل کو اختیار ہوگا چاہے تو اس پر راضی رہے چاہے تو اس کو رد کر دے، کیونکہ اس کا عقد اس مبیع پر طے پایا تھا جو عیوب سے سالم ہو۔ ❶

باب خيار العيب

(١٩) اَلْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ فِيْ اِخْتِلَافِ مِقْدَارِ الْمَقْبُوْضِ. ❷

---

❶ثُمَّ رُؤْيَةُ الْوَكِيلِ بِالْعَقْدِ تُجْعَلُ كَرُؤْيَةِ الْمُوَكِّلِ فَكَذٰلِكَ رُؤْيَةُ الْوَكِيلِ بِالْقَبْضِ بِخِلَافِ خِيَارِ الْعَيْبِ فَرِضَاءُ الْوَكِيلِ بِالْعَيْبِ لَا يَكُونُ مُلْزِمًا الْمُوَكِّلَ. (المبسوط للسرخسي: كتاب البيوع، باب الخيار، ج١٣ ص٧٤)

(يوكل وكيلا بقبضه وهو يراه) فتصير رؤية الوكيل كرؤيته، قال المصنف (وهذا) أى قول الحسن رَحِمَهُ اللّٰهُ (أشبه بقول أبى حنيفة رحمه اللّٰه، لأن رؤية الوكيل رؤية المؤكل على ما مر آنفا) أى فى المسألة المتقدمة. (البناية: كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ج٨ ص٩٥)

❷الهداية: كتاب البيوع، باب خيار العيب، ج٣ ص٤٨

ترجمہ: مقبوض شے کی مقدار میں اختلاف کی صورت میں قابض کا قول معتبر ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر شے مقبوض کی مقدار میں اختلاف ہو جائے تو قابض کا قول معتبر ہوگا، کیونکہ قابض مقبوضہ شے کی مقدار سے زیادہ واقف ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مشتری نے باندی خریدی پھر اس میں عیب پایا اور واپس کرنا چاہا اور بائع نے کہا کہ میں نے تو اس باندی کے ساتھ ایک دوسری باندی بھی آپ پر فروخت کی تھی، اور مشتری کہتا ہے نہیں بلکہ صرف یہ ایک ہی باندی آپ نے مجھ پر فروخت کی تھی، تو مشتری کا قول معتبر ہوگا، کیونکہ مشتری قابض ہے اور یہاں اختلاف مقبوض کی مقدار میں ہے اور مقبوض کی مقدار میں اختلاف کی صورت میں قابض کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا مذکور صورت میں بھی مشتری کا قول معتبر ہوگا۔ اسی طرح غصب میں اگر غاصب اور مغصوب منہ کے مابین مقدارِ غصب کے سلسلے میں اختلاف ہو اور مغصوب منہ دو غلاموں کے غصب کا دعوی کرے اور غاصب صرف ایک کے غصب کا مدعی ہو تو وہاں بھی غاصب کا قول معتبر ہوگا، اس لیے کہ غاصب ہی آخذ اور قابض ہے، اسی طرح بیع میں مشتری ہی قابض ہے، لہذا اس کا قول معتبر ہوگا۔ اس لیے کہ اگر یہ بالکل قبضہ کا انکار کر دیتا کہ میں نے ایک باندی پر بھی قبضہ نہیں کیا، یا غاصب کہتا ہے کہ میں نے ایک غلام بھی غصب نہیں کیا تو اس کا قول معتبر ہوتا ہے، اس لیے کہ وہ منکر ہے، اسی طرح اگر وہ زیادتی اور اضافے کا انکار کرے تب بھی اس کا قول معتبر ہوگا۔ ❶

---

❶ لِأَنَّ الِاخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي مِقْدَارِ الْمُشْتَرِي فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ قَابِضٌ لِلْمُشْتَرَى بِالْعَقْدِ وَمَتَى وَقَعَ الِاخْتِلَافُ فِي مِقْدَارِ الْمَقْبُوضِ يُجْعَلُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْقَابِضِ، لِأَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ أَصْلًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فَكَذَلِكَ إِذَا أَنْكَرَ قَبْضَ الزِّيَادَةِ. (المبسوط للسرخسي: كتاب الصلح، ج ٢٠ ص ١٥٦)

قال (ومن اشترى جارية وتقابضا) ومن اشترى جارية وتقابض المتبايعان الثمن

(۲۰) اَلْاِسْتِحْقَاقُ لَا يَمْنَعُ تَمَامَ الصَّفْقَةِ. ❶

ترجمہ: استحقاق عقد کے مکمل ہونے کو نہیں روکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مبیع کے کچھ حصے کا کوئی مستحق نکل آیا تو اس سے عقد پر کچھ فرق نہیں پڑے گا، مابقی کو واپس کرنے کا اختیار نہ ہوگا بشرطیکہ مبیع میں تشقیص مضر نہ ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے گندم فروخت کی، پھر اس میں سے ایک حصے کا کوئی مستحق نکل آیا، تو مابقی گندم کو واپس کرنے کا اختیار مشتری کو نہیں ہوگا، کیونکہ مذکورہ صورت میں بیع کے ایک حصے کا مستحق نکل آیا اور مبیع کے ایک حصے کا مستحق ہونے سے عقد مابقی میں برقرار رہتا ہے، اس لیے کہ کیلی یا موزونی چیز پر قبضہ کے بعد استحقاق عقد کے تمام ہونے کو نہیں روکتا، بلکہ حصہ مستحق کے بقدر مشتری بائع سے ثمن واپس لے لے گا، اس لیے کہ مکیلی یا موزونی چیز میں تشقیص عیب نہیں ہے، برخلاف کپڑے کے اس میں استحقاق کی صورت میں رَد کرنے کا اختیار ہوگا، اس لیے کہ کپڑے میں کاٹنا اور ٹکڑے کرنا عیب ہے، اسی طرح اگر غلام کے بعض حصہ کا مستحق نکل

والمبيع (فوجد) المشتری (بها عيبا) فأراد البائع تخصيص الثمن على تقدير الرد (فقال البائع بعتک هذه وأخرى معها وقال المشتری بعتنيها وحدها فالقول قول المشتری، لأن الاختلاف فی مقدار المقبوض والقول فيه قول القابض) لأنه أعرف بما قبض كما فی الغصب) فإنه إذا اختلف الغاصب والمغصوب منه فقال المغصوب منه غصبت منی غلامين وقال الغاصب غلاما واحدا فالقول فول الغاصب لأنه القابض. (العناية: كتاب البيوع، باب خيار العيب، ج٦ ص ٣٨٥، ٣٨٦)

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب خيار العيب، ج٣ ص ٤٨

آئے تب بھی مشتری کو لوٹانے کا حق ہے، اس لیے کہ ایک غلام میں اشتراک عیب ہے۔ ❶

باب البيع الفاسد

(۲۱) بَيْعُ مَا هُوَ غَيْرُ مَقْدُوْرِ التَّسْلِيمِ لا يَجُوْزُ. ❷

ترجمہ: ایسی شے کا فروخت کرنا جس کے حوالہ کرنے پر قادر نہ ہو جائز نہیں ہے۔

---

❶(وَلَوْ اُسْتُحِقَّ بَعْضُهُ لَمْ يُخَيَّرْ فِي رَدِّ مَا بَقِيَ وَلَوْ ثَوْبًا خُيِّرَ) يَعْنِي لَوْ اُسْتُحِقَّ بَعْضُ الْمَكِيلِ أَوْ الْمَوْزُونِ لَمْ يُخَيَّرْ فِي رَدِّ الْبَاقِي، وَلَوْ اُسْتُحِقَّ بَعْضُ الثَّوْبِ خُيِّرَ فِي رَدِّ مَا بَقِيَ، لِأَنَّ الشَّرِكَةَ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ لا تُعَدُّ عَيْبًا، لِأَنَّ التَّبْعِيضَ لا يَضُرُّهُمَا وَالِاسْتِحْقَاقُ لا يَمْنَعُ تَمَامَ الصَّفْقَةِ، لِأَنَّ الْعَقْدَ حَقُّ الْعَاقِدِ وَتَمَامُهُ بِرِضَا الْعَاقِدِ لا بِرِضَا الْمَالِكِ بِخِلَافِ الثَّوْبِ حَيْثُ يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ فِيمَا إذَا اُسْتُحِقَّ بَعْضُهُ، لِأَنَّ التَّشْقِيصَ فِيهِ عَيْبٌ وَقَدْ كَانَ وَقْتُ الْبَيْعِ فَيَرُدُّهُ. (تبيين الحقائق: كتاب البيوع، باب خيار العيب، ج۴ ص ۴۱)

(قَوْلُهُ وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضَهُ) أَيْ بَعْضَ الْمَكِيلِ أَوْ الْمَوْزُونِ فَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي فِي رَدِّ مَا بَقِيَ بَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ لا يَرُدَّهُ، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ لَهُ رَدَّهُ دَفْعًا لِضَرَرِ مُؤْنَةِ الْقِسْمَةِ (وَجْهُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لا يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ) لا فِي الْقِيمَةِ وَلا فِي الْمَنْفَعَةِ، أَمَّا فِي الْقِيمَةِ فَإِنَّ الْمُدَّ مِنْ الْقَمْحِ يُبَاعُ عَلَى وِزَانِ مَا يُبَاعُ بِهِ الْإِرْدَبُّ وَالْغِرَارَةُ، وَأَمَّا فِي الْمَنْفَعَةِ فَظَاهِرٌ فَلا يَتَضَرَّرُ بِهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ إنْ كَانَ مِمَّا يُفَصَّلُ يَصِيرُ مَعِيبًا بِتَبْعِيضِهِ فَإِنَّ الْفَضْلَةَ مِنْ الثَّوْبِ كَالذِّرَاعِ إذَا نُودِيَ عَلَيْهِ فِي السُّوقِ لا تَبْلُغُ قِيمَتُهُ مُتَّصِلًا بِبَاقِي الثَّوْبِ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لا يُفَصَّلُ كَالْعَبْدِ يَصِيرُ مَعِيبًا بِعَيْبِ الشَّرِكَةِ، بِخِلَافِ الْمَكِيلِ لا يَتَعَيَّبُ بِالشَّرِكَةِ. (فتح القدير: كتاب البيوع، باب خيار العيب، ج٦ ص ٣٨٩

❷الهداية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج۳ ص ۵۲، ۵۳

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایسی چیز کو فروخت کرنا جائز نہیں ہے جس کے حوالہ کرنے پر بائع قادر نہ ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ شکار کرنے سے پہلے مچھلی کو فروخت کرنا جائز نہیں ہے، کیونکہ شکار سے پہلے وہ اس کا مالک نہیں ہے، اسی طرح اگر شکار کر کے ایسے بڑے تالاب میں چھوڑ دیا کہ بغیر حیلے کے اس کا پکڑنا مشکل ہو تو بھی بیع جائز نہیں ہے، کیونکہ اس کے حوالے کرنے پر بائع قادر نہیں ہے، اور ہر ایسی چیز کو فروخت کرنا جس کے حوالہ کرنے پر قادر نہ ہو تو بیع جائز نہیں ہے، تو بیع کے جواز کے لیے شرط یہ ہے کہ بائع اس شے کا مالک ہو اور اُس کے حوالہ کرنے پر قادر ہو۔ اسی طرح اگر پرندہ ہوا میں اُڑ رہا ہو تو اس کی بیع درست نہیں ہے اس لیے کہ وہ غیر مملوک ہے، اور اگر کسی نے پرندے کو پکڑنے کے بعد اڑا دیا اور پھر فروخت کیا تو بھی بیع درست نہیں ہے، اس لیے کہ اس صورت میں وہ اس کے سپرد کرنے پر قادر نہیں ہے۔ ❶

---

❶(ولا يجوز بيع السمک في الماء قبل أن يصطاده ولا بيع الطير فِي الهواء) اعلم أنه إذا باع سمكا في حوض إن كان لم يأخذه قط لا يجوز له بيعه، لأنه باع ما لا يملک، وإن أخذه ثم أرسله جاز البيع إن كان يقدر على أخذه من غير صيد وللمشتري خيار الرؤية، وإن كان لا يمكن أخذه إلا بحيلة واصطياد لا يجوز البيع إلا إذا قدر على التسليم وهذا قول العراقيين، أما عند أهل بلخي فلا يجوز، وإن قدر على التسليم، وأما بيع الطير في الهواء فلأنه غير مملوک قبل الأخذ، وإن أرسل من يده فغير مقدور التسليم. (الجوهرة النيرة: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج ١ ص ٢٠١)

(ولا يجوز) أي لا يصح (بيع السمک في الماء) قبل صيده، لأنه بيع ما ليس عنده، أو بعده صيده ثم ألقى فيه ولا يؤخذ منه إلا بحيلة، للعجز عن التسليم،

(۲۲) بَيْعُ مَا فِيهِ غَرَرٌ لَا يَجُوْزُ. ❶

ترجمہ: ایسی شے کی بیع جس میں دھوکہ ہو جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس بیع میں دھوکے کا قوی اندیشہ ہو جائز نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ حمل کو فروخت کرنا، اسی طرح حمل کے حمل کی بیع کرنا جائز نہیں ہے، کیونکہ ممکن ہے کہ جانور کے پیٹ میں حمل نہ ہو بلکہ ہوا یا کسی اور سبب کی وجہ سے پھولا ہوا ہو، تو اس بیع میں دھوکہ ہے اور ہر وہ بیع جس میں دھوکہ ہو جائز نہیں ہے، لہذا حمل کی بیع اور حمل کے حمل کی بیع بھی جائز نہ ہوگی۔ ❷

وإن أخذ بدونها صح وله الخيار لتفاوتها في الماء وخارجه (ولا بيع الطير في الهواء) قبل صيده أو بعده ولا يرجع بعد إرساله لما تقدم. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج۲ ص۲۵)

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج۳ ص۵۳

❷ (قَوْلُهُ وَالْحَمْلِ وَالنِّتَاجِ) أَيْ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُمَا، وَالْحَمْلُ بِسُكُونِ الْمِيمِ الْجَنِينُ، وَالنِّتَاجُ حَمْلُ الْحَبَلَةِ، وَالْبَيْعُ فِيهِمَا بَاطِلٌ لِنَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَبَلِ وَحَبَلِ الْحَبَلَةِ، وَلِمَا فِيهِ مِنْ الْغَرَرِ. (البحر الرائق: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٦ ص٨٠)

(ولا) يجوز (بيع الحمل) أي الجنين (ولا نتاج الحمل) وهو حبل الحبل، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحبل وحبل الحبل والنتاج في الأصل مصدر نتجت الناقة بالضم ولكن أريد به المنتوج هاهنا، والحبل مصدر حبلت المرأة حبلا فهي حبلى فسمي به المحمول كما سمي بالحمل، وإنما دخلت عليه التاء إشعارا لمعنى الأنوثة فيه، قيل معناه: أن يبيع ما سوف يحمله الجنين

(۲۳) إِفْرَادُ التَّابِعِ بِالْبَيْعِ لَا يَجُوزُ. ❶

ترجمہ: تابع کو بیع کے ذریعے الگ کرنا جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز تابع اور وصف ہو اس کو اصول کے بغیر الگ کر کے فروخت کرنا جائز نہیں ہے، مثلاً بھیڑ یا بکری وغیرہ کی صرف اُون فروخت کرنا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ بکری اور بھیڑ وغیرہ کی پشت پر جو بال اور اون ہوتے ہیں، تنہا ان کی خرید وفروخت درست نہیں ہے، اس لیے کہ یہ حیوان کے تابع ہیں اور متبوع کے بغیر تابع کی کوئی حیثیت نہیں ہے، لہذا محض اس اون کا فروخت کرنا درست نہیں ہے۔ نیز اون وغیرہ نیچے سے پیدا ہوتی ہے، اور وقتاً فوقتاً اس میں اضافہ ہوتا رہتا ہے، لہذا مبیع کا غیر مبیع سے اختلاط لازم آئے گا، اس لیے کہ مبیع تو وہ اون ہے جو بوقت بیع موجود تھی بعد میں بڑھنے والی اون اس میں شامل نہیں، تو اب یہاں غیر مبیع کا مبیع کے ساتھ اختلاط لازم آ رہا ہے جو مفسد عقد ہے۔ نیز اون کاٹنے کی جگہ غیر متعین ہے اس میں بھی تنازع واقع ہوگا۔ ❷

إن كان أنثى، وكانوا في الجاهلية يعتادون ذلك فأبطله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن فيه غررا وهو ما طوى عنك علمه. (العناية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٦ ص ٤١١)

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٣ ص ٥٣

❷ وَبَيْعُ الصُّوفِ عَلَى ظَهْرِ الْغَنَمِ لَا يَجُوزُ لِوَجْهَيْنِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ أَوْصَافِ الْحَيَوَانِ لِأَنَّ مَا هُوَ مُتَّصِلٌ بِالْحَيَوَانِ فَهُوَ وَصْفٌ مَحْضٌ، بِخِلَافِ مَا يَكُونُ مُتَّصِلًا بِالشَّجَرِ فَإِنَّهُ عَيْنُ مَالٍ مَقْصُودٍ مِنْ وَجْهٍ فَيَجُوزُ بَيْعُهُ، وَلِأَنَّهُ يَنْبُتُ مِنْ أَسْفَلَ فَيَخْتَلِطُ الْمَبِيعُ بِغَيْرِهِ وَهُوَ مُبْطِلٌ كَمَا مَرَّ. (العناية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٦ ص ٤١٢)

(۲۴) قَبْضُ الْأَمَانَةِ لَا يَنُوْبُ عَنْ قَبْضِ الْبَيْعِ. ❶

ترجمہ: امانت کا قبضہ کرنا بیع کے قبضے کے قائم مقام نہیں ہوسکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امانت پر قبضہ کرنا بیع پر قبضہ کرنے کے قائم مقام اور نائب نہیں بن سکتا، اس لیے کہ مبیع کا قبضہ قوی ہے اور اس میں ہلاکت کی صورت میں ضمان آتا ہے اور امانت کا قبضہ ضعیف ہے اس میں ضمان نہیں ہوتا اور ادنیٰ قوی کا قائم مقام نہیں بن سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مثلاً اگر زید کا غلام بھاگ گیا اور عمرو نے اسے پکڑ لیا، اب اگر زید اسے بیچنا چاہے تو اسے فروخت کر سکتا ہے، اس لیے کہ بھاگے ہوئے غلام کی بیع اس لیے منع ہے کہ وہ غیر مقدور التسلیم ہوتا ہے، جب مشتری نے اس پر قبضہ کر لیا ہے تو اب اس کی بیع درست ہے، اب آیا یہی قبضہ کافی ہے یا بیع کے لیے الگ سے قبضہ ہوگا، تو اس میں تفصیل یہ ہے کہ اگر عمرو نے غلام پکڑتے وقت اس بات پر گواہ بنا لیا تھا کہ میں اسے زید کو واپس کروں گا، تو اس صورت میں یہ قبضہ، قبضہ بیع نہیں ہوگا بلکہ یہ قبضہ امانت ہوگا، اسی وجہ سے اگر یہ غلام زید کو لوٹانے سے پہلے عمرو کے پاس ہلاک ہو گیا تو اس پر ضمان نہیں ہوگا، اس لیے کہ امانت اگر بغیر تعدی کے ہلاک ہو جائے تو اس پر ضمان نہیں آتا، تو پہلے والا قبضہ امانت ہے، اب بیع کے لیے جو قبضہ بعد العقد ہوگا وہ قبضہ بیع کہلائے گا،

(قَوْلُهُ وَلَا الصُّوفُ عَلَى ظَهْرِ الْغَنَمِ، لِأَنَّهُ مِنْ أَوْصَافِ الْحَيَوَانِ)، لِأَنَّهُ يَقُومُ بِهِ أَوْ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمَقْصُودِ مِنَ الشَّاةِ فَكَانَ كَالْوَصْفِ مِنَ الذَّاتِ وَهُوَ لَا يُفْرَدُ بِالْبَيْعِ (وَلِأَنَّهُ يَنْبُتُ مِنْ أَسْفَلَ) سَاعَةً فَسَاعَةً (فَيَخْتَلِطُ الْمَبِيعُ بِغَيْرِهِ) بِحَيْثُ يَتَعَذَّرُ التَّمْيِيزُ. (فتح القدير: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٦ ص ٤١١)

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد ج٣ ص ٥٦

چونکہ قبضہ بیع میں اگر مبیع مشتری کے پاس ہلاک ہو جائے تو اس پر ضمان آتا ہے، تو یہ قبضہ قوی ہوا، اور قبضہ امانت میں چونکہ ضمان نہیں آتا اس لیے وہ ادنی ہے، اقوی ادنی کا نائب ہو سکتا ہے لیکن ادنی اقوی کا نائب نہیں بن سکتا، تو امانت کا قبضہ ادنی ہے اس لیے وہ بیع اقوی کے نائب نہیں ہو سکتا، اب مشتری کے لیے ضروری ہے کہ وہ از سرِ نو اس غلام پر قبضہ کرے۔ اور اگر عمرو (مشتری) نے غلام کو پکڑتے وقت اس کے مولی کی طرف واپس کرنے کے متعلق گواہ وغیرہ نہیں بنایا تو اس صورت میں اس کا یہ قبضہ، قبضہ بیع کے قائم مقام ہوگا، اس لیے کہ یہ قبضہ، قبضہ غصب ہے، جس طرح قبضہ بیع میں ضمان آتا ہے، اسی طرح قبضہ غصب میں بھی ضمان آتا ہے، لہذا دونوں قبضے برابر ہیں، کسی ایک کو دوسرے پر فوقیت نہیں ہے، اس لیے کہ دونوں میں ضمان آتا ہے، اس لیے مشتری کا قبضہ اولی ہی کافی ہوگا، اس لیے اس غلام کو بائع کی طرف واپس کر کے از سرِ نو قبضہ کرنے کی ضرورت نہیں ہے۔ ❶

❶ (قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ عِنْدَهُ) فَيَجُوزُ الْبَيْعُ لِأَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ بَيْعُ آبِقٍ مُطْلَقٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ آبِقًا فِي حَقِّهِمَا، وَهَذَا غَيْرُ آبِقٍ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي، وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي انْتَفَى الْعَجْزُ عَنْ التَّسْلِيمِ، وَهُوَ الْمَانِعُ، وَلَمْ يَذْكُرْ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِقَبْضِهِ عَنْ قَبْضِ الْمَبِيعِ لِلتَّفْصِيلِ قَالُوا إِنْ كَانَ أَشْهَدَ وَقْتَ أَخْذِهِ أَنَّهُ أَخَذَهُ لِيَرُدَّهُ عَلَى مَالِكِهِ كَانَ أَمَانَةً فِي يَدِهِ فَلَا يَنُوبُ عَنْ قَبْضِ الْبَيْعِ فَلَوْ هَلَكَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى سَيِّدِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ فَيَنْفَسِخُ الْبَيْعُ، وَيَرْجِعُ عَلَى سَيِّدِهِ بِالثَّمَنِ، وَلَوْ كَانَ لَمْ يُشْهِدْ صَارَ قَابِضًا لِأَنَّهُ قَبْضُ غَصْبٍ. (البحر الرائق: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٦ ص٨٧)

قال (ولا يجوز بيع الآبق) بيع الآبق المطلق لا يجوز لما ذكر محمد في الأصل بقوله بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نه نهى عن بيع الغرر وعن بيع

(۲۵) قَبْضُ الْغَصَبِ يَنُوْبُ عَنْ قَبْضِ الْبَيْعِ. ❶

ترجمہ: غصب کا قبضہ بیع کے قبضے کا قائم مقام ہوسکتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ غاصب کا قبضہ یہ مشتری کے قبضے کے مانند ہے، کیونکہ ان دونوں میں مبیع کی ہلاکت کی صورت میں ضمان آتا ہے، لہذا یہ دونوں مماثل اور قوی ہیں اور ایک قوی دوسرے قوی کے قائم مقام ہوسکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا صورت میں اگر مشتری نے غلام کو پکڑتے وقت بائع کی طرف لوٹانے کے لیے گواہ قائم نہیں کیے تھے، تو یہ قبضہ، قبضہ غصب ہوگا، اب اگر یہ قابض (مشتری) اس غلام کو خرید لے تو اس پر جدید قبضے کی ضرورت نہیں ہے، بلکہ صرف عقد سے یہ قابض شمار ہوگا، کیونکہ مذکورہ صورت میں مشتری کا پہلا قبضہ، قبضہ غصب تھا اور قبضہ غصب قبضہ بالبیع کا قائم مقام ہوسکتا ہے، لہذا مشتری کا پہلا قبضہ، قبضہ بالغصب دوسرے قبضہ یعنی قبضہ بالبیع کا قائم مقام ہوگا اور از سرِ نو

العبد الآبق و لأنه غير مقدور التسليم، والآبق الذى لا يكون مطلقا وهو الذى لا يكون آبقا في حق أحد المتعاقدين جاز بيعه كمن باعه من رجل يزعم أنه عنده لأن المنهى عنه بيع المطلق منه، وهذا غير آبق فى حق المشترى فينتفي العجز عن التسليم المانع من الجواز، ثم هل يصير قابضا بمجرد العقد أو لا، إن كان قبضه لنفسه يصير قابضا عقب الشراء بالاتفاق، وإن قبضه للرد فإما أن يشهد على ذلک أو لا، فإن كان الأول لا يصير قابضا لأنه أمانة عنده، حتى لو هلک قبل الوصول إلى المولى هلک من مال المولى (وقبض الأمانة لا ينوب عن قبض البيع) لأن قبض الضمان أقوى لتأكده باللزوم و الملک. (العناية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٦ ص ٤٢١)

❶الهداية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٣ ص ٥٦

قبضہ کی ضرورت نہیں ہوگی۔ ❶

(٢٦) اَلْمَالُ مَا يُمْكِنُ إِحْرَازُهُ. ❷

ترجمہ: مال وہ ہوتا ہے جس کو محفوظ کرنا ممکن ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شرعاً مال وہ کہلاتا ہے جو دو زمانوں تک باقی رہ سکے اور اس کو محفوظ کرنا ممکن ہو اور جس کا محفوظ کرنا ممکن نہ ہو وہ مال نہیں کہلائے گا۔

---

❶ (وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْآبِقِ) بَيْعُ الْآبِقِ الْمُطْلَقِ لَا يَجُوزُ لِمَا ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ بِقَوْلِهِ بَلَغَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَعَنْ بَيْعِ الْعَبْدِ الْآبِقِ وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورِ التَّسْلِيمِ، وَالْآبِقُ الَّذِي لَا يَكُونُ مُطْلَقًا وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ آبِقًا فِي حَقِّ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ جَازَ بَيْعُهُ كَمَنْ بَاعَهُ مِنْ رَجُلٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ عِنْدَهُ لِأَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ بَيْعُ الْمُطْلَقِ مِنْهُ، وَهَذَا غَيْرُ آبِقٍ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي فَيَنْتَفِي الْعَجْزُ عَنِ التَّسْلِيمِ الْمَانِعِ مِنَ الْجَوَازِ ثُمَّ هَلْ يَصِيرُ قَابِضًا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ أَوْ لَا، إِنْ كَانَ قَبَضَهُ لِنَفْسِهِ يَصِيرُ قَابِضًا عَقِبَ الشِّرَاءِ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنْ قَبَضَهُ لِلرَّدِّ، فَإِمَّا أَنْ يُشْهِدَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَا يَصِيرُ قَابِضًا لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ، حَتَّى لَوْ هَلَكَ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَوْلَى هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمَوْلَى (وَقَبْضُ الْأَمَانَةِ لَا يَنُوبُ عَنْ قَبْضِ الْبَيْعِ) لِأَنَّ قَبْضَ الضَّمَانِ أَقْوَى لِتَأَكُّدِهِ بِاللُّزُومِ وَالْمِلْكِ، أَمَّا اللُّزُومُ فَلِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ لَوِ امْتَنَعَ عَنْ قَبْضِ الْمَبِيعِ أُجْبِرَ عَلَيْهِ وَبَعْدَ الْقَبْضِ لَيْسَ لِلْبَائِعِ فَسْخُهُ. (العناية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٦ ص ٤٢٢)

(ولو كان لم يشهد عند الأخذ) صوابه عند القبض (يجب أن يصير قابضا لأنه قبض غصب) وقبض الغصب قبض ضمان، فينوب عن قبض البيع وهو قبض ضمان. (البناية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٨ ص١٦٣)

❷ الهداية: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٣ ص٥٧

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو منزل مکان میں ایک کی تحتانی منزل ہو اور دوسرے کی فوقانی ہو اور دونوں گر جائیں یا صرف فوقانی گر جائے، اب اگر وہ صرف فوقانی حصہ کے حقِ تعلّی کو فروخت کرنا چاہے تو یہ جائز نہیں ہے، کیونکہ جب بالا خانہ گر گیا تو اب صرف اس کو تعلّی یعنی اوپر چڑھنے کا حق حاصل ہے اور تعلّی مال نہیں ہے کیونکہ اس کو محفوظ کرنا ممکن نہیں ہے، اور جو مال نہ ہو اس کو فروخت کرنا جائز نہیں ہے، لہذا صرف حقِ تعلّی کو بھی فروخت نہیں کر سکتے، حقِ تعلّی اس لیے مال نہیں ہے کہ اس میں احراز وجمع کا امکان نہیں ہے اور بیع کے لیے ضروری ہے کہ وہ مال ہو ''لأن البيع اسم لمبادلة المال بالمال'' ❶

باب المرابحة والتولية

(۲۷) اَلشُّبْهَةُ كَالْحَقِيْقَةِ فِيْ بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ اِحْتِيَاطاً. ❷

ترجمہ: احتیاطاً بیع مرابحہ میں شبہ کو حقیقت کا درجہ دے دیا گیا ہے۔

---

❶ (قَوْلُهُ وَعُلْوٍ سَقَطَ) أَيْ لَمْ يَجُزْ بَيْعُ عُلْوٍ بَعْدَ انْهِدَامِهِ لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ سُقُوطِهِ حَقُّ التَّعَلِّي، وَهُوَ لَيْسَ بِمَالٍ لِأَنَّ الْمَالَ مَا يُمْكِنُ إِحْرَازُهُ، وَالْمَالُ هُوَ الْمَحَلُّ الْمَبِيعُ. (البحر الرائق: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٦ ص٨٨)

قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَإِذَا كَانَ السُّفْلُ لِرَجُلٍ وَعُلْوُهُ لِآخَرَ فَسَقَطَا أَوْ سَقَطَ الْعُلْوُ وَحْدَهُ فَبَاعَ صَاحِبُ الْعُلْوِ عُلْوَهُ لَمْ يَجُزْ. لِأَنَّ الْمَبِيعَ حِينَئِذٍ لَيْسَ إِلَّا حَقُّ التَّعَلِّي، وَحَقُّ التَّعَلِّي لَيْسَ بِمَالٍ، لِأَنَّ الْمَالَ عَيْنٌ يُمْكِنُ إِحْرَازُهَا وَإِمْسَاكُهَا وَلَا هُوَ حَقٌّ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَالِ بَلْ هُوَ حَقٌّ مُتَعَلِّقٌ بِالْهَوَاءِ، وَلَيْسَ الْهَوَاءُ مَالًا يُبَاعُ وَالْمَبِيعُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدَهُمَا. (رد المحتار: كتاب البيوع، باب البيع الفاسد، ج٥ ص٥٢)

❷ الهداية: كتاب البيوع، باب المرابحة والتولية، ج٣ ص٧٦

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع مرابحہ میں اگر ثمن کی کمی کا شبہ ہو تو یہ عدمِ جواز میں حقیقت میں کمی کی طرح ہے، کیونکہ بیع مرابحہ کی بنیاد امانت پر ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ بیع مرابحہ اس چیز میں درست نہیں ہے جو بطورِ صلح لی ہو، مثلاً ایک آدمی نے دوسرے پر دس دراہم کا دعوی کیا، تو مدعی علیہ نے بطورِ صلح مدعی کو ایک کپڑا دے دیا، اب یقینی طور پر اُس کی قیمت کا علم نہیں ہے، تو مدعی کے لئے جائز نہیں ہے کہ وہ یہ کہے کہ یہ کپڑا میں نے دس دراہم میں لیا ہے اور پندرہ میں آپ پر فروخت کرتا ہوں، کیونکہ مذکورہ صورت میں ثمنِ اول میں کمی کا شبہ ہے اور بیع مرابحہ میں شبہ حقیقت کی مانند ہے، لہذا مذکورہ صورت میں شبہ کی وجہ سے بیع مرابحہ جائز نہ ہوگی۔
بیع میں مقصود ثمن کی مکمل وصول یابی ہوتی ہے، جب کہ صلح کمی، معافی اور درگزر پر مبنی ہوتی ہے، صلح میں مقصود صرف نزاع ختم کرنا ہوتا ہے اور اس میں عموماً مکمل رقم کی ادئیگی نہیں ہوتی، جب کہ بیع مرابحہ کی بنیاد امانت پر ہوتی ہے، اس لیے اس میں شبہ حقیقت کی مانند ہوتا ہے۔ (1)

---

(1) بِخِلَافِ مَا إِذَا صَالَحَهُ عَلَى هَذِهِ الْجَارِيَةِ صُلْحًا، فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهَا مُرَابَحَةً حَتَّى يُبَيِّنَ، لِأَنَّ الشِّرَاءَ مَبْنِيٌّ عَلَى الِاسْتِقْصَاءِ، وَالصُّلْحُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّجَاوُزِ بِدُونِ الْحَقِّ. فَعِنْدَ ذَلِكَ لَفْظُ الصُّلْحِ يُمْكِنُ شُبْهَةُ الْحَطِيطَةِ، وَالشُّبْهَةُ كَالْحَقِيقَةِ فِي الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَمَانَةِ. (المبسوط للسرخسي: كتاب المضاربة، باب المرابحة في المضاربة، ج٢٢ ص٥٧)

فإنها كحقيقتها احتياطا فی بيع المرابحة، ولهذا لو كان لرجل على آخر عشرة دراهم فصالحه منها على ثوب لا يبيع الثوب مرابحة على العشرة لأن الصلح مبناه على التجوز والحطيطة، ولو وجد الحط حقيقة ما جاز البيع مرابحة. (العناية: كتاب البيوع، باب المرابحة والتولية، ج٦ ص٥٠٢)

(۲۸) اَلْمَعْرُوْفُ كَالْمَشْرُوْطِ. ❶

ترجمہ: جو چیز معروف ہو وہ مشروط کی طرح ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شے لوگوں میں معروف اور مشہور ہو وہ ایسی ہے جیسے کہ اس کی شرط لگائی ہو، اگر چہ حقیقت میں شرط نہ لگائی ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع اول اور مشتری اول کے درمیان اجل مقرر نہ ہو، اب اگر مشتری اس کو مرابحہ کے ساتھ فروخت کرے گا تو مشتری پر اس کی وضاحت ضروری ہوگی، کیونکہ مذکورہ بالا صورت میں اگر چہ مشتری اور بائع اول کے درمیان اجل مقرر نہ تھی لیکن جب مشتری کے شہر وغیرہ میں یہ معروف ہو کہ لوگ ثمن قسطوں پر ادا کرتے ہیں اور چونکہ قسطوں پر شے گراں قیمت پر فروخت کی جاتی ہے، جب یہ معروف ہے تو بمنزلہ مشروط کے ہوا، گویا کہ مشتری اول اور بائع کے درمیان اجل مشروط ہے اور جب اجل مشروط ہو تو مشتری اول پر اس کا بیان کرنا ضروری ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی مشتری پر وضاحت ضروری ہوگی، اس لیے کہ ''المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ''یعنی تاجروں کے مابین مشہور و معروف چیز مشروط کے درجے میں ہوتی ہے، اور مشروط ثمن میں مشتری پر وضاحت لازم ہے، تو معروف کی صورت میں بھی وضاحت ضروری ہوگی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب المرابحة والتولية، ج۳ ص۷۸

❷ (ولو لم يكن الأجل مشروطا في العقد ولكنه منجم معتاد) كعادة بعض البلدان يشترون بعقد ويسلمون الثمن بعد أشهر، إما جملة وإما منجما (قيل: لا بد من بيانه لأن المعروف كالمشروط) أي لأن الثابت بالعرف كالمشروط بين العاقدين. (البناية: كتاب البيوع، باب المرابحة والتولية، ج۸ ص۲۴۵)

ولو لم يكن الأجل مشروطا في العقد لكنه منجم) معتاد كعادة بعض البلاد يشترون

باب الربا

(۲۹) اَلتَّفَاوُتُ فِي الْوَصْفِ هَدْرٌ. ❶

ترجمہ: وصف میں تفاوت معتبر نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اموالِ ربویہ میں وصف یعنی جید اور ردی ہونے کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، اگر چہ ایک طرف جید ہو اور دوسری طرف ردی ہو، اس لیے کہ وصف کے تفاوت کا اعتبار نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اموالِ ربویہ میں کھرے کو کھوٹے کے عوض برابر برابر بیچنا تو جائز ہے کہ وصف کے تفاوت کا اعتبار نہیں ہے، لیکن تفاضل کے ساتھ خریدنا بیچنا جائز نہیں ہے، اس لیے کہ تفاضل کی صورت میں ربا متحقق ہوگا جو ناجائز ہے، اموالِ ربویہ یعنی مکیلی اور موزونی چیز کو اس کی جنس کے عوض ہاتھ در ہاتھ اور برابر سرابر فروخت کیا گیا تو بیع درست ہے اور کمی وزیادتی ربا ہے، اسی طرح بیع سلم میں انڈے اور اخروٹ کی بیع درست ہے، اس لیے کہ اس میں زیادہ تفاوت نہیں ہوتا، عموماً سب یکساں ہوتے ہیں، معمولی چھوٹا بڑا ہونا برابر ہے، یہ صغر و کبر وصف ہے اور وصف کے تفاوت کا اعتبار نہیں ہوتا۔ ❷

بنقد ويسلمون الثمن بعد شهر إما جملة أو منجما، قيل لا بد من بيانه لأن المعروف كالمشروط. (العناية: كتاب البيوع، باب المرابحة والتولية، ج٦ ص ٥٠٩)

❶الهداية: كتاب البيوع، باب الربا، ج٣ ص ٨٣

❷والمعدودات التي لا تتفاوت كالجوز والبيض يجوز السلم فيها عندنا، والصغير والكبير فيها سواء باصطلاح الناس على إهدار التفاوت فيها. (الجوهرة النيرة: كتاب البيوع، باب السلم، ج١ ص٢١٧)

(۳۰) اَلْمُسَاوَاةُ بِالْمِعْيَارِ. ❶

ترجمہ: مساوات کا دار ومدار پیمانے پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ احناف کے نزدیک مساوات کا دار ومدار پیمانے پر ہے، جو چیزیں پیمانے کے تحت شامل نہیں ہیں ان میں ربا متحقق نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایک مٹھی گندم کو دو مٹھی کے بدلے اور ایک سیب کو دو کے بدلے فروخت کرنا جائز ہے، کیونکہ مساوات معیار میں ضروری ہے اور ایک مٹھی یا ایک سیب معیار کے تحت داخل نہیں ہے، اور جو شے تحت المعیار داخل نہ ہو اس میں مساوات ضروری نہیں ہے۔ رِبا اور عدم رِبا کا علم مماثلت یا عدم مماثلت سے ہوگا، اور مماثلت وغیرہ کا علم پیمانہ سے ہوگا، چونکہ ایک مٹھی یا سیب وغیرہ کے لیے شریعت میں کوئی مقدار متعین نہیں ہے، اس لیے ان میں مماثلت اور معیار بھی متحقق نہیں ہوگا، جب معیار متحقق نہیں ہوگا تو مساوات بھی نہیں پائی جائے گی، اس لیے کہ مساوات اور عدم مساوات کا علم معیار سے ہوگا، اور یہ چیزیں معیار کے تحت داخل نہیں ہیں۔ ❷

(ولا يجوز بيع الجيد بالرديء مما فيه الربا) أى ما يتحقق فيه من الأشياء الربوية (إلا مثلا بمثل) يعنى متماثلين متساويين (لإهدار التفاوت فِي الوصف) أى لأجل إهدار التفاوت فى وصف الجودة والرداءة شرعا وعرفا. (البناية: كتاب البيوع، باب الربا، ج۸ص ۲۶۹)

❶الهداية: كتاب البيوع، باب الربا، ج۳ ص ۸۳

❷(بالتفاحتين لأن المساواة بالمعيار) يعنى المساواة بالكيل شرط (ولم يوجد) لأنه لا كيل فى الحفنة والحفنتين (فلم يتحقق الفضل) لأن تحققه مبنى على المساواة بالمعيار. فإذا لم يتحقق الفضل فلا يكون ربا واستوضح ذلك بقوله (ولهذا) أى ولأجل أن الحفنة والحفنتين لا تدخل تحت المعيار الشرعى.

(۱۳۱) اَلنَّصُّ أَقْوَى مِنَ الْعُرْفِ. ❶

ترجمہ: نص عرف سے اقوی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس مسئلہ میں ایک طرف نص ہو اور دوسری طرف عرف الناس ہو تو نص پر عمل کیا جائے گا، کیونکہ نص قوی ہے اور عرف ادنی ہے اور قوی کو ادنی کی وجہ سے ترک نہیں کیا جاتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ہر وہ چیز جو نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کے زمانے میں مکیلی تھی، اور آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے ازراہِ کیل ان میں تفاضل کو حرام قرار دیا تھا تو وہ قیامت تک کیلی ہی رہیں گی، اور ان میں تفاضل کا اعتبار ہمیشہ کیل سے ہوگا، اگرچہ بعد میں لوگوں نے ان چیزوں میں کیل کو ترک کر دیا ہو، جیسے گندم، جَو اور نمک وغیرہ کہ عہد رسالت میں کیلی تھیں، لہذا عہد رسالت کے بعد بھی ان کی کیلیت برقرار رہے گی، اسی طرح جو چیزیں عہد رسالت میں موزونی تھیں وہ عہد رسالت کے بعد بھی موزونی ہی رہیں گی، اگرچہ لوگ ان میں وزن کو ترک کر دیں، جیسے سونا اور چاندی وغیرہ۔

اس لیے کہ جن اشیاء کا کیلی یا موزونی ہونا عہد رسالت میں ثابت ہے وہ منصوص ہیں اور بعد

(البناية: كتاب البيوع، باب الربا، ج۸ ص ۲۶۹)

قَالَ (وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحَفْنَةِ بِالْحَفْنَتَيْنِ) أَيْ وَمِمَّا يَتَرَتَّبُ عَلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ جَوَازُ بَيْعِ الْحَفْنَةِ بِالْحَفْنَتَيْنِ وَالتُّفَّاحَةِ بِالتُّفَّاحَتَيْنِ، لِأَنَّ عَدَمَ الْجَوَازِ بِتَحَقُّقِ الْفَضْلِ وَتَحَقُّقُ الْفَضْلِ يَظْهَرُ بِعَدَمِ وُجُودِ الْمُسَاوَاةِ وَالْمُسَاوَاةُ بِالْكَيْلِ، وَلَا كَيْلَ فِي الْحَفْنَةِ وَالْحَفْنَتَيْنِ فَتَنْتَفِي الْمُمَاثَلَةُ فَيَنْتَفِي تَحَقُّقُ الْفَضْلِ، وَاسْتَوْضَحَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (وَلِهَذَا) أَيْ وَلِأَنَّ الْحَفْنَةَ وَالْحَفْنَتَيْنِ لَمْ تَدْخُلْ تَحْتَ الْمِعْيَارِ الشَّرْعِيِّ.

(العناية: كتاب البيوع، باب الربا، ج۷ ص ۹، ۱۰)

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب الربا، ج۳ ص ۸۴

کے لوگوں کے عرف وعادت کی وجہ سے نص کو نہیں چھوڑا جائے گا، اس لیے کہ نص عرف سے قوی ہے، اور عرف ادنیٰ ہے، ''والأقوی لا یترک بالأدنی'' نیز نص تمام لوگوں کے حق میں حجت ہے، جب کہ عرف صرف اہلِ عرف اور اہلِ زمانے کے یہاں حجت ہوتا ہے۔ عرف کبھی باطل چیز پر بھی ہوسکتا ہے، جبکہ نص ثابت ہونے کے بعد باطل پر ہونے کا احتمال نہیں رکھتی۔ ❶

---

❶ وَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ مَوْزُونَةٌ أَبَدًا لِلنَّصِّ عَلَى وَزْنِهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ التَّسَاوِي فِي الْوَزْنِ حَتَّى لَوْ تَسَاوَى الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ كَيْلًا لَا وَزْنًا لَمْ يَجُزْ، وَكَذَا الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ لِأَنَّ طَاعَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجِبَةٌ عَلَيْنَا لِأَنَّ النَّصَّ أَقْوَى مِنْ الْعُرْفِ فَلَا يُتْرَكُ الْأَقْوَى بِالْأَدْنَى، وَمَا لَمْ يُنَصَّ عَلَيْهِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عَادَاتِ النَّاسِ لِأَنَّهَا دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ الْحُكْمِ. (البحر الرائق: كتاب البيوع، باب الربا، ج٦ ص ١٤٠)

(وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كيلا فهو مكيل أبدا) أي (وإن ترك الناس الكيل فيه مثل) الأشياء الأربعة المنصوص عليها (الحنطة والشعير والتمن والملح) لأن النص أقوى من العرف، والأقوى لا يترك بالأدنى، فلو باع شيئاً من هذه الأربعة بجنسها متساوياً وزناً لا يجوز وإن تعورف ذلک، لعدم تحقق المساواة فيما هو مقدور فيه وكل ما نص على تحريم التفاضل فيه وزناً فهو موزون أبداً) أي وإن ترک الناس الوزن فيه (مثل) الإثنين الآخرين (الذهب والفضة) فلو باع أحدهما بجنسه متساوياً كيلا لا يجوز وإن تعورف، كما مر (وما لم ينص عليه) كغير الأشياء الستة المذكورة (فهو محمول على عادات الناس). (اللباب في شرح الكتاب: كتاب البيوع، باب الربا، ج٢ ص٣٨)

باب الاستحقاق

(۳۲) اَلْبَیِّنَۃُ حُجَّۃٌ مُلْزِمَۃٌ وَالْاِقْرَارُ حُجَّۃٌ قَاصِرَۃٌ. ❶

ترجمہ: بینہ حجتِ ملزمہ ہے اور اقرار حجتِ قاصرہ ہے۔

تشریح: بینہ حجت ملزمہ ہے اور اقرار حجت قاصرہ ہے، حجت ملزمہ کا مطلب یہ ہے کہ بینہ سے ثابت ہونے والی چیز ہر ایک کے حق میں حجت ہوگی اور ہر ایک پر اس کا ماننا لازم ہوگا، کیونکہ بینہ کی حجیت قضائے قاضی سے ثابت ہے اور قاضی کو تمام لوگوں پر ولایت حاصل ہے، اس کے برخلاف اقرار حجت قاصرہ ہے، اس لیے کہ اقرار کا ثبوت مقر کی جانب سے ہوتا ہے اور مقر کو دوسرے لوگوں پر ولایت حاصل نہیں ہوتی، اس لیے اس کا اقرار صرف مقر لہ تک محدود رہے گا اور عام لوگوں کے حق میں حجت نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کوئی حاملہ باندی خریدی اور پھر مشتری کے قبضے میں باندی نے بچے کو جنم دیا، پھر ایک شخص نے گواہوں سے ثابت کیا کہ باندی اس کی ملک ہے تو اب اس کو باندی اور بچہ دونوں ملیں گے، اس لیے کہ بچہ ماں سے متصل ہے، ماں اصل ہے اور بچہ فرع ہے، لہذا دونوں مدعی کے ہوں گے، اور اگر مشتری خود اقرار کرے کہ یہ باندی فلاں شخص کی ہے تو صرف باندی اس کی ہوگی اور بچہ نہیں ہوگا، اس لیے کہ ولادت کے بعد بچہ ماں سے جدا ہے، اور اقرار کی درستگی کے لیے اتنا کافی ہے کہ باندی کے حق میں ملکیت کا اثبات ہو، ''الضرورۃ تتقدر بقدرھا'' پر عمل کرتے ہوئے صرف باندی میں مقر لہ کی ملکیت ثابت ہوگی، بچہ میں اس کی ملکیت ثابت نہیں ہوگی، چونکہ اقرار حجتِ قاصرہ ہے وہ صرف باندی تک محدود رہے گا، وہ بچے کی طرف متعدی نہیں ہوگا، جبکہ بینہ حجتِ کاملہ ملزمہ اور متعدیہ ہے اس لیے استحقاق باندی اور بچے

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب الاستحقاق، ج۳ ص ۹۱

دونوں میں ثابت ہوگا۔ ❶

❶ وَوَجْهُ الْفَرْقِ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ الْبَيِّنَةَ حُجَّةٌ مُطْلَقَةٌ فِي حَقِّ النَّاسِ كَافَّةً، وَلِهَذَا إِذَا أَقَامَهَا وَلَمْ يَجُزِ الْبَيْعُ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ وَتَرُدُّ جَمِيعُ الْبَاعَةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَيَظْهَرُ بِهَا مِلْكُهُ مِنَ الْأَصْلِ وَالْوَلَدُ كَانَ مُتَّصِلًا بِهَا وَيَتَفَرَّعُ عَنْهَا وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ فَيَكُونُ لَهُ. وَأَمَّا الْإِقْرَارُ فَحُجَّةٌ قَاصِرَةٌ لِانْعِدَامِ الْوِلَايَةِ عَلَى الْغَيْرِ يَثْبُتُ الْمِلْكُ فِي الْمُخْبَرِ بِهِ ضَرُورَةَ صِحَّةِ الْإِخْبَارِ، لِأَنَّ الْإِقْرَارَ إِخْبَارٌ وَالْإِخْبَارَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُخْبِرٍ بِهِ، وَالثَّابِتُ بِالضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَهِيَ تَنْدَفِعُ بِإِثْبَاتِهِ بَعْدَ الِانْفِصَالِ فَيُقْتَصَرُ عَلَى الْحَالِ. (العناية: كتاب البيوع، باب الاستحقاق، ج۷ ص۲۵)

(ومن اشترى جارية فولدت عنده) أى عند المشترى ولدت من غير مولاها...... (فاستحقها رجل ببينة فإنه يأخذها) أى فإن المستحق يأخذ الجارية (وولدها) أى يأخذ ولدها معها أيضا (وإن أقر بها) أى وإن أقر بالجارية (لرجل لم يتبعها) أى لم يتبع الجارية (ولدها) أى لا يأخذ المقر له الولد ويأخذ الأمة فقط (ووجه الفرق) أى بين البينة والإقرار حيث يأخذ الجارية وولدها بالبينة فقط لا بالإقرار (أن البينة حجة مطلقة) يعنى غير مقتصرة على المقضى عليه فهى حجة فى قول كافة الناس. وفى الكافى لبينة حجة متعدية حتى تظهر فى حق كافة الناس والإقرار حتى لا يقتصر على المقر (فإنها) أى فإن البينة (كاسمها مبينة)...... (فيظهر بها) أى بالبينة (ملكه) أى ملك الرجل المستحق (من الأصل) يعنى فى حق الجارية والولد جميعا (والولد كان متصلا بها) أى بالجارية (فيكون) أى الولد (له) أى للمستحق، ولهذا يرجع الباعة بعضهم على بعضم (أما الإقرار حجة قاصرة) فتظهر فى حقه دون غيره. (البناية: كتاب البيوع، باب الاستحقاق، ج۸ ص۳۰۵)

(٣٣) اَلصُّلْحُ عَنِ الْمَجْهُوْلِ عَلَى مَعْلُوْمٍ جَائِزٌ. ❶

ترجمہ: مجہول کے عوض معلوم پر صلح کرنا جائز ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مصالح عنہ یعنی جس چیز کے بدلے صلح کر رہا ہے وہ اگر مجہول ہے اور مصالح بہ معلوم ہو تو یہ جائز ہے، مثلاً کسی نے مکان میں ایک غیر متعین حصہ کے بارے میں اپنا ہونے کا دعوی کیا اور قابض نے ایک معلوم رقم کے عوض صلح کر لی تو یہ جائز ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے پورے گھر پر دعوی کیا اور مدعی علیہ نے اس گھر سے مدعی کے ساتھ سو دراہم پر صلح کر لی، پھر بعد میں اس گھر کے ایک حصہ میں کوئی اور مستحق نکل آیا تو اب مدعی علیہ نے جو رقم صلح میں دی ہے اس کے حساب سے رجوع کرے گا، مثلاً تیس فیصد حصہ کا مستحق نکل آیا، تو اب اس صورت میں قابض مدعی سے تیس درہم واپس لے لے گا، جس قدر حصہ کا مستحق نکلے گا اتنی رقم واپس لے لے گا، معلوم ہوا کہ شے مجہول پر معلوم عوض کے بدلے صلح کرنا درست ہے، مدعی نے سو درہم لے کر اپنا حق ساقط کر دیا اور وہ چیزیں جو اسقاط کے قبیل سے ہیں ان میں جہالت مفضی الی النزاع نہیں ہوتی، اس لیے معلوم شے کے عوض اس پر صلح کرنا درست ہوگا۔

یاد رہے کہ صحتِ صلح کے لیے دعوے کا صحیح ہونا شرط اور ضروری نہیں ہے، کیونکہ یہاں دار میں مدعی کا دعوی جہالتِ حق کی بناء پر صحیح نہیں ہے، مگر اس کے باوجود اس پر صلح کرنا صحیح اور درست ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب الاستحقاق، ج٣ ص٩٣

❷ (ودلت المسألة على أن الصلح عن المجهول على معلوم جائز، لأن الجهالة فيما يسقط لا تفضى إلى المنازعة) ودلت المسألة أيضا على أن صحة الدعوى

فصل في بيع الفضولي

(٣٤) اَلْإِجَارَةُ اللَّاحِقَةُ بِمَنْزِلَةِ الْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ. ❶

ترجمہ: اجازتِ لاحقہ وکالتِ سابقہ کے درجہ میں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع فضولی میں جب اصل مالک اجازت دے دے تو یہ فضولی بمنزلہ وکیل کے ہوگا، اور جو احکامات وکالت میں ملحوظ ہوتے ہیں وہ اس فضولی کے بیع کی صورت میں بھی ملحوظ ہوں گے۔ اور مالک کا بعد میں اجازت دینا ایسا ہے جیسا کہ اُس نے اِسے پہلے سے وکیل بنایا ہو۔

ليست بشرط لصحة الصلح، لأن دعوى الحق في الدار لا تصح للجهالة، ولهذا لا تقبل البينة على ذلك إلا إذا ادعى إقرار المدعى عليه بالحق فحينئذ تصح الدعوى وتقبل البينة، والإقرار عن المجهول جائز عندنا. (البناية: كتاب البيوع، باب الاستحقاق، ج٨ ص ٣١٠)

قَالَ (وَمَنْ ادَّعَى حَقًّا فِي دَارٍ) مَنْ ادَّعَى حَقًّا مَجْهُولًا فِي دَارٍ بِيَدِ رَجُلٍ فَصَالَحَهُ الَّذِي فِي يَدِهِ عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ فَاسْتَحَقَّ الدَّارَ إِلَّا ذِرَاعًا مِنْهَا لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ لِلْمُدَّعِي أَنْ يَقُولَ دَعْوَايَ فِي هَذَا الْبَاقِي، وَإِنْ ادَّعَى كُلَّهَا فَصَالَحَهُ عَلَى مِائَةٍ فَاسْتُحِقَّ مِنْهَا شَيْءٌ رَجَعَ بِحِسَابِهِ، إِذِ التَّوْفِيقُ غَيْرُ مُمْكِنٍ، وَالْمِائَةُ كَانَتْ بَدَلًا عَنْ كُلِّ الدَّارِ وَلَمْ تُسَلَّمْ فَتُقْسَمُ الْمِائَةُ، لِأَنَّ الْبَدَلَ يُقْسَمُ عَلَى أَجْزَاءِ الْمُبْدَلِ (وَدَلَّتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّ الصُّلْحَ عَنِ الْمَجْهُولِ عَلَى الْمَعْلُومِ جَائِزٌ، لِأَنَّ الْجَهَالَةَ فِيمَا يَسْقُطُ لَا تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ). (العناية: كتاب البيوع، باب الاستحقاق، ج٧ص ٤٩)

❶الهداية: كتاب البيوع، فصل في بيع الفضولي، ج٣ ص٩٣

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ فضولی کی بیع کی صورت میں اگر مالک اجازت دے دے تو ثمن مالک کا مملوک ہوگا اور یہ ثمن فضولی کے قبضہ میں امانت ہوگا، جیسے وکیل کے قبضہ میں امانت ہوتا ہے، کیونکہ یہاں مالک نے اجازت دے دی ہے اور جب مالک اجازت دے دے تو فضولی بمنزلہ وکیل کے ہوتا ہے اور وکیل کے قبضے میں مؤکل کا ثمن امانت ہوتا ہے، اور ہلاکت کی صورت میں جس طرح وکیل پر کوئی ضمان لازم نہیں ہوتا، اسی طرح فضولی پر بھی کوئی ضمان لازم نہیں ہوگا، مذکورہ بالا اصول کا خلاصہ یہ ہے کہ بعد میں اجازت دینا ایسا ہی ہے جیسا کہ ابتداء میں کسی کو وکیل بنایا گیا ہو۔ (1)

(1) (قوله وله الإجازة إذا كان المعقود عليه باقيا والمتعاقدان بحالهما) واعلم أن قيام الأربعة شرط للحوق الإجازة البائع والمشترى والمالك والمبيع فإن أجازه المالك مع قيام هذه الأربعة جاز وتكون الإجازة اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة ويكون البائع كالوكيل والثمن للمجيز إن كان قائما وإن هلك في يد البائع هلك أمانة. (الجوهرة النيرة: كتاب البيوع، باب خيار الرؤية، ج ١ ص ١٩٦)

(قَوْلُهُ وَلَهُ) أَيْ لِلْمَالِكِ (الْإِجَازَةُ) اعْلَمْ أَنَّ الْفُضُولِيَّ إمَّا أَنْ يَبِيعَ الْعَيْنَ بِثَمَنٍ دَيْنٍ كَالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ وَالْفُلُوسِ وَالْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ الْمَوْصُوفِ بِغَيْرِ عَيْنِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَبِيعَ بِثَمَنٍ عَيْنٍ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَلِلْمَالِكِ الْإِجَازَةُ إذَا كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ بَاقِيًا وَالْمُتَعَاقِدَانِ بِحَالِهِمَا، فَإِنْ أَجَازَ حَالَ قِيَامِ الْأَرْبَعَةِ جَازَ الْبَيْعُ لِمَا ذُكِرَ أَنَّ الْإِجَازَةَ تُصْرَفُ فِي الْعَقْدِ فَلَا بد مِنْ قِيَامِهِ وَذَلِكَ بِقِيَامِ الْعَاقِدَيْنِ وَالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَكَانَتْ الْإِجَازَةُ اللَّاحِقَةُ كَالْوَكَالَةِ السَّابِقَةِ فَيَكُونُ الْبَائِعُ بِمَنْزِلَةِ الْوَكِيلِ وَالثَّمَنُ مَمْلُوكٌ لِلْمَالِكِ أَمَانَةً فِي يَدِ الْفُضُولِيِّ. (العناية: كتاب البيوع، فصل في بيع الفضولي، ج ٧ ص ٥٤)

باب السلم

(۳۵) اَلْمَوْهُومُ فِيْ بَابِ السَّلَمِ كَالْمُتَحَقَّقِ. ❶

ترجمہ: بیع سلم کے باب میں موہوم متحقق کی طرح ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع سلم کے باب میں ثمن کے کھوٹے ہونے کا وہم ایسا ہے جیسا کہ حقیقت میں ثمن کھوٹے ہوں، یعنی جس طرح حقیقت میں ثمنِ زیوف بیع سلم کے جواز کے لئے مانع ہے، اسی طرح ثمن کے زیوف ہونے کا وہم بھی مانع ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ امام صاحب کے نزدیک بیع سلم سات شرائط کے بغیر جائز نہیں ہے، ان سات میں سے پانچ میں اتفاق ہے، البتہ امام صاحب کے نزدیک دو اور بھی ضروری ہیں، رأس المال کی مقدار معلوم ہو اور دوسری مسلم فیہ کے سپرد کرنے کی جگہ معلوم ہو۔ راس المال کی مقدار کا معلوم ہونا اس لیے ضروری ہے کہ بعض دفعہ کچھ دراہم کھوٹے نکل آتے ہیں اور مجلس عقد میں بدلے نہیں جاتے، اب اگر راس المال کی مقدار معلوم نہیں ہوگی تو معلوم نہیں ہو سکے گا کتنی مقدار ادا ہوئی ہے اور کتنی مقدار باقی ہے، راس المال میں بعض دراہم کا کھوٹا ہونا اگر چہ امر موہوم ہے، لیکن بیع سلم میں اسے متحقق کا درجہ دیا گیا ہے، قیاس کا اگر چہ تقاضا یہ ہے کہ بیع سلم جائز نہ ہو اس لیے کہ اس میں مبیع معدوم ہوتی ہے لیکن نصوص کی وجہ سے قیاس کو ترک کیا گیا ہے، چونکہ بیع سلم کا مدار رخصت پر ہے اور منافی کے باوجود اسے مشروع قرار دیا گیا ہے، اس لیے اس میں امر موہوم کو امر متحقق کا درجہ دیا گیا ہے۔ ❷

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب السلم، ج۳ ص ۱۰۰

❷ وَلَهُ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَجِدُ بَعْضَهَا زُيُوفًا وَقَدْ أَنْفَقَ الْبَعْضَ فَيَرُدُّهُ وَلَا يُسْتَبْدَلُ فِي الْمَجْلِسِ، وَفِي الْمِثْلِيَّاتِ يَنْقَسِمُ الْمُسْلَمُ فِيهِ عَلَى قَدْرِ

(۳۶) كُلُّ مَا أَمْكَنَ ضَبْطُ صِفَتِهِ وَمَعْرِفَةِ مِقْدَارِهِ جَازَ السَّلَمُ فِيهِ وَمَا لَا فَلَا. ❶

ترجمہ: ہر وہ چیز جس کی صفت کو منضبط کرنا اور اس کی مقدار معلوم کرنا ممکن ہو تو اس میں بیع سلم جائز ہے وگرنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ان تمام اشیاء میں بیع سلم جائز ہے جن کی صفت اور مقدار معلوم کرنا ممکن ہو اور ان میں تفاوت نہ ہو، جیسے ذوات الامثال اشیاء، اور جن کی صفت

رَأْسِ الْمَالِ فَيَنْتَقِضُ السَّلَمُ بِقَدْرِ مَا رُدَّ، وَلَا يُدْرَى قَدْرُ الْبَاقِي فَيُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ، وَالْمَوْهُومُ فِي هَذَا الْعَقْدِ كَالْمُتَحَقِّقِ لِشَرْعِيَّتِهِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ.
(الاختيار لتعليل المختار: كتاب البيوع، باب السلم، ج۲ ص۳۵)

(فلو لم يعلم قدره) وفي بعض النسخ فلو لم يعرف قدره، أي قدر رأس المال (لا يدرى في كم بقى) بعد إخراج الزيوف وإذا كان معلوما بوزن الزيوف، فيعلم في كم انتقص، وتحقيقه أن جهالة قدر رأس المال تستلزم جهالة المسلم فيه، لأن المسلم إليه يتفق رأس المال شيئا فشيئا وربما يجد بعض ذلك زيوفا، ولا يستبدل له في مجلس الرد فيبطل العقد بقدر ما رده. فإذا لم يكن مقدار قدر رأس المال معلوما لا يعلم في كم انتقص السلم، وفي كم بقي فجهالة المسلم فيه مفسدة بالاتفاق، فكذا ما يستلزمها، وهكذا إذا استحق بعض رأس المال ينفسخ العقد بقدره، فإن قيل: ذلك أمر موهوم لا معتبر به فيما بني على الرخص أجاب المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ عن ذلك بقوله (والموهوم في هذا العقد كالمتحقق لشرعه) أي لشرع السلم (مع المنافي) إذ القياس يخالفه. (البناية: كتاب البيوع، باب السلم، ج۸ ص۳۴۸، ۳۴۹)

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب السلم، ج۳ ص۱۰۶

اور مقدار معلوم کرنا ممکن نہ ہو تو ان میں بیع سلم جائز نہیں ہے، جیسے ذوات القیم اشیاء۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ جواہرات میں بیع سلم جائز نہیں ہے، اور کچی اینٹ اور پکی اینٹ میں بیع سلم جائز ہے، بشرطیکہ اینٹ کا سانچہ بیان کرے، جواہرات میں بیع سلم اس لئے جائز نہیں ہے کہ جواہرات میں تفاوت کی وجہ سے وصف اور مقدار کو معلوم کرنا ممکن نہیں ہے، اور ہر وہ چیز جس کی صفت اور مقدار کو معلوم کرنا ممکن نہ ہو تو اس میں بیع سلم جائز نہیں ہے، لہذا جواہرات میں بھی بیع سلم جائز نہ ہوگی، برخلاف اینٹوں کے، اگر ان کا سانچہ، سائز اور مقدار بیان کردی جائے تو ان میں عقد سلم درست ہے، کیونکہ بیانِ سانچہ کے بعد اینٹیں عددی متقارب ہو جاتی ہیں اور عددی متقارب میں بیع سلم درست ہے، اس لیے اینٹوں میں بھی بیع سلم درست ہے۔ ❶

(۳۷) اَلْمَعْدُوْمُ قَدْ یُعْتَبَرُ مَوْجُوْدًا حُکْمًا. ❷

ترجمہ: معدوم کو کبھی حکماً موجود مان لیا جاتا ہے۔

---

❶ (مَا أَمْكَنَ ضَبْطُ صِفَتِهِ وَمَعْرِفَةُ قَدْرِهِ صَحَّ السَّلَمُ فِيهِ) لِأَنَّهُ لَا يُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ...... (وَمَا لَا فَلَا) أَيْ وَمَا لَا يُمْكِنُ ضَبْطُ صِفَتِهِ وَمَعْرِفَةُ قَدْرِهِ لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ، لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ. (البحر الرائق: كتاب البيوع، باب السلم، ج٦ ص ١٦٩)

(وَكُلُّ مَا أَمْكَنَ ضَبْطُ صِفَتِهِ وَمَعْرِفَةُ مِقْدَارِهِ جَازَ السَّلَمُ فِيهِ) لِأَنَّهُ لَا يُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ. (وَمَا لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ وَلَا مَعْرِفَةُ مِقْدَارِهِ لَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ) لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ يُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ. (الجوهرة النيرة: كتاب البيوع، باب السلم، ج٨ ص ٢٢٠)

❷ الهداية: كتاب البيوع، باب السلم، ج٣ ص ١٠٦

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کبھی معدوم چیز کو حکماً موجود مان لیا جاتا ہے، یعنی اگر چہ حقیقتاً وہ چیز موجود نہیں ہے مگر حکماً اِسے موجود تصور کرلیا جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ استصناع عامۃ المشائخ کے یہاں بیع ہے اور استحساناً جائز ہے، استصناع کہتے ہیں کہ آرڈر پر کوئی چیز بنوانا، قیاس کا تقاضا یہ ہے کہ یہ جائز نہ ہو، اس لیے کہ اس میں مبیع معدوم ہوتی ہے اور معدوم شے کی بیع جائز نہیں ہے، لیکن تعامل امت کی وجہ سے یہ استحساناً جائز ہے، اس میں اگر چہ بیع حقیقتاً موجود نہیں ہوتی لیکن حکماً موجود ہوتی ہے، جیسے اگر مسلمان جانور ذبح کرتے ہوئے تسمیہ پڑھنا بھول جائے تو شرعاً اس کی معدوم تسمیہ کو حکماً موجود شمار کیا گیا ہے، اس طرح استصناع میں بھی معدوم چیز کو حکماً موجود کا درجہ دیا گیا ہے۔ ❶

---

❶ فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَيْعًا وَالْمَعْدُومُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَبِيعًا. أَجَابَ (بِأَنَّ الْمَعْدُومَ قَدْ يُعْتَبَرُ مَوْجُودًا حُكْمًا) كَالنَّاسِي لِلتَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ، فَإِنَّ التَّسْمِيَةَ جُعِلَتْ مَوْجُودَةً لِعُذْرِ النِّسْيَانِ، وَالطَّهَارَةِ لِلْمُسْتَحَاضَةِ جُعِلَتْ مَوْجُودَةً لِعُذْرِ جَوَازِ الصَّلَوَاتِ لِئَلَّا تَتَضَاعَفَ الْوَاجِبَاتُ، فَكَذَلِكَ الْمُسْتَصْنَعُ الْمَعْدُومُ جُعِلَ مَوْجُودًا حُكْمًا لِلتَّعَامُلِ. (العناية: كتاب البيوع، باب السلم، ج۷ ص۱۱۵)

(وإن استصنع شيئا من ذلك) أى من ما ذكر من الطست والقمقمة والخف (بغير أجل) أى بغير ذكر مدة فيه (جاز استحسانا للإجماع الثابت بالتعامل) فى هذه الأشياء...... (وفى القياس لا يجوز، لأنه بيع المعدوم)...... وجه الاستحسان هو ما ذكره بقوله: للإجماع الثابت بالتعامل، فإن الناس فى سائر الأعصار تعارفوا الاستصناع فيما فيه تعامل من غير نكير، والقياس يترك بمثله كدخول الحمام. (البناية: كتاب البيوع، باب السلم، ج۸ ص۳۷۳، ۳۷۴)

مسائل منثورة

(۳۸) اَلزِّيَادَةُ عَلَى الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا. ❶

ترجمہ: ہمارے یہاں ثمن اور مبیع پر زیادتی کرنا جائز ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ احناف کے نزدیک بیع میں ثمن اور مبیع پر اضافہ کرنا جائز ہے اور یہ اضافہ دینا لازم ہوگا، چاہے یہ اضافہ متعاقدین میں سے کوئی کرے یا کوئی ثالث آدمی کرے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع ایک چیز پندرہ سو (۱۵۰۰) درہم میں فروخت کرنا چاہ رہا ہے اور مشتری اسے ہزار (۱۰۰۰) میں لینا چاہتا ہے، اب تیسرا شخص بائع سے کہتا ہے کہ ہزار درہم مشتری سے لے لو اور بقیہ پانچ سو درہم کا میں ضامن ہوں تو یہ بیع درست ہے، اس لیے کہ ہمارے یہاں ثمن اور مبیع میں اضافہ کرنا درست ہے اور یہ زیادتی اصل عقد کے ساتھ لاحق ہوگی اور یوں کہا جائے گا کہ عقد اسی پر واقع ہوا ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب السلم، مسائل منثورة، ج۳ ص۱۰۸

❷ وَنَظِيرُهُ مَا قُلْنَا فِي الزِّيَادَةِ فِي الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ أَنَّهَا جَائِزَةٌ اسْتِحْسَانًا وَتَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ، لِأَنَّ بِالزِّيَادَةِ تَبَيَّنَ أَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ عَلَى الْمَزِيدِ عَلَيْهِ وَعَلَى الزِّيَادَةِ جَمِيعًا. (بدائع الصنائع: كتاب البيوع، فصل في شرائط البيع، ج۵ ص۲۰۶)

(قَوْلُهُ: وَمَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ بِعْ عَبْدَكَ مِنْ فُلَانٍ) صُورَتُهُ أَنْ يَطْلُبَ إِنْسَانٌ مِنْ آخَرَ شِرَاءَ عَبْدِهِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَهُوَ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ وَالْمُشْتَرِي لَا يَرْغَبُ فِيهِ إِلَّا بِأَلْفٍ فَيَجِيءُ آخَرُ وَيَقُولُ لِصَاحِبِ الْعَبْدِ بِعْ عَبْدَكَ هَذَا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ بِأَلْفٍ عَلَى أَنِّي ضَامِنٌ لَكَ خَمْسَمِائَةٍ مِنَ الثَّمَنِ سِوَى الْأَلْفِ فَهُوَ جَائِزٌ وَيَأْخُذُ

(۳۹) اَلْمُبَاحُ لِمَنْ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ. ❶

ترجمہ: مباح چیز اُس کی ہوگی جس نے پہلے حاصل کی ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیزیں مباح الاصل ہوں یعنی تمام لوگوں کے لئے وہ مباح ہوں تو وہ چیز آخذ کی ہوگی، اگر چہ وہ چیز کسی کی مملوکہ زمین سے حاصل کی ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایک شخص نے اپنی زمین میں کوئی کاشت کاری کی اور پھر کسی پرندے نے اس زمین میں بچے جن دیئے یا انڈے دے دیئے، یا کسی ہرن نے اس میں اپنا گھر بنالیا اور صاحبِ ارض نے ان چیزوں میں سے کسی بھی چیز کے لیے زمین کو تیار نہیں کیا تھا، تو اس صورت میں خاص صاحب ارض اس کا مالک نہیں ہوگا، بلکہ جو شخص بھی پہلے انہیں حاصل کرے گا وہی اس کا مالک ہوگا، اس لیے کہ ان میں سے ہر ایک چیز مباح ہے اور مباح چیز کے متعلق اصول یہ ہے کہ جو پہلے پکڑتا اور لیتا ہے وہی اس کا مالک ہوتا ہے۔ ❷

الْأَلْفَ مِنَ الْمُشْتَرِي وَخَمْسَمِائَةِ مِنَ الضَّامِنِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مِنَ الثَّمَنِ جَازَ الْبَيْعُ بِأَلْفٍ وَلَا شَيْءَ عَلَى الضَّامِنِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا ذَكَرَهُ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ الْمَارِّ (أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا وَتُلْتَحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ). (العناية: كتاب البيوع، باب السلم، مسائل منثورة، ج٧ص ١٢٢، ١٢٣)

❶ الهداية: كتاب البيوع، باب السلم، مسائل منثورة، ج٣ ص ١١٠

❷ (وَإِنْ أَفْرَخَ طَيْرٌ، أَوْ بَاضَ، أَوْ تَكَنَّسَ ظَبْيٌ فِي أَرْضِ رَجُلٍ، فَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ) لِأَنَّهُ مُبَاحٌ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ فَكَانَ، أَوْلَى بِهِ. (تبيين الحقائق: كتاب البيوع، باب السلم، باب المتفرقات، ج٤ ص ١٣٠)

قَالَ (وَإِذَا أَفْرَخَ طَيْرٌ فِي أَرْضِ رَجُلٍ إِلَخْ) إِذَا أَفْرَخَ طَيْرٌ فِي أَرْضِ رَجُلٍ وَلَمْ يُعِدَّهَا لِذَلِكَ لَمْ يَمْلِكْهُ (فَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ، وَكَذَا إِذَا بَاضَ فِيهَا أَوْ تَكَنَّسَ فِيهَا ظَبْيٌ)......

کتاب الصرف

(۴۰) اَلْمُقَابَلَةُ الْمُطْلَقَةُ تَحْتَمِلُ مُقَابَلَةَ الْفَرْدِ بِالْفَرْدِ. ❶

ترجمہ: مقابلہ مطلقہ مقابلہ فرد بالفرد کا احتمال رکھتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب بائع مشتری بیع میں مطلق تقابل کریں، تو اس میں یہ بھی احتمال ہے کہ مجموعہ کا مجموعے کے ساتھ تقابل ہو، اسی طرح یہ بھی احتمال ہوتا ہے کہ فرد کا فرد کے ساتھ تقابل ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے دو درہم اور ایک دینار کو دو دینار اور ایک درہم کے عوض فروخت کر دیا تو یہ بیع جائز ہے، اور عوضین میں سے ہر ایک عوض کو خلافِ جنس کی طرف پھیرا جائے گا، کیونکہ مذکورہ صورت میں بائع مشتری نے مطلق تقابل کیا ہے اور مطلق تقابل فرد کو فرد کے تقابل کا بھی احتمال رکھتا ہے اور مجموعے کو مجموعے کے ساتھ تقابل کا بھی احتمال رکھتا ہے، اب یہاں فرد کا فرد کے ساتھ خلافِ جنس میں تقابل ہوگا، اب دو درہم دو دینار کے عوض اور ایک دینار ایک درہم کے عوض ہو جائے گا، اور چونکہ خلافِ جنس کی صورت میں زیادتی جائز ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی زیادتی جائز ہوگی اور یہ بیع درست ہوگی، امام شافعی اور امام زفر رحمہما اللہ کے نزدیک یہ بیع جائز نہیں ہے، جبکہ احناف کے ہاں یہ مطلق عقد ہے، لہذا عوضین میں سے ہر ایک کو اس کے خلافِ جنس کی طرف پھریں گے یعنی دو دینار کو دو درہم کے عوض اور ایک دینار کو ایک درہم کے عوض، تو اب اس میں کمی زیادتی درست ہوگی، صورت مسئلہ میں جو دو درہم اور ایک دینار

(لِأَنَّهُ مُبَاحٌ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ) فَيَمْلِكُهُ. (العناية: كتاب البيوع، باب السلم، مسائل منثورة، ج۷ص ۱۳۱)

❶ الهداية: كتاب الصرف، ج۳ ص ۱۱۴

کا دو دینار اور ایک درہم کے ساتھ مقابلہ کیا گیا ہے وہ مقابلہ مطلق ہے، اس میں یہ بھی احتمال ہے کہ مجموعے کو مجموعے کے ساتھ تقابل کریں اور یہ بھی احتمال ہے کہ فرد کو فرد کے ساتھ تقابل کریں، اب احناف نے فرد کا فرد کے ساتھ خلافِ جنس میں تقابل کیا تا کہ عاقدین کا تصرف درست ہو جائے، تو گویا یہاں مقابلہ مطلقہ سے مراد مقابلہ فرد بالفرد متعین ہے اور دیگر احتمال باطل ہیں۔ ❶

(۴۱) اَلْفَسْخُ قَدْ يَثْبُتُ بِطَرِيْقِ الْاِقْتِضَاءِ. ❷

ترجمہ: فسخ کبھی بطریق اقتضاء ثابت ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کبھی عقد اقتضاء النص کے طریق پر ضمناً فسخ ہو جاتا ہے صراحتاً فسخ کی ضرورت نہیں ہوتی، دوسرے عقد کی درستگی کے لیے پہلے عقد کا فسخ ضروری ہوتا ہے، اس لیے اس کا فسخ ہونا اقتضاءً ثابت ہوتا ہے۔

---

❶ (وَمَنْ بَاعَ دِرْهَمَيْنِ وَدِينَارًا بِدِرْهَمٍ وَدِينَارَيْنِ جَازَ الْبَيْعُ إلَخ) رَجُلٌ بَاعَ دِرْهَمَيْنِ وَدِينَارًا بِدِرْهَمٍ وَدِينَارَيْنِ جَازَ الْبَيْعُ وَجُعِلَ كُلُّ جِنْسٍ بِخِلَافِهِ، وَقَالَ زُفَرُ وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: لَا يَجُوزُ، وَعَلَى هَذَا إذَا بَاعَ كُرَّ شَعِيرٍ وَكُرَّ حِنْطَةٍ بِكُرَّيْ شَعِيرٍ وَكُرَّيْ حِنْطَةٍ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَمْوَالَ الرِّبَوِيَّةَ الْمُخْتَلِفَةَ الْجِنْسِ إذَا اشْتَمَلَ عَلَيْهَا الصَّفْقَةُ، وَكَانَ فِي صَرْفِ الْجِنْسِ إلَى الْجِنْسِ فَسَادُ الْمُبَادَلَةِ يَصْرِفُ كُلُّ جِنْسٍ مِنْهَا إلَى خِلَافِ جِنْسِهَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الثَّلَاثَةِ تَصْحِيحًا لِلْعَقْدِ. (العناية: كتاب الصرف، ج۷ ص۱۴۴)

(قال) أی القدوری رَحِمَهُ اللّٰهُ (ومن باع درهمين ودينارا بدرهم ودينارين جاز البيع وجعل كل جنس منهما بخلافه) تصحيحا للعقد، وكذا على هذا إذا باع كر حنطة وكر شعير بكری حنطة وكری شعير. (البناية: كتاب الصرف، ج۸ص۴۰۳)

❷ الهداية: كتاب البيوع، كتاب الصرف، ج۳ ص۱۱۵

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے ایک ہزار کے عوض کوئی چیز فروخت کی، ابھی تک ثمن پر قبض نہیں ہوا تھا کہ بائع نے کہا کہ میں پندرہ سو میں فروخت کرتا ہوں تو یہ جائز ہے، کیونکہ جب بائع نے دوبارہ پندرہ سو کے عوض مبیع کو فروخت کیا تو اس دوسرے عقد سے پہلا والا عقد جو ہزار پر ہوا تھا اقتضاءً فسخ ہو جائے گا، کیونکہ ایسا نہیں ہوسکتا کہ ایک ہی عقد ہزار پر بھی ہو اور پندرہ سو پر بھی، لہٰذا دوسرا عقد پہلے عقد کے فسخ کو متضمن ہوگا، جب پہلا عقد فسخ ہوا تو دوسرا عقد درست ہو جائے گا۔

یہاں عقدِ اول کا فسخ ہونا ضروری ہے ورنہ دوسرا عقد نہیں ہوگا، تو معلوم ہوا کہ کبھی عقد اقتضاءً فسخ ہو جاتا ہے، اب اگر بائع نے پہلے ہزار روپے پر قبضہ کر لیا تھا تو اسے واپس لوٹانے کی ضرورت نہیں ہے، بلکہ مشتری مزید پانچ سو دے گا تو عقد درست ہو جائے گا۔ ❶

كتاب الكفالة

(۴۲) اَلتُّهمَةُ تَثبَتُ بِأَحَدِ شَطْرَيِ الشَّهَادَةِ إِمَّا الْعَدَدِ أَوِ الْعَدَالَةِ. ❷

---

❶ كَمَا لَوْ تَبَايَعَا بِأَلْفٍ ثُمَّ جَدَّدَاهُ بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ فَإِنَّ الْبَيْعَ الْأَوَّلَ يَنْفَسِخُ ضَرُورَةَ ثُبُوتِ الثَّانِي اقْتِضَاءً. (تبيين الحقائق: كتاب الصرف، ج۴ ص ۱۴۰)

(والفسخ قد يثبت بطريق الاقتضاء) هذا جواب أيضا عما يقال: إن العقد لو فسخ للمقاصة وجب قبض الدينار عل البائع بحكم الإقالة، لأن للإقالة حكم الصرف، وتقرير الجواب: أن الفسخ ضمني يثبت فى ضمن المقاصة بطريق الاقتضاء، فجاز أن لا يثبت بعد هذا حكم البيع (كما إذا تبايعا بألف) يعنى عقدا بألف درهم (ثم بألف وخمسمائة) أى ثم تبايعا، فإن العقد الأول ينفسخ ضرورة بثبوت الثاني. (البناية: كتاب الصرف، ج۸ص۴۰۸)

❷ الهداية: كتاب الكفالة، ج۳ ص ۱۲۲

ترجمہ: تہمت شہادت کے دو جزوں میں سے ایک سے ثابت ہو جاتی ہے خواہ وہ عدد ہو یا عدالت۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی پر تہمت اور الزام ثابت کرنے کے لئے شہادت کے دو جزوں یعنی عدد یا عدالت میں سے ایک جزء کافی ہے یعنی یا تو گواہ دو ہوں یا پھر ایک ہو لیکن عادل ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ حدود اور قصاص میں کفیل کو اس وقت تک قید نہیں کیا جائے گا جب تک دو مستور الحال شخص یا ایک عادل شخص جس کو قاضی جانتا ہو گواہی نہ دے، کیونکہ کفیل کو قید کرنا تہمت کی وجہ سے ہے اور تہمت شہادت کے دو اجزاء میں سے ایک جزء سے ثابت ہوتی ہے، لہذا اگر دو مستور الحال گواہ گواہی دے دیں یا ایک عادل مرد گواہی دیدے تو اس سے حبس ثابت ہو جائے گا، اس لیے کہ یہ حبس تہمت کی وجہ سے ہے اور تہمت ان جرائم میں سے جو شہادت کے دونوں جزوں سے ثابت ہو جاتی ہے۔ برخلاف اس کے جس کا تعلق اموال سے ہو، اس میں جب تک شہادتِ کاملہ نہ ہو اس وقت تک اس کا ثبوت نہیں ہوگا، اس کے لیے شہادت کاملہ یعنی دو عادل گواہوں کی گواہی ضروری ہے، یہ شہادتِ ناقصہ سے ثابت نہیں ہوتا، اموال کے مقدمہ میں حبس سب سے آخری سزا ہے اس لیے اس کا ثبوت شہادتِ کاملہ سے ہوگا۔ ❶

---

❶ (فَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (مَسْتُورَانِ) أَيْ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَسَادُهُمَا (فِي حَدٍّ أَوْ قَوَدٍ حُبِسَ وَكَذَا) يُحْبَسُ (إِنْ شَهِدَ عَدْلٌ وَاحِدٌ) يَعْرِفُهُ الْقَاضِي بِالْعَدَالَةِ لِأَنَّ الْحَبْسَ هُنَا لِلتُّهْمَةِ وَالتُّهْمَةُ تَثْبُتُ بِإِحْدَى شَطْرَيِ الشَّهَادَةِ، وَهُوَ الْعَدَدُ فِي الْمَسْتُورِ أَوِ الْعَدَالَةُ فِي الْوَاحِدِ، بِخِلَافِ الْحَبْسِ فِي الْأَمْوَالِ لِأَنَّهُ غَايَةُ عُقُوبَةٍ فِيهَا فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحُجَّةٍ كَامِلَةٍ. (مجمع الأنهر: كتاب الكفالة، ج۲ ص ۱۲۹)

قَالَ (وَلَا يُحْبَسُ فِيهَا حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ إِلَخْ) لَا يَحْبِسُ الْحَاكِمُ فِي الْحُدُودِ

(۴۳) إِنَّ مَبْنَى الْكَفَالَةِ عَلَى التَّوَسُّعِ. ❶

ترجمہ: کفالت کی بنیاد کشادگی پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کفالت کی بنیاد وسعت اور کشادگی پر ہے، لہذا اس میں معمولی جہالت برداشت کی جاتی ہے، مثلاً مکفول بہ کا مجہول ہونا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ کفالت بالمال جائز ہے چاہے مکفول بہ (یعنی مال) معلوم ہو یا مجہول ہو، کیونکہ کفالت کی بنیاد وسعت اور کشادگی پر ہے اور جس چیز کی بنیاد وسعت پر ہو اس میں تھوڑی بہت جہالت چل سکتی ہے، پس اگر کفالت بالمال میں مکفول بہ معلوم ہو، مثلاً کوئی کہے کہ میں فلاں کی طرف سے ایک ہزار کا کفیل ہوں، یا اگر مجہول ہو، مثلاً میں فلاں کی طرف سے مال کا کفیل ہوں، تو ان دونوں صورتوں میں یہ کفالت درست ہے، اس وجہ سے کہ کفالہ ابتداء تبرع اور احسان ہے اور احسان وتبرع کا دروازہ ہمہ وقت کھلا رہتا ہے، نیز اس میں معمولی جہالت برداشت کی جاتی ہے، مکفول بہ کی جہالت بہت زیادہ فاحش نہیں ہوتی اور اشارہ، کنایہ اور قرینہ سے اس کی شناخت ہوسکتی ہے۔ نیز جب کفیل نے کہا میں اس کا ضامن ہوں تو مکفول بہ معلوم ہو یا مجہول اس کی ادائیگی اس پر لازم ہوگی، یہ مفضی الی النزاع نہیں ہے، برخلاف بیع کے کہ اس میں معمولی جہالت بھی مفضی الی النزاع ہے، اس لیے کہ بیع کی بنیاد تنگی پر ہے، اس لیے اس

مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ فِيهِمَا: أَيْ فِي حَدِّ الْقَذْفِ وَالْقِصَاصِ حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ مَسْتُورَانِ أَوْ شَاهِدٌ عَدْلٌ يَعْرِفُهُ: أَيْ يَعْرِفُ الْحَاكِمُ كَوْنَهُ عَدْلًا، لِأَنَّ الْحَبْسَ هَاهُنَا لِلتُّهْمَةِ: أَيْ لِتُهْمَةِ الْفَسَادِ لَا لِإِثْبَاتِ الْمُدَّعَى، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى حُجَّةٍ كَامِلَةٍ وَالتُّهْمَةُ تَثْبُتُ بِأَحَدِ شَطْرَيِ الشَّهَادَةِ إِمَّا الْعَدَدُ أَوِ الْعَدَالَةُ. (العناية: كتاب الكفالة، ج۷ ص۱۷۸، ۱۷۹)

❶ الهداية: كتاب الكفالة، ج۳ ص ۱۲۲

میں جہالت مفضی الی المنازعہ ہے جو بیع کو فاسد کر دے گی۔ ❶

(۴۴) اَلْكَفَالَةُ يَصِحُّ تَعْلِيقُهَا بِشَرْطٍ مُلَائِمٍ لَهَا. ❷

ترجمہ: کفالت کو ایسی شرط پر معلق کرنا درست ہے جو اس کے مناسب ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شرط عقدِ کفالت کے مناسب ہو یعنی عقد کفالہ اس کا تقاضا کرتا ہو تو ایسی شرط کے ساتھ اُسے معلق کرنا درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ کفالہ کو اسی شرط پر معلق کرنا صحیح ہے جو شرط اس کے مناسب ہو، مثلاً کفیل کہے کہ اگر مکفول عنہ اس شہر سے غائب ہو جائے تو تم فکر نہ کرو میں تمہارا حق دوں گا، یہ شرط کفالہ کے مناسب ہے اس لیے درست ہے، اور اگر ایسی شرط لگائی جو کفالہ کے مناسب نہیں ہے، مثلاً کوئی یوں کہے کہ اگر آندھی چلے گی تو میں اس

❶ لِأَنَّ مَا جُعِلَ شَرْطًا فِي الْبَيْعِ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُضَايَقَةِ، فَالْجَهَالَةُ فِيهَا وَإِنْ قَلَّتْ تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَى الْآجَالِ الْمُتَقَارِبَةِ، وَجَازَتِ الْكَفَالَةُ إِلَيْهَا، لِأَنَّ مَبْنَى الْكَفَالَةِ عَلَى الْمُسَامَحَةِ، فَإِنَّ الْمَكْفُولَ لَهُ لَا يُضَيِّقُ الْأَمْرَ عَلَى الْكَفِيلِ عَادَةً، لِأَنَّ لَهُ سَبِيلَ الْوُصُولِ إِلَى الدَّيْنِ مِنْ جِهَةِ الْأَصِيلِ فَالتَّأْجِيلُ إِلَيْهَا لَا يُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّ الْجَهَالَةَ فِي بَابِ الْبَيْعِ مُفْضِيَةٌ إِلَى الْمُنَازَعَةِ فَكَانَتْ مُفْسِدَةً لِلْبَيْعِ. (بدائع الصنائع: كتاب البيوع، فصل في شرائط صحة البيوع، ج۵ ص ۱۷۹)

قَوْلُهُ (وَأَمَّا الْكَفَالَةُ بِالْمَالِ فَجَائِزَةٌ مَعْلُومًا كَانَ الْمَالُ الْمَكْفُولُ بِهِ أَوْ مَجْهُولًا إِذَا كَانَ دَيْنًا صَحِيحًا مِثْلُ أَنْ يَقُولَ تَكَفَّلْتُ عَنْهُ بِأَلْفٍ أَوْ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ أَوْ بِمَا يُدْرِكُكَ مِنْ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَيْعِ)، لِأَنَّ مَبْنَى الْكَفَالَةِ عَلَى التَّوَسُّعِ فَيَحْتَمِلُ الْجَهَالَةَ. (الجوهرة النيرة: كتاب الكفالة، ح ا ص ۳۱۲)

❷ الهداية: كتاب الكفالة، ج۳ ص ۱۲۳

چیز کا کفیل ہوں، یا اگر بارش برسے گی تو میں اس کا کفیل ہوں گا، اب یہ شروط مناسب نہیں ہیں اور کفالہ کے ساتھ ان کا کوئی تعلق نہیں ہے، اس لیے ان شرائط کا کوئی اعتبار نہیں ہوگا۔ ❶

(۴۵) **كُلُّ مَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوْطِ الْفَاسِدَةِ.** ❷

ترجمہ: ہر ایسا عقد جس کو شرط کے ساتھ معلق کرنا صحیح ہو تو وہ شروطِ فاسدہ سے باطل نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر وہ عقد جس کو شرط پر معلق کرنا درست ہو، اب اگر اس کو شرطِ فاسد کے ساتھ معلق کیا گیا تو وہ عقد باطل نہیں ہوگا بلکہ وہ شرط باطل ہوگی اور عقد درست ہوگا، جیسے طلاق اور عتاق میں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کفیل نے کفالت کو غیر مناسب شرط کے ساتھ معلق کردیا، مثلاً یہ کہا کہ ''إِنْ هَبَّتِ الرِّيْحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ فَأَنَا

---

❶ الكفالة على نوعين كفالة بالنفس و كفالة بالمال و كلا النوعين جائز عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى الكفالة بالنفس باطلة ثم الكفالة على وجهين منجزة و معلقة فالمنجزة جائزة والمعلقة كذلك إن كانت معلقة بشرط متعارف ولا تصح بشرط غير متعارف بخلاف الوكالة فإنها يصح تعليقها بشرط متعارف وبشرط غير متعارف. (فتاوى قاضي خان: كتاب الكفالة والحوالة، ج۳ ص۲۶)

(ثم الأصل) فِي هذا الباب (أنه يصح تعليقها) أى تعليق عقد الكفالة (بشرط ملائم لها) لمقتضى العقد (مثل أن يكون شرطا لوجوب الحق كقوله: إذا استحق المبيع) فأنا ضامن لذلك (أو لإمكان الاستيفاء مثل قوله: إذا قدم زيد وهو مكفول عنه أو لتعذر الاستيفاء مثل قوله: إذا غاب عن البلدة) أى إذا غاب المكفول عنه عن البلدة فأنا ضامن لك بما عليه. (البناية: كتاب الكفالة، ج۸ ص۴۳۹)

❷ الهداية: كتاب الكفالة، ج۳ ص۱۲۴

ضَـــامِنٌ ''(اگر ہوا چلے یا بارش ہو تو میں ضامن ہوں) تو کفالت درست ہوگی اور یہ شرط باطل ہو جائے گی، کیونکہ کفالت کو شرط کے ساتھ معلق کرنا درست ہے، اور ہر وہ عقد جس کو شرط کے ساتھ معلق کرنا درست ہو وہ شرطِ فاسد سے فاسد نہیں ہوتا، اب کفالہ تو درست ہے لیکن میعاد باطل ہے، کفالہ اس لیے درست ہے کہ جب کفالہ کو شرط پر معلق کرنا صحیح ہے تو جو شرائط ان کے مناسب ہیں ان پر معلق کرنا صحیح ہے اور کفالہ بھی درست ہے، اور جو شرائط ان کے مناسب نہیں ہیں تو ان پر تعلیق صحیح نہیں ہوگی مگر کفالہ درست ہوگا، کیونکہ کفالہ شروطِ فاسدہ اور شروطِ غیر مناسبہ سے باطل نہیں ہوتا، جیسے طلاق اور عتاق وغیرہ میں، اگر کوئی ان میں شرطِ مجہول لگائے کہ ''أَعْتَقْتُ عَبْدِيْ، أَوْ قَالَ: طَلَّقْتُ اِمْرَأَتِي إِلَى قُدُوْمِ الْحَاجِّ أَوِ الْحَصَادِ ''(میرا غلام آزاد ہے، یا میری بیوی کو طلاق ہے جب حجاج کرام آئیں، یا کھیتی کٹنے کا وقت ہو۔)

چونکہ قدومِ حجاج اور حصاد کی شرط مجہول ہے، اس لیے یہ شرط باطل ہوگی اور عتاق اور طلاق فی الحال واقع ہو جائیں گی، اسی طرح کفالہ کی شرط باطل ہو جائے گی اور کفیل پر مالِ کفالہ فی الحال واجب ہوگا۔ ❶

---

❶ فَأَمَّا مَا لَا يَصِحُّ بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ إِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ وَكَذَا إِذَا جَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَجَلًا إِلَّا أَنَّهُ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًّا، لِأَنَّ الْكَفَالَةَ لَمَّا صَحَّ تَعْلِيقُهَا بِالشَّرْطِ لَمْ تَبْطُلْ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ.

(البحر الرائق: كتاب الكفالة، ج٦ ص ٢٤١)

(فأما لا يصح التعليق بمجرد الشرط) يعنى غير ملائم (كقوله إن هبت الريح) فأنا كفيل لك بما عليه (أو جاء المطر) أى إن جاء المطر فأنا كفيل (وكذا) أى وكذا لا يصح (إذا جعل واحدا منهما آجلا) يعنى إذا جعل هبوب الريح أو مجيء المطر آجلا لكفالة يبطل الأجل (إلا أنه تصح الكفالة ويجب المال

(۴۶) اَلثَّابِتُ بِالْبَیِّنَۃِ کَالثَّابِتِ مُعَایَنَۃً. ❶

ترجمہ: گواہوں کے ذریعے ثابت ہونے والی چیز مشاہدہ سے ثابت ہونے والی چیز کی طرح ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ گواہوں کے ذریعے جو چیز ثابت ہو جائے یہ ایسی ہے جیسے آنکھوں سے دیکھا ہو۔ جو چیز بالمشاہدہ ثابت ہو اس کا جو حکم ہوگا وہی حکم اس کا بھی ہوگا جو بینہ سے ثابت ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کفیل نے یہ کہا ''تَکَفَّلْتُ بِمَالِکَ عَلَیْہِ'' (کہ آپ کا اس کے ذمہ میں جو کچھ ہے میں اس کا ضامن ہوں) پھر مکفول لہ نے گواہ قائم کئے تو اب کفیل مکفول لہ کے لئے ایک ہزار کا ضامن ہوگا، کیونکہ مکفول لہ نے ایک ہزار گواہوں سے ثابت کیا ہے اور جو چیز گواہوں کے ذریعہ ثابت ہو وہ ایسی ہے جیسے بالمعائنہ ثابت ہو، اگر کفیل مشاہدہ کر لیتا کہ مکفول عنہ کے ذمے مکفول لہ کے ایک ہزار ہیں تو کفیل پر اس کی ادائیگی لازم ہوتی، اسی طرح جب مکفول لہ نے گواہوں سے ہزار ثابت کیا تو بھی کفیل پر اس کی ادائیگی لازم ہوگی، اس لیے کہ اصول یہ ہے کہ جو چیز گواہوں سے ثابت ہو وہ مشاہدہ سے ثابت شدہ چیز کی طرح ہوتی ہے۔ ❷

حالا، لأن الكفالة لما صح تعليقها بالشروط لا تبطل بالشروط الفاسدة).

(البناية: كتاب الكفالة، ج۸ص ۴۳۹)

❶ الهداية: كتاب الكفالة، ج۳ ص ۱۲۴

❷ (فَإِنْ قَالَ تَكَفَّلْت بِمَا لَكَ عَلَيْهِ فَقَامَتْ الْبَيِّنَةُ بِأَلْفٍ ضَمِنَهُ الْكَفِيلُ، لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ مُعَايَنَةً) وَلَوْ عَايَنَ مَا عَلَيْهِ وَكَفَلَ عَنْهُ لَزِمَهُ مَا عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ إذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ فَصَحَّ الضَّمَانُ بِهِ. (العناية: كتاب الكفالة، ج۳ ص ۱۲۴)

قَالَ: (فَإِنْ قَالَ: تَكَفَّلْتُ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِشَيْءٍ لَزِمَهُ) لِأَنَّ الثَّابِتَ

(۴۷) بَرَاءَ ةُ الْأَصِيْلِ تُوْجِبُ بَرَاءَ ةَ الْكَفِيْلِ. ❶

ترجمہ: اصیل کی براءت کفیل کی براءت کو ثابت کرتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اصیل یعنی مکفول عنہ جب بری ہو جائے تو کفیل بھی بری ہو جائے گا، کیونکہ اصل تو مکفول عنہ ہے کفیل تو تبع اور نائب ہے، جب اصل بری ہو گیا تو وکیل خود بخود بری ہو جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مکفول لہ نے مکفول عنہ کو بری کر دیا، یا اپنا دین وصول کر لیا تو کفیل کفالت سے بری ہو جائے گا، کیونکہ اصیل کی براءت کفیل کی براءت کو ثابت کرتی ہے۔ کیونکہ دین تو در حقیقت مکفول عنہ پر واجب ہے، کفیل پر دین واجب نہیں ہے، جس پر قرضہ ہے جب وہ بری ہو جائے گا تو کفیل تو بطریق اولی بری ہو جائے گا۔ ❷

(۴۸) اَلْعُقُوْبَةُ لَا تَجْرِيْ فِيْهَا النِّيَابَةُ. ❸

ترجمہ: عقوبت میں نیابت جاری نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عقوبات یعنی سزاؤں میں نیابت اور قائم

بِالْبَيِّنَةِ كَالْمُعَايَنِ حُكْمًا (وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْكَفِيلِ) لِأَنَّهُ يُنْكِرُ الزِّيَادَةَ. (الاختيار لتعليل المختار: كتاب الكفالة، ج۲ ص ۱۷۱)

❶ الهداية: كتاب الكفالة، ج۳ ص ۱۲۵

❷ وَمَتَى بَرِئَ الْأَصِيلُ بَرِئَ الْكَفِيلُ لِأَنَّ بَرَاءَ ةَ الْأَصِيلِ تُوجِبُ بَرَاءَ ةَ الْكَفِيلِ. (بدائع الصنائع: كتاب الكفالة، ج٦ ص ۱۳)

قَالَ الْخُجَنْدِيُّ بَرَاءَ ةُ الْأَصِيلِ تُوجِبُ بَرَاءَ ةَ الْكَفِيلِ وَبَرَاءَ ةُ الْكَفِيلِ لَا تُوجِبُ بَرَاءَ ةَ الْأَصِيلِ. (الجوهرة النيرة: كتاب الكفالة، ج ۱ ص ۳۱۴)

❸ الهداية: كتاب الكفالة، ج۳ ص ۱۲٦

مقامی نہیں چلتی یعنی ایسا نہیں ہوسکتا کہ مجرم ایک ہو اور سزاء دوسرے کو دی جائے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ہر وہ حق جس کا کفیل سے وصول کرنا ممکن نہ ہو تو کفالت جائز نہیں ہے، جیسے حدود اور قصاص، کیونکہ کفیل پر حد جاری نہیں کر سکتے اور نہ قصاص لے سکتے ہیں، اس لیے کہ حدود اور قصاص از قبیل عقوبات ہیں اور عقوبات میں نیابت نہیں ہوتی، جب نیابت نہیں چلتی تو کفیل سے حدود اور قصاص کا استیفاء ناممکن ہے، لہذا کفالت بھی ایسے حقوق میں درست نہ ہوگی۔ مثلاً اگر کسی شخص نے زنا یا چوری کی اور اس پر حد کا حکم جاری ہوا، اب اگر کوئی شخص اس کی جگہ اس بات کا کفیل بنے کہ اگر فلاں نے حد یا قصاص سے منع کیا تو میں اس کا کفیل ہوں، تو یہ کفالت درست نہیں، اس لیے کہ کفیل پر حد یا قصاص کو واجب کرنا متعذر اور دشوار ہے، کفیل پر حد نہ اصالتاً جاری ہوسکتی ہے اور نہ نیابتاً، اصالتاً اس لیے جاری نہیں ہوسکتی ہے کہ کفیل مجرم نہیں ہے، اور جو مجرم نہ ہو اس پر حد جاری کرنا خلاف شرع ہے، اور نہ نیابتاً اس لیے کہ حد کے قیام کا مقصد مجرم کو جرم سے روکنا ہے، جب کفیل مجرم ہی نہیں ہے تو بھلا اس پر سزا کا نفاذ کیسے ہوگا؟ ❶

(۴۹) اَلْكَفَالَةُ بِالْأَعْيَانِ الْمَضْمُوْنَةِ بِغَيْرِهَا لَا تَصِحُّ. ❷

ترجمہ: اعیانِ مضمونہ بغیرہا کی کفالت درست نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو اعیان مضمون بغیرہا ہیں یعنی ہلاکت کی

---

❶ (لأن العقوبة لا تجرى فيها النيابة) لعدم حصول المقصود لأن المقصود الزجر وهو لا يتحقق بالنائب. (البناية: كتاب الكفالة، ج٨ ص ۴۴۹)

قَوْلُهُ (وَكُلُّ حَقٍّ لَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الْكَفِيلِ لَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِهِ كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ) مَعْنَاهُ بِنَفْسِ الْحَدِّ لَا بِنَفْسِ مَنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ، لِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ إِيجَابُهُ عَلَيْهِ إِذِ الْعُقُوبَةُ لَا تَجْزِي فِيهَا النِّيَابَةُ. (الجوهرة النيرة: كتاب الكفالة، ج١ ص ٣١۴)

❷ الهداية: كتاب الكفالة، ج٣ ص ١٢٦

صورت میں ان کا ضمان آتا ہے مگر مثل کے ساتھ نہیں بلکہ غیر سے ضمان ادا کرنا ہوتا ہے تو ایسی اشیاء کی کفالت درست نہیں ہے، کیونکہ ایسی اشیاء جو مضمون بغیر ہا ہوں ان کا استیفاء کفیل سے ممکن نہیں ہے، جیسے مبیع وغیرہ۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مضمون بعینہ کا کفالہ درست ہے اور مضمون لغیرہ کا کفالہ درست نہیں ہے، مضمون لعینہ یعنی جو بذاتِ خود مضمون ہوں، جیسے بیع فاسد کی صورت میں مشتری جس مبیع پر قبضہ کرتا ہے وہ مبیع مضمون بنفسہ ہے، اس طرح جس پر خریدنے کی نیت سے قبضہ کیا گیا ہو وہ بھی مضمون بنفسہ ہے اور غاصب کے قبضے میں شے مغصوب بھی مضمون بنفسہ ہوتی ہے، اس لیے احناف کے ہاں ان تمام کا کفالہ درست ہے۔ مضمون لغیرہ کی مثال مبیع اور شے مرہون ہے، مبیع اپنے علاوہ ایک دوسری چیز یعنی ثمن کے عوض مضمون ہوتی ہے اور شے مرہون بھی اپنے غیر یعنی دین کے عوض مضمون ہوتی ہے، اس لیے ان کا کفالہ درست نہیں ہے۔ اس طرح امانت اور عاریت پر لیے ہوئے مال میں بھی کفالت درست نہیں ہے، اس لیے کہ امانتیں اگر اصیل کے پاس بغیر تعدی کے ہلاک ہو جائیں تو ان پر ضمان نہیں ہے، جب اصیل پر ضمان نہیں ہے تو بھلا کفیل پر کیسے ضمان ہوگا؟ البتہ مضمون لعینہ میں اصیل پر ضمان ہوتا ہے تو کفیل پر بھی ضمان درست ہوگا۔ ❶

---

❶ (وَمَبِيعٍ وَمَرْهُونٍ وَأَمَانَةٍ) أَيْ وَبَطَلَتِ الْكَفَالَةُ بِالْمَبِيعِ وَالْمَرْهُونِ أَمَّا الْكَفَالَةُ بِالْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي فَلِأَنَّ الْمَبِيعَ مَضْمُونٌ بِغَيْرِهِ وَهُوَ الثَّمَنُ وَالْكَفَالَةُ بِالْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ وَإِنْ كَانَتْ تَصِحُّ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لَكِنْ إِنَّمَا تَصِحُّ بِالْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ بِنَفْسِهَا كَالْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا وَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ أَوْ الْمَغْصُوبِ لَا بِمَا كَانَ مَضْمُونًا بِغَيْرِهِ كَالْمَبِيعِ وَالْمَرْهُونِ، لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ يَكُونَ الْمَكْفُولُ مَضْمُونًا عَلَى الْأَصِيلِ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ إِلَّا بِدَفْعِهِ أَوْ دَفْعِ مِثْلِهِ وَالْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ عَلَى الْبَائِعِ حَتَّى لَوْ هَلَكَ لَا

باب كفالة الرجلين

(۵۰) إِبْرَاءُ الْكَفِيْلِ لَا يُوْجِبُ بَرَاءَ ةَ الْأَصِيْلِ. ❶

ترجمہ: کفیل کی براءت اصیل کی براءت کو ثابت نہیں کرتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مکفول لہ کفیل کو بری کر دے تو مکفول عنہ دین سے بری نہیں ہوگا، کیونکہ کفیل کو تو مکفول لہ نے صرف مطالبہ سے بری کیا ہے دین سے نہیں اور دین تو مکفول عنہ کے ذمہ میں ہے، لہذا مکفول عنہ بری نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مکفول عنہ کی طرف سے دو آدمی کفیل بن گئے اور پھر رب المال یعنی مکفول لہ نے ایک کو بری کر دیا اب اس دوسرے کفیل سے پورے دین کا مطالبہ کر سکتا ہے، کیونکہ رب المال کے ایک کفیل کو بری کرنے سے نہ تو اصیل بری ہوتا ہے اور نہ ہی دوسرا کفیل، بلکہ اصیل اور دوسرا کفیل دونوں اپنی جگہ صحیح سالم ہیں، چونکہ ہر ایک کفیل نے پورے مال اور پورے دین کی کفالت لی تھی، اس لیے دوسرے کفیل سے مکفول لہ کو پورا دین وصول کرنے کا حق ہوگا۔ ❷

يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ. (البحر الرائق: كتاب الكفالة، ج٦ ص ٢٥٠)

أما الأعيان المضمونة فعلى نوعين: الأول: ما كان مضمونا بنفسه على معنى أنه يجب رد عينها إن كانت باقية، وقيمتها إن هلكت تصح الكفالة وهى كالعين المغصوبة والمقبوض على سوم الشراء والمبيع بيعا فاسدا الثانى: غير مضمون بنفسه بل هو مضمون بغيره كالمبيع فى يد البائع، والمرهون فى يد المرتهن، لأن المبيع مضمون بالثمن والرهن مضمون بالدين لا تصح الكفالة به. (البناية: كتاب الكفالة، ج٨ ص ٤٤٩، ٤٥٠)

❶ الهداية: كتاب الكفالة، باب كفالة الرجلين، ج٣ ص ١٣٤

❷ (قَوْلُهُ وَإِنْ أَبْرَأَ الطَّالِبُ أَحَدَهُمَا أَخَذَ الْآخَرَ بِكُلِّهِ) لِأَنَّ إِبْرَاءَ الْكَفِيلِ لَا يُوجِبُ

كتاب الحوالة

(۵۱) اَلْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى وِفَاقِ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ. ❶

ترجمہ: احکامِ شرعیہ کا دارومدار لغوی معانی پر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شریعت کے احکام کا دارومدار الفاظ کے لغوی معانی پر ہوتا ہے یعنی حکم لغوی معانی پر مرتب ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ حوالہ میں جب مُحیل (یعنی مقروض ومدیون) جب کسی دوسرے کے حوالہ کر دے یعنی محتال علیہ (جو حوالہ کو قبول کرتا ہے) تو محیل بری ہو جائے گا، اب محتال لہ (قرض خواہ) محیل سے مطالبہ نہیں کر سکتا بلکہ صرف محتال علیہ سے مطالبہ کرے گا، اس لیے کہ حوالہ کا معنی ہے نقل کرنا، حوالہ میں جب دین محیل کے ذمہ سے محتال علیہ کے ذمہ کی طرف منتقل ہو گیا تو اب محیل کا ذمہ فارغ ہو گیا، اس لیے کہ حوالہ کے لغوی معنی ہیں ''منتقل ہونا'' اور یہ انتقال تب ہو گا جب دین محیل کے ذمے سے مکمل طور پر منتقل ہو جائے، اگر دین محیل کے ذمہ بھی باقی ہو تو ایک دین کا دو ذموں میں ہونا لازم آئے گا جو محال ہے، برخلاف کفالہ کے اس کا لغوی معنی ''ضم الذمة إلى الذمة''

إِبْرَاءَ الْأَصِيلِ فَيَبْقَى الْمَالُ كُلُّهُ عَلَى الْأَصِيلِ وَالْآخَرُ كَفِيلٌ عَنْهُ بِكُلِّهِ فَيَأْخُذُهُ بِهِ.

(البحر الرائق: كتاب الكفالة، باب كفالة الرجلين والعبدين، ج٦ ص٢٦٣)

(وإذا أبرأ رب المال أحدهما) أي أحد الكفيلين (أخذ الآخر) أي الكفيل الآخر (بالجميع) أي بجميع الدين (لأن إبراء الكفيل لا يوجب براءة الأصيل، فبقي المال كله على الأصيل، والآخر كفيل عنه بكله) أي بكل الدين فيطالب بذلك. (البناية: كتاب الكفالة، باب كفالة الرجلين، ج٨ ص٤٧٧)

❶ الهداية: كتاب الحوالة، ج٣ ص١٣٧

یعنی ایک ذمہ کو دوسرے ذمہ کے ساتھ ملانا ہے، اور ضم اور انضمام اس وقت متحقق ہوگا جب اصیل اور مکفول عنہ کے ذمے دین باقی رہے، اصول یہ ہے کہ احکام شرعیہ میں لغوی معانی ملحوظ ہوتے ہیں اس لیے حوالہ اور کفالہ دونوں کے لغوی معنی میں غور کیا جائے گا اور جہاں "منتقل ہونے" کا معنی ہے یعنی حوالہ میں، وہاں محیل دین سے بری ہو جائے گا اور جہاں "ملانے" کے معنی ہیں یعنی کفالہ میں وہاں اصیل پر دین باقی ہوگا اور کفالت کی وجہ سے وہ دین سے بری نہیں ہوگا۔ ❶

كتاب أدب القاضي

(٥٢) حُكْمُ الْقَضَاءِ يُسْتَفَادُ مِنْ حُكْمِ الشَّهَادَةِ. ❷

ترجمہ: قضاء کا حکم شہادت کے حکم سے مستفاد ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مسئلہ قضاء یہ مسئلہ شہادت پر مبنی ہے یعنی جو

---

❶ إن الحوالة للنقل والدين متى انتقل من ذمة لا يبقى فيها أما الكفالة فللضم والأحكام الشرعية على وفاق المعاني اللغوية.

(الجوهرة النيرة: كتاب الحوالة، ج١ ص٣١٧)

(ولنا أن الحوالة النقل لغة) أي معناها من حيث اللغة بدل كما مر...... (أما الكفالة فللضم) لأنها مشتقة من الكفل وهو ضم الشيئ إلى الشيئ، وضم الشيئ إلى الشيئ لا يوجب فراغ الأول إلا أن يكون بشرط براءة الأصيل فتصير حوالة، لأنها في معنى الحوالة (والأحكام الشرعية على وفاق المعاني اللغوية) يعني أن العمل بمعاني اللغات واجب في الأحكام الشرعية.

(البناية: كتاب الحوالة، ج٨ ص٤٨٧، ٤٨٨)

❷ الهداية: كتاب أدب القاضي، ج٣ ص١٣٩

شرائط اور احکام شہادت کے لئے ہیں وہی قضاء کے لئے بھی ہیں، بالفاظِ دیگر جو گواہ بننے کی صلاحیت رکھتا ہو وہ قاضی بن سکتا ہے، یعنی گواہ کے لئے جو شرائط ہیں وہی قضاء کے لیے بھی شرائط ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ کسی کو قاضی بنانا درست نہیں ہے جب تک متولّی یعنی جس کو منصبِ قضاء سپرد کی جاتی ہے اس میں شہادت کی شرائط نہ ہوں، اس لیے کہ قضاء کا حکم شہادت کے حکم سے مستفاد ہے، شہادت اور قضاء دونوں کا تعلق ولایت کے باب سے ہے، اور ولایت کہتے ہیں ''تنفیذ القول علی الغیر'' یعنی دوسرے پر کوئی بات نافذ کرنا، جس طرح شاہد شہادت کے ذریعے دوسرے پر اپنا قول نافذ کرتا ہے، اس طرح قاضی بھی قضاء کے ذریعے دوسرے پر اپنا فیصلہ نافذ کرتا ہے، اس حوالے سے دونوں میں یکسانیت ہے اور شاہد کے لیے شرائطِ شہادت شرط ہیں تو قضاء کے لیے بھی یہ چیزیں شرط ہوں گی، اس لیے جو شہادت کا اہل ہوگا وہ قضاء کا بھی اہل ہوگا۔ خلاصہ یہ ہے کہ عہد قضاء اسی کے سپرد کیا جائے گا جس میں شہادت کی شرائط ہیں، اس لیے کہ قضاء شہادت سے مستفاد ہے۔ ❶

---

❶ (شرائط الشهادة) لأن حكم القضاء يستقى من حكم الشهادة، لأن كل واحد منهما من باب الولاية، فكل من كان أهلا للشهادة يكون أهلا للقضاء، وما يشترط لأهلية الشهادة يشترط لأهلية القضاء. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب أدب القاضي، ج۴ ص۷۷)

(وَلَا تَصِحُّ وِلَايَةُ الْقَاضِي إلَخْ) لَا تَصِحُّ وِلَايَةُ الْقَاضِي حَتَّى يَجْتَمِعَ فِي الْمُوَلَّى بِلَفْظِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَاخْتَارَهُ عَلَى الْمُتَوَلِّي بِلَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ إشَارَةً إلَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَاضِيًا بِتَوْلِيَةِ غَيْرِهِ لَا بِطَلَبِهِ التَّوْلِيَةِ شَرَائِطُ الشَّهَادَةِ مِنْ الْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ، وَيَكُونُ أَيْ الْمُوَلَّى مِنْ أَهْلِ الِاجْتِهَادِ. أَمَّا

باب كتاب القاضي إلى القاضي

(۵۳) اَلْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوْزُ. ❶

ترجمہ: غائب کے خلاف فیصلہ کرنا جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قاضی کے لئے صرف مدعی کے بینہ سن کر مدعی علیہ غائب کے خلاف فیصلہ کرنا جائز نہیں ہے جب تک کہ مدعی علیہ مجلس قضاء میں حاضر نہ ہو، کیونکہ قضاء کا مقصد مدعی اور مدعی علیہ کے درمیان نزاع کو ختم کرنا ہے اور نزاع اس متحقق ہوگا جب مدعی علیہ موجود ہو، اب اس کی عدم موجودگی میں پتہ نہیں کہ وہ اقرار کرتا ہے یا انکار، لہذا قضاء علی الغائب جائز نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ کتاب القاضی الی القاضی میں اگر گواہوں نے مکتوب الیہ قاضی کے پاس گواہی دے دی اور مدعی علیہ حاضر نہ ہو تو قاضی فیصلہ نہیں کرے گا، کیونکہ اگر خصم کی عدم موجودگی میں قاضی فیصلہ کرلے تو یہ قضاء علی الغائب ہے اور قضاء علی الغائب جائز نہیں ہے۔

قاضی اس وقت فیصلہ کرسکتا ہے جب کہ خصمین حاضر ہوں، جب مدعی مدعیٰ علیہ پر گواہ پیش کرے گا تو حجت شرعی پائی جائے گی، اور حجیت شرعی پائے جانے کے بعد قاضی فیصلہ کرنے کا مکلّف ہوجاتا ہے۔ ❷

الْأَوَّلُ: يَعْنِي اشْتِرَاطَ شَرَائِطِ الشَّهَادَةِ فَلِأَنَّ حُكْمَ الْقَضَاءِ يُسْتَقَى أَيْ يُسْتَفَادُ مِنْ حُكْمِ الشَّهَادَةِ. (العناية: كتاب الحوالة، ج۷ص ۲۵۲)

❶ الهداية: كتاب أدب القاضي، باب كتاب القاضي إلى القاضي، ج۳ ص ۱۴۶

❷ والبينات لا تسمع إلا على خصم حاضر، لأن القضاء على الغائب لا يجوز عندنا. (شرح مختصر الطحاوي للجصاص: كتاب المفقود، ج۸ ص ۴۳۱)

(۵۴) اَلْكِتَابُ يَشْبَهُ الْكِتَابَ. ❶

ترجمہ: ایک خط دوسرے خط کے مشابہ ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک خط دوسرے خط کے مشابہ ہوتا ہے، لہذا صرف خط پر اعتماد نہیں کیا جائے گا جب تک دو گواہ گواہی نہ دیں کہ یہ فلاں کا خط ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی قاضی کسی قاضی کے پاس اپنا خط یا تحریر بھیجے تو مکتوب الیہ قاضی کو چاہیے کہ وہ اس خط کو تب قبول کرے جب دو عادل مرد یا ایک مرد اور دو عورتیں اس کی گواہی دیں کہ یہ فلاں قاضی کا خط ہے، اور ہم اس کی تحریر اور مہر سے واقف ہیں، اس لیے کہ ایک خط دوسرے خط کے مشابہ ہوتا ہے، لہذا حجت تامہ کے بغیر کوئی تحریر ثابت نہیں ہوگی، کیونکہ خط مدعیٰ علیہ پر قاضی کے فیصلے کو لازم کرنے والا ہوتا ہے اور حجتِ تامہ کے بغیر کسی چیز کو لازم نہیں کیا جا سکتا۔ ❷

(وإلا) وإن لم يكن ثمة خصم ولا من يقوم مقامه (لم يحكم) لأن القضاء على الغائب لا يجوز. (النهر الفائق: كتاب أدب القاضي، باب كتاب القاضي إلى القاضي، ج۳ص ۶۲۰)

❶ الهداية: كتاب أدب القاضي، باب كتاب القاضي إلى القاضي، ج۳ ص۱۴۷

❷ (قوله ولا يقبل الكتاب إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين) لأن الكتاب يشبه الكتاب فلا يثبت إلا بحجة تامة. (الجوهرة النيرة: كتاب القاضي إلى القاضي، ج۲ ص۲۴۴)

قَالَ (وَلَا يُقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ إِلَخْ) لَا يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي إِلَّا بِحُجَّةٍ تَامَّةٍ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ. (العناية: كتاب أدب القاضي، باب كتاب القاضي إلى القاضي، ج۷ص ۲۹۰، ۲۹۱)

(۵۵) اَلْحُدُوْدُ وَالْقِصَاصُ مَبْنَاهُمَا عَلَى الْإِسْقَاطِ. ❶

ترجمہ: حدود اور قصاص کی بنیاد اسقاط پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حدود اور قصاص کی بنیاد اسقاط پر ہے یعنی حتی الامکان حدود اور قصاص کو ساقط کیا جاتا ہے، اس لیے کہ ''اِدْرَؤُوا الْحُدُوْدَ مَا اسْتَطَعْتُمْ''

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ حدود اور قصاص میں کتاب القاضی الی القاضی قبول نہیں ہوگا، کیونکہ خط میں تبدیل ہونے کا شبہ ہے، نیز حدود اور قصاص دونوں کی بنیاد ساقط کرنے پر ہے اور حتی الامکان انہیں ساقط کرنے کی کوشش کی جاتی ہے، جبکہ خط کو قبول کرنے سے اس کے اثبات کی سعی کرنا لازم آئے گی اور اثبات کی سعی کرنا ان کی بنیاد کے خلاف ہے، اس لیے حدود وقصاص میں ''کتاب القاضی الی القاضی'' مقبول نہیں ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب أدب القاضي: باب كتاب القاضي إلى القاضي، ج۳ ص۱۴۸

❷ وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ أَنَّهُ تُقْبَلُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَلِأَنَّهُ نَقْلُ خَبَرٍ يَثْبُتُ بِهِ حَقُّ الْمُدَّعِي فَيَجُوزُ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الْإِقْرَارِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَجُزْ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ لِأَنَّ مَبْنَاهُمَا عَلَى الْإِسْقَاطِ وَالدَّرْءِ، وَفِي ذٰلِكَ احْتِيَالٌ لِلثُّبُوتِ، وَلِأَنَّ فِيهَا شُبْهَةً لِزِيَادَةِ احْتِمَالِ الْكَذِبِ أَوِ الْبَدَلِيَّةِ، وَالْحُدُودُ تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ. (الاختيار لتعليل المختار: كتاب الشهادات، ج۲ ص۱۵۱)

وَلَا يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي فِي شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، لِأَنَّ ذٰلِكَ مِمَّا يَنْدَرِئُ بِالشُّبُهَاتِ. (المبسوط: كتاب أدب القاضي، باب كتاب القاضي إلى القاضي، ج۱۶ ص۹۷)

(٥٦) اَلْقَضَاءُ مَتَى لَاقَى فَصْلًا مُجْتَهَدًا فِيهِ يَنفُذُ وَلَا يَرُدُّهُ غَيْرُهُ. ❶

ترجمہ: جب مختلف فیہ مسئلہ کے ساتھ قضاء مل جائے تو وہ نافذ ہوگا اور کوئی دوسرا قاضی اُسے رد نہیں کرسکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب قاضی نے کسی مختلف فیہ مسئلہ میں اپنے اجتہاد سے فیصلہ کرلیا تو اب یہ حکم نافذ ہوگا، کیونکہ اس مختلف فیہ مسئلہ کو قضاءِ قاضی کی وجہ سے ترجیح حاصل ہوگئی، اب دوسرا کوئی اپنے اجتہاد سے اس کو رَد نہیں کرسکتا، کیونکہ پہلے کو قضاءِ قاضی کی وجہ سے ترجیح حاصل ہوچکی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ جس مسئلہ میں فقہاء حضرات کا اختلاف ہو اور قاضی اس مختلف فیہ مسئلے میں فیصلہ کرلے تو یہ نافذ ہوگا، پھر اگر دوسرا قاضی نیا فیصلہ نافذ کرنا چاہے تو نہیں کرسکتا بلکہ پہلے والے کو نافذ کرے گا، کیونکہ قاضی اول نے اس مختلف فیہ مسئلہ کا فیصلہ کرلیا ہے اور جب مختلف فیہ مسئلہ میں قضاءِ قاضی مل جائے تو وہ نافذ ہوتا ہے اور اسے دوسرا کوئی قاضی رَد نہیں کرسکتا، اس لیے کہ جب کوئی قاضی فیصلہ کرتا ہے تو وہ اجتہاد سے کرتا ہے اور اسے مسترد کرنے والا بھی اپنے اجتہاد سے کرے گا، اور ایک قاضی کا اجتہاد دوسرے قاضی کے اجتہاد کی طرح ہے، دونوں کا اجتہاد برابر ہے، دونوں میں سے ہر ایک میں خطا کا احتمال ہے، لیکن جب کسی اجتہاد کے لیے وجہ ترجیح مل جائے تو وہ راجح ہو جاتا ہے، اور صورتِ مسئلہ میں پہلے والے قاضی کے اجتہاد کے ساتھ وجہ ترجیح لاحق ہوگئی ہے یعنی اس کے ساتھ قضاء کا اتصال ہوگیا ہے، اس لیے پہلے قاضی کا اجتہاد اور فیصلہ راجح ہوگا اور اُسے دوسرا قاضی رد نہیں کرسکتا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب أدب القاضي: باب كتاب القاضي إلى القاضي، ج٣ ص ١٤٩

❷ لأن القضاء متى لاقى محلا مجتهداً فيه ينفذ ولا يرده غيره، لأن الاجتهاد الثاني كالاجتهاد الأول لتساويهما في الظن، وقد ترجح الأول باتصال القضاء به، فلا

باب التحکیم

(۵۷) اَلظَّاهِرُ لا يَصْلُحُ حُجَّةً لِلِاسْتِحْقَاقِ. ❶

ترجمہ: ظاہر حال استحقاق کے لئے حجت بننے کی صلاحیت نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ظاہرِ حال حجت مثبتہ یعنی اس کے ذریعے کسی شے کا استحقاق ثابت نہیں ہوسکتا، البتہ حجتِ دافعہ بن سکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمان آدمی مرگیا اور اس کی بیوی جو کہ نصرانیہ ہے اس کے مرنے کے بعد اس کے ورثہ کے پاس مسلمان ہوکر آتی ہے اور کہتی ہے کہ میں نے اپنے شوہر کی وفات سے قبل اسلام لایا تھا یعنی شوہر کی موت کے وقت میں مسلمان تھی، لہذا مجھے وراثت ملنی چاہیے، اور ورثہ نے کہا نہیں آپ ان کی وفات کے بعد مسلمان ہوئی ہو، تو اس صورت میں ورثہ کے قول کا اعتبار ہوگا، کیونکہ عورت اپنے ظاہری حالت (اسلام) سے وراثت کے استحقاق کا دعوی کرتی ہے، اور ظاہر حال استحقاق کے لئے حجت نہیں بن سکتا، لہذا عورت کی بھی ظاہری حالت وراثت کے استحقاق کے لئے

ينقض بما هو دونه. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب أدب القاضي، ج۴ ص۸۷)

(والأصل) أى فى تنفيذ القاضى ما رفع إليه إذا لم يكن مخالفا للأدلة المذكورة (أن القضاء متى لاقى فصلا مجتهدا فيه) وفِى بعض النسخ: محلا مجتهدا فيه (ينفذ ولا يرده غيره، لأن الاجتهاد الثانى كاجتهاد الأول) فى أن كلا منهما يحتمل الخطأ (وقد يرجح الاجتهاد الأول باتصال القضاء به، فلا ينقض بما هو دونه) درجة، وهو لم يتصل القضاء به. (البناية: كتاب أدب القاضي، باب كتاب القاضي إلى القاضي، ج۹ ص۴۹)

❶ الهداية: كتاب أدب القاضي، باب التحكيم، ج۳ ص۱۵۵

حجت نہیں بن سکتی، یہاں استصحابِ حال کو حکم بنا کر یہ نہیں کہا جائے گا کہ یہ عورت فی الحال مسلمان ہے، لہذا ماضی میں بھی مسلمان رہی ہوگی، کیونکہ ایسا کرنے سے وہ عورت مستحقِ میراث قرار پائے گی اور استصحابِ حال کا حجت مثبتہ ہونا لازم آئے گا، حالانکہ ہمارے یہاں استصحابِ حال حجتِ دافعہ ہے، لہذا وہ حجتِ مثبتہ نہیں بنے گا اور نہ ہی استصحاب حال کو حکم بنا کر اس عورت کے لیے میراث کے استحقاق کا فیصلہ کیا جائے گا۔ البتہ میت کے ورثاء چونکہ اس عورت کو میراث سے دفع کر رہے ہیں، اس لیے یہاں استصحاب حال ان کے لیے حجت ہوگا، اور یہ کہا جائے گا کہ یہ عورت ماضی میں نصرانی تھی، اس لیے شوہر کی موت کے وقت بھی نصرانی ہی ہے، لہذا اختلافِ دین کی وجہ سے میراث کی مستحق نہیں ہے۔ ❶

---

❶(وَكَذَا لَوْ مَاتَ مُسْلِمٌ فَقَالَتْ زَوْجَتُهُ) النَّصْرَانِيَّةُ (أَسْلَمْتُ قَبْلَ مَوْتِهِ) وَلِي اسْتِحْقَاقُ الْمِيرَاثِ (وَقَالَ الْوَارِثُ بَلْ) أَسْلَمْتِ (بَعْدَهُ) وَلَيْسَ لَكِ الْمِيرَاثُ، يَعْنِي يَكُونُ الْقَوْلُ لِلْوَارِثِ أَيْضًا، وَلَا يُحَكَّمُ الْحَالُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يَصْلُحُ حُجَّةً لِلِاسْتِحْقَاقِ وَهِيَ مُحْتَاجَةٌ إِلَيْهِ، أَمَّا الْوَرَثَةُ فَهُمُ الدَّافِعُونَ وَيَشْهَدُ لَهُمْ ظَاهِرُ الْحُدُوثِ أَيْضًا كَمَا فِي الْهِدَايَةِ، وَالتَّعْبِيرُ بِالِاسْتِصْحَابِ أَحْسَنُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالظَّاهِرِ فَإِنَّ مَا ثَبَتَ بِهِ الِاسْتِحْقَاقُ كَثِيرًا مَا يَكُونُ ظَاهِرًا كَإِخْبَارِ الْآحَادِ كَثِيرًا مَا يُوجِبُ اسْتِحْقَاقًا كَمَا فِي الْفَتْحِ. (مجمع الأنهر: كتاب القضاء، فصل في القضاء بالمواريث، ج۲ ص۱۷۹)

(وَلَوْ مَاتَ الْمُسْلِمُ وَلَهُ امْرَأَةٌ نَصْرَانِيَّةٌ فَجَاءَتْ مُسْلِمَةً بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَالَتْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ مَوْتِهِ وَقَالَتِ الْوَرَثَةُ أَسْلَمْتِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَرَثَةِ أَيْضًا وَلَا يُحَكَّمُ الْحَالُ)، لِأَنَّ تَحْكِيمَهُ يُؤَدِّي إِلَى جَعْلِهِ حُجَّةً لِلِاسْتِحْقَاقِ الَّذِي هِيَ مُحْتَاجَةٌ إِلَيْهِ وَهُوَ لَا يَصْلُحُ لِذَلِكَ، وَبِهَذَا الْقَدْرِ يَتِمُّ الدَّلِيلُ. (العناية: كتاب أدب القاضي، باب التحكيم، ج۷ص۳۴۰)

(۵۸) اَلْوَصَايَةُ خِلَافَةٌ. ❶

ترجمہ: وصی ہونا خلیفہ ہونا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی نے اپنی زندگی میں کسی کو اپنا وصی مقرر کیا تو یہ وصی اس میت کا خلیفہ ہوگا، جو احکام خلافت کے ہیں وہ وصی پر لاگو ہوں گے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی زندگی میں کسی کو وصی بنایا لیکن موصی کو اپنا وصی بنانے کا علم نہ ہو، یہاں تک کہ اس نے اس میت کے ترکہ میں سے کوئی چیز فروخت کر لی تو یہ بیع درست ہوگی، کیونکہ وصیت خلافت ہے، موصیٰ (اسم مفعول) اس وقت وصی ہوگا جب مُوصِی (اسم فاعل) مر جائے اور موت کے بعد مُوصِی کے لئے نائب بنانا ناممکن اور محال ہے، اس لیے کہ موت کے بعد کوئی شخص تصرف کا اہل نہیں رہتا، وصیت نیابت نہیں ہے بلکہ خلافت ہے اور خلافت کا تصرف علم بالخلافت پر موقوف نہیں ہوتا، لہذا وصی جو میت کا خلیفہ ہے اس کا تصرف اور اس کی بیع جائز ہے اگرچہ اسے اپنے خلیفہ ہونے کا علم نہ ہو۔ برخلاف وکالت کے، وکیل اپنے مؤکل کا نائب ہوتا ہے خلیفہ نہیں ہوتا، مؤکل چونکہ حیات ہوتا ہے اس لیے اس کے لیے نائب بنانا ممکن ہوتا ہے، اس لیے وکیل کو اپنی وکالت کا علم ہوگا تو اس کی وکالت درست ہوگی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب أدب القاضي، باب التحكيم، ج۳ ص۱۵۸

❷ لِأَنَّ الْوَكِيلَ نَائِبٌ عَنِ الْمُوَكِّلِ مُعَبِّرٌ عَنْ مَنَافِعِهِ فِي التَّصَرُّفِ لَهُ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِعِلْمِهِ بِخِلَافِ الْوَصِيِّ إِذَا تَصَرَّفَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْوَصِيَّةِ يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ اسْتِحْسَانًا، لِأَنَّ الْوِصَايَةَ خِلَافَةٌ وَهُوَ النَّائِبُ فِيهَا وَلِأَنَّ أَوَانَهَا بَعْدَ انْقِطَاعِ وِلَايَةِ الْمُوصِي وَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ وَإِنَّمَا جُوِّزَ ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ فَالْحَاجَةُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي تُصْرَفُ إِلَى مَنْ يَتَصَرَّفُ قِيَاسِيَّةً، فَأَمَّا هُنَا فَالْوَكَالَةُ إِنَابَةٌ وَالْمُوَكِّلُ قَادِرٌ عَلَى التَّصَرُّفِ بِنَفْسِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِثْبَاتِ حُكْمِ

(۵۹) اَلضَّمَانُ لا يَلْحَقُ الْإِمَامَ وَالْقَاضِيَ وَأَمِينَهُ. ❶

ترجمہ: امام، قاضی اور اس کے امین پر ضمان لاحق نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام وقت، قاضی اور قاضی جس کو امین بنائے، ان حضرات سے اگر کوئی شے تلف ہو جائے تو ان پر ضمان نہیں آئے گا، کیونکہ اگر ان کو ضامن بنایا جائے تو پھر ان عہدوں کو قبول کرنے کے لئے کوئی تیار نہیں ہوگا، جس کے نتیجہ میں مسلمانوں کے حقوق ضائع ہوں گے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی شخص مر گیا اور اس پر لوگوں کے قرضے تھے اور اس میت نے مثلاً غلام چھوڑا تھا، پھر قرض خواہوں کے قرضے کی ادائیگی کے لئے قاضی نے یا قاضی کے امین نے اس غلام کو بیچ دیا اور مشتری سے ثمن وصول کر لیا لیکن پھر وہ ثمن ضائع ہو گیا اور مبیع یعنی غلام کسی دوسرے کا مستحق نکل گیا تو بیچنے والے پر ثمن کا ضمان واجب نہیں ہوگا، خواہ وہ قاضی ہو یا اس کا امین ہو، اس لیے کہ قاضی کا امین قاضی کے قائم مقام ہوتا ہے اور قاضی امیر المسلمین کے قائم مقام ہوتا ہے اور ان میں سے کسی پر کوئی ضمان نہیں ہوتا، کیونکہ اگر ہم ان میں سے کسی پر ضمان واجب کریں تو کوئی شخص

الْوَكَالَةِ قَبْلَ عِلْمِ الْوَكِيلِ بِهَا. (المبسوط للسرخسي: كتاب الوكالة، باب توكيل الزوج بالطلاق والخلع، ج۱۹ ص۱۲۷)

قَالَ (وَمَنْ أَوْصَى إِلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ إِلَخْ)...... وَمَنْ أَوْصَى إِلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْوِصَايَةِ حَتَّى بَاعَ شَيْئًا مِنَ التَّرِكَةِ فَهُوَ وَصِيٌّ وَبَيْعُهُ جَائِزٌ، وَإِذَا وُكِّلَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْوَكَالَةِ حَتَّى بَاعَ لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ...... وَوَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ أَنَّ الْوِصَايَةَ خِلَافَةٌ لَا نِيَابَةٌ، لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى زَمَانِ بُطْلَانِ النِّيَابَةِ، وَالْخِلَافَةُ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ فِي التَّصَرُّفِ. (العناية: كتاب أدب القاضي، باب التحكيم، ج۷ ص۳۵۴)

❶ الهداية: كتاب أدب القاضي، باب التحكيم، ج۳ ص۱۵۸

بھی منصبِ قضاء یا عہدہ امارت کو قبول نہیں کرے گا اور لوگوں کے حقوق ضائع ہو جائیں گے، اس لیے شریعت نے حقوق العباد کی حفاظت وصیانت کے پیش نظر امام، قاضی اور اس کے امین کو ضمان سے بری کر دیا ہے۔ ❶

(۶۰) لَا يَمِيْنَ عَلَى الْقَاضِيْ. ❷

ترجمہ: قاضی پر قسم نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر قاضی کے ساتھ کسی کا اختلاف ہو جائے اور قاضی منکر ہو تب بھی قاضی پر یمین نہیں ہوگی، اور قاضی کی بات معتبر ہوگی، کیونکہ ظاہر یہ

---

❶ (وَلَوْ بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَمِينُهُ عَبْدًا لِلْغُرَمَاءِ وَأَخَذَ الْمَالَ فَضَاعَ وَاسْتَحَقَّ الْعَبْدَ لَمْ يَضْمَنْ) أَيْ ضَاعَ ثَمَنُ الْعَبْدِ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَهُوَ الْقَاضِي أَوْ أَمِينُهُ لَمْ يَضْمَنْ الْقَاضِي، وَلَا أَمِينُهُ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرِي، لِأَنَّ أَمِينَ الْقَاضِي قَائِمٌ مَقَامَ الْقَاضِي وَالْقَاضِي قَائِمٌ مَقَامَ الْخَلِيفَةِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ، لِأَنَّهُ لَوْ لَزِمَهُ الضَّمَانُ لَتَقَاعَدُوا عَنْ قَبُولِ هَذِهِ الْأَمَانَةِ كَيْ لَا يَلْزَمَهُمُ الضَّمَانُ وَتَعَطَّلَتْ مَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ. (تبيين الحقائق: كتاب القضاء، باب مسائل شتى، ج۴ ص ۲۰۴)

(قال) أي محمد رَحِمَهُ اللّٰهُ في الجامع الصغير (وإذا باع القاضي أو أمينه عبدا للغرماء وأخذ المال) أي الثمن (فضاع) أي الثمن (واستحق العبد لم يضمن)...... أي القاضي أو أمينه (لأن أمين القاضي قائم مقام القاضي، والقاضي قائم مقام الإمام) والإمام لايضمن، فكذا القاضي أو أمينه وهو معنى قوله (وكل واحد منهم) أي من الإمام والقاضي وأمينه (لا يلحقه ضمانا كيلا يتقاعد الناس) أي كل واحد منهم (عن قبول هذه الأمة) خوفا من الضمان (فتضيع الحقوق) أي حقوق المسلمين. (البناية: كتاب أدب القاضي، باب التحكيم، ج۹ ص ۹۳، ۹۴)

❷ الهداية: كتاب أدب القاضي، باب التحكيم، ج۳ ص ۱۵۹

ہے کہ منصبِ قضاء پر ہوتے ہوئے قاضی کسی کے بارے میں ناحق فیصلہ نہیں کرتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر قاضی کے معزول ہونے کے بعد ایک شخص قاضی کے پاس آیا اور کہنے لگا کہ آپ نے زمانہ قضاء میں میرے خلاف ناحق فیصلہ کیا تھا، قاضی نے کہا میں نے حق کے مطابق فیصلہ کیا تھا، اُس شخص نے کہا کہ آپ نے ناحق فیصلہ کر کے مجھ سے ظلماً اتنی رقم لے کر فلاں کو دی، لہٰذا مجھے وہ رقم واپس کرو۔ اسی طرح ایک مقطوع الید شخص نے قاضی سے کہا کہ تم نے ناحق میرا ہاتھ کٹوایا ہے، قاضی نے اُس شخص سے کہا: میں نے ایک صحیح معاملے میں تمہارے ہاتھ کاٹنے کا فیصلہ کیا تھا، اور اس شخص نے کہا تم نے ظلماً میرا ہاتھ کٹوایا ہے، اس لیے مجھے تاوان دو۔ اب جب یہ مسئلے نئے قاضی کی عدالت میں جائیں گے تو وہ ماخوذ منہ المال اور مقطوع الید سے بینہ طلب کرے گا، چنانچہ اگر وہ قاضی کے فیصلے کو ظالمانہ ثابت کردیں گے تو انہیں ان کا حق دلوایا جائے گا، لیکن اگر وہ بینہ نہ پیش کرسکیں تو اس صورت میں قاضی کا قول معتبر ہوگا، یہ اس وقت جب یہ دونوں اقرار کریں کہ قاضی نے یہ فیصلہ زمانہ قضاء میں کیا ہے، تو اب ظاہرِ حال قاضی کے حق میں شاہد ہوگا، کیونکہ قاضی بظاہر ظلم پر مبنی فیصلہ نہیں کرتا، اب قاضی پر قسم نہیں آئے گی کیونکہ قاضی امین ہوتا ہے خصم نہیں ہوتا ہے، اور امین پر قسم نہیں آتی ہے، اگر اس طرح خصم بنا کر قاضی پر قسم کو لازم کردیا جائے تو آئندہ لوگ قضاء کے عہدے سے انکار کریں گے اور اس میں لوگوں کے حقوق کا ضیاع ہے۔ نیز اگر قاضی کو خصم بنائیں گے تو اس کا فیصلہ نافذ نہیں ہوگا۔ ❶

---

❶ فَعَلَى هٰذَا إِذَا قَالَ لِرَجُلٍ أَخَذْتُ مِنْکَ أَلْفًا وَدَفَعْتُهَا إِلَى فُلَانٍ قَضَيْتُ بِهَا عَلَيْکَ وَقَالَ لِآخَرَ قَضَيْتُ بِقَطْعِ يَدِکَ فِي حَقٍّ فَقَالَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ الْمَالُ وَالْمَقْطُوعُ يَدُهُ فَعَلْتَ ذٰلِکَ فِي حَالِ قَضَائِکَ ظُلْمًا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي، لِأَنَّهُمَا لَمَّا تَوَافَقَا أَنَّهُ فَعَلَ ذٰلِکَ فِي قَضَائِهِ كَانَ الظَّاهِرُ شَاهِدًا لَهُ إِذِ الْقَاضِي لَا يَقْضِي بِالْجَوْرِ ظَاهِرًا وَالْقَوْلُ لِمَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِعْلُهُ فِي قَضَائِهِ

كتاب الشهادة

(۶۱) اَلْقَضَاءُ مَبْنَاهُ عَلَى الْحُجَّةِ. ❶

ترجمہ: قضاء کی بنیاد حجت پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قاضی فیصلہ اس وقت کرسکتا ہے جب حجت ہو، یعنی فیصلے کی بنیاد حجت پر ہے اور حجت سے مراد عادل گواہ جب گواہی دے دیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک حدود وقصاص کی طرح تمام حقوق اور جملہ معاملات ومقدمات میں قاضی کے لئے ضروری ہے کہ وہ گواہوں کا تزکیہ سرًّا بھی کرے اور علانیہ بھی، خواہ مدعیٰ علیہ گواہ پر طعن کرے یا نہ کرے، اس لیے کہ قضاء کی بنیاد حجت پر ہے اور حجت نام ہے عادل گواہوں کی گواہی کا اور گواہوں کا عادل ہونا تب معلوم ہوگا جب قاضی ان کا تزکیہ کرے گا، اس لیے ہر حال میں گواہوں کی انکوائری کی جائے گی، امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کی رائے یہ ہے کہ گواہوں کے ظاہری حال پر اکتفا کیا جائے گا، یہ اختلاف عہد اور زمانے کے اعتبار سے ہے، امام صاحب کا دور خیر القرون کا تھا اس میں لوگوں میں حق گوئی اور صلاح وفلاح غالب تھی، اس

بِالتَّصَادُقِ، وَلَا يَمِينَ عَلَى الْقَاضِي، لِأَنَّ إِيجَابَهَا عَلَيْهِ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ أُمُورِ النَّاسِ بِامْتِنَاعِ الدُّخُولِ فِي الْقَضَاءِ.

(العناية: كتاب أدب القاضي، باب التحكيم، ج۷ ص ۳۶۱)

فَلَا يَمِينَ عَلَى الْقَاضِي، لِأَنَّ الْيَمِينَ تَجِبُ عَلَى الْخَصْمِ وَالْقَاضِي لَيْسَ بِخَصْمٍ وَإِنَّمَا هُوَ أَمِينٌ، وَلَوْ صَارَ خَصْمًا لَمَا نَفَذَ قَضَاؤُهُ.

(تبيين الحقائق: كتاب القضاء، باب مسائل شتى، ج۴ ص ۲۰۵)

❶ الهداية: كتاب الشهادة، ج۳ ص ۱۶۳

لیے انہوں نے گواہوں کے ظاہری حال پر اکتفا کیا جبکہ صاحبین کے دور میں شر وفساد غالب تھا، بدگوئی اور دروغ گوئی عام تھی، اس لیے انہوں نے تزکیہ کو لازم قرار دیا، فتوی صاحبین کے قول پر ہے۔ ❶

(۶۲) إِنَّ النَّغْمَةَ تَشْبَهُ النَّغْمَةَ. ❷

ترجمہ: آواز کی مشابہ ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک کی آواز دوسرے کی آواز کے مشابہ ہوتی

---

❶ (قَوْلُهُ وَسَأَلَ عَنْ الشُّهُودِ سِرًّا وَعَلَنًا فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ) أَيْ وَسَأَلَ الْقَاضِي عَنْهُمْ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْحُجَّةِ وَهِيَ شَهَادَةُ الْعُدُولِ فَيَتَعَرَّفُ عَنْ الْعَدَالَةِ وَفِيهِ صَوْنُ قَضَائِهِ عَنِ الْبُطْلَانِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَقْتَصِرُ الْحَاكِمُ عَلَى ظَاهِرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ وَلَا يَسْأَلُ حَتَّى بِطَعْنِ الْخَصْمِ...... وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ طَعَنَ الْخَصْمُ سَأَلَ عَنْهُمْ فِي الْكُلِّ وَإِلَّا سَأَلَ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ وَفِي غَيْرِهَا مَحَلُّ الِاخْتِلَافِ وَقِيلَ هَذَا اخْتِلَافُ عَصْرٍ وَزَمَانٍ وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ. (البحر الرائق: كتاب الشهادات، ج۷ ص۶۳)

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ فِي جَمِيعِ الْحُقُوقِ، لِأَنَّ مَبْنَى الْقَضَاءِ عَلَى الْحُجَّةِ وَهِيَ شَهَادَةُ الْعُدُولِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعَرُّفِ عَنِ الْعَدَالَةِ، وَفِي السُّؤَالِ صَوْنُ الْقَضَاءِ عَنِ الْبُطْلَانِ عَلَى تَقْدِيرِ ظُهُورِ الشُّهُودِ عَبِيدًا أَوْ كُفَّارًا (وَقِيلَ هَذَا) الِاخْتِلَافُ (اخْتِلَافُ عَصْرٍ وَزَمَانٍ)، لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ أَجَابَ فِي زَمَانِهِ وَكَانَ الْغَالِبُ مِنْهُمْ عُدُولًا. وَهُمَا أَجَابَا فِي زَمَانِهِمَا وَقَدْ تَغَيَّرَ النَّاسُ وَكَثُرَ الْفَسَادُ، وَلَوْ شَاهَدَ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ لَقَالَ بِقَوْلِهِمَا. وَلِهَذَا قَالَ (وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ). (العناية: كتاب الشهادة، ج۷ص۳۷۸، ۳۷۹)

❷ الهداية: كتاب الشهادة، ج۳ ص۱۶۵

ہے، لہٰذا محض آواز سن کر بغیر دیکھے گواہی دینا درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے پردہ کے پیچھے سے آواز سنی، مثلاً ''بِعتُ'' اور ''اِشتَرَيتُ'' کہتے ہوئے، تو اب اس کے لئے جائز نہیں ہے کہ یہ گواہی دے کہ اس نے اس چیز کو فلاں پر فروخت کیا ہے، یا اس سے خریدا ہے، کیونکہ ایک آواز دوسری آواز کے ساتھ مشابہت رکھتی ہے، اور پردے کے پیچھے سے سنی ہوئی آواز اور بھی مشتبہ ہوتی ہے اور مشتبہ سے علم حاصل نہیں ہو پاتا، جبکہ ادائے شہادت کے لیے علم اور واقفیت شرط ہے، اس لیے پردے کے پیچھے سے سنی ہوئی بات پر شہادت دینا جائز نہیں ہے، اِلّا یہ کہ یقینی طور پر معلوم ہو جائے کہ اس کمرے میں اس کے علاوہ کوئی اور شخص نہیں ہے، اور یہ اس کی آواز ہے تو گواہی دے سکتا ہے۔ ❶

(٦٣) اَلشَّهَادَةُ غَيرُ مُوجِبَةٍ بِنَفسِهَا. ❷

ترجمہ: شہادت بذاتِ خود کسی چیز کو واجب کرنے والی نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شہادت اَز خود دعوی کو ثابت نہیں کر سکتی اور نہ ہی اُس سے کوئی چیز لازم ہو سکتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ شہادت کی ایک قسم شہادت

---

❶ وَلَو سَمِعَ مِن وَرَاءِ الحِجَابِ لَا يَسَعُهُ أَن يَشهَدَ لِاحتِمَالِ أَن يَكُونَ غَيرُهُ إِذِ النَّغمَةُ تُشبِهُ النَّغمَةَ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الدَّاخِلِ وَحدَهُ وَعَلِمَ الشَّاهِدُ أَنَّهُ لَيسَ فِيهِ غَيرُهُ. (تبيين الحقائق: كتاب الشهادة، ج۴ ص ۲۱۴)

(ولو سمع من وراء الحجاب) أى قول واحد: بعت، وقول آخر: اشتريت (لا يجوز له أن يشهد ولو فسر للقاضى) بأن قال: أشهد بالسماع من رواء الحجاب (لا يقبله لأن النغمة تشبه النغمة، فلم يحصل العلم). (البناية: كتاب الشهادة، ج۹ ص ۱۲۳)

❷ الهداية: كتاب الشهادة، ج۳ ص ۱۶۵

علی الشہادت ہے، یعنی گواہی پر گواہی دینا، جب تک اصل گواہ اپنی گواہی پر کسی کو نائب نہیں بنائے گا اور اُسے مجلس قضاء میں نیابت نہیں سونپے گا اس وقت تک مذکورہ نائب کے لیے اصلی گواہ کی شہادت کو سن کر شہادت دینا جائز نہیں ہوگا۔ اس لیے کہ اصل کی شہادت بذاتِ خود کسی حکم کی موجب نہیں ہے بلکہ یہ شہادت قاضی کی مجلس میں ادا کرنے سے موجب ہوگی، چنانچہ جب اصل شاہد قاضی کی مجلس میں اپنی شہادت ادا کر کے اسے دوسری کی طرف منتقل کرے گا اور دوسرے کو وہ تحمیل شہادت کا نائب بنائے گا اس وقت شہادت موجبِ حکم ہوگی، اور دوسرے کے لیے اس شہادت کے ذریعے حق دلوانا درست اور جائز ہوگا۔ ❶

(۶۴) اَلْخَطُّ يُشْبِهُ الْخَطَّ. ❷

ترجمہ: ایک تحریر دوسری تحریر کے مشابہ ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک آدمی کا خط دوسرے کے خط کے مشابہ

---

❶ (قوله ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة) فإذا سمع شاهدا يشهد بشيء لم يجز له أن يشهد على شهادته إلا أن يشهده لأن الشهادة غير موجبة بنفسها وإنما تصير موجبة بالنقل إلى مجلس القضاء فلا بد فيها من الإنابة والتحميل ولم يوجد. (الجوهرة النيرة: كتاب الشهادة، ج٢ ص٢٢٨)

(فإذا سمع شاهدا يشهد بشيء لم يجز له أن يشهد على شهادته إلا أن يشهده عليه) بضم الباقي يشهد لأنه مجهول (لأن الشهادة) أى شهادة الأصول (غير موجبة بنفسها) وفي بعض النسخ: غير مثبتة بنفسها (وإنما تصير) أى الشهادة (موجبة بالنقل إلى مجلس القضاء، فلا بد من الإنابة والتحميل) أى لا بد من الإنابة بتحمل الشهادة فى الفرع حتى ينقلها الفرع إلى مجلس القاضي...... (ولم يوجد) أى كل واحد من الإنابة والتحميل. (البناية: كتاب الشهادة، ج٩ ص١٢٤)

❷ الهداية: كتاب الشهادة، ج٣ ص١٦٥

ہوتا ہے، لہذا محض خط دیکھ کر گواہی دینا درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ گواہ کے لئے یہ جائز نہیں ہے کہ وہ محض اپنے خط کو جس پر گواہی لکھی ہوئی ہے دیکھ کر گواہی دے، جب تک اس کو وہ مقدمہ اور معاملہ یاد نہ آئے، یعنی محض سابقہ تحریر دیکھ کر گواہی نہیں دے سکتے، جب تک اسے معاملہ یاد نہ آجائے کہ یہ فلاں معاملہ اور مقدمہ تھا، اس لیے کہ ایک تحریر دوسری کے مشابہ ہوتی ہے اور جب تک مقدمہ یاد نہیں آئے گا اس وقت تک گواہ کو کسی بھی مقدمے کا قطعی طور پر علم حاصل نہیں ہوگا اور علم کے بغیر گواہی دینا درست نہیں ہے، اس لیے محض تحریر دیکھ کر گواہی نہیں دے سکتے۔ ❶

(٦٥) اَلْيَدُ أَقْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ الْمِلْكُ. ❷

ترجمہ: قبضہ ان دلائل میں سے اعلی دلیل ہے جن سے ملکیت پر استدلال کیا جاتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز کسی کے قبضے میں ہو تو اس کا یہ قبضہ ملکیت پر استدلال کئے جانے والے دلائل میں سے اعلیٰ درجہ ہے، یعنی قبضہ سے ملکیت پر استدلال کیا جا سکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے دوسرے

---

❶ (ولا يحل للشاهد إذا رأى خطه أن يشهد إلا أن يذكر الشهادة)، لأن الخط يشبه الخط، فلم يحصل العلم، وهذا قول الإمام، وعليه مشى الأئمة الملتزمون للتصحيح. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب الشهادة، ج۴ ص ۵۹)

(قَوْلُهُ وَلَا يَحِلُّ لِلشَّاهِدِ إذَا رَأَى خَطَّهُ أَنْ يَشْهَدَ إلَّا أَنْ يَتَذَكَّرَ الشَّهَادَةَ) لِأَنَّ الْخَطَّ يُشْبِهُ الْخَطَّ فَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِهِ بِيَقِينٍ وَهَذَا قَوْلُهُمَا. (الجوهرة النيرة: كتاب الشهادة، ج۲ ص۲۲۸)

❷ الهداية: كتاب الشهادة، ج۳ ص ۱۶۲

کے قبضہ میں غلام اور باندی کے علاوہ کوئی اور چیز دیکھی، مثلاً کپڑا، گھڑی وغیرہ، تو اس کے لئے یہ جائز ہے کہ وہ اس بات کی گواہی دے کہ یہ چیز فلاں کی ہے، کیونکہ قبضہ ملکیت پر استدلال کئے جانے والے دلائل میں اعلیٰ دلیل ہے، لہذا جب گواہ نے اس کے قبضے میں دیکھی تو یہ قبضہ اس بات کی دلیل ہے کہ یہ اس کی ملکیت ہے۔ قبضہ ہی جملہ اسباب ملک میں مرجع دلالت ہے اور اس کی بنیاد پر شے مقبوضہ پر قابض کی ملکیت تسلیم کی جاتی ہے، چنانچہ ہبہ، وراثت اور صدقہ وغیرہ میں بھی قابض اور اس کے قبضہ سے ہی شے مقبوضہ پر اس کی ملکیت کا استدلال کیا جاتا ہے، لہذا کسی کو کسی چیز پر قابض دیکھ کر شے مقبوضہ پر اس کی ملکیت کی شہادت دی جاسکتی ہے۔ ❶

باب من يُقبل شهادتُه ومن لا يُقبل

(٦٦) اَلشَّهَادَةُ إِذَا كَانَتْ لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهٍ لَا تُقْبَلُ. ❷

ترجمہ: گواہی میں اگر گواہ کا من وجہٍ فائدہ ہو تو گواہی قبول نہیں ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر ایسی گواہی جس میں من وجہٍ گواہ کا فائدہ ہو تو وہ گواہی مسترد ہوگی قبول نہیں ہوگی، کیونکہ ایسی گواہی میں تہمت ہے۔

---

❶ (قَوْلُهُ وَمَنْ فِي يَدِهِ شَيْءٌ سِوَى الرَّقِيقِ لَكَ أَنْ تَشْهَدَ أَنَّهُ لَهُ) لِأَنَّ الْيَدَ أَقْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمِلْكِ إِذْ هِيَ مَرْجِعُ الدَّلَالَةِ فِي الْأَسْبَابِ كُلِّهَا فَيُكْتَفَى بِهَا. (البحر الرائق: كتاب الشهادة، ج٧ ص٧٥)

رَجُلٌ رَأَى عَيْنًا فِي يَدِ آخَرَ ثُمَّ رَآهَا فِي يَدِ غَيْرِهِ وَالْأَوَّلُ يَدَّعِي عَلَيْهِ الْمِلْكَ وَسِعَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِأَنَّهُ لِلْمُدَّعِي، لِأَنَّ الْيَدَ أَقْصَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمِلْكِ إِذْ هِيَ مَرْجِعُ الدَّلَالَةِ فِي الْأَسْبَابِ كُلِّهَا. (العناية: كتاب الشهادة، ج٧ص٣٩٣)

❷ الهداية: كتاب الشهادة، باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل، ج٣ ص١٦٨

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ باپ کی گواہی بیٹے کے حق میں اور پوتے کے حق میں قبول نہیں ہوگی، اسی طرح بیٹے کی گواہی باپ کی حق میں اور دادا کے حق میں قبول نہیں ہوگی، اسی طرح بیوی کی گواہی شوہر کے حق میں، غلام کی گواہی آقا کے حق میں قبول نہیں ہوگی، کیونکہ مذکورہ اشخاص کے حق میں گواہی میں گواہ من وجہٍ اپنے لئے گواہی دیتا ہے اور ہر ایسی گواہی جس میں گواہ کا اپنا نفع ہو تو وہ قبول نہیں ہوتی۔ یہ مذکورہ بالا تمام وہ افراد ہیں جن کے منافع مشترک ہیں، اور ایک دوسرے کے منافع سے فائدے اٹھاتے ہیں، اس لیے یہ من وجہٍ اپنی ذات کے لیے گواہی ہے، اور اس میں یہ تہمت بھی ہے کہ فلاں نے اپنے فائدے کے لیے اپنے والد یا بیٹے کے حق میں گواہی دی ہے اور نہ تو اپنی ذات کے لیے انسان کی شہادت مقبول ہوتی ہے اور نہ ہی اپنے نفع اور فائدے کے لیے مقبول ہوتی ہے، اسی طرح ان میں سے کوئی دوسرے کو زکوۃ ادا کرے تو بھی جائز نہیں ہے۔ ❶

(٦٧) اَلشَّهَادَةُ إِذَا تَمَكَّنَتْ فِيهَا التُّهَمَةُ لَا تُقْبَلُ. ❷

ترجمہ: گواہی میں جب تہمت آجائے تو قبول نہ ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر ایسی گواہی جس میں گواہ پر تہمت آتی ہو

---

❶ (وَالْوَلَدِ لِأَبَوَيْهِ وَجَدَّيْهِ وَعَكْسِهِ وَأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ، وَالسَّيِّدِ لِعَبْدِهِ وَمُكَاتَبِهِ)...... وَلِأَنَّ الْمَنَافِعَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ مُتَّصِلَةٌ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَدَاءُ بَعْضِهِمُ الزَّكَاةَ إِلَى بَعْضٍ فَتَكُونُ شَهَادَةً لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهٍ فَلَا تُقْبَلُ.

(تبيين الحقائق: كتاب الشهادة، باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل، ج۴ ص ۲۱۹)

لأن منافع الأملاک بين الأب وبين الابن متصلة، فكانت الشهادة للأب شهادة لنفسه من وجه، وشهادة الإنسان لنفسه لا تقبل.

(المحيط البرهاني: كتاب الشهادات، الفصل الثالث، ج۸ ص ۳۲۵)

❷ الهداية: كتاب الشهادة، باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل، ج۳ ص ۱۶۹

مثلاً گواہ کا اس میں فائدہ ہو تو ایسی گواہی قبول نہیں کی جائے گی بلکہ مسترد ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلارہے ہیں کہ ایک شریک کی گواہی دوسرے شریک کے حق میں شے مشترکہ میں قبول نہ ہوگی، کیونکہ اس میں تہمت ہے، اور ہر وہ گواہی جس میں تہمت ہو قبول نہیں ہوتی، قبول نہ ہونے کی وجہ یہ ہے کہ اپنے نفع کے لیے گواہی ہے، اس میں شریک کے ساتھ ساتھ اس کا بھی نفع ہے اور ہر وہ گواہی جس میں ذاتی نفع ہو وہ قبول نہیں کی جاتی ہے، جب اس کے اپنے حصہ میں گواہی باطل ہے تو شریک کے حصے میں بھی باطل ہوگی، اس لیے کہ شہادتِ واحدہ میں تجزی نہیں ہوتی ہے۔ اور اگر ایسی چیز میں گواہی دی جس میں وہ شریک نہیں ہے تو گواہی قبول ہوگی، اس لیے کہ اس صورت میں تہمت نہیں ہے اور شہادت لنفسہ کا شبہ نہیں ہے، اس لیے یہ شہادت مقبول ہے۔ ❶

(٦٨) اَلْفِسْقُ مِنْ حَيْثُ الْاِعْتِقَادِ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ قَبُوْلِ الشَّهَادَةِ. ❷

ترجمہ: وہ فسق جو اعتقاداً ہو گواہی کی قبولیت کے لئے مانع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شخص اعتقاد کے اعتبار سے فاسق ہو عملاً

---

❶ (وَالشَّرِيكِ لِشَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ مِنْ شَرِكَتِهِمَا) لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهٍ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِيهِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ يَصِيرُ شَاهِدًا لِنَفْسِهِ فِي الْبَعْضِ وَشَهَادَةُ الْمَرْءِ لِنَفْسِهِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، فَإِذَا بَطَلَ فِي نَصِيبِهِ بَطَلَ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ أَيْضًا، لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ وَاحِدَةٌ فَلَا تَتَجَزَّأُ، وَلَوْ شَهِدَ لَهُ بِمَا لَيْسَ مِنْ شَرِكَتِهِمَا تُقْبَلُ لِانْتِفَاءِ التُّهْمَةِ.

(تبيين الحقائق: كتاب الشهادة، باب من تقبل شهادته ومن لا يقبل، ج۴ ص ۲۲۰)

(ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) لأنها شهادة لنفسه من وجه لاشتراكهما، ولو شهد بما ليس من شركتهما تقبل لانتفاء التهمة.

(اللباب في شرح الكتاب: كتاب الشهادات، ج۴ ص ۶۱)

❷ الهداية: كتاب الشهادة، باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل، ج۳ ص ۱۷۰

فاسق نہ ہوتو اس کی گواہی قبول ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اہلِ ہواء یعنی جو لوگ خواہشاتِ نفسانیہ کی پیروی کرتے ہیں اور شریعت کی مخالفت کرتے ہیں ان کی گواہی قبول ہے اس لیے کہ یہ اعتقادی طور پر فاسق ہیں، ان کا یہ فسق اپنے دین کے اعتبار سے ہے کہ وہ اپنے مذہب کی رو سے اُسے صحیح سمجھتے ہیں، اس لیے ایسا کرتے ہیں، لہٰذا جب وہ اسے دین سمجھ کر کر رہے ہیں تو ظاہر ہے کہ جھوٹ بولنے سے احتیاط کریں گے کیونکہ متدین لوگ جھوٹ سے بچتے ہیں، خواہ وہ کسی بھی دین کے پیروکار ہوں، جب وہ جھوٹ سے بچیں گے تو ظاہر ہے کہ ان کی گواہی قبول ہوگی، برخلاف فاسق عملی وہ جو بھی فاسقانہ کام کرتا ہے اُسے حرام سمجھتا ہے، مرتکب حرام شخص جھوٹ بھی بول سکتا ہے، اس لیے فاسق عملی متہم بالکذب ہوگا اور متہم بالکذب کی شہادت مقبول نہیں ہے، لہٰذا فاسق فی العمل کی شہادت قبول نہیں ہوگی۔ ❶

(۶۹) اَلْفِسْقُ مِمَّا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ. ❷

❶ (قَوْلُهُ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَابِيَّةَ) أَيْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، لِأَنَّ فِسْقَهُمْ مِنْ حَيْثُ الِاعْتِقَادُ وَمَا أَوْقَعَهُ فِيهِ إِلَّا تَدَيُّنُهُ بِهِ وَصَارَ كَمَنْ يَشْرَبُ الْمُثَلَّثَ أَوْ يَأْكُلُ مَتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ عَامِدًا مُسْتَبِيحًا لِذَلِكَ بِخِلَافِ الْفِسْقِ مِنْ حَيْثُ التَّعَاطِي وَالْهَوَى مَقْصُورًا مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى مَا تَسْتَلِذُّ بِهِ مِنَ الشَّهَوَاتِ مِنْ غَيْرِ دَاعِيَةِ الشَّرْعِ.

(البحر الرائق: كتاب الشهادة، باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل، ج۷ ص۹۳)

(وَلَنَا أَنَّهُ فِسْقٌ مِنْ حَيْثُ الِاعْتِقَادُ) وَمَا هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ تَدَيُّنٌ لَا تَرْكُ تَدَيُّنٍ، وَالْمَانِعُ مِنَ الْقَبُولِ تَرْكُ مَا يَكُونُ دِينًا فَصَارَ كَحَنَفِيٍّ شَرِبَ الْمُثَلَّثَ أَوْ شَافِعِيٍّ أَكَلَ مَتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ عَامِدًا مُعْتَقِدًا إِبَاحَتَهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِيرُ بِهِ مَرْدُودَ الشَّهَادَةِ.

(العناية: كتاب الشهادة، باب من يقبل الشهادة ومن لا يقبل، ج۷ ص۴۱۶)

❷ الهداية: كتاب الشهادة، باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل، ج۳ ص۱۷۲

ترجمہ: فسق ان چیزوں میں سے ہے جو حکم کے تحت داخل نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی شخص کو فسق کے ساتھ متصف کرنا یہ قضاءِ قاضی کے تحت داخل نہیں ہے یعنی قاضی کسی پر فسق کا حکم نہیں لگا سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مدعی علیہ نے مدعی کے گواہی پر جرح مجرد کیا یعنی یہ کہ گواہ فاسق ہے اور اس پر گواہ بھی پیش کیے، تو قاضی مدعی علیہ کے گواہوں کی گواہی نہیں سنے گا بلکہ مسترد کر دے گا، کیونکہ مدعی علیہ نے گواہوں کے فسق پر گواہ پیش کیے ہیں اور فسق قاضی کے حکم کے تحت داخل نہیں ہو سکتا ہے، کیونکہ توبہ کرنے سے فسق ختم ہو جاتا ہے، اس لیے اس میں الزام کا معنی متحقق نہیں ہوگا۔ نیز اس میں پردہ دری ہے حالانکہ ستر واجب ہے، کسی کے فسق کی نشر و اشاعت بغیر بینہ واضحہ صریحہ کے حرام ہے۔ نیز گواہ اس گواہی کی وجہ سے خود فاسق ہو گئے، اس لیے کہ یہ بے حیائی کی بات کو بلا ضرورت پھیلانا ہے، جو نص شرعی کی وجہ سے حرام ہے، اور مشہود بہ فاسق شخص کی گواہی سے ثابت نہیں ہوتا ہے، البتہ جرح غیر مجردہ جو حق اللہ یا حق العبد سے متعلق ہو تو یہ حکم قضاء کے تحت داخل ہے، مثلاً مدعیٰ علیہ نے مدعی کے گواہوں کو زانی یا شرابی کہا اور گواہوں نے اسے ثابت بھی کیا تو گواہوں پر حد جاری ہوگی۔ (۱)

---

(۱) لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ إِنَّمَا تُقْبَلُ عَلَى مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ وَفِي وُسْعِ الْقَاضِي إِلْزَامُهُ وَالْفِسْقُ مِمَّا لا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ وَلَيْسَ فِي وُسْعِ الْقَاضِي إِلْزَامُهُ، لِأَنَّهُ يَدْفَعُهُ بِالتَّوْبَةِ وَلِأَنَّ الشَّاهِدَ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ صَارَ فَاسِقًا لِأَنَّ فِيهَا إِشَاعَةَ الْفَاحِشَةِ بِلا ضَرُورَةٍ وَهِيَ حَرَامٌ بِالنَّصِّ وَالْمَشْهُودُ بِهِ لا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِ. (البحر الرائق: كتاب الشهادة، باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل، ج۷ ص ۹۹)

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ (وَلا يَسْمَعُ الْقَاضِي الشَّهَادَةَ عَلَى جَرْحٍ) أَيْ عَلَى جَرْحٍ مُجَرَّدٍ

(۷۰) اَلْإِقْرَارُ مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ. ❶

ترجمہ: اقرار ان چیزوں میں سے ہے جو حکم کے تحت داخل ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ آدمی اپنے اقرار کی وجہ سے قضاءِ قاضی کے تحت آ سکتا ہے، یعنی قاضی مقر کے اقرار پر حکم دائر کر سکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ سابقہ مسئلہ میں اگر مدعی علیہ نے اس بات پر گواہ پیش کئے کہ مدعی نے خود اقرار کیا تھا کہ یہ گواہ جو مدعی نے قائم کئے ہیں فاسق ہیں، یعنی پہلے مدعی نے خود ان گواہوں کے بارے میں اقرار کیا تھا کہ یہ فاسق ہیں اور اب انہی کو اپنے دعویٰ پر گواہ بنا کر پیش کر رہا ہے، تو مدعی علیہ کے گواہوں کی گواہی مدعی کے اقرار پر قبول کی جائے گی، کیونکہ یہاں قاضی نے اقرار کی وجہ سے مدعی کے گواہوں کے خلاف فیصلہ کیا ہے اور اقرار قاضی کے حکم کے تحت داخل ہوتا ہے، لہذا اس پر شہادت سننا بھی صحیح ہے اور اس کے مطابق فیصلہ کرنا بھی صحیح ہے۔ ❷

مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَضَمَّنَ إِيجَابَ حَقٍّ مِنْ حُقُوقِ الشَّرْعِ أَوْ مِنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ، لِأَنَّ الْفِسْقَ الْمُجَرَّدَ مِمَّا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْفَاسِقَ يُرْفَعُ فِسْقُهُ بِالتَّوْبَةِ وَلَعَلَّهُ قَدْ تَابَ فِي مَجْلِسِهِ أَوْ قَبْلَهُ فَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِلْزَامُ وَلِأَنَّ فِيهِ هَتْكَ السَّتْرِ وَإِشَاعَةَ الْفَاحِشَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَهُوَ حَرَامٌ. (تبيين الحقائق: كتاب الشهادة، باب من تقبل الشهادة ومن لا تقبل، ج۴ ص۲۲۷)

❶ الهداية: كتاب الشهادة، باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل، ج۳ ص۱۷۲

❷ (وَتُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (عَلَى إِقْرَارِ الْمُدَّعِي بِفِسْقِهِمْ) أَيْ بِفِسْقِ شُهُودِهِ، لِأَنَّهُمْ مَا أَظْهَرُوا الْفَاحِشَةَ بَلْ حَكَوْا عَنْهُ وَالْإِقْرَارُ مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ فَهَذِهِ الشَّهَادَةُ لَيْسَتْ عَلَى جَرْحٍ مُجَرَّدٍ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَى إِقْرَارِ الشُّهُودِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ فِيهِ هَتْكَ السِّتْرِ وَبِهِ يَثْبُتُ الْفِسْقُ فَلَا تُقْبَلُ.

(۱۷) اَلْمَجلِسُ إِذَا اتَّحَدَ لَحِقَ الْمُلْحَقُ بِأَصْلِ الشَّهَادَةِ. ❶

ترجمہ: جب مجلس متحد ہو تو ملحق اصل شہادت کے ساتھ لاحق ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک مرتبہ گواہی دینے کے بعد یہ کہے کہ مجھ سے میری گواہی میں کچھ وہم اور بھول چوک ہوئی ہے اور صحیح گواہی میری یہ ہے تو بعد والی شہادت ملحق کہلاتی ہے، اب اگر مجلس ایک ہو تو یہ ملحق اصل شہادت کے ساتھ مل کر قبول ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ گواہ نے گواہی دی اور اب تک مجلس برقرار تھی کہ گواہ نے یہ کہا کہ ''أَوْهَمْتُ بَعْضَ شَهَادَتِيْ '' کہ مجھ سے گواہی میں کچھ غلطی ہوئی ہے، تو اب اگر گواہ عادل ہو تو گواہی قبول ہوگی کیونکہ گواہ کا ''أَوْهَمْتُ بَعْضَ شَهَـــادَتِـيْ '' کہنا ملحق ہے اور دونوں گواہی کی مجلس بھی متحد ہے اور جب مجلس متحد ہو تو ملحق اصل شہادت کے ساتھ لاحق ہوتی ہے، گویا ملحق اور اصل شہادت کلام واحد ہے، لہذا یہ گواہی جو گواہ بعد میں ادا کرتا ہے یہ بھی اصل شہادت کے ساتھ لاحق ہو کر قبول ہوگی۔ ❷

(مجمع الأنهر: كتاب الشهادة، باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل، ج۲ ص۲۰۴)

(على إقرار المدعى بذلك تقبل) أى بالجرح بأنه إقران شهودى فسقة فإنها تقبل (لأن الإقرار مما يدخل تحت الحكم) أى ما لم تظهره الفاحشة، وإنما حكوها عن غيرهم، وهو المدعى والحاكى لإظهارها ليس كمظهرها وفى بعض النسخ ولو شهدوا على إقرار المدعى بذلك وتقبل. (البناية: كتاب الشهادة، باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل، ج۹ ص۱۶۳)

❶ الهداية: كتاب الشهادة، باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل، ج۳ ص۱۷۳

❷ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ فَإِنَّهُ أَلْحَقَ الْمُلْحَقَ بِأَصْلِ الشَّهَادَةِ فَصَارَ كَكَلَامٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا يُوجِبُ الْعَمَلَ بِالشَّهَادَةِ الثَّانِيَةِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ. (العناية: كتاب الشهادة، باب من تقبل الشهادة ومن لا تقبل، ج۷ ص۴۳۰)

باب الاختلاف في الشهادة

(۷۲) اَلْـمِـلْـكُ مَتَـى ثَبَتَ لِلْمُوْرِثِ لَا يُقْضَى لِلْوَارِثِ بِهِ حَتَّى شَهِدَ الشُّهُوْدُ أَنَّهُ فَاتَ وَتَرَكَهَا مِيْرَاثًا لَهُ. ❶

ترجمہ: ملک جب مورث کے لئے ثابت ہو تو اس کا فیصلہ وارث کے لئے نہیں کیا جائے گا، یہاں تک کہ گواہ اس بات کی شہادت دیں کہ مورث مر گیا اور اس نے وارث کے لیے فلاں چیز چھوڑی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب گواہی سے مورث (میت) کے لیے کسی چیز کی ملکیت ثابت ہو جائے تو اس چیز کا فیصلہ وارث کے لیے اسی گواہی کی بنیاد پر نہیں کیا جائے گا، بلکہ دوسرے گواہوں سے یہ بھی ثابت کرنا ہوگا کہ مورث کی موت ہو چکی ہے، اور وہ چیز مورث نے وارث کے لیے میراث چھوڑی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے مثلاً بکر نے اس بات پر گواہی قائم کر دی کہ وہ مکان جس میں فلاں قابض ہے میرے والد کا ہے، اور میرے والد نے اس شخص کو بطورِ عاریت یا بطور ودیعت وہ مکان دیا، تو اس سے مکان کی ملکیت مدعی کے لیے ثابت نہ ہوگی، یعنی قاضی کو اس بات کا حق نہیں ہوگا کہ وہ مکان کا فیصلہ مدعی کے حق میں کر دے، بلکہ مدعی کے حق میں مکان کا فیصلہ کرنے کے لیے اس بات پر بھی

لأن اتحاد المجلس بجمع المتفرقات، وهذا يوجب العمل بالشهادة الثانية فى الزيادة والنقصان، لأن الحادثة بعد الشهادة من العدل فى المجلس كالقرون بأصلها، وإليه مال شمس الأئمة السرخسى رَحِمَهُ اللّٰهُ. (البناية: كتاب الشهادة، باب من تقبل الشهادة ومن لا تقبل، ج٩ ص ١٤٠)

❶ الهداية: كتاب الشهادة، باب الاختلاف في الشهادة، ج٣ ص ١٧٦

بینہ قائم کرنا ضروری ہے کہ اس کے والد کا انتقال ہو چکا ہے اور یہ مکان میراث میں اس کے لیے والد نے چھوڑا ہے، تب مذکورہ مکان کا فیصلہ مدعی کے حق میں ہوگا۔ ❶

(۷۳) اَلْجَهَالَةُ فِي الْمُقِرِّ بِهِ لا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ. ❷

ترجمہ: مقر بہ کی جہالت صحت اقرار کے لئے مانع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مقر جس چیز کا اقرار کرتا ہے اگر وہ مجہول ہو تو اقرار درست ہوگا، مثلاً مقر یہ کہے "لِفُلاَنٍ عَلَيَّ شَيْءٌ" کہ مجھ پر فلاں کے لیے کچھ ہے،

---

❶ وَاعْلَمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي الشَّهَادَةِ بِالْمِيرَاثِ، هَلْ تَحْتَاجُ إِلَى الْجَرِّ وَالنَّقْلِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ عِنْدَ الشَّهَادَةِ هَذَا الْمُدَّعِي وَارِثُ الْمَيِّتِ مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا لَهُ أَوْ لا. قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: لا بُدَّ مِنْهُ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ. (العناية: كتاب الشهادة، فصل في الشهادة على الإرث، ج۷ ص۴۵۷)

(مِلْكُ الْمُورِثِ لا يَقْضِي لِوَارِثِهِ بِلا جَرِّ الشَّاهِدَيْنِ) وَبَيَّنَ مَعْنَى الْجَرِّ بِقَوْلِهِ (بِقَوْلِهِمَا مَاتَ وَتَرَكَهُ مِيرَاثًا لَهُ أَوْ وَذَا مِلْكُهُ أَوْ فِي يَدِهِ) اعْلَمْ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْمِيرَاثِ هَلْ تَحْتَاجُ إِلَى الْجَرِّ وَالنَّقْلِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ مَا ذُكِرَ فِي الْمَتْنِ أَوَّلًا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لا بُدَّ مِنْهُ. (درر الحكام شرح غرر الأحكام: كتاب الشهادة، باب الشهادة على الشهادة، ج۲ ص۸۸)

لَا بُدَّ مِنَ الْجَرِّ فِي شَهَادَةِ الْإِرْثِ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى الْوَارِثُ عَيْنًا فِي يَدِ إِنْسَانٍ أَنَّهَا مِيرَاثُ أَبِيهِ وَشَهِدَا أَنَّ هَذِهِ كَانَتْ لِأَبِيهِ لا يُقْضَى لَهُ حَتَّى يَجُرَّ الْمِيرَاثَ حَقِيقَةً (بِأَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ مَاتَ وَتَرَكَهُ مِيرَاثًا لِلْمُدَّعِي) أَوْ حُكْمًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (أَوْ مَاتَ وَهَذَا مِلْكُهُ، أَوْ فِي يَدِهِ) وَتَصَرُّفِهِ. (مجمع الأنهر: كتاب الشهادة، باب الاختلاف في الشهادة، ج۲ ص۲۱۰)

❷ الهداية: كتاب الشهادة، باب الاختلاف في الشهادة، ج۳ ص۱۷۷

مگر مقر کو تفصیل پر مجبور کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کسی شخص پر مکان پر قبضہ کرنے کا دعوی کیا اور کس قسم کا قبضہ تھا اس کی وضاحت نہ کی ہو، اور مدعیٰ علیہ (قابض) نے اقرار بھی کرلیا کہ یہ مکان واقعی مدعی کے قبضہ میں تھا، تو یہ مکان مدعی کے قبضہ میں واپس دے دیا جائے گا، کیونکہ جس مکان کا اقرار کیا گیا وہ اگرچہ مجہول ہے، مگر یہ جہالت مقر بہ میں ہے اور مقر بہ کی جہالت اقرار کی صحت سے مانع نہیں ہے، اس لیے مدعیٰ علیہ کے اقرار کے مطابق مکان واپس مدعی کو دے دیا جائے، البتہ مقر کو اس کی وضاحت پر پابند کیا جائے گا۔ اسی طرح اگر دو گواہان یہ گواہی دے دیں کہ مدعیٰ علیہ نے یہ اقرار کیا تھا کہ اس کے قبضہ میں موجود مکان مدعی کے ہاتھ میں ہے اور قابض (مدعیٰ علیہ) کے قبضہ کی نوعیت کی وضاحت بھی نہیں کی تب بھی اس مکان کا فیصلہ مدعی کے حق میں ہوگا۔ ❶

كتاب الرجوع عن الشهادات

(۷۴) اَلتَّنَاقُضُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ. ❷

---

❶ يَعْنِي إِذَا قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هَذِهِ الدَّارُ كَانَتْ فِي يَدِ هَذَا الْمُدَّعِي دُفِعَتْ إِلَيْهِ، لِأَنَّ الْجَهَالَةَ فِي الْمُقَرِّ بِهِ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ وَكَذَا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِإِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ دُفِعَتْ إِلَيْهِ. (العناية: كتاب الشهادة، باب الاختلاف في الشهادة، فصل في الشهادة على الإرث، ج۷ ص ۴۶۰)

(وإن أقر بذلك المدعى عليه) أى أقر بأن الدار فى يد المدعى (دفعت إلى المدعى، لأن الجهالة فى المقر به لا تمنع صحة الإقرار) بل يجب عليه بيانه كما لو أقر لفلان بشيء يجب عليه بيانه. (البناية: كتاب الشهادة، باب الاختلاف في الشهادة، فصل في الشهادة على الإرث، ج۹ ص ۱۸۴)

❷ الهداية: كتاب الرجوع عن الشهادات، ج۳ ص ۱۸۱

ترجمہ: تناقض اقرار کی صحت کے لئے مانع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مقر کے کلام میں تناقض ہو، مثلاً پہلے ایک چیز کا اقرار کیا پھر اس سے رجوع کیا، تو اس تناقض سے اقرار کی صحت پر کوئی اثر نہیں پڑے گا بلکہ اقرار درست ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر گواہوں نے مدعیٰ علیہ کے خلاف گواہی دی اور قاضی نے ان کی شہادت پر مدعیٰ علیہ کے خلاف فیصلہ کیا، پھر گواہوں نے اپنی گواہی سے رجوع کیا تو قاضی کا فیصلہ فسخ نہیں ہوگا، اور گواہوں پر اس مال کا ضمان آئے گا جو مال انہوں نے اپنی گواہی کی وجہ سے مدعیٰ علیہ کا تلف کیا ہے، کیونکہ گواہوں کا اپنی گواہی سے رجوع کرنا اپنے حق میں سببِ ضمان کے وجوب کا اقرار ہے، نیز یہاں گواہ کے کلام میں اگرچہ تناقض ہے، لیکن تناقض اقرار کی صحت کے لئے مانع نہیں ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی گواہوں کا تناقض ان کے اقرار کے لئے مانع نہ ہوگا اور ان پر ضمان لازم ہوگا۔ ❶

---

❶ وَعَلَيْهِمْ ضَمَانُ مَا أَتْلَفُوهُ بِشَهَادَتِهِمْ لِإِقْرَارِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِسَبَبِ الضَّمَانِ، فَقَضَاءُ الْقَاضِي وَإِنْ كَانَ عِلَّةً لِلتَّلَفِ لَكِنَّهُ كَالْمَلْجَإِ مِنْ جِهَتِهِمْ، فَكَانَ التَّسْبِيبُ مِنْهُمْ تَعَدِّيًا فَيُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِمْ كَمَا فِي حَفْرِ الْبِئْرِ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ. فَإِنْ قِيلَ: كَلَامُهُمْ مُتَنَاقِضٌ وَذَلِكَ سَاقِطُ الْعِبْرَةِ فَعَلَامَ الضَّمَانُ؟ أَجَابَ بِقَوْلِهِ وَالتَّنَاقُضُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ. (العناية: كتاب الرجوع عن الشهادة، ج٧ ص ٤٧٩)

(وعليهم) أى وعلى الشهود (ضمان ما أتلفوه بشهادتهم لإقرارهم على أنفسهم بسبب الضمان) فقضاه القاضى، وإن كان علة للتلف لكنه كالملجأ من جهتهم فكان السبب منهم تعديا، فيضاف الحكم إليهم كما فى حفر البئر على قارعة الطريق (والتناقض لا يمنع صحة الإقرار) هذا جواب عما يقال كلامهم متناقض، وذلك ساقط العبرة. (البناية: كتاب الرجوع عن الشهود، ج٩ ص ٢٠٠)

(۷۵) اَلتَّوْبَةُ عَلٰی حَسَبِ الْجِنَايَةِ. ❶

ترجمہ: توبہ بحسب جنایت ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس قدر جرم ہو توبہ بھی اسی جرم کے اعتبار سے ہوتی ہے، یعنی اگر جرم خفیہ ہے تو توبہ بھی خفیہ اور اگر جرم اعلانیہ ہو تو توبہ بھی اعلانیہ ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ گواہوں کے لئے یہ جائز نہیں ہے کہ وہ قاضی کی مجلس سے علیحدہ ہو کر اپنی گواہی سے رجوع کریں بلکہ حاکم کی موجودگی میں اپنی گواہی سے رجوع کرنا ضروری ہے، کیونکہ گواہی سے رجوع کرنا گواہی کو فسخ کرنا ہے اور گواہی کا فسخ خاص ہوگا اس مجلس کے ساتھ جس کے ساتھ شہادت خاص ہے اور شہادت مجلس قضاء کے ساتھ خاص ہے، لہذا فسخِ شہادت بھی مجلس قضاء کے ساتھ خاص ہوگی۔ نیز گواہی سے رجوع کرنا توبہ کرنا ہے اور توبہ جرم کے اعتبار سے ہوتی ہے اور گواہوں نے چونکہ یہ جرم یعنی جھوٹی گواہی قاضی کی مجلس میں دی تھی، لہذا توبہ بھی مجلس قضاء میں علانیہ ہوگی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الرجوع عن الشهاة، ج٣ ص ١٨١

❷ لِأَنَّهُ فَسْخٌ لِلشَّهَادَةِ فَيَخْتَصُّ بِمَا تَخْتَصُّ بِهِ الشَّهَادَةُ مِنْ مَجْلِسِ الْحَاكِمِ أَيِّ حَاكِمٍ كَانَ كَالْفَسْخِ فِي بَابِ الْبَيْعِ حَيْثُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْبَيْعِ مِنْ قِيَامِ الْمَبِيعِ وَرِضَا الْمُتَبَايِعَيْنِ وَلِأَنَّ الرُّجُوعَ عَنْ الشَّهَادَةِ تَوْبَةٌ عَمَّا اُرْتُكِبَ مِنْ قَوْلِ الزُّورِ، وَالتَّوْبَةُ بِحَسَبِ الْجِنَايَةِ عَلَى فَإِذَا كَانَتْ الْجَرِيمَةُ بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ تَوْبَتُهَا كَذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ الرُّجُوعُ عِنْدَ غَيْرِهِ غَيْرَ صَحِيحٍ.

(تبيين الحقائق: كتاب الرجوع عن الشهادة، ج٤ ص ٢٤٣)

وَشَهَادَةُ الزُّورِ جِنَايَةٌ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ فَالتَّوْبَةُ عَنْهَا تَتَقَيَّدُ بِهِ.

(العناية: كتاب الرجوع عن الشهادة، ج٧ ص ٤٨٠)

(ولأن الرجوع توبة) أي لأن الرجوع عن الشهادة توبة عن جناية الكذب

(۷۶) اَلْمُعْتَبَرُ فِيْ بَابِ الرُّجُوْعِ بَقَاءُ مَنْ بَقِيَ لَا رُجُوْعَ مَنْ رَجَعَ. ❶

ترجمہ: گواہی سے رجوع کے باب میں باقی گواہوں کا اعتبار ہوگا جنہوں نے رجوع کیا ان کا اعتبار نہیں ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شہادت سے رجوع کے بعد دیکھا جائے گا کہ اگر تعداد پوری ہے تو پھر رجوع کرنے والوں پر ضمان نہیں آئے گا اور اگر باقی کی تعداد پوری نہ ہو تو پھر رجوع کرنے والوں پر ضمان آئے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو گواہوں نے کسی شخص کے خلاف مال کے بابت گواہی دی اور قاضی نے مدعی کے حق میں فیصلہ کرتے ہوئے اس شخص سے مال لے کر مدعی کے حوالہ کر دیا، پھر ان دو گواہوں میں سے ایک نے اپنی گواہی سے رجوع کیا تو وہ نصف مال کا ضامن ہوگا، کیونکہ باقی ایک گواہ ہے اور باقی کا اعتبار ہوتا ہے، لہذا جب ایک اپنی گواہی پر برقرار ہے تو جس نے رجوع کیا ہے اس پر نصف ضمان آئے گا، اور اپنی گواہی پر قائم رہنے والے کی گواہی چونکہ معتبر ہے اس لیے اس پر کوئی ضمان نہ ہوگا۔ ❷

(والتوبة على حسب الجناية، فالسر بالسر، والإعلان بالإعلان) فالشهادة كانت بالإعلان، والرجوع أيضا كذلك. (البناية: كتاب الرجوع عن الشهود، باب كيفية الرجوع عن الشهادة، ج۹ ص ۲۰۱)

❶ الهداية: كتاب الرجوع عن الشهادات، ج۳ ص ۱۸۲

❷ وَالْعِبرَةُ فِي الرُّجُوع بَقَاء من بَقِي من الشُّهُود لَا رُجُوع من رَجَعَ وَيبقى الْحق بِقدر بَقَاء الشُّهُود ويتلف بِقدر مَا رَجَعَ إِذا ثَبت هَذَا الأَصْل تخرج عَلَيْهِ الْمَسَائِل إِذا شهد شَاهِدَانِ على رجل بِمَال وَقضى القَاضِي بذلك وَسلم المَال إِلَى الْمُدَّعِي ثمَّ رَجَعَ أَحدهمَا غرم نصف المَال لِأَنَّهُ بَقِي النّصْف بِبَقَاء شَاهد وَاحِد. (تحفة الفقهاء: كتاب الرجوع عن الشهادة، ج۳ ص ۳۶۵)

(۷۷) اَلتَّضْمِيْنُ يَسْتَدْعِي الْمُمَاثَلَةَ. ❶

ترجمہ: ضامن بنانا مماثلت کا تقاضا کرتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ضمان کے لئے ضروری ہے کہ جس شے کا انسان ضامن بنایا جائے اس میں اور مضمون بہ میں مماثلت ہو، اگر وہ شے مضمون بہ کی مماثل نہ ہو تو ضمان ساقط ہو جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر گواہوں نے کسی عورت کے خلاف گواہی دی کہ اس نے فلاں کے ساتھ مہر مثل پر نکاح کیا ہے، پھر بعد میں گواہوں نے اپنی گواہی سے رجوع کیا تو ان گواہوں پر ضمان نہیں آئے گا، کیونکہ گواہوں نے اپنی گواہی کے ذریعے صرف عورت کے منافع بضعہ کو تلف کیا ہے اور اس کا مثل نہیں ہے، کیونکہ ضمان مماثلت کا تقاضا کرتا ہے، اور مذکورہ صورت میں تلف شدہ منافعِ بضعہ اور گواہوں کی طرف سے بطورِ ضمان دیا جانے والا مال کے درمیان مماثلت نہیں، لہذا یہاں بھی رجوع کرنے سے گواہوں پر ضمان نہیں ہوگا۔ عین اور منفعت یعنی منافعِ بضعہ کے درمیان کوئی مماثلت نہیں ہے۔ ❷

(قوله وإن رجع أحدهما ضمن النصف) والأصل أن المعتبر بقاء من بقي لا رجوع من رجع وقد بقي من يبقى بشهادته نصف الحق. (الجوهرة النيرة: كتاب الرجوع عن الشهادة، ج۲ ص۲۳۷)

(وإن رجع أحدهما ضمن النصف) والأصل: أن المعتبر في هذا بقاء من بقي، لا رجوع من رجع، وقد بقي من يتقي بشهادته نصف الحق. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب الرجوع عن الشهادة، ج۴ ص۷۲)

❶ الهداية: كتاب الرجوع عن الشهادات، ج۳ ص۱۸۳

❷ وَإِنْ شَهِدَ عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ ثُمَّ رَجَعَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا، سَوَاءٌ كَانَتِ الشَّهَادَةُ بِمِقْدَارِ مَهْرِ مِثْلِهَا أَوْ بِأَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُتْلَفَ هَاهُنَا مَنَافِعُ الْبُضْعِ وَمَنَافِعُ الْبُضْعِ

کتاب الوکالة

(۷۸) كُلُّ عَقْدٍ يُضِيفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ فَحُقُوقُهُ يَتعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ وَمَا هُوَ عَلَى الْعَكْسِ فَحُقُوقُهُ تَتعَلَّقُ بِالْمُوَكِّلِ. ❶

ترجمہ: ہر وہ عقد جس کی نسبت وکیل اپنی طرف کرتا ہے اس کے حقوق وکیل سے متعلق ہوں گے اور جو اس کے برعکس ہو تو اس کے حقوق مؤکل کے ساتھ متعلق ہوں گے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر ایسا عقد جس کی اضافت وقتِ عقد میں وکیل اپنی طرف کرے اور اس کا منسوب کرنا درست بھی ہو، مثلاً بیع وشراء اور اجارہ وغیرہ، تو اس عقد کے تمام حقوق مثلاً بیع کا حوالہ کرنا، ثمن وصول کرنا وغیرہ وکیل سے وابستہ ہوں گے، اور ہر وہ عقد جس کی نسبت عقد کے وقت وکیل اپنے مؤکل کی طرف کرے، مثلاً نکاح، طلاق وغیرہ، تو اس عقد کے حقوق مؤکل سے وابستہ ہوں گے، مثلاً مہر کا مطالبہ عورت اپنے شوہر مؤکل سے کرے گی نہ کہ وکیل سے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ وکیل بالبیع وکیل بالشراء میں حقوق وکیل کے ساتھ متعلق ہوں گے، یعنی مبیع سپرد کرنا، ثمن ادا کر کے مبیع وصول کرنا وکیل کی ذمہ داری ہوگی مؤکل کی نہیں، کیونکہ ان میں وکیل عقد کی نسبت اپنی طرف کرتا ہے اور ہر وہ عقد جس میں وکیل نسبت اپنی طرف کرے اور نسبت کرنا درست بھی ہو تو اس عقد کے حقوق

عِنْدَنَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ بِالْإِتْلَافِ، لِأَنَّ التَّضْمِينَ يَقْتَضِي الْمُمَاثَلَةَ بِالنَّصِّ عَلَى مَا عُرِفَ، وَلَا مُمَاثَلَةَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْمَنْفَعَةِ. (العناية: كتاب الرجوع عن الشهادة، ج۷ ص۴۸۷)

ولا مماثلة بين العين والمنفعة التي هي العوض، أعني منفعة البضع، فلا يجب الضمان كما في إتلاف سائر منافع المغصوب، حيث لا يجب الضمان عندنا خلافا للشافعي. (البناية: كتاب الرجوع عن الشهادة، ج۶ ص۲۰۶)

❶الهداية: كتاب الوكالة، ج۳ ص۱۸۷، ۱۸۸

وکیل سے متعلق ہوں گے، لہٰذا مذکورہ عقود کے حقوق بھی وکیل سے وابستہ ہوں گے اور وکیل بالنکاح، وکیل بالخصم یا وکیل بالصلح میں عقد کے حقوق مؤکل کے ساتھ متعلق ہوں گے، مثلاً حقِ مہر وغیرہ شوہر (مؤکل) کے ذمہ ہوگا اور خلع میں بدلِ خلع بیوی (مؤکل) سے وصول کرے گی وکیل سے نہیں، کیونکہ وہ سفیر محض ہے، اسی وجہ سے وہ عقود ہٰذا کو مؤکل کی طرف منسوب کرنے سے مستغنی نہ ہوگا، کیونکہ ان میں وکیل نسبت مؤکل کی طرف کرتا ہے۔ ❶

---

❶ اَلْعُقُودُ الَّتِي يَعْقِدُهَا الْوُكَلاءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَتَعَلَّقُ حُقُوقُهُ بِالْوَكِيلِ، وَآخَرُ بِالْمُوَكِّلِ. فَضَابِطَةُ الْأَوَّلِ كُلُّ عَقْدٍ يُضِيفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ فَحُقُوقُهُ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ...... كُلُّ عَقْدٍ يُضِيفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى مُوَكِّلِهِ كَالنِّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالصُّلْحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ فَإِنَّ حُقُوقًا تَتَعَلَّقُ بِالْمُوَكِّلِ دُونَ الْوَكِيلِ فَلَايُطَالَبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِالْمَهْرِ. (العناية: كتاب الوكالة، ج٨ ص١٥، ١٨)

(فكل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه) أى يصح إضافته إلى نفسه ويستغنى عن إضافته إلى المؤكل (مثل البيع والإجارة) ونحوهما (فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل دون المؤكل)لأن الوكيل في هذا الضرب هو العاقد حقيقة، لأن العقد يقوم بكلامه، وحكما، لأنه يستغنى عن إضافة العقد إلى مؤكله...... (وكل عقد يضيفه) الوكيل (إلى مؤكله) :أى لا يستغنى عن الإضافة إلى مؤكله، حتى لو أضافه إلى نفسه لا يصح، كذا في المجتبى، وذلك (كالنكاح والخلع والصلح من دم العمد) ونحو ذلك (فإن حقوقه تتعلق بالمؤكل) لإضافة العقد إليه (دون الوكيل)، لأنه في هذا الضرب سفير محض، ولذا لا يستغنى عن إضافة العقد إلى المؤكل، فكان كالرسول، وفرع على كونه سفيراً محضاً بقوله: (فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر، ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها) للزوج، لما قلنا من أنه سفير. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب الوكالة، ج٢ ص١٤١)

باب الوكالة بالبيع و الشراء

(۷۹) اَلْجَهَالَةُ الْيَسِيْرَةُ تَتَحَمَّلُ فِي الْوَكَالَةِ. ❶

ترجمہ: وکالت میں معمولی جہالت برداشت کی جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عقدِ وکالت میں تھوڑی بہت جہالت ہو تو چل سکتی ہے، مثلاً موکل بہ کی صفت اور جنس مجہول ہو، کیونکہ وکالت کی بنیاد بسبب استعانت یُسر اور سہولت پر ہے، برخلاف بیع کے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے وکالت عامہ کے ذریعہ کسی کو وکیل بنایا، مثلاً موکل نے یہ کہا کہ ''اِبْتَعْ لِيْ مَا رَأَيْتَ'' کہ میرے لئے وہ خرید و جو آپ مناسب سمجھیں، تو اس طرح کی وکالت جائز ہے، یا اسی طرح وصف میں جہالت ہو، جیسے کہا کہ میرے لیے گدھا یا گھوڑا یا خچر خریدو، لیکن وصف بیان نہیں کیا کہ اعلیٰ ہو یا ادنی ہو یا متوسط ہو، تو یہ وکالت درست ہے، اب وہ جس قسم کا بھی خرید لے تو یہ معاملہ درست ہوگا، کیونکہ مذکورہ صورت میں اگرچہ موکل بہ کی صفات وغیرہ بیان نہیں کیں، لیکن چونکہ وکالت میں توسع کی بناء پر معمولی جہالت برداشت کی جاتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں یہ جہالت نظر انداز ہوگی اور یہ وکالت جائز ہوگی، اب اگر وہ کچھ بھی خریدے تو معاملہ درست ہوگا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع و الشراء، ج۳ ص ۱۸۹

❷ بِخِلَافِ الْقِسْمِ الْآخَرِ وَهُوَ التَّوْكِيلُ الْعَامُّ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ ابْتَعْ لِي مَا رَأَيْتَ فَإِنَّهُ فَوَّضَ الْأَمْرَ إِلَى رَأْيِهِ، فَأَيُّ شَيْءٍ يَشْتَرِي يَكُونُ مُمْتَثِلًا وَيَقَعُ عَنْ الْآمِرِ (وَالْأَصْلُ أَنَّ الْجَهَالَةَ الْيَسِيرَةَ مُتَحَمَّلَةٌ فِي بَابِ الْوَكَالَةِ اسْتِحْسَانًا) وَالْقِيَاسُ يَأْبَاهُ لِأَنَّ التَّوْكِيلَ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مُعْتَبَرٌ بِنَفْسِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ بِأَنْ يُجْعَلَ الْوَكِيلُ كَالْمُشْتَرِي لِنَفْسِهِ

(۸۰) اَلْأَصْلُ فِي الْمُضَارَبَةِ الْعُمُوْمُ.❶

ترجمہ: مضاربت میں اصل عموم ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عقدِ مضاربت میں اصل یہ ہے کہ وہ عام ہو، یعنی اس میں کسی قسم کی کوئی قید نہ ہو، مثلاً مکان کی تعیین، نقد اور ادھار کی تعیین وغیرہ۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر رب المال اور مضارب کا نقد اور ادھار میں اختلاف ہوگیا، مثلاً رب المال کہتا ہے کہ میں نے نقد کی قید لگائی تھی کہ تجارت نقد کرنا، اور مضارب کہتا ہے کہ نہیں بلکہ آپ نے مطلق چھوڑا تھا، کوئی قید نہیں لگائی تھی، تو اس صورت میں مضارب کے قول کا اعتبار ہوگا، کیونکہ مضاربت میں اصل عموم ہے (یہی وجہ ہے کہ مضارب مطلقاً رب المال کے اتنا کہنے پر کہ میں نے مال مضاربت کے لیے دیا تھا تصرف کا مالک ہوجائے گا۔) اور مضارب اصل بتا رہا ہے، اور جو اصل بتائے

ثُمَّ كَالْبَائِعِ مِنَ الْمُوَكِّلِ، وَفِي ذَلِكَ الْجَهَالَةُ تَمْنَعُ الصِّحَّةَ فَكَذَلِكَ فِيمَا اعْتَبَرَ بِهِ. (العناية: كتاب الوكالة، فصل في الوكالة في الشراء، ج٨ ص ٢٩)

(إلا أن يوكله) هذا استثناء من قوله فلا بد من تسمية جنسه يعني إذا وكله (وكالة عامة فيقول ابتع لي ما رأيت) فلا يحتاج إلى ذكر الجنس وغيره (لأنه) أي لأن المؤكل (فوض الأمر إلى رأيه) أي إلى رأي الوكيل (فأي شيء يشتريه يكون متمثلاً) لأمر المؤكل، (والأصل فيه) أي في هذا الباب (أن الجهالة اليسيرة تتحمل في الوكالة كجهالة الوصف استحسانا) الجهالة اليسيرة جهالة النوع كالتوكيل بشراء الحمار والفرس والبغل والثوب الهروي والمروي، فإنها لا تمنع صحة الوكالة وإن لم يبين بالثمن. (البناية: كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، فصل في الشراء، ج٩ ص٣٥)

❶الهداية: كتاب الوكالة، باب الوكالة بالبيع والشراء، ج٣ ص ١٩٩

اس کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں مضارب کا قول معتبر ہوگا، کیا آپ نہیں دیکھتے کہ محض لفظِ مضاربت کے ذکر سے وہ تصرف کا مالک ہو جاتا ہے، اور اس کے لیے اجازت ثابت ہو جاتی ہے۔ ❶

---

❶وَلَوْ اِخْتَلَفَ الْمُضَارِبُ وَرَبُّ الْمَالِ فِي الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ فَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَمَرْتُكَ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْبَزِّ وَقَالَ الْمُضَارِبُ دَفَعْتَ إِلَيَّ الْمَالَ مُضَارَبَةً وَلَمْ تَقُلْ شَيْئًا فَالْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ وَإِنْ كَانَ مُسْتَفَادًا مِنْ جِهَةِ رَبِّ الْمَالِ إِلَّا أَنَّ فِي الْعَقْدِ مَا يُخَالِفُ دَعْوَاهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُضَارَبَةِ الْعُمُومُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ بِذِكْرِ لَفْظِ الْمُضَارَبَةِ فَكَانَتْ دَلَالَةُ الْإِطْلَاقِ قَائِمَ.

(العناية: كتاب الوكالة، باب الوكالة في البيع والشراء، فصل في وكالة البيع، ج٨ ص٩٣)

(قال: وإن اختلف في ذلک) أی فی النقد وعدمه (المضارب ورب المال) بأن قال رب المال: أمرتک بالنقد وقال المضارب: بل دفعت مضاربة ولم يعين شيئا (فالقول قول المضارب لأن الأصل فی المضاربة العموم) والإطلاق (ألا ترى أنه يملک التصرف بذكر لفظة المضاربة) ويثبت الإذن عاما.

(البناية: كتاب الوكالة، فصل في البيع، ج٩ ص٢٧٩)

إذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال أمرتک بالنقد وقال المضارب أمرتنی بالنقد والنسيئة أو قال رب المال أمرتک أن تعمل بالكونفة أو تشترى وقال المضارب دفعت إلى المال مطلقا كان القول قول المضارب عندنا لانه يدعی الإطلاق والأصل فی المضاربة هو الإطلاق.

(فتاوى قاضيخان: كتاب المضاربة، فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز، ج٣ ص٨٣)

باب عزل الوکیل

(۸۱) بَقَاءُ الْوَكَالَةِ يَعْتَمِدُ قِيَامَ الْأَمْرِ. ❶

ترجمہ: وکالت کی بقاء امر کے قیام کا تقاضا کرتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وکالت اس وقت تک باقی رہتی ہے جب تک مؤکل کی طرف سے وکالت کا امر باقی ہو، اور مؤکل کے امر کا قیام مؤکل کی اہلیت پر مبنی ہے، لہذا جب تک مؤکل میں امر کرنے کی اہلیت ہوگی تو وکالت بھی باقی ہوگی ورنہ نہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلارہے ہیں کہ وکالت مؤکل کے مرنے سے اور جنون مطبق کے سبب مجنون ہونے سے باطل ہو جاتی ہے، اسی طرح مؤکل مکاتب تھا، مگر کتابت ادا کرنے سے عاجز آگیا، یا کسی عبد ماذون نے کسی کو وکیل بنایا پھر اس عبد ماذون کی اجازت ختم کردی گئی، یا دو افراد نے شرکت میں وکیل بنایا اور پھر دونوں نے شرکت ختم کردی تو ان صورتوں میں بھی وکالت باطل ہوگی، کیونکہ وکالت کی بقاء مؤکل کی جانب سے امر کے قیام پر مبنی ہے اور مؤکل کی طرف سے امر (حکم) کا قیام اس وقت تک ہوگا جب تک مؤکل میں اہلیتِ امر باقی ہو، لیکن چونکہ موت سے، جنون مطبق سے، عجز سے، اسی طرح حجر اور افتراق بین الشرکت سے امر کی اہلیت ختم ہو جاتی ہے، لہذا مذکورہ صورتوں میں جب مؤکل امر کا اہل نہ رہا تو مؤکل کی طرف سے امر قائم نہیں ہے، اور جب مؤکل کی طرف سے وکالت کا امر قائم نہیں تو وکالت کی بقاء بھی نہیں ہوگی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الوكالة، باب عزل الوكيل، ج۳ ص۲۰۷

❷ وَإِذَا وَكَّلَ الْمُكَاتَبُ ثُمَّ عَجَزَ أَوِ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ وَكَانَ التَّوْكِيلُ بِالْبَيْعِ أَوِ الشِّرَاءِ بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ، عَلِمَ بِذَلِكَ الْوَكِيلُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ. وَإِذَا وَكَّلَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ ثَالِثًا بِشَيْءٍ مِمَّا لَمْ يَلِهِ بِنَفْسِهِ فَافْتَرَقَا فَكَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَا

(۸۲) اَلْعَزْلُ الْحُكْمِيُّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلْمِ الْوَكِيْلِ. ❶

ترجمہ: عزل حکمی وکیل کے علم پر موقوف نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مؤکل کی طرف سے وکیل حکماً معزول ہو جائے بایں معنی کہ مؤکل نے معزول کرنے کا کوئی قصد وارادہ نہ کیا ہو، بلکہ غیر اختیاری طور پر وکیل معزول ہو جائے، تو یہ عزل وکیل کے علم پر موقوف نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مکاتب نے کسی کو وکیل بنایا، یا عبد مأذون نے وکیل بنایا، پھر مؤکل مکاتب بدلِ کتابت سے عاجز آ گیا اور عبد مأذون پر بندش لگ گئی تو وکیل معزول ہو جائے گا، وکیل کو عزل کا پتہ ہو یا نہ ہو، کیونکہ یہ عزل حکمی ہے، اور عزل حکمی وکیل کے علم پر موقوف نہیں ہوتا، لہذا مذکورہ صورت میں بھی وکیل کا معزول ہونا وکیل کے علم پر موقوف نہ ہوگا۔ اس کی مثال ایسی ہے جیسے مؤکل کا انتقال ہو یعنی مؤکل کے مرنے سے خود بخود وکیل عزل حکمی کے سبب معزول ہو جاتا ہے،

أَنَّ بَقَاءَ الْوَكَالَةِ يَعْتَمِدُ قِيَامَ الْأَمْرِ وَالِافْتِرَاقِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَعَدَمِهِ لِأَنَّهُ عَزْلٌ حُكْمِيٌّ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ، كَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ إِذَا بَاعَهُ الْمُوَكِّلُ.

(العناية: كتاب الوكالة، باب عزل الوكيل، ج۸ ص۱۴۴)

قوله (وإذا وكل المكاتب ثم عجز أو المأذون له فحجر عليه أو الشريكان فافترقا فهذه الوجوه تبطل الوكالة علم الوكيل أو لم يعلم) لأن عجز المكاتب يبطل إذنه كموته، وكذا الحجر على المأذون وافتراق الشريكين يبطل إذن كل واحد منهما فيما اشتركا فيه ولأن بقاء الوكالة يعتمد بقاء الأمر، وقد بطل بالعجز والحجر والافتراق ولا فرق بين العلم وعدمه، لأن هذا عزل حكمي فلا يتوقف على العلم كالموت. (الجوهرة النيرة: كتاب الوكالة، ج۱ ص۳۰۵)

❶ الهداية: كتاب الوكالة: باب عزل الوكيل، ج۳ ص۲۰۷

وکیل کے لیے مؤکل کی موت کا پتہ چلنا ضروری نہیں، اسی طرح ایک شخص نے کسی کو وکیل بالبیع بنایا، پھر مؤکل نے خود اس کو فروخت کر دیا تو یہاں بھی عزل حکمی سے وکیل کی وکالت ختم ہو جائے گی اگر چہ وکیل کو اس کا پتہ نہ ہو، بالکل اسی طرح مکاتب اور عبد ماذون کا مسئلہ ہے۔ ❶

کتاب الدعوی

(۸۳) اَلْاِلْزَامُ فِی الْمَجْهُوْلِ لَا يَتَحَقَّقُ. ❷

ترجمہ: مجہول چیز میں الزام متحقق نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مجہول چیز کا دعوی کر کے کسی پر کوئی چیز لازم کرنا درست نہیں ہے، جب تک اس مدعی کے لئے مقدار اور جنس بیان نہ کرے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مدعی کا دعوی مجہول ہونے کی صورت میں قبول نہیں، بلکہ مدعی کے دعوی کی صحت اور قبولیت کے لیے یہ ضروری ہے کہ مدعی جس چیز کا دعوی کر رہا ہے اس کی جنس اور مقدار کو بھی بیان کر دے، مثلاً یوں کہے کہ فلاں پر میرے ہزار روپے ہیں یا ایک کلو آٹا ہے، کیونکہ مجہول چیز کا دعوی کرنا یہ غیر پر الزام ہے،

---

❶(و) كذا (إذا وكل المكاتب ثم عجز) وعاد إلى رقه (أو المأذون) عبداً كان أو صغيراً (فحجر عليه، أو الشريكان فافترقا (أي تفاسخا الشركة (فهذه الوجوه) المذكورة (تبطل الوكالة) سواء (علم الوكيل) بذلك (أو لم يعلم) لأنه عزل حكمي، لأن بقاء الوكالة يعتمد قيامالأمر، وقد بطل بهذه العوارض.

(اللباب فِي شرح الكتاب: كتاب الوكالة، ج۲ ص۱۴۵)

❷الهداية: كتاب الدعوى، ج۳ ص۲۰۸

اور مجہول چیز میں الزام متحقق اور ثابت نہیں ہوتا، کیونکہ مجہول کے ذریعہ فیصلہ ممکن نہیں، لہذا مدعی کا دعوی بھی شے میں مجہول ہونے کی وجہ سے ثابت نہ ہوگا۔ ❶

(۸۴) اَلْإِعْلَامُ بِأَقْصَى مَا يُمْكِنُ شَرْطٌ فِيْ صِحَّةِ الدَّعْوَى. ❷

ترجمہ: جتنا ممکن ہو سکے اطلاع کرنا دعوی کی صحت کے لئے شرط ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دعوی کی صحت کے لئے اس مدعی بہ شے کا معلوم کرنا اور اس سے آگاہ کرنا جہاں تک ممکن ہو شرط ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مدعی علیہ پر مدعی نے جس چیز کا دعوی کیا اگر وہ عین کے قبیل سے ہو تو مدعی علیہ کو مجبور کیا جائے گا کہ وہ اس مدعی بہ (عین) کو قاضی کی مجلس میں حاضر کرے، تاکہ دعوی پیش کرتے وقت یا گواہی دیتے وقت، یا قسم لیتے وقت اس کی طرف اشارہ کیا جا سکے، کیونکہ حتی الامکان مدعیٰ بہ (عین) سے آگاہ کرنا ضروری ہے، اور اشارہ آگاہی کی بہترین صورت ہے، اس لیے اسے حاضر کرے تاکہ اشارہ ممکن ہو اور اس مدعیٰ بہ کی آگاہی حاصل ہو سکے۔ اشارہ کرنا اس طرح ہے جیسے کہ اس

---

❶ قَالَ: وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَى بِشَيْءٍ مَعْلُومِ الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ لِأَنَّ الدَّعْوَى لِلْإِلْزَامِ، وَالْقَضَاءُ بِالْمَجْهُولِ غَيْرُ مُمْكِنٍ، وَكَذَلِكَ الشَّهَادَةُ بِالْمَجْهُولِ لَا تُقْبَلُ. (الاختيار لتعليل المختار: كتاب الدعوى، شروط الدعوى وحكمها، ج۲ ص ۱۱۰)

قَالَ (وَلَا تُقْبَلُ الدَّعْوَى حَتَّى يَذْكُرَ شَيْئًا مَعْلُومًا فِي جِنْسِهِ وَقَدْرِهِ إِلَخْ) قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَعْلُومِيَّةَ الْمُدَّعِي بِهِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الدَّعْوَى فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا يُعَيِّنُهُ مِنْ بَيَانِ جِنْسِهِ كَالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ وَالْحِنْطَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْرِهِ مِثْلُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا أَوْ كُرًّا، لِأَنَّ فَائِدَةَ الدَّعْوَى الْإِلْزَامُ بِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ، وَالْإِلْزَامُ فِي الْمَجْهُولِ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ. (العناية: كتاب الدعوى، ج۸ ص ۱۵۷)

❷ الهداية: كتاب الدعوى، ج۳ ص ۲۰۹

مدعیٰ بہ پر ہاتھ رکھنا۔ ❶

باب اليمين

(۸۵) اَلْقِسْمَةُ تُنَافِي الشِّرْكَةَ. ❷

ترجمہ: تقسیم کرنا شرکت کے منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جہاں تقسیم ہو یعنی ہر آدمی پر الگ الگ حکم ہو تو ان دونوں کا ایک میں شریک ہونا جائز نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مدعی کے پاس گواہ نہ ہو تو

❶فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ كُلِّفَ إِحْضَارَهَا إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ لِلْإِشَارَةِ إِلَيْهَا فِي الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ وَالِاسْتِحْلَافِ لِأَنَّ الْإِعْلَامَ بِأَقْصَى مَا يُمْكِنُ شَرْطٌ نَفْيًا لِلْجَهَالَةِ، وَذَلِكَ فِي الْمَنْقُولِ بِالْإِشَارَةِ لِأَنَّ النَّقْلَ مُمْكِنٌ، وَالْإِشَارَةُ أَبْلَغُ فِي التَّعْرِيفِ لِكَوْنِهَا بِمَنْزِلَةِ وَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهِ.

(العناية: كتاب الدعوى، ج۸ ص۱۵۸)

(فإن كان عينا في يد المدعى عليه كلف إحضارها ليشير إليها بالدعوى) وكذا في الشهادة والاستحلاف حتى يقول الشاهد: إن هذه العين حقه وكذا فِي الاستحلاف لأن الإعلام بأقصى ما يمكن شرط وذلك بالإشارة في المنقول لأن النقل ممكن والإشارة أبلغ في التعريف قوله. (الجوهرة النيرة: كتاب الدعوى، ج۲ ص۲۱۰)

أَمْكَنَ لِيُشَارَ إِلَيْهِ فِي الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ) لِأَنَّ الْإِعْلَامَ بِأَقْصَى مَا (وَطَلَبَ) عَطْفٌ عَلَى ذَكَرَ (إِحْضَارَهُ) أَيْ إِحْضَارَ مَا يَدَّعِيهِ (إِنْ يُمْكِنُ شَرْطٌ وَذَا فِي الْمَنْقُولَاتِ بِالْإِشَارَةِ لِأَنَّهَا أَبْلَغُ أَسْبَابِ التَّعْرِيفِ. (درر الحكام شرح غرر الحكام: كتاب الدعوى، ج۲ ص۳۳۰)

❷الهداية: كتاب الدعوى، باب اليمين ج۳ ص۲۱۱

یمین کو مدعی پر نہیں لوٹایا جائے گا، یعنی مدعی سے قسم نہیں لی جائے گی، کیونکہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کا فرمان ہے ''اَلْبَیِّنَۃُ عَلَی الْمُدَّعِیْ وَالْیَمِیْنُ عَلَی الْمُدَّعٰی عَلَیْہِ'' ❶ مطلب یہ ہے کہ گواہ مدعی پر ہے اور قسم مدعیٰ علیہ پر ہے۔

طرزِ استدلال مذکورہ حدیث سے یہ ہے کہ اس حدیث میں تقسیم ہے یعنی مدعی پر گواہ اور مدعی علیہ پر یمین ہے، اب اگر مدعی سے قسم لیں گے تو مدعی بھی قسم میں مدعی علیہ کے ساتھ شریک ہو جائے گا، جبکہ تقسیم اشتراک کے منافی ہے، لہذا مدعی سے قسم نہیں لی جائے گی۔ نیز حدیث میں ''الیمین'' کو الف لام جنسی کے ساتھ لا کر قسم کو مدعیٰ علیہ پر مقرر کر دیا گیا ہے اور جنس کے علاوہ اور کوئی چیز باقی نہیں، لہذا جب جنسِ قسم مدعیٰ علیہ کے ساتھ مختص ہو گئی تو اب قسم کا کوئی حصہ مدعی کے لیے نہ رہا اور جب مدعی کے لیے قسم کا کوئی حصہ نہ رہا تو مدعی پر بھی قسم نہ آئے گی۔ ❷

---

❶ سنن الترمذي: أبواب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، رقم الحديث: ١٣٤١

❷ قَالَ: (وَلَا تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ جَعَلَ جِنْسَ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَذَلِكَ يَنْفِي رَدَّهَا عَلَى الْمُدَّعِي، وَلِأَنَّهُ قَسَمٌ وَالْقِسْمَةُ تُنَافِي الشَّرِكَةَ، فَلَا يَكُونُ لِلْمُدَّعِي يَمِينٌ. (الاختيار لتعليل المختار: كتاب الدعوى، ج٢ ص ١١١)

وقوله صلى الله عليه وسلم البينة على من ادعى واليمين على من أنكر قسم والقسمة تنافي الشركة وجعل جنس الأيمان على المنكرين وليس وراء الجنس شيء. (الغرة المنيفة: كتاب أدب القاضي، ج١ ص١٨٥)

وَلَا تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَسَمَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فَجَعَلَ

(٨٦) اَلْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا لَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ. ❶

ترجمہ: کفالت بالنفس ہمارے نزدیک جائز ہے نہ کہ امام شافعی کے نزدیک۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عندالاحناف کفالت کی دونوں قسمیں جائز ہیں، یعنی کفالت بالمال اور کفالت بالنفس، جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک کفالت بالنفس جائز نہیں ہے، احناف کی دلیل آپ صلی اللہ علیہ وسلم کی یہ حدیث ہے ''اَلزَّعِيْمُ غَارِمٌ'' ❷ یہ مطلق ہے، لہذا یہ کفالت کی دونوں قسموں کو شامل ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مدعی کہے کہ میرے گواہ شہر میں حاضر ہیں، تو خصم سے کہا جائے گا کہ تین دن تک کفیل بالنفس کا انتظام کرے، کیونکہ یہ کفالت بالنفس ہے اور احناف کے نزدیک کفالت بالنفس جائز ہے، کیونکہ اس میں مدعی کی رعایت ہے اور اس میں مدعیٰ علیہ کا زیادہ ضرر بھی نہیں۔ ❸

اَلْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، وَالْقِسْمَةُ تُنَافِي الشَّرِكَةَ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي عَدَمَ التَّمْيِيزِ وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِيهِ (قَوْلُهُ وَجَعَلَ جِنْسَ الْأَيْمَانِ عَلَى الْمُنْكِرِينَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْيَمِينُ عَلَى مَا أَنْكَرَ وَلَيْسَ وَرَاءَ الْجِنْسِ شَيْءٌ) اسْتِدْلَالٌ آخَرُ بِالْحَدِيثِ. (العناية: باب اليمين، ج٨ ص ١٧٢)

❶ الهداية: كتاب الدعوى: باب اليمين، ج٣ ص ٢١٤

❷ سنن أبي داود: باب في تضمين العور، رقم: ٣٥٦٥

❸ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مُقِيمًا أَوْ مُسَافِرًا، فَإِنْ كَانَ مُقِيمًا قِيلَ لَهُ أَعْطِهِ كَفِيلًا عَنْ نَفْسِكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ فَعَلَ وَإِلَّا أُمِرَ بِمُلَازَمَتِهِ. أَمَّا جَوَازُ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ عِنْدَنَا فَقَدْ تَقَدَّمَ. وَأَمَّا جَوَازُ التَّكْفِيلِ فَهُوَ اسْتِحْسَانٌ، وَالْقِيَاسُ يَأْبَاهُ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْحُضُورَ بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَى مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ امْتَنَعَ عَنْهُ يُعْدَى عَلَيْهِ وَيُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَشْغَالِهِ فَيَصِحُّ التَّكْفِيلُ بِإِحْضَارِهِ نَظَرًا

باب التحالف

(۸۷) اَلْبَیِّنَاتُ لِلْإِثْبَاتِ. ❶

ترجمہ: گواہ اثبات کے لئے ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ گواہ کسی شے کو ثابت کرنے کے لئے ہوتے ہیں نفی کے لئے نہیں ہوتے، لہذا جس کے گواہ زیادتی کو ثابت کرنے والے ہوں گے وہی معتبر ہوں گے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع اور مشتری دونوں نے مبیع یا ثمن کی مقدار میں اختلاف کیا، مثلاً مشتری (۱۰۰۰) روپے ثمن بتائے اور بائع (۲۰۰۰) بتلائے، اسی طرح بائع (۵) کلو گندم مبیع ہونے کا دعویدار ہو اور مشتری (۱۰) کلو گندم مبیع ہونے کا دعویدار ہو اور دونوں نے اپنے اپنے گواہ پیش کر دیئے ہوں، تو جس کے گواہ زیادتی ثابت کرنے والے ہیں انہی کی گواہی قبول ہوگی، کیونکہ بینات کو اثبات کے لیے وضع کیا گیا ہے، اس لیے جس کا گواہ زیادتی کے لیے مثبت ہوگا وہی معتبر ہوگا، یعنی پہلی صورت میں بائع کے گواہ اور دوسری صورت میں مشتری کے گواہ معتبر ہوں گے اور چونکہ جو

لِلْمُدَّعِي وَضَرَرُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِهِ يَسِيرٌ فَيُتَحَمَّلُ كَالْإِعْدَاءِ وَالْحَيْلُولَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَشْغَالِهِ. (العناية: باب اليمين، ج۸ ص۱۹۳)

(وإذا قال المدعي: لي بينة حاضرة) في المصر (قيل لخصمه: أعطه كفيلا بنفسك ثلاثة أيام) لئلا يغيب نفسه فيضيع حقه، والكفالة بالنفس جائزة عندنا وأخذ الكفيل لمجرد الدعوى استحسان عندنا لأن فيه نظرا للمدعي، وليس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب الدعوى، ج۴ ص۳۷)

❶ الهداية: كتاب الدعوى: باب التحالف، ج۳ ص۲۱۷

گواہ زیادتی بتلاتے رہے ہیں ان کے مقابلے میں اس زیادتی کو دفع کرنے والا مزاحم اور معارض نہیں ہے، اس لحاظ سے بھی اضافہ ثابت کرنے والے گواہ معتبر ہوں گے۔ ❶

(۸۸) اَلتَّحَالُفُ يَعْتَمِدُ الْاِخْتِلَافَ فِي الْمَعْقُوْدِ عَلَيْهِ وَالْمَعْقُوْدِ بِهِ. ❷

ترجمہ: تحالف کا دارومدار معقود علیہ اور معقود بہ میں اختلاف پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دونوں سے قسمیں اس وقت لی جائیں گی جب دونوں کا اختلاف معقود علیہ اور معقود بہ یعنی اصل مبیع یا ثمن میں ہو، اور اگر معقود علیہ اور معقود بہ میں اختلاف نہ ہو تو پھر تحالف جاری نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع مشتری کا مدت میں اختلاف ہوا یا شرط الخیار میں یا بعض ثمن کی وصولیابی میں تو تحالف نہ ہوگا، یعنی دونوں سے قسم نہیں لی جائے گی بلکہ جو منکر ہوگا وہی قسم کھائے گا، کیونکہ مذکورہ صورت میں اختلاف معقود علیہ اور معقود بہ میں نہیں ہے اور جب معقود علیہ اور معقود بہ میں اختلاف نہ ہو تو تحالف جاری نہیں ہوتا، بلکہ تحالف معقود علیہ (مبیع) اور معقود بہ (ثمن) میں اختلاف کی صورت

---

❶ (وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَالْمُثْبِتَةُ لِلزِّيَادَةِ أَوْلَى) لِأَنَّ الْبَيِّنَاتِ لِلْإِثْبَاتِ، فَمَهْمَا كَانَتْ أَكْثَرَ إِثْبَاتًا كَانَتْ أَقْوَى فَتَتَرَجَّحُ عَلَى الْأُخْرَى، وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي الثَّمَنِ وَالْبَيْعِ جَمِيعًا فَبَيِّنَةُ الْبَائِعِ فِي الثَّمَنِ أَوْلَى، لِأَنَّهَا أَكْثَرُ إِثْبَاتًا، وَبَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ أَوْلَى، لِأَنَّهَا أَكْثَرُ إِثْبَاتًا. (الاختيار لتعليل المختار: كتاب الدعوى، فصل: اختلاف البائع والمشتري في الثمن أو المبيع، ج۲ ص ۱۱۹)

وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً كَانَتْ الْبَيِّنَةُ الْمُثْبِتَةُ لِلزِّيَادَةِ أَوْلَى، لِأَنَّ الْبَيِّنَاتِ لِلْإِثْبَاتِ وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا فِي الزِّيَادَةِفَمُثْبِتُهَا كَانَ أَكْثَرَ إِثْبَاتًا. (العناية: باب التحالف، ج۸ ص ۲۰۵)

❷ الهداية: كتاب الدعوى: باب التحالف، ج۳ ص ۲۱۸

میں ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورتوں میں تحالف جاری نہ ہوگا۔ ❶

(۸۹) اَلْقَوْلُ لِمُنْكِرِ الْعَوَارِضِ. ❷

ترجمہ: عوارض کے انکار کرنے والے کا قول معتبر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر بائع مشتری کا اختلاف ہو جائے تو جو عوارض کا منکر ہوگا یمین کے ساتھ اسی کا قول معتبر ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع اور مشتری کا اجل یا شرطِ خیار میں اختلاف ہو جائے تو جو شرطِ خیار یا اجل کا انکار کرے گا اسی کا قول معتبر ہوگا، کیونکہ شرطِ خیار اور اجل یہ عوارض ہیں اور ان کا انکار کرنے والا عوارض کا انکار کرنے والا ہے اور قول عوارض کے منکر کا معتبر ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شرطِ خیار اور اجل کے منکر

---

❶ قَالَ (وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ إِلَخْ) وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ فِي أَصْلِهِ أَوْ فِي قَدْرِهِ أَوْ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ فِي اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الثَّمَنِ فَلَا تَحَالُفَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ زُفَرُ وَالشَّافِعِيُّ: يَتَحَالَفَانِ لِأَنَّ الْأَجَلَ جَارٍ مَجْرَى الْوَصْفِ، فَإِنَّ الثَّمَنَ يَزْدَادُ عِنْدَ زِيَادَةِ الْأَجَلِ، وَالِاخْتِلَافُ فِي وَصْفِ الثَّمَنِ يُوجِبُ التَّحَالُفَ فَكَذَا هَذَا. وَلَنَا أَنَّ هَذَا الِاخْتِلَافَ فِي غَيْرِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَالْمَعْقُودِ بِهِ، وَالْاِخْتِلَافُ فِي غَيْرِهِمَا لَا يُوجِبُ التَّحَالُفَ. (العناية: كتاب الدعوى، باب التحالف، ج٨ ص ٢١١)

(لَا تَحَالُفَ فِي أَصْلِ الْبَيْعِ وَالْأَجَلِ وَشَرْطِ الْخِيَارِ وَقَبْضِ بَعْضِ الثَّمَنِ وَمَكَانِ دَفْعِ الْمُسْلَمِ فِيهِ وَحَلِفِ الْمُنْكِرِ) أَيْ مُنْكِرِ الْبَيْعِ وَالْأَجَلِ وَغَيْرِهِمَا لِأَنَّ هَذَا اخْتِلَافٌ فِي غَيْرِ الْبَيْعِ وَالثَّمَنِ. (درر الحكام شرح غرر الأحكام: كتاب الدعوى، باب التحالف في الدعوى، ج٢ ص ٣٤٠)

❷ الهداية: كتاب الدعوى: بابِ التحالف، ج٣ ص ٢١٨

کاقول مع الیمین معتبر ہوگا۔ ❶

(۹۰) هَلَاکُ السِّلْعَةِ يَمْنَعُ التَّحَالُفَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ رَحِمَهُمَا اللّٰهُ. ❷

ترجمہ: سامان کاہلاک ہوناشیخین کےنزدیک تحالف سے مانع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شیخین رحمہما اللہ کےنزدیک اگرمبیع ہلاک ہو جائے اور پھر بائع مشتری کا اختلاف ہوجائے تو ان دونوں میں تحالف جاری نہیں ہوگا، کیونکہ تحالف کاثبوت حدیث سےاس وقت تک ثابت ہے جب مبیع موجودہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکرکرکے یہ بتلارہے ہیں کہ اگرمشتری کامبیع پر قبضہ ہونے کے بعدمبیع ہلاک ہوجائے، پھر بائع مشتری کامقدارِثمن میں اختلاف ہوجائے تو شیخین رحمہما اللہ کےنزدیک تحالف نہیں ہوگا بلکہ مشتری کا قول معتبر ہوگا، کیونکہ مذکورہ

---

❶قوله (والقول قول من ينكر الخيار والأجل مع يمينه) لأنهما يثبتان تعارض الشرط والقول لمنكر العوارض. (الجوهرة النيرة: كتاب الدعوى، ج۲ ص ۲۲۱)

(قال) أى القدورى رَحِمَهُ اللّٰهُ (والقول قول من ينكر الخيار والأجل مع يمينه) لأنهما إذا لم يتحالفا يكون القول قول المنكر، لأن ذلك أمر عارض والقول قول المنكر فى العوارض، وهو معنى قوله: (لأنهما) أى لأن الأجل والخيار (يثبتان بعارض الشرط) يعنى بشرط عارض على أصل العقد، (والقول لمنكر العوارض) وهذا ظاهر الرواية. (البناية: كتاب الدعوى، باب التحالف، ج۹ ص۳۵۷)

(قَالَ) أَىْ الْقُدُورِىُّ فِى مُخْتَصَرِهِ (وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْكِرُ الْخِيَارَ وَالْأَجَلَ مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّهُمَا) أَىْ الْخِيَارُ وَالْأَجَلُ (يَثْبُتَانِ بِعَارِضِ الشَّرْطِ) أَىْ بِشَرْطٍ عَارِضٍ عَلَى أَصْلِ الْعَقْدِ (وَالْقَوْلُ لِمُنْكِرِ الْعَوَارِضِ).

(فتح القدير: كتاب الدعوى، باب التحالف، ج۸ ص ۲۱۲)

❷الهداية: كتاب الدعوى: باب التحالف، ج۳ ص۲۱۸

صورت میں مبیع ہلاک ہوچکی ہے، اور مبیع کی ہلاکت تحالف کے لئے مانع ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی تحالف جاری نہ ہوگا۔ اسی طرح جب مبیع مشتری کی ملکیت سے خارج ہوجائے یا مبیع میں عیب آنے کی وجہ سے وہ مبیع دوبارہ بائع کو لوٹائے جانے کے قابل نہ رہے، تو شیخین کے نزدیک تحالف نہیں ہوگا، اور مشتری کا قول معتبر ہوگا۔ ❶

(۹۱) اَلْإِقَالَةُ فِیْ بَابِ السَّلَمِ لَا تَحْتَمِلُ النَّقْضَ. ❷

ترجمہ: باب سلم میں اقالہ کرنا نقض کا احتمال نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع سلم میں جب رب السلم اور مسلم الیہ اقالہ کرلیں تو بعد میں اقالہ کو فسخ کر کے بیع سلم کا اعادہ نہیں کرسکتے، یعنی بیع سلم دوبارہ نہیں لوٹے گی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی نے دس دراہم کے ساتھ ایک کُر گندم میں بیع سلم کا عقد کیا، پھر رب السلم یعنی مشتری نے اور مسلم الیہ یعنی بائع نے اقالہ کیا، پھر اس کے بعد ثمن (راس المال) کی مقدار میں اختلاف ہوا، چنانچہ مسلم

---

❶ قَالَ (فَإِنْ هَلَکَ الْمَبِیعُ ثُمَّ اخْتَلَفَا إلَخْ) فَإِنْ هَلَکَ الْمَبِیعُ فِی یَدِ الْمُشْتَرِی أَوْ خَرَجَ عَنْ مِلْکِهِ أَوْ صَارَ بِحَالٍ لَا یُقْدَرُ عَلَی رَدِّهِ بِالْعَیْبِ ثُمَّ اخْتَلَفَا لَمْ یَتَحَالَفَا عِنْدَ أَبِی حَنِیفَةَ وَأَبِی یُوسُفَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِی.

(العنایة: کتاب الدعوی، باب التحالف، ج۸ ص۲۱۳)

(قَالَ) أَیْ الْقُدُورِیُّ فِی مُخْتَصَرِهِ (فَإِنْ هَلَکَ الْمَبِیعُ ثُمَّ اخْتَلَفَا) أَیْ فَإِنْ هَلَکَ الْمَبِیعُ بَعْدَ قَبْضِ الْمُشْتَرِی ثُمَّ اخْتَلَفَا فِی مِقْدَارِ الثَّمَنِ، کَذَا فِی الشُّرُوحِ، وَعَزَاهُ فِی النِّهَایَةِ وَمِعْرَاجِ الدِّرَایَةِ إلَی الْمَبْسُوطِ (لَمْ یَتَحَالَفَا عِنْدَ أَبِی حَنِیفَةَ وَأَبِی یُوسُفَ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِی) أَیْ مَعَ یَمِینِهِ.

(فتح القدیر: کتاب الدعوی، باب التحالف، ج۸ ص۲۱۳)

❷ الهدایة: کتاب الدعوی: باب التحالف، ج۳ ص۲۲۱

الیہ (بائع) بولنے لگا کہ راس المال پانچ دراہم ہیں اور رب السلم (مشتری) کہنے لگا کہ راس المال دس دراہم ہیں تو اس صورت میں مسلم الیہ (بائع) کا قول معتبر ہوگا، کیونکہ وہ زیادتی راس المال کا منکر ہے اور قسم کے ساتھ منکر کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا مسلم الیہ کا قول معتبر ہوگا، اور بیع سلم دوبارہ لوٹ کر نہیں آئے گی، کیونکہ مذکورہ صورت میں سلم میں اقالہ ہوا ہے، اور باب سلم میں جب اقالہ ہو جائے تو پھر نقض کا احتمال نہیں رکھتا، اس لیے کہ اقالہ کے ذریعہ مسلم فیہ ساقط کر دیا جاتا ہے اور وہ دین ہے، اور ضابطہ ہے ''الساقط لا یعود'' کہ ساقط شدہ چیز دوبارہ نہیں لوٹتی، لہذا مذکورہ صورت میں بھی اقالہ کے بعد عقد سلم دوبارہ نہیں لوٹے گا۔ ❶

(۹۲) اَلْقَوْلُ فِی الدَّعَاوِیْ لِصَاحِبِ الْیَدِ. ❷

ترجمہ: دعووں میں صاحب ید کا قول معتبر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دعووں میں اختلاف کے وقت صاحبِ ید یعنی

---

❶ قَالَ (وَمَنْ أَسْلَمَ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ إِلَخْ) وَمَنْ أَسْلَمَ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ فِی كُرِّ حِنْطَةٍ ثُمَّ تَقَايَلَا ثُمَّ اخْتَلَفَا فِی الثَّمَنِ لَا يَتَحَالَفَانِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ وَلَا يَعُودُ السَّلَمُ، لِأَنَّ فَائِدَةَ التَّحَالُفِ الْفَسْخُ وَالْإِقَالَةُ فی بَابِ السَّلَمِ لَا تَحْتَمِلُهُ لِكَوْنِهِ فِيهِ إِسْقَاطُ الْمُسْلَمِ فِيهِ وَهُوَ دَيْنٌ وَالدَّيْنُ السَّاقِطُ لَا يَعُودُ.

(العناية: كتاب الدعوی، باب التحالف، ج۸ ص۲۲۷)

وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَا أَیْ رَبُّ السَّلَمِ وَالْمُسَلَّمِ إِلَيْهِ بَعْدَ إِقَالَةِ عَقْدِ السَّلَمِ فِی مِقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ لَمْ يَتَحَالَفَا وَالْقَوْلُ لِلْمُسَلَّمِ إِلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ، وَلَا يَعُودُ السَّلَمُ، لِأَنَّ الْإِقَالَةَ فِی بَابِ السَّلَمِ لَا تَحْتَمِلُ النَّقْضَ، لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ فَلَا يَعُودُ.

(البحر الرائق: كتاب الدعوی، باب التحالف، ج۷ ص۲۳)

❷ الهداية: كتاب الدعوی، باب التحالف، ج۳ ص۲۲۲

قابض کا قول معتبر ہوگا کیونکہ صاحبِ ید کا قبضہ بظاہر ملک کی دلیل بن سکتا ہے، لہذا جب جانبین سے گواہ پیش ہوں تو قابض کے قول کو بسببِ قبضہ ترجیح حاصل ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر میاں بیوی کا گھر کے سامان میں اختلاف ہوگیا تو جو سامان عورت کے لائق ہے وہ عورت کا ہوگا، جیسے زیور وغیرہ اور جو مرد کے لائق ہے وہ مرد کا ہوگا، جیسے اسلحہ، ٹوپی، پگڑی وغیرہ، اور جو دونوں کے لئے قابل استعمال ہو، جیسے برتن وغیرہ تو وہ مرد کے لئے ہوں گے، کیونکہ عورت اور عورت کے قبضہ میں جو کچھ ہے وہ شوہر کا ہے اور دعووں میں قابض کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی سامان میں شوہر کا قول معتبر ہوگا، برخلاف ان اشیاء کے جو بیوی کے ساتھ خاص ہوں۔ ❶

باب ما يدعيه الرجلان

(۹۳) يَجِبُ الْعَمَلُ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَا أُمْكَنَ. ❷

ترجمہ: شہادتوں پر حتی الامکان عمل کرنا واجب ہے۔

---

❶ (وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا كَالْآنِيَةِ) وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْأَمْتِعَةِ وَالْعَقَارِ (فَهُوَ لِلرَّجُلِ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ وَمَا فِي يَدِهَا فِي يَدِ الزَّوْجِ، وَالْقَوْلُ فِي الدَّعَاوَى لِصَاحِبِ الْيَدِ) بِخِلَافِ مَا يَخْتَصُّ بِهَا لِأَنَّهُ يُعَارِضُ ظَاهِرَ الزَّوْجِ بِالْيَدِ.

(العناية: كتاب الدعوى، باب التحالف، ج۸ ص ۲۳۶)

أَوْ مَا يَصْلُحُ لَهُمْ كَالْآنِيَةِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْأَمْتِعَةِ وَالْعَقَارِ، فَهُوَ لِلرَّجُلِ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ وَمَا فِي يَدِهَا لِلزَّوْجِ، وَالْقَوْلُ فِي الدَّعَاوَى لِصَاحِبِ الْيَدِ، بِخِلَافِ مَا يَخْتَصُّ بِهَا لِأَنَّهُ عَارِضٌ يَدُ الزَّوْجِ أَقْوَى مِنْهَا.

(رد المحتار مع الدر المختار: كتاب الدعوى، باب التحالف، ج۵ ص ۵۶۴)

❷ الهداية: كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ج۳ ص ۲۲۵

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جہاں تک ہو سکے جانبین کے گواہوں کی گواہی پر عمل کرنا واجب ہے، کیونکہ شاہدان کی شہادت حجت ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو آدمیوں نے کسی ایسی چیز کا دعویٰ کیا جو کسی تیسرے آدمی کے قبضہ میں ہے اور مدعی میں سے ہر ایک نے گواہ قائم کئے تو اس چیز کا ان کے درمیان نصف نصف کا فیصلہ کیا جائے گا، کیونکہ یہاں دو شہادتیں ہیں اور دونوں مقبول ہیں، کیونکہ دونوں نے ایسی گواہی دی ہے جو قبول کی جا سکتی ہے، مثلاً ایک گواہ نے خریداری دیکھ کر گواہی دی جو سبب ملک ہے اور دوسرے نے قبضہ کی بنیاد پر گواہی دی، اس حوالے سے دونوں گواہی صحیح ہیں، اور صحیح شہادتوں پر حتی الامکان عمل کرنا واجب ہوگا، لہذا مذکورہ صورت میں بھی حتی الامکان دونوں شہادتوں پر عمل کرنا واجب ہے اور اس کی بہترین صورت تنصیف کا فیصلہ ہے۔ ❶

---

❶ وَلَا نُسَلِّمُ كَذِبَ أَحَدِهِمَا بِيَقِينٍ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ لِلشَّهَادَةِ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُحْتَمَلُ الْوُجُودِ، فَإِنَّ صِحَّةَ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ لَا تَعْتَمِدُ وُجُودَ الْمِلْكِ حَقِيقَةً لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْبٌ لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الْعِبَادُ فَجَازَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا اعْتَمَدَ سَبَبَ الْمِلْكِ بِأَنْ رَآهُ يَشْتَرِي فَشَهِدَ عَلَى ذَلِكَ، وَالْآخَرُ اعْتَمَدَ الْيَدَ فَشَهِدَ عَلَى ذَلِكَ فَكَانَتْ الشَّهَادَتَانِ صَحِيحَتَيْنِ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِمَا مَا أَمْكَنَ، وَقَدْ أَمْكَنَ بِالتَّصْنِيفِ بَيْنَهُمَا لِكَوْنِ الْمَحَلِّ قَابِلًا وَتَسَاوِيهِمَا فِي سَبَبِ الِاسْتِحْقَاقِ.

(العناية: كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ج۸ ص ۲۴۶)

وَلِأَنَّ الْمُطْلَقَ لِلشَّهَادَةِ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحْتَمِلُ الْوُجُوهَ بِأَنْ يَعْتَمِدَ أَحَدُهُمَا سَبَبَ الْمِلْكِ وَالْآخَرُ الْيَدَ فَصَحَّتِ الشَّهَادَتَانِ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِمَا مَا أَمْكَنَ وَقَدْ أَمْكَنَ بِالتَّنْصِيفِ إِذِ الْمَحَلُّ يَقْبَلُهُ وَإِنَّمَا يُنَصَّفُ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي سَبَبِ الِاسْتِحْقَاقِ.

(البحر الرائق: كتاب الدعوى، باب دعوى الرجلين، ج۷ ص ۲۳۴)

(۹۴) اَلنِّکَاحُ مِمَّا يُحۡكَمُ بِهِ بِتَصَادُقِ الزَّوۡجَيۡنِ. ❶

ترجمہ: نکاح ان چیزوں میں سے جس کا فیصلہ میاں بیوی کی تصدیق سے ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح ایسی چیز ہے جس کا فیصلہ مرد اور عورت دونوں کی تصدیق کرنے سے ہو جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو آدمیوں نے کسی عورت پر دعویٰ کیا کہ یہ میری بیوی ہے اور دونوں نے گواہ بھی قائم کیے، تو اس عورت کا فیصلہ اس مدعی کے لئے ہوگا جس کی وہ عورت تصدیق کرے کہ ہاں یہ میرا شوہر ہے، کیونکہ یہاں دونوں نے دعویٰ نکاح کا کیا ہے، اور نکاح کا فیصلہ میاں بیوی کی تصدیق پر ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی بیوی جس کی تصدیق کرے اُسی کے لئے فیصلہ ہوگا، یہ اس صورت میں ہے جب دونوں بینہ میں سے کسی نے بھی تاریخ نکاح ذکر نہ کی ہو، اگر کسی ایک نے نکاح کی تاریخ بتادی تو فیصلہ اس کے حق میں ہوگا جس کی تاریخ پہلے ہوگی۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الدعوى: باب ما يدعيه الرجلان، ج۳ ص۲۲۵

❷ (قَالَ فَإِنۡ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنۡهُمَا نِكَاحَ امۡرَأَةٍ إلَخ) دَعۡوَى نِكَاحِ الۡمَرۡأَةِ إلَى رَجُلَيۡنِ، إمَّا أَنۡ تَكُونَ مُتَعَاقِبَةً أَوۡ لَا، فَإِنۡ كَانَ الثَّانِيَ فَلَا بَيِّنَةَ لَهُمَا. فَالۡمَرۡأَةُ إمَّا أَنۡ تُقَدَّمَ لِأَحَدِهِمَا أَوۡ لَا، فَإِنۡ أَقَرَّتۡ فَهِيَ امۡرَأَتُهُ لِتَصَادُقِهِمَا.

(العناية: كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ج۸ ص۲۴۷)

قَالَ: وَيَرۡجِعُ إلَى تَصۡدِيقِ الۡمَرۡأَةِ لِأَحَدِهِمَا لِأَنَّ النِّكَاحَ مِمَّا يُحۡكَمُ بِهِ بِتَصَادُقِ الزَّوۡجَيۡنِ) وَحُكِيَ عَنۡ رُكۡنِ الۡإِسۡلَامِ عَلِيٍّ السُّغۡدِيِّ أَنَّهُ لَا تَتَرَجَّحُ إحۡدَاهُمَا إلَّا بِإِحۡدَى مَعَانٍ ثَلَاثٍ: إحۡدَاهُمَا إقۡرَارُ الۡمَرۡأَةِ، وَالثَّانِيَةُ كَوۡنُهَا فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، وَالثَّالِثَةُ دُخُولُ أَحَدِهِمَا بِهَا إلَّا أَنۡ يُقِيمَ الۡآخَرُ الۡبَيِّنَةَ أَنَّ نِكَاحَهُ أَسۡبَقُ كَذَا فِي الشُّرُوحِ نَقۡلًا عَنۡ الۡخُلَاصَةِ. (فتح القدير: كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ج۸ ص۲۴۷)

(۹۵) اَلشِّرَاءُ أَقْوَى مِنَ الْهِبَةِ. ❶

ترجمہ: شراء ہبہ سے زیادہ قوی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملک کے اسباب میں سے شراء ہبہ سے زیادہ قوی سبب ہے، کیونکہ شراء عقد معاوضہ ہوتا ہے اور ہبہ غیرہ معاوضہ ہوتا ہے اور عقد معاوضہ قوی ہوتا ہے غیر معاوضہ سے، لہذا شراء قوی ہوگا ہبہ سے۔ حاصل یہ ہے کہ تعارض کے وقت شراء کو ترجیح حاصل ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ دو آدمیوں نے کسی ایک شخص پر کسی چیز کا دعوی کیا، لیکن ایک نے شراء کا دعوی کیا کہ میں نے یہ فلاں سے خریدی ہے اور دوسرے نے ہبہ کا دعوی کیا کہ اسی فلاں نے یہ چیز مجھے ہبۃً دی ہے اور میں نے قبضہ بھی کیا ہے، پھر دونوں نے گواہ بھی قائم کر دیئے، اور تاریخ دونوں کو یاد نہیں ہے تو جو شراء کا دعوی کرتا ہے اس کے حق میں فیصلہ ہوگا، کیونکہ مذکورہ صورت میں ہبہ اور شراء کا دعوی ہے اور شراء قوی ہے ہبہ سے، کیونکہ شراء میں بائع اور مشتری دونوں طرف سے لین دین ہوتا ہے اور شراء سے بذاتِ خود ملکیت ثابت ہو جاتی ہے، جبکہ ہبہ صرف ایک طرف سے ہوتا ہے، اور اس میں بغیر قبضہ کے ملکیت ثابت نہیں ہوتی، اس لیے شراء ہبہ سے زیادہ قوی ہے، اور جو قوی ہوتا ہے اس کو ترجیح حاصل ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شراء کو ترجیح ہوگی۔ اسی طرح اگر کسی نے شراء کے مقابلہ میں صدقہ کا دعوی کیا تو تب بھی شراء کو ترجیح حاصل ہوگی۔ ❷

❶ الهداية: كتاب الدعوى: باب ما يدعليه الرجلان، ج۳ ص ۲۲۶

❷ قَالَ: (وَإِنِ ادَّعَى أَحَدُهُمَا شِرَاءً وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا، أَوْ صَدَقَةً وَقَبْضًا وَلَا تَارِيخَ لَهُمَا فَالشِّرَاءُ أَوْلَى) لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِنَفْسِهِ، وَالْهِبَةُ وَالصَّدَقَةُ تَفْتَقِرُ إِلَى الْقَبْضِ فَكَانَ أَسْرَعَ ثُبُوتًا فَكَانَ أَوْلَى. (الاختيار لتعليل المختار: كتاب الدعوى، فصل بينة الخارج أولى من بينة ذي اليد على مطلق الملك، ج۲ ص ۱۱۸)

(۹۶) عَقْدُ الضَّمَانِ أَقْوَى مِنْ عَقْدِ التَّبَرُّعِ. ❶

ترجمہ: عقد ضمان اقوی ہے عقد تبرع سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عقد ضمان یعنی ہر وہ عقد جس کی وجہ سے ہلاکت کی صورت میں شے مضمون ہو وہ زیادہ قوی ہے اس عقد سے جو مضمون نہ ہو، جیسے عقد تبرع، یعنی ہبہ وغیرہ سے زیادہ رہن قوی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ دو آدمیوں نے کسی ایک شخص پر کسی چیز کا دعوی کیا، ایک نے رہن کا دعوی کیا کہ میں نے آپ کے پاس بطورِ رہن یہ چیز رکھی تھی، اور دوسرے نے ہبہ کا دعوی کیا کہ میں نے یہی چیز آپ سے بطورِ ہبہ لی تھی، تو مدعی رہن کے حق میں استحساناً فیصلہ کیا جائے گا، کیونکہ مذکورہ صورت میں رہن اور ہبہ کا دعوی ہے اور رہن عقد مضمون ہے یعنی ضائع کی صورت میں راہن اس کا ضامن ہوتا ہے، جبکہ ہبہ عقد مضمون نہیں اور جو عقد مضمون ہو وہ غیر عقد مضمون سے زیادہ قوی ہوتا ہے، لہذا عقد رہن قوی ہے عقد ہبہ سے، اور تعارض کے وقت اقوی کو ترجیح حاصل ہوتی ہے، اس لیے یہاں دعوی رہن کو ترجیح حاصل ہوگی۔ ❷

(وَإِذَا ادَّعَى أَحَدُهُمَا شِرَاءً وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا) قَالَ الْمُصَنِّفُ (مَعْنَاهُ مِنْ وَاحِدٍ) احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا كَانَ ذٰلِكَ مِنْ اثْنَيْنِ كَمَا سَيَجِيءُ (وَأَقَامَا بَيِّنَةً وَلَا تَارِيخَ مَعَهُمَا فَالشِّرَاءُ أَوْلَى) لِأَنَّهُ (لِكَوْنِهِ مُعَايَنَةً مِنْ الْجَانِبَيْنِ) كَانَ أَقْوَى، وَلِأَنَّ الشِّرَاءَ يُثْبِتُ الْمِلْكَ بِنَفْسِهِ وَالْهِبَةُ لَا تُثْبِتُهُ إِلَّا بِالْقَبْضِ فَكَانَ الشِّرَاءُ وَالْهِبَةُ ثَابِتَيْنِ مَعًا، وَالشِّرَاءُ يُثْبِتُ الْمِلْكَ دُونَ الْهِبَةِ لِتَوَقُّفِهَا عَلَى الْقَبْضِ. (العناية: كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ج۸ ص۲۵۴)

❶ الهداية: كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ج۳ ص۲۲۶

❷ (وَإِذَا ادَّعَى أَحَدُهُمَا رَهْنًا وَقَبْضًا وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا وَأَقَامَاهَا فَالرَّهْنُ أَوْلَى،

(۹۷) اَلتَّرْجِيحُ لَا يَقَعُ بِكَثْرَةِ الْعِلَلِ بَلْ بِقُوَّةٍ فِيهَا. ❶

ترجمہ: ترجیح کثرتِ علل کی وجہ سے واقع نہیں ہوتی، بلکہ اس میں قوت کی وجہ سے ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ علتوں کی کثرت وجہ ترجیح نہیں بن سکتی، بلکہ قوت فی الدلیل کی وجہ سے ترجیح حاصل ہوتی ہے، خلاصہ یہ ہے کہ کثرت وجہ ترجیح نہیں بن سکتی البتہ قوت وجہ ترجیح بن سکتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو مدعیوں میں سے ایک نے دو گواہ پیش کئے اور دوسرے نے چار گواہ پیش کئے تو دونوں برابر ہوں گے، کیونکہ مذکورہ صورت میں ہر ایک مدعی کے دو گواہوں کی گواہی علت تام ہے، چونکہ نصاب دو گواہ ہیں، اور دونوں کے پاس نصاب مکمل ہے، البتہ ایک نے چار گواہ پیش کر کے علت میں کثرت پیدا کر دی اور کثرت کی وجہ سے علت کو ترجیح حاصل نہیں ہوتی بلکہ ترجیح قوت سے حاصل ہوتی

وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ. وَفِي الْقِيَاسِ: اَلْهِبَةُ أَوْلَى لِأَنَّهَا تُثْبِتُ الْمِلْكَ وَالرَّهْنُ لَا يُثْبِتُهُ) فَكَانَتْ بَيِّنَةُ الْهِبَةِ أَكْثَرَ إِثْبَاتًا فَهِيَ أَوْلَى (وَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ) أَنَّ الْمَقْبُوضَ بِحُكْمِ الرَّهْنِ مَضْمُونٌ وَبِحُكْمِ الْهِبَةِ غَيْرُ مَضْمُونٍ، وَعَقْدُ الضَّمَانِ أَقْوَى مِنْ عَقْدِ التَّبَرُّعِ. (العناية: كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ج۸ ص۲۵۷)

(قَوْلُهُ وَالرَّهْنُ أَحَقُّ مِنَ الْهِبَةِ) يَعْنِي لَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا رَهْنًا مَقْبُوضًا وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا وَبَرْهَنَا فَالرَّهْنُ أَوْلَى وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ أَنَّ الْهِبَةَ أَوْلَى لِأَنَّهَا تُثْبِتُ الْمِلْكَ وَالرَّهْنَ لَا يُثْبِتُهُ وَوَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْمَقْبُوضَ بِحُكْمِ الرَّهْنِ مَضْمُونٌ وَبِحُكْمِ الْهِبَةِ غَيْرُ مَضْمُونٍ وَعَقْدُ الضَّمَانِ أَقْوَى. (البحر الرائق: كتاب الدعوى، باب دعوى الرجلين، ج۷ ص۲۴۱)

❶ الهداية: كتاب الدعوى: باب ما يدعيه الرجلان، ج۳ ص۲۳۰

ہے، مثلاً گواہوں کا عادل ہونا وغیرہ، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی چار گواہوں کی گواہی کو دو کی گواہی پر ترجیح حاصل نہیں ہوگی۔ ❶

(۹۸) اَلْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ كَانَ أَظْهَرَ تَصَرُّفًا. ❷

ترجمہ: قول اس کا معتبر ہوگا جو تصرف کے اعتبار سے زیادہ ظاہر ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر دو آدمیوں کا ایک چیز میں تنازع ہو تو ان میں سے جس کا اس شے متنازع فیہ میں تصرف زیادہ ظاہر ہوگا اسی کا اعتبار ہوگا، کیونکہ تصرف کا زیادہ ظاہر ہونا بظاہر ملک کی دلیل ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو آدمیوں کا ایک ہی سواری میں تنازع ہو، لیکن اُن میں سے ایک سوار ہے اور دوسرے نے صرف اس جانور کی لگام پکڑی ہوئی ہے، تو راکب کا قول معتبر ہوگا، کیونکہ راکب کا تصرف اس جانور میں لگام

---

❶ (قَالَ) أَيْ الْقُدُورِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ (وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُ الْمُدَّعِيَيْنِ شَاهِدَيْنِ وَالْآخَرُ أَرْبَعَةً فَهُمَا سَوَاءٌ) أَيْ الِاثْنَانِ وَالْأَرْبَعَةُ مِنْ الشُّهُودِ سَوَاءٌ (لِأَنَّ شَهَادَةَ كُلِّ شَاهِدَيْنِ عِلَّةٌ تَامَّةٌ) لِوُصُولِهَا إلَى حَدِّ النِّصَابِ الْكَامِلِ (كَمَا فِي حَالَةِ الِانْفِرَادِ) فِي غَيْرِ الشَّهَادَةِ فِي الزِّنَا (وَالتَّرْجِيحُ لَا يَقَعُ بِكَثْرَةِ الْعِلَلِ بَلْ) يَقَعُ (بِقُوَّةٍ فِيهَا) أَيْ فِي الْعِلَّةِ. (فتح القدير: كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ج۸ ص۲۷۵)

(قال) أي القدوري رَحِمَهُ اللَّهُ: (وإن أقام أحد المدعين شاهدين والآخر أربعة) أي وأقام المدعي للآخر أربعة من الشهود (فهما سواء) يعني لا يترجح أحد المدعيين على الآخرين بزيادة العدد...... (لأن شهادة كل شاهدين علة تامة كما في حالة الانفراد والترجيح لا يقع بكثرة العلل، بل بقوة فيها) أي بل الترجيح بقوة فيها. (البناية: كتاب الدعوى، باب ما يدعيه الرجلان، ج۹ ص۴۰۰)

❷ الهداية: كتاب الدعوى: باب ما يدعيه الرجلان، ج۳ ص۲۳۱

پکڑنے والے کے تصرف سے زیادہ ظاہر ہے۔ اسی طرح اگر ایک زین پر سوار ہوا اور دوسرا اس کے پیچھے بیٹھا ہو تو زین پر بیٹھنے والے کا قول معتبر ہوگا، اس لیے کہ عموماً مالک زین والے حصہ پر سوار ہوتا ہے، اور اس کا تصرف زیادہ ظاہر ہے، اور جس کا تصرف زیادہ ظاہر ہو اس کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا راکب اور زین پر سوار ہونے والے کا قول معتبر ہوگا۔ ❶

كتاب الإقرار

(۹۹) جَهَالَةُ الْمُقَرِّ بِهِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ. ❷

❶(قَالَ: إِذَا تَنَازَعَا فِي دَابَّةٍ إِلَخْ) إِذَا تَنَازَعَ اثْنَانِ فِي دَابَّةٍ أَحَدُهُمَا رَكِبَهَا وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِلِجَامِهَا فَالرَّاكِبُ أَوْلَى، لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ أَظْهَرُ لِأَنَّ الرُّكُوبَ يَخْتَصُّ بِالْمِلْكِ يَعْنِي غَالِبًا (وَكَذَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا رَاكِبًا فِي السَّرْجِ وَالْآخَرُ رَدِيفَهُ فَالرَّاكِبُ فِي السَّرْجِ أَوْلَى) لِمَا ذَكَرْنَا. (العناية: كتاب الدعوى، فصل في التنازع بالأيدي، ج۸ ص۲۸۰)

قوله (وإذا تنازعا في دابة أحدهما راكبها والآخر متعلق بلجامها فالراكب أولى) لأن تصرفه أظهر وكذا إذا كان أحدهما راكبا في السرج والآخر رديفه فالراكب في السرج أولى، لأن الغالب أن مالك الدابة يركب على السرج ويردف غيره معه فكان أولى. (الجوهرة النيرة: كتاب الدعوى، ج۲ ص۲۲۰)

(وإذا تنازعا في دابة أحدهما راكبها والآخر متعلق بلجامها فالراكب أولى) ولا خلاف فيه بين الأئمة الأربعة، وفي الذخيرة لو تعلق أحدهما بلجامها والآخر بذنبها فالمتعلق باللجام أولى، لأنه لا يتعلق باللجام غالبا إلا المالك، أما الذنب فقد يتعلق به غيره (لأن تصرفه) أي تصرف الراكب (أظهر فإنه يختص بالملك وكذا إذا كان أحدهما راكبا في السرج والآخر رديفه فالراكب أولى) من الرديف. (البناية: كتاب الدعوى، فصل في التنازع بالأيدي، ج۹ ص۴۰۶)

❷الهداية: كتاب الإقرار، ج۳ ص۲۳۷

ترجمہ: مقر بہ کا مجہول ہونا اقرار کی صحت کے لئے مانع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی مجہول چیز کا اقرار کرے، مثلاً یہ کہے ''عَلَيَّ لِفُلَانٍ شَيْءٌ'' تو جس چیز کا اقرار کیا گیا وہ اگر چہ مجہول ہے، لیکن اقرار درست ہوگا، البتہ مقر کو مجبور کیا جائے کہ وہ مجہول کی وضاحت کرے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کہا ''لِفُلَانٍ عَلَيَّ شَيْءٌ'' کہ فلاں کے لئے مجھ پر کوئی شے واجب ہے تو اس شخص کا اقرار درست ہوگا، یہاں مقر نے اگر چہ ''شے'' یعنی مقر بہ کو مجہول رکھا، مگر مقر بہ کی جہالت صحتِ اقرار کے لیے مانع نہیں، اس لیے یہاں بھی اگر چہ مقر بہ مجہول ہے، مگر چونکہ مقر بہ کی جہالت صحت اقرار کے لیے مانع نہیں، اس لیے مقر کا مذکورہ اقرار درست ہوگا، البتہ مقر پر ضروری ہے کہ وہ اس شے کی ایسی چیز سے وضاحت کرے جو مکیلی، موزونی یا قیمت والی ہو۔ اقرار درحقیقت حق کے لزوم کی خبر دینا ہے، اور حق کبھی مجہول طور پر بھی لازم ہوجاتا ہے، جیسے ایک شخص کسی کا مال تلف کردے، اب اگر چہ اُسے اُس کی قیمت معلوم نہیں، مگر پھر بھی اس پر ضمان لازم ہوتا ہے، یا دوسرے کو زخمی کردے۔ اب اِسے معلوم نہیں کہ دیت کتنی لازم ہوتی ہے، یا اسی طرح کسی پر لین دین میں کچھ حساب باقی ہو لیکن اُسے معلوم نہ ہو تب بھی لازم ہوگا، معلوم ہوا کہ مقر بہ کی جہالت اقرار کی صحت سے مانع نہیں ہے، اور اقرار دوسرے کے حق کے ثبوت کی خبر دینا ہے جو مجہول ہو تب بھی درست ہے۔ ❶

---

❶ وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُقَرِّ بِهِ مَعْلُومًا فَجَهَالَتُهُ لَا تَمْنَعُ صِحَّتَهُ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ إخْبَارٌ عَنْ لُزُومِ الْحَقِّ وَالْحَقُّ قَدْ يَلْزَمُ مَجْهُولًا بِأَنْ أَتْلَفَ مَالًا لَا يَدْرِي قِيمَتَهُ أَوْ يَجْرَحُ جِرَاحَةً لَا يَعْلَمُ أَرْشَهَا أَوْ تَبْقَى عَلَيْهِ بَقِيَّةُ حِسَابٍ لَا يُحِيطُ بِهِ عِلْمُهُ فَالْإِقْرَارُ قَدْ يَلْزَمُ مَجْهُولًا. (العناية: كتاب الإقرار، ج۸ ص۳۲۵)

(قوله: مجهولا كان ما أقر به، أو معلوما) جهالة المقر به لا تمنع صحة الإقرار،

(۱۰۰) الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَمِ. ❶

ترجمہ: ذموں کا بری ہونا اصل ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اصل انسان کی یہ ہے کہ وہ ذمے سے فارغ ہو اور اُس پر کوئی چیز لازم نہ ہو، اِلّا یہ کہ وہ قوی حجت سے ثابت ہو جائے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اِن الفاظ کے ساتھ اقرار کیا ''عَلَيَّ ثَوْبٌ فِيْ عَشْرَةِ أَثْوَابٍ'' مجھ پر دس کپڑوں میں ایک کپڑا ہے، تو امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مقر پر صرف ایک کپڑا واجب ہوگا، جبکہ امام محمد رحمہ اللہ کے نزدیک گیارہ کپڑے واجب ہوں گے۔ امام ابو یوسف رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ لفظ ''فِيْ'' جس طرح ظرفیت کے لیے آتا ہے اس طرح لفظ ''فِيْ'' وسط اور بین (درمیان) کے معنی میں بھی مستعمل ہوتا ہے، اب اگر ''فِيْ'' کو ظرفیت کے لئے مانیں تو پھر گیارہ کپڑے لازم ہونے چاہئیں اور اگر ''فِيْ'' کو بین کے معنی میں لیں گے تو پھر ایک کپڑا واجب ہوگا، یہاں ان دونوں معنوں کے احتمال کے سبب ''فِي'' کی ظرفیت میں شک واقع ہوا اور اصل انسان کی یہ ہے کہ وہ ذمّے سے فارغ ہو، اس لیے کہ وہ حقوق سے خالی وعاری پیدا کیا گیا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں اصل پر عمل کرتے ہوئے کہیں گے کہ مقر پر صرف ایک کپڑا لازم ہوگا اور اس سے ''فِي'' کا وسط والا معنی بھی ادا ہو جائے گا۔ ❷

لأن الحق قد يلزمه مجهولا بأن أتلف مالا لا يدرى قيمته، أويجرح جراحة لا يعلم أرشها، أو يبقى عليه باقية حساب لا يحيط به علمه، والإقرار إخبار عن ثبوت الحق فيصح به. (الجوهرة النيرة: كتاب الإقرار، ج۱ ص ۲۴۹)

❶الهداية: كتاب الإقرار، ج۳ ص ۲۴۰

❷(وإن قال: ثوب في عشرة أثواب لم يلزمه إلا ثوب واحد عند أبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ وقال محمد: لزمه عشر ثوباً)...... (ولأبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ أن حرف في يستعمل

باب الاستثناء

(۱۰۱) اَلْإِقْرَارُ لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيْقَ بِالشَّرْطِ. ❶

ترجمہ: اقرار شرط پر معلق کرنے کا احتمال نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مقر اقرار کرتا ہے لیکن اقرار کو کسی شرط پر معلق کرتا ہے تو اقرار درست نہ ہوگا اور یہ استثناء معتبر ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کسی حق کا اقرار کیا اور ساتھ ہی ان شاء اللہ کہا، مثلاً ''لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ إِنْ شَاءَ اللّٰهُ'' کہا تو اقرار درست نہ ہوگا اور مقر پر کوئی چیز لازم نہ ہوگی، کیونکہ جب مقر نے ''ان شاء اللہ'' کے ساتھ استثناء کیا تو اس نے یا تو اپنے اقرار کو باطل کر دیا یا اللہ تعالی کی مشیت پر معلق کر دیا، اور اقرار

فی البين و الوسط أيضاً، قال الله تعالى: (فَادْخُلِي فِي عِبَادِي) (الفجر: ۲۹) أى بين عبادى فوقع الشک) لأن كلمة في لما استعملت في معنى "بين" كما استعملت للظرف لم يلزمه إلا ثوب واحد لوقوع الشک فيما زادعليه، فلا يجوز والمال لا يجب بالشک والاحتمال. (والأصل براء ة الذمم) لأنها خلقت برية عرية عن الحقوق، فلا يجوز شغلها إلا بحجة قوية. (البناية: كتاب الإقرار، ج۹ ص۴۴۴)

(وَإِنْ قَالَ ثَوْبٌ فِي عَشَرَةِ أَثْوَابٍ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ)...... (وَلِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ حَرْفَ فِي يُسْتَعْمَلُ فِي الْبَيْنِ وَالْوَسَطِ أَيْضًا، قَالَ اللّٰهُ تَعَالَى (فَادْخُلِي فِي عِبَادِي) (الفجر: ۲۹) أَيْ بَيْنَ عِبَادِي فَوَقَعَ الشَّكُّ) فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِحَرْفِ "فِي" هَاهُنَا مَعْنَى الظَّرْفِ أَوْ مَعْنَى الْبَيْنِ، وَبِالشَّكِّ لَا يَثْبُتُ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ (وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَمِ) لِأَنَّهَا خُلِقَتْ بَرِيئَةً عَرِيَّةً عَنِ الْحُقُوقِ فَلَا يَجُوزُ شَغْلُهَا إِلَّا بِحُجَّةٍ قَوِيَّةٍ. (فتح القدير: كتاب الإقرار، ج۸ ص۳۴۲)

❶الهداية: كتاب الإقرار، باب الاستثناء، ج۳ ص۲۴۲

تعلیق کا احتمال نہیں رکھتا، کیونکہ اقرار خبر کی قبیل سے ہے اور خبر معلق نہیں ہوتی، اس لیے کہ اقرار گزرے ہوئے زمانے میں واقع کی خبر دینا ہے، اور ماضی اور مستقبل کے درمیان منافات ہے، لہذا مذکورہ صورت میں اقرار باطل ہوگا۔ نیز اللہ کی مشیت کا بھی علم نہیں، لہذا اس اقرار کا اعتبار نہ ہوگا۔ ❶

(۱۰۲) اَلْاِسْتِثْنَاءُ تَصَرُّفٌ فِي الْمَلْفُوظِ. ❷

ترجمہ: استثناء لفظ میں تصرف کا نام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ استثناء مستثنیٰ منہ کے لفظ سے ہوتا ہے نہ کہ معنی سے، یعنی مستثنیٰ منہ جن چیزوں کو از راہِ لفظ شامل ہو ان سے استثناء کرنا درست ہے اور جن چیزوں کو از راہِ معنی شامل ہو ان کا استثناء صحیح نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مقر نے مقر لہ کے لئے دار (گھر) کا اقرار کیا اور بناء کا استثناء کیا تو مقر لہ کے لیے دار اور بناءِ دار دونوں ہوں گے، کیونکہ بناء دار میں معنوی طور پر تبعاً داخل ہوتی ہے لفظاً نہیں، اور استثناء اس چیز کا درست ہوتا ہے جسے لفظاً مستثنیٰ منہ شامل ہو، کیونکہ استثناء لفظ میں عمل کرتا ہے معنی میں نہیں، لہذا یہ

---

❶ وَإِنْ كَانَ الثَّانِيَ فَكَذَلِكَ، إِمَّا لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ بِالشَّرْطِ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ إِخْبَارٌ عَمَّا سَبَقَ وَالتَّعْلِيقُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ وَبَيْنَهُمَا مُنَافَاةٌ.

(العناية: كتاب الإقرار، باب الاستثناء وما في معناه، ج۸ ص۳۵۷)

(فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ) وَهُوَ الْإِبْطَالُ (فَقَدْ بَطَلَ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي) وَهُوَ التَّعْلِيقُ (فَكَذَلِكَ، إِمَّا لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ بِالشَّرْطِ) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ إِخْبَارٌ عَمَّا سَبَقَ وَالتَّعْلِيقُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ وَبَيْنَهُمَا مُنَافَاةٌ.

(فتح القدير: كتاب الإقرار، باب الاستثناء وما في معناه، ج۸ ص۳۵۷)

❷ الهداية: كتاب الإقرار، باب الاستثناء، ج۳ ص۲۴۲

استثناء درست نہ ہوگا اور گھر بمع بناء مقرلہ کا ہوگا۔ اس کی مثال یہ ہے کہ جب کوئی شخص انگوٹھی سے نگینہ کا استثناء کرے یا باغ سے درختوں کا استثناء کرے تو یہ استثناء درست نہ ہوگا، کیونکہ نگینہ اور درخت دونوں معنوی طور پر مستثنیٰ منہ میں داخل ہیں۔ ❶

باب إقرار المريض

(۱۰۳) اَلْإِقْرَارُ لَا يُعْتَبَرُ دَلِيْلًا إِذَا كَانَ فِيْهِ إِبْطَالُ حَقِّ الْغَيْرِ. ❷

ترجمہ: اقرار بطور دلیل معتبر نہیں ہوگا جب اس میں غیر کے حق کا ابطال آتا ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب اقرار سے غیر کا حق باطل کرنا ہو تو اقرار دلیل نہیں بن سکتا، کیونکہ اقرار حجت قاصرہ ہے یعنی وہ غیر کے حق میں حجت نہیں۔

---

❶ قَالَ (وَمَنْ أَقَرَّ بِدَارٍ وَاسْتَثْنَى بِنَاءَ هَا لِنَفْسِهِ إلَخْ) وَمَنْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ إلَّا بِنَاءَ هَا فَإِنَّهُ لِي فَلِلْمُقَرِّ لَهُ الدَّارُ وَالْبِنَاءُ لِأَنَّ الْبِنَاءَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ لَفْظُ الدَّارِ مَقْصُودًا، وَالِاسْتِثْنَاءُ لِبَيَانِ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْ مُتَنَاوَلِ لَفْظِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَقْصُودًا وَلَمْ يَدْخُلْ تَحْتَهُ، فَالْبِنَاءُ لَا يَكُونُ مُسْتَثْنًى، أَمَّا أَنَّ لَفْظَ الدَّارِ لَمْ يَتَنَاوَلْ الْبِنَاءَ مَقْصُودًا فَلِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ تَبَعًا. وَلِهَذَا لَوْ اُسْتُحِقَّ الْبِنَاءُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ الثَّمَنِ بِمُقَابَلَتِهِ بَلْ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي، وَأَمَّا أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ لِبَيَانِ ذَلِكَ فَلِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ لَفْظِيٌّ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ، وَالْفَصُّ فِي الْخَاتَمِ وَالنَّخْلَةُ فِي الْبُسْتَانِ نَظِيرُ الْبِنَاءِ فِي الدَّارِ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ فِيهِ تَبَعًا لَا لَفْظًا. (العناية: كتاب الإقرار، باب الاستثناء وما في معناه، ج۸ ص۳۵۸)

(ومن أقر بدار واستثنى بناء ها لنفسه فللمقر له الدار والبناء) جميعاً، لأن البناء داخل فيه معنى لا لفظاً، والاستثناء إنما يكون بما يتناوله الكلام نصا، لأنه تصرف لفظي، والفص في الخاتم والنخلة في البستان نظير البناء في الدار، لأنه يدخل تبعاً لا لفظاً. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب الإقرار، ج۲ ص۷۹)

❷ الهداية: كتاب الإقرار، باب إقرار المريض، ج۳ ص۲۴۷

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مریض مرض الموت میں اپنے اوپر دیون کا اقرار کرتا ہے، جبکہ اس پر حالتِ صحت کے دین اور کچھ ایسے قرض ہیں جو حالت مرض میں ہوئے، مگر لوگوں کو وہ قرض معلوم ہیں، تو حالتِ صحت کے دَین اور معروفۃ الاسباب دَین کو پہلے ادا کیا جائے گا، جیسے کسی کی کوئی چیز ہلاک کی، یا بیوی کے مہر کی ادائیگی باقی ہے، یا کسی سے کوئی چیز خریدی جو معلوم ہے، اُس کے ثمن کی ادائیگی باقی ہے، تو اس طرح دیون جن کے اسباب معلوم ہیں تو اُن کی ادائیگی پہلے ہوگی، کیونکہ مریض مرض الموت میں دَین کا اقرار کر کے ان قرض خواہوں کا حق باطل کرنا چاہتا ہے جن کے قرضے اس پر حالتِ صحت میں ہوئے تھے یا اس کے حالت مرض میں لوگوں کے معلومات کے مطابق ہوئے تھے اور ایسا اقرار جس میں غیر کے حق کا ابطال آتا ہو وہ دلیل نہیں بن سکتا، لہذا اس کا یہ اقرار بھی بطورِ دلیل معتبر نہ ہوگا، اس لیے حالت صحت کے دَین اور معروفۃ الاسباب دین (جو حالت مرض میں ہوئے اور لوگوں کو معلوم ہیں، اِن) کو مقر بہ دَین پر مقدم کیا جائے گا۔ ❶

---

❶ قَالَ (وَإِذَا أَقَرَّ الرَّجُلُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ إلَخْ) إِذَا مَرِضَ الْمَدْيُونُ وَلَزِمَهُ دُيُونٌ حَالَ مَرَضِهِ بِأَسْبَابٍ مَعْلُومَةٍ مِثْلُ بَدَلِ مَالٍ مِلْكِهِ أَوْ اسْتَهْلَكَهُ أَوْ مَهْرُ مِثْلِ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا وَعَلِمَ مُعَايَنَةً أَوْ أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ بِدُيُونٍ غَيْرِ مَعْلُومَةِ الْأَسْبَابِ فَدُيُونُ الصِّحَّةِ وَالَّتِي عُرِفَتْ أَسْبَابُهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى الدُّيُونِ الْمُقَرِّ بِهَا...... (وَلَنَا أَنَّ الْإِقْرَارَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ إذَا تَضَمَّنَ إبْطَالَ حَقِّ الْغَيْرِ وَإِقْرَارُ الْمَرِيضِ تَضَمَّنَهُ، لِأَنَّ حَقَّ غُرَمَاءِ الصِّحَّةِ تَعَلَّقَ بِهَذَا الْمَالِ اسْتِيفَاءً وَلِهَذَا مُنِعَ مِنَ التَّبَرُّعِ وَالْمُحَابَاةِ أَصْلًا إذَا أَحَاطَتْ الدُّيُونُ بِمَالِهِ وَبِالزِّيَادَةِ عَلَى الثُّلُثِ. (العناية: كتاب الإقرار، باب إقرار المريض، ج۸ ص ۳۸۰)

وَلَنَا أَنَّ الْإِقْرَارَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ إذَا كَانَ فِيهِ إبْطَالُ حَقِّ الْغَيْرِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إذَا رَهَنَ عَيْنًا أَوْ آجَرَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إبْطَالِ حَقِّ الْغَيْرِ وَهُنَا أَيْضًا فِي إقْرَارِهِ بِذَلِكَ، لِأَنَّ حَقَّ أَصْحَابِ الدُّيُونِ تَعَلَّقَ بِمَالِهِ اسْتِيفَاءً، وَلِهَذَا مُنِعَ مِنَ التَّبَرُّعِ

کتاب الصلح

(۱۰۴) اَلْاِعْتِبَارُ فِی الْعُقُوْدِ لِلْمَعَانِیْ. ❶

ترجمہ: عقود میں اعتبار معانی کا ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی عقود ہیں مثلاً عقدِ بیع، عقدِ اجارہ وغیرہ ان میں اعتبار معانی کا ہوتا ہے نہ کہ الفاظ کا، یعنی حکم معانی پر مرتب ہوگا، اس لیے کہ مقصود معانی ہوتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر صلح اقرار سے ہو یعنی مدعی علیہ نے اقرار کیا اور پھر مدعی کے ساتھ مال کے دعوی کے عوض مال سے صلح کر لی، تو اس صلح میں ان تمام احکامات کا اعتبار ہوگا جن کا بیع میں اعتبار کیا جاتا ہے، مثلاً عیب کی وجہ سے واپس کرنا، زمین میں شفعہ کا ثابت ہونا، خیارِ شرط اور خیارِ رؤیت کا ثابت ہونا وغیرہ، کیونکہ جب صلح مال سے مال پر واقع ہوا تو اس میں بیع کا معنی (مبادلۃ المال بالمال) پایا گیا۔ اسی طرح اگر مال کے عوض منافع پر صلح ہوئی، مثلاً مدعی پچاس ہزار کا مطالبہ کر رہا ہے اور مدعیٰ علیہ اسے اپنی گاڑی سوار ہونے کے لیے دے دی، یا اپنا مکان رہنے کے لیے دے دیا، تو یہ اجارہ ہوگا اور اس میں اجارہ کے احکام ملحوظ ہوں گے یعنی مدت کا بیان کرنا وغیرہ، کیونکہ صلح جب مال کے دعوی پر منافع سے ہوا تو اس میں اجارہ کا معنی (تملیک المال بالمنافع) پایا گیا ہے، اور اعتبار عقد میں معانی کا ہوتا ہے اور عقد صلح بھی ایک عقد ہے، لہذا اس میں بھی اعتبار

وَالْمُحَابَاةِ مُطْلَقًا فِی حَقِّهِمْ غَيْرَ مُقَدَّرٍ بِالثُّلُثِ.

(تبيين الحقائق: كتاب الإقرار، باب إقرار المريض، ج۵ ص ۲۴)

❶ الهداية: كتاب الصلح، ج۳ ص ۲۵۱

معانی کا ہوگا، اور مذکورہ صورتوں میں اگر چہ الفاظ صلح کے ہیں لیکن معنی بیع و اجارہ کا ہے۔ ❶

(۱۰۵) اَلْاِعْتِيَاضُ مِنْ حَقِّ الْغَيْرِ لَا يَجُوْزُ. ❷

ترجمہ: غیر کے حق کا عوض لینا جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ غیر کے حق کا عوض لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ غیر کے حق پر بغیر اس کی اجازت کے تصرف کرنا جائز نہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ حد سے صلح کرنا، مثلاً لوگوں نے کسی کے خلاف زانی شرابی ہونے کی شہادت دی اور مجرم نے انہیں کچھ مال دے کر صلح کرنا چاہا تو یہ جائز نہیں ہے، کیونکہ حد اللہ تعالی کا حق ہے، اور غیر کے حق کا عوض لینا جائز نہیں

❶ قَالَ (فَإِنْ وَقَعَ الصُّلْحُ عَنْ إِقْرَارٍ إِلَخْ) إِذَا وَقَعَ الصُّلْحُ عَنْ إِقْرَارٍ وَكَانَ عَنْ مَالٍ عَلَى مَالٍ أُعْتُبِرَ فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْبِيَاعَاتِ لِوُجُودِ مَعْنَى الْبَيْعِ وَهُوَ مُبَادَلَةُ الْمَالِ بِالْمَالِ بِتَرَاضِيهِمَا فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ فَتَجْرِي فِيهِ الشُّفْعَةُ فِي الْعَقَارِ وَيُرَدُّ بِالْعَيْبِ وَيَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ وَالرُّؤْيَةِ...... (وَإِنْ كَانَ عَنْ مَالٍ بِمَنَافِعَ يُعْتَبَرُ بِالْإِجَارَاتِ لِوُجُودِ مَعْنَى الْإِجَارَةِ وَهُوَ تَمْلِيكُ الْمَنَافِعِ بِمَالٍ) وَكُلُّ مَنْفَعَةٍ يَجُوزُ اسْتِحْقَاقُهَا بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ يَجُوزُ اسْتِحْقَاقُهَا بِعَقْدِ الصُّلْحِ، فَإِذَا صَالَحَ عَلَى سُكْنَى بَيْتٍ بِعَيْنِهِ إِلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ جَازَ. (العناية: كتاب الصلح، ج٨ ص ٤٠٩)

(وَإِنْ وَقَعَ) الصُّلْحُ عَنْ إِقْرَارٍ (عَنْ مَالٍ بِمَنْفَعَةٍ أُعْتُبِرَ) هَذَا الصُّلْحُ (إِجَارَةً) صُورَتُهُ: ادَّعَى رَجُلٌ شَيْئًا وَاعْتَرَفَ بِهِ ثُمَّ صَالَحَهُ عَلَى سُكْنَى دَارِهِ سَنَةً أَوْ عَلَى رُكُوبِ دَابَّتِهِ مَعْلُومَةً، أَوْ عَلَى لُبْسِ ثَوْبِهِ أَوْ خِدْمَةِ عَبْدِهِ أَوْ زِرَاعَةِ أَرْضِهِ مُدَّةً مَعْلُومَةً فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الْإِجَارَةِ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْمَعَانِي، وَالْإِجَارَةُ تَمْلِيكُ الْمَنْفَعَةِ وَهَذَا الصُّلْحُ كَذَلِكَ. (مجمع الأنهر: كتاب الصلح، ج٢ ص ٣٠٩)

❷ الهداية: كتاب الصلح، ج٣ ص ٢٥٣

ہے، لہذا حد سے صلح کے ذریعہ عوض یعنی مال لینا بھی جائز نہ ہوگا، یہی وجہ ہے کہ اگر کوئی عورت بچہ کے بارے میں دعوی کرے کہ یہ بچہ فلاں آدمی سے ہے، یعنی اس کا نسب ثابت کرے لیکن وہ آدمی کچھ مال دے کر اس سے مصالحت کرے تو یہ صلح درست نہیں، کیونکہ نسب اب بچے کا حق ہے عورت کا نہیں، واضح رہے کہ یہ مسئلہ اس صورت میں ہے جب عورت اپنے مطلقہ ہونے کا دعوی کرے اور وہ آدمی بھی طلاق کی تصدیق کرے۔ ❶

(١٠٦) تَصَرُّفُ الْعَاقِلِ يُتَحَرَّى تَصْحِيحُهُ مَا أُمْكِنَ. ❷

ترجمہ: جہاں تک ممکن ہو عاقل کے تصرف کو صحیح قرار دینے کے لئے کوشش کی جائے گی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عاقل بالغ آدمی کے تصرف کو حتی الامکان

---

❶ قَالَ (وَلَا يَجُوزُ عَنْ دَعْوَى حَدٍّ) الْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الِاعْتِيَاضَ عَنْ حَقِّ الْغَيْرِ لَا يَجُوزُ، فَإِذَا أَخَذَ رَجُلٌ زَانِيًا أَوْ سَارِقًا أَوْ شَارِبَ خَمْرٍ وَأَرَادَ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى الْحَاكِمِ فَصَالَحَهُ الْمَأْخُوذُ عَلَى مَالٍ لِيَتْرُكَ ذَلِكَ فَالصُّلْحُ بَاطِلٌ...... وَإِذَا ادَّعَتْ امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ صَبِيًّا هُوَ بِيَدِهَا أَنَّهُ ابْنُهُ مِنْهَا وَجَحَدَ الرَّجُلُ وَلَمْ تَدَّعِ الْمَرْأَةُ النِّكَاحَ وَقَالَتْ إِنَّهُ طَلَّقَهَا وَبَانَتْ مِنْهُ وَصَدَّقَهَا فِي الطَّلَاقِ فَصَالَحَ مِنَ النَّسَبِ عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ فَالصُّلْحُ بَاطِلٌ لِأَنَّ النَّسَبَ حَقُّ الصَّبِيِّ فَلَا يَجُوزُ الِاعْتِيَاضُ عَنْهُ.

(العناية: كتاب الصلح، فصل الصلح عن دعوى الأموال، ج٨ ص٤١٨)

قوله (ولا يجوز في دعوى حد)، لأنه حق الله لا حقه ولا يجوز الاعتياض عن حق غيره ولهذا لا يجوز الاعتياض إذا ادعت المرأة نسب ولدها، لأنه حق الولد لا حقها وسواء كان الحد في سرقة أو قذف أو زنا أما الزنا والسرقة فلأن الحد فيه حق الله تعالى بلا خلاف. وأما حد القذف فإنه أيضا حق الله تعالى عندنا. (الجوهرة النيرة: كتاب الصلح، ج١ ص٣٢٠)

❷ الهداية: كتاب الصلح،باب الصلح في الدين، ج٣ ص٢٥٦

درست بنانے کی کوشش کی جائے گی تا کہ عاقل بالغ کا کام لغو ہونے سے بچ جائے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ہر وہ شے جس پر صلح واقع ہو اور وہ عقدِ مداینہ (قرض کے لین دین) کی وجہ سے واجب ہوا ہو تو اس کو معاوضہ پر حمل نہیں کریں گے، بلکہ یہ کہیں گے کہ اس نے اپنا کچھ حق وصول کیا اور کچھ ساقط کر دیا، مثلاً زید کے عمرو پر ایک ہزار روپے تھے، پھر زید نے عمرو کے ساتھ ۵۰۰ پر صلح کر لی، تو ہم یہ کہیں گے کہ زید نے ۵۰۰ وصول کیے اور ۵۰۰ ساقط کر دیئے، اسی طرح اگر زید کے عمرو پر ہزار کھرے دراہم تھے اور عمرو نے پانچ سو کھوٹے دراہم کے عوض مصالحت کر لی، تو یوں کہا جائے گا کہ اس نے پانچ سو اور صفت جیاد کو معاف کر دیا ہے۔ وجہ یہ ہے کہ اگر اس کو معاوضہ پر حمل کریں گے تو یہ تصرف باطل ہوگا کیونکہ اس دین کے عوض میں نفع کے سبب ربا لازم آتا ہے، اور عاقل کے تصرف کو حتی الامکان درست بنانے کی کوشش کرنی چاہیے، اس لیے مذکورہ صورت کو ہم بعض حق وصول کرنے اور بعض کو ساقط کرنے پر حمل کریں گے اور یوں صلح کرنے والے کا فعل لغو نہ ہوگا اور وہ سود سے محفوظ ہوگا۔ اس لیے کہ عقل اور شریعت انسان کو خلافِ شریعت کام کرنے سے روکتے ہیں۔ ❶

---

❶ قَالَ (وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ عَلَيْهِ الصُّلْحُ) بَدَلُ الصُّلْحِ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُدَّعِي عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (بِعَقْدِ الْمُدَايَنَةِ لَمْ يُحْمَلْ) الصُّلْحُ (عَلَى الْمُعَاوَضَةِ بَلْ عَلَى اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الْحَقِّ وَإِسْقَاطِ الْبَاقِي) وَقَيَّدَ بِعَقْدِ الْمُدَايَنَةِ وَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْغَصْبِ كَذَلِكَ حَمْلًا لِأَمْرِ الْمُسْلِمِ عَلَى الصَّلَاحِ (كَمَنْ لَهُ عَلَى آخَرَ أَلْفُ دِرْهَمٍ) جِيَادٌ حَالَّةٌ مِنْ ثَمَنِ مَتَاعٍ بَاعَهُ (فَصَالَحَهُ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ، وَكَمَنْ لَهُ عَلَى آخَرَ أَلْفُ دِرْهَمٍ جِيَادٌ فَصَالَحَهُ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ زُيُوفٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الْعَاقِلِ يَتَحَرَّى تَصْحِيحُهُ مَا أَمْكَنَ، وَلَا وَجْهَ لِتَصْحِيحِهِ مُعَاوَضَةً لِإِفْضَائِهِ إِلَى الرِّبَا فَجُعِلَ إِسْقَاطًا لِلْبَعْضِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَلِلْبَعْضِ وَالصِّفَةِ فِي الثَّانِيَةِ.

كتاب المضاربة

(۱۰۷) كُلُّ شَرْطٍ يُوْجِبُ جَهَالَةً فِي الرِّبْحِ يُفْسِدُ الْمُضَارَبَةَ. ❶

ترجمہ: ہروہ شرط جو نفع میں جہالت پیدا کرتی ہو عقدِ مضاربت کو فاسد کر دیتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عقدِ مضاربت میں ہر ایسی شرط لگانا جس سے نفع میں جہالت آتی ہو، مثلاً یہ شرط لگائے کہ ۲۰۰۰ میرا ہوگا باقی آپ کا، تو اس قسم کی شرط سے عقدِ مضاربت فاسد ہو جاتا ہے، کیونکہ مضاربت میں نفع معقود علیہ ہوتا ہے اور معقود علیہ مجہول ہو تو عقد فاسد ہو جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر عقدِ مضاربت میں ایسی شرط لگائی، مثلاً متعین نفع کی رب المال نے اپنے لئے شرط لگائی تو عقدِ مضاربت فاسد ہو جاتا ہے، وجہ مذکورہ اصول ہے۔ اسی طرح اگر کسی نے اس شرط کے ساتھ عقدِ مضاربت کیا

(العناية: كتاب الصلح، باب الصلح في الدين، ج۸ ص۴۲۵)

وَهٰكَذَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ رَحِمَهُ اللّٰهُ فِي مُخْتَصَرِهِ بِقَوْلِهِ وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ عَلَيْهِ الصُّلْحُ وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ بِعَقْدِ الْمُدَايَنَةِ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ اسْتَوْفَى بَعْضَ حَقِّهِ وَأَسْقَطَ بَاقِيَهِ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْإِحْسَانَ مَتَى وُجِدَ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ يَكُونُ تَبَرُّعًا، وَإِنْ وُجِدَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ يَكُونُ مُعَاوَضَةً، وَإِنَّمَا لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ إِذَا وَقَعَ عَلَى بَعْضِ الدَّيْنِ، لِأَنَّ فِي حَمْلِهِ عَلَيْهَا فَسَادَ الْعَقْدِ لِلرِّبَا وَفِي حَمْلِهِ عَلَى أَنَّهُ اسْتَوْفَى بَعْضَ حَقِّهِ وَأَسْقَطَ الْبَاقِي جَوَازُهُ فَكَانَ أَوْلَى حَمْلًا لِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الصِّحَّةِ مَا أَمْكَنَ وَظَاهِرُ حَالِهِ يَدُلُّ عَلَى ذٰلِكَ، لِأَنَّهُ يَطْلُبُ الصِّحَّةَ دُونَ الْفَسَادِ إِذْ عَقْلُهُ وَدِينُهُ يَمْنَعَانِهِ عَنِ ارْتِكَابِ مَحْظُورِ دِينِهِ.

(تبيين الحقائق: كتاب الصلح، باب الصلح في الدين، ج۵ ص۴۱)

❶ الهداية: كتاب المضاربة، ج۳ ص۲۶۳

کہ مضارب رب المال کو اپنی زمین کھیتی کرنے یا اپنا گھر رہنے کے لیے دے گا تو اس شرط سے عقد فاسد ہو جائے گا، کیونکہ ایسا کرنے کی صورت میں رب المال نے بعض نفع کو مضارب (عامل) کے عمل کی اجرت بنادی اور بعض نفع کو زمین یا گھر کی اجرت بنادی، اب عمل کے حصے کی اجرت مجہول ہے، اُس کی تعیین نہیں کی گئی، تو عقد مضاربت میں عامل کے عمل کا نفع والا حصہ مجہول ہو جائے گا اور یہ چونکہ جہالت فی الربح ہے، اس لیے عقد فاسد ہو گا۔ ❶

(۱۰۸) اَلشَّيْءُ لا يَتَضَمَّنُ مِثْلَهُ لِتَسَاوِيهِمَا فِي الْقُوَّةِ. ❷

ترجمہ: شے اپنے مثل کو متضمن نہیں ہوتی قوت میں دونوں برابر ہونے کی وجہ سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک شے دوسری ایسے شے کو اپنے ضمن میں نہیں لے سکتی جو مرتبہ میں اس کی مثل ہو، ہاں شے اپنے ماتحت شے کو متضمن ہو سکتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ مضارب آگے

---

❶ فَقَالَ (وَكُلُّ شَرْطٍ يُوجِبُ جَهَالَةً فِي الرِّبْحِ) كَمَا إِذَا قَالَ لَكَ نِصْفُ الرِّبْحِ أَوْ ثُلُثُهُ وَشَرَطَا أَنْ يَدْفَعَ الْمُضَارِبُ دَارِهِ إِلَى رَبِّ الْمَالِ لِيَسْكُنَهَا أَوْ أَرْضَهُ سَنَةً لِيَزْرَعَهَا (فَإِنَّهُ يُفْسِدُ الْعَقْدَ لِاخْتِلَالِ مَقْصُودِهِ) وَهُوَ الرِّبْحُ، وَفِي الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ جَعَلَ الْمَشْرُوطَ مِنَ الرِّبْحِ فِي مُقَابَلَةِ الْعَمَلِ وَأُجْرَةِ الدَّارِ وَالْأَرْضِ وَكَانَتْ حِصَّةُ الْعَمَلِ مَجْهُولَةً. (العناية: كتاب المضاربة، ج۸ ص ۴۵۱)

(وكل شرط يوجب جهالة فى الربح يفسده) أى يفسد عقد المضاربة كما إذا قال لك نصف الربح أو ثلثه وشرط أن يدفع المضارب داره إلى رب المال ليسكنها أو أرضه سنة ليزرعها لأنه جعل نصف الربح عوضًا عن عمله وأجرة الدار فصارت حصة العمل مجهولة فلم يصح (لاختلال مقصوده) وهو الربح.

(البناية: كتاب المضاربة، ج۱۰ ص۴۹)

❷ الهداية: كتاب المضاربة، ج۳ ص ۲۶۴

دوسرا مضارب اس وقت تک نہیں بنا سکتا جب تک رب المال مضاربِ اول کو اجازت نہ دے، یا مضارب سے "اعمل برأیک" نہ کہے، کیونکہ اگر مضارب رب المال کی اجازت کے بغیر مضارب بنالے، مضارب نے ایک عقد مضاربت کو دوسرے عقد مضاربت میں متضمن کر دیا، جبکہ شے اپنے مثل کو متضمن نہیں ہوسکتی، اس لیے کہ دونوں قوت میں برابر ہوتے ہیں، شے اپنے سے ماتحت کو متضمن ہوتی ہے، اب رب المال کا مضاربِ اول کے ساتھ عقد مضاربت بھی آگے دوسرے عقد مضاربت کو شامل نہ ہوگا۔ اس کی نظیر وکالت ہے کہ اگر کسی نے کسی کو وکیل بنایا تو یہ وکیل کسی اور کو وکیل نہیں بنا سکتا جب تک کہ مؤکل اسے اس کی اجازت نہ دے دے۔ ❶

باب المضارب یضارب

(۱۰۹) مَوْتُ الْمُوَكِّلِ يُبْطِلُ الْوَكَالَةَ وَكَذَا مَوْتُ الْوَكِيلِ. ❷

❶ (وَلَا يَجُوزُ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يُضَارِبَ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ أَوْ يَقُولَ لَهُ اعْمَلْ بِرَأْيِكَ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَضَمَّنُ مِثْلَهُ) وَلَا يَرِدُ جَوَازُ إِذْنِ الْمَأْذُونِ لِعَبْدِهِ وَجَوَازُ الْكِتَابَةِ لِلْمُكَاتَبِ وَالْإِجَارَةِ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَالْإِعَارَةِ لِلْمُسْتَعِيرِ فِيمَا لَمْ يَخْتَلِفْ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ فَإِنَّهَا أَمْثَالٌ لِمَا يُجَانِسُهَا وَقَدْ تَضَمَّنَتْ أَمْثَالَهَا لِأَنَّ الْمُضَارَبَةَ تَضَمَّنَتْ الْأَمَانَةَ أَوَّلًا وَالْوَكَالَةَ ثَانِيًا، وَلَيْسَ لِلْمُودَعِ وَالْوَكِيلِ الْإِيدَاعُ وَالتَّوْكِيلُ فَكَذَا الْمُضَارِبُ لَا يُضَارِبُ غَيْرَهُ. (العناية: كتاب المضاربة، ج۸ ص۴۵۳)

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ (وَلَا يُضَارِبُ إِلَّا بِإِذْنٍ، أَوْ بِاعْمَلْ بِرَأْيِكَ) يَعْنِي لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الْمَالَ مُضَارَبَةً إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ، أَوْ يَقُولَ لَهُ اِعْمَلْ بِرَأْيِكَ، لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَضَمَّنُ مِثْلَهُ إِلَّا بِالتَّنْصِيصِ عَلَيْهِ أَوْ التَّفْوِيضِ الْمُطْلَقِ إِلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَكِيلَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَكِّلَ غَيْرَهُ إِلَّا بِمَا قُلْنَا. (تبيين الحقائق: كتاب المضاربة، ج۵ ص۵۸)

❷ الهداية: كتاب المضاربة، باب المضارب يضارب، ج۳ ص۲۶۹

ترجمہ: مؤکل کی موت اسی طرح وکیل کی موت وکالت کو باطل کر دیتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب وکیل یا مؤکل مرجائے تو وکالت باطل ہوجاتی ہے، کیونکہ وکیل جب مرجائے تو اب اس میں اہلیت باقی نہیں رہتی، اسی طرح مؤکل کی موت کے بعد وکیل وکالت کا اہل نہیں ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلارہے ہیں کہ اگر مضارب یا رب المال مرجائے تو مضاربت باطل ہوجاتی ہے، کیونکہ مضارب وکیل ہوتا ہے اور رب المال مؤکل ہوتا ہے اور وکیل یا مؤکل کی موت سے وکالت باطل ہوتی ہے، لہذا مضارب یا رب المال کی موت سے بھی مضاربت باطل ہوگی۔ ❶

فصل في العزل والقسمة

(۱۱۰) عَزْلُ الْوَكِيْلِ قَصْدًا يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلْمِهِ. ❷

ترجمہ: وکیل کو قصداً معزول کرنا وکیل کے علم پر موقوف ہوگا۔

---

❶(قوله: وإذا مات رب المال، أو المضارب بطلت المضاربة) أما موت المضارب فلأن عقد المضاربة عقد له دون غيره فأشبه الوكالة وموت الوكيل يبطل الوكالة، وأما موت رب المال فلأن المضاربة تصرف بالإذن، والموت يزيل الإذن، ولأن المضاربة توكيل، وموت المؤكل يبطل الوكالة.

(الجوهرة النيرة: كتاب المضاربة، ج ا ص ۲۹۵)

(وإذا مات رب المال أو المضارب بطلت المضاربة) لأنها توكيل على ما مر وموت المؤكل أو الوكيل يبطل الوكالة.

(اللباب في شرح الكتاب: كتاب المضاربة، ج۲ ص ۱۳۵)

❷الهداية: كتاب المضاربة: باب المضارب يضارب، فصل في العزل والقسمة، ج۳ ص ۲٦۵

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مؤکل وکیل کو اپنے اختیار سے قصداً معزول کرے تو یہ عزل قصدی وکیل کے علم پر موقوف ہوگا، یعنی اگر وکیل کو اپنے معزولیت کا علم ہو تو جائز ہے ورنہ یہ عزل درست نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلارہے ہیں کہ رب المال نے مضارب کو معزول کر دیا اور مضارب کو علم نہ ہوا اور مضارب خرید و فروخت کرتا رہا تو یہ تصرف جائز ہے، کیونکہ مضارب رب المال کی طرف سے وکیل ہوتا ہے اور وکیل کو قصداً معزول کرنا مضارب کے علم پر موقوف ہوتا ہے، لہذا جب مضارب کو عزل کا پتہ نہ ہو تو یہ معزول نہ ہوگا اور جب مضارب معزول نہ ہوا تو اس کے تصرفات بھی جائز ہوں گے۔ ❶

فصل في الاختلاف

(۱۱۱) اَلْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ فِیْ مِقْدَارِ الْمَقْبُوْضِ ضَمِیْنًا أَوْ أَمِیْنًا. ❷

---

❶ إِذَا عَزَلَ رَبُّ الْمَالِ الْمُضَارِبَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِعَزْلِهِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى وَبَاعَ جَازَ تَصَرُّفُهُ لِأَنَّهُ وَكِيلٌ مِنْ جِهَتِهِ، وَعَزْلُ الْوَكِيلِ قَصْدًا يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلْمِهِ، وَإِذَا عَلِمَ بِعَزْلِهِ وَالْمَالُ عُرُوضٌ فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَلَا يَمْنَعُهُ الْعَزْلُ عَنْ ذَلِكَ نَقْدًا أَوْ نَسِيئَةً حَتَّى لَوْ نَهَاهُ عَنْ الْبَيْعِ نَسِيئَةً لَمْ يَعْمَلْ بِنَهْيِهِ لِأَنَّ حَقَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الرِّبْحِ بِمُقْتَضَى صِحَّةِ الْعَقْدِ. (العناية: كتاب المضاربة، باب المضارب يضارب، فصل في العزل والقسمة، ج۸ ص۴۶۸)

(وإن عزل رب المال المضارب) عن المضاربة (ولم يعلم) المضارب (بعزله): أى عزل نفسه (حتى اشترى وباع فتصرفه) الصادر قبل العلم (جائز) لأنه توكيل من جهته، وعزل الوكيل قصداً يتوقف على علمه. (البناية: كتاب المضاربة، باب المضارب يضارب، فصل في العزل والقسمة، ج۲ ص۱۳۵)

❷ الهداية: كتاب المضاربة: باب المضارب يضارب، فصل في الاختلاف، ج۳ص ۲۷۵

ترجمہ: معتبر قول مقبوض کی مقدار میں قابض کا ہوتا ہے چاہے وہ ضامن ہو یا امین۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر شے مقبوض کی مقدار میں اختلاف ہو جائے تو قابض کے قول کا اعتبار ہوگا، چاہے قبضہ میں رکھنے والا ضامن ہو، جیسے غاصب یا امین ہو، جیسے وہ شخص جس کے پاس امانت رکھی جائے، اب اگر اُس کی تعدی کے بغیر یہ ہلاک ہو جائے تو اس کا ضمان نہیں آتا، کیونکہ وہ امین ہے اور امین ضامن نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر رب المال اور مضارب کا اختلاف ہو جائے، مثلاً مضارب کہتا ہے تو نے مجھے ایک ہزار (۱۰۰۰) دیا تھا اور میں نے ایک ہزار ربح کمایا ہے اور رب المال کہتا ہے نہیں بلکہ میں نے تجھے دو ہزار (۲۰۰۰) دیئے تھے تو مضارب کے قول کا اعتبار ہوگا، کیونکہ اختلاف درحقیقت مقبوض کی مقدار میں ہے اور مقبوض کی مقدار میں اختلاف واقع ہونے کی صورت میں قابض کے قول کا اعتبار ہوتا ہے اور مضارب بھی چونکہ قابض ہے، اس لئے مضارب کے قول کا اعتبار ہوگا۔ ❶

❶قَالَ (وَإِنْ كَانَ مَعَ الْمُضَارِبِ أَلْفَانِ إِلَخ) اخْتِلَافُ رَبِّ الْمَالِ وَالْمُضَارِبِ إِذَا كَانَ فِي مِقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْمُضَارِبُ وَمَعَهُ أَلْفَانِ دَفَعْت إِلَيَّ أَلْفًا وَرَبِحْت أَلْفًا وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ لَا بَلْ دَفَعْت إِلَيْک أَلْفَيْنِ فَالْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ، وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ أَوَّلًا الْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ لِأَنَّ الْمُضَارِبَ يَدَّعِي الشَّرِكَةَ وَهُوَ يُنْكِرُ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكِرِ، ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ الْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ، لِأَنَّ الِاخْتِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ فِي مِقْدَارِ الْمَقْبُوضِ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِک قَوْلُ الْقَابِضِ ضَمِينًا كَانَ كَالْغَاصِبِ أَوْ أَمِينًا كَالْمُودَعِ لِكَوْنِهِ أَعْرَفَ بِمِقْدَارِ الْمَقْبُوضِ. (العناية: كتاب المضاربة، باب المضارب يضارب، فصل في الاختلاف، ج٨ ص ٤٨١)

(قال) أى فى الجامع الصغير: (وإذا كان مع المضارب ألفان فقال) أى المضارب (دفعت) لأنه خطاب لرب المال بقوله أنت دفعت (إلى ألفًا وربحت ألفًا. وقال

كتاب الوديعة

(۱۱۲) اَلْأَيْدِیْ تَخْتَلِفُ فِی الْأَمَانَةِ. ❶

ترجمہ: قبضے امانت میں مختلف ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امانت میں لوگوں کے قبضے مختلف ہوتے ہیں بعض امانت کی حفاظت کرتے ہیں اور بعض امانت میں خیانت کرتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مُودَع نے اپنے اہل وعیال کے علاوہ کسی اور سے ودیعت کی حفاظت کرائی، یا کسی اجنبی کو آگے بطورِ ودیعت دے دیا اور ودیعت ہلاک ہوگی تو مودَع ضامن ہوگا، کیونکہ امانت میں قبضے مختلف ہوتے ہیں، بعض تو امانت داری کا ثبوت دیتے ہیں اور بعض خائن ہوتے ہیں اور چونکہ مالک اس کے پاس تو امانت رکھنے پر راضی تھا، لیکن دوسرے کے پاس امانت رکھنے پر راضی نہیں تھا، اس لیے مودَع نے امانت میں تعدی کی، لہذا وہ ضامن ہوگا۔ شے اپنے مثل کو متضمن نہیں ہوتی، جیسے ایک مضارب بغیر اجازت کے دوسرے کو مضارب بنائے، یا ایک وکیل دوسرے کو اپنا وکیل بنائے، تو یہ درست نہیں ہے، اسی طرح اگر ایک شخص کے پاس امانت رکھوائی

رب المال لا) أی ليس الأمر كما ذكرت (بل دفعت إليک ألفين) مضاربة (فالقول قول المضارب لأن الاختلاف فی الحقيقة فی مقدار المقبوض) قيد به لأن الاختلاف إذا كان فی الصفة فالقول لرب المال علی ما يجیئ (وفی مثله) أی وفی مثل الاختلاف فی مقدار المقبوض (القول قول القابض ضمينًا كان) أی القابض كالغاصب (أو أمينًا) أی أو كان أمينًا كالمودع. (البناية: كتاب المضاربة، باب المضارب يضارب، فصل في اختلاف رب المال والمضارب، ج۱۰ ص۱۰۲)

❶ الهداية: كتاب الوديعة، ج۳ ص۲۷۶

جائے تو وہ مالک کی اجازت کے بغیر دوسرے کے پاس امانت نہیں رکھوا سکتا، اس لیے کہ اُسے اِس پر اعتماد ہے دوسرے پر نہیں۔ ❶

(۱۱۳) اَلشَّرْطُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُفِيْدًا أَوْ كَانَ وَلَمْ يُمْكِنِ الْعَمَلُ بِهِ يَلْغُوْ. ❷

ترجمہ: شرط جب مفید نہ ہو یا مفید ہو، لیکن اس پر عمل کرنا ممکن نہ ہو تو وہ شرط لغو ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مودِع ایسی شرط لگائے جس کا کوئی فائدہ نہ ہو، یا فائدہ تو ہو لیکن اس شرط پر عمل کرنا ممکن نہ ہو تو وہ شرط لغو ہوگی، مودَع پر اس کی رعایت رکھنا ضروری نہیں ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر مودِع نے مودَع کو کہا کہ یہ ودیعت اپنی زوجہ کو نہ دینا، پھر مودَع نے زوجہ کو دے دی جبکہ مودَع اپنی بیوی کو دیئے بغیر اس کی حفاظت نہیں کر سکتا اس کے علاوہ کوئی چارہ کار نہیں ہے اور وہ چیز ہلاک بھی ہوگئی تو مودَع ضامن نہ ہوگا، اسی طرح چوپایہ تھا اور یہ شرط لگائی کہ اپنے غلام کو نہ دینا، حالانکہ غلام کو دیئے بغیر اُس کا کوئی چارہ کار نہیں ہے، اور وہی جانوروں کا خیال کرتا ہے، اب مودِع نے ایسی شرط لگائی جس پر عمل کرنا ممکن نہیں ہے، کیونکہ آدمی بذاتِ خود

---

❶ (فَإِنْ حَفِظَهَا بِغَيْرِهِمْ) بِأَنْ تَرَكَ بَيْتًا فِيهِ الْوَدِيعَةُ وَخَرَجَ وَفِيهِ غَيْرُ عِيَالِهِ (أَوْ أَوْدَعَهَا غَيْرَهُمْ) بِأَنْ نَقَلَهَا مِنْ بَيْتِهِ وَأَوْدَعَهَا عِنْدَ غَيْرِهِمْ (ضَمِنَ، لِأَنَّ الْمَالِكَ رَضِيَ بِيَدِهِ لَا بِيَدِ غَيْرِهِ وَ) الْحَالُ أَنَّ (الْأَيْدِي تَخْتَلِفُ فِي الْأَمَانَةِ).

(العناية: كتاب الوديعة، ج۸ ص۴۸۷)

قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ (وَإِنْ حَفِظَهَا بِغَيْرِهِمْ ضَمِنَ) أَيْ بِغَيْرِ مَنْ فِي عِيَالِهِ، لِأَنَّ صَاحِبَهَا لَمْ يَرْضَ بِيَدِ غَيْرِهِ وَالْأَيْدِي تَخْتَلِفُ فِي الْأَمَانَةِ، وَلِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَضَمَّنُ مِثْلَهُ كَالْمُضَارِبِ لَا يُضَارِبُ. (تبيين الحقائق: كتاب الوديعة، ج۵ ص۷۷)

❷ الهداية: كتاب الوديعة، ج۳ ص۲۷۹

چوبیس گھنٹہ ودیعت کی حفاظت نہیں کرتا بلکہ اپنی بیوی کے پاس رکھتا ہے، یا جانوروں کی دیکھ بال عموماً نوکر چاکر کرتے ہیں۔ اب بیوی اور غلام لاپرواہ اور غافل بھی نہیں، تو یہ ایسی شرط ہے جس پر عمل ممکن نہیں اور ہر ایسی شرط جس پر عمل کرنا ممکن نہ ہو وہ لغو ہوتی ہے، لہٰذا مودِع کی یہ شرط بھی لغو ہوگی۔ ❶

---

❶ (وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ لِلْمُودَعِ لَا تُسَلِّمْهَا إِلَى زَوْجَتِك فَسَلَّمَهَا إِلَيْهَا لَا يَضْمَنُ) مَعْنَاهُ: إذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ التَّسْلِيمِ إلَيْهَا بُدٌّ، عُلِمَ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ حَيْثُ قَالَ (إذَا نَهَاهُ أَنْ يَدْفَعَهَا إلَى أَحَدٍ مِنْ عِيَالِهِ فَدَفَعَهَا إلَى مَنْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ لَا يَضْمَنُ، كَمَا إذَا كَانَتْ الْوَدِيعَةُ دَابَّةً فَنَهَاهُ عَنْ الدَّفْعِ إلَى غُلَامِهِ، أَوْ كَانَتْ شَيْئًا يُحْفَظُ عَلَى أَيْدِي النِّسَاءِ فَنَهَاهُ عَنْ الدَّفْعِ إلَى امْرَأَتِهِ) وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَهُوَ مَحْمَلُ الْأَوَّلِ) وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الشَّرْطَ إذَا كَانَ مُفِيدًا وَالْعَمَلُ بِهِ مُمْكِنًا وَجَبَ مُرَاعَاتُهُ وَالْمُخَالَفَةُ فِيهِ تُوجِبُ الضَّمَانَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُفِيدًا أَوْ كَانَ وَلَمْ يُمْكِنْ الْعَمَلُ بِهِ كَمَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ يَلْغُو. (العناية: كتاب الوديعة، ج۸ ص۴۹۴)

وَلَوْ أَوْدَعَهُ وَدِيعَةً فَقَالَ: لَا تَدْفَعْهَا إلَى امْرَأَتِك، أَوْ عَبْدِك، أَوْ وَلَدِك، أَوْ أَجِيرِك، فَإِنِّي أَتَّهِمُهُمْ عَلَيْهَا، فَدَفَعَهَا إلَى الَّذِي نَهَاهُ عَنْهُ،فَهَلَكَتْ: فَإِنْ كَانَ يَجِدُ بُدًّا مِنْ الدَّفْعِ إلَيْهِ بِأَنْ كَانَ لَهُ سِوَاهُ أَهْلٌ وَخَدَمٌ فَهُوَ ضَامِنٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجِدُ بُدًّا مِنْ ذَلِكَ: لَمْ يَضْمَنْ، لِأَنَّ شَرْطَهُ هَذَا مُفِيدٌ، وَقَدْ أُتُمِنُ الْإِنْسَانُ الرَّجُلَ عَلَى مَالِهِ وَلَا يَأْتَمِنُ زَوْجَتَهُ، إلَّا أَنَّهُ إنَّمَا يَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ شَرْطِهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ. فَإِذَا كَانَ يَجِدُ بُدًّا مِنْ الدَّفْعِ إلَى مَنْ نَهَاهُ عَنْهُ، فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ حِفْظِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ، فَيَصِيرُ ضَامِنًا بِحِفْظِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ لَا يَجِدُ بُدًّا مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ حَافِظٌ لَهَا حَسَبَ الْإِمْكَانِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ: فَلَا يَضْمَنُهَا.

(المبسوط للسرخسي: كتاب الوديعة، ج ۱۱ ص ۱۲۲)

(۱۱۴) اَلشَّیْءُ لَا یَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ. ❶

ترجمہ: شے اپنے سے مافوق کو متضمن نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کمتر شے اپنے سے زیادہ قوت والی چیز کو اپنے ضمن میں نہیں لے سکتی، لہٰذا عقدِ غیر معاوضہ عقد معاوضہ کو متضمن نہ ہوگا، کیونکہ عقد معاوضہ قوی اور بڑھ کر ہے عقدِ غیر معاوضہ سے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ **مستعیر** یعنی عاریت پر لینے والے کو یہ اختیار نہیں ہے کہ وہ شے مستعار کو آگے کرایہ پر دے دے، کیونکہ اعارہ اجارہ سے کم درجہ کا ہے اور شے اپنے مافوق کو متضمن نہیں ہوتی، لہٰذا اعارہ بھی اجارہ کو متضمن نہ ہوگا، اس لیے اگر **مستعیر** نے شے مستعار کو اجارہ پر دیا اور وہ ہلاک ہوگئی تو **مستعیر** ضامن ہوگا۔ ❷

(۱۱۵) اَلْعَارِيَةُ تَمْلِيكُ الْمَنَافِعِ عِنْدَنَا. ❸

ترجمہ: ہمارے نزدیک عاریت منافع کی تملیک کا نام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہمارے نزدیک عاریت ''إِبَاحَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِمِلْكِ الْغَيْرِ'' کا نام نہیں ہے، یعنی عاریت تملیک المنافع بلاعوض کا نام ہے۔

---

❶ الهداية: كتاب الوديعة، ج۳ ص ۲۸۳

❷ قَالَ (وَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُؤَاجِرَ مَا اسْتَعَارَهُ إلَخْ) وَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُؤَاجِرَ الْمُسْتَعَارَ، فَإِنْ آجَرَهُ، فَعَطِبَ ضَمِنَ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْإِعَارَةَ دُونَ الْإِجَارَةِ وَالشَّيْءُ لَا يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ. (العناية: كتاب العارية، ج۹ ص ۹)

(وليس للمستعير أن يؤاجر ما استعاره، ولا أن يرهنه) لأن الشيء لا يتضمن ما فوقه. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب العارية، ج۲ ص ۲۰۲)

❸ الهداية: كتاب الوديعة، ج۳ ص ۲۸۳

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مستعیر شے مستعار کو آگے عاریت پر دے سکتا ہے، بشرطیکہ وہ چیز استعمال سے بدلتی نہ ہو اور مختلف بھی نہ ہوتی ہو، مثلاً جانور پر بوجھ لادنا، زمین میں کاشت کرنا، مکان میں سکونت اپنانا وغیرہ، کیونکہ عاریت تملیکِ منافع کا نام ہے اور تملیک میں متملک آگے مالک بنا سکتا ہے، جیسے کہ اگر کسی نے کسی کے لیے اپنے غلام کی خدمت کی وصیت کی تو موصی لہ بالخدمت اس غلام کو دوسرے کی خدمت کے لیے دے سکتا ہے، کیونکہ یہ منافع کی تملیک ہے، بالکل ایسے ہی عاریت میں بھی مستعیر آگے تملیکِ منافع یعنی منافع کا مالک بنا سکتا ہے۔ ❶

كتاب الهبة

(۱۱۶) اَلدَّلَالَةُ لَا تَعْمَلُ فِيْ مُقَابَلَةِ الصَّرِيْحِ. ❷

ترجمہ: دلالت صریح کے مقابلہ میں عمل نہیں کرتی۔

---

❶وَلَنَا أَنَّهَا تَمْلِيكُ الْمَنَافِعِ عَلَى مَا مَرَّ فَيَتَضَمَّنُ مِثْلَهُ كَالْمُوصَى لَهُ بِالْخِدْمَةِ جَازَ أَنْ يُعِيرَ لِتَمَلُّكِهِ الْمَنْفَعَةَ. (العناية: كتاب العارية، ج۹ ص۱۰)

(قَوْلُهُ: وَلَهُ أَنْ يُعِيرَهُ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِ) قَالَ عَامَّةُ الشُّرَّاحِ: كَالْحَمْلِ وَالِاسْتِخْدَامِ وَالسُّكْنَى وَالزِّرَاعَةِ.

(فتح القدير: كتاب العارية، ج۹ ص۱۰)

(وله) أى للمعير (أن يعيره إذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل)......

(ونحن نقول هو تمليك المنافع على ما ذكرنا) يعنى فى هذا الباب (فيملك الإعارة) يعنى إذا كانت الإعارة تمليكًا للمنافع يملك المستعير حينئذ الإعارة، لأن الشىء يتضمن مثله (كالموصى له بالخدمة) أى بخدمة عبد مثلاً يجوز له أن يعيره لتملك المنفعة. (البناية: كتاب العارية، ج۱۰ ص۱۴۸)

❷الهداية: كتاب الهبة، ج۳ ص۲۸۴

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جہاں صراحت ہو، اس کے مقابلے میں دلالت کو عمل نہیں دیا جائے گا، بلکہ صراحت کو بروئے کار لایا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر موہوب لہ نے شئے موہوبہ کو واہب کی اجازت کے بغیر مجلس میں قبضہ کیا تو یہ استحسانا جائز ہے، لیکن اگر واہب نے منع کیا، پھر قبضہ کیا تو یہ قبضہ درست نہ ہوگا، کیونکہ موہوبہ شے کے قبضہ کرنے کی اجازت واہب کی طرف سے دلالتاً تھی، لیکن جب اس نے منع کیا تو اس کی طرف سے منع کی صراحت ہوگئی اور صریح کے مقابلہ میں دلالت عمل نہیں کرتی، لہذا یہاں بھی صراحتاً روکنے کے بعد دلالتاً اجازت عمل نہیں کرے گی۔ ❶

(۱۱۷) اَلْمَعْدُوْمُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلْمِلْكِ. ❷

ترجمہ: معدوم چیز محلِ ملک نہیں ہے۔

---

❶ فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ عَلَى هَذَا مَا إِذَا نَهَى عَنْ الْقَبْضِ فَإِنَّ التَّسْلِيطَ مَوْجُودٌ وَلَمْ يَجُزْ لَهُ الْقَبْضُ، أَجَابَ بِقَوْلِهِ (بِخِلَافِ مَا إِذَا نَهَاهُ) يَعْنِي صَرِيحًا (فِي الْمَجْلِسِ لِأَنَّ الدَّلَالَةَ لَا تَعْمَلُ فِي مُقَابَلَةِ الصَّرِيحِ). (العناية: كتاب الهبة، ج ۹ ص ۲۳)

(بخلاف ما إذا نهاه)...... وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال يلزم على هذا ما إذا نهى من القبض، فإن التسليط موجود ولم يجوز له القبض، وتقرير الجواب أنه إذا نهاه يعني صريحا (عن القبض في المجلس) بأن قال له لا تقبض فإنه لا يصح قبضه في المجلس وبعده (لأن الدلالة لا تعمل في مقابلة الصريح) أراد بالدلالة الإذن الحاصل من إيجاب الواهب للقبض، والصريح هو قوله لا تقبض فإن الإذن الذي حصل من الإيجاب دلالة تبطل بوجود صريح النهي، لأن الدلالة لا تقابل الصريح. (البناية: كتاب الهبة، ج ۱۰ ص ۱٦۴)

❷ الهداية: كتاب الهبة، ج ۳ ص ۲۸۸

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز معدوم ہو وہ ملک کا محل نہیں بن سکتی یعنی انسان معدوم چیز کا مالک نہیں بن سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر واہب نے کہا کہ اس گندم میں جو آٹا ہے وہ میں تجھے ہبہ کرتا ہوں، یا اس تل میں جو تیل ہے وہ میں تمہیں ہبہ کرتا ہوں تو ہبہ باطل ہے، کیونکہ یہاں موہوب یعنی آٹا اور تیل معدوم ہیں اور معدوم چیز محل ملک نہیں ہے اور جو چیز محل ملک نہ ہو اس کا ہبہ فاسد ہوتا ہے، لہٰذا گندم میں آٹے کو ہبہ کرنا بھی فاسد ہوگا، یہی وجہ ہے کہ اگر کوئی شخص گندم اور تل غصب کر کے آٹا اور تیل نکال لے تو وہ مغصوب کا ضامن ہو کر ان چیزوں کا مالک ہو جاتا ہے، کیونکہ غصب کے وقت یہ چیزیں موجود نہیں تھیں، اس لیے ان پر فعل غصب واقع نہیں ہوا۔ ❶

---

❶قوله (ولو وهب دقيقا في حنطة أو دهنا في سمسم فالهبة فاسدة فإن طحن وسلم لم يجز) لأن الموهوب معدوم والمعدوم ليس بمحل للملك فوقع العقد باطلا فلا ينعقد إلا بالتجديد. (الجوهرة النيرة: كتاب الهبة، ج ١ ص ٣٢٦)

(قال)أي القدوري: (ولو وهب دقيقا في حنطة أو دهنا في سمسم فالهبة فاسدة) الأصل هنا أن المحل إذا كان معدوما حالة العقد لم ينعقد إلا بالتجديد.

(البناية: كتاب الهبة، ج ١٠ ص ١٧٤)

(ولو وهب دقيقاً في حنطة أو دناً في سمسم) أو سمنا في لبن (فالهبة فاسدة)أي باطلة، ولذا قال: (فإن طحن) الحنطة (وسلم) الدقيق، أو أخرج الدهن من السمسم، أو السمن من اللبن، وسلم للموهوب له (لم يجز) ذلك، لأن الموهوب معدوم، والمعدوم ليس محلا للملك، فوقع العقد باطلا، فلا ينعقد إلا بالتحديد.

(اللباب: كتاب الهبة، ج ٢ ص ١٧٢)

باب ما يصح رجوعه وما لا يصح

(۱۱۸) اَلْاِمْتِنَاعُ بِقَدْرِ الْمَانِعِ. ❶

ترجمہ: امتناع بقدرِ مانع ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ممنوع ہونا مانع کی بقدر ہوتا ہے، یعنی جس مقدار میں مانع پایا جائے اتنی مقدار میں رجوع کرنا منع ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر موہوب لہ نے نصف مثلاً موہوب غیر مقسوم مکان کو بیچ دیا تو واہب باقی نصف میں رجوع کرسکتا ہے، کیونکہ رجوع سے منع صرف اس مقدار میں ہے جس میں مانع پایا جائے اور یہاں مانع نصف میں (جس کو موہوب بیچ چکا ہے) پایا جاتا ہے، لہذا رجوع بھی صرف نصف میں منع ہوگا، باقی نصف میں رجوع کرسکتا ہے۔ اور اگر موہوب نے اُسے فروخت نہیں کیا تو کل میں بھی رجوع کرسکتا ہے۔ ❷

(۱۱۹) اَلْاِسْتِثْنَاءُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِيْ مَحَلٍّ يَعْمَلُ فِيْهِ الْعَقْدُ. ❸

ترجمہ: استثناء صرف اس محل میں عمل کرتا ہے جس میں عقد عمل کرتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ استثناء صرف اس چیز کا ہوسکتا ہے جو معقود علیہ بن سکے اور جو چیز معقود علیہ نہ بن سکے اس کا استثناء کرنا باطل ہے۔

---

❶ الهداية: كتاب الهبة، باب ما يصح رجوعه وما لا يصح، ج۳ ص۲۹۳

❷ (فإن باع نصفها غير مقسوم) أى إن باع الموهوب له نصف الأرض الموهوبة حال كونه غير مقسوم (رجع فى الباقى، لأن الامتناع بقدر المانع، وإن لم يبع شيئًا منها له أن يرجع فى نصفها، لأن له أن يرجع فى كلها، فكذا فى نصفها بالطريقة الأولى). (البناية: كتاب الهبة، باب ما يصح رجوعه وما لا يصح، ج۱۰ ص۱۹۴)

❸ الهداية: كتاب الهبة، باب ما يصح رجوعه وما لا يصح، ج۳ ص۲۹۳

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر واہب نے حاملہ باندی ہبہ کی اور اس کے حمل کا استثناء کیا تو ہبہ درست ہوگا اور استثناء باطل ہوگا، یعنی باندی اور حمل دونوں موہوب لہ کے ہوں گے، کیونکہ مذکورہ صورت میں واہب نے حمل کا استثناء کیا ہے اور صرف حمل کا عقد کرنا درست نہیں ہے، لہذا حمل کا استثناء کرنا بھی درست نہ ہوگا اور جب استثناء درست نہیں ہے تو یہ شرطِ فاسد ہوگی اور ہبہ شرطِ فاسد سے فاسد نہیں ہوتا ہے۔ ❶

(۱۲۰) اَلتَّعْلِيقُ بِالشَّرْطِ يَخْتَصُّ بِالْإِسْقَاطَاتِ الْمَحْضَةِ وَيُحْلَفُ بِهَا. ❷

ترجمہ: شرط پر معلق کرنا ان اسقاطاتِ محضہ کے ساتھ خاص ہے جن کے ذریعہ قسم کھائی جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ان چیزوں کو شرط پر معلق کرنا درست ہے جو ازقبیلِ اسقاطِ محضہ ہو اور جو چیز ازقبیلِ تملیک ہو اس کو شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے۔

---

❶قالَ: (وَمَنْ وَهَبَ جَارِيَةً إِلَّا حَمْلَهَا صَحَّتِ الْهِبَةُ وَبَطَلَ الِاسْتِثْنَاءُ) لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا يَعْمَلُ فِيمَا يَعْمَلُ فِيهِ الْعَقْدُ، وَالْهِبَةُ لَا تَصِحُّ فِي الْحَمْلِ فَكَذَا الِاسْتِثْنَاءُ فَكَانَ شَرْطًا فَاسِدًا، وَالْهِبَةُ لَا تَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ.

(الاختيار لتعليل المختار: كتاب الهبة، ج۳ ص ۵۰)

قَالَ (وَمَنْ وَهَبَ جَارِيَةً إِلَّا حَمْلَهَا إِلَخْ) اعْلَمْ أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْحَمْلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ مِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ أَصْلُ الْعَقْدِ وَيَبْطُلُ الِاسْتِثْنَاءُ. وَقِسْمٌ مِنْهَا مَا يَبْطُلَانِ فِيهِ جَمِيعًا. وَقِسْمٌ مِنْهَا مَا يَصِحَّانِ فِيهِ جَمِيعًا. فَالْأَوَّلُ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْهِبَةِ وَمِنَ النِّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالصُّلْحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ فَإِنَّهُ إِذَا وَهَبَ الْجَارِيَةَ إِلَّا حَمْلَهَا صَحَّتْ الْهِبَةُ وَبَطَلَ الِاسْتِثْنَاءُ، لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ يَعْمَلُ فِيهِ الْعَقْدُ.

(العناية: كتاب الهبة، فصل ومن وهب جارية إلا حمله، ج۹ ص ۵۰)

❷الهداية: كتاب الهبة، باب ما يصح رجوعه وما لا يصح، ج۳ ص ۲۹۴

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص سے کسی کی کچھ رقم قرض پر لی، مثلاً ہزار درہم، پھر قرض خواہ نے مقروض سے کہا ''إِذَا جَاءَ غَدٌ فَهِيَ لَكَ أَوْ أَنْتَ بَرِيْءٌ مِنْهَا أَوْ إِذَا أَدَّيْتَ إِلَيَّ النِّصْفَ فَلَكَ النِّصْفُ أَوْ أَنْتَ بَرِيْءٌ مِنَ النِّصْفِ الْبَاقِيْ'' (کہ جب کل کا دن آ جائے تو وہ ہزار آپ کے، یا ان سے آپ بری ہیں، یا اگر تم نے آدھا مجھے ادا کر دیا تو باقی آدھا تمہارا ہے، یا تم باقی آدھے سے بری ہو،) تو یہ باطل ہوگا کیونکہ ہزار سے بری کرنا اسی طرح پانچ سو سے بری کرنا یہ اس کی ملک میں دینا ہے، یعنی قرض خواہ مقروض کو ہزار کا یا آدھے کا مالک بنا رہا ہے جو کہ تملیک ہے اور تملیک کو شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی ہزار یا نصف کی براءت کو غد یعنی آئندہ کل پر معلق کرنا درست نہ ہوگا۔ تعلیق بالشرط اسقاطِ محضہ کے ساتھ خاص ہے، جبکہ یہاں تملیک کا پہلو ہے، بری کرنا تملیک ہے اور تملیک شرط کے ساتھ معلق نہیں ہوتی۔ تعلیق اسقاطِ محضہ کے ساتھ خاص ہے، جیسے طلاق اور عتاق وغیرہ، اب یہ حکم کسی اور کی طرف متعدی نہیں ہوگا، یہ اُن میں سے ہے جن پر قسم لی جاتی ہے، اور ایک وہ اسقاطِ محضہ ہے جن پر قسم نہیں لی جاتی ہے، یعنی جو تعلیق بالشرط کو قبول نہیں کرتے، جیسے عبد ماذون پر پابندی لگانا، وکیل کو معزول کرنا، قرضے سے بری کرنا وغیرہ، اِن پر قسم نہیں لی جاتی۔ ❶

---

❶فقال إذا جاء غد فهی لک أو أنت بریء منها وإذا أدیت إلی النصف فأنت بریء من النصف الباقی فهذا کله باطل، لأن الإبراء تملیک و التعلیق بالشرط یختص بالإسقاطات المحضة کالطلاق و العتاق فلا یتعداها.

(الجوهرة النیرة: کتاب الهبة، ج۳ ص ۲۳۲)

(ومن کان له علی آخر ألف درهم فقال إذا جاء غد فهی لک، أو أنت بریء منها، أو قال: إذا أدیت إلی النصف فلک النصف أو أنت بریء من النصف الباقی فهو باطل) فإذا کان باطلا یکون الألف علیه علی حاله (لأن الإبراء

كتاب الإجارات

باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافا فيها

(۱۲۱) اَلْإِذْنُ مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ. ❶

ترجمہ: اجازت سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی چیز کی اجازت دینا اس شرط پر مقید ہوتی ہے کہ وہ چیز سلامت رہے، یعنی سلامتی کی شرط ملحوظ ہوتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اجارہ میں اگر مستاجر نے جانور کو لگام سے کھینچا یا مارا اور جانور ہلاک ہو گیا تو مستاجر ضامن ہوگا امام اعظم ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک، کیونکہ اجارہ میں مؤاجر کی طرف سے اگرچہ شے مستاجَر سے نفع اٹھانے کی اجازت ہوتی ہے، لیکن اجازت سلامتی کی شرط کے ساتھ معلق ہوتی ہے، لہذا یہاں بھی مؤاجر کی طرف سے اجازت سلامتی کی شرط کے ساتھ معلق ہوگی، اس لیے یہاں جب اجازت سلامتی کی شرط پر معلق ہے اور مستاجِر نے جانور کی لگام کھینچ کر اس کو ہلاک کر کے سلامتی کی شرط کو فوت کر دیا، اس لئے یہ ضامن ہوگا، مستاجر کے لیے نفع حاصل کرنا اس کے بغیر بھی ممکن تھا، اب اُس اناڑی بندے نے زور سے لگام کھینچی یا اُسے مار مار کر ہلاک کر دیا، یا نشیب وفراز والے پُر خطر راستے پر چلا کر اُسے مار دیا تو یہ ضامن ہوگا، اس لیے کہ اجرت پر دینا سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہے۔ اگر اِسے ضامن نہ بنایا جائے تو مستاجر کی ایسی

تمليك من وجه) لأنه يرتد بالرد (إسقاط من وجه) لأنه لا يتوقف على القبول.

(البناية: كتاب الهبة، باب ما يصح رجوعه وما لا يصح، ج۱۰ ص۲۱۲)

❶ الهداية: كتاب الإجارات، باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافا فيها، ج۳ ص۳۰۲

غفلتوں کی وجہ سے مالک کا بڑا نقصان ہوگا۔ ❶

باب الإجارة الفاسدة

(۱۲۲) كَلِمَةُ "كُلٌّ" إِذَا دَخَلَتْ فِيمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ تَنْصَرِفُ إِلَى الْوَاحِدِ. ❷

ترجمہ: جب کلمہ "کُــــل" ایسی چیز پر داخل ہو جس کی کوئی انتہاء نہ ہو تو اس کو ایک کی طرف پھیرا جائے گا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب لفظ "کُــل" غیر متناہی چیز پر داخل ہو تو اس سے صرف ایک مراد ہوگا، کیونکہ "کُل" کو عموم کی طرف پھیرنا متعذر ہے۔

❶قَالَ (وَإِنْ كَبَحَ الدَّابَّةَ بِلِجَامِهَا إِلَخْ) وَإِنْ كَبَحَ الدَّابَّةَ بِلِجَامِهَا: أَيْ جَذَبَهَا إِلَى نَفْسِهِ لِتَقِفَ وَلَا تَجْرِيَ أَوْ ضَرَبَهَا فَعَطِبَتْ ضَمِنَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: لَا يَضْمَنُ إِذَا فَعَلَ فِعْلًا مُتَعَارَفًا، لِأَنَّ الْمُتَعَارَفَ مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَهُ مُطْلَقُ الْعَقْدِ، وَمَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ لِحُصُولِهِ بِإِذْنِهِ.....وَلِأَبِي حَنِيفَةَ الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ: أَيْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ حَاصِلٌ بِالْإِذْنِ، لَكِنَّ الْإِذْنَ فِيمَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَأْذُونُ مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ إِذَا أَمْكَنَ تَحَقُّقُ الْمَقْصُودِ بِهَا، وَهَاهُنَا مُمْكِنٌ إِذْ يَتَحَقَّقُ السَّوْقُ بِدُونِهِ. (العناية: كتاب الإجارات، باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافا فيها، ج۹ ص۸۲)

(قَوْلُهُ وَبِالضَّرْبِ وَالْكَبْحِ) أَيْ يَضْمَنُ بِهِمَا إِذَا هَلَكَتْ وَفِي الْمُغْرِبِ كَبْحُ الدَّابَّةِ بِاللِّجَامِ إِذَا رَدَّهَا وَهُوَ أَنْ يَجْذِبَهَا إِلَى نَفْسِهِ لِتَقِفَ وَلَا تَجْرِي وَقَالَا لَا يَضْمَنُ إِذَا فَعَلَ فِعْلًا مُتَعَارَفًا لِأَنَّ الْمُتَعَارَفَ مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ مُطْلَقِ الْعَقْدِ فَكَانَ حَاصِلًا بِإِذْنِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْإِذْنَ مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ إِذْ يَتَحَقَّقُ السَّوْقُ بِدُونِهِ وَإِنَّمَا هُمَا لِلْمُبَالَغَةِ فَيَتَقَيَّدُ بِوَصْفِ السَّلَامَةِ كَالْمُرُورِ فِي الطَّرِيقِ. (البحر الرائق: كتاب الإجارة، باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافا فيها، ج۷ ص۳۰۹)

❷الهداية: كتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة، ج۳ ص۳۰۴

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مؤاجر نے کہا کہ یہ گھر میں آپ کو کرایہ پر دیتا ہوں ہر مہینہ ایک درہم کے عوض، تو صرف ایک مہینہ میں عقد اجارہ درست ہوگا، اور باقی مہینوں میں اجارہ فاسد ہوگا، کیونکہ مذکورہ صورت میں مؤاجر نے لفظ ''کُــل'' ''شھر'' پر داخل کیا ہے ''کُلُّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ'' کہہ کر اور ''شھر'' (مہینہ) غیر متناہی ہے اور لفظ ''کُـل'' جب غیر متناہی چیز پر داخل ہو تو اس کو صرف ایک کی طرف پھیرا جاتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی لفظ ''کُل'' کو صرف ایک مہینہ کی طرف پھیرا جائے گا اور باقی مہینوں میں عقدِ اجارہ فاسد ہوگا، اُس کے لیے دوبارہ عقد کرنا ہوگا۔ اس لیے کہ عموم پر عمل کرنا متعذر ہے، اب یہ کتنے مہینے ٹھہرے گا یہ مجہول ہے، اور اگر ہم متعین کریں، مثلاً پانچ یا چھ ماہ، تو یہ ترجیح بلا مرجح ہے، ایک مہینہ ان میں یقینی طور پر معلوم ہے، لہذا عقد اسی پر درست ہوگا۔ ❶

---

❶ (وَمَنِ اسْتَأْجَرَ دَارًا كُلَّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ صَحَّ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ جُمْلَةَ الشُّهُورِ) مِثْلُ أَنْ يَقُولَ عَشَرَةَ أَشْهُرٍ كُلَّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ (لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ كَلِمَةَ كُلَّ إِذَا دَخَلَتْ فِيمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ تَنْصَرِفُ إِلَى الْوَاحِدِ لِتَعَذُّرِ الْعَمَلِ بِالْعُمُومِ) لِأَنَّ جُمْلَةَ الشُّهُورِ مَجْهُولَةٌ وَالْبَعْضُ مِنْهَا غَيْرُ مَحْصُورٍ كَذَلِكَ وَمَحْصُورًا تَرْجِيحٌ بِلَا مُرَجِّحٍ (وَالْوَاحِدُ مِنْهَا مَعْلُومٌ) مُتَيَقَّنٌ. (العناية: كتاب الإجارات، باب إجارة الفاسدة، ج۹ ص۹۳)

(ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهور إلا أن يسمي جملة شهور معلومة) بأن يقول عشرة أشهر كل شهر بدرهم، (لأن الأصل أن كلمة كل إذا دخلت فيما لا نهاية له تنصرف إلى الواحد لتعذر العمل بالعموم) لأن جملة الشهور مجهولة والبعض منها غير محصور، وترجيح البعض من الشهور المتوسط بين الأدنى والجمع ترجيح بلا مرجح، والواحد منها معلوم متيقن فيصح العقد فيه. (البناية: كتاب الإجارات، باب إجارة الفاسدة، ج۱۰ ص۲۷۱)

(۱۲۳) اِلْتِزَامُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَفَاءِ بِهِ لَا يَجُوْزُ. ❶

ترجمہ: ایسی چیز کو لازم کرنا جس کے پورا کرنے پر قادر نہ ہو جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایسی چیز اپنے اوپر لازم کر کے اجرت لینا جس کے پورا کرنے پر آدمی قادر نہ ہو یہ جائز نہیں ہے، کیونکہ یہ دھوکہ ہے اور بلا عوض اجرت لینا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ کسی کے لئے نر کے مادہ کے ساتھ جفتی کرانے کی اجرت لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ یہاں اجرت لے کر وہ آدمی اپنے اوپر اس بات کو لازم کرتا ہے کہ اس جفتی سے حمل ٹھہرے گا، اور حمل کا ٹھہرنا اس کے بس میں نہیں ہے، یعنی یہ اس چیز کو پورا کرنے پر قادر نہیں ہے اور ہر ایسی چیز جس کے پورا کرنے پر آدمی قادر نہ ہو اُس کی اجرت جائز نہیں ہے، لہذا جفتی کرانے کی اجرت لینا بھی جائز نہ ہوگی۔ ❷

(۱۲۴) كُلُّ طَاعَةٍ يَخْتَصُّ بِهَا الْمُسْلِمُ لَا يَجُوْزُ الْاِسْتِيْجَارُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا. ❸

ترجمہ: ہر وہ اطاعت جس کے ساتھ مسلمان مختص ہو اس پر اجرت لینا ہمارے نزدیک جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو اطاعت مسلمان کے ساتھ خاص ہے، مثلاً

---

❶ فی حاشية الهداية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۳ ص۳۰۵

❷ (وَلَا يَجُوْزُ أَخْذُ أُجْرَةِ عَسْبِ الْفَحْلِ) أَيْ ضِرَابِهِ (وَهُوَ أَنْ يُؤَجِّرَ فَحْلًا لِيَنْزُوَ عَلَى الْإِنَاثِ) وَخَرَجَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ لِجَوَازِهِ وَجْهًا.

(العناية: كتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسدة، ج۳ ص۹۷)

(قوله: ولا يجوز أخذ أجرة عسب التيس) وهو أن يؤجر فحلا لينزو على الإناث، والعسب هو الأجرة التي تؤخذ على ضرب الفحل.

(الجوهرة النيرة: كتاب الإجارة، ج۱ ص۲۶۹)

❸ الهداية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۳ ص۳۰۵

امامت، اذان، تعلیم قرآن وغیرہ، اس پر اجرت لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ یہ مسلمان درجات کی بلندی اور رب العالمین کے قرب کے لیے کرتا ہے اور ان کا بدلہ بھی اللہ دیتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اذان پر، حج پر، امامت پر، تعلیمِ قرآن اور تعلیمِ فقہ پر اجرت لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ یہ ایسی طاعات ہیں جو مسلمان کے ساتھ خاص ہیں، اور ہر وہ اطاعت جو مسلمان کے ساتھ خاص ہو اس پر اجرت لینا جائز نہیں ہے، لہذا مذکورہ طاعات پر بھی اجرت لینا جائز نہیں ہے، لیکن یہ متقدمین کے نزدیک ہے، متاخرین نے اجرت لینے کو مستحسن قرار دیا ہے اور فتوی متاخرین کے قول پر ہے کہ اجرت لینا جائز ہے، اگر اس کو ناجائز قرار دیا جائے تو لوگ معاش کے لیے دنیا میں مشغول ہو جائیں گے اور یوں دین کے بنیادی امور معطل ہو جائیں گے، اور دینی شعبہ جات غیر آباد ہو جائیں گے۔ اور آئندہ نسلوں تک کامل دین کا پہنچنا اور اس کو صحیح معنوں میں سمجھنا مشکل ہو جائے گا۔ ❶

(۱۲۵) اَلْمَعْصِيَةُ لَا تَسْتَحِقُّ بِالْعَقْدِ. ❷

---

❶ (وَلَا يَجُوزُ الِاسْتِئْجَارُ عَلَى الْأَذَانِ وَالْحَجِّ) وَكَلَامُهُ فِيهِ ظَاهِرٌ. (العناية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۹ ص۹۷)

(قال) أى القدورى: (ولا الاستئجار على الأذان والحج) أى ولا يجوز...... (والأصل) أى الأصل الذى بنى عليه حرمة الاستئجار على هذه الأشياء (أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها عندنا) لأن هذه الأشياء قربة تقع على العامل، قال الله تعالى: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)(النجم: ۳۹) فلا يجوز أخذ الأجرة من غيره كالصوم والصلاة. (البناية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۱۰ ص۲۷۷)

❷ الهداية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۳ ص۳۰۶

ترجمہ: معصیت عقد کی وجہ سے مستحق اجرت نہیں ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایسی چیز پر عقد کر کے اجرت لینا جو معصیت ہو جائز نہیں ہے اور نہ ہی معصیت پر عقد کرنے کی وجہ سے عقد کرنے والا اجرت کا مستحق ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ گانے بجانے پر اجرت لینا، نوحہ پر اجرت لینا اور اسی طرح لہو ولعب پر اجرت لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ یہ چیزیں معصیت ہیں اور ان پر اجرت لینا معصیت پر اجرت لینا ہے، اور معصیت پر عقد کر کے اجرت لینے کا آدمی مستحق نہیں ہوتا، لہذا مذکورہ چیزوں پر بھی عقد کی وجہ سے وہ مستحق اجرت نہیں ہوگا۔ ❶

(۱۲٦) إِجَارَةُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ لَا يَجُوزُ. ❷

ترجمہ: ایسی چیز کو اجارہ پر دینا جس کے حوالہ کرنے پر انسان قادر نہ ہو جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایسی چیز کو کرایہ پر دینا جس کے حوالہ کرنے پر مؤاجر قادر نہ ہو جائز نہیں ہے، کیونکہ یہ دھوکہ ہے اور التزام مالا یقدر ہے، اور یہ جائز نہیں ہے۔

---

❶ (وَلَا يَجُوزُ الِاسْتِئْجَارُ عَلَى سَائِرِ الْمَلَاهِي لِأَنَّهُ اسْتِئْجَارٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَالْمَعْصِيَةُ لَا تُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ) فَإِنَّهُ لَوْ اُسْتُحِقَّتْ بِهِ لَكَانَ وُجُوبُ مَا يَسْتَحِقُّ الْمَرْءُ بِهِ عِقَابًا مُضَافًا إِلَى الشَّرْعِ وَهُوَ بَاطِلٌ. (العناية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۹ ص۹۸)

(قال) أي القدوري رَحِمَهُ اللَّهُ (ولا يجوز الاستئجار على الغناء)...... (وكذا سائر الملاهي) كالمزمار والطبل وغيرهما، وبه قالت الثلاثة وأبو ثور (لأنه استئجار على المعصية والمعصية لا تستحق بالعقد) إذ لا يستحق على أخذ شيء يكون به عاصيا شرعا. (البناية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۱۰ ص۲۸۲)

❷ الهداية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۳ ص۳۰٦

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ امام صاحب کے نزدیک مشاع چیز کو اجارہ پر دینا جائز نہیں ہے، کیونکہ مؤاجر مشاع چیز شیوع کی وجہ سے حوالہ کرنے پر قادر نہیں ہے اور ہر ایسی چیز کو اجارہ پر دینا جائز نہیں ہے جس کے حوالہ کرنے پر مؤاجر قادر نہ ہو، لہذا مشاع چیز کو بھی اجارہ پر دینا جائز نہیں ہے، چاہے وہ چیز تقسیم کا احتمال رکھے جیسے گھر وغیرہ، یا نہ رکھے جیسے غلام وغیرہ ہے، اور یہ اس لیے کہ اجارہ کا مقصد انتفاع ہے اور مشاع چیز سے انتفاع حاصل کرنا مشکل ہوتا ہے، نیز مشاع چیز کو ایک شخص کے حوالے کرنے کا عموماً تصور نہیں ہوتا۔ ❶

(۱۲۷) عَقْدُ الْإِجَارَةِ لَا يَنْعَقِدُ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ مَقْصُوْدًا. ❷

ترجمہ: عقدِ اجارہ منعقد نہیں ہوتا اعیان کو مقصودی طور پر تلف کرنے پر۔

---

❶ قَالَ (وَلَا يَجُوزُ إجَارَةُ الْمُشَاعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إلَّا مِنْ الشَّرِيكِ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَجِّرَ الرَّجُلُ نَصِيبًا مِنْ دَارِهِ أَوْ نَصِيبَهُ مِنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ مِنْ غَيْرِ الشَّرِيكِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ سَوَاءٌ كَانَ النَّصِيبُ مَعْلُومًا كَالرُّبُعِ وَنَحْوِهِ أَوْ مَجْهُولًا...... (وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ آجَرَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ) وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُعَارَضَةً، وَتَقْرِيرُهُ آجَرَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ (لِأَنَّ تَسْلِيمَ الْمُشَاعِ وَحْدَهُ) سَوَاءٌ كَانَ مُحْتَمِلًا لِلْقِسْمَةِ كَالدَّارِ أَوْ لَا كَالْعَبْدِ (غَيْرُ مُتَصَوَّرٍ) وَمَا لَا يُتَصَوَّرُ تَسْلِيمُهُ لَا تَصِحُّ إجَارَتُهُ لِعَدَمِ الِانْتِفَاعِ بِهِ. (العناية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۹ ص۹۸)

(قوله: ولا يجوز إجارة المشاع عند أبي حنيفة إلا من الشريك) سواء كان مما يقسم، أو مما لا يقسم، لأنه أجر ما لا يقدر على تسليمه، لأن تسليم المشاع وحده لا يتصور. (الجوهرة النيرة: كتاب الإجارة، ج۱ ص۲۷۰)

❷ الهداية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۳ ص۳۰۷

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس صورت میں عین مستاجَر مقصودی طور پر ہلاک ہوتی ہو تو اس پر عقد اجارہ منعقد نہیں ہوتا، کیونکہ اجارہ تو تملیک المنافع بالعوض کا نام ہے کہ جس میں عین باقی ہو اور منافع تلف ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ گائے یا بکری کو دودھ استعمال کرنے کے لئے اجرت پر لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ یہاں مقصوداً عین دودھ تلف ہو رہا ہے اور جس میں اعیان مقصوداً تلف ہو تو اس میں عقد اجارہ منعقد نہیں ہوتا، لہذا بکری کے دودھ پر بھی اجارہ منعقد نہیں ہوگا، البتہ جہاں عین تبعاً ہلاک ہوتی ہو تو پھر وہ اجارہ جائز ہے، جیسے دودھ پلانے والی کو اجرت پر لینا اس لیے کہ یہاں عقد خدمت پر ہوگا، اگر چہ اس میں بچہ کو دودھ پلا کر تبعاً عین تلف کیا جا رہا ہے۔ (۱)

---

(۱) وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الْفِقْهِ لِأَنَّ عَقْدَ الْإِجَارَةِ لَا يَنْعَقِدُ عَلَى إِتْلَافِ الْأَعْيَانِ مَقْصُودًا، كَمَنْ اسْتَأْجَرَ بَقَرَةً لِيَشْرَبَ لَبَنَهَا وَوَعَدَ بِبَيَانِ الْعُذْرِ عَنْ الْإِرْضَاعِ بِلَبَنِ شَاةٍ. (العناية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۹ ص۱۰۲)

(والأول أقرب إلى الفقه) أشار بهذا إلى أنه اختار هذا القول، أي القول الأول أقرب إلى الأصول (لأن عقد الإجارة لا ينعقد على إتلاف الأعيان مقصودا كما إذا استأجر بقرة ليشرب لبنها) فإنه لا يجوز. (البناية: كتاب الإجارة، باب الإجارة الفاسد، ج۱۰ ص۲۸۷)

(قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ اسْتِئْجَارُ الظِّئْرِ بِأُجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ) قَالَ فِي النِّهَايَةِ: اعْلَمْ أَنَّ الْقِيَاسَ يَأْبَى جَوَازَ إِجَارَةِ الظِّئْرِ، لِأَنَّهَا تَرِدُ عَلَى اسْتِهْلَاكِ الْعَيْنِ مَقْصُودًا، وَهُوَ اللَّبَنُ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَ شَاةً أَوْ بَقَرَةً مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ لِيَشْرَبَ لَبَنَهَا، لَكِنْ جَوَّزْنَاهَا اسْتِحْسَانًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) (الطلاق: ٦)، وَهَذَا الْعَقْدُ لَا يَرِدُ عَلَى الْعَيْنِ، وَهُوَ اللَّبَنُ مَقْصُودًا، وَإِنَّمَا يَقَعُ عَلَى فِعْلِ التَّرْبِيَةِ

(۱۲۸) اَلْعُرْفُ يُعْتَبَرُ فِيمَا لَا نَصَّ عَلَيْهِ. ❶

ترجمہ: عرف وہاں معتبر ہوگا جہاں پر نص نہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عرف کا اعتبار صرف ان چیزوں میں ہوگا جن پر نص موجود نہ ہو اور جہاں نص ہو وہاں عرف کا اعتبار نہیں ہوتا، کیونکہ نص بنسبت عرف کے قوی ہے اور قوی کے ہوتے ہوئے ضعیف کا اعتبار نہیں ہوتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ دودھ پلانے والی عورت پر بچے کے لئے کھانا وغیرہ نرم کر کے کھلانا وغیرہ بھی اس کے ذمے میں ہے، کیونکہ عرف میں ظئر پر کھانے کی درستگی بھی ہوتی ہے اور یہاں کوئی نص نہیں ہے، اور جس پر نص نہ ہو اس میں عرف کا اعتبار ہوتا ہے، لہذا ظئر پر بھی جو کام ہیں اُن میں بھی عرف معتبر ہوگا اور عرف پر بچے کے لئے کھانے کی ذمہ داری صفائی، ستھرائی ظئر پر ہوتی ہے۔ لہذا یہ امور ظئر پر لازم ہوں گے۔ ❷

وَالْحَضَانَةِوَ خِدْمَةِ الصَّبِيِّ، وَاللَّبَنُ يَدْخُلُ فِيهَا تَبَعًا لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَمِثْلُ هَذَا جَائِزٌ. (فتح القدير: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۹ ص ۱۰۱)

❶ الهداية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۳ ص۳۰۷

❷ (قَوْلُهُ وَعَلَيْهَا أَنْ تُصْلِحَ طَعَامَ الصَّبِيِّ لِأَنَّ الْعَمَلَ) يَعْنِي الْعَمَلَ الرَّاجِعَ إِلَى مَنْفَعَةِ الصَّبِيِّ (عَلَى الظِّئْرِ) وَالْبَاقِي ظَاهِرٌ. (العناية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۹ ص۱۰۶)

(وعليها) أى على الظئر (أن تصلح طعام الصبى، لأن العمل عليها) أى العمل الراجع إلى منفعة الصبى على الظئر. (والحاصل أنه يعتبر فيما لا نص عليه العرف فى مثل هذا الباب) أراد أن الأصل فى الإجارة إذا وقعت على عمل فيما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط فى الإجارة على الأجير فالمرجع فيه العرف. (البناية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۱۰ ص۲۹۳)

(۱۲۹) جَعْلُ الْأَجْرِ بَعْضَ مَا يَخْرُجُ مِنْ عَمَلِ الْأَجِيرِ لَا يَجُوزُ. ❶

ترجمہ: اس چیز کے بعض کو اجرت بنانا جو مزدور کے عمل سے نکلتی ہو یہ جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اجیر کو اجرت میں وہ چیز دینا جو اس کے عمل سے وجود میں آئی ہو جائز نہیں ہے، کیونکہ یہ قفیز الطحان کے معنی میں ہے اور قفیز الطحان سے حدیث میں منع کیا گیا ہے، خلاصہ یہ ہے "جزاء من جنس عمل الأجير لا يجوز" کہ اجیر کے عمل کے جنس سے بدلہ دینا جائز نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے جولاہے کو روئی دی تا کہ وہ اس سے کپڑے بُنے اور اس میں سے آدھی کو اس کی اجرت ٹھہرائی، اسی طرح کسی نے گدھا اجرت پر لیا کہ مستاجر اس پر آٹا لاد کر لے جائے گا اور مزدوری اسی آٹے میں سے دی جائے تو یہ جائز نہیں ہے، کیونکہ یہ جزاء من جنس عمل الاجیر ہے، اور جزاء من جنس عملہ جائز نہیں، لہذا مذکورہ صورتیں بھی جائز نہیں ہیں، کیونکہ یہ قفیز الطحان کے معنی میں ہے جس سے حدیث سے ممانعت ہے۔ ایسی صورت میں اجارہ فاسد ہوگا اور اجرتِ مثل لازم ہوگی۔ ❷

(وعليها) أي الظئر (أن تصلح طعام الصبي)، لأن العمل عليها. والحاصل أنه يعتبر فيما لا ينص عليه العرف في مثل هذا الباب، فما جرى عليه العرف من غسل ثياب الصبي وإصلاح الطعام وغير ذلك على الظئر.

(اللباب في شرح الكتاب: كتاب الإجارة، ج۲ ص۲۰۲)

❶ الهداية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۳ ص۳۰۸

❷ قَالَ (وَمَنْ دَفَعَ إِلَى حَائِكٍ غَزْلًا لِيَنْسِجَهُ إِلَخْ) وَمَنْ دَفَعَ إِلَى حَائِكٍ غَزْلًا لِيَنْسِجَهُ بِالنِّصْفِ فَالْإِجَارَةُ فَاسِدَةٌ، وَكَذَلِكَ إِذْ اسْتَأْجَرَ حِمَارًا يَحْمِلُ طَعَامًا لَهُ بِقَفِيزٍ مِنْهُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى قَفِيزِ الطَّحَّانِ فِي جَعْلِ الْأُجْرَةِ بَعْضَ مَا يَخْرُجُ مِنْ عَمَلِهِ.

(العناية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۹ ص۱۰۷)

كتاب المكاتب

(۱۳۰) مُوْجَبُ الْعَقْدِ يَثْبُتُ مِنْ غَيْرِ التَّصْرِيْحِ. ❶

ترجمہ: عقد کا مقتضاء بغیر تصریح کے بھی ثابت ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو عقد کا مقتضِی اور موجَب ہوتا ہے اس پر صراحت نہ بھی کریں تب بھی وہ ثابت ہوتا ہے، کیونکہ عقد خود مقتضِی ہے اور مقتضٰی جب ہوگا مقتضٰی بھی ہوگا، صراحت کرے یا نہ کرے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مکاتب جب بدلِ کتابت ادا کرے گا تو آزاد ہو جائے گا اگر چہ آقا نے اُسے یہ نہ کہا ہو کہ تو جب بھی بدل کتابت ادا کرے تو تُو آزاد ہے، کیونکہ بدلِ کتابت کی ادائیگی کی بعد آزاد ہونا یہ بدلِ کتابت کے عقد کا مقتضٰی ہے اور جو عقد کا موجَب ہوتا ہے وہ بغیر صراحت کے بھی ثابت ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی مکاتب کی آزادی آقا کی صراحت کے بغیر بھی ثابت ہوگی۔ جیسے بیع میں صراحت نہ ہو تب بھی ملکیت ثابت ہو جاتی ہے، اس لیے کہ یہ بیع کا موجب ہے جو بغیر صراحت کے بھی ثابت ہو جاتا ہے۔ ❷

(قال) أى فى الجامع الصغير: (ومن دفع إلى حائک غزلا لينسج بالنصف) فالإجارة فاسدة فلذلک قال: (فله أجر مثله) أى فللحائک أجر مثله، لأن هذا حكم الإجارة الفاسدة. قال: والأصح عندى أن ما ذكره فى الكتاب أصح، لأن هذا فى معنى قفيز الطحان على ما يجىء عن قريب. وقالوا فى شرح الجامع وكذلک إذا استأجر حمارا ورجلا يحمل طعاما بقفيز منه محمولا فالإجارة فاسدة ويجب أجر المثل. (البناية: كتاب الإجارات، باب الإجارة الفاسدة، ج۱۰ ص۲۹۶)

❶ الهداية: كتاب المكاتب، ج۳ ص۳۲۰

❷ وَيُعْتَقُ إِذَا أَدَّى جَمِيعَ بَدَلِ الْكِتَابَةِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلِ الْمَوْلَى إِذَا أَدَّيْتَهَا فَأَنْتَ

باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله

(۱۳۱) مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ مَا هُوَ مِنْ ضَرُوْرَاتِهِ وَتَوَابِعِهِ. ❶

ترجمہ: جو کسی چیز کا مالک ہو تو وہ اس چیز کے ضروریات و توابع کا بھی مالک ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی کسی چیز کا یا کسی تصرف کا مالک ہو تو جو چیزیں اس کے توابع اور ضروریات میں سے ہوں ان کا بھی یہ مالک ہوگا، اگر چہ ان کا مالک اس کو نہ بنایا گیا ہو، کیونکہ ملزوم کا ثبوت لازم کے ثبوت کو مستلزم ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مکاتب کسی کو ہبہ نہیں کر سکتا اور صدقہ بھی نہیں کر سکتا، کیونکہ وہ ان چیزوں کا خود مالک نہیں ہے، لہذا دوسروں کو بھی مالک نہیں بنا سکتا، ہاں معمولی چیز صدقہ کر سکتا ہے، کیونکہ شے یسیر تجارت کی ضروریات میں سے ہیں اور مکاتب تجارت کا مالک ہے اور انسان جس چیز کا مالک ہو اس کے ضروریات کا بھی مالک ہوتا ہے، لہذا مکاتب معمولی سی چیز صدقہ کرنے کا بھی مالک ہوگا، کیونکہ معمولی چیزوں

حُـرٌّ...... وَلَـنَـا أَنَّ مُوجِبَ الْعَقْدِ يَثْبُتُ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِهِ وَمُوجِبُهُ هَاهُنَا ضَمُّ حُرِّيَّةِ الْيَدِ الْحَاصِلِ فِي الْحَالِ إِلَى حُرِّيَّةِ الرَّقَبَةِ عِنْدَ أَدَاءِ الْبَدَلِ فَيَثْبُتُ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ كَمَا فِي الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ الْمِلْكُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِكَوْنِهِ مُوجِبَهُ.

(العناية: كتاب المكاتب، ج۹ ص۱۵۶)

(ويعتق بأدائه) أي يعتق المكاتب بأدائه جميع بدل الكتابة (وإن لم يقل المولى إذا أديتها فأنت حر)..(لأن موجب العقد يثبت من غير التصريح به) أي بالشرط، وهو قوله: إن أديت أو إذا أديت. (البناية: كتاب المكاتب، ج۱۰ ص۳۶۲)

❶الهداية: كتاب المكاتب، باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله، ج۳ ص۳۲۵

میں توسع دی جاتی ہے۔ ❶

کتاب الحجر

باب الحجر للفساد

(۱۳۲) اَلضَّرَرُ الْأَشَدُّ يُزَالُ بِالضَّرَرِ الْأَخَفِّ. ❷

ترجمہ: ضررِ اشد کو زائل کیا جائے گا ضررِ اَخف کے ساتھ۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جہاں اثبات اور منفی دونوں پہلوؤں میں ضرر ہو تو دیکھا جائے گا کہ کون سا ضرر اشد اور اعلیٰ ہے جو ضرر اشد ہو اس کو زائل کرنے کے لئے اَخف و ادنی ضرر کو برداشت کیا جائے گا، اس کو فقہاء کی اصطلاح میں ''أهون البليّتين'' بھی کہتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ آزاد، عاقل بالغ اور بے

---

❶(ويجوز) أى التزوج (بإذن المولى، لأن الملك له) معنى الملك قائم فيه فهو كالحر فلا يجوز له إلا بإذن (ولا يهب ولا يتصدق إلا بالشيء اليسير) أى ما دون الدرهم، لأنه قليل يتوسع فيه الناس قاله تاج الشريعة (لأن الهبة والصدقة تبرع، وهو غير مالك ليملكه) بتشديد اللام (إلا أن الشيء اليسير من ضرورات التجارة، لأنه لا يجد بدا) أى مفارقة (من ضيافة). (البناية: كتاب المكاتب، باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله، ج۱۰ ص۳۸۹)

(ولا يتصدق) لأنه تبرع وهو لا يملكه (إلا) أن يكون (بالشيء اليسير) لأنه من ضرورة التجارة، ومن ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته وتوابعه. (اللباب فِي شرح الكتاب: كتاب المكاتب، ج۳ ص۱۲۸)

❷الهداية: كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ج۳ ص۳۵۵

وقوف آدمی پر پابندی عائد نہیں کی جائے گی، بلکہ اس کے مالی تصرف امام صاحب کے نزدیک جائز ہوں گے، کیونکہ اگر اس پر پابندی لگا کر اس کی اہلیت کو سلب کر دینا یہ تو آدمیت کو ہدر کر کے اس کو بہائم کی صف میں کھڑا کرنا ہے اور یہ اشد ضرر ہے، جبکہ تبذیر (فضول خرچی) اخف ضرر ہے اور ادنی ضرر کو دفع کرنے کے لئے اعلی ضرر کو برداشت نہیں کیا جاتا بلکہ اس کے برعکس ہوتا ہے، لہذا سفیہ آزاد عاقل بالغ پر بھی تبذیر کو دفع کرنے کے لئے پابندی عائد نہیں ہوگی اور تبذیر کو برداشت کرتے ہوئے اس کے تصرف کو جائز قرار دیا جائے گا۔ ❶

(۱۳۳) اَلسَّفَهُ لَا يُبْطِلُ حُقُوقَ النَّاسِ. ❷

ترجمہ: بے وقوفی حقوق الناس کو باطل نہیں کر سکتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سفیہ بے وقوف نادان سے بوجہ سفاہت حقوق الناس ساقط نہیں ہوں گے، بلکہ حقوق الناس کی ادائیگی اس پر لازم ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ سفیہ یعنی نادان کے مال سے زکوۃ ادا کی جائے گی، اسی طرح اس کی بیوی اور اولاد کا نفقہ اور جن لوگوں کا نفقہ اس پر واجب ہے، وہ سب اس سفیہ کے مال سے دیا جائے گا، کیونکہ زکوۃ حقوقِ شرع میں سے

❶ (وَهٰذَا) أَيْ عَدَمُ الْحَجْرِ (لِأَنَّ) فِي الْحَجْرِ سَلْبَ وِلَايَتِهِ (فِي سَلْبِ وِلَايَتِهِ إِهْدَارُ آدَمِيَّتِهِ) وَهُوَ ظَاهِرٌ. (العناية: كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ج۹ ص ۲۶۱)

(وهذا) أي عدم الحجر (لأن في سلب ولايته إهدار آدميته وإلحاقه بالبهائم) باعتبار قوله في التصرفات (وهو) أي الحجر عليه (أشد ضررا من التبذير فلا يحتمل الأعلى) الذي هو الحجر (لدفع الأدنى) الذي هو التبذير. (البناية: كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ج ۱۱ ص ۹۰)

❷ الهداية: كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ج۳ ص ۳۵۷

ہے اور نفقہ یہ حقوق الناس کے قبیل سے ہے، اور سفاہت حقوقِ شرع اور حقوق الناس کو باطل نہیں کرسکتی، لہذا زکوۃ اور مذکورہ اشخاص کا نفقہ بھی بوجہ سفاہت ساقط نہ ہوگا۔ ❶

كتاب المأذون

(۱۳۴) مَا يَكُوْنُ لَازِمًا مِنَ التَّصَرُّفِ يُعْطَى لِدَوَامِهِ حُكْمُ الْاِبْتِدَاءِ. ❷

ترجمہ: جو تصرف لازم ہو اس کے دوام کے لئے ابتداء کا حکم ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو تصرف لازم ہو اس کے دوام کے لئے اور بقاء کے لئے ابتداء کا حکم ہوتا ہے، یعنی ابتداءً اہلیت تو ضروری ہوتی ہے لیکن بقاء ضروری نہیں ہوتی، اور جو تصرف لازم نہ ہو اس کے درست ہونے کے لئے حالتِ بقاء میں بھی اس تصرف کی اہلیت ضروری ہوگی۔

---

❶ قَالَ (وَتُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْ مَالِ السَّفِيهِ) وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرٍ أَوْجَبَهُ اللّٰهُ تَعَالَى كَالزَّكَاةِ وَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ، أَوْ كَانَ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ كَنَفَقَةِ مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ فَهَذَا وَالْمُصْلِحُ فِيهِ سَوَاءٌ، لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ وَبِالسَّفَهِ لَا يَسْتَحِقُّ النَّظَرَ فِي إِسْقَاطِ شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ الشَّرْعِ عَنْهُ، وَلَا يُبْطِلُ شَيْئًا مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ. (العناية: كتاب الحجر، باب الحجر للفساد، ج۹ ص۲۶۷)

وَتَخْرُجُ الزَّكَاةُ مِنْ مَالِ السَّفِيهِ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ وَعَلَى وَلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ ذَوِي أَرْحَامِهِ مِنْ مَالِهِ، لِأَنَّ إِحْيَاءَ وَلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ مِنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْإِنْفَاقُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْمُحَرَّمِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ حَقًّا لِقَرَابَتِهِ وَالسَّفَهُ لَا يُبْطِلُ حُقُوقَ النَّاسِ وَلَا حُقُوقَ اللّٰهِ تَعَالَى. (تبيين الحقائق: كتاب الحجر، فصل حرمة طرف الإنسان، ج۵ ص۱۹۷)

❷ الهداية: كتاب المأذون، ج۳ ص۳۶۲

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا مر گیا یا مجنون ہو گیا یا دارِ حرب میں مرتد ہو کر جاملا تو عبد ماذون مجور ہو جائے گا، کیونکہ تجارت کی اجازت دینا یہ تصرف لازم نہیں ہے اور جو تصرف لازم نہ ہو اس کے دوام کے لئے حالتِ بقاء میں اہلیت ضروری ہے، لہذا اجازت کے لئے بھی حالتِ بقاء میں اہلیت ضروری ہے، جبکہ مذکورہ عوارض کی وجہ سے آقا میں اذن کی اہلیت معدوم ہو چکی ہے، اس لیے عبدِ ماذون مجور ہو جائے گا۔ اس لیے کہ موت اور دار الحرب جانے سے اس کی ملکیت زائل ہو گئی اور مال ورثہ طرف منتقل ہو گیا، اور یہ ایسا عقد ہے جو لازم نہیں ہے اس لیے ملک کے زوال سے زائل ہو جائے گا، مجبون ہونے سے اہلیت زائل ہو جاتی ہے اور اجازت باطل ہو جاتی ہے، جیسے اگر مجبون ابتداء میں اجازت دے تو اُس کی اجازت کا اعتبار نہیں ہوتا، اسی طرح اب بھی نہیں ہو گا، اس لیے کہ دوام کے لیے ابتداء کے احکامات ہیں۔ ❶

كتاب الغصب

(١٣٥) اَلْغَصْبُ إِثْبَاتُ الْيَدِ بِإِزَالَةِ يَدِ الْمَالِكِ بِفِعْلٍ فِي الْعَيْنِ. ❷

---

❶ قَالَ: (وَلَوْ مَاتَ الْمَوْلَى أَوْ جُنَّ، أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا صَارَ مَحْجُورًا) لِأَنَّهُ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ بِالْمَوْتِ وَاللَّحَاقِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى مِلْكِ وَرَثَتِهِ وَهُوَ عَقْدٌ غَيْرُ لَازِمٍ فَيَزُولُ بِزَوَالِ الْمِلْكِ، وَبِالْجُنُونِ زَالَتِ الْأَهْلِيَّةُ فَيَبْطُلُ الْإِذْنُ اعْتِبَارًا بِالِابْتِدَاءِ، لِأَنَّ مَا يَلْزَمُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يُعْتَبَرُ لِدَوَامِهِ الْأَهْلِيَّةُ كَمَا يُعْتَبَرُ لِابْتِدَائِهِ. (الاختيار لتعليل المختار: كتاب المأذون، ج٢ ص١٠٣)

قَالَ (وَلَوْ مَاتَ الْمَوْلَى أَوْ جُنَّ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ) قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ التَّصَرُّفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَازِمًا كَانَ لِدَوَامِهِ حُكْمُ ابْتِدَائِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى قِيَامِ الْأَهْلِيَّةِ حَالَةَ الْبَقَاءِ كَالِابْتِدَاءِ. (العناية: كتاب المأذون، ج٩ ص٢٩٦)

❷ الهداية: كتاب الغصب، ج٣ ص٣٧٤

ترجمہ: غصب عین میں فعل کے ذریعے مالک کے قبضے کو زائل کر کے قبضہ ثابت کرنے کا نام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک غصب کا معنی ہے کہ غاصب شے مغصوبہ میں فعلِ غصب کے ذریعے مالک کے قبضے کو زائل کر کے اپنا قبضہ ثابت کرے، اور یہ صرف منقولی چیزوں میں ہوسکتا ہے، غیر منقولی چیز میں یہ معنی متحقق نہیں ہوسکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر غاصب نے زمین غصب کی اور وہ زمین کسی آفت سماوی سے ہلاک ہوگئی، تو غاصب شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک ضامن نہیں ہوگا، کیونکہ غصب کا معنی ہے مغصوبہ شے میں فعل غصب سرانجام دے کر مالک کے قبضے کو زائل کرنا اور غصب کی یہ تعریف عقار پر صادق نہیں آتی، کیونکہ عقار سے اسی وقت مالک کا قبضہ ختم ہوگا جب مالک کو عقار سے بے دخل کر دیا جائے اور یہ بے دخلی مالک کی ذات میں تصرف ہوگا نہ کہ زمین میں اور جب مغصوبہ زمین میں غصب مؤثر نہیں ہوگا تو غصب متحقق بھی نہیں ہوگا اور جب غصب متحقق نہیں ہوگا تو اس زمین کی ہلاکت سے غاصب پر ضمان نہیں ہوگا۔ ❶

---

❶ (فَإِذَا غَصَبَ عَقَارًا فَهَلَكَ فِي يَدِهِ بِغَيْرِ صُنْعِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَضْمَنُهُ...... (وَلِأَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْغَصْبَ إِثْبَاتُ الْيَدِ بِإِزَالَةِ يَدِ الْمَالِكِ) أَيْ بِسَبَبِ ذَلِكَ (وَهَذَا) أَيْ هَذَا الْمَجْمُوعُ (وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقَارِ، لِأَنَّ يَدَ الْمَالِكِ لَا تَزُولُ إِلَّا بِإِخْرَاجِهِ) أَيْ بِإِخْرَاجِ الْمَالِكِ (عَنْهَا) أَيْ عَنْ الْعَقَارِ بِمَعْنَى الضَّيْعَةِ أَوْ الدَّارِ (وَهُوَ) أَيْ الْإِخْرَاجُ (فِعْلٌ فِي الْمَالِكِ لَا فِي الْعَقَارِ) فَانْتَفَى إِزَالَةُ الْيَدِ وَالْكُلُّ يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ جُزْئِهِ. (العناية: كتاب الغصب، ج۹ ص ۳۲۳)

(۱۳۶) اَلْغَاصِبُ وَالْمُوْدَعُ إِذَا تَصَرَّفَ فِي الْمَغْصُوْبِ أَوِ الْوَدِيْعَةِ وَرَبِحَ لَا يَطِيْبُ لَهُ الرِّبْحُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ. ❶

ترجمہ: غاصب جب مغصوبہ شے میں اور مودع ودیعت میں تصرف کر کے نفع کمائے تو یہ ربح ان کے لئے طرفین کے نزدیک جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر غاصب نے یا مودَع نے مغصوبہ شے اور ودیعت میں تصرف کر کے یعنی تجارت میں لگا کر نفع کمایا تو یہ ربح ان کے لئے جائز نہیں بلکہ سارا نفع صدقہ کریں گے، کیونکہ انہوں نے غیر کی ملک میں اجازت کے بغیر تصرف کر کے نفع کمایا ہے، لہذا اس میں خبث پیدا ہو گیا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر غاصب نے ہزار روپیہ غصب کیا، پھر ان سے ایک باندی خریدی، پھر اس کو دو ہزار میں بیچ دیا، پھر دو ہزار میں باندی خرید کر تین ہزار میں بیچ دی، تو غاصب نے جو دو ہزار نفع کمایا ہے اس کو صدقہ کرے گا طرفین کے نزدیک، کیونکہ غاصب نے مغصوبہ شے میں تصرف کر کے نفع کمایا ہے

(والغصب) إنما يتحقق (فيما ينقل ويحول)، لأن الغصب إنما يتحقق فيه دون غيره، لأن إزالة اليد بالنقل (وإذا غصب عقاراً فهلك في يده) بآفة سماوية كغلبة سيلٍ (لم يضمنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لعدم تحقق الغصب بإزالة اليد، لأن العقار فِي محله بلا نقل، والتبعيد للمالك عنه فعل فيه لا فِي العقار، فكان كما إذا بعد المالك عن المواشي (وقال محمد: يضمنه) لتحقق إثبات اليد، ومن ضرورته زوال يد المالك، لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة، قال في التصحيح: والصحيح قولهما.

(اللباب: كتاب الغصب، ج۲ ص۱۸۹)

❶ الهداية: كتاب الغصب، ج۳ ص۳۷۵

اور جب غاصب مغصوبہ شے میں تصرف کر کے نفع کمائے وہ اس کے لئے حلال نہیں ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی دو ہزار جو نفع ہے وہ اس کے لئے حلال نہیں، اسی طرح ودیعت کی چیزوں سے کمایا جانے والا نفع بھی حلال نہیں۔ غاصب چونکہ ان روپوں کا مالک نہیں ہے اس لیے یہ غیر کی ملک میں تصرف کرنا ہے، اور غیر کی ملک میں غاصبانہ تصرف کر کے نفع کمانا خبیث ہے، اس لیے یہ اس کے حلال نہیں ہے۔ ❶

☆☆☆

---

❶ (وَمَنْ غَصَبَ أَلْفًا فَاشْتَرَى بِهَا جَارِيَةً) الْغَاصِبُ إِذَا تَصَرَّفَ فِي الْمَغْصُوبِ أَوْ الْمُودِعُ فِي الْوَدِيعَةِ وَرَبِحَ فِيهِ لا يَطِيبُ لَهُ الرِّبْحُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ مَرَّ فِي الدَّلَائِلِ. وَجَوَابُهُمَا فِي الْوَدِيعَةِ أَظْهَرُ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لا يَسْتَنِدُ الْمِلْكُ إِلَى مَا قَبْلَ التَّصَرُّفِ لِانْعِدَامِ سَبَبِ الضَّمَانِ، فَكَانَ التَّصَرُّفُ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ مُطْلَقًا فَيَكُونُ الرِّبْحُ خَبِيثًا. (العناية: كتاب الغصب، ج ۹ ص ۳۳۰)

(قال: ومن غصب ألفا) أى قال فى "الجامع الصغير" (فاشترى بها جارية فباعها بألفين ثم اشترى بالألفين جارية فباعها بثلاثة آلاف درهم، فإنه يتصدق بجميع الربح، وهذا عندهما) أى التصدق بجميع الربح عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، لأنه ملك خبيث، وبه قال الشافعى فى الجديد، وأحمد فى رواية. (البناية: كتاب الغصب، ج ۱۱ ص ۲۰۰)

كتاب الشفعة

باب طلب الشفعة والخصومة فيها

(۱) اَلْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ بِمَنْزِلَةِ الشِّرَاءِ. ❶

ترجمہ: شفع کے ذریعہ لینا یہ شراء کے ذریعے لینے کی مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شفعہ کے ذریعہ گھر یا زمین کو لینا ایسا ہی ہے جیسا کہ مشتری بائع سے شراء کے ذریعے لیتا ہے یعنی شفیع بمنزلہ مشتری کے ہے، لہذا جو احکامات شراء کے ہیں وہ شفعہ میں بھی ملحوظ ہوں گی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ جس طرح دیکھے بغیر کوئی چیز خریدنے کے بعد اس میں عیب نظر آنے کی صورت میں مشتری کو خیارِ عیب اور خیارِ رؤیت ملتا ہے، ٹھیک اسی طرح جب قاضی شفعہ کی بنیاد پر شفیع کے لئے گھر کا فیصلہ کرلے اور شفیع نے گھر نہ دیکھا ہو تو شفیع کو بھی خیارِ رؤیت حاصل ہوگا، اسی طرح عیب کی وجہ سے شفیع واپس بھی کر سکتا ہے، اگرچہ مشتری نے عیوب سے براءت کی شرط لگائی ہو، کیونکہ شفیع بمنزلہ مشتری کے ہے اور مشتری نے اگرچہ گھر دیکھا نہ ہو تو بھی اس کو خیارِ رؤیت حاصل ہوتا ہے، لہذا شفیع کو بھی خیارِ رؤیت حاصل ہوگا، اسی طرح مشتری کو خیارِ عیب حاصل ہوتا ہے، لہذا شفیع کو بھی خیارِ عیب حاصل ہوگا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الشفعة، باب طلب الشفعة والخصومة فيها، ج۴ص۳۹۸

❷ (قوله: وإذا قضى القاضي للشفيع بالدار ولم يكن رآها فله خيار الرؤية) لأن الشفيع بمنزلة المشترى فكما يجوز للمشترى أن يردها بخيار الرؤية، والعيب فكذا الشفيع (قوله: وإن وجد بها عيبا فله أن يردها، وإن كان المشترى شرط البراء ة منه) لأن المشترى ليس بنائب عنه فلا يملك إسقاط حق الشفيع.

(الجوهرة النيرة: كتاب الشفعة، ح۱ ص۲۸۴)

(۲) فَسْخُ الْبَيْعِ لَا يُوْجِبُ بُطْلَانَ حَقِّ الشَّفِيْعِ. ❶

ترجمہ: بیع کا فسخ ہونا حقِ شفیع کے بطلان کو ثابت نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر بائع اور مشتری کے درمیان بیع فسخ ہو جائے تو اس سے شفیع کا حق باطل نہ ہوگا بلکہ شفیع کو بدستور شفعہ کا حق حاصل ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع اور مشتری کا ثمن میں اختلاف ہو جائے اور بائع مشتری سے زیادہ ثمن کا دعوی کرے تو دونوں قسمیں کھائیں گے، اگر کسی ایک نے قسم کھانے سے انکار کر دیا تو جس نے قسم کھائی اس کے قول کا اعتبار ہوگا، لہذا شفیع اسی قیمت پر گھر لے گا اور اگر دونوں نے قسمیں کھالیں تو قاضی بیع کو فسخ کر دے اور شفیع بائع کے قول کے مطابق شفعہ کے ذریعہ گھر لے گا، کیونکہ مذکورہ صورت میں قاضی نے بائع اور مشتری کے درمیان بیع کو فسخ کر دیا اور فسخ بیع شفیع کے حق کو باطل نہیں کرسکتا، لہذا مذکورہ صورت میں بھی فسخِ بیع سے شفیع کا حق باطل نہ ہوگا۔ ❷

(قال: وإذا قضى للشفيع بالدار ولم يكن رآها فله خيار الرؤية) أى قال القدورى قوله: ولم يكن أى والحال أنه قال لم يكن رآها قبل ذلك (وإن وجد بها عيبا فله أن يردها) أى وإن وجد الشفيع بالدار عيبا له أن يردها لأن الشفيع مع المشترى بمنزلة المشترى أن البائع ثم المشترى له أن يرد بخيار الرؤية والعيب، فكذلك للشفيع أن يرد بالخيارين على الذى أخذ منه. وإن كان المشترى شرط البراء ة منه) أى من العيب (لأن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء).

(البناية: كتاب الشفعة، باب طلب الشفعة والخصومة فيها، ج ١١ ص ٣٢٠)

❶ الهداية: كتاب الشفعة، باب طلب الشفعة والخصومة فيها، فصل فى الاختلاف، ج ٤ ص ٣٩٩

❷ وَلَوِ اخْتَلَفَ الْبَائِعُ مَعَ الْمُشْتَرِى وَالشَّفِيعِ وَالدَّارُ فِى يَدِ الْبَائِعِ أَوُ الْمُشْتَرِى

باب طلب الشفعة والخصومة فيها

(۳) حَطُّ الْبَعْضِ يَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ بِخِلَافِ حَطِّ الْكُلِّ. ❶

ترجمہ: بعض ثمن کا کم کرنا اصل عقد کے ساتھ لاحق ہوگا بر خلاف کل ثمن کے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر عقد کے بعد بائع مشتری سے ثمن میں سے کچھ ثمن کم کر دے تو یہ کمی اصل عقد کے ساتھ ملحق ہوگی، یعنی گویا کہ اصل عقد اسی ثمن پر واقع ہوا تھا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع نے مشتری سے بعض ثمن کم کر دیا تو یہ شفیع سے بھی ساقط ہوگا کیونکہ ثمن وہی ہے جو باقی ہے، یعنی شفیع بھی وہی کم ثمن دے کر دارِ مشفوعہ کو لے گا، اور اگر بائع نے کل ثمن چھوڑ دیا تو شفیع سے کل ثمن ساقط نہ ہوگا، کیونکہ بعض ثمن کی کمی اصل عقد سے ملحق ہوتی ہے مکمل ثمن کی نہیں، لہذا شفیع کے حق میں

لَـكِنَّهُ لَمْ يَنْقُدْ الثَّمَنَ فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْبَائِعِ، وَالْبَائِعُ مَعَ الْمُشْتَرِي يَتَحَالَفَانِ وَيَتَـرَادَّانِ، وَالشَّـفِيـعُ يَـأْخُذُ الدَّارَ بِمَا قَالَ الْبَائِعُ إِنْ شَاءَ. (بدائع الصنائع: كتاب الشفعة، فصل في اختلاف الشفيع والمشتري، ج۵ ص ۳۱)

قَالَ (وَإِذَا ادَّعَى الْمُشْتَرِي ثَمَنًا وَادَّعَى الْبَائِعُ أَقَلَّ مِنْهُ إِلَخْ) إِذَا اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْبُوضًا أَوْ غَيْرَ مَقْبُوضٍ، أَوْ يَكُونَ الْقَبْضُ غَيْرَ ظَاهِرٍ: يَعْنِي غَيْرَ مَعْلُومٍ لِلشَّفِيعِ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْبُوضٍ فَإِمَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْبَائِعُ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، فَإِنْ كَانَ أَقَلَّ أَخَذَهَا الشَّفِيعُ بِمَا قَالَ الْبَائِعُ وَكَانَ ذَلِكَ حَطًّا عَنِ الْمُشْتَرِي. (العناية: كتاب الشفعة، فصل في الاختلاف، ج۹ ص ۳۹۲)

❶ الهداية: كتاب الشفعة، طلب الشفعة والخصومة فيها، فصل فيما يوخذ به المشفوع، ج۴ ص ۴۰۰

بھی بعض ثمن کی یہ کمی متحقق ہوگی۔ ❶

(۴) اَلشُّفْعَةُ عِنْدَنَا إِنَّمَا تَجِبُ فِيْ مُبَادَلَةِ الْمَالِ بِالْمَالِ. ❷

ترجمہ: ہمارے نزدیک شفعہ ثابت ہوتا ہے مال کا مال کے ساتھ تبادلہ کی صورت میں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ احناف کے نزدیک شفعہ کے ثبوت کے لئے ضروری ہے کہ جانبین سے مال ہو، یعنی مشفوعہ کو ایسی چیز کے عوض فروخت کیا ہو جو عوض مال ہو اور اگر وہ عوض مال نہ ہو تو پھر شفعہ ثابت نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اس گھر میں شفعہ ثابت نہ ہوگا

---

❶ وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ مَا ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا حَطَّ عَنِ الْمُشْتَرِي بَعْضَ الثَّمَنِ سَقَطَ ذَلِكَ عَنِ الشَّفِيعِ وَإِنْ حَطَّ الْجَمِيعَ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ شَيْءٌ لِأَنَّ حَطَّ الْبَعْضِ مُلْتَحِقٌ بِأَصْلِ الْعَقْدِ فَيَظْهَرُ فِي حَقِّ الشَّفِيعِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُهَا بِالثَّمَنِ وَالثَّمَنُ مَا بَقِيَ، وَإِنْ حَطَّ بَعْدَهُ رَجَعَ الشَّفِيعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ الْقَدْرِ، بِخِلَافِ حَطِّ الْكُلِّ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ لِئَلَّا يَخْرُجَ الْعَقْدُ عَنْ مَوْضُوعِهِ (العناية: كتاب الشفعة، باب طلب الشفعة والخصومة فيها، فصل فيما يوخذ به المشفوع، ج۹ ص۳۹۴)

(قال: وإذا حط البائع عن المشترى بعض الثمن) أى قال القدورى يعنى ترك عنه بعض الثمن إحسانا إليه: (يسقط ذلك) أى بعض الثمن المحطوط (عن الشفيع)...... (وإن حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع) أى وإن حط البائع جميع الثمن عن المشترى لا يسقط عن الشفيع (لأن حط البعض يلتحق بأصل العقد فيظهر فى حق الشفيع لأن الثمن ما بقى. (البناية: كتاب الشفعة، باب طلب الشفعة والخصومة فيها، فصل فيما يوخذ به المشفوع، ج ۱۱ ص۳۲۷)

❷ الهداية: كتاب الشفعة، باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب، ج۴ ص۴۰۴

جس گھر کے عوض آدمی نے شادی کی ہو، یعنی جس گھر کو بطورِ مہر دیا ہو، یا عورت نے جس گھر کو بدل خلع میں دیا ہو، یا جو گھر بدلِ صلح کے عوض میں دیا گیا ہو، اسی طرح جس گھر کے عوض غلام آزاد کیا گیا ہو اس پر شفع نہیں ہوسکتا، کیونکہ شفعہ میں مبادلۃ المال بالمال ہوتا ہے، اور یہ اعواض مال نہیں ہیں، اور جب مبادلۃ المال بالمال نہ ہو تو شفعہ ثابت نہیں ہوتا، لہذا مذکورہ صورتوں میں بھی شفعہ ثابت نہ ہوگا۔ ❶

---

❶(لَا شُفْعَةَ فِي الدَّارِ يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ عَلَيْهَا أَوْ يُخَالِعُ الْمَرْأَةَ بِهَا أَوْ يَسْتَأْجِرُ بِهَا دَارًا أَوْ غَيْرَهَا أَوْ يُصَالِحُ بِهَا عَنْ دَمِ عَمْدٍ) أَيْ غَيْرِ دَارٍ مِنْ عَبْدٍ أَوْ حَانُوتٍ وَيُصَالِحُ بِهَا عَنْ دَمِ الْعَمْدِ أَوْ يُعْتِقُ عَلَيْهِ عَبْدًا، لِأَنَّ الشَّفِيعَ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَمَلُّكِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِلْمُشْتَرِي حَتَّى يَتَحَقَّقَ التَّمَلُّكُ بِمِثْلِ مَا تَمَلَّكَ بِهِ، وَكَانَ تَفْرِيعُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ أَمْكَنَ مُرَاعَاةُ شَرْطِ الشَّرْعِ إلَخْ كَافِيًا، وَلَكِنَّهُ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ مُسْتَقِلٍّ وَهُوَ قَوْلُهُ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ عِنْدَنَا إنَّمَا تَجِبُ فِي مُبَادَلَةِ الْمَالِ بِالْمَالِ لِمَا بَيَّنَّا. (العناية: كتاب الشفعة، باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب، ج ١١ ص ٤٠٥)

(قال: ولا شفعة في الدار التي يتزوج الرجل عليها) أي قال القدوري، وذلك بأن جعل الدار صداقها فلا شفعة فيها لأن سببها غير سبب المسبب ويملك به التملك (أو يخالع المرأة بها) بأن تعطي المرأة الدار لزوجها لتخالع عليها (أو يستأجر بها دارا) بأن يجعل الدار أجرة للدار المستأجرة. (أو غيرها) أي أو يستأجر بها غير الدار بأن جعلها أجرة عبد أو حانوت أو رحى (أو يصالح بها عن دم عمد) بأن يجعل الدار بدل الصلح عن دم العمد (أو يعتق عليها عبدا) بأن قال لعبده أعتقتك على هذه الدار (لأن الشفعة عندنا إنما تجب في مبادلة المال بالمال لما بينا) أراد به قوله؛ لأنه أمكن مراعاة شرط الشرع.

(البناية: كتاب الشفعة، باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب، ج ١١ ص ٣٥٣)

باب ما تجب فيه الشفعة و ما لا تجب

(۵) اَلشُّفْعَةُ تَبْتَنِي عَلَى زَوَالِ الْمِلْكِ عَنِ الْبَائِعِ. ❶

ترجمہ: شفعہ بائع سے ملکیت کے زائل ہونے پر مبنی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شفعہ کی بنیاد اس بات پر ہے کہ مشفوعہ دار بائع کی ملکیت سے زائل ہو جائے، یعنی جب تک بائع کی ملک زائل نہیں ہوگی شفعہ ثابت نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بائع نے مکان یا زمین شرطِ خیار کے ساتھ فروخت کی یعنی اپنے لئے اختیار کی شرط لگائی تو شفعہ ثابت نہ ہوگا، کیونکہ جب تک بائع کو خیار ثابت ہے تو مبیع سے بائع کی ملکیت زائل نہیں ہوتی اور جب تک بائع سے ملک زائل نہ ہو شفعہ ثابت نہیں ہوتا، لہذا بائع کا شرطِ خیار کے ساتھ بیع کرنے کی صورت میں بھی شفعہ ثابت نہ ہوگا، ہاں اگر شرطِ خیار مشتری نے لگائی ہو تو پھر شفعہ ثابت ہوگا، کیونکہ مشتری کے خیار کی صورت میں بالاتفاق مبیع سے بائع کی ملک زائل ہو جاتی ہے، اور جب بائع کی ملک زائل ہو جائے تو شفعہ ثابت ہوتا ہے، لہذا مشتری کے لئے اختیار کی صورت میں بھی شفعہ ثابت ہوگا۔ ❷

---

❶ كتاب الشفعة: باب ما تجب فيه الشفعة و ما لا تجب، ج۴ ص۴۰۵

❷ قَالَ (وَمَنْ بَاعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ فَلا شُفْعَةَ لِلشَّفِيعِ) لِأَنَّهُ يَمْنَعُ زَوَالَ الْمِلْكِ عَنْ الْبَائِعِ (فَإِنْ أُسْقِطَ الْخِيَارُ وَجَبَتِ الشُّفْعَةُ) لِأَنَّهُ زَالَ الْمَانِعُ عَنْ الزَّوَالِ وَيُشْتَرَطُ الطَّلَبُ عِنْدَ سُقُوطِ الْخِيَارِ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَصِيرُ سَبَبًا لِزَوَالِ الْمِلْكِ عِنْدَ ذَلِكَ. (وَإِنْ اشْتَرَى بِشَرْطِ الْخِيَارِ وَجَبَ الشُّفْعَةُ) لِأَنَّهُ لا يَمْنَعُ زَوَالَ الْمِلْكِ عَنْ الْبَائِعِ بِالِاتِّفَاقِ، وَالشُّفْعَةُ تُبْتَنَى عَلَيْهِ عَلَى مَا مَرَّ.

(العناية: كتاب الشفعة، باب ما تجب فيه الشفعة و ما لا تجب، ج۹ ص۴۰۷)

(٦) اَلشُّفْعَةُ مَا شُرِعَتْ إِلَّا فِيْ مُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ. ❶

ترجمہ: شفعہ مبادلہ مطلقہ ہی میں مشروع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شفعہ صرف اس صورت میں مشروع اور ثابت ہوگا جب مطلقاً تبادلہ پایا جائے اور مطلقاً تبادلہ کا مطلب یہ ہے کہ ہر اعتبار سے تبادلہ ہو، لہذا جہاں مطلقاً تبادلہ نہ ہوگا شفعہ بھی ثابت نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شرکاء نے آپس میں زمین تقسیم کی تو پڑوسی کو شفعہ کا حق حاصل نہ ہوگا، کیونکہ تقسیم میں افراز کا معنی پایا جاتا ہے، یعنی ہر ایک کے حقوق کو الگ کرنا، اس میں نہ ماننے کی صورت میں قاضی کی طرف سے جبر بھی ہوتا ہے۔ اور جہاں افراز کا معنی ہوگا وہاں مطلق تبادلہ نہ ہوگا اور جہاں مطلق تبادلہ نہ ہو تو شفعہ ثابت نہیں ہوتا، کیونکہ شفعہ مبادلۃ المال بالمال کا نام ہے اور یہ افراز میں نہیں، لہذا تقسیم کی صورت میں بھی پڑوسی کو شفعہ کا حق حاصل نہ ہوگا۔ ❷

(قوله: ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع) لأنه يمنع زوال المبيع عن ملك البائع فصار كما لم يبع. (قوله: فإن أسقط الخيار وجبت الشفعة) لأنه زال المانع عن الزوال ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح لأنه إذا أسقط الخيار لزمه البيع. (قوله: ومن اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة) لأنه لا يمنع زوال الملك عن المبيع إجماعا. (الجوهرة النيرة: كتاب الشفعة، ج ۱ ص ۲۸۰)

❶ الهداية: كتاب الشفعة: باب ما تجب فيه الشفعة، ج۴ ص ۴۰۶

❷ قال (وَإِذَا اقْتَسَمَ الشُّرَكَاءُ الْعَقَارَ فَلَا شُفْعَةَ لِجَارِهِمْ بِالْقِسْمَةِ إِلَخْ) وَإِذَا اقْتَسَمَ الشُّرَكَاءُ الْعَقَارَ فَلَا شُفْعَةَ لِجَارِهِمْ بِالْقِسْمَةِ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ فِيهَا مَعْنَى الْإِفْرَازِ (وَلِهَذَا يَجْرِي فِيهَا جَبْرُ الْقَاضِي وَالشُّفْعَةُ مَا شُرِعَتْ إِلَّا فِي الْمُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ). (العناية: كتاب الشفعة، باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب، ج۹ ص ۴۱۱)

(۷) حَقُّ الشُّفْعَةِ لَيسَ بِحَقٍ مُتقَرِّرٍ فِي الْمَحَلِّ. ❶

ترجمہ: شفعہ کا حق ایسا حق نہیں ہے جو محل میں ثابت ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حق شفعہ محل میں متقرر حق نہیں ہے، کیونکہ حق شفعہ عوض لینے سے قبل اور بعد میں یکساں ہوتا ہے بدلتا نہیں، اور ہر ایسا حق جو قبل العوض اور بعد العوض تبدیل نہ ہو وہ حق متقرر فی المحل نہیں ہوتا، لہذا حق شفعہ بھی حق متقرر نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شفیع نے شفعہ سے کسی عوض پر صلح کر لی تو شفیع کا شفعہ باطل ہو جائے گا اور عوض کو بھی واپس کرے گا، کیونکہ حق شفعہ متقرر فی المحل حق نہیں ہے کیونکہ وہ صرف حقِ تملک کا نام ہے اور ہر ایسا حق جو متقرر فی المحل نہ ہو اس کا عوض لینا جائز نہیں ہے، لہذا حق شفعہ کا عوض بھی لینا جائز نہ ہوگا۔ ❷

(قال: وإذا اقتسم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة) أى قال القدورى وفى بعض النسخ وإذ اقتسم الشركاء (لأن القسمة فيها معنى الإفراز) وهو تمييز الحقوق (ولهذا يجرى فيها الجبر) أى جبر القاضى (والشفعة ما شرعت إلا فى المبادلة المطلقة) وهى المبادلة من كل وجه. (البناية: كتاب الشفعة، باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب، ج ۱۱ ص ۳٦٦)

❶ الهداية: كتاب الشفعة، باب ما تبطل به الشفعة، ج ۴ ص ۴۰۷

❷ (وَإِنْ صَالَحَ مِنْ شُفْعَتِهِ عَلَى عِوَضٍ بَطَلَتْ الشُّفْعَةُ وَرَدَّ الْعِوَضَ) أَمَّا بُطْلَانُ الشُّفْعَةِ فَلِأَنَّ حَقَّ الشُّفْعَةِ لَيسَ بِحَقٍّ مُتَقَرِّرٍ فِي الْمَحَلِّ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ حَقِّ التَّمَلُّكِ، وَمَا لَيسَ بِحَقٍّ مُتَقَرِّرٍ فِي الْمَحَلِّ لا يَصِحُّ الِاعْتِيَاضُ عَنْهُ. وَأَمَّا رَدُّ الْعِوَضِ فَلِأَنَّ حَقَّ الشُّفْعَةِ إِسْقَاطٌ لا يَتَعَلَّقُ بِالْجَائِزِ مِنْ الشَّرْطِ.

(العناية: كتاب الشفعة، باب ما يبطل به الشفعة، ج ۹ ص ۴۱۴)

(وإن صالح من شفعته على عوض بطلت شفعته) بلا خلاف بين الأئمة الأربعة

(٨) مَنْ بَاعَ أَوْ بِيعَ لَهُ لَا شُفْعَةَ لَهُ بِخِلَافِ الشِّرَاءِ. ❶

ترجمہ: جس نے مکان فروخت کیا یا جس کے لئے فروخت کیا گیا تو اس کو حق شفعہ حاصل نہ ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بائع نے اگر زمین یا مکان فروخت کر دیا یا بائع کے وکیل نے فروخت کر دیا تو دونوں صورتوں میں بائع کو شفعہ کا حق حاصل نہ ہوگا، کیونکہ بائع کا فروخت کرنا یا بائع کے وکیل فروخت کرنا مبیع سے اعراض کی دلیل ہے اور شفعہ حق ضعیف ہے جو اعراض سے باطل ہو جاتا ہے، برخلاف مشتری کے خریدنے کے یا وکیلِ مشتری کے خریدنے کے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ بائع کا وکیل اگر مکان یا زمین فروخت کر دے اور یہی وکیل شفیع بھی ہو تو اس کو شفعہ کا حق حاصل نہ ہوگا، کیونکہ وکیلِ بائع نے خود مکان یا زمین فروخت کی ہے اور جو مشفوعہ دار کو فروخت کر دے اس کو حقِ شفعہ حاصل نہیں ہوتا، کیونکہ وہ اپنی طرف سے تام ہونے والے معاملہ ہی کو توڑتا ہے، لہذا وکیلِ بائع اگر شفیع ہو تو اس کو بھی حقِ شفعہ حاصل نہ ہوگا۔ اس کے برعکس اگر مشتری کا وکیل شفعہ کرنا چاہے تو وہ شفعہ کر سکتا ہے، اس لیے کہ اُس کا شفعہ میں لینا بمنزلہ شراء کے ہے اور اُسے مشفوعہ زمین میں رغبت ہے، شفعہ تو اعراض کرنے سے باطل ہوتا ہے نہ کہ رغبت سے۔ ❷

(ورد العوض)...... (لأن حق الشفعة ليس بحق متقرر في المحل) يعني أن الشفيع ليس له ملك في المحل بل له حق التعرض بالملك، فتسليمه الشفعة يكون ترك العوض منه. (البناية: كتاب الشفعة، باب ما يبطل به الشفعة، ج ١١ ص ٣٦٩)

❶ الهداية: كتاب الشفعة، باب ما تبطل به الشفعة، ج ٤ ص ٤٠٨

❷ (وَوَكِيلُ الْبَائِعِ إِذَا بَاعَ وَهُوَ الشَّفِيعُ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ إلَخْ) ذَكَرَ الْأَصْلَ وَهُوَ أَنَّ مَنْ

كتاب القسمة

(۹) أَنَّهُ لَا جَبْرَ عَلَى الْعُقُوْدِ. ❶

ترجمہ: عقود پر جبر نہیں چلتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی عقود ہیں، مثلاً عقدِ بیع، عقدِ اجارہ وغیرہ ان پر قاضی کسی کو مجبور نہیں کرسکتا، کیونکہ عقود میں تراضی ضروری ہے اور جبر کے ساتھ تراضی نہیں ہوسکتی۔

بَاعَ عَقَارًا هُوَ شَفِيعُهُ كَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ أَوْ بِيعَ لَهُ كَرَبِّ الْمَالِ إِذَا بَاعَ الْمُضَارِبُ دَارًا مِنَ الْمُضَارَبَةِ وَرَبُّ الْمَالِ شَفِيعُهَا فَلَا شُفْعَةَ لَهُ، وَمَنْ اشْتَرَى لِوَكِيلِ الْمُشْتَرِي أَوْ اشْتَرَى لَهُ كَالْوَكِيلِ بِالشِّرَاءِ فَلَهُ الشُّفْعَةُ لِمَا ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَوَّلَ يَسْعَى فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ الْبَيْعُ، وَالثَّانِي لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ أَخْذَهُ بِالشُّفْعَةِ كَالشِّرَاءِ فِي كَوْنِهَا رَغْبَةً فِي الْمَشْفُوعَةِ وَالشُّفْعَةُ إِنَّمَا تَبْطُلُ فِي الرَّغْبَةِ عَنْهَا. (العناية: كتاب الشفعة، باب ما يبطل به الشفعة، ج۹ ص۴۱۷)

(قال: ووكيل البائع إذا باع وهو الشفيع فلا شفعة له) أي قال القدوري: إن وكيل البائع إذا باع الدار والحال أنه هو الشفيع فلا شفعة له (ووكيل المشترى إذا ابتاع) أي إذا اشترى (فله الشفعة) أي فللمشترى وهو الشفيع الشفعة (والأصل) أي الأصل في هذين الفصلين (أن من باع) وهو وكيل البائع (أو بيع له) أي أو أن من بيع لأحد وهو المؤكل (فلا شفعة له) أي لكل واحد منهما...... (ومن اشترى) وهو وكيل المشترى (أو ابتيع له) أي واشترى لأجله بأن اشترى المضارب بمال المضاربة ورب المال شفيعها (فله الشفعة) أي فلكل واحد فيهما الشفعة. (البناية: كتاب الشفعة، باب ما يبطل به الشفعة، ج ۱۱ ص۳۷۷)

❶ الهداية: كتاب القسمة، ج۴ ص۴۱۲

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ قاضی لوگوں کو کسی ایک متعین قاسم یعنی تقسیم کرنے والے کو بطورِ اجرت لینے پر مجبور نہیں کرسکتا، کیونکہ یہ عقد ہے، اور عقود میں قاضی لوگوں کو مجبور نہیں کرسکتا، لہذا قاضی ایک ہی قاسم پر بھی لوگوں کو مجبور نہیں کرسکتا۔ نیز ایک ہی قاسم کو متعین کرنے کی صورت میں لوگوں کا نقصان ہوگا کہ قاسم لوگوں کی مجبوری کا فائدہ اٹھا کر زیادہ اجرت کا مطالبہ کرے گا۔ ❶

(۱۰) اَلْوَاحِدُ لَا يَصْلُحُ مُخَاصِمًا وَمُخَاصَمًا. ❷

ترجمہ: ایک ہی آدمی مخاصِم اور مخاصَم بننے کی صلاحیت نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی آدمی خصومت بھی کرے اور اس سے خصومت بھی کی جائے اس کی صلاحیت نہیں رکھتا، یعنی شخص واحد مدعی بھی ہو اور مدعی علیہ بھی ہو ایسا نہیں ہوسکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ورثاء میں سے صرف ایک

---

❶ (ولا يجبر القاضي الناس على قاسم واحد) هذا لفظ القدوري في مختصره (معناه) أي معنى كلام القدوري هذا (لا يجبرهم على أن يستأجروه) أي لا يجبر القاضي المتقاسمين على استئجار قاسم معين (لأنه لا جبر على العقود) لأن الحق لهم، فإذا رضوا بمن يتولى حقهم جاز كما في سائر الحقوق. (ولأنه لو تعين) أي ولأن القاسم الواحد لو تعين (لتحكم بالزيادة على أجر مثله) وفيه ضرر عليهم ولا ضرر في الإسلام. (البناية: كتاب القسمة، ح ۱۱ ص ۴۰۴)

(ولا يجبر القاضي الناس على قاسم واحد) قال في الهداية: معناه لا يجبرهم على أن يستأجروه، لأنه لا جبر على العقود، ولأنه لو تعين لتحكيم بالزيادة على أجر مثله. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب القسمة، ج ۴ ص ۹۲)

❷ الهداية: كتاب القسمة، ج ۴ ص ۴۱۴

ہی وارث قاضی کی مجلس میں حاضر ہوا اور تقسیم کا مطالبہ کیا تو قاضی تقسیم نہیں کرے گا، اگر چہ یہ وارث بینہ قائم کرلے، کیونکہ تقسیم کے فیصلہ کے لیے دو خصم کا ہونا ضروری ہے، اب اگر مجلس میں حاضر شخص اپنی ذات کا خصم مان لیا جائے تو اس میں میت کی طرف سے یا غائب کی طرف سے کوئی خصم نہ ہوگا اور اگر یہی شخص اپنی ذات اور غائب یا میت کی طرف سے خصم بنے تو ایک شخص کا مخاصِم اور مخاصَم بننا لازم آئے گا اور ایک شخص مخاصِم اور مخاصَم نہیں بن سکتا، لہذا قاضی بھی ایک وارث کے حضور تقسیم نہیں کرسکتا بلکہ دو آدمیوں کا حاضر ہونا ضروری ہے۔ اسی طرح ایک ہی شخص مقاسِم اور مقاسَم بھی نہیں بن سکتا ہے۔ ❶

(۱۱) اَلْقِسْمَةُ عَلَى التَّفَاضُلِ جَائِزٌ بِالتَّرَاضِيْ. ❷

ترجمہ: باہم رضامندی سے شرکاء کے مابین کمی بیشی کے ساتھ تقسیم کرنا جائز ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر شرکاء میں سے ایک شریک کو تقسیم میں زیادہ حصہ دیا جائے شرکاء کی رضامندی کے ساتھ تو یہ جائز ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شرکاء نے یہ شرط لگائی کہ گھر کا راستہ دونوں کے درمیان دو تہائی ہوگا تو یہ جائز ہے، اگر چہ اصل گھر دونوں کے

---

❶ (وَإِنْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ لَمْ يُقْسَمْ وَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُضُورِ خَصْمَيْنِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْلُحُ مُخَاصِمًا وَمُخَاصَمًا) فَالْحَاضِرُ إِنْ كَانَ خَصْمًا عَنْ نَفْسِهِ فَلَيْسَ ثَمَّةَ خَصْمٌ عَنِ الْمَيِّتِ وَعَنِ الْغَائِبِ، وَإِنْ كَانَ خَصْمًا عَنْهُمَا فَمَا ثَمَّةَ مَنْ يُخَاصِمُ عَنْ نَفْسِهِ لِيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ بِذَلِكَ. (العناية: كتاب القسمة، ج۹ ص۴۳۴)

(قوله وإن حضر وارث واحد لم يقسم) وإن أقام البينة لأنه لا بد من حضور خصمين لأن الواحد لا يصلح مخاصما ومخاصما فكذا مقاسما ومقاسما.

(الجوهرة النيرة: كتاب القسمة، ج۲ ص۲۴۹)

❷ الهداية: كتاب القسمة، ج۴ ص۴۱۸

درمیان نصف نصف ہوا، کیونکہ مذکورہ صورت میں تفاضل پر تقسیم کی شرط رضامندی سے لگائی گئی ہے اور رضامندی سے تقسیم تفاضل کے ساتھ جائز ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی تفاضل کی شرط جائز ہوگی۔ ❶

باب دعوى الغلط فى القسمة والاستحقاق فيها

(١٢) بَيِّنَةُ الْخَارِجِ تُتَرَجَّحُ عَلَى بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ. ❷

ترجمہ: خارج کے گواہوں کو ترجیح دی جائے گی قابض کے گواہوں پر۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر قابض اور خارج آدمی یعنی غیر قابض

---

❶(ولو شرطوا أن يكون الطريق بينهما أثلاثا جاز وإن كان أصل الدار نصفين) هذا أيضا ذكره تفريعا على مسألة القدورى. قال شيخ الإسلام علاء الدين الأسبيجابى فى شرح الكافي: وإن اشترطوا أن يكون الطريق بينهما لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه فهو جائز لما ذكر أنه مبادلة بتراضيهما، فيعتبر اصطلاحهما فى ذلك. (البناية: كتاب القسمة، فصل في كيفية القسمة، ج ١١ ص ٤٣٩، ٤٤٠)

وَلَوْ شَرَطُوا أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ فِي الدَّارِ عَلَى التَّفَاوُتِ جَازَ، وَإِنَّ سِهَامَهُمْ فِي الدَّارِ مُتَسَاوِيَةٌ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ عَلَى التَّفَاوُتِ بِالتَّرَاضِي فِي غَيْرِ الْأَمْوَالِ الرِّبَوِيَّةِ جَائِزَةٌ. (البحر الرائق: كتاب القسمة، ج٨ ص ١٧٤)

(وَلَوْ شَرَطُوا أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ فِي قِسْمَةِ الدَّارِ عَلَى التَّفَاوُتِ جَازَ وَإِنْ) وَصْلِيَّةٌ (كَانَ سِهَامُهُمْ فِي الدَّارِ مُتَسَاوِيَةً وَ) ذَلِكَ لِأَنَّ (الْقِسْمَةَ عَلَى التَّفَاوُتِ بِالتَّرَاضِي فِي غَيْرِ الْأَمْوَالِ الرِّبَوِيَّةِ جَائِزَةٌ) فَجَازَ قِسْمَةُ التِّينِ بِالْأَكْرَارِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَزْنِيٍّ. (الدر المختار: كتاب القسمة، ج٦ ص ٢٦٤)

❷الهداية: كتاب القسمة، باب دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها، ج٤ ص ٤٢٠

دونوں نے بینہ قائم کئے، تو خارجی کے گواہوں کا اعتبار ہوگا نہ کہ قابض کے گواہوں کا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو آدمیوں نے مشترکہ زمین تقسیم کی اور ہر ایک کو ایک ایک حصہ پہنچا، پس دونوں میں سے ایک نے دعوی کیا کہ دوسرے کے قبضہ میں جو کمرہ چلا گیا وہ تقسیم میں میرے حصے میں تھا اور دوسرا شریک نے اس کا انکار کر دیا تو مدعی پر بینہ قائم کرنا ضروری ہے اور اگر دونوں نے بینہ قائم کئے تو مدعی کا بینہ معتبر ہوگا کیونکہ مدعی خارج ہے اور خارج کے بینہ کو ترجیح دی جاتی ہے، لہذا مدعی کے بینہ کو ترجیح دی جائے گی۔ ❶

(۱۳) اَلْقِسمَةُ أَقْوَى مِنَ الْمُهَايَاةِ. ❷

ترجمہ: تقسیم کرنا زیادہ قوی ہے مہایاۃ سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اعیان کی تقسیم مہایاۃ یعنی منافع کی تقسیم سے قوی ہے، کیونکہ منافع کی تقسیم اعیان کی تقسیم کے تابع ہوتی ہے اور اصل قوی ہوتا ہے تبع سے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو شریکوں میں سے ایک نے تقسیم کا مطالبہ کیا اور دوسرے نے مہایاۃ کا مطالبہ کیا تو قاضی عین کو تقسیم کرے گا، کیونکہ مذکورہ صورت میں تقسیم عین اور مہایاۃ دونوں کا مطالبہ ہے اور تقسیم عین اصل ہونے کی وجہ سے قوی ہے اور قوی کو ترجیح دی جاتی ہے، اس لیے اس کو اسی کو ترجیح دی جائے گی۔ ❸

---

❶(ولو اقتسما دارا وأصاب كل واحد طائفة) أي ينتقص، ونصيب هذه المسألة غير مسألة أول الباب، إلا أنها أعيدت لبناء مسائل أخرى عليها. (البناية: كتاب القسمة، باب دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها، ج ۱۱ ص ۴۵۱)

❷الهداية: كتاب القسمة، باب دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق فيها، ج۴ص ۴۲۱

❸وَلِهَذَا: أَيْ وَلِكَوْنِ الْقِسْمَةِ أَقْوَى إِذَا طَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْقِسْمَةَ وَالْآخَرُ الْمُهَايَأَةَ يَقْسِمُ الْقَاضِي لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي التَّكْمِيلِ. (العناية: كتاب القسمة، باب دعوى

كتاب المزارعة

(۱۴) اَلْقِيَاسُ يُتْرَكُ بِالتَّعَامُلِ. ❶

ترجمہ: تعامل کی وجہ سے قیاس کو چھوڑ دیا جائے گا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب قیاس اور تعامل الناس کا کسی مسئلہ کے جواز اور عدم جواز میں ٹکراؤ ہو جائے تو تعامل الناس پر عمل کیا جائے گا اور قیاس کو ترک کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ عقد مزارعت بالثلث یا بالربع امام صاحب کے نزدیک باطل ہے جبکہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک جائز ہے، اور مفتیٰ بہ قول صاحبین کا ہے، کیونکہ لوگوں کو اس کی ضرورت پڑتی ہے اور تعامل الناس بھی ہے جبکہ قیاس کا تقاضا یہ ہے کہ یہ جائز نہ ہو، مگر جب تعامل الناس اور قیاس کا ٹکراؤ ہو جائے تو تعامل الناس کی وجہ سے قیاس کو ترک کیا جاتا ہے، لہذا مزارعت کے باب میں بھی تعامل کی وجہ سے قیاس کو ترک کیا جائے گا، جیسے استصناع میں ہوتا ہے کہ آرڈر دے کر کوئی سامان بنوایا

الغلط في القسمة والاستحقاق فيها، ج۹ ص۴۵٦)

وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْقِسْمَةَ وَالْآخَرُ الْمُهَايَأَةَ يَقْسِمُ الْقَاضِي لِأَنَّهُ أَبْلَغُ وَلَوْ وَقَعَ التَّهَايُؤُ فِيمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ، ثُمَّ طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ يَقْسِمُ وَيَبْطُلُ التَّهَايُؤُ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ أَمَّا إِذَا تَهَايَآ فِي سُكْنَى دَارٍ وَاحِدَةٍ عَلَى أَنْ يَسْكُنَ أَحَدُهُمَا بَعْضَهَا وَالْآخَرُ الْبَعْضَ، أَوْ أَحَدُهُمَا الْعُلُوَّ وَالْآخَرُ السُّفْلَ جَازَتْ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ جَائِزَةٌ فَكَذَا التَّهَايُؤُ وَهُوَ إِقْرَارٌ. (البحر الرائق: كتاب القسمة، باب دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق، ج۸ ص۱۷۹)

❶الهداية: كتاب المزارعة، ج۴ص۴۲۴

جاتا ہے، ظاہر ہے کہ اس میں معدوم کی بیع ہے جو قیاس کی رو سے جائز نہیں، مگر تعامل الناس کے سبب جائز ہے۔ ❶

(۱۵) اِشْتِرَاطُ مَا تَنْقَطِعُ الشِّرْكَةُ بِهِ يَبْطُلُ الْمُزَارَعَةُ. ❷

ترجمہ: شرکت ختم کرنے والی شرطوں سے مزارعت باطل ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عقدِ مزارعت ہر ایسی شرط سے باطل ہو جاتا ہے جس سے شرکت ختم ہو جاتی ہو، مثلاً متعین قفیز کی شرط لگانا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر عقد مزارعت میں دونوں نے یہ شرط لگائی کہ دونوں میں سے ایک کے لئے متعین قفیز مثلاً دس من ہوگا، اور باقی تقسیم دونوں میں شرکت پر ہوگی تو اس شرط سے عقدِ مزارعت باطل ہو جائے گا، کیونکہ متعین قفیز کی شرط لگانا یہ مفضی الی قطعیۃ الشرکت ہے، کیونکہ ممکن ہے کہ پیداوار صرف اتنی ہی ہو اور باقی حصہ میں نہ ہو، تو یہ جھگڑے اور ناچاقی کا سبب ہوگا، اور ہر ایسی شرط جو شرکت کو ختم کرنے کا باعث بنے تو اس سے عقد مزارعت باطل ہو جاتا ہے، لہذا متعین قفیز کی شرط لگانے سے بھی عقد مزارعت باطل ہو جائے گا۔ ❸

---

❶ (إلا أن الفتوى على قولهما) أى لكن الفتوى على قولهما أى أبو يوسف و محمد (لحاجة الناس إليها) أى إلى المزارعة (ولظهور تعامل الأمة بها) أى بالمزارعة من لدن زمن النبى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى يومنا هذا من غير نكير (و القياس يترك بالتعامل) أى بتعامل الناس (كما فى الاستصناع) أى كما ترك القياس فى الاستصناع لتعامل الناس به. (البناية: كتاب المزارعة، ج ۱۱ ص ۴۸۱)

❷ الهداية: كتاب المزارعة، ج ۴ ص ۴۲۶

❸ (فإن شرطا لأحدهما قفزانا مسماة فهى باطلة لأن به) أى بهذا الشرط (تنقطع الشركة، لأن الأرض عساها لا تخرج إلا بهذا القدر) أى القدر الذى

(١٦) اَلتَّأْخِيرُ أَهْوَنُ مِنَ الْإِبْطَالِ. ❶

ترجمہ: (حق کو) مؤخر کرنا باطل کرنے سے زیادہ آسان ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جہاں حق کو مؤخر کرنے سے حق کے بطلان سے بچا جا سکتا ہو تو وہاں تاخیر زیادہ بہتر اور آسان ہے، لہذا تاخیر کے پہلو کو اپنایا جائے گا نہ کہ ابطال کے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مزارعت میں لی گئی زمین میں کھیتی اگ آئی اور ابھی تک وہ کاٹی نہیں گئی ہے اور مالکِ زمین پر قرض بھی آ گیا تو زمین کو مالک کے قرضوں میں فروخت نہیں کیا جائے گا جب تک کھیتی کاٹ نہ دی جائے، کیونکہ کھیتی نہ کٹنے کی صورت میں قرض خواہوں کا حق مؤخر ہو جائے گا اور کھیتی کاٹنے کی صورت میں مزارع یعنی عامل کا حق باطل ہو جائے گا اور تاخیر ابطال سے اہون ہے اور یہ اصول ہے ''إِذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوْعِيَ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بِارْتِكَابِ أَخَفِّهِمَا ''یعنی جب دو ضرر جمع ہو جائیں تو اس وقت اخف اور اہون کو اختیار کیا جاتا ہے، یہاں کھیتی کا نہ کاٹنا اہون ہے کاٹنے سے، اس لیے اس کو ترجیح دی جائے گی۔ ❷

استتبناه أحدهما. (البناية: كتاب المزارعة، ج ١١ ص ٤٩٠)

❶ الهداية: كتاب المزارعة، ج٤ ص ٤٢٨

❷ وَمَا إِذَا فَسَخَ وَقَدْ نَبَتَ الزَّرْعُ وَلَمْ يُسْتَحْصَدْ بَعْدُ، وَحُكْمُهُ أَنْ لَا تُبَاعَ الْأَرْضُ بِالدَّيْنِ حَتَّى يُسْتَحْصَدَ الزَّرْعُ لِأَنَّ فِي الْبَيْعِ إِبْطَالَ حَقِّ الْمُزَارِعِ، وَفِي التَّأْخِيرِ إِنْ كَانَ إِضْرَارًا بِالْغُرَمَاءِ لَكِنَّ التَّأْخِيرَ أَهْوَنُ مِنَ الْإِبْطَالِ.

(العناية: كتاب المزارعة، ج٩ ص ٤٧٥)

وَلَوْ نَبَتَ الزَّرْعُ، وَلَمْ يُسْتَحْصَدْ لَمْ تُبَعْ الْأَرْضُ فِي الدَّيْنِ حَتَّى يُسْتَحْصَدَ الزَّرْعُ.

(مجمع الضمانات: كتاب المزارعة، ج٢ ص ٣١٧)

کتاب المساقاة

(۱۷) اَلْأَصْلُ فِي النُّصُوصِ أَنْ تَكُونَ مَعْلُولَةً. ❶

ترجمہ: نصوص میں اصل یہ ہے کہ وہ معلول ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی نصوص میں ان میں اصل یہ ہے کہ وہ معلول بالعلت ہوں تاکہ اس علت کی بنیاد پر غیر منصوص میں حکم لگایا جائے، لہذا احناف کے ہاں نصوص معلول بالعلت متعدیہ ہوتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلارہے ہیں کہ احناف کے نزدیک مساقاۃ کھجور کے درختوں میں انگور کی بیلوں میں اور دیگر اشجار اور سبزیوں میں جائز ہے، جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک صرف انگور کے بیلوں اور کھجور کے درختوں میں جائز ہے، امام شافعی رحمہ اللہ کی دلیل یہ ہے کہ وہ فرماتے ہیں نص صرف ان دو کے بارے میں وارد ہوئی ہے، احناف کی طرف سے امام شافعی رحمہ اللہ کی دلیل کا جواب مذکورہ اصول ہے کہ اگر ہم تسلیم بھی کرلیں کہ نص صرف ان دو کے بارے میں وارد ہے، لیکن نصوص میں اصل یہ ہے کہ وہ معلول بالعلت ہو، لہذا ان دو میں جواز کی جو علت ہے وہ دیگر سبزیوں میں پائی جاتی ہے اور وہ علت ضرورت وحاجت ہے، اور علت میں عموم تقاضا کرتا ہے حکم میں عموم کا، لہذا علت یعنی ضرورت وحاجت کی وجہ سے حکم میں عموم ہوگا اور دیگر چیزوں میں بھی مساقات جائز ہوگا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب المساقاة، ج۴ ص ۴۳۱

❷ (وَتَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ فِي النَّخِيلِ وَالشَّجَرِ) هَذَا بَيَانُ مَا تَجْرِي فِيهِ الْمُسَاقَاةُ وَمَا لَا تَجْرِي فِيهِ، وَخَصَّصَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَوَازَهَا بِمَا وَرَدَ فِيهِ الْأَثَرُ مِنْ حَدِيثِ خَيْبَرَ وَكَانَ فِي النَّخْلِ وَالْكَرْمِ (وَلَنَا أَنَّ الْجَوَازَ لِلْحَاجَةِ وَقَدْ عَمَّتْ) وَعُمُومُ الْعِلَّةِ

كتاب الذبائح

(۱۸) قَضَاءُ الْقَاضِي لَوْ كَانَ مُخَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ لا يَنفُذُ. ❶

ترجمہ: قاضی کا فیصلہ اگر اجماع کے مخالف ہوتو نافذ نہ ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی مسئلہ میں قاضی ایسا فیصلہ سنا دے جو اجماع کے خلاف ہوتو یہ فیصلہ نافذ نہ ہوگا، بلکہ اجماع کے مطابق عمل کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر قاضی نے قصداً متروک التسمیہ مذبوح کے فروخت کرنے کے جواز کا فیصلہ کیا تو یہ نافذ نہ ہوگا، کیونکہ قاضی کا مذکورہ فیصلہ اجماع کے خلاف ہے، کیونکہ مذکورہ مذبوح کی بیع کے عدم جواز پر اجماع ہے، اور قاضی کا ہر ایسا فیصلہ جو اجماع کے خلاف ہو وہ نافذ نہیں ہوتا، اجماع حجج قطعیہ میں سے ہے، اور

يَقْتَضِي عُمُومَ الْحُكْمِ وَلا نُسَلِّمُ أَنَّ أَثَرَ خَيْبَرَ خَصَّهُمَا لِأَنَّ أَهْلَهَا يَعْمَلُونَ فِي الْأَشْجَارِ وَالرِّطَابِ أَيْضًا، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكِنَّ الْأَصْلَ فِي النُّصُوصِ التَّعْلِيلُ لا سِيَّمَا عَلَى أَصْلِهِ، فَإِنَّ بَابَهُ عِنْدَهُ أَوْسَعُ لِأَنَّهُ يَرَى التَّعْلِيلَ بِالْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ وَبِكُلِّ وَصْفٍ قَامَ دَلِيلُ التَّمْيِيزِ عَلَى كَوْنِهِ جَامِعًا بَيْنَ الْأَوْصَافِ، وَأَمَّا نَحْنُ فَإِنَّا لا نُجَوِّزُهُ بِالْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ، وَيُشْتَرَطُ قِيَامُ الدَّلِيلِ هَذَا النَّصَّ بِعَيْنِهِ مَعْلُولٌ وَمَوْضِعُهُ أُصُولُ الْفِقْهِ. (العناية: كتاب المساقاة، ج۹ ص ۴۸۰، ۴۸۱)

(وتجوز المساقاة فى النخل والشجر والكرم والرطاب) بكسر الراء كقصاع جمع رطبة بالفتح كقصعة القضيب ما دام رطبا كما فى الصحاح، وهى المسماة فى بلادنا بالقصة، والمراد هنا جميع البقول كما فى الدر (وأصول الباذنجان)، لأن الجواز للحاجة وهى تعم الجميع.

(اللباب فى شرح الكتاب: كتاب المساقاة، ج۲ ص ۲۳۴)

❶ الهداية: كتاب الذبائح، ج۴ ص ۴۳۴

بالاتفاق اجماع کی مخالفت جائز نہیں ہے، اور یہ اُن مسائل میں سے ہے جن میں اجتہاد جائز نہیں ہے، لہذا قصداً متروک التسمیہ مذبوح کی بیع کا جواز کا فیصلہ بھی نافذ نہ ہوگا۔ ❶

(۱۹) لَا يُبَالَى بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُوْلِ الْمَقْصُوْدِ. ❷

ترجمہ: مقصود کے حصول کے وقت سبب کے مختلف ہونے کی کوئی پرواہ نہیں ہوتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب اصل مقصود حاصل ہو جائے، چاہے جس سبب سے بھی ہو، اسباب کے مختلف ہونے کی کوئی پرواہ نہیں ہوتی، کیونکہ سبب تو ایک غیر مقصودی چیز ہے، لہذا مقصود حاصل ہو جائے تو پھر اسباب کے بدلنے کی پرواہ نہیں ہوتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ناخن، دانت، سینگ جب یہ نکلے ہوئے ہوں اور اس قدر دھاری دار اور تیز ہوں کہ رگوں کو کاٹ کر دمِ مسفوح بہا دیں تو ان سے ذبح کرنا جائز ہے، جس طرح چھری اور دھار والے آلے سے جائز ہے، کیونکہ جانور کو ذبح کرنے سے مقصود ناپاک خون کو نکالنا ہے اور وہ ان اشیاء ثلاثہ میں ہے، بہر حال جب یہاں مذکورہ اشیاء سے مقصود حاصل ہو جاتا ہے، اگر چہ سبب کا اختلاف ہے، مقصود کے حصول کے وقت سبب کے اختلاف کی پرواہ نہیں ہوتی، لہذا مذکورہ صورت میں ذبح

❶ (قال أبو يوسف والمشايخ رحمهم الله إن متروك التسمية عامدا لا يسع فيه الاجتهاد ولو قضى القاضي بجواز بيعه) أي بيع متروك التسمية عامدا (لا ينفذ لكونه مخالفا للإجماع) والقاضي إذا قضى بما يخالف الكتاب والسنة والإجماع يرده كما إذا قضى بما يخالف الكتاب والسنة المشهورة، والإجماع من أقوى الحجج، فلا يجوز مخالفته بلا خلاف. (العناية: كتاب الذبائح، ج ١١ ص ٥٣٧)

قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَالْمَشَايِخُ عَلَى أَنَّ مَتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ عَامِدًا لَا يَسَعُ فِيهِ الِاجْتِهَادُ وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي بِجَوَازِ بَيْعِهِ لَا يَنْفُذُ. (مجمع الأنهر: كتاب الذبائح، ج ٢ ص ٥٠٨)

❷ الهداية: كتاب الذبائح، ج ٤ ص ٤٣٧

درست ہے، البتہ بہتر یہ ہے کہ چھری یا تیز دھار آلہ سے ذبح کیا جائے تا کہ جانور کو تکلیف کم سے کم ہو اور سنت پر عمل کا ثواب بھی مل جائے۔ ❶

(۲۰) مَا فِيهِ زِيَادَةُ إِيْلَامٍ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الذَّبْحِ مَكْرُوْهٌ. ❷

ترجمہ: ہر ایسا فعل جس میں ایسی زائد تکلیف ہو جس کی ذبح میں ضرورت نہ ہو مکروہ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جانور کو ذبح کرتے وقت ایسا فعل اپنانا جس کی ذبح میں ضرورت نہ ہو اور اس سے جانور کو تکلیف پہنچتی ہو تو یہ عمل مکروہ ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر جانور کو ذبح کرتے وقت چھری سے حرام مغز کاٹ دی یا جانور کا سر اس کے ٹھنڈا ہونے سے پہلے بالکل الگ کر دیا تو یہ عمل مکروہ ہے، البتہ جانور ذبح ہو جائے گا اور اس کا کھانا حلال ہوگا، کیونکہ چھری سے حرام مغز کاٹنا یا سر کاٹنا ایسا عمل ہے جس سے جانور کو تکلیف ہوتی ہے اور ذبح میں اس کی ضرورت بھی نہیں ہے، یہ حیوان کو بغیر فائدے کے اذیت پہنچانا ہے، اور ہر ایسا عمل مکروہ ہے، لہذا حرام مغز کاٹنا یا سر کاٹنا بھی مکروہ ہوگا۔ ❸

---

❶ قَالَ (وَيَجُوزُ الذَّبْحُ بِالظُّفُرِ وَالْقَرْنِ وَالسِّنِّ إلَخْ) الذَّبْحُ بِالظُّفُرِ وَالْقَرْنِ وَالسِّنِّ الْمَنْزُوعَةِ جَائِزٌ مَكْرُوهٌ، وَأَكْلُ الذَّبِيحِ بِهَا لَا بَأْسَ بِهِ...... وَقَوْلُهُ (وَلِأَنَّهُ آلَةٌ جَارِحَةٌ) جَوَابٌ عَنْ دَلِيلِهِ الْمَعْقُولِ. وَتَقْرِيرُهُ: إنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ إنْهَارَ الدَّمِ بِالظُّفُرِ وَالسِّنِّ الْمَنْزُوعَيْنِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، فَإِنَّهُ أَيْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا آلَةٌ جَارِحَةٌ يَحْصُلُ بِهَا الْمَقْصُودُ وَهُوَ إخْرَاجُ الدَّمِ فَصَارَ كَاللِّيطَةِ وَالْحَجَرِ وَالْحَدِيدِ وَالسِّكِّينِ الْكَلِيلِ. (العناية: كتاب الذبائح، ج۹ ص۴۹۴،۴۹۵)

❷ الهداية: كتاب الذبائح، ج۴ ص۴۳۸

❸ قوله: (ومن بلغ بالسكين النخاع أو قطع الرأس كره له ذلك وتؤكل ذبيحته) النخاع عرق أبيض في عظم الرقبة ويكره له أيضا أن يكسر العنق قبل

(٢١) ذَكَاةُ الْاِضْطِرَارِ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ ذَكَاةِ الْاِخْتِيَارِ. ❶

ترجمہ: ذبح اضطراری کی طرف اس وقت رجوع کیا جائے گا جب ذبح اختیاری سے عجز ثابت ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ذبح اضطراری اس وقت متحقق ہوگا جب ذبح اختیاری سے انسان عاجز ہو، لیکن جب تک ذبح اختیاری پر قدرت ہو ذبح اضطراری جائز نہ ہوگا، کیونکہ ذبح اضطراری نائب ہے ذبح اختیاری کا اور نائب کی طرف اس وقت رجوع کیا جاتا ہے جب اصل سے آدمی عاجز آجائے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مانوس جانور کو ذبح اختیاری

أن تموت وأن يخلع جلدها قبل أن تبرد.

(الجوهرة النيرة: كتاب الصيد والذبائح، ج٢ ص١٨٣)

أراد به قوله: ومن بلغ بالسكين النخاع (وقيل: معناه أن يمد رأسه حتى يظهر مذبحه، وقيل: أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب) قال البيهقي: قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ نهى عمر رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عن النخع، وأن تعجل الشاة أن تزهق، فالنخع أن تذبح الشاة ثم تكسر قفاها من موضع الذبح، أو تضرب لتعجل قطع حركتها، وكره هذا، ولم يحرم لأنها ذكية. (وكل ذلك مكروه) أشار به إلى التفاسير الثلاث (وهذا) حصول الكراهة (لأن في جميع ذلك وفي قطع الرأس زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة وهو منهي عنه) أي تعذيب الحيوان بلا فائدة منهي عنه على ما مر في الآثار المذكورة (والحاصل: أن ما فيه زيادة إيلام لا يحتاج إليه في الذكاة مكروه) أشار به إلى أصل جامع في إفادة معنى الكراهة، وهو كل ما فيه. (البناية: كتاب الذبائح، ج١١ ص٥٦٢)

❶ الهداية: كتاب الذبائح، ج٤ ص٤٣٨

کے ساتھ ذبح کیا جائے گا اور جو شکار وحشی ہے اس کو ذبح اضطراری یعنی کسی جگہ زخم لگا کر ذبح کیا جائے گا، کیونکہ جو جانور مانوس ہے اس کے ذبح اختیاری پر آدمی قادر ہوتا ہے اور جب ذبح اختیاری پر قادر ہو ذبح اضطراری جائز نہیں ہوتا، لہذا مانوس شکار میں بھی ذبح اضطراری جائز نہ ہوگا اور وحشی جانور کے ذبح اختیاری پر انسان عموماً قادر نہیں ہوتا، اس لیے اس کے کسی بھی حصہ پر زخم لگانے سے ذبح ہو جائے گا، اسی طرح اگر کوئی مانوس جانور بدک جائے اور قابو میں نہ آ سکے یا کنویں وغیرہ میں گر جائے اور اس کو ذبح اختیاری سے ذبح کرنا مشکل ہو گیا ہو تو اس کے جسم کے کسی بھی جگہ زخم لگانے سے ذبح ہو جائے گا۔ ❶

---

❶قَالَ (وَمَا اسْتَأْنَسَ مِنَ الصَّيْدِ) قَدْ مَرَّ أَنَّ الذَّبْحَ الِاضْطِرَارِيَّ بَدَلٌ عَنْ الِاخْتِيَارِيِّ فَلَا مَصِيرَ إلَى الْأَوَّلِ قَبْلَ الْعَجْزِ عَنْ الثَّانِي، وَهَذَا مَخْرَجُ مَا ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ.

(العناية: كتاب الذبائح، ج۹ ص۴۹۷)

قوله: (وما استأنس من الصيد فذكاته الذبح) لأنه مقدور على ذبحه كالشاة. قوله: (وما توحش من النعم فذكاته العقر والجرح)، والأصل في هذا أن الذكاة على ضربين اختيارية واضطرارية ومتى قدر على الاختيارية لا تحل له الذكاة الاضطرارية ومتى عجز عنها حلت له الاضطرارية فالاختيارية ما بين اللبة، واللحيين، والاضطرارية الطعن والجرح وإنهار الدم في الصيد وكل ما كان في علة الصيد من الأهلي كالإبل إذا ندت أو وقع منها شيء في بئر فلم يقدر على نحره فإنه يطعنه في أي موضع قدر عليه فيحل أكله وكذا إذا ترددت بقرة في بئر فلم يقدر على ذبحها فإن ذكاتها العقر، والجرح ما لم يصادف العروق على هذا أجمع العلماء لأن الذبح فيه متعذر وأما الشاة فإنها إذا ندت في الصحراء فذكاتها العقر لأنه لا يقدر عليها.

(الجوهرة النيرة: كتاب الصيد والذبائح، ج۲ ص۱۸۳)

كتاب الأضحية

(۲۲) اَلْأَصْلُ فِي الْقُرْبِ أَنْ لَا تَجِبَ عَلَى الْغَيْرِ بِسَبَبِ الْغَيْرِ. ❶

ترجمہ: قربت میں اصل یہ ہے کہ غیر پر غیر کے سبب سے واجب نہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عبادتِ محضہ میں اصل یہ ہے کہ وہ کسی اور کی وجہ سے دوسرے پر واجب نہ ہو، مثلاً زید پر حج فرض ہے تو زید کی وجہ سے عمرو پر فرض نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ باپ پر اولادِ صغیر یعنی نابالغ بچے کی وجہ سے قربانی کرنا واجب نہیں ہے، چاہے بچہ کے پاس مال ہو یا نہ ہو، کیونکہ قربانی عبادت محضہ ہے، اور عبادت محضہ میں اصل یہ ہے کہ وہ غیر کی وجہ سے غیر پر واجب نہ ہو، لہذا قربانی میں بھی اصل یہ ہے کہ وہ بچے کی وجہ سے باپ پر واجب نہ ہو، برخلاف صدقہ فطر کے کہ وہ والد پر لازم ہے، اس لیے کہ اس کا سبب راس ہے جو موجود ہے۔ ❷

(۲۳) اَلرَّأْيُ لَا يَهْتَدِيْ إِلَى الْمَقَادِيْرِ. ❸

ترجمہ: رائے مقادیر کی طرف رہنمائی حاصل نہیں کر سکتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی مقادیر شرع ہیں، مثلاً نصابِ زکوۃ، ایامِ قربانی وغیرہ، ان میں رائے اور قیاس نہیں چلتی بلکہ یہ سب سماع پر موقوف ہوتے ہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہے کہ احناف کے نزدیک قربانی یوم النحر

---

❶ الهداية: كتاب الأضحية، ج۴ ص ۴۴۴

❷ وفي ظاهر الرواية لا تجب إلا عن نفسه خاصة بخلاف صدقة الفطر لأن السبب هناک رأس يمونه ويلي عليه وهذه قربة محضة، والأصل في القرب أن لا تجب على الغير بسبب الغير. (الجوهرة النيرة: كتاب الأضحية، ج۲ ص۱۸۷)

❸ الهداية: كتاب الأضحية، ج۴ ص ۴۴۶

اور دو دن بعد میں، یعنی دس، گیارہ، بارہ ذی الحجہ میں جائز ہے، جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ یوم النحر کے تین دن بعد بھی قربانی جائز ہے یعنی تیرویں ذی الحجہ میں بھی۔ احناف کی دلیل ایام قربانی کے بارے میں یہ ہے کہ حضرت عبد اللہ بن عمرو، حضرت ابن عباس اور حضرت علی رضی اللہ عنہم فرماتے ہیں کہ ایام نحر تین دن ہیں اور ان میں افضل پہلا دن ہے، طرزِ استدلال اس طرح ہے کہ چونکہ ایامِ قربانی مقادیر شرع میں سے ہے اور مقادیر میں رائے نہیں چلتی، لہذا ایامِ قربانی کی تعیین میں بھی رائے نہیں چلے گی، جب ایامِ قربانی میں رائے کا کوئی عمل دخل نہیں ہے تو اس کی تعیین سماع پر موقوف ہوگی۔ ❶

(۲۴) اَلْعَیْبُ الْفَاحِشُ یَمْنَعُ عَنْ جَوَازِ التَّضْحِیَةِ وَالْیَسِیْرُ غَیْرُ مَانِعٍ. ❷

ترجمہ: عیبِ فاحش قربانی کے جواز سے مانع ہے اور عیبِ یسیر مانع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر قربانی کے جانور میں عیبِ فاحش یعنی بڑا عیب ہو تو قربانی جائز نہ ہوگی اور اگر عیبِ یسیر یعنی معمولی سا ہو تو قربانی جائز ہے، عیبِ فاحش مثلاً کسی عضو کا اکثر حصہ کٹ جانا اور عیب یسیر مثلاً کسی عضو کا اکثر حصہ باقی رہنا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اندھے، لنگڑے اور کانے جانور کی قربانی جائز نہیں ہے، اسی طرح اس جانور کی قربانی بھی جائز نہیں ہے جس کی دم کا

❶قَالَ (وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إلَخْ) كَلَامُهُ وَاضِحٌ.

(العناية: كتاب الأضحية، ج ۹ ص ۵۱۳)

وهى جائزة فى ثلاثة أيام) وهى (يوم النحر، ويومان بعده)، لما روى عن عمر وعلى وابن عباس رضى الله عنهم، قالوا: أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها، وقد قالوه سماعا لأن الرأى لا يهتدى إلى المقادير.

(اللباب في شرح الكتاب: كتاب الأضحية، ج ۳ ص ۲۳۴)

❷الهداية: كتاب الأضحية، ج ۴ ص ۴۴۹

اکثر حصہ یا کان کا اکثر حصہ کٹ چکا ہو، کیونکہ یہ عیوب فاحشہ ہیں اور عیب فاحش جوازِ قربانی سے مانع ہوتا ہے، لہٰذا مذکورہ عیوب بھی جواز قربانی سے مانع ہوں گے، اور ایسے جانور کی قربانی درست نہ ہوگی، البتہ معمولی عیب ہو تو قربانی درست ہے، اس لیے کہ عیبِ یسیر سے بہت کم جانور محفوظ ہوتے ہیں اور اس کا اثر گوشت میں بھی نہیں ہوتا۔ ❶

(۲۵) حَالَةُ الذَّبْحِ وَمُقَدَّمَاتُهُ مُلْحِقَةٌ بِالذَّبْحِ. ❷

ترجمہ: ذبح کی حالت اور اس کے مقدمات ذبح کے ساتھ ملحق ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جانور کو ذبح کرنے کی حالت اور اس کے مقدمات یعنی اسباب ذبح کے ساتھ ملحق ہوں گے، یعنی ذبح میں جو احکام مرتب ہوں گے وہی احکام اسبابِ ذبح کے بھی ہوں گے، مثلاً جانور کو مذبح تک لے جانے کے وقت ٹانگ وغیرہ کا ٹوٹ جانا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر قربانی کے جانور کو ذبح کرنے کے لئے لٹایا اور گراتے وقت اس کا پاؤں ٹوٹ گیا اور پھر ذبح کیا تو یہ استحساناً جائز

---

❶ قَالَ (وَلَا يُضَحَّى بِالْعَمْيَاءِ وَالْعَوْرَاءِ) هَذَا بَيَانُ مَا لَا يَجُوزُ التَّضْحِيَةُ بِهِ. وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْعَيْبَ الْفَاحِشَ مَانِعٌ وَالْيَسِيرَ غَيْرُ مَانِعٍ، لِأَنَّ الْحَيَوَانَ قَلَّمَا يَنْجُو عَنْ يَسِيرِ الْعَيْبِ، وَالْيَسِيرُ مَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي لَحْمِهَا. (العناية: كتاب الأضحية، ج۹ ص۵۱۴)

(قال: ولا يضحى بالعمياء) أي قال القدوري...... (والعوراء) وهي الذاهبة إحدى العينين (والعرجاء التي لا تمشي إلى المنسك) بفتح الميم وسكون دون كسر السين، وهو الموضع الذي يذبح فيه والقياس فيه فتح من نسک لله نسکا ومنسکا إذا ذبح لوجهه...... (ولا العجفاء) أي المهزولة. (البناية: كتاب الأضحية، ج۱۲ ص۳۳)

❷ الهداية: كتاب الأضحية، ج۴ ص۴۴۹

ہے، کیونکہ جانور کولٹانا اور مذبح وغیرہ تک پہنچانا اسبابِ ذبح میں سے ہے اور اسبابِ ذبح، ذبح کے ساتھ ملحق ہوتے ہیں، لہذا یہ لٹانا بھی ذبح کے ساتھ ملحق ہوگا اور جب ذبح کے وقت پاؤں وغیرہ ٹوٹ جائے تو قربانی جائز ہوتی ہے، لہذا ذبح کے لئے لٹانے کے وقت بھی اگر پاؤں ٹوٹ گیا تو قربانی جائز ہوگی۔ اسی طرح اگر کوئی جانور لٹانے کے بعد بدک کر بھاگ گیا اور اس میں کوئی عیب پیدا ہوگیا، لیکن فوراً اسے پکڑ کر ذبح کردیا گیا تو اس کی قربانی درست ہے، اس لیے کہ یہ صورت بھی مقدمات ذبح کی ہے، لہذا اسے بھی ذبح کے ساتھ لاحق کیا جائے گا۔ ❶

(۲٦) حُكْمُ الْبَدَلِ حُكْمُ الْمُبْدَلِ. ❷

ترجمہ: بدل کا حکم مبدل کا حکم ہوتا ہے۔

---

❶ وَقَوْلُهُ (فَانْكَسَرَتْ رِجْلُهَا)...... فَإِنَّهُ إِذَا أَصَابَهَا مَانِعٌ غَيْرُ الِانْكِسَارِ بِالِاضْطِرَابِ حَالَةَ الْإِضْجَاعِ لِلذَّبْحِ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا قُيِّدَ الْإِجْزَاءُ بِالِاسْتِحْسَانِ لِأَنَّ وَجْهَ الْقِيَاسِ بِخِلَافِهِ، لِأَنَّ تَأَدِّي الْوَاجِبِ بِالتَّضْحِيَةِ لَا بِالْإِضْجَاعِ وَهِيَ مَعِيبَةٌ عِنْدَهَا فَصَارَ كَمَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ قَبْلَهُ. وَقَوْلُهُ (لِأَنَّهُ حَصَلَ بِمُقَدِّمَاتِ الذَّبْحِ) دَلِيلُ مُحَمَّدٍ. وَدَلِيلُ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّ الْفَوْرَ لَمَّا انْقَطَعَ خَرَجَ الْفِعْلُ الَّذِي تَعَيَّنَتْ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا مِنْ أَسْبَابِ هَذَا الذَّبْحِ الَّذِي وُجِدَ بَعْدَ الْفَوْرِ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا حَصَلَ بِفِعْلٍ آخَرَ. (العناية: كتاب الأضحية، ج۹ ص۵۱٦)

(ولو أضجعها) أى ولو أضجع رجل شاته التى عينها للتضحية. (فاضطربت فانكسرت رجلها فذبحها أجزأه استحسانا عندنا، خلافا لزفر و الشافعي رحمهما اللّه)...... (لأن حالة الذبح ومقدماته ملحقة بالذبح) وهذا إشارة على وجه الاستحسان. (البناية: كتاب الأضحية، ج۱۲ ص۴۴)

❷ الهداية: كتاب الأضحية، ج۴ ص۴۵۰

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مبدل کا جو حکم ہوتا ہے وہی حکم بدل کا بھی ہوتا ہے، کیونکہ بدل نائب ہے اور مبدل اصل ہے اور اصل اور نائب حکم میں مخالف نہیں ہوتے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی شخص عین کو اپنے استعمال میں لائے، مثلاً کھال سے مصلّٰی، دستر خوان، ڈول یا تھیلا وغیرہ بنا کر اپنے استعمال میں لائے تو کوئی حرج نہیں، اگر چہ افضل یہ ہے کہ صدقہ کرے۔ جب گوشت سے نفع حاصل کرنا جائز ہے تو کھال جو گوشت سے کم درجے کی ہے، اس سے تو بدرجہ اولیٰ انتفاع درست ہے۔ اسی طرح اگر قربانی کی کھال بیچ کر کسی نے کوئی ایسی چیز خرید لی کہ جب تک وہ چیز باقی رہے گی انتفاع ہوتا رہے گا، مثلاً مصلّٰی، دستر خوان وغیرہ تو یہ بھی بطورِ استحسان درست ہے، اس لیے کہ بدل اور مبدل دونوں کا حکم ایک ہوتا ہے، جب عین مبدل یعنی کھال سے انتفاع درست ہے، تو اس کے بدل یعنی اس سے خریدی ہوئی چیز سے بھی انتفاع درست ہوگا۔ اور اگر کھال کے عوض ایسی چیز خریدی جس سے بقائے عین کے ساتھ انتفاع ناممکن ہو، مثلاً سرکہ وغیرہ استعمال سے یہ خود ہی ناپید ہو جاتے ہیں اور انہیں ہلاک کر کے ہی اِن سے انتفاع ہو سکتا ہے، تو اس صورت میں یہ بیع درست نہ ہوگی اور نہ ہی اِن چیزوں سے انتفاع درست ہوگا، جیسا کہ اگر دراہم کے عوض کھال فروخت کر دی تو یہ بیع جائز نہیں ہے۔ ❶

---

❶ولا بأس بأن يشترى به ما ينتفع بعينه فى البيت مع بقائه استحسانا) أى لا بأس بأن يشترى بجلد الأضحية الذى ينتفع بعينه مع بقاء عينه كالجرب والغربال...... (وذلک مثل ما ذكرنا) أى الذى ينتفع بعينه مع بقائه مثل النطع والجراب ونحوهما (لأن للبدل حكم المبدل) المبدل هو الجلد الذى يشترى به، لما كان البدل من الحكم فهو للمبدل كذلک. (البناية: كتاب الأضحية، ج ۱۲ ص ۵۴)

كتاب الكراهية

(۲۷) اَلتَّشَبُّهُ بِزِيِّ الْمُشْرِكِيْنَ حَرَامٌ. ❶

ترجمہ: مشرکین کی ہیئت کی مشابہت اختیار کرنا حرام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مسلمانوں کے لئے مشرکین کی روش اور طریقہ اقوال وافعال میں اختیار کرنا حرام ہے، کیونکہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشادِ گرامی ہے: ''وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ'' جو کسی قوم کے ساتھ مشابہت اختیار کرے گا وہ انہی میں سے ہوگا۔ ❷

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ سونے اور چاندی کے برتن میں کھانا، پینا، تیل لگانا، خوشبو لگانا جائز نہیں ہے، کیونکہ سونے کے برتن میں کھانا پینا وغیرہ یہ مشرکین کی عادت اور روش ہے، اور مشرکین کی روش اور عادت کی مشابہت اختیار کرنا حرام ہے، لہذا سونے کے برتن میں کھانا پینا وغیرہ بھی حرام ہے۔ ❸

---

❶ الهداية: كتاب الكراهية، ج۴ ص۴۵۳

❷ سنن أبي داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم الحديث: ۴۰۳۱

❸ (قال: ولا يجوز الأكل والشرب والادهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال)...... (لقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الذي يشرب في إناء الذهب والفضة: إنما يجرجر في بطنه نار جهنم. (البناية: كتاب الكراهية، ج۱۲ ص۶۷)

(ولا يجوز الأكل والشرب والأدهان والتطيب) وجميع أنواع الاستعمال (في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء) لعموم النص، وكذا الأكل بملعقة ذهب وفضة، والاكتحال بميلهما، وما أشبه ذلك من الاستعمال، كمكحلة ومرآة وقلم ودواة ونحوها، يعني إذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف الناس، وإلا فلا كراهة. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب الكراهية، ج۴ ص۱۵۹)

(۲۸) لَا مُعْتَبَرَ بِالتَّوَابِعِ. ❶

ترجمہ: احکام میں توابع کا کوئی اعتبار نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز تابع ہوتی ہے حکماً اس کا اعتبار نہیں ہوتا بلکہ اصل کا اعتبار ہوتا ہے یعنی حکم اصل پر لگتا ہے تابع پر حکم نہیں لگتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ان برتنوں میں کھانا پینا جائز ہے جن کے کنارے پر سونا لگا ہوا ہو، اسی طرح اس زین پر سوار ہونا جائز ہے جس کی صرف کناروں پر سونا ہے، کیونکہ جس برتن اور زین کے صرف کناروں پر سونا لگا ہوا ہو تو اس میں سونا تابع ہے اصل نہیں ہے، اور تابع کا اعتبار نہیں ہوتا بلکہ اصل کا اعتبار ہوتا ہے، لہذا مذکورہ برتن میں بھی سونے کا اعتبار نہ ہوگا بلکہ اصل برتن کا اعتبار ہوگا اور اصل برتن تو سونے کا بنا ہوا نہیں ہے، لہذا اس میں کھانا پینا جائز ہے امام صاحب کے نزدیک اور صاحبین کے نزدیک جائز نہیں ہے، البتہ کھاتے اور پیتے وقت اُس جگہ سے بچے، یعنی برتن میں اُس جگہ منہ نہ لگائے اور زین کو اُس جگہ سے نہ پکڑے، یہ جو کناروں پر معمولی سونا چاندی لگا ہے یا تابع ہے اور تابع کا اعتبار نہیں ہوتا ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الكراهية، ج ۴ ص ۴۵۴

❷ قوله (ويجوز الشرب في الإناء المفضض عند أبي حنيفة والركوب على السرج المفضض والجلوس على السرير المفضض) هذا إذا كان يتقي موضع الفضة أي يتقي موضع الفم وقيل موضع الفم وموضع اليد أيضا في الأخذ وفي السرير والسرج موضع الجلوس. وقال أبو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروى مع أبي حنيفة ويروى مع أبي يوسف وعلى هذا الخلاف الإناء المضبب بالذهب والفضة والكرسي المضبب بهما وكذا إذا فعل ذلك في السقف والمسجد وحلقة المرآة وجعله على المصحف واللجام وكذا الكتابة بالذهب

(۲۹) قَوْلُ الْكَافِرِ مَقْبُوْلٌ فِي الْمُعَامَلَاتِ. ❶

ترجمہ: کافر کا قول معاملات میں مقبول ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ معاملات یعنی خرید وفروخت کے بارے میں کافر کا قول معتبر اور مقبول ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے مجوسی یا اپنے کسی مجوسی خادم کو بازار سودا لانے کے لیے بھیجا اور وہ گوشت خرید کر لایا اور مالک کے پوچھنے پر اس مجوسی نے جواب دیا کہ یہ گوشت میں نے یہودی، نصرانی سے یا کسی مسلمان سے خریدا ہے، تو ان تمام صورتوں میں اس کا قول معتبر ہوگا، کیونکہ یہ مجوسی ایک معاملہ کی خبر دے رہا ہے اور معاملات میں کافر کی خبر کا اعتبار کیا جاتا ہے، اس لیے کہ خبر ایک صاحب عقل کی ہے، نیز بعض مذاہب میں بھی جھوٹ ایک سنگین جرم سمجھا جاتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی کافر کا قول معتبر ہوگا۔

فصل فی الاستبراء

(۳۰) اَلْحُكْمُ يُضَافُ إِلَى تَمَامِ الْعِلَّةِ. ❷

والفضة على الثوب على هذا الخلاف والخلاف على ما تخلص أما التمويه لا بأس به إجماعا. (الجوهرة النيرة: كتاب الكراهية، ج۲ ص ۲۸۲)

وَهِيَ حَدِيدَةٌ عَرِيضَةٌ، وَالْمِشْحَذُ: الْمِسَنُّ، وَالثُّفْرُ: مَا يُجْعَلُ تَحْتَ ذَنَبِ الدَّابَّةِ، وَلِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ ذَلِكَ تَابِعٌ وَلَا مُعْتَبَرَ بِالتَّوَابِعِ). (العناية: كتاب الكراهية، ج۱۰ ص ۱۰، ۱۱)

❶ الهداية: كتاب الكراهية، ج۴ ص ۴۵۴

❷ الهداية: كتاب الكراهية، ج۴ ص ۴۶۸

ترجمہ: حکم علتِ تامہ کی طرف منسوب ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ علت جب تام اور مکمل ہو جائے تو اس وقت حکم اس کی طرف منسوب ہوتا ہے، علت کے تمام ہونے سے پہلے حکم منسوب نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ استبراء اس باندی میں بھی واجب ہے جو باندی مشترک تھی یعنی مشتری اس کے ایک حصہ میں شریک تھا، پھر ماقی باندی بھی مشتری نے خرید لی، تو اب مشتری پر اس باندی میں استبراءِ رحم واجب ہوگا، کیونکہ استبراء کا سبب ملکِ رقبہ ہے، اب ماقی کے خریدنے کی وجہ سے وہ سبب اور علت تام ہوگی اور علت جب تام ہوتی ہے تو حکم اس کی طرف منسوب ہوتا ہے، اس لیے مذکورہ صورت میں بھی جب ملک رقبہ ماقی کے خریدنے سے تام ہوئی تو اس کی طرف حکم منسوب ہوگا، لہذا صورت مذکورہ میں استبراء واجب ہوگا۔ (۱)

(۱۳۱) سَبَبُ الْحَرَامِ حَرَامٌ۔ (۲)

ترجمہ: حرام کا سبب حرام ہوتا ہے۔

---

(۱) (ویجب فی جاریة للمشتری فیها شقص) أی یجب الاستبراء فی جاریة للمشتری فیها نصیب (فاشتری الباقی) صورته جاریة مشترکة بین اثنین أو أکثر فاشتری أحد الشریکین أو الشرکاء بقیة الجاریة یجب علیه الاستبراء (لأن السبب قد تم الآن) لأن حدوث الملک الحل مسبب ملک الرقبة وإذا یملک جمیع الرقبة لأن تملک بعض الرقبة سبب له بعض العلة (والحکم یضاف إلی تمام العلة) فإذا ملک جمیع الجاریة تمت العلة وترتب علیها الحکم وهو وجوب الاستبراء. (البنایة: کتاب الکراهیة، فصل في الاستبراء وغیره، ج۱۲ ص۱۷۷)

(۲) الهدایة: کتاب الکراهیة، فصل في الاستبراء وغیره، ج۴ ص۴۶۹

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی مباح کام حرام کا سبب بنے تو مباح کام بھی حرام ہوتا ہے اور یہ اصول مستفاد ہے اس آیت سے ﴿یَآ اَیُّهَا الَّذِیْنَ آمَنُوْا لَا تَقُوْلُوْا رَاعِنَا﴾ (البقرة: ۱۰۴)

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ کفارہ کی ادائیگی سے پہلے مظاہر پر اپنی بیوی کو چھونا، بوسہ لینا اور شہوت کے ساتھ اس کی شرمگاہ کی طرف دیکھنا حرام ہے، کیونکہ یہ افعال باعث اور سبب بنتے ہیں وطی کا، اور مظاہر پر وطی کرنا کفارے سے پہلے حرام ہے، اور حرام کا سبب بھی حرام ہوتا ہے، لہذا مظاہر پر دواعی وطی بھی حرام ہوں گے، یہ بالکل ایسا جیسے کہ اعتکاف کی حالت میں مرد اپنی بیوی سے دواعی وطی نہیں کرسکتا۔ ❶

---

❶قَالَ (وَلَا يَقْرَبُ الْمُظَاهِرُ وَلَا يَلْمِسُ إلَخْ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مِنْ مَسَائِلِ الِاسْتِبْرَاءِ، لَكِنَّهَا مَذْكُورَةٌ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ اسْتِطْرَادًا فَإِنَّ الْكَلَامَ لَمَّا انْسَاقَ فِي الِاسْتِبْرَاءِ إلَى حُرْمَةِ الدَّوَاعِي وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حُرْمَةُ الدَّوَاعِي ذَكَرَهَا.
(العناية: كتاب الكراهية، فصل في الاستبراء وغيره، ج۱۰ ص۴۷، ۴۸)

(ولا يلمس ولا يقبل ولا ينظر إلى فرجها بشهوة حتى يكفر لأنه لما حرم الوطء إلى أن يكفر) لقوله سبحانه وتعالى (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا) (المجادلة: ۳) وقد أوجب كفارة قبل المسيس: وهو الوطء، فإذا وطئها قبل الكفارة يلزم ترك المأمور به قطعا، فكان حراما، فلما حرم الوطء إلى أن يكفر، (حرم الدواعي للإفضاء إليه) أي إلى الوطء (لأن الأصل أن سبب الحرام حرام) لا محالة؛ لأنه لو كان السبب حلالا كان السبب أيضا حلالا؛ لأن المقصود من شرعية السبب هو المسبب (كما في الاعتكاف) لما حرم الوطء ودواعيه. (البناية: كتاب الكراهية، فصل في الاستبراء وغيره، ج۱۲ ص۱۸۴)

فصل فی البیوع

(۳۲) اَلْـمُـفْسِـدُ إِذَا كَـانَ طَـارِيًـا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ وَإِنْ كَانَ مُقَارِنًا فَلَا يَثْبُتُ حَتَّى يَشْهَدَ بِذَلِكَ عَدْلَانِ. ❶

ترجمہ: اگر مفسد طاری ہو تو ایک عادل شخص کی خبر سے ثابت ہوگا اور اگر مفسد مقارن ہو تو ثابت نہیں ہوگا جب تک دو عادل آدمی اس کی گواہی نہ دیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مفسد یعنی عقد کو فاسد کرنے والا اگر طاری ہو یعنی اصل عقد میں نہ ہو بلکہ عقد کی صحت کے بعد طاری ہوا ہو تو یہ ایک عادل آدمی کی گواہی سے ثابت ہو جاتا ہے، اور اگر مفسد مقارن ہو یعنی اصل عقد سے پہلے عارض ہو تو اس کے ثبوت کے لئے دو عادل آدمیوں کی گواہی ضروری ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی عورت کو ایک عادل آدمی نے خبر دی کہ آپ کا شوہر جو غائب تھا وہ مر چکا ہے یا اس نے آپ کو تین طلاقیں دی ہیں تو اس عورت کے لئے عدت گزارنے میں کوئی حرج نہیں ہے، اسی طرح ایک معتبر مخبر نے اگر ایسی عورت کو جس کا شوہر غائب ہو شوہر کا طلاق نامہ دکھا دیا اور غور وفکر کے بعد عورت کا ظن غالب بھی یہ نکلا کہ طلاق نامہ درست ہے اور یہ اسی کے شوہر کا ہے تو اس عورت کے لیے بھی عدت گزار کر کسی دوسرے آدمی سے شادی کرنے کا اختیار ہوگا، کیونکہ یہاں موت کی خبر یا طلاق یہ عقد نکاح کے لئے مفسد ہیں، لیکن مفسد طاری (عارضی) ہیں اور مفسد طاری ایک عادل کی خبر سے ثابت ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شوہر کی موت اور طلاق دینا ایک عادل کی خبر سے ثابت ہوگا، اور اگر مخبر نے کسی عورت سے یہ خبر دی کہ تمہارا نکاح فلاں سے درست نہیں تھا، یا بوقت نکاح تمہارا شوہر مرتد تھا، یا وہ تمہارا رضاعی بھائی تھا

❶ الهداية: كتاب الكراهية، فصل في البيوع، ج ۴ ص ۴۷۳

تو ان تمام صورتوں میں اس مخبر کی بات معتبر نہ ہوگی، یہاں تک کہ وہ دو عادل مرد یا ایک مرد اور دو عورت اس کی تصدیق نہ کرلیں، کیونکہ ان صورتوں میں مفسد مقارن یعنی اصل عقد سے پہلے عارض مفسد کو ثابت کیا گیا ہے، اس لیے اس کے ثبوت کے لیے شرعی شہادت کی ضرورت ہوگی۔ ❶

---

❶ وَقَوْلُهُ (وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً أَخْبَرَهَا ثِقَةٌ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَاطِعَ إِذَا كَانَ طَارِئًا وَلَا مُنَازِعَ لِلْمُخْبَرِ بِهِ يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَاحِدِ. فَإِنْ كَانَ ثِقَةً لَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَا بُدَّ مِنْ انْضِمَامِ أَكْبَرِ رَأْيِ الْمُخْبِرِ لَهُ، وَإِذَا ظَهَرَ ذَلِكَ سَهُلَ تَطْبِيقُ الْفُرُوعِ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ (لِأَنَّ الْقَاطِعَ طَارِئٌ فِيهِ) وَالْإِقْدَامُ الْأَوَّلُ لَا يَدُلُّ عَلَى انْعِدَامِهِ فَلَمْ يَثْبُتْ الْمُنَازِعُ اُعْتُرِضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ إِنْ قُبِلَ خَبَرُ الْوَاحِدِ فِي إِفْسَادِ النِّكَاحِ بَعْدَ الصِّحَّةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَوَجْهٌ آخَرُ فِيهِ يُوجِبُ عَدَمَ الْقَبُولِ، وَهُوَ أَنَّ الْمِلْكَ لِلزَّوْجِ فِيهَا ثَابِتٌ وَالْمِلْكُ الثَّابِتُ لِلْغَيْرِ فِيهَا لَا يَبْطُلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ ثَابِتًا بِدَلِيلٍ مُوجِبٍ وَمِلْكُهُ فِيهَا لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ أَقْوَى مِنْهُ وَالْبَاقِي وَاضِحٌ. (العناية: كتاب الكراهية، فصل في البيع، ج١٠ ص٥٧)

(قال: ولو أن امرأة أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات عنها، أو طلقها ثلاثا، أو كان غير ثقة وأتاها بكتاب من زوجها بالطلاق ولاتدرى أنه كتابه أم لا، إلا أن أكبر رأيها أنه حق يعنى بعد التحرى) يعنى بعد أن تحرت علمت أنه كتابه حق (فلا بأس بأن تعتد ثم تتزوج، لأن القاطع طارئ) لأن القاطع للزوجية طارئ أى عارض، وهو الموت أو الطلاق والزوجية السابقة لا تنازعه لأنها لا تدل على البقاء وهو معنى قوله (ولا منازع) يعنى ولا منازع موجود هنا...... وقيد بقوله طارئ لأن القاطع إذا كان مقارنا فلا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين......

كتاب إحياء الموات

(۳۳) اَلْعَامُ الْمُتَّفَقُ عَلَى قُبُوْلِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ أَوْلىٰ عِنْدَهُ مِنَ الْخَاصِ الْمُخْتَلَفِ فِيْ قُبُوْلِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ. ❶

ترجمہ: وہ عام جس کے قبول کرنے اور اس پر عمل کرنے پر اتفاق ہو امام صاحب کے نزدیک راجح ہے اس خاص سے جس کی قبولیت میں اور اس پر عمل کرنے میں اختلاف ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک وہ عام جو مقبول ہو اور اس پر عمل متفق علیہ ہو بہتر ہے اس خاص سے کہ جس کے قبول کرنے میں اور عمل کرنے میں اختلاف ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ امام صاحب کے نزدیک بئرِ ناضح (وہ کنویں جس سے اونٹوں کو سیراب کیا جاتا ہو) کا حریم چالیس گز ہوگا جبکہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک ساٹھ گز ہوگا۔

امام صاحب کی دلیل آپ صلی اللہ علیہ وسلم کا یہ فرمان ہے: ''مَنْ حَفَرَ بِئْرًا فَلَهُ أَرْبَعُوْنَ ذِرَاعًا عَطَنًا لِمَاشِيَتِهِ'' ❷

حدیث کا مطلب یہ ہے کہ جو شخص کنواں کھودے تو اس کے چوپاؤں کو سیراب کرنے

ولو أتاها رجل فأخبر أن أصل نكاحها فاسد، وإن زوجها كان أخاها من الرضاعة، أو مرتدا، لم يسعها أن تتزوج بزوج آخر، وإن غلب على ظنها لأنه في موضع المنازعة إذ الزوج يدعى صحة العقد، فلا يكون مقبولا.

(البناية: كتاب الكراهية، فصل في البيع، ج ۱۲ ص ۲۰۵)

❶ الهداية: كتاب إحياء الموات، ج ۴ ص ۴۸۵

❷ سنن ابن ماجه: كتاب الرهن، باب حريم البئر، رقم: ۲۴۸۶

کے لیے چالیس ذراع حریم ہوگا۔

امام صاحب فرماتے ہیں کہ ہم نے جس روایت سے استدلال کیا ہے وہ عام ہے، اور اس میں لفظِ ''مـــن'' عموم کے لیے ہے، اوراس کی قبولیت پر اوراس پر عمل کرنے پر اتفاق ہے، برخلاف صاحبین کی روایت کے کہ وہ خاص اور مختلف فیہ ہے اور وہ عام جس کی قبولیت اوراس پر عمل کرنے پر اتفاق ہو وہ راجح ہوتا ہے، لہذا چالیس ذراع والی روایت کو ترجیح حاصل ہوگی۔ ❶

---

❶وَقَوْلُهُ (وَلَهُ مَا رَوَيْنَا) يُرِيدُ بِهِ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ حَفَرَ بِئْرًا فَلَهُ مِمَّا حَوْلَهَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ يَعْنِي بَيْنَ الْعَطَنِ وَالنَّاضِحِ...... وَقَوْلُهُ (وَالْعَامُّ الْمُتَّفَقُ عَلَى قَبُولِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ) يُرِيدُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَنْ حَفَرَ بِئْرًا، لِأَنَّ كَلِمَةَ ''مَنْ'' تُفِيدُ الْعُمُومَ (أَوْلَى عِنْدَهُ) أَيْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (مِنْ الْخَاصِّ الْمُخْتَلَفِ فِي قَبُولِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ) يُرِيدُ بِهِ حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ: حَرِيمُ الْعَيْنِ خَمْسُمِائَةِ ذِرَاعٍ، وَحَرِيمُ الْبِئْرِ الْعَطَنُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا، وَحَرِيمُ بِئْرِ النَّاضِحِ سِتُّونَ ذِرَاعًا. (العناية: كتاب إحياء الموات، ج۱۲ ص۷۴، ۷۵)

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمَنْ حَفَرَ بِئْرًا فِي مَوَاتٍ فَلَهُ حَرِيمُهَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (مَنْ حَفَرَ بِئْرًا فَلَهُ مَا حَوْلَهَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا) فَيُقَدَّرُ بِأَرْبَعِينَ كَيْ لَا تَتَعَطَّلَ عَلَيْهِ الْمَصَالِحُ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْبِئْرُ لِلْعَطَنِ أَوْ لِلنَّاضِحِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ،وَعِنْدَهُمَا إنْ كَانَتْ لِلْعَطَنِ فَأَرْبَعُونَ ذِرَاعًا. وَإِنْ كَانَتْ لِلنَّاضِحِ فَحَرِيمُهَا سِتُّونَ ذِرَاعًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَرِيمُ الْعَيْنِ خَمْسُمِائَةِ ذِرَاعٍ وَحَرِيمُ بِئْرِ الْعَطَنِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا وَحَرِيمُ بِئْرِ النَّاضِحِ سِتُّونَ ذِرَاعًا وَلِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْحَرِيمِ بِاعْتِبَارِ الْحَاجَةِ وَحَاجَةُ بِئْرِ النَّاضِحِ أَكْثَرُ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إلَى مَوْضِعٍ يَسِيرُ فِيهِ النَّاضِحُ، وَهُوَ الْبَعِيرُ، وَقَدْ يَطُولُ

(۳۴) قَهْرُ الْمَاءِ يَدْفَعُ قَهْرَ غَيْرِهِ. ❶

ترجمہ: پانی کا غلبہ غیر کے غلبہ کو روکتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس جگہ پر پانی کا غلبہ ہو تو اس جگہ پر کوئی اور غلبہ حاصل نہیں کرسکتا، یعنی کوئی اس کا مالک نہیں بن سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نہر دجلہ یا فرات یا کوئی دوسرا دریا اگر اپنے آس پاس کی جگہیں چھوڑ دیں یعنی پانی کم ہو جائے، اب اگر ان جگہوں کی طرف پانی کا دوبارہ آنا ممکن ہو تو ان کو آباد کرنا جائز نہیں ہے، کیونکہ جب تک پانی دوبارہ آنے کا امکان ہے تو وہ موات نہیں بلکہ وہ بھی نہر کے حکم میں ہے، جس کا احیاء جائز نہیں لوگوں کی حاجت وضرورت کی وجہ سے، اور اگر پانی دوبارہ لوٹنے کا امکان نہ ہو اور وہ جگہ کسی آبادی کا حریم بھی نہ ہو تو اس کا احیاء درست ہے، کیونکہ اب وہ موات ہے جس کا کوئی مالک نہیں، اس لیے کہ پانی کا غلبہ سب کے غلبہ کو دور کر دیتا ہے اور اس وقت وہ حاکم وقت کے قبضہ میں ہے، لہذا اس کا احیاء جائز ہوگا مگر حاکم وقت کی اجازت کے ساتھ۔ ❷

الرِّشَاءُ، وَفِي بِئْرِ الْعَطَنِ يَسْتَقِي بِيَدِهِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفَاوُتِ بَيْنَهُمَا، وَلَهُ مَا رَوَيْنَا مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، وَمِنْ أَصْلِهِ أَنَّ الْعَامَّ الْمُتَّفَقَ عَلَى قَبُولِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ يُرَجَّحُ عَلَى الْخَاصِّ الْمُخْتَلَفِ فِي قَبُولِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ. (تبيين الحقائق: كتاب إحياء الموات، ج٦ ص٣٦)

❶ الهداية: كتاب إحياء الموات، ج٤ ص٤٨٧

❷ (قال: وما ترك الفرات أو الدجلة) أى قال القدورى رَحِمَهُ اللّٰهُ...... (وعدل عنه الماء) أى ما ترك الفرات أو دجلة، ومعنى عدل عنه: انكشف عنه وأخذ موضعا غيره. (ويجوز عوده إليه) أى والحال أنه يجوز عوده إليه، أى إلى ما ترك عنه، ومعنى يجوز: يمكن، (لم يجز إحياؤه لحاجة العامة إلى كونه نهرا، وإن كان لا يجوز) أى لا يمكن (أن يعود إليه فهو كالموات إذا لم يكن حريما

کتاب الصید

فصل فی الجوارح

(۳۵) اَلْفِعْلُ يَرْفَعُ بِمَا هُوَ فَوْقَهُ أَوْ مِثْلَهُ. ❶

ترجمہ: فعل رفع ہوتا ہے اپنے سے مافوق یا اپنے مثل کے ساتھ۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک فعل دوسرے فعل سے اس وقت ختم ہوتا ہے جب دوسرا فعل پہلے فعل سے بڑھ کر ہو یا کم از کم اس کے مثل ہو، جیسے ناسخ کے لئے منسوخ سے اعلی یا اس کا مساوی ہونا ضروری ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمان نے شکار پر اپنا کتا

لعامر، لأنه ليس في ملك أحد، لأن قهر الماء يدفع قهر غيره) لأن شرط الإحياء أن تكون الأرض في قهر آدمي (وهو اليوم في يد الإمام) أي متروك الفرات و دجلة اليوم في يد الإمام فيقف إحياؤه على إذن الإمام.

(البناية: كتاب إحياء الموات، ج۱۲ ص۳۰۵، ۳۰۶)

(وما ترك الفرات أو الدجلة وعدل) ماؤه (عنه) أي عن المتروك (و) لكن (يجوز عوده) أي الماء (إليه) أي إلى ذلك المكان الذي تركه (لم يجز إحياؤه) ولو بإذن الإمام، لحاجة العامة إلى مونه نهراً (وإن كان لا يجوز) أي غير محتمل (أن يعود إليه فهو كالموات) أي لأنه ليس في ملك أحد، وهذا (إذا لم يكن حريماً) فإن كان حريماً لعامر كان تبعاً له، لأنه من مرافقه، وإذا لم يكن حريماً لعامر فإنه (يملكه من أحياه) إن كان (بإذن الإمام عند الإمام) وإلا فلا، خلافا لهما كما تقدم. (اللباب في شرح الكتاب: ج۲ ص۲۲۲)

❶ الهداية: كتاب الصيد، فصل في الجوارح، ج۴ ص۵۱۰

چھوڑا اور مجوسی نے اس کتے کو ابھارا اور تیز کیا اور وہ کتا مجوسی کے تیز کرنے سے تیز ہو گیا اور کتے نے شکار کو قتل کیا تو اس کا کھانا جائز ہے، کیونکہ یہاں ارسال جو مسلمان نے کیا ہے وہ زجر سے ختم نہیں ہوا، کیونکہ فعل اپنے سے اعلی یا اپنے مساوی فعل سے ختم ہوتا ہے اور زجر ارسال سے کم درجہ ہے، لہذا زجر سے ارسال ختم نہ ہوگا۔ ❶

فصل فی الرمی

(۳٦) سَبَبُ الْحُرْمَةِ وَالْحِلِّ إِذَا اجْتَمَعَا وَأُمْكَنَ التَّحَرُّزُ عَمَّا هُوَ سَبَبُ الْحُرْمَةِ تُرَجَّحُ جِهَةُ الْحُرْمَةِ اِحْتِيَاطًا وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ جَرَى وُجُوْدُهُ مَجْرَى عَدَمِهِ. ❷

---

❶(وَإِذَا أَرْسَلَهُ مَجُوسِيٌّ فَزَجَرَهُ مُسْلِمٌ فَانْزَجَرَ لَمْ يُؤْكَلْ كَذٰلِكَ وَلِهٰذَا) أَىْ وَلِأَنَّ الزَّجْرَ دُونَ الْإِرْسَالِ (لَمْ يَثْبُتْ بِهِ) أَىْ بِالزَّجْرِ (شُبْهَةُ الْحُرْمَةِ) يَعْنِى فِى الصُّورَةِ الْأُولٰى مَعَ أَنَّ الْحُرْمَةَ أسرع ثبوتا لغلبة الحرمة على الحل دائما فأولى أن لا يثبت به الحل: يعنى بزجر المسلم. (العناية: كتاب الصيد، ج۱۰ ص۱۲۴، ۱۲۵)

(قال رَحِمَهُ اللّٰهُ: وإذا أرسل المسلم كلبه فزجره مجوسى فانزجر بزجره فلا بأس بصيده) أى قال فى الجامع الصغير: يقال: زجر الكلب فانزجر، أى هيجه فهاج (والمراد بالزجر الإغراء بالصياح عليه، وبالانزجار إظهار زيادة الطلب) أى طلبا للكلب للصيد، هذا تفسير لأصل الفعل ومطاوعة، ولا شك أن الانزجار مطوع الزجر كالانكسار. (ووجهه) أى وجه جواب المسألة المذكورة وهو كونه لا بأس به (أن الفعل يرفع بما هو فوقه) أى بالأقوى نسخ الحكم المفسر (أو مثله) أو بالمساوى لنسخ المفسر المفسر. (البناية: كتاب الصيد، فصل في الجرح، ج۱۲ ص۴۳۲)

❷الهداية: كتاب الصيد، فصل فى الرمى، ج۴ ص۵۱۳

ترجمہ: جب حلت وحرمت دونوں کے سبب جمع ہو جائیں اور سببِ حرمت سے بچنا ممکن ہوتو احتیاطاً جانبِ حرمت کو ترجیح دی جائے گی، لیکن اگر ایسا سبب ہو جس سے بچنا ممکن نہ ہوتو اس کا وجود عدم کے درجہ میں ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی مسئلہ میں حلت اور حرمت دونوں کے اسباب موجود ہوں اور سببِ حرمت سے خود کو بچانا ممکن بھی ہوتو احتیاطاً حرمت کی جانب کو ترجیح دی جائے گی اور اگر حرمت کے سبب سے بچنا ممکن نہ ہوتو اس سببِ حرمت کا اعتبار نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شکاری نے شکار پر تیر چلایا اور تیر لگنے کے بعد شکار پانی میں گر گیا یا کسی چھت اور پہاڑ پر جا گرا، پھر وہاں سے لڑھکتا ہوا زمین پر گرا تو مرا ہوا تھا تو اس کا کھانا جائز نہ ہوگا، اس کے برعکس اگر شکاری نے شکار کو مارا اور وہ زمین پر گرا اور مر گیا تو اس کا کھانا حلال ہے، کیونکہ پہلی صورت میں حلت اور حرمت دونوں کے اسباب جمع ہیں کہ تیر سے مرنا حلت کا سبب اور پانی میں گر کر مرنا یا پہاڑ سے لڑھک کر مرنا حرمت کا سبب ہے اور یہ ایسا سبب ہے جس سے بچنا ممکن ہے، اس لیے یہاں حرمت کے سبب کو ترجیح دیتے ہوئے حرام کا حکم لاگو کیا گیا، جب کہ دوسری صورت میں براہِ راست زمین پر گر کر مرنا اگرچہ حرمت کا سبب ہے، مگر اس سے بچنا متعذر ہے، اس لیے یہ سبب معتبر شمار نہ کیا گیا اور اس کی حلت کا حکم دیا گیا۔ ❶

---

❶قال (وإذا رمى صيدا فوقع في الماء إلخ) كلامه واضح، وهو في المعنى مقيد بأن لا يكون الجرح مهلكا في الحال على ما سيأتي. قوله (وكذا السقوط من عال) وهو في بعض النسخ من علو، وهو لغة في الأول مضموما ومفتوحا ومكسورا. وقوله (وإن وقع على الأرض ابتداء أكل) يعني إذا لم يكن على الأرض ما يقتله كحد الرمح والقصبة المنصوبة على ما .

(العناية: كتاب الصيد، فصل في الرمي، ج ١٠ ص ١٢٩)

(٣٧) اَلْمَوْتُ إِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى الْجَرْحِ بِيَقِيْنٍ كَانَ الصَّيْدُ حَلَالًا وَإِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى الثِّقْلِ بِيَقِيْنٍ كَانَ حَرَامًا وَإِنْ وَقَعَ الشَّكُّ مَاتَ بِالْجَرْحِ أَوِ الثِّقْلِ كَانَ حَرَامًا اِحْتِيَاطًا. ❶

ترجمہ: جب یقینی طور پر موت زخم کی طرف منسوب ہوگی تو شکار حلال ہوگا اور جب یقینی طور پر ثقل کی طرف منسوب ہو تو شکار حرام ہوگا، اور اگر موت کے بارے میں شک ہو جائے اور یہ معلوم نہ ہو سکے کہ شکار زخم سے مرا ہے یا بوجھ سے تو بھی احتیاطاً شکار حرام ہوگا۔

(قال: وإذا رمى صيدا فوقع في الماء أو وقع على سطح أو جبل ثم تردى منه إلى الأرض لم يؤكل)...... (لأنه المتردية وهي حرام بالنص)وهو قوله سبحانه وتعالى: (والْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ)...... (المائدة:٣) (ولأنه احتمل الموت بغير الرمي، إذ الماء مهلك) لأنه اجتمع فيه سبب الحرمة والإباحة، فيغلب جانب الحرمة احتياطا (وكذا السقوط من عال) أي وكذا لا يؤكل إذا سقط من مكان...... (وإن وقع على الأرض ابتداء أكل) يعني رمى صيدا على رأس الجبل، أو على شجر أو في الهواء فوقع على الأرض ومات: حل...(لأنه لا يمكن الاحتراز عنه) أي عن سقوطه ووقوعه على الأرض (وفي اعتباره سد باب الاصطياد، بخلاف ما تقدم) وهو ما إذا وقع على جبل ونحوه ثم تردى إلى الأرض (لأنه يمكن التحرز عنه) أي عن وقوعه على سطح أو جبل أو نحوهما (فصار الأصل) في هذا الباب (أن سبب الحرمة والحل إذا اجتمعا وأمكن التحرز عما هو سبب الحرمة ترجح جهة الحرمة احتياطا، وإن كان ما لا يمكن التحرز عنه جرى وجوده) أي وجود سبب الحرمة (مجرى عدمه؛ لأن التكليف بحسب الوسع) والطاقة وتكليف ما لا يسعه لا يحسن من حكيم.

(البناية: كتاب الصيد، فصل في الرمي، ج١٢ ص٤٤٥، ٤٤٦)

❶الهداية: كتاب الصيد، فصل في الرمي، ج٤ ص٥١٤

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی جانور کو غلیل یا بندوق یا اسی طرح کی کسی چیز سے مارا گیا ہو تو یہ دیکھا جائے گا کہ جانور کس سے مرا، اگر جانور کی موت یقینی طور پر زخم سے ہوئی ہو تو وہ حلال ہے اور اگر شکار کی موت یقینی طور پر ثقل اور بوجھ سے ہوئی ہو تو وہ حرام ہے، اور اگر شکار کے موت کے متعلق شک ہو کہ وہ زخم سے مرا یا بوجھ سے تو وہ بھی حرام ہے، کیونکہ فقہ کا ضابطہ ہے ''إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ غَلَبَ الْحَرَامُ'' کہ جب حلال وحرام کسی مسئلہ میں جمع ہو جائیں تو احتیاطاً حرام کو ترجیح دی جاتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر غلیل، بندوق کے چھرے اور اس کی گولی سے شکار مر جائے تو اس کا کھانا حرام ہے، اسی طرح اگر کسی نے پتھر پھینک کر شکار مارا یا کسی پتھر سے شکار کو زخمی کیا تو دونوں صورتوں میں شکار حلال نہیں ہوگا، یہ اس صورت میں ہے جب پتھر بھاری ہو، اور اگر پتھر ہلکا ہو اور اس میں دھار ہو تو شکار حلال ہوگا، اور اگر کسی آدمی نے مروہ نامی دھاری دار اور سخت پتھر پھینک کر شکار کو مارا لیکن اس پتھر سے شکار کے بدن میں کہیں زخم نہیں لگا اور شکار مر گیا تو وہ حلال نہیں ہوگا، اسی طرح اگر کسی نے پتھر پھینکا اور اس سے شکار کی رگیں کٹ گئیں تو بھی شکار حلال نہ ہوگا اور شکار کو لاٹھی یا لکڑی ماری حتی کہ شکار مر گیا ہو تو وہ حلال نہیں ہوگا، مگر جب اس میں دھار ہو اور وہ شکار کے بدن کو کاٹ دے تو اسے کھانے میں کوئی مضائقہ نہیں، ان تمام مسائل کی وجہ یہ ہے کہ بعض صورتوں مثلاً غلیل، بندوق کے چھرے اور گولی سے ہونے والے شکار کو موت یقینی طور پر ثقل سے آئی ہے زخم سے نہیں، جب کہ حلت کے لیے زخم ضروری ہے، اس لیے اس کا کھانا حلال نہیں اور بھاری پتھر مار کر شکار کیا جانے والا جانور مار دیا گیا ہو تو بھی اس کا کھانا حرام ہے اگر چہ وہ پتھر دھاری دار ہو، کیونکہ یہاں یہ معلوم نہیں کہ شکار دھار کی وجہ سے مرا یا ثقل سے، اسی طرح اگر شکار لاٹھی یا لکڑی سے مار دیا گیا اور لکڑی یا لاٹھی میں دھار نہ ہو تو بھی اس کا کھانا حرام ہے، کیونکہ یہاں

یقینی طور پر شکار کو موت ثقل سے آئی ہے، اور اگر لاٹھی یا لکڑی میں دھار ہو اور وہ شکار کے بدن کو کاٹ دے تو اس کا کھانا حلال ہے، کیونکہ موت یقینی طور پر زخم لگنے سے آئی ہے۔ ❶

(۳۸) اَلْـمُبَـانُ مِـنَ الْـحَـيِّ حَـقِيْقَةً وَحُكْمًا لَا يَحِلُّ وَالْمَبَانُ مِنَ الْحَيِّ صُوْرَةً لَا حُكْمًا يَحِلُّ. ❷

ترجمہ: وہ شکار جو حقیقتاً اور حکماً حی (زندہ) ہو اس سے جدا کردہ عضو حلال نہیں ہے اور

---

❶ (قال: ولا يؤكل ما أصابته البندقة فمات بها) أى قال القدورى...... (لأنها تدق وتكسر ولا تجرح، فصار كالمعراض إذا لم يخزق)...... (وكذلك إن رماه بحجر، وكذلك إن جرحه) أى إن جرحه الحجر، وهذا من مسائل الأصل، ذكره تفريعا، لأن الحجر يمزق ولا يقطع إذا لم يكن له حد فيكون كالمعراض إذا أصاب بعرضه. (قالوا) أى المشايخ (تأويله) أى تأويل ما ذكره محمد فى الأصل (إذا كان ثقيلا وبه حدة، لاحتمال أنه قتله بثقله) أى الحجر لا يحل له (وإن كان الحجر خفيفا وبه حدة يحل لتعيين الموت بالجرح، ولو كان الحجر خفيفا وجعله طويلا كالسهم وبه حدة، فإنه يحل؛ لأنه يقتله بجرحه)...... (ولو رماه بمروة حديدة) أى ولو رمى الصيد بمروة وهو حجر رقيق أبيض كالسكين يذبح به (ولم تبضع بضعا) أى ولم يقطع قطعا من البضع وهو القطع (لا يحل لأنه تله دقا) فصار كالوقيذ، (وكذا إذا رماه بها) أى وكذا لا يحل إذا رمى الصيد بمروة (فأبان رأسه أو قطع أوداجه؛ لأن العروق تنقطع بثقل الحجر كما تنقطع بالقطع فوقع الشك، أو لعله مات قبل قطع الأوداج) وقد مر أن جانب الحرمة يغلب على جانب الإباحة عند الشك احتياطا. (ولو رماه بعصا) أى ولو رمى صيدا بعصا أو بعود) وهو غصن شجرة (حتى قتله: لا يحل، لأنه يقتله ثقلا لا جرحا) والجرح شرط.

(البناية: كتاب الصيد، فصل في الرمي، ج۱۲ ص ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱)

❷ الهداية: كتاب الصيد، فصل في الرمي، ج۴ ص ۵۱۵

وہ شکار جو صورتاً حی ہو اور حکماً حی نہ ہو تو وہ حلال ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وہ شکار جو حقیقتاً اور حکماً زندہ ہو اگر اس کے تن سے کوئی عضو کاٹ لیا گیا تو وہ حرام ہے اور وہ شکار جو حقیقتاً زندہ ہو، مگر حکماً زندہ نہ ہو تو اس کے تن کا کاٹا ہوا حصہ حلال ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے شکار کو تیر مارا اور اس سے شکار کا کوئی عضو کاٹ دیا گیا تو شکار بالاتفاق حلال ہے، کیونکہ اس میں شکار کی شرط یعنی زخمی کرنا پایا گیا ہے، البتہ شکار سے کٹا ہوا عضو احناف کے نزدیک حلال نہیں، کیونکہ وہ عضو حقیقتاً اور حکماً زندہ ہے، حقیقتاً تو اس طرح کہ شکار میں زندگی باقی ہے اس لیے وہ حقیقتاً زندہ ہے اور حکماً اس طرح کہ اس عضو کے کاٹنے کے بعد بھی اس شکار کی سلامتی متوقع ہے، اس لیے حکماً بھی اس میں حیات باقی ہے اور جس میں حقیقتاً وحکماً حیات باقی ہو تو اس کا کھانا حلال نہیں ہوتا، لہٰذا تن سے جدا ہونے والا عضو حلال نہ ہوگا۔ ❶

---

❶ (وإن رمى صيدا إلخ) إذا قطع بالرمي عضوا من الصيد أكل الصيد لما بينا أن الرمي مع الجرح مبيح وقد وجد، ولا يؤكل العضو إن أمكن حياته بعد الإبانة وإن لم يمكن أكلا. وقال الشافعي، وهو مذهب ابن أبي ليلى إن مات الصيد منه أكل لأنه مبان بذكاة الاضطرار.

وكل ما كان كذلك حل المبان (والمبان منه كما إذا أبين الرأس بذكاة الاختيار) وذلك لأن قطع أى عضو كان فى ذكاة الاضطرار كقطع الرأس فى ذكاة الاختيار، والرأس يؤكل فى ذكاة الاختيار فكذا العضو المبان فى ذكاة الاضطرار ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ما أبين من الحى فهو ميت ووجه الاستدلال أنه ذكر الحى مطلقا، والمطلق ينصرف إلى الفرد الكامل، والكامل هو الحى حقيقة وحكما، والعضو المبان بهذه الصفة: يعنى أبين من الحى

كتاب الرهن

(۳۹) اَلْأَمَانَاتُ تَضْمَنُ بِالتَّعَدِّيْ. ❶

ترجمہ: تعدی کرنے کی وجہ سے امانتیں بھی مضمون ہوتی ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی نے امانت کی چیزوں میں تعدی کی ہو اور امانت کا نقصان کیا ہو تو تعدی کرنے والا شخص ضامن ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شے مرہون میں مرتہن کی طرف سے تعدی اور زیادتی پائی گئی ہو تو مرتہن پر غصب کردہ چیز کی طرح پورے رہن کی پوری قیمت واجب ہوگی، کیونکہ مقدارِ رہن پر جو زیادتی ہے وہ اگر چہ امانت ہے اور امانت کا ضمان نہیں ہوتا، مگر مذکورہ مسئلہ میں چونکہ مرتہن کی طرف سے تعدی پائی گئی اور تعدی کی صورت میں امانات بھی مضمون ہوتی ہیں، اس لیے تعدی کی وجہ سے مرتہن پر پورے رہن کا ضمان واجب ہوگا۔ ❷

حقيقة وحكما، أما حقيقة فلقيام الحياة به، وأما حكما فلأنه يتوهم حياته بعد إبانة هذا العضو، ولهذا: أي ولكونه حيا حكما اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء وفيه حياة بهذه الصفة لم يؤكل لجواز أن يكون موته بوقوعه في الماء.

(العناية: كتاب الصيد، فصل في الرمي، ج١٠ ص ١٣١)

قوله: (وإذا رمى صيدا فقطع عضوا منه أكل الصيد ولا يؤكل العضو) لقوله عليه السلام ما أبين من الحي فهو ميت، والعضو بهذه الصفة لأن المبان منه حي حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا حكما لأنه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة.

(الجوهرة النيرة: كتاب الصيد، ج٢ ص ١٧٩)

❶ الهداية: كتاب الرهن، ج٤ ص ٥٢٣

❷ قوله: (وإذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته)

(۴۰) مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِمَصْلَحَةِ الرَّهْنِ وَتَبْقِيَتِهِ فَهُوَ عَلَى الرَّاهِنِ وَكُلُّ مَا كَانَ لِحِفْظِهِ أَوْ لِرَدِّهِ إِلَى يَدِ الْمُرْتَهِنِ أَوْ لِرَدِّ جُزْءٍ مِنْهُ فَهُوَ عَلَى الْمُرْتَهِنِ۔ ❶

ترجمہ: رہن کی اصلاح اور اس کی بقاء کے لیے جس چیز کی ضرورت ہو اس کی اجرت راہن پر ہوگی اور ہر وہ کام جو مرہون کی حفاظت کے لیے ہو یا اسے مرتہن کے پاس واپس کرنے کے لیے ہو یا مرہون کے کسی جزء کو واپس کرنے کے لیے ہو تو وہ مرتہن کے ذمہ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو کام رہن کی اصلاح اور اس کی بقاء سے متعلق ہو اس کا خرچہ راہن کے ذمہ ہوگا، جبکہ ہر ایسا کام جو مرہون کی حفاظت کے لیے یا اسے مرتہن کے پاس دوبارہ لوٹانے کے لیے ہو، یا مرہون کے کسی جزء کو واپس کرنے کے لیے ہو تو اس کا خرچہ مرتہن پر لاگو ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ جس گھر میں شے مرہون کی حفاظت کی جائے اس کی اجرت مرتہن پر لازم ہے، اسی طرح جو شخص رہن کی حفاظت کرے اس کی اجرت بھی مرتہن پر ہوگی، کیونکہ ان دونوں کا تعلق مرہون کی حفاظت سے ہے اور حفاظت مرتہن کا کام ہے، لہذا ان دونوں کا خرچہ بھی مرتہن کے ذمہ لازم ہوگا، اس کے برعکس مرہون کے چرواہے کی اجرت اور اس کا نفقہ راہن کے ذمہ ہے، کیونکہ ان کا تعلق

لأنه بالتعدى خرج من أن يكون ممسكا له بالإذن وصار كأنه أخذه بغير إذنه فيصير غاصبا ولأن الزيادة على مقدار الدين أمانة، والأمانات تضمن بالتعدى.

(الجوهرة النيرة: كتاب الرهن، ج۰ا ص۲۳۸)

(وإذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته؛ لأن الزيادة على مقدار الدين أمانة، والأمانات تضمن بالتعدى.

(البناية: كتاب الرهن، ج۱۲ ص۴۸۹)

❶ الهداية: كتاب الرهن، ج۴ ص۵۲۳، ۵۲۴

رہن کی اصلاح اور بقاء سے ہیں اور جن کا تعلق رہن کی بقاء واصلاح سے ہو وہ راہن پر لازم ہوتا ہے، لہٰذا مذکورہ دونوں کام کے اخراجات بھی راہن کے ذمہ ہوں گے۔ ❶

❶قوله: (وأجرة البيت الذى يحفظ فيه الرهن على المرتهن) وكذلك أجرة الحافظ، لأن الرهن فى ضمانه...... فإن فى الكرخى: الحفظ واجب على المرتهن ما كان مضمونا عليه وما لم يكن، لأن له حبس ذلك كله. قوله: (وأجرة الراعى على الراهن)، لأن الرعى يحتاج إليه لزيادة الحيوان ونمائه فصار كنفقته، وأما أجرة المأوى، والمريض وأجرة الحارس فعلى المرتهن. (الجوهرة النيرة: كتاب الرهن، ج ١ ص ٢٣٥) (قال) أى القدورى (وأجرة البيت الذى يحفظ فيه الرهن على المرتهن، وكذلك أجرة الحافظ) أى حافظ الرهن على المرتهن ما كان مضمونا منه، وما لم يكن (وأجرة الراعى) كذلك على المرتهن، وكذلك المساوى للبقر والغنم لا على الراهن (ونفقة الرهن على الراهن والأصل) فى هذا الباب (أن ما يحتاج إليه لمصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن، سواء كان فى الرهن فضل أو لم يكن؛ لأن العين) أى عين الرهن (باق على ملكه) أى على ملك الراهن. (وكذلك منافعه مملوكة له فيكون إصلاحه وتبقيته عليه لما أنه مؤنة ملكه كما فى الوديعة) أنه على المودع (وذلك مثل النفقة فى مأكله ومشربه) وليس هذا كالعبد الموصى بخدمته، فإن نفقته على الموصى له لا على الوارث، لأن الموصى به له أحق بمنافعه (وأجرة الراعى فى معناه) أى معنى الإنفاق، والمأكل والمشرب (لأنه علف الحيوان) أى لأن الأجر على الحيوان لأنه سببه...... (ومن هذا الجنس) أى من جنس ما يحتاج إليه لمصلحة الرهن وبتبقيته (كسوة الرقيق وأجرة ظئر ولد الرهن وسقى البستان) أى حفره من كريت كريا...... (والقيام بمصالحه وكل ما كان لحفظه) أى لحفظ الرهن (أو لرده إلى يد المرتهن) مثل جعل الآبق (أو لرد جزء منه) كمداومة الجراح (فهو على

باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز

(۴۱) اَلْمَرْهُوْنُ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بِمَا لَيْسَ بِمَرْهُوْنٍ لَمْ يَجُزْ. ❶

ترجمہ: اگر مرہون ایسی چیز سے متصل ہو جو مرہون نہ ہو تو یہ جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مرہون غیر مرہون سے اس طرح مختلط اور متصل ہو کہ اختلاط کے بغیر تنہا مرہون پر قبضہ کرنا ممکن نہ ہو تو اس صورت میں رہن جائز نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ پھلوں کو بغیر درخت کے رہن میں دینا، اسی طرح درختوں کو پھلوں کے بغیر رہن رکھوانا، یا زمین میں کھیتی کے بغیر زمین کو رہن میں دینا، اسی طرح درختوں کے بغیر زمین کو رہن میں دینا جائز نہیں ہے، کیونکہ یہاں شے مرہون غیر مرہون سے اس طرح مختلط اور متصل ہے کہ بغیر اتصال کے تنہا مرہون پر قبضہ کرنا ممکن نہیں، لہذا ان کا رہن رکھنا جائز نہ ہوگا۔ ❷

المرتهن مثل أجرة الحافظ، لأن الإمساك حق له والحفظ واجب عليه، فيكون بدله عليه. (البناية: كتاب الرهن، ج۱۲ ص۴۸۹)

❶ الهداية: كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، ج۴ ص۵۲۶

❷ قال (ولا رهن ثمرة على رؤوس النخيل دون النخيل) هذا معطوف على قوله ولا يجوز رهن المشاع وعلته علته، فإن الأصل الجامع أن اتصال المرهون بغير المرهون يمنع جواز الرهن لانتفاء القبض في المرهون وحده لاختلاطه بغيره. (العناية: كتاب الرهن، باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز، ج۱۰ ص۱۵۵)

(ولا رهن ثمرة على رؤوس النخل دون النخل ولا زرع في الأرض دون الأرض ولا رهن الأرض والنخل دونهما) لأن المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقة فكان

باب التصرف فی الرهن والجناية عليه وجنايته على غيره

(۴۲) اَلنُّقْصَانُ مِنْ حَيْثُ السِّعْرِ لَا يُوْجِبُ سُقُوْطَ الدَّيْنِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِزُفَرَ. ❶

ترجمہ: بھاؤ کے اعتبار سے جونقصان ہوتا ہے ہمارے یہاں وہ سقوطِ دین کا موجب نہیں ہوتا برخلاف امام زفر کے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ احناف کے نزدیک مرہون کی ہلاکت کے علاوہ صرف قیمت میں کمی آجانے سے دین ساقط نہیں ہوتا، لہذا اگر مرہون صحیح سالم موجود ہو اور ادائیگی دین کا وقت بھی آجائے تو مرتہن اپنا دین واپس لے کر راہن کو اس کا مرہون واپس کردے خواہ اس کی قیمت میں کمی آئی ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایک شخص نے ایک ہزار (۱۰۰۰) دین کے عوض اپنا غلام رہن رکھوایا، جس کی قیمت یوم رہن میں ہزار (۱۰۰۰) روپے کے برابر تھی، اس کے بعد اس کی قیمت میں کمی آ کر (۱۰۰) روپے تک پہنچ گئی، پھر کسی آدمی نے اس غلام کو قتل کردیا اور قتل کے سبب اس پر غلام کی قیمت یعنی سو (۱۰۰) روپے کا تاوان واجب ہوا تو یہ تاوان مرتہن کے پاس رہے گا، جب دین کی ادائیگی کا وقت آئے گا تو مرتہن یہی سو (۱۰۰) روپے لے کر مطمئن ہوجائے اور راہن سے مابقی نوسو (۹۰۰) روپے کے مطالبہ کا حق نہیں

فی معنى الشائع فصار الأصل أن الموهوب إذا كان متصلا بما ليس بمرهون لم يجز، لأنه لا يمكن قبض المرهون وحده. (الجوهرة النيرة: كتاب الرهن، ج ١ ص ٢٢٩)

❶ الهداية: كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنايته على غيره، ج ۴ ص ۵۴۷

ہوگا، کیونکہ جب غلام مرتہن کے قبضہ میں ہلاک ہوا تو خواہ اس نے ہلاک کیا ہو یا دوسرے نے اسے ہلاک کیا اس کا دین ساقط ہو جائے گا، اس لیے اب اسے راہن سے دین کے نام پر لینے کا حق نہیں ہے، جبکہ دین کے ساقط نہ ہونے کا حکم اس وقت ہے جب مرہون کی ہلاکت کے بغیر اس کی قیمت میں کمی آئی ہو اور اگر مرہون ہی ہلاک ہو جائے تو دین ساقط ہو جاتا ہے، یہاں بھی غلام کی ہلاکت واقع ہوئی ہے، اس لیے دین ساقط ہو جائے گا۔ ❶

كتاب الجنايات

(۴۳) كُلُّ دِيَةٍ وَجَبَتْ بِالْقَتْلِ ابْتِدَاءً لَا بِمَعْنًى يَحْدُثُ مِنْ بَعْدُ فَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ. ❷

ترجمہ: ہر وہ دیت جو ابتداءً قتل کی وجہ سے واجب ہو، اس علت کی وجہ سے نہ ہو، جو قتل کے بعد پیدا ہو تو وہ عاقلہ پر ہوگی۔

❶ قال (ومن رهن عبدا يساوى ألفا بألف)...... نقصان القيمة بتراجع السعر بعد ما قبض الرهن ليس بمعتبر فلا يوجب سقوط الدين، ولهذا لو نقص به وهو باق على حاله فالراهن يطالب بجميع الدين عند رد المرتهن الرهن إلى الراهن. (العناية: كتاب الرهن، باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنايته على غيره، ج۱۰ ص۱۹۰، ۱۹۱)

وَمَنْ رَهَنَ عَبْدًا يُسَاوِى أَلْفًا بِأَلْفٍ إِلَى أَجَلٍ فَنَقَصَ مِنَ السِّعْرِ فَرَجَعَتْ قِيمَتُهُ إِلَى مِائَةٍ ثُمَّ قَتَلَهُ رَجُلٌ خَطَأً، وَغَرِمَ قِيمَتَهُ مِائَةً ثُمَّ حَلَّ الْأَجَلُ فَإِنَّ الْمُرْتَهِنَ يَقْبِضُ الْمِائَةَ قَضَاءً عَنْ حَقِّهِ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِشَيْءٍ. (مجمع الضمانات: كتاب الرهن، ج۱ ص۲۱۱۴)

❷ الهداية: كتاب الجنايات، ج۴ ص۵۵۶

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وہ دیت جو شروع ہی سے نفس قتل کی وجہ سے واجب ہو تو وہ قاتل کے عاقلہ پر ہو گی اور اگر دیت ابتداءً قتل کی وجہ سے واجب نہ ہو یعنی قتل کی وجہ سے تو قصاص واجب تھا البتہ بعد میں کسی علت کی وجہ سے واجب ہوا ہو، جیسے قتل عمد میں مال پر صلح کر لیا تو یہ دیت قاتل کے مال سے دی جائے گی نہ کہ عاقلہ کے مال سے، خلاصہ یہ کہ قتل عمد میں اگر قصاص ساقط ہو جائے کسی وجہ سے تو دیت قاتل کے مال سے ادا کی جائے گی، کیونکہ قتل عمد میں نفس قتل سے ابتداءً دیت واجب نہیں ہوتی بلکہ ابتداءً قصاص واجب ہوتا ہے، اور قتل کی باقی چار قسموں میں دیت عاقلہ پر ہو گی کیونکہ قتل عمد کے علاوہ باقی میں نفس قتل سے ابتداءً دیت ہی واجب ہوتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ قتلِ شبہ عمد میں دیت مغلظہ عاقلہ پر واجب ہو گی، کیونکہ شبہ عمد میں قتل کی وجہ سے ابتداءً ہی دیت واجب ہوتی ہے اور ہر وہ دیت جو ابتداءً نفس قتل سے واجب ہو وہ عاقلہ پر ہوتی ہے، لہذا قتلِ شبہ عمد میں بھی دیت عاقلہ پر ہو گی۔ ❶

---

❶وقوله (وموجب ذلك) أي موجب شبه العمد على القولين: يعني قول أبي حنيفة وقولهما (الإثم لأنه قتل وهو قاصد في الضرب) على ما مر من تفسيره (والكفارة لشبهه بالخطأ، والدية مغلظة على العاقلة. والأصل أن كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا بمعنى يحدث من بعد فهي على العاقلة) احترز بقوله لا بمعنى يحدث من بعد عما تصالحوا فيه على الدية وعن قتل الوالد ولده عمدا وعن إقرار القاتل بالقتل خطأ وقد كان قتله عمدا فإن في هذه الصورة تجب الدية على القاتل في ماله. (العناية: كتاب الجنايات، ج١٠ ص٢١٢)

(قال وموجب ذلك) أي موجب شبه العمد (على القولين) أي على قول أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وقولهما: (الإثم لأنه قتل وهو قاصد في الضرب)......

(۴۴) جَمِيعُ الْبَدَنِ كَالْمَحَلِّ الْوَاحِدِ. ❶

ترجمہ: پورا بدنِ انسان ایک محل کی طرح ہے (حکماً)۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان کا پورا بدن ایک محل کی طرح ہے یعنی جو حکم پورے بدن کا ہے وہی حکم بدن کے کسی ایک جزء کا بھی ہوگا، کیونکہ محل ایک ہے اور ایک محل میں کل اور جزء کا حکم ایک ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے دوسرے آدمی کے بدن کے کسی ایک حصے کی طرف تیر قصداً مارا اور نشانہ غلط ہو کر کسی دوسری جگہ لگ گیا، مثلاً گردن کا نشانہ لگایا، مگر وہ آنکھ کو لگا اور وہ آدمی مر گیا تو مارنے والے سے قصاص لیا جائے گا، کیونکہ مذکورہ صورت میں بدن کے کسی ایک حصے میں قتل عمد پایا گیا، اور اگر پورے بدن میں قتل عمد پایا جائے تو قصاص واجب ہوتا ہے، لہذا بدن کے ایک حصے میں بھی قتل عمد پائے جانے کی وجہ سے قصاص واجب ہوگا، کیونکہ پورا بدن بمنزلہ محل واحد کے ہے اور محل واحد میں کل اور جزء کا حکم ایک ہوتا ہے، لہذا بدن انسان میں بھی پورے بدن اور جزء بدن کا

(والكفارة)...... أى وموجبه أيضا وجوب الكفارة (لشبهه بالخطأ) أى بالنظر إلى الآلة. وبه قالت الأئمة الثلاثة...... (والدية) بالرفع أيضا. أى وموجب ذلك أيضا وجوب الدية حال كونها (مغلظة) أى دية مغلظة...... (على العاقلة والأصل) أى في هذا الباب (أن كل دية وجبت بالقتل ابتداء) يعني كل دية يوجبها القتل من الابتداء (لا بمعنى يحدث من بعد) احترز به بما يضالحوا فيه على الدية، وعن قتل الوالد ولده عمدا وعن إقرار القاتل بالقتل خطأ، وقد كان قتله عمدا. فإن في هذه الصور تجب الدية على القاتل في ماله.

(البناية: كتاب الجنايات، ج۱۳ ص۷۲)

❶ الهداية: كتاب الجنايات، ج۴ ص۵۵۶

حکم ایک ہوگا، اور پورے بدن کا حکم یہ ہے کہ قتل عمد کی صورت میں قصاص واجب ہوتا ہے، لہذا اجزء بدن میں بھی قتل عمد کی صورت میں قصاص واجب ہوگا۔ ❶

باب ما یوجب القصاص و ما لا یجب

(۴۵) اَلْقِصَاصُ یَعْتَمِدُ الْمُسَاوَاۃَ فِی الْعِصْمَۃِ. ❷

ترجمہ: قصاص عصمت میں مساوات چاہتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قصاص کا دار و مدار مساوات فی العصمۃ پر ہے، یعنی ہر اس آدمی کا قتل موجب قصاص ہوگا جو محفوظ الدم ہو، اگر چہ باقی چیزوں میں برابری نہ ہو، مثلاً قد کے چھوٹے بڑے ہونے میں، رنگ و نسل میں، زبان میں، بینا اور نابینا ہونے میں یا تندرست اور بیمار ہونے میں برابری نہ ہو، لیکن جو آدمی بھی محفوظ الدم ہو اس کے بدلے میں قصاص واجب ہوگا، اور آدمی محفوظ الدم دو چیزوں سے ہوتا ہے، اسلام سے یعنی مسلمان ہو، یا دار السلام میں ہو اور ہمیشہ کے لئے ہو جیسے ذمی۔

---

❶ وقوله (بخلاف ما إذا تعمد) متصل بقوله وموجب ذلک الکفارة والدية. وصورة ذلک رجل تعمد أن يضرب يد رجل فأخطأ فأصاب عنقه فقتله فهو عمد فيه القود. (العناية: كتاب الجنايات، ج۱۰ ص۲۱۴)

(بخلاف ما إذا تعمد الضرب) هذا متصل بقوله ويوجب ذلک الکفارة والدية، وصورة ذلک أن يتعمد الرجل أن يضرب (موضعا) بأن قصد ضرب يده (من جسده فأخطأ فأصاب موضعا آخر) بأن أصاب عنقه (فمات حيث يجب القصاص لأن القتل قد وجد بالقصد إلى بعض بدنه، وجميع البدن كالمحل الواحد) حتى إذا أصاب عنق غيره فهو خطأ. (البناية: كتاب الجنايات، ج۱۳ ص۷۴)

❷ الهداية: كتاب الجنايات، باب ما يوجب وما لا يجب، ج۴ ص۵۵۸

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مرد عورت کے بدلے میں اور بڑا آدمی چھوٹے کے بدلے میں قصاصاً قتل کیا جائے گا، اسی طرح اندھا صحیح آدمی کے بدلہ اور صحیح آدمی اندھے کے بدلہ میں قتل کیا جائے گا، کیونکہ مذکورہ اشخاص میں تفاوت عصمت کے علاوہ ہے اور عصمت کے علاوہ تفاوت مانع قصاص نہیں ہے جبکہ قصاص کے لیے مساوات فی العلۃ ضروری ہے جو یہاں پایا جاتا ہے، لہٰذا مذکورہ اشخاص میں تفاوت بھی مانع قصاص نہیں ہے۔ ❶

باب القصاص فيما دون النفس

(۴٦) كُلُّ مَا أَمْكَنَ رِعَايَةُ الْمُمَاثَلَةِ فِيْهِ يَجِبُ فِيْهِ الْقِصَاصُ وَإِلَّا فَلَا. ❷

ترجمہ: ہر وہ زخم جس میں مماثلت کی رعایت رکھنا ممکن ہو اس میں قصاص واجب ہے ورنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بدن انسان میں اگر کوئی زخم لگائے تو اگر زخم ایسا ہے کہ اس میں برابری ہو سکتی ہو جیسے ہاتھ کلائی سے کاٹ دیا تو ایسے زخموں میں قصاص

❶(ويقتل الرجل بالمرأة، والكبير بالصغير، والصحيح بالأعمى، والزمن وبناقص الأطراف وبالمجنون للعمومات) أراد بها قوله: (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا)(الإسراء:۳۳) وغير ذلك من الآيات الدالة بعمومها على وجوب القصاص...... (ولأن في اعتبار التفاوت فيما وراء العصمة امتناع القصاص وظهور التقاتل والتفاني) وهذا كله يصلح لجميع ما خالفنا فيه الشافعي رَحِمَهُ اللّٰهُ. (العناية: كتاب الجنايات، باب ما يوجب القصاص وما لا يجب، ج۱۳ ص۸۲، ۸۳)

❷الهداية: كتاب الجنايات، باب القصاص فيما دون النفس، ج۴ ص۵٦۴

واجب ہوگا، اور اگر زخم ایسا ہے کہ قصاص کی صورت میں برابری ممکن نہیں ہے، مثلاً ہڈی ٹوٹ گئی تو ایسی صورت میں قصاص ساقط ہوجائے گا البتہ اس میں دیت واجب ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے دوسرے کا ہاتھ مِفصل سے عمداً کاٹ دیا تو قاطع کا ہاتھ قصاصاً کاٹا جائے گا، اگر چہ قاطع کا ہاتھ مقطوع کے ہاتھ سے بڑا ہو، ہاتھ کے چھوٹے بڑے ہونے کا کوئی اعتبار نہیں، کیونکہ ہاتھوں کی منفعت ان کے اختلاف سے مختلف نہیں ہوتی، اور اگر کسی آدمی نے دوسرے کی ہڈی توڑ دی یا پسلی توڑ دی تو قصاص نہیں ہوگا، کیونکہ پہلی صورت میں یعنی ہاتھ کو مفصل سے کاٹنا ایسا زخم ہے کہ اس میں برابری ممکن ہے اور ہر ایسا زخم جس میں برابری ممکن ہو اس میں قصاص واجب ہوتا ہے، لہٰذا صورت اولی میں بھی قصاص واجب ہوگا، اور دوسری صورت میں یعنی ہڈی پسلی وغیرہ توڑنا یہ ایسا زخم ہے جس میں برابری ممکن نہیں ہے اور ہر وہ زخم جس میں مماثلت کی رعایت ممکن نہ ہو تو قصاص نہیں ہوتا، لہٰذا صورت ثانیہ میں بھی قصاص نہیں ہوگا، اور قاضی کے فیصلہ کے مطابق دیت لازم ہوگی۔ ❶

---

❶ (ومن قطع يد غيره عمدا من المفصل قطعت يده) هذا كلام القدوری رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال المصنف (وإن كانت يده أكبر من اليد المقطوعة) أی: وإن كانت يد القاطع أكبر من يد المقطوع...... (وهو) أی القصاص (ينبئ عن المماثلة فكل ما أمكن رعايتها فيه) أی: فی رعاية المماثلة فيه (يجب فيه القصاص، وما لا فلا) أی: وما لم يكن فيه رعاية المماثلة فلا يجب القصاص كما إذا كسر عظما أو ساعدا أو كسر ضلعا أو ترقوة أو ما أشبه ذلك ففيه حكومة عدل.

(البناية: كتاب الجنايات، باب القصاص فيما دون النفس، ج۳ ص ۱۰۹)

(ومن قطع يد غيره عمداً من المفصل قطعت يده) ولو كانت أكبر من يد المقطوع، لقوله تعالى: (والجروح قصاص) وهو ينبئ عن المماثلة، وكل ما

(۴۷) اَلْفِعْلُ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْأَثَرِ. ❶

ترجمہ: فعل اثر کے تعدد سے متعدد ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر فعل کا اثر متعدی ہے تو فعل بھی متعدی ہوگا اور اس فعل پر حکم بھی باعتبار اثر کے مرتب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے دوسرے شخص کو تیر مارا عمداً اور وہ تیر اس سے پار ہو کر دوسرے آدمی کو بھی لگا اور دونوں مر گئے، تو اس تیر پھینکنے والے سے شخص اول کے لئے قصاص لیا جائے گا اور دوسرے کے لئے قاتل کے عاقلہ پر دیت واجب ہوگی، کیونکہ مذکورہ بالا صورت میں تیر پھینکنے والے کے فعل کا اثر متعدد ہے اور اثر کے متعدد ہونے سے فعل بھی متعدد ہوتا ہے، لہٰذا مذکورہ شخص کا فعل بھی متعدد ہوگا، اور جب فعل متعدد ہے تو اس پر حکم بھی متعدد ہوگا اور وہ یہ کہ اول کے لئے قصاص ہوگا اور ثانی کے لئے دیت ہوگی۔ ❷

أمكن رعايتها فيه يجب فيه القصاص، وما لا فلا، وقد أمكن من القطع من المفصل فاعتبر، ولا معتبر بكبر اليد وصغرها، لأن منفعة اليد لا تختلف بذلك. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب الجنايات، ج٣ ص١٤٦)

❶ الهداية: كتاب الجنايات، باب القصاص فيما دون النفس، ج٤ ص٥٦٩

❷ قوله: (ومن رمى رجلا عمدا فنفذ منه السهم إلى آخر فماتا فعليه القصاص للأول، والدية للثاني على عاقلته) لأنهما جنايتان إحداهما عمد وموجبها القصاص، والثانية خطأ وموجبها الدية وما أوجب الدية كان على العاقلة. (الجوهرة النيرة: كتاب الجنايات، باب القصاص فيما دون النفس، ج٢ ص١٢٧)

(وَمَنْ رَمَى رَجُلًا عَمْدًا فَنَفَذَ إلَى آخَرَ) عَمْدًا (فَمَاتَا اُقْتُصَّ لِلْأَوَّلِ) لِأَنَّهُ عَمْدٌ (وَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَةُ لِلثَّانِي) لِأَنَّهُ أَحَدُ نَوْعَيْ الْخَطَأِ كَأَنَّهُ رَمَى إلَى صَيْدٍ فَأَصَابَ

(۴۸) اَلْجَمْعُ بَيْنَ الْجِرَاحَاتِ وَاجِبٌ مَا أُمْكِنَ تَتْمِيمًا لِلْأَوَّلِ. ❶

ترجمہ: حتی الامکان زخموں کو جمع کرنا اور تداخل کرنا واجب ہے اول کی تکمیل کے لئے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جہاں تک ممکن ہو کئی زخموں کو حکم کے اعتبار سے جمع کرنا اور ان میں تداخل کرنا واجب ہے تا کہ اول کی تکمیل ہو سکے اور جہاں تداخل ممکن نہ ہو تو وہاں جمع بین الجراحات واجب نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے دوسرے شخص کا پہلے خطأً ہاتھ کاٹ دیا، پھر ہاتھ ٹھیک ہونے سے پہلے اس کو عمداً قتل کر دیا یا برعکس صورت ہو کہ عمداً ہاتھ کاٹا اور ہاتھ کے اچھا ہونے سے پہلے ہی اس کو قتل کر دیا، یا خطأً کسی کا ہاتھ کاٹ دیا، پھر اچھا ہونے کے بعد قاطع نے اسے قتل کر دیا، اسی طرح عمداً ہاتھ کاٹ دیا، پھر اچھا ہونے کے بعد قاطع نے مقطوع الید کو عمداً قتل بھی کر دیا، تو ان چاروں صورتوں میں ہر ہر صورت کا الگ الگ ضمان واجب ہوگا، کیونکہ مذکورہ بالا صورت میں زخموں کے مابین تداخل ممکن نہیں ہے، کیونکہ دونوں فعلوں کا حکم مختلف ہے، ایک فعل خطأً ہے اور دوسرا عمداً ہے، اور ایسی صورت میں تداخل واجب نہیں ہے، لہذا مذکورہ بالا صورت میں بھی تداخل واجب نہیں ہے اور ہر ایک کا الگ الگ ضمان ہوگا۔ ❷

آدَمِيًّا وَالْفِعْلُ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْأَثَرِ. (مجمع الأنهر: كتاب الجنايات، باب القصاص فيما دون النفس، ج۲ ص ۹۲۹)

❶ الهداية: كتاب الجنايات، باب القصاص فيما دون النفس، ج۴ ص ۵۶۹

❷ (ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله عمدا) القطع والقتل إذا حصلا في شخص واحد كانا على وجوه: أن يكونا خطأين أو عمدين، أو يكون القتل خطأ والقطع عمدا أو بالعكس، فذلك بالقسمة العقلية أربعة. ثم إن كل واحد منهما إما أن يكون قبل البرء أو بعده فذلك ثمانية أوجه، وكل ذلك إما أن يتحقق من

باب الشهادة فى القتل

(۴۹) اَلْقِصَاصُ طَرِيقُهُ الْخِلَافَةِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا طَرِيْقُهُ طَرِيْقُ الْوِرَاثَةِ. ❶

ترجمہ: امام صاحب کے نزدیک قصاص کا طریقہ خلافت کی طرح ہے اور صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک اس کا طریقہ وراثت جیسا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک قصاص ولی کو بطورِ خلافت ملتا ہے یعنی اس میں حاضر غائب کی طرف سے نائب نہیں بن سکتا، اور صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک قصاص بطورِ وراثت ملتا ہے یعنی حاضر غائب کا نائب بن سکتا ہے اور ایک شخص سب کی طرف سے خصم بن سکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایک شخص قتل کیا گیا اور مقتول کے دو بیٹے تھے ایک حاضر تھا اور ایک غائب تھا، حاضر نے قاتل کے خلاف گواہ قائم کر کے قتل ثابت کر دیا، پھر غائب بیٹا آ گیا تو امام صاحب کے نزدیک یہ غائب دوبارہ گواہ قائم کرے گا، جبکہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک دوبارہ گواہ قائم کرنے کی ضرورت نہیں ہے،

شخص واحد أو شخصين فذلك ستة عشر وجها، فإن كانا من شخصين يفعل بكل واحد منهما موجب فعله من القصاص وأخذ الأرش مطلقا، لأن التداخل إنما يكون عند اتحاد المحل لا غير، وإن كانا من شخص واحد فإيجاب موجب الفعلين أو إهدار أحدهما مبنى على أصل ذكره المصنف رحمه الله بقوله (والأصل فيه أن الجمع) يعني الاكتفاء بموجب أحدهما واجب ما أمكن تتميما للأول. (العناية: كتاب الجنايات، باب القصاص فيما دون النفس، ج١٠ ص٢٤٨، ٢٤٩)

❶ الهداية: كتاب الجنايات، باب الشهادة في القتل، ج٤ ص٥٧٣

موجود بیٹے کے پیش کردہ گواہ کافی ہیں اور قاضی اس کی بنیاد پر فیصلہ سنا دے، امام صاحب کے نزدیک چونکہ قصاص بطورِ خلافت ملتا ہے اور جو چیز بطورِ خلافت ملے اس میں حاضر غائب کا نائب نہیں بن سکتا، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی حاضر غائب کی طرف سے نائب نہیں بن سکتا، جبکہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک قصاص چونکہ بطورِ وراثت ملا ہے اور جو چیز بطورِ وراثت ملے اس میں ایک دوسرے کا نائب ہوتا ہے، اس لیے ایک وارث کے پیش کردہ گواہ کافی ہیں۔ ❶

---

❶ (ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب فأقام الحاضر البينة على القتل ثم قدم الغائب فإنه يعيد البينة عند أبي حنيفة...... واستدل لهما على أن طريقه طريق الوراثة بقوله وهذا لأنه عوض نفس...... ولأبي حنيفة أن طريقه طريق الخلافة، وهو أن يثبت لمن يحلف ابتداء، كالعبد إذا اتهب فإنه يثبت الملك للمولى ابتداء بطريق الخلافة لأن العبد ليس بأهل للملك، كما أن الميت ليس من أهل القصاص لكونه ملك الفعل ولا يتصور الفعل من الميت والوراثة هو أن يثبت الملك للمورث ابتداء ثم للوارث. (العناية: كتاب الجنايات، باب الشهادة في القتل، ج١٠ ص ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣)

(ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب، فأقام الحاضر البينة على القتل، ثم قدم الغائب فإنه يعيد البينة عند أبي حنيفة) يعني إذا أقام الحاضر البينة أنه قتل أباه عمدًا، قبلت البينة وحبس القاتل، فإذا حضر الغائب كلفا جميعا إعادة البينة. (وقالا لا يعيد) وهو قياس الأئمة الثلاثة رَحِمَهُمُ اللَّهُ...... (لهما) أي لأبي يوسف ومحمد رحمهما الله (في الخلافية) أي في المسألة الخلافية: (أن القصاص طريقه طريق الوراثة) أي على معنى أنه يثبت للميت أولًا، ثم ينتقل عنه إلى الوارث...... (وله) أي ولأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ (أن القصاص طريقه طريق

(۵۰) الثَّابِتَ بِالشَّهَادَةِ كَالثَّابِتِ مُعَايَنَةً. ❶

ترجمہ: شہادت سے ثابت ہونے والی چیز معائنہ سے ثابت ہونے والی چیز کی طرح ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز گواہی سے ثابت ہو وہ ایسی ہے جیسے بطور مشاہدہ ثابت ہو یعنی شہادت کے سبب ثابت شدہ چیز کا وہی حکم ہوگا جو حکم مشاہدہ کے ذریعے ثابت شدہ چیز کا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر گواہوں نے گواہی دی کہ زید نے عمرو کو مارا ہے اور اس مار سے عمرو مسلسل صاحبِ فراموش ہو گیا حتی کہ عمرو مر گیا، تو ضارب پر قصاص ہوگا، بشرطیکہ یہ ضرب عمداً ہو اور شہادت آلہ جارحہ سے مارنے کی ہو، کیونکہ یہاں ضربِ زید شہادت سے ثابت ہے اور جو چیز شہادت سے ثابت ہو وہ ایسی ہے جیسے بالمشاہدہ ثابت ہو اور مذکورہ بالا صورت میں اگر ضربِ زید مشاہدتاً ثابت ہوتا تو اس پر قاضی قصاص کا فیصلہ دیتا، لہذا شہادت سے ثابت ہونے کی صورت میں بھی زید پر قصاص واجب ہوگا۔ ❷

الخلافة دون الوراثة) وهو أن يثبت الملك ابتداء للوارث دون المورث لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا) (الإسراء:۳۳). (البناية: كتاب الجنايات، باب الشهادة في القتل، ج۱۳ ص۱۴۸، ۱۴۹)

❶ الهداية: كتاب الجنايات: باب الشهادة فى القتل، ج۴ ص۵۷۴

❷ (وإذا شهد الشهود أنه ضربه) صورة المسألة ظاهرة. وقوله (وإذا كان عمدا) أقول: المصنف احترز به عن الخطأ. ثم قال (وتأويله إذا شهدوا أنه ضربه بشيء جارح) لأنه إذا لم يكن كذلك لا يجب القود عند أبي حنيفة كما تقدم. (العناية: كتاب الجنايات، باب الشهادة في القتل، ج۱۰ ص۲۶۳)

(قال) أي محمد رَحِمَهُ اللَّهُ في الجامع الصغير (وإذا شهد الشهود أنه ضربه فلم

(۱۵) اَلْمُطْلَقَ يُغَايِرُ الْمُقَيَّدَ. ❶

ترجمہ: مطلق مقید کا مغایر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو حکم مطلق ہو وہ مقید حکم کا غیر ہوتا ہے کیونکہ مقید میں قید ہوتی ہے جبکہ مطلق قید سے عاری ہوتا ہے، لہذا ان کی آپس میں تباین کی نسبت ہے، جب مطلق مقید کا غیر ہے تو حکم بھی دونوں کا الگ الگ ہوگا، اوران میں تطبیق بھی نہیں ہوسکتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو گواہوں میں سے ایک نے گواہی دی کہ قاتل نے زید کو لاٹھی سے قتل کیا ہے اور دوسرے گواہ نے گواہی دی کہ مجھے پتہ نہیں ہے کہ کس چیز سے قتل کیا ہے تو ان کی شہادت باطل ہوگی، کیونکہ مذکورہ بالا صورت میں لاٹھی کے ساتھ قتل کرنے کی شہادت دینے والا گواہ مقید کی گواہی دیتا ہے جو عاقلہ پر دیت کے وجوب کا متقاضی ہے، اور دوسرا مطلق کی جو قاتل کے مال سے ادائیگی دیت کا متقاضی ہے اور یہ ایک دوسرے کا غیر ہے جس کی وجہ سے نصابِ شہادت کامل نہیں، لہذا ہر

يزل) أي المضروب(صاحب فراش) يعني لم يحصل له البرء أصلًا (حتى مات فعليه القود) أي القصاص...... وقال المصنف (إذا كان عمدا) احترز به عن الخطأ وتفسير العمد أن يضربه عمدًا فيموت بسبب ذلك الضرب، حتى لو كان يوم ويذهب في حوائجه بعد الضرب لا يقبل، وإن كان صاحب فراش بذلك الضرب ومات، فقد مات بذلك السبب فوجب الحكم به لأن الثابت بالشهادة كالثابت معاينة، وفي ذلك القصاص على ما بيناه) في القتل العمد.

(البناية: كتاب الجنايات، باب الشهادة في القتل، ج۱۳ ص ۱۵۱)

❶ الهداية: كتاب الجنايات: باب الشهادة فى القتل، ج۴ ص۵۷۵

ایک کا نصابِ شہادت کامل نہ ہونے کی وجہ سے گواہی باطل ہوگی۔ ❶

باب فی اعتبار حالة القتل

(۵۲) اَلْاِعْتِبَارُ لِحَالَةِ الْفِعْلِ. ❷

ترجمہ: اعتبار فعل کی حالت کا ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اسلام اور کفر کا اعتبار اس حالت کا ہوگا جس حالت میں فاعل سے فعل کا صدور ہو رہا تھا، یعنی فعل کا اعتبار فاعل سے صدورِ فعل کی حالت کا ہوگا، مفعول پر فعل کے وقوع کی حالت کا اعتبار نہیں ہے، ہم دیکھیں گے کہ جس وقت فاعل سے فعل صادر ہو رہا تھا اس وقت مفعول مسلمان تھا یا کافر، اور اسی اعتبار سے حکم مرتب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر رامی نے مرمی الیہ کی طرف تیر مارا اور تیر مارتے وقت مرمی الیہ مسلمان تھا، اب مرمی الیہ العیاذ باللہ تیر لگنے سے

---

❶(وقوله وإذا اختلف شاهدا القتل) ظاهر، وقد تقدم في الشهادات أن اختلاف الشاهدين في الأموال يمنع من الحكم بها ففي النفوس أولى. وقوله (لأن المطلق يغاير المقيد) فإن المطلق يوجب الدية في ماله والمقيد بالعصا على العاقلة. (العناية: كتاب الجنايات، باب الشهادة في القتل، ج١٠ ص٢٦٤)

(وكذا) الحكم (إذا قال أحدهما) أي أحد الشاهدين (قتله بعصا، وقال الآخر: لا أدري بأي شيء قتله، فهو باطل لأن المطلق يغاير المقيد) لأن المقضي به إن كان القتل بعصا فالدية على العاقلة، وإن كان المقضي به لا يعلم فالدية في ماله، كذا ذكره شيخ الإسلام خواهر زاده رَحِمَهُ اللَّهُ. (البناية: كتاب الجنايات، باب الشهادة في القتل، ج١٣ ص١٥٢)

❷الهداية: كتاب الجنايات، باب في اعتبار حالة القتل، ج٤ ص٥٧٥

پہلے پہلے مرتد ہوگیا، پھر تیر لگا اور حالتِ ارتداد میں مرگیا، تو امام صاحب کے نزدیک رامی پر دیت واجب ہوگی، کیونکہ مذکورہ بالا صورت میں رامی سے صدورِ فعل کی حالت میں مرمی الیہ مسلمان تھا اور اعتبار فاعل سے صدورِ فعل کی حالت کا ہوتا ہے اور مذکورہ صورت میں صدورِ فعل کی حالت میں مرمی الیہ مسلمان تھا اور مسلمان کو قتل کرنے سے قصاص واجب ہوتا، لیکن چونکہ مذکورہ بالا صورت میں قصاص تو شبہ کی وجہ سے ساقط ہوگیا البتہ دیت واجب ہوگی۔ ❶

كتاب الديات

(۵۳) اَلْمَقَادِيرُ تُعْرَفُ بِالتَّوْقِيفِ. ❷

ترجمہ: مقادیر توقیف سے معلوم ہوتی ہیں۔

---

❶ (ومن رمى مسلما فارتد المرمى إليه والعياذ بالله ثم وقع به السهم فعلى الرامي الدية لورثة المرتد عند أبي حنيفة. وقالا: لا شيء عليه لأنه بالارتداد أسقط تقوم نفسه وذلك إبراء للضامن)...... (ولأبي حنيفة أن الضمان يجب بفعله وهو الرمي إذ لا فعل منه بعده) وما هو كذلك فالمعتبر فيه وقت الفعل كالغصب (فيعتبر حالة الرمي والمرمى إليه فيها متقوم).

(العناية: كتاب الجنايات، باب في اعتبار حالة القتل، ج ۱۰ ص ۲۶۷)

(ومن رمى مسلمًا فارتد المرمى إليه والعياذ بالله ثم وقع به السهم) هو مرتد (فعلى الرامي الدية عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ) أي لورثة المرتد. (وقالا) أي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله (لا شيء عليه) من الدية والقصاص...... (وله) أي لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ (أن الضمان يجب بفعله وهو الرمي، إذ لا فعل منه بعده) وما هو كذلك (فتعتبر حالة الرمي، والمرمى إليه فيها) أي في حالة الرمي (متقوم). (البناية: كتاب الجنايات، باب في اعتبار حالة القتل، ج ۱۳ ص ۱۵۶)

❷ الهداية: كتاب الديات، ج ۴ ص ۵۷۷

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی مقادیر شرع ہیں مثلاً کفارات، ان کی پہچان شریعت سے ہوتی ہے، یعنی یہ شارع کی جانب سے مقرر کردہ ہوتے ہیں قیاس اور رائے کا اس میں دخل نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ کفارہ قتل میں کھانا کھلانا کافی نہیں ہے، کیونکہ اس پر نص وارد نہیں ہے، نیز یہ مقادیر شرع میں سے ہے اور جو چیز مقادیر شرع میں سے ہو اس میں قیاس نہیں چلتے، لہذا کفارہ قتل میں بھی قیاس نہیں چلے گا کہ اس کو دوسرے کفارات پر قیاس کر کے اطعام کو اس میں کافی قرار دیا جائے۔ ❶

فصل فيما دون النفس

(۵۴) إِذَا فَـاتَ جِـنْـسُ مَـنْـفَعَةِ الْأَطْرَافِ عَلَى الْكَمَالِ أَوْ أَزَالَ جَمَالًا مَقْصُودًا فِي الْآدَمِيِّ عَلَى الْكَمَالِ يَجِبُ كُلُّ الدِّيَةِ. ❷

ترجمہ: اگر اطراف کی جنسِ منفعت کامل طور پر فوت ہو جائے یا آدمی کا مقصودی جمال کامل طور پر زائل ہو جائے تو پوری دیت واجب ہوگی۔

---

❶وقد بيناه في أول الجنايات (وكفارته عتق رقبة مؤمنة لقوله تعالى (فتحرير رقبة مؤمنة) (النساء: ۹۲) إلى قوله تعالى (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) (النساء: ۹۲) الآية، وهو نص كونها بالتحرير أو الصوم فقط (فلا يجزء فيه الإطعام لأنه لم يرد به نص، والمقادير تعرف بالتوقيف). (العناية: كتاب الديات، ج۱۰ ص ۲۷۱)

(ولا يجزئ فيه) أى فى شبه العمد(الإطعام؛ لأنه لم يرد به نص) قال الشافعى فى قول وأحمد فى رواية: فإن لم يقدر على الصيام يجب إطعام ستين مسكينا، عند عدمهما (والمقادير) أى المقدرات الشرعية (تعرف بالتوقيف) على ورود النص. (البناية: كتاب الديات، ج۱۳ ص ۱۶۰، ۱۶۱)

❷الهداية: كتاب الديات، فصل فيما دون النفس، ج۴ ص ۵۸۰

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اعضاءِ انسان میں سے اگر ضرب سے کسی عضو کی کامل طور پر جنسِ منفعت فوت ہو جائے، مثلاً زبان کاٹ دی یا دونوں ہاتھ مفلوج ہو گئے، یا انسان میں جو جمال مقصود ہے وہ کامل طور پر زائل ہو جائے، مثلاً ناک کی نرم ہڈی ٹوٹ گئی وغیرہ تو ایسی صورتوں میں پوری دیت یعنی سو اونٹ واجب ہوں گے، کیونکہ اس صورت میں ایک عضو قائم مقام پورے بدن کے ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے دوسرے کی ناک پر ضرب لگائی اور اس سے نرم ہڈی ٹوٹ گئی، یا زبان کاٹ دی تو پوری دیت واجب ہوگی، کیونکہ صورتِ ثانیہ میں عضو کی جنسِ منفعت علی الکمال فوت ہوگئی، اور جب اطراف کا جنس منفعت علی الکمال فوت ہو جائے تو پوری دیت واجب ہوتی ہے، لہذا زبان میں پوری دیت واجب ہوگی، اور صورتِ اولی میں آدمی کا کامل طور پر جمال زائل ہوگیا اور ایسی صورت میں پوری دیت واجب ہوتی ہے، لہذا صورت اولی (نرم ہڈی) میں بھی پوری دیت واجب ہوگی۔ ❶

---

❶ وقوله (وفي المارن الدية) يعني فيما دون قصبة الأنف وهو ما لان منه كل ما لا ثاني له في البدن عضوا كان أو معنى مقصودا تجب بإتلافه كمال الدية، ومن الأعضاء ما هو إفراد كالأنف واللسان والذكر، ومنها ما هو مزدوج كالعينين والأذنين والحاجبين والشفتين واليدين وثديي المرأة والأنثيين والرجلين، ومنها ما هو أربع كأشفار العينين، ومنها ما هو أعشار كأصابع اليدين والرجلين، ومنها ما زاد على ذلك كالأسنان (والأصل في الأطراف أنه إذا فوت جنس منفعة على الكمال أو أزال جمالا مقصودا في الآدمي على الكمال يجب كل الدية) وقيد المنفعة والجمال بالكمال، لأن غير الكامل لا يجب فيه كل الدية. (العناية: كتاب الديات، فصل فيما دون النفس، ج ١٠ ص ٢٧٩)

(۵۵) اَلْمَنَافِعُ لَا تَتَقَوَّمُ إِلَّا بِعَقْدٍ أَوْ بِشُبْهَةٍ. ❶

ترجمہ: منافع متقوم نہیں ہوتے مگر عقد سے یا عقد کے شبہ سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی منافع ہیں وہ متقوم نہیں ہوتے یعنی ان کے مقابلے میں عوض نہیں لیا جاتا اِلّا یہ کہ جب عقد ہو جائے، مثلاً اجارہ صحیحہ یا مضاربت صحیحہ وغیرہ یا عقد کا شبہ ہو، مثلاً اجارہ فاسدہ یا مضاربتِ فاسدہ وغیرہ، تو پھر یہ منافع متقوم ہو جاتے ہیں، کیونکہ منافع اعراض ہیں یعنی ان کے کے لئے بقاء نہیں ہوتی، اور جو چیز اعراض کے قبیل سے ہو وہ متقوم نہیں ہوتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے دوسرے کے سر میں زخم لگایا، پھر زخم بھر آیا اور زخم کا اثر جاتا رہا، پھر دوبارہ اُس کے سر پر بال اُگ آئے تو امام صاحب کے نزدیک تاوان ساقط ہو جائے گا، کیونکہ زخم کا تاوان یا اس کا خرچہ ایک منفعت ہے اور منافع بغیر عقد اور شبہ عقد کے متقوم نہیں ہوتے، اور یہ دونوں چیزیں (عقد، شبہ عقد) زخم لگانے والے کے حق میں نہیں، لہٰذا مذکورہ بالا صورت میں بھی یہ متقوم نہیں ہوگا اور جب یہ متقوم نہیں ہے تو اس کے مقابلے میں تاوان نہیں آئے گا، جیسے کوئی کسی کو تھپڑ مارے تو اُس پر تاوان نہیں ہے، البتہ قاضی وقت بطورِ تنبیہ کوئی سزا دینا چاہے تو اُس کی گنجائش ہے۔ ❷

وَالْأَصْلُ فِي الْأَعْضَاءِ أَنَّهُ إِذَا فَوَّتَ جِنْسَ مَنْفَعَةٍ عَلَى الْكَمَالِ أَوْ أَزَالَ جَمَالًا مَقْصُودًا فِي الْآدَمِيِّ عَلَى الْكَمَالِ يَجِبُ كُلُّ الدِّيَةِ، لِأَنَّ فِيهِ إِتْلَافَ النَّفْسِ مِنْ وَجْهٍ إِذِ النَّفْسُ لَا تَبْقَى مُنْتَفِعًا بِهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ وَإِتْلَافُ النَّفْسِ مِنْ وَجْهٍ مُلْحَقٌ بِالْإِتْلَافِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فِي الْآدَمِيِّ تَعْظِيمًا لَهُ. (تبيين الحقائق: كتاب الديات، فصل فيما دون النفس، ج٦ ص ١٢٩)

❶ الهداية: كتاب الديات، فصل فيما دون النفس، ج٤ ص ٥٩٠

❷ قال (ومن شج رجلا فالتحمت) كلامه ظاهر...... وقوله (إلا أن أبا حنيفة يقول:

(۵۶) اَلْإِقْرَارُ لَا يَتَعَدَّى الْمُقِرَّ. ❶

ترجمہ: اقرار مقر سے متعدی نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اقرار مقر کی ذات سے آگے دوسروں کی طرف متعدی نہیں ہوتا، یعنی اقرارِ مقر سے مقر پر تو حق ثابت ہوگا، لیکن اس اقرار سے دوسروں پر کوئی چیز لازم اور ثابت نہیں ہوگی بلکہ مقر کی ذات تک محدود ہوگی گویا اقرار حجتِ قاصرہ ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ ہر وہ جنایت جس کا مقر از خود اقرار کرے تو اس کا تاوان مقر کے مال سے دیا جائے گا عاقلہ برداشت نہیں کریں گے، کیونکہ مذکورہ بالا صورت میں مال کا وجوب اقرار سے ہوا ہے اور اقرار حجتِ قاصرہ ہے یعنی وہ مقر تک محدود ہوتا ہے اس سے غیر پر کوئی چیز ثابت نہیں ہوتی، لہٰذا مذکورہ بالا صورت میں

إن المنافع إلخ) جواب عن قول أبي يوسف فالألم الحاصل ما زال، وعن قول محمد إنما لزمه أجر الطبيب ووجهه أن تحمل الألم من المنافع ومعالجة الطبيب كذلك، والمنافع على أصلنا لا تتقوم إلا بعقد كالإجارة الصحيحة والمضاربة الصحيحة، أو بشبهته كالإجارة الفاسدة والمضاربة الفاسدة، ولم يوجد شيء من ذلك في حق الجاني فلا يغرم شيئا. (العناية: كتاب الديات، ج١٠ ص٢٩٦، ٢٩٧)

(ومن شج رجلا فالتحمت ولم يبق لها أثر ونبت الشعر سقط الأرش عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ لزوال الشين الموجب)...... (إلا أن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: إن المنافع على أصلنا لا تتقوم إلا بعقد) أي مطلق الشبهة العقد كالإجارة الصحيحة والمضاربة الصحيحة (أو بشبهة) أي بشبهة العقد المطلق كالإجارة الفاسدة والمضاربة الفاسدة (ولم يوجد في حق الجاني) عقد ولا شبهة (فلا يغرم شيئا) كما لو لطمه وألهمه. (البناية: كتاب الديات، ج١٣ ص٢١١)

❶ الهداية: كتاب الديات: ج٤ ص٥٩١

بھی مقِر کے اقرار سے عاقلہ پر کوئی چیز ثابت نہ ہوگی۔ ❶

فصل فی الجنین

(۵۷) اَلضَّمَانُ لَا يَجِبُ بِالشَّكِّ. ❷

ترجمہ: ضمان شک سے واجب نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شک کی بناء پر ضمان واجب نہ ہوگا یعنی اگر سببِ ضمان میں شک ہے تو ضمان واجب نہ ہوگا، کیونکہ عدمِ ضمان یقینی تھا جبکہ ضمان کا صرف شک ہے اور مسلَّم اصول ہے کہ ''اَلْيَقِينُ لَا يَزُوْلُ بِالشَّكِّ '' کہ یقین شک سے زائل نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے حاملہ عورت کے پیٹ پر لات ماری اور وہ مرگئی، پھر اس نے مرا ہوا بچہ جنا تو اس جانی پر صرف ماں کی دیت

---

❶قولہ: (وكل جناية اعترف بها الجاني فهي في ماله ولا يصدق على عاقلته) وتكون في ماله حالا لأنه مال التزمه بإقراره فلا يثبت التأجيل فيه إلا بالشرط. (الجوهرة النيرة: كتاب الديات، ج۲ ص۱۳۴)

(وكل جناية اعترف بها الجاني فهي في ماله) أراد بقوله: (كل جناية) ما يوجب الدية، لأنه إذا اعترف العمد يقتص به إذا لم يكن ثمة ما يمنع القصاص (ولا يصدق على عاقلته) لأنه يصدق على نفسه غيره معترف على عاقلته، فإذا لم يصدق عليهم بقيت الدية في ذمته كما كانت...... (ولأن الإقرار لا يتعدى المقر) لأنه حجة قاصرة (لقصور ولايته عن غيره فلا يظهر في حق العاقلة) لعدم ما يجاوزه عنه. (البناية: كتاب الديات، ج۱۳ ص۲۱۵)

❷الهداية: كتاب الديات، فصل في الجنين، ج۴ ص۵۹۳

آئے گی بچے کا ضمان نہیں آئے گا، کیونکہ مذکورہ صورت میں بچے کی موت کے سبب میں شک ہے، کیونکہ ماں کی موت بھی ایک سبب بن سکتا ہے کہ ماں کے مرنے سے بچہ کا دم گھٹا ہو اور لات مارنا بھی سبب ہو سکتا ہے، اب یہاں شک واقع ہوا اور شک سے ضمان واجب نہیں ہوتا، لہٰذا مذکورہ بالا صورت میں بھی شک سے جانی پر بچے کا ضمان واجب نہ ہوگا۔ ❶

باب ما یحدثه الرجل فی الطریق

(۵۸) كُلُّ أَحَدٍ مَأْذُونٌ فِي إِقَامَةِ الْقُرُبَاتِ. ❷

ترجمہ: قربات قائم کرنے میں ہر ایک کو اجازت ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی بھلائی اور ثواب کے کام ہیں ہر آدمی ان کو سرانجام دے سکتا ہے اور ہر آدمی کو ثواب کے کام کرنے کی اجازت حاصل ہے، لہٰذا اگر اقامتِ قربات، مثلاً تزیینِ مساجد وغیرہ کسی کی ہلاکت کا سبب بنیں تو اس کام کا فاعل ضامن نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی مخصوص محلے والوں کی مسجد میں اہلِ محلّہ میں سے کسی نے اس مسجد میں فانوس لٹکایا یا اس مسجد میں چٹائی بچھائی اور اس پر پھسل کر کوئی دوسرا آدمی ہلاک ہو گیا تو چٹائی بچھانے والا بالاتفاق ضامن نہ ہوگا اور اگر

---

❶ (وإن ماتت ثم ألقت ميتا فعليه دية في الأم ولا شيء في الجنين) هذا لفظ القدوري...... (ولنا أن موت الأم أحد سببي موته) أي موت الجنين، والسبب الآخر الضرب (لأنه يختنق بموتها، إذ تنفسه بتنفسها) فيتمكن الاشتباه (فلا يجب الضمان بالشك) في سبب هلاكه حين الانفصال. (البناية: كتاب الديات، فصل في الجنين، ج۴ ص ۲۲۳، ۲۲۴)

❷ الهداية: كتاب الديات: باب ما يحدثه الزجل في الطريق، ج۴ ص ۵۹۴

اہلِ محلّہ کے علاوہ کسی دوسرے آدمی نے چٹائی بچھائی اور پھر کوئی ہلاک ہوگیا تو امام صاحب کے نزدیک وہ ضامن ہوگا، جبکہ صاحبین کے نزدیک دونوں صورتوں میں ضامن نہ ہوگا، کیونکہ مسجد میں قندیل لٹکانا یا چٹائی بچھانا قربت وثواب کے کام ہیں اور اقامت قربات میں ہر ایک کو اجازت ہوتی وہ سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید نہیں ہوتی، اور جس کام میں ہر ایک کو اجازت ہو اس کے کرنے سے آدمی ضامن نہیں ہوتا، لہٰذا مسجد میں قندیل لٹکانے والا اور چٹائی بچھانے والا بھی ضامن نہ ہوگا چاہے اہلِ محلّہ میں سے ہو یا غیر اہلِ محلّہ میں سے ہو، یہ ایسا ہے جیسے اگر اہلِ مسجد کی اجازت سے وہ یہ کام کرتا اور پھر کوئی مرجاتا تو اس پر ضمان نہ ہوتا، اسی طرح صورت مذکورہ میں بھی اس پر ضمان نہ ہوگا۔ ❶

باب جناية البهيمة والجناية عليها

(۵۹) اَلْمُرُوْرُ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ مُبَاحٌ مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ. ❷

❶(قال) أي محمد رَحِمَهُ اللّٰهُ في الجامع الصغير (وإذا كان المسجد للعشيرة) العشيرة: القبيلة ذكره في الصحاح والمراد هاهنا أهل المسجد (فعلق رجل منهم) أي من العشيرة (فيه قنديلا) أي في المسجد (أو جعل فيه بواري) جمع بوريا...... (أو حصاة) أي أو جعل فيه حصاة (فعطب به) أي بواحد من هذه الأشياء (رجل لم يضمن)...... (وإن كان الذي فعل ذلك من غير العشيرة ضمن قالوا) أي المشايخ (هذا) يعني هذا التفصيل (عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللّٰهُ وقالا: لا يضمن في الوجهين...... (لأن هذه) أي المذكور من الأشياء (من القرب). (وكل أحد) من أهل المسجد (مأذون في إقامتها) أي بإقامة هذه الأشياء (فلا يتقيد بشرط السلامة كما إذا فعله بإذن واحد من أهل المسجد) بإذن واحد من أهل المسجد حيث لا يضمن.

(البناية: كتاب الديات، باب ما يحدثه الرجل في الطريق، ج۱۳ ص ۲۴۰، ۲۴۱)

❷الهداية: كتاب الديات، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ج۴ ص ۶۰۱

ترجمہ: مسلمانوں کے راستے میں گزرنا مباح ہے، لیکن سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مسلمانوں کے عام راستہ سے ہر آدمی گزر سکتا ہے، بشرطیکہ سلامتی کے ساتھ گزرے کسی کو نقصان نہ پہنچائے، اور اگر سلامتی کی شرط فوت ہو جائے اور کسی کو نقصان پہنچائے تو اس صورت میں گزرنے والا ضامن ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر سواری نے کسی کو لات مار کر یا روند کر یا سر سے ٹکر مار کر نقصان پہنچایا تو سوار ضامن ہوگا، کیونکہ مسلمانوں کے عام راستے میں گزرنا مباح تو ہے، لیکن عدم نقصان کی شرط کے ساتھ اور اس تقیید کی وجہ یہ ہے کہ گزرنے والا من وجہٍ اپنے حق میں تصرف کرتا ہے کہ اسے بھی اس راستے میں گزرنے کا حق حاصل ہے اور من وجہٍ وہ دوسروں کے حق میں تصرف کرتا ہے کیونکہ دوسروں کو بھی اس راستہ میں گزرنے کا حق ہے، اس لیے دونوں کی رعایت کرتے ہوئے کہا گیا کہ گزرنا مباح تو ہے، لیکن سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید بھی ہے، لہذا نقصان کی صورت میں ضامن ہوگا اور مذکورہ بالا صورت میں جب سواری نے نقصان پہنچایا تو راکب ضامن ہوگا۔ (1)

---

(1) (والأصل أن المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة لأنه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركا بين كل الناس) أما أنه يتصرف في حقه فلأن الإنسان لا بد له من طريق يمشي فيه لترتيب مهماته، فالحجر عن ذلك حرج وهو مدفوع. وأما أنه يتصرف في حق غيره فلأن غيره فيه كهو في الاحتياج، فبالنظر إلى حقه يستدعي الإباحة مطلقا، وبالنظر إلى حق غيره يستدعي الحجر مطلقا، فقلنا بإباحة مقيدة بشرط السلامة عملا بالوجهين وبقية كلامه واضحة. (العناية: كتاب الديات، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ج١٠ ص٣٢٦)

(الراكب ضامن لما أوطأت الدابة ما أصابت بيدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أو

(۶۰) اَلْفِعْلُ الْمُبَاحُ فِی غَيْرِهِ سَبَبٌ لِلضَّمَانِ. ❶

ترجمہ: مباح کام غیر کے حق میں باعث ضمان ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک کام فاعل کے حق میں مباح ہوتا ہے لیکن اگر یہ مباح کام دوسرے پر واقع ہوتو اس کے باعث فاعل پر ضمان آتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو گھڑ سوار آپس میں ٹکرا گئے اور دونوں کی موت ہوگئی، تو ان میں سے ہر ایک کے عاقلہ پر دوسرے کی دیت واجب ہے، کیونکہ ان میں سے ہر ایک کا چلنا اپنے حق میں تو مباح ہے، مگر ان میں سے ہر ایک کا یہ فعلِ مباح دوسرے کے حق میں ضمان کا سبب ہے، لہذا ان میں سے ہر ایک کے عاقلہ دوسرے کی دیت کے ضامن ہوں گے، جیسے کہ اگر سوئے ہوئے آدمی نے دوسرے پر کروٹ بدل کر اسے مار دیا تو اس پر دیت آئے گی اور یہ ضامن ہوگا، کیونکہ مذکورہ صورت میں کروٹ بدلنا نائم کے لئے مباح کام ہے، لیکن مباح کام جب غیر پر واقع ہوتو باعثِ ضمان ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی کروٹ دوسرے پر بدل کر ہلاک کرنا باعثِ ضمان ہوگا۔ اسی

خبطت) الكدم العض بمقدم الأسنان كما يكدم الحمار، والخبط الضرب باليد (وكذا) أي وكذا يضمن الراكب (إذا صدمت) الصد، الضرب بالجسد...... (ولا يضمن ما نفحت برجلها أو ذنبها) نفحت الدابة الشيء إذا ضربته بحافرها. (والأصل) أي في هذا (أن المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة لأنه يتصرف في حقه من وجه، وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركا بين كل الناس، فقلنا بالإباحة مقيدا بما ذكرنا) من شرط السلامة (ليعتدل النظر من الجانبين) أي من بين صاحب الدابة وجانب الرجل الذي جنى عليه من جهة الدابة. (البناية: كتاب الديات، جناية البهيمة والجناية عليها، ج۱۳ ص۲۵۵)

❶ الهداية: كتاب الديات: باب جناية البهيمة والجناية عليها، ج۴ ص۶۰۳

طرح ایک شخص کنواں کھودے اور راستے پر چلنے والے کو معلوم نہ ہو اور وہ گر کر مر جائے تو یہ حافر ضامن ہوگا، اس لیے کہ راستہ پر چلنا ہر ایک کے لیے مباح ہے اور اس شخص نے کنواں کھودا جو دوسرے کی ہلاکت کا باعث بنا، لہذا یہ ضامن ہوگا۔ ❶

(۶۱) اَلتَّسْبِيْبُ بِوَصْفِ التَّعَدِّى سَبَبٌ لِلضَّمَانِ. ❷

ترجمہ: وصفِ تعدی کے ساتھ سبب بننا ضمان کا سبب ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر ایک آدمی دوسرے کی ہلاکت کا سبب بنا تو دیکھا جائے اگر اس کے سبب بننے میں اس نے تعدی کی تو وہ ضامن ہوگا، اور اگر اس نے

---

❶ (وإذا اصطدم فارسان) حران خطأ (فماتا) منه (فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر) لأن قتل كل واحد منهما مضاف إلى فعل الآخر. قيدنا بالحرين لأنهما لو كانا عبدين فهما هدر سواء كان خطأ أو عمداً، أما الأول فلأن الجنايات تعلقت برقبة كل منهما دفعاً وفداء، وقد فات بغير فعل المولى، وأما الثاني فلأن كل واحد منهما هلك بعدما جنى فيسقط. وقيدنا بالخطأ لأنه لو كان عامدين ضمن كل واحد منهما نصف الدية، لأن فعل كل واحد منهما محظور، وأضيف التلف إلى فعلهما كما في الاختيار. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب الديات، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ج۳ ص۱۶۸)

وأما فيما نحن فيه فالمشي مباح محض فلم ينعقد موجبا للضمان في حق نفسه أصلا فكان صاحبه قاتلا له من غير معارضة أحد له في قتله، فيجب على عاقلة كل منهما تمام دية الآخر، كمن مشى حتى سقط في البئر ضمن الحافر وإن كان السقوط بالحفر والمشي جميعا، لكن لما كان المشي مباحا لم يعتبر. (العناية: كتاب الديات، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ج۱۰ ص۳۳۰)

❷ الهداية: كتاب الديات: باب جناية البهيمة والجناية عليها، ج۴ ص۶۰۴

تعدی نہیں کی تو وہ ضامن نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اونٹوں کی قطار کو آگے سے کھینچا اور اونٹوں نے کسی کو روند کر ہلاک کر دیا تو وہ قاعد ضامن ہوگا، کیونکہ مذکورہ بالا صورت میں قاعد اس آدمی کی ہلاکت کا سبب متعدی بنا ہے اور مسبب متعدی پر ضمان آتا ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی قاعد پر ضمان آئے گا، البتہ اگر مالی نقصان ہوا ہے تو وہ قائد کے مال پر ہوگا اور اگر جانی نقصان ہوا ہے تو اس کی ادائیگی عاقلہ پر ہوگی۔ ❶

(۶۲) اَلْفِعْلُ الِاخْتِيَارِيُّ يُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ وَلَا يَجُوْزُ إِضَافَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ. ❷

ترجمہ: فعل اختیاری کی نسبت اس کے فاعل کی طرف ہوتی ہے غیر فاعل کی طرف فعل اختیاری کی نسبت کرنا جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو فعل اختیاری ہو اس کی نسبت بصورتِ ضمان

---

❶ (قال) أی القدوری: (ومن قاد قطارا) القطار: الإبل يقطر على نسق واحد والجمع قطر. (فهو) أی القائد (ضامن لما أوطأ) أی القطار (فإن وطئ بعير) أی من القطار (إنسانا ضمن به القائد والدية على العاقلة، لأن القائد عليه حفظ القطار كالسائق وقد أمكنه ذلک وقد صار متعديا بالتقصير فيه والتسبيب بوصف التعدی سبب للضمان، إلا أن ضمان النفس على العاقلة فيه وضمان المال فی ماله).
(البناية: كتاب الديات، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ج۱۳ ص۲۶۴)
وَمَنْ قَادَ قِطَارًا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَوْطَأَ فَإِنْ وَطِئَ بَعِيرٌ إِنْسَانًا ضَمِنَ بِهِ الدِّيَةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَإِنْ أَتْلَفَ مَالًا فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ مِنْ مَالِهِ. (مجمع الضمانات: باب في مسائل الجنايات، فصل الخامس في جناية البهيمة، ج۱ ص۱۸۷)
❷ الهداية: كتاب الديات، باب فی جناية البهيمة والجناية عليها، ج۴ ص۶۰۴

فاعل کی طرف ہوگی غیر فاعل کی طرف نہیں ہوگی، یعنی فاعل ہی ضامن ہوگا نہ کہ غیر فاعل۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے جانور، مثلاً کتا چھوڑ دیا اور وہ اس کے لئے سائق بھی تھا، پھر فوراً اس جانور نے کسی کو نقصان پہنچایا تو مرسل ضامن ہوگا، کیونکہ ارسال فعل اختیاری ہے اور فعل اختیاری کی نسبت فاعل کی طرف ہوتی ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی ارسال کی نسبت مرسل کی طرف ہوگی، اور وہ مرسل ضامن ہوگا۔ جس طرح مُکرَہ کا فعل منسوب ہوتا ہے مکرِہ کی طرف جو آلہ بننے کی صلاحیت رکھتا ہو۔ ❶

(۶۳) جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ. ❷

ترجمہ: جانوروں، چوپایوں کا زخم رائیگاں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر چوپائے کسی کو مالک کے اختیار کے بغیر نقصان پہنچادیں تو وہ معاف ہے یعنی مالک پر ضمان نہیں آئے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر جانور مالک سے اَز خود چھوٹ کر بھاگ گیا اور کسی کے مال یا جان کو نقصان پہنچائے، چاہے رات ہو یا دن تو مالک

---

❶(ومن أرسل بهيمة وكان لها سائقا) قال الصدر الشهيد رَحِمَهُ اللّٰهُ وغيره: أراد بالبهيمة الكلب. وأراد بكونه سائقا أن يكون خلفه (فأصابت في فورها) أي في فور الإرسال. فإن قتل صيدا مملوكا (يضمنه، لأن الفعل انتقل إليه بواسطة السوق).

(البناية: كتاب الديات، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ج۱۳ ص۲۶۲)

قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ (وَمَنْ أَرْسَلَ بَهِيمَةً وَكَانَ لَهَا سَائِقًا فَأَصَابَتْ فِي فَوْرِهَا ضَمِنَ) لِأَنَّهُ الْحَامِلُ لَهَا فَأُضِيفَ فِعْلُهَا إِلَيْهِ كَمَا يُضَافُ فِعْلُ الْمُكْرَهِ إِلَى الْمُكْرِهِ فِيمَا يَصْلُحُ آلَةً لَهُ. (تبيين الحقائق: كتاب الديات، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ج۶ ص۱۵۲)

❷الهداية: كتاب الديات: باب في جناية البهيمة والجناية عليها، ج۴ ص۶۰۵

پر ضمان نہیں آئے گا، کیونکہ یہ چوپایوں کا زخم اور نقصان ہے جو رائیگاں ہے، لہذا مالک پر کوئی ضمان نہ ہوگا۔ ❶

باب جناية المملوك والجناية عليه

(۶۴) اَلتَّأْجِيلُ فِي الْأَعْيَانِ بَاطِلٌ. ❷

ترجمہ: اعیان میں ادھار باطل ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اعیان یعنی شے موجود میں ادھار جائز نہیں ہے، کیونکہ ادھار ثمن میں ضرورت کی وجہ سے جائز ہے کہ آدمی کے پاس موجودہ وقت میں ثمن نہیں ہوتا بعد میں کما کر دے دے گا، لیکن اعیان میں یہ ضرورت منتفی ہے، کیونکہ اعیان تو فی الحال موجود ہوتے ہیں، لہذا عدمِ ضرورت کی وجہ سے اعیان میں ادھار باطل ہے، اسی طرح جو شے اعیان کا نائب ہو اس کا بھی یہی حکم ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مولیٰ نے جانی غلام ولی جنایت کو تاوان کے بدلے میں دینے کا فیصلہ کیا تو فی الحال غلام دینا ضروری ہے، اور ادھار باطل ہے، کیونکہ غلام از قبیلِ اعیان ہے، اور جو چیز از قبیلِ اعیان ہو اس میں تاجیل باطل ہوتا ہے، لہذا غلام میں بھی ادھار باطل ہوگا، اور اگر غلام کی جگہ فدیہ دینا چاہے تو بھی تاجیل باطل ہے، کیونکہ فدیہ دینا دفعِ غلام کے قائم مقام ہے، لہذا جب فدیہ دفعِ عبد کا نائب ہے تو

---

❶ (ولو انفلتت دابة فأصابت مالا أو آدميا ليلا أو نهارا لا ضمان على صاحبها لقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) أي لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ، الحديث، رواه أبو داود وابن ماجه. (البناية: كتاب الديات، باب جناية البهيمة والجناية عليها، ج۱۳ ص۲۶۸، ۲۶۹)

❷ الهداية: كتاب الديات: باب في جناية المملوك والجناية عليه، ج۴ ص۶۰۸

جو حکم دفعِ عبد کا ہوگا وہی حکم فدیہ کا ہوگا اور دفعِ عبد فی الفور واجب ہے تو فدیہ بھی فی الفور واجب ہوگا۔ ❶

(۶۵) اَلسِّرَايَةُ فِي الْأَوْصَافِ الشَّرْعِيَّةِ دُونَ الْأَوْصَافِ الْحَقِيقِيَّةِ. ❷

ترجمہ: اوصافِ شرعیہ میں تو سرایت متحقق ہوسکتا ہے نہ کہ اوصافِ حقیقیہ میں۔

---

❶ قال (فإن دفعه ملكه ولى الجناية) فإن دفع المولى العبد الجانى ملكه المجنى عليه (وإن فداه فداء بأرش الجناية) وكل ذلك يلزمه حالا، أما الدفع فلأن الواجب عند اختياره عين العبد وهو ظاهر، فالتأجيل فى الأعيان باطل لأن التأجيل شرع للتحصيل ترفها وتحصيل الحاصل باطل، وأما الفداء فلأنه لما جعل بدلا عن العبد فى الشرع قام مقامه ولهذا سمى فداء فيأخذ حكمه. (العناية: كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، ج۱۰ ص ۳۴۰)

(قال) أى القدورى: (فإن دفعه ملكه ولى الجناية) أى فإن دفع المولى العبد فى جناية خطأ ملكه أى ملك العبد ولى الجناية وسقطت المطالبة عن المولى (وإن فداه فداه بأرشها) أى بأرش الجناية (وكل ذلك) أى الدفع والفداء (يلزمه حالا) أى يلزم المولى على وجه الحلول (أما الدفع فلأن التأجيل فى الأعيان باطل) لأن التأجيل إنما شرع للتحصيل وتحصيل الحاصل محال (وعند اختياره) أى اختيار المولى الدفع (الواجب عين) أى عين العبد (وأما الفداء) عطف على قوله أما الدفع (فلأنه) أى فلأن الفداء (جعل بدلا عن العبد فى الشرع) فكان قائما مقامه فإذا كان كذلك يأخذ حكمه فلم يصح التأجيل كما لا يصح فى الدفع. (البناية: كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، ج۱۳ ص۲۷۹، ۲۸۰)

❷ الهداية: كتاب الديات، جناية المملوك والجناية عليه، ج۴ ص ۶۱۱

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اوصافِ شرعیہ یعنی جو چیز ذمے میں شرعاً ثابت ہوتی ہے جیسے دین، ان میں نقصان اور تاوان حکماً سرایت کرتا ہے، لیکن جو اوصاف حقیقیہ ہیں ان میں سرایت متحقق نہیں ہوسکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ماذون فی التجارت باندی نے اپنی قیمت سے زیادہ قرضہ لیا، پھر بچہ جنا تو دین میں بچے کو بھی باندی کے ساتھ بیچا جائے گا، کیونکہ دین وصف حکمی شرعی ہے اور اوصاف شرعیہ میں سرایت متحقق ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں دین بچے کی طرف سرایت کرے گا، جیسے بدلِ کتابت، مدبر بنانا اور رہن بچے کی طرف سرایت کرے گا۔ اور اگر باندی نے جنایت کی پھر بچے کو جنا تو بچہ تاوان میں نہیں دیا جائے گا، کیونکہ جنایت اوصاف حقیقیہ میں سے ہے، اور اس میں سرایت متحقق نہیں ہوتی، اس لیے جنایت کے تاوان میں بچہ نہیں دیا جائے گا۔ ❶

---

❶ قال (وإذا استدانت الأمة المأذون لها ثم ولدت) فرق بين ولادة الأمة بعد استدانتها وبين ولادتها بعد جنايتها في أن الولد يباع معها في الأولى دون الثانية، فإن الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها متعلق برقبتها استيفاء حتى صار المولى ممنوعا من التصرف في رقبتها ببيع أو هبة أو غيرهما فكانت من الأوصاف الشرعية القارة في الأم فتسرى إلى الولد كالكتابة والتدبير والرهن. وأما موجب الجناية فالدفع أو الفداء وذلك في ذمة المولى لا في ذمتها حتى لا يصير المولى ممنوعا من التصرف في رقبتها ببيع أو هبة أو استخدام...... وقوله (والسراية في الأوصاف الشرعية دون الأوصاف الحقيقية) بناء على أن الوصف الحقيقي في محل لا يمكن أن ينتقل إلى غيره، وأما الوصف الشرعي فهو أمر اعتباري يتحول بتحوله. (العناية: كتاب الديات، باب جناية المملوك والجناية عليه، ج ۱۰ ص ۳۴۸)

باب غصب العبد و المدبر و الصبی و الجنایة فی ذلک

(٦٦) اَلْغَصْبُ قَاطِعٌ لِلسَّرَايَةِ. ❶

ترجمہ: غصب سرایت کوختم کر دیتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ فعل غصب ایسا فعل ہے جوقتل کی طرف زخم کے سرایت کرنے کوختم کر دیتا ہے، یعنی زخم کے بعد اگر وہ آدمی مر جائے تو قتل کی نسبت غاصب کی طرف ہوگی نہ کہ قاطعِ ید کی طرف، کیونکہ قطع ید جو مفضی الی القتل تھا اب غصب سے وہ نسبت ختم ہوگئی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایک آدمی نے دوسرے کا ہاتھ کاٹا، پھر اس مقطوع الید کو کسی نے غصب کیا اور وہ غاصب کے ہاتھ میں مر گیا، تو اس کی قیمت غاصب پر ہوگی نہ کہ قاطعِ ید پر، کیونکہ غصب سے سرایت ختم ہو جاتی ہے، جب سرایت کوغصب نے ختم کر دیا تو موت کی نسبت اب قاطع کی طرف نہیں ہوگی، بلکہ غاصب کی طرف ہوگی اور اس پر تاوان آئے گا اور وہ تاوان میں مقطوع الید والی قیمت ادا کرے گا۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الديات، باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلک، ج۴ ص٦١٨

❷ (قال) أى محمد فى الجامع الصغير (ومن قطع يد عبده ثم غصبه رجل ومات فى يده من القطع فعليه قيمته أقطع، وإن كان المولى قطع يده فى يد الغاصب فمات من ذلک فى يد الغاصب لا شيء عليه، والفرق) بين المسألتين (أن الغصب قاطع للسراية، لأنه) أى لأن الغصب (سبب الملک) لأن المضمونات تملک عند أداء الضمان مستندا إلى أول الغصب. ولما كان الغصب من أسباب الملک

(٦٧) اَلْمَحْجُورُ عَلَيْهِ مُؤَاخَذٌ بِأَفْعَالِهِ. ❶

ترجمہ: محجور علیہ غلام پر اس کے افعال کی وجہ سے مؤاخذہ ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وہ غلام جس پر آقا کی طرف سے تجارت میں بندش اور پابندی ہو، اگر کسی کا نقصان کرے تو اس پر تاوان آئے گا، کیونکہ حجر صرف اقوال مثلاً بیع شراء سے متعلق ہوتا ہے افعال پر حجر نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر عبد محجور نے دوسرے محجور علیہ غلام کو غصب کیا اور اس کے قبضے میں وہ غلام مر گیا تو یہ غاصب محجور علیہ ضامن ہوگا، کیونکہ مذکورہ بالا صورت میں محجور علیہ کا فعل غصب واقع ہوا ہے اور محجور علیہ کا اس کے افعال پر مؤاخذہ ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی غاصب محجور علیہ ضامن ہوگا۔ ❷

كان محلل الغصب بين الجناية والسراية قاطعا للسراية. (البناية: كتاب الديات، باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلك، ج١٣ ص٢١٦)

❶الهداية: كتاب الديات، باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلك، ج٤ ص٦١٨

❷وقوله (وإذا غصب العبد المحجور عليه) واضح. وقوله (مؤاخذ بأفعاله) يعني في حال رقه، وأما في أقواله فإن كان فيما يوجب الحدود والقصاص فكذلك، وإن كان فيما يجب به المال فلا يؤاخذ به في رقه، وإنما يؤاخذ به بعد الحرية. (العناية: كتاب الديات، باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلك، ج١٠ ص٣٦٧)

(قال) أي محمد في الجامع الصغير (غصب العبد المحجور عليه عبدا محجورا عليه فمات في يده فهو ضامن) هذا إذا كان الغصب ظاهرا فيضمن في الحال يباع فيه، لأن أفعال العبد معتبرة. ولو كان الغصب ظهر بإقراره لا يجب

(۶۸) شَرْطُ الْعِلَّةِ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْعِلَّةِ إِذَا كَانَ تَعَدِّيًا. ❶

ترجمہ: علت کی شرط علت کے درجے میں اس وقت اترے گی جب وہ متعدی ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ علت اس وقت علت کہلائے گی جب اس کے علت بننے میں آدمی متعدی ہو یعنی تجاوز کرنے والا ہو ورنہ علت علت نہیں کہلائے گی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر غاصب نے آزاد بچہ غصب کیا، پھر وہ غاصب کے پاس اچانک بخار وغیرہ کی وجہ سے مرگیا تو غاصب پر کچھ بھی لازم نہیں ہے، کیونکہ آزاد آدمی کا غاصب غصب کی وجہ سے ضامن نہیں ہوتا، اور اگر اتلاف پایا گیا پھر ضامن ہوگا یعنی اگر وہ بچہ بجلی کی کڑک یا سانپ کے ڈسنے یا درندے کے کھانے کی وجہ سے مرگیا تو غاصب کے عاقلہ پر دیت واجب ہوگی، کیونکہ اب اس نے ایسی جگہ جہاں بجلی گرنے اور سانپ کے ڈسنے کا امکان ہے، بچے کو منتقل کرکے تعدی کی اور جب علت میں تعدی ہو تو علت، علتِ ضمان بن جاتی ہے۔ ❷

إلا بالعتق، كذا قال الفقيه أبو الليث رَحِمَهُ اللَّهُ وذلک لأن الرق يوجب الحجر في الأقوال دون الأفعال، وإن أقر العبد المحجور بحد أو قصاص لزمه في الحال، لأنه يبقى في ذلک على أصل الحرية (لأن المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله) أي في حال رقه. (البناية: كتاب الديات، باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلک، ج۱۳ ص۳۱۷)

❶ الهداية: كتاب الديات، باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلک، ج۴ ص۶۲۵

❷ ومن غصب صبيا حرا فمات في يده بحمى أو فجأة فلا شيء عليه وإن كان من صاعقة أو نهشته حية أو أكله سبع فعلى عاقلة الغاصب الدية استحسانا. (الجوهرة النيرة: كتاب الديات، باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية

(۶۹) صِحَّةُ الْقَصْدِ لَا مُعْتَبَرٌ فِيْ حُقُوقِ الْعِبَادِ. ❶

ترجمہ: حقوق العباد میں قصد کی صحت کا کوئی اعتبار نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حقوق العباد میں کسی کی حق تلفی ہو تو اس میں محض اس فعل پر مؤاخذہ ہوگا تلف کرنے کا قصد صحیح ہو یا صحیح نہ ہو، مثلاً بچے کا فعل۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بچے نے کسی کا مال ہلاک کر دیا اور وہ بچے کے ہاتھ میں ودیعت نہ ہو تو بچہ ضامن ہوگا اور اس کے ولی کو تاوان دینا ہوگا، کیونکہ یہاں حقوق العباد میں حق تلفی ہوئی ہے اور حقوق العباد میں قصد کی صحت کا اعتبار نہیں ہوتا، لہذا مذکورہ صورت میں بھی قصد کی صحت کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، جس طرح اگر کوئی بالغ آدمی کسی کا مال ہلاک کرے تو اس پر ضمان آتا ہے، چاہے اُس کا قصد ہو یا نہ ہو، پس جس طور پر بھی ہو ضامن ہوگا۔ چونکہ یہ حقوق العباد میں سے ہے اس لیے اس میں قصد کی صحت کا اعتبار نہیں ہے۔ ❷

في ذلك، ج۲ ص ۱۴۱)

(وَمَنْ) (غَصَبَ صَبِيًّا حُرًّا) أَيْ ذَهَبَ بِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ وَذِكْرُهُ بِلَفْظِ الْغَصْبِ مُشَاكِلُهُ إِذْ الْغَصْبُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ وَالْحُرُّ لَيْسَ كَذٰلِكَ (فَمَاتَ) أَيْ الصَّبِيُّ (فِي يَدِهِ) أَيْ فِي يَدِ الذَّاهِبِ بِهِ (فَجْأَةً أَوْ بِحُمَّى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ) مَاتَ (بِصَاعِقَةٍ) أَوْ نَهْشِ حَيَّةٍ (فَعَلَى عَاقِلَتِهِ) أَيْ الذَّاهِبِ (دِيَتُهُ) أَيْ دِيَةُ الصَّبِيِّ اسْتِحْسَانًا...... وَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ ضَمَانَهُ لَيْسَ لِكَوْنِهِ غَاصِبًا بَلْ لِتَسَبُّبِهِ لِإِتْلَافِهِ بِنَقْلِهِ إِلَى مَكَانٍ فِيهِ الصَّوَاعِقُ وَالْحَيَّاتُ. (مجمع الأنهر: كتاب الديات، باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلك، ج۲ ص ۶۷۶)

❶ الهداية: كتاب الديات، باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلك، ج۴ ص ۶۲۱

❷ (قال) أي محمد في الجامع الصغير (وإن استهلك مالا ضمن) أي فإن

باب القسامة

(۷۰) اَلْیَمِیْنُ قَوْلٌ صَحِیْحٌ. ❶

ترجمہ: یمین قول صحیح کا نام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ یمین یعنی قسم وہ قابلِ اعتبار ہوگی جو عاقل بالغ سے صادر ہو، کیونکہ یمین قولِ صحیح کا نام ہے، اور قولِ صحیح عاقل بالغ کا ہوتا ہے، لہذا جو قولِ صحیح کا اہل ہوگا وہ یمین کا بھی اہل ہوگا ورنہ نہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ قسامت میں بچے اور مجنون پر قسم نہیں ہے، کیونکہ بچہ اور مجنون قولِ صحیح کے اہل نہیں ہیں اور جو قولِ صحیح کا اہل نہ ہو وہ یمین کا بھی اہل نہیں ہوتا، لہذا بچہ اور مجنون یمین کے اہل نہیں ہیں، کیونکہ یمین قولِ صحیح کا نام ہے۔ ❷

استهلك الصبي مالا لرجل ضمن، وهذا في غير الوديعة وهو معنى قوله: (يريد به من غير إيداع) أي يريد محمد بقوله: لا ضمن، في غير الوديعة، وفيه اتفاق. وفي الوديعة إذا استهلكها خلاف سبق آنفا (لأن الصبي يؤاخذ بأفعاله)...... وصحة القصد لا معتبر بها في حقوق العباد، والله أعلم بالصواب) هذا كله جواب عما يقال: إن الصبي ليس له قصد صحيح، فكان ينبغي أن لا يضمن فقال: لا اعتبار لصحة القصد في حق العباد. ألا ترى أن البالغ أيضًا إذا استهلك مالا لإنسان فيضمن، سواء كان له قصد صحيح في ذلك أو لم يكن، فعلى أي وجه كان يلزمه الضمان. (البناية: كتاب الديات، باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلك، ج۱۳ ص۳۲۴، ۳۲۵)

❶ الهداية: كتاب الديات، باب القسامة، ج۴ ص۶۲۴

❷ (قال) أي القدوري رَحِمَهُ اللّٰهُ (ولا قسامة على صبي ولا مجنون، لأنهما

(۱۷) اَلْقَسَامَةُ تَتْبَعُ احْتِمَالَ الْقَتْلِ. ❶

ترجمہ: قسامت قتل کے احتمال کے بعد ثابت ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قسامت وہاں متحقق ہوگی جہاں قتل کا احتمال ہو، مثلاً مقتول پر کوئی علامتِ قتل موجود ہو اور جہاں مقتول پر کوئی علامتِ قتل نہ ہو وہاں قسامت ثابت نہیں ہوگی، کیونکہ قسامت احتمالِ قتل کے بعد ثابت ہوتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر میت پر کوئی قتل کا اثر اور علامت نہ ہو تو وہ وہاں نہ قسامت ہوگی اور نہ دیت، کیونکہ قسامت قتل کے احتمال کے بعد ثابت ہوتی ہے اور قتل کا احتمال وہاں ہوتا ہے جہاں میت پر کوئی علامتِ قتل ہو اور مذکورہ مسئلہ میں میت پر جب قتل کی کوئی علامت نہیں ہے تو قتل کا احتمال بھی نہیں ہے اور جہاں قتل کا احتمال نہ ہو وہاں قسامت ثابت نہیں ہوتی، لہذا مذکورہ مسئلہ میں بھی قسامت اور دیت ثابت نہ ہوگی۔ ❷

ليسا من أهل القول الصحيح، واليمين قول صحيح). (البناية: كتاب الديات، باب القسامة، ج۴ ص۶۲۴)

❶ الهداية: كتاب الديات، باب القسامة، ج۴ ص۶۲۴

❷ قوله (وإن وجد ميتا لا أثر به فلا قسامة ولا دية) لأنه ليس بقتيل، والأثر أن يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق أو كان الدم يخرج من عينيه أو أذنيه. (الجوهرة النيرة: كتاب الديات، باب القسامة، ج۲ ص۱۴۳)

(قال وإن وجد ميتا لا أثر به فلا قسامة ولا دية لأنه ليس بقتيل، إذ القتيل في العرف من فاتت حياته بسبب يباشره حي، وهذا ميت حتف أنفه)...... (والقسامة تتبع احتمال القتل) وهذا تحمل الموت حتف أنفه، بل الظاهر هذا عند عدم الأثر. (البناية: كتاب الديات، باب القسامة، ج۱۳ ص۳۳۷، ۳۳۸)

(۷۲) اَلْـمَـوْجُـوْدُ الْأَوَّلُ إِنْ كَـانَ بِـحَـالٍ لَـوْ وُجِـدَ الْبَاقِي تَجْرِي فِيـهِ الْقَسَامَةُ لَا تَجِبُ فِيهِ وَإِلَّا فَتَجِبُ فِيهِ. ❶

ترجمہ: موجود اول حصہ اگر ایسی حالت پر ہو کہ باقی ماندہ (غیر موجود) اگر مل جائے تو اس میں قسامت جاری ہوسکتی ہے تو اس موجود اول میں قسامت جاری نہیں ہوگی، اور بالعکس صورت میں موجودہ حصہ میں قسامت واجب ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مقتول کے جسم کا موجودہ حصہ اتنا باقی ہے کہ اگر غیر موجود حصہ مل جائے تو اس میں قسامت جاری ہوسکتی ہو تو موجودہ حصہ میں قسامت جاری ہوگی، یعنی بدن کا اکثر حصہ موجود ہے تو قسامت واجب ہوگی اور اگر اکثر حصہ غیر موجود ہے تو موجودہ حصہ میں قسامت واجب نہ ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مقتول کا نصف بدن سے کم پایا گیا یا صرف ہاتھ موجود ہے یا صرف پاؤں موجود ہے تو قسامت واجب نہ ہوگی، کیونکہ باقی حصہ جو غیر موجود ہے اگر وہ مل جائے تو اس میں قسامت جاری ہوتی ہے، لہذا موجودہ حصہ میں قسامت واجب نہ ہوگی، اور اگر مقتول کا نصف سے زیادہ حصہ بدن موجود ہے یا نصف ہو لیکن سر بھی ساتھ ہے تو قسامت واجب ہوگی، کیونکہ اگر باقی حصہ مل جائے تو اس میں قسامت جاری ہوسکتی تھی، اس لیے موجود اول میں قسامت واجب ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الديات: باب القسامة، ج۴ ص ۶۲۴

❷ (ولو وجد بدن القتيل أو أكثر من نصف البدن أو النصف) أى أو وجد نصف البدن (ومعه الرأس فى محلة، فعلى أهلها القسامة والدية، وإن وجد نصفه مشقوقا بالطول أو وجد أقل من النصف ومعه الرأس أو وجد يده أو رجله أو رأسه، فلا شيء عليهم) هذا كله من مسائل الأصل، ذكرها تفريعا على مسألة القدورى. (البناية: كتاب الديات، باب القسامة، ج۱۳ ص۳۳۸، ۳۳۹)

(۷۳) مَنِ انْتَصَبَ خَصْمًا فِي حَادِثَةٍ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ كَوْنِهِ خَصْمًا لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ بِالْإِجْمَاعِ. ❶

ترجمہ: جوشخص کسی حادثہ میں خصم بنا، پھر وہ خصم بننے سے نکل گیا تو بالاتفاق اس حادثہ میں اس کی گواہی قبول نہیں ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی کسی واقعہ میں خصم ہو، پھر وہ خصم بننے سے نکل گیا تو اس حادثہ میں اس کی گواہی قبول نہیں ہوگی، کیونکہ اس میں تہمت ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر اہلِ محلّہ میں سے دو آدمیوں نے کسی ایسے شخص کے خلاف گواہی دی کہ اس نے فلاں مقتول کو قتل کیا ہے اور وہ ہمارے محلے کا نہیں ہے، تو امام اعظم رحمہ اللہ کے ہاں ان کی گواہی قبول نہیں کی جائے گی، کیونکہ یہ دونوں گواہان قاتلین کے درجہ میں ہونے کے سبب خصم بن گئے، لہذا اسی معاملہ کو بذریعہ شہادت یہ لوگ دوسرے پر ڈال رہے ہیں اس لیے ان کی یہ شہادت معتبر نہ ہوگی، اگر چہ ولی مقتول کے دوسرے پر قتل کا دعوی کرنے سے یہ لوگ خصم ہونے سے نکل گئے، پھر

وَلَوْ وُجِدَ بَدَنُ الْقَتِيلِ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ الْبَدَنِ وَمَعَهُ الرَّأْسُ فِي مَحَلَّةٍ فَعَلَى أَهْلِهَا الْقَسَامَةُ وَالدِّيَةُ، وَإِنْ وُجِدَ نِصْفُهُ مَشْقُوقًا بِالطُّولِ، أَوْ وُجِدَ أَقَلُّ مِنَ النِّصْفِ وَمَعَهُ الرَّأْسُ، أَوْ وُجِدَ يَدُهُ، أَوْ رِجْلُهُ، أَوْ رَأْسُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ عَرَفْنَاهُ بِالنَّصِّ وَقَدْ وَرَدَ بِهِ فِي الْبَدَنِ إِلَّا أَنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ تَعْظِيمًا لِلْآدَمِيِّ بِخِلَافِ الْأَقَلِّ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَدَنٍ وَلَا مُلْحَقٍ بِهِ فَلَا تُجْرَى فِيهِ الْقَسَامَةُ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْمَوْجُودَ الْأَوَّلَ إِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ وَجَدَ الْبَاقِيَ تُجْرَى فِيهِ الْقَسَامَةُ لَا تَجِبُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ وَجَدَ الْبَاقِيَ لَا تُجْرَى فِيهِ الْقَسَامَةُ تجب فيه. (مجمع الضمانات: كتاب الديات، الفصل الأول في الجناية باليد، ج۲ ص۷۴۱)

❶ الهداية: كتاب الديات، باب القسامة، ج۴ ص۶۲۹

بھی ابتداء میں جو چیز مقبولیت شہادت سے مانع تھی وہ اب بھی باقی رہے گی اور ان کی شہادت باطل ہوگی، جیسے کہ کوئی شخص کسی بچے کا وصی تھا اور بچہ بالغ ہونے کے بعد اس کی وصایت ختم ہوگئی، اب اگر وہ بچہ اس شخص کے خلاف یا اس کے حق میں گواہی دیتا ہے تو اس بچے کی شہادت بھی مقبول نہیں ہوگی، کیونکہ وصی ہونے کی حالت میں اس بچہ کی گواہی مقبول نہیں تھی، لہذا بعد میں بھی اس کی شہادت مقبول نہ ہوگی۔ ❶

(۷۴) إِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ عَرْضِيَّةٌ أَنْ يَصِيرَ خَصْمًا ثُمَّ بَطَلَتْ تِلْكَ الْعَرْضِيَّةُ فَشَهِدَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ بِالْإِجْمَاعِ. ❷

ترجمہ: جب کوئی آدمی خصم بننے کے نشانے پر ہو، پھر اس کا نشانہ بننا باطل ہو جائے اور وہ گواہی دے تو اس کی گواہی بالاجماع قبول ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی آدمی کسی معاملے میں خصم یعنی مدعی علیہ بننے کا احتمال رکھتا تھا، مثلاً مدعی اس پر دعوی کرسکتا تھا، لیکن پھر اس کے خصم بننے کا احتمال

---

❶قال (وإذا شهد اثنان من أهل المحلة إلخ) إذا ادعى الولي على رجل من غير أهل المحلة وشهد اثنان من أهل المحلة عليه أنه قتله قال أبو حنيفة رحمه الله: لم تقبل شهادتهما...... ولأبي حنيفة رحمه الله أنهم جعلوا خصماء تقديرا للتقصير الصادر منهم. وإن خرجوا من جملة الخصوم فلا تقبل شهادتهم، كالوصي إذا خرج من الوصاية بعدما قبلها إما ببلوغ الغلام أو بعزل القاضي. (العناية: كتاب الديات، باب القسامة، ج١٠ ص ٣٩٠)

(وإذا شهد إثنان من أهل المحلة) التي وجد فيها القتيل (على رجل) منهم أو (من غيرهم أنه قتله لم تقبل شهادتهما) لوجود التهمة في دفع القسامة والدية عنهما، وهذا عند أبي حنيفة. (اللباب في شرح الكتاب: كتاب الديات، ج٣ ص١٧٧)

❷الهداية: كتاب الديات، باب القسامة، ج٤ ص ٦٢٩

ختم ہوگیا، مدعی نے کسی اور پر دعوی کیا، پھر یہ آدمی اسی معاملے میں گواہی دیتا ہے تو اس کی گواہی قبول ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر اہلِ محلّہ میں سے دو شخصوں نے کسی شخص کے خلاف یہ گواہی دی کہ اس نے فلاں مقتول کو قتل کیا ہے اور وہ ہمارے محلے کا نہیں ہے تو صاحبین کے نزدیک ان کی گواہی قبول ہوگی، کیونکہ اہلِ محلّہ کے یہ دو شخص خصم بننے کے نشانے پر تھے، لیکن جب ولی مقتول نے ان کے علاوہ تیسرے پر قتل کا دعوی کیا تو اب ان کے خصم ہونے کا احتمال ختم ہوگیا، اور ایسی صورت میں گواہی قبول ہوتی ہے، لہذا ان کی گواہی تیسرے کے خلاف قبول ہوگی۔ ❶

كتاب الوصايا

باب في صفة الوصية

(۷۵) لَا وَصِيَّةَ لِلْقَاتِلِ عِنْدَنَا. ❷

---

❶قال (وإذا شهد اثنان من أهل المحلة إلخ) إذا ادعى الولي على رجل من غير أهل المحلة وشهد اثنان من أهل المحلة عليه أنه قتله قال أبو حنيفة رحمه الله لم تقبل شهادتهما، وقالا: تقبل؛ لأنهم كانوا بعرضية أن يصيروا خصماء وقد بطلت بدعوى الولي القتل على غيرهم فتقبل شهادتهم، كالوكيل بالخصومة إذا عزل قبل الخصومة. (العناية: كتاب الديات، باب القسامة، ج١٠ ص٣٩٠)

قوله: (وإذا شهد اثنان من أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه قتله لم تقبل شهادتهما) هذا عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد تقبل.

(الجوهرة النيرة: كتاب الديات، باب القسامة، ج٢ ص١٤٥)

❷الهداية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج٤ ص٦٣٩

ترجمہ: قاتل کے لئے وصیت جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہمارے ہاں قاتل کے لئے وصیت کرنا جائز نہیں ہے، بشرطیکہ وہ مباشرِ قتل ہو چاہے عمداً قتل کیا ہو یا خطاً، اس لیے کہ قاتل اپنے مورث کو قتل کر کے مال وصیت کے حصول میں جلد بازی کرتا ہے، جبکہ شریعت نے اسے موصی کی موت کے بعد وہ مال ملنے کا حکم اور فرمان جاری کیا ہے، لہذا موصی کے قتل میں وہ حکم شرعی کی صراحتاً خلاف ورزی کرتا ہے، اس لئے اس کو وصیت سے محروم کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر زید نے عمرو کے لئے وصیت کی، پھر عمرو نے زید کو قتل کر دیا تو وصیت باطل ہوگی، کیونکہ عمرو قاتل ہے اور قاتل کے لئے نہ ابتداءً وصیت جائز ہے اور نہ بقاءً جائز ہے، لہذا عمرو کے لئے صورتِ مسئلہ میں وصیت باطل ہوگی۔ جس چیز کو اللہ رب العزت نے مؤخر کیا ہے یہ اُسے جلد طلب کر رہا ہے تو اُسے اس سے محروم کیا جائے گا، جیسے قاتل کو میراث سے محروم کیا جاتا ہے، مشہور اصول ہے "مَنِ اسْتَعْجَلَ الشَّيْئَ قَبْلَ أَوَانِهِ عُوْقِبَ بِحِرْمَانِهِ" جو شخص کسی شے کو اس کے وقت سے پہلے طلب کرتا ہے تو اُسے اُس سے محروم کیا جاتا ہے۔ ❶

(٧٦) لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ. ❷

ترجمہ: وارث کے لئے وصیت جائز نہیں ہے۔

---

❶ الأشباه والنظائر لابن نجيم: القواعد الكلية، ص ١٣٢

قال (ولا تجوز للقاتل عامدا كان أو خاطئا إلخ) لا تجوز الوصية لمباشر القتل عامدا كان أو خاطئا لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية للقاتل، ولأنه استعجل ما أخره الله فيحرم الوصية كما يحرم الميراث. (العناية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج١٠ ص ٤٢١)

❷ الهداية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج٤ ص ٦٣٩

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مورث کا اپنے وارث کے لئے وصیت کرنا جائز نہیں ہے، ایک وجہ تو یہ ہے کہ حدیث میں ہے ''لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ '' ❶ دوسری وجہ یہ ہے کہ مورث کے مال میں ورثاء برابر کے شریک اور حقدار ہیں، اور ظاہر ہے کہ کسی وارث کے لئے وصیت کرنے میں مورث موصی لہ کو دوسرے ورثاء پر فوقیت دینا چاہتا ہے اور یہ چیز قطع رحمی کا سبب ہے، جس سے دوسرے ورثاء کو اذیت ہوگی، اس لئے وارث کے لئے وصیت جائز نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی مورث وارث کے لئے وصیت کرتا ہے تو اس کا وصیت کرنا درست نہیں ہے، اس طرح مریض کا مرض الموت میں وارث کے لیے ہبہ کرنا درست نہیں، کیونکہ مریض کا ہبہ بھی وصیت کے درجے میں ہے، اور وارث کے لئے وصیت جائز نہیں ہے، لہذا وارث کے لئے ہبہ بھی جائز نہ ہوگا۔ ❷

(۷۷) اَلْمُوصٰى بِهٖ يَمْلِكُ بِالْقَبُولِ. ❸

❶ سنن النسائي: كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية للوارث، رقم الحديث: ۳۶۴۱

❷ وقوله (ولا تجوز لوارثه) أي لوارث الموصي لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث، ولأنه يتأذى البعض إلى آخر ما ذكر في الكتاب. (العناية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج۱۰ ص۴۲۳)

(ولا تجوز لوارثه) أي لا تجوز الوصية من المورث لوارث (لقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) أي لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِيْ حَقٍّ حَقَّهُ، أَلَا لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ منهم أبو أمامة الباهلي وقد ذكرناه في أوائل الكتاب. (ولأنه يتأذى البعض بإيثار البعض، ففي تجويزه قطيعة الرحم، ولأنه) أي باختيار البعض في الإيصاء له بشيء (حيف) أي جور. (البناية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج۱۳ ص۳۹۷، ۳۹۸)

❸ الهداية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج۴ ص۶۴۱

ترجمہ: موصیٰ بہ قبولیت سے ملکیت میں آتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ موصیٰ لہ جب موصی کی موت کے بعد موصیٰ بہ کو قبول کرے گا تو موصیٰ بہ اس کی ملکیت میں آئے گی ورنہ نہیں، کیونکہ وصیت ملکِ جدید کا اِثبات ہے اور ملکِ جدید کے ثبوت کے لئے جس کو مالک بنایا جائے اس کا قبول کرنا شرط ہے، لہذا موصی بہ کے ثبوت اور ملک میں آنے کے لئے موصی لہ کا قبول کرنا شرط ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر موصیٰ لہ نے موصیٰ بہ کو قبول نہیں کیا موصی کی موت کے بعد تو موصیٰ لہ موصیٰ بہ کا مالک نہیں ہوگا، کیونکہ موصیٰ بہ قبولیت سے ملکیت میں آتی ہے، اگر موصیٰ لہ نے قبول نہ کیا تو موصیٰ بہ بھی ملکیت میں نہیں آئے گی، یہ اصول دراصل امام زفر رحمہ اللہ کے خلاف ہماری دلیل ہے، ان کے نزدیک موصی کی موت کے بعد موصیٰ بہ میں ملکیت کے ثبوت کے لیے موصیٰ لہ کا قبول کرنا لازم نہیں ہے۔ (۱)

(۷۸) اَلْاِبْتِدَاءُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمِّ. (۲)

ترجمہ: ابتداء اہم سے کی جاتی ہے پھر اس سے جو اہم ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہمیشہ اہم چیز سے شروعات کی جاتی ہے یعنی

---

(۱) (والموصى به يملك بالقبول)، لأن الوصية مثبته للملك، والقبول شرط للدخول فيه بخلاف الإرث، فإنه خلافة فيثبت الملك من غير قبول.

(اللباب في شرح الكتاب: كتاب الوصايا، ج۴ ص ۱۷۰)

(قال) أى القدورى: (الموصى به يملك بالقبول) يملك على صيغة المجهول، وبه قال جمهور العلماء: إذا كانوا بالغين يمكن القبول منه......

(خلافا لزفر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) فإن عنده لا يتوقف على القبول.

(العناية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج۱۳ ص۴۰۳)

(۲) الهداية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج۴ ص ۶۴۱

جس چیز کی ادائیگی انتہائی ضروری ہو وہ تمام چیزوں پر مقدم ہوتی ہے، پھر اس کے بعد جو اہم ہو اس سے شروعات ہوگی، مثلاً میت کے قرضوں کو تمام چیزوں پر مقدم کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی کے لیے وصیت کی اور اس پر اتنا دین ہے جو اس کے مال کو محیط ہے تو وصیت جائز نہیں، کیونکہ دین وصیت پر مقدم ہے اور قرض دونوں حاجتوں میں زیادہ اہم ہے، اور ابتداء ہمیشہ اہم سے ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی ابتداء قرضے کی ادائیگی سے ہوگی، اور دین وصیت پر مقدم ہوگا، اس لیے کہ دین کی ادائیگی لازم ہے اور وصیت تبرع ہے، البتہ اگر قرض خواہ اپنا حق چھوڑ دیں اور دین کا معاملہ بالکل ختم ہو جائے، تو اس صورت میں تہائی مال تک وصیت نافذ ہوگی، کیونکہ اس صورت میں دین باقی نہ رہا۔ ❶

(۷۹) مَا يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ وَمَا لَا فَلَا. ❷

ترجمہ: تنہا جس کا عقد صحیح ہے اس کا استثناء بھی صحیح ہے ورنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر وہ چیز جو کسی کے تابع ہو اور متبوع کے

---

❶ ومن أوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية لأن الدين مقدم على الوصية لأنه لازم والوصية تبرع فالأهم أولى إلا أن يبرئه الغرماء لأنه لم يبق الدين بعد البراءة فتنفذ الوصية. (الجوهرة النيرة: كتاب الوصايا، باب قبول الوصية بعد الموت، ج۲ ص ۲۹۰)

(ومن أوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية لأن الدين مقدم على الوصية لأنه أهم الحاجتين، فإنه) أي فإن الدين (فرض) أي أداؤه (والوصية تبرع، وأبدا يبدأ بالأهم فالأهم، إلا أن تبرئه الغرماء) أي أصحاب الديون (لأنه لم يبق الدين فتنفذ الوصية) حينئذ. (البناية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج۱۳ ص۴۰۴)

❷ الهداية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج۴ ص ۶۴۲

علاوہ تنہا اس تابع پر عقد ہو سکتا ہو تو تابع کا متبوع سے استثناء بھی درست ہے، اور اگر تنہا تابع پر عقد نہ ہو سکتا ہو تو تابع کا متبوع سے استثناء بھی درست نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے حمل چھوڑ کر صرف باندی کی وصیت کی تو یہ وصیت جائز ہے، کیونکہ حمل ماں کے تابع ہوتا ہے اور تنہا حمل پر عقد ہو سکتا ہے کیونکہ باندی کا لفظ من حیث اللفظ حمل کو شامل نہیں، اور جس چیز پر تنہا عقد ہو سکتا ہو اس کا استثناء درست ہوتا ہے، لہذا مسئلہ مذکورہ میں بھی باندی کی وصیت اور حمل کا استثناء درست ہوگا، تو باندی موصی لہ کی ہوگی اور حمل ورثہ کے لیے ہوگا۔ ❶

باب الوصية بثلث المال

(۸۰) اَلْجَهَالَةُ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْوَصِيَّةِ. ❷

ترجمہ: جہالت وصیت سے مانع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر موصیٰ بہ کی مقدار مجہول ہو تو وصیت

---

❶(قال) أي القدوري: (ومن أوصى بجارية إلا حملها صحت الوصية والاستثناء) يعني تكون الجارية للموصى له بها، ويكون الحمل للورثة (لأن اسم الجارية لا يتناول الحمل لفظا) أي من حيث اللفظ، ومن حيث اللغة؛ لأنه لا يفهم منها فإذا كان كذلك صح إقرار الأم بالإيصاء باستثناء الحمل...... (فإذا أفرد الأم بالوصية صح إفرادها) يعني إذا أفرد الأم لم يبق مطلقا بل تقيدت الأم بالإفراد فصحت الوصية بها لا مفردة (ولأنه يصح إفراد الحمل بالوصية فجاز استثناؤه، وهذا هو الأصل: أن ما يصح إفراده بالعقد يصح استثناؤه منه).

(البناية: كتاب الوصايا، باب في صفة الوصية، ج۱۳ ص ۴۱۰)

❷الهداية: كتاب الوصايا، باب الوصية بثلث المال، ج۴ ص ۶۴۵

درست ہوگی، اس جہالت سے وصیت کی صحت پر کوئی اثر نہیں پڑے گا اور ورثاء کی صواب دید پر موقوف ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر موصی نے اپنے مال میں سے ایک جزء کی وصیت کی تو ورثاء سے کہا جائے گا جو تم چاہو موصیٰ لہ کو دے دو، کیونکہ جزء مجہول ہے جو قلیل اور کثیر سب کو شامل ہے، گویا مذکورہ صورت میں موصیٰ بہ کی مقدار میں جہالت ہے، اور جہالت صحتِ وصیت سے مانع نہیں ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی موصیٰ بہ کی جہالت صحتِ وصیت سے مانع نہ ہوگی، اور اگر اپنے مال کے بعض حصہ کی وصیت کرے تو اس کا بھی یہی حکم ہے۔ ❶

(۸۱) اَلْمَعْرِفَةُ إِذَا أُعِيدَتْ يُرَادُ بِالثَّانِي عَيْنُ الْأَوَّلِ. ❷

ترجمہ: معرفہ کا جب اعادہ کیا جاتا ہے تو ثانی سے اول کا عین مراد لیا جاتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی اسم معرفہ کو مکرر ذکر کیا جاتا ہے تو

---

❶ (ولو أوصى بجزء من ماله قيل للورثة أعطوه ما شئتم لأنه مجهول يتناول القليل والكثير غير أن الجهالة لا تمنع صحة الوصية والورثة قائمون مقام الموصى فإليهم البيان) ولو أوصى ببعض من ماله أو بطائفة أو بنصيب أو بشيء فالحكم كذلك. (العناية: كتاب الوصايا، باب الوصية بثلث المال، ج ١٠ ص ٤٤٥)

(ولو أوصى بجزء من ماله قيل للورثة: أعطوه ما شئتم لأنه مجهول يتناول القليل والكثير، غير أن الجهالة) أى جهالة الموصى به (لا تمنع صحة الوصية، والورثة قائمون مقام الموصى، فإليهم) أى فإلى الورثة (البيان) وقال الفقيه أبو الليث فى كتاب نكت الوصايا وإذا أوصى بجزء من ماله أو بنقص من ماله فللورثة أن يعطوا ما شاء وا. (البناية: كتاب الوصايا، باب الوصية بثلث المال، ج ١٣ ص ٤٢٢)

❷ الهداية: كتاب الوصايا، باب الوصية بثلث المال، ج ٤ ص ٦٤٦

اس سے پہلے کا عین یعنی بعینہٖ پہلا ہی مراد ہوتا ہے، جیسے قرآن میں ہے ’’فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ‘‘یہاں ثانی ’’اَلْعُسْرِ‘‘ سے بعینہٖ پہلا ہی ’’اَلْعُسْرِ‘‘مراد ہے، تو گویا ایک تنگی کے ساتھ اللہ رب العزت دو آسانیاں لاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کہا کہ مثلاً میرا سدس مال زید کے لئے ہے، پھر اسی مجلس میں یا کسی اور مجلس میں دوبارہ کہا کہ میرا سدس مال زید کے لئے ہے تو اس صورت میں موصیٰ لہ زید کو صرف ایک سدس ملے گا دو سدس نہیں دیا جائے گا، کیونکہ یہاں سدس معرفہ ہے کیونکہ سدس مال کی صفت ہے اور مال یائے متکلم کی طرف مضاف ہونے کی وجہ سے معرفہ ہوتا ہے، لہذا سدس بھی معرفہ ہوگا اور ضابطہ یہ ہے کہ معرفہ کو جب مکرر ذکر کیا جاتا ہے تو ثانی سے عین اول مراد ہوتا ہے، لہذا مسئلہ مذکورہ میں بھی دوسری مرتبہ سدس سے بعینہٖ پہلا والا ہی مراد ہوگا، اس لیے موصی لہ کو صرف سدس ملے گا۔ ❶

باب العتق فی مرض الموت

(۸۲) الْوَصَايَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا جَاوَزَ الثُّلُثَ فَكُلٌّ مِنْ أَصْحَابِهَا يَضْرِبُ بِجَمِيعِ وَصِيَّتِهِ فِي الثُّلُثِ لَا يُقَدَّمُ الْبَعْضُ عَلَى الْبَعْضِ. ❷

ترجمہ: وصایا میں سے اگر کوئی وصیت ثلث سے زائد نہ ہو تو اصحابِ وصایا میں سے ہر

---

❶ (ومن قال: سدس مالي لفلان، ثم قال في ذلك المجلس أو في غيره: سدس مالي لفلان، فله سدس واحد لأن السدس ذكر معرفا بالإضافة إلى المال، والمعرفة إذا أعيدت يراد بالثاني عين الأول، هو المعهود في اللغة) أي كون المال غير الأول معلوم في استعمال أهل اللغة. (البناية: كتاب الوصايا، باب الوصية بثلث المال، ج۱۳ ص۴۲۳)

❷ الهداية: كتاب الوصايا، باب العتق في مرض الموت، ج۴ ص۶۵۴

شخص ثلث میں اپنی تمام وصیت کے ساتھ شریک ہوگا اور کسی کو کسی پر مقدم نہیں کیا جائے گا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر متعدد وصیت ہوں اور ان میں کوئی وصیت بھی ترکہ کے ثلث سے متجاوز نہ ہو تو تمام اصحابِ وصایا اور موصی لہم ثلث میں برابر کے شریک ہوں گے، کوئی کسی سے فائق اور برتر نہیں ہوگا، مثلاً موصی کا کل مال ۱۲۰۰ ہزار ہے، اور موصی نے اس میں خالد کے لئے ایک ہزار کی وصیت کی، سعد کے لئے دو ہزار کی، زید کے لئے دو ہزار کی اور عمران کے لئے تین ہزار کی، یہ کل آٹھ ہزار ہیں، جبکہ ۱۲ ہزار کا ثلث ۴ ہزار ہے، لیکن ان میں سے کوئی بھی وصیت ثلث یعنی ۴ ہزار سے متجاوز نہیں ہے اس لئے تمام شرکاء ۴ ہزار میں برابر شریک ہوں گے۔ ایک کو دوسرے پر مقدم نہیں کریں گے، اگر کیا تو یہ ترجیح بلا مرجح ہوگی، جب وصیت سب کے لیے کی ہے تو تمام ایک ثلث مال میں برابر شریک ہوں گے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنے مال میں چند لوگوں کے لئے وصیتیں کیں، لیکن کوئی بھی وصیت اس کے ترکہ کے ثلث سے متجاوز نہ ہو تو تمام موصی لہم ثلث میں برابر کے شریک ہوں گے، وجہ مذکورہ اصول ہے۔ ❶

(۸۳) اَلْأَقْوٰی يَدْفَعُ الْأَدْنٰی. ❷

ترجمہ: اقوی ادنی کو دور کرتا ہے۔

---

❶(أن الوصايا إذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث) مثل أن يوصی بالربع والسدس (فكل من أصحابها يضرب بجميع وصيته فی الثلث لا يقدم البعض علی البعض) بلا خلاف بين العلماء. (البناية: كتاب الوصايا، باب العتق في مرض الموت، ج۱۳ ص۴۴۷)

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الْوَصَايَا إذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا جَاوَزَ الثُّلُثَ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهَا يَضْرِبُ بِجَمِيعِ وَصِيَّتِهِ فِي الثُّلُثِ لَا يُقَدَّمُ الْبَعْضُ عَلَى الْبَعْضِ.

(رد المحتار: كتاب الوصايا، باب العتق في مرض الموت، ج۶ ص ۶۸۱)

❷الهداية: كتاب الوصايا، باب العتق فی مرض الموت، ج۴ ص ۶۵۶

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز قوی ہو چاہے حقیقی اعتبار سے ہو یا معنوی اعتبار سے ہو وہ مرتبہ میں ادنی چیز کو دفع کر دیتی ہے، یعنی اجتماع کی صورت میں اقوی کو ادنی پر مقدم کیا جائے گا اور اسی کا اعتبار ہوگا، اور ادنی اقوی کے مقابلے میں معدوم تصور کیا جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایک شخص کا انتقال ہو گیا اس نے اپنے ترکہ میں ایک غلام چھوڑا، اور اس غلام نے میت کے بیٹے سے کہا کہ بھائی تمہارے والد نے مجھے صحت کے زمانے میں آزاد کر دیا تھا، اس کے بعد دوسرے شخص نے اس بیٹے سے کہا کہ میرا تمہارے والد پر ایک ہزار روپیہ قرض ہے، میت کے بیٹے نے دونوں کی تصدیق کی، تو اس صورت میں غلام آزاد ہو جائے گا اور میت پر ہزار روپے ثابت ہو جائیں گے، البتہ امام صاحب کے نزدیک غلام پر اپنی قیمت کے بقدر کمائی کرنا واجب ہوگا، کیونکہ دین کا اقرار عتق سے اقوی ہے اور اقوی ادنی کو ختم کرتا ہے، دین اس لیے قوی ہے کہ یہ تمام مال میں معتبر ہوتا ہے، جبکہ مرض میں عتق کا اقرار ثلث مال میں معتبر ہوتا ہے۔ لہذا اس صورتِ مسئلہ میں بھی دَین جو عتق سے اقوی ہے عتق کو ختم کر دینا چاہیے، لیکن عتق ایک مرتبہ واقع ہونے کے بعد بطلان کا احتمال نہیں رکھتا، اس لئے ظاہری اعتبار سے تو ہم اسے باطل نہیں کریں گے، لیکن معنوی اعتبار سے یہ باطل ہوگا اور معنوی اعتبار سے بطلان کی صورت یہی ہے کہ عتق کو نافذ کر کے غلام پر اتنے مال کے حصول کے لیے کمائی لازم کر دی جائے۔ یہ اصول درحقیقت امام صاحب کی دلیل ہے صاحبین کے خلاف، ان کے نزدیک غلام بغیر کمائی کے آزاد ہوگا۔ ❶

---

❶ (قال) أي محمد في الجامع الصغير (ومن ترك عبدا فقال للوارث: أعتقني أبوك في الصحة، وقال رجل: لي على أبيك ألف درهم فقال: صدقتما فإن

(۸۴) اَلدَّیْنُ أَسْبَقُ. ❶

ترجمہ: دَین مقدم ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ میت کے اوپر جو دین ہے وہ سب پر مقدم ہے، یعنی سب سے پہلے ادائیگی میں دَین کو مقدم کیا جائے گا، کیونکہ دَین اہم ہے اور شروعات اہم سے ہوتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر غلام نے وارث سے کہا تمہارے والد نے مجھے حالت صحت میں آزاد کیا ہے، اور دوسرے شخص نے کہا تمہارے والد پر میرا ایک ہزار درہم قرض ہے، وارث نے دونوں کی تصدیق کی، تو اب دین عتق پر مقدم ہوگا، اس لیے کہ حالتِ صحت کی طرف نسبت کرتے ہوئے اس کا کوئی مانع نہیں ہے، اور اس

العبد يسعى في قيمته عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وقالا: يعتق ولا يسعى في شيء؛ لأن الدين والعتق في الصحة ظهرا منه بتصديق الوارث في كلام واحد، فصار كأنهما كانا معا. والعتق في الصحة لا يوجب السعاية وإن كان على المعتق دين)...... (وله) أي ولأبي حنيفة (أن الإقرار بالدين أقوى، لأنه يعتبر من جميع المال والإقرار بالعتق في المرض يعتبر من الثلث، والأقوى يدفع الأدنى فقضيته) أي قضية هذا المذكور بالوجه المذكور. (البناية: كتاب الوصايا، باب العتق في مرض الموت، ج۱۳ ص۴۵۲، ۴۵۳)

وَمَنْ تَرَكَ عَبْدًا فَقَالَ لِلْوَارِثِ: أَعْتَقَنِي أَبُوكَ فِي الصِّحَّةِ، وَقَالَ رَجُلٌ: لِي عَلَى أَبِيكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ فَإِنَّ الْعَبْدَ يَسْعَى فِي قِيمَتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. (حاشية الشرنبلالي على درر الحكام شرح غرر الحكام: كتاب الوصايا، باب الوصية للأقارب وغيرهم، ج۲ ص۴۴۰)

❶ الهداية: كتاب الوصايا، باب العتق في مرض الموت، ج۴ ص۲۵۶

حالت کی طرف عتق کی نسبت کرنا مانع ہے، اس لیے کہ عموماً جب انسان پر قرض ہو تو وہ عموماً غلام مفت آزاد نہیں کرتا، اس لیے غلام پر کمائی لازم ہوگی۔ ❶

باب الوصية للأقارب وغيرهم

(۸۵) اَلْقَرِيبُ فِي عُرْفِ اللِّسَانِ مَنْ يَتَقَرَّبُ إِلَى غَيْرِهِ بِوَسِيلَةِ غَيْرِهِ. ❷

ترجمہ: عرف عام میں قریب وہ ہے جو اپنے غیر کی جانب اپنے غیر کے وسیلے سے قرابت بنائے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عرف لسانی میں وہی شخص قریبی کہلاتا ہے جو کسی غیر کی طرف بذریعہ غیر قرب حاصل کرے، مثلاً بہن بھائی بذریعہ والدین قربت حاصل کرتے ہیں، لہٰذا اس ضابطے کے مطابق والدین اقرباء کی فہرست سے خارج ہیں، کیونکہ وہ بذاتِ خود قربت رکھتے ہیں، اِن کے درمیان کوئی واسطہ نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کرکے یہ بتلا رہے ہیں کہ کسی شخص نے اگر اپنے اقرباء کے لئے وصیت کی تو امام صاحب کے نزدیک یہ وصیت موصی کے ذو رحم محرم میں سے اقرب فالاقرب کے لئے ہوگی، موصی کے والدین اور اولاد اس میں داخل نہیں ہوگی، کیونکہ عرف

---

❶(ومن ترك عبدا فقال للوارث: أعتقني أبوك في الصحة، وقال رجل: لي على أبيك ألف درهم فقال: صدقتما فإن العبد يسعى في قيمته عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ...... (ولأن الدين أسبق لأنه لا مانع له من الإسناد فيسند إلى حالة الصحة، ولا يمكن إسناد العتق إلى تلك الحالة لأن الدين يمنع العتق في حالة المرض مجانا فتجب السعاية. (البناية: كتاب الوصايا، باب العتق في مرض الموت، ج۱۳ ص ۴۵۲، ۴۵۳)

❷الهداية: كتاب الوصايا، باب الوصية للأقارب وغيرهم، ج۴ ص ۲۶۰

لسانی میں وہی شخص قریبی کہلاتا ہے جو کسی غیر کی طرف بذریعہ غیر قربت حاصل کرے اور والدین بنفس خود موصی کے قربت رکھتے ہیں، لہذا اس حوالے سے والدین اقرباء کی فہرست سے خارج ہیں۔ ❶

(۸۶) ظَاهِرُ اللَّفْظِ لَا يُعْتَبَرُ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَرْكِهِ. ❷

---

❶قوله (ومن أوصى لأقاربه) يعنى تصرف إلى اثنين فصاعدا الأقرب فالأقرب من كل ذى رحم محرم من جهة الأب أو الأم غير الوالدين والولد إذا لم يكونوا وارثين عند أبى حنيفة. (العناية: كتاب الوصايا، باب الوصية للأقارب وغيرهم، ج۱۰ ص۴۷۷)

(قال) أى القدورى: (ومن أوصى لأقاربه فهى) أى الوصية (للأقرب فالأقرب من كل ذى رحم محرم منه، ولا يدخل فيه الوالدان والولد، ويكون ذلك للاثنين فصاعدا وهذا عند أبى حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ) (والمقصد من هذه الوصية) أى المقصود منها (تلافى ما تفرط) أى استدراك ما قصر (فى إقامة واجب الصلة) لأن صلة ذى الرحم المحرم واجبة دون غيره بالإجماع، ولهذا لا يجوز الرجوع فى هبته ويستحق النفقة دون غيره (وهو يختص) أى تلافى ما فرط فى وجوب الصلة مختص (بذى الرحم المحرم منه، ولا يدخل فيه) أى فى الإيصاء على ذوى قرابته (قرابة الولاد) وهو الوالد والولد (فإنهم) أى فإن الآباء والأولاد (لا يسمون أقرباء) لأنهم أقرب من القرابة...... (وهذا لأن القريب فى عرف اللسان من يتقرب إلى غيره وسيلة غيره، وتقرب الوالد والولد بنفسه لا بغيره) إذ لا واسطة بينهما. (البناية: كتاب الوصايا، باب وصية للأقارب وغيرهم، ج۱۳ ص۴۶۶، ۴۶۸)

❷الهداية: كتاب الوصايا، باب الوصية للأقارب وغيرهم، ج۴ ص۶۶۰

ترجمہ: ترکِ ظاہر پر اجماع منعقد ہونے کے بعد ظاہر لفظ کا اعتبار نہیں کیا جاتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی لفظ کے ظاہر کو ترک کرنے پر اجماع ہو جائے تو پھر اس لفظ کا ظاہر معتبر نہیں ہوتا یعنی ظاہرِ لفظ کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، بلکہ اجماعاً جو مراد لیا گیا ہے وہی معتبر ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ میں یعنی اقرباء کے لئے وصیت کی صورت میں موصی کے ذو رحم محرم تو مراد ہوں گے، لیکن اس میں امام صاحب کے نزدیک تمام ذو رحم محرم شامل نہیں ہوں گے، کیونکہ یہاں ظاہر لفظ کا اعتبار بالاجماع ختم کر دیا ہے اور ظاہر لفظ کے ترک پر اجماع منعقد ہونے کے بعد اس کے ظاہر کا اعتبار نہیں ہوتا، لہٰذا مذکورہ مسئلے میں بھی لفظِ اقرباء کے ظاہر کا اعتبار نہ ہوگا، اس لیے تمام ذو رحم محرم شامل نہ ہوں گے۔ ❶

(۸۷) اَلْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْحَقِيْقَةِ. ❷

ترجمہ: مطلق حقیقت کی طرف لوٹتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو لفظ مطلق ذکر ہو تو اس کو حقیقی معنی پر محمول کیا

---

❶ (ولا معتبر بظاهر اللفظ)...... (بعد انعقاد الإجماع على تركه) أي ترك ظاهر اللفظ، يعني أن ظاهر اللفظ وإن اقتضى صحة إطلاق اسم القريب على الوالد والولد، لكن الإجماع انعقد على ترك هذا الظاهر، وبين ذلك بقوله: (فعنده) أي فعند أبي حنيفة (يقيد بما ذكرناه) من الأقرب فالأقرب فالقيود الخمسة وهي كونه ذا رحم محرم، واثنين فصاعدا، وذلك ما سوى الوالد والولد من لا يرث، والأقرب فالأقرب. (البناية: كتاب الوصايا، باب الوصية للأقارب وغيرهم، ج۱۳ ص۴۶۶)

❷ الهداية: كتاب الوصايا، باب الوصية للأقارب وغيرهم، ج۴ ص ۶۶۱

جائے گا، کیونکہ اگر حقیقی معنی پر حمل نہ کریں تو اس میں عموم پیدا ہوگا اور بلا وجہ مطلق میں عموم پیدا کرنا مناسب نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے فلاں کے اہل کے لئے وصیت کی تو امام صاحب کے نزدیک صرف فلاں کی بیوی مستحق وصیت ہوگی، اس کے بچے، نوکر چاکر داخل نہیں ہوں گے، کیونکہ موصی نے ''لأهل فلان'' کہا ہے اور لفظِ اہل مطلق بولا ہے اور مطلق حقیقت کی طرف لوٹتا ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں بھی لفظِ اہل حقیقت کی طرف راجع ہوگا اور لفظ اہل کا حقیقی معنی زوجہ ہے، جیسے کہ قرآنِ کریم اس پر شاہد ہے ''وَسَارَ بِأَهْلِهِ'' اور مطلق کا حقیقت کی طرف لوٹنا لغتاً اور عرفاً ثابت ہے، پس اِن سے عدول جائز نہیں ہے، لہٰذا مذکورہ صورت میں اہل سے مراد صرف بیوی ہوگی۔ ❶

باب الوصية بالسكنى والخدمة

(٨٨) اَلْوَصِيَّةُ تَنفُذُ عَلَى مَا يُعْرَفُ مِنْ مَقْصُودِ الْمُوصِي. ❷

---

❶(ومن أوصى لأهل فلان فهي على زوجته) الوصية لأهل فلان تنصرف إلى الزوجة عند أبي حنيفة...... وله أن الأهل في الزوجة حقيقة يشهد بذلك قوله تعالى (وسار بأهله) (القصص: ٢٩) فلا يصار إلى غيرها مع إمكان العمل بها. (العناية: كتاب الوصايا، باب الوصية للأقارب وغيرهم، ج١٠ ص٤٧٩)

(ومن أوصى لأهل فلان فهي) أي الوصية (على زوجته) أي زوجة فلان (عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ)...... (وله) أي ولأبي حنيفة (أن اسم الأهل حقيقة في الزوجة يشهد بذلك قَوْله تَعَالَى: (وَسَارَ بِأَهْلِهِ) (القصص: ٢٩)...... (ومنه قولهم: تأهل ببلدة كذا) أي تزوج (والمطلق ينصرف إلى الحقيقة) يعني لغة وعرفا، فلا يعدل عنهما. (البناية: كتاب الوصايا، باب الوصية للأقارب وغيرهم، ج١٣ ص٤٧٠، ٤٧١)

❷الهداية: كتاب الوصايا، باب الوصية بالسكنى والخدمة، ج٤ ص٦٦٤

ترجمہ: وصیت اس طریقے پر نافذ ہوتی ہے جو موصی کے مقصد سے معلوم ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وصیت اس طرح نافذ ہوگی جس طرح اس کو موصی نافذ کرنا چاہتا تھا، یعنی وصیت کا نفاذ موصی کے طریقے پر ہوگا، اور موصی کا ارادہ اور مقصد قرائن سے معلوم ہوگا، لہذا وصیت کا نفاذ موصی کے ارادے اور چاہت پر موقوف ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر موصی نے دوسرے کے لئے اپنے غلام کی خدمت کی وصیت کی تو موصیٰ لہ کا اس غلام کو شہر سے باہر لے جانا موصی کی چاہت اور ارادے پر موقوف ہوگا، چنانچہ اگر موصی مثلاً کوفہ کا باشندہ ہے، اور موصیٰ لہ اور اس کے اہل وعیال کوفہ میں نہیں رہتے، تو اس صورت میں اگر غلام ثلث سے خارج ہو تو موصیٰ لہ غلام کو کوفہ سے باہر لے جا سکتا ہے، کیونکہ وصیت موصیٰ لہ کے اہل جہاں رہتے ہوں وہاں کی ہے اور موصی کا مقصد یہی ہے کہ جہاں موصیٰ لہ کے اہل رہتے ہوں وہاں غلام خدمت کرے، لہذا موصیٰ لہ غلام کو باہر لے جا سکتا ہے۔ ❶

(۸۹) **الْمُوْصَى لَهُ بِالظَّرْفِ لَا يُشَارِكُ الْمُوْصَى لَهُ بِالْمَظْرُوْفِ.** ❷

---

❶ (وليس للموصى له أن يخرج العبد من الكوفة) يعني إذا أوصى رجل من أهل الكوفة بخدمة عبده لزيد مثلا فليس لزيد أن يخرج هذا العبد الموصى بخدمته من الكوفة إلى موضع آخر يستخدمه فيه (إلا أن يكون الموصى له وأهله في غير الكوفة فيخرجه إلى أهله للخدمة هنالک). (البناية: كتاب الوصايا، باب الوصية بالسكنى والخدمة، ج۱۳ ص۴۸۷)

وَلَيْسَ لِلْمُوصَى لَهُ أَنْ يَخْرُجَ الْعَبْدُ مِنْ الْكُوفَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوصَى لَهُ وَأَهْلُهُ فِي غَيْرِ الْكُوفَةِ فَيُخْرِجَهُ إِلَى أَهْلِهِ لِلْخِدْمَةِ هُنَالِكَ إِذَا كَانَ يَخْرُجُ مِنْ الثُّلُثِ. (تبيين الحقائق: كتاب الوصايا، باب الوصية بالسكنى والخدمة، ج٦ ص٢٠٢)

❷ الهداية: كتاب الوصايا، باب الوصية بالسكنى والخدمة، ج۴ ص٦٢٥

ترجمہ: وہ شخص جس کے لئے ظرف کی وصیت کی گئی ہو شریک نہیں ہوگا اس موصیٰ لہ کے ساتھ جس کے لئے مظروف کی وصیت کی گئی ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر ایک کے لئے صرف ظرف کی وصیت کی گئی اور دوسرے کے لئے مظروف کی وصیت کی گئی تو صاحبِ ظرف کو مظروف میں حصہ نہیں ملے گا اور نہ ہی صاحبِ مظروف کو ظرف میں حصہ ملے گا، کیونکہ ظرف مظروف کا غیر ہے اور ضد ہے اور ایک چیز کی وصیت سے وہ اس چیز کے غیر میں شریک نہیں ہوسکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک شخص نے ایک آدمی کے لئے اپنی باندی کی وصیت کی اور دوسرے کے لئے اس کے حمل کی، یا کسی نے اپنی انگوٹھی کی وصیت ایک کے لئے کی اور اس کے نگینے کی وصیت دوسرے کے لئے کی، تو باندی اور انگوٹھی والا حمل اور نگینے میں شریک نہیں ہوگا اور حمل اور نگینے والے کو باندی اور انگوٹھی میں حصہ نہیں ملے گا، کیونکہ باندی اور انگوٹھی ظرف ہیں، حمل اور نگینہ مظروف ہیں اور صاحبِ ظرف کو مظروف میں حصہ نہیں ملتا، لہذا یہاں بھی باندی اور انگوٹھی والے کو حمل اور نگینے میں حصہ نہیں ملے گا۔ ❶

---

❶وقوله (ولا شيء لصاحب الظرف) وهو الأمة والخاتم والقوصرة (في المظروف) يعني الولد والفص والتمر (في هذه المسائل كلها). (العناية: كتاب الوصايا، باب الوصية بالسكنى والخدمة، ج١٠ ص ٤٨٩)

(وهو ما إذا أوصى بأمة لرجل وبما في بطنها) أي أوصى بما في بطنها لآخر (وهي) أي الأمة (تخرج من الثلث أو أوصى لرجل بخاتم ولآخر بفصه أو قال: هذه القوصرة) بالتشديد والتخفيف، وهي التمر يتخذ من القصب (لفلان وما فيها من التمر لفلان كان كما أوصى ولا شيء لصاحب الظرف في المظروف في هذه المسائل كلها) المظروف هو الولد والفص والتمر، هذا إذا كان أحد

(۹۰) اَلْعَامُّ الَّذِی مُوجِبُهُ ثُبُوتُ الْحُکْمِ عَلَی سَبِیلِ الْإِحَاطَةِ بِمَنْزِلَةِ الْخَاصِّ. ❶

ترجمہ: وہ عام جس کا موجَب علی سبیل الاحاطہ حکم کا ثبوت ہو وہ خاص کے درجے میں ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو عام احاطے کے طور پر حکم کو ثابت کرتا ہو وہ خاص کے حکم میں ہوتا ہے، یعنی جس طرح خاص قطعی ہوتا ہے اس طرح یہ عام بھی قطعی ہوگا، لہذا ایسے عام کا اگر خاص کے ساتھ تعارض ہو تو دونوں قطعی ہونے کی وجہ سے حتی الامکان واجب العمل ہوں گے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ میں اگر موصی حمل اور باندی کی وصیت ایک ساتھ نہ کرے بلکہ اس میں فصل کر دے یعنی پہلے مثلاً زید کے لئے باندی کی وصیت کی تھی، پھر درمیان میں کوئی دوسری بات وغیرہ کرے، پھر بعد میں سلمان کے لئے مثلاً حمل کی وصیت کرے تو اس صورت میں امام محمدؒ کے نزدیک باندی تو زید کی ہوگی، لیکن حمل میں زید اور سلمان دونوں شریک ہوں گے، کیونکہ لفظِ جاریہ عام ہے، باندی و مابطنہا دونوں کو شامل ہے اور جو عام احاطہ کے طور پر شمول رکھتا ہو وہ خاص کے حکم میں ہوتا ہے اور مابطنہا خاص ہے، لہذا یہاں عام اور خاص کا تعارض آ گیا اور دونوں قطعی ہیں، لہذا تعارض کو ختم کرنے کا راستہ یہی ہے کہ حمل میں دونوں شریک ہوں۔ ❷

الإیجابین موصولا بالآخر. (البنایة: کتاب الوصایا، باب الوصیة بالسکنی والخدمة، ج۱۳ ص ۴۸۹، ۴۹۰)

❶ الهدایة: کتاب الوصایا، باب الوصیة بالسکنی والخدمة، ج۴ ص ۶۲۵

❷ (أما إذا فصل أحد الإیجابین عن الآخر فیها) أی فی هذه المسائل...... (وعلی

باب وصية الذمی

(۱ ۹) اَلوَصِيَّةُ بِالْمَعْصِيَّةِ بَاطِلٌ. ❶

ترجمہ: معصیت کی وصیت باطل ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی معصیت کی وصیت کرے تو وہ وصیت باطل ہوگی، کیونکہ معصیت کی وصیت کو نافذ کرنے میں معصیت کا اثبات لازم آتا ہے اور معصیت کا اثبات کسی حال میں درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آدمی نے غیر معین اور غیر محصور قوم کے لئے یہ وصیت کی کہ وہ اس کے گھر کو گرجا یا کنیسہ بنادیں تو صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک یہ وصیت باطل ہوگی، کیونکہ کنیسہ بنانا ہمارے ہاں معصیت ہے اور معصیت کی وصیت باطل ہے، لہذا مذکورہ ذمی کی یہ وصیت بھی باطل ہوگی، اس لیے کہ وصیت کو نافذ کرنا

قول محمد الأمة للموصى له بها والولد بينهما نصفان، وكذلك فى أخواتها)...... (ولمحمد رَحِمَهُ اللَّهُ) تأخير تعليل محمد...... (أن اسم الخاتم يتناول الحلقة والفص، وكذلك اسم الجارية يتناولها وما فى بطنها، واسم القوصرة كذلك) يعنى يطلق على التمر والظرف جميعا (ومن أصلنا أن العام الذى موجبه ثبوت الحكم على سبيل الإحاطة بمنزلة الخاص) فى أنه يوجب الحكم فيما يتناوله على وجه القطع، فإذا كان كذلك (فقد اجتمع فى الفص وصيتان، وكل منهما وصية بإيجاب على حدة، فيجعل الفص بينهما نصفين، ولا يكون إيجاب الوصية فيه للثانى رجوعا عن الأول، كما إذا أوصى للثانى بالخاتم) لا يكون ذلك رجوعا عن الأول بل يكون الفص بينهما. (البناية: كتاب الوصايا، باب الوصية بالسكنى والخدمة، ج۱۳ ص ۴۸۹، ۴۹۰)

❶ الهداية: كتاب الوصايا، باب وصية الذمي، ج۴ ص ۲۶۶، ۲۶۷

گویا معصیت اور گناہ کے کام کو اور پختہ اور ثابت کرنا ہے، اس لیے یہ نافذ نہیں ہوگی۔ البتہ امام اعظم ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک یہ وصیت درست ہے۔ ❶

كتاب الخنثى

فصل فى أحكام الخنثى

(۹۲) اَلْأَصْلُ فِي الْخُنْثَى الْمُشْكِلِ أَنْ يُؤْخَذَ فِيهِ بِالْأَحْوَطِ وَالْأَوْثَقِ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَأَنْ لَا يَحْكُمَ بِثُبُوتِ حُكْمٍ وَقَعَ الشَّكُّ فِي ثُبُوتِهِ. ❷

ترجمہ: خنثیٰ مشکل کے متعلق اصل یہ ہے کہ امورِ دین کے سلسلے میں احوط اور اوثق پر عمل کیا جائے گا اور ایسے حکم کے ثبوت کا فیصلہ نہ کیا جائے جس کے ثبوت میں شک ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ خنثیٰ مشکل کے متعلق امورِ دین مثلاً نماز کی صف میں کھڑے ہونے کے متعلق یا غسل کے متعلق وغیرہ میں احتیاط اور وثوق پر عمل کیا

---

❶ وإن أوصى أن تجعل داره كنيسة لقوم غير مسمين) يعني قوما غير محصورين (جازت الوصية عند أبي حنيفة، وقالا: هي باطلة لأن هذه) في الحقيقة (معصية وإن كان في معتقدهم قربة والوصية بالمعصية باطلة، لما في تنفيذها من تقريرها. (العناية: كتاب الوصايا، باب وصية الذمي، ج۱۰ ص۴۹۳)

(قال) أي محمد رَحِمَهُ اللَّهُ (وإن أوصى بداره كنيسة لقوم غير مسمين جازت الوصية عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وقالا: الوصية باطلة؛ لأن هذه معصية حقيقة، وإن كان في معتقدهم قربة، والوصية بالمعصية باطلة) وبه قالت الأئمة الثلاثة (لما في تنفيذها) أي لتنفيذ هذه الوصية (من تقرير المعصية) وهو لا يجوز. (البناية: كتاب الوصايا، باب وصية الذمي، ج۱۳ ص۴۹۵)

❷ الهداية: كتاب الخنثىٰ، فصل في أحكام الخنثىٰ، مسائل شتى، ج۴ ص۶۷۷

جائے گا، کسی ایسے حکم کا فیصلہ نہ کیا جائے گا کہ اس کے ثبوت میں شک واقع ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ جب خنثیٰ مشکل امام کے پیچھے کھڑا ہوگا تو مرد اور عورتوں کی صف کے درمیان کھڑا ہوگا اور مرد یا عورتوں کی صف کے ساتھ کھڑا نہ ہو، کیونکہ ہوسکتا ہے کہ وہ عورت ہو اور مردوں کی صف میں کھڑا ہو جائے تو اس کے دائیں بائیں اور پیچھے نمازیوں کی نماز فاسد ہو جائے گی اور یہ بھی ممکن ہے کہ وہ مرد ہو تو عورتوں کی صف میں کھڑا ہونے سے اس کی اپنی نماز فاسد ہو جائے گی، اس لیے خنثیٰ مشکل کے متعلق امور دین میں احوط پر عمل ہوگا اور احوط یہی ہے کہ وہ مرد اور عورتوں کی صف کے درمیان کھڑا ہو۔ ❶

---

❶ (قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأصل فی الخنثی المشکل) وتذکیر الضمیر فیه للتغلیب المذکور، لأن فیه جهة الذکورة وجهة الأنوثة، الأصل فی الخنثی المشکل (أن یؤخذ فیه بالأحوط والأوثق فی أمور الدین، وأن لا یحکم بثبوت حکم وقع الشک فی ثبوته) قال المشکل ولم یقل المشکلة لأنه لما لم یعلم تذکیره وتأنیثه والأصل هو الذکر؛ لأن حواء عَلَيْهَا السَّلَامُ خلقت من ضلع آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ. (قال) أی القدوری: (إذا وقف خلف الإمام قام بین صف الرجال والنساء، لاحتمال أنه امرأة، فلا یتخلل الرجال کی لا یفسد صلاتهم، ولا النساء لاحتمال أنه رجل فتفسد صلاته). (البنایة: کتاب الخنثیٰ، فصل في أحکام الخنثیٰ، ج۱۳ ص ۵۳۱)

والأصل فی ذلک أن الخنثی المشکل یؤخذ له فی جمیع أموره بالأحوط فی أمور الدین فإذا ثبت هذا قلنا یقف بین صف الرجال والنساء لأنه یحتمل أن یکون امرأة فإذا وقف فی صف الرجال أفسد علیهم ویحتمل أن یکون رجلا فإذا وقف فی صف النساء أفسدن علیه فأمر بالوقوف بین ذلک لیأمن الأمرین.

(الجوهرة النیرة: کتاب الخنثیٰ، ج۱ ص۳۵۸)

(۹۳) اَلْإِشَارَةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ إِذَا صَارَتْ مَعْهُودَةً مَعْلُومَةً۔ ❶

ترجمہ: اشارہ اسی وقت معتبر ہوتا ہے جب وہ معہود اور معلوم ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اسی شخص کے اشارے معتبر ہوتے ہیں جس کے اشارے معہود اور متعارف ہوں، یعنی لوگ ان اشاروں سے کچھ سمجھتے ہوں، مثلاً اخرس گونگا کا اشارہ اور جس کے اشارے متعارف نہ ہوں وہ معتبر نہ ہوں گے یعنی ان پر احکام مرتب نہیں ہوں گے، جیسے معتقل اللسان کے اشارے یعنی وہ شخص جس کی بیماری کی وجہ سے زبان عارضی طور پر بند ہوگئی ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر گونگے آدمی نے کسی کے لئے وصیت کی اور وصیت نامہ لکھوا دیا اور کچھ لوگوں نے اس سے کہا کہ ہم اس وصیت نامے پر گواہ ہو جائیں تو اس نے اثبات میں سر ہلا دیا، یا اثبات اور ہاں کے متعلق تحریر لکھ دی، یا اس کی طرف سے ایسی بات صادر ہوگئی جس سے اثبات اور اقرار کا علم ہو گیا تو یہ جائز ہے اور وصیت متحقق ہوگی، اس لیے کہ یہ اس کے حق میں نطق کے قائم مقام ہے، لیکن اگر کوئی حقیقتاً گونگا نہ ہو بلکہ اتفاق سے اس کی زبان بند ہوگئی تو اس کے اشارے کا اعتبار نہ ہوگا، کیونکہ اخرس کے اشارے متعارف ہیں اور جس کے اشارے متعارف ہوں وہ معتبر ہوتا ہے، لہذا اخرس کے اشارے معتبر ہوں گے، اور معتقل اللسان کے اشارے متعارف نہیں ہیں، کیونکہ مرض کے دور ہونے پر اس کا دوبارہ بولنا عین ممکن ہے، لہذا اس کا اشارہ اور کتابت عبارت کے قائم مقام نہیں ہوگی، اور جس کے اشارے متعارف نہ ہوں وہ معتبر نہیں ہوتے، لہذا معتقل اللسان کے اشارے بھی معتبر نہ ہوں گے، یہ اصول درحقیقت امام شافعی رحمہ اللہ کے خلاف احناف کا مستدل ہے۔ ❷

---

❶ الهداية: كتاب الخنثیٰ، فصل في أحكام الخنثیٰ، مسائل شتی، ج۴ ص ۶۸۰

❷ (قال) أي محمد في الجامع الصغير (وإذا قرء على الأخرس كتاب وصيته

(۹۴) اَلْكِتَابَةُ مِمَّنْ نَأَى بِمَنْزِلَةِ الْخِطَابِ مِمَّنْ دَنَا. ❶

ترجمہ: کتابت دور والے کی طرف سے قریب کی جانب خطاب کے درجے میں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دور والے شخص کی طرف سے تحریر قریب والے شخص کی جانب سے خطاب اور تکلم کے درجے میں ہوگی، یعنی جو درجہ اور اہمیت قریبی شخص کے تکلم کا ہے وہی مقام دور والے کی تحریر اور کتابت کا ہے اور اس کی دلیل یہ ہے کہ احادیث میں غائبین کو بذریعہ تحریر و کتابت حق کی دعوت دی گئی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر گونگا شخص لکھنے پر قادر ہو یا متعارف اشارہ کرتا ہو تو تحریر اور اشارے کے ذریعے اس کا نکاح بھی درست ہوگا، اس کی طلاق بھی معتبر ہوگی، اس کا اعتاق بھی نافذ ہوگا، کیونکہ جس طرح غائب کے حق میں گویائی سے عجز کی بنیاد پر کتابت کا درجہ وہی ہے جو قریبی کے تکلم کا ہے اور یہ عجز اخرس کے حق میں

فقيل له: أنشهد عليك بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه، أي نعم، أو كتب) أي أو كتب الأخرس نعم (فإذا جاء من ذلك) الإيماء والكتابة والخط والعقد، وذلك أربعة الإيماء والكتابة والخط والعقد جاز .أو بالخط وبالعقد عقد الأصابع على رسم المهندسين (ما يعرف أنه إقرار فهو جائز) يحكم بجواز وصيته، ولا يعلم فيه خلاف (ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه)...... (والفرق) أي بين الأصلي والعارضي (لأصحابنا رَحِمَهُمُ اللَّهُ أن الإشارة إنما تعتبر) وتقوم مقام النطق في حق الأخرس (إذا صارت معهودة معلومة، وذلك في الأخرس دون المعتقل لسانه) لاحتمال أن يزول ما به من المرض، فيطلق لسانه، فلم تقم إشارته أو كتابته مقام العبارة. (البناية: كتاب الخنثیٰ، مسائل شتیٰ، ج۱۳ ص۵۳۸)

❶ الهداية: كتاب الخنثیٰ، فصل في أحكام الخنثیٰ، مسائل شتی، ج۴ ص ۶۸۰

غائب سے بھی زیادہ اظہر اور الزم ہے، لہذا اخرس کی کتابت کا درجہ بطریق اولی وہی ہوگا جو غائب کی کتابت کا ہے، جس طرح غائب کے لیے مسافت کی وجہ سے عجز عن النطق ثابت ہے، اور اس کے لیے کتابت نطق کے قائم مقام ہے، تو یہ عجز تو اخرس کے حق میں زیادہ ثابت ہے، اس لیے کہ غائب کے لیے لوٹنا ممکن ہے، لیکن اخرس کے لیے گویائی عموماً ناممکن ہے، لہذا اخرس کے بھی مذکورہ تصرفات کتابت سے درست ہوں گے۔ ❶

☆☆☆

---

❶(قال) أی محمد فی الجامع الصغیر (وإذا کان الأخرس یکتب کتابا أو یومئ إیماء یعرف به، فإنه یجوز نکاحه وطلاقه وعتاقه وبیعه وشراؤه ویقتص له) إذا قتل (منه) أی ویقتص له إذا قتل من له القصاص فیه (ولا یحد له) أی إذا کان الأخرس مقذوفا. (أما الکتابة فلأنها ممن نأی) أی ممن بعد (بمنزلة الخطاب ممن دنا) أی قرب، لأن الکتابة جعلت مقام العبارة فی حق الغائب للعجز عن النطق باللسان، والعجز فی حق الأخرس ألزم.

(البنایة: کتاب الخنثیٰ، فصل فی احکام الخنثی، مسائل شتیٰ، ج١٣ ص ٥٣٩)

مؤلف کی کاوشوں پر ایک طائرانہ نظر



Designed & Printed By: Shafiq Urdu Bazar Karachi. 0321-2697721